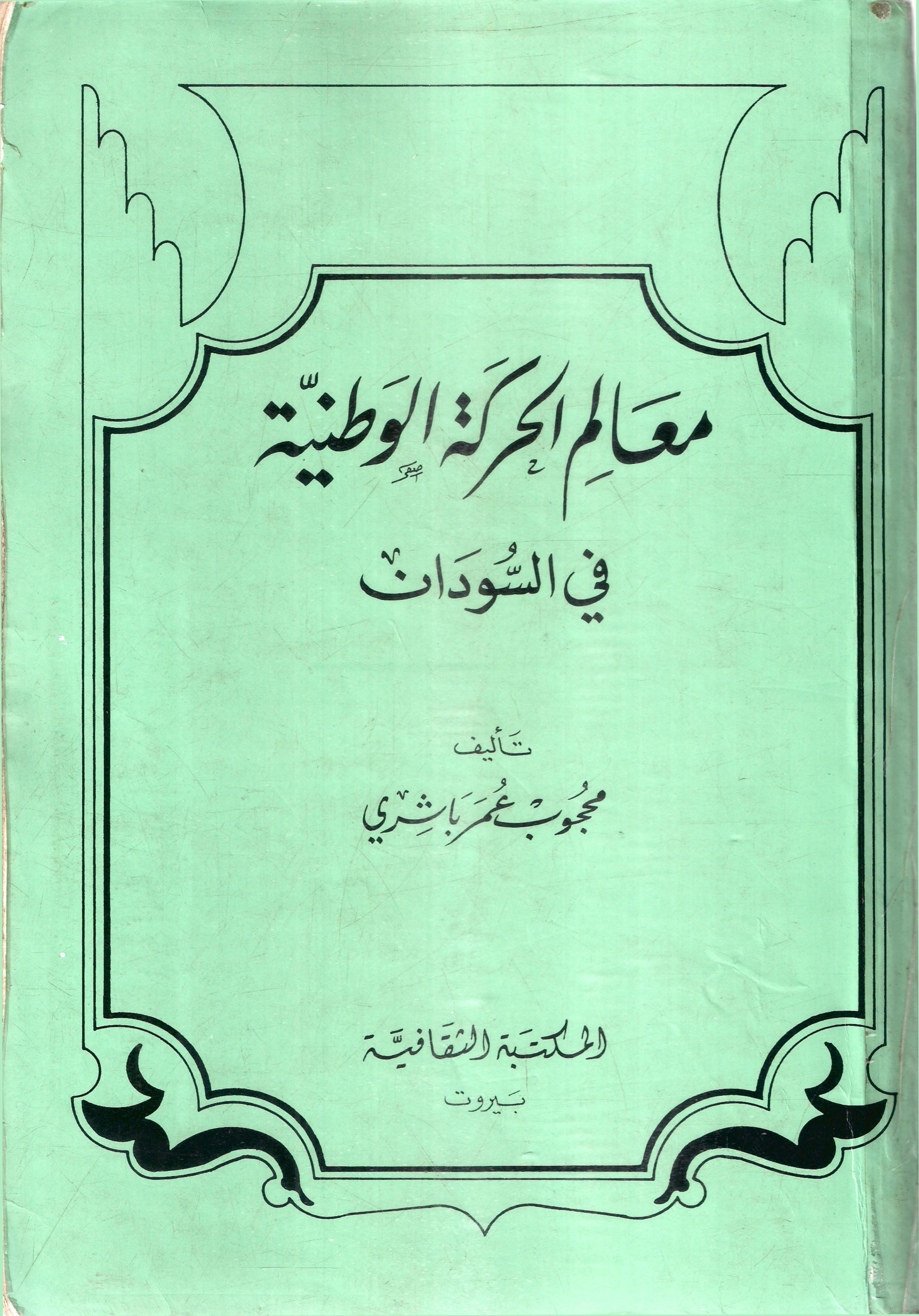


معالم الحركة الوطنية في السودان

تأليف

محجوب عمر باشري

المكتبة الثقافية
بيروت

معالم الحركة الوطنية

في السودان

معالم الحركة الوطنيّة

في السّودان

تأليف

مجوب عمر باشري

المكتبة الثقافيّة

بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

الفصل الأول

الطبيعة والغيب والانسان السوداني

هذا القطر المنداح الفسيح الذي يحويه نهر النيل والصحراء والغابة، وتتعمق فيه حضارات قديمة، بعضها قد اكتشفت أصولها وبعضها ما زالت غائبة مجهولة.

واحسرتاه على الأرض التي تظل بالأجنحة
وحتى أنها في سفن البرد ماخرة على الأمواه
تقول فلتسرع برسل إلى أمة مبعثرة ومقنعة
إلى أقوام شرسين حتى اللحظة الحاضرة
إلى أمة أصابها الخسف والهوان
وأفسدت أرضها الأنهار
اشعياء ـ الآية الثامنة عشرة

أيتها الأرض
ذات الأجنحة الدوامة الدوارة
القابعة فيما وراء أنهر ايشيريبيا
التي يبحر سفراؤها عبر النيل
في سفن البرد المنطلقة على الأمواه
هيا اسرعوا أيها السفراء
إلى أمة أهلها طوال ملس

إلى أناس مخيفين على البعد والقرب
إلى أمة شديدة منتصرة الفتوح
تفرق أرضها الأنهار

هكذا وصف سفر أشعياء هذه الأرض. . والجنوب كان معلوماً معروفاً منذ فجر التاريخ، ورحلات قدماء المصريين التي سجلتها وثائق أوراق البردى، والشمال ذكره كذلك العهد القديم، وقد زاره موسى وهرون، وتزوجا من بناته، واتصل شمال السودان بفينيقيا وفلسطين وذهب أهلها في كل رقعة الهلال الخصيب، وقامت بينه وبين مصر حروب وفتوحات، واستقر به الفراعنة، وتوغل الهكسوس حتى أرض الجزيرة، وحتى الأطراف الغربية والنيل. .

سنفصل في مقام آخر التدخل والامتصاص الحضاري الذي قام به السودان ومزجه ونقحه. . . فكل من استقر، وكل ما طرأ على السودان أصبح سودانياً، أن أرض اللوش التي تنسي الناس ماضيهم وتسلبهم أصواتهم، وتبقيهم مطيعين لقوانينها.

إن السودان تفرد، فهو ليس شرقياً وسطياً، وإن كانت الوسطية قد امتصها، وما كان أفريقيا قحاً وإن كانت الأفريقية قد احتواها، وما اكتسب من العرب غير لغتهم، وما اعتنق من الحضارة العربية غير الإسلام، فلغته منفردة والفصحى في عاميته متوفرة مستيقظة، والبساطة في عقيدته الإسلامية متعلقة بالغيب، ومرتبطة بالآخرة. . .

إن الجبرية هي التي ربطته، وإن كان الاختيار هو الظاهر في إرادة أهله، ولكنه اختيار منجذب بالفعل والاستئناس إلى حركة وجوده وتكوينه. . .

ما من رياح طارئة إلا سكنت في جوفه، وما من تيارات وافدة إلا رضيت بمطلبه، فبالمسيحية السودانية اختارت الوضوح والتقت مع ضمير الشعب، وانتهت بالاقتناع في القرن السابع عشر الميلادى، ولكنها وجدت لها مكاناً في السلوك والعادات والتقاليد، ورضي السودانيون بالإسلام، لأنهم يؤمنون بالمنجزات والخوارق والكرامات، وتاريخ سنار كله استمد كيانه من الأولياء الصالحين. . .

وتاريخ دنقلا الإسلامية عمر بـأسرار القـرآن والحرف والكلمـة والأوفاق والأحجية. جاءت المهدية من غرب السودان إلى وسطه وشماله، ولما أرادت أن تسود في غرب السودان كانت غريبة عنه، فقد لقي عثمان جانو ومحمود ود أحمد المعارضـة كل المعـارضة في دارفـور، وكما انبعثت فكـرة المهديـة من الغرب ظهر أبو جميزة وادعى أنه موال للمهدية ولكنـه حارب أنصـارها وأذيـع أنه يمكن رؤيته عن البعد، وبعد موته قيل إنه النور ينبعث من قبره، ولمـا رجع علي دينـار وأسس سلطنتـه من جـديـد تحـدث النـاس عن علمـه بالغيبيـات والأسرار. . . وكما في الغرب من يتعاطون الغيبيات والأسرار كذلك هنا أنـاس في وسط السودان وشماله وشرقه وجنوبه من يمارسون العمل بالروحانيات.

لا فرق بين أجزاء السودان في ذلك، ويعمد الناس في السودان لذلـك عندما تضيق بهم الأحوال، ولا وسيلة لهم إلا ذلك. . . ولكن يتبعثر هذا الأمر ويتكشف، ويصبـح جزءاً من أجـزاء الحكايـات، وإذا درست ألفيـه ود دوليب وهي تسرد وتتنبأ بأحوال المستقبل في السودان، وقارنتها بما كتبه نوسنتردموس لعجبت. . . ولكن هل هذه الحـالة دائمـة كامنـة في السودان وحـده؟ لا. . .

إنهـا مغـروزة مغـروسـة في كـل عقـوب البشر، فهتلر كـان لـه عـراف، وموسوليني كان له عراف وقادة الحرب البريطانيّة كانوا يلجأون كذلك للعرافين وعبد الناصر يلجأ للعرافين والأزهري ونميري. . . ولكن نعود فنسأل هل هذا الحسّ الغيبي هو الذي أتاح للطرق الصوفية في السودان أن تشق طريقها فيجتمع حولها ومعها الناس.

لا شك أن الخلاء والوحشة والعزلة التي يجد فيها الإنسان نفسه تجـذبه إلى الاستعانة بالغيب، وليس شرفـاً أن تكون هنـاك صحراء وغـابات وجبـال، فالخلاء والوحشة والعزلة قـد تكون في المـدينة، فمثـلاً في نيويـورك وطوكيـو والقـاهرة وموسكو تجد الناس ينجذبون نحو الغيب، فكلما كانت هناك مشكلات كل ما كان الانجذاب للغيب والأسرار أكثر وأعظم. . .

والسودان عالج مشكلاته بانجذابه للغيبيات لتفك له طلاسم الحياة والوجود، لذلك كان الطريق السهل هو الانضمـام لطريقـة صوفيـة، والسودان بطبعه لا يحب التعقيد والتطويل، فهو يتخذ الطريق الصـوفي منفذاً للخـارج،

وليس انسحاباً من الخارج للداخل، ولم يحاسب شيوخ الطرق الصوفية مريديهم، فبعض مريديهم يرتكبون المحرمات ثم يفيئون إلى أنفسهم ويتوبون، ولا يسأل الشيوخ هؤلاء المريدين، بل إن المريدين يطلبون بأنفسهم الهداية، لذلك يرحب السودانيون بالطرق الصوفية، ووجدوا فيها الأبوة والنصح وتمسكوا بشيوخهم، وكان لهذا الأثر الأعظم في نشر الإسلام... فالطرق الصوفية قد وجهت السودان في سلام نحو الألفة والوفاق، وأوضحت روح الإسلام وأتاحت للإنسان السوداني التدبر والتفكر، وجمعت الطرق الصوفية القبيلة المحاربة وصالحت بينها وبين القبيلة المعادية...

ولما هبَّ السودانيون، واستيقظوا من نومهم اليقين، وبدأوا الكفاح الوطني لم توجههم نظريات الديمقراطية ولا أفكار الاشتراكية، ولا قوانين الماركسية، بل التفوا وانضموا حول الطائفية، والطائفية لعبت في السودان في ميدانين ميدان الانصهار، وميدان الانفجار لأنها أصبحت سلطة، فمن معها منصهر، ومن يعارضها تفجر قواه وتقضي على نفوذه...

بالطبع أن الطائفية ليست خالدة ولا كامنة، فقد تأتي ظروف وحالات تنهي دورها، ولكن حتى الآن ما زالت الطائفية توجه حركة السياسة والاقتصاد بين الناس في السودان.

ما زال السودان بدائياً، فالزراعة لم تكتمل إدارتها ومؤسساتها، والصناعة متعثرة، والالتقاء مع التكنولوجيا الحديثة بعيد لذلك ما زالت العوامل الطبيعية هي التي تحرك تاريخه، والسلطة الاجتماعية للطائفية هي التي توجه سياسته، وباسم الغيب تكون التحولات في السودان، ونلاحظ أن الطائفية في السودان مهما اختلفت إلا أنها تلتقي، فالختمية كانوا مثلاً مساندين للاتحاد مع مصر، وما زال ودهم مع مصر قائماً، إلا أنهم في ساعة الصفر انطلقوا مع الأنصار ونادوا بالاستقلال، وشرق السودان يقف أغلبيته مع الختمية، ولما أسس الدكتور طه بليه مؤتمر البجة وكان يسانده الأنصار وحزب الأمة في عام ١٩٥٦، ولكن عندما كان يلوح بأنه سيقضي على الاتحاديين الذين هم المحتمون بالختمية، كان في مؤتمر البجه أغلبية من الختمية، ولما ائتلف حزب الشعب الديمقراطي مع حزب الأمة كان مرشح مؤتمر البجه في

بور سودان هو السيد علي محمد أحد أعمدة الختمية، ومرشح مؤتمر البجه في سنكات هو السيد هاشم محمد سعد، ومرشح مؤتمر البجه في طوكر هو السيد مجذوب أبو علي، وكل هؤلاء ينتمون للطائفة الختمية.

هل يعني ذلك أن الأفكار السياسية والاستغلال الحزبي غير قائمين في ساحة السياسة السودانية؟ فلننظر لكل الأحزاب التي قامت. . . أولاً، حزب الأمة لم تكن له قاعدة إلا جماهير الأنصار.

ثانياً حزب الأنصار، لم تكن قاعدة غير الختمية.

ثالثاً حزب الاتحاديين، كان من المعارضين لحزب الأمة والمتعاطفين مع الأنصار.

رابعاً الحزب الجمهوري الاشتراكي، لم تكن له قاعدة إلا بين أنفار القبائل وشيوخ العشائر.

ولم يستطع الوقوف على قدميه، لأن الطائفية ألغت القبلية ونفوذها، كما أن التعليم والترشيد السياسي الذي بثه مؤتمر الخريجين، ووافقت عليه الطائفية بإلغاء القبلية والتمسك بالهوية السودانية، اسقط كل حقوق الحزب الجمهورى الاشتراكي، حتى أنه عندما كانت تفاوضه أحزاب مصر لعقد اتفاقية القاهرة، وتمسك السيد إبراهيم يوسف بدري بألا يجلو البريطانيون عن السودان إلا بعد سبع سنوات، التقى السيدان زين العابدين صالح والدرديري فق بالسيد علي الميرغني ووافقا على اتفاقية القاهرة، ووقعها السيد الدرديري نقد بالإنابة عن الحزب الجمهورى الاشتراكي، مقام أعضاء المكتب السياسي للحزب الجمهورى الاشتراكي بفصل السيد إبراهيم يوسف بدري رئيس الحزب، وبعد ذلك انحل الحزب، وانضم السيد يوسف العجب لحزب الأمة، والسيد محمد أحمد البوسن لحزب الشعب الديمقراطي. . .

وحاول الشيوعيون أن يقيموا حزبهم من العمال والمزارعين والطلبة، فكانوا تارة يقفون مع حزب الأمة ليستمدوا القوى من جماهير الأنصار، ومرة من الختمية ليستمدوا القوى من الحزب الذي يؤيده الختمية. . .

ورب سؤال يدور هل الطائفية واعية بمصالح السودان أم هي خادمة فقط لمصالحها؟

لا تستطيع الطائفية أن تخرج عن مصالح الجماهير فهي التعبير حتى عن طموح ومشاعر وأفكار الجماهير سواء أعلمت الجماهير ذلك أم لم تعلم. . . فالمتأمل لهذه العبارات ليقيسها بمقياس المنطق والفلسفة والتنظير يعجب لهذه المقولة، فكاتب هذه الكلمات ليس طائفياً، وربما يكون هناك قارىء أو قراء ليسوا طائفيين، ولكن الطائفية في السودان هي قانون الجاذبية في الوقت الحاضر، إن قانون الجاذبية يسيرنا ولا نراه، وحتى ولو أنكرناه، فنحن خاضعون له. . .

حاول جعفر نميري أن يلغي الطائفية ويحاربها، فصادر أملاكها وشرد أهلها، وحارب وقتل الإمام الهادي، وبعد فترة لجأ للشيوخ والأولياء يستمد منهم العون، ويطلب منهم الوسيلة، وظن أن هؤلاء الشيوخ مفاتيح الغيب، فانزلق. . . والشيوخ أنفسهم ولو كانوا ينتمون لطرق صوفية كالقادرية أو السمانية أو الشاذلية لا منفذ لهم إلا أن ينتظموا في طائفة من الطائفتين، فهم جزء والكل في الطائفتين.

وكما أن الطائفية تحرك العمل السياسي في السودان، فهي كذلك محكومة بقوانين التاريخ التي تحرك السودان، وقد تستمر الطائفية حيناً من الدهر، ودورات التاريخ تقوم على حلقات، وتنتهي الطائفية كما انتهت الديانات القديمة والمسيحية الشاملة المسيطرة حينذاك، ويجبُّ الوجود السوداني الطائفية كما جبَّ غيرها. . .

أجل. . . لقد قام أنصار السنة، ونشأت حركة الإخوان المسلمين، وذاعت دعوة الإخوة الجمهوريين، فرأى الإخوان المسلمون أن يجمعوا بينهم وبين الفرق الصوفية، بيد أن الإخوان ظاهريون، وأهل الفرق الصوفية باطنيون، ووقف أهل السنة بعيداً، ولم يلتق الإخوة الجمهوريون مع أهل الفرق الصوفية، مع أن الفريقين باطنيون، ولكن باطنية الفرق الصوفية خفية مستترة، وباطنية الإخوة الجمهوريين مملة ساخرة، وباطنية الفرق الصوفية ليس بها التنظير والمجاهرة بل إنها مغلقة الأسرار، ولكنها تابعة للسنة والكتاب، وكذلك الإخوان المسلمون واقفون مع الشريعة التي هي منبثقة من السنة والكتاب، لذلك التقت الطائفتان. . .

حاول جعفر نميري أن يستقطب الإخوان المسلمين ويستفيد من وجودهم، كما استفاد من الفرق الصوفية في فترة من الفترات، ولكنه أخفق أن يذوِّب الإخوان المسلمين وإن نجح في اعتقالهم وحبسهم، ولكنهم قضوا عليه، إذ أسرعوا بإنهائه لأنه لم يحذق ويعرف خططهم وأهدافهم. . .

ما زال السؤال قائماً: إلى متى توجه الطبيعة والغيب حركة التاريخ في السودان وتتحكم في الإنسان السوداني؟

إن لهذا السؤال إجابة جدلية، فكلما دعت الحاجة للاعتناق الكلي قام انقلاب وتغيير عسكري، ولكنه لا يقترب به الهدف، وهذا هو المأزق، وهذه هي المصيدة.

الفصل الثاني

استقلال السودان

وغريب على بابي ينتظر
ربما كان صادق الود رحيما
غريب اللسان لا أفهمه
ولا أدرك ما في عقله يدور
لكنني أرى الوجه والعينين والفم
ولكن الروح عني في خباء

ردیارد كبلنغ

الربع الخالي

لا تـولد الأمم سفـاحاً، إنهـا ذات أنساب وأصـول، فالسـودان كان في رحم الغيب سنيناً عدداً، ممالك قامت في الشمال جـذورها النـوبة، وأصـولها هجرات من جزيرة العرب واليمن، ومصـر وسوريـا، وهجرات مختلفـات من الأحباش، وممالك في قلبه رامتها الحضارات الفرعونية واليونانية والرومانيـة، ولقيت المسيحيـة حباً وعشقـاً لها في شمـاله ووسـطه، وجزء غـربي امتد إلى آفاق من شماله وجنوبه، واتصل بشـرقي السودان. . . وكـان السودان دويـلات تفـرقت في السيادة، ولكن التقى أهلهـا في النبع والعنصـر. . . وابتعد جنـوبه جزيرة نائية هي شطر من احنائه.

عدا على أرضه الغزاة، وسحره ضمهم إلى ترابه، فامتزجوا به، وغدوا جزءاً منه، وطالما فكرت مصر في ضمه، واحتوائه، وهو لغز يغري، وينقض على الفاتحين. . . فحملة محمد علي باشا سنة ١٨٢١ ظنت الدعوة التي قدمها لها أدريس ودناصر من البيت السناري ونصر الدين من بيت الميرقاب، وبشير ود عقيد من بيت الجعليين وطمبل بن الزبد من الدناقلة، وهو في الأصل ميرفابي وأبو مدين من بيت القدر منافساً السلطان محمد الفضل وود هاشم من كردفان. . .

ظنت أن السودان سيقدم لها في طبق من ذهب، فما كان السودان يوماً ملكاً لفرد، وما كان للأفراد أن يسيطروا عليه، إنه لغز أبي الهول، فأمره لأهله كلهم، وإن قام فيهم رئيس أو زعيم، فإن لم يؤيده الجميع، فلا مقام له. . .

الشكل والمضمون

هبَّ محمد أحمد المهدى في عام ١٨٨١ م، وكانت قبله ثورة السلطان هارون ١٨٧٧ م ١٨٨٠ م في دارفور، تمرداً ورفضاً للضرائب والعوائد في عهد اسماعيل باشا أيوب، وقد ساند هذه الثورة الملك سعد كبير قبيلة البزني والمقدوم آدم مقدوم، وكانت هنالك حركة سليمان الزبير ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩ م، وقد خرج سليمان بجيش عدده أربعة آلاف من المقاتلين، ومن بعده تسلم راية الكفاح رابح الزبير، ولأننسى حركة صباحي في كردفان ١٨٧٩ م.

لماذا قامت هذه الثورات في غرب السودان، ولم تقم في وسطه وشماله؟ قامت لأن التكوين العرقي قد اكتمل في غرب السودان، ولم يكتمل في شماله ووسطه، كما أن الموروثات الحضارية قد جمعت أهل غرب السودان في بوتقة واحدة، أما في شمال السودان ووسطه فالمزج الحضاري بالرغم من التنوير والاستشراق على المدنية إلا أن هذين الجزئين لم يتم صهرهما في بوتقة واحدة.

للتاريخ وعي، كما للزمن وعي، فعندما تحرك المهدي، بدأت مسيرته من غرب السودان، والجانب الغيبي كامن ومسيطر على غرب السودان، ومخاطبة التاريخ لا تكون باللغة، ولكنها تكون بالإشارة الباطنة القائمة في

اللاوعي، ولكل حدث أبعاد، فالبعد الداخلي قد توفر للمهدي في الانتهاكات والظلم والاستبداد التركي والمصري، والبعد الخارجي قد أكد للمهدي الضمانات، فبريطانيا العظمى رأت أن تحطم قوى تركيا فاحتلت مصر، ورأت أن تبعدها عن السودان، وارتضت لغردون ذلك المصرع لتجعله من الشهداء، وكما خاطب المهدي الغيب، واستعان به، خاطبت بريطانيا المستقبل لتستثمره وقالت مع تأبط شراً:

إن بالشِّعبِ الذي دون سلع لقتيلاً دمه ما يطل

ولم تسمح مصر، وقد أجلت الخديوي اسماعيل عن مصر، وهزمت ثورة أحمد عرابي، ونصبت توفيق، لم يُسمح لمصر أن تقاوم المهدية، بل جعلت الأرض بوراً لتزرعها وتحرثها، وحكومة غلادستون التي قامت من حزب الأحرار تباطأت في إنقاذ غردون حتى لقي حتفه، وكذلك حكومة سالسبري. . . والرأي العام طالب بالثأر لغردون، وما غردون في عالم الأحداث بالنسبة للسياسة الدولية الشاملة؟ ليس له معنى، فبريطانيا ضحت بنيلسون قبله، فالرجال في عالم الحرب والسياسة دائماً شهداء، لأنهم أداة من أدوات التاريخ، وكانت بريطانيا لها قوة عسكرية في سواكن تناوش بها المهدية، فإن فشلت حملة جراهام لإنقاذ غردون فإن بريطانيا هي التي أرادت ذلك وألقته في سواكن.

قد تطوع الكابتن كتشنر وذهب إلى دنقلا ووصلها في اليوم الأول من أغسطس ١٨٨٤، وكان مصطفى باشا ياور يحارب ثوار المهدية، واستأذن كتشنر أن يحارب معه، فرفضت الحكومة، ولكنه خلف بعده الملازم راندل.

ثار الرأي العام في بريطانيا وطالب بإنقاذ تشارلس غوردون المحاصر في الخرطوم، ورفضت الحكومة البريطانية أربع خطط، الخطة الأولى أن ترسل حملة عن طريق مصوع إلى كسلا، وطول الطريق ثلاثة وستمائة ميل، أو حملة عن طريق النيل من حلفا إلى بربر وطول الطريق ستة وستين وستمائة ميل، أو حملة من طريق سواكن إلى بربر وطول الطريق خمسة وأربعون ومائتا ميل، أو حملة عن طريق كورستو وطول الطريق ستون وثلاثمائة ميل، ولكن الجنرال ولزلي فضل طريق النيل وراسل غوردن كتشنر ووصله خطاب منه في اليوم

الرابع والعشرين من نوفمبر ١٨٨٤ وخطاب من الجنرال ولزلي بتاريخ العشرين من سبتمبر ١٨٨٤.

أقام اللورد ولزلي في دنقلا وسيّر جيشاً بقيادة الجنرال السير هربرت استيورات، سار الجنرال السير تشارلس ولسن بباخرتين هما البوردين وتل حوين وتقدم بحملته حتى وصل إلى ود الحبشي، والتقى جيش الإنقاذ بالنورعنقره، ولكن في اليوم السادس والعشرين من يناير ١٨٨٥ تحطمت الباخرتان، وقد سقطت الخرطوم وسمع السير تشارلس ولسن بمقتل غردون، في اليوم السابع والعشرين من يناير ١٨٨٥، وأسرع اللورد تشارلس بارسفورد لإنقاذ السر تشارلس ولسن، وحاربا سوياً الثوار، ورجعا مع رجالهما إلى القبة، فوصلاها في مساء الرابع من فبراير ١٨٨٥، لا نحب أن نطيل فقد جاءت محاولات من اللورد ولزلي والجنرال بكر والجنرال أرلي والجنرال بركنبري، ورجعت الحملة البريطانية النيلية في الحادى عشر من أبريل ١٨٨٥.

أراد اللورد ولزلي أن يجعل القاهرة مركزاً لقيادته لاسترجاع السودان لأنها تقع بين دنقلا وسواكن، ولكن أبرق إليه وكيل وزارة البحرية البريطانية بتاريخ الثالث عشر من أبريل ١٨٨٥ يخبره أن بريطانيا العظمى قد اضطرت للعدول عن استرجاع الخرطوم في الخريف التالي، وطلبت إليه أن يسحب الجيش الذي أعده ويعيده إلى مصر.

إن ميزان القوى الدولية هو الذي أخر استعادة السودان... ذلك أتاح لحكم المهدية البقاء ستة عشر عاماً، واستطاعت المهدية أن تحدد خارطة السودان، وتعمل على جمع شمله وتوحيده، وتقضي على الممالك الإقليمية، ولكن حتى استيلاء الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩ دولياً عن السودان ما زال الصهر العرقي والحضارى لم يتم...

كل يتصور الحركة المهدية بمفهومه، ولكن المفهوم التاريخي يعني أن المهدية فصلت وحددت السودان، وأبعدته عن أن يكون ولاية لمصر تحكمها باسم الباب العالي... وأنها لم تستطع أن تقضي على القبلية، بل إنها نقلت قبائل غرب السودان إلى وسطه وشماله، مما جعل أهالي الوسط والشمال يضيقون بهذه القبائل، ويتعصبون ضدها في تلك الفترة، وبالرغم من أن

المهدية سعت أن تصيغ السودان في قالب الوحدة، وتمنع العناصر الأجنبية الدخيلة على بنية السودان، وتضطرهم لاعتناق الإسلام، ويتسودنوا في عاداتهم وسلوكهم وأخلاقهم إلا أن الصيغة النهائية لم تتم، إذ جاء الحكم الثنائي، فارتدت هذه العناصر الأجنبية الدخيلة، ورجع بعضهم إلى أديانهم . . .

محاولة للعزلة في غرب السودان

لم يكن كل شيء هادئاً في الميدان الغربي، ورأى كتشنر أن يستثني دارفور من الحكم المركزي، وأقر تنصيب الأمير علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد الفضل سلطاناً على دارفور، فقد اختلف مع خليفة المهدي، وكان في شبه اعتقال حتى اقترب استيلاء الحكم الثنائي نهائياً عن السودان، ولم يكن علي دينار موالياً للمهدية، ورأت إدارة حكومة السودان أن تجمع مستشاريه فيها حول علي دينار، ورأى علي دينار أن ينفرد بدارفور مستقلاً بها.

ولكن الإدارة الثنائية أرادت أن يكون لها حق المراقبة، وكانت تحيط بسلطنة علي دينار قبائل متمردة وخارجة عن قبيلته هي المعاليا والرزيقات والبقارة وبنو هلبة، واصطدم مع فرنسا في الفترة الواقعة قبل الحرب العالمية الأولى، إذ إن فرنسا استعمرت أفريقيا الوسطى والتشاد، وبدأت تضم بعض المناطق التابعة لسلطنة علي دنيار، فاضطر أن يتصل بحكومة السودان التي نصحته ألا يدخل في مفاوضات مع فرنسا، لأن ذلك ليس من شأنه، فقامت حكومة السودان بمفاوضة فرنسا، ولكن اندلعت الحرب البلقانية عام ١٩١٣، وشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وانحاز علي دينار لجانب تركيا وألمانيا، وخاطب الخليفة العثماني يشكو من إحاطة أيدي النصارى الكفار بالمسلمين يميناً ويساراً ومن وراء وأمام سلطنته، وبعث بخطاب لأنور باشا في اليوم الرابع من فبراير ١٩١٥ رداً على خطابه مباركاً الجهاد المقدس، وأخبره أنه كتب إلى نوري بك واتصل بالسنوسي وجعفر بك.

رأت حكومة السودان، وقد جمعت زعماء الطوائف الدينية والعشائر والقبائل والتجار والموظفين على ولائها، والسلطان علي دينار يتمرد عليها، ويعد حملة ليزحف شرقاً إلى داخل السودان. . .

أعدت حكومة السودان حملة بقيادة علي باشا، ووصلت جيوش علي على بعد ١٢ ميلاً شمالي دارفور، واصطدم الفريقان في موقعة برنجيه في اليوم الثاني والعشرين من مايو ١٩١٦، غادر السلطان علي دينار الفاشر إلى جبل مرة، فطارده هولستون بك الذي أصبح في مطلع الأربعينات حاكماً عاماً للسودان، واقتفى أثر السلطان وداهمه، واستشهد السلطان علي دنيار على أثر رصاصة طائشة في اليوم السادس من نوفمبر ١٩١٦.

وبذلك عادت دارفور إلى السودان، وبقي جنوب السودان منعزلاً عن بقية أجزاء السودان.

الجنوب المعزول

«ثمن بقاء السلطة صعب جداً كمحاولة الرجال للمحافظة على مراكز نفوذهم، اما تهزهم الأحداث، أو تقضي عليهم آجالهم، كذلك السلطة كالعمر، ولكل عمر نهاية»
ليكي

اتخذت الإدارة البريطانية سياسات مختلفة للجنوب، كلها ترمي لانعزاله وفصله عن شمال السودان، وسنفصل هذه السياسات في حديثنا عن مشكلة الجنوب ومراحل هذه السياسات كالآتي:

١ - إشاعة السلام ونشر المسيحية ومحاربة النخاسة ١٨٩٩ - ١٩٢٠.

٢ - تعيين الحدود والقيام بدراسات لعزل الجنوب عن شمال السودان ١٩٢٠ - ١٩٣٠.

٣ - عزل الجنوب عن الشمال وغرس المسيحية وإغلاقه تماماً ١٩٣٠ - ١٩٤٠.

٤ - سياسة الانفتاح والتواصل بين الجنوب والشمال ١٩٤٦ - ١٩٥٣.

سنعالج كل هذه المراحل بتفصيل فيما بعد، أما ما يعنينا في هذا المقام فهو إقامة الجسور بين الجنوب والشمال، فقد كانت للشمال مؤسسة استشارية هي المجلس الاستشاري لشمال السودان في عام ١٩٤٤ وانتهت هذه المؤسسة بإنشاء الجمعية التشريعية التي أسهم فيها الجنوبيون.

أصدر الحاكم العام نشرة رقم I C I /٨٩ المؤرخ في الرابع من أغسطس ١٩٤٥ يسترشد فيه رأي الإداريين البريطانيين في نقاط ثلاث هي:

١ ـ تكامل وضم الجنوب إلى الشمال.
٢ ـ تكامل وضم الجنوب إلى شرق أفريقيا.
٣ ـ تكامل وضم بعض أجزاء الجنوب إلى شمال السودان، وضم وتكامل الأجزاء الباقية لشرق أفريقيا، وكان من رأي السير دوجلاس نيوبولد قبل وفاته في عام ١٩٤٥ أن التطورات الإدارية يجب أن تكون المحرك لحكم السودان قبل أن يكون هنالك حكم محلي وصياغة دستورية في إطار الإقليمية، كما قام بذلك اللورد لوقارد.

لم يثر ذلك الاقتراح ذو الثلاث نقاط أي سبب لفصل الجنوب ووضعه كوحدة مستقلة، كما أشارت بذلك مذكرة ١٩٣٠ الخاصة بالجنوب، وكشفت الأحداث أنه لا بدَّ أن يكون هنالك تغيير في النظرة السياسية للجنوب، فقد أصدر السيد دوجلاس نيوبولد مذكرة قبل وفاته أكد فيها علاج مشكلة الجنوب، وحقاً أصبح الوضع في السودان منذ مذكرة المؤتمر عام ١٩٤٢ والدراسات التي قام بها السودانيون، والكتب التي أصدرها المؤرخون والجغرافيون المصريون، كل ذلك يستدعي مراجعة السياسة البريطانية نحو الجنوب.

نظر الإداريون، فوجدوا أن العلاقة القبلية في الجنوب لا تكوِّن بعداً إثنياً يجمع بينها، فالقبيلة الغالية الكبيرة هي قبيلة الدينكا وبعدها قبيلة النوير، أما القبائل الأخرى فهي قطاعات صغيرة، وقبيلة الزاندي موزي بين الكونغو والسودان، كما أن كثيراً من القبائل الأخرى متداخل في اثيوبيا ويوغندا أو كينيا، فالربط الاثني مفقود لتوحيد الجنوب في صيغة الانفصال المنفردة، كما أن نسبة المسلمين بالرغم من حظر التبشير الإسلامي كانت أكبر من نسبة المسيحيين، ولم يستطع التبشير المسيحي أن يوحد القبائل الجنوبية لأن المسيحية اختلفت عن الإسلام، فالإسلام حضارة وثقافة ولغة، وحتى حظر التجار الشماليين عن العمل في الجنوب، والاستعانة بالسوريين المسيحيين واليونانيين لم يكسب الإدارة البريطانية نفوذاً يساعدها على فصل الجنوب، فالسوريون عرب وإن كانوا غير مسلمين إلا أن الثقافة والحضارة الإسلامية جزء من تكوينهم، واليونانيون مسيحيون أرثوذكس، ولغة تفاهمهم مع الجنوبيين هي اللغة العربية الهجينة.

أجريت دراسة واسعة في فترة مطلع الأربعينات لضم جنوب السودان في جد إلى شرق أفريقيا، فتأكد للبريطانيين أن المشكلة الأولى هي مشكلة المواصلات والاتصال، كما أن سكان شرق أفريقيا قد نالوا حظاً من التعليم والحضارة أكثر من الجنوبيين، ولن يرضوا بهذا العبء الثقيل، فالجنوبيون قد أبقاهم الحكم البريطاني بدائيين حفاة عراة، صرفت الإدارة البريطانية النظر عن ذلك.

أمعن الإداريون البريطانيون في تأمل وتقصي موضوعيّيْن، فأدركوا أن الجنوبيين بالرغم من أنهم عنصر زنجي وأصل أفريقي إلا أن العوامل الجغرافية والدوافع الاقتصادية تربطهم وتجذبهم لشمال السودان... ومن ثمة اتضحت الحقيقة الجغرافية للسودان، فهي التي تحكم تاريخه ومساره السياسي، فالسودان بحدوده التي تمتد من خط العرض ٢٢ شمالاً وحتى خط العرض ٤ بالقرب من خط الاستواء، ومن البحر الأحمر إلى التشاد إلى أفريقيا الوسطى ليس هو مأساة جغرافية كما وصف الكاتب المصري سلامه موسى مصر، وليس هو توسطاً وتعادلاً كما وصف الدكتور جمال حمدان مصر في كتابه «شخصية مصر»؛ بل إن السودان مصفى جغرافي، كل من دخل وأقام فيه تجرد من جنسيته وأصبح سودانياً، فالجنوبي سوداني، كما أن الشمالي سوداني، أو كما قال علي عبد اللطيف لسليمان كشه العربي والجنوبي سودانيان.

ظنت بعد ذلك الإدارة البريطانية أن بعض قبائل الجنوب ستتحرك وتنضم إلى يوغندا أو كينيا والكونغو، ولكن نسي الإداريون البريطانيون أن هنالك ثوابت في جغرافية الجنوب تجذب الجنوبيين وإن التقوا في الجذور مع تلك القبائل التي هي امتداد للقبائل الجنوبية، وتجعل القبائل الجنوبية تعود إلى أرضها، ولا تفرط فيها، لأن الانتماء ليس للقبيلة، ولكنه للأرض.

... أقيم مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، وارتضى الجنوبيون أن يلتقوا مع إخوانهم الشماليين في الجمعية التشريعية، وكان هذا أول الانفتاح، فإن كانت الجماهير في شمال السودان قد وقفت معارضة للمجلس الاستشاري الذي جعل للسودان صيغة، وألغى سلطات مجلس الحاكم العام لسنة ١٩١٠، وجاءت الجمعية التشريعية فاعترفت بالسودان الواحد. من ثمة نجد أن الجنوبيين قد

ارتضوا وخاضوا مع الشماليين المعركة لتحقيق الحكم الذاتي، ثم تقدموا في دوائرهم للدخول في البرلمان السوداني، تمثل السيد بولين اليردي يبور دائرة بور، والسيد بنجامين لوكي دائرة باي، والسيد بنيامينو لانج جوك دائرة نهر الجو شمال، والسيد بوث ديوتنق دائرة وادي الزراف والسيد تيمون بيرو امبرينغو دائرة المورو والسيد جوشا مالوال مت دائرة غرب ـ النوير ـ الجبل والسيد جون ماجاك مابول دائرة رميبك والسيد داك داي دائرة وسط النوير شرق والسيد سانتيمنو دينج تنق دائرة أديل شرق والسيد سايمون ماكواج دائرة بيورو شرق النوير والسيد سمبليسيو اناكسا دائرة توريت والسيد فلمون ماجوك دائرة يرول والسيد فرديناد أدينق دائرة شرق الاستوائية والسيد كوزماس ربابو بايو نقها دائرة الزاندي غرب والسيد لينوتومي لاكو دائرة جوبا والسيد ميخائيل شان دي بلكوي دائرة بلكوي دائرة غرب النوير الغزال.

كل هذا يدل على أن الجفوة أتت من العزلة، كما أن عدداً من الجنوبيين قد تركوا أحزابهم، وانضموا للأحزاب الكبيرة، وقد كان في الوزارة القومية الأولى ثلاثة جنوبيين هم السيد سانينو دينق والسيد داك داي والسيد بولين اليردي بيور.

الفصل الثالث

البندقية والحرف

لن تعرف اسمه الذي تنطقه فوهات البنادق في شفاهها الطاهرة
ولكن حرفاً حرفاً من الكاف للكاف ينطق به رجالها الأخيار
قد كرّ راجعاً إلى مدينته ما سعى للفيء والأنفال
بل ناشد الإنجليز أن يقدموا له المال ليشتري لكم أطباء وكتبة

ريديارد كبلنج

بلد مَتْعوس

انتهت معركة كرري، وزال حكم المهدية، والسودان الذي كان سكانه قبل ١٨٨٤ تسعة ملايين من البشر، هلك أهله ولم يبق منهم إلا أقلهم، مليون ونصف، قضى الفقر، والجوع، والجفاف على الزرع والضرع، النخل ترامى أعجازاً خاوية، والنعم نفقت، والحياة محيت، جاء الإنجليز، وولي على السودان اللورد كتشنر، فصاح في أهله فزعاً، مغلوباً على أمره: بلدكم ميئوس، متعوس منحوس.

ذهب كتشنر يحارب البوير في جنوب أفريقيا، وهزم جيشه، وما نسي السودان، وقد فكر أن يقيم مدرسة يخلد بها اسم تشارلس غردون الذي قتل في ليلة الرابع والعشرين من يناير ١٨٨٥، وجه نداءه في ديسمبر ١٨٩٨، وناشد البريطانيين أن يتبرعوا بمائة ألف جنيه، وفي يناير ١٨٩٩، اجتمع علية القوم من الإنجليز في قاعة جيلد، وقلد كتشنر براءة مدينة لندن، وقبلها منحته الملكة ڤكتوريا لقب سيد الخرطوم.

في مدى الشهرين اكتملت التبرعات المائة ألف جنيه، وبعد ذلك ازدادت إلى خمسة وثلاثين ومائة ألف جنيه.

رجع بعد ذلك كتشنر إلى الخرطوم، وقد استعاد رشده، فصرح أن التعليم بالنسبة للسودانيين هو أولى الأولويات، والعهد كان فكتورياً. . . ومصر في تلك الحقبة سيطر على التعليم فيها دنلوب، اسكوتلندي قاسٍ جاف، ينشر اللغة الإنجليزية ويركز على ميزات الإنجليز الفكرية والخلقية، أعار دنلوب إدارة سلطة جيمس كري، وافتتحت كلية غردون عام ١٩٠٢.

فتح فيها قسم للقضاة الشرعيين ومعلمي اللغة العربية، وقسم للكتبة والمحاسبين، افتتح بعد ذلك، وقسم للمهندسين والمساحين، وما كانت في السودان مدارس نظامية، فأنشئت المدارس المدنية، وبدئ بقسم القضاة الشرعيين والمعلمين، واختيروا من حفظة القرآن، وطالبي العلم في المساجد، وقصد من التعليم أن يعد موظفين.

دجاجة الموسم

اطمأن السودانيون، فحياتهم قد صفت، وانتهت النزاعات القبلية، وعين خريجو المدارس في وظائف الحكومة، ولكن كل شيء كان بميزان، لا حرية، لا اعتراض، لا تمرد.

اصطفى الإنجليز علماء الشريعة القضاة، واحتضنوا زعماء العشائر، وشيوخ القبائل، وميزوا بعض الموظفين، وكان الموظفون السودانيون يأتون في المرتبة الثالثة من بين الموظفين غير الإنجليز، فالطبقة الأولى كانوا سوريين، والطبقة الثانية كانوا مصريين، والطبقة الثالثة والأخيرة كانوا السودانيين.

لم يبرز خريجو كلية غردون من السودانيين حتى العقد الثاني من القرن العشرين، فهو قلة أغلبهم من القضاة الشرعيين ومعلمي اللغة العربية والدين الإسلامي، وكتبة ومحاسبين يقطفون من السنة الثانية من كلية غردون قبل أن يكملوا السنة الرابعة، لذلك لم ينزعج الحكام البريطانيون.

اندلعت الحرب العالمية الأولى، فتقدم رجال الدين في عام ١٩١٤ بوثيقة ولاء وقّع عليها:

الشيخ الطيب هاشم/ مفتي السودان.
الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم/ شيخ علماء السودان.
الشريف يوسف الهندي/ الزعيم الديني.
الشيخ مدثر الحجاز/ أحد الأعيان.
الشيخ عبدالرحمن محمد أحمد المهدي/ أحد الأعيان.
الشيخ النذير خالد/ من العلماء.
الشيخ محمد الجزولي/ من العلماء.
الشيخ عيسى دوليب/ من العلماء.
الشيخ العاقب الأمين/ من العلماء.
الشيخ دفع الله أحمد/ من العلماء.
الشيخ الباقر الولي اسماعيل/ من العلماء ومن شيوخ الطريقة الإسماعيلية.
الشيخ محمد عبد الماجد/ من العلماء.
الشيخ أحمد مجذوب/ من العلماء.
الشيخ محمد أحمد نور/ من العلماء.

جاءت برقية السيد علي ميرغني مؤيدة بريطانيا من كسلا بتاريخ الثاني عشر من نوفمبر ١٩١٤،

وبرقية شقيقه أحمد ميرغني مؤيدة بريطانيا من كسلا بتاريخ الثالث عشر من نوفمبر ١٩١٤،

وبعد ذلك رسالة الشريفة مريم الميرغنية إلى مدير مديرية البحر الأحمر من سنكات في نفس الشهر،

ورسالة الشيخ عثمان محمد إلى مديرية كردفان،

ورسالة الشريف يوسف الهندي بتاريخ التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٣ هـ/ نوفمبر ١٩١٤،

ورسالة الشيخ أيوبية عبدالماجد من بربر،
ورسالة الشيخ عبد المحمود نور الدائم من رفاعه،
ورسالة دنقلا المشتركة من الشيخ ميرغني محمد سور الذهب والشيخ مختار ساتي،

ورسالة الشيخ ابراهيم موسى ناظر الهدندوة إلى الحاكم العام،

ورسالة القضارف من الناظر بكر مصطفى ورسالة الشيخ علي التوم ناظر الكبابيش،

ورسالة ناظر الضبانية الشيخ عوض الكريم زايد،

ورسالة الخرطوم من الخليفة الأمين خوجلي بتاريخ ١٩١٤/١١/١٥،

ورسالة كردفان من السيد ميرغني السيد مكي ورسالة الشيخ أحمد محمود ناظر الامارار.

ورسالة ناظر حمر العساكرة الشيخ إسماعيل محمود الشيخ.

وتأتي بعد ذلك رسائل التجار والقضاة الشرعيين ونذكر منهم الشيخ عثمان محمد الخير والشيخ أبو دقن والشيخ الطاهر والشيخ أبو دقن.

جمعت كل الرسائل في كتاب يسمى سفر الولاء.

ظن البريطانيون أنهم استولوا على كل حركة تمرد أو اعتراض على سياستهم، فالتفتوا يربون طبقة من الموظفين السودانيين، وقد أحسوا أن الوعي بين خريجي كلية غردون بدأ يطرق الأبواب، فأنشأوا درجات مماثلة للسودانيين مع المصريين فتسنم الوظائف المميزة عبدالرحمن الليثي وعلي محمد نور وأحمد التيجاني خليفة وإبراهيم بك رفعت محمد ومجذوب قاسم وعدد لا يتجاوز العشرين.

المهنئون

ألقت الحرب العالمية الأولى أوزارها فكُوّن وفد من السودانيين لتهنئة الملك جورج الخامس في عام ١٩١٩ وتكوّن الوفد من السيد علي الميرغني الذي أنعم عليه بلقب سير والسيد عبدالرحمن المهدي الذي أنعم عليه فيما بعد بلقب سير والشريف يوسف الهندي والشيخ علي التوم الذي أنعم عليه بلقب سير وإبراهيم بك موسى ناظر الهدندوة والشيخ إسماعيل الأزهري والشيخ الطيب هاشم والشيخ حسن خليفة والشيخ شريف الحاج والشيخ سليمان حاج حسن وحسن أمير وعبدالحميد إدريس والشيخ عباس رحمة الله والشيخ البشير جلال الدين والشيخ الطيب محمد بدر والشيخ أحمد محمود والشيخ محمود بركة، والشيخ صادق علي والشيخ عبد الرحمن الأسيد والشيخ مكي بدر عساكر والشيخ

سليمان الشابقي وعبدالعظيم بك خليفة ومحمود بك عثمان ارتيقه والشيخ أحمد محمود ناظر الأمارار والشيخ أبو القاسم هاشم وآخرين وغيرهم من المرافقين.

اندلعت الشرارة بعد تكوين هذا الوفد، واشتعلت النار التي كانت تحت الرماد، وأصبح لها وميض.

عودة الروح

ظن البريطانيون أن السودانيين في غفلة، واعتقدوا أن الأمن الذي استقر في البلاد، وانتظام الحياة، واستخدام السودانيين في الوظائف، وإنشاء المدارس، وإقامة المستشفيات سينسي السودانيين قضيتهم، فانتفاضة ود حبوبه عام ١٩٠٨ في الحلاديين لم تنطفىء شعلتها وود حبوبه هو عبدالقادر بن محمد إمام، حارب في جيش المهدية واشترك في حملة عبدالرحمن النجومي على مصر، وأسر، وحارب في كرري، وبعد أن فتح البريطانيون والمصريون لم يعترف بالحكم الثنائي، فباع أرضه، وافتتح مدارس لحفظ القرآن، وبدأ يعد جيشاً لمحاربة الاستعمار واشتبك مع وحدات من الجيش، تحركت من وادمدني والخرطوم، وقتل مع رجال بعض أفرادها وألقي القبض عليه بعد ذلك ونفذ فيه حكم الإعدام.

وقامت ثورات في جبال النوبة أثناء الحرب العالمية الأولى، والأولى كانت في جبال الشا بمركز الدليخ، ورفض السكان دفع الضريبة.

أعدت لها السلطة الاستعمارية حملة مكونة من واحد وثلاثين ضابطاً بريطانياً وخمسة ومائة من الضباط السودانيين والمصريين وخمسة وسبعين وثمانمئة وألفي جندي، وزودت الحملة بثمانية مدافع وثماني عشرة ماكينة، وثورة ثانية اندلعت في جبال ميري بمركز كادوقلي.

وكانت أعظم الانتفاضات ثورة علي دينار الذي تمرد على إدارة الحكم الثنائي في السودان وبايع سلطان تركيا، خليفة المسلمين، فجردت السلطة حملة حاربته وأصابته رصاصة طائشة بعد هزيمته في موقعة برنجيه، وتوفي على أثر ذلك في اليوم السادس من نوفمبر ١٩١٦.

الجمعيات السرية

كانت هنالك رياح تغيير، تهب نسماتها هادئة في السودان، فالحركة المسرحية التي أسهم فيها السودانيون والمصريون، وبرز فيها اسم محمد صديق فريد، ومحمد توفيق بدوي واسماعيل فوزي ويوسف نجم وعلي محمد علي، وعبد الرحمن علي طه، وعوض ساتي والدرديري محمد عثمان، نبهت السودانيين للكفاح، فرواية النسر الصغير وصلاح الدين وريتشارد قلب الأسد وأمير الريف والذبائح وفي سبيل التاج ويوليوس قيصر، أيقظت الحس الوطني.. وانتشار الصحف والمجلات العربية في مصر والشام، والسجال والنقاش عن مشكلات العرب والخلافة الإسلامية والجامعة الإسلامية وما كانت تنشره جريدة السفور التي أسهم فيها طه حسين، والعقاد، والمازني، ومحمد فريد أبو حديد، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد توحيد السلحدار، دعت للتجديد والوعي، وما كان ينشره فرح أنطون وسلامه موسى، وبجانب ذلك كان هنالك تياران بارزان حمل لواءهما المصريون والسوريون، تيار الجامعة العربية وتيار الخلافة الإسلامية، ولكن التيار الإسلامي المتعاطف مع تركيا انتهى بقيام الحرب العالمية الأولى ونفي السيد كامل هديب ومحمد فريد راشد زعيمي هذا التيار.

أما الانتماء للحزب الوطني فكان يعتنقه كثير من ضباط المصريين والموظفين المصريين، فلم يؤثر في نظرة السودانيين لمجرى الأحداث، فالتيار الأقوى كان التيار الإسلامي، فالمثقفون السودانيون أيدوا عمر المختار، وساندوا كل الحركات الإسلامية، وقد نشأ في العقد الثاني من القرن العشرين في السودان شعراء كالكردي وعبد الله محمد عمر البنا وعبد الله عبد الرحمن وأحمد محمد صالح وعبد الرحمن شوقي.

طلائع الوعي

اشتعلت الثورة العربية في الحجاز والشام والعراق، والتهبت مصر في ثورة ١٩١٩، وكان السيد حسين شريف ينادي قبل ذلك بأن السودان للسودانيين، وفي عام ١٩١٩ ظهرت مقالة في جريدة التايمس اليومية اللندنية تدعو إلى فكرة السودان للسودانيين، وتوضح أن المشكلة في السودان ليست بين السودانيين ومصر وبريطانيا، ولكنها بين السودان وبريطانيا، وقبل تلك الفترة

بسنتين كانت دعوة السيد حسين شريف هي البحث عن الذات السودانية، والشخصية السودانية، وتقييم الوجود السوداني، فالبريطانيون عمدوا أن يجردوا السودانيين من القومية، وجعلوا القبيلة هي الأساس للمواطنة، فهذا جعلي وذاك شافعي، وذاك رباطابي الخ، كما أن الاستعمار أصر على كلمة المواليد، فذاك مصري وذاك مغربي وذاك شامي وأغلق منطقة الجنوب، وأطلق يد المبشرين المسيحيين فيها، وأوصد منطقة جبال النوبة وأباحها للمبشرين المسيحيين، وكانت هنالك مناطق محظورة في أراضي البجة ولكن لم يسمح فيها بالتبشير المسيحي لتغلغل نفوذ الطريقة الختمية الميرغنية، والطريقة الشاذلية.

كوّن السيد حسين شريف جماعة للقراءة والبحث، وأبرز أعضائها الشيخ أحمد عثمان القاضي، والشيخ الريح العيدروس، والشيخ البدري الربح والشيخ محمد نور سيد أحمد والشيخ إبراهيم عبد الرازق، وسليمان كشه وإبراهيم يوسف بدري وعوض ساتي وعبد الرحمن علي طه وآخرين. بدأت هذه الجماعة تنافس وتصحح ما ورد في كتاب السيف والنار لرودلف سلاطين والسودان بين يدي غردون وكتشنر لابراهيم فوزي وتاريخ السودان وجغرافيته لنعوم شقير، وتطور نقاشها للمسألة السودانية وحرية السودان واستقلاله، وكتب السيد حسين شريف مقالات متعددة في ذلك، وهي مجموعة في كتاب عنوانه «طلائع الوعي الوطني».

لست أدري إن كانت جمعية الاتحاد قد خرجت من عباءة هذه الجماعة، لأن كثيراً من أعضاء جمعية الاتحاد كانوا أعضاء في جماعة السيد حسين شريف.

أبرز أعضاء جمعية الاتحاد عبيد حاج الأمين، أرباب محمد علي، ابراهيم يوسف بدري، عرفات محمد عبد الله، حسن شريف، مرسي شريف، عبدالقادر أوكير، محيي الدين جمال، مدثر محمود، توفيق أحمد البكري، توفيق صالح جبريل، الشيخ زكي عبد السيد، بشير عبد الرحمن، عبد الله خليل، سليمان كشه، مكاري يعقوب وآخرون.

خرج من جمعية الاتحاد الأعضاء الذين رأوا أن الكفاح العسكري هو السبيل للاستقلال والحرية، عثمان هاشم، محمد ابراهيم هاشم، عمر الريح، عبيد حاج الأمين، صالح عبد القادر، أحمد إدريس أبو غالب، أحمد مدثر

الحجاز، محمود شلبي، عبدالكريم السيد، علي ملاسي، أرباب محمد علي، زين العابدين الخانجي، عثمان بشير نصر، محمد عثمان الحسن نبعه، الحاج عبد اللطيف، مجذوب بركه، عبد الله بك خليل، الشيخ الطيب بابكر، وهبه ابراهيم عبد الله وعرفات محمد عبد الله، وانتظموا مع الضابط علي عبد اللطيف، وأسسوا جمعية اللواء الأبيض.

كانت جمعية الاتحاد تدعو أن السودان للسودانيين والمصريون أولى بالمعروف، أما جمعية اللواء الأبيض فقد وحدت كفاحها مع مصر.

نضج الوعي وظهرت قطاعات مثقفة من السودانيين، فكلية غردون خرجت أول رعيل من المساحين في سنة ١٩٠٧ وأول فريق من المهندسين في عام ١٩٠٩ التحق بعضهم كمسجلين بالمصلحة القضائية، وفريق آخر منهم التحق بمصلحة الري، وأول فريق من المدرسين الذين يدرسون اللغة الإنجليزية في المدارس المتوسطة في سنة ١٩١٢.

كان حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى في السودان مدرسة ثانوية واحدة هي كلية غردون وبها أقسام للمعلمين والقضاة الشرعيين ومدرِّسي اللغة العربية والدين الإسلامي والمترجمين والمحاسبين والمهندسين وبها قسم صناعي ومدرسة متوسطة، وكان في السودان كله خمس مدارس متوسطة وعدد من المدارس الأولية، كما كانت المدرسة الحربية.

الفصل الرابع

الحكم التركي المصري

كانت مصر منذ بدء التاريخ ترى في السودان عمقاً لها، والتاريخ القديم يثبت لنا الغزوات المصرية منذ العهود الفرعونية، والأنظمة المختلفة في فترة الرعاة واليونانيين والفرس والرومانيين والعرب المسلمين والدول الإسلامية التي حكمت مصر عهد العثمانيين والمماليك حتى استطاع عزدمير باشا أن يفتح أرض النوبة السفلى، ويستولي على سواحل البحر الأحمر.

إن العمق السوداني عسير وحصين، لأن الطبيعة الجغرافية تحمي السودان من الاستيلاء والسلب، كما أن القبائل السودانية شرسة، وعاشقة لأرضها، ترى فيها حياتها وعرضها ووجودها، فالسوداني منذ فجر الحياة يقسم بالتراب، ويقبله، وفي عهد الوثنية كانت عبادة التراب ديناً وعقيدة عند السودان.

رأى محمد علي باشا أن يوسع ملكه، ويوطد حكمه، وكان طموحاً، فقد حارب في الشام، وحارب في الحجاز، لينشىء امبراطورية، ولم يكتف بمصر ضيعة ومزرعة له. فباسم سلطان المسلمين، وأمير المؤمنين في تركيا غزا السودان.

هَدَفَ محمد علي باشا أن يقضي على المماليك الذين هربوا إلى دنقلا بعد مذبحة القلعة التي أنهى سطوتهم فيها عام ١٨١١ م، وقد خشي من دويلة الشايقية، وقد عرف أن لهم عاصمة اسمها العرضى، وفسرها له مستشاروه

أنها قامت مؤسسة عن أصول تركية، ونسبوها له أنها كانت تسمى أردو، وأردو باللغة التركية تعني المعسكر، وقد حُرفت إلى العرضى. كما أنه خشي أن يسيطر على النيل ومنابعه، فدولته استندت على الزراعة، والنيل شريان مصر، وفي السودان دولة أخرى جنوبي أرض الشايقية، وأرضها خصبة، والنيل الأزرق يروي أرضها ألا وهي دولة الفونج، وكما أن هناك دولة أخرى في غربي السودان، وقد زودته الوثائق الفرنسية والتركية أن أهلها أشداء محاربون، وقد تبادل سلاطين دولة الفور الرسائل والهدايا مع ملوك فرنسا وسلاطين تركيا... فإن كان قد أغلقت الطرق أمامه في انشاء إمبراطورية عربية، فوادي النيل لن ينافسه فيه أحد، ولا تصده قوة أوروبية، فإنه كما ظن يستطيع أن يسترق أهله، ويبيعهم في سوق النخاسة، ويستخدمهم في عسكره، كما أن دراسات الحملة الفرنسية أودعت لديه دراسات عن الذهب الوافر والكنوز الثمينة في السودان.

جرد محمد علي باشا حملته، واستعان ببعض الأوروبيين، واستعان بكثير من الجنود السودانيين الذين استأنسهم في جيشه، وطوعهم، وفي عام ١٨١٢ م بعث محمد علي باشا وفداً إلى سلطان الفونج يحذره من المماليك ويدعوه ليحارب المماليك الذين استقروا بدنقلا، وأحس محمد علي باشا أن سبل التجارة بين السودان ومصر قد تعسرت، ووهنت، فهو يسعى إلى سوق، ولم يستجب له سلطان الفونج، لأن سلطنة الفونج قد بلغت الروح لديها الحلقوم، فهي في حالة الحشرجة والذماء، كما أن الولاة الذين كانوا يتبعون سلطانها قد اضطربت أحوالهم، وبدأوا يطمعون في خلع بعضهم.

لقد كانت حالة الأمن منذ أول القرن التاسع عشر متدهورة في السودان، والتنافس بين الطامعين في الولايات على أشده، كما أن القبلية قد استفحلت سطوتها؛ وانقسمت بيوتاتها، فكل بيت بدأ يسعى ليفوز بالحكم، ولم تكن الأحوال الاقتصادية منتعشة، وبدأ النزاع سافراً فالملك نصر الدين أحس بأن موقفه بين قبيلته «الميرافاب» مهتز، فهرع إلى محمد علي باشا ليحيطه بحمايته، ويدرأ عنه منافسيه من أهله في القبلية، ولم يكن محمد علي باشا قد أفاق من صراعه وحربه مع المماليك، وكان ذلك عام ١٨١٢ م.

فكر محمد علي باشا في هذا الجيش الذي بوأه الحكم في مصر، فهم أمشاج من الأكراد والأتراك والشركس والألبانيين، ودرس موقفه، وخشي أن يثور عليه هذا الجيش الذي رفعه، وكما رفعه ربما يخلعه، ولم ينس ما أفضى به نصر الدين ملك الميرافاب، كما أنه تأكد من البعثة التي أوفدها للسودان أن الطريق سيكون ممهداً له. . .

إنه وقد أصبح والياً على مصر، لا يستطيع أن يدعي أنه سيفتح السودان باسم مصر، فالمصريون مغلوبون على أمرهم، والذي يحكمهم ليس مصرياً، فسبيله للفتح سيكون باسم سلطان تركيا، إنه لن يأتمن المصريين المسلمين العرب ليقوموا معه على ذلك الأمر، ولكنه في حاجة لمن يعرف اللغة العربية، وليس أمامه غير المغاربة والأقباط، وعندما يتم له النصر لن يولي الحكم غير الأتراك.

عبأ جيشه وأعده، وبدأ حملته في يوليو ١٨٢٠ م وكوّن فرقة من أربعة آلاف من الجنود، وأغلبهم من الأتراك والألبانيين مع أعداد من المغاربة، ورأى أن يضم لهذه الفرقة بعضاً من بدو مصر، وجعل على رأس الحملة ابنه الثالث اسماعيل كامل الذي بلغ من العمر حوالي خمس وعشرين سنة، وزود ابنه القائد بحاشية من الموظفين، وعين محمد سعيد أفندي سكرتيراً لابنه، ولم ينس أن يضيف ثلاثة من العلماء المسلمين لينشروا بين السودانيين دعوته، ويبشروا به كأحد ولاة أمير المؤمنين سلطان تركيا، ولم ينس أن يلحق بهذه الحملة بعض الأوروبيين وأمريكياً هو جورج بيتون انجليس الذي سيفيدنا كثيراً كمصدر من مصادر التاريخ، ولكن وصف الحملة وتحقيق أخبارها قد كتبه فرنسي هو فردريك كيلو، فهو رحالة وباحث اريكلوجي متخصص في الآثار. ولا يفوتنا أن نذكر أن انجليزيين هما القس بارنارد هانبري وجورج وادينجتون قد انضما للحملة حتى مروى.

في اليوم العشرين من يوليو ١٨٢٠ م لحق اسماعيل باشا كامل بالحملة في أسوان، ولكن تحرك الحملة أوقت بحركة النيل وفيضانه، كما أن الشلالات هي المتحكمة في الملاحة.

أزعجت هذه الحملة أهل الحكم في النوبة السفلى، ألا وهي مستقلة عن الحكم في القاهرة، فوصول هؤلاء العسكر ينزع عنها سلطانها، فحسين كاشف أحد الإخوة الذين يديرون هذه المنطقة رأى أنه عاجز عن مقاومة هذا الجيش العابر، فهرب إلى كردفان، ولكن شقيقه حسن كاشف استسلم لإسماعيل، وعبرت الحملة بلدة صاي، واستسلم حاكمها لإسماعيل، ولكنه تمرد بعد ذلك، واشتبك مع جيش إسماعيل وقتل. . . لم يدر بخلد اسماعيل أن يرى أقواماً بيض البشرة في تلك المنطقة، ولم يدر أنهم من سلالة البوسنة، تلك المنطقة التي أضيفت إلى يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الأولى، وقد حكمتها تركيا قبل ذلك.

تقدم الجيش الغازي إلى دنقلا، ولم يقاومه المماليك في دنقلا، وقد هرب أكثرهم إلى منطقة الجعليين في شندى، واحتموا بالملك نمر، وعُرِفوا بعد أن اندمجوا مع أهل شندى بالحضور.

تأكد إسماعيل أن للشايقية قوة ومنعة، وأرسل إلى رؤسائهم أن يسلموا خيولهم وأسلحتهم، ولكنهم رفضوا، والشايقية حينذاك تولى أمرهم حاكمان، هما الملك صبير حاكم الحانكاب في الجزء الغربي والملك جاويش الذي جعل مقره مروى.

اشتبك الشايقية مع الغزاة في منطقة بالقرب من كورتي، وأبلى الشايقية بلاء حسناً، ولكن تفوق عليهم الغزاة بالأسلحة النارية، لم يستكن الشايقية، ولكن من بقي من المحاربين عبر النيل واحتمى في قلعة حجرية عند سفح جبل دايكا المعروف اليوم بجبل ابن عوف، ولكن إسماعيل قذفهم بالقنابل، حارب الشايقية رجالاً ونساء الحملة، واشتهرت مهيرة التي قادت الفرسان، وامتطت جوادها. . . ولكن استسلم الملك صبير، ونزح الملك جاويش نحو الجنوب ليلتئم مع الجعليين. . . ازدهى إسماعيل بنصره على الشايقية، وما كان نصره إلا لحيازته على الأسلحة النارية والمدافع والقنابل، والشايقية قد حاربوا بسيوفهم ورماحهم ودروعهم، وما استخدم منهم المسدسات والبنادق غير رؤسائهم، وكما هزم الأتراك المماليك في مصر عام ١٥١٦ م، وفتحوا مصر، لأن الأتراك حازوا على الأسلحة الحديثة، كذلك هزم اسماعيل الشايقية.

بعد ذلك أبحرت قوات إسماعيل باشا، ولكن إسماعيل باشا مع ثلة من جنود عبر صحراء بيوضة محاذياً للشاطىء الأيسر للنيل، وبدأ مسيرته في اليوم الحادي والعشرين من فبراير ١٨٢١ م، وصلت الفرقة الباقير بعد سبعة أيام، وفي اليوم الخامس من مارس ١٨٢١ م وصلت فرقة الصحراء منطقة العينش غربي بربر، حيث كان الملك نصر الدين يحكم الميرافاب، فبايع نصر الدين الباشا.

رأى الباشا أن يتفاوض مع المماليك والملك جاويش في شندى، فبايعوه ما عدا بعض المماليك الذين رفضوا البيعة، ورجع المماليك الذين قبلوا المفاوضة إلى مصر، بعد أن أصدر العفو عنهم وفي اليوم التاسع عشر من مايو ١٨٢١ م بايع الملك جاويش الباشا وقال له الملك جاويش قد حاربتك بكل ما تملك قواي، ولكنني الآن مستعد إذا قبلت أن أنتظم جندياً في صفوف جيشك، أحارب معك.

قَبِل الملك نمر والملك مساعد ملك المتمة أن يبايعا الباشا، كما بايعه شيخ العبدلاب ناصر ود الأمين، وصحب إسماعيل باشا كامل ابن ناصر والملك نمر كرهينتين، وعبر الباشا الشاطىء الغربي للنيل، وكان من الضروري أن يعبر النيل إلى منطقة الجزيرة.

أنعش النصر إسماعيل باشا فقد قهر منطقة النوبة، وواصل فتوحاته حتى فازوغلي، فرجع بعد ذلك إلى سنار، وصحب بعد ذلك عدداً من رجال حاشيته قاصداً شندى، ونزل إلى المدينة يحرسه بعض مماليكه، واتخذ مقامه في بيت الملك نمر.

لم ينزل الملك نمر في بيت رئاسته، بل أقام في واحد من بيوته... رأى إسماعيل باشا أن يستدعي الملك نمر، ورأى أنه أصبح صاحب السلطان والنفوذ، فطلب من الملك نمر أعداداً من الرقيق، وقال له شريطة أن يكونوا من بني جلدتك، ومن أمثالك، وكان الملك نمر يدخن بغليونه، فلطمه الملك نمر وأسقط الغليون، وأسرف إسماعيل باشا في مطالبه، وأشفع ذلك بأن يقدم له الملك نمر كمية عظمى مستحيلة من الذهب، وأنذره أن يفي بمطالبه في أربع وعشرين ساعة.

لم ينزعج الملك نمر، بل فكر ودبر، وكظم غيظه، وأدرك أنه لا يستطيع أن يحارب إسماعيل باشا. فإسماعيل باشا طاغية نزق مغرور. أشار الملك نمر إلى أهله أن يجمعوا كميات من القصب، وسيقان الذرة، وتوجس رجال إسماعيل باشا، ولكن الملك نمر أقنع إسماعيل باشا أن تلك الكميات من القصب إنما جمعت للوقود، واقتنع إسماعيل باشا.

قضى إسماعيل باشا وحاشيته تلك الليلة في قصف وصخب وطرب، وعندما نام إسماعيل باشا وحاشيته أطلق الملك نمر رجاله فأشعلوا النار حول مقر إسماعيل باشا وفي المعسكر الذي رابط فيه جنوده، ولم يكن هنالك طريق للنجاة، فقد عملت فيهم النار حرقاً حتى أنضجتهم، وأسرع رجال قبيلة الملك نمر تقتيلاً ونحراً وإبادة في رجال إسماعيل باشا، ولم يبق منهم إلا قلة هربوا إلى بربر.

قتل إسماعيل باشا، وشاع الخبر، واحتفل أهل الحلفاية بالنصر، وكان بها قوة صغيرة من الترك على رأسها كاشف عددها عشرون رجلاً، وظل ذلك الكاشف يدافع ويقاوم سبعة أيام حسوما، وفي خاتمة تلك الأيام استقل الكاشف مع من بقي من رجاله مراكب ومعه الخزينة ومتاعه، وهرب إلى العيلفون.

كان كاشف الحلفاية يأمل أن يربط كفاحه مع كاشف العيلفون، وينطلقا إلى واد مدني، وحجز الثوار السودانيون الطريق، وأجبروا كاشف العيلفون أن يهرب إلى الكاملين، ومن هنا استطاعا أن ينفذا إلى واد مدني.

أما الخرطوم حينذاك، فلم تكن إلا أكواخاً مترامية تحفها الغابات، وتكتنفها الأحراش، ولكن إسماعيل باشا نصب عليها كاشفاً، ولما سمعت قبائل النيل الأبيض بالمقاومة أسرعت من غربي النيل الأبيض، وأجلوا الأتراك من منطقة كرري، وهددوا كاشف الخرطوم بحصار منطقته.

خلت فرقة كاشف الخرطوم من المراكب، فشرح لرجاله الأربعمائة موقفه الحرج، وصارحهم أن فرقاً من الثوار ستهاجمهم، ولا سبيل لهم إلا الهروب إلى واد مدني.

تحرك شيخ الجريف جبر الدار، وأسرع إلى حامية الخرطوم لينقذ رجالها، ويسير بهم دليلاً إلى واد مدني فالصراعات القبلية بددت هذه العروة الوثقى التي جمعت بين المتمردين، فالمتمردون أعراب، وأهل الجريف أقوام من المحس، وأهل توتى والجريف وأطراف الخرطوم كانوا يعتقدون أن الخرطوم وضواحيها هي ملكهم وحصنهم ولا يرحبون بالقبائل العربية.

سار الشيخ جبر الدار يومين في مأمن من الثوار، ولكن عندما وصلت الفرقة التركية إلى أبو عشر، انقض عليها الحلاويون، وأسهم معهم عدد من القبائل الأخرى، ولكن الفرقة التركية تزودت بالأسلحة النارية، ونجا منها عدد كبير، فاستطاعوا أن يصلوا إلى واد مدني.

لما رجع الشيخ جبر الدار أحس أهل ود الشلعى والكلاكلة وجزيرة توتى أن صاحبهم قد أتى أمراً ما، ولكن لم ينس أن يجمع حوله بعض رجاله، فقاومهم، ولكن الأغاني والحكايات التي سجلت عمله الشنيء تناقلها الناس، وأصبحت وصمة في جبين أهله.

علم محمد بك الدفتردار بما حل بقائده وصهره، وهو في سنار، فجرد قواته وسار بها عن طريق النيل لينكل بالثوار، ويخلص الفرق التي تشتتت، وانفرطت.

لم يقلّ محمد بك الدفتردار شراسة وطغياناً ووحشية عن إسماعيل باشا، فهو قد فتح كردفان، وطارد المماليك الذين هربوا من دنقلا ودار المحس، واحتموا بعدما بدأت الحملة التركية هاربين بدنقلا، ولجأوا إلى المقدم مسلم حاكم كردفان، الذي رحب بهم، ولكن محمد علي باشا مد محمد بك الدفتردار بجيش جعل محمد بك الدفتردار قائداً له.

لما تقدم محمد بك الدفتردار متأهباً لغزو كردفان، عبأ المقدم مسلم الكبابيش والحسانية وبعض سكان جبال النوبة وبعض الجنود من دارفور ليقاوموا الدفتردار، كما أرسل بعض عيونه إلى الدبة ليطلعوا على جيش الترك، وتنكروا كمتمردين هاربين من جيش الفور، وتطوعوا ليدلوا الترك على غزو دارفور، ولكن افتضح أمرهم، فأعدمهم الأتراك، وعلقوا جثثهم على مشهد من الفلاحين في دنقلا.

حشد الدفتردار جيشه، ونظم صفوفه زاحفاً إلى كردفان، وعانى جنوده من المشقة والشدة، وهلك أعداد منهم من الظمأ والجوع، ولم يجدوا الماء حتى أدركوا جبل عبد الهادي الذي يعرف اليوم بجبل أبو حراز، وسمي بجبل عبد الهادي حينذاك لأن الدفتردار أسر رئيس القبيلة هناك واسمه عبد الهادي، وأخذه معه إلى الأبيض، وفي الأبيض سجنه داخل بئر.

لما سمع المقدم مسلم بزحف الأتراك تقدم بجيشه إلى سهل بارا، وزود جيشه بالحراب والسيوف والدروع.

أفاء جيش الأتراك مسترخياً ليومين في الثالث الموافق العاشر من يناير ١٨٢٢ م، واصل الأتراك مسيرتهم، والتقوا وجهاً لوجه مع جيش المقدم مسلم.

بدأت المعركة في الساعة الثالثة صباحاً، وكان القتال متأرجحاً مع شدته وعنفه، ولم يحسم الأمر في بادىء الأمر، فجيش المقدم مساعد لجب شرس شجاع، ولكن الأتراك استعانوا بمدفعيتهم فأصلوا جيش المقدم مسلم ناراً ودمروا قواعده، وانتهت المعركة في الساعة الثامنة صباحاً، ولكن المقدم مسلم لم يستسلم فظل يحارب مع الفئة الباقية من جيشه حتى اسلم الروح، وتبعثر من بقي من جيش المقدم مسلم، فطاردهم الدفتردار، ولم يتورع في قتلهم وإبادتهم حتى وصل إلى الأبيض. استسلم له الإقليم برمته، ولكن المماليك هربوا إلى دارفور، فاستقبلهم سلطان دارفور، وأكرم وفادتهم، واستأذنوه أن يعبروا إلى تونس حيث انتظموا في خدمة باي تونس.

فرض الدفتر دار الضرائب الباهظة على أهل كردفان، وجردهم من ذهبهم وفضتهم وعتادهم، وعين حكاماً عن الأتراك في المراكز ومشائخ في القرى ليستنزف السكان، كما عين قضاة، وأذاع أنه سيستمع للشكاوى، وينصف المظلومين عملاً بالشرع والإسلام، ولكنه قصد أن يذل البشر، ويحكى أن أحد أهالي كردفان أخبره أنه رأى الضيعة التي امتلكها الدفتردار هناك قد أثمرت، ونما فيها الدخن، وآن حصاده، فقال له الدفتردار «ماذ يهمك من أمر الدخن في مزرعتي، أتريد أن تأكله، فأمر بنزع أسنان ذلك الرجل».

بلغ عدد القتلى من السودانيين منذ دخول الحملة للسودان حتى فتح الأبيض نصف مليون من البشر، ومن أراد أن يطلع على فظائع الدفتردار فليرجع إلى كتاب:

J. A. ST John, Egypt and Mohammed Ali, 1824, 11, 12 p. 589/90.

لقد قطع جنود الدفتردار آذان الأسرى في بارا، واعتدوا على أعراض الحرائم، وأسروا الفتيات والشبان كعبيد أرقاء.

قد توفر للدفتردار في روحه ما جعل الشر والقسوة يعمي بصره وبصيرته، وأصبح الدم غذاء حياته، والقتل قوام وجوده، فعندما سمع بقتل اسماعيل باشا، بدأ في إبادة السكان قبل أن يصل ألى شندى بأربعة أيام... وفي المتمة إئتلف كل الناس ليقاوموا الدفتردار، ولكنه هزمهم، وأسر أعداداً منهم وأرسلهم إلى القاهرة، وألقى القبض على كثيرين، وأقاموا سوراً جمعهم فيه، وبدأ يطلق عليهم النار، وفي العيلفون قاومه الثوار، فقتل منهم خلقاً كثيراً، ومن تبقى منهم وشمهم في أذرعهم كعبيد أرقاء.

ويحكي بيكلر موسكوفي كتابه:

H.L.H. Von Pückler - Muskau, Egypt under Mohamet Ali, 11.242/3.

إن الذين أبادهم يزيدون عن عشرين ألف شخص فيهم أطفال ونساء ورجال، وذلك من المنطقة التي تبعد عن شندى بأربعة أيام حتى المتمة... وبعد ذلك أصدر العفو العام واحتفل به شيخ المتمة، فاغتاظ من ذلك الأرقاء وطعن الدفتردار بحربة فما كان من الدفتردار إلا أن قتل شيخ المتمة وكل سكان المتمة.

عثمان بك جركس

أرسل محمد علي باشا الفوج الأول من المشاة قوامه خمس كتائب، ومجموعة أربعة آلاف من الرجال، وكان قائد ذلك الفوج عثمان بك جركس، وصحب ذلك الفوج تشكيلات من جنود المدفعية لإنزال غير النظاميين.

تحرك ذلك الفوج من جبل أم علي في عام ١٨٢٤ م، واتخذ طريقه محاذياً للنيل إلى أم علي درمان. سافر محمد بك الدفتردار إلى القاهرة، وحل مكانه عثمان بك جركس حاكماً وقائداً، واستقر الفوج في الخرطوم.

اتخذ عثمان بك جركس خططاً جديدة في التقوية والإبادة، إذ أدخل القتل بالخازوق، والرمي بالرصاص، فقد سمح لعسكره أن يقتلوا الأهالي مجموعات متعددة برصاصة واحدة، فالرصاصة يقتل بها الجندي التركي أربعة من الأهالي، ويكون له المكافأة والجزاء الحسن عند عثمان بك جركس.

وزع عثمان بك جركس قواته إلى ثلاث فرق، وأبقى الكتيبة الخامسة معه في الخرطوم، وأرسل فرقة إلى سنار، وفرقة أخرى إلى وادمدني، ونظم حملة إلى القضارف بقيادة ابراهيم أفندي، فقام بقتل الأهالي، وأحضر معه مجموعة مختارة من الشبان أسرى أرقاء باعهم في سوق الخرطوم.

توفي عثمان بك جركس في مايو ١٨٢٥ م في شهر رمضان، فحل مكانه عثمان آغا، وعرف التاريخ السوداني عثمان آغا باسم أبي سلب، لأنه كان يعاقب الأهالي ضرباً وشنقاً بالحبال.

لم يذع عثمان آغا خبر وفاة عثمان بك جركس خشية أن يهب الأهالي ويتمردوا، فقد أشار للطبيب أن يزور منزل عثمان بك جركس عدة مرات في اليوم، ويقوم الخدم بادخال الغلايين والقهوة والطعام إلى حجرات منزل عثمان بك جركس.

استمر عثمان آغا يستخدم هذه الحيلة حتى سبتمبر ١٨٢٥، ووصل في مطلع ذلك الشهر محوبك من بربر. عرف محوبك بالرحمة، وجرد محوبك حملة إلى القضارف، ولما رجع إلى الخرطوم وجد خورشيد آغا قد حل مكانه، ومعه أربعمائة جندي من الجنود غير النظاميين.

غزوات خورشيد آغا ١٨٢٦ - ١٨٢٨ م

عندما تسلم خورشيد آغا الإدارة، قام في عام ١٨٢٦ م بحملة ليغزو الشلك، ورجعت الحملة ما بين شتاء ١٨٢٦ و ١٨٢٧ م.

بعد أن توقف موسم الأمطار، سار خورشيد آغا برتل من الجنود إلى لسان النيل الأزرق، واستطاع أن يقهر الشلك المقيمين فوق منطقة ود العباس، وكانت هذه الحملة موجهة لردع قبيلة حمادة أبوروف التي كان شيخها ود العجبة الذي أقام بالقرب من سيرو المجاورة لسنار، وذلك جاء في كتاب تاريخ ملوك السودان ص ٢٨.

وفي عام ١٨٢٧ م قام خورشيد آغا في موسم الجفاف بحملة مكونة من ثلاث كتائب نظامية مزودة بتشكيلين من المدفعية، وسار إلى الرصيرص، ومن هناك نزل طريق النيل الأزرق وقصد منطقة الدينكا الذين كانوا يقيمون على ضفاف النيل الأبيض، وكان الدينكا قد منعوا قبيلة أبوروف من المرعى من ناحيتهم، فانتهز خورشيد آغا هذا الاختلاف، وتحالف مع الشيخ سليمان أبوروف، وذلك كما جاء في كتاب هارولد مكمايكل، تاريخ العرب في السودان (الجزء الأول ص ٢٤٠ ـ ٢٤١).

كان الدينكا على أهبة الاستعداد، فقد سمموا حرابهم وسهامهم، وهجم خورشيد على حين غرة على الدينكا وهم نيام، ولكنهم قاوموه، وهجموا على المشاة، وكانوا يوجهون حرابهم إلى الجيش الغازي، ولما بدأت فرقة الفرسان تهجم عليهم، دخلوا بين صفوفها وبعثروا صفوفها، تقهقر الأتراك وهربوا، ولكن الدينكا تعقبوهم، وتعلقوا بأذيال خيول الفرسان، وطعنوا الجنود الأتراك بالحراب المسمومة، وضربوهم بالعصي، وعجز المشاة الأتراك أن يطلقوا نيران بنادقهم، لأن الدينكا اختلطوا بالجيش الغازي، وحاول الفرسان أن يبعدوهم، ولكن كما عرف عن خفة الدينكا وسرعتهم، لم يستطع الأتراك أن يأسروا غير مائتي رجل من الدينكا، ولكن قد مات الأسرى من الدينكا في الطريق، وكانت خسائر جيش خورشيد كبيرة في تلك المعركة.

استراح خورشيد يومين، وواصل سيره إلى نهر سوباط، ولكن تعثر جيشه في الطريق، وضل معالم السير، فاضطر أن يرتد إلى الروصيرص، واستطاعت الكتيبة الخاصة ٣١ أن تأسر خمسمائة من الدينكا، ورجع خورشيد إلى الخرطوم، ووزع الأسرى على الضباط، وعرض الأسرى في سوق الخرطوم عبيداً أرقاء، وبيع الواحد منهم بثلاثمائة قرش.

حملة خورشيد على فازوغلي

قام خورشيد بحملة في النصف الثاني من أكتوبر ١٨٢٨ ليغزو فازوغلي . . . ركز خورشيد في وادمدني، وسار بقواته ثلاثة أيام إلى سنار، واستراح هناك، ثم واصل الزحف بعد أن ضمَّ إليه الكتيبة المرابطة في سنار، واتجه أولاً إلى الروصيرص ثم دلف إلى فازوغلي.

رابط هناك في فازوغلي، واستولى على آبار المياه، بعد أن أرهق الأهالي، وفرض عليهم ضرائب يدفعونها ذهباً وعبيداً أرقاء، وبعد ذلك رجع إلى جبال تاجي الواقعة بين الروصيرص وفازوغلي، ورابط هناك، ومنع الأهالي أن يردوا الماء إذلالاً لهم ليذعنوا لمطالبه. . . خرج الأهالي ليهاجموا الجيش الغاصب، ولكن صدهم الغزاة. . . أغرى النصر خورشيد فطارد الأهالي ولكن تشقق الأرض أربكهم، وقد انجاهم انسحابهم لأن أعداداً هائلة من الأهالي هرعوا ليهاجموا الجيش الغاصب، وعاد خورشيد لاحتلال الآبار في الجبال، ولم يُجْدِهِ ذلك، فتقهقر إلى الروصيرص، وأسلم القيادة للمقدم ابراهيم أفندي، ورأى أن يسافر في باخرة للخرطوم خشية أن يغتاله المواطنون.

حملة ضد الشلك

بعد عامين، قلت مصادر الإيرادات في خزينة الحاكم خورشيد، فأعد حملة في خريف ١٨٣٠ م نقلت في سفن إلى أرض الشلك، ولما وصلت الحملة هناك، كان الشلك قد أجلوا عن أرضهم، وتركوا قاشودة خالية، فابحرالجيش إلى نهر سوباط، فرجع الشلك وهاجموا الغزاة، وأجبروهم على الفرار، ولكن في أثناء انسحاب الغزاة صوب خورشيد مدافع سفنه التي أبادت أعداداً كبيرة منهم. . . شجع ذلك خورشيد فلاحق الشلك، وأحرق قراهم ومنازلهم وأسر أعداداً منهم. . . لم يخضع الشلك، بل إنهم زحفوا على الغزاة، وفرقوا جنوده، واستردوا الأسرى والغنائم، ولم تخفهم مدافع خورشيد، فأسرع خورشيد بمن تبقى من جنوده، ومن أسروهم من الشلك الذين بلغ عددهم مائتين من البشر. . . لم يجد خورشيد تبريراً لهذا الغزو إلا ادعاءه أنهم يهاجمون القبائل العربية التي تسكن شمالهم.

غزوة القاسم

شكل خورشيد قوة ستمائة جندي ليغزو التاكا، وكان هدفه سبدارات، سار جيشه بطريق قوز رجب، وعبر نهر عطبرا حتى وصل إلى منطقة غابات. . . أعلن المواطنين بأوامره المذلة، وهددهم، ولكن المواطنين تحدوه، ودخل جيشه في منطقة الغابات التي أعاقت تقدمه، وتحطمت فرقة

الخيالة، ونفقت الخيول، فعبأ المشاة، واستعاد رؤية طريق الخروج، فنفذ ومعه خمسمائة جندي من خلال فتحة صغيرة، وكانت تلك الحملة في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٣١ ومطلع عام ١٨٣٢.

تمزق جيش خورشيد، وتفرق أيدي سبا، وتشرد منهم كثيرون، وقد ضلوا الطريق، فقد هذا الجيش مدفعين، وحطم المواطنون عجلة أحد هذين المدفعين... ترك المواطنون المدفعين، واستطاع خورشيد أن ينقذ ثلث قوته من الغابات، وقد مات من جيشه خمسمائة وألف جندي.

استمر خورشيد مرابطاً، فهاجمه المواطنون، واقتربوا من جنوده المرابطين على بعد خمسين ومائة خطوة، فما كان إلا أن أمر جنوده أن يطلقوا عليهم النار، ويقذفوهم بالمدفع المتبقي، فانسحب المواطنون إلى الغابات، ولم تجرؤ قوات خورشيد أن تدخل إلى الغابات، وتحارب المواطنين، ولكن استطاعت أن تأسر بعض المواطنين لتبيعهم في سوق الرقيق في الخرطوم.

رجع خورشيد منهزماً بعد حملة استغرقت ثلاثة أشهر.

حملة أخرى إلى فاوزغلي وكردفان

رجع خورشيد إلى فازوغلي ومعه جيشه في عام ١٨٣٢ م وتوغل حتى كاماميل، وهاجم المواطنين، وأسر عدداً من المواطنين ليبيعهم في سوق الرقيق في الخرطوم، وفرض على من ألقى السلاح الضرائب والأتاوات... في نفس السنة ذهب في رحلة استطلاع إلى كردفان، وقد عينته القاهرة مسئولاً عن كردفان، ورجع في آخر عام ١٨٣٣ إلى الخرطوم، ولكنه رجع مرة أخرى إلى فازوغلي.

رقي خورشيد إلى رتبة اللواء، ورفع مرتبه إلى ثلاثين ألف جنيه استرليني في السنة، وكان هذا المرتب أكبر من هو في وظيفة باشا في القاهرة.

وفي عام ١٨٣٤ التمس خورشيد من السلطات في القاهرة أن تسمح له بالذهاب للقاهرة ليتعالج من الناسور، وكلف يوسف آغا زوج شقيقة خورشيد أن يصرف الأمور في السودان، وكان يوسف آغا يشغل وظيفة المدير

المالي، وفي القاهرة قابل خورشيد محمد علي باشا الذي أثنى عليه وشكره على أعماله في السودان، وكلف الدكتور انطوان بارثلمي كلوت بك أن يجري له العملية في منزله، وشفي خورشيد، وقابل محمد علي باشا الذي منحه رتبة الباشوية، وعينه حاكماً متصرفاً في السودان.

بدأت قوات محمد علي باشا تعاني الهزائم المرة في الحجاز، فقد إبيدت فرقة من فرق محمد علي باشا في موقعة رجال الماء، إحدى مناطق عسير، وتوالت هزائم الجيش من نهاية ١٨٣٥ حتى مطلع ١٨٣٦.

كلف محمد علي خورشيد باشا أن يشكل كتيبتين من السودانيين، وترسل الكتيبتان على وجه السرعة إلى الحجاز عن طريق سواكن.

قام خورشيد بحملتين، واحدة إلى فازوغلي والثانية إلى كردفان، وأسر أعداداً من المواطنين، وأجبر سليمان أبو روف وادريس ود عدلان محمد أبو لكيلك مك الهمج في جبل كولي أن يجمعا له أعداداً من المواطنين يجند بعضهم، ويبيع البعض الآخر.

لم يكتف خورشيد بذلك بل أمر الضباط والمواطنين الذين يعملون في السودان أن يمدُّوه بمواطنين يستعبدهم، يبيع بعضهم، ويجند بعضهم، وكان خورشيد شرهاً في جمعه للمال، فسافر إلى الروصيرص.

تمرد رجب ود بشير الغول

عندما وصل خورشيد إلى الروصيرص أبلغه أحمد كاشف أن رجب بشير الغول شيخ العاطش قد تآمر مع حاكم قوندار الأثيوبي كينغو تحت تأثير كاتبه القبطي.

في تلك الآونة كان كينغو يتقدم بحوالي ألف جندي نحو العاطش، ولكن خورشيد لم تسعفه ظروفه ليقدم أي مساعدة لأحمد كاشف لأن محمد علي باشا شكل فرقتين، ويزحف نحو فازوغلي ليأسر بعض أهلها عبيداً أرقاء.

ورجب ود بشير الغول كان شيخاً لقبيلة الحمادة الذين يرعون أبلهم وماشيتهم في العاطش، وهذه القبيلة من أقوام أبي جن وهي بطن من بطون

الرفاعية الذين يعيشون شرقي رفاعة وجنوبي البطانة بين ضفتي النيل الأزرق ونهر عطبرا، والحكومة المستعمرة حينذاك كانت تمد كل مشيخة بكاتب، وغالباً ما يكون من أفراد أسرة الأمبراطور ثيودوروس الثاني أمبراطور الحبشة، أما رجب ود بشير الغول، فهو أخ أبي ريش الذي قام بتمرد وثورة على الحكومة المستعمرة.

بالرغم من ظروف خورشيد استطاع أن يمد أحمد كاشف جزءاً من قواته، وقد استطاع أن يأسر بعض الأهالي عبيداً لسيده محمد علي، وكانت الامدادات التي حظي بها أحمد كاشف فرقة نظامية ومائتين من الفرسان ومدفعاً.

ارتفعت روح أحمد كاشف المعنوية فزحف بأربعمائة وألف جندي وهاجم رجب والأثيوبيين الذين كانوا يواصلون سيرهم ليلحقوا به. كان عدد الأثيوبيين يفوق عدد جيش أحمد كاشف، ولكن أحمد كاشف ألحق بهم هزيمة نكراء. لاحقهم أحمد كاشف يعمل فيهم تقتيلاً ويأسر بعضهم عبيداً ليبيعهم خورشيد بك عبيداً في سوق الرقيق في الخرطوم.

رأى رجب بعد هذه الهزيمة أن يلجأ إلى أثيوبيا، ونزل عند كينغو، ولكن كينغو غدر به، وقد رشاه خورشيد باشا، وبحفنة من المال سلم رجب إلى خورشيد باشا، وكان ذلك عام ١٨٣٦ م.

هناك روايات مختلفة، فنعوم شقير في كتابه تاريخ السودان وجغرافيته يسرد رواية مختلفة، فقد قال: خورشيد باشا استبدل رجب بأحمد أبي جن شيخاً، ووطن القبيلة على نهر الدندر حول دابركي، وهناك رواية مانسفيلد باركيتس وهي رواية مغلوطة، فقد كان في القضارف عام ١٨٤٥م وجاء بعد ذلك في كتابه «حياتي في الحبشة».

لما ألقي القبض على رجب أمر خورشيد باشا أن يقتل بالخازوق، فأحضر إلى الخرطوم في مطلع عام ١٨٣٦م، أما الكاتب القبطي فأمر بإعدامه رمياً بالرصاص.

كان رجب ود بشير الغول شجاعاً، فقد دعى المواطنون ليشاهدوا قتله بالخازوق، فكانت النسوة من أهله يزغردن فرحاً وابتهاجاً لشجاعته

ومقاومته. . . سمح له أن يودع أهله، وصعد إلى الخـازوق واستقبل مـوته في بشـر وفرح، وأوصى الجمـاهير الملتفـة أن تحارب المستعمـرين وتقهرهم. . بعد ذلك سمحت السلطات لأسرته أن تـدفنه، وعـرضت جثة الكـاتب القبطي يوماً كاملاً، ثم سمح لأسرته أن تستلم الجثة.

المراجـع

(١) تاريخ السودان وجغرافيته ـ نعوم شقير ـ طبعة بيروت.

(٢) On the frontiers of Islam.
Translated from the Italian and French with Introduction and notes by Richard Hill. Clavendon press, Oxford.

(٣) P.M. Halt and M. W. Daly,The History of the Sudan. Weidenfeld and Nicolson, London, 1979.

(٤) Richard Gray: A History of the Southern Sudan 1839- 1881, London 1961,
L. M. A. Finant de Bellefonds, Journal d'un voyage à maroc dans les années 1821 et 1822.

(٥) مصر والسودان ـ الدكتور محمد فؤاد شكري ـ القاهرة ١٩٦٣.

الفصل الخامس

مساوىء الحكم التركي المصري في السودان

الأسر والاسترقاق

عندما أصبح خورشيد باشا حاكماً للسودان عمد أن يرسل كل عام قوات إلى الجنوب بعد أن يتأكد من الجفاف، ووقوف الأمطار، وقصد بذلك أن يجمع المكوس والضرائب، فإذا ما أذعن المواطنون لأوامره، أجبرهم أن يدفعوا له الذهب، ويمدوه بالعبيد نجاة لأنفسهم. فكان المواطنون يغزون القبائل الأخرى ويسترقون الأسرى، ويقدمونهم نحو رشيد باشا، وإذا أنقص العدد أتموه له بأصدقائهم وأقاربهم.

وكان المواطنون يقاومونه، فتزحف قواته وتسحقهم، واعتاد خورشيد أن يبقى أربعة أو خمسة أشهر في جنوب السودان، ويرجع إلى عاصمته، وقد ألقى القبض على الآلاف من البشر عبيداً، وبعد ذلك يبدأ في تصنيف العبيد، فيبقي خيرهم وأحسنهم لنفسه، وما يلي هؤلاء يلحقهم جنوداً بقواته، أما الفئة الثالثة فيدفعهم لضباطه بدلاً من المرتبات التي كان يجب أن يتقاضوها، ويعني ذلك أن الحكومة التركية المصرية قامت في السودان للاستعباد والاسترقاق... لا يستطيع ضباط خورشيد أن يحتفظوا بهؤلاء البشر، فيعرضونهم في سوق الرقيق في الخرطوم، لا فرق بين صغير أو كبير، امرأة أو رجلاً، ويوضع سعر للآدمي قدره ثلاثمائة قرش، وكثيراً لا يجدون مشترين لهذه البضاعة البشرية، فيتخلصون منها بأقل الأسعار.

. . . ذهب خورشيد باشا، وخلفه أحمد باشا حاكماً، فاستن سنة جديدة، وهي أن يستلم الجنود والضباط مرتباتهم كل ستة أشهر، لذلك كانت تعمد قوات الجيش للنهب والسلب، وإكراه المواطنين على دفع الرشوة. واستبدل نظام خورشيد الذي جعل العبيد عملة، فالضابط والجندي يتلقى ثلاثة أرباع مرتبه عبيداً، وملابس وأغذية والثلث الآخر نقداً. رأى أحمد باشا أن يجند هؤلاء المسترقين، ومن لا يصلح منهم يعرض في سوق النخاسة، وإذا لم يجد سوقاً لهؤلاء البشر، يأمر الشيوخ أن يشتروهم ويدفعوا ثمناً لهم.

لم تتوقف حملات الاسترقاق، بل كان في كل عام تجرد حملة، ويقوم بهذه الحملات الفرسان والمشاة في الجيش، ويصطحبون معهم أقاربهم وأسرهم، ويرافق هذه الحملات جنود الشايقية غير النظاميين الذين التحقوا بجيش المستعمر، وكان جنود الشايقية ينالون نصيبهم من الأرقاء، إما يبيعونهم أو يرسلونهم إلى منطقة الشايقية، وكثيراً ما يخرج الشايقية بالربح الوافر من الغنائم. . وقد راقت هذه التجارة لبعض رؤساء القبائل في الجنوب فكانوا بدورهم يغيرون على القبائل المجاورة، ويخطفون أبناءهم وبناتهم.

أصبحت تجارة الرق شرعية، بل قام عليها الاقتصاد في تلك الفترة، فالأمير إدريس ود عدلان يوجه حملاته من جبل كولي ليجمع المكوس والذهب، ويجلب العبيد، وقد يمكث شهرين في غارته تلك كل سنة، ولم تكن تلك التجارة سهلة، فدونها مشاق وحروب، وكثيراً ما كان تجار الرقيق يهزمون، فيستعينون بالأتراك الذين يلحقون قواتهم بحملات هؤلاء النخاسين.

يشهد التاريخ في القرن التاسع عشر على رجل اسمه أبو روف، وهو شيخ قبيلة أبي روف البادية التي كانت تسكن على الضفة الغربية من سنار، وتمتد إلى الروصيرص. . . كانت هذه القبيلة ذات ماشية وأغنام، تنزح بحيواناتها في فصل الخريف إلى مقربة من الخرطوم، وتلد هذه الماشية والأغنام، فتدفع القبيلة ديونها وتكر راجعة إلى موطنها. . . وعندما ينتهي موسم الرعي، والإنتاج، يقود أبو روف جماعات من قبيلته، ويغزو منطقة الدينكا المقيمة على ضفتي النيل الأبيض، وتنشب معارك ضارية، وتباغت قبيلة إبي روف الدينكا وهم نيام، وتسلبهم أولادهم وبناتهم، وتوثق هؤلاء

الأسرى بالحبال في صفوف معهم، وإذا نجح نخاسو أبي روف، أتوا بعبيدهم ليبيعوهم في سنار. ولا يقف الأمر عند ذلك فالدينكا أنفسهم يغزون القبائل العربية في سنار والروصيرص، ولا يطلقون أسراهم إلا إذا دفعت القبائل العربية فدية من الأبقار، وهكذا كانت الأحوال، لأن الحكومة سمحت بذلك.

زار محمد علي باشا السودان في أخريات عام ١٨٣٨ ومطلع عام ١٨٣٩ م، قاصداً لازغولي بحثاً عن الذهب، فجردت حملتان للاسترقاق، الحملة الأولى قادها أحمد باشا، وتوجهت إلى جبل تابي في منطقة لازغولي، والثانية بقيادة الفريق مصطفى بك إلى جبال تعلى بكردفان. غنمت حملة أحمد باشا خمسين أسيراً وجلبت حملة مصطفى بك خمسة آلاف أسير.

لم يعثر محمد علي باشا على الذهب في لازوغلي، ورأى محمد علي باشا وقد صحبه لفيف من الأوروبيين أن يطلق سراح هؤلاء الأسرى، ليبرهن للأوروبيين أنه رجل متحضر انساني، ولكنه عندما رجع إلى مصر طلب من أحمد باشا أبو ودان أن يرسل له عدداً كبيراً من الأرقاء، وكان ابراهيم باشا يتباهى بأرقائه من السودان وغيره، ويعرضهم في قصره.

جمع الأرقاء

بعد رجوع محمد علي باشا إلى القاهرة أعد أحمد باشا حملة للحصول على العبيد، وفرض على المزارعين والتجار والموظفين المدنيين وضباط الجيش أن يقدموا لخزينة الدولة بالخرطوم العبيد فالملازم والملازم أول عليه أن يقدم عبداً واحداً والنقيب يقدم عبدين والرائد ثلاثة عبيد والمقدم أربعة عبيد والعقيد ستة عشر عبداً والعميد ثلاثين عبداً واللواء أربعين عبداً والحاكم العام ثلاثين عبداً.

قد عانى السودانيون القسوة البالغة من الحكم التركي المصري، وكانت جبال النوبة، وجنوب السودان ودارفور وإثيوبيا تغزى لجلب العبيد الذين يباعون في مصر، وفي أنحاء الإمبراطورية العثمانية وكان الحجاز سوقاً رائجاً للنخاسة.

إن اصطياد هؤلاء البشر أسوأ مثال لمعاملة الإنسان لأخيه الإنسان، إذ كانوا يطوقون في أعناقهم بسلاسل أو بجذوع أشجار، ويوثقون كلهم والحلقات فوق رقابهم، ويهمزون بمهماز، وإذا لم يستطع الأسير الأول أن يتقدم لا تتقدم القافلة، ولا يسمح إلا للصغار والعجزة أن يمتطوا الجمال، ولا يدفن من يموت منهم، بل يترك لتأكله الحيوانات.

معاملة الأرقاء

لم تكن هنالك عقوبة لمن يقتل عبداً لأنه ملكه الذي اشتراه بماله، وينقل إلينا التاريخ كثيراً من القصص المؤلمة المحزنة، فقد كان هنالك رجل تركي اسمه حسين أفندي وكان لقبه (سكران ديمه) لأنه كان مدمناً على الشراب، فقد قتل إحدى جواريه لأنها لم تسمع نداءه، وثار وهاج واضطرب ثم قتل عدداً من عبيده، ورمى الجثث في حفرة خارج منزله.

لم يكن الأوروبيون أقل قسوة من الأتراك، فقد كان هنالك صيدلي فرنسي يعيش في دنقلا، وقد خرج أحد أرقائه ليرى إحدى صديقاته، فأرسل إلى صديق له وهو يعمل طبيباً، وطلب منه أن يرسل الآلات الطبية الخاصة بالخصي، وخصى عبده، وكوى البنت المسكينة بالنار في أحسن موضع لها.

وهنالك طبيب إيطالي من توساكني ضاق أحد أرقائه بمعاملته السيئة، فرمى نفسه في بئر، وأخرجوه، فما كان من ذلك الطبيب التوساكني أن قال له إن حياتك ليست ملكك إنها ملكي، ولكن مع ذلك سأجيب طلبك، فربط حبلاً حول عنقه، وأمر الأرقاء الآخرين أن يشدوا الحبل حتى تفيض روحه، ولكنهم عجزوا، فما كان منه إلا أن أخذ الحبل وشده حتى قضى على ذلك المسكين... وهناك توساكني آخر كان يكوي أرقاءه بالنار، ويربطهم ويرميهم في الشمس الحارقة في منتصف النهار، ويربطهم من أقدامهم ويعلقهم على الشجر، ورؤوسهم مقلوبة.

وهنالك أوروبي من ساردينيا، كان يقيد أرقاءه بالسلاسل، وقد حول منزله إلى عش حريم. أما ذلك الفرنسي الذي كان يتاجر في الرقيق أيام الحكم التركي فقد تجرأ وشحن أعداداً من الأرقاء في باخرة، ورفع فوقها العلم

الفرنسي، وأبحر بعبيده إلى القاهرة حيث باعهم. . . ويحكى عن الكورسيكي الذي كان يعيش في الخرطوم، فكان كلما يغضب يقتل عبداً ويدفنه في حديقة منزله. . . ولا ينسى السودانيون قصة التركي الذي كانت زوجته تغار من جارية جميلة امتلكها، فقتل الجارية ليرضي زوجته.

أما اليوناني لاميدروس الذي عاش في كردفان عدداً من السنين، فقد اشترى عدداً من الأرقاء، وأعتق أحدهم، وأهداه جارية، وعامله كابنه، وعاشا سوياً معه في منزله. وكان ذلك اليوناني يحب الشراب، فأولم لبعض أصدقائه من الأوروبيين والأتراك، وأراد اليوناني أن يمزح مع عتيقه، فضربه على ظهره، فغضب العتيق، فما كان من اليوناني إلا أن لكمه، واشتد غيظ العتيق، فأمسك بتلابيب اليوناني، وصارعه، واشتدت المعركة، فطعن العتيق اليوناني بسكين فأرداه قتيلاً، وهرب العتيق إلى كردفان، وهنالك تقصوا خبره، وكان مدير كردفان مصطفى بك، فكتب للشيخ أن يبحث عن الجاني، ويهدده إذا لم يحضره، فإنه يجب عليه أن يسلم نفسه بدلاً منه، وأحضر الجاني، فجمع مصطفى بك مدير الأبيض الأوروبين، وسألهم ماذا يكون جزاؤه، فقالوا له جزاؤه الموت، واقترح أحد الفرنسيين أن يقتل بوضع قضيبين في أضلاعه، ويعلق حتى الموت، وعلق والقضيبان قد أدخلا بين أضلاعه، وكان العتيق يصرخ ويقول ما هكذا تكون رحمة الإسلام، ويقصد بذلك مصطفى بك وهو تركي مسلم.

وقف ذاك الفرنسي وقال إن هذا العبد يثير الفتنة يجب أن يقطع لسانه، وقد قطع لسانه، وسال الدم، وبقي يومين وهو معلق ولسانه مقطوع حتى قضى نحبه.

إن الأتراك ومن تبعهم في جيوشهم من المصريين والمغاربة والأوروبيين هم الذين نشروا تجارة الرقيق في السودان، وقاموا بتعذيب السودانيين، وعلموا السودانيين تجارة الرقيق والنخاسة، فقد كان السودانيون حتى دولة الفونج ينظرون لخدمهم كأبنائهم، فهم يعملون معهم في الزراعة والتجارة، ويدخلون في دين الإسلام.

تجنيد العبيد في الجيش

خلق الأتراك سلسلة من تجار الرقيق بين السودانيين، واستخدموا إدريس ود عدلان، وأبو روف وأبو سن وأبو جن وعموري وغيرهم كتجار نخاسة، وشجعوهم على الغزو والنهب والسلب، وأفتى العلماء، علماء الدين الإسلامي الذين يعملون في الحكم التركي بتحليل الرق، وكان أولئك المشايخ السودانيون يعتمدون في عيشهم على النخاسة، فيختارون خيرة الأرقاء ويبيعونهم في سنار، ويقدمون ما تبقى للباشا في الخرطوم، ويختار الباشا أحسن العبيد مما أرسل له، ويشير بعد ذلك للأطباء أن يفحصوهم، وقد اعتاد أحد الأطباء أن يرتشي عندما يكشف على العبيد، وقد أوكل رجلاً يساعده في استلام الرشوة، ولا يرفض إلا من كان به عيب ظاهر، وفي عهد أحمد باشا أبو ودان كان هنالك طبيب اسمه زبتو، انكشف أمره بعد أن جمع ثروة هائلة، ووشى به لأحمد باشا أبو ودان، فأحضره أمامه، وطلب منه أن يرد ما أخذه لأنه سيرده بدوره لأصحابه، وخدع الطبيب، ورد بعض المال في اليوم التالي، فما كان من الباشا إلا أن قدمه للمحاكمة، وأبعده عن السودان..

كان العبيد الذين يختارون في الجندية، يحررون، ولكنهم يقاسون في بادىء الأمر، أما الذين يشتريهم التجار، فيعاملونهم معاملة حسنة، ويطعمونهم خير طعام، لأنهم يسعون لبيعهم بعد ذلك، أما الذين لا يجدون مشترياً أو يجندون، فإنهم يتركون في أطواقهم وقيودهم، وكثير منهم يموتون وينفقون كما تنفق الحيوانات.

وفي عهد سعيد باشا أمر بتحرير العبيد، فأطلق سراحهم وهم في الخرطوم، ولم يدروا أين يتجهون، فبعضهم مات من الجوع والظمأ، وبعضهم ضل طريقه في الصحراء، وبعضهم أكلته الوحوش، وبعضهم قتلتهم بعض القبائل التي مروا ببلادها.

مساوىء الحكم التركي المصري

استنبط الاستعمار التركي المصري في السودان نظاماً في الأرض أطلق عليه اسم الجدعة، والجدعة هي خمسة أفدنة وثلث، كما فرضت عليها

ضـريبة تجبى على كـل مالـك بحده، ومقـدار هذه الضـريبة المفـروضة على الجدعة قدرت بثلاثين قرشاً وعشرين بارة، وكـان الكاشف الـذي هو الحـاكم التركي يتقاضى أكثر من ذلك، فهو يوكل الأمر لشيخ المشايـخ الذي يتقـاضى مبلغاً أزيد، ويوكل استلام الضريبة إلى أحد الشيـوخ العاملين معـه، فيتقاضى الشيخ بدوره أكبر مبلغ ليكون له فيه نصيب، ويكون لشيوخ المشائخ نصيب، وقد يحدث في بعض الأحيان أن يستهتر المواطن، ويفلس، وإذا ما عجز عن دفع هذه الضرائب يؤجل دفعها للعام التالي، ويقوم الكاتب القبلي باستخـراج إيصـال له، وقـد يكون قـد دفع جـزءاً من الضريبـة، فيسلمـه الكـاتب القبلي إيصالاً بمبلغ أنقص من المبلغ الذي دفعه.

وكانت الضرائب تفرض على الحيوانـات، ولكننا لم نعثـر على ما يفيـد أنها كانت تتقاضى على الجمال، لأن أصحـاب الجمال بـادية، أمـا الضرائب التي كـانت تجبى على المحصـولات فهي أشبـه بـالمصـادرة والنهب والسلب وكانت الضرائب تفـرض على الذهب، وتـدفع بمقـدار من الذهب، ويجلس الكـاشف على فروة، ويفـرغ الذهب على الفـروة، فتحبس شعيراتـه بعضـه، ويوزن بعد ذلك، فيكون الوزن ناقصاً.

كان المدير حاكماً مطلقاً في منطقتـه، فهو الـذي يعين الكشاف وشيـوخ المشايخ والشيوخ ويفصلهم، لذلك كانوا يحافظون على وظائفهم، ويقـدمون له الهدايا والرشاوى، وفي بعض الأحيان يطلب من المواطنين أن يدفعوا جزءاً من ضريبة العـام القادم، ويقـوم الكاتب القبـطي باستخـراج إيصال للمـواطن بأقل من قيمة المبلغ.

أما الحاكم العام فله نصيبه الأعظم في المكـوس والرسـوم الجمركيـة، ويقوم الحاكم العام برحلات عمل للمنـاطق ويحظى بمقـادير كبيـرة من ذهب تتراوح ما بين ستمائة وسبعمائة أوقية من الذهب، ولـم يحكم باشا السودان إلا واغتنى نهباً وسلباً.

كـان الكتـاب الأقبـاط يتـلاعبـون في الأوراق الـرسميـة، ويغشـون، ويزورون، فالباشا لا يقـرأ الأوراق الرسميـة والسجلات، لـذلك كـان الكتاب الأقباط يبدلون ويغيرون فيها كما يشاؤون.

لم يعرف السودان حكماً أظلم من الحكم التركي المصري، لأنه حكم لم يقم على الأخلاق والدين والإنسانية، وكتب التاريخ ورحلات زوار السودان والمكتشفين زاخرة بالعجائب، فالرشوة تبدأ من الحاجب حتى الحاكم العام، ويحكي يوسف ميخائيل في مذكراته التي حققها المرحوم الدكتور صالح محمد نور عن كاتب قبطي اسمه المعلم هارون في الأبيض، كان الناس ينادونه بهرون بك وتارة هارون باشا، فقد أفزع المواطنين بابتزازه لأموالهم، أما الشكاوى للحاكم العام فلا تجد سماعاً وانصافاً إلا إذا حصل الحاكم العام على الهدية الضخمة، وقد حدث أن اعتدى مدير سنار على شرف ابنة الكاشف في سنار، واشتكى الكاشف المدير للحاكم العام أحمد مانيكلي، فسجن الحاكم العام الكاشف وزوجته، ووصف البنت المسكينة بالدعارة، وهددها بقذفها في مياه النيل.

كثيراً ما كانت تطلب القاهرة من الحاكم العام أن يرسل لها ذهباً، فيرتفع ثمن الذهب إلى ضعفه، فيقبل الحاكم العام في حالة عدم تقديم الذهب أن يستعاض بذلك بالثمن المفروض في السوق السوداء.

خرج السودان من الحكم التركي قاحلاً جائعاً مريضاً وخير من وصف ذلك السر استانلي بيكر:

«من المستحيل أن تصف التغيير الذي طرأ منذ زيارتي الأخيرة لهذا القطر. لقد كان حديقة آنفاً غناء، عامرة بأهلها الكثر ينبتون كل ما يشتهي الإنسان، كانت القرى كثيرة، والأشجار تحف التلال على ضفاف النهر، والمواطنون في حلل زاهية تكسوهم أزياء بلادهم، لقد هرب المواطنون، وتدمرت القرى، هكذا كان هو قرار تجار الخرطوم، إنهم يخطفون النساء والأطفال ليستعبدوهم، وينهبون، ويسلبون أي مكان تطأه أقدامهم».

هكذا وصف السر استانلي بيكر السودان عام ١٨٧٣ وهو في رحلة عودته للقاهرة. وعندما افتتح طريق النيل الأبيض، كانت عواقبه وخيمة على السودان، فالأوروبيون والتجار الشماليون الذين عرفوا بالجلابة، والبحارة، عاثوا فساداً في جنوب السودان بحثاً عن العالم واصطياداً للرقيق.

المراجـع

(١) Allan Moorhead, The White Nile (Penguin).

(٢) Allan Moorhead, The Blue Nile.

(٣) On the Frontiers of Islam, Richard Hill, Oxford.

(٤) تاريخ السودان وجغرافيته ـ نعوم شقير. بيروت ١٩٥٧ .

(٥) Sir Samuel W. Baker, The Nile Inibutaries of Ethiopia

(٦) Richard Hill, Egypt in the Sudan (London 1954.)

(٧) P.M. Holt and M.W. Daly, The History of the Sudan, London.

الفصل السادس

الانحطاط والتدهور ١٨٢٥ ـ ١٨٦٢

لم يتمكن الجبليون من التغلب على الغزاة، فمنذ عام ١٨٢٢ شغل محو بك منصب الحاكم، وقد كان صارماً اكتسب صرامته من عنصرين فهو تركي، وضابط عسكري تمرس في سلاح الفرسان، فقد قاد القوات في مديرية سنار، وانفصلت القيادة في كردفان بعدما كان يتولى أمرها الدفتردار مشاركة مع عثمان بك جركس، وقد تبعتها حينذاك قيادة سنار.

حاول محو بك أن يسلك سياسة المصالحة واللين بعدما أدرك أن السودانيين يعارضون هذا الاستعمار الجديد، ويرفضون تلك الضرائب الباهظة التي أثقلت عاتقهم، فرأى أن يستعين بذوي الرأي بينهم، ويجعل الأمر شورى، فاهتدى أن هنالك سودانيين قد آثروا البقاء في الجزيرة، ولم يهاجروا عن أوطانهم، فاجتمع محو بك بمن كانوا يطلقون عليهم اسم الشيوخ، فاختاروا رجلاً يسمى عبد القادر ود الزين، وكان عبد القادر ود الزين قد اختار أن يضع نفسه في خدمة المستعمر، ولم يتعفف، وقد تزوج بعد ذلك ابنة اخت إدريس ود عدنان، وكانت امرأة قهرمانة أقحوانة، وكان كذلك شأن ابنتها التي قربت عبد القادر ود الزين للحكام.

أصبح عبدالقادر ود الزين مستشار الحكومة.

. . . اختار محو بك الخرطوم مركزاً دائماً لاقامته، ونصب قواته عند قبة خوجلي بالخرطوم بحري، وانتهت مدة خدمته في يونيو ١٨٢٦، ووصل

علي خورشيد آغا إلى أم درمان بعد أن حارب مع إبراهيم باشا ضد اليونانيين. بقي خورشيد فترة طويلة في السودان، وقد حظي بعطف محمد علي باشا الكبير، وقد كان لقبه في بادىء الأمر حاكم سنار بينما كان سلفه يحمل لقب القائد العام، ولم تشمل سلطات خورشيد مديرية دنقلا أو بربر أو كردفان، بل انحصرت في سنار والجزيرة، وكل ما كان أساساً سلطنة سنار في مركزيتها.

عندما تسلم خورشيد من محو بك قدم إليه عبد القادر ود الزين وأوصاه أن يعتمد عليه، ويستشيره في كل الأمور، وحاول خورشيد أن يعيد الحياة للأرض الموات، فأغلب المواطنين خرجوا عن أرضهم إلى الحبشة فأمر خورشيد عبد القادر ود الزين أن يجمع الأعيان، ويتدارس معهم موضوع القرى القائمة في الجزيرة، واحصاءها ومعرفة القرى المهجورة، والقرى التي بقي فيها أهلها، فكثير من الأراضي في شمال السودان ووسطه تخلى عنها أصحابها، وفي منطقة الجبليين والمناطق النيلية منحت الأراضي الشايقية الذين أظهروا ولاءهم للحكم التركي المصري.

أعلن خورشيد العفو العام، وأرسلت الخطابات للمهاجرين، وكان زعيم المعارضين الشيخ إدريس ود عدلان شقيق محمد ود عدلان الذي كان وصياً على عرش سلطنة سنار، وقد امتنع في بادىء الأمر أن يصالح، ولكن عبد القادر ود الزين أسرع إليه وطمأنه، فصحب عبد القادر إلى بربر، فاستقبله خورشيد هناك وجعله شيخ جبال الفونج.

لم يعد كل المهاجرين، فعقد اجتماع آخر في أم درمان، وحضر هذا الاجتماع كثير من الأعيان، فناقشوا قسوة الضرائب، وامتناع المهاجرين عن الرجوع إلى أوطانهم، فأشار عليهم خورشيد أن ينتخبوا من بينهم شيخاً للمشائخ، فلم يروا إلا أن يقروا الرجل الذي اختارته الحكومة مستشاراً لها، وما كان غير عبد القادر ود الزين الذي امتدت سلطاته من حجر العسل حتى جبال الفونج.

ما كان خورشيد يعتمد على عبد القادر ود الزين إلا لإشاعة جو من الهدوء والسلام بين المواطنين، ولكن كان له عيونه الذين أطلق عليهم اسم المعاونين، كما كان الموظفون الأقباط مستشارين له. هدد خورشيد

المهاجرين، وأنذرهم إذا لم يعودوا سيشن حملات عليهم، وعاد الشيخ أحمد الريح العركي المعروف برجل طيبة، وكان أهل منطقته يشهدون له بالكرامات، وكان الشيخ أحمد الريح العركي قد خرج بآلاف من أهل قبيلته، فلما رجع استقبله خورشيد استقبالاً حسناً.

استمر خورشيد يمارس تلك السياسة، ولكن في عام ١٨٣٥م عند عودته من القاهرة أعلن للمواطنين أن محمد علي باشا الكبير يأمر بتجنيد سودانيين من الأحرار ليعملوا في جيشه، وكان محمد علي باشا في مأزق لأنه احتل سوريا في إدارة مصر وأن جزءاً كبيراً من جيشه خارج مصر، ومنذ عام ١٨٢٤ عمد محمد علي باشا يجند الفلاحين والبدو في جيشه، لذلك قرر أن يضم قوات سودانية من غير الأرقاء بجيشه.

وبعد يومين من المشاورات مع مجلس الأعيان السودانيين، ويومين مع مشاورات مقفولة مع عبد القادر ود الزين توصل الطرفان إلى أن يمد المواطنون خورشيد بعدد من أرقائهم ليرسلهم للعمل في جيش محمد علي.

استدعي خورشيد إلى مصر عام١٨٣٥م، وحل مكانه أحمد أبو ودان، وبعد مضي ستة أشهر عين أحمد أبو ودان حكمداراً، استمر أحمد أبو ودان ينتهج سياسة خورشيد، ولكنه كان قاسياً في الأمور المالية، واشتبك معه الشايقية بقيادة الملك حمد، لأنه طالبهم بالضرائب على الأرض، وقامت حروب بينه وبين الشايقية، وغرر أحمد أبو سن شيخ الشايقية بالملك حمد، واستنفر أحمد أبو ودان أحد ملوك الشايقية وهو الملك كمبال ليشترك معه في قتال الملك أحمد، وتوجس أحمد أبو ودان من الملك كمبال، وظنه موالياً للملك أحمد، فأوعز لأحد جنوده بقتله بالرصاص، وهاجر الملك حمد إلى الحبشة، وقد أسر أحمد أبو ودان زوجات وأبناء الملك احمد، واستشار أحمد أبو ودان عبد القادر ود الزين وأحمد أبو سن وأبو الريش، شيخ قبيلة الحماده، فنصحوه أن يعفو عن الملك احمد، فعفا عنه وعاد ورد إليه زوجاته وأبناءه وأملاكه بعد أن أجبر المشترين أن يعيدوها له.

اصطدم أحمد أبو ودان مع الشيخ أبو الريش شيخ قبيلة الحماده، إذ طلب منه أن يضاعف الضريبة، وبعد حرب، وخروج من السودان إلى

الحبشة، عاد أبو الريش إلى السودان عام ١٨٤٣م وتصالح مع أحمد أبو ودان.

كان أبو ودان يسعى لفصل السودان عن إمبراطورية محمد علي، وكان متزوجاً بابنة محمد علي باشا وقد اتفق مع السلطان عبد المجيد سلطان تركيا أن يستولي على السودان، وتوفي أحمد أبو ودان في الخرطوم، وقيل إن زوجته سممته.

وفي عهد أحمد أبو ودان فتح طريق النيل الأبيض وقام سليم القبطان بثلاث رحلات إلى الجنوب، الرحلة الأولى في عام ١٨٣٦م والرحلة الثانية عام ١٨٣٩م والرحلة الثالثة عام ١٨٤٢م، وكان فتح طريق النيل الأبيض نكبة للجنوب، فقد استغله تجار العاج والنخاسين، وعاثوا فساداً في الجنوب، ونهبوه، ودخل معهم التجار الأوروبيون الذين مارسوا النخاسة.

كان هدف أحمد أبو ودان أن يسلب السودان من خيراته، فقد حارب الهدندوة، وطالبهم بالضرائب في فبراير ١٨٤٠م، وقاومه الهدندوة مقاومة شرسة، وأسر شيخهم محمد دين وأبقاه سجيناً في الخرطوم حتى توفي بالجدري، كما حارب قبيلة الحلنقة.

وجاء بعده أحمد باشا منيكلي، ويقال إنه من أصل يهودي، وأعيد نظام اللامركزية في السودان، خشية أن يستأثر حاكم بالسلطة، ويفصل السودان، ولكن بعد أشهر غير محمد علي باشا قراره، وأعاد نظام المركزية، لأنه كان يبحث عن الذهب في لازوغلي، وأصبح أحمد باشا الجزار حاكماً عاماً عن السودان حتى عام ١٨٤٥م، وفي عهده قام بحملة وحشية على الهدندوة، وقتلهم ومثَّل بهم حتى أطلق عليه اسم أحمد الجزار.

كان محمد علي باشا قد بلغ به الكبر، واضطربت حياته، لذلك لم تستقر سياسته على حال.. وجاء بعده عباس الأول الذي حكم من عام ١٨٤٩ ـ ١٨٥٤م، وكان مختل الأعصاب، والسودان يعاني من القهر والضرائب الباهظة، وجاء بعده والياً على مصر محمد سعيد باشا الذي حاول إلغاء الرقيق، ولكن مع ذلك انتشرت النخاسة في الجنوب، وزار سعيد باشا السودان، وفكر أن يتخلى عنه، وفي عهد الحكام الذين تولوا الحكم في

السودان، انتشرت المجاعات والكوليرا، وتوفي عبد القادر ود الزين متأثراً بالكوليرا، وكانت الإدارة في عهد سعيد باشا لامركزية، تتكون من أربع مديريات هي الخرطوم ومنطقة الجزيرة وبربر مضافة إليها دنقلا وكردفان وحدها، والتاكا وحدها، ولم يجد التجار الأوروبيون بغيتهم في التجارة في طريق النيل الأبيض وإن مارسوا تجارة العاج والرقيق، وتولى محمد سعيد باشا ولاية مصر من عام ١٨٠٤ ـ ١٨٦٣م ومنذ ولاية عباس الأول على مصر تدهورت التجارة في السودان، وأحست البعثات التبشيرية أنها لا تستطيع أن تؤدي دورها في نشر المسيحية، فقد كانت تعمل في الجنوب بين قبيلة الدينكا، وبالرغم من أن عباس الأول أزاح العوائق من طريق الأوروبيين إلا أن الجنوبيين توجسوا من الأوروبيين.

إن الأوروبيين احتكروا طريق النيل الأبيض لمدة عشر سنوات، وشاركهم في تلك التجارة البغيضة مصريون وسوريون وسودانيون، وفي عهد سعيد باشا أقفر الجنوب من سكانه.

عين سعيد باشاأول مسيحي حاكماً على السودان وهو أركيل بك الأرمني قريب نوبار باشا الأرمني الذي رأس الوزارة في عهد اسماعيل باشا.

تولى الحكم بعد موت سعيد ـ أو كما يقول بعض المؤرخين ـ أنه اغتيل في حجرة نومه، تولاه الخديوي إسماعيل باشا، وكان رجلاً متأثراً بأوروبا، وقد حاول أن يجعل مصر جزءاً من أوروبا وفي عهده ألغيت تجارة الرقيق، ولكن لم تنته، وعمل إسماعيل على توسيع إمبراطوريته وضم سواكن إلى السودان، وكان حكمه على مصر من عام١٨٦٣ حتى عام ١٨٧٩م حيث عزله سلطان تركيا، ولم يستطع أي حاكم في عهد إسماعيل في السودان أن يلغي تجارة الرقيق، فالتجار واصلوا سيرهم فيها، واشتهر منهم محمد أحمد العقاد الذي أكد المؤرخون أن الخديوي اسماعيل كان يدعمه في هذه التجارة، ويمده برأس المال، وكان يساعد العقاد في عمله شقيقه موسى بك، وبعد وفاة محمد أحمد العقاد حل مكانه زوج ابنته محمد بك أبو السعود.

عين إسماعيل باشا السر ستانلي بيكر حاكماً على الاستوائية، ولكنه لم ينجح في محاربة الرقيق. وظهر الزبير رحمه منصور في بحر الغزال، وكان أكبر تاجر للرقيق، وكان في تلك الفترة تجار الرقيق هم: أمراء بحر الغزالي، وظهر

رجل اسمه محمد الهلالي ادعى أنه من المغرب، وأقام في بحر الغزال، وعمل على الفور في تجارة الرقيق، واستعان بجعفر باشا مظهر حاكم عام السودان الذي أوصى بأن يكون حاكماً على دار فرتيت بعدما اختلف الهلالي مع سلطان دارفور، ووافق إسماعيل على ذلك، مخططاً أن يبسط الهلالي سلطانه على كل أقليم بحر الغزال، وتعرف الزبير بالهلالي، وارتبط في البدء معه بصداقة، وبعد ذلك أحس النخاسون أن الهلالي يتغول على نفوذهم، فانقلب الزبير عليه، وحاربه، وانتصر الزبير، وقتل الهلالي في الحرب، ولما رأى إسماعيل ذلك عين الزبير حاكماً على بحر الغزال وأضيف بحر الغزال وأعالي النيل لأمبراطورية إسماعيل، وكان لا بد من رجب إداري ليحكم الاستوائية، فعين إسماعيل غردون ليعقب السراستانلي بيكر من الاستوائية. حكم الزبير بحر الغزال، وعقد اتفاقية مع قبيلة الرزيقات لتسمح له بمسيرة قوافله، وكان الرزيقات يتحاشون الاصطدام معه، ولكنهم نقضوا الاتفاقية في عام ١٩٧٣، فتقدم الزبير بشكوى ضدهم لسلطان دارفور إبراهيم محمد، وغزا الزبير منطقة الرزيقات واستعان الزبير بالحاكم العام حينذاك إسماعيل باشا أيوب الذي اتصل بالخديوي إسماعيل فوافقه الخديوي، وقام الزبير بالهجوم على دارفور من الجهة الجنوبية.

هزم الزبير سلطان دارفور في يناير ١٨٧٤، ودخلها في اليوم الثاني من نوفمبر ١٨٧٤، وبذلك أصبحت دارفور جزءاً من امبراطورية إسماعيل باشا ومنح الزبير رتبة الباشوية، واختلف الزبير باشا مع إسماعيل باشا أيوب، وذهب ليشكوه في القاهرة، ولكن استبقي هناك حتى فتح السودان ١٨٩٧، وعاد إلى السودان في مطلع القرن.

وقبل عزل إسماعيل باشا حاول أن يوسع أمبراطوريته ويضم ارتيريا كلها له، وقد هزمت حملتان مصريتان في ارتيريا في عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٦.

لم يكن حظ توفيق أحسن من حظ أبيه، فقد حاصرته ديون أبيه واختلال الحكم في السودان، وثورة عرابي، وزاد الطين بلة أن عين غردون حاكماً على السودان.

تجمعت كل الأساب للثورة على الحكم التركي المصري، وبدأت الثورة تنمو منذ عام ١٨٨١ في السودان.

المراجـع

(١) Richrad Hill, on The Frontiers of Islam - Oxford.

(٢) الخديوي إسماعيل - د. يشوكوكو - دار نشر جامعة الخرطوم.

(٣) P.M. Holt and M.W. Daly. London.

(٤) Jukim., Black Ivory.

(٥) الدكتور محمد شكري - الخديوي إسماعيل (الرمدن والسودان ١٨٦٣ - ١٨٧٩ القاهرة).

(٦) Richard Gray, A History of The Southern Sudan 1839 - 1889, London 1961.

الفصل السابع

المهدية ١٨٨١ ـ ١٨٨٣

لم تكن فكـرة المهديـة غائبـة في الحياة والفكـر الإسلامي، فـالـدولـة الفـاطمية قـامت على أثر دعـوة ابن عبيد الله في المغـرب، وأسس المهـديـة ترتكز على مرشد أو داعية يبشر بالخير والأمل والعدالة والمساواة، ويدعو لقيام حكم مستند على تعاليم الإسـلام، يحارب الـرذيلة، ويقضي على الطغيـان، ويعبىء الجماهير لتسـانده، وفي الفكـر الإسلامي التـوق على الخلاص قـائم على رجل يجدد الإسلام، ودعوة المهدي تؤيدها علامـات علامـات في واقع الأحـوال وسوء الحكم، كما أنها لها مواصفات للرجل الذي يظهر يحمل هذه الرسالة، ونعتمد على نص يقدمه محمد أحمد المهدي طارحاً مهديته:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم،

وبعد فمن العبد المفتقر إلى الله محمد المهدي بن عبد الله إلى أحبائه في الله المؤمنين بالله وبكتابه، أما بعد، فلا يخفى تغيـر الزمن وتـرك السنن، ولا يرضى بذلك ذو الإيمان والفطن بل أحق أن يتـرك لذلـك الأوطار والـوطن لإقامة الدين والسنن، ولا يتوانى على ذلك غافل لكون غيـرة الإسلام للمؤمن تجبـره، ثم أحبائي كمـا أراد الله في أزله وقضـائه تفضـل على عبـده الحقيـر الذليل بـالخلافـة الكبرى من الله ورسـوله، وأخبـرني سيد الـوجود صلى الله عليـه وسلم بأني المهـدي المنتظر، وخلفني عليـه الصلاة والسـلام بالجلـوس

على كرسيه مراراً بحضرة الخلفاء الأربعة، والأقطاب والخضر عليه السلام، وأيدني الله تعالى بالملائكة المقربين وبالأولياء الأجياد والمبينين من لدن آدم إلى زماننا هذا، وكذلك المؤمنين من الجن، وفي ساعة الحرب يحضر معهم أمام جيش سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بذاته الكريمة وكذلك الخلفاء الأربعة والأقطاب، والخضر عليه السلام، وأعطاني سيف النصر من حضرته صلى الله عليه وسلم بأن الله جعل لك على المهدية علامة، وهي الخال على خدي الأيمن، وكذلك جعل لي علامة أخرى تخرج رايته من نور، وتكون معي في حالة الحرب يحملها عزرائيل عليه السلام، فيثبت الله بها أصحابي، وينزل الرعب في قلوب أعدائي، فلا يلقاني أحد بعداوة إلا خذله الله، ثم قال صلى الله عليه وسلم إنك مخلوق من نور عنان قلبي، فمن له سعادة بأني المهدي المنتظر، ولكن الله جعل في قلوب الذين يحبون الجاه والنفاق فلا يصدقون حرصا على جاههم قال صلى الله عليه وسلم حب المال والجاه ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل، وجاء في الأثر إذا رأيتم العالم يحب الدنيا، فاتهموه في دينكم، وجاء في بعض كتبه القديمة: لا تسأل عني عالِمَاً أسكره حب الدنيا، فيصدك عن طريق محبتي، فأولئك قطاع الطرق على عبادي، ولما حصل لي يا أحبائي من الله ورسوله أمر الخلافة الكبرى أمرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى ماسه بجبل قدير، وأمرني أن أكاتب بها جميع المكلفين أمراً عاماً، فكاتبنا بذلك الأمراء ومشائخ الدين، فأنكر الأشقياء، وصدق الصديقون الذين لا يبالون فيما لقوه من المكروه، وما فاتهم من المحبوب المشتهى، بل ناظرون إلى وعده، سبحانه وتعالى بقوله ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾ وحيث الأمر لله والمهدية أرادها الله لعبده الفقير الذليل محمد المهدي بن عبد الله، فيجب لذلك التصديق لإرادة الله، وقد اجتمع السلف والخلف في تفويض العلم لله، فعلمه سبحانه لا يتقيد بضبط القوانين، ولا بعلوم المتفننين، بل الله يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب. قال تعالى: ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾ و﴿عنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾ و﴿لا يُسئل عما يفعل﴾، و﴿يخلق ما يشاء﴾ و﴿يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾. وقد قال الشيخ محيي الدين بن العربي في تفسيره على القرآن العظيم علم المهدي كعلم الساعة،

والساعة لا يعلم وقت مجيئها على الحقيقة إلا الله، وقال الشيخ أحمد بن إدريس كذبت في المهدي أربع عشرة نسخة من نسخ أهل الكتاب، ثم يخرج من جهة لا يعرفونها، وعلى كل حال ينكرونها، وهذا لا يخفى علمكم أن التأليفات الواردة في المهدي منها الآثار وكشف الألياء، وغير ذلك، فيختلف فيها كما علمتهم من أنه يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب، ومنها الأحاديث فمنها الضعيف والمقطوع والمنسوخ والموضوع بل الحديث الصحيح، والصحيح ينسخ بعضه بعضاً، كما الآيات تنسخها الآيات وحقيقة ذلك على ما هي عليها، لا يعرفها إلا أهل المشاهدة والبصائر (هذا وقد أخبرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بأن ما من شك في مهديتك فقد كفر بالله ورسوله كررها صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات) وجميع ما أخبرتكم به من خلافتي عن المهدية قد أخبرني به سيد الوجود صلى الله عليه وسلم (يقظة في حال الصحة خالياً من الموانع الشرعية لا بنوم ولا جذب ولا سكر ولا جنون بل متصفاً بصفات العقل) اقفوا أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر فيما أمر به والنهي عما نهى عنه، والهجرة المذكورة بالدين واجبة كتابا وسنة قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم**﴾، وقال صلى الله عليه وسلم من فر بدينه من أرض إلى أرض وكان شبراً من الأرض استوجب الجنة، وكان رفيق أبيه خليل الله ابراهيم ونبيه محمد عليهما الصلاة والسلام، وإلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، وإجابة داعي الله قال تعالى: ﴿**واتبع سبيل من أناب إليّ**﴾، فإذا فهمتهم ذلك فقد أمرنا جميع المكلفين بالهجرة إلينا لأجل الجهاد في سبيل الله أو إلى أقرب بلد منكم لقوله تعالى: ﴿**قاتلوا الذين يلونكم من الكفار**﴾، فمن تخلف عن ذلك دخل في وعيد قوله تعالى: ﴿**قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم**﴾، وقوله تعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة**﴾، إلى آخر الآيتين الكريمتين، فإذا فهمتم ذلك فهلموا للجهاد في سبيله، ولا تخافوا من أحد غير الله، لأن الخوف من غير الله يعدم الإيمان بالله، والعياذ بالله من ذلك قال تعالى ﴿**فلا تخشوا الناس واخشون**﴾، وقال تعالى ﴿**فالله أحق أن تخشوه**﴾، ولا سيما، وقد وعد الله في كتابه العزيز بنصر من ينصر دينه، قال تعالى: ﴿ **إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾، وقال تعالى ﴿**الا**

تنصروه فقد نصره الله﴾، وحيث لم تجيبوا داعي الله وتبادروا لإقامة دين الله تلزمكم العقوبة عند الله تعالى لأنكم أدلة الله وأزمنتها فمن كان مهتماً بإيمانه شفيقاً بدينه حريصاً على أمر ربه أجاب الدعوة، واجتمع مع من ينصر دينه، وليكن معلومكم أني من نسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني حسني من جهة أبيه وأمه، وأمي كذلك من جهة أمها، وأبوها عباس والعلم لله أن لي نسبة إلى الحسين وهذه المعاني تكفي عما أدركه الله بالإيمان، فلا عبرة لمن يراها ولم يصدق بها، وهذا والسلام».

بشر المهدي بدعوته من مواقع غير مطروقة في الزخم التاريخي لقيام الحضارات السودانية المعروفة، ففي تلك المناطق لعبت الغيبيات دوراً عظيماً في حياة الناس، وخرج أناس مزودين بالأسرار والقدرة على التأثير والإخبار، ولعب الاستحواذ الروحي دوره في حياة الناس، وحتى المسلمين الذين عاشوا في تلك المناطق تأثروا بأصحاب هذه الملكات الخفية، وجبال النوبة مليئة بأصحاب الأسرار، ولكل قبيلة حارسها وحافظ الأسرار فيها، وسلطنات تعلى والمسبعات والفور اعتمدت على الغيبيات، ولقرب هذه المناطق من الجنوب الذي توفر فيه انتشار الكجور، أصبح لدعوة المهدي استجابة، ولم يقم المهدي بإعلان دعوته في مناطق العبدلاب ودنقلا والجهات الشمالية في السودان، لأن تلك البقاع اعتمدت على الشيخ والفلكي، فهو الذي يقدم لهم الهداية والعلاج ويحوطهم، ويكتب لهم الأحجبة، ويلجأون إليه ليعينهم في حل مشكلاتهم النفسية والروحية، ويعتمدون على قدراته التي يعتمدون عليها في درء الشرور والأذى عن حياتهم وعن ماشيتهم، وينصرهم على أعدائهم .

ولد محمد أحمد بن عبد الله في حوالى عام ١٨٤٤م، واختلف المؤرخون في مكان مولده، فقال بعضهم إنه ولد في بلدة قرشة بمديرية أسوان، وإنه ينتمي للكنوز، وقال بعضهم إنه ولد في جزيرة لبب بدنقلا، فقد تلقى العلم عن شيوخ كثر سنذكرهم فيما بعد، وقد ذكر الدكتور عبد المجيد عابدين في كتابه «الثقافة السودانية»: (إن المتصوفة كانوا منذ عصر الفونج أقرب إلى نفوس العامة من الفقهاء، وأن أهل الباطن كانوا أشد تغلغلاً في حياة الناس، ولذلك اتجهت الروايات في أكثر الأحيان إلى نصرة الصوفي على الفقيه). ولكننا نختلف مع الدكتور عبد المجيد عابدين، فأهل وسط

السودان وشماله تختلف عندهم النظرة إلى الصوفية، فصوفيتهم قامت على الطرق والأذكار والسكون والرضاء والتسليم، وطبقاً للدراسات المتوفرة عن التصوف الإسلامي في السودان بخاصة، والتصوف الإسلامي بعامة، فنحن لا نستطيع أن ندرج المهدي بين المتصوفة، بل هو قائد وزعيم استأثر بقوى روحية نفذها في الحركة والحرب والريادة، وهو أشبه بوصف ليتون استراتشي للرجال الخارقين المميزين، فقد غشت وجوههم نظرة أبانت أنهم خلقوا ليحكموا، وهم أشبه بالنهر المتدفق الهدار، وأنهم يشكرون الله أن آثارهم ستبقى مئات السنين، وقد كان ظهور المهدي ضرورة تاريخية، واستجابة عاطفية، تجاوزت واقع الأحوال الأمنية بالنسبة للحكم التركي، وكان التاريخ بالنسبة له شيكاً أبيض يملؤه كما يريد، ويصرفه التاريخ بلا رجوع، ونابليون الثالث قال إن الله يرسل رجالاً تقرر على أياديهم مصائر أوطانهم، وهكذا كان المهدي.

اعتمد المهدي على اللغة الصوفية، وكان ناسكاً مجاهداً متبتلاً عابداً؛ وهذا الطراز من البشر تتوفر لهم خصائص غيبية، وتحيطهم أسرار وجدانية، لا تتوفر لغيرهم من بني الإنسان، ويحصلون على قوى ومعارف، لا يستطيع أهل الظاهر أن يسبروا غورها، أو يجدوا لها تعليلاً وتحليلاً طبقاً لما هو قائم على التجربة والاختبار المشهود في الواقع، ولكل منطقة منهج في هذا السلوك، ومناطق غرب السودان زاخرة بمسالكي هذه الأسرار، وكذلك جبال النوبة في السودان، كما أن جنوب السودان متفوق في الاستحواذ على الأسرار والغيبيات، وعلماء سيكولوجية الخوارق لا يفرقون بين الاتصال الديني والوصول إلى هذه الأعماق، والقدرات الخارقة بين غير المعتقدين بالأديان السماوية، والشريعة الإسلامية لها رأي في ذلك، والذين درسوا الشريعة والعقيدة الإسلامية ينكرون هذا النهج، كما أنهم يدينون التجاوزات التي يمارسها الصوفية والقاضي عمر قاضي تعلى أنكر دعوة المهدي للمهدية، فحوكم، ونفذ فيه حكم الإعدام كما نقضها الشيخ شاكر والضرير ونور الدائم والمضوي، وتصدى لها الشيخ ختيك والشيخ طه والشيخ دفع الله ود بتول.

فقد رصد الأستاذ عبد الله علي ابراهيم المساجلات التي دارت حول المهدية في كتابه «المناظرة الفكرية بين المهدي والعلماء».

المسرح والبطل

لا شك أن السودان عانى من القهر والظلم خلال فترة الحكم التركي المصري (١٨٢٠ ـ ١٨٨٥)، وقد يكون الفساد والطغيان من أسباب ظهور المهدية، ويتساءل المؤرخون لماذا لم يهب السودان قبل هذه الفترة، ويجهل المؤرخون المقومات الرئيسية لنجاح الثورات، فلماذا لم ينتفض الصينيون قبل عام١٩١٢م، ولماذا لم تحدث الثورة الروسية وتنجح قبل عام١٩١٧م، ولماذا استطاع الشعب السوداني أن ينجح في إزاحة الحكم العسكري الأول في أكتوبر عام ١٩٦٤م، ولماذا تغلب الشعب السوداني على طغيان جعفر نميري في اليوم السادس من إبريل عام ١٩٨٥م، إذ لا بدَّ أن تكون للثورات مقومات وأسس تدفعها للنجاح.. وهنالك أسباب موضوعية تهيىء إنجاح الثورات، فالسودانيون منذ مطلع الفتح التركي المصري عام ١٨٢٠م، وهم لا ينفكون يعارضون، ويحاربون، ويرفضون حتى تهيأت لهم ساعة النصر.

والثورة المهدية ليست هي بنت لحظتها، ولكنها تراكمات نمت، ثم أثمرت. إن ذاكرة الشعوب لا يغيب عنها الغبن، فإبادة الدفتردار لأهل شمال السودان لا تمحى من ذاكرة الشعب السوداني.

هل تختفي غزوات خورشيد لغزو بلاد الشلك عام ١٨٢٦م؟ وهل ينسى السودانيون حملة خورشيد التي وصلت إلى ود العباس، والأرقاء الذين أسرهم في سنة ١٨٢٧م في حملته إلى بلاد الدينكا؟

لقد علم الحكم التركي المصري السودانيين في الشمال تجارة الرقيق... والشيخ سلمان أبو روف من شيوخ عرب رفاعة أسهم مع خورشيد ووصل إلى نهر السوباط عام ١٨٢٨م، واقتنص بعد ثلاثة أشهر خمسمائة من قبيلة الدينكا، وخورشيد غزا منطقة الأنقسنا عام ١٨٢٨م طلباً للعبيد، وقام خورشيد بحملة عام١٨٣٠ إلى بلاد الشلك، وعاد بمائتين منهم عبيداً أرقاء.

إن محمد علي باشا لم يكتف باسترقاق أهل الجنوب، بل إن خورشيد جرد حملة لاسترقاق قبائل البجة عام ١٨٣١م، واستطاع الهدندوة أن يبيدوا في اشتباك واحد خمسمائة وألف من جنده البالغ عددهم ستة آلاف...

ورستم بك حاكم كردفان شن حملات على بعض قبائل كردفان، واسترق أربعمائة وألف من الشبان والفتيات، وفي معركة نشبت عام ١٨٣٢م استرق رستم بك خمسمائة وألف في نفس العام:

راجع

Ivanus Deng- Dynamics of Identification (pp.59- 61).

اقتدى محمد على باشا بأحمد بن طولون والأخشيديين والفاطميين فقد استرقوا حوالي مائة ألف من أهل الشمال في السودان (راجع المقريزي، الجزء الأول، «المواعظ والاعتبار»، ص ٩٤، طبعة مصر).

ونابليون كان قد كتب لسلطان دارفور يطلب منه عام ١٧٩٩م أن يرسل له ألفا من العبيد الاشداء شرط ألا يتجاوز عمرهم الستة عشر عاما. راجع (محمد علي باشا في السودان ـ الدكتور حسن ابراهيم، ص ٧٤).

عليك بمراجعة الحكم التركي المصري في السودان، لترى الأسس التي بني عليها.

يشكك بعض المؤرخين في اختيار المهدي لمنطقة أبا وغرب السودان لانطلاق الثورة، ومبايعة أهل كردفان له، مع أن المناطق الشمالية ومناطق الوسط كانت تعاني من نير الاستعباد، وتعي كل دقائقه، ولكن المهدي كان ملهماً، فلو قام بثورته في الخرطوم أو في سنار لقضى على الثورة، لأن أغلب سكان الخرطوم وبربر وواد مدني وسنار كانوا من الوافدين المتصلين بجهاز الحكم، فبعضهم من المصريين، وبعضهم من الأتراك، وبعضهم من المغاربة، فمن البديهي أن يناصروا الحكومة، لأنهم كانوا تجاراً ونخاسين ومسيطرين على الاقتصاد، فهم الطبقة الراقية المنتفعة من الظلم والطغيان.

إن الثورة المهدية بدأت تنتشر بسرعة فائقة.

ملامح من حياة المهدي

ذكرنا أن بعض المؤرخين ينسبون المهدي إلى قبيلة الكنوز بمنطقة قرشة بمديرية أسوان... والمصادر السودانية تذكر أنه ولد بجزيرة لبب بدنقلا، ولا يتأكد مؤرخ من تحديد تاريخ ميلاده، فبعضهم يقول إنه ولد عام ١٨٤٢م، وبعضهم يقول إنه ولد عام ١٨٤٤م.

كان والد المهدي نجار مراكب، وقد وصل إلى الخرطوم، ولم يتجاوز الخروج منها عن منطقة كرري بأم درمان.

كان لوالد محمد أحمد أربعة أبناء، اختار ثلاثة منهم أن يعملوا في صناعة المراكب، ولكن محمد أحمد بدت عليه سيماء النجابة والعناية بالدراسة... ومع ذلك كان يقطع فترات دراسية بين الفينة والفينة، ويعود إليها بعد ذلك، وسافر محمد أحمد إلى منطقة الغبش غربي بربر، ودرس على الشيخ محمد الخير هناك، وبرز بين أقرانه، وكان الشيخ محمد الخير يرفض الانتماء للطرق الصوفية، وقد حاربها، بالرغم من أن أسرته تعد دعامة للطريقة القادرية.

عُرف محمد أحمد أثناء دراسته على محمد الخير، أنه كان يقوم الليل ويتهجد ويصوم، ويتنسك، وبرع محمد أحمد في حفظه للقرآن الكريم وقراءته، وفهم الأحاديث النبوية، ونقد آراء الفقهاء، والنظر في المذاهب الفقهية، وقد ذهب بعد ذلك إلى الشيخ محمد الشريف نور الدائم شيخ الطريقة السمانية، واعترف شيخه الجديد بفضله، وأجازه لوفرة علمه، وسمح له أن يمنح براءة الطريقة السمانية.

رأى محمد أحمد أن يخلو إلى نفسه، وينسك بعيداً عن الناس، فدلف إلى كهف بأبا على شاطىء نهر النيل الأبيض، فعكف على الصوم والعبادة، وقد تحققت له رؤى، ووضحت له أشياء، وذاع صيته بين الناس، وصار الناس يلجأون إليه، واعتقد في صلاحه قلة من الذين أفاءوا إليه.

كانت البواخر تمر بأبا في طريقها إلى فاشوده، فتعرف عليه البحارة والتجار المسافرون في تلك البواخر.

اعتاد محمد أحمد أن يزور شيخه محمد الشريف نور الدائم بين الفينة والفينة، وفي مرة من المرات رأى محمد أحمد شيخه، وقد أقام حفلاً لختان نجله، فعزفت فيه الموسيقى، ودق الطبل، ورقصت البنات، وقدمت الخمر، فثار محمد أحمد على هذا الفسق، وتشاجر مع أستاذه لأن ذلك يخالف الإسلام.

تناقل الناس هذه الحادثة، وبلغت مسامع الشيخ القرشي ود الزين، وهو منافس لمحمد الشريف نور الدائم، الذي اختار طيبه، واختار الشيخ القرشي

المسلمية، ودعا الشيخ القرشي محمد أحمد للقائه، فلبى دعـوته، وأعجب محمـد أحمد بنسك وتقوى الشيخ القرشي.

لم يعد محمد أحمد مريـداً، بل أصبـح أستاذاً، والتف حـوله الحـواريون. حدثت اعتداءات على محمد أحمد من أنصار نور الدائم، وأحس نور الدائم بعد أن تدخلت السلطات أنه أخطأ مع محمد أحمد، ولم يصلا إلى وفاق.

. . . تـوفي الشيخ القـرشي ود الزين، وأقيمت لـه قبة وضريـح، وأسهم محمد أحمد في بناء القبة. وبينما كان محمد أحمد منهمكـاً في بناء القبـة ظهر رجـل اسمه عبد الله محمد أحمد السعيد، وهو قادم من منطقـة دارفور. . . وعبـد الله محمد أحمد السعيد، يردد بعض المؤرخـين، أنه ينتسب إلى بـربر تـونس، ولكن ليس هناك حد فاصل بـين قبائـل الصحراء في المغـرب وسكان دارفـور وتشاد، فعبد الله قد نشأ بين العرب البقارة في الجنـوب الغربي من دارفـور، ووالده من معلمي القرآن والعاملين في مجال الغيبيات، وقد ظهر نسب جديد لـه، حقق في بغداد وأبرزه هذا النسب عربياً عباسياً، وكذلك فعل عـلي دينار سلطان دارفـور في مطلع القرن العشرين، فرد نسبه إلى العباس.

صحب عبد الله والده، وهما في طريقهماإلى الحج، وتـوفي والده في بلدة أبـركية في كـردفان، ويقـال إن والده تنبـأ له قبـل موتـه أنه سيحـوز على درجـة عـظيمة، ويلتقي بمصلح وزعيم، ويمـوت هـذا الـزعيم، فيقـوم عبـد الله بنشر دعوته.

بـدأ عبد الله يتجـول بعد وفـاة والده، وقيـل إنه التقى بـالزبـير باشـا في دارفـور، وأفضى إليه أنـه سيكون الـزبير المهـدي المنتظر، وجمـع الـزبـير العلماء لينـظروا في أمر هـذا الرجـل، وبرأه العلماء، فسـاح عبـد الله في أرجـاء غـرب السودان، حتى وصل إلى أبـا، فأعجب بمحمـد أحمد الـذي قابله في المسلميـة، فمحمد أحمد كان رجلاً صالحاً ومصلحاً، وعبد الله رجـل تنفيذ وضبط وربط، فاكتملا في صورة التوافق.

رجـع محمد أحمـد إلى أبا ليـواصل نسكـه وعبادتـه، ووضحت دعوتـه في بساطة التمسك بالقرآن وبسنة رسول الله والزهـد في الحياة، والعمـل من أجل الآخرة والإيمان بالله والجهاد في سبيله.

ففي عام ١٨٨٠م ضاقت الحال بالسودانيين، واضطربت أرجاء السودان وإسماعيل باشاخديوي مصر قد عزل عام ١٨٧٩م، وسيطرت الديون والنفوذ الأجنبي على مصر، وعين وزيران أحدهما فرنسي[*] والثاني بريطاني في الوزارة المصرية، وجلس على عرش مصر ابن الخديوي إسماعيل الخديوي محمد توفيق وكان رهينة عند الدائنين، وأصبح محمد أحمد مرشد المواطنين في منطقة أبا، وامتدت دعوته إلى المسلمية، وجاهر بأنه المهدي.

بدأت كلمات المهدي تجد من يصغي إليها وإصبعه تشير إلى الأخطاء، وتوضح أن هذه الدنيا هي متاع الغرور، ولا يعتز بها إلا الكفرة، والذين يعيثون في الأرض فساداً، ذلك الباشا في قصره المتعالي الصروح، وموظف الحكومة الفاسد المرتشي، ومحصل الضرائب المتوحش الفظ، وأولئك الذين يمرحون ويسرحون في قصفهم وسكرهم وعهرهم، ولا يذكرون يوم الحساب.

كانت لغة بيان المهدي مشتعلة صارخة، وخرج محمد أحمد من أبا، وطاف حول المسلمية، وشهد معاناة المواطنين، وعرج بعد ذلك على كردفان وجبال النوبة، وأدرك مدى الظلم والطغيان، وكيف تسوم الحكومة هؤلاء البشر الخسف والهوان، وتجمع حول المهدي أنصار وتابعون، وقبائل كردفان كانت قبائل محاربة اتصفت بالشجاعة، وبدأت كلمات المهدي تروق لهم، فهم لم يجدوا في هذه الحياة ما يجعلهم يتعلقون بها.

تأكد لمحمد باشا رءوف خطر هذه الدعوة الجديدة، وهو يعلم كحاكم عام للسودان مدى تذمر المواطنين من الحكم التركي المصري، فهذا الرماد لا شك أن تحته وميض نار، والحرائق ستنتشر... لم يكن أمامه إلا أن يستعين بمحمد بك أبو السعود تاجر الرقيق المعروف ليذهب إلى المهدي ومعه جماعة من علماء السلطة ليردوا المهدي عن رأيه ويجادلوه في الشريعة والمهدية.

استقبل المهدي العلماء، وأكرم وفادتهم، ولكنه رفض آراءهم، وأكد لهم صحة دعوته.

أظهر المهدي دعوته، ونادى بالجهاد، ورفعت أعلام المهدي وهي تحمل شعاره (محمد المهدي خليفة رسول الله).

جرد محمد رءوف باشا حملة في أغسطس عام ١٨٨١ م بقيادة محمد بك أبو السعود لتلقي القبض على المهدي في أبا.

خرج الجيش المستعمر في فلق الصبح، وهو لا يعرف معالم أبا، ولا يدرك أبعادها، تنقله سفينتان حملتا الجنود، وقد زُوِّدتا بالمدافع، والجنود قد حملوا البنادق، وهم فرحون، وقد بلغ هذا الجيش فرقتين، وقد وعد رءوف باشا الجندي الذي يلقي القبض على المهدي بالترقية والمكافأة..

أعجبهم عددهم وسلاحهم، ولم يتحسبوا للأمر، وخرجوا... وانقض عليهم أنصار المهدي بالسيوف والحراب، فقضوا على أكثرهم، والتفوا حولهم، ولم تشرق الشمس، وأغلقوا دونهم كل المنافذ، ولم ينج منهم إلا قلة سبحوا عابرين نهر النيل الأبيض إلى الخرطوم، وعاد محمد بك أبو السعود وقد حصد الحصرم، وذاق الخيبة والندامة.. ومن هنا بدأت المهدية.

عرف المهدي أن الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي، بل إنها ستعيد الكرة... فانتقل عابراً النيل الأبيض إلى قدير وهو جبل بعيد في جنوبي كردفان على حافة تصل الغرب بالجنوب، وأشاع بعضهم أن جبل قدير وهو جبل ماسه الذي جاء ذكره في الأخبار المغربية، وقيل إن المهدي يخرج منه.

... تجمع المواطنون هناك حول المهدي، فالتقاه المتمسكون بالدين ورأوا فيه المرشد المخلص، وآمنوا به مهدياً منتظراً يزيل عن السودان هذا الظلم وذاك الفجور، ويعيد العدل إلى البشر، ويقر كلمة الله وشريعته.

أما الجعليون والدناقلة الذين تشتتوا في غرب السودان وجنوبه وضاقت بهم أرضهم، فباركوا دعوته، لأن المستعمر خطف منهم لقمة العيش، وأحالهم إلى مزق.

وجاء دور أهل غرب السودان، خاصة الرزيقات، وجميع قبائل البقارة، فقد عانوا من الضرائب المرهقة والذلة والاستبداد الذي أشاعه الحكم التركي المصري، فكانوا يجلدون ويسجنون، وتغزو السلطات بلادهم، وتأسر أبناءهم، وتحملهم عبيداً أرقاء.

في الخرطوم، جلس العلماء يقلبون النظريات، ويدلون بالحجج، وقد شنوا حملة على المهدي وأنصاره، لأن أنصاره هاجموا قافلة من التجار المسلمين،

وسلبوهم، ونهبوا بضاعتهم وأموالهم، وهكـذا روجوا ذلـك. . . واعتبروا ذلـك العمل مخالفاً للشرع.

فكّرت الحكومة في الشيخ محمد شريف نور الدائم بالرغم من دعوته لطرد الـترك، وقصيدتـه الشهـيرة في ذم حكمهم. . . وقـد ظنت فيـه رجلهـا، لأنـه يعارض المهدي، وغاب عنها أن الأستـاذ محمد شريف نـور الدائم يـدعو لجمـع الطرق الصوفية، وتذويب الفروق القبلية، وتوحيد السـودان، وتشديـد محاربـة الـترك، وإنكار الخـلافة الإسـلامية التي يـدعونها، ونـادى بخـلافـة إسـلاميـة، لا تكـون السلطة فيها لغـير الإسلام من ثمـة نقض أركان المهـدية، ويعتقـد أن الطرق الصوفية قادرة على طرد الاستعمار.

نفضت السلطات يـدها من الأستـاذ محمد شريف الـدائم، ولم تفكر فيـما يخبئه لها القدر، فالوقت ليس وقت جدال أو رأي. . . إنها حرب وجهاد.

. . . بدأت دعوة المهدية الصريحة في اليوم الثاني عشر من أغسطس عـام ١٨٨١م، وكما ذكرنا آنفاً أن المهدي ترك منطقة أبا، وخلف بعده الشقيقين أحمد وعمـر المكـاشفي وجيش عـلى مصـالحــه في المثلث الكبـير بـين النيـل الأبيض والأزرق. . . لم يـر أنصار المهـدي في سفره وهجـرتـه نقصـاً أو جبنـاً، بـل إنها هجرة، فإنه لا شك أن الله رادّه إلى معاد.

حاول محمد سعيد باشـا حاكم الأبيض أن يـطارد المهدي في تلك البقـاع القاصية، ولكن تأكد لـه وعورة المكـان، وصعوبـة المواصـلات، وشراسة أتبـاع المهدي، فصرف النظر عن ذلك.

وفي ديسمـبر عام ١٨٨١م تجـرأ رشيد بـك حاكم فاشوده فشن حملة عـلى أنصار المهدي وهم يعبرون كردفـان، فلحق بجيشه المـوت والخراب بـالرغم من أن محمد باشا رءوف حذره، فلم يذعن للأمر.

وصـل المهدي إلى جبـال تقلي ومعـه أنصاره، قبـل أن يلجـأ إلى قـديـر، والحكومة تتابع أخباره، وبعد هـزيمة رشيـد بك حـاكم فاشـوده، بدأت الـوفود تنبري لتبايع المهدي، ألا وهو الذي هزم جيش الترك في أبـا، وها هـو الآن يهزم رشيـد بك حـاكم فاشـودة، تعسر الموقف في الخـرطوم، واستعضـل على مصر،

ونقل محمد باشا رءوف الذي أثبت فشله في إطفاء هذه الثورة. وفي مـارس عام ١٨٨٢م عين عبد القادر باشا حلمي الذي كان يشغل منصب وزيـر السودان في الـوزارة المصرية، نقـل إلى السودان حـاكـماً عـامـاً وسلم جيجلر بـاشـا العمـل لعبد القادر باشا حلمي، وقد كان جيجلر حاكماً عـاماً بـالإنابـة للسودان، وهـو ضابط ألماني شغل وظيفة مدير عام البريد والبرق في السودان حينذاك.

وفي اليوم الخامس عشر من مارس عام ١٨٨٢م قاد يوسف باشا الشـلالي حملة ليحارب المهدي.. ويوسف باشا الشلالي كان الرجل الثاني مع جيسي سليمان وقد قادا حملة ضد سليمان الزبير، وقتل جيسي سليمان. وها هو الآن يقود حملة ضد المهدي، قوامها أربعة آلاف من الجنود عبر بهم النيل الأبيض إلى الكوه قاصداً كردفان.

ومنذ البدء عمد الجنود للهرب والفرار... فهم يحـاربون في سبيـل قضية لا يؤمنـون بها، ومصر الفـلاحين هـزم فيها أحمـد باشـا عرابي، وعـاد الأجـانب يسيطرون على مواردها، وأهلها وسلطانها، وخارت الروح المعنوية بين الجنـود، فهم أهل ريف يؤمنون بالغيب، ومصريون أقحاح من منابـع عربيـة، وبعضهم من قبائل عربية بادية، وقد انتشرت بركـة المهدي وكـراماتـه... وهم يعرفـون مكـانة السيـدة زينب والسيد الحسـين، والسيـد أحمـد البـدوي، والسيـد أحمـد رفاعة، والسيدة نفيسة ومرسي أبي العباس... إنهم يرمون أنفسهم في التهلكة.

جـاء ليوسف بـاشا الشـلالي مدد من الجنـود من فاشـودة، عـددهم سـتـة آلاف. سار الشلالي في أرض معشوشبة، تغطيها الأشواك، وتنبت فيها عقـابيل الأشجار أوتاداً، وضباطه لا يعلمـون طبيعة أعـدائهم، وأقام الشـلالي معسكره وفسطاطه في الفجر الباكر في السابع من يونيو عام ١٨٨٢م، وكصبب من السماء نزل عليه جنود المهدي ونحـروا جنده، وهـزموا جيشـه، واستولـوا على سـلاحه وذخيرته.

هكذا ينتصر المهدي للمرة الثالثـة، ولم يتعظ الأعداء، وحقق هـذا النصر نجـاحـاً لـدعـوة المهـدي، وأشيع بين الناس أن اسم المهـدي ظهــر في أوراق الأشجار، وجاء المترددون يلتمسون الوقوف والانضواء تحت راية المهدي.

انتشرت كلمة الجهاد في أرجاء السودان، وفقد الحكم التركي المصري هيبته، وسقطت منشآته، وأصبحت كلمة الجهاد هي إنقاذ السودان.

وفي أعقاب شهر مارس عام ١٩٨٢ حاصر ابنا المكاشفي سنار، وأحاطا بالحامية، وأسرع إليهما جيجلر باشا، واسترد الحامية، وأجبرهما أن ينسحبا... استعان جيجلر بالشكرية، وحقق نصراً في أبو حراز. ولما رجع التقى بعبد القادر باشا حلمي، ولكن أفزعه أن كردفان تكاد أن تستجيب للمهدي، وأن الثوار حاصروا حاميةالحكومة في منطقة البركة واستولوا على قاعدة أخرى في منطق اسعاف... وفي يونيو عام١٨٨٢م كانت الهزيمة الحاسمة ليوسف باشا الشلالي، وتبين أن الجيش المصري قد خار ووهن ودب اليأس والخوار في أوصاله... تأمل عبد القادر باشا حلمي الموقف، وهو رجل حرب وتجربة، فسحب جنوداً من حامية الجنوب، وأردفهم بقوات أخرى من الحدود الحبشية، وتوفر له اثنا عشر ألف جندي، ولكنهم مختلفون لا يوحدهم هدف، ولا يجمعهم تنظيم. أرسل ألفاً منهم للأبيض ليعززوا قواتها، وبدأ عبد القادر باشا حلمي يحصّن الخرطوم.

جاء الصيف بسمومه وهمومه، وهطلت الأمطار في تلك السنة بغزارة، وسدت الطرق وأوصدت المنافذ، والأخبار لا يأتي بها الرواة، والسودانيون في شغل شاغل، نسوا أن هنالك طغاة سيطروا عليهم، وحكموهم بالحديد والنار، والأسر والاستعباد والنخاسة، لم يأبهوا بهم، ولو رأوهم لمزقوهم إرباً إربا، لقد تسلط الحكم التركي المصري على السودانيين، وعاملهم كالحيوانات والماشية، والمهدي في قدير يتأمل ويتوسل إلى الله، وهو في نسكه وعبادته وزهده، وكلما زادت الأمطار، وانتعشت الأرض ونبتت، زحف إليه البشر يبايعونه، وقد أسلموا أمرهم لله، وذاعت شهرة المهدي، فوفدت إليه قبائل غرب السودان بسيوفها وحرابها، يقودها الإيمان، ويحدوها الأمل.

أجل، لقد تبينت خطاه، ولم يبق أمامه إلا مدينتان، هما بارا والأبيض، وبارا قد تساقط بين أهلها وافدون من المغرب ومصر، واستوطنوا فيها، واختلطوا بأهلها، وفي بارا أقوام من الركابية، والدناقلة والبكرية والجعليين، وأهل بارا الأصلاء كلهم يرجعون إلى جد واحد، أما الأبيض فقد استوطن فيها

بعض عائلات الأتراك والأقباط والشوام، وطغوا على أهلها، وقد هاجر إليها الجعليون والدناقلة وجماعات من القبائل العربية التي نزحت من وسط السودان وشماله.

لم يلتفت المهدي أبداً إلى دارفور، وما زالت منطقة دارفور يقبض على زمامها الحاكم التركي المصري، وقد جلس على سدة حكمها شاب نمساوي اسمه رودلف سلاطين أتى به غرودن، فإن كان كثير من أهل دارفور قد سعوا إلى المهدي، فإن ذلك يؤكد أن دارفور لن تبقى سجينة في أيدي الترك، إذ اسقطت الأبيض، وانتظمت بارا في رحاب المهدي، فدارفور ستسقط، وينجلي عنها العدو، والمهدي يستطيع بعد ذلك أن يضم الأسلحة والعتاد من حاميتي الأبيض وبارا، ويتجه لبحر دارفور، ويقيم الأبيض مركزاً لاستحكاماته، ففي خاتمة أغسطس عام ١٨٨٢م، اشتدت الأمطار، كما لم تشتد من قبل، واحاطت مسارات الطرق بين الخرطوم والأبيض سدود وقيود، وانعزلت الخرطوم، وسقطت البركه تلك البلدة الصغيرة، وحوصرت بارا منذ يوليو عام ١٨٨٢م، وانطلقت قوات من قوات المهدي لتقبض على مبشرين نمساويين في جبال النوبة، وامسكت بهم، وكان من بينهم الأب اوهروالدر، القس النمساوي، الذي أسر، وكتب مذكراته بعنوان عشر سنوات أسيراً في معسكر المهدي.

شهد الأب اوهروالدر حصار الأبيض... زحف المهدي بجيشه، وأقام معسكره في سبتمبر عام ١٨٨٢م، وبلغ تعداد جيشه ثلاثين ألف مقاتل... كانت الأبيض آهلة بالسكان، مزدهرة التجارة، وكانت سوقاً لريش النعام والماشية والجلود والسنا، والصمغ والسمسم وبرز فيها سودانيون أغنياء، استقطبت بعضهم الحكومة التركية المصرية، وأنعمت على بعضهم برتبة البكوية والباشوية، كما أن السلطات التركية المصرية جذبت إليها بعض الأقباط، وفتحت أمامهم أفاق الرزق والثراء.

كان أغنى تجار الأبيض من السودانيين الياس باشا أم برير، والياس باشا تعاطف سراً مع حركة المهدي، ومحمد سعيد باشا حاكم الأبيض ظن أنه يستطيع أن يلقي القبض على المهدي ويحاكمه، ويمثل به، وينهي حركته، ولكن فشلت كل محاولاته حين كان المهدي يسير في طريقه إلى قدير.

فكر محمد سعيد باشا بعد ذلك ودبر أن يحصن الأبيض، وعزم بالرغم من أن قواته لم تكن بالوفرة التي تقابل قوات المهدي، عزم وصمم، وأقام المتاريس داخل جانب من هوة عميقة، ولكن كانت قواته قليلة لا تقدر أن تدافع عن كل المحيط الذي أقام عليه الأسوار، ولم يضمن ولاء كل جنوده، لذلك رأى أن يحصن الدائرة المحيطة بمكاتب الحكومة.

بعث المهدي برسله لمحمد باشا سعيد أن يستلم ويسلم، فتحدى محمد سعيد باشا المهدي وأعدم أولئك الرسل، لم يذعن المهدي، ولم يخش نفوذ محمد سعيد باشا، فاقترب من الأبيض.

وفي اليوم الثامن من سبتمبر عام ١٨٨٢م، قام المهدي بهجوم مكثف على الحامية، وحطم المتاريس، وانطلق الأنصار بشجاعة يحاربون، وبدأ جند محمد باشا سعيد يطلقون الرصاص، واسرعوا إلى سطوح المنازل يصوبون طلقات بنادقهم على جيش المهدي... وعرف محمد باشا سعيد أن قواته بالرغم مما قامت به لا تتفق مع استراتجيته، فانسحب، لأن استراتيجية المهدي هي استراتيجية حرب العصابات والمباغتة والانقضاض، وليست حرب المواجه.

وبعد أسابيع من هذه المعركة، قرر الحاكم العام في الخرطوم أن يعزز القوات التركية المصرية في بارا والأبيض، وفي اليوم الرابع والعشرين من سبتمبر عام ١٨٨٢م، كلف علي بك لطفي أن يقود حملة من ثلاثة آلاف من الجنود، وتخرج من الدويم على نهر النيل الأبيض... زحفت قوات علي بك لطفي، تجوس الرمال، تتخبط خبط عشواء، والماء قليل لديها، ومعينه بعيد ومجهول، والرياح الحارة تشوي وجوههم، وتصلي بطونهم، والجنود يأملون أن يجدوا بئراً ليرووا ظمأهم. جهلوا أن كل خطاهم محسوبة مراقبة، وكل بئر قد عطلت وأغلقت... لم يكن الأنصار غافلين... وبعد مسيرتهم المضنية، اكتشفوا بئراً، ففرحوا بها... تفرقت صفوفهم كأنهم أو هم الضالون المكذبون ، فانكبوا على الماء يشربون شرب الهيم، فكان ذلك هو نزلهم... خرج عليهم الأنصار، فما بقي منهم إلا من هرب يلتمس النجاة إلى بارا.

أصابت هذه الهزيمة مقتلاً في قلب محمد سعيد باشا، فأبرق إلى القاهرة يستنجد بها، لتمده بعشرة آلاف من المقاتلين.

لقد طفح الكيل وأربى، ونفذ اليأس إلى روحه، وقام ينصح حكومته أن تقلع روح الثورة في أرض الجزيرة، فبذلك تقضي على ثورة المهدي، وتجدد هجماتها على أنصاره هناك.

لم يبق للحكم التركي المصري في السودان جنود يقاومون، فحامية الأبيض قد أحاط بها الأنصار، وسدوا عليها المنافذ، فعلقت بين الموت والعذاب، وحامية بارا تنتظر أجلها، وكل الجند يعجبون، وقد قضى قبلهم رفاق، وهم الآن ينتظرون.

إن جيوش المهدي قد تربصت وترقبت، ووقفت بالمرصاد لمن يخرج ومن يدحل؛ شدت أجناد المهدي قبضتها، وأحكمت سيطرتها.

يصف الأب اوهوالدر المصاعب والمصائب التي وقعت على محمد سعيد باشا وجنوده، والويل الذي حلَّ بأهل الأبيض... لا طعام، ولا منام... الدجاجة ارتفع ثمنها، فأصبح ثلاثين دولاراً، والبيضة عشرين دولاراً، ورأس السكر خمسين دولاراً، ورطل البن عشرين دولاراً، وحبات الملح بدولار... وفي كل يوم تزداد الأسعار... أما السمنة والزيت فقد انعدما.

الفقراء والمساكين أكلهم الفرس، وطعمهم الجوع. قضى الناس على الجمال والماشية... أكلوا الحمير والكلاب... أسرعوا إلى الفئران فالتهموها، والصراصير فابتلعوها، وبنات الوردان فشووها. لم يبق حتى النمل الأبيض.

ملأ الموتى الشوارع، وانتفخت جثثهم، وخشيت الضباع والذئاب أن تقترب منهم فزعاً من الأحياء فيفترسونها...

عاش الموت وحيداً حاكماً في الأبيض، وتسمم الهواء... سقطت بارا، وغلب الترك، وبعد غلبهم لا ينتصرون، وظهر عبد الرحمن ود النجومي، فأذعنت بارا وانهارت مستسلمة في اليوم الخامس من يناير عام ١٨٨٣م... طار الجنرال إلى الأبيض فسقطت الأبيض في السابع عشر من يناير عام ١٨٨٣م... غنم الأنصار ستة آلاف من البنادق وخمسة مدافع، وكميات هائلة

من الذخيرة. . . تعرضت الأبيض للنهب والسلب وغضب المهدي، وردع جنوده.

لم يصل خبر استلام بارا والأبيض إلى الخرطوم إلا بعد شهر كامل. شهق الطغيان، وأسلم أنفاسه في غرب السودان.

تناقل العالم أخبار محمد أحمد، وشغل صحافة أوروبا، ولما يمض على مقاومته لهذا الاستبداد المتوحش غير سبعة عشر شهراً منذ أغسطس عام ١٨٨١م.

عرفه العالم قائداً لثورة، وليس بزاهد ناسك مقيم بكهف، ووصفوه بأنه يحمل سمات القداسة، وطهارة النفس، وخصائص القائد العسكري الماهر، وترجم مراسلو الصحف الأوروبية بعض بياناته، وعجبوا كيف تثير هذه البيانات العقل والروح، وتلهم السودانيين ليندفعوا نحو الجهاد، والحرب المقدسة.

أنه دعا السودانيين أن يخالفوا الأتراك في ملابسهم وفي مأكلهم، وفي ملذاتهم، وفي عشقهم للدنيا ومتاعها، وأن يرتدوا الجبة والكرابة والسراويل، لا فرق بين جندي وأمير، وأن لا يقربوا الخمر، ولا يستخدموا الطبق، وبسط المهور، ومنع البكاء والعويل على الميت، ونادى بالسنة والكتاب، وابتعد عن أتباع المذاهب الفقهية فهم رجال وهو رجل، وأحرق الكتب التي ألفها الفقهاء، ليثيروا بها الجدل، ويشقوا بها الصفوف. . . فالدين واضح قوامه الكتاب والسنة، من ثمة حدد العقوبات والأحكام، وأوضح الحدود.

أخرج المهدي كتابه المعروف بالراتب، ونظم رجاله فعبد الله سماه الصديق وأوكل إليه الراية السوداء، وعلي ود حلو وهو معلم القرآن الذي ينتسب إلى قبيلة دغيم، صار الخليفة الثاني فهو الفاروق، وخصه بالراية الخضراء. . . وعرض الخلافة الثالثة على السنوسى في الجزائر، فرفضها. . . وأناط محمد شريف أحد أقربائه بالراية الحمراء. . .

استمر الجهاد بلا هوادة، وتأكد المهدي من النصر، فأبس بيت المال، وعين قاضي الإسلام، وبدأ يوزع المناصب ويعين عماله في الأقاليم.

انتهت المشاحنات بين قبائل السودان، وعاد الصفاء يرفرف بينهم، واجتمعت الكلمة، وتوحد الهدف، وهرع إليه السودانيون يباركون قيادته. . .

ولكن بقيت الخرطوم في قبضة الاستعمار لا ينام لها جفن، ولا يهدأ لها خاطر... وهي تنتظر أجلها، وأن أجلها لقريب.

المراجـع

(١) Mahdisim and the Egyptian Sudan - F.R. Wingate.

(٢) Letters from Khartoum - Frank Power.

(٣) The Mahidist States - P.M. Holt.

(٤) Ten years' captivity in the Mahdi's camp.

(٥) Modern Egypt, Vol. I. Earl Cromer.

(٦) تاريخ المهدية ـ الجزء الأول ـ الدكتور مكي شبيكه ـ النسخة العربية.

(٧) The Mahdiya - A.B.Theobald.

(٨) تاريخ السودان وجغرافيته ـ نعوم شقير ـ طبع بيروت.

(٩) Fire & Sword in sudan. R. Slatin.

(١٠) The Egyptian Campaigns, Vol. C. Royle.

الفصل الثامن

شيكان ١٨٨٣

كانت الأحوال في مصر تنذر بالاضطراب، فالجيش المصري قد خفضت أعداده، ووضع نصف ضباطه في الاستيداع بنصف مرتب، وديون إسماعيل وضعت مصر في مأزق الإفلاس، ومناورات الدول الكبرى تحيط بمصر من كل جانب، وقد عينت بريطانيا وفرنسا مندوبين كمراقبين لمالية مصر، ودخل هذان المندوبان وزيرين في وزارة شريف باشا، وعزل الخديوي إسماعيل باشا عن الحكم بموافقة سلطان تركيا عام ١٨٧٩م، وإسماعيل قد واصل سياسة محمد علي في توسيع إمبراطوريته، وعبث بالسودان كما عبث به محمد علي . . . تفاقمت الأزمة الداخلية في مصر، ورأى المصريون الأجانب يتحكمون في شؤونهم، وهب أحمد باشا عرابي يعلن رأي الشعب والجيش، وحاصر الخديوي توفيق عام ١٨٨١م، وقدم مطالب الجيش، وطالب بإعفاء وزير الحربية، وأذعن إسماعيل لمطالب العرابيين. . .

رأت بريطانيا وفرنسا أن تقدما مذكرة للخديوي توفيق، أبانتا فيها سوء الأحوال في مصر، وأكدتا عزمهما على الوقوف لمساندة الخديوي توفيق دفاعاً عن عرشه، ولكن الشعب المصري أحس بهذا التدخل، وانتشرت الاضطرابات، وقتل خمسون أجنبياً في الإسكندرية، والجيش لم ينفك يلح في الوصول إلى تقويته وإصلاحه ومده بالسلاح والعتاد والرجال، وفقد المندوبان الفرنسي والبريطاني سلطانهما في الإدارة والترشيد المالي، فكانا

يحضران كوزيرين وليس لهما حق التصويت، وتجمع الرأي أن يستعان بمجلس الأعيان كلما برزت مشكلة. . . وفي يونيو عام ١٨٨٢م دعت فرنسا وبريطانيا سفراء الدول الكبرى لعقد مؤتمر في القسطنطينية لبحث المسألة المصرية، ورفضت تركيا أن تشترك في هذا المؤتمر، وبعد ذلك استعصى الأمر على الخديوي، وعندما قتل الخمسون من الأوروبيين في الإسكندرية في اليوم الحادي عشر من يونيو عام ١٨٨٢م، أحس الأوروبيون أن المارد قد خرج من قمقمه، وبدأوا يرحلون عن مصر. . . رأت بريطانيا وفرنسا أن تحميا الرعايا الأوروبيين، فأرسلتا سفنهما الحربية إلى الإسكندررية، فبدأت القوات المصرية والجماهير تصوب الرصاص على السفن، فأرسل الأميرال البريطاني إنذاراً نهائياً للحكومة المصرية، يهددها إن لم تكف القوات والجماهير عن قصف السفن، فإنه سيقصف الإسكندرية، ولم يخضع العرابيون للإنذار، فقصف الأسطول البريطاني الإسكندرية في اليوم الحادي عشر من يوليو عام ١٨٨٢م.

نرى أن الأزمات المالية والقروض الأجنبية هي التي تحرك الاضطرابات، وتفسد أحوال الشعوب في العالم الثالث، لأن حكامه يسرعون في الوصول به إلى مصاف الدولة الحديثة في قفزات، فينفلت الزمام في بلادهم، وتنتشر المجاعات، وتنبت طبقات طفيلية تعمل على التخريب الاقتصادي، وتزين للسلطات سيرها حتى توقعها في الهلاك، وهكذا كان شأن مصر الذي آلت إليه في عهد إسماعيل، فورثه ابنه توفيق، وقبل النفوذ الأجنبي، وقبل أن يقيل الوزارة، ويفصل أحمد باشا عرابي، اشتبك العرابيون مع القوات البريطانية، وهزموا في موقعة التل الكبير في اليوم الثالث من سبتمبر عام ١٨٨٢م، وحكم على عرابي بالإعدام، ولكن استبدل الإعدام بالنفي إلى سيلان مع صحبه محمود باشا سامي البارودي، وعبد العال بك حلمي.

احتل البريطانيون مصر في اليوم الثالث من يناير عام ١٨٨٣، وكانوا منذ تم إنشاء خزان السويس يحاولون التربص بمصر، لأن قيام خزان السويس سينقل للهند الموجات الثورية، ويربط مسلمي الهند بمسلمي الشرق، وقد اشترت بريطانيا أسهم الخديوي في عهد دزرائيلي. . . ولم تكشف بريطانيا

عن نواياها، بل أكد اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية أن احتلال مصر هو أمر مؤقت سينتهي متى هدأت الأحوال، واستقر الخديوي على عرشه، مع أن الاحتلال تم منذ الثالث من سبتمبر عام١٨٨٢م.

بدأت سلطات الاحتلال البريطاني تسرح الجيش المصري، ونقل عبد القادر باشا حلمي الوزير السابق في وزارة شريف حاكماً عاماً للسودان. أعادت مصر تجنيد عشرة آلاف من الجنود، طبقاً لحاجة عبد القادر حلمي للجنود لتعزيز قواته في السودان، وقد سافر إلى السودان في خريف عام ١٨٨٢م، وهو يعلم أنه مغضوب عليه... لم تر مصر إلا أن تختار للحرب في السودان أولئك الجنود من الفلاحين غير المدربين، ومن العناصر التي يجب أن يتخلص منها، وأرسلت الأسلحة عن طريق سواكن، وأرسل الجنود مكبلين بالأغلال حتى وصلوا إلى الخرطوم.

منذ البدء أدرك المحللون العسكريون أن بريطانيا لعبت دوراً في هزيمة مصر في الداخل، وعمدت أن تهزمها في السودان... ولما وصلت القوات لتعزيز موقف عبد القادر باشا حلمي، كانت ثائرة ومتمردة، ورافضة، وبعضهم هرب من الجندية، وسافر إلى بربر وواد مدني وسنار وسبخه، والذين قبلوا الجندية منذ مارس عام ١٨٨٣، لقي المدربون العسكريون عناء في تدريبهم.

رأت مصر أن تعين الكولونيل و. هكس في يناير عام ١٨٨٣م رئيساً للأركان في السودان؛ لما له من خبرة في إطفاء التمرد في الهند، والقيام بحملة إلى الحبشة، وهو ضابط بريطاني صناعته الحرب، وعينت سليمان باشا نيازي البالغ من العمر أربعة وسبعين عاماً أو خمسة وسبعين عاماً قائداً له، وبدأ الخلاف بينهما من أول وهلة، وكان مع الكولونيل و. هكس ثمانية ضباط من البريطانيين. وصل هكس ورفاقه الخرطوم في اليوم الرابع من مارس عام ١٨٨٣م.

اكتشف هكس أن الجنود قد نسوا كل التدريبات، فهم لا يعرفون كيف يطلقون الرصاص من بنادقهم، ولا يدركون معنى الاصطفاف والنظام، وسهر هكس على تدريبهم. بعد شهر من التدريب قاد هكس فرقة منهم إلى بلدة الكوة على النيل الأبيض، وتحركت الفرقة المصرية، فهاجمتها فرقة من

خمسمائة مقاتل من الأنصار، فاستطاعت الفرقة المصرية أن تتغلب على جيش الأنصار، وقتل في هذه المعركة عمر المكاشفي أحد رجال المهدي المفوضين في الجزيرة.

رجع هكس إلى الخرطوم ليعد جيشه لاستعادة الأبيض، وقد نصح الكولونيل استيوارت الحكومة المصرية، أنه من الغفلة أن يقود هكس جيشاً للأبيض ليحارب المهدي لأن جيوش المهدي أصبحت مدربة ومنتصرة، ويقودها الإيمان، ويعينها الحماس، وأي اصطدام مع الأنصار سيؤدي إلى فقدان السودان، فمن الخير أن تبقى القوات المهدية مرابطة، فإذا ما زحفت قوات المهدي إلى ضفاف النيل، فإنها ستواجه هذه القوات وتحاربها.

وذكر صحة هذا الرأي الكولونيل ج. كولبورن في كتابه بالإنجليزية مع هكس باشا في السودان، كما أكده اللورد كرومر في كتابه بالإنكليزية «مصر الحديثة» الجزء الأول.

وافق السر ادوار ماليت مندوب بريطانيا في مصر رأي الكولونيل استيوارت، ولكن هكس أصر علماً بأن المال ينقصه، كما ينقصه العتاد، ووسائل نقله غير كافية...

كتب هكس إلى القاهرة يطلب ستة الآف مقاتل ومائة وعشرين ألف جنيه، وأرسل طلبه إلى السر ادوار ماليت، فأرسلت إليه الحكومة المصرية ثلاثة الآف من المقاتلين ومبلغ أربعين ألف جنيه.. أفزعت الحكومة البريطانية برقيات هكس، فهي ليست بصاحبة الشأن في هذه الحرب الدائرة في السودان، فالمصريون وحدهم هم المسؤولون، وأرسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برقية في هذا الصدد استخدم فيها كل الخداع الدبلوماسي، مما جعل اللورد كرومر يحس بالغيظ.

عين سليمان نيازى حاكماً لمديريات البحر الأحمر، وأصبح هكس باشا هو المسؤول الأول، وأصرت الحكومة المصرية أن يصحب علاء الدين باشا حاكم عام السودان، هكس في هذه الحملة لاسترجاع الأبيض، ورفض اللورد جرانفيل أن تسهم بريطانيا بأي جنود أو مال.

جمع علاء الدين أربعة آلاف من الجمال لتحمل العتاد، وتأهبت الحملة في اليوم الثامن من سبتمبر عام ١٨٨٣م. وكان عدد جنودها عشرة آلاف بالإضافة للجمال والمصاحبين، وكان بها سبعة آلاف من المشاة وخمسمائة من الخيالة.

صحب الحملة فرانك ياور مراسل صحيفة التايمس ولكنه رجع لأنه أصيب بالدسنتاريا، وكان متشائماً ومستاءً من الفوضى التي اعتورت القوات المصرية، وذكر أن خمسين مقاتلاً من جيش الأنصار يستطيعون أن يقضوا على تسعمائة جندي من المشاة في هذه القوات المصرية، كما أنهم يقدرون على نحر ألف من خيالتها... وكان جيش المهدي الرابض المتربص ٦٩٠٠٠ مقاتل.

يوميات عباس بك

وجدت هذه المذكرة في جيب أحد المقاتلين من الأنصار في معركة أم درمان المعروفة بمعركة كررى، وعسكر الجيش في الدويم على بعد ١٣٠ ميلاً جنوبي الخرطوم بعد أن سار اثني عشر يوماً من الخرطوم.

كانت خطة هكس أن يسير فوراً من الدويم إلى بارا سالكاً الطريق الشمالي، حيث تبلغ المسافة ١٣٥ ميلاً، وبعد ذلك يتجه إلى الأبيض، وبذلك يستطيع الجيش أن يستمد ما يحتاج إليه من القاعدة الرئيسية في الدويم، كما أن الطريق في هذا الاتجاه مفتوح، وقبيلة الكبابيش وهي حليفة للحكومة ستكون قادرة على حراسة الطرف الشمالي للجيش.

بدل علاء الدين باشا الخطة، لأنه علم أن الماء متوفر على طول الطريق في اتجاه شات وزُريقة وعُقيلة وشركيلا حتى بلدة الرهد والأبيض، يبلغ هذا الطريق ٢٥٠ ميلاً، كما أن الآبار تغمره إلى مسافة تسعين ميلاً، وبعد ذلك يسلك الجيش المصري طريق أبو حبل، حيث يتوفر الماء بعد الخريف، وكما أنه من المؤمل أن ينضم الملك آدم مك تقلى إلى القوات المصرية.

اقتنع هكس أن المرشدين موثوق بهم، بالرغم من أن هذه المسافة أطول من الدويم إلى بارا، وأنها آمنة لما فيها من غابات وأشجار.

من الغريب أن الخطة لم تناقش منذ البدء عند التحضير للحملة، فهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على الارتجال. تحرك الجيش المصري في اليوم السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٨٨٣م من الدويم، وكان تحركه بطيئاً، مما يجعل أي قناص يصيبه، ولم يعرف الجيش وقواده أن المهدي قد تعقب الجيش بعيونه منذ تحركه من الدويم وظل يتابعه، ولكن لم يتعرض الجيش المصري لأي هجوم حتى وصل إلى منطقة شات... وكان الوقت ليلاً، ولم يدر أي جندي أو ضابط الموقع الذي وصله... انفجر فجأة هكس ونائبه حسين باشا في مشاجرة حول الفوضى التي أثارها الجنود، والاضطراب الذي أصاب الخيول والجمال، وقد انفرط العقد، والجيش يفلت منه الزمام، عندما تخلى الجنود عن صفوفهم بحثاً عن الماء، وتدخل علاء الدين باشا مؤكداً أنه بعد ذلك لا يصدر أي أمر إلا منه.

تبين في زريقة بعدما جاست الطلائع أن المياه الموجودة على طول الطريق غير كافية، واجتمع مجلس من كبار الضباط يدرسون هذا الأمر، وفجأة أصدر علاء الدين باشا أمراً يقضي بالتخلي عن القوات التي أنيط بها العمل في الإمدادات، لأن هذه القوات قليلة في أعدادها، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت، فلهذا يجب أن تعود، وتلتئم مع الجيش.

كما أنه ليس من الضروري أن يقيم الجيش نقاطاً مبعثرة في الطريق من أجل الاتصال مع قلب الجيش، بل يجب أن يتقدم الجيش كله بقضه وقضيضه إلى الأبيض، ويتزود بمؤونة لخمسين يوماً. طلب علاء الدين من الضباط أن يسجلوا آراءهم كتابة، أجمعوا على رأي علاء الدين باشا، ووافق هكس باشا على مضض، وأرسل هكس باشا آخر رسالة له في اليوم الثالث من أكتوبر عام ١٨٨٣م إلى القاهرة.

زحف الجيش المصري إلى منطقة سيراكنا التي تعرف اليوم باسم درفيسة، وأحاطت معسكر الجيش أشجار وغابات من كل جانب، وهذه المنطقة تبعد ستين ميلاً عن نورالي.

كانت النقلة بعد ذلك إلى عُقيلة، ومشاها الجيش في يومين مع أنها مسافة ثماني ساعات، وكانت المياه متوفرة في وسط الطريق.

أحس الجنود المصريون بالعطش، وأنهكهم التعب، ورأوا أن مزاودهم قد فرغت من المياه، فتشتتوا يبحثون عن الماء، ولحسن حظهم لم تكن هناك قوة كبيرة من الأنصار، وختم عباس بك مذكراته أنه كانت هناك قوات كبيرة من الأنصار تراقب الجيش المصري، ولكن لم تشتبك معه.

اشتبك هكس باشا وحسين باشا في مشاجرة دارت حول انفلات النظام، وسوء الضبط والربط وتوفر الماء في عُقيلة، ووصل الجيش إلى خور أبو حبل... وفي منتصف الليل افزعت الجيش إشاعة بأن الأنصار يهاجمون، فانبرى الجنود المصريون يطلقون الرصاص بلا هدف في الظلام والصمت المخيم على أرجائه، وظن الجيش المصري أنه أحرز نصراً، وكادت رصاصة طائشة أن تصيب عباس بك. شكر الحاكم العام جنوده على شجاعتهم، وأخبرهم أنهم لو واصلوا هذه القدرة، فإنهم لا شك سينتصرون.

... مضى أربعة عشر يوماً منذ أن تحرك الجيش المصري من الدويم، وقطع الجيش ثلثي المسافة ليصل إلى الأبيض... وفي منطقة جوهان توفي أربعة رجال، ومائة وواحد من الجمال ظمأ، وجوهان هي منطقة قريبة من شركيلا، وتبين أن استخدام الماء لم يكن منضبطاً، وأن الجمال لم تجد من العناية ما يحافظ على لياقتها وصحتها.

بعد ثلاثة أيام منذ الإشاعة الأولى، أفزع الجيش المصري وأرهب بأن الأنصار يهاجمونه، وأسرع الجنود إلى بنادقهم ومدافعهم، فوجدوها ميتة صامتة لا تتحرك، وفي اليوم العشرين من أكتوبر عام ١٨٨٣م انخرط الجيش المصري في أجمة كثة اشتبكت بهم، رأى المرشدون أن يحيط الجيش بالأجمة، ولكن رئيس الأركان أمر الجيش المصري أن يسير قدماً بلا توقف، وفي آخر النهار قابلتهم أجمة أخرى، وكان الكولونل فاركوهر رئيس الأركان يرصد الطريق بمنظاره المكبر، فتشتت الجيش، وانطلقت الجمال، وصار الجنود المصريون يرددون أن هذا القائد البريطاني ضللهم، وأنهم أتوا يحاربون ولياً من أولياء الله، وأن هذا القائد البريطاني أوقعهم في هذه الغابة ليتخلص منهم، ويبديهم.

غضب المرشدون لأن هكس باشا أصدر أمراً بمراقبة المرشدين مراقبة صارمة.

اشتكى المرشدون لعلاء الدين باشا من هذه المعاملة التي اتخذها هكس باشا معهم، فانفجر علاء الدين باشا ساخطاً على علاء الدين باشا، فنبهه أن هؤلاء المرشدين ليسوا من اختصاصه، فهو الذي عينهم، ولذا يجب ألا يتدخل في أمرهم.

وفي اليوم الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٨٨٣م، برزت مصيبة أخرى، تظهر لأول مرة في مذكرات عباس بك «أقيمت زريبة لتحمي الجيش، ولكن ما إن وصل الجيش، بدأ الأنصار يصوبون رصاصهم عليه من الجهة الخلفية من ناحية الخور، ولم يستطع الجيش أن يتبين المهاجمين، لأنهم كانوا على بعد ٨٠٠ متر من الحصن، وبدأ الأنصار يتزايدون في أعدادهم، وبعد ذلك بدأوا يحْبون ويركضون، والجيش التركي يبطىء، واستمر القذف من ذلك اليوم حتى اليوم التالي، وفي يوم ٢٣ أكتوبر هاجم الأنصار الزريبة من الخلف، بحيرة كبيرة ضحلة وكان هنالك ماء عذب، وكانت بلدة الرهد هي الخطوة التالية إلى الأبيض، وفي طريق الجيش المصري تناثرت منشورات المهدي التي تحذر من الغزو، وتؤكد النجاة لمن ينضم إليه، والموت والثبور لمن يحاربه... كان كل الجنود المصريين أميين، ولكن ضباطهم قرأوا المنشورات، ولم يأبهوا بها.

استراح الجيش المصري قليلاً، وحدثت مناوشات طوال ذلك اليوم، وظهر أن المئونة في طريقها إلى النفاد، بالأخص البسكويت، فهب أحد الضباط وأكل من الكسرة السودانية المصنوعة من الذرة، فرقاه علاء الدين باشا إلى رتبة الرائد.

عقدت مجالس لدراسة الموقف لإيجاد ومعرفة خير الطرق إلى الأبيض، فقرر أن يكون السير على ثلاث مراحل، أولاً إلى منطقة علوبة ليتزود الجيش بالماء، ثم بعد ذلك إلى منطقة كشجيل وهي تبعد يومين عن المنطقة الأولى، ثم بعد ذلك إلى ملبيس.

خرج الجيش المصري في اليوم الثلاثين من أكتوبر عام ١٨٨٣ من الرهد، ولم ينته القصف والمناوشات، وفي اليوم الأول من نوفمبر عام ١٨٨٣م وصل الجيش إلى علوبة... ذكر عباس بك في مذكراته أنهم وصلوا إلى

علوبة في منتصف النيل، وبنـوا زريبة ليتحصنـوا. . . وتنتهي المذكـرات عند ذلك.

عيون ومراقبة

منذ تحرك هـكس من الدويم، كلف المهدي القائد الأمير عبد الحليم مسـاعد، والقـائد محمـد عثمان أبـو قرجـة بأن يـراقبوا الغـزو، ووضـع تحت إمرتهما ثلاثة آلاف مقاتل، وخطط لهما أن ينسحبا عندمـا يكون جيش هـكس على بعد يوم منهما، وأن لا يهاجما الجيش الغازي، وأن يقـوما بتحـطيم الآبار الموجودة كلها في الطريق الذي ينتهجه الجيش المصري.

قام الأمير عبد الحليم مساعـد بتقسيم القوة، فـأبقى معه نصفهـا، وترك النصف الآخر للأمير محمد عثمان أبو قرجة. انـطلق محمد عثمـان أبو قـرجة بقواته إلى القبـائل المجـاورة، فجمع تعـزيزات من البقـارة والجوامعـة الذين تـولى قيادتهم شيخهم عسـاكـر أبـو الكـلام. انـتـظم جيش كبيـر بعـد رجـوع أبو قرجة وتعزيزاته، وبـدأ هذا الجيش يتتبـع خطى جيش هـكس. . . ويـظهر الجيش المدافع من بعيد، فيثير الفزع والرعب في قلب الجيش المصري. . . والمهدي في كل مرة يكرر ألا يهاجم الأمير عبد الحليم والأمير أبو قرجة جيش هـكس، وقد رأى القائد أن لا يقفلا ينابيع خور أبو حبل، واحتلا كـل معسكر من معسكرات الجيش المصري.

وصل الأمير عبـد الحليم إلى الرهـد، وقد عـرف تعداد جيش هـكس، وواصـل عبـد الحليم مسيـرتـه إلى الأبيض مـزوداً بكـل التفـاصيـل، فـأخلى المهدي الأبيض من النساء والأطفال، وتقدم إلى البـركـة.

وعندما كان الأنصار يزحفون إلى الرهد، عـرفوا أن جيش هـكس سـائر وهو على أبواب منطقة علوية. . . انضم المهدي إلى جيش الأنصـار، وأرسل المهدي خطابـات يؤكد سـلامة كـل من يستسلم، وينذر من يحـارب بالمـوت والهلاك.

في اليـوم الثالث من نـوفمبر عـام ١٨٨٣م تقدم الجيش المصـري نحو كشجيـل، وقطع عشـرة أميال بين غـابـات كثيفـة وعسكـر خلف زريبـة، ولم يحدث أي اشتباك في ذلك اليوم.

وكان اليوم التالي هو يوم الأحد الموافق الرابع من نوفمبر عام ١٨٨٣م، واستمرت مسيرة الجيش المصري، وفجأة هجم عليه الأنصار من الخلف، وكان بعض الجنود المصريين يحملون الماء خارج المربع.

كان الوقت ليلاً، وقد خارت روح الجيش المصري المعنوية، في اليوم الخامس من نوفمبر عام ١٨٨٣م، كان الجيش المصري في حالة إعياء، وقد تبعثر، وتقدم هكس وأركان حربه إلى الأمام، وكان لديهم أربعة مدافع بمعداتها وعربتها في الوسط، وكان يحرس تشكيل هكس من الجهة اليمنى واليسرى تشكيلان آخران على بعد ثلاثمائة ياردة من الأول إلى الأخير، وكونت تشكيلات هكس مثلثاً، وقاد علاء الدين باشا المربع الأيمن، أما أطراف الجيش المصري فقد كانت مغطاة بالفرسان وقد اعتمدت مؤخرة الجيش المصري عليها. . . لقد كانت الغابات الكثيفة في الخلف، وابتعد الجيش المصري عنها، وجاء الآن الجيش المصري إلى السهل المنفتح الذي هو شيكان.

نودي للصلاة، وأمّ المهدي جيشه، وبعد ذلك حرك قوة بقيادة الأمير عبد الرحمن النجوي لتهاجم من الأمام، وسرعان ما قام بذلك، وانقضّت قوات الأنصار الأخرى على الجيش المصري من الخلف.

كان الجيش المصري قد سار لمدة ساعة عندما انقض عبد الرحمن النجوي على المربع الأول انقضاض العاصفة، واختلط الأمر على الفرق المصرية الأخرى، وبدأت تطلق رصاصها في طيش، لا تفرق بين العدو والصديق، وفي دقائق قليلة دمر مربع الجيش المصري الأول، وتبعه بعد ذلك المربعان الثاني والثالث، لقد كان جيش هكس جائعاً وظمآناً ومنهكاً، وغير مؤمن بقضيته.

قتل علاء الدين باشا، وهلك هكس باشا، وكان علاء الدين يحاول أن يصل إلى هكس في أثناء المعركة. أبيد جيش هكس، ولم يبق منه غير ثلاثمائة مقاتل، وقد كان جيش هكس مكوناً من عشرين ألف مقاتل.

المراجـع

(١) E.F. Aglen - Sudan Notes and Records, Vol.20, P.143.

(٢) Frank Power - Letters From Khartoum.

(٣) A.B. Theobald - The Mahdia.

(٤) P.M. Holt - The Mahdisit States.

(٥) Cromer- Modern Egypt.

(٦) تاريخ السودان وجغرافيته ـ نعوم شقير.

(٧) المهدية ـ الجزء الأول ـ الدكتور مكي شبيكه.

(٨) C. Rayle - The Egyptian campaigns - Vol.2.

(٩) J. Calborne with Hicks Pasha in Sudan.

الفصل التاسع

مهمة غردون

رفضت الحكومة البريطانية الاقتراح الداعي لتنصيب الزبير باشا حاكماً على السودان، وقد قدم هذا الاقتراح تشارلس غردون، ورفضه الزبير باشا، لأن ابنه سليمان قتل في دارفور، بإشارة من غردون، نفذها روملو بك جيسي الضابط الذي ضمه الخديوي إسماعيل إلى موظفيه في السودان، وكان موقف الحكومة البريطانية من غردون موقف المتشكك من أدائه، ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تكون شريكة في إعادة الاستقرار للسودان بطرف مكشوف، وإن كان غردون قد قابل رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية والمسئولين.

وقد كان غردون قبل مجيئه إلى بريطانيايسوح في فلسطين يدرس الآثار المقدسة، ورجع إلى بريطانيا في اليوم السابع من يناير عام ١٨٨٤م، وفي نفس ذلك اليوم استقال محمد باشا شريف من رئاسة الوزارة وحل مكانه رئيساً للوزراء أرتين باشا نوبار وهو أرمني من الرعايا التركية. . . وقد أتيحت لغردون فرصة ليعمل في الحكومة البلجيكية، ويتسلم أعماله في الكونغو، وأدرك غردون أنه لو قبل عرض ملك بلجيكا، فإنه يعني أن يستقيل من خدمته في الجيش البريطاني. . . وذهب غردون إلى بروكسل، والتقى بملك بلجيكا، ثم قدم استقالته من الخدمة العسكرية في بريطانيا.

وفي اليوم الثامن من يناير عام ١٨٨٤م زاره فجأة المستر و.ت. استيد محرر مجلة پول مول جازيت Pall Mall Gazette وسأله عن رأيه في الإجلاء عن السودان، أوضح غردون للمحرر المصاعب التي تعتور الإجلاء.

في اليوم التاسع من يناير عام ١٨٨٤م كتب استيد مقالاً في مجلته تساءل فيه لماذا لا ترسلون غردون اللعين إلى السودان ليحل الاستقرار الكامل في السودان؟ لعله يتوصل إلى حل مع المهدي وينقذ القوات المصرية، ويعمل ما يستطيع لإنقاذ السودان مما حل به من خراب. ؟

في اليوم العاشر من يناير عام ١٨٨٤م، قامت كبريات الصحف البريطانية بنقل مقابلة مجلة البول مول مع غردون، وركزت الدعوة لإرسال غردون إلى السودان.

تساءلت الملكة ڤكتوريا، وألمحت للورد هارتينجتون فيما كان إذا كان الجنرال غردون يستطيع أن يقوم بهذه المهمة. وفي نفس مساء العاشر من يناير عام ١٨٨٤م أبرق اللورد جرانڤيل إلى اللورد كرومر يستفسر عما يعود من جدوى إرسال تشارلس غردون أو السر تشارلس ويلسون لمساعدة مصر في السودان.

كان اللورد كرومر الذي كان حينذاك لم يوسم بلقب النبالة، وكان اسمه السر أڤيلين بارينج، كان يفكر في عبد القادر باشا حلمي وزير الحربية المصرية الذي كان قبل ذلك حاكماً عاماً للسودان.

التقى السر أڤيلين بارينج بعبد القادر باشا حلمي، فأخبره عبد القادر باشا حلمي أنه يعترض على الاثنين لأن كليهما مسيحيان، وفي السودان ثورة إسلامية، وتشاور عبد القادر باشا حلمي مع نوبار باشا واتفق رأياهما. . . إن عبد القادر باشا حلمي رجل خبير في شئون السودان، كما أنه رجل أدرك ضعف الإدارة التركية المصرية، والتجاوزات التي مارسها هذا الحكم.

لم تهدأ الضجة في بريطانيا، وأثارت الصحف البريطانية ضرورة الاستعانة بغردون في السودان. . فقد كانت الكنائس ترى في غردون سفيرها في السودان عامة، وأجزائه الجنوبية خاصة.

تأكدت للحكومة المصرية كل الحقائق لسقوط دارفور، فالخديوي إسماعيل باشا كان صاحب السودان، وكردفان ودارفور وسواكن ومصوع وزيلع، فكردفان قد سقطت، ومحمد سعيد باشا حاكمها قد قتل، والجنرال هكس وعلاء الدين باشا والجيش الذي قاداه قد أبيد، وفي اليوم الثالث

والعشرين من ديسمبر عام ١٨٨٣م سلم رودلف اسلاتين، وأعلن تقية إسلامه، وصارت الأمور لمحمد بك خالد زوقل أحد أقرباء المهدي، فقد أصبح مدير دارفور.

أحست مصر بالهزيمة، فهي قد احتلها البريطانيون، ووضحت الفرقة بين المصريين والأجانب، وانتشرت الكراهية للأتراك والشركس والألبانيين، وثورة عرابي وإن أخمدها السلاح، إلا أنها أشعلت الشعور القومي، فقد أسهم فيها الشيخ محمد عبده، ثم اعتذر، واعتزل العمل الثوري، واشترك فيها سعد زغلول.

أما الأقاليم الشرقية في السودان، وإن كانت قوات عسكرية تحميها، ويشترك فيها قوات بريطانية، وظنت الحكومة المصرية أنها لن تتأثر، فإنها لن تظل في أمان من ثورة المهدي، وقد اعتمد الحكم التركي المصري على الختمية بزعامة السيد الحسن الميرغني... جهلت السياسة المصرية، لأن مبادىء المهدي هي دعوة إسلامية خالصة، لا تقر المذاهب الفقهية، وتعارض الطرق الصوفية، ووضعت الحكومة المصرية في حسبانها أن البجة أقوام مختلفون عن بقية أهل السودان، وأنهم أصحاب لغة مختلفة عن اللغة العربية، وأن بني عامر مشتتون بين السودان الشرقي، وأجزاء من أرتيريا، وجهلت الحكومة المصرية الميراث العربي الإسلامي في هذه المناطق.. هب عثمان دقنه وهو من قبيلة الأرتيقة، وسافر إلى الأبيض بعد سقوطها، وبايع المهدي... لقي عثمان دقنه مطلبه وأمانيه عند المهدي فهو الذي سيصد أي جيش مصري يحاول اختراق سواكن إلى بربر... بايع الشيخ الطاهر المجذوب، شيخ الطريقة الشاذلية في شرق السودان المهدي، والشيخ الطاهر المجذوب كان مناوئاً للطريقة الختمية، وعثمان دقنه هو أحد حواري الشيخ المجذوب المقربين، وعثمان دقنه هو رجل حافظ القرآن، وله تجارب في الحياة والتجارة، وقد سافر عدة مرات إلى الحجاز، وتقول بعض المصادر إنه سافر في دول الخليج والهند، وكانت لأسرته أعمال في جده، تولاها مع أخيه علي دقنه، وأن أخاه علي دقنه سجنه البريطانيون وصادروا بضاعته.

رجع عثمان دقنه من الأبيض بعد أن قابل المهدي وبايعه، ووافقه شيخه المجذوب، وذهب إلى أركويت، وفي أغسطس عام ١٨٨٣م شن أول غارة له على سنكات، ولكن استطاع توفيق بك أن يصده. . .

كان في تلك الآونة سليمان باشا نيازي حاكماً للأقاليم الشرقية، وقد تقدم ذكره، فهو شيخ كباره يدلف نحو الثمانين، لذلك لم يلجأ للتحرش والقتال مع عثمان دقنه. وفي يوم ١٦ أكتوبر عام ١٨٨٣م تغلب عثمان دقنه على فرقة مصرية صغيرة، ولم يبق منها غير خمسة وعشرين جندياً.

إن سواكن في ذلك الزمن لم تكن لها القيمة الاستراتيجية لبريطانيا، لأنها لم تحز على كل الامتيازات في قنال السويس، ولكنها كانت ذات قيمة لمصر لأنها جزء لا يتجزأ من إمبراطورية محمد علي التي أورثها الخديوي توفيق باشابعد أبيه الخديوي إسماعيل.

إن انتصار عثمان دقنه وهزيمة هكس، لم تبق لمصر غير أربعة وعشرين ألف جندي في السودان، وقد سبق أن ذكرنا أن الصحافة البريطانية طالبت بأن يذهب غردون إلى السودان، بينما الحكومة البريطانية نفضت يدها من أي تدخل رسمي، والعسكر المصريون المشتتون في الخرطوم وسنار وكسلا وسواكن وبربر وقفوا على زاوية الانكسار، وأكلهم الخوف، فهم فلاحون يؤمنون بالكرامات والمعجزات، وبعضهم قد تزوج من سودانيات، وخالطوا السودانيين، وعرفوا أنهم مقهورون شأنهم شأن السودانيين والسودانيون أنفسهم تأكد لهم من رصد قديم كتبه ود دوليب أن دولة الترك ستزول عندما يأتي رجل من دنقلا، ثم يذهب إلى النيل الأبيض، ثم يجول في كردفان، ويحارب الترك وينتصر عليهم، وعلامته أنه يستولي على غرب السودان.

لم يلتفت البريطانيون وهم في مصر للمسألة السودانية، بل إنهم خططوا لإصلاح الجيش المصري، وتقليصه، وطرد العناصر القوية، وعينوا قادة بريطانيين لهم تولوا زمام الجيش المصري، ولم تدر الحكومة المصرية أي اتجاه تتجه، فالقائم على أمرها أرمني أجنبي يرأس الوزارة، والحاكم على مصر ألباني، والمسيطر عليه بريطانيون، والذي يكبله دين مرهق. . . وفجأة

اكتسح مصر داء الكوليرا، وتعاونت كل هذه الأدواء على مصر، ومصر التي عانت منذ سقوط آخر فرعون كل ويلات الغزو والسيطرة الأجنبية، وتعاقبت عليها أمم ودول، ولكنها صبرت وصابرت، واستوعبت كل هذه العناصر، وصهرتها في بوتقة مصر، ومنذ الثورة العرابية بدأت الوطنية المصرية الحقة.

أحست مصر بضعفها حكومةً، ولكن المد الوطني منطلق، والنهضة الفكرية تنداح؛ والحكومة المصرية لا يرضيها أن تتخلى عن السودان، ولكنها لم تدرك المساوىء التي غرسها الأتراك في السودان، ولم تتبين المآسي التي زرعها محمد علي باشا في السودان، فقد أحال قطراً كاملاً لسوق النخاسة، وهكذا كان الفاطميون والأخشيديون والطولونيون والمماليك البرجية والمماليك البحرية.

أما بريطانيا فإنها أبت أن تواجه الموقف الرديء في السودان، وقد تولى رئاسة الوزارة فيها غلادستون في عام ١٨٥٣م وهو في الرابعة والسبعين من عمره، وقد واجهته مشكلات إيرلندا، وإصلاح الأراضي، ونقض سياسة دزرائيلي التي عمدت للتوسع الاستعماري، ويقول المؤرخون إن غلادستون كان صاحب إرادة قوية، ولكنه لم يتمتع بالذكاء الخارق، والمقدرة الفكرية كسلفه دزرائيلي، بل كان يوفق بين الأضداد، وقد اشتهر بتفوقه في الخطابة، واستلاب أعضاء مجلس العموم، ولكنه فاقد الخيال، ولم تكن وزارته حاسمة صارمة، وقد تبعت التقاليد الإنجليزية، واتسمت بالروح الارستقراطية، وكان كل وزرائه معمرين كبار السن، فاللورد جرانڤيل وزير خارجيته رجل مسالم مرح، واللورد هارتينجتون وزير حربيته عرف ببطء تفكيره، وتوسط ذكائه، وبعد ذلك كله فاللورد غلادستون هو سليل أسرة كاڤنديش العظيمة ذات الأمجاد.

خلا الجو للسر أڤيلين بارينج Evelyn Baring الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر، وأصبح أڤيلين بارينج حاكم مصر غير المتوج، وجمع حوله خبراء ومستشارين أجادوا اللغة العربية، واللهجات، وتعمقوا في الدراسات الإسلامية والثقافة العربية، جمعهم من الهند والحجاز وسوريا، والعراق، وقد عمل أكثرهم كتجار مستترين، ولكنهم كانوا عيوناً على العالم العربي، كما

أنه استعان بعيون في بربر وواد مدني وسنار، وسواكن، والخرطوم؛ واتصل عيونه بكثير من السودانيين، ونفذوا إلى جذور مشكلة الحكم التركي المصري . . . ولما حاول اللورد غلادستون في اليوم التاسع من نوفمبر عام ١٨٨٣م أن يخفض عدد القوات البريطانية في مصر، ويبعدهم عن القاهرة، رأى أفيلين بارينج أن الموقف في السودان لا يسمح بذلك، واحتمى بأن المصريين عند هزيمة هكس سيستعينون بمساعدة عسكرية من الخارج، وظن غلادستون أن بارينج يطلب قوات إنجليزية أو هندية، فرفض ذلك.

وفي اليوم الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٨٨٣م تأكدت كما ذكرنا هزيمة هكس، فأذعنت الحكومة البريطانية لرأي بارينج، وامتنعت عن تخفيض القوات البريطانية في مصر، ولكن موقف الحكومة البريطانية بالنسبة للسودان كان فيه الكثير من العناد والرفض لإعانة الحكومة المصرية، وخلاصها من مأزقها. تواترت التقارير المحزنة المؤسفة عن الأحوال في الخرطوم، ودرست الحكومة المصرية الخطى التي سيتخذها الكولونيل كويتلوجون de Coetlogon أحد ضباط هكس الذين تخلفوا في السودان، وكانت الكنائس في السودان تذيع أخبار انتصار المهدي، وتكشف مساوىء الحكم التركي، وتنشر أخبار تجارة النخاسة، وتبشر بإجلاء الحكم التركي المصري، وتوضح مدى العناد الذي اكتوى به المبشرون في نشر المسيحية في جنوب السودان، وإعادة الكرامة الإنسانية لأهل جنوب السودان. . . وانبرى فرانك پاور Frank Power قائد قوات الاحتلال البريطاني والسر افيلين وود Evelyn Wood سردار الجيش المصري والسر ڤالنتاين باكر Valentin Baker شقيق السر ستانلي باكر، وقد كان على وشك السفر إلى سواكن قائداً لفرقة من الجندرمة، وأجمع هذا المجلس العسكري على أن المصريين لو تركوا وحدهم في الخرطوم، فإن المهدي لا شك سيستولي على الخرطوم ويهزمهم، وأبرق بارينج بهذا الرأي المجمع للحكومة البريطانية.

اتضح أن الإجلاء عن الخرطوم والإجلاء عن السودان أصبح أمراً لازماً، ولكن الحكومة المهدية كانت مترددة، وفي اليوم العاشر من ديسمبر عام ١٨٨٣م اتصل بارينج بحكومته يستوضحها. . .

حاولت مصر أن تستعين ببريطانيا، وكان على رأس الوزارة في مصر حينذاك محمد باشا شريف، ورأى شريف باشا أن يتصل بسلطان تركيا ليمده بقوات تركية، وتعمل بريطانيا بالتنسيق على ذلك مع تركيا، ولكن بريطانيا تعلم علم اليقين كراهية السودانيين للأتراك، كما أنها تسعى لإزاحة السلطان التركي عن مصر، فكيف تقبل مرة أخرى بعودة الأتراك.

اجتمع خمسة وزراء بريطانيون في لندن، وقرروا طبقاً للبرقية المؤرخة في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٨٨٣م، أن الحكومة البريطانية لن تمد مصر بقوات بريطانية أو هندية، ولكنها توافق على الاستعانة بالقوات التركية، شريطة أن تدفع مصر نفقات هذه القوات التركية، وأن هذه القوات التركية لن تتعدى عملها في السودان.

كانت بريطانيا تعلم أن مصر فقيرة ومفلسة، وأن تركيا في حالة من الاضطراب، وهي تعاني من الضغط الأوروبي عليها، والنزاع في مستعمراتها في البلقان والبلاد العربية، وأخيراً رأت بريطانيا أن تنسحب مصر من كل المناطق جنوبي أسوان، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا الاقتراح في اليوم الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٨٨٣م، وكررت مصر طلبها بأن يسمح لها بعشرة آلاف من القوات التركية، وصرحت أنها تريد البقاء في الخرطوم والسودان الشرقي، وفي مناطق بحيرات النيل الأبيض في جنوب السودان. . . أبان بارينج للحكومة المصرية أن بريطانيا مصرة على رأيها، فإن لم توافق وزارة محمد باشا شريف، فعليها أن تستقيل. . . وفي اليوم الرابع من يناير عام ١٨٨٤م بعد اجتماع كل أعضاء الوزارة البريطانية، أقر الاجتماع أن الحكومة البريطانية لا تمانع بالاستعانة بالقوات التركية شريطة أن تتكفل تركيا بنفقاتها، ومع ذلك لا تعتقد الحكومة البريطانية أن مصر قادرة أن تحافظ على قواتها في الخرطوم، وتدافع عنها، وأنها تنصح أن تسحب مصر قواتها من الخرطوم، وكذلك من داخل السودان.

يتساءل المؤرخ عن موقف بريطانيا من المسألة السودانية بالنسبة لمصر، ولكن تنجلي الأسباب، فبريطانيا تريد أن تقوي مركزها في مصر، وتدرس الأحوال لتنقض بعد ذلك على مستعمراتها في أفريقيا، فالسودان هو حدوة الحصان، والتنافس الاستعماري في القرن التاسع عشر قائم على قدم وساق،

ففرنسا قد استولت على مستعمرات في غرب أفريقيا وشرقها، وألمانيا حازت على مستعمرات في شرق أفريقيا، وإيطاليا قد قفزت للقرن الأفريقي.

ولما تعددت أسئلة الحكومة المصرية، حسم السر بارينج الموقف بأن على مصر أن تأتمر بأوامر بريطانيا، ورفضت وزارة شريف باشا، واستقالت، وحل مكانه أرتين باشا نوبار، فتأكد للسر بارينج النصر، فهذا الوزير الجديد أجنبي، وسينصاع ويقبل أوامر المعتمد البريطاني السر أڤيلين بارينج، وتخلت الحكومة المصرية عن الاستعانة بالقوات التركية، وبدلت بريطانيا من رأيها، ووقفت موقف الحياد من التحرك المصري، وهي تعرف أن مصر ليس لديها الجيش، وليس لديها المال، وأخبار انتصارات المهدي تملأ الصحف الأوروبية، وجريدة التايمس اللندنية قد تخصصت في نشر هذه الانتصارات، وتبعتها صحيفة الديلي تلغراف، وانتقلت الأخبار بعد ذلك إلى صحيفة Les Temps الفرنسية.

طرحت سياسات ثلاث، السياسة الأولى تدعو للاستعانة بقوات أجنبية لاستعادة السودان والثانية أن بريطانيا وسلطان تركيا لن يتدخلا في مشكلة استعادة السودان والثالث أن تترك القوات المصرية لقدرها في السودان، وهذا يعني أسر وإبادة أربعة وعشرين ألف جندي مصري في السودان، ولكن استدركت هذه السياسة سحب القوات المصرية والجلاء عن السودان كي لا يحدث ذلك. كانت كل هذه السياسات الثلاثة خداعاً.

كيف يتسنى لهذه القوات أن تنسحب وهي مشتتة بين الخرطوم ومن داخل السودان، ووسائل المواصلات غير مؤاتية، والطرق وعرة، والجماهير مؤيدة للثورة، والشعب كله على أهبة الجهاد...

يجب البحث عن ضحية، ليصبح قديساً بعد ذلك؟

إن البريطانيين يعرفون حب غرودن للعيش في السودان، فخطاباته لأخته، ويومياته كلها ومواقفه وسلوكه في الخرطوم معروف ومشهود... ومن ثم نصبت الشراك لغردون. فليذهب غرودن إلى السودان عن طريق سواكن، ويدرس الأحوال، ويكتب تقريره العسكري، ويرجع بعد ذلك، ولا يقوم بعمل إلا باستشارة بارينج، فهو الذي يوجهه، ويرجع إليه غرودن في كل

خطوة من خطواته غير متصرف إلا بأمره، والحكومة البريطانية غير ملزمة بأي عمل أو تدخل، هكذا أرسل اللورد جرانفيل برقيته إلى السر بارينج، وأضاف اللورد جرانفيل أن غرودن لن يمر بالقاهرة ولكن سيعرض بارينج تقارير غرودن على نوبار باشا.

وهناك في القاهرة لم يفلح بارينج في محاولته مع عبد القادر باشا حلمي للعمل على إجلاء القوات المصرية من السودان، وشرح عبد القادر باشا حلمي الصعوبات التي تعثر الإجلاء؟ فهو يحتاج إلى الآلاف من الجمال، والخزينة المصرية فارغة، كما أن المصريين مشتتون في أرجاء السودان، والسودان صحارى وسهول وغابات، وإن وجدت الجمال، ولم يعترضها ثوار، فذلك يحتاج إلى سبعة أشهر، وأكد عبد القادر باشا حلمي استحالة الإجلاء، ووافقه في ذلك حسن باشا حليفه. . . أن بارينج رأى نفسه في الموقف الصعب، فالحكومة البريطانية وحكومة نوبار وهو نفسه كلهم يرون إجلاء القوات المصرية من السودان. . . وقد وافق عبد القادر باشا حلمي في بادىء الأمر أن يذهب إلى السودان، ولكنه رفض بعد دقائق الذهاب إلى السودان، وأخيراً رؤي أن يبعث إلى السودان ضابط له كل الصلاحيات التنفيذية والإدارية والعسكرية، وكان هو اقتراح بارينج، ولكن بعد دقائق من إرسال بارينج لاقتراحه لحكومته وصلته برقية تقترح أن يقوم غرودن بهذه الخدمات. . . وبارينج قد رفض غرودن مرتين، لأنه يعلم أنه واسع التوهم، وفي هذه المرة رد بارينج بالقبول شريطة أن يتلقى أوامره منه، وأن يقوم بإنقاذ الأرواح، وأن يتفهم أن تلك هي مهمته.

وفي اليوم الثامن عشر من يناير عام ١٨٨٤م، ذهب غرودن إلى لندن ليستمع لقرار الوزارة البريطانية الأخير بالنسبة لقيامه بهذه المهمة، وكان أغلب الوزراء خارج لندن، وقد بقي منهم أربعة فقط هم اللورد جرانفيل وزير الخارجية، واللورد هارتينغتون وزير الحربية واللورد نورثبروك Northbrook واللورد ديلك Dilke.

لخص غرودن المقابلة لصديقه د. هـ. بارنز Barnes أن الوزراء مصممون على إجلاء السودان، وأنه يتولى هذه المهمة، وأنه قبل العرض.

كتب نورثبروك إلى بارينج أن خلاصة الاجتماع أن يسافر غرودن في هذه الليلة إلى سواكن وأن يكتب تقريره عن أحسن السبل للإجلاء عن السودان، وأن يهدىء السودان وأن يقوم بأي واجبات يوكلها له الخديوى.

نلاحظ أن هذه البرقية اشتملت على مهمتين: المهمة الأولى هي الإجلاء، والمهمة الثانية القيام بأعمال تنفيذية.

اتفقت برقيته مع رأي جرانفيل، فجرانفيل أضاف أن يخلي غرودن الأجزاء الداخلية من المصريين وأن يؤمن القوات المصرية التي ما زالت مسيطرة على مواقعها من داخل القطر، وأن يحافظ على سلامة الأوروبيين في الخرطوم، متخذاً أسلم الإجراءات في ذلك، كما وأن يرعى السلامة والحفاظ على الموانىء المصرية في البحر الأحمر، ولا ينسى ما استجد من رجوع تجارة الرقيق لما تحقق من نصر للمهدي، وأكدت كل هذه البرقيات مسئولية غرودن أمام المعتمد البريطاني في مصر.

هذه البرقيات بها ما يتيح لغردون أن يعمل وأن ينفذ وأن يتحرك طبقاً لما تقتضيه الأحوال، كما أن في شقها الأول ألزمته أن يراقب ويدرس ويكتب تقاريره، ومعنى ذلك أنها أطلقت يدها في شطرها الثاني، ومع الأسف لم ير اللورد غلادستون هذه البرقيات، بل أنه استمع لملخص لها من اللورد هارتينغتون Hartingdon، وفي آخر المطاف أرسل معه المقدم ج. د. ستيوارت وتحرك الاثنان مساء الثامن عشر من يناير عام ١٨٨٤م بلا ضجة ولا وداع صارخ.

يقف المؤرخ وهو يدرس كل هذه الخطط التي دبرتها بريطانيا، ويعجب فيما إذا كانت بريطانيا ضالعة في التخلص من غردون، وحكومتها تعلم علم اليقين أن الموقف في السودان حينذاك لم يكن مناسباً، ولا مطمئناً للزج بغردون وتقديمه كبش فداء. . فمن هو الذي دبر مقتل غردون؟ أدبره البريطانيون أم قام به السودانيون.

لم تكن بريطانيا بهذه الغفلة، فالسر استانلي باكر قد كشف لها من قبل كل ما كان يدور في السودان. . . والأوروبيون يعرفون أسرار حياة غردون، ويتحدثون جهاراً عن إدمانه للخمر، وسلوكه، واضطراب أحواله النفسية. . .

إن سير التـاريـخ سيكشف فيما بعـد هـذا السـر . . . لقـد عـرف الأنصـار أن الحكومة المصرية مصرة على استرجاع السودان، فسـافر الكثيـرون من شمال السـودان ووسطه وشـرقه، وانضمـوا للمهدي، حتى الـذين كـانـوا يـرفضـون مهديته، رجعوا، وآمنوا أن إنقاذ السودان وتحريره سيكون على يد المهدي .

المراجـع

(١) Jordan and The Sudan - B.M. Allen.

(٢) Modern Egypt - The Earl of cromer.

(٣) Oman Digna - H.G. Jackson.

(٤) The Mahdist States - P.M. Holt.

(٥) Egypt in The Sudan - Richard Hill.

(٦) The Mahdia - A.B. Theobald.

(٧) السودان بين يدي غردون دكشنر ـ إبراهيم باشا شكري .

(٨) TheJoumans of Majed - Jen C.G Gordan.

(٩) مذكرات محمود القباني .

(١٠) تاريخ السودان القديم والحديث ـ نعوم شقير .

(١١) The History of The Sudan. P.M. Holt and W. Daly .

الفصل العاشر

سقوط الخرطوم
٢٦ يناير عام ١٨٨٥

عين الخديوى توفيق باشا غردون، وزوده بوثيقتين، الوثيقة الأولى تدعو لإعادة الحكم واستقراره في السودان، والوثيقة الثانية تعلن الإجلاء عن السودان، ولما وصل غرودن إلى بربر طمأن المواطنين أن بلادهم ستعود إليهم، والحكومة المصرية ستتخلى عن السودان، وأنه جاء لسحب القوات المصرية، وقد نبهه حسين باشا خليفة لهذا الخطأ، لأن المواطنين سيثيرون الشغب وتضطرب الأحوال، وبدأت الأمور تختلط على غردون، فوصل إلى الخرطوم في الثامن عشر من فبراير عام ١٨٨٤م، وخزينة الحكومة مفلسة في الخرطوم، فطبع سندات ليستدين من المواطنين، وكان أغلبهم من المواليد، الذين جمعوا نزواتهم من تجارة الرقيق والعاج والأبنوس وجلود الحيوانات، وتأكد غردون أنه لا يستطيع أن يفاوض المهدي، بعد أن رفض المهدي عرض غردون له ليكون سلطان كردفان، وظن غرودن عندما تستقر الأحوال، أن الزبير باشا سيعود ويتولى حكم السودان.

ورفضت الحكومة البريطانية أن تسمح للزبير باشا ليعود حاكماً للسودان، كما رفضت أن تسمح لقوات الجنرال جراهام أن تستولي على بربر، ولم يحدث ما يطمئن غرودن، فالمجاعة انتشرت بين مواطني الخرطوم، والفزع قيد خطواتهم، وتمنوا أن ينتهي هذا الحصار الذي ضرب عليهم. ذهب الشتاء، ومضى شهر فبراير، وعقبه شهر مارس، واشتد لهيب الشمس، واشتدت العواصف الرملية في ابريل ومايو ويونيو، وخيل للمواطنين

أن الطبيعة تحارب مع المهدي، وأصبحت القوات المصرية، والسكان الأوروبيون في حالة أسر واعتقال، فالسودانيون عرفوا أن طريقهم للحرية قد اقترب، ولم تبد أي بادرة أمل لغردون، وقد تأكد للمواطنين أنه يخدعهم ويكذب عليهم، وعاد يكرر بعد أن علم أن الحكومة البريطانية رفضت الاستعانة بالزبير، ورفضت أن تمده بقوات بريطانية وهندية، فلجأ منذ اليوم الحادي عشر من فبراير عام ١٨٨٤م يذيع أن قوات تركية ستحل في السودان، وتساعده في فك الحصار، وجهل أن السودانيين يكرهون الأتراك.

كتب غردون إلى بارينج في اليوم الحادي والثلاثين من مارس عام ١٨٨٤م يطلب مدَّه بثلاثة آلاف من الجنود الأتراك وألف تركي من الخيالة، وقال إذا ما وصلت هذه القوات التركية، إنه يستطيع أن يقضي على المهدي في أربعة أشهر.

وصار يعيد هذا الطلب، ويلح عليه في رسائله ويومياته، وفي اليوم الثامن من ابريل عام ١٨٨٤م، كتب إلى بارينج أنه راسل السر استانلي باكر وطلب منه أن يجند ثلاثة آلاف من الجنود الأتراك، وفي اليوم الثاني عشر من ابريل كتب إلى بارينج أن السودان يجب أن يسلم لسلطان تركيا، وأن تدفع لتركيا إعانة تقوم بهذا العمل، وفي اليوم السادس عشر من نفس الشهر أرسل إلى سلطان تركيا يلتمس أن يمده بثلاثة آلاف من الجنود الأتراك.

وكتب في يومياته بتاريخ الثالث من أكتوبر عام ١٨٨٤م أنه يرى أن يسلم السودان لتركيا وأنكر المؤرخون أنه اقترح تعيين عبد القادر باشا حلمي أو الميجور كتشنر حاكماً على السودان.

وفي اليوم التاسع من إبريل عام ١٨٨٤م تسلم غردون رسالة بالشيفرة من الحكومة البريطانية، وقد تأخرت شهراً منذ تاريخ إرسالها، أوضحت له هذه الرسالة أن الحكومة البريطانية ترفض أن ترسل قوات بريطانية لتحتل بربر.

أصاب غردون الغيظ، وتملكه التمرد فخاطب حكومته أنها ما دامت ترفض أن ترسل الزبير باشا أو أن ترسل له مدداً من القوات البريطانية، فإنه سيتصرف كما تقضي الظروف، وسينتظر قدره. وقال إنه لو استطاع أن يخمد التمرد والثورة سيبقى، وإذا فشل فإنه سينتقل إلى المديريات الاستوائية،

ويتـرك العار ليلحق بهم، لأنهم لم يسـاعدوه في إنقـاذ القوات المصـريـة في سنار وكسلا وبربر ودنقلا، وذلك سيضطرهـم أن يحاربـوا المهدي في ظـروف أقسى من الظروف التي يعيش فيها هو الآن.

درس بارينج الموقف، وقد ساعد غـردون في الاستعانـة بالـزبير بـاشا، ووافق معـه في طلبه للقـوات البريـطانية، فقـد رأى الآن أنه لا منـاص من أن ترسل قوات بريطانية لإنقـاذ الموقف، فكتب للورد جـرانفيل في اليـوم الرابـع عشر من ابريل عام ١٨٨٤م ملتمساً أن تجرى الاستعدادات الأولية لقيام حملة الإنقــاذ في الخـريف، وأن تكــون على أهبـة الاستعــداد لتحضـر إذا دعت الأحوال.

كانت هذه اللفتة هي أهم عمل توسط فيه بارينج لإنقـاذ غردون، وبعـد أسبوع سافر بارينج ليرأس لجنة تقوم بالاستعدادات لتقديم تقريـر عن الأحوال المالية لمصر لتعرضها في مؤتمر.

رجـع باريـنج إلى مصر في سبتمبـر عـام ١٨٨٤م، ولم يستـطع خـلال إقامته في إنجلترا أن يقنع الحكومة البريطانية لتساعد غردون، وبعـد الأسابيـع الستـة التي قضاهـا غـردون في الخـرطوم رأت الحكـومة البـريـطانيـة ألا تهتم بأمره، ولا تشغل بالهـا به، وكـان اللورد غلادستـون يقنع نفسـه أن غردون في حفظ وأمان في الخرطوم، وقد أدلى ببيان في هذا الصدد بمجلس العموم في اليـوم الثالث من ابـريل عـام ١٨٨٤م، وأكد طبقـاً للتقاريـر التي كان يـرسلها غـرودن أن غردون بعيـد عن الأخطار، وصـار اللورد غلادستـون يطمئن نفسـه وحكـومته أن غـردون ليس محـاصـراً، بـل إن قـوات المهـدي تنـاوشـه، وأن الخرطوم لا تتعرض لأي خطر.

وفي اليوم الثالث والعشـرين من ابريـل عام ١٨٨٤م أرسلت بـرقية إلى غردون من القاهرة تطلب منه أن يبلغ عن أي خطر يحيط بـالخرطـوم، لتتأهب السلطات المعنية لتعمل على دَرْئه، وأن يفصل هذا الخطر، ويـوضح الـطريق الذي ينفذ منه، وطبيعته وأن يحدد زمـانه ومكـانه، وأن هـذه السلطات المعنية لن تزمع إرسال أي قوات تركية... لم تصل هذه الرسالـة حتى اليوم السـابع عشر من مايو عام ١٨٨٤م، انقطعت أخبار غردون منذ السـابع عشـر من مايـو حتى النصف الثاني من أغسطس عام ١٨٨٤م.

وفي اليوم الثاني عشر من مايو عام ١٨٨٤م تعرضت الحكومة البريطانية لصوت لوم في مجلس العموم، بالنسبة للموقف الذي سلكته مع غردون، ووفق اللورد هارتينجدون أن يؤكد أن حكومة صاحبة الجلالة سترسل حملة إنقاذ لغردون الحزين. مضى شهر مايو واقترب شهر يونيو من الانتهاء، وفي اليوم السابع والعشرين من يونيو بلغ الحكومة البريطانية الخبر اليقين بسقوط بربر قبل شهر من وصول الخبر لإنجلترا.

استطاع محمد خير أستاذ المهدي أن يحاصر بربر ويستولي عليها في مايو عام ١٨٨٤م، وقد كان أغلب سكان بربر من الأتراك والمواليد والمغاربة وبعض الشوام، وقد سيطروا على التجارة والزراعة، واستنكروا على المواطنين الأصليين أن يشاركوهم رغد العيش، بل استخدموهم في الزراعة والأعمال المهنية الصغيرة، وأغلب أهل بربر الأصليين من الميرافاب والجعليين والرباطاب والمناصير وبعض الشايقية والبديرية والدناقلة... وكوّن المتوطنون طبقة خاصة بهم، وعملوا في تجارة الرقيق وتجارة المصادر والموارد بين مصر والبلاد العربية والهند، واشتغلوا بصناعة الذهب والمتاجرة فيه، وكان هنالك العبابدة وقد اندمجوا مع المواطنين الأصليين، وكانت كفتهم مرة ترجح مع الحكومة المصرية، ومرة يسومهم الحكم المصري الخسف والعذاب، فقد اعتقلت الحكومة المصرية حسين باشا خليفة، ثم تبين لها خطأها فأعادته مديراً على بربر ودنقلا...

وصلت رسالة من غرودن إلى مدير دنقلا بتاريخ الثالث والعشرين من يونيو عام ١٨٨٤م، أكد فيها أنه قابض على الموقف في الخرطوم، وسأل في هذه الرسالة عن أخبار وصول حملة الإنقاذ التي ستجيء من القاهرة.

تساءل مدير دنقلا كيف يرد عن سؤال غردون، وأرسل استفساره إلى القاهرة... أجابته القاهرة أنها أجابت على هذا السؤال في رسالة بتاريخ العشرين من يوليو عام ١٨٨٤م، لذلك يجب أن تكرر الرسالة مرة أخرى بأن حكومة صاحبة الجلالة في المكان الأول تعمل على إنقاذه وسلامته. وأنها قلقة لأنه لم يصلها أي خبر منه، ولم تعلم أي شيء عن وجهة نظره وموقفه، وتريد أن تعرف إن كان قد بدأت نذره في الصورة التي وصفوها، فإن حكومة صاحبة جلالة الملكة البريطانية ستتخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

لم تصل هذه الرسالة لغردون حتى اليوم الخامس والعشرين من نوفمبر عام ١٨٨٤م، وقد فقد مفتاح الشفرة.

ثارت عاصفة على سياسة غلادستون المترددة، وفي اليوم الخامس والعشرين من يوليو عام١٨٨٤م. فاز اقتراح بأغلبية تسعة مقابل ثلاثة في وزارة غلادستون، ودعا هذا الاقتراح بإرسال حملة إنقاذ لغردون، ولكن شخصية غلادستون استطاعت أن تطفىء هذه الثورة.

لم تقف الصحافة البريطانية مكتوفة الأيدي، بل تناول محرر مجلة البول مول غازيت مسألة غردون وأرسل صيحات قوية، هزت المجتمع الإنجليزي.

صرح اللورد هارتينجتون أن ما وعد به في مجلس العموم بعد تقديم صوت اللوم للحكومة، يجب أن ينفذ، لأنه أدلى بكلمة شرف، وفي اليوم الخامس من أغسطس عام ١٨٨٤م أقرت أصوات الأغلبية في مجلس العموم البريطاني أن يخصص مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لإنقاذ الجنرال غردون إذا استدعى الحال ذلك، وجردت حملة لإنقاذه.

تدارست لجنة أحسن الوسائل والطرق للوصول لغردون في الخرطوم، فطريق القاهرة ـ الخرطوم يبلغ ١٧٥٠ ميل، كماأنه محفوف بشلالات عند الخرطوم، وحكومة جلالة الملكة البريطانية لا تقترح أن تمد الجنرال غردون بقوات تركية، أو أي قوات أخرى لتقوم بهذه الحملة، لأن ذلك يخالف أصول المهمة التي أنيط به تأديتها، وإذا استمر أن يبقى في الخرطوم طبقاً لمهمته المنوطة به، يجب عليه أن يوضح للحكومة البريطانية الأسباب والمقاصد الداعية لبقائه، وقد أشادت الحكومة البريطانية بشجاعته، وتقديره.

لم تصل هذه الرسالة لغردون حتى اليوم السابع عشر من مايو عام ١٨٨٤م، لأنها لم تجد من يحملها له، وأرسلت الحكومة البريطانية رسالة أخرى لغردون أن يبارح الخرطوم، مع من خدم معه بإخلاص من المصريين ولم تصل إليه هذه الرسالة حتى اليوم التاسع والعشرين من مايو عام١٨٨٤م.

رد غردون ملخصاً بقاءه في الخرطوم، أنه حوصر وأغلقت عليه الأبواب، وصدَّ عنه الأعراب كل منفذ للخروج.

انقطعت أخبار غردون منذ الثالث من ابريل عام١٨٨٤م، ورأت

الحكومة البريطانية أنها أدت واجبها نحوه. . . لم يطمئن البرلمان ولا الصحافة الإنجليزية، وفي اليوم الثاني عشر من مايو عام ١٨٨٤م، واجهت الحكومة صوت لوم آخر. . مع أن اللورد هارتينجتون وعد بإرسال حملة إنقاذ للخرطوم، تقاعست الحكومة البريطانية برئاسة اللورد غلادستون، وأهمل الأمر، ومع أن الحكومة كما ذكرنا سابقاً هي همزة الوصل بين الخرطوم وبين سواكن وبين مصر والخرطوم، فسقوطها هو عزل تام لغردون. لم تقم الحكومة البريطانية بأي عمل. . . وفي اليوم العشرين من يوليو عام ١٨٨٤م كما أسلفنا، تبودلت الرسائل بين غردون ومدير دنقلا، ودنقلا حرسها الشايقية والمولدون والمماليك، وعرفت الحكومة البريطانية، أن قوات المهدي قد نمت وتزايدت، وأن طريق سواكن أصبح عسيراً وصعباً، فعثمان دقنه كاد أن يسيطر عليه. وفي اليوم السادس والعشرين من أغسطس عام ١٨٨٤م، عين اللورد ولزلي ليقود الحملة لإنقاذ غردون، وسافر إلى القاهرة بصحبة اللورد نورثبروك والسير أڤلين بارينج، ووصلوا إلى القاهرة في اليوم التاسع من سبتمبر عام ١٨٨٤م، وقضى اللورد ولزلي شهراً يشرف على الاستعدادات للحملة في القاهرة، وقد عبأ سبعة آلاف من القوات البريطانية، وطلب ثمانمائة مركب اعتقد أنها تمر بشلالات النيل، وعين ثلاثمائة بحار كندي متمرسين على العمل في الأنهار؛ استغرق هذا العمل كثيراً من الزمن، ووصل اللورد ولزلي إلى وادي حلفا في اليوم الخامس من أكتوبر عام ١٨٨٤م، وبدأت الحملة.

حصن عبد القادر باشا حلمي الخرطوم منذ عام ١٨٨٢م، وقام بتحسين تحصينها الكولونيل دي كوسيلوقون، وكانت بها خنادق عميقة تمتد إلى أربعة أميال من جهة الجنوب بين النيل الأزرق والنيل الأبيض، وفي الجهة الداخلية بنيت طابية عالية. وحصنت الطابيات بقلاع، وأمنت ببابين، أهمها بوابة المسلمية في الجهة الجنوبية الشرقية، وأمنت المدينة بأربع طوابي: طابية في بري لتدافع عن الطرف الشرقي للخطوط الواقعة في النيل الأزرق، وطابية في المقرن تطل على جزيرة توتى، وطابية في أم درمان على الضفة الغربية للنيل الأبيض وطابية أخرى على الضفة الشمالية للنيل الأزرق بالقرب من قبة خوجلي.

كـان الضعف في التحصينـات في الـطرف الغـربي على خـطوط النيـل الأبيض، فعنـدما ينتهي فيضـان النيـل، تبقى مسـافـة طـويلة مملوءة بـالـطين والـوحل بين التحصينـات والنيل، ولـذلك يجب أن تمـد خطوط التحصينـات لتشمل المسافات الخالية وتؤمنها.

كـانت حاميـة غـردون مكـونـة من سبعـة آلاف مقـاتـل من المصـريين والسودانيين، وقد نقصها التدريب والإشراف الذي تطلب ضباطـاً أكفاء، فهي فاقدة للقيادة الرشيدة، كما أن مدينة الخرطوم شملت أعداداً من الأجانب غيـر المتجـانسين، والذين استعلوا على أهـل البلاد، ونـالـوا الحـظوة الكبـرى في الحيـاة والمتعة، وكـان لا بد لغـردون أن يوفـر لهذه الجـاليات الأجنبيـة الأمن والغـذاء، ويشجعهم ليشدوا من عضده، ولكن كـان بينهم سودانيون تشـوقـوا للحرية والاستقلال، وتأهبوا لمبايعة المهدي إذا وصل الخرطـوم، وقد حـاول غردون أن يستميلهم، ولكن قصص وحكايات الفظائع التركيـة، والطغيـان لم يمسح من أذهانهم، إذ كان الأتراك يعلقون السوداني، ويربطون أقدامه وأياديه ويجلدونه حتى يدفع الضرائب، وكانوا يقتلون السودانيين بالخـوازيق، وكانـوا يستبيحون الأسر، وينظر لكل السودانيين كعبيد أرقاء لا يرقـون إلى مستواهم. لم يتوفر لغردون غير أسطول نهري سريع يعمل بالمجاديف، فكان يبحـر فيه، ويجتاز الأماكن المحاصرة.

بـدأ حصار الخـرطوم في اليـوم الثاني عشـر من مـارس عـام ١٨٨٤م، عنـدما قـطع محمد الـطبيب البشير والـد زوجة المهـدي الاتصـال من شمـال الخـرطـوم، ورابط بـأربعـة آلاف من المقـاتلين، وأخـرج قـوات غـردون من الحلفاية، وبعد ذلك جاء محمد عثمان أبو قرجة وقفـل طرق المـدينـة، وفي اليوم الخامس عشر من مارس عام ١٨٨٤م استعدت قـوات غردون لاسـترجاع الحلفاية، ولكنها هزمت، وعـزى انهزامهـا لخيانـة حسن باشـا وسعيد بـاشا، فشكل غردون محكمة عسكرية وأعدمهما.

حـزَّ هذا الأمـر في نفـوس المسلمين في الخـرطـوم، إذ أعـدم غـردون مسلمين، وفي نهاية شهر مارس عام ١٨٨٤م ركز الأنصار قواتهم على الضفـة الشمـاليـة للنيـل الأزرق، وبـدأوا يصـوبـون من خـلال النيـل على قصـر

الحكمدارية. لم يهتم غردون، واستهان بالأمر وكتب لبارينج مستهيناً بالثورة أو التمرد، وقال إن خمسمائة مقاتل أشداء صامدين يستطيعون أن يطفئوها.

قوّى غرودن تحصيناتها في ابريل عام ١٨٨٤، وأقام أسلاكاً شائكة على حصون الخندق وحول هذه التحصينات، ونصب ألغاماً أرضية ليبعد الأنصار من الابتعاد عن الخندق وحصونه، كماحصن سفنه، وعين سبعمائة متطوع ليحصنوا ويؤمنوا الطابية، وأصدر عملته التي تعهد أن تدفع قيمتها الخزينة بعد ستة أشهر.

كانت سندات غردون معتمدة، فهي إما أن تصرف في الخرطوم أو القاهرة بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها... سك غرودن أوسمة أسماها أوسمة حصار الخرطوم، ووزعها على مدى واسع على المواطنين.

كان غرودن متفائلاً بشوشاً لم تهزه الأحداث، يزور الجنود في معسكراتهم، ويلتقي بالضباط، ويرفع من روحهم المعنوية، ويتودد للسودانيين، وكان يؤلمه أن يحيا بين آدميين يستعبدون إخوتهم البشر، ويبيعونهم بضائع سلعاً، ويحيون على هذه النخاسة.

اشتد الحصار على الخرطوم، وضيق عليها الخناق من شقها الأيمن وشقها الأيسر... وفي اليوم السابع والعشرين من ابريل عام ١٨٨٤م، استسلمت فرقة من الفرق الباقية المصرية في منطقة فداسي الواقعة بين سنار والخرطوم.. لم ينس السودانيون ما فعله بهم الدفتردار، فقد استباح أعراضهم، وقتل رجالهم ونساءهم وأطفالهم، وجردهم من إنسانيتهم وحريتهم، وتراءى لهم خورشيد باشا وأحمد باشا أبو ودان... إن ذاكرة الشعوب لا تنسى الضيم الذي حلّ بها.. فالحكم التركي المصري لم يكن له أبداً رصيد من الفضائل، ولا سند من الإنسانية، فغردون رمى بنفسه ليحصد الحصرم... غنم الأنصار في فداسي خمسين مركباً شراعياً محملة بالذرة، وصادروا ألفي بندقية، والقوا القبض على الباخرة محمد علي... وفي اليوم السادس والعشرين من مايو عام ١٨٨٤م عندما سقطت بربر حدثت هجمة قاسية، فقد بدأ الثوار ينهبون بربر، وينكلون بالمواليد، ويستولون على أموالهم، ويجردون النساء من حليهم، فهؤلاء المواليد استصغروا المواطنين

الأصليين، وإن لم يسترقوهم فقد استغلوهم، وألقي القبض على حسين باشا خليفة مع أنه عاش بينهم، وتزوج منهم، وكان واحداً منهم، أسس لهم الجوامع، وفتح المدارس، واعتنى بالخلاوى، وقبضوا كذلك على غردون، وأسروا جيتني مع أنه متزوج من سودانية.

إن بربر منطقة استراتيجية، فهي منتهى الصلات بين مصر والسودان عن طريق الصحراء، وملتقى الصلات بين مصر وسواكن، ومفتاح الطريق إلى المتمة والخرطوم. . . لقد أصبحت الخرطوم في قبضة الحصار المقيت. . .

مضى شهر يونيو بلا أحداث، ولكن رسائل المهدي تصر على الاستسلام، ورد غردون عليه أن المسلمين الذين معه يرفضون الاستسلام، فهو بدوره وهو المسيحي لن يستسلم. . . وفي اليوم الثالث عشر من يوليو عام ١٨٨٤م نشر غردون رسله يذيعون بين المواطنين أن حالته وأحوال جنده بخير وسلام، وأنهم قادرون على المقاومة لأربعة أشهر. مضت ستة أسابيع قبل أن يصل رد غردون للحكومة البريطانية عن استفسارها عن أحواله، وعن الأخطار التي تحيط به في الخرطوم، وكان في رأي غردون أن الخرطوم تستطيع أن تقاوم حتى منتصف نوفمبر. . . ارتفع منسوب النيل، وهذا يساعد غردون أن يسيِّر بواخره ليجمع الطعام للمحاصرين، ويقوم بهجوم على أعدائه. . . برقت أطياف نصر للمدافعين عن المدينة، وتمتعت قوات غردون بأسابيع قلائل أنجزت فيها عمليات ناجحة في المقاومة، واستطاع محمد بك علي أحد قواعد غردون أن يجلي الأنصار عن ضفتي النيل الأزرق المواجهتين لقلعة بري. . . وأهل بري الذين خرج منهم أرباب العقائد لم يصدقوا بدعوة المهدي، وأكثرهم بايع السيد الحسن الميرغني، وقد قام بينهم علماء اعتمدوا على القرآن والحديث والفقه، وأسسوا الخلاوي وحلقات العلم، فهم لم يساعدوا الأنصار، ولكنهم لم يتلقوا دعوة المهدية بترحاب، وتربطهم صلات القرابة بين أهل بري والجريف، وكلهم ينتسبون لقبيلة المحس. . . وهزمت قوات محمد عثمان أبو قرجة في الجريف، وقامت باخرة بالهجوم على أبو حراز.

ازدهى غردون لهذا النصر، وفكر أن يغزو بربر، ولكنه أدرك أنه سيضعف قواته، فعمد أن يهاجم المحاصرين، وقام محمد بك علي يقود

حملة على متن ثلاث بواخر مزودة بالقوات المسلحة لتهاجم الشيخ العبيد ودبدر، والشيخ العبيد كان من أصدقاء الحكومة التركية المصرية، ولكنه عندما أدرك انتصار المهدية خالف الحكومة التركية المصرية، وانتظم مع الثائرين وانتصر محمد بك علي على قوات الشيخ العبيد، وقبل ذلك فقد انتصر على الأنصار في الحلفاية، وأجلاهم عن ثلاثة جوانب، مما أتاح للخرطوم أن تحصل على قوتها ومؤونتها، وانتصاره على الشيخ العبيد في العيلفون أثار ضده المواطنين السوادنيين، لأنهم يعتقدون في ولاية وصَلاح الشيخ العبيد، فأضمروا ذلك للحكم التركي المصري، وفي اليوم الرابع من سبتمبر عام ١٨٨٤م دخل محمد بك علي على قرية العيلفون واستولى عليها. . . اسكر محمد بك علي النصر، فاخترق الغابات الكثيفة زاحفاً إلى قرية أم ضبان ليلقي القبض على الشيخ العبيد ودبدر في مسجده ومسيده، ولكن حلت بقوات محمد بك علي كارثة، وفرح السودانيون، وعزوا ذلك لكرامة من كرامات الشيخ العبيد، فقد ضلل المرشدون جيش محمد بك علي، وسقط الجيش في كمين، وقتل محمد بك علي ومعه ألف من جنوده. ذاع الخبر في الخرطوم، وتغير الموقف، وفقد غردون خيرة قواده. . .

صام المهدي شهر رمضان في غرب السودان، ووصلته أخبار انتصارات غرودن، فأرسل قائده عبد الرحمن ود النجومي ليشرف على حصار الخرطوم ومعه ستون ألف مقاتل.

افزع ذلك غردون، فأرسل استيوارت والقنصل هربين Herbin وفرانك پاور مراسل التايمز خارج السودان لينقلوا إلى العالم الخارجي سوء موقفه في الخرطوم. . . أبحروا في ثلاث بواخر مزودة بقوارب ثلاثة، وكان ذلك في اليوم التاسع من سبتمبر عام ١٨٨٤م.

أرجع استيوارت باخرتين بعدما وصل الوفد إلى بربر، طارد الأنصار استيوارت وهو في باخرته عباس، وقد تبعهتا الباخرة الفاشر من بربر. . .

استطاعت الباخرة عباس أن تجتاز الشلال الخامس، واستطاعت أن تتخلص من المطاردين حتى وصلت في أمان إلى أبو حمد حيث منحنى نهر النيل، وبقي أمامها شلال رهد لتصل إلى دنقلا، وفي هذه المنطقة اصطدمت

الباخرة بصخرة، وظهر رجل على الشاطئ يحمل علماً أبيض يرفرف. . . أرسل الشيخ سليمان نعمان أبو حجل بعض رجاله ليتحدثوا مع استيوارت ورجاله. . . ووعد سليمان نعمان أبو حجل استيوارت أن يزودهم بالجمال، ودعاهم إلى منزله، وقدم لهم المرطبات، وذهب الثلاثة إلى منزله، وهم لا يحملون سلاحهم، وفجأة هجم عليهم رجاله وقتلوهم. . . صودرت يوميات استيوارت ومعها كل الأوراق الرسمية ومفاتيح الشيفرة. . . وتذكر الرباطاب المعاملة الوحشية التي عانوها من الحكم التركي والضرائب المرهقة التي كانوا يدفعونها لخزينة الحكم التركي المصري. . .

لم تصل أخبار مصرع استيوارت ورفيقيه إلى غردون، وانكب غردون يسجل صحائفه في ثقة مشرقة، ويتابع الأحداث في الخرطوم يوماً بيوم، وقد تنبأ غردون بمصيره.

كان غردون يجلس وحيداً في القصر، يتأمل النيل، ويتساءل كيف يبيع الإنسان أخاه الإنسان، ويضحك، وهو يردد بل إن الإنسان يأكل أخاه الإنسان. . . إن الأديان إنما نزلت لتسمو بالبشر. . .

انحسر فيضان النيل، فانتهز غردون هذه السانحة، وأرسل سفينتين ليجلبا الغلال من سنار، وعند رجوع السفينتين قذفهما قذفاً صاعقاً بمدفعيته.

لم يرض غردون لنفسه أن يعرض سفنه للقذف، فتوقف عن إرسال السفن، وأدرك أن عبدالرحمن ود النجومي قائد محنك يعرف قواعد الحرب، فهو الذي قصف السفينتين، وقد علم كل أخباره في موقعة شيكان.

وصل ثلاثة سودانيين في العشرين من سبتمبر عام ١٨٨٤م، وأخبروه أن الماجور كتشنر قد وصل إلى دنقلا ليفتح الطريق، ويجمع القبائل ويكسب ولاءها لمقاومة المهدية، وحملوا له مذكرة من كتشنر، وكانت تلك المذكرة موجهة لاستيوارت بتاريخ الثاني والعشرين من أغسطس عام ١٨٨٤م من الدبه، وقد استفسر فيها كتشنر إن كانا محتاجين إلى مساعدته.

لم يدر غردون إن كان كتشنر وقواته سيتخذان طريق بربر أم طريق الصحراء. . . احتفلت الخرطوم وابتهجت، وقد كان سكانها من الأجانب

والأوروبيين. اعتقد كتشنر أن الحملة ستضرب في الصحراء وتسلك طريق الدبه إلى شندى، وذلك يستغرق ستة أسابيع.

سجل غردون في صحائفه بتاريخ الرابع والعشرين من سبتمبر عام ١٨٨٤م، أن فرقاً من فيالق متبعثرة الخطى، ثقيلة التحرك لا توجد البتة في هذه البلاد، واحسرتاه... إن فرقاً مشكلة من أربعين أو ستين مقاتلاً نافذة سريعة التحرك سيكون أثرها أعظم من أي فيلق... إن الحلفاء من المواطنين بأي ثمن سيكون لهم القدح المعلى... إنها بلاد لا تحكمها قاعدة، ولا تخضع لأي قواعد.

توقع وصول الحملة، وأرسل ثلاث بواخر من بواخره الستّ الباقية لتستقبل الفيلق المتقدم وتقوده للخرطوم.

كانت بعثة الاستكشاف البريطانية بعيدة، مجهولة المكان، ولا يستطيع أحد أن يعثر عليها، وكل ما يدور حول مكانها إنما هو حدس وتخمين.

وفي اليوم الثاني من أكتوبر عام ١٨٨٤م كان المهدي يعد الإجراءات اللازمة ليزحف على الخرطوم. اكتشف غردون في اليوم الثاني عشر من أكتوبر عام ١٨٨٤م مؤامرة تحاك حوله وحول رجاله، اشترك فيها كبار رجال الخرطوم، فقام غردون باعتقال ستة عشر شخصاً.

وصل المهدي إلى مشارف ضفة النيل بأم درمان، فأنذر غردون أن يستسلم، وأرسل إليه رودلف اسلاتين الذي تم اعتقاله في الأبيض، ووفد مع الجيش الزاحف، وهو يرتدي زي الدراويش، وقد أفاد في تجويد لغته العربية... حاول اسلاتين أن يخضع المهدي.

كتب اسلاتين لغردون خطابين أحدهما بالألمانية والفرنسية، عرض على غردون أن يستفيد من خدماته، وأوضح له الأسباب التي جعلته يعتنق الإسلام.

أرجع غردون الخطابين لاسلاتين احتقاراً له لأنه غير دينه، وصار غردون يصرخ ويسب، وفي اليوم الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٨٨٤م أعلن المهدي أن بحر الغزال قد استسلمت وأن استيوارت ورفيقيه قد قتلوا،

وكـرر المهـدي إنـذاره، وأجـاب غــردون أنـه من المستحيــل أن يتبـادل أي محادثات مع المهدي.

شـدد المهدي الحصـار على الخرطـوم، وصار غـردون يحسب الأيام، وقد قدر أن الحملة البريطانية ستصل في اليوم الخامس عشـر من نوفمبـر عام ١٨٨٤م، وأرسل باخرة من بواخره الباقية لتستقبل الحملة في شنـدى، وراجع مخـزونه من الـطعام، فتبين أن الكميـة البـاقيـة تكفي لستـة أسـابيـع. . . لم يتحسب الأمر، وظن أن أهل شنـدى والمتمة سيقفـون معه، فهم في أكثـرهم من الجعليين، وقد سلكوا الطريقة الختمية، وبايعوا السيد الحسن الميرغني، كما أن الشايقية الذين نزحوا إلى هذه المناطق اشتبكـوا مع الحكـومة التـركية المصرية، وأهـل شندى والمتمـة لا ينسون مـا حلّ بـالمـك نمر، ومـا قام بـه الدفتردار، ولكن جهل أهـل شندى والمتمة قامت على تجـارة الرقيق، وسـوق شنـدى كـان الملتقى لتجـار غـرب السـودان، وأن الحكم التـركي قـد أثقلهم بالضرائب، ونزع أراضيهم.

رجعت الباخرة البوردين Bordein بأخبار سارة، وحملت أخبـاراً رسمية من كتشنـر عن سير حملتـه وتقـدمـه. . . لقـد وصـل اللورد ولـزلي إلى وادي حلفا، وأن الحملة ستزحف من دنقلا في حوالي أو في اليوم الأول من نوفمبـر عام ١٨٨٤م، وأن هنالك قوارب خاصة ستمخر في النيل تحمل الرجال.

لم يعـرف كتشنر خـطة ولزلي في الحملة، ولم يستـطع أن يقرأ البـرقية التي أرسلت بــالشـيفــرة مـن اللورد ولــزلـي إلى غــردون، لأنــه لا يـملك مفتاحها. . . جاء في برقية ولزلي أنهم الآن في دنقلا، وسيزحفـون جنوبـاً في مطلع شهر ديسمبر.

رد غردون على ولزلي وأخبـره حقيقة الحصـار، وحالـة الخرطـوم، وأنه لا يستطيع أن يقاوم أكثر من أربعين يوماً.

تجمعت قوات المهدي، وزحفت من كردفان، وأحكمت حصـاراً بالـغ العنف، وبدأت تهجم هجوماً مكثفاً على الخـرطوم من أم درمـان. . . صارت قـوات غردون تقـاوم، وقد بقيت لـه سفينتان، والسفينـة الثانيـة صغيرة، وقـد

نصب مدافعه ليقصف قوات الأنصار، ولكن الأنصار تجمعوا لاقتحام خطوط تحصينات غردون، وفصلوا الخرطوم عن أي اتصال.

تأكد لغردون قوة الأنصار، بعدما كان يستهين بهم، وقال: الآن اتضح لي أن العرب شجعان، وأنهم لم يبالوا، ولم يجزعوا، فقد هرعوا للهجوم تحت نيران الباخرة المحصنة.

اقتربت نهاية نوڤمبر عام ١٨٨٤م، واستطاعت الباخرة البوردين أن تشق طريقها بالرغم من القصف لتحمل رسائل أخرى من شندى، وكان البلاغ الوحيد الذي وصل كان من نصحي باشا قائد البواخر، جاء في هذا البلاغ أن الحملة البريطانية ستتقدم في ثلاث فرق، تبدأ من أم ركبول متجهة إلى بربر، ولم يحدد أي تاريخ، أعلن غردون أن الحملة البريطانية على وشك الوصول إلى الخرطوم.

سرقت الأطعمة المخزونة، وبقي منها قدر قليل، ودب اليأس في قلب غردون، وكتب قائلاً: لقد أصبحت شبحاً، وأحس أن النهاية مسرعة لتختم هذا العذاب، ومنذ الثالث عشر من ديسمبر عام ١٨٨٤م كتب غردون وإن لم يتم الإسراع وتصل هذه الحملة، فإن هذه المدينة ستسقط في عشرة أيام.

وفي اليوم الرابع عشر من ديسمبر عام ١٨٨٤م كتب دافني: وقد بقي مائتا رجل، إن لم تصل الحملة في مدى عشرة أيام فإن الخرطوم ستسقط... لقد أديت مهمتي... وخدمت بلادي بشرف... الوداع.

وختم هذه العبارة بتذييل: إنكم تملكون المال الوافر، وإنكم لم تأتوا بأي خبر.

وصل اللورد ولزلي إلى حلفا في اليوم الخامس من أكتوبر عام ١٨٨٤م، وهو يعلم ما حل بالخرطوم. حمل ولزلي الطعام الكافي له ولثمانين ألف من المدنيين الذين ما زالوا يقيمون في الخرطوم. عمد أن يجمع كل قوات الحملة في قطاع أمين في الدبة على بعد مائة ميل من دنقلا في اليوم الخامس عشر من ديسمبر عام ١٨٨٤م، ورأى أن يرسل حملة مؤلفة من ألفي جمالي عبر الصحراء إلى المتمة، وفي منتصف أكتوبر كانت قد وصلت فرقة

إلى دنقلا . . . وتعرض بقية جيش الحملة لصعوبات في الانتقال، ولم تصل القوارب إلى حلفا، وقد انحسرت مياه الفيضان، وتأخر ولزلي، ثم وصل ومعه السر تشارلس ولزلي إلى كورفي في اليوم السادس عشر من ديسمبر عام ١٨٨٤م، ووصلت حملة الجمالة، وقد تعب الجنود في نقل القوارب، وتخلف بقية الجيش. لم يزعج ذلك ولزلي، وظن أنه يستطيع أن يرابط أربعين يوماً، وفي يوم ٣٠ من ديسمبر عام ١٨٨٤م وصلت لولزلي رسالة صغيرة فحواها: الخرطوم بخير ١٤ ـ ١٢ ـ ٨٤، بتوقيع غردون «إننا محاصرون من ثلاث جهات، ما زال القتال مستمراً ليل نهار، لا توزعوا قواتكم، أعداد الأنصار كثيرة، احضروا قوات كثيرة، لا يستطيع الأنصار أن يتغلبوا علينا إلا إذا أجاعونا».

كانت هذه الرسالة الشفوية قد حمّلها غردون لرسله ليفضوا بها لوزلي، وجاءت الرسالة الشفوية الثانية: «لقد بدأت مؤونتنا تتناقص، اتجهوا عن طريق المتمة أو بربر. . . انعدم السمن والبلح واللحم في الخرطوم».

أعدت الترتيبات لتزحف الحملة عن طريق المتمة عبر الصحراء. . . وإذا تم ذلك سترسل فرقة صغيرة إلى غردون على متن سفن لتتفرق على موقعه العسكري. تأخر رجال القبائل في إمداد الحملة بالجمال، وكانت المسافة تبعد عن المتمة بسبعين وألف ميل، وفي ظهر ذلك اليوم الذي وصلت فيه رسائل غردون وهو اليوم الموافق الثلاثين من ديسمبر عام ١٨٨٤م، زحف السر هربرت استيوارت بقوة تبلغ ثلاثمائة وألف جندي و ٢,٢٠٠ جمل، وأقام استحكاماته في ثلاثة ينابيع جبلية في جاكدول، ولم يستطع أن يواصل سيره حتى الرابع عشر من يناير عام ١٨٨٥م، وبلغت قواته ١٨٠٠ مقاتل. . . استيقظ الأنصار للخطر، وتأخر زحف الحملة، ولم تذعن هذه الحملة لرأي غردون في سيرها، من أن المهدي أرسل ١٠٠٠٠ مقاتل ليصدوا زحف الحملة البريطانية في الصحراء. وفي اليوم السادس عشر من يناير عام ١٨٨٥م تأكد للسر هربرت استيوارت بعدما زحف على مسافة قدرها خمسة وأربعين ميلاً أن الأنصار قد احتلوا الآبار في طليح. قضى السر هربرت استيوارت الليل على بعد ثلاثة أميال ونصف من منطقة الآبار.

وفي اليوم السابع عشر زحفت القوات في مربع مشكل، واخترقت الخط، وشقته إلى الخلف لتستجمع الجمال. اتجهت الأطراف الأمامية إلى حركة دائرية، وكانت الجمال داخل الخط، قام الأنصار بالهجوم على مؤخرة الجيش، واخترقوا الخط، وشقوه إلى موضع الجمال... استقل السر هربرت استيوارت من هضبة عالية، وأطلق نيرانه على الأنصار ولاحق قلب جيش الأنصار بنيرانه، والأنصار يسرعون بجمع جيشهم... لقي الأنصار الذين حوصروا في المربع حتفهم.

واصلت الحملة سيرها مخترقة الغابات الكثيفة، ولكنها لم تصل إلى النهر، ولم تعترضها أي مقاومة، ولكن سدت طريقها قوة كبيرة من الأنصار، وبينما كان جيش الحملة يقيم زريبة انطلقت رصاصة طائشة وجرحت السر هربرت ولسون، فتولى القيادة السر تشارلس ويلسون.

وصلت الحملة إلى ضفة النيل في القبة عند الظهيرة، وكان الأنصار يطلقون نيرانهم، واستقرت بلا مقاومة، وفي اليوم الحادي والعشرين من يناير عام ١٨٨٥م خطط للهجوم على المتمة، وقبل أن يبدأ الهجوم ظهرت أربع بواخر تحمل آخر أخبار غردون.

لم يكن ما عانته الحملة، وما تحملته من خسائر، وما فقدته من رجال، ما كان ذلك هباءً منثوراً، إنها قد اخترقت صحراء بيوضه.

حملت إحدى السفن المجلدات الستة التي سجل فيها غردون صحائفه، وكانت آخر ثلاثة خطابات كتبها، وكان تاريخ الخطابات اليوم الرابع عشر من يناير عام ١٨٨٥م.

جاء في أحد الخطابات أن حالة المدينة لا شك هائلة بعد خمسة أو سبعة أيام. هذا هو ما يتراءى له، قد قمت بكل ما في وسعي، وصمدت، ولكنني أقر أن الموقف عسير، وقد وصل إلى درجة اليأس، إننا نتوقع كارثة تحل بالمدينة في أو بعد عشرة أيام.

كانت تعليمات ولزلي تقضي باحتلال المتمة، وبعد ذلك ترسل فرقة إلى الخرطوم قوامها ضباط من البحرية الملكية البريطانية بقيادة السر تشارلس برسفورد Charles Berseford.

كانت السرعة لازمة منذ خمسة أسابيع من وصول رسائل غردون، ولكن تأخر السر تشارلس برسفورد، فهذه أول مرة في تاريخ خدمته توكل له القيادة، ولم يبدأ إلا صبيحة اليوم الرابع والعشرين من يناير عام ١٨٨٥م، وكان الرجل الثاني في القيادة يعاني من ثأليل الشتاء... أطلق برسفورد خبر سفره للخرطوم لإنقاذ غردون... انقضى طوال اليوم الثالث والعشرين من يناير في عمل الاستعدادات، وفي اليوم الرابع والعشرين أبحرت الباخرتان البوردين وتل حاوين إلى الخرطوم تحملان عشرين جندياً بريطانياً من فرقة المعاطف الحمراء، وبعض الجنود السودانيين وبعض البحارة.

وقف الشلال السادس بين شندى والخرطوم، وتعطلت الباخرة البوردين في مساء الخامس والعشرين من يناير، فقد اصطدمت بصخرة... أفرغت البوردين وجُرَّت بصعوبة إلى الشاطئ الرملي، وفي اليوم السابع والعشرين استطاعت الفرقة أن تمر من شلال السبلوقة. ولكن عصفتهم نيران حامية من البنادق من ضفتي النيل، وفي خلال الظهر كان غردون ينظر بمنظاره المكبر إلى باخرتي النجدة، وهو يمتشق سيفه، ويربط مسدسه في حزامه، ويرتدي بزته العسكرية عاري الرأس. هجم الأنصار على السراي، وتقدمهم طه شاهين وهو من قبيلة الدناقلة، وأنفذ طعنة بحربته في قلب غردون... لم تكن تلك هي أوامر المهدي، ولكن كان ذلك تصرفاً من فرد.

توقفت الباخرتان تلك الليلة لتتزودا بالوقود، وبدأتا في مخر النهر في مطلع اليوم الثامن والعشرين من يناير عام ١٨٨٥م، ولكن انصبت عليهما طلقات البنادق من الحلفاية، وكانت هنالك نيران متواصلة تنصب عليهما من جزيرة توتي.

أدارت الباخرتان مقدمتيهما، ونظرت القوة إلى الخرطوم، فرأت العلم المصري، وقد أنزل، وهدم البناء، وتحطمت السراي، وتجمع الأنصار على الشاطئ يحملون الحراب والأعلام المكتوب عليها لا إله إلا الله المهدي خليفة رسول الله.

سقطت الخرطوم، ارتدت الباخرتان حزينتين.

استطاع غردون أن يصمد ستة أسابيع، وقد قدر في خطابه بعدما أرسل صحائفه أنه لا يستطيع أن يقاوم إلا عشرة أيام من تاريخ خطابه ذاك.

لقد أحكم المهدي الحصار، وأجاع المدينة، وأحس غردون منذ مطلع يناير عام ١٨٨٥م أنه مسئول عن أرواح المواطنين، فسمح للمواطنين أن ينضموا للمهدي على حياتهم، وقد عاملهم أحسن معاملة، وقدم لهم كل أمن.

قال اسلاتين: لو سمح غردون للمواطنين من البدء أن ينضموا للمهدي، لما كان الخراب حل بالخرطوم، ولما كان غردون قد قتل، لقد حرص المهدي على إبقاء حياة غردون.

وصف حالة الخرطوم البورديني بك أحد التجار المصريين في الخرطوم حينذاك أن المواطنين أكلوا الحمير والقطط والكلاب، وجلود الحيوانات والصمغ وأوراق الأشجار. مات الكثيرون متأثرين بالجوع، وملئت الشوارع بالجثث، وكانت الحامية في أم درمان في أسوأ أحوالها.

وتوجس غردون من كل ضباطه وجنوده السودانيين، وشك في ولائهم، وحامية أم درمان قد عزلت عن الخرطوم لشهرين، فاتهامه لآدم باشا السوداني لا يقوم على بينه.

كان غردون سارحاً في تأملاته ينظر إلى الأفق، ويرجو متوسلاً السماء أن تصل إليه حملة الإنقاذ، ولكنه كان يرى الجموع تتكاثر في معسكر المهدي، ولما علم أن الحملة البريطانية انتصرت في أبو طليح في العشرين من يناير ظنَّ أن النصر قد اقترب.

سقطت النيل الأبيض واتهم غردون رجلاً اسمه عمر ابراهيم بأنه هو الذي كشف أسرار حملات غردون.

رأى غردون بمنظاره عبد الرحمن النجومي في ظهيرة اليوم الخامس والعشرين من يناير يخترق خطوط دفاعه من الطرف الأيمن، وقبل ذلك اليوم كان غردون يحدث رجاله أنه إذا لم تصل حملة الإنقاذ فإن الخرطوم لا محالة ساقطة.

عبر المهدي وعبد الله وعلي ود حلو ومحمد شريف النهر في ليلة الخامس والعشرين، واصدر المهدي أوامره لأنصاره ليحكموا الهجوم، وأوصاهم ألا يقتلوا غردون، وقامت مناوشات. . . ولما اشتد هجوم الأنصار، خلع فرج باشا الضابط السوداني زيه العسكري، وارتدى الملابس المدنية، وهرب من بوابة المسلمية.

غطت قوات الأنصار كل ميدان القتال، وبدا الجنود المصريون كنقط بيضاء صغيرة، وتحقق النصر وامتلك الفرح الأنصار، وأسرع طه شاهين ومعه فرقة صغيرة إلى السراي، وقابل غردون، وقطع رأسه وحمله في فجر اليوم السادس والعشرين إلى المهدي.

غضب المهدي، واستاء لهذه القتلة الشنيعة، ونهبت الخرطوم، وخربت، وأقام المهدي عاصمته في أم درمان وسماها البقعة.

توفي المهدي في يوم الجمعة في الساعة الثانية عشرة ظهراً الموافق الثاني والعشرين من يونيو عام ١٨٨٥م، وآلت الخلافة إلى الخليفة عبد الله بن محمد السعيد.

المراجع

(١) R. Wingate. Mahdism and The Egyptian Sudan.

(٢) P.M. Holt - The Mahdist States.

(٣) R. Slatin - Fire and Sword in Sudan.

(٤) السودان بين يدي غردون وكشتنر ـ إبراهيم باشا شكري.

(٥) المهدية ـ د. مكي شبيكه.

(٦) تاريخ السودان ـ نعوم شقير.

(٧) السودان في قرن ١٨١٩ ـ ١٩١٩ ـ د. مكي شبيكه.

(٨) A.B. Theobold - The Mahdiya.

(٩) Cromer - Modern Egypt.

(١٠) B.M. Allen - Gordon and The Sudan.

(١١) John Butkan - Gordon At Khartoum.

(١٢) C. Gordon - General's letters to his sister

C. Gordon - The Journals of Gordan. (١٣)
C. Royale - The Egyptian compaigns, 1822 - 1899. (١٤)
Colonel H.E. Colvile, C.B. History of The Sudan campaigns. (١٥)
W.C. Wilson - John Korti to Khartoum. (١٦)
Frank Power - Letters from Khartoum, (١٧)
B.M. Allen -Gordon and The Sudan. (١٨)
Brackenbury, H - The Rivert Colunm. (١٩)

الفصل الحادي عشر

موقعة كرري
(٢ سبتمبر ١٨٩٨)

سقطت حكومة المهدية، منذ دبرت الحكومة البريطانية وأقرت مصر أن تفتح السودان، وبدأ الزحف على دنقلا في مارس عام ١٨٩٦م، وقد استيقظت بريطانيا لذلك عندما هزم الأمبراطور منليك الإيطاليين في موقعة عدوة، وهمَّ الأنصار أن يهاجموا الإيطاليين في كسلا، ويجلوهم عن مواقعهم في ارتيريا، وأحست بريطانيا وهي تعمل على تأكيد مساعدتها لإيطاليا، كما عمدت على إرضاء ألمانيا، وتشدد على توثيق التحالف الثلاثي، وهكذا كانت تلك البادرة هي هدف سياسة اللورد سالسبيري الخارجية.

لم يحتفل اللورد كرومر بهذه الخلوة، كما أن الضباط البريطانيين أصابهم قلق ونفور من معاودة الكرة ليحاربوا مرة أخرى الأنصار في السودان لما بلوه أسلافهم من هلاك وهزيمة، ومهما زين لهم السياسيون سهولة الأمر، إذ كان السودان في عهد الخليفة قد تمزق قهراً وجوعاً، وحكمته الفوضى، وسيطر عليه غياب الروح والقلب.

كان البريطانيون في بلادهم أكثر الناس يحملون العبء، ويجرون وراء الثأر، فدم غردون لا يطل.

ارتكز الغزو لإعادة الفتح على مرحلتين، المرحلة الأولى قامت على مد خط حديدي من حلفا إلى منطقة يجري فيها نهر النيل كي يتمكن السر هربرت كتشنر أن يقي قواته ويوفر لها الأمان. . . تأكد كتشنر أن قوات الأنصار

في دنقلا قد وهنت، وهزلت قيادتها، وانتهى ما كـان يحفظ لها قـوامها بمـوت عبـد الرحمن النجـومي، وموت محمـد ود بشـارة، والتقـاريـر التي وردت من دنقلا أثبتت كراهية أهلها وغضبهم من حكم الخليفة، وكانت الأخبار تترى من بربر تكشف أخطاء حكم الخليفة وتجاوزاته، وتنكر أن يكون الإسـلام أساسـاً لهـذا الحكم، فـالنسـاء يسبين، ويصبحن سـراري استنـاداً على أن أزواجهن وإخوانهن وآباءهن وأهلهن قـد تخلّفوا عن الجهـاد، ويدخـل المجاهـد بيوت المواطنين ويسلبهم أموالهم ويأسر نساءهم، وهو يهتف فرحاً «في سبيل الله».

لقـد ضجَّ السـودانيـون من حكم الخليفـة ومـا عـادوا يصبـرون عليـه، وتسـرب كثير من السـودانيين إلى مصر يـرفعون العـرائض، كما أن الأشـراف تمنوا على الله أن ينزع الخليفة.

شـرع كتشنـر في مـد الخط الحـديـدي من حلفـا إلى أبـو حمـد مـاراً بالصحراء النوبية، وسقطت دنقلا وما حولهـا في سبتمبر عـام ١٨٩٦م، وطاب لكتشنر المقام يستروح النصر، ويدبر الأمر، وقد التف حـوله أهلوهـا، وكرمـوا جيشها، وشكروا صنيعه، وكان معه ريجنالد وينجت، وانطلقت أغـاني النصر والبهجة ترحب بهذا المنقذ.

رأى خليفـة المهدي أن يستـدعي محمود ود أحمـد من دارفـور بعـدمـا سقـطت أبـو أحمـد في يـوليـو عـام ١٨٩٧م، وكـان الخليفـة يكـره الـدنـاقلة والجعلية، ويخشى اسمهم، ويلعنهم سراً وجهـراً، وظنَّ الخليفة أن الـدناقلة قـد رتبوا أمـرهم مع الغـزاة، ومنهم أصحاب ثـأر معه، فليسـرع وَلْيَقْضِ على الجعليين. . . كلف محمــود ود أحمــد أن يجلي الجعليين عن منــطقتهـم، وخليفة المهدي قد حجز كل زعماء القبائل في أم درمان خشية أن يثيـروا عليه قبائلهم، وعاملهم في مذلة وإهانة.

كـان من زعمـاء الجعليين في معسكـره عبـد الله ود سعـد وأخـوه علي ود سعد.

رفض الجعليـون الإجـلاء عن أرضهم، فشن عليهم محمـود ود أحمـد حـرباً، وكـاد أن يبيـدهم، ومثـل بهم، وأغـرقت النسـاء في نهـر النيـل كيـلا يسبيهن، وقد أبـاح شندى والمتمة. . . وكـان محمود ود أحمـد طاغيـة جاهـلاً

بطراً يكره أهل النيل، ويستخف بهم، أسرع أهل المتمة إلى كتشنر يطلبون عونه، وتفرق الجعليون في الزيداب وكبوشية والمحمية وجبل أم علي والدامر يجمعون الشمل، ويرأبون الصدع، وكثير منهم هاجروا إلى بربر، وحاول بعضهم أن يحتموا بالمجاذيب، ولكن لم تكن للمجاذيب كلمة عند الأنصار، فقد استخدموا معهم التقية، وإن كان مجاذيب شرق السودان قد وقفوا معهم، وناصروهم.

كانت بربر حانقة غاضبة متأهبة لتمزق حكم الخليفة، فأهلها لم ينسوا ما فعل محمد الخير الذي كان يتقاضى مرتباً من الحكم التركي، ويزين لحكام بربر من الأتراك أعمالهم، ويلجأ لهم ويطلب رفدهم ومعونتهم، ويفي لهم ما يوافق قرارتهم. . . وقد تربص العبابدة والجعليون لحكم الخليفة، واستعانوا بالمواليد، وأرسلوا رسلهم إلى أبو أحمد يضامنون كتشنر، ويدعونه مرحبين لإنقاذهم. . . قضى محمود ود أحمد على الزرع والضرع، وجيشه الجائع بدأ ينهب، وقد أزعج الخليفة بأسئلته واستفساراته، واختلف في الخطة مع عثمان دقنه، وقام زاكي طمبل بإعدام باشري عبد الرحمن وحسين دوبري ومحمد ود الفحل، وعلق رؤوسهم في بربر، وغنت النساء لهؤلاء الأبطال، وأقمن المناحات، ولم يخف أحد من الأنصار، بل إن أهل بربر هرعوا يمدون الجيش الفاتح باللحم والخضروات، ويعملون معه. . .

زحف الجيش الفاتح، وعرف الأنصار لو بقوا في بربر سيمزقهم أهل بربر إرباً إرباً، واستقبل أهل بربر الجيش الفاتح بالطبول والرقص ونحر الذبائح، ونامت بربر في أغسطس عام ١٨٩٧م في هدوء، ولأول مرة تسمع مدائح الختمية، وتنشد السفينة، وتعاد الأذكار، ويجتمع القادرية في تلك الفترة.

لم يشر هذا النصر على الخليفة أن يستسلم، بل إنه أرسل إلى غرب السودان يستنجد قبائلها، ويخبرهم أن نبي الله الخضر والملائكة سيحاربون معه، وأنه رأى النبي فطمأنه أن جيشاً من السماء سينزل معه، وسيحارب معه عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وخالد بن الوليد. . .

كان كتشنر كلما تحقق له النصر يتوقف، ويريح جيشه، ويلتقي مستشاروه مع أهل البلاد التي فتحها، ويطمئنهم، ويقيم علاقات معهم،

ويسعى للاستفادة منهم عن وضع البلاد، وكان معه متخصصون في الاستخبارات، فيسجلون، وينقحون ما يأتي لهم من معلومات.

وفد عثمان دقنة في فبراير عام ١٨٩٨ ليقف مع محمود ود أحمد، وقد عرف عثمان دقنه أن أهل كسلا سيساندون الجيش الفاتح، وأن الإيطاليين قد حشدوا قوات ضخمة ليردوا عنهم هزيمتهم، وأن أسلحة جديدة قد أرسلت إلى الإيطاليين، وأن مايقوم به الخليفة عبدالله من مفاوضات ولقاءات مع الأحباش لا يجدي.

وما كان الخليفة عبد الله يحب ويألف عثمان دقنه، وقد تركه أميراً على البحر الأحمر، ولم يقدر على زحزحته كما فعل مع عبد الرحمن النجومي. . .

لم يحتفل محمود ود أحمد بمجيء عثمان دقنة، واختلف معه، وخالف خطته، وزحف محمود ود أحمد من المتمة إلى نهر عطبرا، وأقام معسكره، ونبه رودلف اسلاتين الجيش الفاتح ألا يطمأنوا إلى قوات محمود ود أحمد، فإنهم لا ينامون الليل، ويصبرون على الجوع، ولا يخافون الموت، والواحد منهم قد يقتل العشرات، لذلك لا يلتقي الجيش الفاتح وجهاً لوجه معهم، فلا بدَّ من مناوشتهم وقصفهم.

هجم كتشنر على الأنصار في فجر يوم الجمعة الموافق الثامن من ابريل عام ١٨٩٨م، وكان جيش الأنصار صائماً، فقتل منهم ثلاثة آلاف، وجرح منهم أربعة آلاف، وقتل الأنصار خلقاً كثيراً من جيش كتشنر، وأجهزوا عليهم بالسيوف والخناجر، ولكن لم تكن خسارة كتشنر تتجاوز الألف رجل. . . وكان جيش الأنصار ساعة الإفطار عطشان، وقال له محمود ود أحمد أنه سيشرب كل نهر عطبرا، لم تكن تلك المعركة سهلة بل إنها استغرقت ثلاثة أيام، وأسر محمود ود أحمد، ولم يستسلم، وكان سلاحه في يده، ضربت بشجاعته الامثال، وشهد له كتشنر برباطة الجأش، وهو ابن أخت الخليفة عبد الله، اعتقل ونفي من رشيد وتوفي في المنفى عام ١٩٠٦م عن واحد وأربعين عاماً إذ ولد عام ١٨٦٥م.

بعد هزيمة الأنصار في النخيلة، رتب كتشنر البيت، وكلف المهندسين بدراسة طبيعة عطبرا، وتخطيطها، وأبعدهم عن معسكره حيث جرت معركة

النخيلة وهزم فيها الأنصار وأسر محمود ود أحمد. . .

جاءهم مندوبون من شندى والمتمة وود بانقا ياركون له النصر، فوجه ريجنالد وينجت ورودلف اسلاتين أن يتشاور مع أولئك المهنئين. . .

كشفت المشاورات أن أم درمان تعاني المجاعة، وأهل الجزيرة مستعدون للتعاون مع الجيش الفاتح، لأن حكومة الأنصار تنزع منهم الذرة، وتسلبهم مواشيهم، وتحظر عليهم إقامة الذكر والحضرات، وهل أهل الجزيرة لم يبايعوا المهدية، أما أخبار أم درمان فقد أكدت أنها ستبايع كتشنر، وتفسح له الطريق، فما من بيت في أم درمان إلا ويطلب ثأراً، فالمسيحيون واليهود قد أجبروا على اعتناق الإسلام، والمتنورون والمتعلمون قد أماتهم الخليفة، قتل قاضي الإسلام أحمد ود علي والحسين الزهرا والكردفاني، وكان يبغض المتعلمين، والأسر كلها تخاف على بناتها، فالسبي متفش محلل بحجة التخلف عن الجهاد، أما الذين التفوا حول الخليفة كمستشارين وعلماء، فجلّهم منافقون نهازون ما عدا الشيخ محمد البدري، وأنهم أرسلوا من يحمل عنهم ما يقيد الحملة، وأبدوا استعدادهم على المقاومة معها. . .

زحف كتشنر بجيشه في اليوم الأول من سبتمبر عام ١٨٩٨م، وأقام معسكره على جبل سكراب على الضفة اليسرى من النيل على بعد ستة أميال شمالي أم درمان.

بدأت الحرب النفسية، إن الأولياء في الخرطوم وضواحيها سينبعثون من مقابرهم، ويتشكلون تماسيح وأسوداً، وذئاباً مفترسة يفترسون الكفرة، وأن نبي الله الخضر بعدما طاف الأراضي السبعة، وانتهى إلى مغرب الشمس في عين حمئة، استقبله ذو القرنين، وبلغ بين السدين، فخرج له أهل ياجوج وماجوج، وأخبروه أنهم سيردون أهلهم الذين انفلتوا منهم، وذهبوا يحاربون أمة الإسلام في أم درمان.

سخر الناس من هذه الحرب النفسية التي أطلقها الأنصار. . . ولما رأى الأنصار أن دعايتهم لم تجد نفعاً، جمعوا فلول جيوشهم ليلاقوا جيش كتشنر، وأبقى الخليفة بعض قواته في أم درمان.

التقى الجيشان في كررى، وقد باغت الجيش الفاتح جيش الأنصار، وكانت المعركة حامية الوطيس متوحشة، وكانت أسلحة الجيش الفاتح متطورة حديثة، كما أن الجيش الفاتح كان قد تمتع بالراحة والطعام الجيد ومناصرة المواطنين من دنقلا حتى وصل إلى مشارف أم درمان، واطمأن أن إمدادات ضخمة ستصل له بعد أن أقام استحكاماته، ومد خطوط الاتصال.

غلب الجيش الفاتح جيش الأنصار وكلفه أحد عشر ألف قتيل وستة عشر ألف جريح. ومات في المعركة شقيق الخليفة ويدعى يعقوب.

موقعة كررى

نحن الآن في شهر أغسطس عام ١٨٩٨م، والفصل صيف، ولكن الأمطار قد بدأت تهطل، والخليفة عبد الله قد استنفر أهله وعشيرته، وعبأ راياته، وانتشر مبعوثوه في شرق السودان ووسطه وغربه، وتبين له أن أهل الشمال قد انفضوا عنه، وتنكروا له، فليس لديه إلا أن يدعو للجهاد في سبيل الله ورسوله ليقهر الكفرة. . .

شرع الخليفة يستعرض جيشه في ميدان العرضة، والبالغ ستين ألف مقاتل ومجاهد. . . لم يكن لهم من السلاح والعتاد ما يفخرون به، ولكن كان لهم من إيمان، ومضاء الإرادة ما يلهب في نفوسهم الشجاعة والاقدام والتحدي، ولم ينسوا أنهم هزموا ملك الأحباش وحملوا رأسه، .وأتوا بتاجه غنيمة وشهادة على جسارتهم وقوتهم.

بنى خليفة المهدي سبعة حصون لينغلق المدخل الأيسر بسد السبلوقة الذي يبعد خمسين ميلا شمالي أم درمان، ويمنع عنه السفن الحربية.

اتضح له بعد ذلك أن جيشه يحتاج للطعام والمؤن والعتاد، فحمله بعيداً عن تلك المنطقة، واستقر قريباً من أم درمان، وأسرع في بناء سبعة عشر حصناً لتتحكم في الولوج إلى نهر النيل إذا ما اقترب الجيش الغازي من أم درمان ونشر الألغام، ولكن كانت ألغاماً بدائية، فقد حُطمت إحدى السفن التي كانت تحمل بعضها.

كان للخليفة عبد الله ثلاثة وستون مدفعاً لأم درمان، وضع نصفها على الحصون، ولم تظهر من هذه المدافع غير خمسة في موقعة كررى. . .

اكتست أم درمان بالخضرة، واعشوشبت الأرض، وسرحت نسيمات الخريف تُرقص الأشجار، وتبث الراحة في النفس، وصار المزارعون يطوفون أم درمان يحملون الخضر والبلح والبطيخ والشمام، وتفاءل الأنصار، وانطلقت إشاعة في أم درمان بعدما حلّ بها وفد حبشي أن الإمبراطور منليك قد تحالف مع الخليفة عبد الله وأنهما سيحاربان سوياً المعتدين، وذاع بين أهل بربر أن حملة فرنسية ستصد الإنجليز والمصريين، وإن الموت سيلاحق الغزاة من النيل الأزرق والنيل الأبيض.

تزودت حملة كتشنر بالمؤن والطعام، وأصبحت عطبرا مخزناً لها، فقد تدفق من الطعام ما يكفي البريطانيين ستة أشهر، وما يكفي المصريين شهرين.

وفي اليوم الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٨٩٨م أكمل الجيش الفاتح مسيرته، وبدأ يتحرك جنوباً، وقد انتظم في تشكيلات، وكلما مرَّ بدار من ديار الجعليين، خرج له الرجال والنساء والأطفال، ونحروا له الذبائح، وزغردت النسوة، وأنشد الشعراء قصائدهم، وغنى المغنون أغانيهم، وتغنوا بشجاعة الجعليين وطهارة وعفاف نسائهم، وانضم فريق للجيش ليحارب معه الأنصار، فالمتمة أصبحت مشعلاً يضيء الطريق ويوقد النخوة، فالمك نمر قد قام من قبره، وعبد الله ود سعد قاد الجعليين ليستعيدوا كرامتهم، وعلي ود سعد رسم لهم طريق النصر وحمل الرايات.

وصل الجيش الفاتح إلى جبل الرويان، فأقام الجيش الفاتح مستشفى، وزودها بمائتي سرير، وفي اليوم الثامن والعشرين من أغسطس عام ١٨٩٨م وحتى اليوم الثلاثين من أغسطس واصل الجيش الفاتح مسيرته إلى نحو ستة أميال حتى وصلت إلى منطقة ود العبيد، وأرسل كتشنر إنذاراً للخليفة عبد الله أن يبعد النساء والأطفال عن أم درمان لأنه سيقصف أم درمان بمدافعه وبوارجه، فرد عليه الخليفة أن الله سيرسل جنوداً من السماء ترميهم بحجارة من سجيل، تجعلهم كعصف مأكول.

في اليوم الحادي والثلاثين من أغسطس عام ١٨٩٨م لم يتوقف سير جيش كتشنر ووصل إلى جبل سورواب الذي يبعد ستة أميال من جبال كرري، وهبت عاصفة عاتية في ذلك اليوم، فقال خليفة المهدي إن الله

قد أرسل على الكفار ريح السموم، وستمطر عليهم مطر السوء، حطمت تلك الريح أعمدة خطوط تلغراف جيش كتشنر. . . اكتمل الزحف أو كاد، وفي اليوم الأول من سبتمبر عام ١٨٩٨م عبر جيش كتشنر قمة أعلى جبل من جبال كررى، وأقام معسكره في قرية خاوية هرب عنها أهلها ألا وهي قرية عقيلة، وهي تبعد ستة أميال ونصف من مشارف أم درمان.

كانت أم درمان في خفاء سترها، عن الناظرين جبل سورغام الشامخ، وامتد متن منه منسرحاً إلى النهر.

ومنذ بدأ الجيش الفاتح مسيرته انتظم فيه خمسمائة وألفان من الجعليين، وما كانوا جنوداً نظاميين، ولكنهم جاءوا يطلبون الثأر، ويعيدون لأهلهم كرامتهم. . . وصل الجعليون إلى المتمة واستقبلتهم النسوة بالزغاريد والأغاني الحماسية، وأسرعوا ليلحقوا بالجيش الفاتح.

وفي اليوم الأول من سبتمبر عام١٨٩٨ ، وكان الفجر طفلاً رضيعاً، تقدم الجعليون الصفوف إلى ضفة النيل الشرقية بينما كانت السفن الحربية تمخر عرائس تزدهي بجمالها وصباها، وتنفث حممها على الضفة الغربية.

أخمدت السفن الحربية أنفاس مدافع حصون الخليفة. . . وانطلق الجعليون، وأسقطوا قريتين بلا مقاومة.

أنزلت سرية المدافع القذافة، وواصلت قذفها ترجم أم درمان، وتحركت السفن الحربية يمنة تجاه المدينة تتبادل النيران مع حصون الأنصار، تهشم حيطانها الطينية وتحطم فوهاتها وتطلق عليها ما يهيل عليها ركاماً، وتراجع الأنصار ليستمدوا قُواهم، ويعدوا خطتهم هادرين فائرة دماؤهم ليردوا عنهم الهزيمة، وقد ابتعدوا كيلا تحصدهم هذه المدافع.

في تلك الآونة كانت فرقة الفرسان المصرية وفرقة الهجانة يقودها اللفتنانت كولونيل ر.ج. برودوود R.G. Broodwood يستطلع خلال الصحراء من ناحية كررى، ويسير بفرقتيه حتى وصل إلى طرف أم درمان الغربي. . . وهنالك لقي جيش الأنصار بقضه وقضيضه يتقدم، فرأى برودوود أن يستريح جيشه، وكتشنر نفسه رأى الجيش في ظهر ذلك اليوم من قمة جبل سورغام،

وظن أن جيش الأنصار ذلك سيهاجمه، فأسرع يرتب جيشه وينظمه ليصد الهجوم.

وفي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم، الموافق الأول من سبتمبر عام ١٨٩٨م توقف جيش الأنصار، ولم يقم بأي هجوم، وبقي جيش حملة الفتح يعد عدته وينظم صفوفه، ووضع كتشنر جيشه في منحنى طويل حول قرية العقيقة، وجعل أجنحة الجيش منتشرة على النهر، وفي الجانب الأيسر كانت الفرقتان البريطانيتان بقيادة ليلتون Lytleton ووشوپ Wauchope، وفي النصف وفي يمين النصف وضع فرقتين مصريتين ضمتا بعض القوات السودانية بقيادة ماكسويل Maxwell وماكدونالد Macdonald، وفي الجانب الأيمن والأيسر فرقة مصرية بقيادة لويس Lewis وأخيراً بقيت الفرقة الاحتياطية المصرية بقيادة كولينسون Collinson وقصد بإبقاء هذه الفرقة الاحتياطية لتعمل في النقل.

أقامت القوات البريطانية زريبة من الأشواك، ولكن الفرق المصرية والسودانية حفرت خندقاً ضحلاً وأقامت المتاريس أمام هذا الخندق لتتمكن من إطلاق النار خلف حصن واحد من الرمال. . . كان خط الدفاع قد نشر في مسار نحيل ولكن في عمق، وقصد بذلك إذا ما هاجم الأنصار فإن ذلك سيزين لهم التقدم، وحتى إذا ما تقدموا أطبق عليهم الجيش الفاتح ومثل بهم.

لم ينس الجيش الفاتح أن يستعين بدوريات استطلاعاته، وباستمرار قصف أم درمان وإطلاق جواسيسه في المدينة ليجمعوا الأخبار.

استطاع الجواسيس أن يتعرفوا على أمراء الأنصار الذين تمنوا أن ينتصر المصريون، ويهزموا خليفة المهدي، ومخابرات الجيش الفاتح حصلت على معلومات كثيرة وردت إليها من فركه ودنقلا وأبو حمد والنخيلة طمأنتها أن هنالك عدداً من أمراء الأنصار يسعون لخلع خليفة المهدي.

توقف جيش الأنصار في عصر ذلك اليوم، فظن الجيش الفاتح أن الأنصار سيهاجمون في الليل، فأرسلت مخابرات الجيش الفاتح بعض عيونها

ليزينوا للأنصار أن يهاجموا في الليل، لأن هؤلاء الكفرة لا يستطيعون الإبصار في الظلام.

عرف خليفة المهدي أن هذه مكيدة أراد بها الغزاة أن يهزموه، ولكن لو أقبل على الهجوم ليلاً لألحق بالجيش الفاتح الهزيمة، واستطاع الأنصار أن يشقوا طريقهم ويذبحوا الكفرة. . لقد خاف الجيش الفاتح من ذلك.

وفي ليلة الأول من سبتمبر ١٨٩٨ كانت قوات كتشنر جزعة خائفة خشية أن يهجم الأنصار، واجتمع الخليفة مع قواده، ولم يكن بينهم من كانت له كلمة، وحظوة معه، فقد اجتمع مع عثمان أزرق وابراهيم خليل، وكانا يريان أن الهجوم ليلاً كان أنسب، ولكنه رفض بعدما اتضح له أن القوات البريطانية كانت تعسكر بالقرب من النيل، وكانت القوات المصرية تعسكر خلف جبال كرري.

لم تتمكن استطلاعات الأنصار من أن تتحقق من مواقع الجيش الفاتح، فأعداد كثيرة من سلاح فرسان الجيش الفاتح قد تبين لاستطلاعات المهدي، وخشوا أن يهجم عليهم وهم على غيرما استعداد، والخليفة لا يستطيع أن يتحكم في قواته في الظلام، فهم غير مدربين، وقد تأكد له أن كثيراً من الهاربين من أجناده قد تسربوا مرة أخرى إلى أم درمان، وهم يعرفون مواقع جيشه ومكان سلاحه وطعامه.

لم ييأس الخليفة، ولكنه اعتمد على هذا الجيش اللجب العرمرم الذي يدفعه على الغزاة ليمزقهم، ويبعث فيهم موت الفجاءة، والخليفة ليس قائد جيش ولا مخطط دفاع أو هجوم، وقد اعتمد على شخصيته وسحرها، ألا وقد فقد الآن عبد الرحمن النجومي وحمدان أبو عنجه والزاكي طمبل.

تجمع في يوم المعركة اثنان وخمسون ألف مقاتل، بلغ عدد الملازمين والمجاهدين منهم ثمانية وعشرون ألف مقاتل، وكان نصفهم مسلحين بالبنادق، وقد قام على قيادتهم ابنه عثمان شيخ الدين، وقد اصطف العرب البقارة وعددهم أربعة عشر ألف مقاتل بقيادة أخيه يعقوب، ولم يكن يعقوب متمرساً في القتال، ولم يتح لعثمان أزرق وابراهيم خليل أية فرصة في

القيادة، فهما قائدان متمرسان، ولم يحتفل بقدرات عثمان دقنه، وقد ظن أن كل القواد الذين لا ينتمون إلى قبيلته ومنطقته سيخونونه.

قبيل فجر اليوم الثاني من سبتمبر عام ١٨٩٨م كان جيش الخليفة وجيش كتشنر في حالة تيقظ، وإن كان الهرج والمرج يطوف حولهما، فخيالة وجمّالة برودوود تسعى لتلحق بجيش الأنصار في غرب جبل سورغام، وقد حجبهما جبل سورغام عن بعضهما البعض، وانطلقت الفرقة الحادية والعشرين من حاملي الرماح وقد خرجت من ركنها تستطلع الجانب الشرقي من جبل سورغام.

لم يخطر على بال كتشنر أن الأنصار سيهاجمون، لا يهابون الردى، يطلبون التضحية ليقابلوا هذا الجيش الفاتح، ولكن وصل إلى كتشنر أن الأنصار في طريقهم للهجوم، وبسرعة أسرع المصريون والبريطانيون واصطفوا في خطوط دفاعهم، وتراجع برودوود شمالاً إلى جَبل كررى.

علا الصراخ والهتاف... الله أكبر... الله أكبر. الموت للكفار. لا إله إلا الله محمد رسول الله، لا إله إلا الله المهدي خليفة رسول الله.

كان جيش الأنصار يندفع صفاً كثيفاً يزيد ويتماسك ويقوى، وهم يحملون السيوف والحراب، اندفق ستة آلاف مقاتل كصيب من السماء، وانقضوا على الجناح الأيسر من الجيش البريطاني المصري، وخرج بعدهم ثمانية آلاف مقاتل ينهمرون بقيادة عثمان أزرق، وقد ابتعدت هذه الفرقة عن جيش شيخ الدين.

بدأت هذه الجموع تطارد برودوود من الناحية الشمالية، وتضرب في وسط خط الدفاع.

فتحت المدفعية نيرانها في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين في صباح اليوم الثاني من سبتمبر عام ١٨٩٨ وكانت فرقة المشاة البريطانية على بعد مائتي وألف ياردة من ميدان المعركة، واشتد القتال وانتظمت نيران البنادق والمدافع والقنابل، ولكن كان الأنصار يشقون الصفوف، ويضربون بحرابهم وسيوفهم، والنيران تحصدهم وهم يرددون في شأن الله، ويثيرون

الخوف والعطف والإيمان في قلوب مقاتليهم، شهد لهم كل مقاتل بأنهم قد بلغوا من الشجاعة والإقدام ما لم يخطر على بال بشر، وانتهز الأنصار وجود ثغرة، فأصابوا المصريين والبريطانيين بخسائر، وانتهت هذه المعركة في الساعة الثامنة صباحا.

طارد الأنصار برودوور في جبال كررى، وأحس كتشنر أن الخطر محدق بهم، واستطاع برودوور أن يصد الآلاف من الأنصار، فاتجه شمالاً مخالفاً الخطة التي وضعها كتشنر، وجذب قوات شيخ الدين إلى معقله، وكانت جمال برودوود قد أصابها الوهن، وصعب عليها السير في ذلك الطريق الصخري، ولاحقه الأنصار، ولم ينقذه منهم غير وصول سفينتين حربيتين بدأت تقصف جيش الأنصار وتصده بعيداً عن النيل، وبدأ برودوود يخادع جيش الأنصار، ويجذبه مسافة ثلاثة أميال بعيداً عن قلب المعركة، وبذلك فتح طريقاً سهلاً للجمال لتمشي في طريق ضفة النيل، وهو قام بذلك الهجوم من الجانب الأيسر ومن الوسط... خشي أن يتربصوا بجيشه، ويعملوا على ذبحه في شوارع أم درمان، ومن ثم أسرع برودوور بجيشه ووضعه بين الخليفة وأم درمان.

في الساعة الثامنة والنصف صباحاً أرسل طلائعه من الفرقة الحادية والعشرين من حملة الرماح ليستطلعوا، وهناك شك فيما إذا كان كتشنر قد علم بوجود الخليفة وأخيه يعقوب في أم درمان، عندما أمر كل الجيش أن يزحف إلى أم درمان، ولكن اللفتنانت جنرال السرج. جورينجس Lt. Gl. Sir G. Gorrings ذكر كما جاء في كتاب The Royal Engineers in Egypt and the Sudan- Lt. Col. E. W. C. Sandes أن كتشنر كان يعلم كل العلم بوجود الخليفة في أم درمان.

يقول المؤرخون العسكريون «إن كان كتشنر قد فطن لذلك، فإنه لا شك قام بمغامرة عسكرية ويزحف بجيشه عبر جهة عامرة بجيش لم ينهزم ويعرض جيشه لخطر يصيبه من جناحيه، وفي أحسن الأحوال يبدو واضحاً أن كتشنر قد استهان بالموقف، وأخطأ التقدير غير واضع أي حساب لشجاعة وقدرة الأنصار القتالية ظاناً أنه كسب المعركة، ولكن في الواقع إنه كسب الجولة الأولى».

كـانت الفرقـة الثانيـة والعشرين من حملة الـرماح تهـرول قدمـاً، وبينها ضابط شاب اسمه الملازم وينستون تشرشل، عبرت هذه الفرقة المتن الشرقي لجبل سورغام، وواصلت سيرها صُعُداً إلى أم درمان، وهي تخطو فـوق سهل سوي أقامت به جماعة صغيرة من الأنصار لا يتعدى عددهم بضع مئات.

فاجأت هذه الجماعة الصغيرة الفرقة الثانية والعشرين بإطـلاق نيرانهـا، فصمم قائد الفرقة أن يبعثر جمعهم، ناسيـاً أنه قـد كلف بالاستـطلاع، وليس بالمناوشة، وفجأة أدخل كل الفـرقة في قتـال مع الفـرسان في ميـدان مجهول ضـد عدو غيـر معلوم العدد، ولكنـه كان يعلم أن فـرقة مشـاته القـوية زاحفـة خلفه.

وما إن هزَّ فرسان الأنصار الأرض بخيولهم المرعدة، وقد طوحتهم نشوة القتال وهزة الاندفاع، خرجت كتل كثيفة من المقاتلين تحمل أعلامها الزرقـاء والخضراء تلتمع وكأنها البروق في كبد السماء، وقد أنبتها سحر ساحر وقـذف بها من جوف الخور لتقابل هذا الهجوم.

مـا رأى حملة الرمـاح إلا أن يعملوا برمـاحهم طعناً وتقتيـلاً عبر الخـور وخارجه، وبعد ذلك بعدوا، وقد جمعوا قواهم على الجانب الثاني من الخور، وأجبروا الأنصار أن يتقهقروا، وقد فقدوا اثنين وعشرين مقـاتلاً منهم، وأصيب خمسون منهم بجراح، وخسروا تسعة عشر ومائـة حصان. فقـدت هذه الفـرقة قواها، ولم تعد تصلح للقتال.

وبينما كانت هذه الفرقة تلعق جراحها، كان كتشنر ينظم جيشـه ليدخـل أم درمان، وقد بدل قياداتـه، فتبادل مـاكدونـالد مـوقعه مـع لويس، ويكون في مؤخرة الجيش، ووضع الجنود السودانيين في المقدمة لينالوا شـرف المبادرة، وكان على رأس الجيش وشوب الذي حاول أن يلحق بليتلتون لتحتل الفرقتان البريطانيتان التلة الشرقيـة لجبل سـورغام في أسـرع وقت ممكن، وماكسـويل ولويس في الخلف يسرعان ليلحقا بمقدمة الجيش.

اختلط الأمــر على جيش كتشنـر، وفقـد الجيش تشكيـلاتــه وانعــزل ماكدونالد وكان على ميل من أقرب جار له الذي هـو لويس. . . وبـدأت فرقـة من الأنصار تصوب نيرانها على جيشه، فأرسل قواته شرقـاً ليصدهم، وكـانت

فرقة الأنصار تختفي خلف جبل سورغام، وفوجيء ماكدونالد بكل جيش الراية السوداء وهو جيش مكون من أربعة عشر ألف مقاتل اندفعوا حول الجبل.

كانت الساعة التاسعة مساء، واشتدت المعركة في الساعة العاشرة. خشي ماكدونالد أن يبتلع هذا الجيش اللجب قواته، ورأى كتشنر أن يرسل إليه وشوپ بينما كانت الفرق الثلاث التي كان يقودها ليتلتون وماكسويل تلتف غرباً وتقصف جبل سورغام ثم بعد ذلك شرع لإغاثة ماكدونالد بعد أن تهاجم شيخ الدين... شق الأنصار الصفوف وكانوا على بعد ثلاثمائة يارد من ماكدونالد، وظهر شيخ الدين بجيشه وقد تعب من مطاردة برودوود المخادع الذي كان يحارب فيما وراء جبال كررى، وتذكر شيخ الدين أن المعركة الأصلية تدور في مكان آخر، فزحف بجيشه المنهوك، بينما كان عمه يعقوب يضيق الخناق على ماكدونالد في المقدمة، فظن شيخ الدين أنه يستطيع أن يهاجم ماكدونالد من الخلف، ولكن شيخ الدين كان قد تأخر نصف ساعة عن الميعاد، إذ كانت قوات يعقوب تضطرب وتخور، وكان ضغط ماكسويل ولويس قد اشتد على جيش يعقوب في الجناح الأيسر... حرك ماكدونالد الفرقة السودانية التاسعة نحو الشمال لتقابل شيخ الدين بينما انتظمت الفرقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من الجنود السودانيين واصطفت في الجانب الأيمن لتمد خط الدفاع، وأسرع وشوب بفرقته لينقذ الموقف، فإذا استطاع أن يلتحم شيخ الدين مع عمه يعقوب، واتصل جيشاهما فإنه لا شك سيهزم كل هذه الفرق الغازية التي التأمت مع بعضها، وكانت فرقة ماكدونالد قد أفنيت عن بكرة أبيها.

لقد كلفت فرقة ماكدونالد الجيش الفاتح ذخيرة كثيرة.

اصطف الجيش الغازي في خط متجهاً نحو الغرب، وبلغ طول الجيش جبلين، وبدأ يصد بقايا جيش الأنصار، وقد كان جيش الأنصار كبيراً، ولكنه تفرق في الصحراء.

توقف إطلاق النار في الساعة الحادية عشرة صباحا وزحف جيش كتشنر ليفتح أم درمان، وقتل في هذه المعركة يعقوب ومحمد ود بشارة وعثمان أزرق وإبراهيم خليل.

كان اسلاتين قد تسلل عدة مرات إلى أم درمان، واستولى على كل الأوراق والمكاتبات، والتقى بأصدقائه القدامى.

بنهاية عام ١٨٩٨م استطاع الجيش الفاتح أن يستولي على الجزء الشمالي ووسط السودان وشرقه، أما غرب السودان، فقد استأثر . علي دينار بدارفور، وخرج الخليفة بعد فتح أم درمان، وكان يتجول في كردفان، وعاد كتشنر في نهاية اكتوبر عام ١٨٩٨م إلى بريطانيا.

الأمير أحمد فضيل لم يشهد معركة كررى، فقد أسهم في معركة النخيلة، ولكنه ذهب بعدها إلى القضارف حيث كان الخليفة قد جعله مسئولاً عنها، وكان تحت أمرته جيش يبلغ ستة آلاف من المقاتلين، وقد أرسل إليه الخليفة أن يحضر إلى أم درمان، ولم يتمكن أن يلحق بالمعركة إذ وصل فقط إلى رفاعة، فرجع وعاد إلى القضارف.

قام الليفتانت كولونيل س. س. بارسون بمطاردة أحمد فضيل وذهب ليحارب أحمد فضيل، وكان النور عنقرة هو الذي يقوم على أمرها، والنور عنقرة قد خدم الحكومة التركية في الماضي، وأنعم عليه بالبكوية، ولكنه انضم للأنصار، وها هو الآن يعود ويقدم الولاء للحكم الجديد ويقرر أن يساعده في البحث عن أحمد فضيل.

قامت معارك، وأتعب أحمد فضيل مطارديه، وفي يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٨٨٩م اهتدوا إليه. كان الخليفة بعد هزيمة أحمد فضيل في الروصيرص قد ذهب إلى شركيلا جنوبي كردفان.

جردت حملة في مطلع يناير عام ١٨٩٩ بقيادة شقيق كتشنر الليفتنانت ف. و. كتشنر لتهاجم الخليفة، وقد هرب الخليفة محمد شريف من أم درمان وانضم للخليفة عبد الله، ولكنه استسلم للحكومة الجديدة في نوفمبر عام ١٨٩٨م وسمح له أن يقيم في الشكابة، وبعد نزاع واعتقال قبض على الخليفة محمد شريف وأعدم ومعه اثنان من أبناء المهدي هما البشري والفاضل.

قامت محاولات كثيرة لإلقاء القبض على خليفة المهدي، وكانت المحاولة الثانية في أكتوبر عام ١٨٩٩ وأطلق وينجت جواسيسه.

في يـوم ٢١ نوفمبـر عام ١٨٩٩م خـرج الخليفة من القـاشاشـويـا على الضفة الغربية المواجهة لجزيـرة أبا، وفي اليـوم التالي ظهـر مع أحمـد فضيل ومعه جمع كبير من الأنصار.

قد جمع الخليفة حوله خمسة آلاف من المقاتلين، وأقام مخزناً للغـلال أحضره أحمد فضيل، وألقي القبض على أحد الأنصار، فأخبـرهم أن الخليفة يقيم في أم دبيكرات التي تبعد حوالي أربعين ميلاً من جـزيرة أبـا. . . أغلقت قـوات وينجت الطريق، وزحفت، فسمعت دقـات طبول الخليفـة، ولما مـلأ الثوار السماء رأت قـوات وينجت قوات الخليفـة وهم يرتـدون جبب الأنصار، وبدأ الأنصار يزحفون، ويحملون راياتهم.

أطلقت قـوات وينجت النار عليهم، ولمـا توقف إطـلاق النـار، وعـرف الخليفـة أن النهايـة قد أزفت جلس في فـروته وكـان على يمينه علي ود الحلو وأحمـد فضيـل على يسـاره، وأحـاط بـه أمـراؤه الآخـرون، وكـانت الخيـول خلفه. . . وقد اصطفوا جميعاً يستقبلون القبلة.

كان ذلك في يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٣م، وأصابهم الرصاص وقتلهم، لم يقـدر أحد على القبض عليهم، ولـم يمكنـوا أحداً أن يسجنهم ويـأسرهم، ولم يتيحوا لأحد أن يحاكمهم وينفذ فيهم حكم الإعدام تصبه عليهم فـرقة من الجنود.

لقد ماتوا أبطالاً. . .

لا تقـوم الأمم إلا وهي تتعذب وتعـاني، إن فترة خليفـة المهدي مهمـا اتصفت بالقسوة، ومهما كان مـا بها من التجـاوزات والمآسي إلا أنهـا جمعت السودان ووحدته، وجعلت غرب السودان يلتقي مع أجزائه. . . ومهمـا وضعنا هذه الفترة في ميدان العدل والمثل إلا أننا لا نستطيع أن ننكر شجاعـة الأنصار وقوة عقيدتهم، وعشقهم للموت في سبيل الله.

إن البطولة خرق في الطبيعة، وقد كان خليفة المهدي بطلاً.

المراجـع

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر ـ إبراهيم باشا فوزي .

(٢) Budge, The Egyptian Sudan, Its history and monuments

(٣) السودان في قرن ـ الدكتور مكي شبيكه .

(٤) المهدية ـ الدكتور مكي شبيكه .

(٥) تاريخ السودان القديم والحديث ـ نعوم شقير .

(٦) A.B. Theobold, The Mahdiya.

(٧) Bucrligh , W.B. Sudan and Khalifa, The Reconquest of The Sudan.

(٨) Wilson, C.W. Iron to khartoum.

(٩) Wingate, F.R. Mahdisim and the Egyptian Sudan.

(١٠) W.S. Churchill - The River War.

(١١) Steevens, G.W. white Kitchener to Khartoum.

(١٢) P.M. Holt, The Mahdist States

الفصل الثاني عشر

الابوة والاستقطاب (١٨٩٩ ـ ١٩١٩)

قتل الخليفة عبد الله، وأسدل الستار على حكم أوتوقراطي، عانى منه الشعب السوداني صنوف العذاب، والخسف والطغيان، لم يقم على قانون، ولم يرتبط برحمة وعدل. . . حتى الذين بايعوا المهدية أصابهم منها ما كدر عليهم الحياة، وحتى أهل المهدي أنفسهم قد تعرضوا للذل والهوان، فإذا قيس بالحكم التركي المصري، كان الناس يشيدون بفضائله وحسناته بالرغم من قسوة ذلك الحكم في جباية الضرائب، وفرض المكوس، ويقارنون بين حكم الخليفة، فلا تلوح لهم نسمة من اطمئنان. . .

تنفس أولاد البلد الصعداء، واختفى الجهادية، وبدأ الاستقرار يعم أنحاء السودان رويداً رويداً، وتم عقد اتفاقية الحكم الثنائي في اليوم التاسع عشر من يناير عام ١٨٩٩م، وكان مهندس هذه الاتفاقية اللورد كرومر، المعتمد البريطاني بمصر، واستمرت هذه الاتفاقية حوالي اثنين وخمسين عاماً، وكانت الوصاية لبريطانيا على السودان، بالرغم من أن السودان قد فتح باسم مصر، وأطلق على الاتفاقية، اتفاقية الحكم الثنائي، ولكن قد غاب عنهم أن مصر قد احتلها البريطانيون بعد هزيمة أحمد عرابي، وكانت ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية، وإن طنجة أصبحت مشاركة مع فرنسا واسبانيا وبريطانيا.

لقد فسر اللورد كرومر الحكم الثنائي بقوله:

«إن إنجلترا هي في الحقيقة التي فتحت السودان، وإنه لا مراء أن الخزينة المصريــة هي التي تحملت أكـبر قسط من التكــاليف، وإن القــوات المصريــة قد عملت تحت قيادة ضباط إنجليز، وإن المصريين قد أدوا دوراً جليـلاً جداً في الحملة، ولكنه على قدم المساواة كانت اليد العليا لإنجلترا خلال فـترة التحضير وتنفيذ السياسة.

من الخـطل أن يفرض أن الفتـح كان يتحقق وتستعيد الحكومـة المصريـة السودان بدون المساعدة البريطانية التي قدمت الرجال والمال والإرشاد العام.

لا يحق أن يفرض أنه من غير المساعدة البريطانية بما قدمته من رجال ومال وإرشاد عام كان من الممكن للحكومة المصرية أن تستعيد فتح السودان؛ من هذا المنطلق أصبح ضم بريطانيا للأراضي التي أعيد فتحها له ما يبرره».

لم يكن من الممكن أن تضم بريطانيا السودان، كما أنه لم يكن معقـولاً أن تـترك السودان لمصر لتـديره وتحكمـه، ورأت بريـطانيا أن يكـون نفوذهـا بـاقيـاً ومستمراً في السودان، مخافة أن يصيب السودان من الفوضى مـا أصاب مصر في مطالبتها بحقوقها.

أصبـح مصير السـودان ومستقبله موضـع أخذ ورد، ولكن اللورد كـرومر حسم ذلك وكتب مذكرة الاتفاقية كما يلي:

بما أن بعض المديريات في السودان قد تمردت على سلطان صـاحب السمو الخديوي، وأعيد فتحها الآن باشتراك الجهود العسكرية والمالية لحكومـة صاحبـة الجلالة البريطانية وحكومة صاحب السمو الخديوي.

ولما كان ضرورياً أن يستقر على نظام للإدارة وسن قوانين لهـذه المديـريات المـذكورة مـع مراعـاة الأحوال المتخلفـة وغير المستقـرة لكثير منهـا ومـا يلزم من الاحتياجات المتعددة لهذه الأماكن المختلفة.

وإنه لما كان مطلوباً أن تقر المـطالب التي تستحقها حكـومة جـلالة الملكـة الـبريطانيـة بحق الفتح، وأن تشـارك في إرساء قـواعـد الاستقـرار لهـذا النـظام المذكور في الوقت الحاضر، والعمل مستقبلاً على إدارة هذا النظام وتطويره.

وطبقاً لذلك وبمقتضى هذا، فقد اتفق وأعلن الطرفان المُوَقعان أدناه والمخول لهما بهذا الفرض على الآتي:

المادة الأولى

١ ـ وبغير اختلاف لهذا السياق فالسودان في هذه الاتفاقية يعني كل الأراضي التي تقع جنوبي خط العرض ٢٢ وهي:

(أ) التي لم تجل عنها القوات المصرية منذ عام ١٨٨٢م أو

(ب) التي كانت قبل التمرد الأخير في السودان تديرها حكومة صاحب السمو الخديوي وفقدتها مصر مؤقتاً ثم أعادت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة المصرية فتحها بالاتفاق.

(ج) وكذلك الأراضي التي سيعاد فتحها سوياً بالاشتراك مع الحكومتين.

المادة الثانية

يرفع العلمان، البريطاني والمصري سوياً في كل الأرض والبحر من كل أنحاء السودان ما عدا بلدة سواكن، ففي هذه المنطقة يرفع فقط العلم المصري.

المادة الثالثة

تخول كل السلطات العسكرية والمدنية العليا في السودان لضابط واحد هو الحاكم العام.

يعين الخديوي الحاكم العام بمرسوم خديوي بعد توصية من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، وكذلك يعزل الخديوي الحاكم العام بعد موافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية.

المادة الرابعة

القوانين، وكذلك الأوامر واللوائح التي لها حكم القانون لحكومة السودان، والتي تنظم الحيازة والبيع ونقل الملكية لأي نوع محدد، تقع تحت اختصاص الحاكم العام، فهو الذي يصدرها أو يغيرها أو يلغيها بإعلان منه.

تنطبق مثل هذه القوانين والأوامر واللوائح على الجميع وأي جزء محدد بالاسم في السودان، كما أنها بكل مصارحة وجلاء أو بحكم الضرورة تلغي أو تغير ما عداها من القوانين الموجودة حالياً.

لا تصدر بيانات الحاكم العام إلا بعد موافقة سابقة من صاحب السمو الخديوي إنابة عن مجلس وزرائه وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية التي يمثلها المعتمد والقنصل العام في القاهرة.

استثناء لهذه القاعدة، تسمح الأطراف المعنية بهذا الاختصاص أن تعفي الحاكم العام من الالتزام بتلقي موافقة سابقة منها في حالات خاصة بفقرات تتعلق ببعض المسائل الإدارية والتنفيذية موضحاً ذلك بنص قانوني يخول له السماح.

البيانات التي تصدر من غير موافقة سابقة طبقاً لما هو مسموح به يجب أن تبلغ في الحال للمعتمد والقنصل العام لحكومة جلالة الملكة البريطانية في القاهرة.

وكذلك لرئيس مجلس وزراء صاحب السمو الخديوي في خلال مدة قدرها شهر منذ إصدار البيان وستخضع هذه البيانات لسلطات المراجعة أو الإلغاء لما للسلطة التي أنشأت السماح من تحفظات.

المادة الخامسة

لا يسمح بتطبيق القوانين المصرية والقرارات الوزارية المصرية أو أي جزء منها ما لم يسمح بتطبيقه الحاكم العام ويصدر بذلك بياناً.

المادة السادسة

كل إيرادات السودان ستكون تحت تصرف الحكومة المصرية، وستكون الحكومة المصرية مسئولة عن المصروفات المدنية والعسكرية العادية في السودان، ولكن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تتعهد بتحمل كل تكاليف القوات البريطانية التي سترابط في السودان ما عدا القوات الخاصة بالحملات العسكرية.

في حالة أي ظروف استثنائية تحدث وتلزم بإرسال حملة بريطانية خاصة إلى السودان فإن مسألة مقاسمة التكاليف سيتفق عليه في إجراءات خاصة بين الحكومتين.

المادة السابعة

لن يسمح بأي امتيازات لحاملي الجنسيات الأوروبية الذين يتاجرون في السودان أو يقيمون فيه أو يحوزون على ملكية فيه، كما أنه لا يسمح بأي امتيازات خاصة لرعايا أي دولة عظمى أو أخرى.

المادة الثامنة

تعفى البضائع المصرية الواردة من السودان من العوائد الجمركية، ولكنها تحصل على البضائع الواردة من مصادر أخرى. أما بخصوص البضائع الواردة من ميناء سواكن أو أي موانىء أخرى في البحر الأحمر في السودان، فالذي سيتحصل منها يجب أن لا يزيد عن الرسوم التي تتحصل على البضائع الواردة للوجه البحري بمصر.

تتحصل الرسوم عن البضائع الصادرة من السودان إلى مصر أو ما عداها.

المادة التاسعة

لا يسمح بتطبيق قوانين المحاكم المختلفة في السودان.

المادة العاشرة

سيكون كل السودان تحت الحكم العسكري ما عدا سواكن.

المادة الحادية عشرة

لا يسمح بقيام نظام قنصلي باعتماد قنصل أو نائب قنصل في السودان إلا بموافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية.

المادة الثانية عشرة

يمنع توريد الرق وتصديره خارج السودان وستصدر قوانين بإعلان ذلك.

المادة الثالثة عشرة

اتفق الجانبان على الالتزام بتنفيذ اتفاقية بروكسل الصادرة في اليوم الثاني من يونيو عام ١٨٩٠م التي تحرم توريد وشراء وصنع الأسلحة النارية والذخيرة، والخمور المقطرة والروحية.

* * *

كانت هذه هي المسودة التي صاغها اللورد كرومر لاتفاقية عام ١٨٩٣م وبعد ذلك وضعت في شكلها القانوني، وقد صدر ملحق لها، ووقع الاتفاقية عن مصر بطرس باشا غالي رئيس الوزارة المصرية، ووقعها عن بريطانيا اللورد كرومر في القاهرة بتاريخ العاشر من يوليو عام ١٨٩٩م.

هذه الاتفاقية غير موضحة، بل إنها وضعت تحت يد الحاكم العام كل السلطات وإصدار القوانين ولم يتميز فيها غير أن السودان ليس مستعمرة لأي من الطرفين، كما أنها أنقذت السودان من القوانين المصرية والامتيازات الأجنبية وحاربت الرق والنخاسة، ما عدا ذلك بالرغم من التحفظات فالأمر متروك للحاكم العام.

التنظيم السياسي والإدارة للسودان

استنبط نظام جديد للحكم في السودان كما وألغي نظام حكم التركية والمهدية، وقد حث كتشنر المديرين والمفتشين أن يكسبوا ثقة المواطنين، وشجعهم أن يختلطوا معه، ويستمعوا لمطالبهم وشكاويهم، ويساعدوهم على تنمية مواردهم، ووجههم أن يتصلوا بالطبقات المميزة من المواطنين الذين يستطيعون أن يؤثروا في بقية المواطنين، وأوصى المديرين والمفتشين أن يتعرفوا على الشخصيات البارزة في مواقع عملهم، ويظهروا لهم من المودة وكرم الصحبة ما يجعلهم يثقون بهم، ويعملوا على حل مشكلاتهم، والسياسة التي دعا إليها كتشنر هي تقدم ورقي السودان ورفاهية كل مواطن على حدة، وقد نظر إلى البيانات التي تعلن عن القوانين وتأكد أنها لا تجدي إن لم تكن الممارسة عملية من خلال التحرك بين المواطنين والعمل معهم وكسب ثقتهم.

أكد كتشنر على الصدق والحقيقة واجتناب الكذب والخداع، كما أنه سمح بالسمع للمجاهرين بالنقد والشكوى شريطة أن يكونوا صادقين في أعمالهم، ولم ينس أن تكون المحاكم عادلة والقضاة عدولاً قادرين على تفهم القضايا والماثلين أمامهم، كما شدد كتشنر على الحزم والصرامة في موضع الحق والحقيقة، ولا يسمح البتة بالتمرد والعصيان، ولا يجامل في ذلك.

رأى كتشنر أن الأبوة والتفهم في معالجة القضايا والمشكلات أمر لازم ومستحب، فيجب ألا يعاقب المذنب عندما يرتكب خطيئته الأولى، وأن تكون العقوبة في الخطيئة الثانية بها رفق وإصلاح من غير تشدد.

نظر كتشنر لحالة البلاد، وأكد على احترام الدين الإسلامي والمحاسبة على شعور المواطنين وأحاسيسهم، فلا يمس أحد الدين الإسلامي بما يسيء إليه أو إلى معتنقيه، أما المساجد التي هدمت فأوصى بإعادة بنائها، ولكن أسقط من حساب الحكومة إعادة تشييد التكايا والزوايا ومقابر الصالحين وأشار عن البعد وتشجيع التعصب الديني.

وعالج مشكلة الرق، وأبان أن الرق ممنوع ومحرم في السودان، ولكن لما كانت البيوت تزخر بأعداد من الأرقاء الذين اندمجوا مع العائلات وأصبحوا جزءاً منهم، فنصح ألا يتدخل في أمرهم إلا بعد حين إلا إذا عوملوا معاملة قاسية أو اعترض على حريتهم واختيارهم، فالمتهم بذلك يحاكم.

نرى مما سردناه عن مقدمة سياسة كتشنر أنه لم يتعرض البتة للسيادة في السودان، ولا للوطنية السودانية، ولم يفسر الاتفاقية الإنجليزية المصرية، ولم يتعرض أحد من السودانيين لمناقشة ذلك؛ أما مسألة السيادة فلم تكن معروفة البتة في السودان، فالسودان كان أُسَراً وقبائل، وحتى الممالك التي نشأت في السودان لم تقم على أسس السيادة والوطنية، بل كانت تجمعات استطاع الاستغلال الاقتصادي أن يقيمها ثم توارثها أفراد أو أسرة، ولم يبرز في السودان أي أثر قوي راسخ غير القبيلة، والسودان نشأ من قبائل.

إن المؤرخين الذين يناقشون مسألتي السيادة والوطنية ومكانهما في اتفاقية عام ١٨٩٩م إنما يمارسون نوعاً من الترف الفكري، واللورد كرومر والبريطانيون قد تأكدوا من ذلك عندما عقدوا الاتفاقية مع مصر.

وطبقاً للقانون الدولي لا يجوز لمصر أن توقع على اتفاقية وتكون طرفاً فيها في تلك الحقبة، فالخديوي كان والياً من ولاة سلطان تركيا في الإمبراطورية العثمانية، ومن الناحية القانونية لا يحق للخديوي أن يوقع أو توقع حكومته اتفاقية لأنه محظور عليه أن يعقد اتفاقيات مع أي دولة أجنبية غير الاتفاقات التجارية واتفاقات الجمارك، وكرومر قد عرف ذلك، وفي المذكرة الملحقة بالاتفاقية نجد أنه كان للخديوي حق في السودان قبل المهدية، كما أن المذكرة قد أبعدت المصريين عن إدارة وتوجيه السودان، ومجمل القول إن الاتفاقية استحوذت فيها بريطانيا على كل شيء، وجاء كتشنر ففصل نظام الحكم وأقام الهيكل الوظيفي للمديرين والمفتشين والمآمير ونواب المآمير، وكان المديرون كلهم عسكريين بريطانيين وكذلك المفتشين وما ترك للمصريين غير وظائف المآمير ونواب المآمير.

المراجـع

(١) Mudather Abdel Rahim. Imperialism and Nationalism in The Sudan

(٢) M. El Noujoumi - Jvent Trustuship.

(٣) J.S.R Duncan - The Sudan's puth to Indepence.

(٤) P.M. Holt and M.W. Daby, The History of The Sudan.

(٥) Mohammed Omar Bashir, Revolution and Nationalism in the Sudan.

(٦) Afaf Abdel Majid Abu Hasabu - Factional conflict in The Sudan.

(٧) John Marlowe. A History of Egypt and Anglo - Egyptian Relations.

(٨) Lord Cromer , modern Egypt.

(٩) Halord Mac Michael, The Anglo - Egyptian Sudan.

(١٠) Harold Mac Michael, The Sudan.

الفصل الثالث عشر

صراع وخداع (١٨٩٩ - ١٩١٩)

كان الهدف الأول للحكم الثنائي هو في مطلع الفتح القضاء على المقاومة، فكل الدراسات التي أعدتها المخابرات أن فكرة المهدية قد علقت بالقلوب والعقول، وأصبحت هي المنقذ من الاستعمار الأجنبي، وغدا الإسلام هو السلاح الباتر للأعداء، والطريق المستقيم لتوحيد السودانيين، ولم يعرف الدين الإسلامي قوة مضائه، وقدرة حركته في السودان مثل ما قام به المهدي، فإن كان محمد أحمد المهدي قد توفي إلى ربه، فليخرج مهديون آخرون، يحاربون الكفار، فأولئك المشايخ الذين انقطعوا للعبادة ومجاهدة النفس، وانعزلوا عن الدنيا وما بها من متاع ونعيم واثم وشقاء، ودخلوا الغيران، واختلوا في عالم مغلق، لا ينفذ إلى دنيا الناس، ورضوا أن يحبسوا أنفسهم شهوراً طوالاً بلا زاد ولا أهل، وانطلق بعضهم في البرية قد ضربوا المثل للسودانيين أن القربى من الله هي الوسيلة للخير والصلاح، وقد اعتقد فيهم السودانيون، فهنالك حمد النهلان الذي ادعى المهدية، وذكره ود ضيف الله في طبقاته، وقال إنه دخل حجرة قد علق بابها باللبن، ولم يترك فيها غير كوة صغيرة، وكانوا يقدمون له كل يوم الماء وقبضة من قرط وسبع تمرات وقطعة خبز كعين البعير، ومكث في حاله تلك اثنين وثلاثين شهراً.

نسب لهؤلاء المشايخ الخوارق في العادات، فمنهم من جمع بين الأختين كالشيخ الهميم، وقال إن النبي صلى الله عليه وسلم سمح له بذلك،

وقد جاوز الحد الشرعي، وأراد الشيخ دشين أن يفسخ نكاحه وقال ود ضيف الله إن جلد الشيخ دشين قد فسخ، لأن الشيخ الهميم قال له الله يفسخ جلدك. . وذكر ود ضيف الله في طبقاته قصيدة للشيخ الهميم في هذا الأمر:

فإن كنت ياقاضي قرأت مذاهباً فلم تدر يا قاضي رموز مذاهبنا
فمذهبكم تصلح به بعض ديننا ومذهبنا يعجم عليكم إذ أفلنا
قطعنا البحار الزاخرات وراءنا فلم يعلم الفقهاء أين توجهنا
حللنا بواد عندنا اسمه القضا فضاق بنا الوادي ونحن ما ضقنا
حللنا بقرب الغاب ردحا من الدنى عرجنا شموساً أخجلت شمس نورنا
الحناعلى العرش والكرسي المعلى ولوحها لبسنا ثياب النور بحسن جمالنا

هذه القصائد مع أخطائها النحوية، واختلال وزنها توضح حالا من حالات هؤلاء المشايخ.

وذكر ود ضيف الله من ردت لأهله الشمس، وقد جنحت للغروب، ومنهم حج طائراً، ومن عرج إلى السماء بروحه، ومن ملك ملوك الجان، ومن صارع ملك الموت فصرعه، ومنهم من كان يحيى المهد، ومنهم من تكلم في المهد، ومنهم أنه المهدي المنتظر الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ومنهم من يقول للشيء كن فيكون، ومنهم من كان الخضر لا يفارقه، ومنهم من كان ينظر في اللوح المحفوظ، ومنهم من كان يحدث بما كان يحدث في الغيب ويقول في ذلك الشيخ موسى بن يعقوب في إحدى شطحاته:

سلام على قوم إذا ذكر اسمهم تهتك أستاري إليهم برجفة
تلألأت الأنوار من نحو خالقي بوقت قيامي أو جلوسي بخلوة
نظرت إلى المحفوظ في كل ساعة تناهيت عن إظهار حكم البرية
أمرّ على الآفاق أنظر ما بدا فأخبر عن ذكر النواحي الخفية

دخل الحكم الثنائي في عالم ميتافيزيقي لا يعرف المنطق، ولا يؤمن بالمعقول. . . إنه عالم اللامعقول. . . شاعت هذه الأحوال، ونشأت طبقتان، طبقة الفقهاء، وطبقة المتصوفة، ونحن نستخدم هذه اللفظة تجاوزاً، فالمتصوف الذي نعنيه في هذا الوضع السوداني هو الفكي، هو الشيخ، هو

الساحر، هو العراف، هو الطبيب، هو المطمئن، هو المغيث، هو الذي يلجأ له الناس للحماية، فهو يقوم بعلاج المرضى، وهو الذي يقلع العين والنظرة الشريرة، هو الذي يحصن الماشية، وهو الذي يطرد الأرواح الشريرة، وهو الذي يعالج الجنون، وهو الذي يحيط المرأة الحبلى بالوقاية والعناية.

إن حمداً النحلان عندما ترك دراسة الفقه والعلوم الإسلامية، فقال: «أنا والخليل افترقنا ليوم القيامة»، قصد بذلك أنه اتخذ طريق التصوف السوداني، أما الشيخ دفع الله العركي فقد التزم بعلوم الظاهر، وتفقه في الدين، وجاور في مكة المكرمة اثني عشر عاماً، ولم يعرف عنه كرامات وخوارق، وقد أغضب ذلك ابنته، وقالت له ابنته أنت ومحمد أخي لم نسمع عنكما كرامات وخوارق غير أنكما تقولان «قال المصنف. . . قال المصنف».

دخل الحكم الثنائي في عالم اللامعقول، ويفسر الدكتور محمد عوض محمد هذه الظاهرة السودانية كما جاء في كتابه «السودان الشمالي سكانه وقبائله» بأنها إحساس داخلي يدفع الناس إلى الانتظام في سلك العبادة المنظمة، إحساس وليد أجيال وقرون، ولعله إحساس يرجع إلى ما قبل الإسلام.

بالطبع، أدلى الدكتور محمد عوض بهذا الرأي قبل أن تتوسع الدراسات في علم سيكولوجية الخوارق Para Psychology، فليس شرطاً أن يكون الإنسان مسلماً ليحوز هذه الهبات النفسية، ففي التبت، والهند، وفي جنوب السودان، وفي جبال النوبة بالسودان، هناك ما يعرف بالكجور وهو ساحر، والسودانيون عندما دخلوا الإسلام، لم يتخلصوا من عاداتهم وخصائصهم القديمة، فالسحر قد لعب دوراً عظيماً في الحياة السودانية، ووصل إلى السودان في القرنين الثاني عشر والثالث عشر أنواع من المغاربة، وكان السودانيون قبل ذلك قد تأثروا بالحضارة الفرعونية، والفراعنة كانوا يقيمون المقابر لملوكهم، ولموتاهم، ولكن اشتهرت مقابر الملوك، والمغاربة يمجدون الأولياء أحياء وأموات، فقامت القباب والضرائح لمن عرفوا بين السودانيين بالأولياء، وامتزج ما تلقاه الفكي بما سمعه عن الغوث والقطب والبدلاء والنجباء، وكان كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي قد سبقته

مؤلفات عن المتصوفة والكرامات قبل أن تنتشر الطرق في السودان، ووفق بين أقوال المتصوفة وبين النزوع للغيب، وصح عند السودانيين أن الأولياء أعرف بالإسلام أكثر من الفقهاء، وأنهم أدرى بطرق السماء.

لا نَنْسَ أن السودان قد عاش حتى القرن السادس عشر الميلادي متأثراً بالمسيحية، وكانت الكنيسة القبطية ذات أثر كبير، وبعض شعائر الكنيسة القبطية مزجت بين الحس والنبض الروحي الفرعوني، والسودان منذ نشأته وقيام مجتمعه كان يعاني من المجاعات والأوبئة، لأنه لم يكن أمة متوحدة، ولم يكن دولة مؤسسة، بل كان أشبه باستراحات ومعسكرات بدأت تتحول بمرور الزمن إلى مواطن استقرار، وكبرت القبيلة، واطمأنت لوجودها، واكتسبت الأمان والأمن، وكان لا بدَّ لها من مرشد ودليل فقام بينها المشايخ، فكانوا الملجأ الذي يلتف حوله الناس، فالشيخ هو الذي يطعم، وهو الذي يحمي، وهو الذي يعالج من المرض والجنون.

وقد توفرت كتب التاريخ وما كتبه الرحالة عن الأولياء السودانيين، وقد أفرد ريتشارد هل في كتابه «على حدود الإسلام»، بالإنجليزية فصلاً مترجماً عن الفكي الريح فكي طيبة، وهو أحمد الريح بن يوسف البوشرا شيخ العركيين، ويتصل نسبه بالدوحة النبوية، وقد عاش في طيبة، ونظر إليه كل الناس في السودان كولي كامل من أولياء الله، وقال الناس إنه كان كل يوم يعرج إلى مكة ويؤدي الصلاة هناك، وكان الناس يتسابقون على تقبيل يده، وقال الناس إن ذقن والده نبتت وهو ميت حتى خرجت من قبره، وكانت شعرات ذقنه ترى خارج المقبرة، وقد أقطع الشيخ الريح أراضي واسعة، وكانت داره مأوى الجوعى والحواريين، وكان يذبح في اليوم أكثر من مائة ثور.

بالطبع امتزجت نظرات السودانيين بالأساطير والحكايات والموروث الشعبي كأمثال ود النمير ود السراري السبع، واختلطت بما جاء من مصر كقصة السيدة زينب والزير سالم وأبي زيد الهلالي. ولا شك أن بعض العلماء قد قرأ حكايات ألف ليلة وليلة، وسمعها عنه بعض الذين طرقوا درب التصوف، كما انتشر كتاب شمس المعارف للبوني ومجريات الديربي.

كانت هناك أسباب ودواعي لإرساء هذه النزعة بين السودانيين المسلمين، وكانت الغارات والحروب والمشاحنات هي إحدى وسائل الاقتصاد وتدبير المعيشة، لذلك نال الفكر حظوة، ويذكر لنا ود ضيف الله في طبقاته أن الشيخ محمد النقر كان يطلق ماشيته في زروع الناس، فإن نفروها، أو ضربوها عطبهم، ومنهم من يسخطه تمساحاً أو أسداً، وشاع بين الناس أن بعض القبائل تتشكل بأشكال الحيوانات، وفي بربر ما زالت تعيش عشيرة اسمها التماسيح، وتقول الأساطير إن جد هذه الأسرة عيسى وابنه عبيسه وهما ما زالا يسكنان في داخل نهر النيل في بربر، فهذه العشيرة عندما تولم لأفراحها، تضع أطباقاً من الطعام على شاطىء النيل في بربر لتطعم أسلافها.

كما أن في السودان ما زالت أسطورة ربط الرجال عن المجامعة، فالفكي يحل الربط، كما أن مشكلة العجز الجنسي يعالجها الفكي إما بالآيات أو بالأوقاف وإما بأعشاب لا يكشف سرها للناس.

وقد اشتهرت سنار بالسحر، فهنالك حكاية المرأة الساحرة التي جردت عشيقها الذي خانها من أعضائه التناسلية، ورمتها إلى قط فأكلها.

وقد وضع السودانيون هؤلاء الأولياء موضع الرسل والأنبياء، وقد ذكرنا أن الغارات والمشاحنات راشحة بين القبائل السودانية، ولا نستطيع أن نقول إن هذه المشاحنات والغارات تمثل مقاومة للحكم الثنائي، فعندما قتلت قبيلة أقار دينكا الضابط البريطاني سكوت باربور Scott Barbour عام ١٩٠١م هبت قوة من الجيش وأعدمت شيوخها وأحرقت قراها وماشيتها.

وفي عام ١٩٠٣م قامت قبيلة أتوت دينكا باضطرابات على نهر لاو، وكان مصيرها كالأولى، وقامت حملات تأديبية في عامي ١٩٠٨م و١٩١٠م لمقاومة الاضطرابات التي أثارها الدينكا، ولا ننسى الاضطرابات التي قامت بها قبيلة النيام نيام في الجنوب بقيادة شيخها ريكيتنا ابن سلطان يامبيو في الجنوب عام ١٩٠٣م، فقد اعتدت فرقة من هذه القبيلة على دورية كان يقودها الكابتن ود، ولم يلق القبض على ابن السلطان إلا في عام ١٩١٤م وأبعد إلى الخرطوم سجيناً، وتوفي عام ١٩١٦م.

لم تتوقف المشاحنات والغارات بين القبائل في الجنوب، فأرسلت حملات لتطفىء هذ المشاحنات ووجهت إلى الدينكا والنوير والأنوك والبير، ومنذ عام١٩٠٧م حتى عام ١٩١٢م كانت قبيلة البير في دنقلا تغير على الدينكا، ومنذ عام ١٩١٤م اتفق الدينكا والماندالا على الإغارة على القبائل الأخرى، وتكونت جمعية سرية من قبيل البير في عامي ١٩١٦م و ١٩١٧م على القبائل الأخرى، ونشبت اضطرابات قامت بها قبيلة الشلك عام ١٩١٦م، كما أن قبيلة النوير تحركت في فتنة في عام ١٩١٣م و ١٩١٤م و ١٩١٧م، وجردت الحكومة حملة ضد قبيلة الأنواك في عام ١٩١٢م كلفتها حياة ثلاثة ضباط بريطانيين وثلاثة ضباط سودانيين واثنين وأربعين جندياً، كان قوام هذه الاضطرابات في الجنوب سوء الأحوال المعيشية ورفض الضرائب للحكومة. ولا ننسى أن قبائل النوبة رفضت أن تدفع الضرائب في جبل الداير عام ١٩١٣م.

وإذا نظرنا إلى حوادث الاضطرابات في منطقة جبال النوبة والجنوب، وعرضنا بعضها لرأينا عجباً، وكل المفارقة هنا نشأت من رفض دفع الضرائب.

قام تمرد في جبل براني في مركز تلودي عام ١٩٠٨م و ١٩١٧م وفي بلدة دقيق عام١٩١٠م و ١٩١٣م وفي حبيان عام ١٩١١م وفي توقوى عام ١٩١٠م و ١٩١١م وفي الطير الأخضر في عام ١٩١٤م و ١٩١٥م وفي مركز كادوقلي في الداير عام ١٩٠٤م وفي اليرى عام ١٩٠٦م وفي منطقة نيانق - نيانق عام ١٩٠٦م وفي كيلا كردن في عام ١٩١٠م وفي شات الصافيا عام ١٩٠٤م وفي ميري عام ١٩١٥م وفي الدلنج في منطقة ماندال عام ١٩٠٤م و ١٩١٤م وفي كاندره عام ١٩٠٦م وفي فاندو عام ١٩٠٨م وفي كيلا كيدو عام ١٩٠٨م و ١٩٠٩م وفمي تيما عام ١٩٠٩م و ١٩١٠م وفي سابي عام ١٩١٤م وفي دولمار عام ١٩١٤م وفي نيميا عام ١٩٠٨م و ١٩١٨م.

كلما تعثرت الحياة المعيشية، تحركت القبائل وثارت، وكلما استقر الاقتصاد هدأت الأحوال، وسهل للحاكم أن يصرف أمور البلاد؛ هذه قاعدة في الوجود السوداني، كانت آخر القبائل المتمردة في الجنوب هي قبيلة

التابوسا، وآخرها في جبال النوبة هي الليري، ولم يتم الاستقرار في جبال النوبة والجنوب إلا في عام ١٩٢٩م.

عرضنا لتمرد القبائل حتى تم استقرارها، ونأتي الآن للجانب الإسلامي ورفض الحكم الثنائي، ولا ننسى أن الدعوة المهدية لم تكن دعوة وطنية خاصة بالسودان، ولكنها كانت دعوة عالمية للإسلام. . . ولا ننسى أن فكرة ظهور نبي الله عيسى تمكنت من الوجود السوداني، فقد ظهر علي عبد الكريم أحد أقرباء المهدي في أم درمان ومعه تسعة من أنصاره يبشرون بأن علي عبد الكريم هو نبي الله عيسى، ويقفون مؤمنين بالمهدي.

أطلقت هذه الجماعة على نفسها مخلوقات الله، وفصلت مبادئها كالآتي:

١ ـ كل ما يفعله العبد وكل ما يقوله فهو حق لأن ذلك هو أمر الله.
٢ ـ إن الله يرعى كل مخلوقاته ولا يتخلى عنهم.
٣ ـ الشر والخير قدرهما الله، لله الحمد والشكر.
٤ ـ إذاحدث شر أو خير فالشكر والحمد لله.
٥ ـ الوحي وكل أعمال البشر من عند الله.

هذه الحركة ليست جديدة، فهي قد رضيت بالإسلام، ولكنها احتفظت بعادات قديمة، وقد جاء في الحوليات التي كتبها الدكتور أمين باشا في مجلة Der Islam الألمانية بتاريخ ٤ أكتوبر عام ١٨٨١م: «هنالك جماعة تعرف باسم جماعة أبو جرير تمارس عبادات وطقوس مستغربة، ويتعرض لهم العرب الساكنون على النيل الأزرق بأوصاف عجيبة».

وجاء في كتاب «تاريخ السودان القديم والحديث» ما يأتي:

«الزبالعة، ويسكنون جزيرة سنار والبلاد التي بين الرهد والدندر، ويبلغون نحو تسعة آلاف رجل، وهم كسائر العرب في أخلاقهم وعاداتهم، إلا أنهم يمتازون بكونهم شيعة خاصة، عرفت في السودان بالملة الخامسة، وعندهم أن مؤسس شيعتهم المسمى أبو جرير هو رسول الله، فلا يعرفون نبيا سواه، وقد أقاموا رمزاً لقبره في حلة بنزقه شرقي النيل الأزرق بين كركوج

والرصيرص حيث يجتمعون للأذكار مساء كل أحد وثلاثاء ويرددون لا إله إلا الله أبو جرير نبي الله». وفي شهر صفر في كل سنة يعتزل مشائخهم إلى الخلوات للرياضة، فيقيم كل منهم خلوة، ويجعل عليها الحراس لكيلا يدخل عليه أحد مدة سبعة أيام، فإذا انتهت خرج من الخلوة، ودعا رهطه من الرجال والنساء وأقام حلقة للذكر، وقيل إنهم يستبيحون العرض في هذه الاجتماعات، فإنهم بعد نهاية الذكر يقبلون يد الشيخ رجالاً ونساء، فيختار الشيخ امرأة لنفسه ثم يحذو كل منهم حذوه وينصرفون، ونساء الزبالعة من أجمل نساء السودان، ولون الكثيرات منهن مشرب بالحمرة، وكلهم أصحاب تنعم ورفاهية، فترى الرجال يدهنون أجسامهم ويتعطرون بالروائح العطرية كالنساء، وهم يتجنبون مصاهرة العرب، كما أن العرب يتجنبون مصاهرتهم، ويعتقدون بهم السحر.

اهتم بأمر هذه الجماعة هللسون، ونشر بحثه في المجلد الأول، الجزء الثالث Sudan: Notes and Records، طبعة كروس ـ جنيف، سويسرا، واتصل بالشيخ أبي القاسم دفع الله الشريف الدينابي شرف الدين، واتصل بالشيخ محمد الرشيدي، وتأكد أن الأخبار المتداولة عن الزبالعة غير صحيحة، فعندما قرن قيام علي عبد الكريم بدعوته، جعلوه لصيقاً بالزبالعة، ولكن لم يتحقق أبداً غير أنه من دعاة المهدية، وألصقت به المخابرات في السودان هذه الفرية.

تكونت محكمة لمحاكمته ومحاكمة أنصاره من رودلف اسلاتين ونعوم شقير والبكباشي نيودال. وقضت بنفي سبعة وعشرين من أنصاره إلى حلفا، وكان مجلس الشورى الإسلامي الذي طلب منه وينجت الرأي الإسلامي في اتهام علي عبد الكريم تكون من الآتي أسماؤهم:

١ ـ سيدندا قاضي أم درمان.
٢ ـ الشيخ الطيب أحمد هاشم (قاضي شرعي سوداني) بالخرطوم.
٣ ـ الشيخ شريف نور الدائم باشا أستاذ المهدية.
٤ ـ السيد المحجوب الميرغني شيخ الطريقة الختمية.
٥ ـ السيد ادريس المكي الاسماعيلي شيخ الطريقة الاسماعيلية.

٦ ـ السيد محمد البدوي قاضي الإسلام.
٧ ـ الشيخ مدثر ابراهيم الحجاز.
٨ ـ الشيخ اسماعيل الأزهري من كبار القضاة الشرعيين.

كانت أبرز الانتفاضات الدينية انتفاضة عبد القادر ود حبوبة عام ١٩٠٨م وعبد القادر ود حبوبة ينتمي لقبيلة الحلاديين، وقبيلة الحلاديين كان بها شيخ عالم درس عليه محمد أحمد المهدي وهو الشيخ الطيب البصير، وقد انضم هذا الشيخ للمهدي وبايعه وحارب معه، واتصلت أسرة عبد القادر إمام المعروف بود حبوبة بالمهدية، وحارب عبد القادر توشكي مع عبد الرحمن النجومي، ولم تكن كل أسرة ود حبوبة تدين بالولاء للمهدية، فأحد إخوان عبد القادر حارب مع كتشنر ضد المهدية وقاد فرقة من الحلاديين لتساند الجيش الفاتح، كما أن عم عبد القادر ود حبوبة الشيخ عبد الله ود مساعد عمدة كاتيفا جاء ومعه وفد، قدموا إلى الإدارة الجديدة ورحبوا بها عندما احتلت وفتحت منطقة الجزيرة.

بعد ذلك نشأت خصومة بين عبد القادر إمام المعروف بود حبوبة وبين أخيه وعمه في ملكية بعض الأراضي، وعبد القادر كان معروفاً بأطواره الغريبة، فقد أسهم في موقعة توشكي واختفى، وشارك في موقعة النخيلة مع محمود ود أحمد، ثم جاء وحارب لفترة في موقعة كررى وابتعد إلى قريته.

تقدم عبد القادر ود حبوبة بشكواه ضد عمه وأخيه، ولكن لم يجد نصيراً، فاتجه عبد القادر للثورة والتمرد، وجمع حوله بعض الأنصار ليحارب بهم الحكومة، واستقربهم في ودشينيان في الجزيرة، نصح أن يتخلى عن هذه العداوة فرفض، وأخيراً قبل أن يقابل نائب المفتش البريطاني س. س. سكوت مونكريف C.C. Moncrief واليوزباشي المصري محمد شريف المأمور، وكان اللقاء في قرية توجور، وسئل عن شكاواه، فقال إنه لا يتضرر من الحكومة، ولكنه قال إنه يقوم بما يقوم به في شأن الله، وقتل عبد القادر ود حبوبة المفتش البريطاني والمأمور المصري واشترك في ذلك أنصاره. وجردت حملة للقبض عليه وعززت بقوات من الخرطوم ولكنه اختفى وترك قرية توجور، وسار يهيم على وجهه كالدراويش وحمل طبلاً، وكان يمدح في القرى وألقي عليه القبض في اليوم الرابع من مايو عام ١٩٠٨، وأعدم في

اليوم السابع عشر من مايو عام١٩٠٨ في قريةمصطفى إحدى قرى الحلاديين. أرخ الناس بتمرده، وعدوه ثورة شعبية.

وفي عام ١٩٠٨م قبض على رجل اسمه عبد الوهاب في تنقاسي في دار الشايقية، ادعى المهدية وألقي القبض عليه وأعدم.

انتشرت بعد ذلك دعوة المهدية، فخرج في عام ١٩٠٨م رجل اسمه الشريف مختار ود الشريف هاشم من الشنابلة وادعى المهدية، فقبض عليه وأعدم.

ومنذ عام ١٩٠١م كانت الحكومة تبحث عن رجل اسمه نجم الدين ادعى المهدية، وزار هذا الرجل سنار عام ١٩١٠م يبشر بدعوته، وجمع حوله خلقاً كثيراً، قبض عليه وحوكم وأعدم، وخرج رجل آخر اسمه الفكي عكاشة أحمد من حواري ودحبوبة عام ١٩١٢م وبدأ يبث دعوته، فقبض عليه وحوكم وأعدم، وفي عام ١٩١٥م ظهر رجل من قبيلة الفلاتة اسمه الفكي عمر أحمد فجردت له حملة من الشرطة، واشتبك معها وقتل، وقبل ذلك ظهر الفكي أحمد الحورين من بورينو عام ١٩٠٢م وادعى المهدية، وظهر في بربر آخر... وكان دائماً الردع المحاكمة والإعدام...

واصل هذا السير من دعاة المهدية تدفقه حتى تمرد علي دينار، فأرسلت حملة لمحاربته وقد جاهر بوقوفه مع تركيا وألمانيا مسانداً لهما في حربهما ضد بريطانيا، ورفض أن يدفع الضرائب وكانت تتسلمها مصر.

لما نشبت الحرب العالمية الأولى بدأت ألمانيا دعايتها، إنها ستحرر البلاد الإسلامية، وتزيح عنها الاستعمار، وتحالفت تركيا مع ألمانيا والنمسا ضد الحلفاء، وكان لعلي دينار اتصالات مع تركيا وألمانيا، وكان يفد إلى سلطنته مندوبون من طرابلس يحملون إليه الرسائل، كما أنه كان يكتب إلى الإمبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا، ولما استطاعت حكومة السودان أن تجمع الزعماء الدينيين والأعيان ومشائخ القبائل ونظارها حولها، وكان السيد الميرغني والشريف يوسف الهندي يستقطبان العلماء ورجال الطرق، أحس علي دينار أنه طعن، ووقف معارضاً لحكومة السودان، وهو الذي احتفظ بملكه، وأعاد سلطنة دارفور بعد أن ضمها الزبير باشا إلى الحكومة التركية

المصرية، وبعدما أضافتها الثورة المهدية إلى السودان عام ١٨٨٤م... إنه لم ينس أنه وقد استدعاه خليفة المهدي إلى أم درمان عام١٨٩٧، وحارب في موقعة النخيلة مع محمود ود أحمد، وحضر شطراً من موقعة كررى عام ١٨٩٩م، وبعد ذلك جمع رجاله، وذهب إلى دارفور، وأعاد سلطاته، وعقدت معه حكومة السودان اتفاقيةعام ١٩٠٠م أصبح بمقتضاها سلطاناً لدارفور على أن يدفع الضرائب إلى مصر، وبدأت مشكلاته مع حكومة السودان منذ عام ١٩٠٠م، وشرع يحارب القبائل المحيطة به، وقد اشتبك مع الرزيقات، وكاد أن يتوغل في كردفان واصطدم مع الزيادية وغيرهم، وبعد ذلك جاهر بعداوته لحكومة السودان، وقد تحقق نسبه، وأرجعه إلى العباس، وافتتن بالغيبيات والاشتغال بها، وطبق الشريعة الإسلامية في سلطنته، وسن سنناً جديدة للعلماء والفقهاء، وكان يرسل محملاً في موسم الحج إلى الأراضي المقدسة، وفي عام١٩١٤م كتب خطاباً للسير ريجنالد وينجت، أشار فيه أن حكومة السودان تسعى لمحاربته وتعتدي عليه، وأنه متوكل على الله، ولا يبدأ أحد بالحرب، فإنه سيحاربه، وبعد ثلاثة أشهر كتب خطاباً للسيد علي الميرغني، أوضح فيه شكواه، كما أنه ندد بالذين يقفون مع الكفرة، فالإنجليز أزاحوا الخديوي عباس الثاني، ويحاربون سلطان المسلمين، ويمسون الإسلام، ويزينون شعائره، وكان الخطاب قاسياً جداً، وفي ابريل عام١٩١٥م أعلن علي دينار استقلاله والتزاماته بحكومة السودان، فجردت له حملة في عام ١٩١٦م واستعين بالطائرات، وقد فصلها ثيوبولد في كتابه عن علي دينار، وكذلك عبد الرحمن الفكي في كتابه عن قوة دفاع السودان.

سقطت الفاشر في مايو عام ١٩١٦م وفي أول يناير ١٩١٧ أصبحت دارفور جزءاً من السودان، وقتل علي دينار في جبل مرة.

كاد سقوط دارفور أن يوقع بين فرنسا وبريطانيا بعد حادثة فاشودة، ولكن تم الاتفاق بينهما في اتفاقية وُقِعت في باريس عام ١٩١٩م وفي عام ١٩٢٤م عينت حدود السودان الغربية في بروتوكول وقعته بريطانيا وفرنسا وضم المساليت والقمر إلى دارفور، ودخلت هاتان القبيلتان في حدود السودان.

المراجـع

(١) Mohamed Omar Bashir, Revolution and Nationalism in The Sudan.

(٢) P.M. Holt and M.W. Daby, The History of The Sudan.

(٣) Mudather Abdel Rahim, Imperialism and Nationalism in Sudan.

(٤) Richard Hill, in The Frontiers of, Islam.

(٥) تاريخ السودان القديم والحديث ـ نعوم شقير.

(٦) تاريخ حضارات السودان الشرقي والأوسط ـ الشاعر البصيلي عبـد الجليـل.

(٨) طبقات ووضيف الله الأول والثاني، تحقيق الدكتور يـوسف فضل حسن والثـاني بالاشتـراك مع الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم.

(٩) Offahey, The Kingdoms of Darfur.

(١٠) تاريخ الثقـافـة العربية في السودان، الدكتور عبد المجيد عابدين.

(١١) السودان الشمالي وسكانه وقبائله.

الفصل الرابع عشر

الخطأ والصواب (١٩١٠ - ١٩٢٤)

إن هزيمة كل تلك الدعوات التي قامت بادعاء المهدية قد قضى عليها الحكم الثنائي بلا تردد، ولم يتوقف عن الإعدام في كل الأحوال، ولم يلتفت الحكم الثنائي للجنوب والغرب، فجنوب السودان أغلقته السدود، وبعد مشقة افتتح طريق النهر في بحر الجبل عام ١٩٠٤م، وعطلت الحرب العالمية الأولى كل تنمية في الجنوب، ولكن استطاعت الحكومة أن تنظم أعمال البريد، وتستخدم بعض الشماليين في مناطق الجنوب، واشتغلت الحكومة منذ الفتح بتعيين حدود السودان، وانتصرت في إعادة فاشودة وأزاحت عنها الفرنسيين، وحقق كتشنر مع القائد الفرنسي مارشال الوصول إلى اتفاق بالرغم من المواجهة بينهما في عام ١٨٩٩م، وأقر الحد الفاصل بين نهر الكونغو ونهر النيل بين البلجيكيين في مارس عام ١٨٩٩م، ويقع شمال هذا الخط إقليم دارفور الذي كان يحكمه حينذاك السلطان علي دينار، ووصلت الحكومة لاتفاق حول الحدود بين أرتيريا والسودان بين عام ١٨٩٨ وعام ١٩٠٢م، وعقدت اتفاقيةبين اثيوبيا وبريطانيا عام ١٩٠٢م، أنهت مشكلة الحدود، وعاد شطر لادو إلى السودان الذي أعير للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بعد وفاته عام ١٩١٠م، وتم تحديد الفواصل بين يوغندا والسودان عام١٩١٣، وفي عام ١٩١٤م عاد إلى السودان شطر إضافي من أعالي النيل لقاء مبادلة بشطر جزئي من لادو.

كـان الحكم العسكري هـو الذي هيمن على السـودان منذ عـام ١٨٩٨ حتى عام ١٩١٠م، وحاولت الحكومة أن تخلط بين أساليب الحكم في العهد التـركي وعهد المهـدية، وتجـاربهـا في مصـر والهنـد، وكـان الحـاكم العـام البريطاني هـو الحاكم وقـائد الجيش المصـري، وعرف بـالسردار، ولمـا كان السـودان خارجـاً في نظامـه عن الاستعمـار البـريطاني، فـإنـه لم يتبـع وزارة المستعمـرات البريـطانية، بـل إنه تبـع وزارة الخارجيـة البـريـطانيـة، ومن ثم تـوفرت للحـاكم العام سلطات أوسـع، وحظي بنـوع من الحريـة والانطلاق، لذلك كانت اتفاقية عام ١٨٩٩م غير ملزمة في كثير من الحالات للحاكم العام فهـو الذي يتصـرف كمايشـاء، ولكنه في الشئـون الماليـة قيدتـه اللوائح التي خضعت في إقرارها لمجلس الوزراء المصري، وكانت مصر تدفع العجـز في ميزانية السـودان، ومكنت المعونـة المصريـة حكومـة السودان أن تعمـل على تطوير وتنميـة مرافق السـودان، فقد مـد خط حديـدي من حلفا إلى الخـرطوم بحري عام ١٨٩٩م، واختير بعض السودانيين للعمـل فيه في بعض الـوظائف الصغيـرة، ودرب بعض أهالي أبـو حمد ومنـاطق الربـاطاب والمنـاصيـر على العمل في إصلاح وترميم الخطوط الحديديـة، واكتمل خط سـواكن بربـر عام ١٩٠٦م، وفي عــام ١٩٠٩م مـد خط من الخـرطـوم إلى واد مـدني، وفي عـام١٩١١م وصـل الخط الحـديـدي إلى الأبيض، وفي عـام ١٩٠٩م تكـون مجلس الحاكم العام من الحاكم العام والسكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكـرتير المـالي والمفتش العام وكـان للحاكم العـام الحق أن يعين مـا بين اثنين وأربعة كمستشارين في مجلسه، ولكن ليس لهم حق التصويت.

قام مجلس الحاكم العام استناداً على خـطاب اللورد سالسبيـوري وزير الخارجية البريطانية لكرومر بتاريـخ ٢ أغسطس عـام١٨٩٨م، وقد أوضـح فيه سالسبيوري أن لبريطانيا اليد العليا في حكم السودان لـذلك لم يكن في هـذا المجلس أي ممثل لمصر، ولكن بالرغم من السلطات التي تمتـع بها الحـاكم العام، وأصبح السودان أشبه بقطر مستقل استقلالاً ذاتياً إلا أن مـوارده الماليـة كانت هزيلة جداً، وقد اعتمد على مصر.

ومنـذ عام ١٩٠٠م أحس اللورد كـرومر أن تنميـة السودان تـرتكـز على إقامة المواصلات وجـودتها وإنشـاء وسائـل الري لتـطوير الـزراعة، وجـاء في

تقريره عن السودان عام ١٩٠٢م أن بريطانيا لن تستطيع أن تزهق ميزانيتها، وتمد السودان بالمال، بل إنه رأى أن تزيد الضرائب في مصر لتمول التنمية في السودان.

وكرر ذلك في تقريره عن السودان في عام ١٩٠٣م وأكد على أمن المواطن السوداني ورعايته، واستصلاح الأراضي وتوفير الري لها، ومد الخطوط الحديدية، وإنشاء ميناء على البحر الأحمر لتزود أهالي السودان بما يحتاجون إليه بدلاً من أن تأتيهم السلع والبضائع عن طريق مصر.

كانت ميزانية حكومة مصر لا تتحمل طموح وينجت، وقد فرضت ضرائب العشور والضرائب على الماشية وعلى الزراعة، ولكن وقع عبء كل هذه الضرائب على الأهالي المقيمين في المناطق الزراعية، ومنذ عام ١٩٠٠م، كانت إيرادات السودان بدأت تزداد ونمت من ٣٣١٩١٨ جنيهاً ١٦٥٤١٤٩ ووصلت إلى ١٦١٤٠٠٧ جنيهات عندما توقفت مصر عن معونتها عام ١٩١٣، وحتى تلك السنة كانت مصر قد قدمت ٥٣٥٣٢١٥ جنيهاً مساهمة منها في تغطية العجز، وقدمت مصر للسودان قرضاً بلا فائدة مقداره ٥٣٦٥٦٨٠ جنيهاً للتنمية ومد الخطوط الحديدية، فخط السكة الحديد الذي وصل من النيل إلى البحر الأحمر عام١٩٠٦م قد مد إلى بور سودان في عام١٩٠٩م وافتتح ميناء بور سودان في تلك السنة، ونقلت كل أعمال ميناء سواكن القديمة إليه، ومد خط الأبيض عام ١٩١١م، وقامت كوستي كميناء نهري.

كان من رأي كرومر أن تقوم مصر بالمساهمة في دفع هذه المعونة، ليبعد عن أنظار الدول الكبرى التفكير في غزو السودان واستعماره، فإذا ترك السودان تابعاً لمصر، ومصر ولاية تركية، ربما أغرى ذلك إيطاليا وفرنسا بغزوه واستعماره، فقد استعمرت فرنسا قبل ذلك الجزائر وتونس، واستعمرت إيطاليا فيما بعد طرابلس، وإذا قامت بريطانيا باستعمار السودان فستحتج فرنسا على ذلك، وقد دخلت في بعض أجزائه الغربية، واستولت على السودان الفرنسي وأفريقيا الوسطى، وهاتان المنطقتان جاورتا السودان، وكانت الممالك السودانية متبادلة بينهما وبين السودان، وعندما تدفع مصر هذه المعونة فإنها

تثبت حقها في السودان، كما أنها تعوض السودان عن مياه النيل التي تستفيد منها، ونهر النيل يمر بالسودان، وكان الأولى أن يستثمر السودان هذه المياه وسياسة كرومر ونظرته للسودان، منذ احتلت بريطانيا مصر عام١٨٨٣م.

انفرد البريطانيون بحكم السودان ومنذ عام ١٩٠١م خططت بأن يكون حكامه من الشبان البريطانيين خريجي جامعة أوكسفورد وكمبريدج وسانت أندروز، أولئك الذين تلقوا دراستهم في المدارس الارستقراطية، وعشقوا الرياضة، وعرفوا بالصبر والمثابرة والعمل الشاق واحتمال الغربة والوحدة، وليس شرطاً أن يكونوا مميزين بقدرات عقلية عالية، مما جعل الصحف البريطانية تسخر منهم وتطلق عليهم اسم الرياضيين.

عيّن هؤلاء الشبان وهم في مطلع العشرين من أعمارهم مفتشين، وكان رؤساءهم عسكريين بريطانيين، ووزع أولئك الشبان في المراكز، إذ قسم السودان إلى مديريات ومراكز، وكان يساعدهم المآمير المصريون، وهم ضباط عسكريون، ومنذ عام١٩١٥م أتيح للسودانيين أن يدخلوا في الخدمة الإدارية، فعين عبد القادر أبو عكر وعمر الأمين، وبعد ذلك عين مجذوب عابدون وأبو الفتح الضوي والدرديري محمد عثمان، وامتدت الحلقة...

كما نعلم، افتتحت كلية غردون عام ١٩٠٢ وبدأت بمدرِّسي اللغة العربية والشريعة الإسلامية لتخرج مدرسين وقضاة شرعيين، وكان التعليم مرحلتين، المرحلة الابتدائية، وبعد ذلك يُقبل من شاء له الحظ في كلية غردون.

وتدرجاً أنشىء قسم لمدرِّسي اللغة الإنجليزية والعلوم الاجتماعية والرياضيات في كلية غردون، كما أنشىء قسم للهندسة، وقسم للكتبة والمحاسبين.. لم يقصد من إنشاء كلية غردون أن تكون مدرسة أكاديمية، بل لتعمل كمصدر يمد الحكومة بالموظفين، وكان المدرس الإنجليزي يبدأ في كلية غردون، ويتعرف على الطلبة، وأغلبهم من المدن، فهم من أبناء الأعيان ورؤساء القبائل ومن المتحررين من الرق، ولم يكن الأساس لقبول الطالب بالكلية حينذاك التفوق والذكاء، بل إن التخطيط هو الاحتواء وتربية شريحة خاصة في المجتمع، وبعد أن يقضي المدرس الإنجليزي فترة في كلية غردون

ينقل بعد ذلك للعمل في الإدارة، وكثير من أولئك الشبان البريطانيين لم يكونوا ملمين بالمواد التي يدرسونها، وقد يفشل الواحد منهم في تدريس الأدب الإنجليزي، وقد لا يستطيع الواحد أن يعلم الرياضيات، لذلك كان بجوارهم مدرسون بريطانيون متخصصون، ومدرسون مصريون. . .

لم يكن وينجت ميالاً لنشر الثقافة الغربية الحديثة، لأن الاستعمار البريطاني اكتوى من المثقفين الهنود والمثقفين المصريين، لذلك كانت تدرس روايات شكسبير بلا تحليل وبلا منظور اجتماعي ويفرض تمثيلها، وروايات كونان دويل وشارلس ديكنز وترولوب وثاكري وسهراب ورستم لماثيو أرنولد وقصص جورج اليوت وبنات برونتي، أما الكتب العربية فكانت العقد الفريد والحيوان للجاحظ، وأدب الدنيا والدين للماوردي والأدب الكبير والأدب الصغير لابن المقفع، ولم تصل إلى الكلية من كتابات كارليل إلا كتاب الأبطال، ومنعت كل الكتب عن الثورات.

يخرج الطلبة من كلية غردون، وليس لهم زاد من الثقافة، فقد حرمت عليهم قراءة المجلات العربيةما عدا مجلة الهلال ومجلة المقتطف، فيرون بعد تخرجهم عالماً جديداً بين الموظفين والضباط المصريين، فيعشقون الثقافة المصرية، ويطلعون على كتابات وخطب مصطفى كامل وكتابات جمال الدين الأفغاني وأحمد لطفي السيد، ويعرفون تفاصيل ثورة عرابي، وتعمر الأندية بالمحاضرات والليالي الشعرية، وتزخر بالفرق المسرحية في أم درمان والخرطوم وعطبرا وبورسودان وسنار والأبيض والنهود، ويفتن الشبان السودانيون بتمثيل صلاح الدين وريتشارد قلب الأسد وعطيل والفارس الأسود وتاجر البندقية، وفتنة البرامكة، وينبغ سودانيون كإسماعيل فوزي وصديق فريد، وتوفيق بدوي وحسين ملاسي وآدم نمير، ومحمود منصور وعرفات محمد عبد الله وتنتشر الصحف المصرية، كالأهرام والمقطّم والمؤيد، ويرجع الشبان المصريون إلى ما كتبه الكواكبي والطهطاوي، ويولد الوعي الفكري منذ عام ١٩١٠م، ويبرز عبد الله محمد عمر البنا وعبد الله حسن كردي، وعبد الله عبد الرحمن وأحمد محمد صالح وعبد الرحمن شوقي، وترحب جريدة الرائد بما يرسله لها السودانيون من قصائد ومقالات، وتشرق جريدة الحضارة، ويجلس على عرش الصحافة السودانية حسين شريف.

بدا القلق على وينجت وهو يريد أن يعمر السودان، ومنذ عام ١٨٩٧م صدر قانون الأراضي، ومنذ عام١٨٩٩م عين مفتشو الأراضي، وفي عام ١٩٠٣م كتب وينجت يحث على زراعة القطن في السودان، ولم يتقدم غير نفر قليل من الأجانب، لأنه ليس في السودان امتيازات أجنبية تحمي المستثمر الأجنبي، وعقد في عام ١٩٠٤م مؤتمر في القاهرة دعا لتشجيع الأجانب على استثمار الأراضي والسودان، وناقش مشكلة مياه النيل التي كانت تسيطر عليها مصر، ووقف هذا الحاجز أمام كثير من المستثمرين، ومع ذلك عندما تقدم الكثيرون من الأجانب اتضح أنهم لا يملكون رأس المال الكافي، وقبل طلب مستثمر أمريكي اسمه لي هنت في عام ١٩٠٥م ومنح ١٠٠٠٠ فدان ليزرعها في منطقة الزيداب، ودفع تأمينا قدره ١٠٠٠٠ جنيه وتحول تصديق المستثمر الأمريكي إلى شركة تحت اسم الشركة الزراعية السودانية، وسجلت هذه الشركة في إنجلترا، وكان رأس مالها المبدئي ٨٠٠٠ جنيه مضافاً إليه سند يساوي نفس المبلغ في عام ١٩٠٧ زيادة على مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه كسبته الشركة من بيع قطعة أرض في الخرطوم كان ثمنها ألف جنيه، وأعدت إجراءات أخرى ليزود رأس المال بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، وبعد ذلك تطورت الشركة الزراعية السودانيةحتى أصبحت شركة الجزيرة.

كانت المشكلة التي وقفت عائقاً للزراعة هي العمالة، فالسودانيون كانوا يستخدمون الأرقاء في الزراعة، ولكن حرر الرق، فلا بد من معالجة العمالة، فأنشىء مكتب العمل المركزي في الخرطوم عام ١٩٠٤.

اقترح لي هنت أن يجلب بعض الملاحين من الأمريكيين السود، ولكن كرومر رفض، ورجع بعض الأمريكيين السود بعدما قضوا فترة يعملون في زيداب، وفكر في الاستعانة بالهنود في مد خط بور سودان عام ١٩٠٣م ولكن تعثرت المفاوضات، وذكر تقرير مكتب العمل المركزي هجرة المتحررين من الأرقاء من المناطق الريفية والزراعية، وصدر قانون تعويض العمال عام ١٩٠٨ ولكن السودانيين من أولاد البلد رفضوا أن يعملوا بالأجر، وترفعوا عن ذلك، وكانوا قبل ذلك يعارضون كذلك الالتحاق بالمدارس، ويسيئون الظن بها، ويعتقدون أنها تفسد الأخلاق، وتحول أبناءهم عن دينهم الإسلامي.

وبين عام١٩١٠ و١٩٢٠م احتاج السودان إلى أعداد من الخدم والعمال، وفكر في استيرادهم من مصر، وكتب مدير الشركة الزراعية السودانية، ومدير مشروع الزيداب يطلبان السماح لهما باستيراد عمال، في يناير عام ١٩١٦، وركزا على استيراد عمال مهرة، واقترحا أن يمد العمال المصريون بتصاريح نقل مجانية من الشلال إلى الخرطوم، ووافق لهما السكرتير الإداري على ذلك، ووفدت أعداد من العمال المصريين إلى السودان ليشتغلوا في المشاريع الزراعية.

اقترح المفتش الزراعي في بربر عام ١٩١٧م أن يؤسس مستعمرة للسجناء المصريين، ويمنحهم الإقامة الدائمة في السودان، ولكن السلطات رفضت ذلك، وحاول كذلك أن يشجع هجرة الفلاحين المصريين إلى السودان، وتشجيع الصناع أن يستقروا في السودان بعد انتهاء فترة تجنيدهم أو عقودهم في السودان، ولكن أكثرهم رفض ذلك إلا الذين تزوجوا من سودانيات. ومنذ عام ١٩١٠م فكر وينجت جاداً في استصلاح أرض الجزيرة، وبدأ المشروع تدريجياً، ورأت حكومة السودان أن تشجع الأهالي على الزراعة في أرض الجزيرة، كما أنها أقطعت بعض المشائخ أراضي في المشروع، وفي ٢٣ مايو عام١٩٢٠م أرسل مدير المخابرات خطاباً لمدير سنار ليمنح الزعماء الدينيين الثلاثة قطعاً من الأرض في المشروع من أجل استقطابهم سياسياً ويصرفهم إلى العمل الجاد، وعدم الاعتماد على حوارييهم وأتباعهم، وبعد ذلك استخدمت الحكومة سلاحاً آخر، فقد رفضت أن تسجل للشريف يوسف الهندي أراضي في الجزيرة، فقد استنفد أغراضه عندها، وكان الرجل الثاني، ولكن منذ عام ١٩١٤م أعتلى السيد عبد الرحمن المهدي مكانة خاصة عند الحكومة، وساندها، وساندها أنصاره، ودرأ عنها خطر تركيا وتعلق المسلمين بسلطان تركيا، وأحست الحكومة أن الشريف يوسف الهندي ليس له من الأتباع الكثرة التي تناصرها، ومنذ مطلع العشرينات بدأ نجم الشريف يوسف الهندي يأفل عند الحكومة، فلم تمنحه النياشين المميزة، واللقب كما منحت في البدء السيد علي الميرغني لقب سير، ومنحت الشيخ علي الثوم هذا اللقب، ومنحت بعد ثورة ١٩٢٤م السيد عبد الرحمن المهدي هذا اللقب.

حاولت الحكومة أن تشجع التنقيب عن المعادن، ولكن لم تستثمر كل المحاولات وانتهت آخر شركة وهي شركة السودان فيلد للذهب عام ١٩١٩م.

اتسعت التجارة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد كان العاملون بالتجارة من السودانيين وسطاء، فالشركات البريطانية هي التي احتكرت الأعمال التجارية، وسمحت لليونانيين بالعمل في البقالة والخمور، وللسوريين العمل في ميدان الخردوات والأقمشة، والأرمن في الأدوات المنزلية، والأقباط في الوساطة في الصمغ والسمسم والجلود، ومنذ عام١٩١٤ سمح للسودانيين العمل في تجارة الماشية، والتصدير فظهرت أسماء ادريس محمد، ومحمد قمبور، ويونس أحمد والضوي ومدني يحيى وعثمان صالح، وحسنين أبو العلا، وخيال والصافي وعلي الشامي، والشيخ جميل وغيرهم، والضوي، ولكنهم لم يكونوا رأسماليين.

نظرت الحكومة للتعليم الصناعي فافتتحت مدرسة في أم درمان، كما افتتحت مدرسة زراعية في بربر واستمرت مدرسة أم درمان الصناعية، ولكن مدرسةبربر الزراعية أغلقت.

نقل وينجت عام١٩١٧ معتمداً بريطانياً في القاهرة، وعين السر لي استاك حاكماً عاماً وسرداراً للجيش المصري.

كان لي استاك ضابطاً في الجيش المصري، وعمل في المخابرات، كما أنه تقلد منصب السكرتير الإداري في السودان، وقد تأثر بتعاليم كرومر وغورست، وآمن بانفصال السودان عن مصر، وجاهر بذلك.

ومنذ أن اندلعت الثورة المصرية عام١٩١٩م، والسر لي استاك يعمل على تقويض النفوذ والوجود المصري في السودان، وقد تبين له أن الزعماء الدينيين والعلماء والمشائخ يقفون مع بريطانيا، ودرس موقفهم وما سجلوه في سفر الولاء، وعرف أن السودانيين يتذكرون بمرارة وألم ممض الحكم التركي المصري، ويسمّون المصريين عندما عادوا مع البريطانيين الأتراك، ويطلقون على الحكم الثنائي اسم التركية الثانية، وتبين له أن قطاعات كبيرة من المواليد والوسط والشمالية وشرق السودان يؤيدون الطريقة الختمية، ولم يحسب حساباً للأنصار، ولكنه تأكد أنهم لا يؤيدون الحكم المصري، ولم

تكن أجهزة المخابرات المتحسسة الخبيرة ليفوض بين التجار والأفندية والمواليد الذين يعدون أنفسهم مصريين، ويرفضون أن يكونوا سودانيين، وقد أنعطف كثير من أولاد البلد إلى مصر، ولم ينسوا ما عانوه في حكم خليفة المهدي، كما أن الثقافة المصرية هي التي أشبعت أرواحهم، وفرقوا بين الأتراك والمصريين وآمنوا أن مصر مظلومة عندما احتلتها بريطانيا، وفرضت عليها الحماية عام ١٩١٤، ولم ينسوا أن هناك عائلات من المواليد لها أصولها في مصر، هنالك عائلة الضوي وعائلة عبد المنعم، وعائلة أبو العلا، وعائلة أبو سمرة، وعائلة البكري، وعائلة العتباني، وعائلة أبو طالب، وعائلة أبو علامه.

اجتهد السر لي استاك في دعوته، وقام الوفد السوداني عام ١٩١٩ يبارك النصر للملك جورج الخامس، وأشاد الوفد بعدالة بريطانيا، ودعا للملك جورج الخامس بإطالة العمر. . .

شجع لي استاك الدعوة «السودان للسودانيين»، وسمح بافتتاح نادي الخريجين في السودان، ونجحت محاولات الخريجين التي بدأوها منذ عام١٩١١م، وقد رفض طلبهم لأن عددهم لم يكن كافياً، لذلك اندمج الأفندية في الأندية المصرية في الخرطوم وعطبرا وبور سودان وواد مدني والأبيض، ورحب بهم المصريون، وكانوا يمدونهم بخطب مصطفى كامل ومطبوعات الحزب الوطني، وأصر الخريجون السودانيون أن يكون لهم نادٍ كما للخريجين المصريين لهم نادي المدارس العليا، وساعدهم في ذلك الضباط السودانيون الذين سكنوا في المورده، وتعلموا، وعملوا في الجيش المصري، فقد كان أولئك الضباط عاشقين للثقافة العربية، فبيوتهم عمرت بالكتب والجرائد والمجلات والاسطوانات، وكانوا طبقة مميزة يأكلون في منازلهم بالشوكة والسكين، ويزرعون الزهور في بيوتهم. . . عقد الخريجون السودانيون اجتماعاً في مارس عام ١٩١٣م في مدرسةأم درمان الابتدائية، ودعوا إليه كل الخريجين في العاصمة المثلثة، وحضره كل نظار المدارس الابتدائية في السودان، ودارت المداولات فوافق الجميع ما عدا ثلاثين خريجاً. ولم يتجاوز الخريجون في تلك الفترة أكثر من خمسين وثلاثمائة خريج في السودان، وأقر الاجتماع أن يسمح بالعضوية لخريجي المدارس

الابتدائية، وحجبها عن خريجي المدارس الأولية، وتبرع لهم الشريف يوسف الهندي ببيت، وتكونت لجنة تمهيدية من خمسةمن الخريجين، وحاولت الحكومة أن تلزم المستر سمبسون عميد كلية غردون أن يقدم الضمانات كي لا يعمل الخريجون بالسياسة، ولكنه رفض الالتزام، وعين رئيساً شرفياً للنادي.

كان صاحب فكرة نادي الخريجين السيد حسين شرف، وقد نادى بقيامه في جريدة السودان عام ١٩١١م...

لما أقر قيام النادي كان أعظم المؤيدين له هم الخريجين خارج العاصمة المثلثة، بدأت جمعية الخمسة تراجع لوائح وقوانين النادي، وانتهت من ذلك عام١٩١٧م، وتم التصديق على قيام النادي عام١٩١٨، وكان أول رئيس له السيد حسين شريف.

كانت اللجنة من كبار الخريجين الملتزمين بسياسة الحكومة، ومنذ عام ١٩١٩م، ظهرت الأفكار السياسية في النادي، مع أن السيد حسين شريف كان يكتب في حضارة السودان يؤكد على ذاتية السودان، ويرى أن مصر لم تصل إلى المستوى الذي يمكنها من حكم السودان، ولم يهاجم مصر، بل أكد على العلاقات الأخوية والصلات بين مصر والسودان، وجاءت لجنة ملنر إلى مصر، واعتقل سعد زغلول، وأحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي، وثارت مصر، ووفد حكومة السودان يبارك لملك بريطانيا عام ١٩١٩م، ومؤتمر الصلح يعقد في فرساي ليقسم العالم العربي والإسلامي بين فرنسا وبريطانيا، وفي أخريات عام ١٩١٩م تكونت جمعية سرية من ستة من المصريين وبعض الخريجين، وبعض الضباط السودانيين وكانت تتابع مسيرة الحركة الوطنية، وتنشر بين الناس صحيفتي الأخبار والأهرام...

جدَّ السر لي استاك من جانبه على تشجيع فكرة الذاتية السودانية، وحوالي عام ١٩٢٠م أعجب بعض السودانيين بفكرة اليد السوداء التي تكونت في مصر لمحاربة الإنجليز، وافتتنوا بعبد الرحمن فهمي، ويوسف الجندي وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، وقبل ذلك تذكروا الورداني والتحقيق مع حافظ عفيفي الذي أنقذه عبد الخالق ثروت، ولكن توقفت هذه الجمعية عن الاغتيالات.

كان علي عبد اللطيف متشبعاً بكراهية الإنجليز، فهو رجل عصامي ولد في أسوان، ووالده من جبال النوبة. نشأ في رحاب أحمد حسن وهو دنقلاوي في الخندق، وأمه من الدينكا نشأت في رحاب أسرة محمد محمدين وهو محسي في الفندق، وتاريخ ميلاده عام ١٨٩٦م، وعمد والده في الجهادية في جيش خليفة المهدي لفترة قصيرة، ولكنه هرب والتحق بالفرقة الثالثة عشرة والخامسة عشرة في الجيش المصري، وحارب مع كتشنر، وعاش علي عبداللطيف في الخرطوم، وكان يعمل في خلال دراسته في مدرسة الخرطوم الابتدائية في النادي البريطاني يحرس الخيول لقاء خمسة مليمات، فتربت لديه كراهية قضيته للإنجليز، وعني علي عبد اللطيف بتثقيف نفسه، والتحق بالمدرسة الحربية، وكان البريطانيون قد افتتحوا مدرسة حربية في السودان مولتها مصر، وعني بعلي عبد اللطيف ريحان حنا الذي أوصى عديله فرج أبو زيد الضابط الذي أصبح فيما بعد القائمقام فرج بك أبو زيد، أوصاه فأدخله المدرسة الحربية.

كان علي عبد اللطيف عفيف النفس، تخرج عام ١٩١٤، مثقفاً أنيقاً، محباً للتعايش، متابعاً لمجريات السياسة، وقد أجاد اللغة الإنجليزية والعربية، وكان مفتوناً بالتحف والمصنوعات السودانيةو جلود الحيوانات والرياش، وكان يتاجر بها، وعين عام١٩٢١ نائب مأمور في واد مدني، والتحم مع الصاغ محمد فتوح وهو ضابط مصري، وفتح منزله للخريجين، وكانت تصله الصحف المصرية، والكتب السياسية، وقد درج على عزة النفس، فهو لا يحيي الموظفين المدنيين البريطانيين، وكان البريطانيون يلزمون غيرهم بالوقوف لهم عندما يمرون بهم، وكانوا يلزمون من يمتطي حماراً أو دابة أو عجلة أن ينزل لهم، واشتبك علي عبد اللطيف مع مفتش المركز البريطاني المدني، ورفض أن يقف له محيياً.

وفي مايو عام ١٩٢٢م، احضر مقالاً لرئيس تحرير جريدة الحضارة لينشرها، وقد عرض في ذلك المقال الدعوة لتنمية السودان ونقد مشروع الجزيرة، واحتكار الحكومة للسكّر، وطالب بتقرير مصير السودان، وكانت جريدة الحضارة قد نشرت قبل ذلك لقاء اللورد أللنبي مع الزعماء الدينيين السودانيين والأعيان ومشائخ القبائل، وتأكيده أن بريطانيا لن تسلم السودان

إلى مصر، وجدَّ لي استاك في ترويج هذه الإشارة، وعمل على إقناع الأفندية السودانيين المخضرمين.

أثار لقاء اللورد أللنبي في تلك الفترة هجوم الصحف المصرية على السياسة البريطانية في السودان، وفي اللقاء الذي تم عقده أعلن السيد علي الميرغني في ٢٦ ابريل «أن السودان مختلف عن مصر، وأهله مختلفون عن أهل مصر، لذلك يحتاج إلى طريق مغاير من التنمية، تختلف عن التنمية في مصر توافق أحواله وظروفه».

هاجمت الصحف المصرية السيد علي الميرغني، وجاءت مقالة علي عبد اللطيف، وهو يطالب بتقرير المصير... ولم تنشر المقالة، وقُدم السيد حسين شريف وعلي عبد اللطيف للمحاكمة، وقد هوجمت جريدة الحضارة، وكسر الدرج، وأخذت المقالة لقلم المخابرات، ولم يكن في المقالة أي تحريض سياسي، غير أن علي عبد اللطيف طالب بتعميم التعليم في السودان، وترقية السودانيين للوظائف العليا، وفك احتكار السكّر، ومعالجة الخطل في مشروع الجزيرة، وتقرير مصير السودان... قدم علي عبداللطيف والسيد حسين شريف للمحاكمة، وحكم عليهما بالسجن سنة.

أصبح علي عبد اللطيف بطلاً قومياً بعد إطلاق سراحه من السجن، ورفعه الخريجون إلى أعلى مراتب التبجيل والتعظيم. ومنذ عام ١٩١٠م اختطت حكومة السودان سياسة التفرقة بين مصر والسودان، وأسست المعهد العلمي لتمنع السودانيين من التعلم في الأزهر، وحرمت على الذين درسوا في الأزهر وظائف القضاء، وإن سمحت بتعيينهم استوعبوا ككتبة شرعيين.

بعدما أطلق سراح علي عبد اللطيف استمرت جريدة حضارة السودان تهاجمه وتشتمه، والخريجون يحتفلون به، وفي عام ١٩٢٢م تأسست جمعية الاتحاد السودانية، ولم تكن اتحادية بل إنها قدرت دور مصر، وخصتها بالمودة والعرفان، ويختلف المؤرخون في مؤسسي جمعية الاتحاد، ولكن أوردت الوثائق اسم محيي الدين جمال، وابراهيم بدري ومحمد صالح الشنقيطي الذي تخرج من قسم القضاء الشرعي ومحمد علي شوقي وعبد الله خليل، وخلف الله خالد، وحسن شريف، ومرسي شريف، ومدثر محمود،

وعبد القادر أوكير ومكاري يعقوب، وبشير عبد الرحمن، وتوفيق أحمد البكري والبدري الـريح وسليمان كشـة وعدد من التجـار، ومن موظفي السكـة الحديـد عبيد حاج الأمين وأرباب محمد علي ومن مصلحـة البريـد والبرق خليـل فرح وعـرفات محمـد عبـد الله وصـالـح عبـد القـادر وحسن صـالـح وانضم إليهم زين العابدين الخانجي وعثمان بشير نصر، وامتدت عضويتها للتجار، فـانتظم فيها الأمين عبد الرحمن والحاج عبـد اللطيف ومجذوب بـركه وتـوفيق صالـح جبريل وبابكر الطيب وعبد الكريم السيد.

نشط صـالح عبـد القادر في نشـر مقالات عن الأحـوال في السودان في الصحف المصرية، وكان يصدر صحيفة يكتبها بيـده، وأشهر مقـالاته منشـورة في جريدة الأهرام في عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣م.

كـانت هـذه الجمعيـة محسـوبـة الخـطوات، مـراقبـة، وقـد دس فيهـا البـريطانيـون عيونهم، كمـا أنهم تابعـوا نشاطهـا، وأخـرج سليمـان كشـة من عضـويتها بعـدما اعتـرف بأن الحكـومة هـددته، فكشف أسـرار هـذا التنـظيم السري، ولكنه التزم أن يمدها بالمال، وينقل إليها أخبار الحكومة.

وفي عـام ١٩٢٣م خرج الجنـاح المتشدد عن جمعيـة الاتحـاد، وكـون جمعيـة اللواء الأبيض، وآلت رئاستهـا لعلي عبد اللطيف تكـريماً لـه، وكانت عضـويتها سـرية تتجمـع من خلايـا، لا يعـرف أفـراد الخليـة أعضـاء الخليـة الأخـرى، وكان لهـا قسم على القـرآن للمسلمين وعلى الإنجيـل للمسيحيين والقسم بالسيف والخبز وبصورة الملك فؤاد الأول والأنبياء والرسل، ألا يفـرط أي عضو في لسانه، ولا يفشي أسرار الجمعيـة، وأن يساعـد أعضاء الجمعيـة في وقت الشـدة، ويعنى بأسـرهم، وكان شعـار جمعية اللواء الأبيض خـارطة وادي النيل، وتوسعت عضوية جمعية اللواء الأبيض، وأصبحت لها فـروع في بور سودان وواد مدني وعطبرا والأبيض وسنار وكسلا وحلفا وكل أرجاء السودان حيث وجد الوعي. وفي عام ١٩٢٤م كان أعضاؤها ١٥٠ عضواً، ولكن الذين ناصروها كانوا أكثر من هذا العدد، وحصلت المخـابرات على ١٠٤ أسمـاء، كان أربعون منهم من صغار الموظفين في الحكومة وسبعة وعشرون ضباطاً في الجيش أو ضباطاً متقاعدين، وعشـرة من العمال وثمـانية من التجـار وستة من

الكتبـة وأربعة من خليـة كلية غـردون وأربعة من القضـاة الشرعيين وثـلاثة من المدرسين واثنان من نواب المآمير هما توفيق صالح جبريل وبشير جار النبي.

وقد فصل الأسماء الدكتور سعيد المهدي في المقالات التي نشـرها في جريدة الصحافة عام١٩٧٣م.

هرب توفيق أحمد البكري وبشير عبد الـرحمن إلى مصر عـام١٩٢٢م، وساعدهما في ذلك أعضاء جمعية الاتحاد، وأغضب ذلك حكـومة السـودان، وعني بهما الأمير عمر طوسن.

منحت مصر الاستقلال، وجاء تصريـح ٢٢ فبرايـر عام ١٩٢٢م ووضـع الدستور المصري عام١٩٢٣، وأصبح السلطان فؤاد ملكاً على مصر، ولكنه لم يقـر ملكـاً على السـودان، ولم تنجـح مفـاوضـات سعـد زغلول مـع رامـزي ماكدونالد، وأجريت الانتخابات في مصر وأصبح سعد زغلول هـو البطل وقـد نال ثقة الشعب المصري وتبوأ رئاسة الوزارة.

المراجـع

(١) الحركة القومية المهدية ـ مصر والسودان ـ عبد الرحمن الرافعي.

(٢) سوق الذكريات ـ سليمان كـشـة.

(٣) ملامح من المجتمع السوداني ـ حسن نجيله.

(٤) مصر والسودان أمام العلم والعالم ـ الدكتور أحمد فؤاد.

(٥) Muhdather Abdel Rahim, Imperialism & Nationalism in The Sudan.

(٦) Mohammed Omar Bechir, Revolution and Nationalism in the Sudan.

(٧) Edward Atiyeh, An Arab tells his Story.

(٨) Ronald Wingate, Wingate of The Sudan.

(٩) British Administration and Sudan Nationalism, Goafar Ali Bakkeit,1919 - 1939.

(١٠) P.M. Holt and M.W. Daby, The History of The Sudan Factional Conflit in

(١١) Afaf Abdel Majid Hassabu, The Sudanese Nationalism Movement, 1918 - 1998.

الفصل الخامس عشر

اليقظة والثورة ١٩٢٤ ـ ١٩٣٨

تنكر وثائق المخابرات في السودان أن لثورة عام ١٩١٩ المصرية أي أثر على المتعلمين والمتنورين في السودان؛ وأكـدت المخابـرات في السودان أن السودانيين قد خشوا أن ينسحب البريطانيون من السـودان، ويسلموا السـودان لمصر، ولكن هذا ما أوحت به الحكومة في السودان للسودانيين، حتى اننا لو درسنـا الأغاني الشعبيـة التي انتشرت بين القبـائل نجـد أن السودانيين مـدحوا الإنجليز، وأشادوا بعدالتهم، وحتى في الأغاني الـراقصة أطلقـوا على البنات أسماء كتشنر وبرجس والسردار وغيـرها؛ ومن نـاحية أخـرى فرحت طبقـة من الموظفين السودانيين، وحلمت أن الإنجليـز سيطردون المـوظفين المصريين، فيخلو الجو للسودانيين ليحلوا محلهم، فكثير من الوظائف الصغيرة في السكة الحديد وفي المديريات كان يشغلها مصريون بعد انتهـاء خدمتهم العسكـرية، ومنـذ أن عين السـر لي استـاك حـاكمـاً عـامـاً عـاد يلتقي بـأعيـان السـودان، ويستشيرهـم، ويطوف البلاد منذ تعيينـه عام ١٩١٩م، وقـد زار سواكن والتقى بـالسيد أحمـد عثمان القـاضي، وكان مـدرسـاً حينـذاك، واستمـع لآرائـه في الحكومة ومعاملة المدرسين المصريين لمرءوسيهم من المدرسين السودانيين، وحكى له ما حدث ما بين الشيـخ علي أبو قصيصـة ومصطفى السيـد الناظـر، وزار عطبرا والتقى ببعض موظفي السكة الحديد، فاشتكوا لـه من العسكريين الذين يعملون في السكة الحديد، وكانت كل الشكاوى فئوية تتصل بـالمعاملة والعـلاقات الـوظيفية والإنسـانية، وقـد كـان بعض المـوظفين المصـريين في

المراكز المتوسطة يقيمون حجاباً بينهم وبين مرءوسيهم من السودانيين، ويصنفون السودانيين، ويتقربون من المواليد، ولكن هذا هو جانب واحد، فأغلبية الوعي بين المتنورين السودانيين كانت بين المواليد، وبين السودانيين الذين تحرروا من الرق، وأغلبهم عمل في الجيش المصري، وتخرج ليبرز ضابطاً عسكرياً، حتى إن بعضهم كان يتحدث باللهجة المصرية، ويشتم أولاد البلد، وإذا درسنا الأسماء التي اشتركت في ثورة عام ١٩٢٤م نجد أن أصولها ليست سودانية، فعرفات محمد عبد الله كانت أسرته قبطية أسلمت في المهدية، وكثير منهم أمهاتهم من المواليد أو نشأوا بين المواليد. ومتابعة أخبار مصر كانت لازمة في تلك الفترة، وقد شغف السودانيون بمتابعة الأخبار السياسية منذ الحرب الإيطالية الطرابلسية، وازداد اهتمامهم أكثر بمتابعة الأخبار عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، ولم تكن في السودان غير جريدة السودان أولاً، وجريدة الرائد، وبعد ذلك صدرت جريدة الحضارة، وآل امتيازها للسيد علي الميرغني، والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي. ولا شك أنه كان لأولئك أتباع، وكانت الحكومة تشجع الموظفين في عهد لي استاك أن يجيزهم الزعيم الديني، ويسبغ عليهم براءة الخلافة.

كان الموظفون المصريون أكثر الطبقات ولاء لحكومة السودان، ويرون أنهم شركاء في الحكم، وكانوا يطيعون أوامر الإنجليز، ويمتثلون لتوجيهاتهم، ولكن كان هناك كذلك فئة قليلة من السودانيين الذين يعملون في مرافق الحكومة يكرهون هؤلاء الموظفين المصريين ويناصبون الإنجليز العداء. وقد فطنت حكومة السودان لذلك، فشجعت تيار السودان للسودانيين، ولكنها لم تستطع البتة أن تكسب عطف هذه الفئة الصغيرة من الموظفين السودانيين، وفي الاجتماع الذي دعا له الشيخ أحمد عثمان القاضي عام ١٩١٩م في مقهى الشيخ أمين بالخرطوم، استعرض المجتمعون ظلاماتهم، وأبانوا أن الحكومة تعاملهم في الدرك الأسفل، وطالب الموظفون السودانيون بإصلاح أحوالهم ومساواتهم مع المصريين والسوريين.

ومنذ عام ١٩١٨ تنبه المشتغلون بالسياسة في مصر أن هنالك ثغرة أصبحت مدعاة لجفوة بين الموظفين المصريين والموظفين السودانيين، فقد

وفد إلى الخرطوم محمود باشا الديب وعيساوي بك زايد، واجتمعا مع كبار الموظفين المصريين وضباط الجيش المصري، وحثوهم على إقامة حبل الود مع السودانيين، وكان مجيئهما إلى الخرطوم في ديسمبر عام ١٩١٩م، وحاولا الاجتماع مع الزعماء الدينيين السودانيين، ولم نعثر على وثائق توضح لنا ما تم في ذلك الأمر، ولكنهما قد اجتمعا بالموظفين السودانيين والتجار المصريين، وأعلنا لهم أن السودان سيئول إلى مصر، فيجب أن يقفوا معها، وفي تقرير بتاريخ ٤ ابريل عام ١٩١٩ كتب وينجت، وقد كان المعتمد البريطاني في مصر، كتب إلى اللورد كرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية يحثه أن تستلم بريطانيا السودان.

وإذا رجعنا إلى حضارة السودان في ذلك العهد نقرأ بجانب مقالات السيد حسين شريف، مقالات لآخرين يدعون لفكرة السودان للسودانيين. ومنذ يوم الخميس الموافق ٢٨ فبراير ١٩١٩م تدعو لفكرة السودان للسودانيين، ولم يكن ذلك دفاعاً عن السياسة البريطانية في السودان، ولكن ما كتبه كان عن قناعة، ومنعت الصحف المصرية من الوصول إلى السودان، لأنها كانت تهاجم السياسة البريطانية واتفاقية الحكم الثنائي، وتستنكر رفع العلم البريطاني في السودان، وتنتقد سلوك ريجنالد وينجت والضباط البريطانيين الذين يرئسون الضباط المصريين، واتهمت حكومة السودان بالصليبية والتمييز الديني لصالح الكنائس التبشيرية (راجع اللواء المصرية الأعداد ١٩٠٠/٢/٤، ١٩٠١/٢/٧، ١٩٠٠/٥/٣، ١٩٠٧/١٠/٢١، ١٩٠٨/٥/٣٠، ١٩٠٨/١١/١٥، وراجع أيضاً كتاب مصر والسودان لعبد الرحمن الرافعي).

جمعت هذه المقالات منفردة عام ١٩١٩ ومعها مقالات أخرى تعارض الاستعمار البريطاني للسودان.

لم يغب نقد الصحف المصرية عن البريطانيين، فقد كان لهم منذ مطلع الفتح نعوم شقير، وهو خريج الجامعة الأمريكيةفي بيروت، وقد درس تاريخ السودان وعمل مترجماً وباحثاً في المخابرات. ومنذ أن حل في السودان تعرف على بعض المتنورين السودانيين، واستعان بهم في كتابة

مقالات موالية للإدارة البريطانية كمحمود القباني وأحمد يوسف قنديل، كما أنه استقطب بعض السودانيين الذين يعارضون الطائفية.

ملأ يده اليمنى، وملأ يده اليسرى، وكسب زعماء الطائفيةمن ناحية، وكسب المتنورين من ناحيةأخرى، ولكن فاته أن يصل إلى جماعة تقودها جماعة الستة التي أنشأها محمد توفيق بك وهبي القاضي المدني، فقد جمعت هذه الجمعية نفراً من الشبان السودانيين الذين يعشقون الحياة والبهجة، فيلتقون في مجلسه. وكانت الخمور محرمة وممنوعة على السودانيين، ومصرحة للمصريين. وينتظم المجلس، وتدور الأحاديث في السياسة والأدب والثقافة، ويكمل السودانيون سهراتهم في بيوت صويحباتهم، وكانت المناشير تكتبها جماعة الستة بقيادة توفيق بك وهبي. ففي كتاب حسن نجيلة «ملامح المجتمع السوداني» ـ طبعة الدار السودانية عام ١٩٧٢ ص ٣١ ـ ٣٤، نجد منشوراً موجهاً للسودانيين جاء فيه: «فقد لبثتم زمناً طويلاً وأنتم خاضعون لأحكام سياسة الاستعمار الإنجليزيةتلعب بكم أهواء القوم» الخ. وهذا المنشور صدر بتاريخ نوفمبر عام١٩٢٠م.

هاجم الشريف يوسف الهندي المنشور وأفاض في مدح السياسة البريطانية في السودان، والمنشور مثبت في كتاب حسن نجيلة «ملامح من المجتمع السوداني» ـ طبعة الدار السودانية ص ٣٣٥.

تلاحقت النشرات السرية وهُرِّبت مقالات إلى مصر، وقد عثر على خطاب كتبه توفيق صالح جبريل لأبي بتاريخ ١٤ يناير عام ١٩٢٠م يحدثه عن شروعهم في تأسيس جمعية الاتحاد السوداني، ويشير عليه أن يتصل بأخيه باشري عبد الرحمن وحسين ملاسي، ومحمد أحمد سليم، وصالح عبد القادر، ومحمود أنيس وأحمد فوزي، ومحمد عثمان طاهر، ولا يتصل بعبد الله حسن كردي، وحدثني أبي أن سليمان كشة كانت له أعمال في سواكن فجاء إلى بور سودان، ونزل معه في منزله، وكان يحمل صحفاً مصرية، وقد التقيا ببعض الضباط المصريين وقد تسلم منهم سليمان كشة بعض المنشورات التي صدرت في مصر جهاراً عبد الله خليل ومحمد صديق فريد وخلف الله خالد ومحمد صالح الشنقيطي والأمين علي مدني.

بـدأت المنشورات تـزعج المستـر والاس مدير المخابـرات. ففي عـام ١٩٢٣م وصله أكثـر من مـائـة منشـور، وبـدأ الإنجليـز يـراقبـون كـل تجمـع سـوداني، ويقحمـون عيـونهم في حفـلات الأعـراس والمـآتم، ويتــرجمـون الأغاني، ويذهب أعوانهم إلى أوكار الليل ولكنهم لم يعثروا على دليل...

خطط لي استاك أن يغفـل الإنجليز أعينهم عن نشـاط جمعية الاتحـاد، واستـطاع أن يضم سليمان كشـة واثنين من عائلة المـوتلي إليـه، وأوصى بهم المستر والاس، وكان علي أحمد صالح شاباً نابهاً تخرج بالمدرسة الوسـطى، وعرف بأناقته واطلاعه، وقـد أعجب بلينين، وتعرف على استـاذ يونـاني اسمه اسفيكاس كان أستـاذاً للفلسفة في جـامعة أثينـا، وهرب إلى السـودان، وأنشأ مكتبة في الخرطوم تردد عليها أحمد علي صالح، كمـا أن صالـح عبد القـادر تعرف على القنصل السوفييتي في جده في بـور سودان، فمـده ببعض الكتب الماركسية.

انتظم علي أحمد صالح في جمعية اللواء الأبيض التي تم تأسيسها عام ١٩٢٣م، وكان يعمل كاتباً في مخازن ڤكتوريا، وقد عنيت مخازن ڤكتوريا أن تستـورد بعض الكتب الإنجليـزيـة، وعلي أحمـد صـالـح يـطلع على بعضهـا ويوصي الزبائن بشرائها وترشيحها.

وفي ديسمبـر عام ١٩٢٣م، زار السـودان حافظ رمضـان زعيم الحـزب الـوطني، فاحتفـل به في النـادي في الخـرطـوم، وبعـد سفـره بـدأت الكتب والمجلات المصرية تترى، كما أن الصحف المصريـة أطلق سراحهـا، وتقدم اللواء الأبيض إلى سعـد زغلول رئيس الوزراء بصـورة مذكـرة أرسلها للحـاكم العام، يطلب فيها باسم لجنته المركزية أن يمثـل في المفاوضـات الإنجليزيـة المصـرية وهـذه المذكـرة كانت بتـاريخ ١٦ مـايو عـام ١٩٢٤م. والمصريـون بـدورهم قد وضعـوا في تصـوّرهم أن يخصصـوا عشـرين مقعـداً في البـرلمـان للسودانيين، وفطن أعضاء اللواء الأبيض أن الإدارة البريطانيةسترحب بذلـك، وتعين في هذه المقاعد الزعماء الدينيين والأعيان والعلماء.

طربت الإدارة البريـطانية لهـذه المذكـرة لأن لي استاك كـان مصمماً أن يفصل السودان عن مصر، وفي مباحثاتها مع وزير الخـارجية البـريطانيـة أعلن

رأيه بصراحة وإذا قرأنا خطابه إلى الفيلد مارشال الڤيكونت اللنبي رقم ٦٩ سري أركويت ٢٥ مايو عام١٩٢٤ يتبين لنا أنه أوضح.

وفي عام ١٩٢١م وصل خطاب لأبي بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢١ من خلف الله خالد يحثه على الاتصال بصالح عبد القادر الذي كان وكيلاً سفرياً في مصلحة البريد والبرق، ويتسلم منه بعض الرسائل ويسلمها لرجل اسمه أبا يزيد...

وكانت تربط والدي صداقة بعبيد حاج الأمين وأرباب محمد علي، وقد كانوا جميعاً يعملون في مصلحة السكة الحديد، وكان والدي حينذاك كاتباً في الدرجة السابعة... وفي عام ١٩٢٢م أخبرني والدي أن حسن شريف نزل عنده وقد نقل والدي إلى مخزن المقرن بالخرطوم كاتباً، وأسرَّ إليه أن الجمعية قد تكونت، وأن الدرديري محمد عثمان رفض الاشتراك فيها، وأن حسين جمال أبو سيف حذر أخاه محيي الدين جمال يوسف من هذه المغامرة، وأن جمال أبو سيف قال لابنه محيي الدين: ستخرب بيتي، إنني لم أحصل على هذه الدكاكين والثروة إلا بفضل الإنجليز، فأنا وصالح جبريل ندين بالولاء للإنجليز.

لم أستطع أن أحقق من هو الذي أنشأ جمعية اللواء الأبيض، ولكن حدثني أبي أنه كان يسكن مع السيد عبد السلام الخليفة، والسيد عبد الله الشيقع، وكانوا يعشقون القراءة ويراجعون تاريخ السودان بالإنجليزية والعربية، ويصححون بعض الوقائع، وكان عبيد حاج الأمين يزوره ويسلفه بعض الكتب وقد أهدى إليه كتاب محمد أحمد المتمهدي لجرجي زيدان.

منذ عام ١٩٢٢م، دست الحكومة بعض العيون بين السودانيين الذين يهتمون بالقراءة، وكان يفد إلى أبي في مخزن المقرن شاب إنجليزي أهداه كتاب رسائل الجنرال غردون إلى شقيقته بالإنجليزية، وكتاب صحائف غردون، وكان يناقش معه دائماً حصار بربر، وكيف قتل أبوه في الفاقلاب عندما جاء محمود ود أحمد، ويذكره أنه لولا الإنجليز لما كان السودان يتحرر، وعرفت من أبي أن ذلك الشاب هو هلليسوي.

وحوكم علي عبد اللطيف في عام ١٩٢٢م وعقد كبار الخريجين اجتماعاً في نادي الخريجين بأم درمان، وناقشوا مسلك علي عبد اللطيف وأدان المسلك الشيخ أحمد السيد الفيل والسيد حسين شريف، وعلي أبو قصيصة وأحمد عثمان القاضي والسيد محمد عبد الكريم ومحمد الحسن دياب وبابكر بدري وعمر اسحق.

وتحفظ محمد علي شوقي وحسن علي هاشم وميرغني حمزة ومحمد نور خوجلي وعارضوا الإدانة.

كما بدأ خطابه من غير عداوة مصر أصر أن يقوى نفوذ بريطانيا في السودان ولم ينكر الخدمات التي قام بها الضباط المصريون في السودان، وأنه يجب أن تراعى رغبات ورفاهية السودانيين وأن حكم السودان، تحت مظلة صاحب الجلالة البريطاني قد أثبتت صلاحيتها وأشار لاستقلال مصر وما يترتب عليه في مسألة السودان وألمح إلى تغييرات في حكومة السودان يكون لبريطانيا النفوذ الأعظم فيه وركز على إبقاء الوضع الحاضر وتقوية نفوذ بريطانيا في السودان وفصل ذلك في مذكرته الطويلة المرفقة بهذه الرسالة.

كشفت هذه الرسالة، وحصل عليها المصريون وعرفها السودانيون، فقرروا أن يرسلوا وفداً إلى مصر يعرض وجهة نظر جمعية اللواء الأبيض، وكان المبعوثان هما محمد المهدي الخليفة عبد الله واليوزباشي زين العابدين عبد التام، قد تمكنت حكومة السودان من إرجاعهما من حلفا واعتقالهما، واندلعت مظاهرة في الخرطوم لما ذاع اعتقالهما في يوم ١٩ يونيو ١٩٢٤.

لم تستجب القيادات السياسية لما كان يحدث في السودان، ولكن كان يشرف على الموقف محمد بك توفيق وهبي والضابط المصري حسن عبد الوهاب، وله أقرباء في بربر هم عائلة عبد المقصود... وقد اتهمت الإدارة البريطانية أن شعبة مصرية كانت تمول جمعية اللواء الأبيض، فالخطاب الذي كتبه عبيد حاج الأمين يطلب فيه بعض النقود لتوقيف أحمد البكري وبشير عبد الرحمن بعنوان ١٤ حارة الجداري - باب الخلق - القاهرة.

كان الخطاب موجهاً لمجذوب بركة وهو أحد التجار المعروفين حينذاك، وكان اسم عبد الله الذي ورد في الخطاب، قصد به عبد الله خليل، وكان أمين صندوق جمعية اللواء الأبيض.

بالطبع أيد الزعماء الدينيون والعلماء والأعيان حكومة السودان، وتوفي عبد الخالق حسن المأمور المصري، مأمور أم درمان ودفن في يوم ١٩ يونيو ١٩٢٤م، وألقى محمد توفيق بك وهبي قاضي أم درمان كلمة رثى بها الفقيد، وفجأة هب الحاج الشيخ عمر دفع الله وهتف بسقوط بريطانيا وحياة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة سعد زغلول.

وقامت مظاهرة أم درمان في يوم ١٩ يونيو عام ١٩٢٤م، وبينما كان الحاج الشيخ عمر دفع الله يحاكم ألقى علي عبد اللطيف خطاباً سياسياً مثيراً خارج المحكمة، فاعتقل، وفي يوم ٢٠ يونيو عام ١٩٢٤م بادر الشيخ حسن الأمين حملة أسهم فيها خطباء المساجد ينتقدون الإدارة البريطانية، وينتقدون تشجيعها للإرساليات المسيحية في الجريف والخرطوم ومدرستها الأمريكية، والخرطوم بحري ومدرسة البنات، ومستشفى الإرسالية الأمريكية في أم درمان، وعددوا انتشار المدارس الإرسالية في بور سودان وعطبرا وودمدني، وكادوقلي والدلنج والأبيض، وأصدرت الحكومة أمراً يمنع التجمهر والقيام بالمظاهرات، وشدد خطباء المساجد في حملاتهم على حكومة السودان التي سمحت بالدعارة وأقرتها. . .

نلخص الأسباب التي دعت لقيام هذه الثورة:

أولاً ـ إن حكومة السودان احتضنت الزعماء الدينيين والعلماء، وحجبتهم عن الجماهير، فكان الشعب يلجأ إليهم، ويسترشد بآرائهم، فأصبح هؤلاء الزعماء وأولئك العلماء صوتاً لتأييد الحكومة، وتحولوا إلى طبقة مرفهة ارتبطت مصالحها بالحكومة، ومنحتهم الحكومة امتيازات في الأعماق المالية وفي التجارة والزراعة.

ثانياً تجاهلت الحكومة المتعلمين، وشكت في ولائهم واحتضنت رجال القبائل، ورفعتهم إلى مكان الاعتراف بنصحهم والأخذ برأيهم.

ثالثاً ـ رأى المتعلمون السودانيون، أنهم قد ظلموا في المناصب والمرتبات، وعاملتهم الحكومة كصبيان، فكان الموظف المتخرج من كلية غردون، إذا أخطأ يرسل إلى عميد كلية غردون، فقد يوقع عليه محقوقية الجلد.

رابعاً ـ التفت المتعلمون السودانيون، فاكتشفوا أنه بالرغم من عدم وجود امتيازات أجنبية، إلا أن اليونانيين والسوريين والأقباط والأرمن هم في الطبقة الثانية بعد البريطانيين، وقد كوّنوا لهم دولة في السودان، وفضلوا على السودانيين.

خامساً ـ كان الإنجليز يحرمون السودانيين من أي تطلّع في التعليم، فعمدة حلفا بعد متاعب أرسل أبنَيْه للتعليم العالي في بريطانيا ومحمد علي عبدالماجد نال شهادته في القانون من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، ولم يعترف بمؤهلاته، وسمحت الحكومة لأبناء الأرمن واليونانيين والسوريين أن يتلقوا دراساتهم العليا خارج السودان، واستوعبتهم في وظائفها.

سادساً ـ كما راقبت قراءات وكتب السودانيين، ولم تتح للمكاتبات أن تزود بأي مؤلفات تنشر الوعي.

سابعاً ـ وكذلك، منعت المتعلمين السودانيين من العمل في الشركات والبنوك الأجنبية، وخصت بذلك الأقباط والأرمن والسوريين واليونانيين.

فيما يلي نسجل أحداث ثورة عام ١٩٢٤م.

الخرطوم

يناير عام ١٩٢٣م

في يوم ١٣ يناير نشرت جريدة حضارة السودان مقالاً عن مستقبل السودان كتبها السيد حسين شريف.

القاهرة ـ أثارت الصحف المصرية ما عدا المقطم حملة من المقالات تدين اتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م، وتصريح ٢٣ يناير عام ١٩٢٢م.

المقالات نشرت على التوالي في يومي ٢٤و ٢٥ فبراير.

الأهرام ـ السياسة ـ الأخبار ـ اللواء.

القاهرة ـ مارس

أقر الدستور المصري ووقعه الملك فؤاد الأول بأنه منحة منه في يوم ١٩ مارس عام ١٩٢٣م نقدت الصحف المصرية الدستور المصري ـ الأهرام.

الخرطوم

في ١٧ أبريل عام ١٩٢٣ م

نشرت حضارة السودان مقابلة مع السكرتير المالي تحدث فيها عن سياسة الحكومة المالية.

القاهرة يونيو

ادانت الصحف المصرية اتجاه حاكم عام السودان العدائي نحو مصر في اجتماعه بالزعماء والأعيان في السراي بمناسبة عيد الأضحى في عام ١٩٢٣م.

القاهرة أكتوبر عام ١٩٢٣ م

أدلى سعد زغلول بتصريحات عند عودته إلى مصر، عُدَّت هذه التصريحات بأنها معادية للسياسة البريطانية في مصر والسودان.

الخرطوم

نوفمبر عام ١٩٢٣ م

منذ مطلع هذا الشهر، وجه المتعلمون حملة ضد سياسة الإنجليز في مشروع الجزيرة.

الخرطوم

١٠ ديسمبر عام ١٩٢٣ م

زار حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الخرطوم، ونزل في الفندق الكبير بالخرطوم، التقى به (والتاريخ غير محدود) في غرفته علي عبد اللطيف

وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وسليمان كشة ـ لم يفصح زواره إلا أن سليمان كشة سأله عن توفيق أحمد النابري وبشير عبد الرحمن.

ذكرت المخابرات أنه قدم لهم مخططاً كاملاً للقيام بمظاهرات، وطمأنهم أن أموالاً خصصت لذلك وهي مؤمنة عند عدد من التجار في أم درمان والخرطوم والخرطوم بحري، وواد مدني وعطبرا وبور سودان.

لم تكشف المخابرات عن أسماء هؤلاء التجار.

القاهرة
يناير عام ١٩٢٤ م

فاز حزب الوفد في الانتخابات، ونال سعد زغلول الأغلبية، فإنه سيؤلف الوزارة.

أوردت وكالة رويتر أن حزباً جديداً ألف في مصر اسمه حزب تحرير مصر والسودان، وذكرت أن من بين أعضائه الدكتور ثابت، وفكري أباظة، ومحمد محمود جلال، وعبد الرحمن الرافعي، ملاحظة «لم يشر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي لهذا الحزب في كتابه مصر والسودان».

الخرطوم
يناير عام ١٩٢٤ م

عقد اجتماع في نادى الضباط المصريين في الخرطوم في نفس هذا الشهر، كما عقد اجتماع في نادى الموظفين المصريين بالخرطوم، وتحدث المجتمعون من التحام مصر بالسودان ووحدتهما، ونقد المجتمعون الدستور المصري، لأنه لم يشر إلى الوحدة، ولم يؤكد على أن الملك فؤاد الأول، ملك مصر والسودان ـ (التاريخ ومذكرة المخابرات ٢٣ يونيو عام ١٩٢٤م ـ الخرطوم).

أم درمان
مارس عام ١٩٢٤ م

عزل السلطان عبد المجيد سلطان تركيا من الخلافة وسفره إلى الحجاز، والتساؤل عن موقف الملك حسين ملك الحجاز.

احتجاج حاج الشيخ عمر دفع الله وأمين هديب ومحمد فريد راشد على ذلك ـ إثارة في مصر، لأن الملك فؤاد الأول ملك مصر كان يطمع ليكون خليفة المسلمين.

نشرت التايمس اللندنية وثيقة أن الملك فؤاد الأول قبل أن يغير دينه ويعتنق المسيحية ليكون ملكاً عن ألبانيا ـ حملة على كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق.

ابريل عام ١٩٢٤ م

انتشر الدعاة المصريون في الخرطوم وأم درمان وعطبرا وحلفا والأبيض وواد مدني وبور سودان واتصالهم بصغار الموظفين.

ذكرت المخابرات السودانية اسماء غير معروفة وحذرت أئمة المساجد وشيوخ الخلاوى واتهمتهم بتقاسم الأموال ـ ارجعتهم حكومة السودان في نفس الشهر بلا ضجة.

مايو عام ١٩٢٤ م

شغلت الصحف المصرية مسألة السودان، ونشرت مقالات كثيرة عن الوضع فيه.

تكونت لجنة بريطانية خاصة بالسودان برئاسة حمدي بك سيف النصر، وقد كان قبل ذلك مأموراً لأم درمان، واستبدل بيته في منطقة أبو روف ببيت الزبير باشا في حلوان.

مايو عام ١٩٢٤ م

أسرع زعماء القبائل والأعيان وكبار الموظفين السودانيين والعلماء في انحاء القطر يرسلون خطابات التأييد للحاكم العام.

برزت جمعية اللواء الأبيض وأسفرت بمنشورات ثم برسائل احتجاج للحاكم العام ـ محاولة الحكومة لتعيين عبيد حاج الأمين نائب مأمور، وانصاف محمود فرغلي، وقبول طلب الشيخ محمد زكي عبدالسيد لينقل إلى مدينة بها منزل لائق به ـ متابعة حياة محيي الدين جمال وعدم التعرض له، لأنه لا يقدم

على عمل جريء ـ محاولة الاستفادة من عرفات محمد عبد الله واللجوء لأحمد محمد صالح وعثمان محجوب للاجتماع به، واقناعه للعمل في مكتب السكرتير الإداري كمترجم ومنحه الدرجة السادسة.

١٦ يونيو عام ١٩٢٤ م

ارجاع اليوزباشي العابدين عبد التام ومحمد المهدي الخليفة من حلفا، وقد بعثا لعرض مسألة السودان على الحكومة المصرية.

اتهام محمد المهدي الخليفة أنه كان يسرب مذكرات الحاكم العام عندما كان مترجماً بالسراي.

١٩ يونيو عام ١٩٢٤ م ـ أم درمان

تشييع ودفن المأمور المصري عبد الخالق حسن، وخطاب محمد بك توفيق وهبي عند دفنه.

اعتقال حاج الشيخ عمر دفع الله بعد أن هتف بحياة ملك مصر والسودان.

فتح ملف حاج الشيخ عمر دفع الله ـ ظهور سابقة عندما اشتبك مع مفتش أم درمان، فقبض عليه وعلى حصانه، واعدم الحمار الذي كان يجر عربة كارو وغرم مبلغ خمسة جنيهات ـ ظهور حادثة أخرى أنه خلال الحرب العالمية الأولى سأله مفتش أم درمان عن جنسيته، فقال له ألماني.

الخرطوم
يونيو عام ١٩٢٤ م

خطاب الشيخ حسن الأمين الضرير في جامع الخرطوم مهاجماً الحكومة.

الخرطوم
٢٢ يونيو عام ١٩٢٤ م

الحاكم العام بالإنابة يمنع المظاهرات.

الخرطوم

٢٣ يونيو عام ١٩٢٤ م

اعتقال قادة المظاهرات.

٢٥ يونيو عام ١٩٢٤ م

أم درمان

قيام مظاهرة في أم درمان.

٢٦ يونيو عام ١٩٢٤ م

العاصمة المثلثة

انتظمت المظاهرات في كل أرجاء العاصمة المثلثة.

٢٩ يونيو عام ١٩٢٤م

الخرطوم

قدم علي أحمد صالح تقريراً أن هناك تدبيراً على الهجوم على مطبعة الحضارة وتحطيمها واغتيال السيد حسين شريف وأحمد الريح.

٤ يوليو عام ١٩٢٤ م

الخرطوم

أرسل علي عبد اللطيف برقية للمستر رامزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يحتج على الإجراءات السنية التي تنتهك بها الحكومة في السودان كرامة المواطنين، ويطالب بتقرير مصير السودان.

الخرطوم

٢٤ يوليو عام ١٩٢٤ م

اعتقال علي عبد اللطيف.

الخرطوم

٤ يوليو عام ١٩٢٤ م

محاولات للقيام بمظاهرات تتصدى لها الشرطة.

واد مدني

٩ يوليو عام ١٩٢٤ م

اعتقال أحمد عمر باخريتة بعد محاولته لدعوة المواطنين بالقيام بمظاهرة.

الخرطوم

١١ يوليو عام ١٩٢٤ م

قدم علي عبد اللطيف للمحاكمة، وحكم عليه بثلاث سنوات سجناً.

الخرطوم

١٣ يوليو عام ١٩٢٤ م

اعتقال محمد سر الختم بعد القائه خطاباً علانياً ضد الحكومة في جامع الخرطوم.

الخرطوم

٢٤ يوليو عام ١٩٢٤ م

نجاح علي حسن ضبعه في قيادة مظاهرة في الخرطوم، اعتقاله واعتقال عدد كبير معه.

الإسكندرية

٢٤ يوليو عام ١٩٢٤ م

سافر سعد زغلول من الإسكندرية لبريطانيا يجري مفاوضات مع المستر رامزي ماكدونالد، رئيس الوزارة البريطانية.

حلفا

٢٥ يوليو عام ١٩٢٤ م

ألقى عبد العزيزمحمد خطاباً عدائياً ضد حكومة السودان في جامع حلفا وتم اعتقاله.

الأبيض

٢٦ يوليو عام ١٩٢٤ م

ألقى أحد المصريين خطاباً هاجم فيه الإنجليز في جامع الإبيض.

٢٦ يوليو عام ١٩٢٤ م

محاولات من موظفي البريد والبرق للقيام بإضراب عام، بلغ عنهم الوكلاء الأقباط.

الخرطوم

٢٧ يوليو عام ١٩٢٤ م

حكم على محمد سر الختم بثلاثة أشهر سجناً، ولكن أفرج عنه نائب الحاكم العام.

٣٠ يوليو عام ١٩٢٤ م

قامت السلطات بحملة تفتيش لمنازل قادة اللواء الأبيض، فتش بيت عرفات محمد عبدالله الذي كان قد استقر في مصر، وقد أحرقت زوجته كل أوراقه في حفرة الدخان بإشارة من نائب المأمور بشير جار البني أحد أعضاء اللواء الأبيض، والمكلف بتفتيش بيوت قادة اللواء الأبيض في مصر مع القومندان والمفتش البريطاني.

وكان البحث جارياً عن الدرديري أحمد إسماعيل، الذي هرب من كلية غردون في أخريات ٣٠ يوليو عام ١٩٢٤م.

فتش بيت أحمد مدثر الحجاز، وكان بشير جار النبي يضلل لجنة التفتيش.

اعتقل عبيد حاج الأمين وموسى لاظ ومحمد عُبد البخيت وحسن مدحت.

بور سودان

٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

اعتقل صالح عبد القادر وكانت السلطات تراقبه، وقد عثر بديله في البريد السفري على منشورات خاصة باللواء الأبيض.

بور سودان

٦ أغسطس عام ١٩٢٤ م

إضراب موظفي البريد والبرق والجمارك احتجاجاً على اعتقال صالح عبدالقادر ـ تفتيش منازل حسين ملاسي، عمر باشري، إبراهيم علي مرزوق، محمد أبا يزيد، وعلي عثمان ـ أنقذ المنازل نائب المأمور حسب الله محمد علي.

عطبرا

٩ ابريل عام ١٩٢٤ م

استقبلت عطبرا القطار المقل لصالح عبد القادر بمظاهرة ضخمة، اشترك فيها كل المصريين وموظفو وعمال السكة الحديد والفرقة العسكرية للسكة الحديد التابعة للجيش المصري وهاجت البلد في مظاهرة حجزت القطار، وخطب صالح عبد القادر في المتظاهرين، ولكنه كبل بالحديد.

الخرطوم

١٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

قام طلبة الكلية الحربية بمظاهرة طافوا بها في الخرطوم وذهبوا إلى منزل علي عبد اللطيف، وهم يحملون بنادقهم، وحيوا بيت علي عبد اللطيف بتحية عسكرية بالسلاح.

زغردت لهن النسوة وقدمن لهن الأبرية.

بور سودان

١٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

جمع علي ملاسي الموظف بالبريد والبرق الهدندوة من الديوم والجبال، وامتطى جملاً وخطب فيهم بالهدندوية ونادى بحياة ملك مصر والسودان...

اعتقل علي ملاسي .

عطبر
١٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

قامت الفرق العاملة في السكة الحديد بمظاهرة، أتلفت الورش ومفاتيح الماكينات . أرسلت فرقتان من فرقة ليسترس من الخرطوم لإنقاذ الموقف، أرسلت فرقة مشاة مهيأة بالسلاح من شندى لعطبرا لصد المظاهرات، اشتعلت المظاهرات في عطبرا بعد إجلاء فرقة السكة الحديد .

الخرطوم
١٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

اعتقل عشرة من طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم، ووضع البقية في معسكر اعتقال مفتوح .

أم روابة
١٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

اعتقل محمد عبد الرحيم، قائد فرع اللواء الأبيض بأم روابة .

بور سودان
١١ أغسطس عام ١٩٢٤ م

هددت فرق السكة الحديد ببور سودان بإثارة اضطرابات، وصلت الباخرة الحربية يارموث Yarmouth إلى ميناء بور سودان .

عطبرا
١١ أغسطس عام ١٩٢٤ م

حوطت القوات العسكرية فرق السكة الحديد بعطبرا، وثبتتها محتجزة تحت الحراسة بثكناتها، وقامت بحراستها القيادة الراكبة .

هجمت فرق السكة الحديد بعطبرا على البيادة الراكبة، ردت القيادة الراكبة على فرق السكة الحديد، وكانت الخسائر عشرين من الأرواح .

بور سودان

١٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

وردت التقارير من بور سودان أن علي مـلاسي يحاول الإثـارة بإحضـار الهدندوة من الديوم والجبال.

عطبرا

١٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

عززت القوات المواقع في عطبرا بتعزيزات من شندى.

اضرب عمال السكة الحديد العاملين في أبـوديس عن العمل، وهـددوا باحتلال قطار البريد.

الخرطوم بحري

١٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

انفجرت مظاهرات في حوض السفن فجأة.

بور سودان

١٣ أغسطس عام ١٩٢٤ م

وصلت الباخرة الحربية كليماتيس إلى ميناء بور سودان.

عطبرا

١٣ أغسطس عام ١٩٢٤ م

ألقي القبض على عمـال السكة الحـديـد في عـطبـرا، وطلب منهم أن يذهبوا إلى عطبرا. اعتقل عمال أبوديس وحبسوا مع زملائهم في عطبرا.

بور سودان

١٤ أغسطس عام ١٩٢٤ م

رجعت الباخرة الحربية يارموث Yarmouth من ميناء بور سودان.

شندي
١٤ أغسطس عام ١٩٢٤ م.

قاد المظاهرات في شندى الشيخ الطيب بابكر والشيخ عبد الكريم السيد عطبرا.

١٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

عززت الحامية في عطبرا.

وادي حلفا
١٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

وصلت فرقة بريطانية، انتشرت نداءات، وقام بعض المواطنين بإلقاء خطب حماسية في الجامع، أطلق سراح الخطيب الذي بادر بالخطب بعد ما أنذر... كانت الخطب غير مفهومة.

أم درمان
١٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

محاولات للقيام بمظاهرات عندما خرج المصلون من الجامع. اشتدت المظاهرات في المساء واعتقل سبعة عشر شخصاً.

كوستي
١٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

فشلت محاولة تسيير مظاهرة.

الأبيض
١٥ أغسطس عام ١٩٢٤ م

علقت احتجاجات كتبها محمد شريف في جامع الأبيض.

بور سودان
١٦ أغسطس عام ١٩٢٤ م

تحرك موظفو وعمال السكة الحديد من الأرصفة إلى ثكنات الجيش.

عطبرا

١٦ أغسطس عام ١٩٢٤ م

عقدت محاكم للتحري تستقصي الحقائق في مبادرة إطلاق النار على فرق السكة الحديد.

دنقلا

أرقو ١٦ أغسطس عام ١٩٢٤ م

قامت اضطرابات عندما مرت باخرة البوسته وهي تقل سجيناً معتقلاً من أعضاء جمعية اللواء الأبيض.

الأبيض

١٦ أغسطس عام ١٩٢٤ م

سافر محمد شريف. قامت الشرطة بإجراءات أمن لمنع المظاهرات.

بور سودان

١٧ أغسطس عام ١٩٢٤ م

اعتقل خمسة من المحرضين على المظاهرات.

عطبرا

١٧ أغسطس عام ١٩٢٤ م

اتخذت الإجراءات لترحيل فرق السكة الحديد المصرية إلى مصر.

دنقلا

١٧ أغسطس عام ١٩٢٤ م

أصدرت تعليمات مشددة تقضي بمنع الاجتماعات والمظاهرات في دنقلا وأرقو ومروى.

بور سودان

١٨ أغسطس عام ١٩٢٤ م

قام سبعة عشر كاتباً من كتبة السكة الحديد بمظاهرة احتجاجاً على اعتقال زملائهم بالأمس (١٧ أغسطس عام ١٩٢٤م) ـ اعتقل شخص واحد،

ولكن أطلق سراحه في آخر اليوم ـ رفض خمسة وعشرون جندياً من فرقة السكة الحديد أن يؤدوا أعمالهم ووضعوا تحت الحراسة في الثكنات.

الخرطوم
١٨ أغسطس عام ١٩٢٤ م

نقل طلبة المدرسة الحربية من الثكنات واعتقلوا في السفن الحربية، وصل منشور يحذر التجار الأجانب في الخرطوم، يحذرهم من مغبة تعاونهم مع الإنجليز.

اجتمعت الجاليات الأجنبية، وطلبت من مدير الخرطوم الحماية.

عطبرا
١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ م

لقى جندي من جنود فرقة السكه الحديد حتفه على أثر جرح أصابه في يوم ١١ أغسطس عام ١٩٢٤م ودفن بلا ضجيج.

الخرطوم
١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ م

حاول طلبة الكلية الحربية المعتقلين في السفن الحربية أن يثيروا اضطرابات في الليل.

الخرطوم
١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ م

ظهر منشور آخر من جمعية اللواء الأبيض يحذر التجار الأجانب من اتخاذ أي خطوة، ويطمئنهم أن الثورة لا تستهدفهم، وأن الثوار يرعون حياتهم وممتلكاتهم.

الأبيض
١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ م

علق منشور في أحد الدكاكين يدعو لقيام مظاهرة في يوم الجمعة تبدأ من جامع الأبيض.

بور سوادن

٢٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

وصلت الفرقة الأولى من اللواء البريطاني أرجيل Argill وفرقة من اللواء سوثرلاند هاملیندرز Sutherland Highlanders إلى ميناء بور سودان .

الخرطوم بحري

٢٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

علقت منشورات عدائية ضد حكومة السودان على أعمدة التلغراف .

الأبيض

٢٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

أجليت الفرقة الثالثة المصرية من الأبيض لتحل مكانها قوات بريطانية .

القاهرة

٢٠ أغسطس عام ١٩٢٤ م

نشرت في القاهرة جريدة اللواء المصرية احتجاجاً على الإجراءات التعسفية التي تمارسها حكومة السودان على أعضاء اللواء الأبيض .

بور سودان

٢٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

وصلت الفرقة الأولى من اللواء البريطاني Argill إلى بور سودان ، وبارحتها فرقة السوثرلاند إلى عطبرا ووادي حلفا والخطرطوم .

عطبرا

٢٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

عقدت محكمة عسكرية لتنظر في التهم الموجهة للجنود الذين قاموا بالتمرد في فرق السكة الحديد ، وأصدرت أحكاماً على عدة أفراد في السجن .

الخرطوم

٢٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

بعث أربعة وخمسون ضابطاً مصرياً احتجاجاً لوزير الحربية المصرية على وصول القوات البريطانية للسودان.

قام الضبابط المصريون بمناقشة الأوضاع في حفل شاي أقيم في بيت مفتي الديار السودانية، وقرروا أن يقدموا احتجاجاً لحكومة السودان.

الأبيض

٢٢ أغسطس عام ١٩٢٤ م

ملأت المنشورات العدائية ضد حكومة السودان شوارع الأبيض.

واو

٢٤ أغسطس عام ١٩٢٤ م

أرسل الضباط والموظفون برقية لوزير الحربية في القاهرة يحتجون على الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لرفع العلم المصري القديم ذي اللون الأحمر، وعدم رفع العلم المصري الجديد ذي اللون الأخضر.

الإسكندرية

٢٧ أغسطس عام ١٩٢٤ م

قامت لجنة الوفد الفرعية في الإسكندرية بعقد اجتماع كبير دعت فيه إلى مناصرة الحركة الوطنية في السودان.

عطبرا

٢٨ أغسطس عام ١٩٢٤ م

سافر آخر فوج من قوات فرقة السكة الحديد المصرية من عطبرا إلى مصر تحت الحراسة.

الخرطوم

٢٨ أغسطس عام ١٩٢٤ م

أصدرت سلطات حكومة السودان منشوراً عاماً إلى كل موظفيها تحذرهم وتمنعهم من العمل بالسياسة والكتابة في الصحف.

بور سودان

٢٩ أغسطس عام ١٩٢٤ م

ألقى علي سيد أحمد خطاباً في جامع بور سودان هاجم فيه حكومة السودان اتضح أن علي سيد أحمد عضو في جمعية الأبيض، فاعتقل بعد إلقائه للخطاب.

الأبيض

٣١ أغسطس عام ١٩٢٤ م

فرضت الرقابة على الخطابات والبرقيات منذ قيام المظاهرات. . . فتح خطاب وقع عليه خمسة موظفين يشرحون فيه الأحوال والمعاملة السيئة التي تمارسها حكومة السودان.

اعتقل أربعة منهم، وقد دل الخامس الذي أطلق سراحه على الذين حضروا الاجتماع وأقروا إرسال الخطاب.

القاهرة

٣١ أغسطس عام ١٩٢٤ م

نشرت جريدة المقطم القاهرية مقالاً بقلم عبد الرحمن فهو عضو اللجنة المركزية لحزب الوفد، ورئيس عام إتحاد نقابات العمال في مصر، يهاجم فيه الإنجليز، ويناصر الثورة في السودان.

الخرطوم وأم درمان

٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتقل أربعة عشر شخصاً متهمين بالإثارة والفتنة ضد حكومة السودان.

كان خمسة منهم موظفين مصريين ضباط سودانيين سابقين.

القاهرة

٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

نشرت جريدة الأخبار القاهرية خطاباً كتبه الشيخ الطيب بابكر أوضح فيه سوء الأحوال في السودان، وتعسف الإنجليز.

الخرطوم
٤ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتقل الشيخ علي المرضي خضر عمدة الخرطوم.

عطبرا
٦ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

وزعت منشورات في عطبرا، اتهمت السلطات جبهة جديدة اسمها اتحاد الشباب التقدمي.

الخرطوم
٦ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتقل عكاشه عبد العزيز الموظف بوزارة المالية على أثر إلقائه خطاباً دينياً دعا فيه للجهاد ضد الكفرة ـ محاولة لتعطيل خط التلغراف بين الخرطوم وواد مدني.

أم درمان
٨ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

عقد اجتماع في منزل الشيخ عبد الحليم العتباني.

أم درمان
٩ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

عقد اجتماع في منزل الشيخ أبو زيد سليمان شيخ الجزارين حضره عبد القادر خال العيال وعباس رحمة الله وحسين الفيل... لم تتخذ السلطات أي إجراءات ضدهم.

الأبيض
١٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

قضت محكمة إيجازية حكماً على عطاالله شريف وأحمد الأقرع، كل منهم بالسجن ثلاث سنوات.

الخرطوم

١١ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتقل أربعة عمال من اللجنة الفرعية لجمعية اللواء الأبيض ـ انتشرت بيانات حررها أعضاء جمعية اللواء الأبيض ولفيف من ضباط الجيش المصري.

الخرطوم

١٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

وصل إلى الخرطوم أحمد سعيد الموظف بمصلحة الوابورات محروساً من وادى حلفا إلى الخرطوم بعد مغادرته للقاهرة، وكان يوزع منشورات اللواء الأبيض في القاهرة، وقد ورد من المخابرات أنه عضو عامل في جمعية اللواء الأبيض.

الخرطوم

١٦ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

ألقي القبض على اليوزباشي محمد صالح جبريل لنشاطه السياسي والتحريض الذي يقوم به للضباط في نادي الضباط.

بور سودان

٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

حكمت المحكمة الإيجازية على المجاهد علي ملاسي بالسجن ست سنوات وعلى ستة آخرين، كل منهم بستة أشهر وبالغرامة.

عطبرا

٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

قضى مجلس تأديب إيجازي بفصل عشرة موظفين مصريين من الخدمة في مصلحة السكة الحديد، لأنهم كانوا يمدون الجهات السياسية المصرية بأخبار الثورة وإرسالها إلى القاهرة.

الخرطوم بحري

٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

أجلت محاكمة طلبة الكلية الحربية، حوكم خمسة من صف الضباط كل منهم بخمس سنوات سجناً وعلى جنديين كل منهما بسنتين سجناً.

أم درمان

٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتقل أحمد أمين مترجم الفرقة العسكرية التاسعة السودانية بتهمة توزيع منشورات اللواء الأبيض.

الخرطوم

٢١ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

قام خمسة أشخاص بمحاولة تسيير مظاهرة، فاعتقلتهم السلطات فرفضت الرقابة على الرسائل بين مصر والسودان، ومنعت الصحف المصرية.

ملكال

٢٢ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

حاول ثلاثة من أفراد الفرقة الثانية عشرة السودانية بتسيير مظاهرة، فاعتقلوا على الفور.

عطبرا

٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

أصدر أمر بإجلاء الموظفين المصريين من عطبرا، وترحيلهم إلى مصر.

أم درمان

٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

عقد اجتماع في منزل سيد أحمد سوار الذهب، حضره الدرديري محمد عثمان وحسن عبد الحفيظ وميرغني حمزة وحلف الله خالد ـ لم تتخذ السلطات أي إجراءات ضده، وقد حضر أحمد عثمان القاضي متأخراً للاجتماع.

ملكال

٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

محاولة لحرق منزل قائد الفرقة الحادية عشرة السودانية.

لندن

٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

بدأت المفاوضات بين سعد زغلول والمستر رامزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية.

الخرطوم

٢٤ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

حكمت المحكمة على أربعة من الذين اشتركوا في مظاهرة ٢١ سبتمبر عام ١٩٢٤م.

ملكال

٢٥ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

محاولة بقيام مظاهرة في الصباح، محاولات بالقيام بشغب دبرها ضباط مستاءون من الأوضاع ولم تنجح المحاولات.

عطبرا

٢٦ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

اعتدى أربعة سجناء سياسيين بالسب والشتائم على موظف بريطاني بالسكة الحديد في طريقهم بالقطار للخرطوم.

ملكال

٢٦ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

ثلاثة ضباط متمردين نقلوا من ملكال... ألقي القبض على قادة المظاهرات في ملكال، وأرسلوا إلى الخرطوم.

عطبرا

٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

عقدت محكمة لموظفي سكك حديد السودان، حكم على أحدهم بعشر سنوات سجناً وعلى آخر بسنة سجناً وبرئت ساحة اثنين ودافع عن المتهمين صديق مصري.

ملكال

٣٠ سبتمبر عام ١٩٢٤ م

وصلت نصف فرقة من القوات البريطانية إلى ملكال.

أم درمان

٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

عقد اجتماع في منزل مصطفى أرباب، وأحضر حبيب الله عبيد أحد تجار الماشية ببربر خطاباً من بربر.

لندن

٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

فشلت المفاوضات بين سعد زغلول رئيس الوزارة المصرية والمستر رامزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية.

الخرطوم

٤ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

رجعت فرقة ويمبلي Wembley العسكرية التي زارت الخرطوم.

لندن

٨ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

ناقش مجلس العموم البريطاني فشل المفاوضات بين بريطانيا ومصر.

مصر والسودان

٨ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

الاحتفال بعيد جلوس الملك فؤاد الأول على أريكة العرش.

أم درمان والخرطوم
١٢ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

وصل خطاب تهديد للجنرال هدلستون الحاكم العام بالإنابة يهدده بالقتل واغتيال كل البريطانيين في السودان.

الخرطوم بحري
١٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

بدأت محكمة الجنايات التحري مع أربعين سجيناً، كان أغلبهم أعضاء في جمعية اللواء الأبيض، كان المستر والاس مدير المخابرات يتصل ببعضهم، وقد تحول بعضهم إلى شهداء ملك، وقد واجههم المستر والاس بمساوئهم، وأطلعهم على ملفاتهم السرية لا داعي لذكر الأسماء. . .

الخرطوم
١٤ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

تحرك علماء السودان، وأغضبتهم المعاملة السيئة التي بدأت السلطات تمارسها مع المعتقلين وتفتيش المنازل، واستجواب النساء، واستقطاب بعض المواطنين البسطاء ليعملوا جواسيس.

علق منشور علماء السودان على أعمدة التلغراف.

كان الزعيم الديني الوحيد الذي يواجه الثوار بالشتائم والسب هو الشريف يوسف الهندي.

١٥ أكتوبر عام ١٩٢٤ م

نشر السرلي استاك تقريره عن ثورة في السودان والقاهرة ولندن.

ملاحظة: كانت من أسباب نجاح الثورة مساعدة المخابرات لانتشار المظاهرات، لأن سياسة السر لي ستاك رمت لفصل السودان عن مصر وكان يبحث عن سبب.

كانت المساعدات والتشجيع من جانب المخابرات والعسكريين المصريين في السودان، يلقى ترحيباً من السر لي ستاك.

٢٠ أكتوبر ١٩٢٤

بدأ المحامي المهدي الأستاذ محمد أحمد الشاهد يدافع عن المتهمين، وكانت المحكمة عسكرية، وقد لقي تعنُّتاً من المحكمة، فتخلى عن الدفاع وسافر إلى مصر ونشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أبعد.

القاهرة

١٩ نوفمبر ١٩٢٤

اغتيل السرلي ستاك باشا حاكم السودان وسردار الحسين المهدي في القاهرة وكان في طريقه إلى مجلس الوزراء المصري.

ملاحظة: «نصح السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي الحاكم العام ألا يشجع الاتجاه نحو الانفصال عن مصر، ويترك الأوضاع كما هي في السودان، ولا يسمح بنشر المقالات في السجن، ولا الأحاديث في الأندية عن الشخصية السودانية، وقال له الشريف يوسف الهندي إن الزمن كفيل بإجلاء الحقائق، ولكنه كان يستمع لأراء أحمد حسن القاضي وآخرين».

٢١ نوفمبر ١٩٢٤

السودان

أشيع أن قاتل الحاكم العام هو عرفات محمد عبد الله، ولكن شهد أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وكذلك الجنرال اسبنكس باشا أن القاتل ليس هو عرفات محمد عبد الله، وقد اتهم أبناء عنايت، وأعدم اثنان منهم وسجن عبد الفتاح عنايت مدة طويلة.

ملاحظة: «قالت المخابرات المصرية إن البريطانيين هم الذين دبروا مقتل السرلي ستاك».

عطبرا

٢٢ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

قوبل مقتل اسرلي استاك بابتهاج عظيم، واحتفل الضباط المصريون بالنبأ...

الخرطوم
٢٢ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

أقيم قداس على روح السرلي ستاك باشا حضرة الزعماء الدينيون والعلماء والأعيان، وبعثوا برقيات عزاء لليدي استاك. . .

ووصل الجنرال هدلستون من القاهرة.

كسلا
٢٢ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

احتفل الضباط المصريون بإقامة حفلة غداء ابتهاجاً باغتيال السرلي ستاك باشا دعوا إليها الموظفين والأعيان.

القاهرة
٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

قدم اللورد اللنبي المَندوب السامي البريطاني تدعمه ثلة من الجيش إنذاراً لسعد زغلول رئيس الوزارة المصرية بإجلاء القوات المصرية عن السودان، ودفع غرامة وشروط أخرى. . . رفض سعد زغلول الإنذار واستقال.

كان رفض سعد زغلول حاسماً في عدم قبول الشروط الأربعة الأولى.

الخرطوم
٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

رفضت الفرقة المصرية الرابعة أن تستجيب للأوامر إلا بعد صعوبة.

الخرطوم بحري
٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

رفضت الفرقة المصرية الثالثة أن تجلو إلا بعد أن يصدر أمر لها من الحكومة المصرية. بدأ الشغب في السجن.

تالودى

٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

بدأ التمرد في صفوف الجيش بعد أن تم اعتقال الضباط المصريين، فهجم الجنود على مخازن السلاح والذخيرة ووزعوا الأسلحة على زملائهم.

الإسكندرية

٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

قبل الملك فؤاد الأول استقالة سعد زغلول وعين أحمد باشا زيور رئيساً للوزارة المصرية، وأطلقت على وزارته وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكان أحمد باشا زيور مثقفاً ثقافة فرنسية، ولا يجيد اللغة العربية، وهو من أصل تركي ولم تستمر وزارته طويلاً.

الخرطوم

٢٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

أحلت بقية الفرقة المصرية الرابعة.

أرسلت برقية لوزارة الحربية المصرية لتصدر أوامر للقوات المصرية لتجلو عن السودان. وصلت الأوامر بالطائرة من الملك فؤاد الأول.

الخرطوم بحري

٢٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

بدأ السجناء يرسلون إشارات عسكرية لفرقة المدفعية المصرية لتساعدهم، فرفضت الفرقة المصرية ـ أطلق سراح الجنود والضباط غير المتمردين.

الخرطوم

٢٦ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

صدر الأمر الرسمي من السلطات المصرية للقوات المصرية أن تجلو على الفور من السودان.

انتقلت قوة من سبعين ضابطاً بريطانياً من فرقة ليسترز إلى تونجا.

الأبيض
٢٦ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

سافرت فرقة من البيادة الراكبة إلى تلودي.

بور سودان
٢٧ نوفمبر عام ١٩٢٤م

وصل أول فوج من الفرقة المصرية الرابعة في قطار، وتم إنزاله بهدوء.

الخرطوم
٢٧ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

تمردت الفرقة الحادية عشرة السودانية.

الأبيض
٢٨ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

انتقلت فرقتان من الهجانة إلى تلودي.

بور سوادن
٢٨ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

سافرت فرقة دورست شاير Dorsetshire من بور سودان إلى الخرطوم وإلى عطبرا وإلى وادي حلفا.

الخرطوم
٢٨ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

انتهى التمرد المسلح الذي قاده عبد الفضيل الماظ بمقتله وهو يحمل مدفعه وبقتل كل الجنود والضباط السودانيين، وكانت خسائر الجيش البريطاني كبيرة في هذا التمرد.

تالودى

٢٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

وصل كرايج في عربات مصفحة.

بور سودان

٢٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

ابحرت الفرقة المصرية الرابعة بعد إجلائها عن طريق السويس. حملت القوات المصرية الأخرى على قطارات في حراسة شديدة إلى وادي حلفا.

أرسلت قوة من فرقة دورست شاير إلى أم درمان.

نوبخا

٢٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

استدعيت فرقة من الشرطة إلى تالودي ولكنها أرجعت لأن الأمن أستقر.

أم درمان

٣٠ نوفمبر عام ١٩٢٤ م

أرسلت قوة من فرقة دورست شاير إلى أم درمان لحفظ النظام.

قدم الضباط الذين قادوا التمرد العسكري إلى السجن الحربي وأعدموا في الخامس من ديسمبر ١٩٢٤ م.

قدم عبد اللطيف وصالح عبد القادر وعبيد الحاج الأمين وحسن شريف وحسن صالح وأحمد مدثر الحجاز وتهامي محمد عثمان ومحمد سر الختم ومحمد المهدي الخليفة ومحمد ادريس ومحمد عبد البخيت وعبد الله النور ونور الدين فرج والشيخ عمر دفع الله متهمين بأنه كان في حيازتهم أو أنهم وضعوا كتباً أو محررات من شأنها إثارة الكراهية والإزدراء للحكومة، وانتظام المؤسس شرعاً في السودان، وبث روح الحقد والعدواة.

ورد عبيد حاج الأمين على المحكمة.

إنكم تستطيعون أن تحاكموني ولكنكم لن تستطيعوا الحكم عليَّ، فإن هذا للشعب وللتاريخ.

المراجـع

(١) ملامح من المجتمع السوداني - حسن نجيله.

(٢) Gaafar - The Sudan Under Wingate, 1988 - 1916.

(٣) Afaf Mohammed Ali Bakkeit, British Administration and Sudanese nationalism, 1919 - 1939.

(٤) موسوعة شخصيات ثورة ١٩٢٤ - إعداد خديجة زروق - دار الوثائق السودانية.

(٥) اللواء الأبيض ثورة ١٩٢٤ مذكرات ومشاهدات سجين - عبد الكريم السيد - سلسلة دراسات التراث السوداني رقم (١٣).

(٦) مذكرات علي أحمد صالح - مخطوط - دار الوثائق المركزية.

(٧) Muddather Abdel Rahim, Imperialism & Nationalism in The Sudan.

(٨) ملفات ١٩٢٤ - دار الوثائق السودانية الخرطوم (مخطوطة).

(٩) مذكرات الحاج الشيخ عمر دفع الله - مخطوط.

(١٠) Evant's Report. دار الوثائق المركزية - الخرطوم.

(١١) Mohammad Omar Bashir, revolution & Nationalism in Sudan.

(١٢) P.M. Holt and M.W. Daby, the History of The Sudan.

(١٣) Factional conflict in The Sudanese, Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Nationalism movement, 1918 - 1998.

الفصل السادس عشر

ثورة ١٩٢٤ ما لها وما عليها

شهد السودان اضطرابات منذ الفتح، وتحرك بعض أدعياء المهدية، وتمرد بعض الجنود السودانيين عام ١٩٠٠م ويتساءل المؤرخون فيما إذا كانت ثورة عام ١٩٢٤ قد نشبت استجابة لفكر سياسي أو مؤثرات خارجية؟

لا شك أنه الجيش، وأقصد بذلك السودانيين الذين عملوا في الجيش المصري في السودان، وكذلك بعض الفصائل من الجيش المصري العامل حينذاك في السودان.

إن السياسة البريطانية في السودان رمت منذ تمرد الجنود السودانيين، أن تنشىء جيشاً سودانياً، جعلت أغلبيته من السودانيين المتحررين من الرق، ومن الذين اختلطت دماؤهم بعناصر زنجية، وأضافت إليه بعض أبناء البيوتات الموالية لها؛ ومن ثم أنشأت المدرسة الحربية، وبعد الفتح أرجعت حكومة السودان كثيراً من الضباط والقوات المصرية إلى مصر، وشجعت بعض الضباط المصريين أن يصاهروا بعض البيوتات السودانية.

في عام ١٩١٦ بدأت حكومة السودان تؤسس فصائل سودانية منفصلة، فأنشأت الفرقة الاستوائية، واستوعبتها من الجنوبيين الوثنيين، واختارتهم من قبائل مختلفة، ووضعت ميزاناً دقيقاً حيث لا تطغى قبيلة على أخرى في أعدادها، وكذلك أسست فرقة العرب الشرقية، واستوعبت فيها الجنود السودانيين الذين كانوا يعملون في الجيش الإيطالي عندما كان الإيطاليون

يحتلون كسلا، ورأت أن تستوعب في هذه الفرقة أبناء الحلنقة والهدندوة وبني عامر والأرتيقة، وفتحت الطريق لبعض أبناء تلك المنطقة أن يلتحقوا بالمدرسة الحربية، كما أنها نقلت بعض الضباط المنتمين لتلك المنطقة، وتلقوا تعليمهم العسكري في مصر ليعملوا في هذه الفرقة، وبعد أن تم فتح دارفور ومقتل علي دينار، أسست الحكومة البريطانية الفرقة الغربية، ولم تجد عدداً كافياً من أبناء غرب السودان من الضباط، فنقلت بعض الضباط السودانيين المتحررين من الرق، وكانت أصولهم فوراوية أو من أبناء جبال النوبة. . .

كان الضباط العظام في هذه الفرق من البريطانيين والمصريين، واختارت من المصريين من يدين بالولاء والطاعة لها، أما الضباط السودانيون فكانوا في أدنى الرتب، كما أن ترقياتهم كانت بطيئة جداً.

أقسمت هذه الفرق قَسَم الولاء للخديوي أولاً قبل أن تصنف في هذه التشكيلات، ولما شكلت كان على رأس الحكم في مصر السلطان حسين كامل، لأن الخديوي عباس الثاني قد عزل عام ١٩١٤م، وفرضت الحماية على مصر، وبدل نظام الحكم فيها، وبعد ذلك أقسم الجيش في السودان قَسَم الولاء للسلطان فؤاد الذي أصبح ملكاً بعد ذلك.

جعلت حكومة السودان الفوارق والتمييز بين السودانيين والمصريين.

لما بدأ بعض السودانيين يفكرون في إقامة جمعية الاتحاد لم يسعوا إلى ضباط الجيش من السودانيين، ولكن بحكم تخرج عبد الله خليل من قسم المهندسين في كلية غردون، وبحكم اتصاله وعلاقته الاجتماعية انضم لجمعية الاتحاد، وكذلك ابراهيم عبود لأنه مهندس تخرج من كلية غردون، أما علي عبد اللطيف فقد كان مغرماً بالثقافة، متطلعاً، شغوفاً بالحركات السياسية، والبحث عن المراجع الخاصة بالمعارك الحربية، وكانت تصله الصحف والمجلات المصرية، وكان منزله صالوناً أدبياً، فهذا هو السبب الذي جعله ينتمي لجمعية الاتحاد.

لم تكن جمعية الاتحاد ذات مبادىء سياسية محددة، بل إن شعارها ركز على «السودان للسودانيين والمصريون أولى بالمعروف».

ولما قامت قصدت أن تؤلف بين السودانيين، ويختلف الرواة في مؤسسيها، فيقدم محيي الدين جمال أبو سيف والأمين علي مدني، وبابكر القباني، وإبراهيم يوسف بدري وعبد الله العمرابي، ويوسف حسن الريح، والدكتور مختار محمد محمود ومحمد صالح الشنقيطي، ومحمد وني وسليمان كشة وأحمد عثمان القاضي.

ولكن المقابلات التي أجريناها كشفت أن من بين أعضائها عمر اسحق وأحمد السيد الفيل ومحمد نور خوجلي ومحمد علي شوقي، وعبد الله خليل، وخلف الله خالد ومحمد صديق فريد، ومدثر شريف، وحسن شريف ومرسي شريف وعبد القادر أوكير وحسن علي هاشم، وأحمد فوزي، وبشير عبد الرحمن، وتوفيق أحمد عبد العال والمعروف بتوفيق البكري، ومحمود فرغلي وزكي عبد السيد وحامد صالح المك، وعثمان بشير نصر، وتوفيق صالح جبريل وزين العابدين الخانجي، ومكاوي يعقوب، وخليل فرح وعبيد حاج الأمين، وأرباب محمد علي والطيب عابدون وعبد الرحمن شوقي.

كان بعض الضباط السودانيين يعرفون قيام جمعية الاتحاد كالملازم أول أحمد سعد عمر وعبدالفضيل ألماظ. وأحمد سعد هو الذي اشترك، فيما بعد، في أحداث عام ١٩٢٤م في نوفمبر، وقد حرك فرقة النقل العسكري معززاً الفرقة السودانية الحادية عشرة، وقد حكم عليه بعد ذلك بخمس عشرة سنة سجنا ثم أطلق سراحه، وألحق بمصلحة الجمارك ببور سودان.

لم تكن جمعية الاتحاد تنظيماً موحداً، بل تكونت من جماعات صغيرة جمعت بينهم الصداقة والمودة، وكان بعضهم يسهرون مع بعض في مجالس الأنس والبهجة، وكان أغلبهم من أبناء أم درمان إلا قليلاً منهم.

كان عبد الله خليل وحامد صالح المك أكثر العاملين في جمعية الاتحاد، كما أن أكثر المتعاطفين مع هذه الجمعية من الضباط محمد صالح جبريل، أما الضابط سرور رستم فقد كان له موقف وسط، ومحمد صالح جبريل منذ البدء واجه حكومة السودان بالكراهية، فقد قام بدور مشهور بعد

ذلك في أثناء ثورة ١٩٢٤ في الأبيض، كما أن اسمه قد ورد كثيراً في تقارير المخابرات كما ورد اسم عبد الله خليل وحامد صالح المك.

لما ولدت جمعية اللواء الأبيض، لم يكن فيها من الضباط السودانيين المنحدرين من جذور زنجية غير علي عبد اللطيف، فدفع ذلك بعض الضباط المنحدرين من هذه الأصول، إلى تكوين جمعية اللواء الأسود، ولم يثق أعضاء اللواء الأسود بزملائهم الضباط المنحدرين من جذور عربية كعمر الخليفة عبد الله وزين العابدين صالح أبو قاضي وسرور رستم وأحمد محمد، وسعيد أحمد سعد ومحمد عواضه ومحمد نور وأبو بكر حسن وحسن قلب وحلمي أبو سن، ولكنهم قبلوا الضابط محمد جبرالدار، وكان من أسباب نكبتهم، فقد انغرس بينهم، وكان عيناً يقظة على تحركاتهم.

لم يكن من الخريجين الجدد كإسماعيل الأزهري والشيخ مصطفى وعوض ساتي وعبد الرحمن علي طه أي دور في جمعية الاتحاد، بينما كان عوض ساتي وعبدالرحمن علي طه بارزين في الحركة الثقافية وحركة المسرح والكتابة في حضارة السودان.

أجل، كانت هناك وجهات نظر بين الخريجين نحو مهمة رسالة جمعية الاتحاد:

فقد شاع منذ أن حلَّ اللورد ملنر، وشرع في دراسة الأحوال في مصر أن بريطانيا ستتخلى عن السودان وتسلمه إلى مصر لتحكمه، فأثارت هذه الإشاعة غضباً إذ ما زالت عقابيل الحكم التركي المصري تجرح الوجدان، فالتجاوزات التي مارسها الحكم المصري التركي لا ينساها الإنسان السوداني، وهذا ما حدا ريجنالد وينجت أن يخاطب اللورد كرزون في عام ١٩١٩م يزين لبريطانيا أن تنفرد بالسودان، وتبعد عنه مصر لأن السودان ومصر مختلفان في الطبع والأصل والطبيعة، وأن وجود المصريين في السودان سيبذر بين السودانيين بذور الفتن والشقاق، وفي مذكرة أخرى أوضح وينجت لكرزون أن السودان قبائل متفرقة لم تندمج ولم تتألف بعد، فإن تركت بريطانيا السودان لمصر ستعم الفوضى، وتتقاتل القبائل مع بعضها البعض.

حتى تلك الفترة كانت علاقة حكومة السودان مع الطائفية والطرق مذبذبة لا تستقر على حال، فإن كان السيد علي الميرغني محسوباً عليهم، وكذلك الشريف يوسف الهندي، إلا أن السيد عبد الرحمن المهدي كانت حكومة السودان تنظر إليه بعين الحذر، وتخشى أن تستيقظ المهدية، لأنه ابن المهدي الواعي المتطلع، فإن كانت قد قبلت أن تدعوه لزيارة بريطانيا عام ١٩١٩م، وقدمت له وساماً بعد أن قدم سيف أبيه للملك جورج الخامس مدافعاً به عن الإمبراطورية البريطانية، ورده إليه الملك جورج الخامس ليدافع به هو وأبناؤه عن الإمبراطوريةالبريطانية، إلا أن بريطانيا قدرت خدماته في أثناء الحرب العالمية الأولى فقد التف حولها هو وأنصاره، وعارض دعاية الخلافة الإسلامية، ونفر من دعاية تركيا، فهذا رصيد له عند بريطانيا ولكنه رصيد مجمد.

لا شك أن طبقة جديدة من المتعلمين قد أطلت على السودان، فهؤلاء الذين تلقوا تعليمهم في كلية غردون بالرغم من المناهج المحددة إلا أن التراث العربي الإسلامي، والنهضة الفكرية التي نشأت في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر، وشملت الشام (سوريا ولبنان وفلسطين) والعراق ومصر لم تألُ جهداً في تنبيه الأذهان لوضع العالم الإسلامي والشرق العربي، فجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان وفرح أنطون وشبلي الشميل وأحمد لطفي السيد والجزائري وغيرهم قد فتحوا لكل المتعلمين العرب الآفاق. . .

خرج من هذا التيار وجهتان، وجهة ترى أن يبقى الحكم الثنائي كما هو في السودان، ولكن يقلص تأثير مصر، ووجهة ترى أن ينفرد الإنجليز بحكم السودان، ولكن تحدد فترة بعدما يتهيأ للسودان أسباب الاستقرار والمران على الحكم، وانتشار التعليم، بعد ذلك ينال السودان استقلاله الذاتي، وعلى رأس هذه الدعوة حسين شرف وعلي أبو قصيصة وبابكر بدري.

ومن نفس التيار خرج اتجاه مخالف يرى في مصر القدوة والمثابرة، فمصر كانت مغلوبة على أمرها عندما استعمر محمد علي باشا السودان باسمها، ومصر اليوم مغلوبة لأن بريطانيا تسيطر عليها، فالاقتراب من مصر

والتعاون معها لطرد الاستعمار البـريطاني واجب والتـزام تاريخي، وعلى رأس هذا الاتجاه الشيخ أحمد السيد الفيل، ويظن بعض المعاصرين لهذا التيار أن السيـد الميرغني وراء هـذا الاتجاه، ولكن مـا أفـرزتـه أحـداث عـام ١٩٢٤م كشفت أن السيد الميرغني كان معارضاً لثورة عام ١٩٢٤م، ولم يساندها، بل إنـه عمل على تقـويضها ورفض أن يحتمي بعض أعـوانهـا بـه، وفي تقـاريـر المخابرات السودانية ما يزيح النقاب عن اتجاهات السيـد علي الميرغني نحـو ثورة عام ١٩٢٤م.

إن السيـد الميرغني لـه مطمـع قـديم، وطمـوح منـذ أن تكـون مجلس الحاكم العام في عام ١٩٤٠م وقد شمل هذا المجلس:

١ ـ السير ريجنالد وينجت الحاكم العام وسردار الجيش المصري رئيساً.
٢ ـ السير رودلف فون اسلاتين ـ المفتش العام.
٣ ـ المستر ادجار بونهام كارتر ـ السكرتير القضائي.
٤ ـ الكولونيل السير ادجار برنارد السكرتير المالي.
٥ ـ الكولونيل ميتس ـ السكرتير الإداري.

أعضاء منتسبون:

١ ـ الكولونيل أسير ـ القائد العام.
٢ ـ الماجور ولكنسون ـ مدير الزراعة والغابات.
٣ ـ المستر جيمس كري ـ مدير المعارف.
٤ ـ المستر لوتنهام ـ مفتش عام الري السوداني.

كـان وينجت قد اتفق معـه أن يكون عضـواً في مجلس الحاكم العـام، كما أن وينجت خطط لمجلس استشاري لحكومة السودان يـرأسه السيـد علي الميـرغني، ولما تم الشـروع في الحكم المحلي اللامبـاشر، وَسَعَت حكـومة السـودان لـرجـال الإدارة الأهليـة عـام ١٩٢٢م لم تنتـه آمـال السيـد علي الميرغني، وظن أن حكومة السودان ستنشىء هذا المجلس الاستشاري.

كـان نـادي الخـريجين يـراقب هـذه المستجـدات منـذ عـام ١٩١٩م، ويحللها، ويبعد عن القبلية وعن الطائفيـة ويحاول الخـريجون أن تكـون لهم وجهة نظرهم الخاصة بهم، ولكن مع ذلك برز بينهم التيار المعـارض لإشراك

مصر بقيادة محمد علي شوقي بالرغم من أنه كنزي وله أرومة في مصر وأهل، وتيار آخر يدعو للتقارب والالتحام مع مصر بقيادة الشيخ أحمد السيد الفيل ومعه أنه يسلك الطريقة التيجانية، إلا أنه كان مقرباً من السيد علي الميرغني، لأن قبيلته قبيلة العمراب يسلك أكثر أفرادها الطريقة الختمية.

انتهت ثورة عام ١٩٢٤م وأجريت المحاكمات، وبدأت محاكمة الضباط حسن فضل المولى وسليمان محمد وثابت عبدالرحيم وعلي البنا، وقد هرب سيد فرح إلى القاهرة متنكراً في زي خادم وكان معه ألف جنيه، وقد جرحته رصاصة... أما عبد الفضيل الماظ فقد استشهد وهو يحمل مدفعه.

بدأت محاكمة الضباط في يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤م، وانتهت يوم ٥ ديسمبر عام ١٩٢٤م، وقضت بإعدام حسن فضل المولى وسليمان محمد وثابت عبد الرحيم وعلي البنا، واستبدل الحكم على الضابط علي البنا بالسجن المؤبد وبالأشغال الشاقة.

وحكم على الضباط علي عبد اللطيف وصالح عبد القادر وعبيد حاج الأمين وحسن شريف وحسن صالح وأحمد مدثر الحجاز وتهامي محمد عثمان ومحمد سر الختم ومحمد المهدي الخليفة ومحمد ادريس ومحمد عبد الله البخيت ونور الدين فرج وعمر دفع الله، وكان أشد الأحكام قد صدرت ضد عبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وعلي عبد اللطيف ومحمد المهدي الخليفة عبد الله وعلي ملاسي.. كان متوسطها ست سنوات.

فيما يلي كشف بالمحاكمات الأخرى بعد المراجعة:

١ ـ أحمد أمين ـ غير مذنب.
٢ ـ حسن صالح ـ غير مذنب.
٣ ـ محمد إبراهيم هاشم ـ غير مذنب.
٤ ـ محمد سر الختم ـ ستة أشهر.
٥ ـ محمد عبد المنعم زائد ـ تسعة أشهر.
٦ ـ أحمد صبري زائد ـ تسعة أشهر.
٧ ـ عبد الله جيد ـ سنة واحدة.

٨ ـ محمد هدية منصور ـ تسعة أشهر.
٩ ـ عبد الرحيم حسن ـ غير مذنب.
١٠ ـ عبد الله محمد أبو قصيصة ـ ثلاثة أشهر.
١١ ـ أحمد الأقرع ـ ثلاثة أشهر.
١٢ ـ موسى أحمد لاظ ـ سنتان.
١٣ ـ محمد عبد الرسول ـ تسعة أشهر.
١٤ ـ أبكر أحمد ـ تسعة أشهر.
١٥ ـ محمد جابر ـ ستة أشهر.
١٦ ـ جمعة مرسال ـ تسعة أشهر.
١٧ ـ مزمل علي دنيار ـ غير مذنب.
١٨ ـ منصور سرور ـ ثلاثة أشهر.
١٩ ـ ابراهيم خميس ـ تسعة أشهر.
٢٠ ـ حسن محمد صالح ـ ستة أشهر.
٢١ ـ حميدة عثمان ـ ستة أشهر.
٢٢ ـ أحمد ملاسي ـ غير مذنب.
٢٣ ـ حسن يس ـ تسعة أشهر.
٢٤ ـ محمد ادريس عبد الرحيم ـ سنة واحدة.
٢٥ ـ عباس عبدالعال حسين ـ ثلاثةأشهر.
٢٦ ـ الدود مرجان ـ سنتان وستة أشهر.
٢٧ ـ محمد عبد العال فوزي ـ ستة أشهر.
٢٨ ـ عبيد إدريس ـ تسعة أشهر.
٢٩ ـ محمود جمعة ـ تسعة أشهر.

٣٠ ـ علي ملاسي ـ تسعة أشهر (وقد كان الحكم عليه بستة أعوام ولكن توسطت له الشريفة مريم المرغني).

٣١ ـ سليمان يعقوب ـ ستة أشهر.
٣٢ ـ بغدادي فرج ـ غير مذنب.
٣٣ ـ خان صالح ـ ثلاثة أشهر.
٣٤ ـ بشير مرسال ـ سنتان.

٣٥ ـ حسن أحمد علي ـ سنة واحدة.

٣٦ ـ عوض ابراهيم ـ ستة أشهر.

٣٧ ـ رحمة الله بخيت ـ سنة واحدة.

٣٨ ـ محمد فضل الله الشناوي ـ خمس سنوات.

٣٩ ـ علي محمد علي ـ ستة أشهر.

٤٠ ـ ادريس عبد الحي ـ أربع سنوات.

٤١ ـ آدم فضل الله ـ ستة أشهر.

٤٢ ـ أحمد محمد موسى ـ تسعة أشهر.

٤٣ ـ عبيد الله مبروك نايل ـ تسعة أشهر.

٤٤ ـ محمد مدني خليل النادي ـ تسعة أشهر.

٤٥ ـ محمد زكي فرج أبو زيد ـ سنتان.

٤٦ ـ مصطفى عبد الله ـ تسعة أشهر.

٤٧ ـ علي طاهر ـ ثلاثةأشهر، تحسب من يوم اعتقاله.

٤٨ ـ محمد عبد الله البخيت ـ سنتان.

٤٩ ـ محمد المهدي الخليفة عبد الله ـ سبع سنوات (خففت بعد ذلك).

٥٠ ـ محمد عبيد حاج الأمين ـ ست سنوات (خففت بعد ذلك).

٥١ ـ صالح عبد القادر ـ ست سنوات (خففت بعد ذلك).

٥٢ ـ علي البنا ـ السجن المؤبد (أطلق سراحه بعد توسلات شقيقه الشاعر عبد الله محمد عمر البنا وذهب وعمل في الجيش المصري ورقي إلى رتبة لواء).

٥٣ ـ الحاج بشير عمر دفع الله ـ غير مذنب (قضى سنة معتقلاً، وحوكم بثلاثة أشهر سجناً قبل ذلك).

٥٤ ـ حسن شريف ـ خمس سنوات.

٥٥ ـ علي هدية منصور ـ ستة أشهر.

٥٦ ـ محمد عبد العظيم خليفة ـ خمس سنوات.

٥٧ ـ صالح حسين خليفة ـ ثلاث سنوات.

٥٨ ـ محمد عثمان الحسن ضبعة ـ خمس سنوات.

٥٩ ـ رمضان عبد الخير ـ سنة واحدة.
٦٠ ـ يحيى بخيت ـ ثلاث سنوات.
٦١ ـ عوض الله سالم ـ ستة أشهر.
٦٢ ـ وهبه إبراهيم ـ ستة أشهر.
٦٣ ـ عبد القادر محمد سعيد ـ سنة وستة أشهر.
٦٤ ـ أحمد ادريس أبو غالب ـ ستة أشهر.
٦٥ ـ أبا يزيد أحمد ـ خمس سنوات.
٦٦ ـ علي حسن ضبعة ـ سنة وثلاثة أشهر.
٦٧ ـ عبد الكريم السيد ـ سنة واحدة.
٦٨ ـ خالد حسين ـ سنتان.
٦٩ ـ عثمان عبد العظيم خليفة ـ غير مذنب.

لم تتوقف المحاكمات، بل امتدت إلى كل أقاليم السودان، وفصل كثير من وظائفهم، وتقلصت المدارس، وأبعد المدرسون المصريون من كل المدارس، واستبدلوا في كلية غردون بالسوريين واللبنانيين، وروجعت الميزانية، فأصبحت العلاوة منحة وليس حقاً، وكذلك الترقيات، واستثني الأقباط، فإنهم لم يطردوا من السودان، أوكلت لهم الوظائف المتوسطة في مصلحة السكة الحديد ومصلحة البريد والبرق، ومصلحة الحسابات.

جاء السير جوفري أرستر حاكماً على السودان، وكان رجلاً مدنياً مثقفاً يؤمن بالقيم الإنسانية، ولكن تربص به السير هارولد مكمايكل والجنرال هدلستون، فأجبر على الاستقالة بعدما قام بزيارة للسيد عبد الرحيم المهدي، وأوصى إليه أن يمنح لقب سير، وزاره في منطقة أبا، وبعده جاء السير جون مافي الذي طبق حكم الإدارة الأهلية، وعزل المتعلمين.

أما صدى إخفاق ثورة عام ١٩٢٤م وعدم وقوف مصر مع الثوار السودانيين فقد ركز فكرة القومية السودانية وإبراز خصائص السودان...

المراجـع

(١) ملف ملحقات ١٩٢٤ بالإنجليزية - دار الوثائق السودانية.

(٢) اللواء الأبيض ثورة ١٩٢٤ - مذكرات ومشاهـدات سجين - عبد الكـريم السيد - سبقتـه أبحاث السودان.

(٣) موسوعة شخصيات ثورة ١٩٢٤ - خديجة زروق.

(٤) ملامح من المجتمع السوداني - الجزء الأول - حسن نجيله.

(٥) مذكرات صالح عبد القادر، مخطوط.

(٦) مذكرات حاج الشيخ عمر - مخطوط.

(٧) مذكرات علي أحمد صالح - مخطوط - دار الوثائق السودانية.

(٨) Muhdater Abdel Rahim - Imperialism and Nationalism in The Sudan.

(٩) Mohammed Omar Bashir, Revolution and Nationalism in The Sudan.

(١٠) Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional conflict in The Sudanese nationalist movement, 1918 - 1998.

(١١) Meki Abbas, The Sudan Question

(١٢) السودان والمأزق التاريخي وآفاق المستقبل، محمد أبو القاسم حاج حمد.

(١٣) P.M. Holt and Daby, The History of The Sudan.

(١٤) Harold Macmichael, The Anglo Egyptian Sudan.

(١٥) كفاح جيل - أحمد خير.

(١٦) Harold Macmichael, the Sudan.

الفصل السابع عشر

ماذا بعد ثورة ١٩٢٤

في لحظات اطفئت ثورة عام ١٩٢٤م وأبعدت القوات المصرية عن السودان، وفكر بعض المسئولين الكبار من البريطانيين أن يفضوا شراكة مصر في السودان؛ فقد أفسدت عليهم هذه الثورة كل مخططاتهم في التنمية واستثمار خيرات السودان، وأراد الكثيرون أن يكون السودان مستعمرة بريطانية، وكان السير واسي استري Wassey Sterry أكثر الدعاة لهذا الأمر، ويسانده في ذلك السر هارولد مكمايكل السكرتير الإداري والجنرال هدلستون، وهناك في القاهرة اللورد اللنبي المندوب السامي، حاكم مصر الفعلي، وبطل القدس، وملأت حكومة السودان فراغها الأمني بإنشاء وحدات قوة دفاع السودان، وكان الرأي من قبل أن تتولى مصر الإنفاق على هذه القوة ثمناً لما كانت تستثمره من مياه النيل وعين الجنرال هدلستون قائداً عاماً لقوة دفاع السودان.

رأت حكومة السودان أن تتجاهل المتعلمين ولا تثق بهم، والتفتت لرجال الإدارة الأهلية، فجعلتهم عيونها وأياديها، ولكن كان الموقف الاقتصادي سيئاً، ورجال الإدارة الأهلية ليسوا أتراكاً يجبرون الناس ويعذبوهم ليدفعوا الضرائب والعوائد، فإن كانت حكومة السودان قد وفرت على نفسها كثيراً من النفقات التي كانت تدفعها للموظفين في الماضي، إلا أن ما أصاب ميزانية الحكومة من عجز لا تستطيع أن تنقذه هذه الضرائب، فإنها عندما

أنشأت قوة دفاع السودان فرضت على مصر أن تدفع مبلغ خمسين وسبعمائة ألف جنيه سنوياً لقاء تدفق النيل في أرضها، وحراسة لظهرها في السودان.

احتار البريطانيون أنفسهم في الحال الذي طغى على السودان بعد الثورة، فالمواطنون متوجسون منهم، وهم متوجسون من المواطنين، واستخدام الحكومة للجواسيس في كل مرفق وضع ستاراً حديدياً بينها وبين الجمهور، وعمدت أن تستخدم بعض القضاة الشرعيين، ونواب المآمير وكبار كتبة المراكز، والمديريات وشيوخ الحارات والأسواق لينقلوا للمفتش أو المدير ما يصبح عليه الناس وما يمسون عليه، فأوجدت بين المواطنين أنفسهم نفوراً وشكاً وعزوفاً، وخفضت المدارس الوسطى، وخططت سياسة جديدة للقبول فيها، كما أنها ضيقت الفرص في الالتحاق بكلية غردون، وحرمت على التلاميذ والطلبة قراءة الكتب العربية الحديثة والمجلات والصحف المصرية، فكان التلميذ أو الطالب يجلد إذا اكتشف لديه كتاب عربي حديث أو مجلة أو جريدة مصرية. وعمدت للهيكل الوظيفي في المصالح، فكان الموظفون السودانيون لا يجرأون أن يطالبوا بترقية أو علاوة، لأن هذا الأمر منحة وليس حقاً.

أصاب البريطانيين توتر وحنق، لأنهم ظنوا أن السودانيين قد عضوا على اليد التي أطعمتهم وأنقذتهم، وبعد حين التفتوا فوجدوا أن الوضع الاقتصادي في السودان تالف، فقد كان العجز في الميزانيةتدفعه مصر، والأحوال قد تبدلت بعد الحرب العالمية الأولى، والأسعار قد ارتفعت، فإن كان هنالك رخاء خلال الحرب، إنما صدر ذلك الرخاء من متطلبات مصر للماشية والسلع السودانية، فها هي الحرب قد انتهت، والمرتبات التي رفعت لتقابل السوق يجب أن تخفض، فلا سبيل لإنقاذ الاقتصاد إلا بالتوسع في الزراعة، وزيادة انتاج القطن، فلانكشير مستعدة لتدفع المال.

ومنذ عام ١٩١٤م فكرت حكومة السودان في إنشاء مشروع الجزيرة، وبدأت في حفر قنوات خزان سنار، ولكن الحرب قد أوقفت ذلك كله، وواصلت العمل فيه بعد عام ١٩١٩م، وكانت أرض الجزيرة مملوكةأو مستغلة للمواطنين، فأجرت معهم التسويات، وقسمت الأرض بعد ذلك إلى مزارع

صغيرة مساحة الواحدة ثلاثـون فدانـاً، وأشركت الـزعماء وعيـون المنطقـة مع المزارعين، ومنحتهم مزارع صغيرة ولكن بأعداد أكثر.

ومنذ عام ١٩٢٠م أصدرت حكومة السودان إعلاناً أنهـا ستروي مسـاحة ثلاثمائـة ألف فدان من خـزان سنار، وأوضحت الخـرائط الخاصـة بالأراضي التي قررت استصلاحها واستثمارها، وأبانت أنها لن تحرم مـالكي الأرض من حقوقهم، وسيكون ذلك بالتـراضي، وأنها ستستـأجر المسـاحات التي تحتـاج إليها في الزراعة، وأنها ستـزرع الأراضي التي ستقيم عليها القنـوات والترع، وكـانت واضحة أن الإيجـار سيكون لأربعين سنـة، ولكن لهـا الحق أن تلغي العقد، وتوفر للمزارعين كل الضمانات في تعويضهم بأراض أخرى.

لا يستطيع التاريخ أن ينكر أن عرض الحكومة كـان في غايـة الإنصاف إحقاقاً للمواطنين ولتنمية الزراعة في السودان، وقد أحس المصريون بـذلك، ورأوا أن الميـاه التي سيروى بهـا مشروع الجـزيرة ستكـون مقدمـة لمشـاريـع أخرى ربما تؤثر على الري والزراعة في مصر، وقد أشاعوا بين السـودانيين أن البريطانيين سيستغلون السودانيين ويستعبدونهم، وأبرزوا هذه الإشاعة ممـا دعا علي عبد اللطيف فيما بعد أن ينتقد مشروع الجزيرة ويجعله من مطالبه، ومنذ التفكير في تأسيس مشروع الجزيـرة بدأت مصـر وساستهـا يحسبون خـطوات حكـومة السـودان، ويرون في قيـام مشروع زراعي حـرمانهم من الخيـر الذي يتـدفق عليهم من النيل، فثـورة عام ١٩٢٤م، وتشجيـع مصـر لهـا إنمـا كـان محافظة على نهر النيل وعلى مياهه.

فإذا عرضنا المنشور الذي كتبه ناصح مخلص أمين، وجـدنا الـذي كتبه قد عرف خطط السياسة البريطانية، وسياستها في السـودان، فهي في كل يـوم ـ كما قال ـ ترمي بالسودانيين في حفرة عميقة، وتفرق بين القبائل، وتفرق بين السـادة رؤساء الـدين، وتقرب حينـاً منهم واحداً دون الآخـر، وتمـد أحـدهم بـالمال وتسجن الآخـر منهم، وتنزع ملكيـة الأراضي، ويقصد بـذلـك أرض الجزيرة، وتغطيها الشركات الإنجليزية.

إن هـذا المنشور لم يكتبـه سوداني، بـل إن الذي كتبـه هـو واحـد من أعضـاء الحزب الـوطني المصري، ويـذكر المنشـور أن الإنجليز سـاروا على

سياسة التفريق بين المسلم والقبطي زمناً طويلاً وأقاموا الفتنة في البلاد، فلو نظرنا إلى أحوال السودان حينذاك، فإننا لا نجد تفرقة بين مسلمين ومسيحيين، فالجنوب حتى تلك الفترة لم يستقر، ولم تنجح البعثات التشريعية في الدعوة المسيحية بين أبنائه، لقد صدر هذا المنشور في نوفمبر عام ١٩٢٠م عندما شرعت حكومة السودان في تخطيط واستثمار أراضي الجزيرة؛ وقد جاء في هذا المنشور: «إن إخوانكم المصريين الآن يجاهدون من أجلكم حتى إذا ما تم مرغوبكم كان لهم ما لكم وعليهم ما عليكم، وليس كما يود الإنجليز أن يجعلوكم مستعبدين لهم أبد الدهر كغيركم من مستعمراتهم التي في حوزتهم منذ مئات السنين، ولا تعرف للخلاص من سبيل».

اندفع السودانيون، وهم بالطبع قد مثلهم الخريجون وهم أقلية، والذين وقفوا مع الاتجاه المصري هم أقلية الأقلية، وصدر قانون أرض الجزيرة عام ١٩٢٤م، وحفرت الشركة الترع تحت إشراف حكومة السودان، وسجلت الشراكة ثلاثية بين حكومة السودان وشركة بريطانية هي شركة السودان للزراعة والمزارعين السودانيين.

قامت الشركة الإنجليزية مسئولة أمام حكومة السودان، وقد قدمت الحكومة البريطانية عدة ملايين مساهمة منها في تنمية هذا المشروع، وكان المزارعون مسئولين عن إنجاز العمل الزراعي ونظافة الحقول وتوفير العمال، ورفض السودانيون أن يشتغلوا بالعمالة في هذا المشروع، فوفد النيجيريون جادين مؤمنين بشرف العمل، وتزايدت أعدادهم في أرض الجزيرة، وأصبحوا فيما بعد مواطنين ومالكين، وهذه هي العقدة التاريخية منذ أن هاجرت القبائل العربية في السودان، فهي تستخدم الآخرين لجني ثمار أعمالهم، وتكره أن تسهم في العمل، ولولا أن هذه القبائل العربية جاءت وهي تدين بالإسلام وتنتمي للثقافة العربية الإسلامية لأصبح السودان صحراء، لأن العرب في طبيعتهم بدو ينتقلون حيث الرزق والوفرة.

لم يكن السودانيون، وأقصد بذلك الخريجين، واعين للثروة التي ستتدفق على السودان من القطن، فحتى هذا اليوم تسعى الحكومات والشركات العالمية والمتعددة الأجناس لتشاركها في التنمية، ولكن كانت

شعارات الحزب الوطني في مصر محاربة استغلال بريطانيا للقطن في مصر، وانتقلت لنا هذه العدوى، وعجب الخريجون السودانيون أن يكون أول مدير للمعارف في السودان السير جميس كري هو رئيس المؤسسة الإمبراطورية البريطانية للقطن، وبالطبع كتبت الصحف المصرية أن جيمس كري وهمفري بومان Hemphery Bouman هما من غرس دنلوب، وقد أرسلهما إلى السودان لإدارة التعليم فيه، والمصريون قد أشبعوا دنلوب المسئول عن التعليم حينذاك نقداً وتجريحاً، واصطدم معه سعد زغلول عندما كان يعمل معه مستشاراً له في أثناء تولي سعد زغلول لوزارة المعارف في مصر.

افتتح الخزان في الحادي والعشرين من يناير عام ١٩٢٦م، وكان حاكم عام السودان حينذاك السير جوفري آرثر، وهو رجل إنساني غير عسكري، لا يستخدم العنف، ولكن وراءه الفرسان الثلاثة يتربصون به ويتربصون بالسودان ألا وهم السير واسي استري السكرتير القضائي والسير هارولد مكمايكل السكرتير الإداري والجنرال هدلستون قائد عام قوة الدفاع في السودان...

أراد السير جوفري آرثر أن يضمد الجرح، ويعيد العلاقات الطيبة بين السودانيين وبين بريطانيا، فهذه الجماهير قد اكتوت من غير جريرة بما قامت به قلة من السودانيين في تفجير ثورة عام ١٩٢٤م، وابتعد عنها المصريون الذين أججوا نارها.

وكأن الجماهير قد نسيت كل شيء، وبالرغم من الجو المشحون بالتوجس، فاصطفت في محطة الخرطوم قبل يوم من سفر وفد الزعماء الدينيين والعلماء والأعيان الذين دعوا لحضور حفل الافتتاح، وكان على طول الطريق من الخرطوم إلى سنار جماهير تدق الطبول، وتبتهج بافتتاح خزان سنار.

وصل لافتتاح الخزان المندوب السامي الجديد في مصر اللورد لويد جورج الذي أصبح هو الوصي والحاكم والمقرر لحكومة السودان، فلا يستطيع الحاكم العام أن يحرك أي عمل إلا بعد استشارته، وقد وضع اللورد

لـويد جـورج ثقته التـامة في السير واسي استري والسيـر هـارولـد مكمـايكـل والجنرال هدلستون، ولم يأبه بالحاكم العام السير جوفري آرثر.

مثل اللورد لويد جورج الملك جورج الخامس ملك بريطانيا وإمبراطـور الهند وما وراء البحـار، ومثل إسمـاعيل بـاشا سـري وزير الأشغـال المصريـة الملك فؤاد الأول ملك مصر.

كان خطاب المندوب السامي البريطاني قـد أشار إلى أن ميـاه النيل لـو أحسن توزيعها تكفي مصر والسودان وتزيد على ذلك، وأوضح أنـه إذا سادت المفـاوضات روح الحكمـة ولم تعترضهـا عقبة وفـر ذلك لمصـر كـل ضمـان لحاجاتها من مياه النيـل، كما مكن السـودان في الوقت نفسـه ليسير قـدماً في تنفيذ مشروعات التنمية والعمران.

وتحدث بعده إسماعيل باشا سري وزير الأشغال المصريةفذكر أن مصر هي التي وضعت مشـروع ري الجـزيـرة، وقـد قـام بـذلـك المهنـدسـون المصريون، ولم ينس أن يعبـر عن سروره وبهجتـه بالاحتفـال بهذا المشـروع الـذي سيدر الخيـر على السودان ويبـرهن على عـطف الأمـة المصـريـة على السودان، ليزداد رفاهية وتقدماً.

إذا نظرنا إلى ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحـرير جـريدة السيـاسة المصـرية حينـذاك، وعضو حـزب الأحرار الـدستوريين، وسجله في كتابه «عشرة أيام في السودان» نعجب كل العجب لما قاله:

«أوليس عجيباً أن تمتد يد الحضارة لتقيم في هذه النواحي البـادية هـذه الآلات الضخمة العظيمـة التي أتي بها من إنجلتـرا على متون البحـار قطعـاً، وها هي ذي تدور الآن لتحلج مئات القناطير، وتقدم لمئات السودانيين عمـلاً كـانوا في غنى عنـه بقنـاعتهم بعيش البـداوة الهنيء، ولكن إنجلتـرا يجب أن تتغذى بالقطن لينال عمالها وأشرافها أكبر حق وبدون نواله لا متاع بالحياة».

لقـد كره الـدكتور هيكـل على السودانيين في مقـدمة مـا كتبه أن تتغيـر أحوالهم، وفي آخر هذه الفقرات قال: «فإذا مـا ألفوه، وألفـوا ما يـدره عليهم من ربح، وما يوفره لهم في الحياة من نعيم استزادوا منه ما أطاقوا الاستـزادة،

ثم تراهم بعد ذلك، ولهم في الحياة مثل ما لعمال إنجلترا، وأشرافهم من مطامع، ويومئذ لا بد أن يكون احتكاك، فتفاهم، وذلك شأن النظام الفردي في الاقتصاد».

كتب الدكتور هيكل ذلك، وهو أحد رواد ومؤسسي أول حزب شيوعي في مصر عام ١٩٢٢م، ثم انحاز بعد ذلك بتأثير من أحمد لطفي السيد أستاذه وقريبه لحزب الأحرار الدستوريين، حزب كبار الملاك الزراعيين في مصر.

حاول السر جوفري آرثر، كما سنوضح فيما بعد، أن يقيم قنوات وصلات طيبة مع السيد عبد الرحمن المهدي وأوصى بالإنعام عليه بلقب سير وزاره في أبا في صباح الرابع عشر من فبراير عام ١٩٢٦م، فكانت هذه الزيارة قاصفة الظهر، فقد احتج عليها الفرسان الثلاثة، واضطر السر جوفري آرثر أن يستقيل، وجاء بعده السر جون مافي، فأحيا الإدارة الأهلية، وأنكروا على المتعلمين كل حق.

ومنذ عام ١٩٢٧م بدأ الخريجون يدركون الموقف، فقد انصرفت الحكومة في السودان عن استقطابهم، والعناية بهم، وصارت تراقبهم، ومن ثم عمدوا لتأسيس الجمعيات الأدبية والثقافية في كل مكان يحلون به، فتأسست جمعيةالموردة - الهاشماب عام ١٩٢٧م، وكان صاحب فكرتها محمد عشري الصديق وشقيقه عبد الله عشري الصديق، فقد فتحا منزلهما لاصدقائهم محمد أحمد محجوب، ومعاويه محمد نور، والدكتور عبد الحليم محمد، ويوسف مصطفى التني ويوسف المأمون والدكتور محمد زكي مصطفى، وعنيت هذه الجمعية بدراسة الفكر الغربي الحديث والفكر العربي الحديث، وانكبت على قراءة جماعة بلوفربري الدوس هكسلي، وجوليان هكسلي، وليونارد ولف ويكتز وفورستر، وكتابات ادينجتون وجينز وبرتراند رسل وبرنارد شو وهـ.ج.ويلز، وت. س. اليوت وعباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني، وعبد الرحمن شكري، وميخائيل نعيمه وأمين الريحاني وسدني وب وباتريس وب، وأفادوا من دراسة مجموعة أفريمان، وأوكسفورد الكلاسيكية، ومؤلفات ومذكرات الساسة البريطانيين والحكام البريطانيين في المستعمرات، وكانت هذه الجمعية هي التي عادت وساندت

مجلة النهضة التي أسسها محمد عباس أبو الريش عام ١٩٣٠م، وصدر عددها الأول في الرابع من أكتوبر عام ١٩٣١.

وكانت هناك جمعية أخرى وهي جمعيةأبي روف وأبرز أعضائها مكاري سليمان أكرت وإبراهيم يوسف سليمان، وإبراهيم عثمان اسحق وإسماعيل العتباني وحسن أحمد عثمان الكد وشقيقه حسين أحمد عثمان الكد، وعبد الله ميرغني والدكتور إبراهيم أنيس والهادي أبو بكر وأمين بابكر، وحماد توفيق، وحسن زيادة وحسين زيادة، وخضر حمد والنور عثمان وعبد الحليم أبو شمه والتيجاني أبو قرون، وآخرون.

كانت قراءات جمعية أبو روف متنوعة وليست متخصصة، ففيهم من يعنى بالأدب العربي وباللغة العربية وأسرارها، ومنهم من يقرأ في السياسة والتاريخ، ومنهم من يقرأ في الفلسفة، ولكن كانت مميزاتها الجدل والحوار، ولم يظهر فيها كاتب أو أديب بارز ما عدا إسماعيل العتباني الذي دخل في عالم الصحافة رئيساً لتحرير صوت السودان، ثم صاحباً ورئيساً لتحرير جريدة الرأي العام.

انتشرت الجمعيات الأدبية في كل أنحاء السودان، فكان في عطبرا لقاءات أدبية واجتماعات مع الطيب السراج، ومحمد الأمين القرشي، ومحمد عمر ادريس، وخليفة عباس العبيد، ومحمد عثمان محجوب ومحمد عثمان عبد الرحيم، وجوزيف لطيف صباغ ومحمود أبو بكر، ومصطفى محمد حسن(أبو شرف)، وكانت تلقى المحاضرات الأدبية، والمناظرات وتقام ليالي الشعر والتمثيل.

كما انتعشت في أم درمان حركة المسرح مرة أخرى بريادة محمد صديق فريد، وامتدت في الخرطوم والخرطوم بحري، وبرزت الأندية الرياضية كالهلال والمريخ والموردة والنيل والوطن والأهل وغيرها في العاصمة المثلثة، وامتدت الحركة إلى عطبرا بالنسبة للجمعيات الأدبية والأندية الرياضية، وعمت بورسودان، فكانت هناك جمعيات أدبية أسهم فيها الشاعر عبدالله محمد عمر البنا والشيخ أحمد البشير الطيب هاشم،

وعبـد القادر أوكيـر وحامـد أحمد حمـداي، وعثمان عبـدالـرحيم وأمين التـوم ومحمد حسن عبد المجيد وهاشم الكمالي وهاشم الليثي.

وتكـونت الجمعية الأدبيـة في واد مـدني ومن أبـرز أعضـائهـا الـدكتـور إبراهيم أنيس وإسماعيل العتباني والـدكتور دفـع الله مصطفى والأستـاذ أحمد خيـر والأستاذ حسن نجيله والأستـاذ حسن نوري وآخـرون، وكان في الأبيض مجتمعها الثقافي، وكذلك في شندى وحلفا...

في هـذه الفترة انتعشت الأغنيـة السودانيـة وازدهـرت، وظهـر عبـد الله المـاحي وإبراهيم عبـد الجليل والتـوم عبد الجليـل وعمـر البنـا وخليـل فـرح ومحمـد أحمد سـرور وعبد الكـريم عبد الله (كـردمـه) وأولاد بـري، والأمين بـرهان وأم الحسن الشـايقية وعـوض شمبات، وبعـد فترة تـطورت الموسيقى السودانية وأدخلت الآلات النحاسية مـع الوتـرية وكـان رائد العـود عبد القـادر سليمان الذي تخرج عليه شقيقه حسن سليمان وحسن عطية.

المراجـع

(١) سوق الذكريات ـ سليمان كشه.

(٢) ملامح من المجتمع السوداني ـ حسن نجيله.

(٣) رواد الفكر السوداني ـ محجوب عمر باشري.

(٤) مذكرات خضر حمد ـ خضر حمد.

(٥) Private Work and Public causes, a Personal Record 1881- 1978 by Sir George Schester.

(٦) Personal and Historical memoirs of an East African Administrator, By Sir Jeoffray Archer.

(٧) Factional conflict in The Sudanese nationalist movement, 1918 - 1998, By Afaf Abdel Majid Abu Hasabu.

(٨) Bakkeit,Gaafar, M.Ali, British Administration and Sudanese Nationalism,

(٩) Mohammed Omar Bashir, Revolution and Nationalism in The Sudan.

الفصل الثامن عشر

طلائع الوعي في الثلاثينات

ضاقت الأحوال الاقتصادية في السودان، وشحت موارد الحكومة، ورأت أن تعالج الأزمة الاقتصادية، فإنها بعد إخماد ثورة عام ١٩٢٤م، خفضت نفقاتها، وفصلت عدداً قليلاً من الموظفين، وأخلت السودان من كثير من الموظفين المصريين، وجاء إلى السودان السر فاس ليعالج الموازنة، فشرع في إحالة بعض الموظفين المصريين الفائضين في هيكل الوظائف إما إلى المعاش وإما بمنحهم مكافأة، وبعد ذلك اقتربت الحكومة من الموظفين الذين استعانت بهم في الإدارة، وألحقتهم بمدرسةنواب المآمير، فقد كان بعضهم مدرسين في المدارس الأولية، وبعضهم صناعاً، فحولتهم إلى وظائفهم القديمة. . . وقامت بمسح كامل للموظفين، فاستغنت عن أعداد منهم، ثم نظرت إلى مرتبات خريجي كلية غردون الذين يتخرجون في الدرجة الثامنة بمرتب قدره ثمانية جنيهات فرأت أن تخفض هذا المرتب إلى ستة جنيهات ونصف في عام ١٩٣١، وأبقت مرتب خريجي المدارس الوسطى كما كان في درجة هي أقل من المرتب الجديد لخريجي كلية غردون بجنيه واحد أي خمسة جنيهات ونصف، وكان محصول القطن رديئاً، والذرة في حالة سيئة، وأصابت الموسم الزراعي كله نكسة هائلة. . .

تقدم طلبة غردون بشكوى، وتكونت لجنة من كبار السودانيين هي لجنة العشرة في يوم ٢٦ يونيو عام ١٩٣١م وتدخلت النزعات الطائفية، وتدخل السيد عبد الرحمن المهدي لأن ابنه الصديق كان طالباً بقسم الهندسة

بالكلية، واختلفت وجهات النظر، وسافر السيد علي الميرغني إلى القاهرة، ولم يسهم في حل المشكلة، وأضرب الطلبة في يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣١، وأغلقت الكلية أبوابها، وفصل عدد من الطلبة، ورفضت سلطات الكلية أن تمنح طلبة السنة الرابعة الشهادة النهائية، وامتنعت السلطات أن تستوعب في عام ١٩٣٢م، أي خريج من كلية غردون، وقد فصل طلبة من السنتين الأولى والثانية.

اضطر الذين سمح لهم بالعمل في الحكومة بعد ذلك أن يعينوا بمرتب خريجي المدارس الوسطى، وأن يكونوا خارج هيئة الموظفين، وأن يعاملوا كعمال، وعدلت بعد ذلك المرتبات إلى ستة جنيهات ونصف، واستنبطت الحكومة امتحاناً هو امتحان الخدمة المدنية لجواز تعيين أي خريج إلا بعد النجاح في هذا الامتحان كما يلزم أن ينجح في امتحان الهيئة وهو امتحان مقابلة ودراسة لشخصية الطلبة.

عزت حكومة السودان تمرد الطلبة وإضرابهم لوجود لفيف من المدرسين اللبنانيين والسوريين خريجي الجامعة الأمريكية، والمتحمسين لفكرة اليقظة العربية، كما أنها اتهمت إسماعيل الأزهري وعبد الفتاح المغربي وعبيد عبد النور المدرسين بالكلية، والمتخرجين من الجامعة الأمريكية في بيروت.

وفي عام١٩٣٢م كان نادي الخريجين في أم درمان قد اشتعل وميض رماده بعد أن كان أغلب الخريجين قد نفروا منه، وانصرفوا عنه، ورأت الحكومة أن تجمع الخريجين مرة أخرى، وقد أحس البريطانيون بالخطأ، فإنهم قد عاملوا الخريجين منذ عام ١٩١٩م معاملة المستغني والمترفع، وأوقعوهم في البحث عن مخرج حتى وقفوا مع الجمعيات السرية، ونشبت ثورة عام ١٩٢٤م، وبعد ذلك أهملوهم فقام إضراب الكلية عام ١٩٣١م، كما أن الزعماء الدينيين قد استاءوا من التخلي عنهم والاستعانة برجال الإدارة الأهلية وزعماء العشائر والزعامات المحلية. . .

كانت أحوال السيد عبد الرحمن المهدي قد انتعشت اقتصادياً، وحظي بحرية التنقل والحركة، وأراد أن يضم حوله عدداً من المتعلمين، فالسيد علي

الميرغني ابتعد بروحه وجسده عن الحكومة، فانتهز الملتفون حول السيد عبد الرحمن المهدي أن تكون لهم الكلمة بين الخريجين، فأسرعوا يجمعون مناصريهم ليعودوا إلى النادي، كما أنهم جندوا أعضاء جدداً، وتبنى ذلك محمد علي شوقي، وكانت هناك منافسة بين الشيخ أحمد السيد الفيل ومحمد علي شوقي المسجل بالقضائية، وقد كانا زميلين في كلية غردون، ولكن الشيخ الفيل تخرج شيخاً وقد عمل فترة في التدريس ثم عمل بعد ذلك في القضاء، أما محمد علي شوقي فقد تخرج مهندساً، ولم يكن الشيخ الفيل كما أسلفنا من السالكين للطريقة الختمية، ولكن صلات أسرته بالختمية جعلت الختمية يشجعونه ويقفون خلفه، ولكن البريطانيين تصالحوا مرة أخرى مع الأفندية، وعادت حفلات الشاي والتنس، وأغاظ ذلك الكبار الذين أخرجوا من دائرة الرعاية والعناية، فرشحوا الشيخ أحمد السيد الفيل لرئاسة نادي الخريجين بأم درمان، ولم يكن الشيخ الفيل من المترددين الدائمين على النادي، كما أنه لم يكن رجل مجتمع.

حشد أنصار شوقي أعداداً كبيرة وفاز بثلاثمائة وستين عضواً وانهزم جانب الفيل، وبعد ذلك تدهورت أحوال نادي الخريجين، لأن الطائفية غزته، وفي العام التالي لم يبق من الأعضاء الدائمين في النادي غير سبعة وعشرين عضواً، انتخبوا من بينهم عشرة أعضاء كانوا هم لجنة النادي.

انصرف الخريجون عن الأندية، وعم ذلك كل أندية السودان، ولم تكن تسمى بأندية الخريجين حينذاك بل أندية مستخدمي حكومة السودان، واشتدت واستفحلت الطائفية منذ عام ١٩٣٤م حتى عام ١٩٣٦م وتألقت في الاحتفالات بالمواسم الدينية والمولد النبوي الشريف.

اكتمل الانقسام بين الخريجين، وانحاز كل فريق لطائفة، فبعضهم مع الأنصار، وبعضهم مع الختمية، وحاول حسن أحمد عثمان الكد أن يجمع بين الطائفتين والخريجين بإقامة مؤتمر للسودانيين، وأسهم معه في ذلك داود عبد اللطيف والشيخ محمد أحمد المرضي، وتقدموا باقتراحهم لأحمد خير، ولكنه انتقد الاقتراح، لأنه كان يعارض الطائفية، ولا يرغب في اشراكها في أي عمل سياسي أو وطني.

في تلك الفترة تألقت الفاشية والنازية، واكتسح هتلر كل المعارضين وأصبح المستشار في المانيا، وانتشر كتابه كفاحي، فافتتن به بعض الخريجين السودانيين، كما ازدهرت اليابان، واشتعل كفاح الهند، وظهرت كتابات نهرو وغاندي ومعارضة المؤتمر الهندي للاستعمار البريطاني.

تجمعت كل تلك الأضداد، وازداد عليها تيار مصر الفتاة الذي أحياه أحمد حسين والدكتور مصطفى الوكيل المتخصص في الرياضيات من بريطانيا وفتحي رضوان ومحمد صبيح...

انصرف الخريجيون إلى مراسلة بعضهم، وكانت خطاباتهم انعكاسا لآمالهم وطموحهم وعرضاً لقراءاتهم، وكانت الكلية تقيم كل عام يوماً اسمه يوم الخريجين يحضره كل الخريجين في السودان، فيعيدون ذكرياتهم وحياتهم الماضية ويلعبون في مباريات كرة القدم، ويتعرفون على الخريجين الجدد... فكتب خضر حمد بتاريخ ١٤/٧/١٩٣٥ مقالاً في جريدة السودان لصاحبيها عبد الرحمن أحمد والسيد علي السواكني هذا نصه:

«من حظ الخريجين السعيد أن هيأت لهم الظروف عيداً عامًّا يحتفلون به كل عام يجتمعون فيه في مكان واحد هو كلية غردون. ومنذ العام الماضي أخذ هذا العيد أهمية خاصة، وأصبح يتحضر للاحتفال به كثير من الخريجين من غير العاصمة المثلثة مدفوعين إليه بحب الاجتماع بإخوانهم، وتجديد وتوثيق الصلات.

ومما يؤسف له أننا في كل عام نجتمع لنعيد ذكرى الماضي الجميل، ونبكي عهد الطفولة الذاهب الذي قطعناه في ارتشاف ألبان العلوم والعرفان، وسرحنا فيه على الميادين السندسية، ثم نعدد الكثير من الحسنات، حسنات الأم الرؤوم، وهذا بعد أن نكون قد شاهدنا مباراة كرة القدم والألعاب الرياضية.

لم نفكر قط في أن نجعل من هذا اليوم مؤتمراً نبحث فيه أمورنا الهامة التي تتعلق بماضي البلاد وحاضرها ومستقبلها، ونعرض أعمالنا في بحر العام المنصرم الصالح منها والطالح حتى يكون لاجتماعنا معنى ولعيدنا أثر في حياتنا العامة.

وإذا لم تفكر طبقة الخريجين التي هي روح البلاد وعماد نهضتها، أقول إذا لم تفكر طبقة الخريجين في أمورنا العامة، وتخصص لها يوماً واحداً في كل عام كهذا اليوم، فلا أظن أحداً غيرهم يستطيع أن يفكر ويعمل، بل من المشين لهذه الأمة المسكينة أن يكون عيد الطبقة المتعلمة من أبنائها خلواً من الحديث في شئونها والاهتمام بما يرفع رأسها.

وربما يقول قائل إن الخطباء بدأوا في الأيام الأخيرة يذكرون بعض المطالب، ويصرحون ببعض الأماني، ولكني أقول إن هذه المطالب التي تذكر لا تتعدى كونها صيحة بين جدران أربعة لا تتخطى آذان قائليها إلى سواهم لأنها حديث إلى غير سميع ورجاء ممن ليس في يده عقد ولا حل، وهذا مما يجعل الصمت خيراً من أنّة مكتومة».

وكان خضر حمد يوقع مقالاته بإمضاء طبجي.

علق أحمد خير في يوم ٢٠ يوليو عام ١٩٣٥م وفي يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٥ على مقالة طبجي قائلاً:

«والعلاج لموقفنا الحالي هو اقتراح أرسله إلى جميع من يهمهم الأمر. تمركز التفكير في صعيد واحد لوضع برنامج عمل شامل، وتكليف كل فرد بتنفيذ ما يتناسب مع مداركه واستعداده. لا يتطلب ذلك منا غير السير بالنادي خطوة أخرى تجعل من داره الحالية، وهي مجمع أدب وسمر ولهو، كعبة للنهضة المرومة. وطريقنا لذلك إما حركة استبدادية نحن بظرفنا ووضعنا السياسي أبعد ما نكون عنها أو التعاون الديمقراطي.

فإلى مؤتمر الخريجين:

إلى مؤتمر قوامه صراحة المسالم، وروحه اتزان العمل، وغرضه خدمة القضيتين ـ قضية الخريجين كطبقة، وقضيتهم العامة ـ باعتبارهم جزءاً من هذا الكيان.

فإلى اللقاء في مؤتمر الخريجين، وإلى لجنة النادي أقدم الاقتراح، فهل من مثنٍ، وهل إلى تنفيذه من سبيل؟

عقدت مصر في ٢٥ أغسطس عام ١٩٣٦م اتفاقية مع بريطانيا، وقعها مصطفى النحاس ومعه كل أعضاء الجبهة الوطنية من الأحزاب المصرية.

لم تأت الاتفاقية بجديد، إلا أنها أكدت استمرار مشاركة مصر لبريطانيا في إدارة السودان طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي عام١٨٩٩م، وأن هدف الحكومة في السودان هو رفاهية الشعب السوداني، ولم تمنح للسودانيين السيادة على بلادهم، بل إنها لم تذكر السيادة، بل أبقت الموضع معلقاً بلا توضيح كما كان في اتفاقية عام ١٨٩٩م، وعادت فأكدت أنها ستتيح للسودانيين الأكفاء ملء الوظائف إذا ما وجدوا، وتعطيهم أسبقية على البريطانيين والمصريين.

استعادت مصر بهذه الاتفاقية عودة جيشها للسودان، وتم ذلك في أواخر عام ١٩٣٧م، كما أن المعاهدة الجديدة أتاحت لمصر أن تعين موظفين في السودان إذا لم يكن هنالك موظفون أكفاء، فقد عين في كلية غردون الدكتور عبد المنعم الشافعي ليدرس الرياضيات العليا، وعين في السكة الحديد المهندس زكي نسيم خريج جامعات فرنسا، وعين في المدارس العليا الأستاذ أحمد إبراهيم طلبة والأستاذ عبد الحميد السيد، وفي بخت الرضا الأستاذ عبد العزيز عبد المجيد، وعين في المالية محمد زيدان...

كان حاكم السودان حينذاك السر جورج استيوارت سايمز وهو ضابط عسكري، ورجل مخابرات، عمل قبل ذلك في السودان؛ وهو من مدرسة وينجت واستاك، أولئك المؤمنين بانفصال السودان عن مصر، والتقرب للمتعلمين، فقد وفد إلى السودان خلفاً للسر جون مافي، وقد تحسنت أحوال السودان الاقتصادية، وانتعشت حركة الخريجين، وأطلقت الحكومة بعض الحريات وتحرك السيد عبد الرحمن المهدي، وسافر إلى بريطانيا، والتقى بوزارة الخارجية البريطانية وقابل المستر بتلر وزير الخارجية بالإنابة، وكان المستر انتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في فرنسا، وناقش مع سلطاتها مشكلة السيادة، وتساءل فيما إذا كانت السيادة على السودان للسودانيين أم لدولتي الحكم الثنائي؟ وناقش كذلك كلمة الرفاهية، وعلق عليها السيد عبد الرحمن المهدي قائلاً «إذا اقتصر تفسير الرفاهية بأنها كانت تعني الرقي

المـادي والأدبي في جميع ميـادين الحياة، واقتصـرت على هذا المعنى فـإنها تعني أن الإنسان لم يبلغ بعد مرتبة الحرية والاستقلال، فإنهـا في هذا المعنى لا تختلف عن رفاهية الحيوان.

كان السيد عبد الرحمن المهـدي هو الـزعيم الديني السـوداني الوحيـد الـذي أدرك أن اتفـاقيـة عـام ١٩٣٦م، قـد تجـاهلت سيـادة السـودانيين على السودان، ولكن كان الـرأي البريـطاني في حكومـة السودان بـالأخص الحاكم العام والمستر ج. د. ف. بريدن الـذي كان مفتشـاً في مديـرية النيـل الأزرق، وقـد عين في واد مدني في عـام ١٩٣٦ أكثر الـرافضين لاتفاقيـة عام ١٩٣٦م والمستر بريدن G. R. F. Bredin رجل مثقف، تخـرج في أكسفورد، وانضم للخـدمة السيـاسية في السـودان عام ١٩٢١م، وعمـل مفتش مركـز من عام ١٩٢٢ إلى عـام ١٩٣٩م، وكان منـذ عام ١٩٣٩ حتى عـام١٩٤١م يعمل في مكتب السكرتير الإداري نائباً له ومشرفاً على الشئون السياسية ومتخصصـاً في دائـرة المعلومـات الخـاصـة بـالمتعلمين، ثم عين مـديـراً للنيـل الأزرق من عـام١٩٤١ حتى عام ١٩٤٨م وقـد ترك خـدمة السـودان والتحق كزميـل بكلية بمبروك بجامعة أكسفورد.

عني المستر بريدن بالخـريجين، وتوثقت صـلاته معهم، وتحـول نادي المـوظفين في واد مدني إلى ناد للخـريجين، ونشـأت فيـه جمعيـة واد مـدني الأدبية، وكان أحمـد خير كـاتباً في المـديريـة حينذاك، فـألقى محاضـرته في الجمعية الأدبيةبنادي واد مدني بعنـوان «واجبنا السيـاسي بعد المعـاهدة» عـام ١٩٣٧م، وأرسـل نسخة منهـا للجنة نـادي الخـريجين بـأم درمـان، ونشـرت المحـاضرة في جـريدة النيـل ومجلة الفجر. وكـان سكرتيـر النادي إسمـاعيل الأزهـري ومعـه في لجنـة النـادي أحمـد محمـد يس وعثمـان شنـدي ومكي شبيكة.

نـادى أحمد خيـر في محاضـرته تلك بـإنشاء مؤتمـر الخريجين، وكتب المستر بريدن مدير النيل الأزرق: «إنه يرى، وقد وصل المتعلمون السودانيون إلى مستوى يؤهلهم أن يناقشوا شئون بلادهم في حكمة ودراية، فيجب ألا يحرموا من أبداء الرأي، كما أنه يجب أن تتاح لهم فرصة من الحريـة، ويتسع صـدر

الحكومة لآرائهم، فالتعلق القديم بمصر، ومتابعة أفكار ساستها قد انتهى بما عاناه وتكبده السودانيون، بعد هزيمتهم في ثورة عام١٩٢٤م، وإنه يرى أن التصريح لهم بإقامة تنظيم لهم سيكون درعاً واقياً يصد تيارات العبث والجنوح السياسي في مصر» تقرير سري بتاريخ ١٧ أغسطس عام ١٩٣٧م.

يقول أحمد خير في كتابه «كفاح جيل»:

«إنها دعوة للنضال الوطني، تهدف لإقامة الحرية بين مجموعة من البشر، جثم على صدورهم، وخنق أنفاسهم، وتصرف في أقدارهم استعمار أجنبي».

ويذكر أحمد خير في كتابه «كفاح جيل»:

«إن الدعوة للمؤتمر ما كان ليكتب لها النجاح لو لم تكن تعبيراً عن أماني جماعة من الرجال كانت تنتظمهم الجمعية الأدبية بنادي واد مدني، بل إن النظرة العلمية السليمة، تلزمنا أن نقرر أنه لو لم تأت تلك الدعوة معبرة عما يدور في أذهان الكثرة الفاهمة في صورة من الصور، حتى ليحسب كل واحد أنها له، وكانت بحقّ فكرة الجماهير، أو الفكرة الممحصة من الجماهير لما كتب لها البقاء والخلود في سجل التاريخ».

«وثمة عامل آخر ليس من الأمانة في تقدير التاريخ إغفال ذكره؛ ذلك أن السودان ظل في تاريخه الحديث متأثراً دائماً تأثراً مباشراً بعيد المدى بتطور الحركات الشعبية في مصر والشرق العربي، كما كان متأثراً أيضاً، ولمدى مماثل في الكيف والكم عن طريق المطبعة الإنجليزية بتطور الحركة التحريرية العالمية، ولا ريب أن كلمة المؤتمر، أي اسم الهيئة الشعبية المقترح تأسيسها مقتبس من المؤتمر الهندي.

كانت الجماهير في تلك الفترة قد أحست في المدن أن نوعاً من الاستقرار الاقتصادي قد حل بالسودان، وأن الحرب الإيطالية الحبشية قد فتحت آفاقاً في التجارة، كما أن الموسم الزراعي قد أفاء على البلاد خيراً كثيراً.

وكان المتعلمون يقرأون عن التنظيمات شبه العسكرية في حزب الوفد المصري، وجمعية مصر الفتاة، ويقرأون عن نشأة حزب الكتائب في لبنان، ويعجبون بهتلر وموسوليني، ويراقبون اضطرابات ومظاهرات الفلسطينيين في فلسطين، ويرصدون ما كان يدور في اسبانيا والحرب الأهلية بين العناصر التقدمية والزحف الفاشستي، وقد انطلقت يد البريطانيين فسمحوا بمؤلفات مكتبة كتاب اليسار وكتاب اليمين في بريطانيا ومؤلفات جمعية مصر الفتاة، وكان المتعلم السوداني يحرص على قراءة مجلة الرسالة ومجلة الهلال وجريدة البلاغ وكوكب الشرق والجهاد المصري والمصور وروز اليوسف، وأصاب المتعلمين ذعر لما تم بين بريطانيا ومصر، واستيقظت الطائفية من نومها اليقيني، ولكن كان السيد عبد الرحمن المهدي أكثر وعياً سياسياً لأنه هو الذي أدرك التيار الملائم للمثقفين والمتعلمين، وشرع يستقطبهم نحوه، ويدعو الشعراء والأدباء ويكرمهم، أما قيادة الختمية فقد ظلت ترصد الأحوال في تأنٍ صامت، ولا تمد يدها لأحد، وقد أنعمت مصر على السيد الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي برتبة الباشوية، ولم يكن للسيد علي الميرغني صحيفة تعبر عن أفكاره، بينما كان للسيد عبد الرحمن المهدي جريدة النيل، وقد توثقت علاقة السيد عبد الرحمن المهدي بمصر، وكان سفيره إليها السيد عبد الله الفاضل المهدي، وأثنى المصريون على السيد عبد الرحمن المهدي وأشادوا به، فهو الذي كرم البعثة الاقتصادية الزراعية التجارية في أبا.

أحس الخريجون بذلك، فأسرعوا لينقذوا شيخ الأندية عن الطائفية، محمد علي شوقي قد جمع حوله يحيى الفضلي، وأمين بابكر، ويوسف مصطفى التني وأحمد يوسف هاشم، ودافع يحيى الفضلي عن الأنصار بمقال شهير في مجلة الفجر بعنوان «هاؤم اقرأوا كتابيه» عرّضه لمجلس تأديب، وحسم من مرتبه خمسة عشر يوماً، وكان حينذاك موظفاً بمصلحة المالية.

كان نادي الخريجين في أم درمان، في أسوأ أحواله، فتجددت إرادة بعض الخريجين أن ينفخوا في روحه بقيام مؤتمر الخريجين، وتكونت لجنة تحضيرية من إسماعيل الأزهري ومكي شبيكه، واسماعيل عثمان صالح وأحمد محمد يس، وعلي محمد أحمد ويحيى الفضلي وعبد الله الميرغني وجمال شندى، وأحمد عثمان القاضي وعبد الماجد أحمد، ومعني محمد

حسن، ومحمد عثمان الميرغني وجمال محمد أحمد لتنقذ النادي أولاً، ثم تشرع بعد ذلك في الدعوة لإنشاء مؤتمر الخريجين.

انبثقت من هذه اللجنة هيئة دراسة وتسيير لتقدم الوثائق اللازمة والأسس لقيام المؤتمر وأسندت أمانتها لجمال محمد أحمد ومعه ابراهيم يوسف سليمان وعبد الله الميرغني وبشري عبد الرحمن صغير والهادي أبو بكر ومحمود الفكي والدكتور إبراهيم أحمد حسين وخضر حمد.

وضع دستور المؤتمر، ونوقش وأجيز ودعي الخريجون لاجتماع المؤتمر التأسيسي في فبراير عام ١٩٣٨م، واختيرت اللجنة التحضيرية لتجتمع في اليوم الثاني لعيد الأضحى.

يقول أحمد خير، ثم أجازت دستور المؤتمر، وانتخبت هيئته العامة أو لجنته المركزية من ستين عضواً، اختارت من بينها خمسة عشر عضواً ليكونوا الهيئة التنفيذية، كان في هذه الهيئة الأمين العام للمؤتمر ومساعده وأمين الصندوق والمحاسب ورؤي أن يتعاقب أعضاء الهيئة التنفيذية ومعهم الأمين العام على رئاسة الهيئة التنفيذية كيلا يكون هناك تكتل أو صراع أو انقسام، وأن تحديد أعضاء الهيئة أو اللجنة لم يخضع لقاعدة حسابية أو تمثيلية، ولكن الدافع له كان استيعاب أكبر عدد ممكن ممن يرجى خيرهم، أو يتقى شرهم، وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى كرسي الهيئة، ومنها إلى عضوية اللجنة التنفيذية الانتخاب السري المباشر في الاجتماع العام؛ ومع ذلك فقد اتفق أن صارت عضوية اللجنة أو أغلب كراسي الهيئة وقفاً على رجال الصف الأول من الخريجين، وسواء أكان ذلك راجعاً إلى العمل بتقاليد البيئة التي تقضي بتقديم كبار السن أم كان ذلك لبقية من الثقة، فإن احتكار هذا الجيل للقيادة قد كانت له فوائده وعيوبه.

إن هؤلاء الموظفين الكبار كانت صلاتهم حسنة مع رؤسائهم البريطانيين، وكانوا حريصين، يبتعدون عن الجنوح والتطرف، وقد صدر منشور من مكتب السكرتير الإداري في عام ١٩٣٨م إلى مديري المديريات يطمئنهم أن مؤتمر الخريجين لن يكون حركة معارضة للحكومة، بل إن الحكومة ترحب به، وتدعو الموظفين أن ينضموا إلى عضويته... وأرسلت

الحكومة ادوارد عطية المدرس السابق للتاريخ في كلية غردون، والموظف بقلم المخابرات في حكومة السودان ليستطلع آراء الخريجين، ويرشح بعضهم للوظائف المسئولة، ويتحدث معهم في شئون الثقافة والسياسة، وأن يرشدهم للكتب الحديثة في مجالات هواياتهم، وكان يفخر أنه اشتراكي وعربي يدعو لاتحاد العرب والتعامل مع الديمقراطية، وكان دستور المؤتمر وضع في بنده الأول أساساً لقيامه «خدمة المصلحة العامة للبلاد والخريجين».

أشاد ادوارد عطية بهذه اللفتة اللامحة الذكية، وتحدث عن بعض طلبته في كلية غردون الذين دخلوا في اللجنة الستينية للمؤتمر.

انتخب إسماعيل الأزهري أميناً عاماً لأول مؤتمر للخريجين، فأرسل يعلم السكرتير الإداري السر أنجس جيلان بتكوين المؤتمر، وفيما يلي ترجمة خطابه:

«أم درمان»، ٢ مايو ١٩٣٨

السيد السكرتير الإداري ـ الخرطوم

سيدي العزيز،

تأكيداً للرغبة الصادقة في حسن التفاهم، وتعبيراً عن صدق المشاعر في ذلك؛ نتقدم لسيادتكم، ونحن الفئة المتعلمة في هذه البلاد، بإخطاركم احتراماً وتجلة، يحدونا الأمل أن تتلقوا خطابنا هذا بروح طيبة كالروح التي أملت علينا أن نكتبه.

سيدي

إنكم لتعلمون أن خريجي مدارس السودان قد دفعهم شعورهم، وأملى عليهم واجبهم تجاه بلادهم لما في ذلك وهم الأكثر استنارة بين أبنائها أن يتعاونوا برغبة صادقة مع الحكومة في كل ما يسمح لهم به في ذلك، تحقيقاً لرفاهية بلادهم، وقد أقاموا في فبراير الماضي مؤتمراً في نادي خريجي مدارس السودان بأم درمان يحثون الخطى اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ولقد لقي المؤتمر تجاوباً كاملاً وحضر اجتماعه ثمانون ومائة وألف من أعضائه الذين بلغوا ستمائة وألف عضو وَفَدَ كثير منهم من مراكز المديريات المختلفة،

وحضروا المؤتمر وانتخبوا في اجتماعه هيئة من ستين عضواً، وهي التي لها الشرف الآن بمخاطبتكم.

نرفق مع خطابنا هذا نسخة من دستور المؤتمر:

وقد رأينا أن لنا واجباً يتحقق في شعبتين رئيسيتين محددتين هما:

١ ـ ساحة الشئون الداخلية المتعلقة بنا والخارجية المتصلة بدوائر الحكومة ومجالها الرسمي في الإصلاح الاجتماعي والأعمال الخيرية.

٢ ـ ثمة شق آخر متعلق بالحكومة ومنسحب في اختصاصها وسياستها ونابع من المصلحة العامة.

أما ما كان له مساس بالشق الأول فلا صلة لنا به مع الحكومة ملتزمين أبداً بروح الود والتعاون والامتثال بمقتضيات القانون واللوائح المحلية التي تحكم هذا النشاط وحركته.

أما ما يخص الشق الآخر فإننا نأمل من الحكومة أن تولي آراءنا واقتراحاتنا التي نعرضها من حين إلى آخر ما هو جدير بها من اعتبار.

ليس من وكدنا في أي حال من الأحوال إثارة حرج للحكومة أو القيام بنشاط يخالف سياستها، فنحن جلنا موظفون ندرك تمام الإدراك التزامنا بذلك، ونحن بتفهم الحكومة لخاصية موقفنا، نُعَدُّ العنصر المتعلم الأوحد في هذه البلاد، وذلك يسبغ على وضعنا المسئولية، ومن ثم لا نرى لأنفسنا وضعاً يؤثر على العناصر الراجحة الأخرى في هذا البلد، والواجب يقتضي منا أن نسهم بالفكر والجهد لنحقق لبلادنا كلها الرفاهية والتقدم.

وقد رحبت الحكومة من قبل بما قدمه المتعلمون السودانيون من مشورة ونصح، كأفراد، وقد أزف الوقت وحان لها أن تسعى وترحب بالشورى من جماعة كلية المؤتمر، تلك اللجنة التي أولتها الطبقة المتعلمة ثقتها، وبالتالي يكون في دعمكم لنا أنعم وأوفر ثقة تسبغها الحكومة على المتعلمين السودانيين تقديراً لهم.

وفي اعتقادنا أننا نستطيع أن نقدم للبلاد خدمات خاصة، وقد دفعنا ذلك لتحرير هذا الخطاب، حريصين على الثقة المتبادلة والتفهم السليم والتعاون الوثيق حكومة ومؤتمرا.

إسماعيل الأزهري
الأمين العام لمؤتمر الخريجين

(حاشية: مرفق بهذا الخطاب دستور المؤتمر).

ورد السكرتير الإداري السر أنجس جيلان على خطاب الأمين العام لمؤتمر الخريجين بخطاب بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٣٨م:

حضرة الأمين العام لمؤتمر الخريجين العام

أم درمان

سيدي العزيز

وجهت أن أرد على خطابكم المؤرخ في الثاني من مايو عام ١٩٣٨م، والذي أفضى إلينا بقرارات مؤتمر خريجي مؤسسات السودان التعليمية فوق المرحلة الأولية، والذي انعقد بأم درمان،

لا شك أن الخطى اللازمة لتحقيق رفاهية كل السودان لا تبلغ مداها من غير أن يؤيدها المتعلمون من أفراد الجمهورية، وقد لاحظت كل تعاطف مع رغبة الخريجين أن يضيفوا في اسهامهم الفردي في هذا المجال خدمة البلاد في مرافق الأعمال الخيرية عن طريق تنظيم يجمعهم.

أما أن المؤتمر يتوق للحصول باعتراف رسمي كهيئة سياسية، إذ أنه يرى نفسه ممثلاً لغير آراء أعضائه، بل إنه يطلب أن يكون منظمة شبه عامة اهتمامها هو الأعمال الخيرية والشئون العامة، تدلي برأيها فيما يعنيها في ذلك.

إن هذا قد أوضح أن هذا التنظيم يسعى الى اشتمال عضويته على عدد من موظفي الحكومة علماً بأنه يحرم عليهم الاشتراك في أي نشاط من شأنه أن يجعل التنظيم يصطدم مع سياسة الحكومة، أو السلطة الدستورية، وقد أبان المؤتمر أنه يسعى لتحقيق أهدافه متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع الحكومة، فإنه

يسعدني أن يكون ذلك لو صدق فهمي هذا لنوايا المؤتمر، وإنني لأؤكد لكم أن كل ما يصلني من مكاتبات يجد الاهتمام والعناية والتقدير مع إدراك الحكومة التام للإسهام اللازم للنهضة الصحيحة التي تقدمها عناصر التقدم في المجتمع.

انجس جيلان

السكرتير الإداري

وقف السر جورج استيوارت سايمز الحاكم العام مسانداً للمؤتمر، وكذلك كل المسئولين البريطانيين في حكومة السودان، واعتقدوا أنه أشبه باتحاد فئوي للخريجين، ولم يخطر في تلك الآونة على بالهم، أنه سيتحول إلى مؤسسة سياسية، لأن هذه المؤسسة لا بد أن تكون لها قاعدة من الجماهير، والجماهير لم يكن لها الوعي السياسي والاجتماعي والشعور بحقوقها وواجباتها، ومفتاح الجماهير تملكه الحكومة في قاعدتين هما الإدارة الأهلية في هيمنتها على القبائل، والقوى الطائفية لسيطرتها على الشعور الديني.

خطا المؤتمر في مجالات الإصلاح الاجتماعي وعني بالعمال وتدريبهم المهني، وقدم العون لملجأ القرش والمعهد العلمي، وأقام يوم التعليم وأسس مدارس أكثر من المدارس التي أسستها الحكومة في أكثر من أربعين سنة، ونفذ عيد العمل والعمال، وعالج المشكلات المتصلة بشروط العمل وتوسط في نزاع عمال السكة الحديد، ووقف مع الحكومة في خلال الحرب العالمية الثانية مدافعاً عن الديمقراطية، مسانداً للحلفاء، وأقام المهرجانات الأدبية، وكان أول مهرجان له أقيم في واد مدني عام ١٩٣٩م وبدأ بعد ذلك يحارب القبلية، فسلطت عليه الحكومة الإدارة الأهلية، وزار السودان أول رئيس للوزارة المصرية علي ماهر في فبراير عام١٩٤٢م، ومنذ زيارة علي ماهر للسودان تحول المؤتمر إلى أداة سياسية فعلا بعد ذلك صوت الطائفية، وبدأ الانشقاق، وظهر تيار الوحدة مع مصر، واستطاعت مصر أن تستقطب الشباب، وتفسح لهم المجال في مدارسها وجامعاتها، وقد انفلت الزمام من حكومة السودان، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية إلا وقد اشتعلت جذوة

التغيير الاجتماعي والسياسي في مصر، وأحست الأحزاب المصرية القديمة أنها استنفذت أغراضها، وقبض على الموقف جيل جديد، بعضه سلفي تجلى في حركة الإخوان المسلمين في مصر، وجيل أوضح منه ولكن ليست له الجذور التاريخية في مصر ألا وهو جيل اليسار.

المراجع

(١) كفاح جيل ـ أحمد خير.
(٢) ملامح من المجتمع السوداني ـ حسن نجيله.
(٣) مؤتمر الخريجي والحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣ ـ الدكتور أحمد إبراهيم ريان.
(٤) Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional conflict in The Sudanese nationalist movement, 1918 - 1998.
(٥) رواد الفكر السوداني ـ محجوب عمر باشري.
(٦) Mohammed Omar Beshir, Revolution and Nationalism in The Sudan.
(٧) Mudather Abdel Rahim, Imperialism & Nationalism in The Sudan.
(٨) Gaafar M. Ali Bakkeit, British Administration and Sudanese Nationalism.
(٩) J.R. Dumean, The Sudan: A Record of Achevement.
(١٠) السودان ـ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ـ محد أبو القاسم حاج حمد.

الفصل التاسع عشر

لجان مؤتمر الخريجين

اللجنة الستينية الأولى ـ فبراير ١٩٣٨

١ ـ إسماعيل الأزهري ـ مدرس بكلية غردون.

٢ ـ عبد الماجد أحمد ـ من كبار موظفي السكرتير المالي.

٣ ـ الدرديري أحمد إسماعيل ـ محام.

٤ ـ محمد صالح الشنقيطي ـ قاضٍ مدني.

٥ ـ ميرغني حمزة ـ مهندس بالأشغال.

٦ ـ أحمد عثمان القاضي ـ مستشار بالقلم السياسي، في مكتب السكرتير الإداري.

٧ ـ أحمد خير ـ باشكاتب ـ كشف موظفي السكرتير الإداري.

٨ ـ معني محمد حسن ـ مهندس بمصلحة الري.

٩ ـ البكباشي أحمد عقيل ـ ضابط بالمعاش.

١٠ ـ خضر حمد ـ كاتب بمصلحة المالية.

١١ ـ عبد الفتاح المغربي ـ مدرس رياضيات بكلية غردون.

١٢ ـ حسن عثمان اسحق ـ باشكاتب بمصلحة السكرتير الإداري.

١٣ ـ محمد عثمان ميرغني ـ مدرس محاسبة وأعمال مكتبية بكلية غردون.

١٤ ـ محمد الخليفة شريف ـ من الأعيان والمزارعين ومن أسرة المهدي.

١٥ ـ أحمد يوسف هاشم ـ رئيس تحرير جريدة النيل اليومية بالخرطوم.
١٦ ـ حسن الظاهر ـ ناظر مدرسة أم درمان الوسطى.
١٧ ـ الدرديري تقد ـ موظف بمصلحة السكرتير الإداري.
١٨ ـ الدكتور عبدالحليم محمد ـ طبيب بمستشفى الخرطوم.
١٩ ـ علي نور ـ مهندس بالمساحة.
٢٠ ـ حسن علي كرار ـ مدرس بالمدارس الوسطى.
٢١ ـ عبيد عبد النور ـ مدرس تاريخ بكلية غردون.
٢٢ ـ الدكتور أمين السيد ـ طبيب بمصلحة الصحة.
٢٣ ـ إسماعيل عثمان صالح ـ محاسب بمصلحة السكرتير الإداري.
٢٤ ـ عبد الله الفاضل المهدي ـ من الأعيان ومن كبار المزارعين، ومن أسرة المهدي.
٢٥ ـ إبراهيم يوسف سليمان ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.
٢٦ ـ محمد جمعة ـ من التجار و الأعيان.
٢٧ ـ عبد المنعم محمد ـ من كبار التجار.
٢٨ ـ إسماعيل فوزي ـ موظف بمصلحة السكرتير الإداري وكاتب وأديب وممثل.
٢٩ ـ الدكتور منصور علي حسيب ـ طبيب وأخصائي بمعمل استاك.
٣٠ ـ الشيخ أحمد الطاهر ـ موظف قاضٍ شرعي.
٣١ ـ مكي شبيكه ـ مدرس تاريخ بكلية غردون.
٣٢ ـ أحمد محمد صالح ـ ناظر مدرسة الخرطوم الوسطى.
٣٣ ـ الدرديري محمد عثمان ـ قاضٍ مدني.
٣٤ ـ نصر الحاج علي ـ مدرس علوم اجتماعية بكلية غردون.
٣٥ ـ محمد أحمد محجوب ـ قاضٍ مدني.
٣٦ ـ الشيخ عبدالرحمن أحمد ـ مدرس لغة عربية سابق وأحد صاحِبَيْ جريدة السودان ورئيس تحريرها.
٣٧ ـ ابراهيم أحمد ـ مدرس علم المساحة بكلية غردون.
٣٨ ـ محجوب عثمان اسحق ـ قاضٍ شرعي.

٣٩ ـ محمد نور الدين ـ وكيل البنك الأهلي المصري بالخرطوم.
٤٠ ـ حماد توفيق ـ رئيس حسابات بمصلحة السكرتير المالي.
٤١ ـ أحمد متولي العتباني ـ قاضٍ مدني.
٤٢ ـ أحمد السيد الفيل ـ مفتي الديار السودانية.
٤٣ ـ جمال محمد أحمد ـ مدرس بالمدارس الوسطى.
٤٤ ـ عبد الله ميرغني ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.
٤٥ ـ يحيى الفضلي ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.
٤٦ ـ أحمد أبو دقن ـ قاضٍ شرعي وشيخ المعهد العلمي بأم درمان.
٤٧ ـ عبد الله عبد الرحمن الضرير ـ مدرس لغة عربية بالمدارس الوسطى بمصلحة المعارف.
٤٨ ـ محمد الحسن دياب ـ مفتش تعليم بمصلحة المعارف.
٤٩ ـ دسوقي القباني ـ باشكاتب بمصلحة السكرتير الإداري.
٥٠ ـ دكتور حسين أحمد حسين ـ طبيب بمستشفى الخرطوم.
٥١ ـ قائمقام حامد صالح ـ ضابط بقوة الدفاع في السودان.
٥٢ ـ محمد حاج الأمين ـ مأمور مركز.
٥٣ ـ هاشم أبو القاسم، قاضٍ شرعي.
٥٤ ـ محمد علي شوقي ـ مهندس ومساعد رئيس قلم التسجيلات القضائية.
٥٥ ـ عبد الكريم محمد ـ مدرس أول للجغرافيا بكلية غردون.
٥٦ ـ صديق فريد ـ ناظر مدرسةوسطى سابق وباشكاتب بمصلحة المعارف.
٥٧ ـ التجاني أبو قرون ـ مساعد مفتش بالسكة الحديد قبل التحاقه بالبوليس.
٥٨ ـ عبد الله محمد عمر البنا ـ مدرس لغة عربية بكلية غردون.
٥٩ ـ محمود الفكي ـ كاتب بمصلحة السكرتير الإداري.
٦٠ ـ محمد عبد الرحمن الكبيرة ـ محاسب بمصلحة المالية.

لجنة الخمسة عشر ـ فبراير ١٩٣٨

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ أحمد محمد صالح.

٣ ـ عبد الماجد أحمد.
٤ ـ الدرديري أحمد إسماعيل.
٧ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٨ ـ حسن عثمان إسحق.
٩ ـ حماد توفيق.
١٠ ـ عبد الله ميرغني.
١١ ـ عبد المنعم محمد.
١٢ ـ إبراهيم أحمد.
١٣ ـ محمد نور الدين.
١٤ ـ محمد الخليفة شريف.
١٥ ـ الدرديري نقد.

نلاحظ أن لجنة المؤتمر الأولى كانت من كبار موظفي الحكومة وكبار الأعيان وبعض المثقفين من الأفندية.

انتخابات المؤتمر الثانية

اللجنة الستينية ـ فبراير ١٩٣٩

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ نصر الحاج علي.
٣ ـ أحمد يوسف هاشم.
٤ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٥ ـ عبد الله ميرغني.
٦ ـ علي عبد الرحمن ـ قاضٍ شرعي.
٧ـ علي البرير ـ من كبار التجار السودانيين بمصر.
٨ ـ إبراهيم أحمد.
٩ ـ محمد عثمان ميرغني.
١٠ ـ الدرديري أحمد إسماعيل.
١١ ـ أمين بابكر ـ كاتب بمصلحة السكرتير الإداري وكاتب كان يوقع باسم ابن الشعب.
١٢ ـ مكي المنار ـ مهندس بالمساحة.
١٣ ـ إسماعيل عثمان صالح.
١٤ ـ عبد المنعم محمد.
١٥ ـ إسماعيل العتباني ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.

١٦ ـ أحمد السيد الفيل ـ مفتي الديار السودانية.
١٧ ـ البدري الـريح حامد ـ ناظر مدرسة أولية.
١٨ ـ عبد الله الفاضل.
١٩ ـ محمد صالح بجيري ـ ناظر مدرسة أم درمان الوسطى.
٢٠ ـ محمد نور الدين.
٢١ ـ حسن الظاهر.
٢٢ ـ دسوقي القباني.
٢٣ ـ الدرديري محمد عثمان.
٢٤ ـ حسن شافعي ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.
٢٥ ـ البكبـاشي أحمد عقيـل ـ حكمدار شـرطة بـالإسكندريـة وضـابط متقاعد بالجيش المصري.
٢٦ ـ حسن زيادة ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.
٢٧ ـ مكي عثمان أزرق ـ من الأعيان والتجار ومن أسرة المهدي.
٢٨ ـ بابكر القباني ـ باشكاتب بمصلحة السكرتير الإداري.
٢٩ ـ حماد توفيق.
٣٠ ـ عبد الماجد أحمد.
٣١ ـ أحمد خير ـ طالب بمدرسة الحقوق بالخرطوم وباشكاتب مديـرية سابق.
٣٢ ـ ميرغني حمزة.
٣٣ ـ خضر حمد.
٣٤ ـ عوض ساتي ـ مدرس رياضيات بكلية غردون.
٣٥ ـ معني محمد حسن.
٣٦ ـ الدكتور عبد الحليم محمد.
٣٧ ـ مكي شبيكة.
٣٨ ـ محيي الدين جمال ـ مهندس بالبلديات.
٣٩ ـ محمود الفكي.
٤٠ ـ علي نور.
٤١ ـ يحيى الفضل.

٤٢ ـ إبراهيم عثمان إسحق ـ رئيس حسابات بمصلحة السكرتير المالي.

٤٣ ـ إبراهيم المفتي ـ محاسب سابق وطالب بمدرسة الحقوق بالخرطوم.

٤٤ ـ سليمان حسين ـ مهندس بمصلحة البريد والبرق.

٤٥ ـ محمد عامر بشير ـ مهندس بالسكة الحديد.

٤٦ ـ محمد حمد النيل ـ مهندس بالسكة الحديد.

٤٧ ـ علي محمد أحمد ـ كاتب سابق بمصلحة السكرتير الإداري وطالب بمدرسة الإدارة والبوليس.

٤٨ ـ السيد الفيل ـ محاسب بمصلحة السكرتير الإداري وكاتب قصة قصيرة.

٤٩ ـ محمد الخليفة شريف.

٥٠ ـ الهادي أبو بكر إسحق ـ مدرس بمدرسة أم درمان الوسطى.

٥١ ـ حسن عثمان البحر ـ مهندس بالري السوداني.

٥٢ ـ محمد علي شوقي.

٥٣ ـ خليل عبد النبي ـ رئيس حسابات بمصلحة السكرتير المالي.

٥٤ ـ محمود مصطفى الطاهر ـ موظف سابق ومحرر بجريدة النيل اليومية.

٥٥ ـ محمد الحسن دياب.

٥٦ ـ يوسف المأمون ـ محاسب بمصلحة السكرتير المالي.

٥٧ ـ محمد أحمد عبد القادر ـ ناظر مدرسة وسطى بمصلحة المعارف بالسودان.

٥٨ ـ عبد الكريم محمد.

٥٩ ـ عبيد عبد النور.

٦٠ ـ أحمد محمد صالح.

الهيئة التنفيذية لمؤتمر الخريجين ـ فبراير ١٩٣٩

١ ـ عبد الماجد أحمد.

٢ ـ حماد توفيق.

٣ ـ نصر الحاج علي.
٤ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٥ ـ أحمد السيد الفيل.
٦ ـ معني محمد حسن.
٧ ـ محمد عثمان ميرغني.
٨ ـ مكي شبيكة.
٩ ـ إسماعيل الأزهري.
١٠ ـ ميرغني حمزة.
١١ ـ عبد الله ميرغني.
١٢ ـ علي البرير.
١٣ ـ علي عبد الرحمن.
١٤ ـ إبراهيم أحمد.
١٥ ـ محيي الدين جمال.

نلاحظ أن في الدورة الثانية دخل أعضاء جدد وكذلك في الهيئة التنفيذية.

الدورة الثالثة لمؤتمر الخريجين

الهيئة الستينية ـ يناير ١٩٤٠

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ عبد الماجد أحمد.
٣ ـ عبد الله ميرغني.
٤ ـ ميرغني حمزة.
٥ ـ محمد عثمان ميرغني.
٦ ـ الشيخ أحمد السيد الفيل ـ مفتي الديار السودانية.
٧ ـ نصر الحاج علي.
٨ ـ عوض ساتي.
٩ ـ معني محمد حسن.
١٠ ـ محمد عامر بشير.
١١ ـ محمود الفكي.
١٢ ـ عبد الله الفاضل.
١٣ ـ محمد صالح بحيري.
١٤ ـ الدرديري أحمد إسماعيل.
١٥ ـ حسن زياده.
١٦ ـ إسماعيل عثمان صالح.

١٧ ـ الدكتور إبـراهيم أنيس ـ طبيب بالمصلحـة الطبيـة وأحد المثقفين السودانيين البارزين حينذاك.

١٨ ـ ابراهيم المفتي ـ موظف سابق وطالب بمدرسة الحقوق بالخرطوم.

١٩ ـ محمـود مصـطفى الـطاهـر ـ صحفي بجـريـدة النيـل اليـوميـة بالخرطوم.

٢٠ ـ محمد عثمان شوقي ـ موظف بالخدمة العامة بحكومة السودان.

٢١ ـ محمـد أحمد سليمـان ـ مدرس بـالمـدارس الـوسـطى بمصلحـة المعارف السودانية.

٢٢ ـ عبد المنعم محمد.

٢٣ ـ عبد الله عبد الرحمن نقد الله ـ موظف سابق ومن رجـال الأعمال وهو من أسرة الأنصار.

٢٤ ـ عبد الرزاق العتباني ـ موظف بالخدمة العامة بحكومة السودان.

٢٥ ـ يوسف المأمون.

٢٦ ـ إبراهيم عثمان إسحق.

٢٧ ـ ميرغني عثمان صالح ـ موظف بالخدمة العامة بحكومة السودان.

٢٨ ـ محمد إدريس ـ موظف بالخدمة العامة بحكومة السودان.

٢٩ ـ محمد حمد الفيل.

٣٠ ـ عبيد عبدالنور.

٣١ ـ حماد توفيق.

٣٢ ـ علي عبد الرحمن.

٣٣ ـ خضر حمد.

٣٤ ـ أحمد خير.

٣٥ ـ علي البرير.

٣٦ ـ محمد صالح الشنقيطي.

٣٧ ـ يحيى الفضلي.

٣٨ ـ الدكتور عبد الحليم محجوب.

٣٩ ـ محمد أحمد محجوب.

٤٠ ـ إبراهيم يوسف سليمان.

٤١ ـ إبراهيم أحمد.

٤٢ ـ مكي شبيكة.
٤٣ ـ أمين بابكر.
٤٤ ـ حسن شافعي.
٤٥ ـ أحمد محمد يس ـ مهندس بمصلحة المساحة بحكومة السودان.
٤٦ ـ الشيخ عمر إسحق ـ مفتش المدارس الأولية والوسطى بمصلحة المعارف.
٤٧ ـ البدري الريح.
٤٨ ـ حامد السيد ـ باشكاتب بالخدمة العامة.
٤٩ ـ علي نور.
٥٠ ـ عثمان أحمد عمر المعروف بقعان ـ مدرس بالمدرسة الأهلية الوسطى ـ أم درمان.
٥١ ـ عبد الرحمن شوقي ـ مهندس وصاحب مكتب خاص وشاعر.
٥٢ ـ عبد الرحيم وشى ـ محاسب بالخدمة العامة.
٥٣ ـ دسوقي القباني.
٥٤ ـ إسماعيل العتباني.
٥٥ ـ عبد الكريم محمد.
٥٦ ـ أحمد مختار ـ كاتب بقوة دفاع السودان.
٥٧ ـ السيد الفيل.
٥٨ ـ محمد الحسن دياب.
٥٩ ـ حسن عثمان البحر.
٦٠ ـ محمد عثمان يس ـ نائب مأمور بحكومة السودان.

الهيئة التنفيذية لمؤتمر الخريجين
يناير عام ١٩٤٠م

١ ـ حماد توفيق.
٢ ـ عبد الماجد أحمد.
٣ ـ عوض ساتي.
٤ ـ الشيخ أحمد السيد الفيل.

٥ ـ نصر الحاج علي.
٦ ـ معني محمد حسن.
٧ ـ ميرغني حمزة.
٨ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٩ ـ الشيخ علي عبد الرحمن.
١٠ ـ إسماعيل الأزهري.
١١ ـ عبد الله ميرغني.
١٢ ـ خضر محمد.
١٣ ـ علي البرير.
١٤ ـ إبراهيم أحمد.
١٥ ـ إبراهيم يوسف سليمان.

الهيئة التنفيذية المؤتلفة
٣١ أغسطس عام ١٩٤٠م

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ إبراهيم عثمان اسحق.
٣ ـ عبد الله الفاضل.
٤ ـ إبراهيم يوسف سليمان.
٥ ـ محمد عثمان ميرغنى.
٦ ـ محمد حمد النيل.
٧ ـ علي عبد الرحمن.
٨ ـ الدرديرى أحمد إسماعيل.
٩ ـ إسماعيل عثمان صالح.
١٠ ـ مكي شبيكة.
١١ ـ إبراهيم المفتي.
١٢ ـ محيي الدين جمال.
١٣ ـ يحيى الفضلي.
١٤ ـ خضر حمد.
١٥ ـ علي البرير.

حدث شرخ في مؤتمر الخريجين، لا سيما والحرب العالمية الثانية قد نشبت، وشعرت حكومة السودان أن تضمن تأييداً لها في موقفها، وبدأت الطائفية تطل، ولكن علاقة السيد عبد الرحمن المهدي مع مصر كانت في أوج ازدهارها، وكان السيد الميرغني في خفاء، لا يدور اسمه في المجتمعات، ولكن كان له أنصار في مؤتمر الخريجين، بعضهم بارز، وبعضهم ينتمي إلى أسر ختمية.

جذب السر دوجلاس ليوبولد بعض الموظفين، وكان يدعوهم إلى منزله، ويقدم لهم بعض الكتب، ويسهم معهم في النقاش، واستطاع أن يدفع بهم إلى درجات أعلى، كما أنه كتب إلى مديري المديريات أن يقيموا علاقات مع الموظفين المتطلعين الذين يحاولون أن يثقفوا أنفسهم، وما كانت الثقافة الإنجليزية قد أثرت في خريجي كلية غردون، وتوجههم في أغلبيتهم على الاطلاع على الفكر الأوروبي، مع أنه في الثلاثينات انتشرت كتب اليسار، وكتب اليمين، وأغلبها روايات، ومنذ العشرينات ذاعت سلسلة أڤريمان Every Man وكلاسيكيات اوكسفورد وكولينز، وبعض كتب التاريخ، ولكن قراء الإنجليزية كانوا محدودين، وكانت تفد إلى المكاتب صحيفة التايمس اللندنية والديلي تلغراف، كما كانت تصل إلى المكتبات العامة صحيفة الاستسمان والجارديان، وكانت خطب تشرشل تحفظ وتردد. حاولت حكومة السودان أن تحتوي بعض الموظفين، كما أنها وجهت مراسلات سرية تشجع الموظفين الموالين للحكومة على الإسهام في مؤتمر الخريجين ولجانه الفرعية خارج المركز العام، وشجعت كبار الموظفين السودانيين على ذلك، لتشغلهم عن الالتفات لدعاية ألمانيا، كما سمحت لهم أن يستمعوا إلى إذاعة برلين وباري الإيطالية.

اللجنة الستينية للدورة الرابعة
يناير ١٩٤١

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ عبد الله الفاضل المهدي.
٣ ـ يحيى الفضل.
٤ ـ محمد علي شوقي.

٥ ـ معني محمد حسن.
٦ ـ إسماعيل عثمان صالح.
٧ ـ عبد الرزاق العتباني.
٨ ـ عبد الله عبد الرحمن نقدالله.
٩ ـ البدري الريح.
١٠ ـ عثمان أحمد عمر.
١١ ـ أحمد محمد يس.
١٢ ـ عوض ساتي.
١٣ ـ الشيخ أبو شامه عبد المحمود ـ مفتي الديار السودانية.
١٤ ـ إبراهيم يوسف سليمان.
١٥ ـ بدوي مصطفى ـ موظف بالخدمة العامة بحكومة السودان.
١٦ ـ ميرغني عثمان صالح.
١٧ ـ أحمد متولي العتباني.
١٨ ـ مكي عثمان أزرق.
١٩ ـ محمود الفكي.
٢٠ ـ يوسف المأمون.
٢١ ـ أحمد خير.
٢٢ ـ أمين بابكر.
٢٣ ـ حسن شافعي.
٢٤ ـ الشيخ الطاهر الطيب هاشم ـ كاتب قضائي.
٢٥ ـ محيي الدين جمال.
٢٦ ـ محمد أحمد محجوب.
٢٧ ـ بشري محمد عمر ـ موظف بالخدمة العامة.
٢٨ ـ إسماعيل أبو القاسم ـ مدرس لغة عربية ودين إسلامي بالمدارس الوسطى ـ مصلحة المعارف السودانية.
٢٩ ـ خضر محمد صالح ـ موظف بالخدمة العامة.
٣٠ ـ الدرديرى أحمد إسماعيل.
٣١ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٣٢ ـ أحمد يوسف هاشم.

٣٣ ـ نصر الحاج علي .
٣٤ ـ إبراهيم عثمان اسحق .
٣٥ ـ علي عبد الرحمن .
٣٦ ـ خضر محمد .
٣٧ ـ إبراهيم أحمد .
٣٨ ـ محمد عثمان ميرغني .
٣٩ ـ عبد الله ميرغني .
٤٠ ـ ميرغني حمزة .
٤١ ـ حسن عوض الله ـ كاتب بالخدمة العامة .
٤٢ ـ الدكتور عبد الحليم محمد .
٤٣ ـ مكي شبيكة .
٤٤ ـ حماد توفيق .
٤٥ ـ محمد عشري الصديق ـ رئيس تحرير صوت السودان ـ كاتب وشاعر .
٤٦ ـ محمد عامر بشير .
٤٧ ـ إبراهيم المفتي .
٤٨ ـ محمود الفضلي ـ مدرس لغة إنجليزية بالمدرسة الأهلية الوسطى بأم درمان .
٤٩ ـ الصائم محمد إبراهيم موسى ـ مدرس بمدرسة أم درمان الوسطى .
٥٠ ـ إمام إبراهيم المحسي ـ موظف بقلم شئون الموظفين بالمالية .
٥١ ـ عثمان شندي ـ موظف بالخدمة العامة .
٥٢ ـ محمد حمزة ـ مدرس بمدرسة أم درمان الأهلية الوسطى .
٥٣ ـ أحمد البشير الطيب ـ ناظر مدرسة الخرطوم الحكومية الوسطى .
٥٤ ـ محمد محجوب لقمان ـ موظف بالخدمة العامة .
٥٥ ـ عبد القادر ابراهيم ـ مدرس فنون بكلية غردون .
٥٦ ـ علي فرح ـ موظف بالخدمة العامة .
٥٧ ـ حسن محمد يس ـ محاسب بالمالية .
٥٨ ـ خالد موسى ـ مدرس رياضيات بكلية غردون .

٥٩ ـ عبد الماجد أحمد.
٦٠ ـ أحمد السيد الفيل.

الهيئة التنفيذية ـ يناير عام ١٩٤١م ـ الدورة الرابعة

١ ـ محمد صالح الشنقيطي.
٢ ـ عبد الله الفاضل.
٣ ـ إبراهيم عثمان اسحق.
٤ ـ محمد علي شوقي.
٥ ـ أحمد متولي العتباني.
٦ ـ إسماعيل عثمان صالح.
٧ ـ نصر الحاج علي.
٨ ـ أحمد محمد يس.
٩ ـ إسماعيل الأزهري.
١٠ ـ معني محمد حسن.
١١ ـ إبراهيم أحمد.
١٢ ـ عبد الماجد أحمد.
١٣ ـ محمد عثمان ميرغني.
١٤ ـ مكي شبيكة.
١٥ ـ البدري الريح.

الهيئة التنفيذية ـ الدورة الخامسة
ديسمبر عام ١٩٤١م

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ أحمد يوسف هاشم.
٣ ـ محمد علي شوقي.
٤ ـ عبد الله الفاضل.
٥ ـ يحيى الفضلي.
٦ ـ أحمد محمد يس.
٧ ـ إسماعيل العتباني.
٨ ـ إبراهيم أحمد.

٩ ـ مصطفى محمد حسن.
١٠ ـ أمين بابكر.
١١ ـ محمود الفكي.
١٢ ـ حسن حامد البدوي ـ مدرس بمدرسة أم درمان الأهلية الوسطى.
١٣ ـ عبد الحفيظ هاشم ـ مدرس بالمدارس الأهلية.
١٤ ـ حسن نجيلة ـ مدرس بالمدارس الأولية.
١٥ ـ محمد صالح الشنقيطى.
١٦ ـ أحمد خير.
١٧ ـ عبد الله ميرغني ـ موظف بالخدمة العامة.
١٨ ـ إبراهيم عثمان.
١٩ ـ محمود القصفي.
٢٠ ـ إمام المحسي.
٢١ ـ علي حامد ـ محاسب بمصلحة البريد والبرق.
٢٢ ـ محمد عامر بشير.
٢٣ ـ حسن زيادة.
٢٤ ـ عبد الرحمن ميقدون ـ موظف بالمصنوعات المصرية.
٢٥ ـ عبد الحميد أبو القاسم ـ مهندس صاحب مكتب.
٢٦ ـ عبد السلام أبو العلا ـ رجل أعمال.
٢٧ ـ علي فرج.
٢٨ ـ محمود مصطفى الطاهر.
٢٩ ـ الحاج عبد الله هاشم ـ مدرس بالمدارس الوسطى ـ مدرسة أم درمان الوسطى الحكومية.
٣٠ ـ مكي شبيكه.
٣١ ـ خضر محمد.
٣٢ ـ محمد عثمان ميرغني.
٣٣ ـ حسن عوض الله مصطفى.
٣٤ ـ محمد عشري الصديق.

٣٥ - حسن محمد يس.
٣٦ - إبراهيم جبريل - موظف بالمالية.
٣٧ - عبد الله عبد الرحمن نقد الله.
٣٨ - أحمد المرضي جبارة - مدرس علوم بكلية غردون.
٣٩ - إمام إبراهيم المحسي.
٤٠ - الدكتور عبد الحليم محمد.
٤١ - عثمان أحمد عمر (عفان).
٤٢ - أحمد مختار - كاتب بقوة دفاع السوادن.
٤٣ - عوض ساتي.
٤٤ - إسماعيل يوسف سليمان.
٤٥ - إبراهيم يوسف المأمون.
٤٦ - يوسف المأمون.
٤٧ - عبد الماجد أحمد.
٤٨ - الشيخ عبد الله عبد الرحمن.
٤٩ - الشيخ أحمد البشير الطيب.
٥٠ - محمد إبراهيم هاشم - باشكاتب بالخدمة العامة.
٥١ - عثمان عبد الباقي - موظف بالخدمة العامة.
٥٢ - عبد الرحيم رشتي.
٥٣ - الطاهر الطيب هاشم.
٥٤ - إبراهيم المفتي.
٥٥ - ميرغني عثمان صالح.
٥٦ - محمد محجوب لقمان.
٥٧ - عبد الرحمن عبد الله.
٥٨ - بدري مصطفى.
٥٩ - مكي عثمان أزرق.

الهيئة التنفيذية ديسمبر عام ١٩٤١م

١ - إبراهيم أحمد.
٢ - خضر محمد.

٣ ـ إبراهيم عثمان اسحق.
٤ ـ إسماعيل العتباني.
٥ ـ عبد الله الفاضل.
٦ ـ عبد الله ميرغني.
٧ ـ نصر الحاج علي.
٨ ـ إسماعيل الأزهري.
٩ ـ عوض ساتي.
١٠ ـ إبراهيم يوسف سليمان.
١١ ـ أحمد يوسف هاشم.
١٢ ـ أحمد خير.
١٣ ـ الدكتور عبد الحليم محمد.
١٤ ـ محمد إبراهيم هاشم.
١٥ ـ محمد علي شوقي.

اللجنة الستينية
لدورة ديسمبر عام ١٩٤٢م

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ إبراهيم أحمد.
٣ ـ أحمد محمد يس.
٤ ـ محمود الفضلي.
٥ ـ حسن عوض الله مصطفى.
٦ ـ محمد عبد الحليم العتباني ـ موظف سابق ورجل أعمال.
٧ ـ إبراهيم جبريل.
٨ ـ أمين زيدان ـ مدرس رياضيات بمدرسة أم درمان الثانوية.
٩ ـ عبد الرحيم إدريس ـ من رجال الإدارة، ولاحقاً من رجال القضاء المدني.
١٠ ـ محمد عامر بشير.
١١ ـ عوض ساتي.
١٢ ـ يحيى الفضلي.

١٣ ـ إبراهيم المفتي.
١٤ ـ إسماعيل عثمان صالح.
١٥ ـ الشيخ عبد الله عبد الرحمن الضرير.
١٦ ـ حسن محمود يسن.
١٧ ـ خضر محمد.
١٨ ـ بدوي مصطفى.
١٩ ـ إسماعيل العتباني ـ رئيس تحرير صوت السودان.
٢٠ ـ أحمد يوسف هاشم.
٢١ ـ إبراهيم عثمان اسحق.
٢٢ ـ عبد الرحيم شداد ـ موظف بمصلحة التجارة.
٢٣ ـ مكي شبيكة.
٢٤ ـ محمد علي زهراوي ـ ناظر مدرسة أم درمان الوسطى الحكومية.
٢٥ ـ محمد عبد الرحمن ـ موظف بالخدمة العامة.
٢٦ ـ عبد الله الفاضل.
٢٧ ـ علي حامد.
٢٨ ـ عبد الرحمن عبد الله أحمد ـ ضابط سجون.
٢٩ ـ محمد علي شوقي.
٣٠ ـ عبد الماجد أحمد.
٣١ ـ نصر الحاج علي.
٣٢ ـ عثمان أحمد عمر (عفان).
٣٣ ـ حسن عثمان اسحق.
٣٤ ـ عبد الرحمن حمزة ـ مدرس بمدرسة أم درمان الأهلية الوسطى.
٣٥ ـ محيي الدين البرير ـ كاتب بقصر الحاكم العام.
٣٦ ـ جعفر بابكر جعفر ـ من تجار الخرطوم.
٣٧ ـ محمد محجوب لقمان.
٣٨ ـ علي زكريا ـ موظف بالخدمة العامة.
٣٩ ـ الطيب عبد الله الفاضل ـ من كبار المزارعين بالنيل الأبيض.
٤٠ ـ محيي الدين جمال.
٤١ ـ عبد الله ميرغني.

٤٢ ـ أحمد خير.
٤٣ ـ محمد خليل حسين ـ موظف بشركة جلاتلي بالخرطوم.
٤٤ ـ خضر محمد صالح ـ موظف بالخدمة العامة.
٤٥ ـ حسن حسين تربال ـ من تجار أم درمان.
٤٦ ـ أحمد عبد الله أرباب ـ مهندس بالأشغال.
٤٧ ـ محمد الأزهري ـ محاسب بالخدمة العامة.
٤٨ ـ دكتور عبد الحليم محمد.
٤٩ ـ محمد عثمان ميرغني.
٥٠ ـ الدرديري أحمد إسماعيل.
٥١ ـ مكي عثمان أزرق.
٥٢ ـ دسوقي العتباني.
٥٣ ـ عبد الرحيم رشتي.
٥٤ ـ بابكر العتباني ـ من كبار وكلاء البريد والبرق بالخرطوم.
٥٥ ـ محمد إبراهيم هاشم ـ باشكاتب بالخدمة العامة.
٥٦ ـ أحمد المرضي جباره ـ مدرس بمدرسة أم درمان الثانوية.
٥٧ ـ محمود الفكي.
٥٨ ـ عبد السلام أبو العلا.
٥٩ ـ إمام المحسي.
٦٠ ـ أحمد محمد يس.

الهيئة التنفيذية للدورة الخامسة
لمؤتمر الخريجين
ديسمبر عام ١٩٤٢م

١ ـ محمد عثمان ميرغني.
٢ ـ محمد علي شوقي.
٣ ـ عبد السلام أبو العلا.
٤ ـ مكي شبيكة.
٥ ـ أمين زيدان.
٦ ـ بدري مصطفى.

٧ ـ إبراهيم أحمد.
٨ ـ إسماعيل الأزهري.
٩ ـ محمد عبد الرحمن.
١٠ ـ عوض ساتي.
١١ ـ محيي الدين جمال.
١٢ ـ عبد الله الفاضل.
١٣ ـ إبراهيم المفتي.
١٤ ـ أحمد محمد يس.
١٥ ـ إسماعيل عثمان صالح.

اللجنة الستينية للدورة السادسة
نوفمبر عام ١٩٤٤م

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ يحيى الفضلي.
٣ ـ حسن عوض الله.
٤ ـ عثمان شندي.
٥ ـ بابكر العتباني.
٦ ـ كامل الأحمدي ـ من رجال الأعمال.
٧ ـ أحمد محمد يس.
٨ ـ محمد عثمان ميرغني.
٩ ـ علي حامد.
١٠ ـ محمود الفضلي.
١١ ـ حسن داود ـ من موظفي الخدمة العامة.
١٢ ـ محمد حمزة.
١٣ ـ عبد الله عبد الرحمن نقدالله.
١٤ ـ عبد الله بشير ـ من عمال السكة الحديد بعطبرا.
١٥ ـ خالد أحمد مصطفى ـ من موظفي الخدمة العامة.
١٦ ـ عمر موسى ـ من موظفي الخدمة العامة.
١٧ ـ محمد عبد الله العمراني ـ مدرس لغة عربية.

١٨ ـ إبراهيم أحمد.
١٩ ـ الدرديري أحمد إسماعيل.
٢٠ ـ الدكتور عبد الحليم محمد.
٢١ ـ حسن أبو جبل ـ مهندس ورجل أعمال.
٢٢ ـ إبراهيم المفتي.
٢٣ ـ صلاح الدين محمود ـ من موظفي الخدمة العامة.
٢٤ ـ عبد الله عبد الرحمن.
٢٥ ـ أمين زيدان.
٢٦ ـ عبد الله الفاضل.
٢٧ ـ صديق عمر ـ من موظفي الخدمة العامة.
٢٨ ـ خضر محمد صالح ـ من موظفي الخدمة العامة.
٢٩ ـ محمد الخليفة شريف.
٣٠ ـ إبراهيم ياجي ـ من موظفي المحاكم الشرعية.
٣١ ـ الشريف حسين الهندي ـ من رجال الأعمال.
٣٢ ـ كيلاني عبد القادر ـ من موظفي مصلحة المساحة.
٣٣ ـ عثمان خاطر ـ موظف بالمقاسن.
٣٤ ـ محمد محمود المليك ـ رئيس اتحاد مزارعي القاسن.
٣٥ ـ محمد عبده ـ من كبار موظفي الجمارك.
٣٦ ـ اليسع خليفة ـ من موظفي مصلحة الصيد.
٣٧ ـ محمد عبد الحليم العتباني.
٣٨ ـ الريح العيدروس ـ ناظر مدرسة أولية بمصلحة المعارف.
٣٩ ـ عباس أحمد قدح الدم ـ من موظفي الخدمة العامة.
٤٠ ـ محمد الأزهري.
٤١ ـ إبراهيم جبريل.
٤٢ ـ حامد البدوي.
٤٣ ـ محمد عبد الله مكي ـ من موظفي الخدمة العامة.
٤٤ ـ عبد الماجد أحمد.
٤٥ ـ محمد عامر بشير.
٤٦ ـ مالك إبراهيم مالك ـ محام.

٤٧ ـ محمد محجوب لقمان.
٤٨ ـ عبد الرحيم شداد.
٤٩ ـ عبد الحفيظ هاشم.
٥٠ ـ علي فرح.
٥١ ـ أحمد عبد الله أرباب.
٥٢ ـ مبارك زروق ـ محام.
٥٣ ـ عوض ساتي.
٥٤ ـ حبيب الله الحسن ـ من كبار موظفي الجمارك.
٥٥ ـ عبد الحميد أبو القاسم.
٥٦ ـ محمد خليل حسين.
٥٧ ـ محمد عثمان عبدالرحمن ـ من رجال الخدمة العامة.
٥٨ ـ أحمد بشير العبادي ـ مدرس رياضيات بمدرسة أم درمان الثانوي.
٥٩ ـ محيي الدين البرير.
٦٠ ـ إبراهيم ادريس ـ مدرس بمدرسة الأحفاد الوسطى.

الهيئة التنفيذية لمؤتمر الخريجين
الدورة السادسة
نوفمبر عام ١٩٤٤م

١ ـ إسماعيل الأزهري.
٢ ـ محمود الفضلي.
٣ ـ حسن أبو جبل.
٤ ـ الدرديرى أحمد اسماعيل.
٥ ـ مبارك زروق.
٦ ـ عثمان شندي.
٧ ـ عثمان خاطر.
٨ ـ الشيخ عبد الله عبد الرحمن.
٩ ـ أمين زيدان.
١٠ ـ حسن عوض الله مصطفى.

١١ ـ أحمد محمد يس .
١٢ ـ إبراهيم المفتي .
١٣ ـ يحيى الفضلي .
١٤ ـ عبد الحميد أبو القاسم .
١٥ ـ أحمد عبد الله أرباب .

الفصل العشرون

المجلس الاستشاري

على أثر مذكرة الخريجين الأولى التي أرسلت إلى الحاكم العام من أم درمان في اليوم الثاني من ابريل عام ١٩٤٢م، التقى السر دوجلاس نيوبولد مع لفيف من كبار الموظفين السودانيين، وتشاور معهم عن الأوضاع في السودان، وطلب منهم أن يدلوا بآرائهم كتابة عن أماني السودانيين القومية، ويستطلعوا آراءهم عن الوضع الذي يرغبون فيه بعد انتصار الحلفاء، وانتهاء الحرب العالمية الثانية، وكتب الدرديري محمد عثمان مذكرة في هذا الشأن، وكذلك كتب مكي عباس ومحمد صالح الشنقيطي والشيخ أحمد السيد الفيل، ومحمد علي شوقي وأحمد محمد صالح والسيد عبد الكريم محمد، وامتنع عبد الفتاح المغربي، وكان السيد عبد الرحمن المهدي قد رأى في ذلك سانحة له، فشجع قيام مجلس استشاري لشمال السودان، وكان ممثل السيد علي ميرغني في اللقاء الذي تم بين الختمية والسر دوجلاس نيوبولد عبد الماجد أحمد.

ناقش قيام المجلس الاستشارى السر دوجلاس نيوبولد مع الأستاذ ألبرت حوراني والأستاذ عباس محمود العقاد ومكي كانوري ومكي عباس وابراهيم يوسف بدري، وقد أفاض العقاد في الحديث عن أفكار حزب الأمة الذي أنشأه أحمد لطفي السيد، وتناول مسألة التمثيل النيابي في مصر في العقد الثاني من القرن العشرين، وأشار لنيوبولد أن يرجع إلى كتابين كتبهما اللورد كرومر، الكتاب الأول عن مصر الحديثة والثاني عن عباس الثاني.

وختم العقاد حديثه أن الحروب توقظ الشعوب المستضعفة، فمن الخير لبريطانيا أن تواكب سير التاريخ، وتنشئ مجلساً نيابياً، وكان رأي نيوبولد أن في قيام المجلس النيابي قفزة لأن الجماهير في السودان لم تتعرف بعد على المجالس البلدية، كما أن حكومة السودان تجني خير الثمار في تلك الفترة من رجال الإدارة الأهلية، وبالرغم من نشوء المدارس العليا إلا أن خريجيها ليست لهم مطامع غير أن ينالوا الوظائف العليا، فمستقبلهم مرتبط بالعمل في الحكومة، ولكن ادوارد عطية لفت نظر نيوبولد إلى أن الحرب قد أتاحت الفرص لبعض المتعلمين السودانيين أن يعملوا في مجال التجارة والأعمال الحرة والمقاولات، فهذه الشريحة الجديدة سيكون لها دور في التغيير، ورد عليه نيوبولد أنه سيقوي الإدارة الأهلية، ويستعين بالطائفية، وكان من رأي محمد أحمد محجوب أن السودانيين عادة سيحبون أمجادهم، ويرجعون للإسلام، لأن الإسلام هو الذاكرة التاريخية الواعية للشعب السوداني، فربما تنشأ حركة إسلامية جديدة، وكان ادوارد عطية يؤكد أن الفكر الاشتراكي سيسود بعد الحرب العالمية الثانية، ويقترن ذلك بفكرة العروبة.

تساءل نيوبولد فيما إذا كان حكم المفتشين سيبقى بعد الحرب العالمية الثانية، فرد محمد أحمد محجوب أن حكومة المفتشين ستنتهي بعد الحرب، لأن المدارس العليا تخرج أعداداً من الشبان الذين سيعملون في الإدارة، فإنهم سيواجهون نوعاً من المقاومة من رجال الإدارة الأهلية، كما أن العالم متطور، فهناك عدد من أبناء النظار قد تعلموا وتخرجوا من كلية غردون، فإنهم لن يذعنوا للمفتش البريطاني أو المفتش السوداني فيما بعد.

. . . منذ عام ١٩٣٧م شرعت حكومة السودان في تطوير الحكومة المحلية والمجالس الريفية، ودعا ذلك إلى نوع من المشاركة بين الجماهير والحاكم، كما تضاءل دور الشيخ والناظر في الإدارة الأهلية، وفقد مفتش المركز بعض صلاحياته، إذ جدَّ نوع من التخصص بعد افتتاح مدرسة الإدارة والبوليس، وتخرج نواب المآمير المتعلمين وضباط البوليس، وحدث نوع من الفصل في السلطات، إذ تم تعيين قضاة متخصصين درسوا القانون كمحمد أحمد أبورنات ومحمد إبراهيم النور والدرديري محمد عثمان ومحمد صالح الشنقيطي، وأحمد متولي العتباني ومحمد أحمد محجوب، وإن كان مفتش

المركز ما زال يحتفظ بسلطاته القضائية ويباشر ممارستها في القضايا الجنائية.

أعلن قيام المجلس الاستشاري في عام ١٩٤٣م، وأصدرت مذكرة تفسيرية توضح أعماله، وركزت على المشاركة بين البريطانيين والسودانيين، واستعجل السر دوجلاس نيوبولد قيام المجلس بعد المقابلة والدراسة مع السر استانورد كريس، وقد هبط في الخرطوم عام ١٩٤٢ بعد رجوعه من الهند.

قصد نيوبولد في نظرته البعيدة أن يستقطب المتعلمين السودانيين، ويغريهم أولاً بالتعاون مع الحكومة في المجالس البلدية والمجالس الريفية، ويفتح لهم آفاق الوظائف الجديدة، وظن نيوبولد أنه بذلك يبعدهم عن مؤتمر الخريجين الذي أطلت ملامحه الجديدة وطموحه أن يقتحم عالم السياسة، ورأى نيوبولد أن لا تكون هناك سياسة حقة بلا إدارة جيدة، ففي البلاد النامية إذا لم يخدم المواطنون الإدارة لا يستطيعون فيما بعد أن يحكموا أنفسهم، ويذكر نيوبولد أن مؤتمر الخريجين في مذكرته الأولى التمس أن تستشيره الحكومة في ما يتعلق بالحياة في السودان، فقيام المجلس الاستشاري هو تحقيق لمطلب الخريجين، واعتراف برأيهم.

قدم نيوبولد مذكرة خاصة بإنشاء المجلس الاستشاري لمجلس الحاكم العام بتاريخ العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٢م، وأضاف نيوبولد في هذه المذكرة موصياً أن يستعان بالمتعلمين السودانيين ويؤخذ رأيهم فيما يهم البلاد. على أثر ذلك تكونت لجنة عليا من السكرتير الإداري والمالي والقضائي لتدرس مذكرة نيوبولد، وبعد دراسة المذكرة أرسلت تقريرها للحاكم العام السر هولستون، وأقر قيام المجلس الاستشاري، وكما أصدر قانون مجالس المديريات عام ١٩٤٣م، وأصدر كذلك قانون للمجالس الاستشارية التي كان يزمع قيامها في المديريات عام ١٩٤٣م، وأصدر قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان وهو مجلس مركزي. وأريد بالمجلس الاستشاري للمديرية أن يكون حلقة وصل بين مدير المديرية وسكان مديريته، كما يكون الأساس الذي يبني عليه مدير المديرية قراراته واتصاله مع الحاكم العام، وكان هذا القانون تطويراً وإضافة لقانون الحكومة المحلية لعام ١٩٣٧م.

تكوين ووظيفة المجلس الاستشاري لشمال السودان

افتتح الحاكم العام هذا المجلس في اليوم الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٤، وجاء في خطابه هذه العبارات:

«نرى اليوم أول تغيير ملموس للأمة السودانية».

هذه العبارة هي أخطر إشارة في تاريخ الحكم الثنائي في السودان للأسباب الآتية:

إذ أنه لم يرد في اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى أية إشارة للذاتية السودانية، وكان لقب الخديوي المعروف صاحب مصر وليس في الاتفاقية لعام ١٨٩٩ حتى عام ١٩١٤ م قبل عزله أنه صاحب النوبة والسودان وكردفان ودارفور، وتمت بين مصر وبريطانيا اتفاقية ٢٥ أغسطس عام ١٩٣٦م، وتكرر النص القديم الوارد في اتفاقية عام ١٨٩٩ أن الإدارة المشتركة بين بريطانيا العظمى ومصر تقوم على حكم السودان من أجل رفاهية السودان.

دعا تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان أن يكون له رئيس ونائب رئيس، ويضم ثمانية وعشرين عضواً ليسوا من أصحاب الوظائف الدستورية.

أصبح الحاكم العام للسوادان هو رئيس المجلس الاشتشاري لشمال السودان، والسكرتير الإداري هو نائب الرئيس، وقضت رئاسة المجلس أن يحضر الحاكم العام افتتاح المجلس وانتهاء دوراته.

فضل الحاكم العام تعيين وتحديد الأعضاء الثمانية والعشرين، فهو يعين منهم ثمانية عشر عضواً: ثلاثة أعضاء من كل مديرية من المديريات الشمالية الستة، وهي كالآتي: مديرية النيل الأزرق، مديرية درافور، مديريةكسلا، مديرية الخرطوم، مديرية كردفان والمديرية الشمالية، وكل هؤلاء الأعضاء يختارون من أعضاء مجالس المديريات المذكورة آنفاً، ويكون تعيينهم إما بالانتخاب المباشر من أعضاء مجلس المديرية وإما باختيار مدير المديرية.

لم تكن مجالس المديريات قد عمت كل السودان، ففي المديريات التي يتم انشاء مجالس لها، كان لمدير المديرية الصلاحية التامة لاختيار ثلاثة أعضاء.

بقي بعد ذلك عشرة إعضاء فكان للحاكم العام أن يعين بنفسه عضوين يكون أحدهما يحمل الجنسية السودانية ومن أصل سوداني يختارهما من الغرفة التجارية، أما الأعضاء الثمانية الباقون فيعينهم الحاكم العام من المرافق العامة التي لها صلة بالشئون الاقتصادية والزراعية والصحية.

ولما كان هنالك سودانيون في الوظائف العليا في هذه المرافق أعطى القانون الحاكم العام الحق أن يعين واحداً أو أكثر من السودانيين في عضوية هذا المجلس.

بالإضافة لهؤلاء الأعضاء أجاز أمر التعيين أن يكون هنالك أعضاء شرف في هذا المجلس، ومن ثم عين الحاكم العام السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي عضوي شرف في هذا المجلس، وأجاز المجلس أن يدعو رؤساء المصالح أو من ينوب عنهم أن يحضروا جلسات المجلس ويشتركوا في النقاش في المسائل التي تتصل بمصالحهم ودوائرهم.

لم يكن السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي يحضران اجتماعات هذا المجلس إلا عند افتتاح دوراته وانتهائها شأنهم في ذلك شأن الحاكم العام.

لم يرق هذا المجلس للمتعلمين وهاجمه مؤتمر الخريجين، ونعته أنه خطوة لفصل الجنوب عن الشمال، وأنه مجلس وهمي لا فعالية له، وما هو إلا تجمع لامتصاص المواجهة الشعبية وتكريسٌ للسياسة البريطانية التي فشلت قبل ذلك في مصر والهند.

وبعد قيام المجلس اكتشف أن الذي يقرر ويضع بنود هذه الاجتماعات هو رئيس المجلس، وليس لأعضاء المجلس الحق في أن يقترحوا أو ينتقدوا، أو يشيروا إلى ما له مساس بسياسة الحكم، واستخدم نوع من التباطؤ، فإذا أراد عضو أن يقدم مسألة يجب أن يضم له خمسة أعضاء بعد أن يقدم طلباً

لأمين عام المجلس قبل شهرين من افتتاح الدورة، فإن كان هذا الالتماس قد قدم، فرئيس المجلس له الحق أن يناقشه أو يرفضه، كان هذا هو الأمر السائد إلا إذا برز موضوع في أثناء النقاش ففي هذه الحالة يناقش تلقائيا.

كانت الأجندة تحمل دائماً فصولاً، فهنالك الفصل الرئيسي الذي يناقش، وما عداه متروك للضرورة، وكان السكرتير الإداري هو رئيس الجلسات وزعيم المجلس، فمن حقه أن ينهي النقاش، كما لم يكن للمجلس حق في الاعتراض، وفي بعض المرات يجيز المجلس قرارا، وفي القليل النادر يسمح بنقاش الموضوع المعروض، ولكن كان للمجلس أن يقدم مشورته للحاكم العام من خلال لجنة خاصة أو من خلال تقرير بعد الاشارة لجمعية المجلس.

قضى أمر تكوين المجلس الاستشاري أن تكون له دورتان في السنة تستغرق الدورة ما بين أربعة أيام وخمسة أيام، وكان مكان المجلس الاستشاري في سراي الحاكم العام، كما أن ما ينتهي ولا يناقش في الدورة السابقة، لا يسمح بنقاشه في الدورة اللاحقة، كما أن المجلس لا يدعى للانعقاد إلا بإعلان من الحاكم العام.

في تلك الآونة سيطر الأشقاء على المؤتمر، وقوام الأشقاء نبع من فكرة تمت لديهم لتكريم الأستاذ عباس محمود العقاد عندما زار السودان في صيف عام ١٩٤٢م فدفع كل من الآتية أسماؤهم مبلغ خمسة جنيهات لإقامة حفل له وهم:

يحيى الفضلي، محمود الفضلي، حسن عوض الله، أحمد محمد يس، حسن محمد يس، إمام المحسي، إبراهيم جبريل، علي حامد، عبد الرحيم شداد، ومحمد عبد الحليم العتباني. وكانوا جميعاً أعضاء في نادي الخريجين بأم درمان، وأعضاء في مؤتمر الخريجين. وقد قويت صلتهم بمصر، وأحسوا أن تيار الطائفية سيكتسحهم، وبالرغم من علاقة النسب بين يحيى الفضلي والسيد محمد علي شوقي، وصلة يحيى الفضلي القديمة بالأنصار، إلا أن السيد عبد الرحمن المهدي قد رحب بالسودانيين من العاملين في الوظائف العليا، وحجب هؤلاء الكبار الصلات بين السيد

عبد الرحمن المهدي والشبان المتطلعين، بالرغم من أنهم كانوا يرون فيه الزعيم السياسي الواعي الصريح الذي يقود تيارهم، ولكن وجود عبد الرحمن عابدون ومحمد صالح الشنقيطي، وعبد الله خليل وإبراهيم أحمد وزين العابدين صالح وعبد الرحمن علي طه قد أغلق أمامهم الأبواب، وقد كان محمد الخليفة شريف هو حلقة الاتصال بين الشبان المثقفين والسيد عبد الرحمن المهدي فهم من جيل ابن السيد عبد الرحمن المهدي السيد الصديق المهدي.

وفي تلك القترة أحس شبان آخرون من أبناء الأنصار أنهم أولى من أولئك الشبان الذين لا تنتمي أسرهم للأنصار، فيبرز محمد عبد الكريم وأمين التوم، ويوسف مصطفى التني وحسن محجوب ومحمد أحمد عمر وعبد الرحمن الأمين، ورويداً رويداً حدث الانقسام في المؤتمر، فلما تأسس المجلس الاستشاري، وبشر به نيوبولد بخطابه الذي أذاعه من محطة الإذاعة بأم درمان واتصاله السابق مع السيد إبراهيم أحمد واثنين من أعضاء المؤتمر، وكان ذلك في يوليو عام ١٩٤٢م وطمأن السيد إبراهيم أحمد وزميليه أن الحكومة لا تقف موقف العداء من المؤتمر بالرغم من غضب كبار الموظفين البريطانيين من نقد المؤتمر لأعمالهم، وأن حكومة السودان ترحب بأن يسهم المتعلمون معها ويقدموا مشورتهم. وكشف لهم أن مصر تخوفت من المؤتمر، وأن المذكرة التي قدمها المؤتمر كما كان معروفاً للسودانيين قد أثارت الأستاذ فكري أباظة أحد الصحفيين البارزين في مصر وأحد كبار أعضاء الحزب الوطني في مصر، وأنه كتب مقالاً في مجلة المصور، بتاريخ الثاني والعشرين من يونيو عام ١٩٤٢م طالب فيه الحكومة المصريةأن تقدم بياناً في مجلس النواب المصري عن مذكرة مؤتمر الخريجين التي طالب فيها بريطانيا أن تمنح السودان حق تقرير المصير، وأبان لهم أن حكومة السودان مصممة على إنشاء مجلس استشاري، وهذا المجلس يلغي مجلس الحاكم العام الذي أنشئ في عام ١٩١٠م، ومنح الحاكم العام سلطات أوسع فمكنه من العمل من غير وصاية أو وساطة، واستجاب مجلس النواب لسؤال فكري أباظه ورد عليه محمد سليمان غنام الوزير الوفدي أن الحكومة المصرية تعرف نوايا المؤتمر».

منذ أن قام المجلس الاستشاري استطاعت مصر أن تنفذ إلى إحباطه، وتعمل بين أعضاء المؤتمر ليعارضوا هذه المؤسسة الدستورية الجديدة.

رأى السر دوجلاس نيوبولد أن حركة جديدة بدت تدب في المؤتمر فعمد أن يمنع الموظفين الحكوميين من العمل في السياسة، وتعاقبت المذكرات بين رئيس المؤتمر والسر دوجلاس نيوبولد، وحدث شرخ بين نيوبولد والمؤتمر، وانقسم المؤتمر بين مناصرين لسياسته ومسرعين للالتفاف حول مصر، لذلك انهار المجلس الاستشاري لأن أغلبية المتعلمين السودانيين استهانوا به ورفضوه، ووصفوه بأنه جمعية للمحاضرة والمناظرة.

لقد استعجل السر دوجلاس نيويولد، وأقام هذا المجلس على أثر مذكرة مؤتمر الخريجين التي وقعها إسماعيل الأزهري عام ١٩٤٢م؛ لقد جهل الملابسات والظروف في تلك الفترة، فإنه إن كان قد نظر لموقف الحكومة والصعوبات التي اعتورتها في خارج السودان من حروب ضروس، وتهديد في الصحراء وتهديد المرشال رومل للحلفاء في الصحراء الغربية في أفريقيا، وأراد أن يعالج الموقف السوداني بتهدئته وإشغاله بمؤسسة فارغة من الشكل والمضمون، إلا أن الوعي السياسي في السودان حينذاك قد وصل إلى قمة الإدراك للحقوق، وتبينت له الرؤية الكاملة للانطلاق، فالسودان عند الحرب العالمية الثانية غيره في الحرب العالمية الأولى، والمتعلمون قد ازدادت أعدادهم، فإن كانت الحكومة في الماضي تسيطر عليهم، وتوجههم لأن مصيرهم في يدها، لأن في هذه الفترة تكشفت لهم منافذ جديدة، فإنهم يمكن أن يزرعوا، ويمكنهم أن يشتغلوا بالتجارة، كما أن درس اضراب طلبة كلية غردون قد زادهم ثقة بأنفسهم، فالطائفية التي هزمت هذا الاضراب عام ١٩١٣م، ودخلت مرة أخرى إلى قلب مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢م، وظفر الأنصار بالرئاسة والأغلبية في تلك الانتخابات إنها هي الأداة التي أفادت منها الحكومة قبل ذلك، فإن كان دستور المؤتمر حدد عضويته للمتعلمين فوق المدارس الأولية، فليغير الدستور، ويسمح بالعضوية لخريجي المدارس الأولية، فهم قد اكتسبوا الخبرة والاطلاع وثقفوا أنفسهم، وقرأوا الصحف والمجلات والكتب المصرية، وارتقوا مكاناً مرموقاً في المجتمع، كما أن

بخت الرضـا التي افتتحت عام ١٩٣٤م قـد نهجت طريقـاً جـديـداً، فقـدمت لطلبتها دراسات في التعاون وفي الجمعيات ومحاربة الأمية، ونشرت خريجيها من المـدارس الأولية ليعملوا في القـرى والريف، فـالتف حولهم سكـان هذه المناطق التي حرمت من قبل من التعليم الأولي، فالتلاميذ الذين التحقوا بهذه المـدارس الجديـدة قد اكتشفـوا العالم الجـديد الـذي يصلهم بمـا يـدور في الحيـاة، وما ينفـذ خـارج حـدود المكـان الـذي يعيشـون فيـه، وسكـان تلك المناطق أصابهم وعي جديد نشره هؤلاء المتعلمون المعلمـون، فقامت لجـان المؤتمـر الفرعيـة، وانتـظم فيهـا التجـار والمـزارعـون، وهم بـطبعهم كـانـوا معارضين للإدارة الأهلية التي اكتملت حلقاتها عام ١٩٣٠م، وها هي القوانين الجـديدة للحكـومة المحليـة تصدر عـام ١٩٣٧م، فتتيح لـلأهالي أن يـدلـوا بكلمتهم؛ إن السـر دوجـلاس نيـوبـولـد حـاول أن يستقـطب المتعلمين، فنفروا منه عندما رفض مذكرتهم، وتلويحـه بأن الحكـومة ستسحب ثقتهـا من مؤتمـر الخريجين إلا إذا أراد لنفسـه أن يكون أداة طيعـة في يدهـا. مثل هـذا التلويح الإرهابي تحداه الخريجون فقام حـزب الأشقاء عـام ١٩٤٣م، كما أن أعضـاء المؤتمر من الأنصـار أنفسهم، أرادوا أن يخرجـوا عن دائرة الـطائفية، ويكونوا حزباً علمانياً، فقام حزب الأمة في عام ١٩٤٥م، وانقسم الأنصار من أعضاء مؤتمر الخريجين إلى جناحين، جناح رضي بالحكم الثنائي، وقبل بعد أن يدرب السودانيين حتى يصلوا للحكم الـذاتي من خلال مؤسسـات الحكم الثنائي، وجناح آخر نادى بمبدأ السودان للسودانيين، ولكنه احتمى ببريطانيا، وحاول أن يجد له جبهة محايدة بعيداً عن طائفة الأنصار، ولكنـه لم يجد غيـر السيـد عبد الـرحمن المهدي، والسيـد عبد الـرحمن المهدي نفسـه هـو رأس طـائفة الأنصـار، فهم وإن أعلنوا أنهم ليسـوا أنصاراً، وليسـوا طـائفيين إلا أن تكوينهم وأسسهم ووجودهم قام على طائفة الأنصار.

كان السيد علي الميرغني هو القطب الرئيسي المقابل لـلأنصار يـراقب الموقف ويرصده، فالسيد عبد الرحمن المهدي قـد لقي الحظوة عنـد حكومـة السودان، وأنه عنـدما حـاولت أن تزيحـه، وتسانـد مؤتمر الخـريجين لتبعده، استـطاع السيـد عبـد الـرحمن المهـدي أن يسيـطر عــام ١٩٤٠ على مؤتمـر الخريجين.

أتيحت الفرصة للسيد علي الميرغني، فسعى إليه الأشقاء، فقد اختاروا الوقوف مع مصر، كما اختار الاستقلاليون الوقوف مع بريطانيا، وفي كلتا الحالتين كان موقف كل منهما تكتيكاً، فالهدف في آخر المطاف هو استقلال السودان. . . كسبت حكومة السودان الجولة، فقد انقسم السودان برمته إلى معسكرين، معسكر الأنصار ومعسكر الختمية. .

كان المجلس الاستشاري لشمال السودان لم يجتمع منذ العام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨م إلا في ثماني دورات، وفي نوفمبر عام ١٩٤٥م أعلن السيد هيوبرت هولستون لأعضائه أنهم سيكونون كسودانيين الجانب الثالث لو قامت مفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاطمأن السودانيون لهذا التصريح.

اعترف السر دوجلاس نيوبولد أن كل التحوطات والسياجات القانونية التي حمى بها المجلس الاستشاري كانت لازمة حينذاك، وأنه لا بدَّ منها، ولكن كانت متشددة، فليبحث عن جهاز آخر، ولكن تأكد له أنه إن كانت الحكومة قد فقدت الثقة في مؤتمر الخريجين، فكذلك مؤتمر الخريجين والمتعلمون أنفسهم قد فقدوا الثقة كذلك في الحكومة، وبالرغم من الإسراع في السودنة، وفتح الوظائف العليا للسودانيين، فإن حكومة السودان، كانت تفعل ذلك لتبعد المصريين عن المشاركة في الحكم.

كان نيوبولد يدافع عن المجلس الاستشاري لشمال السودان بالرغم من ذلك كله، ويقول إن كل اللجان والمجالس التي كونت في السودان كانت لجاناً ومجالس استشارية، ولم تكن أبداً تنفيذية، وضرب مثلاً بذلك مجلس مشروع الجزيرة، ومجلس المدارس العليا، ولجنة الاقتصاد والتجارة، فكل هذه المؤسسات قدمت للسودان الطريق للقرار والتنفيذ لأنها قدمت نصحها ومشورتها.

نسي نيوبولد أنه منذ عام ١٩٣١م أن الحكومة أتاحت للسودانيين أن يدرسوا القانون، وافتتحت الحكومة عام ١٩٣٥م مدرسة للقانون، فهذه الدراسات القانونية أتاحت للمتعلمين السودانيين أن يفرقوا بيين السلطات، ويعرفوا الفرق بين الاستشارة والقرار، كما أن التطور في التعليم الذي قصد به صدَّ التيار الذي سيأتي من مصر، وقد فتحت أبواب مدارسها وجامعتها للسودانيين، فإنهم سيتدفقون في السودان محامين، وأطباء، ومهندسين،

وزراعيين وبياطرة، ودارسين للأدب والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والتجارة، لذلك منذ عام ١٩٣٩م افتتحت مدارس للزراعة والبيطرة والعلوم، ورويداً رويداً تقلصت كلية غردون وأصبحت مدرسة أم درمان الثانوية، وفي عام ١٩٤٥م انتهت كلية غردون، وقد نشأت مدرستان ثانويتان هما مدرسة وادي سيدنا الثانوية، ومدرسة حنتوب الثانوية في مديرية النيل الأزرق، هذا التطور سيقود فيما بعد لقيام الكلية الجامعية عام ١٩٥٩م، وسيضم لها مدرسة كتشنر الطبية.

مع اعتراف نيوبولد أن المجالس الاستشارية ليست دائمة وخالدة إلا أنه صرح أن الطريق للحكم الذاتي طويل وشاق.

انكشف المجلس الاستشاري أكثر لأنه لم يمثل المديريات الجنوبية، ومذكرة المؤتمر دعت لفتح المناطق المفصولة في جنوب السودان، ونيوبولد قد صرح أن الحكومة ستنشئ للجنوب مجلساً استشارياً، ولكنه عاد، فصرح أنه من الصعب أن يقام مجلس استشاري في الجنوب، لتعدد القبائل ونفورها من بعضها، وأن التقسيم الجغرافي لا يفيد في ذلك، وحتى لو سمح لمفتشي المراكز البريطانية أن يمثلوا مراكزهم، أو لأعضاء الجمعيات التبشيرية، فذلك يجدي، فمناطق جبال النوبة متعددة القبائل، متنافرة، وكذلك المديريات الجنوبية، وإن هذه المناطق لم تصل بعد إلى الوعي. . . فسَّر المتعلمون هذه التصريحات أن الحكومة تسعى لفصل الجنوب عن الشمال.

إن حكومة السودان بإنشائها للمجلس الاستشاري حافظت على كيان الإدارة الأهلية، فقد كان من الثمانية عشر عضواً المختارين أو المنتخبين أحد عشر عضواً من الإدارة الأهلية؛ أربعة نظار للقبائل، سلطان واحد، ووكيل ناظر واحد، ومك واحد، وأربعة شيوخ، وكان من المعينين أربعة نظار وسلطان واحد ومك واحد ووكيل ناظر وشيخ واحد، وعين المجلس الاستشارى ثلاثة زعماء دينيين، واختير أربعة من الخدمة المدنية، وعين واحد من الخدمة المدنية، وعين ضابط عسكري، وانتخب مدرس واحد، وعين مدرس واحد، وعين طبيب واحد، واختير تاجران وعين تاجر آخر وعين مدير مصرف.

ازداد الهجوم على المجلس الاستشارى لأنه كُوِّن من هؤلاء الأعضاء ليقولوا نعم، موافقون للحكومة.

التفت نيوبولد لذلك، وأذاع حديثاً من إذاعة أم درمان بتاريخ ١٤ يناير عام ١٩٤٤م أنكر فيه أن قيام مجالس البلديات والمديريات لم يقصد منها تعيين أمّيين، يوافقون ويباركون قرارات الحكومة المسبقة، وفرق نيوبولد بين رجال «نعم»، فقال إنهم الذين يرجون كسباً ومصلحة، ورجال «لا» هم المتشككون والمتشائمون.

بالرغم من ذلك كانت هنالك طائفة من المتعلمين يعتقدون في التعاون مع حكومة السودان والرضاء بالتدرج الدستوري ليدرأوا مطالبة مصر لحكم السودان.

هنالك أمر آخر، إن الصحافة قد حجبت عن حضور جلسات المجلس الاستشاري، فكان لا يسمح للصحفيين الحضور إلا عند افتتاح الدورة وعند انتهائها، وكانت المداولات والمناقشات تطبع من غير ذكر لأسماء الأعضاء، هذه السرية زادت من الشكوك في المجلس الاستشاري، وقد سماه بعضهم المحفل الماسوني.

لقد دافع محمد علي شوقي ودعا لحضور الصحفيين اجتماعات ومداولات المجلس الاستشاري، وثناه في ذلك مصطفى أبو العلا، ورأى خليل عكاشه أن يقدم تحفظات على حضور الصحفيين للمجلس، فاشترط عليهم ألا يذكروا أسماء الأعضاء في النقاش ولا يشوهوا أقوالهم أو يبتروها، وألا يرسموا صوراً كاريكاتورية للأعضاء، وأن تراجع وتقرّ التقارير التي يكتبها الصحفيون بواسطة لجنة، أما السيد عبد الكريم محمد فاتهم الصحافة السودانية بأنها ناشئة وغير رشيدة، ولكنه بالرغم من ذلك قَبِلَ أن يحضر الصحفيون، لأن ليس لأعضاء المجلس ما يتسترون عليه، فالنصح الذي يقدمونه إنما يقدمونه لصالح البلاد.

عارض عبد الله خليل حضور الصحفيين، ودعا للاكتفاء بالنشرة الرسمية التي تصدر من المجلس، ووافق الدكتور علي بدري السيد عبد الله خليل في ذلك، أما مكي عباس فقد وافق على حضور الصحفيين بلا

تحفظات وسانده في ذلك أيوبيه عبد الماجد، وكذلك سانـد رأي مكي عباس الشيخ أحمد عثمان القاضي.

أما سرور رملي فأكد أن الجمهور يولي ثقته للمجلس الاستشاري، فـلا ضرر ولا ضرار من إعلان مناقشات ومداولات المجلس، وعاد عبد الله خليـل وقال إن معارضته لحضور الصحفيين ليست أمراً ثابتـاً دائماً، ولكن الـوقت لم يحن بعد للترحيب بذلك في هذه الآونة.

وقف ميرغني حمزة وقال إن الرأي العام يريد أن يعرف، ويزن ما يقـوله الأعضاء، فإن كانت الصحافة ناشئة، فكذلك هذا المجلس ناشئ، فلا بد من كشف ما يدور في المجلس لتقويمه وتقييمه، وساند حسن شيكلاوي ميـرغني حمزة في رأيه.

أما حامد السيد فقد تسـاءل إن كان المجلس مستعـداً أن يقبل حضـور الصحفيين، فليكن حسناً أن تكون هذه الدورة تجربة، فتراجع النشرة الخاصة بـالمداولـة والنقاش، فـالـوقـائـع التي فـرغت في صبـاح هـذا اليـوم لم تكن محكمة، فلتراجع النشرة وتحقق، فكثيـر من أعضاء المجلس يجهلون لـوائح وقـوانين المجلس، فلنتفق على نشرة صحيحـة محققة هـذا اليوم، ونقـدمهـا للصحافة، ورأى حـامد السيـد ألا يسمح بحضـور الصحافـة الآن حتى يتأكـد المجلس من تحقيق وصحة ما يكتب في النشرة والوقائع.

ووقف مكي عباس وقال كـل واحد يعلم أن المجلس نـاشئ، فإن كـان الأعضـاء جاهلين بـالقوانين واللوائـح للمجلس، فإنهم قـد تحدثـوا ونـاقشـوا وتداولوا أمام كبار موظفي الحكومة، فإنهم لا يخشون أحداً.

قال عبد الله بكر إنه مقتنـع بحضور الصحفيين، ولكنـه يرى أن يسمـح بحضورهم بعد ثلاث أو أربع دورات ووافقه على ذلك الزبير حمد الملك.

طـالب بعد ذلـك محمد علي شـوقي أن يصـوت على الاقتـراح، وافق سبعـة أعضاء على الاقتـراح بحضور الصحـافة من غيـر شروط، ووافق ثـلاثة على شرط ألا يذكر أسماء الأعضاء، وعارض ثمانية أعضاء حضور الصحافة، قفل رئيس المجلس باب النقـاش، وطلب بأن تؤخـذ الأصوات، ورفـع سبعة

عشـر عضواً أيـاديهم موافقين بنعم على حضـور الصحافـة، وعـارض حضـور الصحافة ثمانية أعضاء.

في خلال الاثنين وعشرين جلسة في الثماني دورات، نـلاحظ أن كثيراً من المـوضوعـات التي طـرحت للنقـاش كـانت فنيـة ومهنيـة، وليس لأعضـاء المجلس أية خبرة إدارية لموضوعها، لـذلك مـرت من غير دراسـة، فقد كـان مستوى الأعضاء الثقافي والأكاديمي والعلمي لا يؤهلهم لدراسة الموضوعات المطروحة للنقاش.

عرض في المجلس موضوع الخفاض الفـرعوني، وقـدم الدكتـور علي بدري اقتراحاً بمنع وتحريم الخفاض الفرعوني، وأقـر المجلس إصدار قـانون يمنع ويحرم الخفاض الفرعوني، ونشبت مظاهـرة في رفاعـة على أثر اعتقـال قابلة قامت بذلك، واشترك محمود محمـد طه في المـظاهرة، وسجن، وكـان رأي السيد علي الميرغني أن الخفاض الفرعـوني لا يحتاج لقـانون لمنعـه لأنه سيختفي بمرور الزمن.

يمكن الرجوع لمناقشة هـذا الموضـوع في مداولات المجلس في مـايو عام ١٩٤٥م.

... لم يكن السودان في عزلة عن العالم، فقد كانت المتغيرات تنتظم العـالم، فمجلس الأمن يناقش شكـوى مصر ضـد بريـطانيـا، والفلسـطينيـون يتـظاهرون، ويـطالبون بحـريتهم واستقلالهم، والهنـد تثور من أجـل الحريـة والاستقلال، والاشتباكات الدامية تدور بينها وبين جبهة الانفصال، وتبرز فكرة باكستان.

ومحاكمات نورمبرج قائمة على قدم وساق، والأفكـار الاشتراكيـة ودعوة اليسـار تطغى على كـل التيارات، وبـريطانيـا تعـاني من آثـار الحـرب وتقـوم بإصلاح مرافقها وترميم اقتصادها، وحزب العمال يقفز للحكم في بـريطانيـا، ويقوم بالتأميم للصناعات والخدمات الاجتماعية...

وتنتشر في السودان الصحف البريطانية كالتايمز اليومية والتايمز الأسبوعية والجارديان والأسبكتاتور والإكونومست والنيواستسمان، ومؤلفات برتـرـاندرسل وهالدين وسارتر وجود، وتطل الثقافة الامريكية تنـشرها نيوزويك وتـايم ولايف

والاتلانتيك والدوريات المتخصصة الأمريكية، وتجد مترجمات الفكر الماركسي رواجاً بين المثقفين، وينقل للدار الآخرة السير دوجلاس نيوبولد في مارس عام ١٩٤٥م، ويحل مكانه السير جيمس روبرتسون بدلاً من المستر بريدن.

استيقظ عمال السودان يطالبون بزيادة الأجور، وكذلك عمال مشروع الجزيرة، وكونت لجنة منبثقة من المجلس الاستشاري، وقد أضرب العمال في عطبرا، وتكونت نقابات العمال في السودان، وأصبح لهم اتحاد للنقابات، وبرز محمد السيد سلام كرئيس لاتحاد نقابات العمال، والشفيع أحمد الشيخ كأمين عام لاتحاد نقابات عمال السودان، وقد أضرب مزارعو مشروع الجزيرة مطالبين بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠،١ جنيه متأخر لهم في عام ١٩٤٦ م على أن يدفع لهم هذا المبلغ المتأخر.

كونت لجنة من المجلس الاستشاري لمعالجة هذا المطلب، ورأت أن تدفع للمزراعين مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه وقبلت توصيات هذه اللجنة.

وفي أواخر عام ١٩٤٥م أعلن أن مصر ستستأنف المفاوضات مع بريطانيا لمراجعة اتفاقية عام ١٩٣٦م. التفت عبد الله خليل لهذا الحدث، وقد أصبح أميناً عاماً لحزب الأمة، وهو عضو في المجلس الاستشاري، فاتفق مع أربعة أعضاء من المجلس الاستشاري وهم أيضاً أعضاء في حزب الأمة، فقدموا مذكرة في اليوم الثالث من سبتمبر عام ١٩٤٥م لرئيس المجلس الاستشاري يطالبون أن يتاح لهم مناقشة هذا الموضوع في المجلس.

ردَّ رئيس المجلس في الدورة الرابعة على مذكرة عبد الله خليل وصحبه أنه إذا نوقش وضع السودان بين مصر وبريطانيا، فحكومة السودان ترى أن ينقل رأي السودان من خلال المؤسسات الدستورية للمتفاوضين، وأضاف أن حكومة السودان ترحب كذلك برأي الممثلين الآخرين لوجهات النظر خارج المجلس الاستشاري.

انتهز السودانيون هذه الفرصة وقامت جماعة مستقلة من الخريجين تدعو لجمع الشمل، وتوحيد الجهود لتلتقي وجهات النظر، والاتجاهات السياسية المختلفة في جبهة واحدة، وسعى اتحاد طلبة كلية غردون أن يجمع

بين كل الفرق، وقامت جبهة ديمقراطيةحرة ضمت كل الأحزاب السودانية، واحتفل السودانيون في كل البلاد من أقصاها إلى أقصاها بهذا النصر، وسافر وفد هذه الجبهة إلى القاهرة في اليوم الثاني والعشرين من مارس عام ١٩٤٦م من الخرطوم إلى القاهرة، وقال إسماعيل الأزهري قولته المشهورة إن الذين ودعونا في الخرطوم وسيستقبلون في الخرطوم هم الذين سيحلون مسألة السودان.

لم يرحب الساسة المصريون بالوفد السوداني، ولم يقبلوا حكومة وأحزاباً إلا أن يكون السودان تحت التاج المصري، فانسحب وفد حزب الأمة والجبهة الاستقلالية من الوفد، وبقي ممثلو حزب الأشقاء والجبهة الاتحادية في القاهرة، وفشلت المفاوضات بين صدقي وبيغن، وكان للسيد عبد الرحمن المهدي اليد الطولى في السعي على تأكيد سيادة السودانيين على السودان، واختلف في تفسير اتفاقيةعام ١٨٩٩م.

وحدثت مفارقات بين عبارات الاتفاق الأولى بين صدقي وبيغن، فقد كان على وشك أن تمنح بريطانيا لمصر السيادة على السودان؛ تحطمت المفاوضات على صخرة السودان في عام ١٩٤٧، وكان محمود فهمي النقراشي قد ألف الوزارة المصرية بعد استقالة وزارة إسماعيل صدقي، ورأى النقراشي أن يقدم المشكلة بين مصر وبريطانيا إلى مجلس الأمن، وعرضت القضية على مجلس الأمن، ونوقشت بين أرجائه من يوم ٥ أغسطس إلى يوم ١٠ أغسطس عام ١٩٤٧م، وكان ممثل بريطانيا في هذا الصراع السر ألكسندر دوجلاس.

لم تجد مصر أذناً صاغية لها، بل إن مجلس الأمن أقر ما جاء في اتفاقية عام ١٨٩٩م وقرر أن السودانيين مختلفون عن المصريين، وأن الأمر بعد ذلك متروك للسودانيين، ليقرروا مصيرهم، وأن البريطانيين يدربونهم في طريق التقدم والاستقلال.

وزع في أروقة في هيئة الأمم كتاب بعنوان السودان ـ سجل التقدم، وقد خشي الوطنيون في السودان أن يفصل جنوب السودان، ويضم ليوغندا، وكان فيه ما يشير إلى أن حكومة السودان ستمنح جنوب السودان نفس الفرص في الاختيار وتقرير المصير.

في اليوم العاشر من سبتمبر عام١٩٤٧ قدمت المشكلة بين مصر وبريطانيا للتصويت، ولكنها لم تنل الأغلبية في الوجهتين، وأجلت ولم يبت في هذا الصراع.

بعد ذلك قامت المظاهرات الدامية في كل أنحاء السودان، واشتبك المساندون للحركة الاتحادية مع أنصار الحركة الاستقلالية، وكان بروتوكول السودان هو المحرك لهذه الإثارة، وتدخلت الطرق الصوفية وأنصارها في القرى والريف، وقام السيد عبد الرحمن المهدي إلى بريطانيا وأعلن أن بريطانيا خانت السودان عندما استسلمت لمصر ومنحتها في بروتوكول السودان السيادة على السودان، وهدد حزب الإمام أن ينسحب من المجلس الاستشاري.

رأت حكومة السودان ألا يفلت الأمر من يدها، فعملت على جمع السودانيين كلهم في صعيد واحد، وأن تربط بين الجنوبيين والشماليين.

وفي يوم ١٧ أبريل عام ١٩٤٦م، أكد الحاكم العام أن هدف هذا المجلس كما صرح المستر أرنست بفين أن يعد السودانيين للحكم الذاتي، وأبان أن حكومة السودان لا تعارض آمال وطموح السودانيين، وأن الحكومة تعمل على تحقيق ذلك وتسعى لخلق سودان حر يقرر ويحدد علاقاته مع مصر وبريطانيا.

وقال الحاكم العام إن السودانيين سيحكمون أنفسهم بعد عشرين عاماً سخرت منه الصحافة السودانية والصحافة المصرية، وكان المعارضون لهذه السياسة كثيرين ونذكر منهم الأشقاء والاتحاديون وأحمد خير وأحمد مختار في صحيفة الهدف، وعثمان أحمد عمر (عفان)، ومحمد أمين حسين في صوت السودان، وقبل ذلك الدكتور أحمد السيد حمد.

أعلن الحاكم العام أن لجنة من السودانيين والبريطانيين قد كونت في اليوم الحادي عشر من مارس عام ١٩٤٧م لدراسة الخطوات السريعة لإجراء سودنة الوظائف، لتؤسس الحكومة جهازاً رشيداً قوياً للخدمة المدنية يهدف إلى السير نحو قيام بناء متين للحكم الذاتي، وصرح الحاكم العام كذلك أنه

سيدعو إلى عقد مؤتمر ليوطد الصلة والاتصال بين السودانيين وبين إدارة حكومة السودان.

قررت لجنة السودان أنه سيتم سودنة ٦٢,٢/ من الوظائف عام ١٩٦٢ من مجموع كل الوظائف، كما قام المؤتمر بتقديم عدة اقتراحات لتطوير المجلس الاستشاري، ومنحه قدراً عظيماً من الصلاحيات ليمثل السودان وأهله.

المراجع

(١) All The Proceedings of The Advisory Council.

(٢) Annual Reports - 1945 - 1946 - 1947.

(٣) The Sudan: A Record of Progress 1898 - 1947.

(٤) The Explantory note to The Advisory councils, 1943.

(٥) The Advisory council order, 1943.

(٦) K.D.D. Henderson, The Making of modern Sudan.

(٧) السودان للسودانيين - عبد الرحمن علي طه.

(٨) P.M. Holt and M.W. Daby, The History of the Sudan.

(٩) جهاد في سبيل الاستقلال - الصادق المهدي.

(١٠) J.S.R. Dumar, The Sudan - A Record Achevement.

(١١) MuhdatherAbdel Rahim, Imperialism and Nationalism in The Sudan.

الفصل الحادي والعشرون

الجمعية التشريعية

فشل المجلس الاستشاري، لأنه مفروض من أعلى، وأعضاؤه إما موظفون أو رجال إدارة أهلية، أو أصحاب مصالح، الحكومة ولية نعمتهم، فلم يأبه به المتعلمون، لأنه نشأ من فراغ والمؤتمر قد حدد معالمه، وولد الأحزاب، فلا جدوى منه؛ ومن ثم أرادت الحكومة أن تستفتح على المتعلمين بجمعية تشريعية، فلم تجد من المتعلمين من يتعلق بهذه الجمعية، فالذين انضموا لحزب الأشقاء قد استقال جلهم، وسلكوا طريق الأعمال، وكان هنالك كثير من شان حزب الأمة قد ترك خدمة الحكومة، فهم عندما انتظموا في حزب الأمة لم يكونوا أنصاراً، بل آمنوا بفكرة السودان للسودانيين، والذين التفوا حول السيد عبد الرحمن المهدي، وباركوا مبادئ حزب الأمة، لم ينضوِ كثير منهم تحت لواء حزب الأمة، بل كانوا استقلاليين، وكان بعضهم يرى إرجاء تقرير المصير، ولا يستعجل الحكم الذاتي، ولا يناقش مشكلة السيادة، بل يعتقد أن وجود البريطانيين هو قلعة الحفاظ للسودان، وطريق الإرشاد والإعداد للحكم الديمقراطي الصائب.

إن المتغيرات العالمية، والتيارات الجديدة سواء في الشرق أو الغرب، قد أجبرت بريطانيا أن تراجع موقفها، فإمبراطوريتها قد شاخت، وهي إن تخلت عن نظام الدومينون، وانتهجت نظام الكومنولث إنما حاولت بذلك أن تبقي على الإمبراطورية العجوز، فالأسد البريطاني قد انكسر وحلت مكانه الولايات المتحدة، وبعد حين سيسمق الاتحاد السوڤياتي عملاقاً.

فكّر الحاكم العام في عام ١٩٤٦م أن يراجع الإدارة البريطانية في السودان، فدعا لمؤتمر الإدارة في السودان، وعقد هذا المؤتمر في الثاني والعشرين من أبريل عام ١٩٤٦م بعدما سافر وفد الأحزاب السودانية للقاهرة، وترأس هذا المؤتمر المستر جيمس روبرتسون الذي أصبح فيما بعد السر جيمس روبرتسون، وتكون المؤتمر من جماعة من موظفي حكومة السودان، وكان ثمانية منهم بريطانيين، وأضيف إليهم ستة عشر موظفاً سودانياً من كبار الموظفين الذين قفزوا إلى أعلى السلم في الوظائف، وارتبطت حياتهم بوظائفهم، اختير ثمانية منهم من أعضاء المجلس الاستشاري وسبعة من الموظفين الكبار الذين لم يعملوا كأعضاء في المجلس الاستشاري، وأكمل عددهم بالسيد الصديق عبد الرحمن المهدي.

دعت الحكومة الأحزاب أن تشترك في هذا المؤتمر، فرفض حزب الأشقاء، ورفض حزب الاتحاديين التعاون مع الحكومة في هذا المؤتمر، وقبل الدعوة حزب الأمة، وقدم ثلاثة من أعضائه، وقبل كذلك حزب القوميين وقدم عضواً واحداً ليمثله كما قبل كذلك حزب الأحرار.

أصبح للجبهة الاستقلالية في هذا المؤتمر ستة عشر عضواً، فتأكد للاستقلاليين الأغلبية.

لم يناقش الأشقاء ولا الاتحاديون طبيعة هذا المؤتمر، بل إنهم امتثلوا برأي مصر وخصومتها لبريطانيا، مع أنه كان هنالك متسع للنقاش والمداولة والتعديل، فلو كان حزب الأشقاء وحزب الاتحاديين ومؤتمر الخريجين قدم الستة أعضاء لاستطاع في تلك الفترة أن يثقب غور التغيير والتنازلات التي بدأت حكومة السودان تقدمها للسودانيين.

عقد هذا المؤتمر بعد تكوينه أول اجتماع له في اليوم الرابع والعشرين من أبريل عام١٩٤٦م، وكان للختمية ممثلون مستترون فيه، وانبثقت من هذا المؤتمر لجنتان فرعيتان هما اللجنة الفرعية للحكومة المركزية، واللجنة الفرعية للحكم المحلي.

منحت الصلاحيات الآتية للجنة الفرعية للحكومة المركزية:

١ ـ أن تدرس الخطوات القادمة التي تمكن السودانيين من مشاركة أكبر

مع الحكومة المركزية وأن تعمل على استكشاف المناهج لتطوير المجلس الاستشاري، وأن تقدم توصياتها لتتيح للسودانيين قدراً أعظم من المسئولية وأن تفتح لهم سبل ارتقاء المهام الكبرى.

٢ ـ أن تختبر فعالية مجالس الحكومة المركزية المختلفة والبلديات والجمعيات وأن توصي باستيعاب عدد أكبر من السودانيين ممثلين في هذه المؤسسات.

٣ ـ أن تدرس الطرق الممكنة لإنشاء مجالس جديدة.

خرجت هذه اللجنة الفرعيةبتوصياتها الرامية لإشراك السودانيين في الإدارة، وقدمتها لمؤتمر إدارة السودان، ورأى المؤتمر أن يقيم مجالس جديدة، ويتيح للسودانيين مشاركة واسعة في كل مجلس حكومي شريطة أن يكون هؤلاء الأعضاء أكفاء مسئولين، وألا يفوق عددهم في المجالس عدد البريطانيين كيلا يؤثروا على القرارات.

لم تكن الدعوة لمشاركة السودانيين في الإدارة سهلة، وكذلك لم يكن تحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعيةأمراً خالصاً من العقبات والاختلال لمعايير حكومة السودان، فالحكومة تريد أن تعض بنواجذها على الاستقرار والثبات على التمسك بحكم السودان، وإدارته، ولكنها في الوقت نفسه تسعى أن تقدم للسودانيين نوعاً من المكافأة على الرضاء بوجودها، وقد أدركت أن فترة الانتساب إليها والاحتماء بأبوتها قد زالت، وغاب عنها أنه من طبيعة الاستعمار البريطاني أنه يستند على قطبين، فالبريطانيون يرون أنفسهم أمْيَز وأسمى من المحكومين، والمحكومون أنفسهم يؤمنون أنهم أسمى وأعظم من الحاكمين، لأنهم مسلمون لحمة حياتهم وسداها الروح العربية الإسلامية، وهذه هي العقبة التي لم يستطع الاستعمار البريطاني أن يذللها، والسودان عند البريطانيين ميدان وسوق للعمل والعمالة ومصرف للوظائف، والسفر، والصبر، والبريطانيون الذين يعملون فيه ليست لهم علاقة بالثقافة الغربيةالعالمية، بل إنهم يكتفون بهجوم الإمبراطورية، ولم يستطع التعليم الإنجليزي أن ينتج أدباء وكتاباً قادرين على التعبير والكتابة الصحيحة باللغة الانجليزية، فقد كانت فلسفة البريطانيين خاليةمن الفكر والوجدان، فهم

يؤمنون أن السودانيين أقل مرتبة منهم في الذكاء والمعرفة، لذلك اصطدم الداخل المستبطن في الروح السودانية، والخارج الوارد على الأرض السودانية، وحدثت مقاومة غير مرئية للاستعمار البريطاني، فولد الصراع كُتَّاباً وفنانين وشعراء لهم رؤاهم الصاعدة كمعاويةمحمد نور ومحمد عشري الصديق، وعبد الله عشري الصديق والتيجاني يوسف بشير، وإبراهيم العبادي وخالد عبد الرحمن وأبو الروس، وعبيد عبد الرحمن وسيد عبد العزيز، وفي ميدان الفكر السياسي عرفات محمد عبد الله، وحسين شريف.

لم يعجب البريطانيين ما كان ينشره على الناس معاويةمحمد نور، وهو يحدثهم عن پروست وماثيو أرنولد وأليوت وبرنارد شو، وأندريه موروا، وقد غاظهم أن يذيع محمد عشري الصديق دراسات عن الأدب اليوناني، ويتحدث عن سافو الشاعرة المسترجلة، ويتحدث عن الفن وأدب التراجم.

إن هذا الاحتكاك أصبح صراعاً، فلا بدَّ أن ينشأ منه القائد الملهم، فالركائز التي قام بها الوجود السوداني استمدت من المحل الذي هو الأرض ومحضر العرب، وكان السودان غابة عذراء بالنسبة لهم بالرغم من حضارة كوش، وأقام العرب بعدما أعناهم السفر والترحال في الساحل الأفريقي، وطاردهم المستعمرون، واستقروا بعدما تغلب عليهم البرتغاليون، ونزلوا عند الماء العدّ أي الماء الجاري، وطاب لهم المقام، فهم حضور، وحاضرة، أسسوا القرى والأرياف ثم المدن، والمحضر عند العرب هو المرجع إلى اعداد المياه والمنتجع هو المذهب في طلب الكلأ، وكل منتجع مبدي، وإذا حضر الماء أصبح كل شيء حاضراً، فلم يكن العرب بادية في السودان، بالرغم من انتجاعهم للمرعى، بل إنهم سكنوا البيوت، وأقاموا الأخبية، ونظموا الشعر، وحكوا وقصوا.

إن البريطانيين نسوا كل ذلك، وبعد نقاش دام أشهراً، اتفق المؤتمرون على قيام برلمان يشترك فيه كل السودانيين، ولا يطرقه طارئ غير أصيل يحتمي بمنصبه في السلطة التنفيذية، كما كان الأمر في المجلس الاستشاري.

كان المؤتمرون هم المناصرين المساندين لحكومة السودان، لكنهم في الوقت نفسه لهم رؤاهم، وتحفظاتهم، فهم ليسوا مسلمين مذعنين لحكومة

السودان، يأتمرون بأمرها، بل هم فوق ذلك مواطنون يحبون الخير لوطنهم، فهم إن اتخذوا جانب حكومة السودان ليحققوا أهدافهم، فلا نستطيع البتة أن نتهمهم بالخيانة وإن كان الأمر كذلك كما يتهمون بالخيانة، كذلك يتهم الآخرون الذين أخذوا جانب مصر.

ألم يسع المصريون منذ عام ١٨٢٠م أن يسودوا السودان، ويملكوه، ويفرضوا سيادتهم عليه، وكل المفاوضات منذ سعد زغلول تحطمت على صخرة السودان، حتى مفاوضات صدقي وبيفن والنقراشي، وبعده النحاس.

لقد تولى علي ماهر باشا الوزارة المصرية في ١٣ أغسطس عام ١٩٣٩م، وكان والده محمد باشا ماهر حاكماً لسواكن في القرن التاسع عشر، وكان شديد الإخلاص للخديوي عباس حلمي، وضايق اللورد كرومر، فاستطاع اللورد كرومر أن يتخلص منه على أثر أزمة حادثة الحدود عام ١٨٩٤م، وجاء ابنه علي ماهر رئيساً للوزارة المصرية، وزار السودان في يناير عام ١٩٤٠م، ومعه محمد صالح باشا حرب وزير الحربية، ولمحمد صالح حرب أهل وأقرباء في دنقلا والخرطوم بحري، وقد عمل ضابطاً قبل ذلك في السودان، ومعه عبد القوي باشا أحمد وزير الأشغال، وقد عمل قبل ذلك مفتشاً عاماً للري المصري في السودان، وأقام علاقات مع السودانيين، واصطدم مع مجلة الفجر عندما تحدثت عن شخصيته السودانية وسيادة السودانيين للسودان.

ذكرت جريدة البلاغ المصرية في عددها الصادر يوم ٢٧ ديسمبر عام ١٩٣٩ م والأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٣٩ أن زيارة علي ماهر جاءت استجابة لدعوة وجهها له الحاكم العام للسودان السر هيوبرت هولستون، وكان علي ماهر أول رئيس وزارة مصرية في الحكم يزور السودان.

وفي خلال زيارة علي ماهر للسودان أدلى بأحاديث وتصريحات اعتبرتها حكومة السودان مثيرة وعدوانية للحكم الثنائي، وفي بور سودان خاطب محمد صالح حرب المواطنين المصريين، ودعاهم لحماية مياه النيل بآخر قطرة من دمائهم، وبعد عودة علي ماهر إلى مصر ألقى بياناً في مجلس الشيوخ

المصري حول زيارته للسودان، وقارن بينها وبين زيارة محمد علي باشا الكبير للسودان عام ١٨٣٩م، والفرق بين الزيارتين مائة عام، وأكد سيادة مصر على السودان، ونشرت حديثه مجلة المصور بتاريخ ٨ مارس عام ١٩٤٠م.

إن أولئك السودانيين الذين ارتضوا أن يشتركوا في هذا المؤتمر يذكرون الانقلاب الذي حدث في مؤتمر الخريجين بعد زيارة علي ماهر للسودان، فقد سيطر الأنصار على المؤتمر، وتركزت الطائفية، وأصبحت هي السلاح الذي يدخل به الخريجون إلى اللجنة الستينية لمؤتمر الخريجين، وأنهم عندما ارتضوا أن يقفوا مع مبدأ السودان للسودانيين لم يجدوا أمامهم وبجانبهم غير السيد عبد الرحمن المهدي، وهم ليسوا أنصاراً، ولكن وقفوا في متوازي أضلاع القوى، ولا مفر لهم منه...

تم الاتفاق أخيراً أن تكون هنالك جمعية تشريعية على طراز البرلمان الإنجليزي وتقوم وزارة على أسس الديمقراطية في وستمنستر، ويكون رئيس الجمعية التشريعية هو الزعيم البرلماني كما هو الأمر في مجلس العموم البريطاني.

رؤي أن يكون أعضاء الجمعية التشريعية سبعين عضواً بدلاً من ثمانية عشر عضواً، كما كان الأمر في المجلس الاستشاري، وتحفظ الحاكم العام في العضوية إذ أنه سيعين عشرة أعضاء من بين هؤلاء الأعضاء من السودانيين الأكفاء المسئولين خشية ألا يجدوا لأنفسهم طريقاً في صناديق الانتخابات.

منعت قواعد الانتخابات للجمعية التشريعية موظفي الخدمة المدنية من الاشتغال بالسياسة، ومن ثم لن يكون في الجمعية التشريعية المقترحة موظفون من الخدمة المدنية، وقد لاحظ مؤتمر الإدارة في أثناء مداولاته أن الطبقة المستنيرة المتعلمة هي طبقة الموظفين، وقد اكتوى السودان بأعضاء المجلس الاستشاري إذ كانوا في أغلبهم دون المستوى في إدراك ما يعرض عليهم ومناقشته.

أضاف تقرير مؤتمر الإدارة في توصياته أنه ما دامت دورة الجمعية لا تستغرق أكثر من أربعة أشهر، يحق لموظف الحكومة أن يشترك في

الجمعية التشريعية، وفي الوقت نفسه يحتفظ ويعود في أثناء عطلة الجمعية لوظيفته.

أثار هذا الأمر المعارضين خارج المؤتمر وقالوا إن جورج السادس يجلس ويتفاهم مع جورج السادس. . . لا فائدة إذن في الجمعية.

جاء تحفظ آخر في قواعد انتخابات الجمعية التشريعية أنه لما كان الانتخاب المباشر للجمعية هو خير السبل للديمقراطية إلا أنه من العسير أن تجري انتخابات في المناطق الريفية لعدم وجود الوعي والإدراك، وكذلك ستكون هنالك صعوبات وعوائق عضوية رئيسية.

هذه المشكلة كلما عولجت يعاود نكأها السودان جله، فمشكلة الجنوب تقف حاجزاً لأي تقدم، ولأي تتمة، ولأي استقرار سياسي، ولأي ممارسة للديمقراطية والحرية.

إن العرب عندما حضروا للسودان أراحوا الدينكا من منطقة الوسط، فقد عاش الدينكا في منطقة امتدت من نهر عطبرا حتى منطقة سوبا، وحاربوا الشلك الذين أقاموا واستوطنوا في منطقة القاش وعمروا منطقة النيل الأزرق ومنطقة النيل الأبيض، وكانت هاتان القبيلتان هما القبيلتين الرئيستين في سودان كوش.

أصبحت المشكلة الآن ملحة، وقد ناقش مؤتمر الإدارة في السودان انتماء الجنوب للشمال، ووضع أمامه ثلاثة حلول، واللجنة الفرعية للحكم المركزي في هذا المؤتمر أصرت أن تشمل الجمعية التشريعية كل السودان، ولكن حكومة السودان وضعت أمامها احتمالات ثلاثة:

١ ـ أن يبقى الجنوب تحت رعاية وحماية حكومة السودان كما كان عليه حينذاك، وأن يبقى هذا الاحتمال قائماً.

٢ ـ أن يقوم اتحاد فدرالي بين الجنوب والشمال ويكون هنالك نائب للحاكم العام فيه، وأن يكون لدى الجنوب مجلسٌ استشاريٌ مسؤولٌ عن حكومته المحلية.

٣ ـ الاحتمال الثالث أن يلغي قانون المناطق المقفولة ويفتح الجنوب على الشمال.

إن الجنوب قد عانى أكثر وتكونت أسباب الجفوة بينه وبين الشمال منذ الفتح التركي المصري للسودان عام ١٨٢٠م، لقد غزت الحكومة التركية المصرية، واستعبدت أهله وباعتهم عبيداً أرقاء، وأخضعت قبائل الدينكا والشلك والنوير، وقد قاومت هذه القبائل الحكم التركي المصري، ولم يتمتع أهل الجنوب باستقرار في القرن التاسع عشر إلا عندما تولى حكم إقليمهم السير صموئيل بيكر Sir Samuel Baker في ثمانينات القرن التاسع عشر، ولم يحظ الجنوب بأي تقدم أيام حكم المهدية.

نظر مؤتمر الإدارة للاحتمال الأول فرأى أنه لا يمكن أن يفصل الجنوب، ويضم إلى يوغندا أولاً لأن أحواله ومقوماته فقيرة وضاربة في التأخر، وهناك مشكلة القبائل الجنوبية، فليس هنالك ما يوحد بينها ويجمعها، فقبيلة الأشولي وقبيلة المادي منقسمتان، يعيش جزء من كل واحدة منهما في السودان وفي يوغندا، ولكن بينهما صلات ولقاءات، وقبيلة الزنادي تشترك فيها يوغندا والكونغو والسودان، ومديرية بحر الغزال تقع حدودها على منطقة أفريقيا الاستوائية الفرنسية حينذاك، وفي الشرق تجاور قبيلة التوبوسا قبيلة التوركانا في كينيا تجاه بحيرة رودلف، فإذا حاولت الحكومة فصل الجنوب، فإنها ستمزق إلى شرائح، فليس هنالك حدود طبيعية في الجنوب.

إن فصل الجنوب سيقطعه إلى أربع شرائح على الأقل، فخط بحر العرب الذي ينطلق من الغرب إلى الشرق، ليصب في النيل الأبيض حتى نهر السوباط، وبعد ذلك يجري إلى الحدود الاثيوبية ربما يبدو واقعياً في الخارطة، ولكنه ليس كذلك في التنفيذ، فالأنهار لا يمكن تقسيمها، فهي التي تجمع القبائل سوياً في موسم الجفاف، كما أن هذه الأنهار هي الوسائل التي تربط بين هذه القبائل، فهي طرق مواصلاتهم.

ونوقش الاحتمال الثاني، فوجد أنه يكلف الخزينة، وخزينة حكومة السودان فقيرة، فاستقر الأمر على توحيد الجنوب والشمال، ولكن طرأت مشكلة الانتخابات للجمعية التشريعية، وليس في الجنوب مجالس بلدية، ولا مجالس ريفية، ولا مجالس مدن.

في اليوم التاسع عشر من يوليو عام ١٩٤٧م اجتمع مجلس الحاكم العام ليناقش الخطوات النهائية لقيام الجمعية التشريعية، وأوضح السير جيمس روبرتسون ما دار بينه وبين شيوخ القبائل الجنوبية والموظفين الجنوبيين، وقد اتفق معهم أثناء مداولات مؤتمر الإدارة أن يكون لهم مجلس استشاري حتى يتمكنوا من الممارسة السياسية ومعرفة الروح النيابية، ثم بعد ذلك يتقدمون للاشتراك في الجمعية التشريعية،ولكن محمد صالح الشنقيطي جمعهم بالليل في جوبا، وأقنعهم أن دخولهم في الجمعية التشريعية يساوي بينهم وبين الشماليين في المرتبات والوظائف، فقرروا أن يدخلوا الجمعية التشريعية وأن يوحد الجنوب والشمال، وقاد هذا الاتجاه بينهم كلمنت أمبورو الذي كان كاتباً، وبعد ذلك أصبح إدارياً وترقى بعد الاستقلال نائباً لمدير دارفور ثم دخل الوزارة في أكتوبر عام ١٩٦٤م وزيراً للداخلية، وتقلب في عدة مناصب دستورية بعد ذلك وسجن أيام نظام ٢٥ مايو. . .

قدم السير جيمس روبرتسون تقريره عن الجنوب في الاجتماع الأخير لإقرار الجمعية التشريعية.

وجاء في هذا التقرير ما يلي:

من المشكلات التي قابلت اللجنة الفرعية مشكلة اشتراك الجنوب في الجمعية التشريعية، ولكن مهما كان الأمر في حالتيه حسناً أو سيئاً، فقد أصبح حقيقة أن يشترك الجنوب مع الشمال في هذه الجمعية، ويكتسب من خبرة الشمال.

قد أصدرت منشوراً في ديسمبر الماضي إلى السلطات المختصة في الجنوب وأبنت لهم رابي الخاص أن الجنوب لا يمكن أن ينفصل عن الشمال.

أجل، لقد أقر أكثر المسئولين في الجنوب رأيي، ولكنني ركزت على تحفظات وهي أن تصان المقومات الثقافية والاجتماعية للجنوب وأن تصان من السيطرة وسوء الإدارة حتى يتم لها النمو والتطور، وألا تصان من مجلس أغلب أعضائه من الشماليين.

وإذا لم تُصَنْ مقومات الجنوب وتكفل لها الحماية، فإن الشمال سيبتلعها ويسيطر عليها، فيرقد الجنوب ويتدهور، ويصبح خادماً مطيعاً يعمل أهله بقطع الأخشاب وسقاية الماء للارستقراطية الشمالية الطاغية.

أرى ألا يسري قانون أو تشريع على الجنوب يكون سبباً للاضطراب، لذلك يكون للحاكم العام تحفظات بالنسبة للتشريعات والأوامر الإدارية في الجنوب، كما اقترح أن يعين أحد مديري المديريات الجنوبية مستشاراً للجنوب في المجلس التنفيذي، كما يسري نظام الإدارة في الجنوب كما هو الآن يتولاه إداريون بريطانيون، وأن ينتخب لمساعدتهم بكل حذر مساعدون شماليون يرعون حقوق الجنوبيين.

وختم تقريره قائلاً «إنه ليس حقاً أن حكومة السودان تزمع أن تمنح مصر شمال السودان أو تقدم الجنوب للشمال».

لقد كانت الإجراءات لتكوين الجمعية التشريعية معقدة، فقد التقى السير جيمس روبرتسون برئيس الوزارة المصرية محمود فهمي النقراشي، وقدم له اقتراحات أن يشترك مصريون في المجلس التنفيذي ولكنه رفض وكان ذلك في عام ١٩٤٧م، كما أنه التقى بأحمد خشبة وزير الخارجية المصرية حينذاك، وكاد أن يقبل، ولكن حكومته كانت تفاوضه وكانت تعرض المشكلة على مجلس الأمن.

برزت مشكلة أخرى تتعلق بقرارات الجمعية التشريعية، فإنها لا تصبح قوانين إلا إذا وافق عليها الحاكم العام، وكانت التوصيات في مؤتمر الإدارة أوضحت أن الجمعية التشريعية لها الحق أن تناقش أو أن تقول أو أن ترفض أي مشروع قانون يقدمه المجلس التنفيذي، وأقرت أن المجلس التنفيذي هو بمثابة مجلس وزراء، وإذا أجازت الجمعية التشريعية مشروع القانون الذي تقدم به المجلس التنفيذي يصدق على إجازته الحاكم العام.

أما إذا رفض مشروع القانون أو عدل بما لا يوافق هدف الحكومة، فإن المجلس التنفيذي إما أن يسحب المشروع أو يقدمه مرة أخرى للجمعية التشريعية، وللحاكم العام الحق من غير مراعاة لرغبات وأصوات أعضاء الجمعية التشريعيةأن يجيز ويصدق على القانون.

أما مشاريع القوانين التي يقدمها الأعضاء غير الحكوميين، فإنها تقدم للجنة أعمال الجمعية فهي التي توافق عليها بعد المشاورات مع المجلس التنفيذي، ويسري عليها بعد ذلك ما يسري على مشاريع القوانين التي يقدمها أعضاء المجلس التنفيذي، فالأمر في آخر المطاف في يد الحاكم العام وكذلك الشئون المالية وغيرها، بهذا لم تختلف الجمعية التشريعية عن المجلس الاستشاري في تسيير الأمور، فالحاكم العام كان هو الأول والآخر، وفي أثناء غياب الجمعية التشريعية يصدر الحاكم العام القوانين والأوامر الموقتة، وبعد رجوع الجمعية التشريعية يعرضها عليها.

جاء في تقرير مجلس الإدارة وتوصياته أن لا تناقش الجمعية التشريعيةأي أمر له مساس بدستور السودان، يعني ذلك ما جاء في اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م.

تم تكوين الجمعية التشريعية، وكانت النتيجة مخزية، كما أكد ذلك السير جيمس روبرتسون في تقريره، فقد قامت المظاهرات الداميةفي بور سودان، ولم تتعرض للممتلكات والأرواح، ولكن الحكومة صدتها بالرصاص، واشترك في إطفائها ميرغني الأمين الحاج حكمدار بوليس بور سودان، كما كانت أكثر شراسة في عطبرا وقتل بعض المتظاهرين بالرصاص وسجن إبراهيم حسن المحلاوي وقاسم أمين والشفيع أحمد الشيخ وكمال سليم وانتظمت المظاهرات في العاصمة المثلثة من أقصاها إلى أقصاها وسجن إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ويحيى الفضلي وعقيل أحمد عقيل، وكانت مظاهرة واد مدني عنيفة جداً قادها أحمد خير وصالح مصطفى الطاهر، وأشعلها الطلاب والموظفون ومزارعو الجزيرة والعمال، وانطلقت المظاهرات في الأبيض والفاشر...

كانت المعارضة للجمعية التشريعية منظمة، فقد تكونت منذ صيف ١٩٤٨م لجنة الكفاح السلمي، واشترطت ألا تمس الأرواح والممتلكات، وتولى أمانتها خضر عمر يساعده في ذلك عبد الرحمن حمزة.

إن عدد الذين سجنوا لمعارضتهم للجمعية التشريعية كثيرون، وهنالك قائمة بأسمائهم، وعلى رأسهم أحمد مختار وعثمان أحمد عمر، وعدد

المدرسين قد فاق عدد الموظفين، وكذلك طلاب كلية غردون وكلية الطب. . .

. . . كانت هنالك مساع قبل إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية أن تكون هنالك لجنة مشتركة من الجبهة الاستقلالية والجبهة الاتحادية لمقاطعة الجمعية التشريعية، وكان يتولى المفاوضة عن الجبهة الاستقلالية عبد الله عبد الرحمن نقد الله ومن الجبهة الاتحاديةأحمد مختار، ولكن الأنصار أصروا أن يخوضوا الانتخابات، مع أن كثيرين من أعضاء حزب الأمة كانوا راغبين في مقاطعة الانتخابات.

كانت نتيجة الانتخابات هزيلة جداً، فقد قاطعت أغلبية الشعب السوداني الانتخابات، وقاطعها الختمية، ولم يدخل في الجمعية التشريعية غير واحد أو اثنين من رجال الإدارة الأهلية موالين للختمية.

اصطدمت حكومة السودان بتصريح السيد عبد الرحمن المهدي أن كل من يخالفه ويعارضه يخالف ويعارض حكومة السودان، فاجتمع الحاكم العام السير روبرت هاو بالسيد عبد الرحمن المهدي وأخبره أن الحكومة ليست في حاجة لمن يتحدث باسمها، وأنها لا تقبل منه مثل هذا القول. .

تكوَّن المجلس التنفيذي وأسندت رئاسته لعبد الله خليل، وجرت مشاورات لاختيار الوزراء، ورأت الحكومة أن تشرك ميرغني حمزة كوزير للأشغال، وتحدث السر جيمس روبرتسون في هذا الأمر مع عبد الله خليل، وأكد له عبد الله خليل أن ميرغني حمزة سيرفض، فلما عرض الأمر على ميرغني حمزة، اعتذر مؤكداً أنه لولا المبادرة التي يلتزم بها لقبل المنصب، وعرضت الوزارة على إسماعيل الأزهري فرفضها وردد كلمته المشهورة «لن نقبلها ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب».

أصبح عبد الله خليل وزيراً للزراعة وعبد الرحمن علي طه وزيراً للمعارف والدكتور علي بدري وزيراً للصحة، وعين عبد الماجد أحمد وكيلاً لوزارة الاقتصاد والتجارة والدرديري وكيلاً لوزارة المخازن والمهمات وعبد القادر حميدة العجباني وكيلاً لوزارة الري، واستمر السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي أعضاء في المجلس التنفيذي بحكم

مناصبهم؛ وعين الحاكم العام القائد العام لقوة دفاع السودان والمستر ر.ج. هيلارد مدير السكة الحديد والمستر آرثر جيتسكل Arthur Gaitskell رئيس مجلس إدارة الجزيرة أعضاء في المجلس التنفيذي.

استقال المستر جيتسكل بعد فترة فحل مكانه الشيخ محمد أحمد أبو سن ناظر الشكرية في منطقة النيل الأزرق.

لم يكن للمجلس التنفيذي أغلبية في الجمعية التشريعية، وكذلك لا يستطيع أن يؤثر فيها، ولا يتحكم في التصويت، كما أنه لا يستطيع أن يحل الجمعية التشريعية، كما أن الجمعية التشريعية لا تستطيع أن تسقط المجلس التنفيذي، ولا تقدر أن تستفتي البلاد لإقرار سياستها.

جاء في دستور السودان حينذاك «إن كل السلطات مكرسة في شخص الحاكم العام، وأي اختلاف يقوم بين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية يحال للحاكم العام ليحسم الأمر به».

لم تغب هذه المادة عن تاريخ السودان الدستوري، فقد صاغها الدكتور جعفر محمد بخيت والدكتور منصور خالد في دستور عام ١٩٧٣م عندما أقر الدستور الجمهورية الرئاسية فأصبح جعفر محمد نميري هو الممثل والحائز للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ما أشبه الأمس بالبارحة.

في بادئ الأمر أوصت اللجنة الفرعية الإدارة في السودان أن تنتخب الجمعية التشريعية أعضاء المجلس التنفيذي، ولكن أخيراً تبين أنه لو انتخبت الجمعية التشريعية أعضاء المجلس التنفيذي، فإنها بالتالي تستطيع أن تسحب الثقة منهم.

اتضح أن هنالك ثغرات دستورية كثيرة في تكوين المجلس التنفيذي، فمديرو المصالح ما زالوا هم البريطانيين الرؤساء، وحتى لو أصبح هؤلاء السودانيون وزراء أو وكلاء وزارات، فهذه المصالح باقية، ومدير المصلحة البريطاني هو المسئول، فلو حدث استجواب أو مناقشة مسألة خاصة بهذه المصالح ماذا يكون موقف الوزير والوكيل... جاء الحل أن يرجع الوزير أو الوكيل المعنيان بالمسألة والنقاش إلى مدير المصلحة يقدم لهما الإجابة.

اعترف السكرتير القضائي أنه ناقش هذه المشكلة مع مستشار دستوري

في بريطانيا هو اللورد هايلي Hailey فتوصلا إلى أن هنالك ما يتضح أنه غير منطقي بالنسبة لحقوق وواجبات الوزير والوكيل، ولكن ما دام هذا المجلس هو معبر لفترة انتقالية، فلا ضير في هذا الوضع.

استطاعت حكومة السودان، كما أسلفنا، أن تزيح الحواجز بين الجنوب والشمال، وتتيح للجنوبيين أن يشتركوا في الجمعية التشريعية، ولكن ذلك أثار مديري المديريات الجنوبية، وطالبوا بتحفظات وصيانة لحقوق الجنوبيين.

تعديلات دستور الجمعية التشريعية

لم يعترض المصريون ولا الهيئات الدينية ولا الطائفيةبالرغم من كل الاختلافات السياسية بينها على قيام جمعية تشريعية لكل السودان، كما أن مصر لم ترفض أن يتاح للسودانيين أن يحكموا ويشرعوا ما دام ليست لهم السيادة على السودان، بل كان اعتراض مصر أن التوصيات والاقتراحات التي أجرتها حكومة السودان ليست كافية ولا وافية لمشاركة السودانيين في الحكم.

أما السودانيون في تلك الفترة فقد كانوا منقسمين إلى شقين، شق ينادي بالاستقلال التام، وشق آخر ينادي بالاتحاد مع مصر، وفي كلتا الحالتين كان الهدف واحداً، كما أسلفنا من قبل، كانت تلك تكتيكات للمرحلة، ولم تكن استراتيجية... فالصراع كله كان داخلياً بين طائفتين هما طائفة الأنصار، وطائفة الختمية، فالسيد عبد الرحمن المهدي ينشد الاستقلال التام للسودان، والسيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية ينشد الاستقلال التام للسودان، ولكنه يخشى أن تعود المهدية، ويتبوأ السيد عبد الرحمن المهدي الملك في السودان.

عرضت مسودة الدستور على مصر قبل قيام الجمعية التشريعية، ولكن مصر تقدمت بشكواها لمجلس الأمن ضد بريطانيا في مطلع أغسطس عام ١٩٤٧م، وقضى مجلس الأمن أن يرجع للسودانيين ومعرفة رأيهم لأنهم الطرف المعني بذلك.

أحدثت تعديلات في دستور الجمعية التشريعية الذي يحرم على الموظفين أن يدخلوها كأعضاء واعتبر وكلاء وزارات أعضاء في المجلس

التنفيـذي وأعضاء في الجمعيـة التشـريعيـة يعينهم الحـاكم العـام بمـا لـه من سلطات، كمـا زاد عدد الجمعيـة التشـريعيـة، وارتفـع من سبعين إلى تسعين عضواً، ولما رفضت مصر المشاركة في المجلس التنفيذي زاد عدد السودانيين فيـه، ولكن لم تكن لهم الأغلبية، لأن وكـلاء الوزارات تـابعون لمصـالحهم، ولكنهم معينون بواسطة الحاكم العام، فهم وسطاء فقط.

تم للجنـوبيين الـدخـول في الجمعيـة التشـريعيـة بـالـرغم من قـانـون الانتخاب غير المباشر وقـد عينت لهم دوائر في المـدن الجنوبيـة، ولوحظ في هذه الدوائـر نسبة التعليم والثـروة والإقامـة، ولكن الدوائـر التي أجريت فيهـا الانتخابات غير المباشرة، فكانت القبلية هي المعيار فيها.

هنالك مـلاحظة هـامة في التعـديلات لم تجـد اعتباراً، فـرئيس الوزارة المصرية محمود فهمي النقراشي، وهي إتاحة كل حريـة في ممارسـة الحقوق البـرلمانيـة، وأن تتوفـر الحريـة الكاملة والمسئـولية، ولكن حكـومـة السـودان تحفظت فجعلت ذلك في حدود القانون، أي في الحدود التي تـوافق سياسـة الحكومة، وقد انتخب واختير لهذه الجمعية ستة وستون عضواً.

وجـاء في مسودة دستـرر الجمعية أنـه من حق أعضاء الجمعيـة وأعضاء المجلس التنفيذي أن يقترحـوا ويسألـوا ويناقشـوا، ولكن لم يحدث في بـادئ الأمر ما يؤكـد ذلك، فكـل الاقتراحـات والأسئلة والنقاش كـانت مقيدة بـرغبة وإرادة الحاكم العام.

إن المسئـوليةكلهـا قد اختص بهـا الحاكم العـام، لأنه ممثـل بريـطانيـا ومصر، الأمر الذي دعا الشيخ أبو شامه عبد المحمود مفتي الديار السودانية أن يستنكـر ذلك، ويقـول إن العقبة الكـأداء في طريق الحكم الـذاتي هي وجـود الحكم الثنائي، فإن لم تسحب بـريطانيـا ومصر من تمثيلهـا والإنابـة عنها في حفـظه لحقيهما، فـإن البلاد ستمـر من تجربـة إلى تجربـة أخرى من غيـر أن تصـل إلى هدفهـا المأمـول، وإن كان الحـاكم العام يستـطيـع أن يتخلى عن سلطاته، فلماذا لا يفوض غيره الآن؟

أجاب رئيس الجمعية أنه يسجل أقوال الشيخ أبو شامة عبد المحمود في المضبطة، ولكنه كموظف في حكومة السودان لا يستطيع أن يجيبه عنها.

نشر دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في اليوم التاسع عشر من يونيو عام ١٩٤٨م، ولم توافق عليه مصر، ولكن وافقت عليه بريطانيا وحدها، وقد اتصلت سلطات حكومة السودان بمستشاري وزارة الخارجية البريطانية وبالمسئولين في وزارة المستعمرات البريطانية ووزراء كينيا ونيجيريا الأفريقيين، وناقشت دستور الجمعية والمجلس مع اللورد هايلي، واتضح لمسئولي حكومة السودان أن هذا الدستور ليس ديمقراطياً، بل هو واجهة فقط، ولكن تكتم المسؤولون على ذلك.

لا شك أنه لو قورنت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي نجد أن إنجازات كبيرة قد تمت خلال هذين الجهازين، فإن الميزانية قد نوقشت في الجمعية التشريعية، وخرجت قوانين جديدة كقانون تأميم الجزيرة وتشريعات العمل واستخدام اللغة العربية في الإدارة والتعليم في مدارس الجنوب، كما أن الجمعية استطاعت أن تعدل الدستور ولوائحها وقوانينها، فناقشت وأقرت قانون الحكم الذاتي الذي يهيئ السودان والسودانيين ليقرروا مصيرهم، وكانت هذه ضربة قاسية لمصر.

مع ذلك لم تكن الجمعية التشريعية مرضية ومعتبرة لدى المتعلمين السودانيين، كما أنها لم تحقق تطلعات السودانيين قاطبة، بل إن السودانيين رأوا فيها فرصة للبريطانيين أن يبقوا أطول مدة في السودان، فهنالك سوابق كثيرة في الاستعمار البريطاني، فمصر قامت فيها جمعية تشريعية في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، والهند قد خبرت هذه الجمعيات التشريعية، ونيجيريا وكينيا.

وقد لاحظ السكرتير القضائي ذلك، وأحس أن حكومة السودان تعمل في فراغ، فالحركة الوطنية قد استعر أوارها، وقوي عضدها، وكتب مذكرة في هذا الشأن نجدها في تقرير لجنة الانتخابات للسودان في الجزء الأول.

Report of the Sudan Electoral Commission, Sudan, no.1 (1954. 9058,p 17.

مما لا شك فيه أن الإجراءات الحالية بعيدة عن الحكم الذاتي الديمقراطي، ولا ترضي الأحزاب السياسة السودانية.

أولاً: إن المجلس التنفيذي ليس مسئولاً أمام الجمعية التشريعية، كما هو مسجل في الأوراق أن الحاكم العام يتمتع بسلطات غير محدودة في أي قرار، ويستطيع أن يغيره كما يريد، وهنالك أمر ثالث هناك اعتراض على وضع السكرتيرين الثلاثة في المجلس التنفيذي، وهنالك اعتراض لا يصل في درجته للاعتراض السابق هو تعيين بعض الأعضاء، كما أنه ليس هناك عدد كاف من المثقفين ممثلين في الجمعية، فالمثقفون هم الذين يفهمون بالسياسة، ويستطيعون أن يقدموا بدور فعال، كما أن المنتخبين انتخاباً مباشراً لا يفي بالغرض لأنه قليل جداً.

كانت مذكرة السكرتير القضائي السابقة قد صدرت بعد أربعة عشر شهراً من قيام الجمعية.

وبعد عشرة أشهر من قيام الجمعية اشتكى السكرتير الإداري أن بعض الأعضاء المعينين في الجمعية يملأون فراغاً، ولكنهم لا يقومون بدور فعال في المداولات.

فكر السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري أن تنشأ دائرة للخريجين وبعض الدوائر الإضافية في البلدان الصغيرة لتغذي الجمعية بروح النقاش والمداولة والفهم والإدراك، ولم يكتف السكرتير الإداري من شكواه الأولى بل أنه صرح أن بعض الأعضاء المعينين من المتعلمين لم يستطيعوا أن يؤدوا أي دور ملحوظ سواء في الجمعية أو اللجان، وأوضح أنه من بين الستة والستين عضواً الذين دخلوا الجمعية بالانتخاب لا يوجد غير اثني عشر عضواً متعلماً.

لم يأبه المتعلمون السودانيون بتصريحات السكرتير القضائي والسكرتير الإداري، فالجمعية بالنسبة لهم كانت كمًّا مهملاً، لأن كراهية الاستعمار البريطاني تغلغلت في النفوس، ومصر فتحت أبواب العلم لكل السودانيين جنوبيين وشماليين وغربيين، كما أن التجار السودانيين اتجهوا نحو مصر، وحكومة السودان مغلولة اليد، بعد خمسين عاماً كانت في البلاد ثلاث مدارس سودانيةحكومية، وثلاث مدارس ثانوية أهلية هي الأهلية الثانوية بأم درمان والأحفاد الثانوية بأم درمان وبور سودان الأهلية ببور سودان، ولما

رأت لجان مؤتمر الخريجين تؤسس المدارس كفت يدها عن إنشاء المدارس، ولما أدركت أن اللجان الشعبية تقيم المباني للمستشفيات أحس بالضياع، وقد وَفَدَ من مصر أطباء سودانيون تخرجوا في الجامعات المصرية، وبعضهم تخصص في بريطانيا، كما أن مصر أسست بعض المدارس في شرق السودان وشماله، وضاقت مدرسة فاروق الثانوية بالطلاب السودانيين فنجحت مصر أن تهيىء لهم المدارس والإعانات في مدارسها في القاهرة أو المحافظات.

كثرت الصحف السودانية، وكانت أغلبها معارضة لحكومة السودان حتى الصحف المعتدلة منها كالرأي العام والرائد...

ظنت بريطانيا أن حزب الأمة والجبهة الاستقلالية هي الحليف والصديق، ولكن باءت آمالها بالفشل، فهاتان الجبهتان كانتا أكثر صراعاً وخصومة مع حكومة السودان، وبدأت حكومة السودان تشكو، وتحذر من ظهور المهدية الجديدة، فقد كان السيد عبد الرحمن المهدي خصماً عنيفاً لا يرضى بالاستقلال التام، ولا يؤمن بأن يضع تطلعات السودان في بريطانيا، ولا يجامل في ذلك.

واشاعت حكومة السودان أن السيد عبد الرحمن المهدي يطمع أن يكون ملكاً على السودان، فنفى السيد عبد الرحمن هذه الفرية...

استطاعت حكومة السودان أن تسحب رجال الإدارة الأهلية من حزب الأمة، وكتب السكرتير الإداري خطاباً سرياً إلى مديري المديريات أن يوجهوا رجال الإدارة الأهلية ألا يقفوا مع حزب الأمة، وتبادل السكرتير الإداري خطابات كثيرة مع المديرين، واستطاعت حكومة السودان أن تساعد على إنشاء الحزب الجمهوري الاشتراكي عام ١٩٥٣م.

كان حزب الأمة والجبهة الاستقلالية واعيين لما كان يدور في بريطانيا والولايات المتحدة، بعد أن ألغت مصر اتفاقيتها التي عقدتها مع بريطانيا عام ١٩٣٦م، وأعلنت هذا الإلغاء في أكتوبر عام ١٩٥١م هب نوري السعيد والأمير عبد الاله وبعض السياسيين الأردنيين وفارس الخوري ممثل سوريا في هيئة الأمم أن تقبل بريطانيا تعديل الاتفاقيات الخاصة بالسودان في كل مراحل

معاهدتها مع مصر، وتعلن الملك فاروق ملكاً على مصر والسودان حفاظاً على قنال السويس، وقد اعترف السرانطوني ايدن بذلك في مذكراته.

(Full Circle PP 230 — 238)

حاولت حكومة السودان أن تستميل بعض أصدقائها من السودانيين في الجمعية التشريعية، وتثنيهم عن مطلب الاستقلال التام، ولكن السيد عبد الرحمن عقد العزم منذ عام ١٩٤٩م ألا يهادن ولا يتوقف عن المطالبة بالاستقلال.

لجأت حكومة السودان أن تستعين بالختمية، كما جاء في المذكرة الآتية:

Note on amendement to the Ordinance to secure Khatmia participation, by W. H. T. Luce, 2 nov. 1949 (File no SCO/ 1.A.20/9, Archives, Khartoun).

أعلنت حكومة السودان أن أي مطلب للحكم الذاتي الآن سابق لأوانه، وكان ذلك هو خط سياستها في عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠م، وحتى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٥٢م نبهت وزارة الخارجية البريطانية، تأكدت أن السودانيين جادون، وأن مصر اتخذت كل ما هو عدواني لتصطدم مع بريطانيا، ولكن فلتعلم حكومة السودان أن السودان لم يصل بعد لتقرير مصيره حتى عام ١٩٥٣م، فلنصبر ونتأنَّ لنكسب الزمن.

اتصلت حكومة السودان بالسيد علي الميرغني، وأوضحت له أن حكومة السودان جادة لإجراء تعديلات في الجمعية التشريعية، وأنها تود أن تتعاون طائفة الختمية مع حكومة السودان وترضى بالدخول في الجمعية التشريعية.

درس الختمية هذه الفرصة بحذر شديد، وكون السيد علي الميرغني لجنة من خاصته كلاً على انفراد الدرديري محمد عثمان، ميرغني حمزة، عمر اسحق، أحمد العتباني خليفة، محمد محمود الشايقي وعبد الله الماجد أحمد، والسيد الميرغني، يذكر جيداً أن جماهير شعب السودان قاطعت

الجمعية، ورفضت شعارات اسقاطها، وسجن الساسة السودانيون والموظفون وقتل بعض المواطنين، وفصل بعض المواطنين من وظائفهم، ومنع كثير من المدرسين من مزوالة التدريس، وحكمت عليهم حكومة السودان بالبطالة، كما أن السيد علي الميرغني كان هو المحرك لمقاطعة الجمعية التشريعية، فقد احتمى به الأشقاء والاتحاديون.

تقدمت الختمية بمقترحاتها، وهي محفوظة في دار الوثائق بالخرطوم، وقد أشرنا لها.

طالب الختمية بانتخابات حرة ومباشرة في المدن والقرى، وأصروا على إلغاء شروط الإقامة الذي يمنع الكفاءات من ترشيح نفسها خارج مناطق إقامتهم، وأكدوا أن تمنح الجمعية سلطات تشريعية ومالية كاملة من غير وصاية، وأن تكون قرارات الجمعية ملزمة للمجلس التنفيذي، فهي التي تحاسب.

كانت العلاقة بين حزب الأشقاء والختمية بدأت تسير في فتور، إذ توسعت دائرة نفوذ حزب الأشقاء، واكتسب إسماعيل الأزهري شعبية عظيمة بين جماهير الشعب السوداني، فالتفتت جريدة المؤتمر، لسان حال مؤتمر الخريجين، وكان لحزب الأشقاء مع الاتحاديين الأغلبية في مؤتمر الخريجين، فكتبت قبل أشهر من نشر اقتراحات الختمية التي ظهرت في جريدة صوت السودان بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٠م.

جاء في جريدة المؤتمر الصادرة يوم ٢٥/١١/١٩٤٩م مقال بعنوان تعديل قانون الجمعية التشريعية يزيد الحال سوءاً جاء في هذا المقال:

لا أن الحكم الإنجليزي ـ المصري لن ينتهي ما لم يقرر الشعب مقاطعته، ومع ذلك في نظر الاستعمار الساهر دوماً من الضروري تمزيق تضامن الشعب، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن الاستعمار قد أنشأ المجلس الاستشاري ولجنة السودان، وغير ذلك من المبتكرات التي قادها المواطنون بنجاح، لذلك تخلى الاستعمار عن هذه المنظمات، وأوجد هيئة جديدة هي الجمعية التشريعية التي عين فيها الوزراء، ووكلاء الوزارات مع أنها في الجوهر لا تختلف عن المجلس الاستشاري، غير أن الاستعمار سيستمر في

إجراء التعديلات، وتعديلات التعديـلات لكي يكتسب مؤيدين جـدداً من بين ذلـك الذين كـانوا حتى الآن متـأثرين بـالروح الـوطنيـة، وقـد سمـوا أنفسهم وطنيين.

لم يسكت السيـد إسمـاعيـل الأزهـري عن الكـلام، بـل إنـه أدان أي تعديلات أو اقتراحات يقدمها الختمية ليدخلوا الجمعيـة التشريعيـة، وردد «لن تدخلها ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب».

أحدث هذا العرض الذي تقدمت به حكـومة السـودان للختمية انشقـاقاً في صفـوفهم، فبعض المتعلمين من الختميـة رأوا أن يسهم الختـميـة فـي الجمعية، وبعضهم فرَّ من ختميته وأدان المشاركة في الجمعية.

عرفت حكومة السودان أن هنالك سوء تفاهم بين قيـادة الختمية وحـزب الأشقـاء، فالسيـد علي الميرغني كـان يرى أن يعـود أسماعيـل الأزهـري من مصر، ويواجه الاستعمار في السودان، لأن في السودان مؤتمرات تدار والسيد علي الميرغني قد أثر على كل الدلالات التي نشرتها «le monde politique» لأنه كان يقرأ الفرنسية، وأدرك أن بريـطانيا مـواجهة من دول أوروبيـة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أن تصـل إلى حل مـع مصر، وسيكـون السودان هو كبش الفداء، فالسيد علي الميرغني يؤمن باستقـلال السودان إيمـان السيد عبـد الرحمن المهـدي باستقـلال السـودان، وأنـه كـان يخشى فقـد أن تسلم بريطانيا السيد عبدالرحمن ليكون ملكاً عليـه، ولكن السيد عبـدالرحمن نفسـه عرف معرفة تامة أن علاقتـه مع بـريطـانيا كانت مـوقفاً منهـا، وقد انتهى هـذا الموقف، وقد صرح مؤكداً غير حانث أنـه لا يريـد ولا يطمـع أن يكون ملكـاً على السودان، والسيد علي الميرغني لن يدخل الجمعية، ولا يقبلها.

عـاد إسماعيـل الأزهـري بعـد ذلـك إلى السـودان، ولكن تلك الخـطة قـد افسدت بين الأشقـاء، فقـد اتخـذ إسمـاعيـل الأزهـري خط السيـد علي الميرغني، ووقف محمد نور الدين يصـارع ويطالب بـالاتحاد مـع مصر تحت التاج المصري.

افلحت حكومة السودان في إحداث هـذا الانشقاق، وأفلح السيـد علي الميـرغني أن يعيـد إسمـاعيـل الأزهــري إلى السـودان، ولكن ظهــر اليســار السوداني وانضم لمحمد نور الدين، كما برز مؤيدو مصر كمحمـد أحمد أمين

حسين وعقيل أحمد عقيل وأحمد السيد حمد ومعهم الشيوعيون كالدكتور عزالدين علي عامر والدكتور عبد الوهاب زين العابدين، وحسن أبو جبل وخضر عمر، وظنوا أن السيد علي الميرغني يؤيدهم.

لم تفقد حكومة السودان الأمل حتى بعد رفض الختمية للمشاركة في الجمعية التشريعية، فكانوا يحتجون بما أن السودانيين منشقون، والختمية غير راضين باتجاه حزب الأمة والأنصار والجبهة الشعبية الاستقلالية، فإن حكومة السودان لا تلح على تعديل قانون الجمعية التشريعية لاشراك الختمية قبل أن تصل الجمعية إلى عامها الثالث، فإن كان حزب الأمة والأنصار والجبهة الاستقلالية كلها تصر وتطالب بالحكم الذاتي، فهذا المنحى هو سياسة ميكيافلية، «ولكن أظن أن علينا أن نستعمل في هذه الأيام كل سلاح لدينا».

أحس الأنصار أن ما كانوا يرمون إليه لن يتحقق لأن حكومة السودان لها خططها وسياستها، فهي لا تعرف الصداقة الدائمة، كما أنها لا تؤمن بالعداوة الدائمة، بل تقوم كل أعمالها على مواقف ومراحل، فهؤلاء الذين تعلقوا بالاستقلال التام، وساندوا حزب الأمة والأنصار ما كانوا موظفين في حكومة السودان، بل من كبار موظفيها. وهؤلاء الثلاثة عشر عضواً جنوبياً ما اجتمعوا حول السيد عبد الرحمن المهدي إلا لكرمه وسخائه وحبِّه للسودان قاطبة، وما كان في مجيئهم إلا خطة من خطط الإنكليز في السودان ليقفوا مساندين للحكومة في وقت الشدة، أما أنهم جاءوا ليحظوا بالمساواة في المرتبات مع إخوانهم الشماليين فهذا قول مردود، لأن المسئولين البريطانيين لو قالوا لهم لا تفعلوا، لأطاعوا وأذعنوا، فالقولة التي رددها روبرتسون أن الشنقيطي قد أقنعهم فهذه حيلة لأن روبرتسون هو الذي اختارهم، وهو الذي ترأس وقاد مؤتمر الجنوب وإذا نظرنا إلى لجوئهم إلى السيد علي الميرغني في الحفرة التي حفروها، فأبعد الصامدين المؤمنين بالاتحاد تحت التاج المصري، وهو يعلم أن ليس لهم قاعدة غير جماهير الختمية، وقرب أسماعيل الأزهري الضبط البعيد، فانشق محمد نورالدين الذي كان يبدأ طوافه في الأقاليم وهو يحيي الجماهير والسلام عليكم.. السيد علي يسلم عليكم.

وقف بنجامين لوكي ممثل الاستوائية يعارض الحكم الذاتي العاجل،

ويعيد أمام المجلس أن حزب الأمة اتفق مع النواب الجنوبيين أن يتضامنوا معه، وهو يصبر حتى يصل الجنوب إلى مستوى يقارب الشمال، وبعد ذلك يسعى الطرفان للوصول للحكم الذاتي ثم الاستقلال. . . كان هذا هو الاتفاق الذي عقده محمد صالح الشنقيطي مع الجنوبيين، ومحمد صالح الشنقيطي ليس عضواً في حزب الأمة، بل هو من أصدقاء السيد عبد الرحمن المهدي.

صرح بنجامين لوكي في الجمعية «أن الجنوب قد أهمل خمسين عاماً، فكيف يتسنى له أن يسير مع الشمال، إنني أدعو لتأجيل الحكم الذاتي».

فرح البريطانيون بهذا الاعتراض، وهم ضامنون لاصدقائهم الشماليين في هذه الجمعية، ومتأكدون أنهم سيقفون مع بنجامين لوكي ليكسبوا الزمن.

إن ملخص ما دار في مؤتمر الجنوب في يومه الأول الموافق ١٢ يونيو عام ١٩٤٧م لم يتعد ضرورة تطوير الجنوب إدارياً وسياسياً واجتماعياً حتى تنغلق الفجوة بينه وبين الشمال، فليس هنالك تكافؤ بين الشمال والجنوب لو أراد الشمال الوحدة والتوحيد بين الجنوب، واستفادت حكومة السودان من انشقاق الأشقاء ورفض السيد علي الميرغني لمشاركة الختمية في الجمعية التشريعية، ووقوف بعض الاتحاديين مع تجربة الجمعية التشريعية مما دعا لفصل عبد الله الميرغني وحسن عثمان اسحق من حزب الاتحاديين والنفور والابتعاد عن الشيخ محمد الحسن دياب وهو من كبار الختمية، فقد رأى أن التعاون مُجْدٍ في الجمعية التشريعية، وقد وقف له الأشقاء بالمرصادوأبعدوه عن أي عمل سياسي.

إن الختمية عندما عرض عليهم أن يشتركوا في الجمعية جعلوا هذا الأمر ذا وجهين، وجهاً علنياً أوكلوا شأنه لجبهة الاتحاديين المكونة من الأشقاء وحزب الاتحاديين والأحرار الاتحاديين، أما الوجه السري فقد قام به السيد علي الميرغني مع خاصته من المستشارين.

إن الذي اكتسب من ذلك هو السودان، فالسيد عبد الرحمن المهدي سافر إلى لندن محتجاً، والسيد علي الميرغني احتجب في سرايه يراقب الموقف حتى ينجلي، وحكومة السودان في الداخل تعمل على التفتيت، فأوعزت بقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي، وقفز محمد أحمد عمر يدعو لوضع السودان في الدومنيون.

فجأة تدخل طارىء فأعلن مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية إلغاء اتفاقيتي عام ١٨٩٩م ومعاهدة عام ١٩٣٦م من جانب مصر، وبريطانيا المتفقة مع مصر لم تحرك ساكناً، كأن لم يكن هناك شيء حدث، ورأى حزب الأمة أن النحاس باشا أعلن فاروق ملكاً على مصر والسودان، وأشار أن هنالك تنظيمات دستورية ستجري في السودان، وأن السودانيين سيكون لهم حكومتهم ووزارتهم في جنوب الوادي، سأل أحد أعضاء حزب الأمة السكرتير الإداري ماذا يكون رد الفعل على حكومة السودان في حالة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ تهديداتها؟ فأجابه السكرتير الإداري أن هذا هو سؤال افتراضي.

كانت جلسة اليوم السادس حتى اليوم السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٥٠م من الأيام العسيرة على حكومة السودان في الجمعية التشريعية، فقد طرح حزب الأمة مجدداً ضرورة منح البلاد الحكم الذاتي، وأُجل السكرتير الإداري النقاش إلى منتصف عام ١٩٥١م، ونوقش السؤال وأجري التصويت، فأوعزت حكومة السودان لرجال القبائل والجنوبيين وبعض أصدقائها في الجمعية، فاسقطوا الاقتراح بصوت واحد وكانت النتيجة ٣٩ ضد ٣٨، وكان السكرتير الإداري يرى طبقاً لقانون الجمعية التشريعية، وذلك كما جاء في رسالته للحاكم العام بتاريخ ٩ ديسمبر عام ١٩٥٠م أنه ليس من حق الجمعية التشريعية صلاحيات تجعلها تناقش أو تطرح للنقاش مسألة الحكم الذاتي، لأن ذلك من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج ضارة.

لقد أبنَّا في مكان آخر ردود الفعل عند الحكومة المصرية.

لم يكن إلغاء مصر للاتفاقيتين أمراً سهلاً، لم تحسب مصر عواقبه، لأن هنالك طرفين غيره، الطرف الأول هو السودان، والطرف الثاني هو بريطانيا، والسودان ليس عبداً سلماً تستأثر به مصر، فللسودانيين إرادتهم وكلمتهم، فلا تستطيع مصر أن تمتلك أرضاً غير أرضها، وشعباً غير شعبها، فهنالك ميثاق هيئة الأمم وحقوق الإنسان، فقد انتهى عهد محمد علي باشا، فإن كان لمصر أصدقاء في السودان، فإنها ستفقدهم، وحزب الأشقاء الذي اعتمدت عليه مصر ما هو إلا واجهة، ليس له جماهير، فالجماهير جماهير الختمية، فلن يستطيع الأشقاء أن يفرضوا رأيهم، فقد بدأت طلائع التقاء الأنصار والختمية.

قامت لجنة دستورية منبثقة من الجمعية التشريعية، وشكلت بقرار بتاريخ ٩ ديسمبر عام ١٩٥٠م قصد بإنشائها تعديل دستور السودان بعد إلغاء مصر لاتفاقيتي عام ١٨٩٩م و ١٩٣٦م.

إن إلغاء مصر للاتفاقيتين في يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٥١م، وتوقيع الملك فاروق على قانونين تشريعيين أجازهما البرلمان المصري بمجلسيه ونص القانونين على وَضْع دستور للسودان، والمناداة بفاروق الأول ملكاً على مصر والسودان، وتوحيد مصر والسودان تحت التاج المصري مما دعا الصحف البريطانية إلى أن تسخر من مصر التي ما زال الجيش البريطاني مرابطاً فيها، وما زالت قناة السويس تمتلكها جهات أجنبية، ليس لمصر سيادة عليها.

كانت هذه الخطوات التي اتخذها مصطفى النحاس تخلصاً من أزمة في الحكم، فمصر في تلك الفترة اضطربت فيها الموازين، واشتد تيار الإخوان المسلمين كما اشتد تيار الماركسيين، وظهر فيها فدائيون، واستنفدت كل الأحزاب المصرية أهدافها وغاياتها، وانكشفت الأسرة المالكة، وفاحت فضائحها، وهبط الملك فاروق إلى قاع الانحطاط، والشعب نفسه لا يحبه، ولا يثق فيه، بل يسعى ليتخلص منه، ومصطفى النحاس غابت عنه الرؤية، وحزبه نخره السوس واستولى عليه كبار الملاك الزراعيين، وانطفأت جذور الثورة فيه، وصدأت طلعته، فهذه اللجنة التي كونتها الجمعية التشريعية قامت بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ظناً من أن بريطانيا ستبقى وحدها حاكمة للسودان وذلك كما جاء في خطاب السير انطوني إيدن في مجلس العموم بتاريخ ١٥ نوفمبر عام ١٩٥١م، ولكن لا ننسى كما أشرنا قبل أن بريطانيا نفسها كانت تتأرجح وتتناثر أرياشها، فهي لم تعد الأمبراطورية التي لا تغيب الشمس عنها، والمد الثوري في العالم الثالث أقوى من أن تقاومه، وإن كانت الولايات المتحدة تعالج مشكلاتها في تلك الفترة بالحرب في كوريا لتنقذ اقتصادها وتجدده، فبريطانيا ليست لها الطاقة لتحارب مرة أخرى.

رفض السودانيون ما صرح به السير انطوني إيدن، وطالبوا بإقامة لجنة دولية تحل محل لجنة الحاكم العام، وكان أحمد يوسف هاشم ومحمد أحمد محجوب اللذان سماهما الإنجليز التوأمين الشقيين يثيران المتاعب في الجمعية، وأبرق كل أعضاء اللجنة الدستورية من السودانيين إلى هيئة الأمم

المتحدة مطالبين بقيام لجنة دولية لتنفيذ مسئولية السيادة، وإبداء النصح للسودانيين حول إقامة جمعية تأسيسية لتنفيذ تقرير المصير في شهر ديسمبر عام ١٩٥٣ م أو قبله.

حل الحاكم العام اللجنة بتاريخ ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥١م، وأصبحت هنالك مواجهة سياسية لحكومة السودان. داخلية في الجمعية التشريعية وخارجية في الشارع السياسي، وتحرك الأشقاء، وعرفوا أن الملك فاروق قد أدرك أخيراً أن حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس عندما ألغت الاتفاقيتين قد قدمت الملك فاروق في طبق لبريطانيا، وهو لا ينسى البتة ما حدث له في يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٤٢م، فها هم السودانيون بكل اختلافاتهم ومشاعرهم قد توحدوا، والتقى الختمية مع الأنصار وانضم إليهم الأشقاء وبقية الأحزاب السودانية الأخرى، وقد وصل وفد الأحزاب السودانية الموحدة، وأقال الملك فاروق الأول وزارة مصطفى النحاس واسندها إلى أحمد نجيب الهلالي وهو سياسي مستقل، كان قبل ذلك عضواً في حزب الوفد المصري وتولى عدة حقائب في وزاراتها.

أحمد نجيب الهلالي أستاذ قانون جامعي سابق، ومحاور سياسي بارز، لم يفقد الأمل في الأحزاب السودانية، والأحزاب السودانية اقتنعت لتصرفاته أنه ليس لها ملفات دستورية مع سلطات الحاكم العام المطلقة، فهي عندما أحاطت هيئة الأمم المتحدة لتستعين بها، وهب لنصرتها عند وصول الوفد للأمم المتحدة مندوب باكستان محمد ظفر الله خان ومندوب سوريا فارس الخوري، أصبحت حكومة السودان أمام الأمر الواقع، فالهلالي كان راغباً أن يحدد مع الأحزاب السودانية تحديد موعد تقرير المصير مقابل أن تقبل مقدماً ومؤقتاً سيادة التاج المصري، ووصل وفد الأنصار في يوم ٢١ مايو عام ١٩٥٢م، ورجع إلى السودان في يوم ١٢ يونيو عام ١٩٥٢م، وفي ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢م قام انقلاب الضباط الأحرار في مصر، وانقلبت الموازين.

اختلطت الأمور في السودان، فاللجنة التي اجتمعت في يوم ٢٩ مارس عام ١٩٥١م برئاسة القاضي البريطاني المستر ر. يس. ستانلي بيكر R.C.Stanely -Baker لتعديل الدستور وكان بها مستشار سوداني وأمين عام

سوداني، وبلغ عدد إعضائها وكلهم سودانيون سبعة عشر عضواً، قد كونها الحاكم العام السير روبرت جورج هاو استجابة لقراري الجمعية التشريعية، القرار الأول الصادر بتاريخ السادس من نوفمبر عام ١٩٥٠م، والقرا الثاني الصادر بتاريخ التاسع من ديسمبر عام ١٩٥٠م.

هذه اللجنة قوبلت بالاستهزاء من المتعلمين، والاستخفاف من رجال الأحزاب، تضاربت اتجاهات مصر واتجاهات بريطانيا، فالسير انطوني إيدن يصرح في ١٥ نوفمبر عام ١٩٥٤م أن بريطانيا وحكومة السودان مسئولان عن السودان ويبارك اللجنة الدستورية، والسكرتير الإداري يتلو بيان السير انطوني إيدن في الجمعية التشريعية في يوم ١٩ نوفمبر عام ١٩٥١م، وفي ذلك الوقت كانت اللجنة الدستورية قائمة تؤدي أعمالها، ولكن بريطانيا تسلبها حقوقها، والسكرتير الإداري يتلو بيان السير انطوني إيدن، ومصر تلغي الاتفاقيتين... كل هذه الأسباب جعلت أعضاء لجنة تعديل الدستور برئاسة المستر ستانلي بيكر إنما هي حيلة لكسب الوقت، واغتاظ أعضاء اللجنة وكلهم سودانيون واكتشفوا أنهم يعملون في فراغ، فبمقتضى إلغاء مصر للاتفاقيتين فإن الحاكم العام لا يمثل دولتي الحكم الثنائي وبمقتضى السير انطوني إيدن أصبح السودان في حيازة بريطانيا يمثلها الحاكم العام.

حكى الدرديري محمد عثمان في مذكراته أن الحاكم العام دعاه ليناقش معه الأوضاع حينذاك، وقد كان الدرديري محمد عثمان عضواً في لجنة الدستور، وقد سأله الحاكم العام إن كان يرى الحكومة البريطانية توقع الإتفاقية المقترحة من مصر، والداعية لنيل السودانيين حق مصيرهم في التو والحين؟، أجاب الدرديري أنه يرى ذلك هو الأنسب، لأن محمود فهمي النقراشي عندما عرض قضية مصر في السودان في الأمم المتحدة، ردَّ عليه مندوب بريطانيا أن هنالك الطرف المختص بذلك وهم السودانيون، فالأمر متروك لهم، وقد وقف مندوب الاتحاد السوڤياتي الدائم أندريه جروميكو وهنأ السر الكسندر كادوقان مندوب بريطانيا، فإن كان الأمر كذلك، كيف تختلفون فيه؟ ودَّع الحاكم العام الدرديري محمد عثمان ولم يعلق بشيء.

طالب أعضاء الدستور بما أن الحاكم العام لا يبقى إلا كأمر واقع، وليس في شرعية مقننة، لذلك نادوا بأن يحل مجلس الحاكم العام، وأن تحل

لجنة دولية مكانه، وأن ينهي الحكم الثنائي وجوده، وقد ذكرنا آنفاً أن كل أعضاء اللجنة أرسلوا نداءهم للأمم المتحدة غير واحد منهم.

لم تُجْدِ البرقية، فكون الحاكم العام لجنة فرعية في يوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥١م لتدرس التوصيات التي وصلت إليها لجنة الدستور، وأصدرت اللجنة الفرعية تقريرها، وجاء في هذا التقرير ما يلي:

«لقد كان نظام الحكم الثنائي دائماً مصدر مصاعب ومشكلات عسيرة، لما يعتوره من وجهات النظر المتعارضة، وقد استفحل الموقف الآن بما جدَّ من اتجاه لدولتي الحكم الثنائي، فمصر تطالب بإلغاء الحكم الثنائي وبمنح السودان الحكم الذاتي، بينما تصر بريطانيا أن الحكم الذاتي ما زال قائماً.

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تعوق التطور الدستوري للبلاد، لذلك ترى هذه اللجنة أن ينص في مسودة الدستور على «أن البديل الوحيد هو قيام لجنة دولية تحل محل الحاكم العام، وأن يحدد موعد لتقرير المصير، وأن الحكم الثنائي قد استنفذ أغراضه وانتهى، وأن استيلاء طرف واحد ليحكم السودان يعرض السودان للتدخل ويضر بمصالح السودانيين ويعرض السلامة والاستقرار للخطر».

بالطبع لم يقبل رئيس اللجنة الدستورية هذه النتائج، كما أن الحاكم العام لم يوافق عليها، لأن اللجنة الفرعية رأت أن تنقل السلطة للسودانيين وصولاً لتقرير المصير في أو قبل ديسمبر عام ١٩٥٣م.

في اليوم الحادي والعشرين من نوفمبر عام ١٩٥١ م استقال ستة أعضاء من لجنة الدستور محتجين على عدم الاعتراف للسودان بالسيادة، وبعد ذلك استقال عضو سابع بحجة أن لجنة الدستور مكونة خاصة من أعضاء الجمعية التشريعية.

ففي يوم ٢٢ نوفمبر عام ١٩٥١م أبلغ رئيس اللجنة الحاكم العام أن اللجنة لا تستطيع أن تواصل أعمالها لما حلَّ بها من هذا التمزق، ورد عليه الحاكم العام أن ليس هنالك بديل غير حل اللجنة، وحلَّ الحاكم العام اللجنة

في يوم ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥١م.

اتضح بعد ذلك أنه رغم ما وجده فقهاء القانون من حجج، فإن الاتفاقية والمعاهدة قد مزقتهما مصر وبذلك أصبح السودان حراً، ودعا ذلك الأمر للتقارب بين الأنصار والختمية، وبقي الأعضاء الثلاثة عشرة الجنوبيون، ولكن السيد عبد الرحمن بما له من قدرات لجذب البشر، لن يألو جهداً أن يستميلهم ويرضيهم، فالمهدية لم تغزُ الجنوب لتستبعد أهله وتسترقهم، وتفرضهم في سوق النخاسة.

والمهدية وإن كانت روحياً إسلامية، فالروحية هي العامل الأعظم في تكوين الروح الإفريقي الزنجي، وهنالك توافق نفسي واتصال روحي تعجز عنهما الكنائس والمبشرون ليستقطبوا الجنوب، ولكن في الإسلام من الخصائص ما يجذب الجنوبي، ليس بالكلمة، وليس بالسحر، ولكن بالسماحة والحرية، وليس بالطبل والأذكار كما يدعي بعض الناس، ولكن برحابة الروح، ولقد كان السيد عبد الرحمن يملك هذا السر.

. . . . ذكرنا آنفاً أن وفداً سودانياًموحداً ذهب إلى الأمم المتحدة، وساند هذا الوفد السير محمد ظفر الله خان مندوب الباكستان، وفارس الخوري مندوب سوريا، وتقدم هذا الوفد بالمذكرة التي تضمنت التعديلات في الدستور، ورفضها المستر ستانلي بيكر، ورفضها الحاكم العام، وفي الأمم المتحدة كشفت مصر عن نواياها، فرفضت وجود الإدارة البريطانية في السودان، وعارضت رغبات السودانيين ليتحقق لهم تقرير المصير.

سأل السيد محمد ظفر الله خان السير أنطوني إيدن هل تجلو بريطانيا عن السودان إذا اختار السودانيون الاستقلال؟ أجاب السير انطوني إيدن لماذا لا؟

كانت هذه الإجابة حدثاً، فقبل عام كان السير انطوني إيدن يوصي حكومة السودان أن تحافظ وتحفظ السودان تحت رعاية الحكومة البريطانية، ولكنه اليوم تنصل عن وصيته.

اتضح للسودانيين أن بريطانيا تبيت أمراً، ومصر كشفت أوراقها، فهي لم تتنازل عن أفكار محمد علي باشا الكبير، أنها تعتقد أن السودان ملك لها.

أصاب الاتحاديين فزع عظيم، فهذه الأوسمة التي منحها الملك فاروق الأول لإسماعيل بك الأزهري ومحمد بك نور الدين وحماد بك توفيق وإبراهيم بك جبريل وعلي بك البرير والدرديري بك أحمد إسماعيل ما هي إلا إغراءات تسحب هؤلاء المجاهدين السودانيين وتضعهم في عشيرة السراي الملكي، يلعب بهم الملك فاروق الأول كما يريد.

كان أعضاء حزب الاتحاديين أكثر صراحة، وأعظم تحركاً، فقد بدأوا بعد ما لقوه من المصريين في هيئة الأمم يبتعدون عن مصر، وخطط الأشقاء لحزبهم طريقاً جيداً ألا يقطعوا شعرة معاوية مع مصر، ولكن لا يرمون ثقلهم كله في مصر، فهنالك قوى تجددت هي أكثر تأثيراً في قضية السودان مما كان يعتقد أن مصر تملك مفاتيح القضية...

أطلت الولايات المتحدة ترث بريطانيا وفرنسا في العالم الثالث، فالانقلاب الذي حدث في سوريا دبرته الولايات المتحدة، ومحاولة ربط مصر بحلف بغداد تسعى إليه الولايات المتحدة، ونظرية الفراغ في الشرق الأوسط استنبطتها الولايات المتحدة، وإنشاء النقطة الخامسة في الشرق الأوسط أنشأتها الولايات المتحدة.

لم يكن لدى الاتحاديين في جبهتهم من له الصلات الثقافية ومتابعة السياسة الأمريكية فهي حدث جديد، وكذلك لم يكن في صفوف الجبهة الاستقلالية من له الدراية بالسياسة الأمريكية، ولكن كان في مصر ثقاة مطلعون متابعون لمجريات السياسة الأمريكية، فكل ما كان يرصده من نتائج السياسة الأمريكية في السودان فئة قليلة هي الحزب الشيوعي السوداني الناشىء..

استطاع بعض المقربين من الأنصار أن يعقدوا علاقات مع المثقفين الماركسيين السودانيين، وكان هؤلاء المثقفون المارسكيون يهاجمون الامبريالية الأمريكية وزحفها على العالم العربي وأفريقيا، التقط بعض أعضاء حزب الأمة القفاز من الماركسيين السودانيين، وعرفوا أن أمريكا هي التي تسيطر على سياسة بريطانيا، وأن هنالك محادثات واستشارات قائمة بين بريطانيا وأمريكا حول مصر والسودان، فأصر السيد عبد الرحمن المهدي على

استقلال السودان التام، وأقنع أصدقاءه من كبار الموظفين الملتفين حوله، فانقلبوا استقلاليين صامدين.

انتهت شعارات الثقافة الإنجليزية والخلق الإنجليزي والتقاليد الإنجليزية والأبوة الإنجليزية، وظهرت موجات جديدة في الصحافة السودانية تتحدث عن محنة أوبنهايمر وعن فلسفة الذرائع ومشكلة السود في أمريكا والحرب الكورية ومشروع مارشال والمعونات الأمريكية، وتخلط بين الطارىء، والقديم العتيق، وظهرت مجلة نيوزويك وتايم ولايف وجريدة الهيرالد تربيون ومجلة الاتلانيك وهاربر. . .

وقف البريطانيون في حيرة، فالسير روبرت روبرتسون حذر المديرين والمفتشين البريطانيين ونصحهم بأن يؤكدوا للمواطنين أن ما تقوم به تلك الفئات في الجمعية التشريعية لا يمثل رأي الحكومة، بل ان هذه هي أفكار ومبادىء الأمة، وأن حكومة السودان لا تؤيد حزب الأمة.

وبالرغم من ذلك استمر هذا الوضع حتى أجازت الجمعية التشريعية الحكم الذاتي كما سنفصل بعد في الفصول الآتية، وقامت في مصر حركة الضباط الأحرار، وتحطمت كل محاولات التفتت والتفرقة.

إن الجمعية التشريعية كانت ميداناً خاض فيه السودانيون في بحر متلاطم، ولكنهم وصلوا إلى شاطىء النجاة. .

قدرت حكومة السودان، ولكن تحكمت الأقدار.

(١) جهاد في سبيل الاستقلال - إعداد الصادق المهدي.

(٢) MuhdatherAbdel Rahim, Imperiliasm & Nationalism in the Sudan.

(٣) مجموعة جريدة الرأي العام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

(٤) مجموعة صوت السودان ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

(٥) مجموعة السودان الجديد ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

(٦) Proccedings of The English session of the advisory council.

(٧) The First Report of The Sudan Administration conference.

(٨) Anthony Eden, Full Circle.

(٩) confidential Memorandum, 13 ter 1950. CSCR/I. A. 1/2, Archives, Khartoum.

(١٠) Report of Stanly Baker on constitution of The Sudan.

(١١) مذكرات - الدرديري محمد عثمان.

(١٢) مذكرات خضر حمد - خضر حمد.

(١٣) J.R.S. Duncan, the Sudan - A Record of achevement

(١٤) السودان للسودانيين - عبد الرحمن علي طه.

(١٥) Baddors, A.F. Sudanese Egyptiam relations.

(١٦) Mekki Abbas, The Sudan Question.

(١٧) مصر والسيادة على السودان - الدكتور محمد فؤاد شكري.

(١٨) Sir James Robertson, Transisition in Afric.

(١٩) Mohammed Omar Beshir, Revolution and Nationalism in The Sudan,

GaafarN.A. Bekkeit, British Imperialism and Sudanese Nationalism, 1919 - 1938.

الفصل الثاني والعشرون

رحلة حزب الأمة إلى مصر

وفد الاستقلاليين إلى الأمم المتحدة:

بدأت مصر تعرض قضيتها على الأمم المتحدة، وسافر الوفد المصري عام ١٩٤٦م برئاسة محمود فهمي النقراشي، ووقف فارس الخوري مندوب سوريا يدافع عن حقوق مصر، والسر كادوقان يوضح موقف بريطانيا، فتحرك وفد الاستقلاليين برئاسة السيد الصديق المهدي وعضوية عبد الله خليل الأمين العام لحزب الأمة، والسيد محمد أحمد محجوب والسيد محمد صالح الشنقيطي، وهما مستقلان ولكنهما يقفان في معسكر الاستقلاليين، وقام الوفد باتصالات واسعة، ولم تصل مصر إلى انتصار في موقفها، وقتل محمود فهمي النقراشي، رئيس الحزب السعدي، كما قتل سلفه الدكتور أحمد ماهر، ولم تصل الأمم المتحدة إلى قرار خاص بالسودان لاختلاف الشريكين في الحكم الثنائي.

مستقبل الحكم في السودان:

رأت بريطانيا أن تؤلف لجنة اطلقت عليها اسم مؤتمر مستقبل السودان، وتكونت اللجنة برئاسة السر جيمس روبرتسون وعضوية رئيس القضاء والسكرتير المالي، ومدير أعالي النيل، وممثل لكلية غردون وممثل لمصلحة المصارف، ومندوب عن مكتب السكرتير الإداري لشئون الحكومة المحلية وممثلين للمجلس الاستشاري الذي ما زال قائماً حتى الآن ذلك العهد عام ١٩٤٦م، وصدر قرار تكوين اللجنة في ابريل عام ١٩٤٦م، وكان ممثلو

المجلس الاستشاري هم محمد علي شوقي من كبار موظفي المصلحة القضائية في دائرة التسجيلات، وعبد الله خليل وهو ضابط متقاعد وأمين عام لحزب الأمة، ومكي عباس وهو معلم مسئول عن تعليم الكبار، وبابو نمر وهو من كبار شيوخ القبائل، ونسيب لأسرة المهدي والزبير حمد الملك وهو من كبار شيوخ القبائل في دنقلا وخريج كلية غردون، وعبد الله ناير وهو من كبار شيوخ القبائل وهو ضابط مهندس تخرج في كلية غردون، وممثلين للأعيان هم السيد صديق المهدي وهو رئيس حزب الأمة وخريج قسم الهندسة بكلية غردون والابن الأكبر للسيد عبد الرحمن المهدي ومحمد محمود الشايقي من كبار الإداريين السودانيين، والدرديري محمد عثمان وهو من كبار رجال القضاء المدني السوداني، ومحمد صالح الشنقيطي وهو من كبار القضاة وهو قاضٍ مدني اعتزل العمل في الحكومة واشتغل بالمحاماة، ومكاوي سليمان اكرت وهو من كبار الإداريين السودانيين وممثلين للأحزاب هم السيد محمد الخليفة شريف وهو من كبار أسرة المهدي، ومحمد عثمان ميرغني وهو معلم تخرج في جامعة بيروت الأمريكية وعبد الرحمن عابدون وهو من كبار المهندسين السودانيين وقد تخرج في كلية غردون في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، ومن أعضاء حزب الأمة، والسيد يوسف بابكر بدري عن حزب الأحرار وقد تخرج في قسم الصيدلة في جامعة بيروت الأمريكية وعمل بالتعليم عميداً لمدارس والده الشيخ بابكر بدري، مدارس الأحفاد، والسيد محمد حمد النيل وهو من كبار مهندسي مصلحة الاشغال وقد تخرج في كلية غرودن ممثلاً لحزب القوميين، واتصلت اللجنة بالأحزاب الأخرى لتختار ممثلين لها، ولكنها قاطعت اللجنة.

أصدرت اللجنة التوصيات الآتية:

١ - إن السودانيين يتوقون لتعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان، ويرغبون في أن يجعلوا من المجلس جمعية تمثل الشعب كله، ولتطلع بمسئوليات أكثر من مسئوليات المجلس الاستشاري رغبة نحو الانطلاق في سياسة تهدف نحو تقدم الهيئات المحلية للحكم الذاتي.

٢ - يرغب السودانيون أن يكون لهم صوتهم وكلمتهم، لذلك لا بدَّ من قيام هيئة لها الحق الدستوري في التحدث باسم السودانيين أجمعهم،

والسـودانيون وهم يسعـون ليحكموا أنفسهم لا بـدَّ لهم من تدريب يهيئهم لفن الحكم، وهذا لا يتسنّى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية وهذه المسئولية في كل الأوقات يجب أن تكون متوفرة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومـواهبهم دون أي عائق يحبط أعمـالهم، وعلى هذا النهـج يتحقق تـدريبهم بأسرع الخطى الممكنة.

لقـد كان المجلس الاستشـاري هو الخـطوة الأولى نحو الحكم الـذاتي ومسئـوليته، وكـانت مدة التجـربة ثـلاث سنوات، ولكن اختصـاص المجلس الاستشاري قصر على المديريات الشمالية الست، ولم يكن هيئة تشريعية بـل كان مجلساً استشارياً محدوداً في تكوينه وبنيته، ولم يكن أعضاؤه بحكم ذلك ممثلين للشعب رغم أن بعضهم أكفـأ الرجال في البلاد وآخرهم تجربة.

نسيت لجنة التوصيـات أن بريـطانيا نقلت تجربتها في مصـر والهند إلى السودان، فقد أنشأت في مصر مجلس شورى القوانين.

٣ ـ أكـد أعضاء اللجنـة أن أمثل الـطريق لتطويـر المجلس الاستشاري الحالي، وجعله وعاء يمثل ويعبر عن رغبـات الشعب وإعطائـه قدراً أو فـرض الحرية، هو الانتقال به ليكون جمعية ذات صلاحيات تشريعيـة وماليـة وإدارية تؤديها بالمشاركة مع مجلس تنفيذي يشكل ليحل محل الحاكم العام الحالي.

٤ ـ اتفق الأعضاء كلهم بإجماع الآراء على أن تكون سلطات الجمعيـة الجـديدة المقتـرحة شـاملة لكل القـطر بأكمله شمـاله وجنـوبـه، ولكن يقـدر الأعضاء الصعاب العظيمة في ايجاد أفراد من الجنوب يضطلعـون بالمسئـولية ويمثلون دوائرهم تمثيلاً كـاملاً في الـوقت الحاضـر، وتأمـل اللجنة أن يتيسـر التغلب على هذه الصعاب تدرجاً وتدريباً، وأن يعين مديرا المديريتين الفصائل الأكثـر صـلاحيـة في الـوقت الحــاضـر ليمثلوا دوائــرهم في هـذه الجمعيــة المقتـرحة. إلى أن يحين الـوقت الذي تتـوفر فيـه الكوادر القـادرة على تمثيل ذلك الجزء تمثيلاً صحيحاً وتاماً.

انتهت اللجنـة من توصيـاتها، والتقى السيـد عبد الـرحمن المهـدي في اليوم السابع من نوفمبر عام ١٩٤٧م بالحاكم العام، مطالبه برد مصر على التوصيات، ولم ترد مصر على خطاب الحاكم العام، وقال الحاكم العام إن حكومة السودان لن تقف مكتوفة اليد.

أشار السيد عبد الرحمن المهدي أن رئاسة المجلس التنفيذي يجب أن توكل لسوداني، وأن يكون أعضاء المجلس التنفيذي يجب أن يكونوا وزراء بدلاً من وكلاء وزارات، واستعجل السيد عبد الرحمن الحاكم العام موضحاً أن أي تأخير في مد الحكم الثنائي سيكون ضرره عظيماً.

ولم ترد مصر على التوصيات حتى يوم ٣٠ مارس عام ١٩٤٨م، فاجتمع السيد عبد الرحمن المهدي بالسر روبرت هاو الحاكم العام وخرجا من الاجتماع بما يشبه القرارات التي تضمنتها النقاط الآتية:

١ ـ خولت اتفاقية عام ١٨٩٩م المبرمة بين مصر وبريطانيا والخاصة بالسودان للحاكم العام السلطات التشريعية والتنفيذية بوصفه وكيلاً لكل من بريطانيا ومصر في السودان... وهنا برزت مشكلة قانونية هل يجوز للوكيل أن يتنازل لغيره عن سلطاته أو بعضها بدون موافقة موكليه؟

٢ ـ إن مصر سلمت ردها على التوصيات الخاصة بمشروع المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي لوزير خارجية بريطانيا في يوم ١٥ مارس عام ١٩٤٨م، وعملت حكومة جلالة ملك بريطانيا على حصولها على موافقة مصر على المشروع قبل ذلك.

٣ ـ اتفق الحاكم العام مع السيد عبد الرحمن المهدي أن الأضرار ستنجم عن أي تأخير لإنجاز المشروع.

٤ ـ عرض الحاكم العام إلى نقاط قانونية أخرى، فهو لا يبت فيها وحدها، ولكن ذكر منها الآتي:

(أ) ـ قرار مجلس الأمن الخاص بالمسألة السودانية، وهذا القرار جعل بريطانيا في مركز أقوى من مركزها في مكان سيكون في مشروع صدقي ـ بيفن.

(ب) ـ موافقة المجلس الاستشاري على مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي.

(ج) ـ إن موقف السودان وأحواله تختلف في تلك الفترة لما وصل إليه من تقدم ورقي عما كان عليه في الماضي قبل خمسين عاماً.

(د) ـ لا تنسى بريطانيا أن السودان وقف مع الديمقراطية والحلفاء في الحربين العالميتين.

٥ ـ عبر الحاكم العام عن أمله أن يتم قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في مدة أقرب من أواخر عام ١٩٤٨م.

٦ ـ ألمح الحاكم العام أن وزير خارجية بريطانيا والمستر هكتور ماكينل صرحا أن حكومة جلالة ملك بريطانيا لا تساوم مصر في إعداد وتدريب السودانيين للحكم الذاتي وتقرير المصير، وأن كثيراً من الناس يعرفون أن سيادة أي شعب هي كامنة في أهله وليست في أيدي أية جهة أجنبية.

كانت هناك تعديلات على مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي قد أجراها المجلس الاستشاري كتوصيات، وترك بالطبع للحاكم العام النظر فيها.

بينما كانت الخطى قائمة على قدم وساق نحو التدرج الدستوري وتقنين الوضع السوداني، كانت هنالك جبهة الكفاح السلمي تعارض قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في السودان، فقد وقف حزب الأشقاء والاتحاديين والأحرار الاتحاديين واتحاد العمال والمزارعين وكل القطاعات الموالية للطريقة الختمية معارضة للجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، وانطلق شعار «ولن نقبلها ولو جاءت خالية من كل عيب».

في يوليو عام ١٩٤٨م وصل رد حكومة مصر على توصيات قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، وقد خاطب عبد الفتاح عمرو الاسكواسن الراكيت العالمي وخريج جامعة اكسفورد وسفير مصر لدى بلاط سانت جيمس وزير خارجية بريطانيا موكلاً من رئيس مجلس وزراء مصر بهذه الرسالة.

معالي وزير خارجية صاحب جلالة ملك المملكة المتحدة.

بالإنابة عن الحكومة المصرية، وفي هذه المناسبة، أود أن أبلغ معاليكم أن الحكومة المصرية ما تزال متمسكة بموقفها من النظام القائم في السودان، وهو الموقف الذي سبق لها أن وقفته أمام مجلس الأمن، وإن كانت قد اشتركت في مباحثات بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، فقد

كانت غايتها الجوهرية من تلك المباحثات كما سبق لي أن أبلغت حكومة صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة أن يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتي تعاونهم مصر فيه معاونة إيجابية بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يستلموا زمام أمورهم كاملاً في ظل تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل.

ولما كان القانون الذي أصدره معالي الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية وهو في الوقت نفسه كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام أن يصدره، فإن الحكومة المصرية لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها في هذا الشأن، وانتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن خالص تحياتي.

تحريراً في اليوم الخامس من يوليو عام ١٩٤٨م.
عبد الفتاح عمرو
سفير الحكومة المصرية

قامت الجمعية التشريعية في ديسمبر عام ١٩٤٨م، وقاطعها السودانيون وانتظمت كل مدن وبلدان السودان مظاهرات هادرة، واستخدم رجال الشرطة الرصاص والضرب بالهراوات، فقاد المظاهرات في العاصمة المثلثة السيد إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين ويحيى الفضلي وسجن كثيرون. وقادها في واد مدني السيد حماد توفيق وأحمد خير وصالح مصطفى الطاهر، وفي بور سودان السيد محمد حمد النيل ومحجوب عثمان وعبد المجيد بدر ومحمد عبد الرحمن وعثمان محجوب وغيرهم، وفي عطبرا السيد إبراهيم حسن المحلاوي وقاسم أمين والشفيع أحمد الشيخ وغيرهم، وقتل أعداد من المواطنين في هذه المظاهرات، ودخل كثيرون كأعضاء بالتزكية من غير منافس في هذه الجمعية التشريعية.

وقف السودانيون ضد الجمعية التشريعية كراهية ورفضاً للحكم البريطاني، وقد نجحت مصر في تعبئة الشعور العام.

وقفل باب النقاش وطرح الأمر للتصويت ففاز الاقتراح بتسعة وثلاثين صوتاً مقابل ثمانية وثلاثين صوتاً، وهب الحاكم العام ليدلي بصوته، ولكنه تعثر، بذلك فاز الاقتراح القاضي بمنح السودان الحكم الذاتي.

الفصل الثالث والعشرون

منابع الفكر السياسي في السودان
التقارب والتباعد

لم يفطن الشريك الغائب للعبة التي احكمتها بريطانيا، فسحب البساط من تحت أقدام المصريين، إذ كان قيام المجلس الاستشاري خطوة ألغت مجلس الحاكم العام، ونشوء الجمعية التشريعية تجريداً لمصر من دعوتها إلى السودان جزءاً من مصر، واسترداد الشمال للجنوب ومشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية كانا نصراً للسودان الواحد الذي لا يقبل التجزئة.

استطاع حزب الأمة أن يستقطب النواب الجنوبيين وعني بهم السيد عبد الرحمن المهدي، ولقوا كل احترام وتكريم ولم يحسوا أبداً بأي تمييز أو استعلاء من الشماليين حتى السياسي الجنوبي الذي قال تقطع يدي لو قبلت أن أكون شمالياً... قد نسي قولته واندمج في الجو السياسي في الخرطوم، ومع ذلك بدأت مخططات السياسة البريطانية تذكر الجنوبيين بالاسترقاق وتجارة الرقيق التي كان يمارسها السودانيون في القرن التاسع عشر، وما قبله، وأهمل هذا المخطط أن يذكر أن القبائل الجنوبية نفسها كانت تمارس تجارة الرقيق، وتغزو قبيلة أخرى وتخطف أبناءها وتسترقهم.

استطاع حزب الأمة أن ينجح في ايجاد عنصر من التوازن بين النيليين الشماليين وسكان الوسط الجنوبي وأهالي غرب السودان، فنفي بذلك التقرب من مصر، وأدرك حزب الأمة بحسه التاريخي أن الختمية أنفسهم لا يؤمنون بالاتحاد مع مصر، ولا يرضون أن يكون السودان محكوماً تحت التاج

المصري، فالسيد علي الميرغني مع أنه عاش في مصر في فترة المهدية، واختلف الختمية مع الثورة المهدية إلا أن ذلك لم يعن أن الختمية يتقبلون أن يقدموا السودان في طبق، وكما أن السيد علي الميرغني الذي كان صديقاً للسر ريجنالد وينجت (١٨٩٩م - ١٩١٦م) لم يرضَ أن تحتويه الإدارة البريطانية، وإن كان قد تعاون معها.

أجل إن الختمية قد عملوا على اسقاط المجلس الاستشاري وكان لهم أعوان ومريدون، وضعوا أيديهم مع المثقفين الذين وقفوا مع شعار وحدة وادي النيل والاتحاد تحت التاج المصري، ولكن كل هذا التعاون كان تكتيكياً ولم يكن استراتيجياً، وقد عرف البريطانيون مفتاح شخصية السيد علي الميرغني، فإن كان السيد علي الميرغني لم يضع يده مع السيد عبد الرحمن المهدي في مناصرة الجمعية التشريعية والسماح لأنصاره لخوض انتخاباتها، إنما كان هدفه أن يترك الأنصار في الساحة، ويراقب معركتهم ويقف ركيزة إذا ما آن الوقت، فينضم إلى صفوفهم... قد عرف السيد علي الميرغني أساليب السياسة البريطانية، لذلك أوعز لأعوانه ليطالبوا بتعديل نظام الجمعية التشريعية ويكفل للجمعية سلطات دستورية تخرج بها إلى استقلال السودان...

قد يبدو في تلك الفترة أن السيد عبد الرحمن المهدي قد رضي بالحكم الذاتي، فعقلية السيد عبد الرحمن هي ذرائعية تؤمن بالواقع، وتعمل إلى الوصول إلى الغاية باجتياز الخطوات، أما عقلية السيد علي الميرغني فغائية تهدف للنهائي من غير المرور بالمراحل، لذلك كان السيد علي الميرغني يعمل في كتمان وحذر ويرقب الأمور من وراء الستار ولكن السيد عبد الرحمن كان مقاتلاً يحارب في وضح النهار... تقدم الختمية بمقترحاتهم لتعديل نظام الجمعية التشريعية بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م أنظر (ملف - رقم ٩/٩/٢٠ دار الوثائق المركزية - الخرطوم).

طالبوا بأن تكون انتخابات الجمعية حرة ومباشرة، وإلغاء شروط الإقامة، وأكدوا على منح الجمعية التشريعية كل السلطات التشريعية، وأبانوا أن إقرار الميزانية عبر الجمعية التشريعية شرط لازم وملزم للمجلس التنفيذي.

أحس حزب الأشقاء وقيادة مؤتمر الخريجين أن الختمية سيلعبون لعبة سياسية، فالختمية هي القاعدة الواسعة العريقة لحزب الأشقاء، وكلهم من التجار وأصحاب المصالح، ومصر قد فتحت كل طرق التعامل التجاري والاقتصادي مع هذه القاعدة ولم يغب ذلك عن حزب الأمة.

أفزع خبر اقتراحات الختمية قيادة المؤتمر وحزب الأشقاء وحزب الاتحاديين، وهاجمت ذلك جريدة المؤتمر هذا الاتجاه في العدد الصادر في يوم ١٩٤٩/١١/٢٥م في مقال بعنوان (تعديل الجمعية التشريعية يزيد الحالة سوءاً) وجاء في هذا المقال: تخلِّي الاستعمار عن هذه التنظيمات أوجد هيئة جديدة هي الجمعية التشريعية التي فيها الوزراء ووكلاء الوزارات مع أنها لا تختلف في الجوهر عن المجلس الاستشاري.. غير أن الاستعمار سيستمر في إجراءات تبديلات وتعديلات لكي يكسب مؤيدين جدداً بين أولئك الذين كانوا حتى الآن متأثرين بالروح الوطنية، وقد اسموا أنفسهم وطنيين.

صبر الختمية على هذا التجريح، ولكنهم كسبوا أرضاً جديدة، وحزب الأشقاء يردد كلمات زعيم الأشقاء عن الجمعية التشريعية (لن ندخلها لو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب)... ولما كان السيد علي الميرغني يعرف مكامن التطرف في حزب الأشقاء أشار بفصل بعض الأعضاء الشبان في الحزب، وقد تم فصلهم، وبعضهم أتهم بالشيوعية... عرف إسماعيل الأزهري أن سلاح الختمية باتر، وحمد البريطانيون نشوب هذه الأزمة بين الختمية والأشقاء والاتحاديين. وردت الإدارة البريطانية على مذكرة الختمية بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م وأبانت أنها ستؤخر إعلان الحكم الذاتي، وجاء في الوثائق أن تأخير دخول الختمية سيكسب الإدارة البريطانية سلاحاً يحاربون به حزب الأمة.

رأت مصر أن الجمعية التشريعية استطاعت أن تصدر قراراً باسقاط قرار حزب الأمة بمنح الإدارة البريطانية الحكم الذاتي، وسقط هذا القرار في جلسات بدأت من اليوم السادس حتى اليوم السادس والعشرين ديسمبر عام ١٩٥٠م وتحالف القبائل وممثلو الجنوب ضد حزب الأمة واسقطوا كل القرارات وتعديلاتها بصوت واحد وكانت النتيجة ٣٩ ضد ٣٨.

كتب السر جيمي روبرتسون السكرتير الإداري للحاكم العام مذكرة بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٩م أنه ليس من سلطات الجمعية التشريعيةأن تناقض موضوع الحكم الذاتي، وقبل ذلك حوصرت الجمعية التشريعية عندما اشتد نقد صالح عبدالقادر وزميليه لها، وخرج الثالوث (صالح عبدالقادر ـ أحمد يوسف هاشم ـ ومحمد أحمد محجوب وهم أعضاء معيَّنون) من الجمعية.

احتجت مصر ورفضت اتجاه حزب الأمة في طلبه ومناقشته للحكم الذاتي وتقدم محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية حينذاك باحتجاج رسمي لوزير الخارجية البريطانية المستر ارنست بفين وطلب منه أن يوجه الحاكم العام بعدم السماح للسودانيين أن يناقشوا مثل هذه المسائل التي تتعلق بحق تقرير مصير السودان أو الحكم الذاتي أو الاستقلال. . .

نشرت الصحف البريطانية والمصرية هذا الخبر، فأغضب كل السودانيين، وبدأت بعض الأقلام السودانية يهاجمون مصر، واشتدت حملة الطلبة السودانيين الذين كانوا في مصر، واعتصموا على إقامة السيد إسماعيل الأزهري في مصر في فندق الكونتنتال، وأهابوا به أن يرجع إلى السودان ليواصل الكفاح، انقسم السودانيون في دائرة الفكر الاتحادي، فوقعت أقلية مع مصر هم المرحوم السيد علي برير والأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل والدكتور عقيل أحمد عقيل، أما الأشقاء فقد كان موقفهم مهزوزاً بالنسبة لمصر، الاتحاديون جاهروا برفض الوصاية المصرية. . .

كسب حزب الأمة أرضاً جديدة فقد تضخم عدد المعترضين على قرارات مصر، وقوانينها التي أجازها البرلمان المصري وتلهفه لجعل السودان تحت سيادتها، وفي يومي ١٧/١٦ في أكتوبر عام ١٩٥١م وقع الملك فاروق ملك مصر قانونين خاصين بالسودان، الأول لقب ملك مصر والسودان وتسميته قانونياً بذلك، وتوحيد السودان مع مصر تحت التاج المصري وإنشاء وزارة سودانية يعينها الملك فاروق ويسمي الوزراء ويقصيهم، وإنشاء مجلس ليقر القوانين ويقر الميزانية بموافقة الملك على أن تكون شئون الخارجية والدفاع والنقد من حق الملك وحده.

ثار السودان، وتذكر السودانيون غزو محمد علي باشا للسودان وجعله ضمن ممتلكاته في عام ١٨٢١م.

حزب الأمة يجمع الشمل

تكاتفت كل الأحزاب السودانية، وظهر اليسار السوداني متضامناً معها، وبقي حزب الأشقاء وحده مؤيداً لمصر، ولكن قاعدته بدأت تهتز، وجماهيره نفرت منه وبقي معه أصحاب المصالح الذين تعطيهم مصر التاريخ والامتيازات التجارية وتسهل لهم الحصول على السلع، كما انفقت مصر مالاً كثيراً في كل الفترة...

أثيرت الجمعية التشريعية وأعلن أعضاؤها أسفهم البالغ على اتجاه مصر ومحاولتها لفرض سيادتها على السودان، وتقارب حزب الأمة والختمية وسجل اعتراض الجمعية التشريعية في يوم ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥١م.

في تلك الفترة نشأت الجبهة المعادية للاستعمار وانشق مؤتمر الخريجين، واختلف السيد محمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء مع السيد إسماعيل الأزهري، وخرج اليساريون مع السيد محمد الأمين حسين، وانضم إليهم الشيوعيون الدكتور عز الدين علي عامر.

استعرت حرب الهجوم بين جناح الأزهري ومحمد نور الدين، ودخلت الخصومة إلى المحاكم، وطالب محمد نور الدين بصحيفة الأشقاء ودارهم، وكان هذا داخل السودان، أما في أروقة الحكم الثنائي فبرزت قوة لجنة تعديل الدستور السودانية وكانت قد كونت بمقتضى قرار اتخذته الجمعية التشريعية بتاريخ التاسع من ديسمبر عام ١٩٥٠م، واستندت على أن إلغاء مصر لاتفاقية ١٩٣٦م يقضي تلقائياً على كل الأسس التي ارتكز عليها الحكم الثنائي بموجب اتفاقية ١٨٩٩م، ومن ثمة يحول مسئولية السيادة على السودان مجلس للسودانيين أنفسهم.. وألقى السر انتوني إيدن اللورد افون فيما بعد بياناً في مجلس العموم البريطاني أكد فيه على استمرار دور بريطانيا في السودان ممثلة في الحاكم العام البريطاني وكان ذلك بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١م.

رفض حزب الأمة بيان السر انتوني إيدن وأيدهم كل السودانيين في ذلك، وطالب حزب الأمة بتكليف لجنة دولية تحل كل المحاكم العامة وإدارتها

لنقل السودان إلى الاستقلال، واعترض حزب الأشقاء على ذلك وهاجمت الصحف حزب الأشقاء، وأبرق أعضاء لجنة الدستور السودانية ما عدا عضواً واحداً بهيئة الأمم ليقوم باختيار اللجنة الدولية، ودعت لجنة الدستور لقيام جمعية تأسيسية في شهر ديسمبر عام ١٩٥٣م أو قبله.

أصدر الحاكم العام أمراً بحل لجنة الدستور في يوم ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥٢م وأمرت الإدارة البريطانية على تأجيل أمر البت في مسألة السودان، وحزب الأمة يستعجل ويبعث بالوفود لأوروبا وأمريكا والبلدان العربية، ويصطدم مع الإدارة البريطانية، التقى الختمية وانضم إليهم الأشقاء، وأغلبية الأحزاب السودانية واتفقوا جميعاً مع حزب الأمة لتكوين وفد سوداني مشترك ليتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة لطرح القضية السودانية، وتم هذا الاتفاق في يناير عام ١٩٥٢.

وصل الوفد الموحد إلى نيويورك ووجد تأييداً من السيد فارس الخوري مندوب سوريا والسيد محمد نصر الله خان مندوب (الباكستان) وواجه هذا الوفد معارضة مشتركة من بريطانيا ومصر.

وفي الخرطوم كانت الجمعية التشريعية يقود فيها حزب الأمة النقاش حول شكل الحكم المقترح في السودان، وتولت الجمعية التشريعية مناقشة مسودة الحكم الذاتي، كما أعدتها اللجنة التي حلها الحاكم العام ووقفت الإدارة البريطانية معترضة على مسألة سيادة السودانيين على السودان، كما أنها تلكأت في توقيت وتحديد تقرير المصير، وبقي الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا.

أقال الملك فاروق الوزارة الوفدية وكلف أحمد نجيب الهلالي باشا بتأليف وزراة، فشرع الهلالي يستميل الأحزاب السودانية ليصل معها إلى موقف موحد ضد الإدارة البريطانية، وطالب معهم بتقليص سلطات الحاكم العام وتحديد موعد متفق عليه من كل الأطراف لتقرير المصير في السودان مقابل أن تعترف الأحزاب السودانية كوعد وشرط بسيادة التاج المصري على السودان، وبعد ذلك يكون استفتاء السودان، إما أن يبقى السودان في وحدة مع مصر أو يكون مستقلاً عنها، ورجع الوفد السوداني في يوم ١٢ يونيو عام ١٩٥٢م.

لم يوافق الوفد السوداني على مقترحات الهلالي باشا، ولكنه وعد أن يدرسها في السودان، وصبر السيد عبد الرحمن المهدي وقد علم أن الأحوال في مصر مضطربة بعد حريق القاهرة، وأن الملك فاروق قد فقد شعبيته، وبدأ المصريون يهاجمونه ويعارضون وجوده ويتهمونه بكل أنواع الفساد ولم تكن المدة التي قضاها الوفد الموحد المشترك كافية، إذ أنها بدأت بوصوله في يوم ٢١ مايو عام ١٩٥٢م.

فجأة نشبت الثورة في مصر في يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م وطرد الملك، وسيطر على الحكم اللواء (محمد نجيب) وعلاقة حزب الأمة مع محمد نجيب قديمة (موثلة) وهو نصف سوداني من جهة أمه، وتلقى تعليمه في مدرسة واد مدني وفي كلية غردون بالخرطوم.

الفصل الرابع والعشرون

احتجاج السيد عبد الرحمن المهدي على بريطانيا

كفاح السيد عبدالرحمن المهدي في سبيل الاستقلال

لم يكن هنالك عداء بين السيد عبد الرحمن المهدي ومصر، بل كاد أن يكون السيد عبد الرحمن المهدي الصديق الأول لمصر في الثلاثينات ومطلع الأربعينات، فعندما زارت البعثة الزراعية الاقتصادية التجارية المصرية السودان عام ١٩٣٥م، اتصل الحاكم العام حينذاك السر جورج استيوارت سايمز بالسيد عبد الرحمن، ودعاه أن يتصل بهذه البعثة بوصفه رجلاً من كبار رجال الزراعة والأعمال.

احتفل السيد عبد الرحمن بالبعثة، واحتفل بها في أبا، وكان الفصل هو زمن فيضان النيل، فردم الجسر الذي يعرف بالجاسر لتعذر وصول باخرة من الخرطوم إلى أبا، ومرت عربات الزوار مما جعل الأمير عمر طوسن راعي الجمعية الملكية المصرية يثني ويجل السيد عبد الرحمن المهدي، إذ أبرق له مهنئاً وشاكراً لتلك اللفتة الكريمة. فتحت هذه الزيارة أبواباً كانت مغلقة بين مصر والسودان منذ عام ١٩٢٤م.

بعد ذلك وقعت مصر اتفاقية الصداقة بينها وبين بريطانيا، وكانت بريطانيا تتوقع الحرب العالمية الثانية، لذلك أكدت في هذه الاتفاقية كل اتفاقيات فتح السودان ومشاركة مصر في ذلك اتفاقية عام ١٨٩٧م واتفاقية عام ١٨٩٨م واتفاقية عام ١٨٩٩م وأضافت في معاهدة عام ١٩٣٦م أن هدف بريطانيا ومصر في السودان هو توفير رفاهية السودانيين.

أثارت تلك الاتفاقية المثقفين السودانيين، ونبهتهم لموقف السودان الغامض، وبعد مداولات سمح للسيد عبد الرحمن المهدي بالسفر إلى بريطانيا، وصحبه من جانب حكومة السودان السيد صمويل عطية أحد رجال المخابرات، ومن أسرته السيد عبد الله الفاضل المهدي والسيد يعقوب الحلو والدكتور الفاضل البشري والسيد محمد المهدي الخليفة عبد الله، وكان ذلك في صيف ١٩٣٧م.

أقام السيد عبد الرحمن في لندن في فندق جروفنزو هاوس، وكان وزير الخارجية حينذاك المستر إيدن واللورد افون فيما بعد، وقد تغيب في فرنسا، وناب عنه المستر بتلر، وقدمت وزارة الخارجية البريطانية دعوة للسيد عبد الرحمن بواسطة المستر هاول وكيل حكومة السودان حينذاك.

دخل السيد عبد الرحمن على المستر بتلر ومعه السيد ادوارد عطية كمترجم... وبدأ المستر بتلر الحديث عن طقس لندن، وبعد ذلك ناقش السيد عبد الرحمن المهدي، وأجابه المستر بتلر أن معنى كلمة السيادة ما زال غامضاً يختلف فيه فقهاء القانون، ولكن أصر السيد عبد الرحمن على التأكد من معنى السيادة على السودان، ومن السيادة عليه؟ أهي لدولتي الحكم الثنائي معاً أم للسودانيين؟ تهرب مستر بتلر من الإجابة، وبعد ذلك تطرق السيد عبد الرحمن لتصريف معنى رفاهية السودانيين... وأجابه المستر بتلر أنه هو الذي وضع كلمة رفاهية السودانيين. وقصد بها الخدمات في الصحة والتعليم والأمن وإصلاح الأحوال.

التفت بعد ذلك المستر بتلر للسيد عبد الرحمن، وسأله إن كان يثق في السر جورج ستيوارت سايمز فأجابه بنعم، فإنه يعرف السر جورج استيوارت سايمز منذ عام ١٩١٠م، فقال له إن السر جورج استيوارت سايمز سيوضح له معنى رفاهية السودانيين.

قابل السيد عبد الرحمن بعد ذلك الحاكم العام السر جورج استيوارت سايمز فأخبره أنه سيحدد معنى الرفاهية بعد البحث والمشورة مع كبار موظفيه... وبعد عام التقى السيد عبد الرحمن المهدي بالسر جورج استيوارت سايمز، فقال له الحاكم العام «أنكم في هذه المرة قد صنعتم بأنفسكم أمراً» وكان ذلك الأمر هو قيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٢٨م.

بارك السيد عبد الرحمن المهدي مؤتمر الخريجين، ووقف يسانده، وقد رأت مصر في مؤتمر الخريجين خطراً، وإن كانت السلطات البريطانية قد أغمضت عينيها عنه، وقبل ذلك رأت مصر أن تستميل السيدين علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي فأنعمت عليهما برتبة الباشوية، وزار السيد عبد الرحمن المهدي مصر، واستقبله الملك فاروق، وقد توج عام ١٩٣٨م، وأشار الملك فاروق إلى المكادية التي يلف عليها السيد عبد الرحمن عمامته وقال له «ادي سيادتك متوج» فرد عليه السيد عبد الرحمن يا صاحب الجلالة العمائم تيجان العرب.

كان رئيس الديوان الملكي حينذاك علي ماهر رجل آمن بالتقارب بين السيد عبد الرحمن ومصر، وحاول أن يربط بين الأسرتين.

بروتوكول صدقي ـ بيفن:

قامت مفاوضات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٤٦م، ورئيس الجانب المصري حينذاك إسماعيل باشا صدقي، ورئيس الجانب البريطاني المستر أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية، وكانت الحكومة هي حكومة العمال.

استطاع الجانبان البريطاني والمصري أن يتفقا على أن تكون لمصر السيادة على السودان، ونما ذلك الخبر ذاك للسيد عبد الرحمن المهدي، فاسفر ابنه السيد الصديق المهدي إلى لندن ليتابع الأخبار، وتأكد للسيد عبد الرحمن صحة الاتفاق، وقد علم أن الحاكم العام ليست له الصلاحيات لينجح أو يعارض، لأنه موظف تعينه وتوافق عليه الحكومتان.

نشرت صحف مصر تصريح صدقي وهو يقول: «أتيتكم بالسيادة على السودان» اتصل السيد عبد الرحمن بالسكرتير الإداري السر جيمس برتسون وسأله عن صحة الخبر، فرد عليه أنه يعلم ما يفيد رسمياً في هذا الشأن، ولكن يبدو أن الحاكم العام قد صدرت له الأوامر بتنفيذ ما تم في الاتفاقية.

حاول السر جيمس روبرتسون أن يثني السيد عبد الرحمن عن السفر إلى لندن بغياب الحاكم العام، وعرف عبد الرحمن أن الموظفين البريطانيين لا يزعجهم ما كانت حكومة المملكة المتحدة تزمع أن تفعله. استطاع السيد عبد الرحمن أن يحصل على التأشيرة للسفر إلى بريطانيا، وأبرق السيد

عبد الرحمن إلى المستر كلمنت أتلي بأنه قادم لمقابلته، فرحب به المستر كلمنت أتلي، وكما أبرق لإسماعيل باشا صدقي الذي أهمل الرد على برقيته، وطالبت صحف مصر أن يحاكم السيد عبد الرحمن بتهمة المروق عن سلطان جلالة الملك فاروق الأول، ملك مصر والسودان.

أشعل تصريح صدقي الغيظ في نفوس السودانيين كلهم بمختلف أحزابهم، ورأى الاستقلاليون أن يعارضوا البريطانيين، وقد فقدوا ثقتهم، وقرروا الاستفادة من المجلس الاستشاري لشمال السودان، واضحكهم التناقض الذي وقع فيه المستر أرنست بفين الذي صرح في مجلس العموم البريطاني في اليوم السادس والعشرين من مارس عام ١٩٤٦م أن حكومة صاحب الجلالة تتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه السودانيون أن يقرروا نهائياً أمر مستقبلهم السياسي بأنفسهم، وقال إن هدف حكومة السودان هو أن تؤسس منظمات للحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال، وأكد للسودانيين أنه لن يحدث أي تغيير في وضع السودان كنتيجة لتعديل المعاهدة مع مصر حتى يستغني السودانيون في ذلك بالطرق الدستورية. اتضح للاستقلاليين أن بريطانيا خدعتهم.

هرع خلق كثير للعاصمة احتجاجاً على تصريح صدقي، وقامت المظاهرات والهتافات وارتبطت الأحزاب الاستقلالية ببعضها، وتألفت الجبهة الاستقلالية، وناشد عبد الرحمن المهدي المواطنين أن يلتزموا الهدوء والسكينة.

سافر السيد عبد الرحمن في نوفمبر عام ١٩٤٦م إلى القاهرة على طائرة بحرية، ووصلها ليلاً، ولم يستقبله ونزل السيد عبد الرحمن في فندق هليوبوس وصحبه الدكتور بشير محمد صالح والسيد محمد الخليفة شريف في تلك الرحلة وزاره في الفندق السر هيوبرت هدلستون حاكم السودان العام ومعه سكرتيره المستر لوس الذي أصبح فيما بعد مستشاراً سياسياً والمستر هازلون وكيل حكومة السودان بمصر والسيد صمويل عطية نائبه، وكان مع السيد عبد الرحمن المهدي زوار من الطلبة السودانيين الذين كانوا يتلقون العلم في بريطانيا، فأراد الطلبة أن ينسحبوا، ولكن الحاكم العام أشار إليهم أن يبقوا.

اطلع الحاكم العام السيد عبد الرحمن المهدي على الاتفاق الذي تم بين إسماعيل صدقي رئيس الوزارة المصرية والمستر ارنست بيفن، وقد وقعاه بالأحرف الأولى، واستفسر السيد عبد الرحمن من الحاكم العام إن كان في استطاعة الحاكم العام أن يعمل على تأجيل عرض هذا الاتفاق على مجلس العموم البريطاني، فأخبره الحاكم العام أنه موظف وليس من اختصاصه أن يتعرض لأمور السياسة العليا، ولكن الحاكم العام أعرب عن اغتباطه لملاحقة السيد عبد الرحمن لإحباط هذا الاتفاق، ونقل إليه أن المستر كلمنت اتلي يرحب بقدومه لبريطانيا وأنه سيقابله وإن كبار المسئولين البريطانيين يسرهم أن يلتقوا به في بريطانيا.

وكان نص الاتفاق بين إسماعيل صدقي رئيس الوزارة المصرية والمستر أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية قد نص على الآتي:

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها تحقيق رفاهية السودانيين، وتنمية مصالحهم، وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك تمكينهم من ممارسة حق اختيار النظام الذي يرتضونه في المستقبل للسودان، وإلى أن ينهي الطرفان الساميان المتعاقدان الاتفاق التام المشترك بينهما لتحقيق الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، وتظل اتفاقية عام ١٨٩٩م سارية المفعول، وكذلك المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦م المبرمة بين بريطانيا ومصر مع ملحقها والفقرات من ٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والمرفق بالمعاهدة المذكورة نافذة. وذلك باستثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية، أن المتتبع لكل المفاوضات بين مصر وبريطانيا بين سعد زغلول وعدلي والنحاس يرى أن كل المفاوضات تحطمت تحت صخرة السودان، وكما أن اتفاقية عام ١٨٩٩م لا تمنح مصر حق السيادة على السودان، والوضع الدولي للسودان لا يجعله في نطاق الحماية أو الوصاية أو الاستعمار، فهذه الفقرة التي جعلت السودان تحت التاج المصري تجعله كذلك تحت التاج البريطاني لأن بريطانيا ومصر مشتركان في حكم السودان.

لم يرض السودانيون جميعاً بهذا الاتفاق، حتى الذين كانوا ينادون بشعار الوحدة تحت التاج المصري قلقوا واضطربوا، فقد ظنوها حيلة

سياسية، ولكن استطاع إسماعيل صدقي أن ينبههم ويعيدهم إلى رشدهم.

السيد عبدالرحمن المهدي يقابل رئيس وزراء المملكة المتحدة:

كان الأستاذ يعقوب عثمان ممثلاً لحزب الأمة في بريطانيا، والأستاذ يعقوب عثمان هرب من كلية غردون في أخريات العشرينات والتحق بالمدارس المصرية، وقد ضمه الأمير عمر طوسن للطلبة السودانيين الذين تولى أمرهم، واهتم برعايتهم، وهم توفيق أحمد البكري والدرديري أحمد إسماعيل وبشير عبد الرحمن، وبشير محمد خير وآخرين، وقد بعثه الأمير عمر طوسن إلى المملكة المتحدة، فالتحق بجامعة ليدز، وتخرج ببكالوريوس في القانون والاقتصاد والعلوم السياسية، وعمل فترة بالصحافة في بريطانيا، كما أنه عمل مرشداً وضابطاً لشئون البحار اليمنيين، وعاد إلى السودان وعمل في صحافة حزب الأمة، وله كتابات في الاشتراكية، وقصائد باللغتين العربية والإنجليزية.

ينتمي يعقوب عثمان لأسرة من الأنصار في بلدة الكاملين في النيل الأبيض... صحب السيد عبد الرحمن في لقائه مع المستر كلمنت اتلي رئيس الوزارء البريطانية حينذاك، كما صحبه هلليسون كمترجم، وهو مستشرق بريطاني، عمل مدرساً للتاريخ بكلية غردون، وكتب العديد من الابحاث عن الفولكلور السوداني والشعر العامي والعربي السوداني، وتناول بعض الجوانب التاريخية والثقافية في حياة القبائل العربية السودانية.

اختارته الحكومة البريطانية ليكون المترجم بين المستر اتلي والسيد عبد الرحمن المهدي عند لقائه بالمستر اتلي.

دام الاجتماع ساعتين، وابتدأ رئيس مجلس الوزراء البريطاني الحديث:

ظل المصريون يطالبون بالسيادة على السودان منذ سبعين عاماً، فأين كنتم أنتم طوال هذه السنين؟

أجابه السيد عبد الرحمن «: كنا غائبين، ألا نملك حق الغائب الذي اغتصب حقه؟ كنتم أنتم تتفاوضون في شئوننا ولا تطلعونا على ما كنتم

تتفاوضون فيه، ونحن أصحاب الحق الأول، بل كنتم تكتمون عنا ما يخصنا... ألم تعدونا ألا تحدثوا تغييراً في وضع بلادنا من غير استشارتنا؟ ألم نصدقكم ونتعاون معكم في الحرب؟ أما بذلنا كل ما كان نملكه من رجال ومال وغيره في سبيل نصرتكم؟ ألم نضع كل مواردنا تحت تصرفكم أيام ألمت بكم الشدة؟ ماذا لقينا بعد ذلك كله؟ لقينا البروتوكول الذي سلبنا أعز ما كان يأمل الإنسان في الحياة أن يناله... إننا شعب مرموق لا يصح أن تتجاهلوه.. لقد حاربنا المصريين، وحاربناكم مع المصريين وقبلكم حاربنا الأتراك.

إن هذا الاتفاق الذي أبرموه جائر ظالم، لا يليق، أن يصدر عن حكومتكم، فنحن لا نقبل الخضوع للتاج المصري، ولا نقبل بالسيادة على بلادنا... إن السيادة تتعارض مع أمانينا وآمالنا، وإننا سنقاومها مهما كان الثمن... إنني لا أرى لمصر حقاً شرعياً ولا قانونياً في السيادة على السودان إلا إن اعتقدت أنها تعتمد على حق الفتح، وهذا اعتقاد فاسد يدحضه ميثاق حقوق الإنسان فهذا الميثاق لا يجيز، ولا يعترف بحق الفتح، بل إنه يمنح الامم المغمورة حق تقرير المصير، ونظرية وادي النيل تتعارض مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم.

أذكركم أن المصريين طالبوا بالسيادة على السودان عندما اشتركتم معهم في غزو السودان وفتحه، وقلتم إنكم فتحتم السودان باسم مصر، ولكن بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩م لم تعترفوا لمصر بالسيادة على السودان، والتاريخ يشهد كيف حارب السودانيون كالأسود، وماتوا أبطالاً إنكم اغفلتم أمر السيادة، وهذا اعتراف ضمني أن سيادة السودان للسودانيين... ولما وضع الدستور المصري هب المصريون أن يطلقوا على الملك فؤاد لقب ملك مصر والسودان، ولكن بريطانيا رفضت، وعادت مصر في كل مفاوضاتها تطالب يالسيادة على السودان حتى آخر اتفاقية بينكم وبين مصطفى النحاس رفضتم السيادة لمصر على السودان.

أوضح السيد عبد الرحمن للمستر أتلي أن ليس هنالك عداء بين مصر والسودان، وأن السودان السيد سيتعاون مع مصر.

شكر المستر أتلي السيد عبد الرحمن وخدمات السودان لبريطانيا وقال له: لقد اعترفنا للسودان بحق تقرير المصير، ووافقنا على قيام المؤسسات الدستورية فيه، ومنحنا الحاكم العام السر هيوبرت هدلستون كل تأييد ومساندة.

انتفض السيد عبد الرحمن غاضباً وقال له: ولكن يؤسفني أنكم بتوقيعكم بروتوكول صدقي ـ بيفن أخذتم ما أعطيتموه باليمين فنزعتموه بالشمال.

قال المستر كلمنت اتلي: إن البروتوكول لا يغير شيئاً من أمر السودان وإدارته، إنما يثبت أمراً واقعاً.

وأضاف المستر أتلي أن البرتوكول خال من أمر السيادة... وأصر السيد عبد الرحمن على تأكيده لرفض وضع السودان تحت التاج المصري وسيادة مصر على السودان، وأوضح السيد عبد الرحمن للأخطار غير المحسوبة إذا ما أقرت السيادة ووضع السودان تحت التاج المصري، وأضاف أن حق تقرير المصير يتطلب توفير الحرية والجو المحايد ليوفر الاختيار، لأن الدعوة للاستقلال والمطالبة بها في السودان إذا ما أقر البروتوكول ستكون خروجاً وتمرداً على ملك مصر.

وكانت الصحف المصرية تردد تصريحات صدقي أنه لن يمنح السودان حق تقرير المصير إلا في نطاق الاتحاد مع مصر، ولكن ما أكده المستر أتلي يكذب تصريحات صدقي. مكث السيد عبد الرحمن المهدي عشرين يوماً بلندن، وكان ذلك في الشتاء القارس ليقابل المستر أرنست بيفن وقابله وأقنعه، فأحيط بذلك مسألة سيادة مصر على السودان، ووضع السودان تحت التاج المصري.

كان من جراء تصريحات صدقي وسعيه لتحقيق ذلك البروتوكول أن تصريح بنيان حزب الأشقاء، انشطرت منه قاعدة الشباب، الذين كانوا يتلقون الدراسة في مصر، فبدأوا يهاجمون السيد إسماعيل الأزهري ويطالبونه بالعودة للسودان، ويقيمون المظاهرات، ويهتفون بسقوط كفاح الكونتنال، ومنذ تلك الفترة تبلورت طلائع الفكر اليساري والاتجاهات الماركسية، وانحسر نشاط حزب الاتحاديين... وكسب حزب الأمة نصراً تاريخياً وهو علامة مشرقة في

تاريخ السودان السياسي، إذ خلص السودان من براثن الأسد، ولكن السياسة البريطانية ذات وجهين، فلقد كـان لها أنصار وأعوان يتعاطفون مع حزب الأمة ليؤدوا الخدمات للسياسة البريطانية وينفضون عن حزب الأمة عنـدما تتعـارض سياسته مع السياسة البريطانية.

قد أحست بريطانيا منذ مطلع الأربعينات أن الملك فاروق الأول مكروه مبغوض بعد حادثة القصاصين وجنوحه وسلوكه، وأن هنـالك شـريحة جـديدة في المجتمع المصري تسعى لإزالة الملكية وإنهـاء الأسرة المـالكة، كمـا أن بريطانيا استنفذت أغراضها من مصر بعد نهـاية الحـرب العالميـة الثانيـة، فإن مفاوضة المصري إسماعيل صدقي، أمرٌ سياسي مرفوض، فـالتاريـخ السياسي المصـري يذكـر فضائحـه وتجاوزاتـه وعبـثه بـالحريـة وبالـدستور، فقـد بـدل الدستور في الثلاثينات ليحكم، وأذاق مصر الويل والثبور، فليست له شعبية، وليس لـه في كل الأحـزاب من يقف معه، وقـد أراد استرضـاء الملك فـاروق بجعله ملكاً على مصر والسودان، وهو يعلم أن الـطبقة الجـديدة من الإخـوان المسلمين وإن ساندوا الملك، إلا أنها كانت وسيطة تبرر الغـايـة، وهـو يدرك أن الشيوعيين كانوا ينظرون لمشكلات المجتمع المصري، ويسعون للإطـاحة بالملك، وبريطانيا تعلم كل ذلك، فعنـدما هب السيـد عبد الـرحمن المهدي كان منددا بكل الأساليب لإلغاء هذا الاتفاق، فهو مستعـد للتهاون بكـل شيء إلا بحرِيَّة السودان واستقلاله.

الفصل الخامس والعشرون

مشكلة الحكم الذاتي

لم يعبأ الشعب السوداني بالجمعية التشريعية، وهي تصدر القوانين، وتضع مداولاتها، وتذيع أخبارها، بل إنهم التفتوا لمعارضة الحكم البريطاني، ومضى عامان على قيام الجمعية التشريعية، وخرج عنها محمد أحمد محجوب والشاعر صالح عبد القادر والدكتور عبد الحليم محمد، وكانوا يمثلون عنصراً حياً محاوراً فيها، وفي ديسمبر عام ١٩٥٠م تقدم العضو السيد محمد الحاج الأمين وهو من خريجي كلية غردون، وقد عمل فترة بالتدريس، وسافر عام ١٩١٩ مع الوفد السوداني لمقابلة الملك جورج الخامس وتهنئته بانتصار الحلفاء، ذهب إلى بريطانيا مترجماً، وبعد ذلك التحق بالسلك الإداري ودخل عضواً في الجمعية التشريعية، وحكومة الكتلة الاستقلالية بقيادة حزب الأمة، وكان عضواً في هذه الكتلة، فتقدم بهذا الاقتراح:

نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا أن السودان قد وصل إلى المرحلة التي تمكنه منها أن يمنح الحكم الذاتي، ونرجو من معالي الحاكم العام الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشترك يمنح السودان الحكم الذاتي قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى، وأن تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الأساس. هاجم الاتحاديون والأشقاء هذا الاقتراح، وشنَّت الصحف المصرية حملة شعواء على حزب الأمة وعلى

بريطانيا، فقد طرح الاقتراح أثناء استئناف المفاوضات المصرية وكان الدكتور محمد صلاح الدين يرأس وفد المفاوضات المصرية بوصفه وزيراً لخارجية الوزارة الوفدية حينذاك، وكان المستر ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا يمثل الجانب الآخر.

علق الدكتور محمد صلاح الدين على الاقتراح في أثناء المفاوضات بقوله: لا بدَّ أن ألفت نظركم إلى مسألة أننا نبذل ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين، ونحاول أن نتغلب على الصعاب التي تحيط بها، والوصول إلى حل نرضاه وترضونه، وأظنكم توافقونني على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشتنا، أذكر ذلك لأنني تلقيت من الحكومة المصرية في مساء السبت الماضي برقية خاصة باقتراح مقدم إلى الجمعية التشريعية في السودان عن الحكم الذاتي، وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح، ويحق للحكومة المصرية أن تعتقد أن هذا الأمر مما لا يملك الحاكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها، وأنه لا يكفي فيه موافقة الحكومة البريطانية إذا فرضنا أنها استشيرت فيه، ووافقت عليه.

قد اضطر صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة المصرية أن يبرق للحاكم العام موضحاً ذلك، طالباً منه الوقف والكف عن مناقشة هذا الاقتراح، وبعث لي رفعته بنص برقيته التي أتلوها عليكم، طالباً مني أن اتصل بكم لاشرح لكم الموقف، وأطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى الحاكم العام في السودان أن يقطع السير، ويوقف المعني في هذه الخطة التي تعكر الجو علينا، ونحن نود أن نتفاوض في جو صافٍ لا تكدره العوائق، ولم أشأ أن أزعجكم في يوم العطلة، فتولى سعادة عبد الفتاح باشا عمرو سفير مصر لدى المملكة المتحدة الاتصال بالمسئولين في وزارة الخارجية، فوعدوه بالنظر والرد.

الآن، أرجو أن تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من جانبها الإجراء الذي يوقف المعني في مناقشة هذا الاقتراح المفروض أمام الجمعية التشريعية في السودان، وينصح حكومة السودان أن تتجنب ما من شأنه أن يضع العقبات، ويثير الرأي العام المصري في هذه الفترة الدقيقة الهامة في محادثاتنا.

رجائي، إن لم تكن وزارة الخارجية البريطانية قد قامت بذلك، أن تبادروا بالرد الآن، سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى اللحظة.

كان رد المستر أرنست بيفن: أن الحاكم العام للسودان، لم يستشر حكومة صاحب الجلالة الملك مقدماً في هذا الأمر، وأن قرار الحاكم العام بالموافقة على هذه المناقشة قرار هو من حقه، ويخوله القانون أن يتخذه بمقتضى سلطته كحاكم عام.

انتقلت المشكلة داخل السودان، ورأى السر جيمس روبرتسون تأجيل المداولة في نقاش هذا الاقتراح، مستنداً على أن مقدم الاقتراح صاغه باسم أعضاء الجمعية ووصفهم بأنهم نواب الشعب، وأن النظم الديمقراطية يمثل فيها أعضاء البرلمان آراء ناخبيهم، والأغلبية المطلقة في هذه الجمعية قد أتوا من مناطق بعيدة، وليس لديهم تفويض لإجراء تغييرات دستورية كبرى، ولم يكن في مقدورهم أن يستشيروا ناخبيهم في هذا الشأن في أي وقت مهما كان الحال، وكذلك حال مقدم الاقتراح.

لم يشأ السر جيمس روبرتسون أن يخبرهم أن أغلبهم لم ينتخبه قوام شعبي، بل أنهم فازوا من غير منافس، لأن الشعب السوداني قاطع انتخابات الجمعية التشريعية، والجمعية التشريعية تعمل في فراغ شعبي.

أردف السر جيمس روبرتسون أن الجمعية التشريعية طلبت من الحاكم العام أن يعين لجنتين لترفعا تقريرهما في التغييرات التي يمكن تضمينها في نطاق الوضع الدستوري الراهن، وعارض إدخال أي تحسينات ذات بال على القانون في حدود الوضع الدستوري الراهن، وطالب بإرجاء النقاش حتى تصل اللجنتان إلى دراسته.

ذكر السر جيمس روبرتسون السكرتير في كلمته أن بعض الأعضاء غرر بهم ليوقعوا على أوراق تؤيد الاقتراح، كما غدر بآخرين أن يوقعوا على أوراق تعارض الاقتراح، وحدث أن بعض الأعضاء وقعوا مؤيدين ومعارضين.

لم يتناول السر جيمس روبرتسون الاقتراح وبعد رأيه في الاقتراح، بل احتفظ برأيه حتى يعرف في مسألة التأجيل وعرض المسألة مرة أخرى في أبريل أو مايو ١٩٥١.

نقل من مطبعة الجمعية التشريعية في الجلسة المنعقدة يوم الخميس الموافق الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٥٠م قال السكرتير القضائي: أذكر الجمعية أني قلت إن الاقتراح غير موفق، لأنه لم يوضح ما أراد يعني به لأن تفسير الحكم الذاتي نفسه غامض، وغير محكم، ولم يعارض العضو المحترم مقدم الاقتراح تعريفاً للحكم الذاتي، وما جاء في الاقتراح تفسير للحكم الذاتي، وما فسره محمد صالح الحاج الأمين بالحكم الذاتي، وما فسره الاقتراح مختلف.

إني وقد سبق لي المران في صياغة القوانين، فإنني لا يمكنني مهما حاولت أن أضع قانوناً أو دستوراً أن اتفق مع المفسرين، لذلك لا أدرك على وجه الدقة ما أراد بتفسيريهما، وما يرغبان بتحقيقه.

إنني عندما أحقق تعبير «الحكم الذاتي» يتفق كل إنسان أن المملكة العربية السعودية تتمتع بالحكم الذاتي في ظل النظام الملكي، وأن الاتحاد السوفييتي وأمبراطورية أثيوبيا تتمتعان بالحكم الذاتي إلا أن ذلك يسمى بحكم الخاصة وهنالك المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكلاهما تتمتعان بالحكم الذاتي، ولكل منهما أسلوب مع اختلافهما وإن كانت ديمقراطيتين.

والحكم الذاتي تحت ظل ملكية الحكومة الخاصة يمكن تطبيقه في هذه البلاد بيد أنه لا يوجد أحد يستطيع الإدلاء بحجة إمكان إقامة حكومة ديمقراطية حقة في السودان في المستقبل العاجل، وبمعنى آخر قد يصح القول إن السودان يتمتع بالحكم الذاتي منذ العامين الماضيين، بدليل أن لم يصدر قانون أو ينفذ عمل ذي بال دون موافقة السودانيين.

تحدثت في البدء بوصفي رجل قانون، والآن أتناول الحديث بوصفي أحد الموظفين البريطانيين الذين قضوا فترتهم العملية من حياتهم في خدمة السودانيين، والعمل بالنهوض بالسودان، لقد سبق لي القول بأن الحكم الذاتي تعبير جميل للأماني، وقد أتضح من المداولة أن هذه الأماني تختلج في صدر كل عضو في الجمعية من غير استثناء، فهل كان كافياً لمقدمي الاقتراح أنهم أثبتوا تلك الحقيقة ولم يتركوا مجالاً للشك، أم أنه لا بدَّ لهم أن

يواصلوا إقحام هذا الاقتراح الذي لم يحسن تدبيره، والذي سيحدث انشقاقاً في الجمعية على ما يظهر، وعليه سيقول زعيم الجمعية بأنه ليس هنالك تضامن بنسبة مائة في المائة، إذ أن كل عضو يحمل هذه الأماني في سويداء قلبه، وينادي في ذلك الذين عارضوا الاقتراح، والذين أيَّدوه، وهل يكون تصدع الجمعية هادفاً لهذه؛ بعد ذلك طلب الكلمة السكرتير الإداري، فأذن له وقال:

أولاً: يطلب الاقتراح من دولتي الحكم الثنائي إصدار تصريح مشترك، وأرى أنه ربما لم يقدر حضرة المقترح المحترم وغيره الصعوبات في الحصول على مثل هذا التصريح المشترك، ولكن لهم أن يتمنوا دائماً، أما عن موضوع الحكم الذاتي، فإن كلا من حكومتي بريطانيا ومصر تؤيد أن رغبة السودان في ذلك، وفي عدة مناسبات صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن سياستها هي السير بالسودانيين نحو الحكم الذاتي.

قرأ السكرتير الإداري نبذة من خطاب رئيس مجلس الوزراء المصري إلى صاحب المعالي حاكم عام السودان بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٧م، وأن الحكومة المصرية مخلصة الرغبة كما أكدت ذلك في مناسبات عدة لتمكن السودانيين من حكم أنفسهم، وأنها لا ترغب أن يفقد السودانيون أي فرصة لأخذ النصيب الأقصى من مسئولية الحكم الذي يعطى لهم، استطرد بعد ذلك السر جيمس روبرتسون وقال: «لذلك لا يوجد شك في قبول دولتي الحكم الثنائي لمبدأ الحكم الذاتي في السودان.

حاول السكرتير الإداري أن يعي المسألة إذ قال كيف يمنح السودانيون شيئاً هو لديهم من قبل... إن بالجمعية سبعة وثمانين عضواً سودانياً وخمسة أعضاء بريطانيين ولا يمكن أن تتخذ الحكومة قراراً دون موافقة الجمعية التي يكون فيها السودانيون الأغلبية العظمى، كما أنه لا يمكن إجازة قانون أو صرف مبلغ من غير موافقة الجمعية.

يتكوَّن المجلس التنفيذي من سبعة أعضاء سودانيين وخمسة بريطانيين، وقد بحثوا قبل فترة غير بعيدة تعديلاً فيه، أوضح فيه عزم الحكومة في زيادة عدد الوزراء السودانيين، والحكومات المحلية تعمل بنفسها في السودان على

طول البلاد وعرضها، فكيف تمنح دولتي الحكم الثنائي السودان الحكم الذاتي وهذا شيء عند السودان قد وصف زعيم المجلس السيد محمد صالح الشنقيطي نوع الحكم الذاتي الذي يطلبه، وقد كان قصده وجه العموم ألا يحدث أي تغيير جذري على ما هو جار ألا ستكون هنالك وزارة سودانية كاملة، ولكنها لا يمكن أن تكون سودانية تماماً إلا إذا كانت مسئولة أمام الجمعية التشريعية، لذلك ستكون مسئوله أمام الجمعية وليست أمام الحاكم العام، وكما يرى من ذلك فإنه لا يوجد تغيير حقيقي. . . وطالما لن يكون تغيير حقيقي لماذا هذه الضجة؟

حاول السكرتير الإداري أن يتخذ أسلوب الصفقة ويصرف أعضاء الجمعية عن مناقشة مسألة الحكم الذاتي.

تحدث بعد ذلك عن مسألة المسئولية المقترحة لمجلس الوزراء أمام الجمعية وليس أمام الحاكم العام، فذلك يجرد الحاكم العام من سلطاته ومسئولياته أمام دولتي الحكم الثنائي، والحاكم العام مسئول أمام دولتي الحكم الثنائي وهو السلطة العليا في البلاد.

بدأ من هنا الاختلاف بين صياغة العضو السيد محمد الحاج الأمين واقتراح السيد محمد صالح الشنقيطي زعيم الجمعية. . . لذلك انبرى السر جيمس روبرتسون يؤكد أن الحكومات البريطانية تدرب سقوبها لتتمكن في النهاية من قبل الاستقلال التام، أو الحكم الذاتي، فقد منحت دول كثيرة الحكم الذاتي الكامل كالهند والباكستان وسيلان وبرما، وستتبع كما قال حينذاك السر جيمس روبرتسون هذه الدول دول أخرى مثل ساحل العاج ونيجريا. . .

هزم الاقتراح المطالب بالتأجيل بواحد وأربعين صوتاً مقابل أربعين صوتاً، استمرت المناقشة حتى منتصف الليل، بالرغم من أن النحاس السكرتير الإداري طلب أن يكفوا عن النقاش كيلا يكون الحاكم العام في موقف صعب. . .

الفصل السادس والعشرون

السيد عبد الرحمن المهدي يفاوض في القاهرة

اجتمع الساسة الاستقلاليون الذين رافقوا السيد عبد الرحمن المهدي بالجانب المصري، وكان الدكتور عبد الرزاق السنهوري هو المستشار القانوني للجانب المصري.

اعترض الدكتور السنهوري على منح السودان حق الحكم الذاتي وهدد بالانسحاب من الاجتماع.

فكتب السيد عبد الله الفاضل مذكرة للواء محمد نجيب بتاريخ يوم الخميس الموافق الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٢م وضح فيها وجهة نظر حزب الأمة والاستقلاليين في المفاوضات. تضمنت تلك المذكرة كل ما ذكرناه سابقاً واشتكى من الثورة التي فاجأ بها الدكتور السنهوري الوفد.

تمت الاتفاقية بين وفد الاستقلاليين ومصر، وسحب الدكتور عبد الرزاق السنهوري من الجانب المصري.

اتفق الجانبان على تقرير مصير السودانيين في حرية تامة، إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا أو أي دولة أخرى أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل، وعدل الدستور المقترح على الأسس الآتية:

١ ـ إذا شغر منصب الحاكم العام أثناء فترة الانتقال لأي سبب من الأسباب فإن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترشحه ومصر تعينه.

٢ ـ يكون هنالك مجلس للحاكم العام مكوناً من مصري تعينه الحكومة المصرية، وبريطاني تعينه حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب ومحايد باكستاني أو هندي تعينه دولته، ويرجع الحاكم العام للجنة المذكورة في مباشرة سلطته التقديرية حسب التعديلات المقترحة.

٣ ـ تكون فترة الانتقال تصفية للإدارة الثنائية.

٤ ـ يرجع الحاكم العام إلى كل من بريطانيا ومصر في المسائل الآتية:

(أ) ـ المسائل التي لا تدخل في الشئون الداخلية البحتة.

(ب) ـ أي تعديل يرى البرلمان إجراءه في الدستور.

(ج) ـ أي قرار تتخذه اللجنة المذكورة إذا رأى الحاكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسئولياته على ألا يتأخر رد الحكومتين عن مدة أقصاها شهر من يوم وصول الأخطار على أن ينفذ رأيه إذا اتفقت الحكومتان على ذلك، وإلا أصبح قرار اللجنة نافذاً.

(د) ـ يعدل قانون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة في كل السودان ما عدا المناطق الآتية:

١ ـ مديرية بحر الغزال.

٢ ـ المديرية الاستوائية.

٣ ـ مديرية أعالي النيل.

ويستثنى من هذه المناطق دائرة ياي والدوائر التي تقع فيها واو وجوبا وملكال التي يمكن أن يكون الانتخاب مباشرة فيها.

٥ ـ إنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتكون من مصري وبريطاني وأمريكي وهندي وباكستاني تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام، ومهمتهم الإشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان فرعية في جميع الدوائر ونظراً للمصلحة التي تقتضي الاسراع في إجراء الانتخابات

كي ترسي وتقر قواعد الحكم الذاتي قبل ٢١ ديسمبر عام ١٩٥٣ م.

نلاحظ أن الانتخابات قامت في أخريات عام ١٩٥٣م.

اتفق الجانبان على تقرير حق مصير السودانيين في حرية تامة، وانشاء لجنة السودنة، وتتكون لجنة السودنة كالنحو التالي:

١ ـ عضو مصري تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطاني تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على توصية رئيس الوزراء الذي عليه أن يقدم خمسة أسماء للحاكم العام لكي يختار الثلاثة وعضو آخر يختار من لجنة الخدمة المدنية على ألا يكون له حق التصويت.

تسودن هذه اللجنة الإدارة والشرطة وتنجز عملها في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

سودنت الوظائف في الخدمة العامة والشرطة، كما أجلي الجيش المصري والبريطاني في أغسطس عام ١٩٥٥م سمي هذا الاتفاق باتفاقية الجنتلمان بين حزب الأمة وحكومة مصر ووقعه من الجانب السوداني السادة عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي وعبد الرحمن علي طه ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وعبد السلام الخليفة عبد الله، وداود الخليفة عبد الله وبابو نمر واليوبية عبد الماجد وزيادة أرباب المحامي ويعقوب عثمان وعبد الرحمن عابدون وميرغني زاكي الدين. ووقعه من الجانب المصري السادة الرئيس اللواء محمد نجيب ورئيس الوزارة المصرية علي ماهر والرائد صلاح سالم وقائد الجناح حسين صبري ذو الفقار. كانت هنالك تحفظات ألا تنفق مصر أموالاً أو تقوم بدعاية لمعاونة هيئات سياسية للمناداة بالوحدة، وأن تمتنع مصر عن إثارة ما يكدر الصفو في إذاعتها، ولكن مصر لم تلتزم بذلك، بل أنفقت أموالاً كثيرة لتؤيد الوحدة ووقفت بجانب الحزب الوطني الاتحادي.

جاءت بعد ذلك الأحزاب الأخرى، فوجدت الأحزاب الاتحادية تحت اسم الحزب الوطني الاتحادي ووقعت اتفاقية السودان في اليوم الثاني من فبراير عام ١٩٥٣م، وهي التي أسست نظم الحكم في أثناء الفترة الانتقالية ووقعها الآتية اسماؤهم عن الأحزاب السودانية:

حزب الأمة

١ ـ صديق عبد الرحمن المهدي رئيس حـزب الأمة.
٢ ـ عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة.
٣ ـ عبد الرحمن علي طه وزير المعارف وعضو حزب الأمة.

الحزب الوطني الاتحادي:

١ ـ إسماعيل الأزهري رئيس الحزب.
٢ ـ الدرديري محمد عثمان عضو اللجنة التنفيذية.
٣ ـ محمد نور الدين وكيل الحزب.

الحزب الجمهوري الاشتراكي:

١ ـ زين العابدين صالح العضو المؤسس للحزب.
٢ ـ الدرديري نقد العضو المؤسس للحزب.

الحزب الوطني:

١ ـ يحيى محمد عبد القادر الأمين العام للحزب.

وشهد على التوقيع الرائد صلاح سالم ووافقت حكومة صاحبـة الجلالـة البريطانية على الاتفاقية وخاطب المستر ايدن برسالة شفوية عن طريق الحاكم العام.

الفصل السابع والعشرون

منابع الفكر السياسي في السودان

نحو الاستقلال

حقق حزب الأمة إلغاء مجلس الحاكم العام، كما أنه حقق تقرير المصير، وقبل أن يشترك في وفدين موحدين مع الأحزاب، سافر أحدهما إلى نيويورك لعرض قضية السودان أمام هيئة الامم المتحدة، والوفد الثاني للقاهرة ليتفاوض في تقرير في حل المسألة السودانية.

قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، ولم يشر البريطانيون على السيد عبد الرحمن المهدي أن يذهب إلى مصر كما يدعي بعض المناوئين لحزب الأمة، واتفقت كل الأحزاب السودانية على أسس موحدة تواجه بها البريطانيين.

بدأت المفاوضات بين مصر والأحزاب السودانية في أكتوبر عام ١٩٥٢م، ومع ذلك كانت الأحزاب الاتحادية تهاجم السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة كان أكثر مرونة وتفهماً للموقف السياسي.

رتبت أماكن مختلفة للوفود السودانية، فأقام السيد عبد الرحمن الهندي ومرافقوه في قصر آل لطف الله، وكان مستشار السيد عبد الرحمن الصحفي الأستاذ أحمد يوسف هاشم، وأقام الوفد السوداني في فندق سميراميس، ولم يكن هنالك لقاء بين الوفدين، وقصد المصريون ذلك، وتولى التفاوض بين الوفدين اللواء محمد نجيب والدكتور عبد الرزاق السنهوري والرائد صلاح سالم والطيار حسين ذو الفقار صبري.

عمد الجانب المصري أن يلتقي بالوفد الاتحادي في مكتب اللواء محمد نجيب. . . اختلف وفد الأحزاب الاتحادية على استمرار الحاكم العام في السودان، ورفضت قيام أي انتخابات مع وجود البريطانيين في السودان، ولكن اقتنع الوفد أخيراً أن يبقى البريطانيون بقيام مجلس للحاكم العام، ولجنة دولية للإشراف على الانتخابات وقيام لجنة لسودنة الوظائف. أرجأت مسألة سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى يتفق عليها بعد قيام البرلمان السوداني، وكذلك جلاء الجيشين الجيش المصري والجيش البريطاني. . . وكانت هاتان المسألتان مشكلتين، وحددت ثلاث سنوات لذلك، ولكن شاء البرلمان السوداني أن يقوم بذلك في فترة أقل من سنتين.

قبل حزب الأمة أن يتفق مع مصر على الحد الأدنى وأعطى مصر حق التحدث، وكذلك فعلت الأحزاب الاتحادية، ولم يكن للاتحاديين ولا الاستقلاليين مكان في المفاوضات التي ستجرى بين مصر وبريطانيا.

قدم الاتحاديون مشروعاً أولياً هو كالآتي:

١ ـ تعتقد الحكومة المصرية اعتقاداً جازماً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وممارسته لهذا الحق بعد ايجاد الضمانات الكافية.

٢ ـ يجب أن تكون هناك فترة انتقال لغرض تحقيق هدفين. . .

الأول: قيام الحكم الذاتي الكامل للسودانيين.

الثاني: ايجاد الجو الحر المحايد اللازم لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم.

٣ ـ أثناء فترة الانتقال تظل سيادة السودانيين على بلادهم محتفظاً بها لهم إلى أن تعود إليهم عند تقرير المصير.

استطاع حزب الأمة أن يحقق مبدأ قيام الحكم الذاتي للسودانيين في الجلسة الصارخة في الجمعية التشريعية في الخمسينات.

نظام الحكم في فترة الانتقال:

١ ـ تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال في هيئة تسمى اللجنة المفوضة التي تتكون من رئيس اللجنة الذي ترشحه الحكومة البريطانية وتعينه الحكومة المصرية ومن ثلاثة أعضاء اثنان منهم سودانيان يعينان بالاتفاق

بين حكومتي مصر وبريطانيا ومصري تعينه حكومة مصر على أن يصدر مرسوم بتعيينهم جميعاً من الحكومة المصرية.

«لم يعمل بالنص الأخير في هذا البند، بل تم الاتفاق بتعيين الأعضاء مع الجبهة الاتحادية والاستقلالية، وإن كان الاتحاديون فيما بعد اعفوا السيد داود الخليفة، والسيد محمد الحسن دياب من وضعيهما في أي موقع في اللجان».

٢ ـ يمارس رئيس اللجنة المفوضة سلطات رئيس الدولة بالوضع المقرر في دستور الحكم فيما عدا السلطات التقديرية والمنصوص عليها في الدستور، فإنها تكون من اختصاص اللجنة المفوضة بأغلبية ثلاثة إلى واحد، وإذا لم يتم ذلك فيرجع الأمر في الاختلاف إلى البرلمان السوداني، «لم توضح تعديلات الدستور في هذا الشأن».

٣ ـ تجري انتخابات مباشرة في جميع أنحاء السودان ما عدا المديريات الجنوبية الثلاث تحت إشراف لجنة تتكون من عدد لا يقل عن اثنين من السودانيين ومصري واحد وعضو محايد تكون له رئاسة اللجنة لإزالة هذه المشكلة، وتم الاتفاق فيها بين الاحزاب الاستقلالية، والاحزاب الاتحادية.

٤ ـ تبدأ الانتخابات بمجرد انتهاء الإعدادات اللازمة بما في ذلك إعداد كشوفات الناخبين الشاملة واقتناع لجنة المراقبة بها على أنها تأمل أن تبدأ قبل نهاية عام ١٩٥٢م.

٥ ـ تبدأ الانتخابات بالمباشرة بالأربع والعشرين دائرة المبينة في دستور السودان الذي أقرته الجمعية التشريعية.

«يوضح هذا البند اعتراف الحكومة المصرية بدستور السودان الذي أقرته الجمعية التشريعية».

بعد ذلك تبدأ الانتخابات غير المباشرة في المديريات الجنوبية ثم بقية الدوائر الانتخابية.

٦ ـ عندما تقوم المؤسسات الدستورية بعد فرز نتائج الانتخابات وقيام مجلس النواب حكومة ائتلافية توزع مقاعدها بنسبة الاحزاب المشتركة في

البرلمان وتستمر الحكومة ائتلافية طوال فترة الانتقال. . .

«لم يمثل الحزب الوطني الاتحادي بهذا البند، بل انفرد بعد ذلك بتأليف الحكومة وحده، وقد كان الحزب الوطني الاتحادي ائتلافاً لعدة أحزاب اتحادية، فتصدع بناء الحزب مما أدى لسقوط حكومة إسماعيل الأزهري بعد ذلك، وقد نسي السيد إسماعيل الأزهري أن بناء قاعدة حزبية استندت على الختمية، وقد طالب الحزب الوطني الاتحادي أثناء المفاوضات أن يلغى مجلس الشيوخ خشية أن تكون الأغلبية لحزب الأمة فيه».

٧ ـ لتحقيق الحكم الذاتي، ولإيجاد الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير يجب أن تنشأ لجنة للسودنة قوامها خمسة أعضاء على الأقل أحدهم بريطاني وآخر مصري والباقون من السودانيين، ويرأس هذه اللجنة أحد الأعضاء السودانيين. «عندما قامت هذه اللجنة وقف الحزب الوطني الاتحادي ضد تعيين أيٍّ من أعضاء حزب الأمة، كما أن الكثيرين من أبناء الأنصار وحزب الأمة تضرروا عندما وزعت الوظائف». . . كانت مهمة هذه اللجنة إتمام سودنة الإدارة الحكومية في فترة الانتقال المنصوص عليها في الاتفاقية.

٨ ـ اشترط في الاتفاقية أن تقوم الحكومة السودانية، خلال فترة الانتقال، بوضع قانون الانتخابات للجمعية التشريعية التأسيسية، وتقدمه للبرلمان السوداني للتصديق عليه. «لم تقم جمعية تأسيسية بعد الانتخابات الثانية في عام ١٩٥٨م، ولكن ألغي هذا البند لأنه صدر دستور مؤقت عام ١٩٥٦م».

٩ ـ سيكون قانون الانتخابات خاضعاً لموافقة اللجنة المفوضة وتتفق الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على الضمانات التي تحقق الحرية والحياد في الانتخابات، كما يجب أن تجلو القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل سنة على الأقل من انتخابات الجمعية التأسيسية. «تم استقلال السودان رسمياً وأعلن في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦م، وأجلي الجيشان المصري والبريطاني في أغسطس عام ١٩٥٥م، ولكن نسبة لتمرد الجنوب، ورفض الحاكم العام البريطاني أن يعلن الانهيار الدستوري، لم يكن للدولتين ما يلزمهما أن تقوما بأي ضمانات، لأن بوادر التقارب بين الختمية والأنصار قد وضحت».

١٠ ـ على الجمعية التأسيسية واجبان: أولهما تقرير وضع السودان المستقل... ثانيهما وضع دستور السودان النهائي ليتمشى مع قرارها عن مستقبل السودان بالإضافة إلى وضع قانون انتخابات البرلمان السوداني الدائم... كما ألغي ذيل هذا البند الذي يقول: يتم تقرير المستقبل بإحدى الطريقتين:

١ ـ إما أن تختار الجمعية التأسيسية الارتباط مع مصر في صورة من الصور. «ألم يذكر أي طرف عند مناقشة اقتراح الاستقلال مسألة الارتباط مع مصر في أي صورة من الصور».

٢ ـ وإما أن تختار الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا وغيرها من الدول، وفي هذه الحالة توقع اتفاقية بين مصر والسودان تحقق مصالح الطرفين وتتعهد الحكومتان البريطانية والمصرية باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان، كما يلتزم كل من الطرفين باتخاذ الخطوات الضرورية من جانبه لتنفيذ إرادة ومشيئة السودانيين. لم يعمل بذلك لأن البرلمان السوداني تحول إلى ما يشبه الجمعية التأسيسية عندما التقى الختمية والأنصار، وألف السيد إسماعيل الأزهري وزارة مشتركة من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي.

كانت هذه هي المبادىء الأساسية التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب السودانية عندما نوقشت مسألة السودان في مصر ولكن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي مثله محمد أحمد ابوسن وإبراهيم بدري ويوسف العجب وسرور رملي قد وقف وفده سافرا في عدائه لحزب الأمة، مع أن يوسف العجب قد تحول أخيراً إلى الانتظام في حزب الأمة وكان إبراهيم بدري وسرور رملي من أصدقاء حزب الأمة.

أبان الحزب الجمهوري الاشتراكي توجسه من أن السيد عبد الرحمن الهندي سيعلن نفسه ملكاً على السودان، وقد دحض هذه الشائعة السيد عبد الرحمن في تصريح رسمي، وأعلن هذا الحزب مطالبه التي أطلق عليها ضمانات الاستقرار، فقد رضي بتقرير المصير فوراً، ورفض مناقشة السودنة والجلاء، وأكد على ضرورة الجيش والبريطانيين والحاكم العام، وتغلب المصريون على المعوقات التي وضعها ذلك الحزب فعادوا يضعون قيداً آخر

وهو أن تكون فترة تقرير المصير مشروطة بالاستقرار، تمتد من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، وأن تكون الانتخابات كل ثلاث سنوات وعارضوا فكرة الانتخاب المباشر.

استطاع السيد عبد الرحمن الهندي أن يذلل كل هذه الصعاب، فالحزب الجمهوري الاشتراكي لم تكن له قاعدة، بل هو امشاج من شيوخ القبائل ورجال العشائر ونظار الخطوط، واتفق حزب الأمة مع الحزب الوطني الاتحادي أن يستقيل النظار والعمد والمشائخ إذا أقدموا على ترشيح أنفسهم لخوض انتخابات البرلمان السوداني، وأقرت اتفاقية القاهرة ذلك وقد انكشف أن الحزب الجمهوري الاشتراكي قد سقط في الفخ، فكل تحفاظته بعد ذلك لن تجدي نفعاً.

جاء دور الحزب الوطني الذي أسسه الشريف عبد الرحمن الهندي ولم يكن له قاعدة، وأبرز أعضائه الدكتور عبدالقادر مشعال والشريف عبدالرحمن الهندي وقد ارتضى توقيع الاتفاقية مؤخراً، ثم تلاشى بعد ذلك. وقد وقعها عن الحزب الأستاذ يحيى محمد القادر.

عارض الاتفاقية الشيوعيون والسيد أحمد محمد خير والسيد خضر عمر والسيد حسن أبو جبل حين أصبح السيد أحمد محمد خير من أعظم مؤيدي الرئيس جمال عبد الناصر والتقى السيد خضر عمر مع حزب الشعب الديمقراطي، وسار حسن أبو جبل فترة مع اليسار ثم تصوف وغدا ناسكاً حتى أخريات حياته.

وقعت الاتفاقية في اليوم الثاني عشر من مارس عام ١٩٥٣م وعرفت باتفاقية القاهرة، واجريت الانتخابات العامة على أساس مجلس النواب والشيوخ في الفترة الواقعة من اليوم الثاني من نوفمبر إلى اليوم العشرين من ديسمبر عام ١٩٥٣م، وفاز الحزب الوطني الاتحادي المكون من تحالف الختمية والأشقاء والأحزاب الاتحادية بواحد وخمسين مقعداً في مجلس النواب، وفاز حزب الأمة باثنين وعشرين مقعداً وحزب الأحرار الجنوبي بتسعة مقاعد والحزب الجمهوري الاشتراكي بثلاثة مقاعد وفاز المستقلون بأحد عشر مقعداً وفاز الأستاذ حسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار، وقد دخل بوصفه مستقلاً وكان أعضاء أول مجلس للنواب كالآتي:

١ـ السيد إبراهيم ادريس هباني ـ الدويم شمال شرق.
٢ ـ السيد إبراهيم الحسن أبو المعالي ـ ريفي الخرطوم جنوب.
٣ ـ السيد إبراهيم حسن المحلاوي ـ عطبرا.
٤ ـ السيد إبراهيم الطيب بدر ـ الكاملين.
٥ ـ السيد إبراهيم المفتي ـ دائرة الخريجين.
٦ ـ السيد أبو بكر بدري بابكر ـ دار مساليت شمال.
٧ ـ السيد أبو فاطمة باكاسن طاهر ـ الهدندوه.
٨ ـ السيد أحمد ادريس أبو الحسن ـ مروى.
٩ ـ السيد أحمد الأمير محمود ـ سنار.
١٠ ـ السيد ادريس الزيبق ـ تقلى شمال.
١١ ـ السيد ادوارد ادوك ديدنقو ـ السلك.
١٢ ـ السيد ارباب أحمد شطه ـ زالنجي جنوب شرق.
١٣ ـ السيد إسماعيل الإزهري ـ أم درمان شمال.
١٤ ـ السيد اكيج خميس رزق الله ـ أويل غرب.
١٥ ـ السيد الفرد بارجوك السودو ـ غرب بحر الغزال.
١٦ ـ السيد أليا كوري ـ الزاندي شرق.
١٧ ـ السيد أمام دفع الله ـ الحلاوين.
١٨ ـ بانقا محمد توم ـ ود الحداد.
١٩ ـ بلن اليردي بيورد ـ بور.
٢٠ ـ بنجامين لوكي ـ ياي.
٢١ ـ بنيامينو لانج جول ـ نهر الجور شمال.
٢٢ ـ السيد بوتن ديو تنور ـ وادي الزراق.
٢٣ ـ التيجاني إبراهيم ـ دار حامد شرق.
٢٤ ـ تيمون بيرو امبرينقو ـ المورد.
٢٥ ـ جوشا مالوال قنا ـ غرب النوير الجبل.
٢٦ ـ جون ماجك مايول ـ رمبيك.
٢٧ ـ حسن جبريل سليمان ـ دار مالتين جنوب.
٢٨ ـ حسن الطاهر زروق ـ دائرة الخريجين.

٢٩ ـ حسن عبد القادر ـ الأبيض.
٣٠ ـ حسن عوض الله مصطفى ـ أم درمان غرب.
٣١ ـ حسن زكي ـ جنوب الفونج.
٣٢ ـ حماد أبو سدر شالوكه ـ الجبال الشمالية.
٣٣ ـ حماد توفيق ـ المسلمية.
٣٤ ـ حماد محمد دفع الله ـ المسيرية الزرق.
٣٥ ـ خضر حمد ـ دائرة الخريجين.
٣٦ ـ السيد داك دي ـ وسط النوير شرق.
٣٧ ـ السيد سليمون ماكواج ـ بيور وشرق النوير.
٣٨ ـ السيد سمبليو احاكسا ـ نوريت.
٣٩ ـ السيد رحمة الله محمود ـ وسط دارفور.
٤٠ ـ السيد سانتيمنو دينق تنق ـ أويل شرق.
٤١ ـ الشاذلي الشيخ برير ـ الجوامعة شرق.
٤٢ ـ الشريف السيد القاضي ـ كوستي جنوب.
٤٣ ـ الشيخ مجذوب إبراهيم فرح ـ شندى.
٤٤ ـ الصديق عبد الرحمن المهدي ـ كوستي شمال.
٤٥ ـ طيفور محمد شريف ـ الدامر.
٤٦ ـ عبد الحميد موسى هادير ـ بقارة نيالا شرق.
٤٧ ـ عبد الرحمن عمر عبد الله ـ دار حمر شمال شرق.
٤٨ ـ عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكه ـ بقارة نيالا غرب.
٤٩ ـ عبد الله بكر مصطفى ـ القضارف جنوب.
٥٠ ـ عبد الله بك خليل ـ شرق دارفور.
٥١ ـ عبد الله محمد توم ـ المدينة.
٥٢ ـ عبد النبي عبد القادر ـ الرنك وملكال.
٥٣ ـ عثمان اسحق آدم ـ كتم وسط.
٥٤ ـ الشيخ علي عبد الرحمن ـ الخرطوم.
٥٥ ـ عمر حمزة محمد أحمد ـ ريف الخرطوم شمال.
٥٦ ـ الدكتور الفاضل البشري ـ دارفور جنوب غرب.
٥٧ ـ السيد الفاضل محمود عبد الكريم ـ المسيرية الحمر.

٥٨ ـ فضل الله علي التوم ـ دار اهبابين.
٥٩ ـ فلمون ماجوك ـ يرول.
٦٠ ـ السيد فير دناد ادنيق ـ شرق الاستوائية.
٦١ ـ السيد قسم السيد النور ـ الحوش.
٦٢ ـ السيد كمال عبد الله ـ الدويم جنوب.
٦٣ ـ السيد كوسوسي ـ وسط النوبة.
٦٤ ـ السيد كموساس ربابو ـ الزاندي غرب.
٦٥ ـ السيد لينو لوس لاكو ـ جوبا.
٦٦ ـ السيد مبارك بابكرزون ـ دائرة الخريجين.
٦٧ ـ السيد مجذوب أبو علي موسى ـ طوكر.
٦٨ ـ السيد محمد أحمد ابوسن ـ رفاعة.
٦٩ ـ السيد محمد أحمد محجوب ـ دائرة الخريجين.
٧٠ ـ السيد محمد أحمد المرضى ـ الخرطوم.
٧١ ـ الدكتور أمير السيد ـ دنقلا.
٧٢ ـ السيد محمد جبارة العوض ـ مدينة كسلا.
٧٣ ـ السيد محمد حمد ابوسن ـ القضارف شمال.
٧٤ ـ السيد محمد الصديق طلحة ـ ريف الخرطوم.
٧٥ ـ السيد محمد عبد الباقي ـ المناقل.
٧٦ ـ السيد محمد كرار كجر ـ اسرار البشاريين.
٧٧ ـ السيد محمد نجومي ـ نهر الجور.
٧٨ ـ السيد محمد نور الدين ـ حلفا.
٧٩ ـ السيد محمد هارون تيمه ـ الجوامعة غرب.
٨٠ ـ السيد محمود الطيب ـ كتم شرق.
٨١ ـ السيد محيي الدين الحاج ـ تقلى شرق.
٨٢ ـ السيد مدثر علي البوشي ـ واد مدنى.
٨٣ ـ السيد المرضي محمد رحمة ـ برير.
٨٤ ـ السيد شاور جمعة سمل ـ دار حامد غرب.
٨٥ ـ السيد مصطفى حسم محمد ـ عمودية نيالا.
٨٦ ـ السيد ميخائيل شان دي سلكوى ـ غرب النوير.

٨٧ ـ السيد ميرغني حسين زكي ـ دار البديرية.
٨٨ ـ السيد ميرغني حمزه البله ـ أم درمان.
٨٩ ـ السيد نصر الدين صالمين ـ الجبال الشمالية.
٩٠ ـ السيد هاشم محمد سعد ـ بور سودان.
٩١ ـ السيد الوسيلة الشيخ ـ الدويم غرب.
٩٢ ـ السيد يحيى الفضلي ـ الخرطوم جنوب.
٩٣ ـ السيد يعقوب رجال ـ كادقلي.
٩٤ ـ السيد يعقوب حامد ـ شمال الفونج.
٩٥ ـ السيد يوسف عبد الحميد ـ زالنجي شمال.
٩٦ ـ السيد يوسف العجب ـ نظارات الفونج.

اجتمع أول برلمان سوداني في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٤م، وذلك لانتخاب أول رئيس لمجلس النواب والشيوخ.

كانت الأغلبية البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي ويليه حزب الأمة، تقدم الحزب الوطني الاتحادي باسم السيد إبراهيم المفتي رئيساً لمجلس النواب وتقدم حزب الأمة باسم السيد عبد الفتاح المغربي، كما تقدم باسم السيد أحمد محمد يس لرئاسة مجلس الشيوخ.

اتفق الحزبان على ترشيح الأستاذ بابكر عوض الله رئيساً لمجلس النواب وقبل الحاكم العام بترشيح السيد أحمد محمد يس لمجلس الشيوخ، وفي يوم الثلاثاء الموافق الخامس من يناير عام ١٩٥٤م اجتمع مجلس النواب وتم قبول الأستاذ بابكر عوض الله رئيساً لمجلس النواب، وفي جلسة يوم الأربعاء الموافق السابع من يناير عام ١٩٥٤م حلف النواب اليمين وتقدم السيد ميرغني حمزة مقترحاً انتخاب السيد إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء، وتقدم حزب الأمة واقترح السيد الصديق المهدي انتخاب السيد محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء، وفاز السيد إسماعيل الأزهري بستة وخمسين صوتاً، كما فاز السيد محمد أحمد محجوب بسبعة وثلاثين صوتاً، وكانت النتيجة بانتخاب السيد إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس الوزراء.

الفصل الثامن والعشرون

السيد علي الميرغني
١٧٨٢ - ١٩٦٨

لا شك أن الطريقة الختمية الميرغنية قد لعبت دوراً هاماً ومؤثراً في تاريخ السودان منذ القرن التاسع عشر ميلادي حتى القرن العشرين، وما زالت تتبوأ مكاناً مرموقاً في كل مناحي السودان السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه الدراسة كتبت في عام ١٩٨٦م، والطريقة الختمية توجه الحياة الحزبية ونتأثر بها قطاعات كبيرة في فصائل الطبقة الوسطى بين التجار ورجال الأعمال والمتعلمين والمنشغلين بالسياسة.

أنشأ الطريقة الختمية السيد محمد عثمان بن محمد بن بكر ميرغني المحجوب شريف مكة، ولفظة ميرغني الفارسية والأردية تعني الشريف والسيد الذي يتصل نسبه بالرسول النبي ﷺ ، وذكر هذه النسب في كتابين هما الأسرار الربانية، وتاج التفاسير الذي هو تفسير القرآن الكريم.

ينتهي نسب الميرغني إلى الحسين بن علي بن فاطمة الزهراء بنت النبي، وليس لدينا من المراجع والمظان ما يؤكد أن هذه الأسرة انتقلت من العراق ثم إلى فارس، ثم عاد السيد عبد الله الميرغني المحجوب واستقر بمكة، فكل الروايات التي توفرت لنا هي روايات شفوية منقولة عن خلفاء هذه الطريقة، أجل، إن الطبقة المنتسبة إلى الدوحة النبوية حازت على احترام المجتمع الإسلامي، كما أنها تعرضت في كثير من عهود الاستبداد للخسف والظلم، وانتشر حقد الحسن والحسين في العراق وإيران وحضر موت،

وماليزيا واندونيسيا وعرفوا مميزين بالسادة أو السادات ولقب الواحد منهم السيد، واستقر بعضهم بمصر والمغرب وعرفوا بالأشراف ودونت انسابهم وأوقفت عليهم دارات وأموال، وعينوا لهم نقيباً في مصر، وامتدت بعض الأسر الحسنية والحسينية إلى الهند وباكستان وآسيا الوسطى التي دخلت في السوفيات الروسية، في الهند والباكستان ينادون بكلمة حبيب، ولكن يسبق أسماءهم لقب ميرغني أي الأمير، وظهرت بعض أسرهم في السودان، وحققت هذه الأسر انسابها، وأغلب هذه الأسر التي استوطنت السودان جاءت من الشام ومصر والحجاز، والعامة درجوا أن ينادوا الفرد من هذه الأسر بلقب الشريف، أما في عهد الحكم الثنائي في السودان، فالسلطات أجازت لهم لقب السيد، كالسيد عبد الكريم محمد من كبار رجال التعليم حينذاك والسيد محمد صالح من كبار رجال القضاء، والسيد ابن غالب من رجال الخدمة المدنية، والسيد أنيس والد الدكتور إبراهيم أنيس الطيب السفير.

حفل كتاب أنساب الأشراف للبيلاوي بأسماء الأشراف في مصر والسودان، وكان الواحد منهم يرسل نسبه فيثبت في سجل الأشراف ويستخلص بذلك شهادة، كما درج بعض السودانيين الذي يرجع نسبهم للعباس عم النبي أن يتمسكوا بأنهم أشراف استناداً لحديث منسوب للنبي العظيم فحواه الشرف لي ولعمي حمزة والعباس.

أخرج الإمام أحمد في مسنده أن الرسول أخذ بيدي الحسن والحسين وقال: **(من أحبني وأحب هذين وأمهما وأباهما كان معي في درجتي يوم القيامة)**.

ويروى جماعة من أصحاب السنن أن النبي ﷺ قال: **(مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق)**.

ثم في صحيحه أن رسول الله قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وذكر ثم قال: **(ألا أيها الناس فإنما، وشك أن يأتي رسول ربي فأجيبه وأنا تارك فيكم شيئين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فكتاب الله واستمسكوا به)**، ثم قال: **(وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)**.

إن أهل البيت لهم مكانة سامية في السودان، فالسودان لم يدخله الإسلام بالسيف، بل دخله بمحبة النبي وأهل بيته و **﴿إنما يريد الله ليذهب**

عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ صدق الله العظيم.

أحب السودانيين أهل البيت، واستغل ذلك كل وافد لـونه أبيض وأطلق عليه لحيته وادعى النسب لرسول الله.

ليس في نـطاق هذه الأوراق أن نتعـرض لحكم أهل البيت عنـد الفقهاء والمحدثين، فمن أراد ذلك فليرجع إلى الترمذي وابن حجر الهيثمي في كتابه (الصواعق المحرقة في الرد على البدع والزندقة) ولكننا نرجع ونقول إن الناس اعرف بأنسابهم، وإن كان بعض الناس في السودان ادعوا أنهم من الدوحة النبوية، فكان الناس إن رأوهم يحتسـون الخمر يـرددون أن الخمر يتحـول إلى عسل، وإن نظروهم يقترفون الفواحش يقولون إنهم معصومون، ممـا يراه النـاس هي حـالة البـدلاء وقد اعتقـد بعض العامـة في السودان أن الأشـراف لا تحـرقهم النار.

نعـود ونتحـدث عن الختميــة، ولا نجـرؤ أن نحلل كلمــة الختم التي وضعت هذه الطريقة، فالسيد محمد عثمان الميرغني وقـد جاءت الصفـة بعد الموصوف كما هو طريق العربية فبدلاً من أن يقال ميرغني محمد عثمان وضع الاسم في الصيغة العربية، فميرغني معناها السيد العظيم، واطلق على السيد محمد عثمان الميـرغني الختم، ويقال نقـلاً عن الروايـات الشفويـة إن السيد محمد عثمان الميرغني كان من شيوخه السيد أحمد ادريس الفـاسي نسبة إلى مدينة فاس أو أذن له أن يراجع الدروس للحواريين والتـلاميذ، ويصـدق على إجـازاتهم، لذلـك أضيف إلى اسمه كلمـة الختم، ولد السيـد محمد عثمـان الميرغني في حي الملامة في شهر ربيع ١٢٠٨ هـ الموافق ١٧٩٣م، وتـــوفي والده ووالدته وهو طفل صغير فظل متأملاً في الحياة، باحثاً عن الحقيقة، وقد اختلف عن غيره من الأطفال، ودعـاه عمه السيـد يسن، وعني بتربيتـه، وكان السيد محمد عثمان الميرغني جاداً دؤوباً في طلب العلم، يتنقل من شيخ إلى شيخ، فالتقى بالسيد أحمـد بن ادريس الطريقـة الأحمديـة الإدريسية، ورحـل بعد ذلك إلى صبية باليمن الشمالي، ودفن هنالك، وهاجر بعض أفراد أسرتـه إلى مصر واستقر فرع منهم في صعيد مصر، وخرجت عنهم الطريقة الأحمدية الدندراوية.

أما السيد محمد عثمان الميرغني فألقى أمامه الطريقة النقشبندية وهي طريقة أنشأها الأتراك والألبان وازدهرت في تركيا ومصر، وكان قوامها الدراويش، ولهم مراكز في القاهرة والمنصورة والاسكندرية، والطريقة القادرية، وهي طريقة السيد عبد القادر الجيلاني أو الجيلي، وهو من بلدة جيلان القائمة اليوم في إيران، وقد هاجر صغيراً إلى بغداد، والتقى في طريقه بعصابة من اللصوص اوقفوا القافلة التي كان يسافر معها، وسألهم اللصوص عما يمتلكون، فأخرج لهم السيد عبد القادر الجيلاني كل النقود التي كانت في حوزته، وأخبرهم أن والدته اعطته هذه النقود ليصرفها على تعليمه وكان صادقاً، فأخلى اللصوص سبيل القافلة، وحرسوها حتى وصلت إلى بغداد، ومقام السيد عبد القادر الجيلاني مزاره معروف في بغداد، وقد أنشأ الطريقة القادرية التي انتشرت في السودان في قسمين القسم الأول بمنطقة الجزيرة في النيل الأزرق، ومنطقة أبي حراز غربي مدينة بربر والطريقة الشاذلية نسبة لأبي حسن الشاذلي وهو من المغرب، وكانت شقيقته زوجة السلطان المغربي، وهو من الأسرة المالكة، ولكنه سلك طريق الصوفية، وسمي الشاذلي لأنه كان عندما يذكر في الحلقة، يصيح ويقول «الشذى لي»، والطريقة الأخيرة هي الطريقة الجنيدية نسبة للجنيد المتصرف وهو من العراق.

درس السيد محمد عثمان الميرغني هذه الطريقة، وخرج بالطريقة الميرغنية التي تعرف في السودان بالطريقة الختمية وبالطبع كانت هنالك طرق أخرى ولكنها مصرية صرفة، كالطريقة الأحمدية البدوية نسبة للسيد أحمد البدوي وهو أصلاً من المغرب، ولكنه عاش فترة في مكة وبغداد، ثم استقر بطنطا بمصر، والطريقة الدسوقية وهي طريقة إبراهيم الدسوقي من مدينة دسوق بمصر، والطريقة الرفاعية وهي طريقة السيد أحمد الرفاعي وهو مصري.

كان لا بدَّ أن تنشأ طرق صوفية في عهد الحكم التركي الذي سيطر على البلاد العربية الإسلامية، توجه السيد أحمد بن ادريس لنشر الإسلام في السودان وأثيوبيا وارتريا، وتنقل الميرغني أولاً في شمال السودان ونشر الطريقة الختمية بين الشايقية، وفي منطقة بربر ثم شخص إلى كردفان والتقى هنالك بالسيد إسماعيل الولي الذي أخذ عنه الطريقة في الأبيض ثم اختلف

مع الختمية وأسس طريقة خاصة به ألا وهي الطريقة الإسماعلية، وقد انتشرت في كردفان والخرطوم، وفي أثناء إقامة السيد محمد عثمان الميرغني في الأبيض أسس جامعاً وهو ما زال معروفاً اليوم بجامع الختمية، وانتقل من الأبيض إلى بارا، وهناك تزوج السيدة رقية والدة السيد محمد الحسن الميرغني المعروف بجبيل كسلا أو دابي رونده، ومعنى دابي رونده ثعبان جبل رونده، والسودانيون يلقبون الأولياء والصالحين بأسماء الحيوانات كالثعبان والتمساح والأسد.

لم يقم السيد محمد عثمان الميرغني في كردفان، بل طاف بسنار وبايعه كثيرون هنالك وأخذوا عنه الطريقة الختمية وبعدها ذهب إلى شندى فبايعه الجعليون كما بايعوه في المتمة، ومنها أقام فترة طويلة في كسلا، وكانت تعرف بالتاكا وكلمة التاكا كلمة بجاوية معناها البستان، وفي التاكا يوجد جبل شاهق يسمى بجبل التاكا، ففي تلك المنطقة بنى السيد محمد عثمان الميرغني حي السنية الذي يعرف اليوم بالختمية، وفي بادىء الأمر بايعه كل المنحدرين من الأصول التركية والكردية والمصرية، ولكنه استطاع أن ينشر تعاليم الإسلام بين قبيلة بني عامر، والهدندوة ثم عاد إلى الحجاز، ورجع في رحلته الثانية واستقر في سواكن فبايعه المسلمون المنحدرون من الهنود والإيرانيين والبخاريين والحضارمة، وبنى في سواكن ثلاثة مساجد، ومدرسة لتعليم القرآن الكريم والكتابة والقراءة للبنات، وتولدت من هذه المدرسة ثلاث مدارس لتعليم البنات، والتفّت حوله قبيلة الأرتيقية أي أبناء الأشراف.

تزوج السيد محمد عثمان الميرغني زوجته الثانية من قبيلة العبابدة المندمجين مع البشاريين، فأنجبت له السيد هاشم الميرغني الذي نشر الطريقة الختمية في ارتيريا، وتولاها بعده ابنه السيد بكري فأصبحت بعد ذلك المنطقة الشرقية في السودان معقلاً من معاقل الختمية، فكان السيد عثمان تاج السر في سواكن، والسيدة مريم في سنكات، وفي القرن العشرين أقامت السيدة علوية في بور تسودان عندما اختلفت مع البريطانيين فهاجرت إلى مصوع في منطقة الصومال الإيطالي حينذاك، وقد عنيت بها حكومة

موسوليني، وسافرت في الثلاثينات في عام ١٩٣٨م إلى روما واستقبلها الدوتشتي استقبالاً رسمياً.

عنيت الإدارة التركية المصرية بالسيد محمد عثمان الميرغني الختمي وأولته كل عناية وتقدير، كما أن الحكام الأتراك في الحجاز كانوا يستشيرونه ويقربونه ليردوا به انتشار المذهب الوهابي، وذاع صيت السيد محمد عثمان الميرغني في تلك المنطقة، فأسفر ابنه السيد محمد سر الختم إلى اليمن (١٨١٥ ـ ١٨١٤) وهو ابنه البكر، فزار كل مناطق اليمن حتى وصل إلى حضر موت، وبايعه الأشراف الحسنية في حضر موت واستقر السيد محمد سر الختم بعد ذلك بالإسكندرية، وكان سفيره إلى السودان السيد محمد الحسن الميرغني (١٨١٩ ـ ١٨٦٩) ووجد السيد الحسن الميرغني كل التأييد من المواليد، واعترفت به السلطات التركية في السودان مستشاراً تلجأ إليه في حل المشكلات.

ولد السيد محمد الحسن بن محمد عثمان الميرغني الختم في بارا عام ١٨١٩م، ونزح إلى مكة وهو في الخامسة عشرة من عمره، بعد أن حفظ القرآن وتلقى دروس العربية والحديث والتفسير، وهنالك أكمل تعليمه في الحجاز تحت رعاية والده الذي كان يعرف بالأستاذ، ورجع السيد محمد الحسن الميرغني إلى السودان وجعل مركزه حي الختمية بكسلا وتوفي بالحي عام ١٨٦٩م، ودفن بكسلا وضريحه يزار، وقد ضرب الدراويش في عهد المهدية قبة الضريح بالرصاص، ولكنها أصلحت، وزينت عدة مرات، ويذكر التاريخ أنه أصلح ذات البين بين السلطة التركية في السودان والجنود السودانيين الذين تمردوا في كسلا في عامي ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥م وقوى نفوذه بين الشكرية والبشاريين والمولدين، وكان يزور الخرطوم بين الفينة والفينة، وينزل في ضيافة الشيخ خوجلي بالخرطوم بحري، وقد زاره المهدي زيارة من زياراته، وتزوج السيد الحسن الميرغني بسيدة من الخرطوم بحري، وأنجب منها السيد محمد عثمان الميرغني (١٨٥٠ ـ ١٨٨٦م) وعرف السيد محمد عثمان الميرغني بالأقرب كما له ابنه السيد أحمد.

استطاع السيد محمد عثمان الميرغني بالرغم من أنه لم يعش طويلاً أن يكسب تأييد الشايقية والجعليين والمولدين، وتذكر بعض كتب التاريخ

المصرية والإنجليزية أنه كان صديقاً لغردون ولكن يجب أن يزال هذا اللبس فشارلس غردون تقرب إليه لأن الطبقة المميزة التفت حول الختمية كما أن غردون كان يتظاهر بأنه يساند المسلمين، فكان يرتدي عمامة ويذهب إلى المولد النبوي ويجلس في السرادق ويومىء برأسه ويكرر اللهم صلِّ عليه وسلم، فتقرب غردون للسيد محمد عثمان الميرغني وهي حيلة سياسية شأنه في ذلك شأن تقربه لرجال الطرق الصوفية الأخرى في السودان وعلماء الدين. لما ظهرت المهدية عارض السيد محمد عثمان الميرغني المهدية مستنداً على أسس دينية إسلامية كما عارضها العلماء، ولم يضعف موقف الختمية أبان المهدية، بل كانت هي الحركة المعارضة، مع أن المهدية منعت الطرق والموالد والأذكار، وكان معقل المعارضة مدينة بربر وكسلا ومناطق الشايقية، كاتب محمد أحمد المهدي السيد محمد عثمان الميرغني وطلب منه أن ينتظم تحت راية الأمير عثمان دقنه، وكان المهدي ينظر إلى المراغنة باحترام وتقدير، تزوج السيد محمد عثمان الميرغني من سيدة من قبيلة الانقرياب في بلدة ارتولي وهي من أسرة الشيخ أحمد أبو دقن مفتي السودان الأسبق والسيد المهندس عبد الرحمن النور، وأنجب منها السيد أحمد الميرغني الذي ولد في الخرطوم بحري والسيد علي الميرغني ولد عام ١٨٧٣م في صاوي في منطقة الشايقية وقد شلخ شلوخ الشايقية الثلاثة والسيدة نفيسة في مصوع وتزوجها السيد جعفر بن بكري جعفر الميرغني والسيدة نور (نورة البنات) التي تزوجها الحسن بن بكري بن جعفر الميرغني.

تلقى السيد علي تعليمه الابتدائي بمدرسة سواكن وكان حافظاً للقرآن، وسافر معه والده إلى مصر عن طريق السويس، وتوفي والده بمصر ودفن في مقابر الأسرة بباب الوزير، وتكفل جده السيد محمد سر الختم الميرغني برعايته وتعليمه فألحقه بمدرسة الفرير الفرنسية، وكان من زملائه في تلك المدرسة عدد من أبناء الذوات والباشوات، ومنهم أحمد باشا زيود أحد رؤساء الوزارات المصرية السابقين، كما التحق كذلك بالجامع الأزهر وهنالك التقى في حلوان بالزبير رحمة وتعرف به الضابط البريطاني ريجنالد وينجت الذي كان يعمل في المخابرات العسكرية في جيش الاحتلال بمصر.

استطاع السيد علي الميرغني أن يتقن اللغتين الإنجليزية والفرنسية، لما عاد إلى السودان، تزوج السيدة فاطمة بنت السيد جعفر الميرغني، وكان شقيقه السيد أحمد الميرغني الأكبر لم يغادر السودان طوال فترة المهدية يرعى شئون الأسرة الختمية.

بدأ اتصال السيد الميرغني بالعمل السياسي في عام ١٨٨٨م و ١٨٨٩م إذ كان يراسله الأمير محمد عثمان أبو قرجه وسيطا بين المصريين البريطانيين والحكومة المهدية.

ومنذ عام ١٩٠٠م لقيت الطريقة الختمية ترحيباً من السودانيين، ولكن البريطانيين كانوا يقيمون توازناً بينها وبين الطريقة الأحمدية الأدريسية، والطريقة الشاذلية المجذوبية والطريقة الإسماعلية نسبة للسيد إسماعيل الولي، وأتاحوا للطريقة البدوية السطوحية أن تشق طريقها إلى السودان مع المصريين وفتحوا الطريق للطريقة الدسوقية والرفاعية ثم الطريقة العزمية، ولما أحسوا بتدفق الجماهير نحو الطريقة الختمية سمحوا للطريقة التجانية أن تنتشر في السودان، ولكن الطريقة الختمية كسبت أعداداً كبيرة من الاتباع، وتوفي السيد المكي بن السيد إسماعيل الولي عام ١٩٠٦م، فضعف انتشار الإسماعلية، كما أن الطريقة السمانية والطريقة القادرية ائتلفتا من غير اندماج مع الطريقة الختمية، وتقاربت الطريقة الأحمدية الإدريسية مع الطريقة الختمية.

كان لا بد للإدارة البريطانية أن تجد لها سنداً يقف حائلاً دون انتشار المهدية، فالمهدية قد أنهاها الحكم الثنائي كسلطة ولكنها بقيت عقيدة خالصة، وتمسك اتباعها بتعاليم المهدي ودعوته للجهاد ومحاربة الكفر واستخلاص البلاد للمسلمين، من ثمة وقفت الإدارة البريطانية أمام تحدٍ عظيم، فهي لا تستطيع أن تعارض الفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية، والإسلام تغلغل في نفوس السودانيين عن طريق الدعاة المتصوفة، فالسيد الميرغني هو الوجه المشرق، والقلعة التي تسند الإسلام، وريجنالد وينجت رجل المخابرات الذي أصبح حاكماً عاماً للسودان يعرف أن السيد علي لن يساعد المصريين ولا ينطوي تحت بريق الخلافة الإسلامية التي ترفع رايتها

تـركيـا، كمـا أنـه رجـل مثقف واع، تـوفـر لـه تعليم لم يحـظ بـه غيـره من السـودانيين حينذاك، والسيـد علي الميرغني من جـانبه رجـل سياسي حكيم، يقيس خـطوات الزمن، فهـو لا يسبق الأحداث، ولا يتهـور فإن كـان قد صبـر على طريقة المهدية وتجاوزاتها فالإدارة البريـطانية مهمـا كانت، فقـد أشاعت الاستقـرار في السودان وعمـدت على نشر الأمن وبـدأت بخطوات في تنـظيم الإدارة، وإصلاح الاقتصاد، وجعلت الإرشاد أساساً للتعليم، فإن كانت كرمته منذ عام ١٨٩٧م، ومهدت له أن يعود إلى بلاده، ويشـرف على اتباعـه وينشر الطريقة الختمية، فلأن الطريقة كانت القلعة الوحيدة للمعارضة الحية للمهدية، ومنذ عام ١٨٩٩م، الـوقت الذي تم فيـه تعيين السر ريجنـالد وينجت حـاكماً عاماً للسودان، والسيد علي الميرغني هو الرجل الأول بين السودانيين منذ عام ١٩٠٠م والرجل الأول الذي يأخذ برأيه الحكام البريطانيون، وقد أوضح ذلـك السـر ريجنالـد وينجت في حفـل التكـريم الـذي أقيم للسيـد علي الميـرغني لتقليـده وسام القـديس ميخائيـل في يـوم التـاسـع والعشـرين من ينـايـر عـام ١٩١٦م، وكـان في الحفلات الـرسمية للسيـد علي الميرغني الصـدارة، فقد قـدم (لدوق كنت) ابن عم الملك جورج الخامس عـام ١٩١٢م في زيـارتـه لبور سودان وهو في طريقه ليتوج امبراطوراً على الهند، كما كان رئيس الوفـد الذي ذهب ليهنىء الملك جورج الخامس بانتصار الحلفاء في الحرب العـالمية الأولى، كما كان من المؤيدين للحلفاء في حربهم ضد تركيا فقد جمع كلمـة الـزعماء الـدينيين ورجال العشـائر في تـأييدهم لبـريطانيـا وحلفائهـا في هـذه الحرب العالمية الأولى، ورسائل هؤلاء الزعماء والشيوخ كلها مطبوعة مسجلة في سجل (سفر الولاء)، قد جمع السر ريجنالد وينجت الأعيان والشيوخ في سـراي الحاكم العام عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وقال لهم إن حكام تركيـا الحقيقيين يعملون بـالربـا وجمع المـال على حساب المسلمين، وهذه الحرب ليست حرباً بين المسلمين والمسيحيين، ولكنها حرب ضد الله، وبـريطانيـا هي صديقـة المسلمين فنحن عندمـا اعتقلنـا بعض الأشخـاص في السودان، ما كان اعتقالنا لهم لأنهم مسلمون، بل لأنهم من أصل تركي وأنهم يقومون بالدعاية لسلطان تركيا، ونذكر أسماء بعض الذين اعتقلوا حينذاك. . . السيد فريد راشد، والسيد أحمد أمين هديب وبعض الأعيان والتجار.

كثفت الإدارة البريطانية في السودان اجـراءات الأمن، وفي عـام ١٩١٥م، اشتعل تمرد واضطراب قاده رجل اسمه الفكي عجبنا ادعى أنه المهدي والتف حوله بعض الأنصار، استطاع الفكي عجبنا أن يشعل ثورة في جبال الثما بمركز الدلنج، وقد سيطر الثوار على تلك الجبال، وأعلنوا عصيانهم لحكومة البريطانيين غير المسلمين، ورفضوا دفع الضرائب، وكان الأهالي يدفعون الضرائب للفكي عجبنا ليشدوا من أزر الجهاد، فجردت الحكومة حملة من واحد وثلاثين ضابطاً بريطانياً وخمسة ومائة ضابط مصري وخمسة وثمانمئة وألفي جندي، مزودة بثمانية مدافع، وثماني عشرة ماكينة، ورابطت أشهراً حتى قبض على زعيم الثورة في عام ١٩١٧م، وقام بعده الفكي على متابعة مسيرته، ولكن قبض عليه.

في الوقت نفسه نقل السر ريجنالد ويجنت معتمد بريطانيا في مصر، وخلفه السر لي استاك حاكماً على السودان، وقائداً للجيش المصري. . . اتخذ السر لي استاك التوازن، وقرب إلى حد هـام السيد عبد الرحمن المهدي بجانب السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي، كما تودد لزعماء الطرق الصوفية وشيوخ القبائل والعشائر وكبار التجار والأعيان، وبلغ عدد المؤيدين لبريطانيا أعداد كبيرة نشرت رسائلهم في مصر سفر الولاء الذي طبعه صاحب مطبعة يونانية كان يصدر ملحقاً عربياً باسم الرائد للصحيفة الإنجليزية سودان هيرالد.

كانت الإدارة والتنظيم في جهاز الحكم من أعظم الإنجازات التي حققها البريطانيون في السودان، واستطاع السيد علي الميرغني أن يتحرك في هدوء وطمأنينة وسلام، وسمحت الإدارة البريطانية لرجال الطرق الصوفية وعلماء الدين الإسلامي أن يبثوا تعاليمهم من غير خطر، وكتب جورج استيوارت سايمز السكرتير الخاص للحاكم العام، وهو ضابط مخابرات بريطاني، أصبح فيما بعد حاكماً عاماً للسودان ولبورما، جاء في المذكرة التي كتبها (سيبقى ولاء السودان ما دام الأهالي يعلمون علم اليقين أن أمور دينهم ومبادىء الإسلام محفوظة مصونة).

إن موقع السودان الاستراتيجي بالنسبة للجزيرة العربية هام جداً، والأتراك كانوا يحكمون الحجاز ونجد والجزيرة العربية، والبلاد المقدسة في

الحجاز، والمسلمون سيثورون لو حاول الخلفاء الاعتداء عليها والأشراف محترمون مقدرون، والشريف حسين بن علي شريف مكة، ينسب للدوحة النبوية، والسيد علي الميرغني هو الشريف الوحيد الذي يرجع نسبه محققاً لأهل البيت فهو السيد علي الميرغني بن السيد محمد عثمان ين السيد علي الميرغني محمد عثمان الختم الذي ولد بالطائف عام ١٧٩٣م، وتوفي بمكة عام ١٨٥٣م وهو ابن إبراهيم بن حسن بن علي الميرغني بن حسن بن ميرخوردي بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن يحيى بن حسن بن بكري بن علي بن محمد بن إسماعيل بن ميرخوردي بن علي بن عثمان بن علي التقي بن حسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الحوادر بن علي الرضي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

إن هذا النسب أهَّل السيد علي الميرغني أن يدرأ الخراب عن الأراضي المقدسة، كما أن الإسلامي، فقد كانت تحكم خراسان، وهاجر جده الأكبر عندما اختلف مع أخيه الذي أصبح ملكاً على خراسان.

بدأت علاقة السيد الميرغني بالشريف حسين قبل الحرب العالمية الأولى، وتبادلا الرسائل، فلأسرة الميرغني أملاك وأوقاف بالأراضي المقدسة، وذكر ذلك الأستاذ سليمان موسى في كتابه المراسلات التاريخية (١٩١٤ - ١٩١٨م).

علم السر ريجنالد وينجت حاكم السودان حينذاك بعلاقة علي الميرغني بشريف مكة، فحثه على مواصلة الرسائل، ويذكر جورج انطونيوس في كتابه (يقظة العرب) أن كتشنر التقى بالشريف عبد الله ابن الشريف حسين الذي أصبح فيما بعد أميراً على شرق الأردن، وكان ينزل حتى عام ١٩١٤م ضيفاً على الخديوي عباس الثاني قبل عزله، وتنصب حسين كامل سلطاناً على مصر، وبعد ذلك كان يلتقي الشريف عبد الله بالسر رونالد استورس السكرتير الشرقي للمعتمد البريطاني في مصر ومؤلف كتاب الشرقيات وصديق لورانس، وقد عمل في تدبير وإدارة حركة الثورة العربية لصالح بريطانيا وعمل في العراق وفلسطين.

استطاع السيد علي الميرغني أن يقنع حسين أن يساند الحلفاء، ويقف معارضاً لتركيا وألمانيا ومن أراد التوسع في ذلك، فليرجع لكتاب المشرقيات لرونالد استورس، وكتاب يقظة العرب لجورج انطونيوس وكتاب المراسلات التاريخية للأستاذ سليمان موسى.

وقد زار لورانس السودان وزار الخرطوم لثلاثة أيام عام ١٩١٧م والتقى بالسيد علي الميرغني، وتباحثا في شئون الثورة العربية.

علاقة السيد علي الميرغني بالمصريين ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩٢٤م:

لم يتمسك السيد علي الميرغني بدرع القبيلة، وما كانت الطريقة الختمية تحتمي بالعشائرية الختمية، وإن كان الشايقية كلهم يؤيدون ويتبعون في ولائهم الطريقة الختمية، كما أن قطاعات كبيرة من قبائل الجعليين يتبعون الطريقة الختمية، كما أن الشكرية وقطاعات كبيرة من قبائل البجة وبالأخص في طوكر وسواكن وسنكات ووقر، وكسلا يؤيدون الطريقة الختمية، كما أن المواليد كلهم يقفون مؤيدين للطريقة الختمية، ومع ذلك لم يستطع المصريون أن يستحوذوا على السيد علي الميرغني، وإن وقفوا له مؤيدين في خطواته، وإن لم يكشف لهم عن وقوفه معهم بل كان سودانياً قحاً.

عمدت الإدارة البريطانية منذ بدء الفتح الاعتماد على النظم القبلية وإحياء العشائرية، واستفاد من ذلك الأنصار بعد ذلك في استقطاب سكان غرب السودان، وقد نبه لذلك السر جون مافي حاكم السودان وقال: (إنه ما زال لدينا في هذه البلاد أوضاع قبلية وتقاليد قديمة وقوانين محلية، ولكن هذه الأوضاع ستزول مع تقدم الأفكار الحديثة، فيجب أن نصونها بشخصيات منيعة قوية).

أما السيد علي الميرغني فقد تجاوز القبلية والعشائرية، بل أذابها في الطريقة الختمية وصبر على احتضان الإدارة البريطانية مقترنة بسياسة كرومر الذي كان يعنى برجال الطرق الصوفية، ويمنحهم كساوى الشرف والأوسمة، ويسعى لدعوتهم في المناسبات والحفلات الرسمية.

وقد عارض السيد علي الميرغني منذ عام ١٩٠٠ حتى ١٩٢٤م أي نفوذ مصري على السودان وننقل حديثه مع السر ريجنالد أثناء المقابلة التي تمت

بينهما ونقلها ويجنت لكرومر في رسالته س أ/١٩٤/٢ بتاريخ ٢٤ فبراير عام ١٩١٥م.

(لماذا تتعجبون أيها الإنجليز من سلوك المصريين وعدم ولائهم لكم؟

إنهم سلالة مماليك عبيد، ولن يكون في أي وقت أحسن من ذلك لأن شخصيتهم محتقرة، وبعد ذلك فإن اللوم يقع عليكم، لأنكم فتحتم لهم باب التعليم، وهو فوق قدرتهم وطاقاتهم، بل وضعتموهم على الكرسي، والآن اكتشفتم أن الأصنام أصبحت لها أقدام من فخار).

لا استطيع أن أجزم أو أنفي أن هذا الرأي أدلي به السيد علي الميرغني، لأن السيد علي الميرغني كان متحفظاً، وموجزاً في أقواله، كما أن نغمة الحقد والغضب وكشف النفس ما كانت أبداً من سمات فكر وشخصية السيد علي الميرغني.

استغل وينجت ذلك، كما استغل إجراءات الحماية البريطانية على مصر، وكتب للمعتمد البريطاني السر هنري مكماهون بتاريخ الثاني من يونيو عام ١٩١٥، س أ/١٩٥/٥/١ وجاء في خطابه: (إنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن ثورة المهدي كانت ثورة الشعب المعروف بين الأوساط العامة والرسمية في السودان، إن الشعب السوداني لا يمكن أن يقبل الحكم المصري مرة أخرى، وإن السياسة التي سرنا عليها منذ الفتح قد أثمرت هذا الولاء العظيم الذي أظهره الشعب السوداني تجاه حكومة جلالة الملك البريطانية).

إن السيد علي الميرغني تمسك بالشخصية والذاتية السودانية، وأبان اختلاف العنصرين المصري والسوداني، كما أن السيد علي الميرغني لم يرتض تطرف الحركة الوطنية المصرية والمظاهرات والاضطرابات التي صحبت عام ١٩١٩ في مصر.

وفي معترك الأحداث في ثورة عام ١٩٢٤م وقف السيد علي الميرغني مخالفاً كل الاتجاهات التي ساندت هذه الثورة لأنه عرف أن رد الفعل البريطاني سيكون قاسياً وعنيفاً، ومع ذلك دافع وأنقذ الكبيرين الذين اشتركوا في هذه الثورة، ولا ينسى دور الشريفة مريم الميرغنية، وقد حمل السيد علي

الميرغني المصريين مغبة هذه الاضطرابات، وأرسل من سنكات رسالة إلى الحاكم العام في يونيو عام ١٩٢٤م جاء فيها:

(إن الحكومة المصرية قد احتلت السودان بالسيف بعد حرب طويلة انتهت فيها المماليك والإمارات المستغلة، كما أن الحكم المصري كان قاسياً ظالماً حكماً بالقوة، بقوة السيف حتى أخذ السودان استقلاله منهم للمرة الثانية، وعندما قررت الحكومة المصرية إعادة احتلال السودان طلبت المساعدة من بريطانيا).

مدح السيد علي الميرغني الإدارة البريطانية في هذه الرسالة وجاء فيها بالحرف الواحد (إن السودانيين ينظرون إلى أنفسهم كاملة منفصلة في أرض ذات حدود معروفة معترف بها، وتعترف بريطانيا بذلك).

رفض السيد علي مطالب مصر في السودان، كما رفض شقيقه الأكبر السيد أحمد الميرغني مطالب مصر أيضاً، وأيد انفراد بريطانيا بالسودان «انظر ملفات المخابرات رقم ٢/١/١١ كسلا في يوم الخميس الخامس من يونيو عام ١٩٢٤م» كما أرسل السيد سيد أحمد سوار الدهب من كبار تجار الختمية بأم درمان ومن كبار خلفاء الختمية رسالة بنفس المعنى بتاريخ الثالث عشر من يونيو عام ١٩٢٤م.

من هنا نرى أن السيد علي الميرغني لم يـر لمصر سيادة في السودان، بل رأى السودان مستقلاً، فإن شعار السودان للسودانيين نادى به السيد علي الميرغني قبل حزب الأمة، وسجله في رسائله، ولكنه تجاوزه في الأربعينات والخمسينات، وعطف على المنادين بشعار الوحدة تحت التاج المصري كموقف وليس لفكره السياسي.

شجعت بريطانيا شعار السودان للسودانيين منذ ذلك الوقت والقت الحرب أوزارها في عام ١٩١٩م، وقد واجه الزعماء الثلاثة تدخل مصر منذ أن أسهموا في إنشاء جريدة حضارة السودان في ٢٤ يونيو عام ١٩٢٠م.

أيد السيد علي الميرغني بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، وترأس الوفد الذي سافر إلى بريطانيا عام ١٩١٩م لتهنئة الملك جورج الخامس،

وقصدت بريطانيا أن يكون هذا الوفد صمام أمان ضد التحرك المصري ومطالبة الوفد المصري باستقلال مصر والسودان.

جاء في جريدة الحضارة بتاريخ اليوم الحادي والعشرين يونيو كلمة كتبها السيد حسين شريف في جريدة الحضارة.

(وعلمنا أن وفداً من سراة هذه البلاد سيتوجه لإنجلترا لينوب عن أهالي هذه البلاد لتهنئة جلالة الملك بنهاية الحرب نهاية سعيدة مقرونة بالانتصار.

وسيبرح الوفد في أوائل يوليو القادم، فيصل انجلترا قبل نهاية هذا الشهر والذي فهمناه أن حكومة جلالة الملك أعربت عن سرورها العظيم لهذه الزيارة الميمونة، وهي مستعدة أن ترحب بهذا الوفد.

أجل نزف إلى قومنا اليوم هذه البشرى التي لم تأتيهم بمثلها الأيام، من حيث دلالتها عن معنى كبير، فلا بد أن ابتهجت البلاد سروراً بهذا الخبر، لأنه جاء دليلاً على ما أظهرته في هذه الحرب لم يذهب سدى، بل صادف أمة حرة، وحكومة كريمة، فأنبت فيها مشاعر العطف علينا، كما أن هذا المظهر لهو مظهر من مظاهر الإخلاص الذي تظهر به على الدوام، لم يكن إلا اعترافاً بالجميل، فزيارة وفدنا لتلك البلاد التي تربطنا بها روابط سياسية واقتصادية وودية، للتعبير لها عن عواطف الأهلية، وللاشتراك معها في الأفراح العمومية التي ستقيمها احتفاء بانتهاء الحرب، وتوطيد السلام، مظهراً لهذه العواطف المتبادلة بيننا وبين البريطانيين، وإنا لنرجو أن يعود أعضاؤه إلى بلادهم، وهم يحملون إلينا الثمر الصحيح الذي تقوم عليه تلك البلاد العظيمة والله المسئول لكل ما نقول).

رأى السر لي استاك حاكم السودان حينذاك ألا تفصح وزارة الخارجية البريطانية عن هدف هذا الوفد السوداني، فقد رأت فيه وبه ضربة للوفد المصري بقيادة سعد باشا زغلول.

اختار البريطانيون الوفد برئاسة السيد علي الميرغني زعيم الختمية، وعضوية الشريف يوسف الهندي زعيم الطريقة الهندية التي هي فرع من الطريقة السمانية، والسيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار الذي قدم

خدمات جليلة لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، وجمع طائفة الأنصار مؤيدين للحلفاء ضد سلطان تركيا، وهو الرجل الثالث في منظومة الزعماء الدينيين، فقد كان مطيعاً وموالياً للحكومة البريطانية.

وجاء بعد هؤلاء ثلاثة ممثلين لكبار علماء الدين في الإسلام وهم الشيخ الطيب أحمد هاشم مفتي السودان، وشقيقه الأصغر الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم شيخ العلماء والشيخ إسماعيل الأزهري قاضي مديرية دارفور، وقد صحب هؤلاء الثلاثة مترجمون من أسرهم هم إسماعيل سيد أحمد الأزهري حفيد الشيخ إسماعيل الأزهري وأحمد البشير الطيب، أحمد هاشم ابن الشيخ الطيب أحمد هاشم، وكان مدرساً للغة الانجليزية وقد تخرج في كلية غردون، أما إسماعيل الأزهري الصغير فقد كان طالباً في قسم المعلمين بكلية غردون، والمترجم الثالث كان السيد محمد حاج الأمين الذي كان مدرساً حينذاك، ثم التحق بالإدارة حتى وصل إلى درجة مفتش مركز.

أما زعماء القبائل فكانوا خمسة على رأسهم التوم ناظر الكبابيش (١٩٧٤٣ ـ ١٩٣٨م) وهو من أسرة صالح بك فضل الله زعيم الكبابيش الذي قاوم المهدية وقتله الأنصار في أم بادر، كما أنه مد بريطانيا بالماشية والجمال خلال الحرب العالمية الأولى، فمنحته بريطانيا لقب سير تقديراً لخدماته.

والزعيم الثاني كان الشيخ إبراهيم محمد بك فرح ناظر الجعليين.

والزعيم الثالث كان عبد العظيم بك خليفة، وقد اعتذر عن السفر إلى بريطانيا لأنه عرف أن هذا الوفد قصد به مكايدة مصر، فكانت حجته أنه مريض، كما أنه هو ابن حسين باشا خليفة، وله أملاك وأراضٍ شاسعة في منطقة دراو في محافظة اسوان بمصر.

والزعيم الرابع كان الشيخ عوض الكريم عبد الله عوض الكريم ابو سن (١٨٧٧ ـ ١٩٤٣م) وقد سافر إنابة عن والده الشيخ عبد الله عوض الكريم ابو سن، وقد تولى النظارة بعد وفاته في عام ١٩٢٣م.

والزعيم الخامس كان هو إبراهيم بك موسى إبراهيم ناظر الهدندوة، وقد أسره الأمير عثمان دقنه أيام المهدية، وكان ختمياً، وتجددت لقاءات الأمبراطورية البريطانية بزعماء القبائل السودانية.

وقد التقى اللورد اللبني عام ١٩٢٢م بهؤلاء الأعيان في السودان، وقد كان ولي العهد حينذاك، وهم كالآتي:

١ ـ الشيخ علي التوم.
٢ ـ الشيخ موسى إبراهيم.
٣ ـ الشيخ إسماعيل الأزهري.
٤ ـ الشيخ الطيب أحمد هاشم.
٥ ـ الشريف يوسف الهندي.
٦ ـ الشيخ عوض الكريم ابو سن.
٧ ـ الشيخ إبراهيم فرح.
٨ ـ السيد ادريس عبد المعتال.
٩ ـ الشيخ حسن خليفة حسن.
١٠ ـ خليفة شريف.
١١ ـ الشيخ سليمان حاج مصطفى حسن.
١٢ ـ أمير عبد الحميد.
١٣ ـ ادريس صالح.
١٤ ـ عباس رحمة الله.
١٥ ـ الشيخ البشير جلال الدين.
١٦ ـ الشيخ الطيب محمد بدر.
١٧ ـ الشيخ أحمد محمود.
١٨ ـ الشيخ محمود ابرسي.
١٩ ـ الشيخ محمد حو البدر.
٢٠ ـ الحاج الخضر علي كمير.
٢١ ـ الشيخ سيد أحمد سوار الذهب.
٢٢ ـ الشيخ الصادق علي.
٢٣ ـ الشيخ عبد الرحمن الاسيد.
٢٤ ـ الشيخ عمر الخضر.
٢٥ ـ الشيخ مكي بدر عساكر.
٢٦ ـ الشيخ سليمان الشايقي.

نقل من جريدة الحضارة في العدد الصادر بتاريخ الثاني من يوليو عام ١٩١٩م، وسافر وفد الولاء من محطة الخرطوم قاصداً انجلترا. . . لم تشرق شمس ذلك اليوم في محطة السكة الحديد.

حصل المودعون على تذاكر لحضور هذا الاحتفال، وأشرف الضابط البريطاني القائمقام هيبرت بك على المحافظة على الأمن والنظام، وكان يمتطي صهوة حصانه ولما سقطت عصا من أحد المودعين رفع له القائمقام هيبرت عصاه وناولها . وصل الوفد في الاسبوع الأخير من يوليو عام ١٩١٩م، واستقبلته الصحافة البريطانية وكتبت بنصها (وصول ابن المهدي قاتل غردون)، وفي اليوم الثامن والعشرين من يوليو عام ١٩١٩م قابل الوفد جلالة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى وأمبراطورية الهند وما وراء البحار.

اصطف الوفد أمام عرش جلالة الملك وكان الترتيب طبقاً للبروتكول كالآتي:

١ ـ السيد علي الميرغني.
٢ ـ الشريف يوسف الهندي.
٣ ـ السيد عبد الرحمن المهدي
٤ ـ الشيخ أحمد الطيب أحمد هاشم ابو القاسم.
٥ ـ الشيخ ابو القاسم أحمد هاشم ابو القاسم.
٦ ـ الشيخ إسماعيل الأزهري.
٧ ـ الشيخ علي التوم.
٨ ـ الشيخ إبراهيم موسى إبراهيم.
٩ ـ الشيخ إبراهيم محمد فرح.
١٠ ـ الشيخ عوض الكريم ابو سن.

بعد أن حيَّا أعضاء الوفد جلالة الملك جورج الخامس وهم ماثلون أمام العرش، تقدم السيد علي الميرغني، رئيس الوفد، وألقى هذا الخطاب.

(يا صاحب الجلالة والأمبراطورية نحن الذين لنا الشرف الرفيع بالمثول لدى جلالتكم، السير السيد علي الميرغني، والشريف يوسف الهندي والسيد

عبد الرحمن المهدي بالإنابة عن زعماء البلاد الدينيين والشيخ الطيب هاشم مفتي السودان والشيخ ابو القاسم هاشم رئيس مجلس العلماء، والسيد إسماعيل الأزهري قاضي مديرية دارفور بالنيابة عن موظفي وعمال المحاكم الشرعية، والشيخ علي التوم ناظر الكبابيش والشيخ إبراهيم موسى ناظر الهدندوة، والشيخ إبراهيم محمد فرح ناظر الجعليين، والشيخ عوض الكريم ابو سن وكيل ناظر الشكرية بالنيابة عن جميع أهالي السودان أن يسمح لنا بأن نقوم بكل خضوع لجلالتكم تهانينا القلبية على الانتصار المجيد الذي أحرزه جنودكم.

إن ثبات جنود الحلفاء المجيد، الذي دعا إلى انهزام العدو انهزاماً تاماً، وانتصاركم الباهر أوجب الإعجاب العظيم من أهل السودان، وأفعم قلوبهم سروراً.

ولقد تحققوا أن هذه الحرب تختلف عما سبقها من حروب لأنه فصل في هذا الحرب في مصير الحروب الضعيفة التي كانت حرباً بين الحق والباطل، فغلب الحق، وزهق الباطل، وادحضت المدينة الهمجية ولم يعد لأهالي السودان الثقة في النصر النهائي أبداً، فإنه رغم ما سمعناه من استعدادات العدو العظيمة مدة أربعين سنة، لم نشك أبداً في النتيجة لأنه يستحيل أن تقهر أمة جعلت غاياتها نصرة الضعيف والمساواة والعدالة.

إن أفقر عضو في الأمبراطورية العظيمة أحدثها (أي السودان) قدم مما لديه بغيرة ونشاط، أجل، إنني لأخجل إذا ذكرت ما قدمناه بالنسبة لغيرنا، إذ يكاد يكون ذلك كنقطة في بحر، ولكن السودان قدمت من حاجتها لا من فضلاتها، ويقدمه شعب فقير مخلص، وأن تكون صغيرة في ذاتها، إلا أنها عظيمة بالنسبة للعاطفة الشريفة الذي دفعته لذلك.

وفضلاً من ذلك، أود أن أقول أن القليل الذي أعطيناه، إنما هو ثمرة ما زرعته حكومة جلالتكم من الإحسان، فكانت ثمرة الإحسان والشكران.

جعلتم العدل أساس ملككم الواسع، فكنا نتروح العدالة والسلام اللذين امتدا في أنحاء البلاد، وأظهرت حكومة جلالتكم من الاهتمام بشئون السودان، والتضحية التي بذلت في سبيل تقدمها وإسعادها مادياً وأدبياً،

وحسب أن أهل السودان في المستقبل يتوقف على زيادة ارتباط البلاد بأمبراطورية جلالتكم، ولذا نضرع إلى الله القدير أن يمنح جلالتكم العمر الطويل المقرون بالسعادة، وأن يحفظ بريطانيا العظمى، رافعة لواء الحرية والمدنية في العالم، ولتحفظ الراية البريطانية طويلاً على السودان، ناشرة السكينة والسلام.

وأخيراً نقدم شعائر خضوعنا، وولائنا لعرشكم والسلام).

أضعف خطاب السيد علي الميرغني أمام الملك جورج الخامس حجة الوفد المصري بالمطالبة بالسودان، فقد تجاهل السيد علي الميرغني مساهمة مصر في سد العجز المالي في ميزانية حكومة السودان وتجاهل اتفاقية عام ١٨٩٩م، ومشاركة مصر في فتح السودان، ولنا أن النظر في الإدارة والتعليم والخدمات الصحية والزراعية في السودان، كما أن هذا الخطاب إشارة واضحة لربط السودان بالأمبراطورية البريطانية.

استفاد البريطانيون من هذا الخطاب، ولكنهم لم يتركوا للسيد علي الميرغني الانفراد بالصدارة، إذ أوعز السير ريجنالد وينجت للسيد عبد الرحمن المهدي أن يقدم سيفاً للملك جورج الخامس على أنه سيف المهدي، وتحكي الوثائق أن سيف المهدي كان وديعة عند الشيخ عبد الرحمن ود حامد، وقد خبأه ولم يسلم للخليفة عبد الله وسلمه بعد ذلك للسيد عبدالرحمن. وتتلخص قصة السيف بالتالي:

لما توفي المهدي في الساعة الثانية عشرة في الضحى في يوم الاثنين الموافق الثاني والعشرين من يوليو عام ١٨٨٥م، طلب الخليفة عبد الله ختم يد المهدي وهو ختم مستدير كتب عليه (حسبنا الله ونعم الوكيل) فأبطله، وطلب خاتم يده وهو خاتم من فضة له فص من عقيق أحمر مستدير، فلبسه الخليفة عبد الله في بنصر يده اليمنى، وطلب سيف المهدي، فلم يجده، فقد أخفته نساؤه، وأعطينه للخليفة شريف لأن اعتقادهن أنه سيف النصر، وقد أخفاه الخليفة شريف لدى عبد الرحمن ود حامد.

بالطبع رد الملك جورج الخامس على خطاب السيد علي الميرغني وقام بترجمة الخطابين السر ريجنالد وينجت ونقتطف من خطاب الملك جورج الخامس الآتي:

(اشكرك يا سيادة السير علي الميرغني وبقية أفراد الوفد على خطاب الولاء، الذي قدمتوه، وإني لسعيد بمقابلة وفد السودان، كما وأنه يسرني أن أجدد معرفتي بكثيرين منكم ممن قابلتهم في بور نسودان عند عودتي من الهند.

ولقد كان يسرني جداً لو كنتم قد حضرتم حفلات الصلح التي أقيمت يوم السبت الماضي، واشترك معكم بالأسف لعدم تمكنكم من الاشتراك).

نلاحظ أن الوفد المصري منع أن يشترك أو يحضر حفلات الصلح، فأشار الملك جورج الخامس وأسفه لعدم حضوره حفلات الصلح يدل على الخطوات التي تتخذها بريطانيا فيما بعد لإبعاد مصر عن السودان.

وجاء في خطاب الملك جورج الخامس أيضاً تأكيداً واضحاً لكل تمهيد للانفراد بالسودان، إذ قال الملك جورج:

(وإنكم تستمرون في المستقبل كما كنتم في الماضي مؤيدين سلطة حكومتي.

قدم السيد عبد الرحمن سيف والده، سيف النصر للملك جورج الخامس فرده الملك جورج الخامس وقال له: «يا حضرة السيد عبد الرحمن:

إني أقبل هذا السيف، وأقدر عاطفة الولاء التي دعتكم إلى تقديمه لي كبرهان على إخلاصكم وعواطفكم نحوي، وإني سأقبله منكم، وأعيده إليكم، ولورثتكم من بعدكم للدفاع عن عرشي وأمبراطوريتي بصفته برهاناً على قبولي شعائر خضوعكم وخضوع اتباعكم).

غضب السيد علي الميرغني من هذه الحادثة، وكان ينوي ألا يحضر حفل الاستقبال، ويقدم نفسه للملك، وكان ذلك قبل مقابلة الملك في اليوم الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩١٩م، إذ كان حفل الاستقبال في اليوم السادس والعشرين من يوليو عام ١٩١٩م، ولكن تقديم السيف أعلن وسجل في برنامج مقابلة الوفد للملك قبل أن يعرض ذلك على السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي.

لم ير السيد علي الميرغني البرنامج إلا في لندن. . . قد بذل المستر ديفيز نائب مدير المخابرات المستر ويلس جهداً لإقناع السيد علي الميرغني، وقد حمل السيد علي الميرغني أمر هذه الحادثة السر ريجنالد وينجت.

أنعم الملك جورج الخامس على السيد علي الميرغني بنيشان فكتوريا بدرجة فارس وعلى السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي والشيخ الطيب أحمد هاشم والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم لكل منهم بنيشان فكتوريا من درجة رفيق وعلى الباقين بنيشان فكتوريا درجة عضو.

رجع الوفد السوداني عن طريق الإسكندرية، ولم يسمح لأحد أن يقابلهم، وقد تعرض لهم السودانيون وهتفوا ضدهم، وهاجمت الصحف المصرية الوفد، ولم يسمح للوفد أن ينزل في القاهرة، بل أنه خصص له قطار خاص حتى الشلال ومن هنالك كانت تنتظرهم باخرة خاصة.

ولما وصل الوفد إلى الخرطوم استقبله نائب الحاكم العام وياور الحاكم العام اليوزباشي أحمد عبد الله سعد ورؤساء الجاليات والأعيان وكبار الموظفين.

أبرق السيد علي الميرغني إلى قصر بكنجهام شاكراً الملك جورج الخامس والأمبراطورية البريطانية مجدداً العهد والولاء، مقدراً وحامداً لكرم الوفادة والضيافة.

زيارة اللبني للوادي:

وصل اللورد اللبني السودان في أوائل ابريل عام ١٩٢٢م، وأقيم له حفل كبير في صباح العاشرة من يوم الأربعاء الموافق السادس والعشرين من ابريل عام ١٩٢٢م، وقدم السيد علي الميرغني خطاباً جاء فيه:

(إن السودان بلاد قائمة بنفسها ولها قومية خاصة بها، وشعب بنفسه لا يطلب رقيباً قائماً بنفسه على الأسلوب الذي يلائمه).

ذكر خطاب اللورد حق مصر في مياه النيل. . . بعد ذلك انطلقت إشاعة أن بريطانيا عرضت عرش السودان على السيد علي الميرغني، وليس لدينا من الوثائق ما يثبت أو ينفي ذلك المقال الذي نشره الأستاذ فكري أباظة الصحفي المنضوي تحت راية الحزب الوطني المصري، وقد نشر المقال بعنوان

(مولاي صاحب الجلالة ميرغني أول ملك للسودان) ولا نحب أن نتطرق لهذا الخطاب، فالسيد الميرغني لم يثبت ولم ينف عرض بريطانيا له ليكون ملكاً على السودان، ولكن تدل الوثائق أنه وقف حائلاً أن يكون اغاخان ملكاً على السودان في عام ١٩٢٤م، فكان السيد علي الميرغني يردد أن الملك الذي يأتي من الخارج يمكن أن يؤخذ أيضاً، ويظل صاحبه أسيراً فاقد الإدارة، فلا خير في ملك لا يرضيه الشعب ويتقبله.

الوجه الآخر:

ازدهرت أحوال السيد عبد الرحمن المهدي الاقتصادية، وعرفته مصر وسوريا والعراق، والتف حوله المتعلمون والمثقفون، ولكن السيد علي الميرغني منذ عام ١٩٢٤م حتى عام ١٩٤٤م ظل في صمت وسكون، وقد ساءت علاقاته مع الإدارة البريطانية من غير ضجة، والإدارة البريطانية تعلي من أسهم السيد عبد الرحمن المهدي، فيذهب إلى بريطانيا، ويزور مصر التي حاولت أن تستميله، حتى أعلن السيد عبد الرحمن المهدي رعايته لحزب الأمة الذي ظهر كأول حزب سوداني سياسي مصرح به عام ١٩٥٤ م، بعد ذلك اتجهت كل التيارات الاتحادية تستعين بالسيد علي الميرغني، وكلها تدين له بالولاء، ولكن حزب الأشقاء الذي انفرد بقاعدة شعبية ضخمة حسب على السيد علي الميرغني، وإن كان السيد علي الميرغني لم يصرح برأي، ولم يعلن تفضيله لأي تيار اتحادي دون الآخر، ولكن تبين أن صحيفة صوت السودان الناطقة بلسان الختمية كانت قد وقفت مع حزب الأشقاء، كما أن كثيراً من رجال كبار الختمية سواء كانوا تجاراً أو موظفين أو أعياناً وقفوا مع حزب الأشقاء، كما أن شباب الختمية بكل تنظيماته ساندوا حزب الأشقاء.

والسيد علي ترك من الأبناء محمد عثمان وأحمد ونفيسة، وله من الأخوات والأخوان والإخوة فاطمة ونفيسة وأحمد الذي خلف محمد عثمان المعروف بشمبات ومحمد الحسن المعروف بكسلا، وفاطمة ووالده السيد محمد عثمان ولد بالخوجلاب عام ١٢٦٥ هـ وتوفي بمصر عام ١٣٠١ هـ، وكان له من الإخوة نفيسة وفاطمة، أما والده محمد الحسن الذي ولد ببارة عام ١٢٣٥ هـ وتوفي بكسلا عام ١٢٨٦ هـ، فقد كان له من الإخوة والأخوات

ثمانية هم محمد سر الختم الذي عاش بمصر وأقام بالإسكندرية وأنجب عبد الله المحجوب وعثمان تاج السر المدفون بسواكن وإبراهيم الذي دفن بحلفا ونقل جثمانه إلى الخرطوم بحري وفاطمة وعائشة ومريم المدفونة بسكنات وعبد الله المحجوب المدفون بالخرطوم بحري، وهاشم الذي عاش بمصوع وخلف نفيسة وجعفر الذي أنجب بكري والد جعفر الذي خلف فاطمة وبكري ومحمد عثمان الذي خلف هاشم ومحمد سر الختم الموجود الآن بسكنات ومريم التي تزوجها السيد محمد عثمان بن السيد علي الميرغني.

أما السيد محمد عثمان الختم مؤسس الطريقة الختمية، فقد ولد بالطائف عام ١٧٩٣ وتوفي بها ودفن بمكة عام ١٨٥٣م، وقد رباه عمه محمد يسن بعد وفاة والده محمد أبي بكر، وقد ولد أبوه عبد الله الميرغني المحجوب مؤسس الطريقة الميرغنية وتوفي بالطائف عام ١٢٠٧ هـ.

والسيد محمد عثمان الميرغني الختم الكبير هو ابن إبراهيم بن حسن بن محمد بن علي الميرغني بن حسن بن ميرخوردي بن حسن بن عبد الله بن علي الذي هاجر من بلاد خراسان إلى مكة المشرفة، وكان والده ملكاً على خراسان، وتنافس مع أخيه على السلطة والملك، فهاجر إلى مكة، وترك الملك لأخيه زهر بن حسن بن حيدر بن ميرخوردي بن عمر بن علي بن عثمان بن علي التقي بن حسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الحوادر بن علي بن الرضي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباتر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد هاجر السيد جعفر الصادق إلى الكوفة، ورفض الملك عندما دعا العباسيون لخلع الأمويين، وأقام فترة في العراق، ولا يوضح لنا التاريخ إن كانت الأسرة شيعية أم سنية، ولكن إسماعيل بن خوردي قد هاجر إلى فارس، وأقام هناك فترة، وآل الملك للأسرة في بخارى، ومصادرنا قليلة إلا ما جاء عند اختلاف الأخوين، وهجرة علي إلى مكة المشرفة، ولا نستطيع أن نحدد التاريخ، ولكن الحجاز زخر حينذاك بعدد من العلماء والمتصوفة الذين كانوا يدعون إلى الطرق الصوفية، وعلى رأسهم السيد عبد الله السمان، كما وفد من المغرب إلى مكة من المغرب السيد أبو الحسن الشاذلي، والسيد أحمد البدوي، واشتهر الحرم

الشريف بعلمائه والوافدين له من مصر والعراق وسوريا والمغرب واليمن، وبدأت يقظة إسلامية، شجعها العثمانيون لمحاربة المذهب الشيعي، وفتحوا التكيات، وأعانوا رجال الدين والعلوم الإسلامية، وبدأت مكة المكرمة تستقبل أعداداً من علماء المسلمين بالأخص من أواسط آسيا، ولقيت اللغة العربية عناية، وإحياء، بالرغم من أن المطبعة لم تنتشر إلا في مطلع القرن التاسع عشر عن أثر الحملة الفرنسية، ولكن يثبت التاريخ أن اللغة الفارسية والأردية والتركية لقيت رواجاً، فقد نقلت أفكار المتصوفة الهنود المسلمين والأتراك والفرس بين هؤلاء الجموع من العلماء، وتناقل العلماء عن بعضهم، ولكن مع ذلك لم يكن للمذهب الشيعي في الحجاز أي انتشار إلا في شرقي الجزيرة العربية، وعندما جاء السيد محمد عثمان الميرغني الختم إلى السودان كان سنياً، وعندما احتفل الأتراك بالسيد الحسن الميرغني فروع ما زالت حتى اليوم في العراق وفي أواسط آسيا وفي إيران وأفغانستان، ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة أن هذه الأسرة أصبحت جزءاً من تاريخ السودان، وارتبطت بالسودان منذ القرن التاسع عشر.

الفصل التاسع والعشرون

السيد عبد الرحمن المهدي
عام ١٨٨٥ - ١٩٥٩

سقط السودان في براثن الاستعمار الثنائي، وظهر رودلف اسلاتين أسير المهدي والخليفة عبد الله، وكان عليماً بكل أسرة الخليفة عبد الله ومحمد عبد الله ومحمد أحمد المهدي، وأسر الأمراء، فعين مفتشاً عاماً في مكتب السكرتير الإداري، وأوكلت إليه شئون ابناء المهدي والخليفة وأمراء المهدية... وكان السيد عبد الرحمن في مطلع القرن العشرين في الخامسة عشرة من عمره، ولم ينل تعليماً منتظماً، ولكنه سعى في مطلع القرن حتى وفاة الشيخ محمد البدوي أن يفيء إلى حلقة دراسة الشيخ محمد البدوي الذي توفي عام ١٩١٠م، وقد عامله البريطانيون في مطلع الأمر معاملة قاسية، وكان معاش أسرته خمسة جنيهات، يتسلمها من صراف مركز أم درمان ولقبه الشيخ عبد الرحمن محمد أحمد، وقد تابع السر ريجنالد وينجت السياسة التي سنها كتشنر، ولكن عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، ذاعت الدعوة للالتفاف نحو الخلافة الإسلامية، ومساندة تركيا، فرأت السلطات البريطانية أن تستعين به لكي يطوف في معقل الأنصار في جزيرة أبا ويجمعهم حوله، ويبعدهم عن الدعاية التي حاولت أن تستقطب المسلمين حول خليفة المسلمين في تركيا، وكان سكرتير السر ريجنالد وينجت الكولونيل (الأميرالاي) جورج استيوارت سايمز، وهو رجل مخابرات يعرف اللغة العربية، كما أن وينجت رجل مخابرات عملا معاً في مصر، فنبه سايمز السيد عبد الرحمن المهدي أن يبتعد عن استغلال الدعوة لإحياء المهدية...

أتاحت له هذه المهمة أن يتمتع بقدر من الحرية والتنقل، لأن تنقله كان محدداً.

لم تكن للمهدية طريقة صوفية يدين لها الاتباع كالطريقة الختمية والسمانية والتيجانية، ولكن المهمة التي كلف بها عام ١٩١٤م أتاحت له أن ينظم صفوفه، وينشىء مندوبين ووكلاء له، من ثمة بذر النواة لإنشاء قوى الأنصار، وكسب السيد عبد الرحمن من هذه الرحلة اعتراف السلطات براتب المهدي الذي حظرت قراءته وطبعه ونشره، وتمكن السيد عبد الرحمن أن يلتقي باتباعه، ويصلّون سوياً، وهو إمامهم، ويقرأون أوراد المهدي، وأكسبته مكانة عند البريطانيين أفسحوا له بقطع الأخشاب والمتاجرة بها، فدر عليه ذلك رزقاً، وفي عام ١٩١٨م صدق له ببناء جامع في أم درمان، وقد تم بناء ذلك الجامع عام ١٩٢٦م، ربط جامع أم درمان بينه وبين الأنصار، وفي عام ١٩١٩م سافر في وفد التهنئة للملك جورج الخامس بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وكان رئيس الوفد السر السيد علي الميرغني، وفي مطلع العشرينات التفت للعمل السياسي ومعه ابن عمه السيد حسين شريف محرر جريدة الحضارة، وتألقت فكرة السودان للسودانيين، وتوسع السيد حسين شريف في الكتابة والدعوة لها، وكان السر لي استاك حاكم السودان رجلاً مرناً مع أنه عسكري، وقد أظهر ميوله نحو السودانيين، ففتح الباب للسيد عبد الرحمن أن يقيم تجمعاً سنوياً في أبا، في عام ١٩٢١م وفي عام ١٩٢٤م، إزداد عدد الوافدين لذلك التجمع من خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف نسمة، وأطلق الأنصار على ذلك اسم الحج... ولما نشبت المظاهرات في عام ١٩٢٤م عارض السيد عبد الرحمن تلك المظاهرات، وانطلق أنصاره يضربون المتظاهرين، ويفرقونهم.

أحست السلطات في الخرطوم أن التأييد للسيد عبد الرحمن بدأ يزداد بالأخص في منطقة النيل الأبيض وغرب السودان، بالأخص بعد مقتل السلطان علي دينار فأقامت حظراً وتعتيماً على نشاطه.

منذ عام ١٩٢٤ - ١٩٢٦م، ومع أنه كان أحد الثلاثة الحائزين لامتياز جريدة حضارة السودان، كما أنها سعت لتقليص موارده المالية، إذ كان أنصاره يدفعون له الزكاة، كما أن مشاريعه الزراعية تناقصت عائداتها، فرأى

السـر جوفـري أرثـر أن السيـد عبد الـرحمن شخصية لا يمكن أن يتجـاهلها، فأنعم عليه بقلب سير، والتفت السيد عبدالرحمن من جانبه يؤكد ثقة البريطانيين فيه، فجمع رسائل التأييد من أنصاره للحاكم البريطاني، ومعارضة السياسة المصرية في السودان... تجاوز السيـد عبد الرحمن قبضة الإداريين البريطانيين والضباط السياسيين العاملين في مكتب السكرتير الإداري، وكسب ثقـة السر جـوفري أرثـر الذي تـولى منصب الحاكم العـام في السـودان منـذ ديسمبر عام ١٩٢٤م حتى يـوليو عـام ١٩٢٦م، كما أنـه كسب بجانبـه المستر س.أ. ويليس الذي أدار جهاز المخابرات في السودان من عام ١٩١٤م حتى عـام ١٩٢٦م، ولكن العقبة التي رصـدت طريق السيـد عبد الـرحمن حينذاك تمثلت في السر هارولد مكمايكـل الذي اختلف مـع سياسـة التودد لـلأنصار، ورأى أن بعث المهـدية في السـودان سيوقظ الأحقـاد والإحن بين السودانيين، وفي معتقده أن الفتح إنما جاء ليمحو أثار المهـدية، وينشيء السـودان الجديـد المتفتح على حقائق الحياة، كما أنه له دراسات وافية في مـدونة السـودان في مذكرات ووثائق.

بعدما نال السيد عبد الرحمن وسام الأمبراطورية البريطانية شد ذلك من أزره، ولكن أحواله المالية اضـطربت من أثر الانفـاق والسخاء، فقـد أقام لـه قصـرين، وعني بالمثقفين، والمتضجـرين من معاملة المصـريين لهم بعـدمـا فشلت ثورة عام ١٩٢٤م، فأفاءوا عليه، ونظر السيد عبد الرحمن نظرة بعيـدة، وقـدر أن يجمع حـوله أنصـاراً من المسلمين في نيجـريـا الشمـاليـة، ويبشـر بـالإسـلام، ويعيـد دعـوة المهـدي، والتقى معـه في نـظرتـه ومبـادئـه المعلم سعيد بن هايوت وهو من البيت المالك، بيت الفلاني وهي قبيلة مسلمة تنحدر من أسرة سوكوتو وهو أحد أحفاد شيخو عثمـان دان فوديـو مؤسس أمبراطـورية سوكوتو، وأثارت هذه الصلة استياء البريطانيين والفرنسيين، لأنها دعوة إسلامية تحريرية، وقد فصـل هذه العـلاقة الـدكتور حسن أحمـد إبراهيم في دراسـاته الدشقانية عن المهدية الجديدة.

في عـام ١٩٢٦م أصابت أعمـال السيد عبـد الرحمن هـزة ماليـة دعت لإفلاسه، وأتاحت هذه الهزة الفرصة ليوازن البريطانيون بين موقـع السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن بين الجماهير، فحجز البريطانيون من تدفق

عقود قطع الأخشاب ما بين واد مدني وسنار عن السيد عبد الرحمن، ومنحوها اثنين من رجال العشائر، كما أن أعوانه شح المال بين أيديهم، فتوقفوا عن دفع الزكاة له، فالتمس السيد عبد الرحمن من السلطات أن تتيح له التصديق بقرض قدره ٤٥٠٠ جنيه من البنك الأهلي أسوة بالتجار ورجال الأعمال، تلكأت الحكومة في بادىء الأمر ولكن المستر جراسيمو كوتنيخالوس استطاع أن يقنع السلطات، فسمحت له بهذا القرض.

ذهب السر جوفري أرثر مغضوباً عليه، لأنه يستخدم سياسة لينة تتّسم بالودّ والإنسانية نحو السودانيين بعد ثورة عام ١٩٢٤م فلم يعدم غير ثلاثة من الضباط الذين اشتركوا بالثورة المسلمة، وأتبعه السر جون مافي (١٩٢٧ ـ ١٩٣٤م) وكانت الظروف الاقتصادية في السودان سيئة من جراء الأزمة العالمية في الاقتصاد والتجارة.

ظن السر جون مافي أن يكمل نشاط السيد عبد الرحمن السياسي، ويكبله في أعماله التجارية والزراعية، فأعطى له القرض، وما زال البريطانيون ينظرون للسيد علي الميرغني، ولكنه ظل صامتاً مبتعداً عن الأحداث، فأطلقوا يد السيد عبد الرحمن المهدي ليدبر أعماله، فعين ابن أخيه السيد عبد الله الفاضل المهدي والسيد محمد الخليفة شريف والسيد الطيب الخليفة علي الحلو وكلاء له، كما أنه في تلك الفترة نال كثير من ابناء الأنصار تعليماً في كلية غردون، وكذلك تخرج ابنه السيد الصديق المهدي من قسم المهندسين من كلية غردون، فتم للسيد عبد الرحمن حصن ثقافي من أبناء أسرته ومن المتعلمين، وظهر في أسرته في تلك الفترة طبيبان هما الدكتور الفاضل البشري المهدي، والدكتور مأمون حسين شريف، وعني السيد عبد الرحمن بتعليم أبناء الأنصار، وفتح لهم المدارس في الجزيرة أبا، وهرع المهاجرون إلى الجزيرة أبا، وكان في كل عام يأتي لها خمسة عشر ألف نسمة، وفي عام ١٩٣٥م أصبح السيد عبد الرحمن من أغنى أغنياء السودان، وامتد نفوذه لأندية الخريجين وللمعهد العلمي، وشملت تبرعاته كل المنشئات، وتغنى الشعراء بكرمه وسخائه، وأصبح منزله كعبة الأدباء والشعراء، يكرمهم ويبرهم، فأسس أول جريدة يومية في السودان ألا وهي جريدة النيل عام ١٩٣٥م، وجلب لها مطبعة، وعين كاتباً مصرياً هو الأستاذ

حسن صبحي رئيساً لتحريرها، وقد ربح السيد عبد الرحمن في عام ١٩٣٥ م في ما بين عشرين ألف وثلاثين ألف جنيه، ولم يس السيد عبد الرحمن أن يوصل حبل الود بينه وبين مصر، فلما زارت البعثة الاقتصادية التجارية الزراعية السودان عام ١٩٣٥ م أقام لهم الاستقبالات والحفلات، ودعاهم إلى جزيرة أبا، وردم نهير الجاسر ليسيروا عليه، وتمر عليه السيارات، وأشادت به الصحافة المصرية، وكان رسوله إلى مصر ابن أخيه السيد عبد الله الفاضل.

وفي عام ١٩٣٦م وقعت اتفاقية بين مصر وبريطانيا العظمى، وسمح للمصريين بقدر من المشاركة في الحكم في السودان، وجاءت فرق من الجيش المصري في الخرطوم وبور سودان، وصبر السيد عبد الرحمن على ذلك، حتى قام مؤتمر الخريجين فآزره، وسانده، ولكن منذ عام ١٩٤٣م بدأ التصدع في مؤتمر الخريجين، وخرجت عن مبادئه أحزاب، وابتعد أنصار السيد عبد الرحمن عن المؤتمر، وأسس حزب الأمة في عام ١٩٤٥م، وكان أول حزب سياسي يخرج صحيفة، وينظم جماهير، وأسندت رئاسة تحرير جريدة الأمة للشاعر الكاتب يوسف مصطفى التني الذي أصبح أخيراً سفيراً، وتعاقب عليها مثقفون بارزون كالأستاذ عبد الرحيم الأمين، والأستاذ يعقوب عثمان والأستاذ حسن محجوب والأستاذ زين العابدين حسين شريف.

اتخذ حزب الأمة شعار السودان للسودانيين إزاء الاتحاديين الذين ساندتهم مصر، ودعوا أولاً لوضع السودان تحت التاج المصري، ولكن عقدت اتفاقية القاهرة، وكافح السيد عبد الرحمن في سبيل استقلال السودان، واستند مع صداقته مع بريطانيا، وانفق أموالاً كثيرة في إرسال الوفود إلى العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة، وأجريت الانتخابات، ولم ينل حزب الأمة في مجلس النواب غير اثنين وعشرين مقعداً، ونالت الأحزاب الاتحادية الموحدة في الحزب الوطني الاتحادي خمسين مقعداً، ولم يثن ذلك السيد عبد الرحمن، فاستطاع أن يعمل لنيل الاستقلال، وأضعف أغلبية الحزب الوطني الاتحادي في البرلمان، وأعلن استقلال السودان من داخل البرلمان، والتقى السيد عبد الرحمن بعد ذلك مع السيد علي الميرغني،

وانشق جناح الختمية من الحزب الوطني الاتحادي، وكون حزب الشعب الديمقراطي.

وساءت الأحوال الاقتصادية في السودان منذ عام ١٩٥٧م، ومد السودان يده للمعونات فقبل المعونة الأمريكية، ولكن لم تتحسن الأحوال، ففكر السيد عبد الله بك خليل الأمين العام لحزب الأمة أن يسلم الحكم للعسكر، وعارض السيد عبد الرحمن ذلك، وكان السيد الصديق المهدي خارج البلاد، وقد أرهق العمل السياسي موارد دائرة المهدي، وعمدت للاستدانة من المصارف، وقام أول انقلاب عسكري في السودان بمباركة السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م.

أحس السيد عبد الرحمن أن العسكر لن يوفوا بعهدهم، ويعودوا للثكنات، ووقف السيد الصديق عبد الرحمن المهدي معارضاً للحكم العسكري، وتوفي السيد عبد الرحمن المهدي عام ١٩٥٩م وتوفي السيد الصديق المهدي عام ١٩٦١م.

ولكن دعوة السيد عبد الرحمن المهدي للمهدية الجديدة، ورعايته لحزب الأمة، وانتصار مبدئه السودان للسودانيين قد حقق استقلال السودان.

الفصل الثلاثون

السيد عبد الرحمن المهدي وأزمة بريطانية في السودان

ليس في السياسة صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، لقد وضع الاستعمار البريطاني السيد عبد الرحمن المهدي في حالة اعتقال، واحتجاز، فمنع من السفر والانتقال داخل السودان وقرر له كأسير مبلغ خمسة جنيهات مرتباً شهرياً، لا يفي بنفقاته ونفقات أسرته ولما اختير كالرجل الثالث في الوفد الذي أُلِف لتهنئة الملك جورج الخامس في عام ١٩١٩م بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى على ألمانيا وحلفائها، مثل السيد عبد الرحمن المهدي أمام الملك جورج الخامس وقدم للملك سيف النصر، الذي هو سيف والده الإمام محمد أحمد المهدي، ومقبض هذا السيف وحمائله من الذهب الخالص، وكان ذلك بمثابة دليل على ولائه لهذا الحكم الغاصب، وجاء في كلمة التقديم «إن إهدائي هذا السيف لجلالتكم لهو دليل قاطع وثابت في تأكيد رغبتي أنا وجميع أتباعي وأهلي بالسودان في رحاب سلمكم وعطفكم بعد مرور هذه السنين الطويلة التي أثبت فيها إخلاصي لرجالكم العاملين في السودان عن إخلاصي بالعمل في كل الأحوال، وينتظر أعداد كثيرة من المواطنين عودتي، وقد حزت على جزيل عطفكم، وهم يأملون أن تسبغوا عليهم رعايتكم بين رعاياكم المخلصين».

وجاء في رد الملك جورج الخامس «إنني أقبله منكم، وأرده إليكم ولورثتكم ليدافعوا به من بعدكم عن عرشي، وامبراطوريتي، دليلاً على ولائكم وولاء أتباعكم».

وجاء في كتاب «جهاد في سبيل الاستقلال» إشراف وإعداد السيد الصادق المهدي، المطبعة الحكومية، الخرطوم ـ جاء هذا الحديث على لسان السيد عبد الرحمن المهدي:

«في عام ١٩١٩م، دعت الحكومة البريطانية وفداً من زعماء السودان، وأعيانه لزيارة لندن لتهنئة الملك بالنصر في الحرب العظمى، وسررت لهذه الدعوة لأنها تنطوي على نوع من الاعتراف بالمكانة التي كان خصومي يعملون جاهدين على إنكارها، واعتقدت أن تلك الزيارة ستتيح لي فرصة، أوضح فيها للإنجليز في بلادهم أن الحرب التي كانت قائمة بيننا قد انتهت منذ سنين، ورغم ذلك ما زلت أعامل من وكلائهم في السودان وكأنها قائمة. وأن أوضح لهم أيضاً أنه من حقي أن أعيش في وطني كمواطن له من الحقوق ما لسائر السودانيين.

وفي لندن قابلت ملك الإنجليز، وقلت له حديثاً بهذا المعنى المتقدم، وقدمت له سيفاً كهدية ورمز للصداقة، وقبل الملك السيف، ثم تفضل بإعادته لي قائلاً احتفظ بهذا السيفُ لك ولأولادك... وعلى الرغم من أن الملك أبدى لي إحساساً طيباً، إلا أنني لما رجعت للسودان، لم أجد تغييراً في مسلك الحكومة نحوي، وقد قال لي أحد كبار الإنجليز في تبرير تحديهم لرغبة ملكهم، «إن مقابلتي للملك كانت خاصة لم ترتب عن طريق حكومة السودان، ولذلك لا تتقيد الحكومة بنتائجها». حقاً، إن حكومة السودان درجت حينذاك على إقامة توازن بالنسبة لمشائخ الطرق الصوفية، وقادة الاتجاهات الإسلامية، وشيوخ العشائر، وزعماء القبائل والأعيان، ولا يعنيها إلا سياستها، وكل سياسة تختلف بظروفها ومراحلها، والرجال الذين يوكل لهم تنفيذ الاتجاهات الجديدة، فمثلاً السير ريجنالد وينجت وقف مع السيد علي الميرغني، وعمل على تزكية موقفه كأسير للأسرة الميرغنية، بيد أن شقيقه الأكبر السيد أحمد الميرغني قد وقف معارضاً للمهدية، ولم يبارح السودان خلال حكم المهدية، ومع ذلك اعترفت حكومة السودان بالسيد علي الميرغني زعيماً للختمية، وكان المديرون هم الذين يشرفون ويعاونون بالنهج والدراسة على إعلاء بعض الأشخاص دون غيرهم، وقد حسم السير ريجنالد وينجت هذا الخلاف بالنسبة لموقف السيد علي الميرغني عام ١٩١٢ م،

وجاء في رسالة من السير ريجنالد وينجت للسيد علي الميرغني ما يأتي: «وبما أن العائلة الميرغنية تقيم في مناطق مختلفة، فإنها لذلك تخضع بمقتضى ذلك للسلطات المحلية التي تقيم في حدودها، ولا أشك أن كل أفراد العائلة الميرغنية ينظرون إليكم جميعاً ككبيرهم، رئيسهم، كما تنظر إليكم الحكومة تماماً».

لم يشفع ذلك للسيد علي الميرغني، بل إن السياسة البريطانية حاولت أن تجد ثغرات تنتقد بها لتعمق الخلاف بين الأسرة الميرغنية في كسلا والخرطوم، ولكن الأسرة أدركت ذلك، وتجاوزته وفي عام ١٩١٦م، اقترح المستر سيسل مدير المخابرات في حكومة السودان أن يحرم السيدين علي وأحمد الميرغني من الإعانة التي كانت تقدمها لهما حكومة السودان، كما كانت تقدم معونات لمشائخ الطرق الصوفية، فوقف السير ريجنالد وينجت مدافعاً عن السيدين أحمد الميرغني والسيد علي الميرغني، واستثنيا دون غيرهم من قطع المعونة. . لأن نشاط الختمية قد وقف حاجزاً في شرق السودان يدرأ حركة الطريقة الشاذلية التي ساندت من قبل الأمير عثمان دقنة أما السيد عبد الرحمن المهدي، فقد رأى فيه البريطانيون رمزاً حياً للمهدية، فحاصروه، وضيقوا أمامه كل سبل العيش.

وفي عام ١٩٢٣م أقنع السيد عبد الرحمن المهدي المستر والاس مدير المخابرات بأن يسمح لي بزيارة «أبا» وحل العيد أثناء إقامة السيد عبد الرحمن المهدي بأبا، فهرع إليه الأنصار ألوفاً مؤلفة وحضروا معه صلاة العيد، فانطلقت إشاعة بأن السيد عبد الرحمن المهدي يعد العدة لثورة، فاستدعي على الفور، وحقق معه، مع أن بعض البريطانيين زاروه في أبا، وحلوا عليه ضيوفاً.

وبعد ذلك رأى البريطانيون أن يخففوا مراقبة حصار السيد عبد الرحمن المهدي، وكان ذلك بعد عام ١٩٢٣م، وقد أدركوا أن حركة جديدة أشعت، وزحف إليها الوعي، واتصلت رؤاها باليقظة الفكرية والوطنية في مصر، وأصغت لصوت سعد زغلول، وقيام الحركة النيابية، ونشوء الأحزاب السياسية، وتسربت إليهم أخبار المقاومة والمعارضة لبريطانيا. .

وجاء عن لسان السيد عبد الرحمن المهدي نقلاً عن «جهاد في سبيل الاستقلال» إشراف وإعداد السيد الصادق المهدي ـ المطبعة الحكومية ـ الخرطوم، جاء ما يلي:

«بعد عام ١٩٢٣م، بدأ الإنجليز يخففون من اضطهادي، ويطلقون حريتي، ويدلون ستاراً على الماضي، بما فيه من أحقاد وثارات، واغتنمت هذه الفرصة، وأخذت أجمع صفوف الأنصار وأرفع من روحهم المعنوية، وشرعت في تقريب المثقفين الذين لم ينحرفوا مع تيار الحركة المصرية، ومن جهة أخرى بدأت في تنفيذ مشاريعي الاقتصادية لأن المال هو عصب العمل السياسي، ولم يعترض الإنجليز على نشاطي الاقتصادي والسياسي، ويبدو أنهم رأوا أن الدعوة الاستقلالية التي أنادي بها ستكون مضادة للدعوة المواتية لمصر، وقد ظل موقف الإنجليز هذا من الحركة الاستقلالية مصدراً لاتهامها بأنها تخدم مصالح الإنجليز».

أدرك السيد عبد الرحمن المهدي أن كل المفاوضات المصرية كانت تتحطم على صخرة المسألة السودانية، وتصريح سعد زغلول أمام البرلمان المصري بعد فشل مفاوضاته مع المستر رمزي ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية عام ١٩٢٤م معروف ومسجل في كتب التاريخ فقد قال:

«إنني بالإنابة عن الشعب المصري جميعاً، وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حيت وعاشت، إن حقوق الأمم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب إني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها، نعم، أيها السادة لا يمكننا أبداً أن نتنازل عن السودان، لا لأنه مستعمرة، بل لأنه جزء من كياننا، بل لأنه منبع حياتنا، بل لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً».

إن السيد عبد الرحمن المهدي آمن بأن السودان للسودانيين، وجاء في كتاب جهاد في سبيل الله. أشرف على إعداده السيد الصادق المهدي ـ المطبعة الحكومية ـ الخرطوم، جاء ما يلي على لسان السيد عبد الرحمن المهدي:

«أما الوسائل التي رأيت أن أتخذها لنيل الاستقلال، فقد كانت تتلخص في مطالبة الحكومة، والضغط عليها لتدريب السودانيين على شئون الحكم والإدارة، لتسلمها تدريجياً، والعمل على رفع مستوى الحياة الاقتصادية بإنشاء المشاريع الزراعية والتجارية، وقد أطلقت بعض الصحف والساسة المعارضون على هذه الوجهة إشاعة بأنها سياسة التعاون مع الحكم البريطاني والانفصالية عن مصر، وسميت السياسة الموالية لمصر بسياسة المقاطعة».

لم يجد السيد عبد الرحمن المهدي من يصغي إليه غير السير جوفري آرثر Sir Geoffrey Arther, وقد جاء في كتاب Personal and Historical Memoirs of an East African Adminstrator - London. ما نلخصه فيما يلي:

«وفد السيد عبد الرحمن المهدي ليحيي الحاكم العام الذي هو السير جوفري آرثر، وشكا له من مراقبة ومحاصرة حكومة السودان له ومنع أنصاره وأتباعه من الاتصال به، ولم يخطر ببال السير جوفري آرثر أن حكومة السودان كانت تعد السيد عبد الرحمن المهدي رهينة يساوم بها عند وقوع أي نشاط معاد في الأقاليم، وكان الزعماء الدينيون يكيدون له كما جاء في شكواه، وبعض كبار رجال حكومة السودان البريطانيين يساندون بعض الزعماء الدينيين فمثلاً كان السير هارولد مكمايكل صديقاً للسيد علي الميرغني، وذكر السير جوفري آرثر أنه كان يتوخى العدالة، فوقف بجانب السيد عبد الرحمن المهدي».

كان اللورد جورج لويد هو المندوب السامي لبريطانيا في مصر، وقد اعتبر اللورد جورج لويد نفسه مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر والسودان، فكتب السير جوفري آرثر رسالة للورد جورج لويد خاصة بالسيد عبد الرحمن المهدي جاء فيها ما نلخصه فيما يلي:

إنه أجرى مشاورات مع السير واسي استري السكرتير القضائي والسير هارولد مكمايكل السكرتير الإداري والسكرتير المالي ومدير المخابرات، وأوصى أن يمنح السيد عبد الرحمن لقب (سير) ووافق جميعهم على ذلك ما عدا السير هارولد مكمايكل السكرتير الإداري وواضح في هذه الرسالة أن

السير لي استاك الحاكم العام حينذاك قد عقد اجتماعاً مع السيد عبد الرحمن المهدي، واستمع لشكواه، وأكد له السير لي استاك أن حكومة السودان تتقبل ولاءه بدون تحفظ، وأردف السير لي استاك بخطاب للسيد عبد الرحمن المهدي، ووزعت صورة هذا الخطاب على مديري المديريات وأكد السير جوفري آرثر في هذه الرسالة أن السيد عبد الرحمن المهدي متى نال هذا الوسام سيلتزم بتلك المسئولية المنيفة به.

استجابت بريطانيا ومنحت السيد عبد الرحمن المهدي الوسام في مطلع عام ١٩٢٦م، التزم السيد عبد الرحمن المهدي بإيقاف هجرة الأنصار إلى أبا، وإرجاع بعض الأنصار لديارهم ووجه السيد عبد الرحمن المهدي الدعوة للحاكم العام السير جوفري آرثر لزيارة أبا.

وصفت صحيفة السودان هرالد «Sudan Herold» التي كانت تصدر في الخرطوم حينذاك زيارة الحاكم العام السير جوفري آرثر لأبا في عددها الصادر في اليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٢٦م.

«أرست الباخرة المقلة لمعالي الحاكم العام السير جوفري آرثر لشاطىء جزيرة أبا في الساعة العاشرة من صباح الرابع عشر من فبراير عام ١٩٢٦م، وكان في استقبال معالي الحاكم العام مدير النيل الأبيض، ومفتش كوستي، وسيادة المهدي والأقربون من ذويه، واصطف على الشاطىء خمسة آلاف من الأنصار يرحبون بمعاليه، وبعد مصافحة معاليه لمستقبليه استمع للخطاب القصير الذي ألقاه السيد محمد الخليفة شريف باسم سيادة المهدي ترحيباً بالزائر الكريم.

انطلق موكب الحاكم العام وحاشيته بالسيارات إلى منزل السيد عبد الرحمن المهدي، تحفهم الخيالة والفرسان بين الهتافات والزغاريد، وفي الميدان القائم أمام دار المهدي، نصب سرادق كبير مزركش، زاهي الألوان، رحب معالي الحاكم العام بالمستقبلين والأعيان والأنصار، وألقى السيد عبد الرحمن المهدي خطاباً حيا به الضيف الكريم، وشكره على زيارته، وتقدم بالولاء والإخلاص للحكومة. ورد عليه معالي الحاكم العام قائلاً:

«إنك لتدرك يا سيادة السير عبد الرحمن المهدي أن هذه الزيارة لك في جزيرة أبا، وما يرتبط بها من ذكريات، وبحكم ما يمليه عليّ منصبي من مسئولية لم تأت بمجرد الصفة، إنما هي كما أحب أن يعلم الجميع بداية لمرحلة هامة لتوثيق العلاقات بيني وبينك من جانب، وبين حكومة السودان وأتباعك من الجانب الآخر لقد تفضل صاحب الجلالة البريطانية الملك جورج الخامس بقبول ولائك له، عندما أعلنته بإنجلترا عام ١٩١٩، وأعاد لك في تلك المناسبة سيف أبيك، وأزال بذلك كل الشكوك والريب التي أحاطت بك، وبناء على توصيتي تكرم واتبع عليك جلالته أرفع وسام، وقد وفدت لأهنئك بهذا العطف السامي الذي نلته وواضح للجميع إنما ترحيبك فيّ لهو دعم قائم على أسس وطيدة لروابط الصداقة والتفاهم بيننا، وأسأل الله ألا يقوض هذه الثقة بينك وبين الحكومة، يفسد أواصرها من أي عمل يصدر من أي من أتباعك.

بعد ذلك اصطحب السيد عبد الرحمن المهدي الحاكم العام والضيوف إلى داره، حيث تناولوا المرطبات، وقد أهدى معالي الحاكم العام السير جوفري آرثر السيد عبد الرحمن المهدي ساعة ذهبية وعاد الحاكم العام إلى باخرته مودعاً بمثل ما استقبل به.

ولما بلغت الباخرة مدينة كوستي، جاء الجنرال هوستون القائد العام، ومثل الحاكم العام وهو يحمل رسالة من السير داسي استري. جاء في هذه الرسالة ما يلي:

١ ـ درس مجلس الحاكم العام موضوع زيارتكم لأبا، وقرر أن تكون ذات صفة اجتماعية وليست ذات صيغة سياسية حتى لا تنفرد عن حفل الغداء الذي أقيم تكريماً للسيد علي الميرغني.

٢ ـ خطابكم شحذ من اجتماع السيد عبد الرحمن ومنحه وقفة سياسية.

٣ ـ قوى الخطاب بعث حركة المهدية الجديدة، وأفعمهم أملاً بالنصر.

٤ ـ بعض عبارات الخطاب خرجت عن المضمون، فهي تصلح لتسوية خلافات بين قوى مستقلة، وليست بين حاكم ومحكوم.

٥ ـ أعضاء مجلس الحاكم العام لا يقرون هذه السياسة.

تأزم الموقف بين السير جوفري آرثر ومجلسه، وذهب السير جوفري آرثر إلى القاهرة والتقى بجورج لويد المندوب، وأخيراً رأى السير جوفري آرثر أن يستقيل من منصبه، ولكنه ظل صديقاً للسيد عبد الرحمن المهدي حتى أخريات حياته.

الفصل الحادي والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان
انطلاق فكرة حزب الأمة

استند الفونج والعبدلاب منذ عام ١٥٠٥م حتى الغزو التركي المصري عام ١٨٢١م على القبيلة التي حكمتها الصوفية ووجهتها وجاء الحكم التركي المصري الذي بدأ منذ عام ١٩٢٠م وانتهى عام ١٨٨٥م عند سقوط الخرطوم، وارتكز على المركزية التي أنعشت التلاقح العربي والتركي والمصري في بوتقة القطاع الشمالي والأوسط وفي كسلا وسواكن، ونشأ من جراء ذلك وجود صوفي التقت به تعاليم الصوفية المغربية بدرجة بارزة وامتزجت صوفية الفونج والعبدلاب به، وجَبَّ ما قبله، وجاءت المهدية وإن أنكر بعضهم أنها حركة صوفية إلا أن الحقيقة تؤكد صوفيتها التي أنكرت صوفية الآخرين، وجذبت المهدية قطاع السودان الغربي إلى المركز، ففكرة المهدية لم يكن لها منشأ في الشمال والوسط والشرق في السودان، وتأكد للمهدية أن تجمع الشتات، ولكنها لم تنف الفروق والخصائص في بنية الوجود السوداني، بل إن الفروق عاشت في سبات، لأنها عاجزة أن تولد قوميات في السودان، وإن كانت الإقليمية تطفو بين الحين والحين، ولكنها ترتد لأن القبيلة تتهادى وتتلاشى طبقاً لحركة الاتصال والمعايشة والتنقل والانجذاب نحو المدن، وحتى الولاءات الإقليمية التي طغت وحاولت الإدارة البريطانية أن تستغلها تهشمت، فالدينكا والشلك والنوير والزاندي واللاتوك، وقبائل غرب السودان، لا تستطيع أن تحتمي إلى نعرة قبيلة منفردة لأن الظروف الاقتصادية والأحوال الطبيعية لا تمدها بذلك.

رأى الاستعمار البريطاني أن يستعين بالقيادات الدينية فاحتمى أولاً بالسيد علي الميرغني وكرمه وأحاطه بكل صنوف الرعاية والإجلال وسار خطى قصيرة معه حتى عام ١٩١٩م كما التفت للشريف يوسف الهندي، وإن كان الاستعمار البريطاني قد خشي إحياء المهدية بعد فتح السودان، ولكنه رأى أنه من الصعوبة أن يتخطاها ويمحوها، فعاد واحتمى بالسيد عبد الرحمن المهدي ووضعه في محاذاة مع السيد علي الميرغني.

كان هنالك هاجس يقلق البريطانيين، لأن بريطانيا فتحت السودان باسم مصر، ولما استقرت الأحوال في السودان عمدت بريطانيا أن تستولي وتحوز وحدها السودان وتبعد عنه مصر، فرأت الترياق في الحركة المهدية التي عادت مصر وعادت كتشنر، ونظرت إلى أوراقها فالسيد علي الميرغني اصطحب الجيش الفاتح، والسيد محمد سر الختم الميرغني اصطحب حملة جراهام إلى السودان، وهي الحملة التي وجهت لسواكن لمحاربة عثمان دقنة.

لم تكن الأحوال مستقرة بعد الفتح ففي اليوم الأول من مارس عام ١٩٠٠م قام تمرد مناوىء للبريطانيين قاده علي عبد الكريم ومعه عشرون من أتباعه فتم القبض عليهم ونفوا إلى حلفا. واتهم الشيخ عبد المحمود ود نور الدائم بالتحضير لثورة في الجزيرة، وكان ذلك في يوليو، وكان معه عدد من شيوخ الصوفية، فألقي القبض عليهم واعتقلوا لعدة أسابيع ثم أخلي سبيلهم وقبل ذلك عرض أمام مجلس العلماء تقرير عن الشيخ مهداوي عبد الرحمن الذي اتهم في عام ١٩٠١م بالتحضير لثورة دينية لطرد الاستعمار وفي عام ١٩٠٣م ادعى الفكي البرناوي محمد الأمين أنه المهدي، فقبض عليه وعلى أتباعه، وحكم عليه شنقاً في اليوم الثاني عشر من سبتمبر عام ١٩٠٣م في مدينة الأبيض.

وفي تقرير من السير ريجنالد وينجت إلى اللورد كرومر بتاريخ ١٩٠٣/١٠/١١ جاء أن حركة المهدي الجديد لم تنته بعد في غرب السودان، وانطلقت الحركة إلى وسط الجزيرة بمنطقة سنجة فظهر رجل في عام ١٩٠٤م وكان ذلك الرجل مجهول الهوية لا يعرف غير أن اسمه محمد آدم.

وفي عام ١٩٠٥م ادعى رجل في مدينة القضارف أنه نبي الله عيسى، كما ظهر رجل آخر في واد مدني ادعى أنه كذلك نبي الله عيسى، أعدم أولهما بالخرطوم وثانيهما بحلفا.

وفي يوم ٢ أبريل عام ١٩٠٨م اشتعلت المسلمية في تمرد قاده عبد القادر ود حبوبة، وقتل الثوار المفتش البريطاني والمأمور المصري، وعجزت السلطة أن تطفىء هذه الثورة إلا بعد أن استعانت بقوة من الخرطوم واشتبكت تلك القوة مع الثائرين وقتلت ستة وثلاثين شخصاً منها، وألقي القبض على ود حبوبة واثني عشر من أتباعه، وأعدم ود حبوبة. وفي عام ١٩١٠م ادعى رجل من قبيلة الشنابلة في النيل الأبيض أنه مهدي جديد، فأسفرت له حملة، واشتبك معها وجرح ومات متأثراً بجراحه كما قتل ابنه.

وفي عام ١٩١٠م قاد رجل دين ثورة في بربر ذهب ضحيتها عمدة بربر في أغسطس عام ١٩١٠م.. بعد معركة بورمي في عام ١٩٠٣م التي استولى البريطانيون فيها على شمال نيجيريا نزح أعداد تقترب من ربع مليون نسمة من قبيلة الفولاني الذين يعرفون في السودان بالفلاتة، واستوطنوا في منطقة بالقرب من سنار وانتشروا في أنحاء النيل الأزرق وظهر بينهم رجل اسمه نجم الدين في يوم ١١/١١/١٩١٠م وادعى أنه مهدي الله وادعى أنه المهدي المنتظر واتخذ نجم الدين منطقة الشيخ طلحة مقراً لبيعته وطاردته السلطات حتى تم القضاء عليه في كسلا عام ١٩١٤م، وظهر في أم درمان أحمد عمر الفلاتي عام ١٩١٠م وادعى أنه مهدي الله المنتظر وانتقل أتباعه إلى غرب السودان يبثون الدعوة ووصلوا إلى جبل قدير، وفي عام ١٩١٢م أعلن رجل تونسي أنه المهدي المنتظر، وفي نفس العام ظهر ليبي ادعى نفس الدعوة.

تأسف كل تقارير وينجت وتعليقات رودولف اسلاتين أن المهدية لم تنطفىء، لذلك وقف الاستعمار البريطاني بعيداً عن السيد عبد الرحمن المهدي لأنه ابن محمد أحمد المهدي مع أن بريطانيا كانت تسعى للانفراد بالسودان، وقطع أي علاقة لمصر به.. اختطت السياسة البريطانية تنظيماً جديداً يقربها من هدفها الرامي لتقليص الوجود المصري، فاستعانت بنظار

القبائل عام ١٩١٧م ومنحتهم سلطات أوسع يمارسونها تحت رعاية المفتش البريطاني، وبدأت تستغني عن المآمير المصريين. . وتعين نواب مآمير سودانيين من المتخرجين من كلية غردون واختارتهم من المعلمين كالسادة عمر الأمين ومجذوب عابدون وأبي الفتح الضوي والدرديري محمد عثمان، كما انتدبت بعض الضباط السودانيين ليملأوا الوظائف الشاغرة التي كان يتولاها الضباط المصريون في الإدارة. وتقدم بتقنين ذلك السير بونهام كارتر السكرتير الإداري وأسمى السكرتير الإداري المآمير المصريين بالوسطاء.

لم تكن تلك الخطة الأولى لإبعاد المصريين بل سبقتها خطة أخرى إذ اتفق اللورد كرومر والسير ريجنالد وينجت (مراسلات ١٩٠٠/٢/١٩) أن يجند السودانيين من مناطق الجنوب وجبال النوبة ووضعهم تحت قيادة بريطانية مع أن كل القوات العسكرية في السودان كان يتم تعيينها بقرارات صادرة من وزير الحربية المصرية، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل افتتحت مدرسة عسكرية في الخرطوم في عام ١٩٠٥ م ولم يسمح للسودانيين من الأصول العربية أن يلتحقوا بها.

سعى وينجت إلى علماء الدين واصطفاهم، ومنعت السلطات أي سوداني أن يدرس في الجامع الأزهر الشريف وبذلك سيطرت ثقافياً على منفذ من أهم منافذ الثقافة المصرية الإسلامية وجعلت من علماء الفقه والسنة سنداً لها في مقابلة لنفوذ الطرق الصوفية ورويداً بدأت تبني جيش قوة دفاع السودان.

لم تنس الإدارة البريطانية أن الوظائف المتوسطة قد احتكرها المصريون في كلية غردون التي افتتحت عام ١٩٠٢م ما كانت إلا طريقاً لتأهيل سودانيين ليحلوا مكان المصريين في تلك الوظائف واستخدمت سياسة خبيثة وولجت طريقاً لحمته وسداه التمييز العنصري، فقد كان في السودان رق، وتم تحرير الرقيق بعد الفتح فجعلت نسبة خاصة لأبناء المتحررين من الاسترقاق مقابل أبناء السلالات العربية وحرصت على الطلبة أن يطلقوا على أنفسهم أنهم سودانيون، بل يعرف الواحد بقبيلته.

ركزت الإدارة البريطانية على مبدأ «فرِّقْ تَسُدْ» فحركت علماء الدين الأصوليين للوقوف ضد قادة الحركات الصوفية وزعماء الطريق واشتبكت لجنة

علماء السودان مع الشريف يوسف الهندي عام ١٩٠٩م.

قصد بكل ذلك التخطيط أن تجمع بريطانيا كل الخيوط في يدها ولا تجعل لأي طائفة أو زعيم مركز قوة يستند عليه، كما هدفت لإبعاد النفوذ المصري.. لم تجعل الإدارة البريطانية حساباً للجنوب، وأغمضت عينها لفترة عن دارفور وسلطنة علي دينار، ولم تجرؤ أن تتسلم منه الضرائب بل كان يدفعها لمصر خشية أن تثيره فيظن أنه يدفع جزية لبيت مال غير إسلامي.

أما عزل الجنوب فكان إبعاداً لمصر قبل أن يكون حماية للجنوب، وكم حاول الإداريون البريطانيون كالمستر هـ. س. استجاند مدير منجلا عام ١٩١٩م أن يوجه لفصل الجنوب عن الشمال لأغراض إدارية.. وزحف المستر ودلاند ضد ذيوع وانتشار الإسلام في الجنوب كما جاء في تقريره للسكرتير القضائي بوصفه مديراً لمنجلا وذلك بتاريخ اليوم الأول من سبتمبر عام ١٩٢٠م.

وبالرغم من إنشاء لجنة في السودان لتقف ضد الفكر الصوفي إلا أن الإدارة البريطانية شجعت انتشار الطريقة الأحمدية البدوية والتيجانية والعزمية وكرمت خلفاء الطرق الصوفية كالقادرية والسمانية والشاذلية.

أرادت الإدارة البريطانية أن تستفيد من هذا التناقض وتمزق أي مركز من مراكز قوى الانتماء علماً بأن الحركة المهدية جمعت الشتات وألفت بين السودانيين، ولم يبق أمام السودانيين إلا الوحدة والتوحد.

اشتعلت الحرب العالمية الأولى، ومصر ولاية تركية احتلتها بريطانيا، وبريطانيا اشتبكت في حرب مع تركيا، فوضعت مصر تحت الحماية البريطانية وعزلت الخديوي عباس حلمي الثاني وعينت سلطاناً لمصر هو السلطان حسين كامل، وكان في غرب السودان السلطان علي دينار، ودارفور مجاورة لليبيا، وفي ليبيا دعاية سنوسية إسلامية تستهدف الخلفاء فهب السيد عبد الرحمن المهدي يستنكر ويحارب هذه الدعاية السنوسية مع أن السنوسي أحد خلفاء المهدي؟؟

اجتمع العلماء والزعماء الدينيون كلهم يؤيدون بريطانيا في حربها مع تركيا ولم يلتفتوا أبداً للخلافة الإسلامية في تركيا، وبعد انتهاء الحرب التفت

كافة الزعماء الدينيين وزعماء القبائل والعشائر وعلماء الدين مؤيدين لبريطانيا وأسفر وفد ليهنئ الملك جورج الخامس عام ١٩١٩م.

اكتملت لبريطانيا كل الضمانات التي تبعد مصر عن السودان، فمصر أصبحت تحت الحماية البريطانية، وتأكد لمصر موقف السيد علي الميرغني من مصر، فهو إن كان والده قد عارض المهدية وهاجر إلى مصر إلا أن السير ريجنالد وينجت قد استطاع أن يكسب صداقة السيد علي الميرغني وأن يحصل له على لقب سير ويساعده على إعادة بناء مسجد الختمية في كسلا الذي دمره الأنصار في عهد المهدية ووقف السير وينجت في تزكية السيد علي الميرغني كبيراً للأسرة الميرغنية في وجه أخيه الأكبر السيد أحمد الميرغني واعترف به زعيماً لكل الطرق الصوفية وأكد السيد علي الميرغني ولاءه لبريطانيا وابتعاده عن الحركة الوطنية في مصر وراجع في ذلك خطاب وينجت بتاريخ ١٩١٥/٢/٢٤م.

انتهى نفوذ علي دينار بقتله، وضعف نفوذ مصر بوضعها تحت الحماية، وتحرك السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والسيد الطيب هاشم مفتي السودان والسيد أبو القاسم أحمد هاشم رئيس لجنة علماء السودان والسيد إسماعيل الأزهري القاضي الأكبر لدارفور والسيد ميرغني السيد المكي وكتبوا إلى المندوب السامي البريطاني في مصر رسالة بتاريخ ١٩١٩/٤/٢١ يجددون فيها ولاءهم للحكومة البريطانية ويؤكدون أنهم غير متفقين مع الحركة المصرية ومطالبة المصريين الاحتلال البريطاني بمغادرة وادي النيل (راجع ذلك الدكتور مدثر عبد الرحيم في كتاب الامبريالية والقومية في السودان - دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ - ١٩٥٦، ص ٨٨، ٨٩) دار النهار للنشر.

ظهور السيد عبد الرحمن المهدي:

لا شك أن المهدية قد قامت لمحاربة النفوذ المصري والتركي، ولم تنس أن المصريين قد استعانوا بالبريطانيين ليعودوا لحكم السودان فإن كان للسيد علي الميرغني قاعدة يستند عليها في نفوذه فالبريطانيون قد أضعفوا مراكز وقواعد الأنصار، وإن كان بعض الناس يعتقدون أن كردفان ودارفور هي

قواعد مقفولة للأنصار، إنما يخطئون في ذلك، فكردفان كانت على مدى حكم الخليفة عبد الله مصدر قلق وتخوف، فقد اصطدم الخليفة عبد الله مع البقارة وعمل على تهجيرهم لأم درمان، كما رفض صالح فضل الله زعيم الكبابيش الخضوع لسياسة الخليفة وكانت كل قبائل كردفان وجبال النوبة رافضة وغاضبة لسياسة الخليفة وما أتعب العهد المهدي في السودان قطاع غير قطاع غرب السودان ولا يغفل التاريخ حركات المقاومة للمهدية التي قام بها مادبو، وكل قبائل الغرب كانت متنافرة، لذلك استفاد الخليفة عبد الله من التناقضات بين القبائل (راجع ذلك في تاريخ كردفان السياسي في المهدية ـ عوض عبد الهادي العطا ـ المجلس القومي للآداب ـ ص ٢٠٤ وتاريخ دارفور السياسي ـ موسى المبارك الحسن ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

نفذ السيد عبد الرحمن المهدي لتقوية نفوذه باكتسابه لعقودات مع الحكومات لتوريد بعض المتطلبات لخزان سنار وخشب الوقود لبواخر الحكومة عام ١٩١٩م (راجع ذلك التقرير السري للمخابرات بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٢٦م، دار الوثائق الخرطوم) ومنح السيد عبد الرحمن المهدي قرضاً قدره ٤,٥٠٠ جنيه مصري عام ١٩٢٦م ثم تنازل عنه وجعله هبة ابتدأ الزراعة في جزيرة أبا (راجع ذلك خطاب الحاكم العام للسكرتير المالي ٢ فبراير عام ١٩٢٦م، دار الوثائق ـ الخرطوم) جعلت الإدارة البريطانية السيد عبد الرحمن المهدي شريكاً لها في مشروع قوندال لزراعة القطن بمديرية النيل الأزرق (راجع سجلات المشروع في عام ١٩٢٧م دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم).

منح السيد عبد الرحمن المهدي بعض الأراضي الحكومية في كل من أم درمان والخرطوم، فشيد المنازل والدكاكين (راجع سجلات الأراضي بالخرطوم وأم درمان) ومنذ عام ١٩١٩م كانت أفواج تهاجر عن طريق غرب السودان إلى أبا (راجع تقرير سري للمخابرات ١٩ ديسمبر عام ١٩٢٦م) وراجع خطاب مدير النيل الأبيض للسكرتير الإداري بتاريخ ٩ فبراير عام ١٩٢٨م ـ الوثائق المركزية ـ الخرطوم)..

اجتمع حول السيد عبد الرحمن أفواج من أبناء القبائل الرحل البادية من مديريتي كردفان ودارفور، وجعل السيد عبد الرحمن وكلاء له في غرب

السودان ولكن سلطات الحكومة منعته من زيارة هاتين المديريتين (راجع تقرير سري للمخابرات تاريخ ١٨ مارس عام ١٩٢٦م ـ دار الوثائق المركزية الخرطوم). .

أصبح السيد عبد الرحمن المهدي مسئولاً عن الشئون الدينية والمعيشية لأنصاره (راجع خطاب مدير النيل الأبيض للسكرتير الإداري بتاريخ ٩ فبراير، دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم). .

قوي مركز السيد عبد الرحمن المهدي في مدن وقرى مديريتي النيل الأزرق والأبيض وفي مديرية الخرطوم. .

تقدم زعماء غرب السودان بعريضة إحتجاج ضد السيد عبد الرحمن المهدي (راجع خطاب مدير النيل الأبيض لمفتشي المراكز بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٧م).

وكذلك راجع خطاب مدير النيل الأبيض للسكرتير الإداري بتاريخ ٩ فبراير عام ١٩٢٨م.

منذ عام ١٩١٩م استطاع السيد عبد الرحمن المهدي أن يبرز ويعتلي مكاناً مرموقاً واستطاع السيد حسين شريف تحرير حضارة السودان أن يعبر عن وجهة نظر الأنصار ويدعو للقومية السودانية التي هي أساس البناء والوطن. . (راجع حضارة السودان بتاريخ ٤ سبتمبر عام ١٩٢٠م). .

ولما اندلعت ثورة عام ١٩٢٤م وقف السيد عبد الرحمن المهدي معارضاً لها، ودعا رهطاً من المواطنين إلى سراية بأم درمان في الساعة الرابعة مساء في يوم ١١ يوليو عام ١٩٢٤م.

وحضر هذا الاجتماع الواردة أسماؤهم:

١ ـ السيد عبد الرحمن المهدي.
٢ ـ السيد الطيب هاشم مفتي الديار السودانية.
٣ ـ السيد أحمد السيد الفيل من كبار القضاة الشرعيين.
٤ ـ الشيخ أبو القاسم هاشم شيخ المعهد العلمي.
٥ ـ الشيخ أبو شامة عبد المحمود قاضي مديرية الخرطوم.

٦ ـ الشيخ بابكر بدري المفتش بمصلحة المعارف.
٧ ـ الحاج خضر علي كمير سر تجار الخرطوم.
٨ ـ الشيخ عبد الرحمن السيد العوض عمدة أم درمان.
٩ ـ الشيخ عباس رحمة الله ـ شيخ الجعليـين بأم درمان.
١٠ ـ الشيخ صديق عيسى سعد تاجر بأم درمان.
١١ ـ الشيخ محمد قنبور تاجر بأم درمان وبورتسودان.
١٢ ـ الشيخ بابكر الشيخ الشفيع تاجر بأم درمان.
١٣ ـ الشيخ محمد علي كرم الله من الأعيان.
١٤ ـ السيد حسين شريف رئيس تحرير حضارة السودان.
١٥ ـ الشيخ حمد محمد برتعدار تاجر بأم درمان.
١٦ ـ الشيخ حجاز سليمان الحجاز ناظر مدرسة أولية.
١٧ ـ الشيخ علي أبو قصيصة مدرس بكلية غردون.
١٨ ـ السيد علي المهدي من الأعيان.
١٩ ـ الشيخ غريب الله أبو صالح شيخ الطريقة السمانية.
٢٠ ـ الشيخ عثمان صالح تاجر بأم درمان.
٢١ ـ الشيخ محمد المبارك عبد المحمود نور الدائم من رجال الدين.
٢٢ ـ الشيخ صالح جبريل من أعيان أم درمان.
٢٣ ـ الشيخ أبو بكر عبد الله ناظر مدرسة أولية.
٢٤ ـ الشيخ أحمد إمام دوليب من العلماء.
٢٥ ـ الشيخ محمد المرضي عمدة الخرطوم.
٢٦ ـ الشيخ بابكر جميل عمدة الدناقلة.
٢٧ ـ الشيخ محيـي الدين الأمين خليفة الشيخ خوجلي.
٢٨ ـ الشيخ أحمد عثمان إبراهيم ـ عمدة الخرطوم بحري.
٢٩ ـ الشيخ محمد عبد القادر الماريومابي من الأعيان.
٣٠ ـ الشيخ أحمد البشاري من الأعيان.
٣١ ـ الشيخ عثمان وني تاجر من أعيان أم درمان.
٣٢ ـ الشيخ بشير ناصر من الأعيان.

وقّع المجتمعون كلهم على رسالة موحدة بكل توقيعاتهم وأسمائهم يؤيدون الإدارة البريطانية ويدينون حركة الشعب والمظاهرات (راجع وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن ثورة عام ١٩٢٤م الجزء الأول ـ دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم). .

الفصل الثاني والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان
صعود المهدية الجديدة

ارتكز السيد عبد الرحمن المهدي على تأسيس فكرة المهدية الجديدة على مرتكزات اقتصادية وإنمائية، فالسلطة السياسية تعتمد على عصب المال، فمنذ الحرب العالمية الأولى والسيد عبد الرحمن قد توفر على العمل في مجالات الزراعة وتنمية المال في مرافق الأعمال المختلفة.

ففي عام ١٩١٥م سجلت سلطات الإدارة البريطانية مساحات واسعة شاسعة ملكاً لأسرة السيد عبد الرحمن المهدي في منطقة جزيرة أبا، وشملت هذه الأراضي غابات غنية بالأخشاب واستطاع السيد عبد الرحمن أن يكسب قدراً عظيماً من المال من بيعه للأخشاب، وقد حصل على عقود من الحكومة لتوريد الخشب لمنطقة خزان سنار ورفدت هذه الثورة عائدات من القطن الذي زرعه في منطقة قوندال الواقعة بين واد مدني وسنار، ولكن أرهقت السيد عبد الرحمن نفقات أسرته وأهله وعشيرته لأن السيد عبد الرحمن كان هو رب الأسرة وكبيرها، فالتدهور المالي الذي لحق به وجعله يلتمس من الحكومة أن تقرضه مبلغ ٤,٥٠٠ جنيه «[1] كان إلا لكي يواصل عمله، وقد ساعده في ذلك السير جوفري آرثر الحاكم العام حينذاك، وتم له الحصول على القرض في عام ١٩٢٦م، ولقد رأى السير جوفري آرثر أن بروز السيد عبد الرحمن واحتلاله مكاناً مرموقاً ملحوظاً يدرأ أي عقابيل كامنة من حركة عام ١٩٢٤م، وأعفي السيد عبد الرحمن عن دفع القرض، وأعدت السلطات ذلك القرض عوناً وهبة.

رأت الإدارة البريطانية رأياً ذا وجهين، وجهاً سياسياً، ووجهاً آخر سيكولوجياً، إذ عمدت أن تشغل السيد عبد الرحمن عن الزعامة والريادة وتنصبه رأسمالياً، وتهيىء له كل الفرص ليزداد كسبه وتنمو أعماله فينصرف عن أي تفكير سياسي.

ترك السير جوفري آرثر السودان مغضوباً عليه لأنه كان متساهلاً هيناً ليناً في سياسته، لم يتخذ الإرهاب، ويمارس الشدة، مما جعل المديرين والمفتشين والسكرتير الإداري يشكون من سياسته التي ينقصها الحزم، وفي تلك الآونة احتجب السيد علي الميرغني ولم يسع البريطانيون لاستقطابه، والشريف يوسف الهندي لم يكن له من النفوذ والقوة ما يؤمن له ركيزة في موازين القوى والصراع، وزعماء القبائل والعشائر ما كانوا إلا موظفين في الحكم اللامركزي فهم حراس وسدنة للإدارة البريطانية، فالقبيلة في الكيان السوداني ليست بالقوة والامتداد والتماسك مما يجعلها وحدة، فقد ترى قبيلة واحدة تتفرع منها بطون متعددات، ومن ثم كان السيد عبد الرحمن هو الوجهة التي ينظر إليها البريطانيون فالميدان خال.

جاء السير جون مافي (١٩٢٧ ـ ١٩٣٤) خلفاً للسير جوفري آرثر، فسار على نسق سلفه في مد حبل التشجيع للسيد عبد الرحمن ليغتني ويزداد، وجاء من بعده السير جورج ستيوارت سايمز (١٩٣٤ ـ ١٩٤٠) وهو رجل مخابرات، عمل ضابطاً في الجيش المصري منتدباً، كما عمل قبل ذلك في جنوب افريقيا، وحارب البوير وانتقل إلى عدن، وجاء إلى السودان إذ كان قبل ذلك مساعداً للسير ريجنالد وينجت وأسهم معه في التخطيط ومع كتشنر لغزو السودان، فلما نقل إلى السودان شارك في الحملة التي وجهت لإطفاء ثورة عبد القادر ود حبوبة عام ١٩٠٨م وألحق بعد ذلك بسراي الحاكم العام ليكون مساعداً للسير ريجنالد وينجت مستشاراً لشئون الجيش، ونقل بعد ذلك مساعداً لمدير المخابرات في السودان، ثم عاد مرة أخرى سكرتيراً لوينجت، وخاض الحرب العالمية الأولى في الحجاز وفلسطين، ثم عين بعد ذلك حاكماً عاماً لتنجانيقا في الفترة (١٩٣١ ـ ١٩٣٣).. فالسير جورج سايمز جاء بخطة ثنائية شقها الأول هو إظهار المتعلمين السودانيين ووضعهم في الصورة، وكسب جانبهم والشق الثاني جعلهم في مركز وسط للجذب بين

هياكل الإدارة الأهلية والحكام البريطانيين فأعاد فتح مدرسة نواب المآمير وتدريب المتعلمين السودانيين على الإدارة وشئون الحكومة المحلية وأعقب ذلك بفتح مدرسة للحقوق والقوانين، ولم يغب عن سايمز أن المصريين بعد سقوط تصريح السير صمويل هور عام ١٩٣٥م لا بد أنهم عائدون لمائدة المفاوضات، ولا بد أن يرجع الجيش المصري مرة أخرى إلى السودان، كما أن المصريين سيطالبون بحظهم في الوظائف، لذلك أسرع بفتح الباب للشبان السودانيين أن يذهبوا إلى مصر ويتلقوا العلم هنالك ليقفل الباب مستقبلاً أمام المصريين إذا ما عادوا يطالبون بنصيبهم في الوظائف، والتفت إلى المناخ الفكري والسياسي في السودان فتأكد له أن السيد عبد الرحمن المهدي هو رجل الموقف. وجاء في المذكرة التي كتبها (انظر ملف سايمز).

«نرى أن السيد عبد الرحمن المهدي يسلك نهجاً معقولاً في مجالات الدين والسياسة وكإجراء مناسب لذريعة سياسية ينبغي علينا أن نصوغه مكبلاً بأغلال اقتصادية.

كانت هذه نفس السياسة التي اختطها السير جوفري آرثر والسير جون مافي وجاء السير جورج ستيوارت سايمز يسير على منوالها.

لا شك أن نجاح مشاريع السيد عبد الرحمن الزراعية وتكاتف أهله ومريديه في العمل الجاد فيها والعائد الطيب المثمر الذي حققته، كل هذه الأسباب أفردت السيد عبد الرحمن بين الرجال والمؤسسات ورفعت أسهمه في داخل السودان وخارجه، فقد توفر له أعوان أذكياء مخلصون مجتهدون من أهله يشرفون على مشاريعه كابنه المهندس السيد الصديق المهدي وابني أخويه السيد محمد الخليفة شريف والسيد عبد الله الفاضل المهدي والسيد الطيب الخليفة علي حلو والسيد المهندس محمد عبد الكريم.

لم يقف السيد عبد الرحمن المهدي مكتوف الأيدي فقد أقام المدارس الأولية في مناطق زراعته وأعماله كما أقام المراكز الصحية.

إن الأنصار الذين التفوا حول السيد عبد الرحمن المهدي إنما جاءوا مهاجرين أهل عقيدة وإيمان ولم يسع ليستغلهم استغلالاً اقتصادياً ويكسب من عرقهم، بل إنه أول من أقام المزارع الجماعية التي وفرت العمل والعيش

في السودان، وقد أفاض في شرح ذلك السيد الصادق المهدي في كتابه «جهاد في سبيل الله ـ الخرطوم».

أصبح السيد عبد الرحمن، وليس في ذلك تكرار، بل تأكيد في قمة الرأسماليين في السودان فالمال والعمل والتنمية احتلها الأجانب والشركات البريطانية.

«شد المال والثروة من عضد السيد عبد الرحمن المهدي، فذاع صيته وارتفع اسمه، ولم تضار السلطات من مكانة السيد عبد الرحمن ولكن السيد عبد الرحمن جذب بنفوذه الاقتصادي الأعوان والأنصار».

لا شك أن هنالك فريقاً آمنوا، وصدقوا في إيمانهم بالمهدية، فتدفقوا مبايعين للسيد عبد الرحمن المهدي، فالمهدية لم يمحها الاستعمار ومنذ أن أطلق سراح راتب المهدي وتصديق الشيخ محمد مصطفى المراغي على خلو الراتب من أي آثار سياسية أو دعوة مذهبية طبع الراتب عدة مرات، فكان الأنصار يصحبونه في حلهم وترحالهم ويقرأونه بعد الصلاة رجالاً ونساء، والقهر الاستعماري أشعل في قلوب هؤلاء الأنصار حباً وإجلالاً للسيد عبد الرحمن المهدي، فأهل الغرب في السودان ألفوا في السيد عبد الرحمن بغيتهم، فهم يؤمنون بالمهدية والمهدي المنقذ، ومحمد أحمد المهدي حرر السودان وابنه السيد عبد الرحمن هو خليفته وهو الإمام، لذلك هرع أهل غرب السودان إلى جزيرة أبا واستطاع السيد عبد الرحمن أن يخترق مناطق كردفان ودرافور.

لم يقف التأييد للسيد عبد الرحمن عند هذه الطائفة بل إن كثيراً من زعماء القبائل والعشائر انتظموا في حلبة المهدية، ورأوا في السيد عبد الرحمن مثلاً يحتذى في الزعامة والقيادة مما أزعج السلطات الحكومية، فقد حطم السيد عبد الرحمن بذلك الارتكاز الحكومي على الإدارة الأهلية ومزق كل خطط الإدارة البريطانية في استغلال التناقضات القبلية.

أحست الإدارة البريطانية، وأشارت إليه في المذكرة.

أجل لقد كانت حالة نظار وشيوخ القبائل بائسة ومرتباتهم ضئيلة والمفتشون والمديرون يسيمونهم الخوف والهوان، وينظر لهم المواطنون نظرة

مزرية، فلم يجدوا ملاذاً لهم إلا عند السيد عبد الرحمن المهدي وخطا السيد عبد الرحمن خطوات أخرى، فكسب تأييد بعض شيوخ الطرق.

يذكر السيد الصادق المهدي في كتابه «جهاد في سبيل الله ـ الخرطوم»، أن علاقة السيد عبد الرحمن مع رجال الإدارة الأهلية ألفت قلوبهم وجذبتهم نحو مبدأ الاستقلال.

ونعود ونقول نحن إن الإدارة البريطانية اكتشفت ذلك مؤخراً فعمدت في الخمسينات على أضواء رجال الإدارة الأهلية بأن أتاحت لهم أن ينشئوا الحزب الجمهوري الاشتراكي وأن تصنفهم بين مستقلين عن الطائفية وسالكين للطريقة الختمية.

ومنذ عام ١٩٢٧م نشط السيد عبد الرحمن في المساهمة في الأعمال العامة، فكان يسمع صوته في القرى والمدن، وقد بدأ يحتفل بالمولد النبوي، وكان للأنصار سرادق في كل محفل بالمدن والبلدان مع أن المهدي أبطل الاحتفال بالمولد، ومنع الطرق الصوفية لم يكتف السيد عبد الرحمن بذلك بل كان السباق في الإحسان والبر، فقد تبرع بمبلغ كبير لمساعدة الجوعى والمنكوبين من جراء مجاعة الفونج عام ١٩٣٢م ونشر اسمه في قائمة المتبرعين في جريدة الحضارة، ومدحه الشعراء وتغنى بجوده المنشدون.. بعد ذلك خرج السيد عبد الرحمن إلى المدن والبلدان وإن كان قد زار واد مدني عام ١٩٣١م وزار جبل الأولياء في عام ١٩٣٤م.

قام السيد عبد الرحمن المهدي بتأسيس مكتبة عامة في أم درمان، وأناط الأستاذ المبارك إبراهيم بالإشراف على أمانتها، وقد كان من بين أعضاء أسرته الأدباء والشعراء كالسيد محمد الخليفة شريف والسيد محمد عبد الكريم والسيد عبد الله الفاضل والسيد بشري السيد أمين.. وجمع حوله الشعراء كالأستاذ عبد الله حسن كردي والأستاذ محمد جلال الدين والأستاذ علي أبو قصيصة والأستاذ عوض الكريم حمزة والأستاذ جوزيف لطيف صباغ والأستاذ صالح بطرس..

حاول السيد عبد الرحمن أن يستقطب الحركة العمالية التي بدأت في عام ١٩٣٦م ولكن الإدارة البريطانية أنذرته، فقد تبرع لنادي العمال في

الخرطوم، وكان الإنذار دبلوماسياً وجاء في مذكرة الإدارة البريطانية ما يلي:

«إن هذا النادي سيصبح أداة سياسية إن كتب له البقاء، وسيادتكم كما هو معروف لا تحبون أن تسهموا في أشياء سياسية وبالطبع تأبون على أنفسكم أن تلصقوا بذلك».

شمر السيد عبد الرحمن عن ساعديه بعد ذلك وطرق عالم الأفندية وهو يعلم أنهم كانوا يحاربون الطائفية، فمجلة النهضة قد هاجمت الطائفية ومجلة الفجر رفضت تبرعه ومقالاتها الصارخة عن الأصنام والأوثان وعن الطرق الصوفية والخرافات، ولكنه عاد واسترجع. إنه كان من المؤسسين لنادي الخريجين في أم درمان، وأن ابن أخيه السيد حسين شريف كان رئيساً لهذا النادي، وأنه أحد المؤسسين لجريدة الحضارة وأحد أصحاب امتيازها..

احتمى به بعض الذين أضيروا وسجنوا وشردوا بعد ثورة عام ١٩٢٤م كما لجأ إليه بعض الذين استغنت الإدارة البريطانية عن خدماتهم عندما قلصت الوظائف خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. استطاعت هذه الجماعة أن تكشف تجاوباً بينها وبين السيد عبد الرحمن، فهي تؤمن بإبعاد السودان عن مصر، وتفكر ولو على المدى البعيد أن يستقل السودان، ولكن وجود البريطانيين في تلك الفترة كان يمنع مصر من الولوج والمشاركة في حكم السودان.

لم يكن لهذه الطبقة الجديدة مأوى، فنادي الخريجين في أم درمان قد انهار وهزل مقامه وأغلق في عام ١٩٢٦م ثم فتح مرة أخرى، ولكن عيون الإدارة البريطانية تربصت بأعضائه وقد ذكر الأستاذ خضر حمد في كتابه «الحركة الوطنية.. الاستقلال وما بعده» بعض أخبارهم.

إن السيد عبد الرحمن قد قام بدور الوساطة عندما أضرب طلبة كلية غردون عام ١٩٣١م وكان الزعيم الديني الوحيد الذي ساند الطلبة واستطاع أن يعيد فتح كلية غردون فصورته قد وضحت عند الشبان، كما أن صلاته مع السيد محمد علي شوقي والسيد إبراهيم أحمد والسيد محمد صالح الشنقيطي والسيد عبد الرحمن عابدون والشيخ عبد الله محمد عمر البنا والسيد محمد عبد الكريم وغيرهم نقلت هذه الصلات صوراً طيبة وانطباعاً جميلاً عن السيد

عبد الرحمن المهدي الذي لا يؤمن بتقديسه وتعظيمه كرجل خارق، صاحب معجزات، بل هو مواطن عظيم، ومحسن، ورجل يشارك في كل ما من شأنه أن يفتح المجال أمام السودانيين في الحياة، فقد تبرع بمبلغ ١٥٠ جنيه لمدرسة الأحفاد، وتقدم بتبرع لملجأ القرش، ولكن مجلس إدارة الملجأ رفضت التبرع لأنهم كانوا من الطائفية الختمية.

رأى السيد عبد الرحمن أن يزور سوريا عام ١٩٣٠م ويشارك في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١م.. انفتحت كل الطرق أمام السيد عبد الرحمن وقامت لجنة خاصة من دائرة المهدي لترعى شئون التعليم وإن كان الخريجون لم يولوا ذلك اهتماماً، وبلغت أوجها ما بين الأعوام ١٩٣٤.. ١٩٣٥.. ١٩٣٦م، وتنبه بعض المنشقين لذلك. ولكن الإدارة البريطانية شجعت المد الطائفي.. أفاد السيد عبد الرحمن من ذلك وأسس جريدة النيل اليومية، وأنشأ مطبعة، وقام في الثلاثينات بمحاربة الفسق والفساد، وشجع الشبان والفتيات على الزواج، فالمهرجانات التي عرفت بالكورة أتاحت للكثيرين أن يتزوجوا من غير أن يتكلفوا بالنفقات الباهظة وكان أول مهرجان للزواج عام ١٩٣٢م عندما تزوج السيد الصديق المهدي زواجه الأول وقد تزوج السيد الصديق المهدي زواجه الثاني في عام ١٩٣٢م تزوج في المناسبتين ٣٥٠ شاب وفتاة..

نجحت الخطوات فأرسل السيد عبد الرحمن المهدي إلى أنصاره وأعوانه في الأقاليم أن يقتفوا أثره في تسهيل الزواج للشبان والفتيات، وبالرغم من ذلك كان المتعلمون ما بين مؤيد ومعارض للسيد عبد الرحمن المهدي حتى الذين انتظموا في معسكره كان فيهم بعض المنتفعين، لأن الدعوة للمهدية الجديدة قد وضحت، فقد نظروا للجانب الوطني وحده في السيد عبد الرحمن، وتجاهلوا الدعوة للمهدية فالسيد إسماعيل أزهري والسيد يحيى الفضلي والسيد عبد الله ميرغني تعاونوا في البدء مع السيد عبد الرحمن وانفضوا من حوله كما انفض آخرون.

كانت الفرصة مواتية للسيد عبد الرحمن المهدي فقد أبرمت مصر اتفاقيتها مع بريطانيا عام ١٩٣٦م ورأى الحاكم العام السير جورج ستيوارت

سايمز أن يفتح الباب للوطنيين السودانيين ان يعبروا عن تطلعاتهم وأرسل الحاكم العام مذكرة سرية لمديري المديريات بهذا الخصوص عام ١٩٣٦م، وناقش المديرون في يوم ٢٩/١٢/١٩٣٦ أوضاع الحركة الوطنية في السودان في ذلك الاجتماع..

الفصل الثالث والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان

أسس بناء وتكوين حزب الأمة

أحس السيد عبد الرحمن المهدي أن موقفه قد قوي منذ أن زار بريطانيا وهنأ الملك جورج الخامس في عام ١٩١٩م وقدم له سيف المهدي وأعاده إليه الملك البريطاني ليدافع به عن الامبراطورية البريطانية. فقد تدفقت الوفود لزيارة السيد عبد الرحمن المهدي في أبا كما تكشف لنا مذكرة دايفيز.

إن السيد عبد الرحمن المهدي قد أنشأ له تنظيماً من المندوبين والوكلاء وانتشر هؤلاء المندوبون والوكلاء في كل أقاليم السودان، وامتدوا إلى كردفان ودارفور، وقد اشتكى أحد رجال العشائر من النظار أن هذا التنظيم تجاوز القبيلة والعشيرة، وحذّر من إحياء المهدية مرة أخرى وظهر راتب المهدي بين الأنصار، وكان الراتب قد منع.

أفاد السيد عبد الرحمن المهدي من فتوى الشيخ مصطفى المراغي قاضي قضاة السودان حينذاك وشيخ الجامع الأزهر الشريف فيما بعد في مصر، وأكدت الفتوى أن راتب المهدي لا يشكل أي دعوة سياسية بل هو أوراد ودعوات وابتهالات.

شجع ذلك السيد عبد الرحمن فكثرت اجتماعات وتجمعات أنصاره، كما أن طبعات الراتب أعيدت، وتضاعفت وصار الرجال والنساء يقرأونه ومن لم يستطع القراءة استظهره وحفظه.

وفي عام ١٩١٨م حصل السيد عبد الرحمن على تصديق لبناء جامع في أم درمان فبناه عام ١٩٢٦م وبذلك تم للأنصار أن يصلوا في مسجدهم، وكانوا يجتمعون في ذلك المسجد كل يوم جمعة.

أطل عام ١٩٢١م فبدأ السيد عبد الرحمن يقيم مهرجانات سنوية في أبا بمناسبة عيد رمضان، ولفت الأنظار مهرجان عام ١٩٢٣م إذ قدر عدد المصلين في هذا المهرجان بحوالي ١٥,٠٠٠ نسمة.

أزعج هذا المهرجان سلطات الأمن، فاستدعى السيد عبد الرحمن المهدي من أبا إلى الخرطوم وفرق المحتفلين، كما شددت السلطات ألا يتكرر مثل هذا التجمع، ولما أجلي وأزيلت المساكن التي أقام فيها المهاجرون من أبناء غرب السودان، سارع السيد عبد الرحمن وأنشأ مجموعات من المساكن على الشاطىء الغربي من النيل الأبيض؟

قامت على الفور السلطات، وأصدرت أمراً للسيد عبد الرحمن لحل تنظيمه القائم على المندوبين والوكلاء، وذلك في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٦م.. نشبت ثورة عام ١٩٢٤م، فبادر السيد عبد الرحمن بمعارضتها، وأيد سلطات الحكومة في ضربها، فالاجتماع الذي عقد في سراية، وحضره أربعون سودانياً من كبار المتعاونين مع الإدارة البريطانية، وننقل من كتاب الدكتور جعفر بخيت النسخة الإنجليزية.

قال الدكتور جعفر بخيت:

وافق الزعماء الدينيون التقليديون، وبعض كبار الموظفين العموميين وكبار التجار والأعيان وزعماء القبائل والشيوخ وأصحاب الجاه والمال على بقاء الحال عليه دون تغيير أو تحوير.

أرسل أولئك النفر رسالة الحاكم العام عبروا فيها عن ولائهم وذكروا أنهم حوربوا وأضيروا في أعمالهم من جراء حركة شباب جبهة اللواء الأبيض المتصاعدة، وأنهم قد رضوا واختاروا أن تكون بريطانيا وصية على السودان هذا ملخص لما جاء في هذا المعنى في كتاب الدكتور جعفر بخيت.

كان اجتماع السيد عبد الرحمن المهدي في اليوم العاشر من يونيو عام ١٩٢٤م ولكن المظاهرات الشعبية انطلقت في مسيرة شعبية من أم درمان في

اليوم التاسع عشر من يونيو عام ١٩٢٤م وهتفت بسقوط الكبار، وقد عرفت الجماهير الاجتماع الذي عقد في سراي السيد عبد الرحمن، وعلمت بمذكرة التأييد التي وقعها الأربعون، ومهروها بأسمائهم، وعندما كان المواطنون يوارون التراب محمد بك عبد الخالق مأمور أم درمان وقد أبّنه توفيق بك وهبي القاضي، وقف حاج الشيخ عمر دفع الله وهتف بحياة مصر وقد اعتقل في سجن أم درمان، ولكن المظاهرات انتظمت كل أرجاء العاصمة المثلثة، وتحركت الأقاليم الأخرى، واستجاب الشعب السوداني، وانتظمت المظاهرات في الأسبوع الأخير من يونيو والأسبوع الأول من يوليو بورتسودان والأبيض وحلفا.

انبرى السيد حسين شريف رئيس تحرير حضارة السودان، وكتب مقالاً في جريدة الحضارة في العدد الصادر في يوم ٢٥ يونيو عام ١٩٢٤م.

جاء في هذا المقال: (البلاد أهينت لما تظاهر أصغر وأوضع رجالها دون أن يكون لهم مركز في المجتمع وأن الزوبعة التي أثارها الدهماء قد أزعجت طبقة التجار ورجال المال، ودعا الكاتب إلى استئصال شأفة أولاد الشوارع وأنها لأمة وضيعة تلك التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف وذلك أن الشعب ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر ولكل منها رئيس أو زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق الحديث عن البلاد ومن هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهوراً حديثاً وإلى أي قبيلة ينتسب)!.

يجب ألا تنظر إلى موقف السيد عبد الرحمن، ونتهمه في وطنيته وجهاده ولا نسيء للسيد عبد الرحمن المهدي، فثورة عام ١٩٢٤م وقفت مؤيدة لمصر واحتمت بمصر، ولكن المصريين انفضوا عن السودانيين وامتنعوا عن مساندتهم ونفروا من ثورتهم، والضحايا كانوا هم السودانيين؟

وقفت القيادات العسكرية المصرية في السودان موقفاً سلبياً من ثورة عام ١٩٢٤م ومثال ذلك عندما تظاهر طلبة المدرسة الحربية فارتجف (اليوزباشي حسن الزيني)، وكذلك عندما تمرد المعتقلون في سجن كوبر في يوم ٢٥ نوفمبر عام ١٩٢٤م، وقد طوقت ثلة من الجيش البريطاني سجن كوبر، وبدا الثوار في إرسال إشارات للأورطة المصرية التي بالقرب منهم لضرب القوة البريطانية المحاصرة لينضموا للثوار، واستمر التمرد تسعة أيام

ولم تتجاوب الفرقة المصرية؛ (راجع في ذلك موسوعة شخصيات ثورة عام ١٩٢٤م إعداد الأستاذة خديجة زروق ـ دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم).

كان الموقف الإيجابي الوحيد هو موقف حامية السكة الحديد المصرية بمدينة عطبرة فقد تضامنت مع الثوار، وحوصرت وقمعت بتصدي فرقة مصرية أخرى بتطويقها، وزودت الفرقة المصرية المتصدية بتعزيز الجنود البريطانيين، وأثبتت وقائع الحركة الوطنية في السودان تنكر الحركة الوطنية في مصر لثورة عام ١٩٢٤م ـ راجع في ذلك كتاب مذكرات مشاهدات سجين للسيد ـ عبد الكريم السيد ـ شعبة أبحاث السودان ـ كلية الآداب جامعة الخرطوم ـ يوليو عام ١٩٧٠م ـ سلسلة دراسات في التراث السوداني ـ رقم ١٣ ـ ص ٤٢، ٤٤، ولذلك راجع مذكرات حاج الشيخ عمر دفع الله ـ مخطوط دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم، وأيضاً مذكرات علي أحمد صالح المعروف بعلي حادية مخطوط ـ دار الوثائق المركزية ـ الخرطوم، وفي كتاب الدكتور جعفر بخيت عن الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، كثير من الوثائق الخاصة بذلك. أجل، وقف السيد عبد الرحمن معارضاً لحركة عام ١٩٢٤م، لأنها تعني التبعية لمصر والتوسع على حساب السودانيين، وفساد الحكم التركي المصري في القرن التاسع عشر وما أصاب السودان من جرائه ماثل للسيد عبد الرحمن، وما كانت الثورة المهدية إلا حرباً للاستعمار التركي المصري.

إن السيد عبد الرحمن لا يعارض نفسه فهو يعلم ماهية فكر المهدية وفلسفتها ويقول السيد الصادق المهدي في كتابه (يسألونك عن المهدية ـ ص ٣٩) وكانت المهدية أول تحد شامل للحكم الأجنبي الدخيل في البلاد لقد واجه الأتراك غداة غزو السودان مقاومة من بعض القبائل، كانت لقبائل الشايقية وقفة قوية في وجه الغزاة، ثم نصب زعيم الجعليين فخاً لإسماعيل باشا بن محمد علي باشا لأن إسماعيل أساء التصرف في معاملة أهله، فأعد له ولمن معه فخاً ثم أحرقهم ناراً ليلاً وواجه الغزاة أيضاً عصيان كسلا، ومقاومة مستمرة من سلطنة الفور التي ظلت مرفوعة الرأس، ولم تسقط إلا بعد عشرات السنين من الفتح التركي لإقليم سلطنة الفونج. تلك هي وجوه المقاومة التي وجدها السلطان التركي في السودان، ويضاف إليها أنواع من

المقاومة السلبية والمدنية كالامتناع عن دفع الضرائب ونحوها من مواقف مشهودة لبعض رجال الدين والقبائل ولكن المقاومة الشاملة للحكم الاستبدادي تحققت على يد الحركة المهدية فعبأت أهل السودان وحررت تراب السودان، ومع أنها لم تكن هادفة لتحرير وطني قطري بل لبعث إسلامي وتحرير لكل العالم الإسلامي إلا أن ما حققته من نتائج في السودان يجعلها مشعلاً للشعور الوطني، وفي قيامها بموجة التحرير أبرزت أبطالاً أفذاذاً من أهل السودان، صارت أفعالهم مضرب المثل، فأتحفت التراث السوداني بقمم من الأقدام والبطولة كان لها أثرها في بناء المزاج السوداني، وسيكون لها أثرها على مر الأيام في تربية أجيال السودان.

وكانت الحركة المهدية بمثابة إعلان وتعريف بالسودان تراباً وأهلاً. فقد كان السودان قبلها ذا تاريخ قديم طواه النسيان، وصار قبيل المهدية محافظة نائية من محافظات مصر الخديوية منزوية تتأثر بالأحداث ولا تؤثر فيها، ولكن بعد قيام الدعوة المهدية صار السودان مسرح أحداث عظام وقف العالم الإسلامي والعربي والافريقي والأوروبي والآسيوي يشاهدها ويتبع أحوالها من موقع التعاطف في عالم إسلامي يتطلع للبحث والاتحاد، وعالم عربي يتحرق للتخلص من الظلم العثماني ويود الكرامة العربية السلبية، وعالم افريقي وآسيوي يتغنى بالخلاص من السلطان الأوروبي كان يرى أن ازدهاره الاقتصادي وضمان حصوله على المواد الخام وعلى الأسواق مقروناً بفرض الأسر والاستعمار والحماية على الأقطار الأخرى، لقد كانت الأحداث شدت انتباه العالم، وقذفت بالسودان إلى الأمام في مسرح التاريخ، فخلقت له ولأهله أسماء ذائعة الصيت ما زال صداها يتردد في لغة السياسة أول شعب تحرر بذاته من نير الظلم التركي والتحالف الأوروبي.

. هذه هي عقيدة الأنصار والمهدية، فكيف يقفون مع ثورة عام ١٩٢٤م، وأن موقف السيد محمد المهدي الخليفة عبد الله من التأييد لثورة عام ١٩٢٤م وهو ابن خليفة المهدي إنما كان نزوعاً خاصاً به، لا يعبر عن فلسفة المهدية، وكثيراً من الذين أيدوا ودافعوا وأسهموا في ثورة عام ١٩٢٤م عادوا، وانتظموا حول السيد عبد الرحمن المهدي سواء إن انضموا لحزب الأمة، أو عقدوا صداقات بينهم وبين السيد عبد الرحمن المهدي والسيد عبد الله بك

خليل والأستاذ صالح عبد القادر المبارك الشاعر الثائر الذي سجن والسيد إبراهيم يوسف بدري والسيد محمد صالح الشنقيطي والأستاذ يعقوب عثمان والأستاذ بشير محمد خير والسيد التوم ساتي جمد وسليمان كشة وغيرهم وغيرهم لا تثريب على السيد عبد الرحمن المهدي فإنه دافع عن مبدأه فالجدلية التاريخية للعملة الثورية كان لها وجهان، ولكنها عملة لا تقبل التجزئة، فالذين هبوا ثائرين في عام ١٩٢٤م إنما كانوا يدافعون عن حرية السودان، والذين وقفوا مناوئين لثورة عام ١٩٢٤م إنما دافعوا كذلك عن هوية وحرية السودان فحركة التاريخ تقوم على التناقض لتنتهي في التوافق، والعبرة فيها بالخواتيم، فلا يحق للمؤرخ المحقق أن يتهم السيد عبد الرحمن بالعمالة لبريطانيا ففي السياسة الغاية تبرر الوسيلة ولا يحق لنا كذلك أن نصف ثوار عام ١٩٢٤م بالعمالة لمصر، فسيلتقي الطرفان في منحصر في لحظة حاضرة ولكنه متحقق في اكتماله مستقبلاً.

أصاب السودان توتر بعد ثورة عام ١٩٢٤م رافقه نوع من الاضطراب الفكري والعاطفي فالمثقفون الذين رأوا في مصر كعبة آمالهم غلبتهم الخيبة وصرعهم الإحباط.. فعرفات محمد عبد الله الكاتب المفكر طاردته المباحث المصرية بعد مقتل السردار السير لي استاك باشا حاكم السودان عام ١٩٢٤م وكادت أن تنجح وأن ترسل به للمشنقة بتهمة اغتيال السير لي استاك وقد حورب في رزقه وطورد في مصر حالما لجأ لعمل الطعمية ليقيم أوده ومحمود شلبي أحد أقطاب الثورة أغلقت أمامه الصحف المصرية ليعمل مترجماً والشيخ زكي عبد السيد دبر اغتياله غرقاً في صعيد مصر.

راجع البريطانيون سياستهم في السودان، وبرزت عقدة عام ١٩٢٤م عند البريطانيين وحدهم بل طفت على فكر المثقفين السودانيين الذين نفروا وأدانوا موقف مصر من الثورة، ونسوا أن مصر كانت نفسها ترزح تحت نير القهر الاستعماري البريطاني، وأنها أجليت عن السودان وفرضت عليها غرامات مالية.

أصبح البريطانيون في حيرة وقارنوا أوضاع السودان بالهند عندما تبرز طبقة من المتعلمين، وأشار إلى ذلك المستر براون مدير بربر وكذلك مدير

النيل الأزرق فكل تقارير الإداريين البريطانيين عمدت لإنهاء دور المثقفين السودانيين وإبراز دور رجال القبائل في تفوق على نفوذ زعماء الطوائف الدينية وراجع في ذلك كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم ـ الامبريالية والقومية السودانية ـ دار النهار بيروت ـ وكتاب الدكتور جعفر بخيت ـ الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ الطبعة الإنجليزية.

اتخذ البريطانيون الحكم اللامركزي أو غير المباشر واستعانوا بأفكار اللورد لوقارد وتجربته في نيجيريا، واستعانوا بتجربتهم في الهند، وهنالك تفصيل واف في كتاب «السودان الحديث ـ رس [illegible] نيوبولد ـ إعداد. . هندرسون ـ طبعة أكسفورد.

كذلك التفت البريطانيون للتعليم وأغلقوا أبواب التثقيف الذاتي أمام التلاميذ والطلبة وحددوا الوظائف الحكومية، وحظروا فتح المدارس وحجبوا عن السودانيين الالتحاق بالمدارس الأجنبية، ولكن السيد عبد الرحمن المهدي افتتح مدارس في أبا بين مشاريعه الزراعية، كما كان يمد الطلبة السودانيين بالمال كالدرديري أحمد إسماعيل ويعقوب عثمان وبشير محمد خير وعبد الرحمن شمو وعبد الكريم عبد الله وغيرهم.

تقرب المصريون للسيد عبد الرحمن المهدي في الثلاثينات لأنه كان الزعيم السوداني الوحيد البارز، فأياديه البيضاء على التعليم مقدرة ومشكورة وتبنيه لمواطن الإحسان واغداقه على المعهد العلمي وملجأ القرشي، وقد كان أول سوداني ينشىء صحيفة يومية هي صحيفة النيل عام ١٩٣٥م وقد أسند رئاسة تحريرها لصحفي مصري هو الأستاذ حسن صبحي وتكريمه للبعثة المصرية الاقتصادية التجارية الزراعية عام ١٩٣٤م، كان ذلك التكريم حدثاً. أرادت الإدارة البريطانية أن تحول السيد عبد الرحمن المهدي إلى رجل من رجال المال والأعمال، ومنذ عام ١٩٢٦م خططوا لذلك.

أصبح السيد عبد الرحمن من أغنى أغنياء السودان في عام ١٩٣٥م وقدر دخله السنوي ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ جنيه، وبالرغم من حالة التدهور المالي التي اعترت مسيرة أعمال السيد عبد الرحمن المهدي في

منتصف عام ١٩٢٦م وما قدم له من قـرض من البنك قـدره ٤٥٠٠ جنيه وقـد أعفي من سداده.

وجاء في جدول أعمال العام السير جون مافي ما يلي: انظر ملف ما في دار وثائق الخرطوم.

«اعتبر أن السيد عبد الرحمن يسـلك خطـوات معقولـة في المجالات الدينية والسياسية لـذا ينبغي علينا كإجراء سياسي أن نسـاعده ولا نقيـده بأغـلال اقتصادية».

ظنت الإدارة البريطانية أن السيد عبد الرحمن المهدي قد يكتفي بجمع الثروة ولكنه كان يهدف لبناء الفكر السياسي الذي سيعبـر عن طموحـه وغايتـه في تحقيق استقـلال وحريـة السودان، لقـد استعان بـالمثقفين كالسيـد محمد علي شـوقي والسيد محمـد صالـح الشنقيطي والسيـد إبراهيم أحمـد والسيـد عبد الكريم السيد والسيد عبد الرحمن عـابدون والسيد عبد الـرحمن علي طه والسيـد إسماعيـل الأزهـري والسيـد يحيـى الفضلي والسيـد إبـراهيم يـوسف بدري والدكتور علي بدري والسيد أمين التوم والسيـد محمد أحمـد محجوب والسيـد يوسف مصـطفى التني والسيد محمـد عبـد الكـريم والسيـد عبـد الله عبـد الرحمن نقـد الله والسيـد عبـد الله بـك خليـل والسيـد حسن محجـوب مصـطفى وغيـرهم. . وكـانت سـرايـه ملتقى الشعـراء والكتـاب والفنـانين والمفكرين والزائرين وموقفه من إضراب كليـة غردون عـام ١٩٣١م قد أكسبـه ثقة المثقفين.

فتحت الإدارة البريطانيـة عيناً وأغلقت عينـاً فأخـطر السيد عبـد الرحمن المهدي بموجب خطاب من السكرتير الإداري لمدير النيل الأبيض بتاريخ ٢٠ فبراير عام ١٩٣٦م يحظر عليـه زراعة الـذرة في الأراضي المطريـة شرق النيـل الأبيض التي ليس فيها أي أدنى حق قانوني

أحس السيد عبد الرحمن أن ذلك التهديد كان رد فعل مهـاجمة جـريدة النيل لمشروع الجزيرة وقد طالبت الجريدة الحكومة أن ترفع يدها عن الزراعة والتجارة والاقتصاد وأن تكف عن الاحتكار، وأن ذلك في عام ١٩٣٥م.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يثير أهل المهدي هذه المسألة الهامة فقد حركها من قبل السيد حسين شريف في جريدة حضارة السودان في العشرينات.

رأت الإدارة البريطانية في أخريات الثلاثينات أن تلجأ للعبة التوازن وتقدم للسيد علي الميرغني مشروعات زراعية وتفتح الباب بعد ذلك لبعض الأسر كأسرة أبو العلا وعبد المنعم وهباني وساتي وبدري، وأبناء الخليفة عبدالله كي يقيموا مشاريع في النيل الأبيض والنيل الأزرق.

وأبناء الخليفة عبد الله كي يقيموا مشاريع في النيل الأبيض والنيل الأزرق.

كانت فترة النصف الثاني من الثلاثينات هي فترة اكتمال النظرة السياسية للسيد عبد الرحمن المهدي، فقد وقف معارضاً الاتفاقية عام ١٩٣٦م التي ابرمتها مصر مع بريطانيا.

إن السيد عبد الرحمن قد فرق بين فكره السياسي وعلاقته بالأفراد كما كان وثيق الصلة ببعض المصريين، كان كذلك وثيق الصلة ببعض البريطانيين. . . لم ينس السر جوفري أرثر فضل السيد عبد الرحمن المهدي عليه، وقد كان السيد جوفري ارثر حاكماً عاماً للسودان بعد مقتل السردار في عام ١٩٢٤م.

لقد كان السيد عبد الرحمن المهدي يبره، ولا ينساه من فضله، فقد أرسل إليه عام ١٩٥٧م هبتين ماليتين، وقد علم أن الكبر والعجز قد أصاباه، وكانت الهبة الثانية قدرها ألف جنيه.

فكتب إليه السر جوفري ارثر رسالة بتاريخ ٩ يوليو عام ١٩٥٧م نقتضب منها الآتي رقم الرسالة«عندما يغدو المرض مكلفاً وتكاليف الحياة هنا مذهلة لا يعني إلا أن أقول أن هبتك التي أردفتها قد كانت عوناً ذا فيض عظيم يسبغ علي الراحة حتى أخريات أيامي ألا وقد بلغت السادسة والسبعين»، وكما كان يعين أعداداً من الساسة المصريين الذين غادروا مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢م وليس هم وحدهم.

إن السيد عبد الرحمن سيقتحم الآن أبواب السياسة، فاليتيم الذي أودعه أبوه في أحشاء أمه سيصبح أباً للجميع.

الفصل الرابع والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان

الأسس الفكرية لقيام حزب الأمة

افتتح المجلس الاستشاري في يوم ١٥/٥/١٩٤٤م وتكوّن من الحاكم العام رئيساً والسكرتير الإداري نائباً له وكان عدد أعضائه ثمانية وعشرين عضواً، ثمانية عشر عضواً من مديريات السودان الشمالية وأحد عشر عضواً منهم من زعماء القبائل، ثم أضيف لهم عضو آخر فأصبحوا اثني عشر عضواً، وتوزعت أربعة مقاعد بين التجار ورجال الأعمال، وكان أحد أعضاء هذه المجموعة بريطانياً وخمسة مقاعد لكبار الموظفين في الدولة وثلاثة مقاعد للعلماء ومقعدان شغل أحدهما السيد مكي عباس والآخر بريطاني ضابط طبيب في الجيش، ومنحت العضوية الفخرية للسيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي.

أيقن رجال الإدارة البريطانية أن هذا المجلس وإن كان سيكف عنهم صيحات مؤتمر الخريجين ونداءه إنه الممثل للشعب السوداني إلا أن ذلك لا يكفي، فبرعوا في ابتكار حيلة جديدة هي التودد والتقرب للخريجين الجدد من السودانيين الذين درسوا في المدارس العليا، فيقيمون لهم حفلات الشاي، ويدعونهم للعب التنس، ويكونون معهم جمعيات للقراءة ويناقشون معهم الإنتاج الفكري الجديد حتى أنهم يمدونهم بكتب عن الماركسية والاشتراكية ونقد نظام الحكم في بريطانيا. . وعمرت المكتبات العامة بكتب الأدب والفلسفة والتاريخ والسياسة، وانتشرت الصحف الإنجليزية، كما أن

الإدارة البريطانية انتهجت سياسة جديدة لسودنة الوظائف، وترقية السودانيين للوظائف العليا، استطاعت الإدارة البريطانية أن تسحب الطبقة الجديدة المتعلمة من مؤتمر الخريجين ووقفت هذه الطبقة الجديدة تؤمن بالاستقلال والابتعاد عن فكرة وحدة وادي النيل ونشرت الإدارة البريطانية في وظائف الإدارة والشرطة والمباحث وبقي مؤتمر الخريجين محروماً من الصفوة والمستنيرين، وأدرك السيد يحيى الفضلي ذلك ومعه تسعة من زملائه في مؤتمر الخريجين فاندفعوا للجماهير، وأصبح مؤتمر الخريجين هو مؤتمر كل السودانيين. . وأحس أبناء الأنصار أن المؤتمر بدأ يتجه نحو مصر فانسحبوا منه. .

درس سايمز الموقف وانتهى إلى إشراك الموظفين في إبداء رأيهم وأرسل مندوبين بريطانيين، كما أرسل السيد ادوارد عطية للالتقاء مع الموظفين، وتحسس رغباتهم وتطلعاتهم، ورأى السير جيلان السكرتير الإداري في ذلك خطوة خطيرة فأغلب الموظفين من خريجي كلية غردون صغار في أعمارهم، وفي وظائفهم، فالأجيال التي سبقتهم تخرجت في أحسن الحالات من المدارس الوسطى، وهؤلاء الشبان متحمسون وليس لهم الوعي السياسي الكامل فبعضهم معجب بالنازية والفاشية، ويرون في هتلر وموسوليني مثلين للبطولة، وبعضهم معجب بحركة مصر الفتاة وبعضهم متعاطف مع الوفد المصري وحصيلة كل ذلك كراهيتهم للاستعمار البريطاني، وجهلهم لمعنى الديمقراطية، وحتى الذين يحاولون قراءة الشئون السياسية يلجأون لجريدة الاستنسمان أند نايلتون ومكتب الفابين وكتب دار الكتاب اليساري، ووافق المستر آرمسترونج السير جيلان في ذلك وأعادوا إلى الأذهان المذكرة التي كتبها السيد عبد الرحمن المهدي مقترحاً إنشاء مجلس استشاري مركزي معتمداً على الطائفية والقبلية مع نسبة من الخريجين.

شجع السير جورج ستيوارت سايمز الدعوة التي بدأها الأستاذ خضر حمد لإنشاء تجمع للخريجين في مقالين، نشر الأول في يوم ١٩٣٥/٧/١٤ والثاني في ١٩٣٥/٧/٢٤م في جريدة السودان لصاحبها الأستاد عبدالرحمن أحمد وعلق على هذين المقالين الأستاذ أحمد خير وسمى التجمع بمؤتمر

الخريجين، تيمناً بالمؤتمر الهندي. فمهدت الإدارة البريطانية لاستقطاب الموظفين وأوعزت للأستاذ الدرديري محمد عثمان والأستاذ أحمد محمد صالح مع مدير الأمن العام البريطاني والسكرتير القضائي بوضع أول مذكرة للحاكم العام تخطره بتكوين مؤتمر الخريجين ـ راجع في ذلك (الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان للدكتور جعفر بخيت ـ الطبعة الإنجليزية)..

قام مؤتمر الخريجين، واستقطبته الطائفية وخرجت منه تنظيمات وأحزاب صغيرة وكبيرة، وطرح حزب الأمة الذي ولد في فبراير عام ١٩٤٥م، وهاجمه الأستاذ أحمد خير بقوله «هبط الوليد ونجم النحس يتوسط فلك التعاسة، وإله الخصومة متربع على عرش الشقاق في ملكوت الفتنة، ولد إله آية الشر والشذوذ في القرن العشرين، فلم ينسب لأبيه وعاش الدعي كاللقيط في ملجأ الاستعمار مجهول الأبوين». راجع كفاح جيل ـ ص ١٥٢.

يقيناً إن الأستاذ أحمد خير قد تعجل الأمر وأبدى تأثرا بعاطفة جامحة ولم يستقرىء الظروف الموضوعية، وجدلية التاريخ التي أنتجت حزب الأمة، وتمر السنون وينتظم الأستاذ أحمد خير في الحزب الوطني الاتحادي ويستقيل منه ويصبح أحد أصدقاء حزب الأمة.

إن الحياة مع التاريخ وكتابة التاريخ لهي المحك لمعرفة حقيقة الأشياء. وكونوا حزب الأمة في عام ١٩٤٥م، وأعلنت مصر في خطاب العرش في يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٩٤٥م عن رغبتها في تعديل اتفاقية عام ١٩٣٦م لتتناسب والأماني الوطنية لسكان وادي النيل، فهب السيد عبد الله بك خليل الأمين العام لحزب الأمة ومعه أربعة من أعضاء الحزب الأعضاء في المجلس الاستشاري وقدموا مذكرة في يوم ٣ أكتوبر عام ١٩٤٥م إلى رئيس المجلس الاستشاري يسألون فيها فيما إذا كانت الحكومة تعتزم تمكين أعضاء المجلس الاستشاري من البحث في مستقبل السودان وإبداء آرائهم وكان قبل ذلك قد تقدم السيد عبد الله بك خليل في يوم ٣ سبتمبر عام ١٩٤٥م قبل خطاب العرش المصري بتوجيه سؤال بنفس الصيغة للمجلس.

جاء الرد البريطاني غامضاً من رئيس المجلس إلا أنه أدرك وقال إن وجهة نظر وآراء الشعب السوداني سيؤخذ لها اعتبار.

لم تكن الدوائر السودانية كلها راضية بتجاهل صدقي ـ بيفن في البروتوكول الخاص بالسودان ـ أكتوبر عام ١٩٤٥م والذي جاء فيه أن السياسة التي يتعهد بها الفريقان الساميان باتباعها في السودان هي الوحدة بين السودان ومصر تحت تاج مصر المشترك.

إن هذا البروتوكول سلب من السودانيين حقوقهم وأحس الاتحاديون أنهم قد عزلوا وشق اتفاق صدقي ـ بيفن الاتحاديين وأعضاء المؤتمر كما أغضب حزب الأمة وكرر الحاكم العام نفس عبارات المستر آرنست بيفن وزير الخارجية حينذاك ولكن في يوم وضحاه اجتمع حزب الأمة والأشقاء والاتحاديون والقوميون والأحرار وتذكروا الوثيقة التي وثقوها في أكتوبر عام ١٩٤٥م، وكانت كل مدن السودان قد اضطربت وثارت مجتمعة على اتفاقية صدقي ـ بيفن، من ثم اجتمعت كلمة كل الأحزاب السودانية وتكوّن وفد منها سافر إلى القاهرة في يوم ١٩٤٦/٣/٢٣م.

كسب حزب الأمة التأييد عندما هللت الصحافة المصرية واحتفلت باستخلاص السودان حقاً لمصر وأطنبت في مدح وإطراء إسماعيل صدقي وأشادت بقدراته السياسية والدبلوماسية، ونشرت صورة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان. . . أفزع هذا الأمر كل السودانيين ورأوا فيه اغتصاباً لحقوقهم وبدأ المثقفون يقتربون من مبدأ السودان للسودانيين وحتى أولئك الذين كانوا ينادون بشعار الاتحاد تحت التاج المصري أدركوا أنهم قد طوح بهم هذا التصريح وأنكر وجودهم.

بدأت الذكريات المؤلمة تترى، فالمصريون لم يقفوا مع السودانيين في ثورة عام ١٩٢٤م والمصريون تابعوا البريطانيين في سياستهم عندما لجأ إليهم المجاهدون السياسيون ينشدون في مصر الأمن والطمأنينة.

عرف الساسة المصريون أن شعار الاتحاد مع مصر إنما هو تكتيك قصد منه السودانيون مساندة مصر لحركة استقلال السودان، وأدرك السيد عبد الرحمن المهدي أن كل السودانيين يلتقون معه فالرؤية إن لم تتضح فإن هذه الأحزاب المناوئة لحزب الأمة في عام ١٩٤٦م إلا أنها ستنجلي في أقل من عشر سنوات.

كفت الأحزاب السودانية عن مهاجمة حزب الأمة وهب طلبة المدارس العليا في يوم ١٣ مارس عام ١٩٤٦م يشعلون شوارع العاصمة المثلثة بالمظاهرات الداوية وطالبوا بحقوق الشعب السوداني وضرورة تمثيله في المفاوضات وتبعهم طلبة المدارس الثانوية وتلاميذ المدارس الوسطى.

أصابت الأحزاب الاتحادية خيبة أمل في مصر فهي لم تكن أقل من بريطانيا في نظرتها للسودان فهي تسعى لتأكيد السيادة المصرية المطلقة على السودان بنفس الطرق والأفكار ـ التي فتحت بها السودان في عام ١٨٢١م أثيرت مسألة السودان في هيئة الأمم عبر تسع جلسات بدأت من اليوم الخامس من أغسطس عام ١٩٤٦م حتى العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٦م وكان ذلك في عهد الوزارة المصرية برئاسة محمود فهمي باشا النقراشي، وأصر النقراشي في ليلة سكسك أن اتفاقية عام ١٨٩٩م لا تمنح حكومة أي شخصية اعتبارية مستقلة عن منطوق أن إدارة السودان إدارة مشتركة بين بريطانيا ومصر وأنه لا يوجد أي مبرر قانوني للأخذ بوجهات عضو السودانيين.

انتابت السودانيين مرارة وأسى عندما وصل الوفد السوداني إلى مصر، فبدلاً من أن ينزل الوفد إلى محطة القاهرة، رتب له أن ينزل في الجزيرة خشية أن يستقبله السودانيون بمظاهرات معارضة لحكومة صدقي، وبدأت بعض الصحف المصرية تعرض بالوفد، وتتهمه أنه صنيعة بريطانية، وأن البريطانيين منحت أعضاء الوفد جوازات سفر تمكنهم من السفر إلى الاتحاد السوفياتي، وأوضح الوفد إنما جاء ليطالب بقيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا وهذا التحالف أصر عليه حزب الأمة.

رفض إسماعيل باشا صدقي أن يعترف بالوفد، وأكد أن ليس للوفد حق أن يجلس مع المصريين على مائدة المفاوضات، فالسودان جزء أو إقليم من إقليم مصر. اتجه الوفد السوداني للمعارضة، فأيد مصطفى باشا النحاس رئيس حزب الوفد المصري مطالب (حقوق الوفد السوداني) كما أيدت الكتلة الوفدية برئاسة مكرم باشا عبيد حقوق الوفد السوداني ولكن جاءت مشكلة أخرى فالمعارضة المصرية أوضحت أن تأييدها للوفد السوداني

مشروط بربط الوفد السوداني لقضيته مع قضية مصر التي هي الوحدة والجلاء، فوافق حزب الأمة على ذلك.

استاء الوفد السوداني من حجج بريطانيا في مجلس الأمن عندما أبان السير ألكسندر كادذي ممثل بريطانيا «أن السيادة على السودان هي بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩م وتعود هذه الاتفاقية للحكم الثنائي المشترك وأنه ليس من حق الدولتين البريطانية والمصرية في تقرير مصير السودان وأن الشعب السوداني وحده هو صاحب الحق في تقرير مصيره كالشعب المصري تماماً وأن مهمة الحكم الثنائي هي العمل ليصل السودانيون إلى مرحلة الحكم الذاتي، فرفضت مصر أن يحظى السودانيون بالتدريب للوصول للحكم الذاتي فهذا النص لا يتساوى مع نص الاتفاقية».

عرف أعضاء الوفد السوداني أن ساسة مصر لا يقفون معهم، وأن قضيتهم ليس لها حل إلا في الخرطوم.

رجع الوفد إلى السودان وهدد حزب الأمة بالانسحاب من المجلس الاستشاري، وأدى هذا التهديد إلى تأجيل الدورة السادسة للمجلس مرتين، وغادر السيد عبد الرحمن المهدي السودان إلى مصر ثم إلى بريطانيا لطرح مسألة السودان أمام المصريين والبريطانيين. شنت الصحافة هجوماً على السيد عبد الرحمن المهدي ووصفته بالمتمرد على التاج المهدي وطالبت بمحاكمته بالخيانة العظمى، أغضب ذلك كل السودانيين، ورفض إسماعيل باشا صدقي رئيس الوزراء المصري أن يستقبل السيد عبد الرحمن.

شخص السيد عبد الرحمن المهدي إلى بريطانيا والتقى بالمستر كليمنت اتلي رئيس الوزارة الصريع حينداك، وأكد المستر اتلي للسيد عبد الرحمن المهدي أن بريطانيا لن تسلم السودان لمصر، ولن تضعه تحت التاج المصري.

بحث المؤرخون في الماضي القريب، وأظهروا لشباب الأربعينات كيف أبيدت فرقة سودانية على مقربة من معسكر الجيش المصري، وكانت تلك الفرقة السودانية وهي تلاقي الموت تهتف وتردد يحيا ملك مصر والسودان.

تألم كل السودانيين لما لقيه الوفد السوداني، وما قام به المصريون من حملة كريهة ضد السيد عبد الرحمن المهدي. . وأكبَّ البريطانيون على دراسة اتفاقية عام ١٨٩٩م، فهي تمنح الحاكم العام سلطات واسعة، فقد أتاحت له إنشاء المجلس الاستشاري، وخاطب السودانيين باسم الأمة السودانية، فأسرعت بريطانيا وخولت للحاكم العام أن يعلن قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي وجاء في إصدار الأمر في يوم ١٩/٦/١٩٤٨م (بمقتضى دستور السودان الحالي، فإن الحاكم العام شخصياً قد خول من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية سلطات واسعة جداً ليس بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩م أن ينسحب عليها أي بند يتخلى عنها).

ذكر الأستاذ عبد الرحمن علي طه في كتابه (السودان للسودانيين) ص ١٥٦ ـ ١٥٧، (إن المسئولية في إيجاد حكومة مسئولة في السودان إنما هي في النهاية منوطة بالحاكم العام الذي له وحده الحقوق الدستورية في وضع أي قانون في السودان أو إلغائه ما دام الحكم البريطاني المصري قائماً.

رفضت مصر الموافقة على قانون قيام المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، وبذلك يكون للحاكم العام وحده الحق الدستوري، واعترضت على أي قانون تسنه الجمعية التشريعية إلا إذا وافقت عليه بريطانيا، وزاد الطين بلة ما جاء في المذكرة المصرية قولها (ما من إنسان يقترح أن السودانيين في حالة تسمح لهم بممارسة الحقوق الكاملة في التشريع).

وجاء في المذكرة المصرية الكثير من التناقض فتطالب بضرورة (تمكين السودانيين من حكم أنفسهم، ولا تراهم يضيعون أي فرصة ليكتسبوا المزيد من نصيبهم في حكم بلدهم).

وتبدو المذكرة مضطربة عندما يرد فيها «كذلك ينبغي من دون الإجحاف بحق السودانيين تعيين مصريين في المجلس التنفيذي كي يساعدوا السودانيين على التدريب على الحكم الذاتي»، (السودان للسودانيين للأستاذ عبد الرحمن علي طه ص ١٥٣ ـ ١٥٤).

سخر كل السودانيين من المذكرة المصرية، وامتعضوا قبل ذلك إنما اعترضت مصر على المؤتمر الإداري الذي عقد في جوبا في يوم

٢٤/٤/١٩٤٦م واستنكرت إعطاء السودان صوتاً واحداً في شماله وجنوبه.

استيقظ السودانيون، ورجعوا لتاريخ مصر في السودان، وتمثل لهم خورشيد باشا الذي حكم السودان (١٨٢٦ ـ ١٨٣٩م) الذي كان يغزو صعيد السودان ويحضر الرقيق ووقف أمامهم ممتاز باشا (١٨٧١ ـ ١٨٧٣م) حاكم السودان الذي مد يده للرشوة وسجن ومات في الخرطوم عام ١٨٧٥م.

وكانت سياسة محمد علي باشا هي استرقاق الجنوبيين وشن خورشيد باشا حملة لاسترقاق البجة إلا أن الهدندوة أبادوا ألف وخمسمائة من جنوده البالغين ستة آلاف جندي ووقف أمامهم الحاكم المصري رستم (١٨٥١ ـ ١٨٥٢م) الذي استرق ألفاً وأربعمائة سوداني انتقى منهم الأحداث.

وظهر أمامهم الملك نمر وإسماعيل باشا ابن محمد علي باشا وتجاوزات الدفتردار.. مصر أحرقت سفنها مع كثير من المثقفين السودانيين وفكرة الاتحاد تحت التاج المصري ذابت ومقالة الأستاذ عبد الرحيم الأمين المشهورة بعنوان (مهر البغي) تناقلها السودانيون وحفظوها.

لم يتهاون حزب الأمة في عرض قضية السودان. إذ كوَّن في سبتمبر عام ١٩٤٨م وفداً لإيضاح المسألة السودانية أمام الدورة التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة في قصر شابو بباريس، وقاد الوفد السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وكان أعضاء الوفد السادة عبد الله بك خليل الأمين العام للحزب والأستاذ أحمد جمعة المحامي والأستاذ الصحفي يوسف هاشم والأستاذ يعقوب عثمان والتقى الوفد المستر تريجفي لي الأمين العام للأمم المتحدة، ومساعده المستر فيكتور الصيني الأمين العام المساعد، وكان في نفس الوقت وفد من الجبهة الوطنية التي تمثل الاتجاهات الاتحادية، وتكوَّن وفد الجبهة الوطنية من السادة علي البرير وخضر حمد والدكتور بشير البكري والدكتور أحمد السيد حمد واتفق الوفدان في كل المطالب، وطالب بزوال الوضع القائم حينذاك في السودان.

كانت السياسة البريطانية تخطط لتجمع شمل الشمال والجنوب والإنجازات التي تمت في مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧م، وألحقت الجنوب بالشمال وربطته بالتطور الدستوري لكل السودان بإشراكه في الجمعية

التشريعية، وإلغاء قانون المناطق المطلقة الصادر في أكتوبر عام ١٩٢٢م والدور الذي لعبه السيد محمد صالح الشنقيطي أحد كبار رجال حزب الأمة مهد الطريق لترجيح كف حزب الأمة وقيام الجمعية التشريعية ووقوفه الصادر لتحقيق دولة السودان المستقل، فقد هاجم وعارض المذكرة المصرية لإجراء بعض التعديلات التي اقترحتها مصر في نظام الجمعية التشريعية، وعكف على تنفيذها الأستاذ محمد أحمد محجوب، وذكر السر جيمي روبرتسون في كتاب.

«إن السيد عبد الرحمن قد أرهق الإدارة البريطانية باعتراضاته، وسعى بطرح حق تقرير المصير، مما جعل الختمية يحسون أن الجمعية التشريعية ستكون أداة للعمل السياسي الحاد ومن ثم طالبوا بتعديل نظام الجمعية التشريعية ليضمن لهم اكتساحها بأغلبيتهم... أقام الختمية اجتماعات في منزل السيد ميرغني حمزة دعا إليه بعض الاتحاديين وحضر هذا الاجتماع السيد إبراهيم يوسف بدري والأستاذ عبد الفتاح المغربي ونوقش في هذا الاجتماع النظر في تعديل نظام الجمعية التشريعية وتحويلها إلى برلمان يملك حق التشريع ومناقشة واضرار الميزانية وتكوين الحكومة، وقد أيد هذه الفكرة السادة الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة وعثمان حسن عثمان ومحمد الحسن دياب وهؤلاء من أقطاب الختمية، وتكونت لجنة لتعديل نظام الجمعية كان فيها من الاتحاديين السيدان حسن عثمان إسحق وعبد الله ميرغني ولكن حزب الاتحاديين فصل هذين العضوين... ولما رأى الختمية أن حزب الأمة قد استأثر برضا سياسي مقرب من مصادر صناعة القرار آثر أن يصعد تيار الأشقاء على جماهير الختمية، ويحول دون الختمية للمشاركة في إصدار القرار، وفكر بعض قادة الختمية في إقصاء السيد إسماعيل الأزهري من رئاسة حزب الأشقاء وإسناد رئاسة الحزب للسيد ميرغني حمزة وتحسس الختمية الموقف وتبين لهم أن الجمعية التي رفضوها ستكون الوسيلة لتقرير المصير.

ازدادت ونمت فكرة السودان للسودانيين، وغياب الختمية عن المؤسسات الدستورية صعب موقفهم في مواجهة الإدارة البريطانية لأنهم اعتمدوا على الشارع الذي امتلك مفتاحه حزب الأمة بتجنيد شباب الأنصار،

فالخطوات الأخيرة التي تداركها الختمية بإنشاء شباب الختمية قد خلت من المعنى التنظيمي لحماية جبهتهم والدفاع عنها، وحاولوا ضرب حزب الأمة، فقد تحركت عناصر حزب الأمة في الجمعية التشريعية لتحقيق الحكم الذاتي في الدورة الثانية للجمعية التشريعية في الفترة الواقعة ما بين اليوم السادس حتى اليوم السادس عشر من يناير عام ١٩٥٠م فأسرعت القيادة الختمية لتلتقط القفاز، وحزب الأمة قد فتح أبواب الحوار ليلتقي مع الختمية فحزب الأمة أكد وقرر أن ينهي السيادة البريطانية ـ المصرية، واستعان البريطانيون بثلاثة عشر عضواً من الجنوبيين الذين كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية، ووقفوا معارضين للتعجل بالمطالبة الملحّة الناجزة للحكم الذاتي وتقرير المصير، انبرى السيد بنجامين لوكي مذكراً حزب الأمة أن الجنوبيين عقدوا من قبل اتفاقاً مع الجزء الشمالي على تأخير فكرة الحكم الذاتي، ولكن كان للختمية أعضاء في المجلس التنفيذي وفي الجمعية التشريعية، فوقف هؤلاء الأعضاء المستثمرون معبد الماجد أحمد محمد حلمي أبو سن وعبدالقادر حميدة العجباني وغيرهم، وأيدوا حزب الأمة.

ولما اتضح للإدارة البريطانية أن عناصر الختمية المختفية ستؤيد حزب الأمة، فرق البريطانيون هذا الحزب بالاتصال بزعماء القبائل وحذروهم من الوقوف معه، وأرسل السر جيمي روبرتسون السكرتير الإداري منشوراً لمديري المديرية ليحذروا زعماء القبائل من الاستجابة لمطلب حزب الأمة، وصدر ذلك المنشور في يناير ١٩٥٠. ولكنَّ أغلب زعماء القبائل والعشائر كانوا أصدقاء للسيد عبدالرحمن المهدي، فصعَّد البريطانيون الضغط على كبار الموظفين الذين أتوا بهم في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، كما اتفقوا مع أعضاء الجمعية من البريطانيين الذين دخلوها بحكم وظائفهم أن لا يؤيدوا طلب حزب الأمة وهنا تدخَّل القدر وألْغَتْ مصر اتفاقيتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦، فسقطت حجة مصر في السودان وإن كان الإلغاء جاء من جانب واحد.

المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية:

على أثر مذكرة مؤتمر الخريجين فكرت الإدارة البريطانية في إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان وأعلن الحاكم العام في السودان حينذاك السير هدلستون قيام المجلس في عام ١٩٤٤م كما أعلن مجالس حكم محلي للمديريات.

افتتاح المجلس الاستشاري لشمال السودان:

افتتح الحاكم العام الجلسة الافتتاحية لهذا المجلس في اليوم الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٤م جاء في خطابه هذه العبارة «نرى اليوم أول تعبير ملموس للأمة السودانية» هذه العبارة كانت أخطر في تاريخ الحكم الثنائي في السودان للأسباب الآتية:

إن اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى ليس فيها ذاتية سودانية، ولقب خديوي مصر حتى عام ١٩١٤ قبل عزله هو صاحب النوبة والسودان وكردفان ودارفور، وجاءت اتفاقية ٢٥ أغسطس ١٩٣٦ بنص قديم كان وارداً في اتفاقية ١٨٩٩، وهو: «تقوم الإدارة المشتركة بين بريطانيا العظمى ومصر لحكم السودان من أجل رفاهية السودانيين».

كانت دائماً السودان هي سبب فشل المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فلما قام المجلس الاستشاري لشمال السودان، وجاء التصريح الذي أدلى به الحاكم العام السير هولستون حينذاك تأكدت شخصية السودان في الوضع السياسي.

تكوين المجلس الاستشاري واختصاصاته:

ليست للمجلس الاستشاري أي فعالية سياسية على مجرى السياسة في السودان فمؤتمر الخريجين ازداد نشاطاً، والمثقفون السودانيون جاهروا بنقدهم لهذا المجلس ووقفوا له بالمرصاد، وما كان هذا المجلس إلا تجمعاً لمواجهة المعارضة الشعبية النامية وتكريساً لاستمرار السياسة البريطانية في السودان فكل أعضاء المجلس اختيروا من رؤساء مجالس المديريات، وكانوا ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس من أصل ثمانية وعشرين عضواً قد قدموا من مجالس المديريات.

مشاركة السودانيين في الإدارة:

في ختام دورة المجلس الاستشاري لشمال السودان في ٢١ أبريل عام ١٩٤٦م أعلن الحاكم العام تعيين مؤتمر للإدارة في السودان وقدمت الدعوة للجهات السياسية لتشارك في هذا المؤتمر إلى قسمين، وتولى رئاسة قسم منه الأستاذ مكي عباس، وصلاحيات هذا القسم كانت كالآتي:

١ ـ أن يضع في الاعتبار الخطوات القادمة لربط السودانيين ارتباطاً وثيقاً مع الحكومة المركزية، وأن يعمل على تقديم الخطوات والتنويهات والمناهج لتطوير المجلس الاستشاري من أجل تزويده ومده بوظائف المسئولين.

٢ ـ أن يستعرض أعمال مجالس الحكومة المركزية الأخرى واللجان وتقديم التوصيات لاستيعاب أكبر تمثيلاً للسودانيين فيها.

٣ ـ أن المجلس الاستشاري لشمال السودان بوضعه الحالي قد حقق هدفه في تحقيق وتبصير السودانيين بمشكلات حكم البلاد وأن دوره قد انتهى ويجب أن يلغى.

٤ ـ الخطوة القادمة نحو ربط السودانيين ربطاً وثيقاً بالحكومة المركزية وشغلهم مسئوليات أكبر فيها لتستدعي قيام جمعية تشريعية.

الجمعية التشريعية:

١ ـ قيام جمعية ذات سلطات تشريعية ومالية وإدارية، وأن تكون هذه الجمعية وقفاً على السودانيين وعلى المائة عضو الذين هم أعضاء الجمعية، وتقترح أن ينتخب خمسة وثمانون عضواً من المديريات الجنوبية، ويعين الحاكم العام خمسة عشر عضواً.

٢ ـ أن يعاد تكوين مجلس الحاكم العام وأن يسمى المجلس التنفيذي ويكون أعضاؤه ثمانية عشر عضواً، أربعة منهم سيكونون هم الأعضاء الأربعة الحاليون.

السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي وقائد قوات دفاع السودان، وخمسة يعينهم الحاكم العام من بين السودانيين والبريطانيين

أو من الاثنين معاً، وتسعة تنتخبهم الجمعية.

قبلت هذه التوصيات كمبدأ في حينها، وأعلن قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في اليوم التاسع من يونيو عام ١٩٤٨م وقاطعت الأحزاب الاتحادية هذه المؤسسات الاستعمارية، وتألفت جبهة الكفاح الداخلي لمعارضة الجمعية التشريعية، ولم يشترك فيها حزب الأمة داخل الجمعية التشريعية وكان جوهرها ولبها.

بقيام الجمعية التشريعية تأكد مرة أخرى إلغاء قانون مجلس الحاكم العام الصادر في عام ١٩١٠م وقانون تأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان الصادر في عام ١٩٤٣م.

المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية:

كان أعضاء المجلس التنفيذي اثني عشر عضواً، ستة منهم سودانيون وستة منهم بريطانيون.

أما أعضاء الجمعية التشريعية فكانوا خمسة وتسعين عضواً، ثمانون منهم سودانيون وعشرة منتخبون انتخاباً مباشراً، وخمسة وخمسون في الدوائر الانتخابية عيَّنهم الحاكم العام والأربعة عشر عضواً بحكم مناصبهم وستة كانوا من البريطانيين بحكم مناصبهم في المجلس التنفيذي.

بدأ المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية أعمالهما في ديسمبر عام ١٩٤٨م.

اقتراح الحكم الذاتي:

كانت المعارضة شرسة وضخمة للجمعية التشريعية والمؤسسات الدستورية التي أنشأتها الإدارة البريطانية.

ففي يوم ٥ ديسمبر عام ١٩٥٠م قدم الاقتراح الآتي في الجمعية التشريعية للحاكم العام (نحن أعضاء جمعية السودان التشريعية نرى أن السودان قد وصل الآن إلى المرحلة التي تخول له أن يمنح الحكم الذاتي ونلتمس من معاليكم أن تتقدموا إلى سلطات الحكم الثنائي بهذا الالتماس

لكي يصدر بيان مشترك بمنح الحكم للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة لهذه الجمعية).

وافق الحاكم العام على مناقشة هذا الاقتراح في الجمعية التشريعية وأجرى تعديلاً على الاقتراح بالعبارات الآتية (أنه من الرأي أن السودان) وأدخل العبارة الآتية بدلاً منها (أن السودان تقدم تقدماً حسناً نحو المرحلة التي يمكن أن يمنح الحكم الذاتي، ويلتمس من معاليكم أن تخطوا بسرعة القيام بالإجراءات التي تتفق مع قيام الحكم الصالح في كل أنحاء القطر ليس فقط على ضمان الحكم الذاتي، بل لإكماله وأن يكون السعي والعمل على تحقيق الهدف وأن كل قطاعات المجتمع وكل الأحزاب ستتعاون على تطوير مؤسسات الحكم للإسراع والوصول إلى ذلك اليوم الذي يتحقق فيه الهدف).

بدأ النقاش في اليوم الثالث عشر من ديسمبر عام ١٩٥٠م، وانتهى في اليوم الخامس عشر من نفس الشهر، وأجيز الاقتراح بصوت واحد وكان عدد الأصوات تسعة وثلاثين مع الاقتراح وثمانية وثلاثين معارضة له.

ويذكر بعض المشاهدين أن الحاكم العام حين ذاك نهض ليدلي بصوته، ولكنه تعثر في خطواته، ويتساءل التاريخ هل يتيح دستور الجمعية التشريعية للحاكم العام أن يدلي بصوته، وهذا الاقتراح مقدم له.

بعد أربعة أيام من إجازة الاقتراح، تقدم أعضاء الجمعية بمذكرة للحاكم العام مطالبين بتعيين لجنة نصفها من السودانيين، والنصف الآخر من البريطانيين لتعيد النظر في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي.

عينت هذه اللجنة في اليوم الثاني من مارس عام ١٩٥١م، وتقدم رئيس المجلس بتقريره في يناير عام ١٩٥٢م.

بدأ نقاش تقرير الحكم الذاتي من اليوم السابع من أبريل عام ١٩٥٢م حتى اليوم الثالث والعشرين من أبريل عام ١٩٥٢م وفي مايو قدمت مذكرة الحكم الذاتي لحكومتي الحكم الثنائي.

قدم المذكرة الحاكم العام، وكان في شغل شاغل بعد حريق القاهرة.

الفصل الخامس والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان

إيديولوجية وتنظيم حزب الأمة

نبع حزب الأمة من تراث الثورة المهدية، وجعل تعاليم الإمام محمد أحمد المهدي نبراساً ومنهجاً في الفكر والحياة، فشعار السودان للسودانيين هو لحمة وسدى الثورة المهدية وقد غاب هذا الشعار عن الكثيرين وظنوه ظلماً وعدواناً استحياء وارتداداً لمبادىء حزب الأمة في مصر، ذلك الحزب الذي كان أبرز أعضائه أحمد باشا لطفي السيد في مطلع القرن العشرين، فإن كان البريطانيون رأوا في حزب الأمة ترياقاً للحركة الاتحادية، فتلك تكأة استند عليها البريطانيون وليس أصلاً وأساساً لقيام حزب الأمة، فالبريطانيون قد استغلوا وجود الختمية، كما استغلوا وجود الأنصار، ووجود اليقظة الفكرية واستخدموا كل ما كان بارزاً في ميدان الحركة السياسية ليرفد خططهم وسياساتهم في السودان.

أما الأنصار الذين آمنوا بحزب الأمة إنما رأوا فيه إحياء لمبادىء المهدية التي سعت لإقامة دولة إسلامية، من ثم كانوا أهل عقيدة وإيمان، فتمسكوا بحزب الأمة، لم يبدلهم كسب أو إغراء أو تقودهم مصلحة، بل إن انتماءهم لحزب الأمة إنما هو تعبير عن عقيدتهم الدينية، وكان الأنصار يأتون ويهرعون إلى الخرطوم رهن الإشارة ويلبون نداء القيادة، فقد أسرعوا إلى الخرطوم في أعداد هائلة في يوم ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٤م، فشعار السودان للسودانيين ليس دعوة خالية من المضمون، فالمقال الشهير الذي صدر في افتتاحية

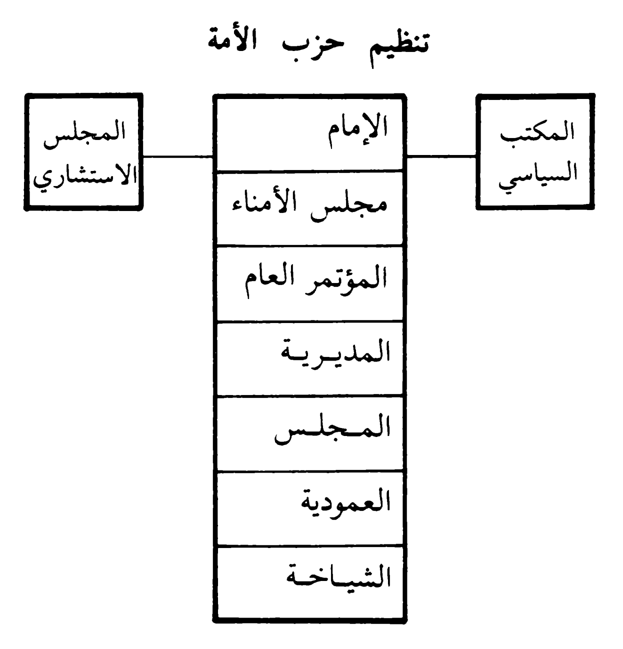
جريدة التايمز اللندنية عام ١٩١٩م، دعا لمبدأ السودان للسودانيين، ومقالات السيد حسين شريف ونداؤه لجمع كلمة السودانيين لم تكن فارغة من مبادىء المهدية، فإن طابت للبريطانيين فليس الذنب ذنب الشعار، وعندما كون الأستاذ عبيد عبد النور جمعية اتحاد السودان، وأقصد بذلك في عام ١٩٢٠م الدعوة لوحدة وادي النيل، إنما رمى لاتحاد كل أرجاء السودان، فقد دخلت ملابسات حورت الجمعية نحو الاتجاه نحو مصر، وذلك لندرة العناصر المثقفة في محيط الأنصار.

يلاحظ المؤرخ لحزب الأمة أن الذين شغلوا المناصب العليا في حزب الأمة هم أبناء بيت المهدي كالسيد الصديق المهدي ابن السيد عبد الرحمن المهدي والسيد محمد الخليفة شريف والسيد عبد الله الفاضل والدكتور الفاضل البشري والدكتور مأمون حسين شريف والسيد زين العابدين حسين شريف والسيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله وغيرهم، ووجود السيد محمد صالح الشنقيطي والسيد إبراهيم أحمد والسيد عبد الرحمن عابدون والسيد محمد علي شوقي فقد كان لازمة فكرية وسياسية، وبعد ذلك انتظم مؤمنون بمبدأ السودان للسودانيين وصدر منهم ذلك من منطلق فكري وسياسي.

أما أمناء الحزب فقد اختارهم السيد عبد الرحمن المهدي وعينهم من جانبه وقام المكتب السياسي من بين الأمناء، ويتم تشكيل المكتب السياسي من مؤسسي الحزب، وكذلك يتم اختيار خمسين عضواً للمجلس الاستشاري خارج العاصمة المثلثة.. ويقوم مجلس الأمناء بانتخاب رئيس الحزب والأمين العام لمدة ثلاث سنوات ويجتمع مؤتمر الحزب سنوياً.

يأتي بعد ذلك أعضاء مجلس المديرية والمجلس والعمودية والشياخة، وجاء تعيين كل هؤلاء بالتعيين وهم يناصرون مؤسسي الحزب ويرتبطون كقاعدة بالقيادة في العاصمة والأقاليم، وينقلون القرارات للجماهير.

تنظيم حزب الأمة



قد وجه السيد عبد الرحمن المهدي السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله بتكوين هيئة شباب الأنصار من مجموعات لا تتعدى المجموعة مائة شاب، وهدف هيئة شباب الأنصار تربية الشباب على مبادىء حزب الأمة على أساس التربية الإسلامية والتقاليد الأخلاقية الحسنة.

كانت هيئة شباب الأنصار هي نواة اتصال بين المجالس الريفية والمجالس البلدية وتنظيمات العمال والزراع والطلبة.

عين السيد عبد الرحمن المهدي رئيساً لحزب الأمة عام ١٩٤٩م والسيد عبد الله بك خليل أميناً عاماً للحزب وبقي السيد عبد الرحمن كذلك راعياً للحزب، وتكونت في تلك السنة الأجهزة السياسية للحزب من المكتب السياسي والمجموعة البرلمانية والأجهزة الإقليمية وتنظيمات الشباب وهيئة شئون الأنصار والمؤتمر العام واللجان الفرعية في المدن والبلدان والقرى إضافة للمجلس التنفيذي.

بني حزب الأمة على قمة مركزية:

كانت مبادىء وانطلاقات حزب الأمة قبل الاستقلال العمل على الاستقلال الكامل للسودان عن مصر وبريطانيا.

حدد حزب الأمة مبادئه وبرنامجه العـام في وثيقة عـرفت بدستـور حزب الأمة وجاء في دستور حزب الأمة أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع والقـوانين وأن المساواة الكـاملة التامـة بين السودانيـين مبـدأ يحميها دستور حزب الأمة فلا شيع ولا طوائف ولا أحـزاب. السودان وطننـا والإسلام ديننا، وأوضح دستور حزب الأمة على ذلك في الحقوق والواجبات وكل فرص الحيـاة والعمل والتعليم، وحث على تعليم المـرأة وتقـدمهـا والـوقـوف معهـا وإتاحة كل الفرص لها في الحياة والعمـل وأنشأ حـزب الأمة جمعيـات نسويـة أسهمت فيها بالعمل والكفاح سيدات وآنسات الأنصـار وحزب الأمـة وغيرهن من المثقفات السودانيـات وفتح السيـد عبد الـرحمن كل أبـواب التشجيع لهن وزودهن بالمال والمعدات.

نادى حزب الأمة بإنشاء جيش سوداني قوي لحمايـة البلاد، وركـز على حسن أداء الخـدمة المـدنيـة وإجـراءات العـدالـة وتحقيق الـرفـاهيـة للشعب السوداني وملخص فلسفة حزب الأمة:

١ ـ حكم يكفل الحرية والمساواة الاجتماعية لجميع السودانيـين.
٢ ـ رفع مستوى المعيشة لجميع السودانيـين.
٣ ـ المحافظة على أمن البلاد.
٤ ـ اتبـاع سياسـة دولية تلتـزم بميثاق الأمم المتحـدة والمحـافـظة على السلام العالمي لجميع الأمم والدول.

وحـدد سياستـه الخارجيـة على مبدأ حسن عـلاقات الجـوار والصداقـة والاحترام وعدم التدخل في شئون الدولة الداخلية والتعاون مع البلدان العربية والافريقية والإسلامية طبقاً لميثاق الجامعة الإسـلامية وأي ميثـاق آخر يحـافظ على هذه المبادىء ولم تقم حينذاك منظمة الدول الافريقية ولا منـظمة الـدول الإسلامية.

قام حزب الأمة على جذور فكرية ودينية ووطنية فهـو الحزب السـوداني الوحيد الذي كانت له إيديـولوجيـة، كما أنـه انطلق على خـطوط عريضـة بين جماهيره وقاعدته وامتاز حزب الأمة بمرونة سياسية للوصول إلى أهدافـه، فقد اتخـذ مبدأ الخـطوة الواحـدة للوصول إلى غـايته وقـد تحالف بعـد ذلك كمـا

سنوضح مع أحزاب واتجاهات لأنه تأكد من ثبات قاعدته وصمود جماهيره، وانفراد حزب الأمة بالاستقرار حتى عام ١٩٦٥م، وإن كان حزب الأمة قد نبع من الواقع والتاريخ السوداني، فلم يضره إن لم ينبع من فكرة المثقفين وآمالهم وتصوراتهم.

فقد كسب حزب الأمة مؤيدين لهم من غير المنتمين له، واستطاعت لجانه الفرعية أن تكسب أعداداً من الذين ينتمون لأحزاب أخرى واتهمته الأحزاب الأخرى أنه أضعفها في مواقع نفوذها.

جبَّ حزب الأمة الأحزاب الاستقلالية ونجح في تأسيس هيئة تمثيلية إبان الحكم الثنائي بقيام المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية في الأربعينيات. . استطاع أن يفصل بين السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فعينت الإدارة البريطانية عدداً من القضاة السودانيين كالأساتذة الدرديري محمد عثمان ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد إبراهيم النور ومحمد أحمد أبو رنات وعبد الرحمن النور ومحمد أحمد محجوب وبابكر عوض الله وعبد المجيد إمام ومحمد يوسف هاشم وأحمد بدري عثمان الطيب وحسن عبد الرحيم وصالح محمد عتيق ومبارك المدني وآخرين.

حقق حزب الأمة إقرار واعتراف الإدارة البريطانية بالجنسية السودانية.

كافح وأثبت حق السودانيين في شغل الوظائف ذات المسئولية السياسية والإدارية في جميع فروع الحكومة الرئيسية، فرقي سودانيون إلى درجة مدير مديرية كعبد العزيز الأمين وحامد جبر الدار وعبد الله محمد الأمين وعلي بلدو وميرغني الأمين وغيرهم.

ألغى حزب الأمة قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان. ومكن السودانيين من استثمار الموارد الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية.

كسر حزب الأمة كل الحواجز والقيود التي استظل بها حزب القوميين الذي أسس عام ١٩٤٤م فهذا الحزب القومي ركز على تحديد فكرة انتقالية في ظل الحكم الثنائي يتسلم بعدها السودانيون زمام الحكم وإنشاء حكومة

سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسي للبلاد وتعمل على تقرير مصير السودان.

أمحى تأثير الحزب الجمهوري الاشتراكي، وجعله يلوذ إما بحزب الأمة فيما بعد أو بحزب الشعب الديمقراطي.

أسس حزب الأمة صحيفتين كانت الصحيفة الأولى قد نشأت في عام ١٩٣٥م، وتعاقب على رئاسة تحريرها كثيرون كالأستاذ أحمد يوسف هاشم والأستاذ يعقوب عثمان والسيد زين العابدين حسين شريف، وإنشاء صحيفة الأمة وكان أول رئيس لتحريرها الأستاذ يوسف مصطفى التني والأستاذ عبد الرحيم الأمين والأستاذ حسن محجوب وغيرهم.

لم يرفض حزب الأمة الليبرالية، ولكنه اكتسح الساحة السياسية، فغاب حزب وادي النيل الذي تكون في عام ١٩٤٦م برئاسة الأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل وعضوية الدكتور أحمد السيد حمد، والدكتور عقيل أحمد عقيل والسيد علي البرير والسيد محيي الدين البرير والأستاذ صلاح الدين حسين راسخ والأستاذ أحمد سنجر والأستاذ عبد السلام كشة.

وانتهى حزب الجبهة الوطنية الذي تكون عام ١٩٥١م وقد قام هذا الحزب من وحدويين مع ميرغني حمزة وخلف الله خالد بعد أن اندمج في الحزب الوطني الاتحادي.

لم يقف حزب الأحرار الذي تكون عام ١٩٤٤م أمام حزب الأمة وحزب الأشقاء، بل انقسم إلى حزبين، أحدهما تبنى المبادىء الوحدوية والثاني المبادىء الاستقلالية.

وجاء بعد ذلك الحزب الوطني الذي أسسه السيد عبد الرحمن الهندي ولم يختلف في مبادئه عن المبادىء التي كانت تنتظم الساحة وذاب هذا الحزب بعد اتفاقية القاهرة عام ١٩٠٣م.

وظهر حزب الدومينون وانتهى.. وبقي في السودان حزبان يستندان على الطائفية هما حزب الأمة والحزب الاتحادي..

الفصل السادس والثلاثون

التطورات الادارية في السودان

تجارب الإدارة:

أصبح حكم السودان أداة للتفكير والمعالجة، وأضحت الإدارة هي في ملائمة الممكن للظروف، والفترة التي قضاها السير جوفري آرثر من اليوم الرابع من ديسمبر عام ١٩٢٤م حتى اليوم السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٢٦م، وكانت تلك الفترة هي فترة محاكمات وتعسف ومحاولة لاكتشاف الكوامن التي حركت السودانيين للثورة والجيش للتمرد.

خلف السير جوفري آرثر كما أسلفنا السير جون. ل. مافي، وتسلم مهامه في اليوم الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٦م، واستمر يفرض سلطاته حتى اليوم الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٣٣م، ولم يجد السير جون مافي ما يقدمه للسودان في غمر تلك الأزمة، إلا أن يقدم نظاماً في الحكم يشترك فيه السودانيون ألا وهو الإدارة الأهلية، فكل المراكز آلت إداراتها والإشراف عليها إلى حفنة من المفتشين البريطانيين ومساعديهم البريطانيين، يعمل حتى امرتهم المآمير ونواب المآمير، ويديرهم كلهم مدير المديرية، واختصاصات مفتش المركز شملت الإدارة والأمن والصحة والتعليم والتجارة، وكل ما له من صلة بحياة الناس، وحتى القضايا لم تجد قضاة ينظرون فيها غير المفتشين، فالسلطتان التنفيذية والقضائية فوِّض أمرهما للمفتشين.

انتظر السير جون مافي، وعرف أن إجراءات الأمن تتطلب تمزيق البناء الاجتماعي في المديرية، وإظهار الفوارق بين الجماهير بتصنيفهم في وحدات قبلية، فاتسعت دائرة النظار والشيوخ والعمد، ولكن هذه الطبقة حرمت من المرتبات والمخصصات، وأعلنت عين الاستعمار مراقبتهم، وتركت لهم الحبل على الغارب، وجعلت لهم قدراً معلوماً من حصة الضرائب والعوائد والرسوم، فبدأوا يؤسسون أنفسهم مالياً واقتصادياً بطرقهم الخاصة، فأوجد الاستعمار بذلك طبقة الإقطاع القبلي البدائي الذي يقوم على الاستهلاك، ولا يبني الإنتاج، ومن ناحية أخرى ميزت الإدارة البريطانية بعض رجال الإدارة الأهلية واصطفتهم، كما أن بعض رجال الإدارة الأهلية انحازوا بالحكمة والسداد، ورجاحة العقل، وكانوا آباء وقدوة لقبائلهم، ولكن الإدارة البريطانية اجتهدت أن تجعل من الحكم الأهلي فواصل بين القبائل، وجسوراً للاتصال بفلسفة الاستعمار في الحكم، فمثلاً كالقطنية أكثر هذه البلدة عدداً هم الكواهلة، ولكن الاستعمار تذبذب بين الجعليين والدناقلة فكان تارة يعلي كفة الجعليين، وتارة يطفف بكفتهم، فتشيل كفة الدناقلة، وكان الاستعمار دائماً في وجل وحيرة، فيعمد لتقسيم المديريات، ويعزل نظار القبائل وشيوخها، ففي المنطقة الشمالية في السودان كانت في البدء ثلاث مديريات هي مديرية حلفا، ومديرية دنقلا ومديرية بربر، فألغى هذه المديريات الثلاث، وجعلها مديرية واحدة هي المديرية الشمالية.

إن طابع المركزية كان هو السمة الغالبة في فلسفة الحكم الاستعماري البريطاني، وما فعله في شمال السودان، فعله في مديريات الإقليم الأوسط، وفعله في الجنوب. والبريطانيون في مفاوضتهم مع المصريين والسودانيين أغفلوا التنبيه لذلك، وركزوا مصرين على إيجاد ضمانات للجنوب والجنوبيين، وعدم إطلاق يد السودانيين في إجراءات سودنة الوظائف العليا، مدعين أنها تحتاج لتخصص ودراسات عليا لم يحصل عليها السودانيون، كما أن البريطانيين رأوا في سودنة وظائف الجيش العليا والشرطة خطراً على النظام والاستقرار، لذلك استطاعوا أن يعينوا في فترة الانتقال قضاة باكستانيين وهنود وفلسطينيين ليحلوا محل القضاة البريطانيين، وبقيت اتفاقية القاهرة عام ١٩٥٣م معلقة حتى اللحظات الأخيرة

رهينة بتوقيع أعضاء الحزب الجمهوري الاشتراكي، والحزب الجمهوري الاشتراكي كونه في منتصف الأربعينات بعض المثقفين السودانيين حتى أكملت صنيعته ومساره في الخمسينات فرفده الزعماء والشيوخ والرؤساء القبليون في عام ١٩٥١م، وكان أول خطوات هذا الحزب تأييده ووقوفه مع قانون الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية، ورأى هذا الحزب حينذاك أن يقف بعيداً عن حزب الأمة، وأخيراً وقع اتفاقية القاهرة إنابة عنه السيد زين العابدين صالح والسيد الدرديري تعد.

تساءل البريطانيون بعد توقيع الحزب الجمهوري الاشتراكي على اتفاقية القاهرة ولم يبق لهم سند، فنظار القبائل ورجال الإدارة الأهلية وكبار رجال الخدمة المدنية كلهم انفضوا عن تأييدهم للإدارة البريطانية.

نظر الاستعمار البريطاني للجنوب ليساندهم، ولكن مصر كانت أسرع فالرائد صلاح سالم دخل إلى غابات الجنوب، ورقص مع الجنوبيين، واستمالت مصر سلاطين الجنوب ووفرت لهم الرحلات والضيافة فيها، ولكن بريطانيا احتجت بأن الجنوبيين لم يؤخذ رأيهم، فما كان من المثقفين الجنوبيين إلا أن كونوا أحزاباً، وتحدوا الإدارة البريطانية محتجين أنهم قبل ذلك حرموا من إبداء رأيهم، وتبارى الفقهاء القانونيون في السجال، وانتهى الأمر. إن هذا الأمر لن يكون عائقاً لإقرار اتفاقية القاهرة، فالسودان قطر واحد، فليس من العقل والمنطق أن يكون في كل قسم منه حزب، فالأحزاب ليست عرقية أو إقليمية، بل إنها تعبر عن إيديولوجيات، والتقسيم الجغرافي لا يمنع وحدة القطر، ولن يكون ولم يكن أساساً لقيام الأحزاب.

وتحرك بعض السياسيين السودانيين يعارضون اتفاقية القاهرة عام ١٩٥٣م، وبعضها ادعى أنها جاءت قبل أوانها.. ولكن تكسرت كل الاعتراضات، وهزمت، وتم الاتفاق بين دولتي الحكم الثنائي في اليوم العاشر من فبراير عام ١٩٥٣م، ووافق الحاكم العام أن يقام احتفال في ميدان السكرتارية في اليوم الرابع عشر من فبراير عام ١٩٥٣م، اشتركت فيه القوات البريطانية والمصرية والسودانية، واكتظت ردهات وسلالم وسقوف مباني السكرتارية (وزارة الداخلية الآن) بالجماهير، ونصبت منصة تحت مظلة كتشنر (قد أزيل في السنة الأولى لحكم الفريق عبود عام ١٩٥٩م)، ورصفت مقاعد

أعضاء المجلس التنفيذي وهم السيد عبد الله بك خليل وزير الزراعة، وزعيم الجمعية التشريعية والدكتور علي بدري وزير الصحة، والسيد عبد الرحمن علي طه وزير المعارف وجلس وراءهم من السودانيين وكلاء الوزارات السيد الدرديري نقد وكيل وزارة المخازن والمهمات والسيد عبد القادر حميدة، وكيل وزارة الأشغال، والسيد عبد الماجد أحمد وكيل وزارة التجارة والسيد حسين عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة والسيد عبد الرحمن عابدون وكيل وزارة الري وعلى يسار الوزراء السودانيين جلس السكرتير الإداري السير جيمس روبرتسون، والسكرتير القضائي المستر كمينج والسكرتير المالي والمستر هيلارد مدير سكة الحديد الذي عينه الحاكم العام بالإضافة للسيد محمد أحمد أبو سن الذي عين في مكان المستر آرثر جينسكل مدير الجزيرة الذي استقال من المجلس التنفيذي.

كان الاحتفال رائعاً، ومشاعر الجماهير طيبة، وقد انصرفت في فرح وسرور من غير إزعاج للسلام والأمن وألقى الحاكم العام السير روبرت هاو خطاباً جاء فيه:

«إن الحرية هي الالتزام بالقانون والعمل على رفاهية الشعب».

وفي مساء ذلك اليوم أقيمت حفلة كبرى ابتهاجاً ومشاركة بتوقيع الاتفاقية في سراي الحاكم العام حضره كل الساسة.

أما في جنوب السودان فقد وجه الإداريون البريطانيون لوماً ونقداً وجهوه بواسطة السكرتير الإداري إلى الخرطوم، كيف يقام احتفال رسمي يشترك فيه الحاكم العام ويدعو له ومعه السكرتيريون وقادة الحكم في السودان والبلاد متخلفة، والجنوب في حالة بدائية، ومناطق دارفور وجبال النوبة لم تصل إلى الرشد، وهذه الاتفاقية التي احتفل بها في الخرطوم ستعرض السودان في رأيهم للدمار والخراب، وانضم إليهم بعض السودانيين الذين رأوا أن البريطانيين قد تخلوا عنهم في وقت كان فيه الناس في أشد الحاجة لهم، وتصدى رجل اسمه الشيخ أزرق، وكون حزباً اسمه حزب تقدم السودان، وكانت دعوة الحزب أن يستمر الحكم البريطاني في السودان لربع قرن آخر وصار البريطانيون يجأرون بالشكوى، ويصرحون أن السودانيين ناكرون للجميل، فقد كان الحكم البريطاني في رأيهم خير السبل لتماسك السودان،

وإرساء الأمة، وتوزيع الثروة، وإنماء القرى والمدن وتخطيط المشروعات، وتوازن الاقتصاد، ونشر التعليم والخدمات الصحية، واستيعاب السودانيين في وظائف وتدريبهم. .

ولكن السير روبرت هاو حاكم السودان العام حينذاك كان يقول «بالرغم من صدق دعوى هؤلاء البريطانيين المحتجين على الاتفاقية، فإن الحرية هي إلزام لكل إنسان، وللاستقلال طعم ومذاق، والسودانيون ليسوا وحدهم الذين كافحوا في سبيل الحرية في نطاق الامبراطورية البريطانية، فالمسئولية ملقاة على عاتقهم بعد إجلاء بريطانيا العظمى ومصر، وليس لأحد أن يثير المخاوف، ويقف حجر عثرة إذا طلبت الشعوب وكافحت في سبيل حريتها واستقلالها».

وجاء رد المستر دنكان «أنه فخور بالسودانيين، ولكنه يخشى أن يقعوا في براثن الماركسية، لأن الإدارة وتوازن الاقتصاد والأمن هي التحديات التي تتحطم على صخورها الحرية والاستقلال».

وكتب مكتب السكرتير الإداري منشوراً لمديري المديريات جاء فيه، وذلك بتاريخ ٢ مارس عام ١٩٥٣م «إن حكومة جلالة الملكة قد أدت دورها في السودان، وهي ليست حارسة على حقوق الشعب، فميثاق حقوق الإنسان يلزم كل الدول الكبرى أن تتخلى عن سيادتها على الأقطار المستعمرة».

قانون الحكم المحلي الأول:

استمر الأمر هكذا في حكم السودان منذ الفتح وقيام الحكم الثنائي في عام ١٨٩٧م واتفاقية عام ١٨٩٩م بالرغم من التغييرات الطفيفة التي حدثت منذ عام ١٩٢٦م حتى عام ١٩٣٧م، ففي عهد حكم السير جورج ستيوارت سايمز أصدرت الإدارة البريطانية قانون الحكم المحلي، وأقام هذا القانون أوامر تأسيس بلديات ومجالس بلدية ومجالس ريفية، وحددت سلطات هذه المجالس، وأصبحت هي الأداة الإدارية لحكم السودان، وفي الأماكن التي لم تنشأ فيها مجالس بلدية فوضت الإدارة البريطانية الحكم لمفتشي المراكز. . ومنذ إنشاء هذه المجالس لم تنته سلطات مفتشي المراكز القضائية والتنفيذية، بل إن المجالس كانت واجهات.

ظهرت مشكلة استيعاب رجال الإدارة الأهلية بعد إنشاء هذه المجالس، فبعضهم اكتسب مكانته بالوراثة، واعتراف القبيلة به، وكانت الإدارة البريطانية بالرغم من هذا التحوير في أمس الحاجة لهم؛ فهل يصبح الناظر أو الشيخ أو العمدة رئيساً للمجلس المقام في منطقته، وخاف البريطانيون أن تفقد هذه الفئات اعتبارها؟

استعانت الإدارة البريطانية بمستشار في الحكومات المحلية، وانتدبت الدكتور مارشال من منطقة كوفنتري بالمملكة المتحدة، ووجه الدكتور مارشال أن تكون العضوية في المجالس البلدية والبلديات بالانتخاب، وكان ذلك في عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٤٩م، ولكن الإدارة البريطانية رأت أن يطبق ذلك في حرص، فلا تجري انتخابات إلا في أماكن الوعي والتعليم.

وفي عام ١٩٤٩م صدرت أوامر تأسيس لإنشاء خمس بلديات وستة مجالس بلدية، وسبع سلطات إدارية، لكل منها ميزانية مستقلة، ويرجع الفضل في إرساء الأسس الديمقراطية في قيام المجالس المحلية للسيد محمد أحمد محجوب، فقد عينه الحاكم العام رئيساً للجنة فرعية في عام ١٩٤٩م، فتقدم بتوصيات استعان فيها بنظم الحكم المحلي في بريطانيا.

أوضحت الانتخابات في المجالس البلدية الكثير من الحقائق، فكل العناصر التي وقفت مع اتجاهات الإدارة البريطانية سقطت في هذه الانتخابات، وفازت العناصر المعارضة، وعرف البريطانيون أن الانتخابات كانت سلاحاً خطراً أهدر البناء الذي استندوا عليه.

... إن كان المجلس الاستشاري لشمال السودان قد ألغى قانون الحاكم العام الصادر في عام ١٩١٠م كما اعترف بسيادة السودانيين، فالجمعية التشريعية أقرت دستورياً حق الحكم الذاتي للسودانيين، والحكم المحلي الذي أتاح للسودانيين خوض الانتخابات الحرة حقق لهم القدرات النيابية وكانت نواة لأول انتخابات برلمانية في السودان.

إن تحول السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمخضت من هذا التطور لم يلحق بها تطور في السلطة القضائية، فقد كان في السودان قضاة من

السـودانيـين، ولكنهم لم يصلوا إلى درجات قضـاة مديـرية أو قضـاة محكمـة عليا، بل كانوا قضاة مراكز.

ولا شك أن هنالك مخاوف ومحاظير، ولكن حكـومة جـلالة الملكـة لا شـأن لهـا بعـد ذلـك بعـد أن يتسلم السـودانيـون إدارة الحكم في بـلادهم، فالاختيار رهين بإرادتهم، ونحن لا نقف ضد إرادة الشعوب، فلا بدّ للشعوب أن تجـرب حتى تستـطيـع المشي، فـالشعـوب كـالأطفـال، وأظن أن الشعب السوداني قد وصل إلى درجة من الوعي تمكنه من اختيار مصيره».

تحـركت الهواجس من جـانبين بعـد الاتفـاقيـة، فـالهـاجس الأول هـو الخوف من شيوع الـطغيان ومصـادرة الحريـة، والاستيلاء على الحكم إذا مـا ساءت الأحوال الاقتصادية، فيهب مغـامر ويعلن الـديكتاتـورية في السـودان، وقد درس البريطانيون هذا الأمر، وردوا أن السودانيـين يستطيعـون أن يتعاملوا مع أي وضع، فقد صبروا على الحكم التركي المصري، وتمكنوا من التغلب عليه وطرده، وحلت المهـدية، وبـالرغم بما فيها من تجـاوزات قد رحبـوا بها حتى تتم للسـودان الصياغـة التـاريخيـة والكيـان الجغـرافي، وتمـردوا وثـاروا عليهـا، ورحبوا بـالحكم الثنـائي حتى تم لهم الـوعي، فـوقـوفهم مـع الإدارة البريطانية لم يكن ولاء، ولكنه كـان ضرورة تاريخية حتى يصلوا للاستقـلال، وقد تحقق لهم ذلك، أما إرجاع المهدية، وإعلان الملكية في السودان لينادي بالسيد عبد الرحمن المهدي ملكاً، فـذلك ظن لا يصـل أبداً لليقين، فـالسيد عبد الرحمن المهدي رجل حكيم عاقل يحب الحرية، ويعشق الـديمقراطيـة، ولا يطمع إلا أن يرى السودان حراً مستقلاً، ويكون سعيداً بذلك فيما تبقى له من حياته.

والهاجس الثاني أن السودان سيؤول لمصر بعد الاستقلال وتعلن وحـدة وادي النيـل وجاء ذلـك على اثر مقـالات نشـرت في النيـويـورك تـايمـز عـام ١٩٥٣م، وقد عززها ما قاله المستر كافري سفير الولايات المتحدة في مصر، ورد عليها البريطانيون أن ما جاء من تنبؤ المستر كافـري لهو محـزن وغير لائق بـالنسبة للعشـرة ملايـين من السـودانيـين حينذاك ونفت بـريطانيـا أنهـا عملت لتضم مصر السودان، فالسودانيون مستعدون أن يحـاربوا في سبيـل استقلالهم

وحريتهم، وكرامتهم تربأ بهم أن يرتموا مرة أخرى في أحضان حماية ورعاية ووصاية . .

وفي يوم الجمعة الموافق في ٢٠ من فبراير عام ١٩٥٣م أقامت الأحزاب الاتحادية حفلاً ضخماً في أم درمان ابتهاجاً بالاتفاقية، وكان الحفل منظماً، وألقى في هذا الحفل السيد إسماعيل الأزهري خطاباً ضافياً، وأعقبه السيد محمد نور الدين، ثم السيد خضر حمد أمين عام الحزب الوطني الاتحادي ثم السيد يحيى الفضلي، وتحدث بعد ذلك السيد مبارك زروق وشرح الاتفاقية شرحاً قانونياً، وتعاقب خطباء وشعراء كثيرون.

وأقيم حفل حزب الأمة في ميدان الخليفة بأم درمان وتحدث في هذا الحفل السيد عبد الرحمن علي طه، وأزعج حديثه الصحف المصرية، ولكن لم تنزعج له السلطات المصرية كالحديث الذي ألقاه في نوفمبر عام ١٩٥٥م في موكب الاحتجاج على تصريحات مصطفى باشا النحاس حينذاك.

حقد الاستعماريون على السير روبرت هاو حاكم السودان العام حينذاك، واتهموه أنه فرط في السودان، واستمر السير روبرت هاو بعد الاتفاقية وتأليف الوزارة القومية، وودعه السودانيون وداعاً حاراً في اليوم العاشر من مارس عام ١٩٥٥م في حفل أقيم في ميدان الخليفة عبد الله بأم درمان ولم يحضر الحفل أعضاء الجبهة الاستقلالية، وألقى السير روبرت هاو خطاباً جاء فيه «هذا حفل شعب، وإنني لأرى فيه سانحة طيبة تحتم عليّ أن أودع الشعب، فالعاصمة المثلثة بمدنها الثلاث، أم درمان، والخرطوم، والخرطوم بحري هي قلب السودان، فإنني عندما أودعكم في هذا الحفل إنما أودع كل شعب السودان، إنكم أيها السودانيون جماعات كثر، مختلفة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، ولكن هذه الاختلافات في الأصول والعادات تلتقي كلها في وحدة، هي في الوقت نفسه قوة وضعف، فقوتها مع هذا التعدد تولد الحيوية، وضعفها هذا التعدد أن تكون سبباً للفرقة والنزاع.

أود أن أقول لكم في كلمة وداعي أن تنهوا في لحظة واحدة كل اختلافاتكم. . قد أتيح لي، وأنا أعد ذلك حسنة إن أصبحت حاكماً عاماً

لبلادكم لمدة ثماني سنوات، تعد من السنين الزاخرة بالأحداث في بلادكم. . . ولقد زرت كل منطقة في السودان ما عدا بيور والناصر، إنني لمنتبه لاختلافاتكم وواعٍ لها وعياً عميقاً، فأقول لكم إن هذه الاختلافات لهي تحدٍّ لهذه الحيوية التي تنبعث منها، وستكون من ثمة أعظم تحد لكم في مستقبل السنين القادمة، فهي تستدعي التضحية ونكران الذات في سبيل المصلحة العامة لتنمية الأمة السودانية في كل القطاعات وأكرر أن تكون في كل قطاعات المجتمع، وبالرغم من كل الاختلافات بين كل الذين يعملون في الحكم والإدارة كانت هنالك أعلى درجات النزاهة بينهم، فمراعاتكم لما تقتضيه المصلحة العامة يستلزم حسن السياسة والتفهم والتسامح، وإنني بكل إخلاص أعتقد أنكم ستقضون على هذه الاختلافات.

إن الحركة في أعظم مفهوم لها هي قانون عالمي للخير، فإذا استطاع الفرد أن يكون عضواً صالحاً في المجتمع ملتزماً بالقانون يكون بذلك حراً طليقاً من غير قيد».

قدم له المحتفلون هدية هي صينية من الفضة كما قدموا هدية لزوجته اللايدي هاو، وفي مايو عام ١٩٥٥م، اختلف الوضع في العالم، ودعا نهرو وتيتو وعبد الناصر للحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، وحضر السيد إسماعيل الأزهري مؤتمر باندونغ وركز هذا المؤتمر على القومية والحفاظ عليها، فالاستعمار قد ارتدى لبوساً جديداً بعد الحرب العالمية الثانية، وتساقطت المستعمرات في آسيا وافريقيا وحروب التحرير التي شنها الآسيويون والافريقيون على بريطانيا وفرنسا، ولكن ظهر الاستعمار الجديد الذي تخلى عن الأرض، وأعمل قبضته على اقتصاد دول العالم الثالث.

بذلك خنق الانطلاق نحو الحرية، وأشاع الاضطراب بين الجماهير، ومهد للانقلابات العسكرية لتكون دول العالم الثالث في قبضة الامبريالية.

جاء في خطاب سوكارنو رئيس أندونيسيا السابق ما يلي:

«يبدو أن القومية قد انتهت كنظرية في هذا العالم، ولكن بالنسبة لنا نحن في افريقيا وآسيا هي عصب حياتنا وجهدنا».

ومنذ مؤتمر باندونغ تكشفت للسودان الحقيقة، فصار يدعو للقومية السودانية والوحدة الوطنية، وفي يناير عام ١٩٥٦م وقد أعلن استقلال السودان، وأجلي عنه البريطانيون والمديرون وقد أشاد البريطانيون بسماحة أخلاق السودانيين، وقد ودعوهم في أجمل صورة دلت على كرم النفس السودانية وسموها.

لم يستطع الاستعمار وإن بقي في السودان ستة وخمسين عاماً أن يحطم روح القومية السودانية مع تنوع وتعدد القبائل فيه، فالتسامح والتفهم والتعاون، والنظر للمستقبل بالرغم من الصعاب جعل السودانيين ينظرون للحياة في تفاؤل وصبر وكانت وما تزال هذه هي المفاتيح لتقدم السودان وحريته، فإذا رجعنا إلى الماضي نرى أن السودانيين منذ الأزل يكافحون من أجل الحرية، ويكدون من أجل الاستقلال.

الفصل السابع والثلاثون

السودنـة

تمت سـودنـة الـوظـائف منـذ اليـوم الثـاني والعشـرين من مـارس عـام ١٩٥٥م، وأرسـل خـطاب بـذلـك المضمـون للحـاكم العـام البـريـطاني في السـودان، وأبلغ مجلس النـواب رسميـاً بـذلـك في يـوم ١٦ أغسـطس عـام ١٩٥٥م.

لم تنتظر لجنة السودنة من الـوظائف التي كـان يشغلها البـريطانيـون إلا على ضوء السودان الواحد الموحد، وكـان الجنوبيـون يأملون أن يحلوا مكـان البريطانيـين في الـوظائف القيـادية في الجنـوب أسوة بـإخوانهم الشمـاليـين، وعنـدما عين مـديـرون شمـاليـون في جنـوب السـودان، لم يقف المـديـرون الشماليون الجدد على أحوال مناطقهم، ولم يطوفوا في القرى والبلدان، كمـا أنهم لم يكـونوا ملمين بلغـات القبائـل وطبيعة حيـاتهم وسيكولـوجيتهم، وقـد اختلف مستوى المديرين الشماليـين الجدد، فهم ليسوا خـريجي الجامعـات، فالمدير البريطاني كان يـدرب تدريبـاً علمياً وعمليـاً، ويجتاز عـدة امتحانـات منـذ أن تطـأ قـدماه سـاحة الإدارة وهـو مساعـد للمفتش، وكـانـوا كلهم من الجـامعات البـريطانيـة العريقـة، أكسفورد، كمبـريدج، مـدرسة لنـدن للعلوم السياسية والاقتصاد، سانت أند روز، أدنبرة، ويبدأون عملهم كهواة وباحثين، فبعضهم متخصص في التـاريخ، وبعضهم متخصص في الآثـار، وبعضهم متخصص في علم الحيوان، وبعضهم متخصص في الأنثربولوجيـا مع دراسـة

وافية للسياسة والفلسفة والأداء، لذلك كان الإداري البريطاني يعكف على البحث والدراسة والكتابة، فاختلف بتعيين الإداريين السودانيين الأمر، فأغلبهم كانوا من الكتبة والمحاسبين، والجيل الذي تخرج في الأربعينات والخمسينات من مدرسة الآداب، ونالوا تدريباً نثرياً في مدرسة الإدارة لم تتح له الفرصة ليتبوأ المناصب العليا، من ثمة أتت الثغرات.

وكان الجنوب في ظلام دامس، وقد قصد البريطانيون أن يبقوه على حالته البدائية، وكان الموظف الجنوبي يتلقى الدراسة في مدارس الكنائس، وهي مدارس أولية، أو في مدارس الغابة، ولا ترى في تلك الفترة في الجنوب غير مدرسة ثانوية واحدة ومعهد تدريب مهني وإداري غير معهد مريدي ولكن البريطانيين أنشأوا فرقة عسكرية من الجنوب، وكان ضباطها من البريطانيين، ولم تلتفت لجنة السودنة أن ترقي بعض الجنود الجنوبيين إلى صف ضباط أو ضباط، وبقيت هذه الفرقة منذ إنشائها في الجنوب، ولم تتحرك لتندمج في أية قيادة من القيادات في شمال السودان، وقصد البريطانيون أن يفصلوا الجيش إلى فرق إقليمية فكانت هنالك فرقة العرب الشرقية، وفرقة الخيالة، وفرقة الهجانا (راكبي الجمال) وسلاح النقل الميكانيكي، وسلاح المهندسين، وسلاح الأشغال العسكرية، ولم تكن رابطة بين هذه الفرق كجيش نظامي.

اختارت الإدارة البريطانية هذا الترتيب كيلا تتمكن هذه الفرق من تكوين جيش، خشية التمرد. دعت القيادة المركزية الفرقة المقيمة في توريت لتشترك في الاحتفالات في الخرطوم، وكانت النية أن تستبدل بفرقة شمالية تحل مكانها في توريت.

وقبل اليوم المحدد لتحرك قوة توريت، عقد اجتماع في جوبا، حضره رجال الجيش، وقائد حامية توريت، وبعض ضباطه ثم مدير المديرية ونائبه، نبه ضباط حامية توريت أنهم يتوقعون شراً من هذه الفرقة، ولكن قائد الفرقة طمأنهم.

وفي اليوم الثامن عشر من أغسطس عام ١٩٥٥م وصلت برقية من الاستوائية أن فرقة توريت قتل جنودها الضابط بانقا عبد الحفيظ بانقا، وقتلوا

في أنزارا المقدم حسن محمود، وانتشر التمرد في كل أنحاء الاستوائية، وقتل الجنود الجنوبيون كل التجار الشماليين والضباط والموظفين.

وفي مساء اليوم التاسع عشر من أغسطس عام ١٩٥٥م كان المفروض أن تتحرك قوة ملكاه، وتحركت باخرتهم بالقوة، ودخلوا إلى الباخرة وهم يحملون أسلحتهم وبها قليل من الذخيرة.

سيطر بعد ذلك على الموقف، وتألفت لجنة تقصي حقائق، كما أجريت محاكمات للمدنيين الجنوبيين الذين اشتركوا في التمرد، وللعسكريين الذين قاموا به.

كانت الإدارة البريطانية لا تمنح الزعماء في الجنوب مرتبات، بل كان الزعيم يتلقى خمسة جنيهات، ورجل الشرطة عشرة قروش، والكتبة والمحاسبون الذين يعملون مع الزعيم لا يتلقون مرتبات، بل يدبرون حياتهم ومعيشتهم.

ارتفعت الأجور والمرتبات بعد الاستقلال في الجنوب، واستقر حكم القانون والعدالة، فالبريطانيون كانوا يبيدون القبائل المتمردة، ويحرقون قراهم، فقد ضربوا قبيلة الدينكا بالمدافع، وكادت الإدارة البريطانية أن تفني قبيلة النوير عندما قتلوا المفتش البريطاني فرغسون، وكان المفتشون البريطانيون يحكمون بالإعدام، وينفذون حكم الإعدام.

الصفوة والجماهير:

قد كان هنالك عند دخول السودان في مرحلة الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٣م ما يسمى بالصفوة والمثقفين، الذين تلقوا تعليماً عالياً، وبعضهم نال دراسات عليا في جامعات بريطانيا ومصر وفرنسا، وقد نظرت هذه الصفوة للساحة السياسية تراقب شأنها شأن النظارة للمسرح ومباريات كرة القدم، وظنت أن الجماهير تهتف باسمها، وتضعها في المقاعد لتحكم البلاد، ولكن نسيت هذه الصفوة أنها لم تشتغل بقضايا الجماهير، ولم تلتحم معهم، وإن تعالت عن الجماهير فلأن الطائفية هي التي ساندت معركة الاستقلال والحرية، فالطائفية لم تختفِ، بل أدت عملاً تاريخياً مجيداً، فائتلاف السيدين علي

الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي قد أتاح توحيد الكلمة، فالإدارة البريطانية استعانت بالإدارة الأهلية ورجالها لتعزل الجماهير عن أهدافهم، ولكن الطائفية فتحت الأبواب للجماهير ليتعرفوا على مقاصد الحرية والاستقلال، ولكل فئة دورها التاريخي الذي ينتهي بانتهاء المرحلة، فالمستقرىء لقائمة النواب والشيوخ الذين فازوا في الانتخابات لن يجد بينهم من أصحاب الجباه العالية غير خمسة هم السيد محمد أحمد محجوب والسيد مبارك زروق والسيد حسن الطاهر زروق والسيد خضر حمد والسيد إبراهيم المفتي، ليست هنالك قوى للصفوة، فالعمل السياسي هو عمل بين الجماهير ومن أجل الجماهير، فالجماهير هي التي تختار، أما الذين حاولوا أن يفوزوا لأنهم يمثلون الصفوة في السودان، فقد خسروا المعركة.

إعلان الاستقلال:

رأى السيد إسماعيل الأزهري أن يكون الاتفاق لتأليف وزارة ائتلافية شرطاً لإعلان الاستقلال، وقد التقى السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي على هذا الرأي، وفي أول اجتماع حصل بين السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس الوزراء حينذاك في اليوم الثامن من ديسمبر عام ١٩٥٥م وبين المعارضة في غرفة من غرف دار البرلمان القديم بالخرطوم، كان معه ممثلون للحزب الوطني الاتحادي هم السادة مبارك زروق، وخضر حمد وعلي عبد الرحمن والدكتور محمد أمين السيد وإبراهيم المفتي وبوث ديو، وممثل المعارضة السادة عبد الله بك خليل عن حزب الأمة، وميرغني حمزة عن حزب الاستقلال الجمهوري ومحمد نور الدين عن الجبهة الاتحادية وبنجامين لوكي عن حزب الأحرار الجنوبيين وحسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار وقام بأمانة سر الاجتماع السيد محمد عامر بشير.

وافق المجتمعون جميعاً على أن هدف الوزارة الائتلافية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق العملية بكل الضمانات من غير شرط أو قيد أو أحلاف أو معاهدات أو محاور أو مراكز نفوذ وامتياز لدولة أو دول.

وكان السيد عبد الله بك خليل قد أبدى بعض التحفظات، وكذلك السيد محمد نور الدين، ولكن مرَّ القرار بأغلبيته.

وفي يوم الخميس الموافق في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٥٥م تقدم السيد يعقوب حامد بابكر نائب شمال الفونج بسؤال للسيد إسماعيل الأزهري مستفسراً وهل تلقت حكومة المملكة المتحدة أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان؟

ورد السيد إسماعيل الأزهري بكلمتين كلا ثم كلا.

وبعده وقف السيد بولين ألير نائب واووقال (ألا ينطبق هذا على الاتفاق الذي قيل إنه أبرم مع بريطانيا والولايات المتحدة بشأن الدفاع عن الصحراء، ومن بينها هذه البلاد)؟

رد السيد إسماعيل الأزهري قائلاً:

«إن مهمة حكومتي محددة في اتمام السودنة، وقد تمت، وثم الجلاء، وقد تم، ثم في جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التامّ، وقد تم هذا أيضاً، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله، وأرجو ألا يفوت حضرات نواب هذا المجلس الموقر حكومة ومعارضة قطاف هذه الثمار الدانية، وأرجو أن يقدموا عليه، ويقروه بكل قوة وشجاعة. وأؤكد أن حكومتي لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أي شخص كان أو حكومة، ولم تتقدم حكومتي بشيء مثل هذا إلى هذا البرلمان، ولن تتقدم به في المستقبل إن شاء الله».

هب السيد داك داي نائب وسط النوير شرق وقال: «إذا لم يكن هنالك اتفاق فعلاً، فلماذا لم تزل بعد بعض الطائرات الحربية تحلق فوق سماء السودان بعد الجلاء؟

رد السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس الوزراء حينذاك قائلاً:

«أما إن الطائرات الحربية، ما زالت تحلق فوق سماء السودان، فهذا راجع إلى اختصاص معالي الحاكم العام، الذي أراد أن يتمسك بالحق الذي منحته إياه الاتفاقية في قوانين السودان، ولا يريد أن يتركه للسيد وزير المواصلات السوداني، ولكن من حسن حظ السودان، أن الحاكم العام قد قدم استقالته، وهو في انتظار من يعينه هذا البرلمان ليحل محله، وعندها سيبارح السودان، وأرجو أن يوفق البرلمان في اليوم القادم الموافق التاسع

عشر من ديسمبر عام ١٩٥٥م في اختيار لجنة قومية، تصبح رأساً للدولة، وتكون مستقلة تماماً، وليست عميلة لأي دولة من دولتي الحكم الثنائي، وبذا ينتهي الحكم الثنائي، وتكون للسودان السيادة التامة، وعندها يكون من حق تلك اللجنة أن تسمح للطائرات الحربية أن تحلق في سماء السودان أو لا تسمح».

انفجر أعضاء مجلس النواب بالضحك والتصفيق.

وقف السيد يعقوب حامد بابكر يسأل: (ذكر أن السيد الرئيس أنه في يوم الاثنين المقبل سيكون اختيار اللجنة التي سيتسلم سلطات الحاكم العام، وأنا أعلم أن بحثاً يجري بين الأحزاب في هذا الخصوص، فهل تفهم أن الاتفاق عليها قد تم أو أنه يؤمل في ذلك)؟

رد السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس الوزراء حينذاك قائلاً:

«أرجو أن تنتهي المفاوضات بين الأحزاب المتحدة، ولا أقول المؤتلفة سريعاً، ويتم الاتفاق اليوم أو غداً، ونتمكن في يوم الاثنين القادم من إجازة قرار إجماعي، ونحقق للسودان السيادة التامة».

الجلسة التاريخية:

في الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين الموافق في التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٥٥م كانت الشوارع المحيطة بالبرلمان السوداني مزدحمة بالجماهير، والصمت القابع الرزين يسيطر عليهم، وقلوبهم تخفق، ورجال الخيالة لا يقتربون منهم، فهم قد اصطفوا ووقفوا في خشية وإجلال، وكأن الطير على رؤوسهم، وكانت شرفات الزوار في مجلس النواب قد اكتظت بالمشاهدين، وانتشر مراسلو الصحف الأجنبية والإذاعات في شرفة خاصة.

وفي تمام الساعة العاشرة من ذلك الصباح دخل السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب القاعة، فوقف النواب جميعاً، واتخذت كل الإجراءات، وأغلقت الأبواب، وعرض السيد بابكر عوض بعض الإجراءات، وافتتح الجلسة، فتقدم السيد ميرغني حسين زاكي الدين ونائب دائرة المديرية ـ حزب الأمة» وتقدم قائلاً:

«إنـه من رأي هذا المجلس أن مـطالب الأعضاء الجنـوبيـين لحكـومـة فـدراليـة للمـديـريـات الثـلاث ستعـطى الاعتبـار الكـافي بـواسـطة الجمعيـة التأسيسية».

ثنـى الاقتراح السيد بنجامين لوكي نـائب دائرة بـاي وتبعه السيد محمد أحمد محجوب عن المعارضة، والسيد مبارك زروق عن الحكومة.

بعد ذلك تقدم إلى المنصة بخطى ثاقبة وطمأنينة وحماس وحبـور السيد عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة نائب بقارة نيالاغرب وقال:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعون لنعلن باسم الشعب السـوداني أن السـودان قـد أصبـح دولـة مستقلة كـاملة السيـادة، ونـرجـو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً».

وقف السيد مشاور جمعة سهل (وطني اتحـادي دائرة دار حـامد غـرب) وقال: أرجو أن تقدم بالاقتراح التالي:

«بمـا أنـه يتـرتب علي الاعتـراف بـاستقـلال السـودان قيـام رأس دولـة سـوداني، فإنـه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البـرلمـان لجنـة من خمسـة سودانيـين لتمارس سلطات رأس الـدولة بمقتضى أحكـام دستور مؤقت، يقـره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور السودان الدائم، وكما أنـه من رأي هذا المجلس أن تكـون الريـاسة في اللجنـة دورية في كل شهر، وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها.

وقف بعده السيد جوتو املوال ونائب غرب البوير الجبل، وقال:

«إنني أثني الاقتراح، وأبدي سروري لأن أحد أبناء المديريات الجنوبية التي يمثلهـا مع بقيـة اخوانـه أحـد أعضـاء المجلس سيمـارس سلطات رأس الدولة».

تحـدث ممثلو الأحزاب مؤيـدين الاقتراح، وبعـد ذلـك أجيـز الاقتـراح بإجماع.

وأخيراً تقدم السيد محيـي الدين الحاج محمد (وطني ـ اتحـادي ـ دائرة تعلي جنوب) وتقدم باقتراح هذا نصه:

«إنـه من رأي هذا المجلس أن تقـوم جمعية تـأسيسيـة منتخبـة لـوضـع وإقرار الدستور الدائم للسودان، وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل، ثنى الاقتراح وأيده السيد حماد أبو سدر (نـائب الجبل الشمـالية شـرق) وأجيز الاقتراح بالإجماع، وانفض الاجتماع التاريخي.

انتخاب المجلس الأول للسيادة:

كان أعضاء مجلس السيادة قد انتخبوا، وهم السيد أحمد محمد صـالح (١٨٩٢ ـ ١٩٧٣) تلقى تعليمـه بكلية غـردون وعمل في المـدارس الـوسـطى حتى رقي ناظراً، كما كان عميداً لمدرسة التجارة الثـانويـة الصغرى، وأستـاذاً للأدب الإنجليزي بكلية غردون، ثم نائباً لمدير المعارف، وهو شـاعر مـرموق له أثره في النهضة الأدبية والفكرية.

والسيـد الدرديـري محمـد عثمـان (١٨٩٤ ـ ١٩٧٧) وقـد تخـرج عـام ١٩١٤م من كلية غردون معلمـاً، وعمل في كليـة غردون ثم في سلك الإدارة ثم قاضياً.

السيـد عبدالفتـاح المغربي (ولـد عام ١٩٠٢) تخـرج من كلية غـردون ثم بعث إلى جامعة بيروت الأمريكية، وتخرج ببكالوريـوس في الريـاضيات، وعمل مدرساً للرياضيات بكلية غردون، وأستاذاً بمدرسة الهندسة العليا.

السيد أحمد محمد يسن ولد عـام ١٩١٢م وتخرج من كليـة غردون في قسم الهندسة والمسـاحة، وعمـل في مصلحة المسـاحة، وانتخب في مجلس الشيوخ، وكان رئيساً لمجلس الشيوخ.

السيد سرسيو ايبرو (١٩٠٢ ـ ١٩٨٦) تخرج من المدارس الإرسالية في الجنوب، وعمل في السلك الكتابي والإداري والكتابي في الجنوب.

يوم الاستقلال:

أغلقت في صبيحة اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦م الطرق المؤدية إلى مبنى مجلس النـواب السـوداني ومجلس الشيـوخ السـوداني، ووقف رجـال الشرطة حارسين لشارع البرلمان، بعضهم كان يمتطي الخيول، وبعضهم كان راجـلاً، ودخـل النـواب والـزوار إلى البـرلمـان من البـاب الغـربي والبـاب

الشرقي . . وأشرفت شرطة المرور على السيارات الخاصة . وأقيم سياج حافظت عليه الجماهير، وفي تمام الساعة الثانية بدأ أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يصلون، وكان الصحفيون والزوار قد وصلوا ووقفوا بالباب الشرقي المؤدي لمجلس النواب، وكان موظفو البرلمان وكتبته قد ارتدوا الزي الخاص بالبرلمان ومعهم محافظ ونائبه اللذان ارتديا الزي العسكري، وكان القضاة يرتدون شعورهم المستعارة، وكان بعض أعضاء البرلمان يرتدون كساوي الشرف والنياشين والميداليات.

حضر الحفل خمسون ومائة مدعو . . وفي طليعتهم ممثلو الجاليات والهيئات، وأعضاء المجلس التنفيذي ولجنة الحاكم العام ومديرو المصالح ورؤساء المجالس البلدية، وأعيان العاصمة المثلثة.

وفي الساعة السابعة والنصف كانت وحدات ممثلة لقوة الدفاع السودانية قد اتجهت إلى الباب الغربي للبرلمان، وهم يسيرون في مشيتهم العسكرية، وتتقدمهم الموسيقى وفرقة الهجانة يقودها البكباشي أحمد عبد الله حامد الذي أصبح فيما بعد لواءً ووزيراً في حكومة ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م، وكانت الجماهير تصفق وتهتف بحياة السودان واستقلاله.

وفي الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صعد أعضاء مجلس النواب والشيوخ كل إلى مجلس النواب، ووصل السيد رئيس لجنة الحاكم العام في عربة بمفرده واللواء حسين ذو الفقار صبري والمستر جرانتي سميث وبعد ذلك وصل أعضاء مجلس السيادة، فأدوا القسم أمام الشيخ حسن مدثر قاضي القضاة والسيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب. بعد ذلك تلا السيد إسماعيل الأزهري اعتراف الدولتين. كانت الوثيقة الأولى من الحكومة المصرية . .

القاهرة في أول يناير عام ١٩٥٦م

السيد رئيس مجلس وزراء حكومة السودان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها، وبمسعاها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة عنها السيد الأمير الاي أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الإعلان ولي عظيم الشرف بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة المصرية أن أزجي إلى سيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان، وأن نبتهل إلى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله.

وتفضلوا بقبول خالص مودتي واحترامي.

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر

إعــلان:

استجابة للقرار الذي اتخذه البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥م والذي أعلن أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، وطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا.

فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة بهذا الإعلان اعتباراً من تاريخ أول يناير عام ١٩٥٦م، وتأمل حكومة جمهورية مصر في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقيات والوفاقات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان أو اتفقنا على تطبيقها في السودان.

وسيكون من دواعي سرورها، وترجو جمهورية مصر تأييد الحكومة السودانية كذلك أن تتعاون معها حكومة السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان.

القاهرة أول يناير من عام ١٩٥٦م

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء الجمهورية المصرية

ثم تلا اعتراف حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا السيد إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان.

تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا قرار البرلمان السوداني الذي يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة، والذي يطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بذلك الإعلان وإجابة لهذا الطلب قد خولتني حكومة المملكة المتحدة بأن أعطيكم علماً بأنها تعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة.

وبينما نتقدم بهذا الاعتراف تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بالنيابة عنها أو التي طبقت على السودان بواسطة دولتي الحكم الثنائي ويسرنا أن تؤكدوا بأن هذه نية حكومة السودان.

وتأمل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون حكومة السودان في جميع الخطوات المؤيدة لتصفية الحكم الثنائي.

ولي عظيم الشرف بأن أكون مع خالص التقدير والاحترام خادم سيادتكم المطيع.

أول يناير من عام ١٩٥٦م

سلوين لويد
وزير الخارجية

رفع العلم:

بعد أن أدى السادة أعضاء مجلس السيادة القسم، سار جميع الوزراء والنواب والشيوخ في موكب ضخم إلى سراي الحاكم العام الذي أصبح منذ اليوم الأول ليناير عام ١٩٥٦م يسمى بالقصر الجمهوري، وكانت الشوارع مكتظة بالجماهير كهولاً وشيوخاً وشباناً ونساء وفتيات وأطفالاً.. كلهم يهتفون عاش السودان حراً مستقلاً.

جلس أعضاء مجلس السيادة والوزراء والنواب والشيوخ وكبار القوم، وكان السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني يجلسان في الصف الأول، وتلا الشيخ حسين عبد العزيز لأول مرة آي من الذكر الحكيم وبدأه

بقوله تعالى: ﴿**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم**﴾.

وقف الجميع وعزف السلام الجمهوري السوداني، وطويت الأعلام، وكان السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس الوزراء والسيد محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة يقفان بجانب سارية العلم السوداني، ورفع السيد إسماعيل الأزهري العلم السوداني بعد أن أسلم السيد عبد الفتاح حسن العلم المصري والمستر جرافتي سميث العلم البريطاني، وصافحهما. وألقى السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس الوزراء الخطاب التالي:

«اللهم يا ذا الجلال يا مالك الملك، يا واهب العزة والاستقلال نحمدك، ونشكرك، ونستهديك، ونطلب عونك إنك أنت الموفق المعين. ليس أسعد في تاريخ السودان وشعبه من اليوم الذي تتم فيه حريته، ويكتمل فيه استقلاله، وتهيأ له جميع مقومات الدول ذات السيادة ففي هذه اللحظة الحاسمة تماماً من اليوم الموافق الأول من يناير عام ١٩٥٦ م والثامن عشر من جمادى الأولى عام ١٣٧٥م يعلن مولد جمهورية السودان الديمقراطية المستقلة، ويرتفع علمها المثلث الألوان ليكون رمزاً لسيادته وعزته وإذا انتهى بهذا اليوم واجبنا في كفاحنا التحريري فقد بدأ واجبنا في حماية الاستقلال، وصيانة الحرية، وبناء نهضتنا الشاملة التي تستهدف خير الأمة، ورفع شأنها، ولا سبيل لذلك إلا نسيان الماضي، وطرح المخاوف وعدم الثقة، وأن نقبل على هذا الواجب الجسيم أخوة متحابين متقاربين، وبنياناً مرصوصاً يشد بعضه بعضاً، وأن نواجه المستقبل كأبناء أمة متماسكة قوية.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نمجد هذا الشعب الأبي على حيويته، وإيمانه وجهاده الذي أثمر أطيب الثمرات. وأرى واجباً في هذه اللحظة التاريخية أن أزجي الشكر لكل من جمهورية مصر، وحكومة المملكة المتحدة اللتين أوفتا بعهدهما، وقامتا بالتزاماتهما التي قطعتاها على نفسيهما في اتفاقية فبراير عام ١٩٥٣م، وهما اليوم في هدوء وبنفس راضية تطويان علميهما اللذين ارتفعا في أرض هذا الوطن ستًّا وخمسين سنة ليرتفع مكانهما عالياً خفاقاً علم السودان الحر المستقل.

ويهمني أن أسجل شكر السودانيين للهند والباكستان وأمريكا ـلاتي شاركت في جهود لجنة الانتخابات الأولى ولجنة الحاكم العام، كما أسجل شكري للجنة السودنة والدول السبع التي قبلت مساعدتنا، ورضيت الاشتراك في اللجنة الدولية التي كان مقدراً أن تشرف على إجراءات تقرير المصير، ولا أنسى شكري للدول التي سارعت بإرسال ممثلين لها للسودان حتى قبل الاستقلال، ويشرفنا أن يكون ممثلوها من ضباط الاتصال السابقين بيننا.

إن شعبنا قد صمم على نيل الاستقلال فناله وهو مصمم على صيانة الدستور وما دامت إرادة الشعب هي دستورنا، فسنمضي في طريق العزة والمجد والله هادينا وراعينا ومؤيدنا وناصرنا، وأن ينصركم الله، فلا غالب لكم والسلام.

هكذا تم الاستقلال، وهكذا ارتفع علم السودان الذي غيره نميري ولكن إرادة الشعب السوداني هي دستوره وحريته، لقد طردت نميري واستعادت حريتها.

الفصل الثامن والثلاثون

منابع الفكر السياسي في السودان

حزب الأمة في عهد الوزارة الانتقالية قبل الاستقلال

عندما فاز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات وألف الوزارة وحده في يناير عام ١٩٥٤م بدأ بعض الغلاة يلوحون بأن تكسر شوكة الأنصار ويلوحون بأن قوة الأنصار إنما قامت على ثروات كبارهم التي تولدت من المشاريع الزراعية وتشجيع الشركات والمؤسسات البريطانية بمدهم بما يوسع أعمالهم كما أن بنك باركليز كما ادعى أولئك الغلاة، وأشاعوا أن التسهيلات التي ركزت أعمالهم إنما كانت متدفقة من بنك باركليز والمصارف والشركات التجارية الأجنبية خارج السودان، لم تحظ هذه الشائعات بالاهتمام لأن حكومة الأزهري قد واجهت منذ اليوم الأول مشكلات في البند التنظيمي للحزب، فقد تقدم السيد الدرديري محمد عثمان بقائمة تحوي على أكثر من مائتي عضو يريد إدخالهم في الحزب، وفي الجانب الآخر تقدم السيد إسماعيل الأزهري بقائمة أخرى لإدخالهم في هيئة الحزب واختلف تنظيم الحزب لأنه مجموعة من الأحزاب يدعمهم الختمية، وقصد الختمية أن يبعدوا الأستاذ مبارك زروق عن أمانة الحزب والأستاذ يحيى الفضلي والسيد بابكر القباني وظهرت الخلافات القديمة بين السيد محمد نور الدين والأستاذ يحيى الفضلي ودخل السيد خضر حمد أميناً عاماً للحزب والسيد الطيب محمد خير أميناً مساعداً ولما ألفت الوزارة لم يدخلها يحيى الفضلي في التكوين الأول وصارت جريدة الحزب تحجب تصريحات وأخبار بعض الوزراء لأنهم جاءوا من خارج حزب الأشقاء وبرز الدكتور أحمد السيد حمد

والدكتور عقيل أحمد عقيل والدكتور محيي الدين صابر يناوئون السيد إسماعيل الأزهري ويهاجمون الأشقاء، وبدأ الأستاذ محمود أبو العزائم الذي أنيط به ليرأس تحرير جريدة الاتحاد في أثناء غياب الأستاذ علي حامد رئيس التحرير بدأ يهاجم حزب الأمة والجبهة المعادية للاستعمار وتكونت لجنة من الشيخ علي عبد الرحمن والسيد مبارك زروق والأستاذ محمد أمين حسين وراحت تشدد الهجوم على حزب الأمة وكان للأزهري مشكلاته مع السادة ميرغني حمزة الذي شغل ثلاث حقائب في الوزارة الأولى هي المعارف والزراعة والري.

حدث بعد ذلك أن زار اللواء محمد نجيب قائد مجلس الثورة في مصر السودان في أول مارس عام ١٩٥٤م، وعندما حلقت الطائرة المقلة للواء محمد نجيب كان المطار والطريق السالك من المطار وإليه قد استولى عليه الأنصار، وكانوا يلوحون بأعلامهم ويهتفون الله أكبر والحمد لله، وعندما هبط اللواء محمد نجيب كان المستقبلون يهتفون بحياته واستعر حماس المستقبلين من الهيئات الاتحادية وما أن خرج اللواء محمد نجيب ومستقبلوه من المطار حتى سمع صوت الرصاص، وساد الاضطراب بين رجال الأمن، وأسرع رجال الأمن فحولوا السيارة التي تقل اللواء محمد نجيب إلى طريق مغاير، ولم يستطع الرسميون الذين استقبلوا اللواء محمد نجيب أن يستقلوا سياراتهم الرسمية، فانتقلوا في عربات إيجار أو مع من صادفهم وأنقذوهم، وتدفقت مواكب الأنصار إلى القصر مندفعة نحو سراي الحاكم العام واستعر حماسها واختلط الحابل بالنابل، وقتل السيد ميرغني صالح أحد أعضاء حزب الأمة وابنه أبو القاسم ميرغني، وظنهما الثائرون من الاتحاديين كما قتل القومندان البريطاني المستر كوكس والحكمدار السوداني مصطفى المهدي واستخدم السلاح الأبيض والفؤوس والرصاص في هذه الغضبة.

عدَّ السيد الصادق المهدي هذه القضية أنها نزعة من نزعات الأنصار الفدائية وبعد ذلك نرى وزارة الأزهري بعد هذه الهزة سارعت إلى إحداث التعديل الوزاري بعد حوادث مايو، ولم تشغل الناس كثيراً بتقديم قادة الأنصار للمحاكمة والسيد علي فرح وآخرين، فقد كانت الساحة السياسية ذات زخم طاغ، فالعمال لم يرضوا بسياسة حكومة أزهري وقد اصطبغ

اتحادهم بالفكر الماركسي، وأصبح الشفيع أحمد الشيخ الذي أعدمه نميري في عام ١٩٧١م ومعه قاسم أمين من أبرز الزعماء النقابيين بين العمال وارتبط محمد السيد سلام باتحاد العمال ولكنه أكثر هدوءاً وتحسباً للأوضاع، وإن حسب بين الدائرة الماركسية، وقد فصل في عهد الفريق عبود في ديسمبر عام ١٩٥٨م.

أبعد الشفيع وقاسم أمين اتحاد العمال ونقابة سكة الحديد من الطائفية ولكن كانت هنالك جبهة عبود تكونت من عبد الله بشير والجاك موسى وحسين محمد حسن وعلي محمد بشير وعثمان جسور العالم تحمل أفكاراً غير أفكار الشفيع وقاسم أمين، وتداخل انقسام الحزب الشيوعي السوداني إلى جناحين الجناح الشيوعي المتشدد وقاده عبد الخالق محجوب، والجناح المرن الذي قاده عوض عبد الرازق وانعطف هذا الجناح نحو الختمية ومصر.

أشعل العمال الساحة السياسية بإضراباتهم ومطالبهم وجاء في خطاب السيد محمد السيد سلام رئيس اتحاد نقابات عمال السودان بتاريخ ٢٠ مايو عام ١٩٥٤م إلى السيد إسماعيل الأزهري:

سيدي الرئيس.. إن الطبقة العاملة السودانية بقيادة اتحادها العام التي تمرست في النضال المضني زمناً طويلاً فواجهت بقوة تنظيمها وسلامة وعيها جبروت وطغيان الإدارة الاستعمارية وانتزعت مكاسب عديدة، لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الاعتداءات الجائرة على العمال وهي في نفس الوقت تملك من الخبرة والصلابة ما هو كفيل بحماية نفسها ورد أي اعتداء على كيانها.

يا سيدي الرئيس خلاصة ما قدمناه فإننا نطالب:

١ ـ أن ترد سريعاً على مذكرتنا بتاريخ ٢٨ مارس عام ١٩٥٤م.

٢ ـ وقف التشريد فوراً وإرجاع جميع العمال المتشردين إلى أعمالهم.

٣ ـ إلزام جميع المسئولين في الوزارات والمصالح وأصحاب الشركات والمؤسسات الحرة باحترام الحقوق النقابية وتنفيذ الاتفاقية المبرمة مع النقابات وإجراء تحقيق في جميع الأزمات التي خلقت في جميع مصالح الحكومة.

٤ ـ إلزام المسئولين وأصحاب الأعمال على الاجتماع بممثلي العمال في النقابات لبحث مشكلات ومطالب العمال، باعتبار النقابات منظمات ديمقراطية قانونية ومعترف بها رسمياً.

٥ ـ ضرورة تطبيق قاعدة الأجر المتساوي فوراً وبدون تمييز بين الشمال والجنوب.

هذه مقتطفات من مذكرة رئيس اتحاد نقابات عمال السودان وبدأت شقة متسعة بين حكومة الأزهري والمزارعين، المؤتمر الأول لهم في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٤م والمؤتمر الموسع ١١/١/١٩٥٤، وكان السيد يحيى الفضلي يشن الحملات على العمال والمزارعين ويتهمهم بالشيوعية وكوّن جهازاً خاصاً اتهمه العمال والمزارعون بالبطش والإذلال.

أعلن العمال والمزارعون خيبة أملهم في حكومة الأزهري وجددوا مطالبهم لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ ومن أراد أن يتوسع في ذلك فليرجع إلى كتاب اليسار السوداني للأستاذ محمد سليمان.

تحالف اليسار مع اليمين وأعلنت الجبهة المعادية للاستعمار عند افتتاحها لمركزها العام بأم درمان أنها لاقت بعض المعوقات أثناء المعركة الانتخابية لأول برلمان سوداني، وعزت ذلك لحملات الحزب الوطني الاتحادي العدائية وإلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وكما انتقدت الحاكم العام على تجاهله في تعيينات مجلس الشيوخ (راجع اليسار السوداني ص ٥).

الفصل التاسع والثلاثون

لقاء السيدين

تصاعدت الخصومة بين حكومة الوطني الاتحادي في مواجهة الحلف الديمقراطي واجتمع مندوبون عن حزب الأمة وتنسيقه مع الإخوان المسلمين والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الاشتراكي الذي أنشأه السيد ميرغني حمزة والسيد خلف الله خالد والسيد أحمد جلي والجبهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة، وشخصيات عمالية، وكان ذلك يوم الاثنين ٢٩ يناير عام ١٩٥٥م وعرض هذا الاجتماع ما وصلوا إليه، وقد وافقوا بالإجماع على الخطاب التالي:

«نجتمع الآن عقب الدعوة التي وجهها السيد محمد أحمد محجوب في الليلة السياسية التي أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان وأهاب فيها بالأحزاب والشخصيات التي تتكتل حول شعار الاستقلال عن الأسس التي قدمها اتحاد كلية غردون الجامعية وهي:

١ ـ الاستقلال التام.

٢ ـ كفالة الحريات.

٣ ـ عدم ربط بلادنا بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول التي تؤثر على سيادتنا..

وعلى هذه الأسس القويمة تم تكوين «الجبهة الاستقلالية» وانضوت فيها الأحزاب التالية:

١ ـ حزب الأمة.
٢ ـ الحزب الجمهوري الاشتراكي.
٣ ـ حزب الاستقلال الجمهوري.
٤ ـ الجبهة المعادية للاستعمار.

دخل حزب الأمة لأول مرة ميدان التكتيك الحزبي، فالجبهة المعادية للاستعمار وهي يسارية وقدرة حزب الأمة التنظيمية جذبت حزباً يسارياً ماركسياً يستعين به، علماً بأن حزب الأمة طائفي يميني، وقصد اليساريون إسقاط الوسط، وغاب عنهم أن الحزب الوطني الاتحادي الذي قام على قاعدة الختمية وهي طائفة دينية ستلتقي يوماً مع حزب الأمة، وهذه هي غفلة الماركسيين في البلاد الإسلامية، فالتعاطف مع الماركسيين في لحظة من اللحظات إنما هو وهم وسراب، لأن طبيعة الحياة الإسلامية العربية لا تتفاعل أبداً مع الماركسية.

ظهر تفكك آخر في الحزب الوطني الاتحادي عندما خرج عنه السيد إبراهيم حسن المحلاوي بعد ذلك.. فما أن تم الجلاء وأقر في أغسطس عام ١٩٥٥، حتى نشب بعده التمرد في الجنوب في يوم ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥، والفرق بين التمرد وتاريخ الجلاء الذي كان في يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٥م يومان فقط.

اتهمت بعض الوثائق أن مصر لم تكن راضية عن الجلاء فاتصلت ببعض العاملين في ميدان السياسة بين الجنوبيين وساعدوهم على ذلك.. كان التمرد أساساً للقاء بين كل السودانيين ومدعاة بسبب كل الخلافات بين الأحزاب وذلك مما قوى شوكة حزب الأمة، ودفع ذلك إلى لقاء السودان كله، وتشجيع السيدين علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي أن يلتقيا.

أسقطت وزارة الأزهري التي كانت حكومة الحزب الوطني الاتحادي في يوم الخميس الموافق العاشر من نوفمبر عام ١٩٥٥م، وذلك عند عرض الميزانية، ورفضت الميزانية في القراءة الثانية وكانت نتيجة التصويت ٤٩ صوتاً للمعارضة و٤٥ صوتاً للحكومة، ووقف السادة محمد جبارة العوض وحسن محمد زكي وعبد النبي عبد القادر ويوسف عبد الحميد وهم من نواب

الوطني الاتحادي ووكلاء برلمانيون صوتوا ضد حكومتهم، مع أن الميزانية عرضت على الهيئة البرلمانية ولم توافق عليها الهيئة قبل عرضها على البرلمان، ولما عرضت في المرة الثانية أعيد انتخاب السيد إسماعيل الأزهري بعد أن رجع السادة محمد جبارة العوض وحسن محمد زكي وعبد النبي عبد القادر، وبقي السيد يوسف عبد الحميد معارضاً.

وفي يوم ١ ديسمبر عام ١٩٥٥م كان السيد علي الميرغني في انتظار السيد عبد الرحمن المهدي وكان مع السيد علي الميرغني السادة عمر إسحق والتيجاني حسن خليفة وإبراهيم سوار الذهب.

وجاء مع السيد عبد الرحمن المهدي السيد الصديق المهدي والسيد محمد خليفة شريف والسيد عبد الله الفاضل واستمر الاجتماع من الساعة السابعة مساء حتى الساعة الثامنة مساء.

قام بعد ذلك السيد علي الميرغني بزيارة السيد عبد الرحمن المهدي وكان يصحبه السادة عمر إسحق والسيد التيجاني حسن خليفة وإبراهيم سوار الذهب والسيد يحيى الكوارتي والسيد إدريس النصري والخليفة أبرس.

وفي يوم الأحد الموافق ١٩٥٥/١٢/٤ أخبر الشيخ علي عبد الرحمن الدكتور أمين السيد اجتماع مجلس الوزراء برئاسة السيد إسماعيل الأزهري أن اجتماع السيدين لم يكن له أي معنى سياسي.

كان السيدان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي قد باغتا حكومة الأزهري ببيانهما الذي مهدا به لقيام حكومة قومية يشترك فيها الحزبان وصدر بيان السيدين في يوم السبت الموافق الثالث من ديسمبر عام ١٩٥٥م في الساعة الثالثة ظهراً وقام السيدان الدرديري محمد عثمان والسيد الصديق المهدي بإعداده، وأقره السيدان ووقعاه، ثم بعث البيان للنشر وهذا هو نص البيان:

«الآن وقد شاء الله فتحقق الأمل العظيم الذي ظلت تنشده البلاد منذ أمد فالتقينا ابتغاء مرضاة الله والوطن فيسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين في كل ما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية

والسيادة الكاملة، وإننا نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول، ونهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم في سبيل خدمة وطنهم العزيز، وتحقيق أمانيه الكبرى، حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريتان في هذا الظرف الصعب، ونرجو أن يهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع أحبائنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام، كما نأمل أن يكون التقاء جميع الأحزاب في الحال، ونستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع، والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب».

(نقلاً عن السودان الجديد ـ العدد الصادر يوم الأحد الموافق في الرابع من ديسمبر عام ١٩٥٥م).

علي الميرغني ـ عبد الرحمن المهدي

أخذت قضية الحكومة القومية أبعاداً واتسعت دائرة المعارضة لإسقاط حكومة الوطني الاتحادي.

وقف الحزب الوطني الاتحادي معارضاً للحكومة القومية، ورأى السيد إسماعيل الأزهري أن يعدل الدستور ويحذف ما يجب حذفه وإضافة ما يجب إضافته، وأخيراً لم يكن هنالك فكاك إلا أن يعلن الاستقلال من داخل الجمعية، وبذلك يرتضي الحزب الوطني الاتحادي أن يشارك في الحكومة القومية.

بدأ أول اجتماع بين الحزب الوطني الاتحادي والمعارضة في اليوم الثامن من ديسمبر عام ١٩٥٥م في إحدى غرف البرلمان ومثل الحزب الوطني الاتحادي السادة مبارك زروق وخضر حمد وعلي عبد الرحمن الدكتور أمين السيد والسيد إبراهيم المفتي والسيد بوث ديو.

ومثل المعارضة السادة عبد الله خليل عن حزب الأمة والسيد ميرغني حمزة عن حزب الاستقلال الجمهوري والسيد محمد نور الدين عن الجبهة الاتحادية والسيد حسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار والسيد يوسف العجب عن الحزب الجمهوري الاشتراكي.

وتولى السيد محمد عامر بشير فولادي أمانة سر الاجتماع.

وافق المجتمعون على مبدأ قيام الحكومة القومية استناداً وشرطاً على استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق وأضمنها، استقلالاً غير مشروط أو مقيد بقيد من أحلاف ومعاهدات أو امتيازات خاصة لأية دولة كانت.

أوضح السيد عبد الله بك خليل أن اتفاق حزب الأمة إنما جاء اتفاقاً لإقصاء حكومة الوطني الاتحادي وانبرى السيد محمد نور الدين بإشارة علاقة السودان بمصر ومركزها الخاص.

واصل الاجتماع جلسته في اليوم التالي.

لم تكن مفاوضات قيام الحكومة القومية سريعة ولا ناجزة، بل إنها كانت تبطىء، ثم تطول، والأزهري لم يستشر ولم يستأثر في لقاء السيدين، والجو داخل الحزب الوطني الاتحادي مشحون بالتصدع والانهيار، وعلي عبد الرحمن ومحمد نور الدين والدكتور أمين السيد وإبراهيم حسن المحلاوي وآخرون ونواب شرق السودان يتأهبون للنزوح عن الحزب الوطني الاتحادي ويعدون العدة لإنشاء حزب الشعب الديمقراطي.

أعد الأزهري العدة ليفاجىء البرلمان السوداني برغبة الحزب لإعلان الاستقلال من داخل البرلمان، والأزهري كعادته منذ كان معلماً لا يستعجل الأشياء بل يربطها بالمسببات.

وقد وقف السيد يعقوب حامد بابكر في يوم الخميس الموافق في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٥٥م وهو عضو في حزب الأمة ونائب عن شمال الفونج، ووجه سؤالاً للسيد الأزهري قائلاً: هل تلقت حكومة المملكة المتحدة أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان؟

رد السيد الأزهري رئيس الحكومة بكلمتين كلا ثم كلا.

وقف بعد ذلك السيد بلين الير نائب واو وقال: ألا ينطبق منح القواعد على الاتفاق الذي قيل إنه أبرم مع بريطانيا والولايات المتحدة بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها السودان؟

رد السيد الأزهري..

«إن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت، وإتمام الجلاء وقد تم، ثم جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضاً، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله، وأرجو ألا يفوت حضرات نواب هذا المجلس الموقر حكومة ومعارضة قطاف هذه الثمار الدانية، وأرجو أن يقدموا عليه، ويقروه بكل قوة وشجاعة وأؤكد أن حكومتي لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أي شخص كان أو حكومة، ولم تتقدم حكومتي بشيء مثل هذا إلى هذا البرلمان، ولن تتقدم به في المستقبل إن شاء الله».

وفي يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥م، وبعد الإجراءات الشكلية وبعد مشاركة كل الأحزاب في تقديم اقتراح الاستقلال واللجنة القومية والدستور والجمعية التأسيسية، وقف السيد عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة (حزب الأمة) وقال:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان السوداني مجتمعين نعلن باسم الشعب السوداني أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً».

ثنى السيد مشاور جمعة سهل الاقتراح، وبعد ذلك تحدث ممثلو جميع الأحزاب مؤيدين الاقتراح في حماس بالغ.

ثم وقف النائب السيد حسن جبريل سليمان «وطني اتحادي» وتقدم بالاقتراح التالي:

«بما أنه يترتب عليّ الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان نخبة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور السودان النهائي كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرياسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها».

وقف السيد جوشـو املوال «غرب النـوير» وثنى الاقتـراح وأبدى سـروره لأن أحد أبناء المديريات الجنوبية التي يمثلها هو مع زملائه سيكون عضواً في هذا المجلس.

وأخيراً تقدم السيد محيـي الدين الحاج محمد «وطني اتحـادي» واقترح الآتي:

«إنـه من رأي هذا المجلس أن تقـوم جمعية تـأسيسيـة منتخبـة لـوضـع وإقرار الدستور النهائي للسودان، وقانون الانتخابات للبرلمان المقبل».

ثنى الاقتراح السيد حماد أبو سدر «نائب الجبال الشمالية ـ شرق».

جـاء دور اختيـار مجلس السيـادة في يـوم ١٩٥٥/١٢/٢٢... رشـح الحزب الوطني الاتحادي السيد أحمـد محمود يس، ووافق حـزب الأمة على ترشيحه كما رشح السيد الدرديري محمد عثمان، وقد كـان عضواً في مجلس الحـاكم العام، ووافق حـزب الأمة على تـرشيحه، واختـار حزب الأمـة السيد أحمد محمد صـالح والسيـد عبد الفتـاح المغربي واتفق الحـزبان مـع النواب الجنوبيـين والأحزاب الجنوبية على ترشيح السيد سـر سيو ايرو.

تم استقـلال السـودان في اليـوم الأول من ينـايـر عـام ١٩٥٦م ووافقت الحكومة البريطانية عليه، كما وافقت حكومة الجمهورية المصرية.

الفصل الأربعون

منابع الفكر السياسي في السودان

حزب الأمة يفوز بالحكم

قامت حكومة السيدين ولكن الخلافات بين الحزب الوطني الاتحادي والختمية كانت سافرة، وأثناء رحلة السيد إسماعيل الأزهري إلى بريطانيا في نهاية يونيو عام ١٩٥٦م ومطلع يوليو عام ١٩٥٦م نشرت جريدة التايمز اللندنية في يوم ٢ يوليو عام ١٩٥٦م أن حكومة الأزهري الائتلافية تعاني أزمة.. عاد السيد إسماعيل الأزهري وصحبه في يوم الأربعاء الموافق ٤ يوليو عام ١٩٥٦م وفي صبيحة ذلك اليوم تقدم السيد ميرغني حمزة والسيد خلف الله خالد والسيد أحمد جلي باستقالاتهم، ووقفوا بعد ثلاث ساعات مع المعارضة، وانعقد مجلس النواب في نفس اليوم، وتقدم السيد رحمة الله محمود باقتراح هذا نصه:

«إنه من رأي هذا المجلس أن السيد رئيس الوزراء قد فقد ثقة المجلس». وثنى الاقتراح السيد محمد محمود محمد «ريفي كسلا ختمي». ووقف السيد بوث ديو وقال:

«لقد ذكر مقدم الاقتراح بأن السيد رئيس الوزراء قد فقد ثقة هذا المجلس، وكان الأجدر بهم أن يقولوا إنه قد حانت الفرصة ليسلموا فيها كراسي الحكم.

سقطت وزارة الأزهري الائتلافية بأغلبية ستين صوتاً مقابل واحد وثلاثين صوتاً، وألف السيد عبد الله خليل الوزارة مع حزب الشعب الديمقراطي

والحـزب الجمهوري الاشتـراكي، وبـارك الشيـوعيـون سقـوط الأزهـري، ثم هـاجموا بعـد ذلك حـزب الأمـة وفي أثنـاء حكم الـوزارة الائتـلافيـة حـدثت اضطرابات في منطقة جودة في اليوم الثالث والعشرين من فبراير عـام ١٩٥٦م وكانت البداية اعتقال ٢٨١ من المزارعين ووضعوا في إحـدى حجرات مبـاني الجيش في كوستي، فاستشهد منهم ١٩٠ مزارعاً بالاختناق.

سير العمال والمزارعون والطلاب والنقابات والاتحادات مواكب احتجاج في العاصمة والأقـاليم وأضربت الصحف عن الصـدور وأعلن العمال الحـداد على المزارعين، واعتقل السيد حسن الطاهر زروق النائب البرلماني والممثـل للجبهة المعاديـة للاستعمـار وعبد الـرحمن عبد الـرحيم الوسيلة الأمين العـام للجبهة المعادية للاستعمار وصدرت أحكام بالسجن ضـد الأمين محمد الأمين رئيس اتحـاد المـزارعين ويـوسف أحمـد المصـطفى الأمين العـام لـلاتحـاد، وتراوحت الأحكام بين ستة أشهر ثم خفضت إلى أربعة أشهر. .

كان سقوط وزارة الأزهـري في اليوم الخـامس من يوليـو عام ١٩٥٦م، وأصبح السيد عبد الله خليل رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

شهـدت وزارة السيد عبـد الله خليل معـارضـة هـادرة وأحـرقت العملة السودانية التي وقعها السيد إسماعيل الأزهري، وبدأ عبد الناصر يتدخـل طبقاً للتقارير الرسمية ويضـع بعض القوات المصـرية في حـدود حلايب في شـرق السودان وإن كان قد أنكر ذلك في بيانه بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨، وجاء في هذا البيان. . . «أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان، ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك».

أجريت الانتخابات الثانيـة في ٢٧ فبرايـر عام ١٩٥٨م وأعلنت النتـائج النهـائية في يـوم ٩ مارس عـام ١٩٥٨م ولم يفـز الحـزب الـوطني الاتحـادي بأغلبية وفاز حزب الأمة بثلاثة وستين مقعداً والحزب الوطني الاتحادي بخمسة وأربعين مقعـداً وحزب الشعب الـديمقـراطي بسبعـة وعشـرين مقعـداً والكتلة الجنوبية بسبعة وثلاثين صوتاً. .

دخـل حزب الشعب الـديمقراطي حليفـاً للمرة الثـانية مـع حزب الأمـة واستطاع السيد عبـد الله خليل أن يجيـز المعونـة الأمريكيـة في البرلمـان وقد

أسندت رئاسة مجلس النواب للسيد محمد صالح الشنقيطي.

لم يكن نواب حزب الشعب الديمقراطي مقتنعين في هذه الدورة الجديدة بالائتلاف مع حزب الأمة.

طرحت مجموعة من نواب حزب الشعب الديمقراطي تساؤلات لقيادتها بالنسبة للائتلاف مع حزب الأمة وهم السادة عمر أبو آمنة والدكتور أحمد السيد حمد والأستاذ محمد زيادة المحامي والسيد أبو القاسم حاج حمد والسيد طيفور محمد شريف والسيد المجذوب إبراهيم فرح، وطالبوا بفض الائتلاف مع حزب الأمة وبدأت تمتنع مجموعات من حزب الشعب الديمقراطي عن التصويت، وكانت معارك العمال مع الحكومة ساخنة ووقف السيد إسماعيل الأزهري يقول إنَّ عبد الله خليل ليس سوى نسخة مصغرة من نوري السعيد.

وبدأت الصحف تتهم السيد عبد الله خليل بأنه سينضم بالسودان لحلف بغداد ورفضت الحكومة بالاعتراف بشرعية الاتحاد العام لنقابات السودان واتهمته أنه غير مسجل، ونفذت القوى الديمقراطية في يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٨م إضراباً عاماً وبادر اتحاد طلبة جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبي في يوم ٢٩ عام أكتوبر عام ١٩٥٨م أدانوا فيه الحكومة وأعلن اتحاد عام عمال السودان الإضراب لثلاثة أيام في يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٨م وانتظم الحزب الوطني الاتحادي وبعض الأحزاب الجنوبية والجبهة المعادية للاستعمار وأشارت هذه القوى المعارضة أن جماهير الشعب ولجانه الفرعية ترحب بهذه القوى المعارضة.

تقدم أربعة وزراء من حزب الأمة باستقالاتهم بعد أن لجأ السيد عبد الله خليل لإعلان حالة الطوارىء، وعطل البرلمان حتى اليوم السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٨م، وكان هؤلاء الوزراء هم السادة عبد الرحمن علي طه وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ومحمد أحمد محجوب وأمين التوم وتضامن معهم السيدان محمد نور الدين وفرديناد دينج.

أعلن السيد عبد الله خليل استمرار تأجيل البرلمان حتى اليوم الرابع من ديسمبر عام ١٩٥٨م.. تابع عبد الناصر مسيرة وحدة العناصر النيابية من غير

اتفـاق لقيادتهـا فتدخـل شخصياً ليـوحـد الحـزب الـوطني الاتحـادي وحـزب الشعب، تـوحـد نـواب الحـزبين وقـرروا الاجتمـاع في ميـدان عبـد المنعم بالخرطوم في يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م ولكن حدث انقلاب الفريق إبراهيم عبود في يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م وقد عارض الانقلاب السيد عبد الرحمن المهدي والأستاذ عبد الرحمن علي طه وعبد الله عبـد الرحمن نقـد الله وأمين التوم وعبد الـرحيم الأمين وكان السيـد الصديق المهـدي خارج السـودان وقاد التدبيرات للانقلاب حبيب كوهين وهو يهودي وزين العابـدين صالـح وباسيلي بشارة وهو قبطي باتفـاق مع عبـد الله خليل، وكـان الوسيط في الجيش اللواء أحمد عبد الوهاب.

هنالك كلمة حق، قد اتهم حزب الأمة بتـدبير انقـلاب ١٧ نوفمبـر عام ١٩٥٨م ولكن الحقيقـة إنمـا قـام الانقـلاب كلعبـة من لعبـات الأمم، ونسب لحزب الأمة.

إن الانقـلاب كان خـطة امبريـاليـة لصـد المـد النـاصـري العـربي عن السودان وحماية ظهر اثيوبيا وإبعاد شرق افريقيا عن التيـارات التحريـرية وقـد فجع عبد الله خليل إذ غرر به وقيل له إن العسكر يمكثون فقط ستة أشهر، ثم يعودون إلى ثكناتهم.

لقـد قال السيـد عبد الـرحمن المهدي لعبـد الله خليل (عليـك اللوم يا عبد الله).

وقفت بعض الجهات مع انقلاب ١٧ نوفمبر ودجنه عبد الناصر وأفاد منه في اتفـاقية ميـاه النيل، ورد على مـذكرة المعـارضة الآتيـة أسماؤهم مؤيـدين حكومة عبود.

الشيـخ علي عبد الـرحمن ويحيـى الفضلي وعمـر الخليفـة وحسن أبـو جبـل ومحمد نـور الدين ومحمـود بكري قـاسم وصديق عبـد الحليم والطيب محمد خير واللواء (م) حامد صالح الملك وعبد اللطيف محمد أبو بكر وعوض عبـد الرازق وحـامد السيـد وعثمان مصـطفى أورتشي وميرغني علي مصـطفى

والفاتح عبود المحامي ومحمد سعيد أحمد القباني ومحمد عبد الجواد وأبو القاسم حاج حمد وميرغني النصري المحامي وأحمد الطيب وأحمد الطاهر وإبراهيم عمر ومحمد أحمد عبد القادر ومحمد الطاهر طيب الأسماء وهاشم عثمان منصور ومحمد زيادة المحامي وعمر أبو آمنة وعمر حمزة.

اشتعل الجنوب ونشبت ثورة أكتوبر وانتهى نظام ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م وبدأ عهد جديد تولدت فيه تيارات ناشئة وقوي عضد الإخوان المسلمين وقد توفي السيد الصديق المهدي في عام ١٩٦١م، وعانى الأنصار بلاءً عظيماً من نظام ١٧ نوفمبر واعتقلت القيادات بما فيها الأنصار، وأطلق الرصاص على الأنصار في المولد النبوي، وكان أول المؤيدين لثورة أكتوبر والمحتجين السيد الصادق المهدي.

أجريت الانتخابات في العهد الديمقراطي بعد أن تولى رئاسة الوزارة الانتقالية الأستاذ سر الختم الخليفة وائتلف الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وأصبح السيد إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة والسيد محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء.

ائتلف في الانتخابات الثانية في العهد الديمقراطي حزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الوطني الاتحادي تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي.

بدأ بعد ذلك الانشقاق في حزب الأمة حدثت الجفوة بين جناح السيد الهادي المهدي وابن أخيه السيد الصادق المهدي.

جاء السيد الصادق المهدي بفكر جديد للقيادة السياسية الحديثة وبدأت تطلعات السيد الصادق المهدي منذ اليوم العاشر من يونيو عام ١٩٦٥م.

ونتقل عن كتاب الديمقراطية في الميزان ـ الطبعة العربية ص ٢٠١ ـ طبعة جريدة النهار بيروت الأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الأسبق وعضو حزب الأمة:

«وبرزت خلافات مع السيد الصادق المهدي في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٦م فذات مساء جاء بعض أفراد عائلة المهدي إلى منزلي طالبين مني

الاستقالة حتى يصبح الصادق الذي بلغ الثلاثين من العمر رئيساً للوزراء بعد أن تم إفراغ أحد المقاعد البرلمانية وانتخابه لهذا المقعد، وكان جوابي: إن هذا الطلب غريب، والصادق لا يزال فتياً والمستقبل أمامه وفي وسعه أن ينتظر وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيساً للوزراء الآن».

استقال محمد أحمد محجوب بعد أن اتفق السيد إسماعيل الأزهري مع السيد الصادق وأسقطت وزارة محمد أحمد محجوب وتولى السيد الصادق المهدي الحكم في ٢٦ يوليو عام ١٩٦٦م إلى ١٥ أبريل عام ١٩٦٧م وسقطت حكومته. .

وعمل جناح الإمام الهادي والحزب الاتحادي الديمقراطي على إسقاط السيد الصادق المهدي في الانتخابات التي أجريت ما بين ١٨ أبريل إلى ٢٥ أبريل عام ١٩٦٨م.

أعلنت حركة انقلاب عسكري في يوم ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م واعتقل السيد الصادق المهدي كما حكم عليه بالإعدام، ثم أعفي، ثم اعتقل وأطلق سراحه قبل انتفاضة أبريل عام ١٩٨٥م.

قامت الانتخابات في عام ١٩٨٦م وفاز حزب الأمة بالأغلبية، وألف حزب الأمة وزارة ائتلافية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي.

يعتقد كثير من المحللين السياسيين أن الانشقاق في حزب الأمة في الستينات كان السبب الرئيسي الذي شجع الانقلاب العسكري، فحزب الأمة بتماسكه كان درعاً واقياً ضد الانقلابات، وكل حركات المقاومة لنظام مايو قام بها حزب الأمة ابتداء من حي ودنوباوي إلى أبا إلى الهجوم المسلح في عام ١٩٧٦م. .

قد فقد حزب الأمة أعز شبابه في عهد مايو كما جردت أسرة المهدي من أملاكها. . ومهما اختلف المحللون والمؤرخون في حزب الأمة إلا أنهم يرجحون ويعلمون أنه لم تتصدع فيه العقيدة ولم يفقد القوة، بل هو حزب سوداني أصيل نابع من روح السودان وتاريخه ووجوده وهويته.

الفصل الحادي والأربعون

رياح التغيير

﴿فأخذتهم الصيحة بالحق فجعلناهم غثاء فبعداً للقوم الظالمين﴾ .

سورة المؤمنون الآية ٤١

الطائفية تشحذ أسلحتها

إن أقوى السموم المهلكة في العالم صدرت من اختلاف البشر في العقيدة، وتفسير الوجود، والبحث عن مرسى لفهم الحياة، فالطائفية في السودان ساعدت على نشر الإسلام، ولم تختلف في مضمونها وعلاقاتها مع الطائفة الأخرى، حتى دخلت في حلقة السلطة والسياسة، فمحمد أحمد المهدي أدرك بثاقب فكره خطر الطائفية فحاربها، وكذلك حاربها خليفته عبد الله التعايشي، وقد عقد العزم على تأسيس سودان متحد متناسق، ولما وفد الحكم الثنائي، واستقرت له الأحوال، حارب الأنصار في بادىء الأمر، ولكنهم اهتموا بالطريقة الختمية لأنها كانت مناوئة للمهدية، وأتاحوا قدراً من الحرية للشريف يوسف الهندي، مع أنه التحم بالمهدية، وحارب في صفوفها، ولما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، تأكد للاستعمار البريطاني أن اليقظة العربية ستهب على السودان، فحركات التحرير العربي التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر في مصر وسوريا، والعراق والجزائر والمغرب والحجاز، لا بدَّ أن تعم السودان، لذلك هيأت سلطات الاستعمار كل أحابيلها لتحيي الطائفية في السودان، فكان للطريقة الختمية

قوتها وسيطرتها، وكانت الخلافة في الطريقة الختمية أشبه بالوسام، ولم يقف الاستعمار عند ذلك، بل إنها نظرت إلى قوة تبادل، فرفعت الحظر عن الأنصار، وأعادت للسيد عبد الرحمن المهدي اعتباره، ونفضت عنه الضيم، ووسمته بوسام الفروسية، فصار نداً للسيد علي الميرغني، وخلقت بينهما من التنافس والنفور، مما يوسع الهوة بين التقائهما، فلما قامت الأحزاب في مطلع الأربعينات، اتجه الختمية نحو مصر، واتجه الأنصار نحو بريطانيا، والتفت حزب الأشقاء وحزب الاتحاديين، الحزبان الكبيران، فرأيا أن يستعينا بجماهير الختمية، أما الأنصار فكان لهم جمهورهم الذي لم ينفصل عنهم، فأصبح هذا الجمهور درعاً وسلاحاً لحزب الأمة، وما كانت الأحزاب الاتحادية وحزب الأمة لتختلف، فقد انتهت إلى الكفاح والعمل لاستقلال السودان، وتم استقلال السودان في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦م، وباركه السيدان. . .

بعد ذلك بدأت الهوة السحيقة، فنيل الاستقلال لم يحل المشكلات، فالسودان قد دخل في مرحلة الصراع نحو البقاء، وقد برزت تحولات جديدة، فالميزانية التي خططها الاستعمار لم تعد تكفي، فالعمالة والتوظيف والإنشاء والعمران كلها كانت تنفذ في حيطة وتقتير، والدخل القومي كان مناسباً لذلك، والتنمية كانت تقام في توازن بلا طموح ولا طمع، والريف قابع في سبات يحفه بطء في التطوير، وتراخٍ في تنويع النشاط الاقتصادي، وتحديد في نشر التعليم، وإقامة الصناعات والحرف، ومحوره كان العمل الزراعي التقليدي القائم على الاكتفاء الذاتي سواء في الاستهلاك أو الاستفادة من بيع المحاصيل لإقامة الأود. وكانت تحكم الريف السوداني شأنه شأن أي ريف عربي بدائي، تحكمه طقوس وشعائر تنظم سلوك الأفراد وتراقب التفاعل والفكر والعمل، فالرقابة كانت طابعه المميز، فلم تنفذ إليه الكهرباء، وأنابيب المياه، كما أن الراديو كان برنامجه محدد الساعات، والقليلون كانوا يملكون مذياعاً، وسكان الريف رضوا بمعالجة حياتهم عشائرياً، ويدرءون عنهم المرض بالأعشاب والسحر والرقى من كتاب الله الكريم، فلم تكن هنالك مواءمة بين أفكار الأحزاب والعالم الفكري لأهل الريف.

إن الافتقار العاطفي والعطل السيكولوجي لفهم مبادىء الأحزاب بعد

الاستقلال، والإحباط الذي أصاب الأحزاب السودانية لتسيير دفة الحكم، دفع الطائفتين، الختمية والأنصار ليلتقيا، فانشطر من الحزب الوطني الاتحادي حزب جديد هو حزب الشعب الديمقراطي، وانضاف إليه الحزب الجمهوري الاشتراكي، وسقطت وزارة إسماعيل الأزهري، وانفرط حزبه، وتألفت وزارة تضم حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الذي انصهر فيه بعض أعضاء الحزب الجمهوري الاشتراكي، ولكن المشكلة كانت قائمة منذ منتصف عام ١٩٥٦م حتى ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م، فقد تفرغت هذه الوزارة الائتلافية للجوانب الشكلية والبيروقراطية للتنظيم الإداري والمكتبي، وأهملت المطالب الإنسانية والاجتماعية والسيكولوجية لإفراغ الاستقلال في صيغة حية لتربط المواطن بالتنمية والتقدم، ولما يئس السيد عبد الله بك خليل من تحمل المسئولية قبل المعونة الأمريكية أولاً في عام ١٩٥٧م ثم سلم الحكم للعسكرتارية ترسماً لخطى نوري باشا السعيد في العراق، فحكمت العسكرتارية السودان منذ ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م حتى ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤م، واستطاعت أن توازن بين مطالب الاستهلاك وقوى الإنتاج، وقدرت إلى حد كبير أن تعالج مشكلات العمل، ولا تتوسع في الوظائف إلا بقدر مريح لميزانية الدولة، ولم تلوح بالمن والسلوى لجماهير الشعب السوداني، واستطاعت أن تنجز مشروع المناقل، وخزان ختم القربة، وخزان الدمازين، وتفتح عدداً من المدارس في كل المراحل، وتنشىء المستشفيات، وتحدد الاستيراد وتضبطه، وتحفظ للجنيه السوداني قيمته بين العملات الأجنبية، وتوفر قدراً من الاحتياطي في الخزينة.

لكن كانت الأحزاب تقاوم هذا الحكم العسكري الذي حلها وأبطل وجودها، كما أن شهوة الحكم والسلطة قد تفشت بين أفراد من القوات المسلحة، فهب محيي الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان والمقبول محمد الأمين الحاج، فقاموا بأول انقلاب، أخرج بسببه اللواء أحمد عبد الوهاب، ودخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بطريقة محيي الدين أحمد عبد الله، وعبد الرحيم شنان والمقبول محمد الأمين الحاج، ودعا ذلك لحل المجلس، فخرج منه اللواء الخواص محمد أحمد، والعميد عوض عبد الرحمن صغير، واللواء محمد نصر عثمان، والعميد حسين علي كرار،

واللواء محمد أحمد التيجاني، وأصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مكوناً كالآتي:

١ ـ الفريق إبراهيم عبود.
٢ ـ اللواء محمد طلعت فريد.
٣ ـ اللواء أحمد مجذوب البحاري.
٤ ـ اللواء أحمد رضا فريد.
٥ ـ اللواء أحمد عبد الله حامد.
٦ ـ اللواء حسن بشير.
٧ ـ اللواء محمد أحمد عروة.
٨ ـ اللواء محيي الدين أحمد عبد الله.
٩ ـ اللواء المقبول الأمين الحاج.
١٠ ـ اللواء عبد الرحيم شنان.

ولكن لم تنته حركة الانقلابات، ففي عام ١٩٦٠م قام انقلاب آخر، اشترك فيه اللواء أحمد عبد الله حامد واللواء محيي الدين أحمد عبد الله واللواء عبد الرحيم شنان، وكان محرك الانقلاب علي حامد ومعه عبد الحميد عبد الماجد وعبدالبديع علي كرار، والصادق محمد حسن ويعقوب كبيدة وآخرون، وأعدم خمسة من الضباط، وطرد اللواء أحمد عبد الله حامد من الجيش، وسجن محيي الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان، وكان أول انقلاب في عهد الاستقلال انقلاب عبد الرحمن كبيدة، ومعه محمد أحمد جحا، وحسين خرطوم دارفور وعمر خلف الله وقد سجنوا ومعهم صف ضابط، ولكنهم أطلق سراحهم بعد انقلاب ٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م.

كان التفكير في الانقلاب هدف كل المتذمرين والمعارضين لحكم الأحزاب والديمقراطية الليبرالية وقد عطفت مصر في عهد عبد الناصر على كل الحركات الانقلابية، فحكومة عبد الله خليل قبلت المعونة العسكرية وقامت مشكلة بين مصر والسودان ظناً من أن الأمريكان سيقيمون قاعدة عسكرية في حلايب عام ١٩٥٧م وكان قرار عبد الناصر أن يسترد حلايب عسكرياً.

شجعت مصر كل المظاهرات الشعبية التي انطلقت في شوارع مدن وبلدان السودان محتجة على مشروع أيزنهاور المعروف بمشروع الفراغ في الشرق الأوسط، وصارت الصحافة المصرية تحذر من وقوع انقلاب عسكري في السودان، كما أن الهيرالد تربيون نشرت في أغسطس عام ١٩٥٨م حديثاً للسيد عبد الله بك خليل صرح فيه أنه سيسلم الحكومة للعسكر، ونقلت هذا الحديث جريدة الأيام في صفحتها الأولى كما أن الأستاذ عبد الخالق محجوب، الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني حذر في مقال في جريدة الميدان الصادرة يوم ١١/١١/١٩٨٥ في مقال بعنوان اليقظة من وقوع الانقلاب. . وقد نجح الانقلاب وتم في يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م باتفاق مع السيدين علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي وتأمين له، واستولى الانقلابيون على الإذاعة، وانطلق صوت الضابط عثمان نصر عثمان يذيع البيانات، وكان أول بيان هو بيان السيد الفريق إبراهيم عبود وهذا هو نصه:

«أيها المواطنون،

أحييكم جميعاً أطيب تحية، وبعد، كلكم يعلم ويعرف تماماً ما وصلت إليه حالة البلاد من فوضى وسوء وعدم استقرار للفرد والمجموعة، وقد امتدت هذه الفوضى والفساد إلى أجهزة الدولة والمرافق العامة بدون استثناء، وكل هذا يرجع أولاً وأخيراً لما يعانيه الفرد من الحصول على القوت الضروري، وظلت الحزبية جرياً وراء كراسي الحكم والنفوذ والسيطرة على موارد الدولة، وإمكاناتها تهمل خقوق المواطنين، وقد طال وكثر ذلك وصبرنا على تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو الأخرى آملين أن تتحسن الأحوال، ويسود الاستقرار، وتطمئن النفوس، وتزول الكراهية الكامنة في القلوب، ولكل محب لسلامة السودان من تدهور الحالة، وما آلت إليه البلاد من فوضى وفساد حتى كادت أن تتردى في هاوية سحيقة لا يعلم إلا الله مداها، ونتيجة لذلك وهو المسلك الطبيعي أن يقوم جيش البلاد ورجال الأمن بإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائي لها، وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المواطنين والنزلاء، ولقد قام جيشكم المخلص في هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٨م بتنفيذ هذه الخطة السليمة المباركة، والتي بإذن الله ستكون نقطة

تحـول من الفوضى إلى الاستقـرار، ومن الفساد إلى النـزاهة والأمـانة، وإني واثق بأن كل مخلص لهذا البلد سيتقبلها بصدر رحب.

أيها المواطنون،

إننا إذ نقوم بهذا التغيير الحالي لا نريد وراء ذلك نعماً ولا كسباً، كما أننـا لا نضمر لأحـد عداء، ولا نحمـل حقداً، بـل نسعى للاستقـرار، وإسعاد الشعب ورفاهيته، ولذلك فإنني أطلب من جميع المواطنين أن يلزموا السكينـة والهـدوء، وعلى كل مـواطن أن يقوم بعمله بـإخـلاص تـام للوطن والـدولـة، فـالمواطن في مكتبـه، والعامـل في مصنعه، والمـزارع في حقله والتاجـر في متجره.

وبما أن قوات الأمن قـد تسلمت مقاليـد الحكم، ولكي تستطيـع القيام بمهمتها خير قيام، فإنني آمر بالآتي وأن ينفذ الأمر فوراً.

١ ـ حل جميع الأحزاب.
٢ ـ منع التجمعات والمواكب والمظاهرات في كل مديريات السودان.
٣ ـ وقف الصحف حتى يصدر إعلان بذلك من وزير الداخلية.

إن سلطات الجيش تطلب من جميع المواطنين تنفيذ ذلك بروح طيبـة، كما وأنها تنذر الذين تحدثهم أنفسهم بالإخلال بالأمن، أنها لا تتهاون قط في توقيع الجزاءات الرادعة عليهم.

وقبل أن أختم كلمتي هذه أود أن أطمئن السادة السفراء وقناصل الـدول والجاليات الأجنبية على سلامة أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم، وكما أنه يطيب لي أن أؤكد بأن السودان الحر المستقل سينمي علاقة مع جميـع الدولـة عامـة والعـربية الشقيقـة خاصـة على أساس من الاحتـرام والود وتبـادل النفوذ، أمـا شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة، فسنعمـل جاهـدين لتحسين العلاقـات، وحل جميع المسائل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسـود البلدين الشقيقين.

وختـامـاً أسـأل الله التـوفيق وللشعب كله الاستقـرار والأمن والـرفـاهيـة والسلام عليكم.

تماسك الأبنية

مهما يكن هنالك رجل دولة فذكاؤه دائماً هو ذكاء وسط

ڤيكتور هيجو

لم يكن الفريق عبود وصحبه من أدعياء المعرفة، ولا من أصحاب الشعارات، وما كانوا يمضغون النظريات، ويبدلون المواقف، ويختلقون الخصومات، أو يقيمون المحاور، وكانت أمامهم مشكلتان أزليتان، تطلع مصر ونظرتها الأبدية للسودان، والتناقض والاختلاف بين السودان العربي وجنوب السودان، واستطاعت مصر أن تفوز بنصيب الأسد في نيل أعظم قدر من مياه النيل وإزالة مدينة حلفا لتقيم السد العالي، أما الجنوب فقد اشتعل منذ عام ١٩٦٣م، ونشبت حرب أهلية، وكان في استطاعة سلطة ١٧ نوفمبر أن تطفىء هذه الحرب الأهلية، وتستمر ولكن مشكلة الجنوب لهي السرطان الذي يعطل مسيرة السودان كله، وكل المعادلات والصيغ قد فشلت حتى الآن أن تؤلف بينه وبين الشمال، ما عدا ذلك كانت كل الأبنية الأساسية لحكم عبود متماسكة، والإنشاء والتعمير منضبط في نغمات متناسقة، والزراعة مزدهرة وكافية لإطعام الشعب السوداني، والسوق مترابط وموفور السلع، والفروق الطبقية محسوبة الخطى، وحتى أن المقاولين الذين أفادوا مالاً وربحاً من مشروعات التعمير كانت حساباتهم مراجعة ومحصورة، وحتى المباني والعقارات التي أنشئت لم يطمع ذووها في رفع إيجاراتها، ولم يتح لأهل الريف أن يملأوا العواصم والمدن، ويستقروا في عطالة مقنعة في حياة المدينة، ولم يمس نظام ١٧ نوفمبر الخدمة المدنية ويمزقها، ويطالب الناس بالإيمان بالثورة .

نعم، لقد كانت هنالك معارضة من الأحزاب التقليدية، والحزب الشيوعي، ولكن الجانب الإنساني في أفكار الحاكمين عالج هذه المشكلات في رفق، وإن كانت هنالك بعض التجاوزات من حكام الأقاليم.

اتصف نظام عبود بالتقارب المنضبط بين طبقات الشعب المختلفة، ولم يحاول أن يغير من السلوك الفردي للناس، ويدعو لأخلاق جديدة، وقيم مثالية، فمواطن اللهو تركت تحت رعاية القانون، وحياة البشر الطبيعية كانت مصونة، والخدمات الصحية والطبية والرعاية الأمنية كانت متوفرة، فالتزام نظام عبود بحماية الإنسان السوداني من التوغل والشره والطمع الاقتصادي ما زال يذكره كل الذين عاصروا تلك الحقبة، أجل، لقد بدأ التصنيع والتحضير له في عهد عبود، ولكن لم تنشأ فئات السماسرة والوسطاء والمنتفعون، فكل أمر كان يعالج في الخرطوم، كما أن المسئولين من القمة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة والوزراء وكبار رجال الدولة لم يكن حولهم حاشية أو مخططون للخراب، بل كان رجل الدولة في عهد عبود مواطناً يسير في الأسواق، ويأكل الطعام، ولم تكن لأي وزير أية امتيازات، بل كان موضوعاً تحت مراقبة الشعب والصحابة، فعبود لم يجعل الصحافة قومية، بل كانت للحكومة جريدة واحدة هي جريدة الثورة، ومع أن الصحف كانت تصادر إلا أنها كانت تعود للصدور.

لم يسمح نظام عبود للطائفية أن تسيطر عليه، فلم تكن هنالك اتجاهات طقوسية أو قيم عشائرية، وإن كان النظام قد أبقى الإدارة الأهلية، ووقفت معه الإدارة الأهلية في إخلاص، وتوفرت على جمع الضرائب والعوائد وكانت قوة فعالة في تماسك روح الجماعة، فالتفاعل والانفراج اللذين ظهرا بين نظام عبود والإدارة الأهلية كانا مثاليَّيْن، لم يقدر البريطانيون بتوددهم لرجال العشائر أن يصلوا إليهما، فلو رجعنا لمذكرات نيوبولد في كتاب السودان الحديث ومذكرات السير جيمس روبرتسون في كتابه «افريقيا في مفترق الطرق»، لاكتشفنا أن نظام عبود نجح في عقد الارتباط المجتمعي مع العشائر، وأذاب الطائفية، وكان منهج سلطة مايو هو السعي في دعم البناء الاجتماعي الواسع، وضم جميع الوحدات والشرائح أولاً في موطنها، ثم ربطها بالشرائح في المدينة في قنوات ثقافية وحضارية طبقاً للظروف والإمكانات من غير طفرة أو إسراع، لذلك كان المجتمع السوداني مرتبطاً بطريق الزواج والقربى والمصاهرة والنسب والجوار والصداقة.

أما المعارضون فكانوا هم الساعين للسلطة، والمتمردين في القوات المسلحة، ومع أن عبود ربط كثيراً من طرق السودان، فأنشأ خط الخرطوم ونيالا، وطريق الخرطوم ـ وادمدني ـ القضارف، فهذه الحركة في الربط الجغرافي أثرت بكل المناطق، ولم تكن منفذاً للهجرة للمدن.

لم يسع نظام عبود لاستيراد التكنولوجيا من غير دراسة، وإن كان قد توسع في مد ساعات البث في الإذاعة، وأدخل التلفزيون، ووفر لكل الصحف والمطبوعات والكتب أن تدخل إلى السودان ما عدا ما كان داعياً ومبشراً بالماركسية، ولم يغلق المقاهي، ولم ينشر رجال الأمن والعسس، إلا أن هنالك دائماً مقصلة في السودان ألا وهي إدراك الحرية والاستفادة منها، والسعي نحو التنمية واستخدام التكنولوجيا.

إن الحرية في السودان لها مفهوم خاص ألا وهو السلطة والحكم، والتنمية هي نقل كل ابتكارات الغرب واستخدام تكنولوجيتها، كما أن هنالك عقبات وجودية تاريخية لتقدم السودان وحريته ألا وهي مشكلة الجنوب، والرؤية المصرية للسودان، لذلك سقط نظام عبود.

الفصل الثاني والأربعون

الحية الرقطاء وأفاعي الفردوس

«تبعتهم الجماهير حتى تخوم القرى، وتمنوا لهم، وبعد ذلك تراجعت ولم تدر لِمَ سارت خلفهم تنشد وتهلل، وغاب عنها أنها فقدت إرادتها، وحرمت من الحرية»

ألكسندر سولزتشين

لا يحق لغاصب بطولة:

نعم لا يحق لغاصب بطولة حتى ولو دانت له الجماهير بالسيادة، وإبراهيم عبود، لم يشأ أبداً أن يكون يوليوس قيصر، فما نادى بالجمهورية الرئاسية، حتى برز بين رجاله مفكر متمرس ألا وهو أحمد خير، وأحمد خير مع إيمانه بالديمقراطية، والنظام البرلماني إلا أنه يدرك أن تطبيق الديمقراطية في السودان ما هو إلا شكل بلا مضمون، فالنواب يتنقلون من حزب إلى آخر، ولا غاية لهم إلا مصالحهم الشخصية، ففكرة الوطن، وصيانة الوطن والولاء للوطن، كل هذه القيم غابت عنهم، واستنفار الجماهير، وهي فاقدة الوعي لا يجدي، ولا يكسب النظام قوة ونفوذاً. لذلك اكتفى في بادىء الأمر بالتركيز على المجالس البلدية والريفية، ولم يشطر المجالس البلدية إلى مجالس أحياء ومجالس قرى، وتوسع في جمع الشمل في مجالس المديريات، وكانت العضوية في هذه المجالس تطوعاً بلا مال ومرتب، فالشمول في التمثيل كان طابع نظام ١٧ نوفمبر. .

بدأت المشكلات عندما أنشأ المجلس المركزي، وحاول الشيوعيون أن يدخلوا هذا المجلس، وانبرى الأستاذ أحمد سليمان والأستاذ فاروق أبو عيسى في الإسراع لخوض المعركة، ولكنهما فشلا.

وفي عام ١٩٦٢م بدأ التمرد في الجنوب، واستعرت الحرب الأهلية، فلقي المعارضون فرصة لهز النظام، وصار المثقفون ينحون باللائمة على حكومة عبود، ونسوا تمرد الجنوب في عام ١٩٥٥م خلال أول وزارة وطنية برئاسة السيد إسماعيل الأزهري، واشتد التمرد عام ١٩٦٣م، وبلغ قمته عام ١٩٦٤م، فأقيمت الندوات في جامعة الخرطوم وتصدر المعارضة لأول مرة الإخوان المسلمون، وقد شبوا عن الطوق، وعجم عودهم، فكانوا فرسان الحلبة، وشاءت الأقدار أن يكون اللواء حسن بشير، واللواء محمد طلعت فريد، واللواء محمد أحمد عروة، واللواء أحمد مجذوب البحاري خارج العاصمة، واللواء المقبول الأمين الحاج في المملكة العربية السعودية، ولم يكن مع الفريق إبراهيم عبود من أعضاء المجلس الأعلى غير اللواء محمد نصر عثمان واللواء أحمد رضا فريد، وقد استفحلت البطالة بعد إنهاء العمل في خزان الرصيرص، وخشم القربة، والإنشاءات الصناعية.. وتحرك الشيوعيون ينادون بمحاربة الديكتاتورية، ونشطت الأحزاب التقليدية، وعقدت الاجتماعات، وكان السيد إسماعيل الأزهري، والسيد يحيى الفضلي وكل أعضاء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي أحياء، وما غاب عن المسرح السياسي غير السيد عبد الرحمن المهدي والسيد الصادق المهدي، ولكن احتفظ حزب الأمة بتماسكه، وفي ليلة ٤٠ أكتوبر عام ١٩٦٤م أطلق رجال الأمن الرصاص على طلبة الجامعة فاستشهد الطالب قرشي، وبعد ذلك عمت المواكب والمظاهرات كل أنحاء السودان، فحلّ الفريق إبراهيم عبود المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومجلس الوزراء، فأصبح الوضع الدستوري في فراغ، ورتب الأمر للمجلس المركزي أن يناقش الأحوال، وتأليف حكومة جديدة، ولكن الجماهير رفضت ذلك، فتكونت لجنة من الوساطة من رجال الجيش ومن بينهم اللواء محمد الباقر أحمد، واللواء عوض عبد الرحمن صغير وآخرون، وتم تأليف وزارة انتقالية برئاسة السيد سر الختم الخليفة، وكان قوام هذه الحكومة أعضاء جبهة

الهيئات والشيوعيون، ولكن لم تستقر الأمور، وأسقطت هذه الوزارة، وقامت وزارة أخرى لتكمل الفترة الانتقالية برئاسة السيد سر الختم الخليفة، وشهدت الفترة القصيرة التي أدارت فيها الوزارة الانتقالية شئون البلاد، تنبه بعض ضباط القوات المسلحة لخور الحكم المدني وعجز الأحزاب، فتولدت لديهم أفكار لإقامة تنظيمات للاستيلاء على الحكم..

وكانت هنالك أكثر من خمسة تنظيمات، لا يجمع بينها هدف غير الاستيلاء على الحكم، ولكن أقوى التنظيمات، كان هو التنظيم الذي نبع في جنوب السودان، ولم يكن ذلك التنظيم يحمل أي فكر إيديولوجي، بل كان أشبه بخلية ترفض الأسس والمناهج التي يتبعها قادتهم في داخل الجيش، وعدم القدرة على إنهاء التمرد في الجنوب، وعجز الأسلحة والآليات في الجيش السوداني، ونقص التدريب، وسوء المرتبات، وكان هذا التنظيم يضم الرشيد نور الدين، وجعفر محمد نميري، وفاروق عثمان حمد الله، وخليل سورج، ثم امتد إلى جبيت وما كان هذا التنظيم جديداً وطارئاً بعد ثورة أكتوبر، بل كانت له جذور منذ الخمسينات.

الجذور والأسس:

منذ عام ١٩٥٥م انتشرت فكرة القومية العربية، ووفدت في بادىء الأمر من سوريا من خلال كتابات ميشال عفلق وزكي الأسوزي، وحاول قبل ذلك بعام الرائد صلاح سالم أن يستنفر ضباط الجيش السوداني للاستيلاء على الحكم، واستوعب الجيش السوداني أعداداً من الضباط السودانيين الذين كانوا يعملون في الجيش السوداني، وكان بعضهم من الطموحين المتمرسين على نظم الانقلابات كمحمد عبد الحليم عبد الرحمن وشقيقه أحمد عبد الحليم عبد الرحمن وعبد المنعم عبد الحي وغيرهم، ولكنهم لم يجدوا أمامهم منفذاً حتى قام كبيدة في محاولة الانقلاب عام ١٩٥٧م كانت انعكاساً لموجة الانقلابات العسكرية في مصر وسوريا.

أصبحت فكرة التنظيمات تلوح وتختفي، لأنها افتقرت للنضج والهدف السياسي والاجتماعي، وظل فاروق عثمان حمد الله يحوم حولها، ويعقد الصداقات مع البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين، بعد النجاح الذي

حققته انتفاضة أكتوبر عام ١٩٦٤م، رأى صغار الضباط أن الأسباب التي دعت للحكم العسكري قائمة في قوة أكثر مما كانت من قبل، فالأحزاب عادت لممارساتها القديمة، فاتصل فاروق عثمان حمد الله بصحبه القدامى الذين أقاموا لهم تنظيماً عام ١٩٥٩م، وكانوا في تلك الفترة حديثي التخرج، والتجربة، فاستجاب له سبعة منهم، أما الباقون فقد تخلوا عن حماسهم القديم.

وكان أصحاب الدعوة فاروق عثمان حمد الله وليس معه غير اثنين، ولكن الدعوة الجديدة استقطبت خمسين ضابطاً، وكانت الغاية هي دراسة المطالب الفئوية وتسليح الجيش، وتمَّ الاجتماع عام ١٩٦٦م والأحزاب قد استولت على السلطة.

حضر الاجتماع ثلاثة وتسعون ضابطاً، وناقشوا ستين مطلباً في جدول أعمال اجتماعهم، وحضر هذا الاجتماع كل قواد السريات في الجنوب ما عدا قائداً واحداً انسحب من الاجتماع ملتزماً بقوانين الضبط والربط في الجيش.

وكان قائد القيادة الجنوبية اللواء أحمد الشريف الحبيب متغيباً في الخرطوم، وينوب عنه العميد سليمان إبراهيم، فاستدعي العميد سليمان إبراهيم، والتزم بقرارات الاجتماع، وأقسم أن يحافظ على سرها.

بعد ذلك رجع اللواء أحمد الشريف الحبيب إلى جوبا، وتجاوب مع ضباطه، وذكر في أسى وحزن تلكؤ القيادة القامة والحكومة في الاستجابة لمطالب القيادة الجنوبية، وعجز الحكومة في الوصول لحل لمشكلة الجنوب.

تشجع الضباط في القيادة الجنوبية، وطالبوا المحافظ أن يعامل القيادة الجنوبية كحكومة، وتعاقبت البرقيات والإشارات إلى الخرطوم مطالبة بحضور القائد العام الفريق الخواض محمد أحمد، وقد تكونت قيادة عمل من الضباط.

حضر القائد العام اللواء الخواض محمد أحمد ومعه الدكتور عبد الحميد صالح وزير شئون الرئاسة ووزير الدفاع بالإنابة لتغيب السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج السودان، استعرض

الضباط مطالبهم مع القائد العام والدكتور عبد الحميد صالح بعد أن أطلقوا سراحهما بعد أن اعتقلا. . وطالب الضباط بالسلاح والمؤن وأصروا على الضمانات وعدم محاكمة أي ضابط.

رجع القائد العام والدكتور عبد الحميد صالح إلى الخرطوم، وبعد شهرين استدعى الضباط الذين كانوا يتبوءون قيادة لجنة العمل وعددهم أحد عشر ضابطاً، وفصلوا من الجيش، وكان في مطلعهم فاروق عثمان حمد الله. .

عين الضباط المفصولون في وظائف مدنية بنفس مرتباتهم. .

انقلاب خالد الكد

خالد حسين أحمد عثمان الكد، ابن أسرة معروفة في أم درمان، فوالده كان من رواد الثقافة والفكر في السودان، وكذلك عمه حسن أحمد عثمان الكد. . وقد ارتبط بقرابة مع عبد الخالق محجوب، أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، وكذلك مع اللواء حسن بشير نصر. . وكان واسطته في الالتحاق بالكلية الحربية اللواء حسن بشير نصر. .

لم يعرف عن خالد حسين أحمد عثمان الكد أي فكر أو طموح سياسي، بل إنه قضى مرحلة المدرسة الثانوية في إهمال وتمرد. . فبعدما التحق بالعسكرية استنار فكره، وعكف على المطالعة والدراسة والنقاش، واتصل بالتنظيمات السرية في الجيش.

جاء في اعترافات خالد الكد أن الذي حركه للانقلاب معرفته بأفراد الخلية التي انتظم فيها، وكانوا: الرشيد نور الدين، جعفر محمد نميري، محمد محجوب عثمان شقيق عبد الخالق محجوب، هاشم العطا، ميرغني العطا، الرشيد أبو شامة، فاروق عثمان حمد الله، أبو القاسم محمد إبراهيم، خالد حسن عباس، محجوب محمد نور الدين، عثمان حاج حسين، محمد مرسي، سيد أحمد عبد الرحيم.

ولم تعرض هذه الاعترافات على المحكمة ولم تناقش، فقد قام بالتحقيق معه العميد عمر الحاج موسى الذي كان متعاطفاً مع هذه الخلية. .

كـان انقلاب الكـد في عام ١٩٦٧م، وكـان يحمل البيـان للإذاعـة وبه أسماء وزراء الانقلاب. ولما كان الكـد يستقل السيـارة في كوبـري الخرطـوم بحري، وقد اطمأن بعد الاستيلاء على كل المـواقع، بـرز أمامـه العميد عمـر الحاج موسى، وبعض العسكريـين، وأغلقوا الطريق أمامه.

تأكدت مـظلة الخلية، وكـان على رأسها العميـد عمر الحـاج موسى أن الانقـلاب سينطفىء في لحـظات. فكـل قـواد الجيش الكبـار مـوجـودون في العاصمة، وستظهر أسمـاء كانت خفيـة، لذلـك أسرع واعتـرض طريق خـالد الكد، وألقى القبض على بعض العسكريـين المتقـاعدين، ومن بينهم محمـد عبد الحليم عبد الرحمن وشقيقه أحمد عبد الحليم عبـد الرحمن، واستجـوب بابكر كرار وآخرين. . ولكن لم يصل التحقيق إلى أسرار تنظيم من التنظيمات فيدنيه، فقد تكتم خالد الكد على كل الأسرار، وحكم عليه بالسجن، وخشيه التنظيم الذي دفعه للانقلاب، وصار ينشر حوله الإشاعات والأراجيف.

اطمـأنت الأحـزاب لفشـل الانقـلاب، ولكنهـا لم تـدرك، ولم تصـدق بالرغم من تقارير رجال الأمن أن هنالك تحضيراً لانقلاب، وأن مصر هي التي تلعب اللعبـة في تنفيذه، فـالسودان وإن كـان قد قـطع علاقـاته مـع الولايـات المتحدة، إلا أن الأزمة الاقتصادية قـد شلت حركتـه، وخشي عبد النـاصر أن يعـود الوجـود الأمريكي للسـودان، كمـا أن الحـزب الـوطني الاتحـادي ازداد التصاقاً مـع حزب الأمـة، وفترت نغمـة الوحـدة والاتحاد مـع مصر، وأصبـح السودان يعارض أي التجاء نحو الكتلة الشرقية، لذلك شدَّ عبد الناصر من أزر الحزب الشيوعي السوداني.

في تلك الأثناء قبلت الحكومة الائتلافية استقالة السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء، وسلمته ردها وهو في مطار الخرطوم في طريقه للقاهرة.

لم يكن بابكر عوض الله من رجال السياسة، بـل إن السانحـة الوحيـدة التي لجت به في عالم السياسة كـانت عندمـا عينه السيـد إسماعيـل الأزهري رئيسـاً لمجلس النـواب في أول بـرلمـان سـوداني، فتعلق منـذ تلك اللحـظة بالسياسة، ولما ساءت الأحوال في عهد عبود، خرج مع مـوكب القضاة ومعـه زميله السيـد عبد المجيـد إمام، وقـدما المـذكرة احتجـاجـاً على الإجـراءات

التعسفية التي قام بها رجال الأمن في فض المظاهرات والمواكب، ورفض أن يطلق رجال الأمن الرصاص على المتظاهرين، فاعتقل وزملاؤه، وحمد له التاريخ هذه الحسنات..

ولكن رأت زوجته أنه لا بدَّ أن يتبوأ مكاناً تحت شمس السودان، فأقامت تنظيماً من القوميين العرب والبعثيين، وحصل بابكر عوض الله على أسلحة من مصر في يناير عام ١٩٦٩م، وتوزعت علاقة بابكر عوض الله مع الشيوعيين، وقدم لهم جزءاً من الأسلحة المصرية، وكذلك قدم للختمية جزءاً من الأسلحة.

كان بابكر عوض الله حينذاك في الخامسة والخمسين من عمره، وقد أصابه مرض السكري والضغط، ورأى أن الطريق أمامه هو الحكم، وازداد اجتهاده، وشدت هذا الطموح عنده علاقته مع مصر، وحصل على خطة الانقلاب من مصر، قدمها له اللواء طيار (م) فؤاد شريف مدير شركة مصر للطيران بالسودان وقد كشف هذه الخطة الصحفي الأستاذ محمد مكي محمد الذي صفي في مطلع انقلاب ٢٥ مايو.

أشرف على الخطة محمد عبد الحليم عبد الرحمن وشقيقه أحمد عبد الحليم عبد الرحمن، واعتمدوا على قوة من المشاة والمدرعات، وأوصت الخطة باستيعاب الشيوعيين والناصريين والبعثيين والقوميين العرب، واندس في الاستخبارات العسكرية عناصر مؤذية بمحمد عبد الفتاح بانوت، وبابكر النور وكان اللواء محمد إدريس عبد الله يعلم ذلك.

فندق المؤامرات:

جعل فاروق عثمان حمد الله الفندق الكبير بالخرطوم مركزاً للإعداد، وكان يحضر معه كل ليلة منذ يناير عام ١٩٥٩م، النقيب طيار (م) سيد كسباري.

حاول فاروق عثمان حمد الله أن يستقطب كل الساخطين على نظام الأحزاب، اتصل بالمرحوم الأستاذ بابكر كرار، وكان بابكر صديقاً لمحمد عبد الحليم عبد الرحمن، ودامت صداقتهما حتى وفاة بابكر، كما كان صديقاً

لجعفر نميري، وانتهت صداقتهما عام ١٩٧٣م، وكان صديقاً للرشيد الطاهر، ومحيي الدين عووضة، وعبد الله زكريا، وعبد الخالق محجوب.

عقدت عدة اجتماعات منذ عام ١٩٦٦م حتى مايو عام ١٩٦٩م في منزل بابكر كرار، وحضر هذه الاجتماعات جعفر نميري، وعبد الخالق محجوب، وناصر السيد، ومحيي الدين عووضة، وكان الهدف من هذه الاجتماعات إبعاد بابكر عوض الله من أية قيادة.

لم ييأس فاروق عثمان حمد الله من البحث عن كوادر من المدنيين والعسكريين، ولكن اللواء محمد إدريس عبد الله كان لكل هذه المحاولات بالمرصاد، فعلاقة القربى بينه وبين إسماعيل الأزهري أتاحت له لقاء الأزهري، ذلك أن جد إسماعيل الأزهري الشيخ إسماعيل الأزهري القاضي الشهير قد تزوج شقيقة اللواء محمد إدريس عبد الله، كما أن علاقة اللواء محمد إدريس عبد الله بالأنصار عميقة، فوالده القاضي إدريس كان من رفاق محمد أحمد المهدي، ومستشاري الخليفة عبد الله، وعند الفتح أصبح قاضي عموم دارفور. فكان يطلع الأزهري والسيد الصادق المهدي على كل التحركات، بينما كان نائب القائد العام المرحوم اللواء حمد النيل ضيف الله لا يأبه بكل تلك التنظيمات، ويرى أنها زوبعة في فنجان.

في الجانب الآخر كان الأمريكيون والبريطانيون يتصلون ببعض السودانيين المتطلعين للسلطة فالمستر كوفان، والمستر آلان مور قد ازداد نشاطهما، وتنبهت مصر لذلك، فأغدقت العطايا على بعض رجالها في السودان، واستمالت عبد الخالق محجوب، والشفيع أحمد الشيخ ومحمد أحمد سليمان، ويرجع نشاط مصر واستعدادها للانقلاب بعد فشل الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١م، ورحلة إبراهيم عبود في اليوم الثاني من أكتوبر عام ١٩٦١م، وتوطد مركز الولايات المتحدة في السودان.

أطلقت مصر السيد بابكر عوض الله، ومدته بكل ما يساعده في إدارة مهمته، ولكن بابكر عوض الله كان غير اجتماعي، ولم تكن له كلمة ومعرفة بالسياسة السودانية، كما أن كثيراً من المثقفين كانوا يصفونه بالتعالي والكبرياء، كما أنه كان قاسياً في ردوده على المثقفين، فقد كان حالماً سياسياً

يؤمن بالمدينة الفاضلة، فقد وافق على برنامج سياسي إذا ما نجح الانقلاب أن يكون مجلس الشعب القيادي من خمسة عشر عضواً يختارهم معه أصحاب الاتجاهات المعتدلة، خمسة من المدنيين العاملين في الأحزاب وتسعة من العسكريين، ويكون هذا المجلس موقوتاً بسنة، ينتهي بعدها دور العسكريين، ويعودون إلى ثكناتهم، وقد اعترض العسكريون على ذلك، ولكنهم ارتضوا أن يجعلوا من بابكر عوض الله جسراً بينهم وبين مصر.

يقوم مجلس الشعب القيادي بترشيح واختيار مائة شخص ليكونوا اللجنة المركزية، ويكون اختيارهم من رجال الأحزاب بقيادات الطائفية والإدارة الأهلية، والمثقفين العاملين في الحقل الوطني والسياسي يستعين مجلس الشعب القيادي بعشرة خبراء في السياسة والتعليم والاقتصاد والتنمية الاجتماعية والبيطرة والصحة والإدارة والأمن، والشئون الخارجية والعلاقات العامة، ولا يشترط أن يكونوا من السودانيين، وقد رفض ذلك.

دعا برنامج بابكر عوض الله لحل الأحزاب وتكوين الحزب الواحد.

أعد البرنامج خططاً ودراسات للحكم الإقليمي.

أعد بابكر عوض الله بنفسه مسودة لدستور دائم في إطار الحكم الإقليمي والحزب الواحد.

ركز على الارتباط بالعالم العربي والافريقي والالتزام بعدم الانحياز.

لم يأبه العسكريون ببرنامج بابكر عوض الله، وكان الرابط بين العسكريين وبابكر عوض الله اثنان هما فاروق عثمان حمد الله ومحمود حسيب، لأنهما كانا وحدويين، وكانا ينظران للتنظيمات الأخرى كتنظيمات فئوية، تطالب بتسليح الجيش، وتحسين كوادره وإعادة بنائه، ورفع مستوى الكفاءة بتدعيم المعاهد والكليات العسكرية، وتوفير مجال التدريب في الخارج لكل الرتب ورفع المستوى الاجتماعي لكل أفراد القوات المسلحة، وإعلاء مستوى الجندي العسكري والثقافي، وتدعيم مراكز التدريب وقيام المدارس العسكرية لهدف القضاء على التخلف، وفتح المجال للترقي من الصفوف، وزيادة المعاشات والمكافآت للجنود وأسرهم والحفاظ على كرامة الجندي، ومنع استخدامه للخدمة في المنازل وتغيير كل القوانين العسكرية وإدخال التجنيد الإجباري وإنهاء مشكلة الجنوب عسكرياً.

أجل، لم تكن التنظيمات الأخرى تسعى للاستيلاء على الحكم.

عنيت إدارة الجيش السوداني بهذه المطالب، وسعت لشراء أسلحة من الاتحاد السوفياتي، ولكن الاتحاد السوفياتي غالي في الائتمان والشروط، وعاد الوفد قبل ٢٥ مايو من شهر مارس يلوح بالقبول، ووقع اتفاق مع جمهورية تشكوسلوفاكيا الاشتراكية لشراء عربات برمائية.

وفي مطلع مايو عام ١٩٦٩م استعد الوفد العسكري السوداني للسفر إلى موسكو، وكان في مدرسة المدرعات خمسون وأربعمائة مستجد يتدربون، وكان القائد الأول لتلك المدرسة الرائد خالد حسن عباس، وكان القائد الثاني محجوب برير، وخالد قد التأم في تنظيم جعفر نميري وأبو القاسم محمد إبراهيم وأبو القاسم هاشم واستطاع أن يضم لهذا التنظيم الرائد مأمون عوض أبو زيد والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، كما أن جعفر نميري زكى لهم الرائد الرشيد نور الدين والرشيد أبو شامة وعثمان حاج حسين ومحمد مرسي وسيد أحمد عبد الرحيم، وطمأنهم أن هنالك لواءين في الجيش مواليان لهم وهنالك عميدان يقفان معهم، ولكن ليس بالضرورة أن يضموا اللواءين ولا العميدين.

... أعدت الخطة في سلاح المدرعات، وقام محجوب برير بتدريب الجنود المستجدين، وقام الرائد زين العابدين محمد عبد القادر بتدريب لجنود المظلات.

اشترك في التحضير للانقلاب سلاح المدرعات وسلاح المظلات، ولم يتصل الانقلابيون بالجنود المدربين السالكين في الخدمة، خشية أن يفشوا السر.

كانت مغامرة ومخاطرة فكبار قواد الجيش السوداني قد سافروا للاتحاد السوفياتي وكانت ليالي المولد النبوي قد شغلت الناس، كما أن الضباط الشيوعيين رفضوا الانقلاب في اجتماعهم مع بابكر عوض الله في اليوم العاشر من مايو، ولكن كان هنالك أحمد سليمان ومعاوية إبراهيم سورج ومحمد أحمد سليمان وفاروق أبو عيسى وجوزيف قرنق والدكتور موريس سدرة ومحجوب عثمان قد وافقوا أن يدعموا الانقلاب، ويشتركوا في

الحكومة، وكان عبد الخالق محجوب هو المعارض الـوحيد، واستـطاع جعفر نميري أن يجذب إليـه بعض أصدقـائه من الشيـوعيـين كمحمد أحمـد الأسد وغريب الله الأنصاري ومحمد إبراهيم نقد.

وحتى ساعة التحـرك من خور عمـر لم يعرف من هـو القائـد العسكري للانقلابيـين، ولم يحضـر جعفر نميـري أي تدريب، أو تحضيـر، بل إنـه قبع في بيته في ود نوباوي، وعندما طرق الانقلابيون باب منزلـه ظن أن السلطات قـد اكتشفت أمره، وجـاءت لتعتقله، فلما اطمـأن جعفر نميـري لذلـك أطلع الانقلابيـين على موافقة الأغلبية من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيـوعي السوداني في مخطوط بتوقيعهم بتاريخ العاشر من مايو.

كيف تم ذلك، وكيف حصل جعفر نميري على ذلك. . يقول المرحوم الأستـاذ بابكـر كرار، إن مصـر شجعت الشيـوعيـين وأعـانتهم، ووعـدتهم أن يكونوا شركاء في الحكم، وكانت تعلم معارضة المرحـوم الأستاذ عبـد الخالق محجوب، ولكنها أدركت أن عبد الخالق لم تعد له القوة القديمة. .

بعـد ذلك أعلمـوا بابكـر عوض الله أنهم اختـاروه نائبـاً لـرئيس مجلس الثورة، فلم يعترض.

في الساعة الثانية والدقيقة العشرين انتشرت قـوة مدرعـة خارج مـدخل القيادة العامة وفتحت لهم الأبواب من غير علم الضابط العـظيم، ودخل معهم العقيد جعفر نميري، وجلس في مقر قيادة البوليس الحـربي، وكان قبـل ذلك قد استطاع اثنا عشر ضابطاً قطع المواصلات الهاتفيـة وكان ذلـك في الساعـة الثـانية عشـرة وفي الساعـة الواحـدة صباحـاً، قامت مجمـوعة بـاعتقال بعض العسكريـين السياسيـين، وقد استطاع اللواء الخواض محمد أحمـد أن يتصل بمحمد أحمد محجوب فعلم أنه معتقل في منزله.

خشي الانقـلابيون من سـلاح المدفعيـة بالخـرطوم بحـري لأنـه القـادر المهتدي لسلاح المدرعات ولكن كانت هنالك فرقة منه قـد تحركت قبـل أيام لحراسة طريق الجيلي وكبري شمبات، وقد تم اتفـاق مسبق مع أحـد الرواد، قام به الرائد ميرغني العطا إنهم يعـدون لانقلاب، وأوصـاه أن يهيء لهم كل السبل الممكنة. . وفي تلك الليلة دخل إلى سلاح المدفعية بالخرطـوم بحري

الرائد محجوب برير وهو يحمل رسالة شفوية من العقيد جعفر نميري أن الانقلاب قد نجح.

وفي الساعة الرابعة صباحاً تقدمت ثلاث مدرعات بقيادة الرائد محجوب برير يحمل رسالة من جعفر نميري، وكان قاسياً وعبثياً في ألفاظه لولا الرائد عوض الكريم إدريس بشير والعقيد سيد علي قائد ثان الحماية لحدث اشتباك في حامية الخرطوم وكان قائد الحامية العميد إبراهيم أحمد عمر.

أما سلاح المهندسين فقد كان على اتفاق تام باركه الرواد فيه ووفروا كل الوسائل لإنجاح الانقلاب واستولوا على الإذاعة ومنطقة أم درمان.

بقيت الأقاليم وقياداتها، فقد أمن صغار الضباط كل السبل لإنجاح الانقلاب لتحسين أوضاعهم.

الأوامر الجمهورية

أصدر الانقلابيون في صبيحة الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م:

الأمر الجمهوري رقم (١):

١ ـ اسم الأمر الجمهوري وبدء العمل به:

يسمى هذا الأمر «الأمر الجمهوري رقم ١» ويعمل به فوراً ابتداء من الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م.

٢ ـ جمهورية السودان الديمقراطية ومجلس الثورة:

السودان جمهورية ديمقراطية السيادة فيها للشعب وينوب عنه في مباشرة أعمال السيادة مجلس الثورة المكون حسب التشكيل الذي سيعلن عنه فيما بعد.

٣ ـ إيقاف العمل بدستور السودان المؤقت (المعدل في عام ١٩٦٤م):

يعلن مجلس الثورة بموجب هذا الأمر إيقاف العمل بدستور السودان المؤقت (المعدل في عام ١٩٦٤م) كما يعلن حل جميع الهيئات الآتية:

(أ) مجلس السيادة.

(ب) مجلس الوزراء.

(ج) الجمعية التأسيسية.
(د) لجنة الخدمة العامة.
(هـ) لجنة الانتخابات.

٤ ـ مجلس الوزراء:

لمباشرة السلطتين التنفيذية والتشريعية يعين مجلس الثورة مجلساً للوزراء يكون مسئولاً بالتضامن أمام مجلس الثورة.

٥ ـ تعيين الوزراء وعزلهم واستقالاتهم:

تعيين الوزراء وعزلهم وقبول استقالاتهم من اختصاص مجلس الثورة ويباشر مجلس الثورة سلطاته بموجب هذه المادة بتوصية من رئيس الوزراء.

٦ ـ القسم الوزاري والمسئولية الفردية للوزراء:

الوزراء يؤدون القسم أمام مجلس الثورة وهم مسئولون كل بمفرده أمام رئيس الوزراء عن تصريف شئون وزاراتهم.

٧ ـ النصاب القانوني وإصدار القرارات:

النصاب القانوني في كل من مجلس الثورة ومجلس الوزراء هو نصف الأعضاء وتصدر القرارات في كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة.

٨ ـ حل الأحزاب السياسية:

كل الأحزاب السياسية تعتبر منحلة من هذا اليوم ولا يجوز قيام أي تشكيل سياسي أو أي تنظيم يحتمل أن يستغل لأغراض سياسية إلا بإذن من مجلس الثورة.

٩ ـ استمرار القوانين القائمة:

جميع القوانين التي كان معمولاً بها قبل إيقاف العمل بالدستور تعتبر سارية المفعول إلى أن تلغيها أو تعدلها سلطة ذات اختصاص وكل إشارة في تلك القوانين إلى مجلس السيادة تعتبر إشارة إلى مجلس الثورة.

١٠ ـ استمرار الأشخاص في مناصبهم:

فيما عدا ما نص عليه هذا الأمر يظل جميع الأشخاص الشاغلين لمناصب في جمهورية السودان في مباشرة اختصاصاتهم ما لم يصدر أمر بعزلهم أو وقفهم من سلطة ذات اختصاص.

الأمر الجمهوري رقم ٢:

أصدر مجلس الثورة الأمر الجمهوري الآتي نصه:

١ ـ اسم الأمر وبدء العمل به:

يسمى هذا الأمر «الأمر الجمهوري رقم ٢» للدفاع عن السودان ويعمل به فوراً ابتداء من ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م.

٢ ـ العقاب على العمل العدائي ضد الثورة:

يعتبر مخالفاً لأحكام هذا الأمر ويعاقب بموجبه كل من يقوم بعمل عدائي ضد الثورة.

٣ ـ تعريف العمل العدائي:

الأعمال العدائية ضد الثورة تشمل كل عمل قصد به إثارة المعارضة لنظام الحكم في السودان أو التشهير به، أو احتقاره ويعتبر التشهير بمجلس الثورة أو أحد أعضائه أو بمجلس الوزراء أو أحد أعضائه أو الإساءة إلى أي منهم معارضة لنظام الحكم في السودان.

(ملاحظة): جاء هذا النص لأن السودان قرية، وكل إنسان يعرف الحياة الخاصة والمساوىء في الآخرين، فحماية للانقلابيين وأتباعهم ورد هذا النص.

٤ ـ أعمال معينة تشكل عملاً عدائياً:

دون مساس بعمومية التعريف المبين في المادة السابقة تعتبر الأعمال الآتية أعمالاً عدائية ضد الثورة إذا قصد بها إثارة المعارضة لنظام الحكم أو التشهير به أو احتقاره.

(أ) القول أو الإشارة أو الكتابة.

(ب) تنظيم المواكب والاجتماعات.

(ج) طبع ونشر أو توزيع أو حيازة الكتب أو اللافتات أو المنشورات أو الجرائد.

(د) الإذاعة بالراديو أو التلفزيون.

٥ ـ العقاب على الأعمال الأخرى:

يعتبر مخالفاً لأحكام هذا الأمر ويعاقب بموجبه كل من:

(أ) يقوم بعمل يهدف إلى قيام تشكيلات أو أحزاب أو منظمات سياسية دون إذن من مجلس الثورة.

(ب) يحوز أو يتسلم أو يحول أو يتصرف في حيازة أو ملكية أي مال عقاراً كان أو منقولاً لأغراض سياسية.

(ج) يتصرف في حيازة أو ملكية أي مال عقاراً كان منقولاً أو يكون مودعاً أو مسجلاً باسم أي حزب سياسي أو أية هيئة سياسية، وباسم رئيس ذلك الحزب أو الهيئة أو باسم أي شخص آخر إنابة عن ذلك الحزب.

(د) يقوم بأي إضراب أو أي عمل قصد به الإضرار بالنظام الاقتصادي للدولة أو تعويقه أو الإخلال به.

(هـ) يقوم بأي عمل من شأنه إثارة الكراهية بين طبقات الشعب بسبب اختلاف الدين أو الوضع الاجتماعي في السودان أو تعويقه أو الإخلال به.

٦ ـ العقوبة:

كل من يقوم بعمل عدائي ضد الثورة أو بأي عمل مخالف لأحكام المادة (٥) من هذا الأمر يعاقب بالإعدام أو بالسجن لمدة قد تمتد إلى عشر سنوات.

٧ ـ اختصاص المجالس العسكرية:

تختص المجالس العسكرية دون غيرها بالنظر في القضايا الآتية:

(أ) كل القضايا المقدمة بموجب هذا الأمر.

(ب) كل القضايا المقدمة بموجب الفصول الآتية من قانون عقوبات السودان.

أولاً: الفصل التاسع ـ الجرائم الموجهة ضد الدولة.
ثانياً: الفصل الحادي عشر ـ الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة.
ثالثاً: الفصل الحادي عشر (أ) ـ الجرائم المتعلقة بقوات الشرطة.
رابعاً: الفصل الثاني عشر ـ الجرائم ضد الطمأنينة العامة.

(د) أي جريمة أخرى بموجب أي قانون يقرر مجلس الثورة محاكمتها أمام مجلس عسكري.

٨ ـ إصدار اللوائح:

يصدر مجلس الثورة بموجب هذا الأمر اللوائح الخاصة بتشكيل وإجراءات المجالس العسكرية المنوط بها محاكمة الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر وإلى أن تصدر تلك اللوائح يكون تشكيل تلك المجالس ونظام إجراءاتها وفقاً لأحكام قانون القوات المسلحة لعام ١٩٥٧م والقواعد واللواء الصادرة بموجبه.

٩ ـ أعمال السيادة:

كل تدبير يتخذه مجلس الثورة بقرار منه يقصد حماية الثورة يعتبر عملاً من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيه أمام المحاكم.

١٠ ـ سلطة مجلس الثورة في فصل أي شخص:

لمجلس الثورة السلطة الكاملة وبغير الطريق التأديبي في فصل أي شخص يشغل منصباً رسمياً في أي جهاز في الدولة إذا رأى المجلس أن ذلك الشخص ليس كفؤاً لأداء مهمته أو تعلق به شبهات يراها المجلس ماسة بالنزاهة أو الشرف أو حسن السمعة أو يكون استمراره في منصبه في نظر المجلس معوقاً لأهداف الثورة.

١١ ـ سلطة مجلس الوزراء في فصل موظفي الخدمة المدنية:

لمجلس الوزراء السلطة الكاملة وبغير الطريق التأديبي في فصل أي موظف من الخدمة المدنية إذا رأى المجلس أن ذلك الموظف تعلق به شبهات ماسة بالنزاهة أو الشرف أو حسن السمعة أو أن استمراره في منصبه معوق لأهداف الثورة.

١٢ ـ تحديد الإقامة:

يجوز لمجلس الوزراء بتوصية من وزير الداخلية وحماية للأمن العام أن يأمر بتحديد إقامة أي شخص في أي مكان يراه المجلس مناسباً داخل الحدود السودانية سواءً كان ذلك المكان هو مكان إقامة الشخص الاعتيادية أم لا. وأي أمر يصدره مجلس الوزراء بموجب هذه المادة يعتبر كما لو كان صادراً بموجب المادة ٩٢ د (٤) من قانون التحقيق الجنائي ولا يجوز الطعن فيه أمام المحاكم.

(ملاحظة): فصل في الأشهر الأول أعداد من ضباط الجيش النظامي وقيادات الخدمة المدنية واعتقلت الشخصيات البارزة في حزب الأمة والوطني الاتحادي في كل أنحاء السودان.

أمر جمهوري رقم ٣

أصدر مجلس الثورة الأمر الجمهوري الآتي نصه:

١ ـ اسم الأمر الجمهوري وبدء العمل به:

يسمى هذا الأمر «الأمر الجمهوري رقم ٣» ويعمل به فوراً ابتداء من ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م.

٢ ـ تشكيل مجلس وزراء حكومة الثورة:

تشكل مجلس وزراء حكومة الثورة على النحو التالي:

السيد بابكر عوض الله ـ رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.
العقيد جعفر محمد النميري ـ وزيراً للدفاع.
الرائد فاروق عثمان حمد الله ـ وزيراً للداخلية.
السيد عبد الكريم ميرغني ـ وزيراً للاقتصاد.
السيد مكاوي مصطفى ـ وزيراً للتخطيط.
السيد جوزيف قرنق ـ وزيراً للتموين.
السيد خلف الله بابكر ـ وزيراً للحكومة المحلية.
الدكتور محيي الدين صابر ـ وزيراً للتربية والتعليم.
السيد أمين الطاهر الشبلي ـ وزيراً للعدل.
الدكتور موريس سدرة ـ وزيراً للصحة.

الدكتور محمد عبد الله نور	ـ وزيراً للزراعة والغابات.
السيد محجوب عثمان	ـ وزيراً للإرشاد القومي.
السيد محمود حسيب	ـ وزيراً للمواصلات.
الدكتور سيد أحمد الجاك	ـ وزيراً للأشغال.
السيد مرتضى أحمد إبراهيم	ـ وزيراً للري.
السيد موسى المبارك	ـ وزيراً للصناعة والثروة المعدنية.
الدكتور طه بعشر	ـ وزيراً للعمل.
السيد أحمد الطيب عابدون	ـ وزيراً للثروة الحيوانية.
السيد فاروق أبو عيسى	ـ وزيراً للشئون الرئاسية.
السيد رابيل الير	ـ وزيراً للإسكان.
السيد منصور محجوب	ـ وزيراً للخزانة.

وبعد ذلك عين الدكتور منصور خالد وزيراً للشباب والرياضة والدكتور عثمان أبو القاسم هاشم وزيراً للتنمية الريفية والإصلاح الزراعي، وكان المفروض أن تكون هذه الوزارة وزارتين.

٣ ـ تصنيف الوزارة:

تصنيف الوزارة كان على النحو التالي:

بابكر عوض الله	ـ قومي عربي ناصري.
جعفر محمد نميري	ـ مجهول الهوية ولكنه متعلق بعبد الناصر.
فاروق عثمان حمد الله	ـ صديق للبعثيين والشيوعيين ورفيق درب للقوميين العرب.
عبد الكريم ميرغني	ـ صديق للشيوعيين والقوميين العرب.
مكاوي مصطفى	ـ قومي عربي ناصري.
جوزيف قرنق	ـ عضو الحزب الشيوعي السوداني.
خلف الله بابكر	ـ قومي عربي ناصري.
محيي الدين صابر	ـ وطني اتحادي ومرتبط بالناصرية.
أمين الطاهر الشبلي	ـ اشتراكي عربي.
موريس سدرة	ـ عضو الحزب الشيوعي السوداني.
محمد عبد الله نور	ـ صديق للشيوعيين.

محجوب عثمان ـ عضو الحزب الشيوعي السوداني.
محمود حسيب ـ مرتبط بالناصريين.
سيد أحمد الجاك ـ رفيق درب للشيوعيين.
مرتضى أحمد إبراهيم ـ رفيق درب للشيوعيين.
موسى المبارك ـ اشتراكي ووطني اتحادي.
طه بعشر ـ رفيق درب للشيوعيين.
أحمد الطيب عابدون ـ صديق لمصر.
فاروق أبو عيسى ـ عضو الحزب الشيوعي السوداني.
السيد منصور محجوب ـ صديق لبابكر عوض الله.
منصور خالد ـ داعية لاشتراكية جديدة.
عثمان أبو القاسم هاشم ـ قومي عربي.

٤ ـ تشكيل مجلس قيادة الثورة:

رقي جعفر محمد نميري إلى رتبة لواء وتكون مجلس قيادة الثورة على النحو التالي:

اللواء أ. م. جعفر النميري.
الرائد فاروق عثمان حمد الله.
الرائد خالد حسن عباس درويش.
الرائد مأمون عوض أبو زيد.
الرائد أبو القاسم هاشم.
الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.
المقدم بابكر النور سوار الذهب.
الرائد هاشم العطا.

والسيد بابكر عوض الله رئيس مجلس الوزراء بحكم منصبه عضواً مستديماً في مجلس قيادة مجلس الثورة.

ولكن بعد رجوعه من رحلته إلى ألمانيا الديمقراطية في أخريات عام ١٩٦٩م خفض منصبه وأصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

الفصل الثالث والأربعون

مشاهدون.. ومسرح.. وبطل

الطبيعة لا تعرف الفراغ

الانشقاق

ما كان بنياناً مرصوصاً ذلك الحزب الوطني الاتحادي، بل شتات تجمع في غير انصهار، وهو مشاعر ومواقف مختلفات، وقد انهدم هذا الوئام منذ أن أزيح السيد ميرغني حمزة، وخلف الله خالد، وأحمد جلي عن الوزارة، ثم تعددت الخلافات، وكل عضو في البرلمان منتسباً للحزب الوطني الاتحادي، وكل عضو في الهيئة التنفيذية كان يسعى كذلك ليكون وزيراً..

انشق عن الحزب أساطين، وكونوا حزب الشعب الديمقراطي، وجاء تحالف السيد علي الميرغني والسيد عبدالرحمن المهدي، وتكونت وزارة ائتلافية محت دور الحزب الوطني الاتحادي، وتفاقمت الأزمات حتى أبعد الحزب الوطني الاتحادي عن ساحة الحكم، وانفرد حزب الأمة، وحزب الشعب-الديمقراطي بالسلطة، حتى تم للسيد عبدالله بك خليل رئيس الوزارة الائتلافية الحكم للسلطة العسكرية، وقامت سلطة ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م

ما زالت الأسباب قائمة حتى سقوط الحكم العسكري في يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤م، وحتى إذا ما عادت الأحزاب مرة أخرى للساحة، واتفق حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب على تأليف الوزارة، ثم ائتلف بعد ذلك الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي

واندمجا في حزب واحد هو الحزب الاتحادي الديمقراطي.. وائتلف الحزب المندمج مع حزب الأمة، إلا أن الساحة السياسية لم تتحمل هذا الاحتواء، لأنه احتواء طائفي.

ما كان يسمى بالتجميع الاشتراكي اختلف فيما بينه، فقد ارتضى الشيوعيون أن يتعاونوا مع حزب الشعب الديمقراطي، وإن كان حزب الشعب قد اندمج مع الحزب الوطني الاتحادي في حزب واحد هو الحزب الاتحادي الديمقراطي، فالاندماج كان موفقاً، ولم يكن اقتناعاً.

ولم يستوعب التجمع الاشتراكي الديمقراطي القوى الطلابية الاشتراكية الديمقراطية، لأن هذه القوى لا تتحالف مع طائفة الختمية، ورفضت منظمات الاشتراكيين العرب.

ومع ذلك كان الحزب الشيوعي يعمل منفرداً ليجد له مظلة هي الحزب الاشتراكي، وبرزت خلافات أوضحناها في فصل سابق ألا وهي مشكلة البديل اليساري، وطغت أفكار القومية والتراث والوحدة العربية الكاملة، وأصبحت شعارات تفرق بين الاشتراكيين، وقد غرست العدوان بينهم.

فطلبت الأفكار الاشتراكية بمختلف اتجاهاتها صوت الشارع ومساندته، ولم تكتسب لها قواعد، وهذا ما كان يطمح إليه الحزب الشيوعي السوداني، وحتى تكوين الحزب الاشتراكي السوداني الذي أعلن في اليوم الحادي والعشرين من يناير عام ١٩٦٧م كان خنق.

الخلافات في حزب الأمة

بعد عودة الحياة النيابية، اتفق الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الأمة، وألّفا الوزارة، وانتخب السيد محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء ممثلاً لحزب الأمة، وأصبح السيد إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة فيما بعد.

لم يكن السيد محمد أحمد محجوب من الأعضاء القدامى المخضرمين في حزب الأمة، ولكن موقفه من قضية الاستقلال قديمة ومعروفة منذ بدء حياته الفكرية والسياسية، فعندنا انضم لحزب الأمة، لم ينضم إليه كطائفي أنصاري، بل انضم إليه سياسياً وقانونياً وبرلمانياً. فالسيد محمد أحمد

محجوب الذي أصبح رئيساً للوزراء في اليوم العاشر من يونيو عام ١٩٦٥م كان في الثانية والخمسين من عمره، وقد عرف في الأوساط العربية والعالمية كاتباً وأديباً وسياسياً وخطيباً، وقد رشح في أكتوبر عام ١٩٥٨م ليكون رئيساً لهيئة الأمم.. وكان السيد الصادق المهدي في ذلك العام لم يبلغ الثلاثين من عمره.. والسيد الصادق عبدالرحمن المهدي هو حفيد السيد عبدالرحمن المهدي إمام الأنصار ومؤسس حزب الأمة، وابن السيد الصادق المهدي إمام الأنصار، وراعي حزب الأمة.

رأى السيد الصادق وهو لم يبلغ الثلاثين من عمره أنه لا بد أن يدخل الجمعية التأسيسية، وأخليت دائرة، واحتج كثيرون أنه غير مؤهل في عمره، ولكن فشلت كل الصفوف، وفاز بالدائرة. وفي فبراير عام ١٩٦٦م بدأت نغمة جديدة إذ طلب بعض أعضاء حزب الأمة من السيد محمد أحمد محجوب أن يستقيل من رئاسة الوزراء ليحل مكانه السيد الصادق المهدي، وقد فصل ذلك السيد محمد أحمد محجوب في كتابه بالإنجليزية (تجربة الديمقراطية في السودان).

وفي مارس عام ١٩٦٦م أصرّ عليه المترددون من حزب الأمة أن يستقيل ليحل مكانه السيد الصادق وكان السيد محمد أحمد محجوب يتأهب لحضور مؤتمر قمة شرقي افريقيا في نيروبي... وغاب السيد محجوب أربعة أيام، وأخبر الوسطاء أنه كان سيستقيل ليحل مكانه السيد الصادق رئيساً للوزراء، ولكن السودان في خطر، فليصبر الصادق، وذكر للوسطاء أن الصادق لو أصبح رئيساً للوزراء سيكون أمام السيد إسماعيل الأزهري السياسي العريق العتيق المحنك، فإنه لن يقوى على الصراع مع السيد إسماعيل الأزهري..

استطاع نواب حزب الأمة الذين وقفوا مع السيد الصادق أن يسقطوا وزارة السيد محمد أحمد محجوب.

تولى السيد الصادق المهدي رئاسة الوزارة في اليوم السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٦م وأسقطت وزارته في اليوم الخامس عشر من مايو عام ١٩٦٧م، وكثرت الاختلافات بينه وبين وزرائه، من أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي بالأخص السيدين الشريف حسين الهندي والسيد عبدالماجد أبو حسبو، وثار بينه وبين السيد إسماعيل الأزهري صراع مر،

وبعد تسعة أشهر عاد السيد محمد أحمد محجوب وألف وزارته في يوم ١٨ أبريل عام ١٩٦٧م.

أصبح الانشقاق بيناً جلياً واضحاً في حزب الأمة، فانقسم الحزب إلى جناحين جناح السيد الإمام الهادي وجناح السيد الصادق المهدي.

لم يقف النزاع عند هذا الطرف، بل إنه في يناير عام ١٩٦٧م كان السيد محمد أحمد محجوب في مصر يحضر مؤتمر القادة العرب، وفي تلك الأثناء استطاع السيد الصادق أن يجند حملة من داخل البرلمان تعارض الميزانية التي قدمتها حكومة محجوب، واستطاع السيد محمد أحمد محجوب أن يدافع عن ميزانية حكومته، ولم تسقط الوزارة.

وفي أبريل عام ١٩٦٨م حاول جناح السيد الصادق المهدي أن يسقط مرة أخرى وزارة محجوب، ولكن ائتلاف حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي في ديسمبر عام ١٩٦٧م كان من شروطه حل الجمعية التأسيسية، وقيام انتخابات، فانتهزت هذه الفرصة، وحلت الجمعية التأسيسية في اليوم السابع من أبريل عام ١٩٦٨م.

وقامت الانتخابات، وأجريت في الفترة ما بين الثامن عشر والخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٦٨م، وأعلنت النتائج في اليوم السادس من مايو عام ١٩٦٨م وكانت النتيجة كالآتي:

فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بواحد ومائة مقعد.

فاز حزب الأمة ـ جناح الإمام الهادي المهدي بثلاثين مقعداً.

فازحزب الأمة ـ جناح السيد الصادق المهدي بستة وثلاثين مقعداً وخسر السيد الصادق مقعده.

فاز حزب سانو وهو حزب جنوبي بخمسة عشر مقعداً.

فازت جبهة الجنوب بعشرة مقاعد.

فازت جبهة الميثاق الإسلامي بثلاثة مقاعد.

فاز الحزب الاشتراكي السوداني بمقعدين.

فازت الأحزاب الإقليمية بستة مقاعد وقد انضمت فيما بعد لحزب الأمة ـ جناح الإمام الهادي.

فاز عبدالخالق محجوب وقد دعمه الختمية مع أنه الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني وسقط الدكتور حسن الترابي الأمين العام للإخوان المسلمين في هذه الانتخابات.

الصراع تحتويه قوى خارجية:

ما زال عبدالناصر حتى وبعد هزيمة عام ١٩٦٧م ومؤتمر الخرطوم والمصالحة المجمعة بين كل العرب، ونجاح محمد أحمد محجوب، ما زال عبدالناصر الذي لم يفرط قيد أنملة في الانتماء العرب، ولم يعبأ بالهزيمة، بل أسماها النكسة، ولم يرض بالمصالحة ليؤكد السيادة، لأن حسه التاريخي بالنسبة للعرب هي الطريق للتمزق.

أحست المملكة العربية السعودية أن فكرة إبعاد عبدالناصر عن السودان أصبحت عميقة، فالتفتت لحزب الأمة الذي هو الترياق كما قال البريطانيون ضد الولوج المصري، والولوج المصري اليوم لم يكن سيطرة، ولكنه فكر عربي قومي، أسرع الملك فيصل الأول وبعث الشيخ محمد سرور الصبان وهو من أصل سوداني، أوفده ليرأب الصدع بين جناحي حزب الأمة، ويقال، وليس لنا مرجع غير ما كتبه السيد محمد أحمد محجوب في كتابه (تجربة الديمقراطية في السودان).

يقال إنه أنجز مهتمه بنجاح، وسيكون كبش الفداء هو السيد محمد أحمد محجوب الذي سينحى عن رئاسة الوزارة. . التأم الجناحان في اليوم الثاني عشر من أبريل عام ١٩٦٩م.

ويتساءل المؤرخون ما هو الدور الذي لعبه السيد محمد أحمد محجوب في هزيمة هذا الانقلاب؟ والسيد محمد أحمد محجوب كان من المقربين لجمال عبدالناصر، ولكن محمد أحمد محجوب بالرغم من الزمالة في مهنة القضاء لم يكن من الأصدقاء المقربين لبابكر عوض الله.

فالاتهام الذي يوجه للسيد محمد أحمد محجوب أنه على تنفيذ الانقلاب، وتسليم الحكم للعسكر لا يستطيع هذا القلم أن يثبته، وكذلك الاتهام الذي يوجه للسيد علي عبدالرحمن أنه كان يعلم بالانقلاب وليس لنا مرجع يسندنا فيه.

وقد تحدثت مع المرحوم الشريف حسين الهندي بعد الانقلاب، وكان

قد عاد للخرطوم متخفياً وكثيراً ما كان يعود للخرطوم قبل موقعة أبا . . قال رحمه الله كنا نعلم أن هنالك محاولات للانقلاب، وكان الموقف الاقتصادي سيئاً، والاختلافات في الحكومة مؤلمة قاتلة، وقد انفرطت الثقة بين الحاكمين، ولكننا لم نظن أبداً أن انقلاب ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م سيحد من هذا التأييد، حتى رصدنا الموكب الضخم الذي خرج في اليوم الثاني من يونيو عام ١٩٦٩م. هذا الموكب لم يكن ناصرياً، ولا اشتراكياً عربياً، ولا اشتراكياً ديمقراطياً ولكنه موكب الجماهير، موكب الشعب الذي غلب على أمره.

ورأى في هذا التغيير أكبر أمل له، فثورة أكتوبر التي أشعلتها الجماهير، ولم يشعلها حزب أو تجمع عادت مرة أخرى في موكب، وكان ذلك في الثاني من يونيو عام ١٩٦٩م.

انقلاب مايو عام ١٩٦٩ م هو الشكل للتغيير والثورة، ولكنها لم تكن المضمون وقد عرف الشعب ذلك بعد ثلاثة أشهر.

ختم المرحوم الشريف حسين الهندي قوله ستكون مايو هي الأزمة الحقيقة في الفكر والوجود السوداني، فقد وصل الانحدار السياسي إلى أعمق أعماقه عندما استولى المايويُّون على الحكم . . وسترون ذلك . . لا يجدي فكر ماركسي، ولا فكر حزبي، ولا إخواني، ولا اشتراكي لحل المشكلة، وسترون . . هكذا قال الشريف حسين الهندي رحمه الله.

الرومانسية الثورية

حقاً، إن فاروق عثمان حمد الله مهندس الانقلاب، تملكه الحماس، ودفعته وطنيته، لكنه نسي أن المشكلة أعظم وأكبر من أن يحلها الحماس، والمتشبثون بالإعجاب بعبدالناصر لم يدركوا أبداً أن الثورات لا تستورد، ولا تكرر تجاربها والماركسيون جهلوا أن الماركسية فكر إنساني يتغير ويتبدل، فليست هي قانوناً طبيعياً.

كما دخلوا في المأزق، وأدخلوا السودان كله في المأزق.

لقد انتهى حكم الخليفة عبد الله باستعمار السودان . . وعانى السودانيون المجاعة والقحط والموت والهلاك . . وسيعاني السودانيون من محنة مايو كل أنواع العذاب . . هيا بنا إلى مايو نقرأ صفحاتها.

الفصل الرابع والأربعون

حلم ليلة صيف

تواترت الأخبار أن هنالك انقلاباً، وكان الصيف قائظاً، والناس تشكو ندرة المال وشحه، وقطع النقود الصغيرة اختفت، وانتشرت الإشاعات أنها كانت ردفاً يزاد به الذهب... قطع المليم الصغيرة الحمراء، المسكوكة من النحاس، أصبحت ذات قيمة وسمو، ونصف القرش الأبيض ما نفع الناس في اليوم الأسود لأنه دخل مع القرش والقرشين والخمسة قروش والعشرة قروش والعشرين قرشاً فاحتضنت الفضة في أحشائها.

وخزائن الدولة تترقب يوسف الصديق وقد خوت، والعاملون في الدولة أصبح شهرهم شهرين ثم غدا ثلاثة أشهر ثم أضحى أربعة أشهر وأمسى بعدها إلى ستة أشهر، الدولة عاجزة عن دفع المرتبات.

لم تلتفت الدولة للشعب، وما كان لها أن تستيقظ، إنها في حلم لذيذ ساحر، أهلها كأهل بيزنطة يناقشون الدستور الإسلامي، ويختلفون، والجنوبيون يعارضون، وينسحبون والدستور الإسلامي معلق بين الأرض والسماء... تنفتح الثغرات، الحزب الوطني الديمقراطي يمارس لعبة البقاء والانتهاء، فمرة يحتضن السيد محمد أحمد محجوب، وتارة يقف مع السيد الصادق المهدي، وحزب الأمة والحزب الوطني الديمقراطي ظنًا والظن لا يغني عن شيء، إنهما طوحا بالحزب الشيوعي، ودحرا اليسار، ورحبا عن بعد بجماعة الميثاق الإسلامي، وجبهة الميثاق الإسلامي سعت ودعت

واستجابت دعوتها فهب إليها رجال الطرق الصوفية غير مبالين بتفكير إسلامي عقلاني يلتقي مع تفكير غيبي، فالتناقض لم يكن فيصلاً لأن للعملة وجهين. .

لوح الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة لجبهة الميثاق مباركين لها هذه المصاهرة، وما علم الحزبان أنهما يحفران بأيديهما قبراً، فكم في الكون من عجيب غريب لا يخطر على بال، فالسماء التي تنزل الغيث، تختبىء في صدرها العواصف.

كان فراغاً قاتلاً، كان فراغاً صاخباً انعقد فيه الصمت، والصمت عندما يتكلم يخرس الألسنة، ويختم الأفواه فتتكلم الأيدي، وتشهد الأرجل ولا يكسب أحد إلا السم الزعاف. . . خيم الخلاف في دار الأنصار، وقديماً انتهى الخصام بقابيل وهابيل إلى قصة الموت، ولكن العم الإمام الهادي المهدي وابن أخيه الصادق الصديق المهدي لم يقربا قرباناً، فيتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، فكلاهما تقيان، ولم يبسط أحدهما يده للآخر ليقتله، ولكن سيبعث غراباً يبحث في الأرض ليواري حسن وجمال هذه الأرض الطيبة.

لم يكتمل للإخوان المسلمين العهد، ولم يتضح لهم بعد مكانهم في الأرض، فنفض اليساريون والماركسيون والشيوعيون عنهم غبار العزلة، وفكروا وقدروا يستبينون طريقهم، وما كان النفاذ إليه خبط عشواء، نظروا إلى المتمردين والمحرومين والمعزولين، وبشروا بالجنة في الأرض، لأن الأحزاب أخفقت أن تجيب مطالب الشعب، والشعب مدحور، معزول، محروم، ينظر إلى السماء لتنزل الغيث وهي لا تدري ماذا تكسب غداً، ولكنها تدري أنها من الحرمان والفقر تموت، فلو رأت نجماً كاذباً لا يضرها أن تستضيء ببريقه. .

كل شيء راكد ونحن في عام ١٩٦٩م، والسلطة تتناحر فيما بينها، والعالم أجمع مسته عصا التغيير، فالطلبة والشباب في فرنسا ثاروا على ديغول وأعلنوا أن العالم يولد من جديد عام ١٩٦٨م.

وقبل ذلك هزمت مصر، وضاع الحلم القديم من الخليج إلى المحيط، وانكفأت مصر على النكسة عام ١٩٦٧م، والانقلابات تغلي وتفور في سوريا والعراق، وينفلق فكر جديد هو فكر البعث العربي، ويتشقق بين سوريا والعراق.. والسودان فاغر فاه تمساحاً يقف على ضفافي النيل لا ينظر إلى الخلف ولكنه ينظر إلى الأفق البعيد.

السلطة نائمة، والسلطة فتنة، لعن الله من يوقظ الفتنة، لم يربط الله على قلبها، ولكنه ضرب على أذنيها فما طلعت عليها الشمس، وما ازورت حيالها، ولكنها غربت عنها، وألقاها الله في فجوة ليس منها تفيق. تجمع العسكر المتمردون، ولمسوا بأيديهم الفوضى والتفكك، ولكنهم كانوا جماعات، وكانوا أمشاجاً، وتعددت الفرق والمذاهب والمسالك، ففريق يريد أن يرد السلطة للقوى الجديدة التي دعا لها السيد الصادق المهدي، وفريق يسعى ليرأب الصدع في الحزب الشيوعي، فقد وهنت قيادة عبد الخالق محجوب، وضعفت قبضته على حزبه، وخرج عنه من خرج، وأخرج هو من أخرج، وبقي كالسيف منفرداً في عزلة نائية، انطفأ وهيجه، وخبا بريقه، وعاش يجتر الأحلام القديمة، وفرق مختلفات لم تجهر بقولها، لكنها كانت تدعو في السر إلى اتجاهات إقليمية وعنصرية.

لعبة الانقلابات أشبه بالسطو على المنازل، وقطع الطريق على المسافرين، لا حجة للساطي، ولا غفران لقاطع الطريق، كلاهما مغتصبٌ جائر مشاطر سفاح سفاك، فإن نجح ودعا للخير، ونادى بالحق، فما الخير إلا خيره وما الحق إلا ما يراه، وإن أسمى انقلابه ثورة، وهللت له الجماهير، وهتفت له الحناجر، وبحت الأصوات سيعود، ويعيده انقلابه إلى نقط البدء منقلب البصر خاسئاً وحسيراً، يسقط من فطور الحيرة، ويذوب في هوة الظلام..

للحياة قوانينها، وللتاريخ قوانينه وناموسه، ما دام الإنسان عاش في التاريخ، وحمل الأمانة التي أبت السموات والأرض أن تحملها، فإنه لا يبدل شيئاً، لأن الشمس تجري لمستقر لها، والموجة في النهر لا تعود مرة أخرى، فالإنسان يقدر فتضحك الأقدار..

اللعبة القديمة لم يسترشد الإنسان بما سبقه، ولم يعِ التاريخ، فالطغيان الذي عمَّ بلاد الإغريق، والاستبداد الذي سيطر على الممالك القديمة في أرض الفراعنة وفي بابل وآشور وفي روما القديمة أصبح قصصاً وحكايات، فالإنسان حراً طليقاً يسلك في مدار هذا الكون، فإن أطاعه تحققت حريته، وإن عصيه فقد وجوده، وما الإنسان إلا جرم صغير انطوى فيه العالم الأكبر..

منذ عام ١٩٦٦م أراد المتمردون أن يقربوا شجرة الحكم، ويأكلوا من ثمرها، ولا شيء يستر السوأة... فصل الرائد فاروق عثمان حمد الله، وخليل سورج، والفاتح المقبول ومحمود حسيب، وقبلهم قد فصل ضباط كثيرون، والضابط الذي حمل السلاح لا يموت إلا وهو يحمل السلاح، إما أن يقتل بالسلاح أو يقتله السلاح.. فالعسكرية تربية وطبيعة ونزوع نفسي وتكوين عقلي، فما كلّ واحد يعشق السلاح، ويحمل السلاح، فإن أحسن للعسكر أحسنوا للناس، وإن أسيء للعسكر أساءوا للناس، ما تركوهم في خليتهم إنهم نحل مقاتل، فهذه البذلة شارة للمجد، وهذه الأنجم والتيجان والمقصات زاد للحياة، ما تركوهم، بل دخلوا عليهم وأزاحوهم.. ووضعوهم بين المدنيين، فأصبحوا من غير انتماء، فحنوا إلى النبع القديم، فلينظر التاريخ ماذا سيفعل هؤلاء الضباط والأجناد..

إن العقلية العسكرية كالبوصلة تتجه دائماً إلى الشمال، ولا ترضى بالتحوير...

مهندس الانقلاب

كنت ترى فاروق عثمان حمد الله تائهاً في المدينة، يلتقي بالمثقفين، ويناقش في شئون السياسة، وينتقد أوضاع الحكم.. يتبعه سعيد كسباوي، ويلتف حوله الضباط المفصولون..

ما كان فاروق متفائلاً أبداً، ولكنه كان صابراً وآملاً.. يذهب ويلتقي ببابكر كرار، وعبد الله زكريا، والدكتور ناصر السيد، والرشيد الطاهر، ويغشى مجلس بابكر عوض الله، ويعرج إلى عبد الخالق محجوب، ويفيء إلى شوقي ملاسي وفاروق عكاشة، ويدلف إلى دور الصحف، ويهرع إلى

محمد عبد الحليم عبد الرحمن الضابط المتقاعد، ويزور شقيقه أحمد عبد الحليم عبد الرحمن..

رأى فاروق أن يكمل دراسته في جامعة القاهرة الفرع بالخرطوم، ويصبر حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، فقد عينه الأستاذ أحمد السيد حمد وزير التجارة والصناعة حينذاك مفتشاً للأسواق، فأسرة فاروق تنتمي للختمية، وزوجته هي ابنة رئيس خلفاء الختمية.

فإن كان فاروق قد اختار ساحة المثقفين ومعه كسباوي الضابط الطيار المتقاعد فمحمود حسيب قد التف حول رفاق السلاح.

ففي أخريات عام ١٩٦٨م وضح التنظيم المسيطر، وامتدت حلقاته من النشقة على الحدود الاثيوبية، وجوبا في الجنوب وجبيت في شرق السودان، وفرقة المدرعات ومدرسة المشاة، والقيادة في القضارف، وابتدعوا لهم شيفرة خاصة.

فخالد حسن عباس حمل عبئاً، وأبو القاسم محمد إبراهيم تعهد بقطاع، وأبو القاسم هاشم تفرغ لشئون الاتصال والارتباط مع جهات خارج الجيش ومحجوب محمد نور برير أوكلت له مهام التدريب وأعمال المخاطرة، فهو رجل يسعى للمجد، ويركب الصعاب، ولا يهمه أن يلحق بقيصر، ولم ير يوماً الدرب دونه، فإنه يريد ملكاً أو يموت فيعذر، نشأ في غرب السودان، واختلفت به طرق الحياة، فعبر الحدود إلى تشاد وهو يانع والتحق بمدرسة فرنسية، وعاد إلى الجنينة بغرب السودان، ودخل معهداً دينياً إسلامياً، وشخص لأم درمان فانتظم في المعهد العلمي، وسافر إلى مصر وجاور بالأزهر، وتقلب بين المدارس الإسلامية الدينية والمدارس المدنية، وعاد إلى الخرطوم، والتحق بالكلية الحربية، ولم يأبه بشيء فقد عمل سائق ناقلة ثقيلة في صباه، وعلم نفسه اللغة الإنجليزية، وقبل بجامعة القاهرة الفرع وهو ضابط، ودرس علم الاجتماع، لا يقف أمامه عائق أو سد.

وجاء مع هذه الجماعة ميرغني العطا، وقد بدأ طائفياً ينتمي لحزب الشعب الديمقراطي والطائفة الختمية، عندما كان طالباً بالمدرسة الأهلية الثانوية بأم درمان، ثم تحول لليسار، ومعه ابن عمه هاشم العطا الذي انخرط

في الحزب الشيوعي السوداني ومحمد مرسي الذي كـان رفيق درب، وعثمان حاج حسين الذي وقف مع عبد الخالق محجوب بعـد الانشقاق وسعيـد أحمد عبـد الرحيم الـذي وضع عنقـه في يـده، والـرشيـد نـور الـدين الـذي أبغض الشيوعيـين، ولكنه رحب بالثوار.

ما كان مأمون عوض أبو زيد من أقانيم التنـظيم، ولكنه اختيـر لأنه كـان حـارس الرئيس إسمـاعيل الأزهـري حينذاك، وزين العـابـدين محمـد أحمـد عبد القادر الذي ما زالت صوره في أكتوبر عام ١٩٦٤م محفـوظة وهـو يضرب الثوار بالرصاص، ولكنه أصبح نفسه ثائـراً، واستقطب في تنـظيم المتمردين، واختير بابكـر النور سـوار الذهب، لأنـه وجه من معـالم الحزب الشيـوعي في الجيش..

أمسكت السماء والأرض

ما كانت السلطة غافلة، ولكنها نقضت غزلها من بعد قوة انكاثاً، تمنت الزوال، لأنها أغرقت في اليم، وأرسل عليهـا الطوفـان، ولو أنـزل عليها كنـز وجاء معه ملك، ما كان يغنيهـا، فلكل أجـل كتاب، فقـد أثمر عليهـا الملأ، وبصر بها ما لم تشعر بـه، فلن تجد من تستصـرخه، فصـاحب البيت لم يقدر أن يكفـل أهله، لذا أراد بهـا ضعفها البـطش والهـوان جـاء في المـدينـة من أقصاها إلى أقصاها من كشف الستر وقال إن هنالك انقـلاباً، ونشـر الصحفي السـوداني إدريس حسن في نشرة وكـالته «لـونا» أنـه اقترب للنـاس حسابهم، وكان ذلك في اليـوم الثالث عشـر من مايـو عام ١٩٦٩م، وقـد تناقلت الخبـر الإذاعـات الأجنبية، ووكـالات الأنباء العـالمية، والسفـارات في الخرطـوم قد عمدت منذ أكثر من عام ترصد الصخب والضجيج، وتسمع للغضب الصامت الكامن في القلوب، وتنظر لذلك اليوم الذي تنهار فيه أعمدة الحكم، وتسقط كما سقطت منسأة سليمان، وما كان اليوم ببعيد..

عندما نشـر الخبر، كـان على وزارة الداخليـة الشيخ علي عبـد الرحمن نـائباً بـالوكـالة عليهـا لأن السيد حسن عـوض الله سافـر خارج البـلاد، فأمـر بـاعتقـال الصحفي إدريس حسن، وكـذب الخبـر، ولكن تـوسط السيـد عبـد الماجـد أبو حسبـو وزير الإرشـاد القـومي ومعـه السيـد الشـريف حسين

الهندي، فأطلق سراح الصحفي إدريس حسن. .

لم تكذب المدينة خبر الانقلاب، فإنه ودت أن تنعم بالبلوة وإن رزءوا، ولا يخافوا أن يكون حصيداً خامدين.

ففي اليوم الخامس عشر من مايو عام ١٩٦٩م ظهر في المدينة جعفر محمد نميري، والتقى باللواء حمد النيل ضيف الله، فحذره، وأعلمه أنه مراقب، ولكن جعفر محمد نميري أكد له أنه ما أتى إلا لعلاج زوجته، فهو لا يتربص بأحد، فقد بعدت عليه الشقة، وقعد مع القاعدين، فلا طموح له، وما يسمعه عنه إلا حديث مفترى. .

انتقل بعد ذلك إلى ضابط آخر أطلعه عن المتابعة التي رصدت مساره، وجهر أمامه بكل شيء كان مستخفياً، فلجهاز الأمن والمخابرات في الجيش معقبات ينفذون إلى ما بين يديه وخلفه، ففي عام ١٩٥٧م اتفق جعفر نميري مع كبيدة وصحبه على الانقلاب، وأجفل منهم وهرب، وفي عام ١٩٦٠م أسهم مع المقدم علي حامد في تخطيط الانقلاب، واختفى في ساعة الصفر. . وفي يوم ٢٨ و٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٤م، فكر في الاستيلاء على السلطة، والشعب يحتفل بحل القيد عن عنقه، وقد انتصر الشعب في ثورة أكتوبر، وذهب جعفر محمد نميري إلى الجنوب، وهو يمارس اللعبة القديمة، ولما همَّ بالانقلاب، وكشف أمره غاب ثلاثة أشهر يضرب في البرية، وفي نوفمبر عام ١٩٦٧م عاوده الحنين فزج بالملازم خالد الكد.

إن سجل جعفر محمد نميري مملوء بالمحاولات للقفز على السلطة، فمنذ أن كان طفلاً صغيراً يفزع أنداده ويخطف أشياءهم، فبعضهم كان يتجنبه وبعضهم كانوا يضربونه ويقهرونه. . ولما ذهب إلى واد مدني رأى في لعبة كرة القدم مسلاة وقوة، وفي مدرسة حنتوب الثانوية بواد مدني حاول السيطرة حتى اعتدى عليه الطالب جعفر علي وأخافه وردعه. .

ذكر له ذلك الضابط العظيم كل ما كان يصدر عنه، فهو يتحدى رجال الخيالة بالليل بطرح أنابيق العرقي في الشارع، ويصطدم مع الشرطة، ويثير الشغب في أحياء المومسات. . لم يعجب جعفر محمد نميري لما حواه سجله وأثبته، فلن يمحو هذا السجل إلا أجرام أكبر مما أثبت فيه.

قضى جعفر محمد نميري الفترة ما بين مجيئه إلى العاصمة حتى ليلة الانقلاب، يمرح، ويسكر، ويسهر وفي يوم ٢١ مايو عام ١٩٦٩م، رأى الانقلابيون أن الناس قد استعدوا، ولكن ليس هنالك قائد للمغامرة، وأسر سعيد كسباوي بذلك لفاروق عثمان حمد الله، وفاروق جلس في الفندق الكبير لا يغيب عنه مساءً أو ليلاً، اتصل سعيد كسباوي وفاروق عثمان حمد الله بصهر نميري أبي الحسن خليل، وأبو الحسن خليل كان موظفاً مغموراً في الفندق، لا حول له ولا قوة، يحيط به العطل والاستهتار في كل عهد، ولا حيلة له إلا الذهاب إلى الأطباء يشتكي المرض والإعياء..

استطاع سعيد كسباوي وفاروق عثمان حمد الله أن يقنعا أبا الحسن خليل أن يأتي لهما بجعفر محمد نميري في مساء يوم ٢٢ مايو، ودبرا أمرهما، ودعيا حامد محمد الأنصاري، زوج السيدة سعاد إبراهيم أحمد أحد أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، وما كان حامد محمد الأنصاري شيوعياً، ولكنه كان اتحادياً ديمقراطياً، ومع ذلك له كلمة يسمعها الشيوعيون، ورأي يأخذ به أهل الحزب الاتحادي الديمقراطي..

تمَّ اللقاء، وأقنعوا جعفر محمد نميري أن يكون قائداً للانقلاب، لأن الضباط رفضوا أن يكون على رأس الانقلاب بابكر عوض الله، فكثير منهم غير مرتبط بإيديولوجية أو حزب، بل إنهم وطنيون فلا بدَّ لهم من ضابط يقود الانقلاب.. وشكا جعفر محمد نميري سوء أحواله، فقدم له حامد محمد الأنصاري مائتي جنيه، وانصرفوا عند منتصف الليل.

تسعة رهط يفسدون في الأرض

نجح الانقلاب، وما كان موعده ليلة الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م، لقد استعجله محجوب برير محمد نور، فاضطر الرائد أبو القاسم هاشم أن يطلب دبابة، والوقت صيف، والمناورات لا تقام في الصيف، وقد رفض الفريق الخواض محمد أحمد القائد العام، فاتصل الرائد أبو القاسم هاشم برئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب، وأخبره أن القائد العام قد منعهم أن يستخدموا ويحصلوا على دبابة، فاتصل السيد محمد أحمد محجوب بالهاتف مع الفريق الخواض محمد أحمد بوصفه وزير الدفاع،

وطلب منه أن يسمح لهم بالدبابة. كان محمد أحمد محجوب يعتقد أنه من المستحيل أن يقوم الانقلاب في السودان، فقد ذهبت إلى منزله ومعي المرحوم الأستاذ عبد الخالق محجوب والمرحوم الأستاذ بابكر كرار، وأخبرناه أن هنالك تدبيراً للانقلاب، فصرخ وقال لا يستطيع أحد أن يحرك مقعداً وأنا في الحكم، فأوضحنا له أن هنالك اتفاقاً بين جناح الإمام الهادي وهو يمثل هذا الجناح والحزب الاتحادي الديمقراطي، وربما يحدث هذا الانشقاق.

تحرش في الجيش، فالقوى الحديثة التي يدعو لها السيد الصادق المهدي ترفض قيام هذه الأحزاب التقليدية، ولم يصغ السيد محمد أحمد محجوب لقولنا، بل إنه هدد لو لم نَرْعَوِ أنه على استعداد أن يعتقلنا.

التقيت في ليلة الانقلاب باللواء حمد النيل ضيف الله في دكان جوزيف جنبرت، وكشفت له أن هنالك انقلاباً فهددني، فأسرعت إلى دكان يجلس بجانبه السيد حسن عوض الله، وأسررته إليه بخبر الانقلاب، وأفضت في حديثي.

إن اللواء محمد إدريس عبد الله والعميد عمر الحاج موسى ومعهما أعضاء وفد من العسكريين قد سافروا إلى موسكو ليستأنفوا المفاوضات مع الروس بعد أن قطعت، ورفض السوفيات في بادىء الأمر أن يمدوا الجيش السوداني بالأسلحة الحديثة، ولكنهم عادوا في أخريات أبريل عام ١٩٦٩م وأبدوا رغبتهم في معالجة مشكلة الأسلحة، وإن كان السودان قد اشترى من تشيكوسلوفاكيا عدداً من العربات البرمائية.

أردفت أن اللواء محمد إدريس عبد الله اجتمع مع قادة الأسلحة، وحصر مطالبهم، وأن الانقلابيين سينتهزون هذه السانحة ويوجهون ضربتهم.

استمع لي السيد حسن عوض الله وزير الداخلية حينذاك، وذهبت للفندق الكبير، فوجدت فاروق عثمان حمد الله، فاطمأن قلبي، وسألني إن كان لدي عشرة جنيهات لأنه يريد أن يشتري بترولاً لعربته، وغاب عني أن البترول كان رخيصاً جداً حينذاك، ولكن ظننت أنه محتاج لهذا المبلغ، فأعطيته الجنيهات العشرة.

وذهبت إلى بيتي، ففي الساعة الثالثة صباحاً طرق الباب بعنف زائر، فلم أفتح له، ولكنه ناداني باسمي، ورجاني أن أفتح له لأن فاروق عثمان حمد الله قد أرسله. .

فتحت له الباب، فأكد لي أن الانقلاب قد نجح، وأن فاروق عثمان حمد الله ينتظرني في جناحه بفندق السودان، استقللت معه سيارته، وكان ضابط شرطة برتبة رائد، ودخلت على فاروق في جناحه، وكان يحرسه ضابط شرطة وضابطان ملازمان. .

جلست معه في حجرته الخاصة. . شرح لي أنهم فكروا أن يسندوا قيادة مجلس الثورة للواء أحمد الحبيب الشريف، ولكنهم تراجعوا لأنه رجل هادىء الطبع، دمث ينفرد بطيبته، وهو يحب الحياة ومسراتها، وله علاقات حميمة، فهو لن يلجأ للعنف.

ثم نظروا في قائمتهم وفكروا في العميد عمر الحاج موسى، ولكنهم خشوه، فهم لا يأمنون جانبه وراجعوا القائمة فرأوا اسم العميد مزمل سلمان غندور.

قالوا لا شك إن لدى مزمل سليمان غندور كفاءة فهو يحمل شهادة في الاجتماع وفي القانون وفي الهندسة، وقد تلقى تعليماً وتدريباً في بريطانيا، ولكنه رجل طموح، فإذا ما قلد الصدارة سيعمل سيفه فيما لا يروق له، ويستحوذ على كل شيء، كما أنه عدو لدود للماركسية، وأقرب إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي، فهو متزوج من ابنة المرحوم السيد محجوب عوض الله شقيق السيد حسن عوض الله والسيد الحاج عوض الله، فالبيت بيت اتحاديين، كما أن أسرة العميد مزمل سلمان غندور هي في طليعة الأسر الاتحادية.

أعادوا مراجعة قائمتهم، وناقشوا أمر العميد حينذاك محمد الباقر أحمد أبي بكر، فانتهوا أنه رجل جيش، ولكنه رجل مجتمع، كما أنه رجل كثير العلاقات فإذا ما تسلم مقاليد الحكم لن يكون إلا شبيهاً بالفريق إبراهيم عبود. .

وصلوا إلى آخر القائمة، فكان اسم العميد عمر بابكر الشفيع، قال إن عمر بابكر الشفيع هو أحد من كبار الأسر في أم درمان، فلن يرضى بالإرهاب والتطهير والإقصاء والفصل، فهو رجل جنتلمان، يحب الخيول المطهمة، والسيارات الفاخرة وهو ضابط عظيم منضبط، ولكنه ليس رجل الثورة.

أنساهم الشيطان ذكر ربهم

أسرع خالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد إلى منزل جعفر محمد نميري، فلما طرقا الباب رفض أن يفتح لهما إلى أن طمأناه، وظن أنه سيعتقل، كان جعفر محمد نميري سكران، وكان أبو القاسم محمد إبراهيم سكران، وقد شربا عدداً من قنينات الويسكي الاسكتلندي.

بعد ذلك توجه المقدم محمود حسيب إلى الإذاعة، ولم يكن بها غير الأستاذ المبارك إبراهيم وعبد الوهاب محمد صالح المذيع، دخل المقدم محمود حسيب إلى الإذاعة ومعه عدد من الجنود، وبدأت الإذاعة تبث المارشات العسكرية.

وبعد ذلك جاء فاروق عثمان حمد الله بشريط الكاسيت وبه أسماء الوزراء، وكنت أنا في الإذاعة، فلما سمعت أسماء الوزراء، وتبين لي أن بعضهم شيوعيون، قلت لفاروق، والله لقد أتيتم بالطامة الكبرى، فضحك فاروق وقال هذا هو اختيار الأستاذ بابكر عوض الله.

بئس الرفد المرفود

قال لي فاروق عثمان حمد الله إن الشريط الأول سجل في امتداد الدرجة الأولى في منزل الأستاذ كمال رمضان المحامي، ثم عدل بعد ذلك في منزل الأستاذ عثمان علي إبراهيم المعلم السابق وصاحب دار الطابع السوداني.

ناقشت فاروق عثمان حمد الله، وقلت له إن الشعب لن يرضى بذلك، قال لي فاروق، الشعب لا يريد إلا التغيير، وها قد جاء التغيير.

في الساعة الثامنة طفت ومعي الأستاذ عوض عبد الرازق بأم درمان، وذهبنا إلى الشارع الذي ضمَّ بيت السيد الصادق المهدي، وكان بعض رجال

الصادق المهددي يظنون أن الانقلاب سوال للسيد الصادق المهدي.

وبعد قليل أميط اللثام، ووضح الخبر.. وكانت الإذاعة تطالب بالقبض على اللواء حمد النيل ضيف الله وسألت فاروق، فقال لي إننا خدعنا اللواء حمد النيل ضيف الله، وكتبنا له الخطاب بوصفه قائداً للثورة، وقد ارتضى ذلك.

وفصلت قيادة الانقلابيين قائد سلاح الطيران عوض خلف الله في الساعات الأولى للانقلاب، لأنه عرف أن هنالك طائرة خاصة زودت بالوقود، وأوكل أمرها للمقدم الطيار عبد الحفيظ حمرور وللرائد الطيار عبد الله سعيد جيلاني أن يقلعا بالانقلابيين إذا ما فشل الانقلاب، ويطير بهم إلى القاهرة، وكانت الطائرة في مطار وادي سيدنا.

أضاف فاروق أن مأمون عوض أبو زيد قد قدم يداً طولى لإنجاح الانقلاب، لأنه كان موكلاً بحراسة الرئيس إسماعيل الأزهري الذي كان مزمعاً أن يسافر فجر ذلك اليوم إلى منطقة مايرنو بستار، ثم يطوف بالأقاليم تأهباً لانتخابات رئاسة الجمهورية، فقد غاب مأمون وأغلقت الكباري واعتقل السياسيون.

الفصل الخامس والأربعون

جعفر المدعي المفتري

كأن الموت رحيق تجرعه مبتسماً
شهماً كأبطال الأسطورة
بل أنت كذاك
هل كانت مثلك كل الأبطال رجال قضية
الفجر الأحمر آت . . لكن ليس كما يهوى الجلاد

عبد الرحمن شاكر

الانقلابيون النقابات والاتحادات، وسارت المواكب تلعن الرجعية . . تلك الكلمات الجديدة الصناعية المصدر . . والمنافقون يفدون الثورة بالروح بالدم . . ووقف جعفر نميري المزيف، مسيلمة الكذاب، يخطب والتلفاز يظهر صورته، وصورة سراي الإمام، اتهم الإمام بكل خطيئة وفسق، وشتمه، وكأني به الحجاج بن يوسف عاد للخرطوم . . والصحفيون زوروا الحقائق، وأظهروا زجاجات خمر رخيص رديء اتهموا الإمام الهادي أنه كان شراباً للخمر . . ولكن الذين يعرفون الهادي يلعنون هذا الافتراء.

اغتيل إسماعيل الأزهري قبل ذلك، وقتل الإمام الهادي، ثم ماذا بعد؟ خطابات الإمام الهادي ورسائله محفوظة بدار الوثائق تفيض حباً ومودة وحناناً، ومصاحفه هناك، وسجادات صلاته.

هل تنسى الطائرات المصرية، وقد جاءت للتكامل مع نميري وهي تضرب الأطفال والعجزة والنساء والنعم؟

إن الذين يظنون أن التاريخ هو الحاضر، والمستقبل يجبه الطغاة مخطئون، إن المستقبل هو دائماً الحي الباقي، وما الماضي إلا جذوته التي تشعله، وما الحاضر إلا قبره الذي يموت فيه الطغاة والفجار.

ود نوباري:

إن بالشعب الذي دون سلع ـ لقتيلاً دمه لا يطل

تأبط شراً

والله لا أقول كما قال عمرو بن سالم الخزاعي:

إن قـــريشـــاً أخلفـــوك المـــوعـــدا ونقضـــوا ميثـــاقـــك المـــؤكـــدا

فإن كان الجن العسكر المجر قد قتلوا الإمام الهادي، كما ادعت أنها قتلت سعد بن عبادة وقالت:

قد قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباده

ورميناه بسهميه، فأصمينا فؤاده

ظن جعفر نميري أنه أصبح معشوقاً في السودان وعلى أهله القتام سيء الظن والبال. تغط غطيط البكر يشد خناقاً ليقتلنا.

بينما كانت أبا مشتعلة، تحرك حي ود نوباري بأم درمان، معقل الأنصار، وموئل جعفر محمد نميري وموطن أهله، وفي مسجد الإمام عبد الرحمن المهدي اعتصم الأنصار يتسابقون على الموت، وهذا الجهاد الحق، وذعر نظام نميري، وهب لهم بابكر النور سوار الذهب بمدافعه وبنادقه، وهم بسيوفهم وحرابهم وسكاكينهم، فقتلوا من الجيش عشرة، ودخل المايويون مسجد الإمام عبد الرحمن في ود نوباري وأخلوه، وكأن الحجاج الجديد قد هاجه الدم، وقداستنوق قبل ذلك ولكنه اليوم يدعي البطولة، وكان ذلك يوم الأحد الموافق فيه التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٧٠ م.

المحكمة:

نظام كافكا. . . استعان بجيمس بوند وكون المحكمة وترأسها العميد (حينذاك) أ.ح. الفاتح بشير بشارة الذي كان سكرتيراً للرئيس الفريق عبود. . وجاءوا بالمتهمين.

سبعة قبض عليهم في الكرمك هم عز الدين الشيخ والعمدة عمر مصطفى والملازم محمد علي ومحمد مصطفى الكاروري والفاضل الهادي المهدي وعباس أحمد عمر وعبد المطلب بابكر جلي ثم مهدي إبراهيم والصادق بله والطاهر الفاضل محمود وبشري إبراهيم المهدي واللواء (م) أحمد عبد الله حامد والهادي يسن وخالد محمد إبراهيم وعبد المجيد متوكل ويعقوب الحلو وعلي عيسى خيعون وعثمان يحيى الخليفة عبد الله وعبد الرحمن يعقوب.

خشي جعفر نميري غضبة الأنصار، واتهم دولاً رجعية عربية إسلامية، وأسرع للمصالحة والمهادنة، وبعد ذلك صادر كل ممتلكات الإمام عبد الرحمن المهدي وأبنائه وبناته. . ونسي جعفر نميري، كما نسي بابكر عوض الله تلك الأيادي البيضاء التي أسبغها عليهما الإمام عبد الرحمن المهدي. .

«لا يقدر هذر الموت
وأنت في ظلاله تطوف
تجوس خالداً بين صفوف الأبد
مزدهراً
لا يستطيع أن يقليك
ما دامت الأنفاس تشهق وتزفر
ما دامت العيون تبصر فأنت حي
والحياة إليك تضيف الحياة».

المقاومة:

أحس جعفر نميري أن التغيير والتبديل سيصرف الناس عن معارضته، ولا بدّ من إحداث الهزات حتى بين صفوف وزرائه، ومستشاريه، ووصف انقلاب مايو أنه نهر يتدفق ولا يعبأ بما يكون أمامه، فالذين تظاهروا ليلة انقلاب مايو في ساحة المولد النبوي بأم درمان، عقدت لهم محكمة بقاعة محكمة الجنايات بأم

درمان، وشكل لهم مجلس عسكري إيجازي برئاسة المقدم حسن يوسف أبو العائلة وعضوية الرائد أحمد يحيى عمران والرائد مصطفى محمود والرائد الرشيد أبو شامة والرائد إبراهيم يوسف الجعلي والرائد تاج السر عثمان كعضو احتياطي والقاضي صالح وهبي نائباً للأحكام وملاحظ الشرطة إبراهيم يحيى ممثلاً الاتهام.

حوكم المتهمون بمقتضى المادة (٧) من الأمر الجمهوري رقم (٢) واستمرت المحاكمات لعدة أيام، وقد بدأت في اليوم الأول من يونيو عام ١٩٦٩ م، وصدقت عليها السلطة المخولة كالآتي:

١ ـ عمر الشيخ محمد صالح	السجن أربع سنوات
٢ ـ أحمد محمد علي	السجن ثلاث سنوات.
٣ ـ عثمان عبد الرحمن محمود	السجن ثلاث سنوات.
٤ ـ كمال الدين إمام	البراءة.
٥ ـ الطيب أحمد عبد القادر	السجن أربع سنوات.
٦ ـ بابكر عبد الله مازني	البراءة.
٧ ـ صديق علي إبراهيم	البراءة.
٨ ـ عوض الكريم عبد الماجد	البراءة.
٩ ـ حسين آدم مختار	البراءة.
١٠ ـ بكري محجوب طه	السجن أربع سنوات.
١١ ـ سليمان علي الأمين	البراءة.
١٢ ـ الصادق رحمة الله	السجن عشر سنوات.
١٣ ـ جعفر محمد أحمد	السجن عشر سنوات.
١٤ ـ مهدي محمد أحمد عبد الله	السجن عشر سنوات.
١٥ ـ الطيب عوض سالم	السجن ثماني سنوات.
١٦ ـ آدم إدريس آدم	السجن ثماني سنوات.
١٧ ـ حسين عبد الرحمن مهاجر	السجن تسع سنوات.
١٨ ـ بلال عبد الرحمن	السجن تسع سنوات.
١٩ ـ عبد الرحمن حسن طه	السجن تسع سنوات.

وصادرت المحكمة القرية الهلمان رقم (ح خ ٣١٤٧) في اليوم العاشر من يونيو عام ١٩٦٩م.

قبض على هؤلاء المواطنين في مظاهرة في المولد النبوي، وهم يوزعون منشورات معارضة لانقلاب مايو ومنبهة الجماهير أنه انقلاب شيوعي.

وهذا الحكم قد صدر طبقاً للأمر الجمهوري رقم (٢) تحت المادة (٩٤/ حـ ٤) من قانون التحقيق الجنائي ولا يجوز الطعن فيه أمام المحاكم.

وفي اليوم الثاني عشر من يونيو عام ١٩٦٩ م أصدرت نفس المحكمة أحكاماً ضد متهمين آخرين متهمين بإحداث شغب ومعارضة ضد انقلاب مايو، فكانت الأحكام كالآتي:

١ - رشاد محمد علي	السجن ست سنوات.
٢ - محمد صالح حاج ساتي	السجن ست سنوات.
٣ - عز الدين أحمد محمد إبراهيم	السجن ست سنوات.
٤ - أحمد علاء الدين محمد	السجن سنتان.
٥ - الضو المهدي	السجن ثلاث سنوات.
٦ - عبد الباسط جبريل موسى	السجن سنة ونصف.
٧ - عمر حاج البشير	السجن عشر سنوات.

أذاعت سلطات مايو في الصحف والإذاعة والتلفزيون بياناً من مجلس الثورة يخول لقوات الأمن أن تستخدم أقصى درجة من القوة والبطش في فض المظاهرات المضادة وغير المشروعة، وقد علم مجلس الثورة في اليوم التاسع من يونيو عام ١٩٦٩ م أن حزب الأمة والحزب الوطني للاتحاد والإخوان المسلمين مجتمعين في جبهة الميثاق سيحركون مواكب في كافة أنحاء السودان يعارضون النظام الشيوعي الذي انطلق منه انقلاب ٢٥ مايو.

صرح فاروق أبو عيسى وزير الدولة لشؤون الرئاسة وعضو الحزب الشيوعي السوداني لوكالة أخبار الخرطوم في اليوم الحادي عشر من يونيو عام ١٩٦٩ م أن مجلس الوزراء قد شكل لجنة ثلاثية برئاسة السيد بابكر عوض الله رئيس الوزراء وعضوية فاروق أبو عيسى وزير الدولة لشؤون الرئاسة والسيد أمين الشبلي وزير العدل لوضع مشروع القوانين التي سيقدم بموجبها رجال العهد البائد للمحاكمة، وأردف فاروق أبو عيسى قائلاً بأن مشروع القوانين يشمل تهماً محددة منها إهدار استقلال القضاء وتمزيق الدستور.

(ملاحظة : الدستور ألغاه انقلاب مايو) . وإفساد الحياة السياسية والاقتصادية وأوضح فاروق أبو عيسى أن اللجنة ستعرض أعمالها بعد الفراغ على مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها .

اعتقالات قيادات الأحزاب

في اليوم الرابع عشر من يوليو عام ١٩٦٩ م اعتقل أعداد من رجال القيادات في الأحزاب في كل أقاليم السودان وأهم الأسماء التي اعتقلت هي السيد أحمد المهدي والأستاذ محمد يوسف محمد المحامي وعضو هيئة الميثاق الإسلامي وسليمان سعيد محمد عضو هيئة الميثاق الإسلامي ومحمد عبد الرافع عضو الميثاق الإسلامي والدكتور مالك بابكر بدري ومبارك قسم الله وعوض صالح ومحمد عبد الكريم ومحمود إدريس مختار الصحفي وعضو حزب الأمة وعبيد سليمان وحسن الصادق حسن ومحمد جابر توحيد والأستاذ يحيى محمد عبد القادر الصحفي والكاتب المشهور وصاحب جريدة أنباء السودان والأستاذ حسين عثمان منصور الصحفي والكاتب المشهور وصاحب جريدة الصباح الجديد .

وجدير بالذكر أن أعداداً قد اعتقلوا مع الوزراء وأعضاء مجلس السيادة والسيد الصادق المهدي وبعض النواب في أول يوم من أيام الانقلاب .

وفي اليوم الثلاثين من يونيو عام ١٩٦٩ م جرى تعديل إضافي فعين العميد عمر الحاج موسى وزيراً للدفاع والدكتور منصور خالد وزيراً للشباب والرياضة والدكتور عثمان أبو القاسم هاشم وزيراً للتعاون والتنمية الريفية، كما عين العميد محمد عبد الحليم عبد الرحمن مستشاراً قانونياً لمجلس قيادة الثورة والسيد عثمان الطيب رئيساً للقضاء والشيخ عمر أحمد عبد الرحيم قاضياً لقضاة السودان .

كان جعفر نميري قبل هذا التعديل قد تولى حقيبة وزارة الدفاع فنبه أنه رئيس الدولة، فلا يحق له أن يكون مرؤوساً للسيد بابكر عوض الله رئيس الوزراء، لذلك أصبح جعفر نميري القائد الأعلى للقوات المسلحة .

أخرجت سلطة مايو جريدة الأحرار التي كانت تصدرها وزارة الإرشاد

القومي لساناً لحالها وأسندت رئاسة تحريرها في بادىء الأمر للأستاذ عبد الله عبيد حسن قب النور كما عينت السيد علي صديق مديراً للشرطة ورقته إلى درجة لواء، وكان في الساعات الأولى قد اختير عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم أذيع البيان الرسمي فأبعد اسمه، وأسندت وظيفة مدير الإذاعة للأستاذ أحمد عبد الله العمرابي، وصدر ذلك التعيين رسمياً يوم ٤ يونيو عام ١٩٦٩ م وإن كانوا قد تولوا وظائفهم بعد نجاح الانقلاب، وترك الأستاذ علي شمو مديراً للتلفزيون حتى أوقف بعد ذلك.

مذبحة القضاة:

أقيل أربعة عشرة قاضياً يوم ١٤ يونيو عام ١٩٦٩ م وهم:

١ ـ الريح الأمين الحاج.

٢ ـ هاشم أبو القاسم هاشم.

٣ ـ محمد الأمين قسومة.

٤ ـ جلال علي لطفي.

٥ ـ عبد المجيد إمام.

٦ ـ مبارك المدني.

٧ ـ عبد المجيد حسن عبد المجيد.

٨ ـ حسن عبد الرحيم.

٩ ـ عبد العزيز شدو.

١٠ ـ عبد الماجد أبو قصيصة.

١١ ـ عوض الله صالح.

١٢ ـ عبد الله السنوسي.

١٣ ـ أحمد عمر.

١٤ ـ

وذلك وفقاً للمذكرة التي قدمها السيد أمين الشبلي وزير العدل وأوضح فيها أن هؤلاء القضاة الأربعة عشر غير موالين للنظام.

وفي نفس الخبر الذي أذاعته الإذاعة السودانية تم تعيين قضاة في المحكمة العليا في يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٩ م وهم:

١ ـ صلاح حسن وقد وقف مع الحزب الشيوعي وأفتى أن عزل أعضائه من الجمعية التأسيسية غير دستوري، وكان أن حل الحزب غير دستوري.

٢ ـ محمد صالح عتيق.
٣ ـ توفيق عبد المجيد.
٤ ـ مهدي محمد أحمد الفحل.
٥ ـ صلاح الدين شبيكة.
٦ ـ حسن محمود.
٧ ـ دفع الله الرضي.

وقبل ذلك قد تم إعفاء الضباط الآتية أسماؤهم وأذيع إعفاؤهم في منتصف النهار وفي المساء وهم:

١ ـ عميد (أ. ح) مزمل سلمان غندور.
٢ ـ عميد (أ. ح) محمد الباقر أحمد أبو بكر.
٣ ـ عميد (أ. ح) عمر بابكر الشفيع.
٤ ـ عميد أحمد البشير شداد.
٥ ـ عقيد (أ. ح) حسن محمد علي.
٦ ـ عقيد حاج شرفي محمود.
٧ ـ عقيد مهندس صلاح الدين إبراهيم أحمد.
٨ ـ عقيد توفيق محمد نور الدين.
٩ ـ عقيد معتصم عبد الرحمن المقبول.
١٠ ـ مقدم محمد محجوب عوض الله.
١١ ـ مقدم محمد نجيت سليمان.
١٢ ـ مقدم محمد عبد الفتاح باباتوت.
١٣ ـ مقدم عبد الحليم عبد المجيد ماهر.
١٤ ـ مقدم محمد علي مقبل.

كما تم الاستغناء عن خدمات الرائد عوض الكريم إدريس بشير والرائد التوم عبد الله عمر والرائد الطاهر أحمد اللباب.

التقاعد وهم:

١ ـ مساعد المدير مهدي سبيل.
٢ ـ مساعد المدير عبد الرازق عوض الكريم.
٣ ـ قومندان أحمد محمد علي الحاج.
٤ ـ قومندان عبد الملك إبراهيم الطاش.
٥ ـ حكمدار التهامي مدمن.
٦ ـ حكمدار علي عبد الرحمن محمد صالح.
٧ ـ حكمدار أبو بكر عبد الله حامد.
٨ ـ حكمدار هاشم عز العرب.
٩ ـ حكمدار عمر علي حسن.
١٠ ـ حكمدار محمد عبد القادر إسماعيل.
١١ ـ حكمدار علي محمد الفضلي.
١٢ ـ ملاحظ عوض زودي.
١٣ ـ ملاحظ حسين العدوي.

وطرد من الخدمة الملاحظ محمد أحمد فضل. وقبل ذلك أحيل للتقاعد في أول يوم للانقلاب السيد محمود بخاري مدير الشرطة والسيد عبد الرحمن محجوب والسيد محمد أمن وكل ضباط الشرطة العاملين في المباحث.

الفصل السادس والأربعون

الطاعون

وكان يحمل حقيبة
وينطلق مهرولاً ليصيب المدينة بالعدوى
لقد حلَّ بها مصيرها التعس

و. هـ. أودن

العظمة والذحل:

دخل جعفر النميري المدينة غاضباً وحاقداً، وبدل اسمه إلى جعفر محمد نميري، وارتقى إلى أعلى درجة من رتب الجيش السوداني، وأصبح لواء، فعظمة الطغاة لا تنفصل عن الذحْل، فلو انفصلت لتلاشت، ومنذ الأمر الجمهوري الثاني الذي أصدره الانقلابيون في اليوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ م، وصاغه بابكر عوض الله، وضح أن الفاشية قد حلت بالسودان، فلا شيء يعلو على مجلس الثورة، ولا شيء ليتعداه، فكل أمر يذعن لمجلس الثورة، فالدولة هي مجلس الثورة، والشعب هو مجلس الثورة، ولا شيء غير مجلس الثورة، ومنذ الأسبوع الأول أنشىء الأمن والرقابة. . تطوع الحاقدون والمتمردون والعاجزون أن يشوا بالآخرين، فالشعار الخلاب كان هو الاشتراكية والعدالة والمساواة، وكما أساء شعار الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان في فرنسا، جاءت شعارات مايو لتقتل إرادة وحرية الإنسان السوداني، حقاً، كما قالت شارلوت دي كورداي «أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك».

أشرف على جهاز الأمن في بادىء الأمر الرائد مأمون عوض أبو زيد، يعاونه شبان لم يتمرسوا في الحياة، ولم يعرفوا طبيعة الوجود، شبان في العشرينات من أعمارهم، فشلوا في المدارس وعانوا البطالة، وساروا في طريق الانحراف، واستغلوا هذه الفورة، فكانوا يضربون المعتقلين، ويهددونهم في شرفهم، ويأتون بزوجاتهم وشقيقاتهم، وبناتهم، يهددونهم بارتكاب الفاحشة فيهم، فيضطر المعتقلون أن يعترفوا، ويذهبون إلى منازلهم فينهبون، ويخطفون، ويزوّرون التقارير، وقد قتلوا المرحوم الأستاذ الصحفي محمد مكي محمد، بعد أن رموه في برميل مملوء بحامض الكبرتيك، لأنه في حسبانهم عدو من أعداء الثورة، فقد كان محمد مكي محمد، يعد صديقاً لعبد الخالق محجوب، ومتصلاً ببعض قادة الحزب الوطني الاتحادي، وبعض قيادات حزب الأمة، كما كان ذا معرفة تامة بأسرار الشبكات العالمية التي تعمل في السودان، فقد اختطف من بيروت، وسجن أولاً في منطقة الشجرة بالخرطوم، وصفي في حامية وادي سيدنا، ولم يستطيعوا أن يضعوا الشيخ موسى الشيخ، وزودوا السفارات السودانية برجال أمن غير مسؤولين، واتصل الجهاز في بادىء الأمر بالإرهابيين الذي يدينون بمبادىء اليسار.

استعان جهاز أمن الدولة بضباط شبان من الجيش، وبعض خريجي الجامعات وببعض الفتيات، وتسرب إليه محمد محجوب سليمان، ابن المخبر المحسي الذي كان يعمل والده مخبراً في قسم الموسكي بمصر، ثم التفت الجهاز للاستعانة ببعض ضباط الشرطة، ولم يجرؤ الجهاز أن يتعدى التهديد في مطلع تكوينه، فالتعذيب الذي مارسه كان شفوياً، ما عدا الحالات النادرة.

الاصطدام

انعكست الخلافات الإيديولوجية في منتصف السنة الأولى في جهاز أمن الدولة، فالشيوعيون حاولوا احتواءه بقيادة محمد أحمد سليمان، والقوميون العرب حاولوا احتواءه بقيادة محمد عبد الحليم عيد الرحمن وشقيقه أحمد عبد الحليم، ورجال الجيش حاولوا احتواءه بقيادة الضابط الرشيد نور الدين.

تمخض الجبل فأراً

جاء انقلاب هاشم العطا في يوليو عام ١٩٧١ م وثبت فشل جهاز أمن الدولة، وكان من أول شعارات انقلاب هاشم العطا حل جهاز الأمن القومي، فجهاز الأمن القومي لم يستطع أن يراقب حركة التمرد والسخط على نظام نميري، بل كان أفراده يبحثون عن المتعة والبهجة والمسرة، ويكلفون الدولة أموالاً طائلة. وبعد فشل الانقلاب أسندت رئاسة الجهاز للضابط علي نميري، وهو ليس قريباً لجعفر نميري. .

استطاع علي نميري أن يدرب أفراد الجهاز، ويعني بمراقبة الموقف في الداخل والخارج، ولكن جعفر نميري أنشأ جهاز أمن خاصًا به، واستعان بأجهزة خارجية، وأحس علي نميري أن جهاز الأمن المحلي لا عمل له إلا مراقبة الوزراء وقيادات الخدمة المدنية، وأن هنالك تسيباً، فقد استفحل التهريب، وساعد الانفتاح الاقتصادي على الفساد الحكومي، وتورط بعض الوزراء في الصفقات والعمولات، وسحب علي نميري وعين سفيراً، وجاء بعده عبد الوهاب إبراهيم سليمان، وهو رجل شرطة بدأ حياته مدرساً في المدارس الوسطى، والتحق بعد ذلك بكلية البوليس،وكانت له ميول واضحة نحو الحزب الوطني الاتحادي، ولأسرته علاقات حميمة مع الأنصار، وعرف عبد الوهاب بكراهيته للتطرف وللشيوعيين، وقد استوى لديه الإخوان المسلمون والشيوعيون، ولا بدَّ أن يشن سياسة ردع، فاتهم الجهاز في عهده بتعذيب الإخوان المسلمين، وعبد الوهاب رجل مثقف قارىء وكاتب، كما أنه ليس مؤمناً بنظام مايو، ولكنه رجل ضبط وربط ومباحث، وقد لقبه الشيوعيون بالجنرال كارلوس .

اتخذ عبد الوهاب إبراهيم سياسة التوازن بين كل الأطراف المعارضة لنظام نميري، وأنقذ نظام نميري في فترة انقلاب محمد نور سعد، فاستغنى عنه نميري بعد ذلك.

مخلب القط

للفيلسوف الألماني فردريك نيتشه كلمة عن عبادة الضلالة، فقد قال «إن

الألمان دائماً يخدعون، لأنهم يسعون ليجدوا من يخدعهم، فالسكر لديهم أفضل من الطعام، إن شعبية القائد والزعيم لديهم تتجلى في القهر والبطش، فتلكم هي الفعال التي تجعلهم يصدقون به، فإنهم سيطيعونه، ويفعلون أكثر من الطاعة لأن بصائرهم قد أصابتها غشاوة».

عندما أطفىء انقلاب هاشم العطا، أعلن جعفر محمد نميري نفسه رئيساً للجمهورية، وكون الاتحاد الاشتراكي وأصدر الدستور، ولما أحبط انقلاب حسن حسين عثمان، بدل جعفر محمد نميري الدستور وأصبح الحاكم القهار، ولما انتصر على انقلاب محمد نور سعد، ارتدى جعفر محمد نميري رداء القداسة، وأطلق في المدينة أنه ولد وفي كفه اليمنى اسم الجلالة، وأنه محروس، وبعد ذلك جندت فرقة الدراويش، فكانوا يدلفون من الشوارع، ويصرخون جعفر نميري. . الله حارسه، وبعضهم تجرأ أن يقول إن جعفر نميري رجل الساعة، وغوث الزمن.

كان العالمون ببواطن الأمور، يعرفون هؤلاء المجندين، فبعضهم كانوا من اللصوص، وبعضهم كانوا من المنحرفين جنسياً، وامتدت الحلقة لاستقطاب بعض المستغلين للدين من القرى والأرياف، وأغدق عليهم المال والرزق، فكانوا يدعون لجعفر نميري، ويباركون حكمه، وقد وصلت الأحوال بالبلاد أن يئس السودانيون من زحزحة جعفر نميري والإطاحة به، ففوضوا أمرهم لله، فكنت ترى شباناً يأخذون الطريق عن بعض الشيوخ، ويطلقون لحاهم، ويمسكون المسبحات في أيديهم، ويدمنون على قراءة الأوراد. .

استطاع نظام جعفر نميري أن يقوم بعملية غسيل مخ لكثير من طبقات الشعب.

. . . وكان الناس في غفلة، وجهاز الأمن في غفلة كبرى، فتجاوز جعفر محمد نميري الحدود، وأقام صلات مع الموساد عام ١٩٧٦ م في إسرائيل والسافاك في إيران، وبعث بعض ضباط الأمن ليتدربوا في الولايات المتحدة، وفي المغرب، وبعد ذلك نسق بين المخابرات المصرية، والمخابرات السودانية، وكل ذلك من وراء جهاز الأمن. . .

كان المسئولون عن الأمن في السفارات السودانية لا يبعثون بتقاريرهم إلى جهاز الأمن القومي، بل يبعثون بها إلى جهاز نميري الخاص، وقد جند جعفر نميري بعض الأجانب ليكونوا عيوناً على مسئولي الأمن في السفارات.

استطاع جعفر نميري أن يجعل فاصلاً بين جهازه الخاص وجهاز أمن الدولة، كما أنه أنشأ جهازاً يراقب المخابرات العسكرية، وأمسك جعفر نميري بكل الخيوط في يده.

كانت في الصباح الباكر تأتيه تقارير المباحث مغلقة في حقيبة، لا يحمل مفتاحها إلا هو، وفي الساعة العاشرة تأتيه التقارير الخارجية التي تنفذ إليه بطريق غير طريق جهاز الأمن، وتتجمع لديه كل التقارير متضاربة من كل الأجهزة، ولا يستعين بسودانيين في مراجعتها وتصنيفها، فقد كان له مستشارون، يلتقون به في قاعة قصر الصداقة.. أما التقارير العسكرية، فكان يراجعها في القيادة العامة... وكان له شعبة في جهازه الخاص للإشاعات والفضائح.

... اختار اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب رئيساً لجهاز الأمن القومي، وعمل معه لأشهر الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل، وكانت خطة جعفر نميري أن يفرق بين الزملاء في العمل، ويجعلهم يشكون في بعضهم.

اتخذ جعفر نميري فلسفة في عهد ولاية عمر محمد الطيب لجهاز أمن الدولة، إذ غض النظر عن السرقات والفساد الذي يقوم به كبار المسئولين في جهاز أمن الدولة.

كان العاملون في جهاز أمن الدولة يبيعون حصص القمح، ويصدرون أذونات قيام المخابز، ويتاجرون في البترول وفي السكر والإسمنت، ولكي يشغل الناس عن هذه المخالفات أنشأ جهاز الرقابة الإدارية، وقام باستثناء بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكي والمنظمات الدستورية من الرقابة والتفتيش والتحقيق.

جعل جعفر نميري بهذا التخطيط رئيس الجهاز عمر محمد الطيب في وضع صعب، وحصر حركته، فكان الجهاز أشبه ببرج بابل.. المسئولون عن اللاجئين يمارسون كل أنواع الفساد، والمسئولون عن الاقتصاد الوطني ينهبون التجار والأسواق، ويساعدون على التهريب، والمسئولون عن السلوك العام يتمتعون بحرية كاملة في ممارسة الموبقات، فعندما ألغى تداول الخمر وشربها، كان

أولئك المسئولون، ومنهم من يشرب الخمر، قد خزن وساعد على تخزين كميات كبيرة من الخمور، وكان منهم ضباط كبار وكانت هنالك شعبة لمتابعة الحياة الخاصة، فقد أجرموا واستباحوا المحصنات والحرائر... وكانت هنالك شعبة لمراقبة الجنسية وتأشيرات الخروج، فقد اغتنوا من ممارساتهم الدنيئة، وكانت هنالك شعبة لمراقبة الفنادق، فكانوا يستغلون وضعهم في العبث بالسلوك والقانون والأخلاق..

كان جهاز أمن الدولة في عهد اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب رمزاً من رموز سيطرة نميري، ولكن نميري هو الذي تسلط عليه، وجعل العاملين فيهم كالدمى، لذلك انتبهوا للاستفادة والجري وراء الملذات والمال.

الإغـراءات:

نصب نميري في الدوائر الحساسة عملاء له، ففي دائرة القضاة له عيون، وفي دائرة المحامين له عيون، وفي دوائر المدارس له عيون.. ولا أحد يعلم على وجه التحديد الأموال التي تنفق على أمن نميري.

أصبح بعض ضعاف النفوس يتهافتون على هذا الرزق السهل، وكم من قاض ذهب ضحية، ولكم من محام سجن، وكم من أسرة دمرت سمعتها.

ويسأل القارىء لماذا اختار جعفر نميري هذا الطريق لأمن حكمه؟

هذا سؤال يوضح أن الديكتاتورية هي أعلى درجات التمني الشخصي والجهل والخطأ والخداع

إن جعفر نميري احتضن الشيوعيين ونفضهم.
إن جعفر نميري احتوى الكنوكرات وطوح بهم.
إن جعفر نميري قرب رجال الأعمال والمال ولطخ سمعتهم.
إن جعفر نميري خادع بالمصالحة وغدر بالمتصالحين.
إن جعفر نميري اصفى الصفوة ومزقهم.
إن جعفر نميري استعان بالإخوان المسلمين واعتقلهم.

عرف جعفر نميري أن الحكم أشبه بالتدريس، فهو ليس علماً وقوانين، ولكنه مزيج من الفن والمؤامرات والتجربة والخطأ والبحث والتبصر والخداع

والتهاب العاطفة والنظام والضبط والربط . . أقام جعفر نميري توازناً بين مراكز التآمر والجماهير، فتارة كان يستجيب للجماهير، وتارة كان يستخدم مراكز التآمر... فالإنسان عند جعفر نميري أشبه بظهر الطاولة يلعب به، والنهاية متروكة بعد ذلك للحظ، وفلسفته في الحكم رتبها على تزويد الجماهير بمعلومات خاطئة كأنهم أجهزة كمبيوتر، ولكن تبينت الحقيقة فسياسة الكمبيوتر لم تفده.

الـوهـم:

ليس من واجب الحكام والزعماء أن يفعلوا الخير ليثبتوا حكمهم، ولكن كل همهم هو أن يكونوا حكاماً ومتسلطين، وغيرهم رعايا ومطيعين، إن طبيعة الحكام المستبدين تختلف عن شعوبهم، فهم الشمس والشعب هو الأرض، فالطاغية يحنث ألف يمين ليحكم سنة واحدة، من ثمة كانت أجهزة الأمن التي أقامها جعفر نميري هي السلاح الذي يدافع به عن كرسي الحكم وعن وضعه، ولم تكن أجهزة لأمن السودان.

إن جعفر نميري أشبه بالطاغية الأعمى، لم يؤمن بأي شيء، ولم يصدق أي إنسان، كل الذين آمنوا به في البدء تأسف لهم في النهاية. . قد آمن ونستون تشرشل من قبل بأدولف هتلر، وتمنى أن يوجد مثله في بريطانيا ليركع أمامه، ثم كفر به وحاربه، وقد آمن الشعب الفرنسي بروبسيير في مطلع الثورة الفرنسية، ثم أعدم، ووصفت مرة صحيفة برافدا السوفياتية جوزيف استالين أنه كان متعدد المواهب، كثير الفكر، ملهماً، صائباً، صادق النبوءة، ثم عادت فوصفته بأسوأ النعوت ونبـذه الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

إن الطاعون الذي نشره جعفر نميري جرد السودانيين أولاً من الفكر والإرادة، وأذابـهم في الحسرة والممات. . ونزع عنهم الحرية، فأجهزة الأمن التي أقامها كانت أسلحة الدمار الذي سحق السودان والشعب السوداني، لقد خلق من بعده الألم والندم.

هنالك سلاحان في العالم. . السيف وقد ينتصر لفترة من الزمن ولكنه يصدأ وينكسر، وهنالك سلاح أقوى هو الفكر والإرادة قد يختفي لفترة من الزمن ولكنه هو دائماً المنتصر. سقطت أسلحة نميري وأجهزة أمنه وابتلعه الحوت، ولن يخرج من أحشائه كما خرج يونس.

الفصل السابع والأربعون

الطهارة والنقاء الثوري

فـر مـنـي حـيـث لا يـنـفـعـه — مـوقـر الـظـهـر ذليـل المتضـع
ورأى مـنـي مـقـامـاً صـادقـاً — ثـابـت المـوطـن كـتـام الـوجـع
ولـسـانـاً صـيـرفـيـاً صـارمـاً — كـحـسـام السـيـف مـامس قـطـع

سويد بن أبي كاهل

أراد بابكر عوض الله أن يمارس أحقاده، وقد ولدت له في نظام مايو شقشقة هدرت ولم تستقر، فهو حجل حقود، رأى الدنيا أضيق من أن تحمله إذا حملت سواه من البشر، فكل الذين كان لهم مقام فيها ود لو يهيل عليهم التراب، ويحفر لهم القبور، ويوئدهم، فقد اعتقل الأزهري وصحبه والصادق المهدي وأهله، وظن أنه ملك الدنيا فهو ملكها وسلطانها . . . ونقب ليقضي على رموز العهد السابق، وما إختار غير رجال الحزب الاتحادي الديمقراطي، فهو الحزب الذي رئسه، ورفع مكانته، وانتخبه رئيساً لأول مجلس نواب في البرلمان السوداني، ولكن بابكر عوض الله الذي تمنى أن يكون مجنوناً في شبابه نحقق له الجنون في كهولته، فعمد أن يقدم للمحاكمة الدكتور أحمد السيد حمد، وهو يعلم كل العلم أن لأحمد السيد حمد مكانة مرموقة في مصر، ولدى عبد الناصر، ولكن بابكر عوض الله عشق أن ينفرد وحده عند عبد الناصر،

وما عرف أن عبد الناصر قد اضطربت روحه بعد الهزيمة، وتبدل بشراً آخر، ونضج جلده، وتبدل تبديلاً . . .

تراءت لبابكر عوض الله تجارب نظام يوليو عام ١٩٥٢م، ونسي أنه هامة من الغد يدنو كل يوم حمامها وستبلى عظامه قبل أن تبلى عظامها، وأصداء محاكم الشعب في مصر ترن في عقله، وهو يستجيب لها، وأجراس محاكم عبد الكريم قاسم يدق ناقوسها في قلبه وخاطره، وهو مسافر زاده الحقد والذحل والثأر.

نصب للدكتور أحمد السيد حمد محكمة إمامها الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم عضو مجلس الثورة، وأركانها العميد الرشيد الطيب دياب، والعميد أحمد محمد الجسن والمقدم إبراهيم حسين محمد والمقدم عثمان أحمد علي، والمناوبان فيها المقدم أحمد دوكة فضل المولى والمقدم مصطفى محمود محمد ونائب الأحكام فيها القاضي صلاح الدين شبيكة.

ومثل الادعاء فيها المدعي العام عبد الرحيم موسى يعاونه المراجع العام محمد علي المحسي والرائد عبد المنعم حسين والطيب أبو جديري وعبد الحليم عثمان المستشاران بوزارة العدل.

يا لها من محكمة!! نسي الذين خطفت أبصارهم وصوصة الماركسية، أنهم سيعودون يوماً، ويحكم عليهم نميري إما بالطرد أو المطاردة أو السجن، فقد غابت قلوبهم، وعميت بصائرهم، وخيل لهم أنهم وصلوا إلى أرض الميعاد. مثل أمام المحكمة الدكتور أحمد السيد حمد والسيد يحيى الفضلي وزير المواصلات سابقاً والسيد حسن عوض الله وزير الداخلية سابقاً.

خطط بابكر عوض الله لقانون أطلق عليه قانون الفساد السياسي ونسي بابكر عوض الله الذين حصلوا على التراخيص التجارية لشركات الأرمن والسوريين في السودان، ونسي براءة شاشاتي، وغاب عنه التعديل في حيازة المشاريع الزراعية في منطقة النيل الأبيض، ولم يقدم هؤلاء المخاتلين لمحكمة الشعب.

. . . أورد أول وزير للعدل حينذاك السيد أمين الشبلي أن محاكمة المتهمين قد تمت بموجب قانون معاقبة الفساد السياسي لعام ١٩٦٩م، وذكر

وزيـر العدل أن حق المتهمين في الـدفـاع يحـدده السيـد رئيس مجلس قيـادة الثورة وفق القرار الصادر بتشكيل المحكمة في جريدةالأيامفي ١/٩/١٩٦٣م، وأوردت صحيفة الأيام الخبـر الآتي في اليوم الثـاني من سبتمبر عـام ١٩٦٩م العدد ٥٧٣٠:

«تفيد تحريات الأيام أن محكمة الشعب تعتبر مجلساً إيجازيـاً عسكريـاً عـالياً تخضـع للإجـراءات المنصوص عليهـا في قانـون المجالس الإيجـازيـة العسكرية ومنها أن يكون للمتهمين حق اصـطحاب أصـدقاء من المحـامين أو غيرهم لنصحهم وتوجيههم».

عقدت محكمة الشعب الأولى برئاسة الرائد أبي القاسم محمـد إبراهيم عضـو مجلس قيادة الثـورة عدة جلسـات متتاليـة استمعت فيهـا لأقـوال شهـود الاتهام ودفاع المتهم، وأقوال شهوده، وكـان من بين مفتشي وزارة التجارة من شهد مع الاتهام ضد وزيرهم السابق الدكتور أحمد السيد حمد، وظهر حـاتم حسين عمر المفتش بوزارة التجارة والصناعة الذي أصبـح فيما بعـد من رجال الأعمال وصاهر أسرة تاجر أقمشة، ويوسف محمد عبد الله الذي أصبح بدوره وزير دولة في وزارة التجارة والتعاون والتموين.

قدم الأستاذ عبد الوهاب محمد عبد الوهاب (يوب) والأستاذ أحمد خيـر وزيـر الخارجيـة الأسبق ليدافعـا عن الدكتـور أحمد السيـد حمد، ووقف أبـو القاسم محمد إبراهيم دونهما مؤكداً أن طبيعة المحكمة لا تقبل محـامين، ولا تسمح باستجواب الشهود، ولكنهـا تقبل المحـامين كأصـدقاء، وتتيـح لهم أن يستجوبوا الشهود عبر المحكمة.

قام الدكتور أحمد السيد حمد وهو رجل قـانوني درس القـانون بجـامعة فؤاد الأول بمصـر وجامعـة السربـون، ونال الـدكتوراه من إحـدى الجامعـات الفرنسية، واعترض على المحاكمة لأن هذا القانون يحاكم الجرائم التي تأتي من بعد، ولا يكون بأثر رجعي..

لم يحتـج القانـونيـون على قـوانين نميـري منـذ أن خـرج عليهم بهـذا القانون، ولم يفكـروا في حقوق الإنسـان، ولم يأبهـوا للكوارث التي ستحـل على الشعب السوداني وعليهم، بل إنهم لم يناقشوا أبداً طبيعة هذا القانـون،

بل قبلوه قبولاً صمدياً أخرس أبكم، فانفتح الباب لنميري ليعبث بالقانون كما يريد، والقضاة والمحامون والمحاكم تتقبل قوانينه، ولا يحتج ولا يعترض أحد، وهذه هي المشكلة في البلدان النامية. إنها تفقد الوجدان والرؤية المستقبلية.

كتب لجعفر نميري بيان صاغه كتاب الإنشاء، وزوقوه، فأعلنه عبر الإذاعة والتلفزيون جاء فيه «والآن قد فرغت محكمة الشعب من حكمها في أولى قضايا الفساد السياسي بعد دراسة طويلة متأنية، فلا بد لنا أن نقف وقفة قصيرة نستلهم فيها العبر من ذلك الشريط الحافل من الأحداث الذي شهدناه، ونحن نتابع أحداث تلك المحكمة التاريخية، ذلك الشريط الذي كشف لنا مفاسد حكم يندى لها جبين التاريخ.. لقد قامت ثورة الخامس والعشرين من مايو تعبيراً عن إرادة أمة طالما ألجم الطغيان الحزبي لسانها الأصيل.. قامت لتعلن حكم الشعب المريد إدانة لجاهلية الطائفية وفساد الحزبية، وتأكيداً لكل هذه المعاني تكونت محكمة الشعب لتدرس في عدالة لا تعرف الغرض وسوء القصد، ولا ترغب في التشفي والانتقام، ولا غرو فالثورات الهادفة لا تحقد ولا تنتقم، وإنما ترد الحق إلى أهله، وتعيد الأمور إلى نصابها مستهدية بقول العزيز الجليل **﴿ولا يجرِمَنَّكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾**».

هذه العبارات تذكرنا بتاريخ كتّاب الدواوين في العصور الإسلامية، فقد كانوا كلهم من الأعاجم، أفسدوا ضمير اللغة العربية، وحولوها مطية للكذب والنفاق والرياء والظلم. فهذا البيان مليء بالحقد الأسود والكذب والمين، وإني حائر في هذا النحو من الأسلوب وهذا الفريق من المنافقين، قوم خلقوا ولهم طبيعة الزيف والزور والبهتان، وملكوا ملكات قوية في هذا المضمار، فالأبيض لديهم أسود، والأسود عندهم أبيض، وهم مهيئون ليكونوا كذبة فجرة مجودين في هذا الفسق والكفران، وليس من الضروري ولا من المحتوم أن يخدموا جعفر نميري إن كان قائداً أو مغتصباً أو جاهلاً أو مستبداً طاغية، إنما يخدمون طموحهم الشرير، ويرتمون تحت أقدام الشيطان يلعقون حذاءه، ويقبلون أقدامه، لأنهم يحترمون ذل النفس، وهو أن الطبع في وجودهم، ألم يكن فيهم القائل أيها الشعب السوداني الحاقد، إن الحقد يكون التاريخ.

وختم جعفر نميري كفره فقال «إن محاكمة المتهمين أحمد السيد حمد وحسن عوض الله هي الأولى من سلسلة طويلة من المحاكمات، وما كنا لنريد لها أن تطول لولا ذلك الفيض من الجرائم والمخالفات التي صدمتنا في كل مرفق من مرافق الدولة، وقد أردنا لهذه المحاكمة أن تكون محاكمة شريفة، لا تذل فيها إنسانية المتهم، ولا تحقر فيها كرامة الشهود.. بل أن تتوفر لها كل ظروف العدالة المنصفة والحكم الأمين».

والآن وقد فرغت المحكمة من حكمها التاريخي نود أن نؤكد للشعب وهو الحكم الفيصل في نهاية الأمر أننا لم نأل جهداً، ولن نألوا جهداً في مراعاة ظروف كل المتهمين. إن المحكمة بإدانتها للمتهم الأول أحمد السيد حمد في أربع تهم من التهم الست التي وجهت إليه لم ترد أن تفرض عليه العقوبة القصوى لأنها تدرك أن المتهم الحقيقي هو النظام البائد الفاسد بأسره، وأنه وإن كان المتهم لم يفد لشخصه مما اقترف من مفاسد إلا أنه عجز وهو في مركز القوة عن أن يقف في طريق الفساد وأن يحول دون الإضرار بمقدرات الشعب ومصالحه.

إن مجلس الثورة ليدرك أبعاد الفساد المستشري الذي فضحت بعض جوانبه هذه المحكمة؛ فساد أحزاب سخرت أجهزة الدولة وأموال الأمة من أجل مصلحتها العاجلة وفساد حفنة بشعة من التجار لم تراع سبل الكسب الشريف فاندفعت في شراهة إلى تجارة رابحة خاسرة، رابحة بحساب الدرهم والدينار، وخاسرة في حساب الشرف والأمانة، وفساد حفنة جائرة من موظفي الدولة لم يردعهم العلم الذي نالوه بفضل ما اقتطعه لهم العامل والفالح من قوت يومه، ولم تردعهم المراكز التي تبوأوها في سهولة ويسر، ولم يردعهم هذا أو ذاك في استغلال سلطاتهم من أجل الكسب العاجل الحرام».

لو تقدم الزمن، ورأى جعفر نميري ما قاله في عام ١٩٦٩م، وما انكشف للعالم في عام ١٩٨٥م لأنكر ما أذاعه على الشعب السوداني المسكين.. نميري الإمام خليفة المسلمين، تاجر تهريب الفلاشا، مهرب المخدرات، صاحب مشروع ود نميري ومؤسسته، سارق مال الشعب وقوته.. ولو رجع نميري قليلاً، واطلع على محاضر الشرطة وهو مقبوض

عليـه أمامهـا، لتذكـر كيف كـان يقفـز أسـوار بيـوت بـائـع العـرقي، ويسلب خمرهم، ولو راجع سجلات المحاكم لرأى الشيكات الزائفة التي كان يحررها للدائنين. . ولـو كر إلى الخلف لعجب من نفسـه وهو يبيـع قـوت الخيول في الجنوب. . إن هذه الكلمات كان يشتهي أن تصفه هو. .

أمـا السـادة وزراء نميـري في ذلـك العهـد، ففيهم واحـد حصـل على ترخيص تجاري لأنه كان يرغب في الزواج، وضيق يده يحول دونه، فقد كـان عضواً في الحزب الاتحادي الديمقراطي، فمنح الترخيص وباعه لرجل أعمال بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهات، والـدكتور أحمـد السيد حمـد زميل لـه في ذلـك الحزب، ووزيـر آخر من رهط نميـري الجديـد كان زميـلاً في الدراسـة للدكتـور أحمد السيـد حمد ورفيقـاً له في الحـزب الاتحـادي الـديمقـراطي، ووزيـر عسكري وعضـو في مجلس قيادة ثـورة نميري قـد فصل من الجيش، وحاول رجال الحزب الاتحادي الديمقراطي أن يعيدوه، ولكنهم فشلوا، فعينوه مفتش أسـواق بوزارة التجـارة. . عجبي أين الـوفـاء وأين الإخـلاص. . كلهم ذئاب. إنهم غارقون في الغي إلى أذنيهم، وقد أنكروا ما عرفوه عن أنفسهم، وأصبحوا مسخاً كئيباً قميئاً، لا صدق فيه بل كله خزي وعيب، وما تلك الفتاة التي فقدت شرفها، ففقدت نفسهـا وباعت روحهـا، وكفرت بـوجودهـا ببعيدة عنا، فلسانها أطول من ألسنة الناس، لأنه اصطلى بالجحيم واستوثق ألا أحـد يجاريه في السب واللعن، لأن الناس محصنون بـالشرف يصـدهم عن متابعـة العهر والفجور.

آه. . رحم الله أبا العلاء المعري حين قال:

دنيـاك مـاويـة لهـا نـوب   شـتـى سـمـاويـة وأبـنـاء
أف لهـا جـلٍّ مـا يفيـد بهـا   من فـاز فيها الـطعـام والمـاء

ويمضي جعفر نميري ليختم إفكه بقوله:

«إن مجلس الثورة بإدراكه لكل هـذا ليود أن يؤكـد لشعب السودان بـأنه قد بدأ باتخاذ الإجراءات الناجزة لمحاسبة هذه الفئـة الضالـة، واجتثاث هـذا النبت الخبيث من جسـد الدولـة، هذا هـو كشف لحسـابهم، ومن حق شعب السودان أن يقف ليرى مخازي من تولوا أمره بالأمس.

بالطبع صفق له الجمهور. لأن هذه المحاكمة أشبه بمباراة كرة القدم في السودان، يا ويلتاه، إن عقولنا تستيقظ بعد سنين.

نصوص الحكم

وإذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزالا

أبو الطيب المتنبي

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م.

المادة ٦٥ (أ) من قانون عقوبات السودان.

وذلك أنه في الخرطوم من أبريل عام ١٩٦٩م وعندما كنت وزيراً للتجارة والتموين قد اتفقت مع المتهم الثاني وآخر على أن تسيء استعمال سلطاتك تحت المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية لعام ١٩٦٦م لتمكين أربعة أشخاص الاستيراد من الصين بمبلغ مليون جنيه بغرض تحقيق منفعة ذاتية لثلاثتكم أو لغيركم تبلغ خمسين ألف جنيه.

قرار المحكمة:

المتهم الأول غير مذنب.

المتهم الثاني غير مذنب.

الادعاء الثاني

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد ـ وذلك أنك في الفترة ما بين ١٨/٥/١٩٦٧ و٢٤/٥/١٩٦٩م عندما كنت وزيراً للتجارة والتموين أسأت استعمال سلطاتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية لعام ١٩٦٦م في مجال الاستيراد وبددت أرصدة البلاد من العملة الأجنبية، وأتيت بأفعال من شأنها التأثير في ائتمان البضائع، وألحقت أضراراً بمصلحة البلاد الاقتصادية، وحصلت على فوائد ذاتية لنفسك ولغيرك بإساءة واستغلال النفوذ.

قرار المحكمة:

مذنب.

الادعاء الثالث

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م، وذلك أنك في الفترة من ١٨/٥/١٩٦٧ إلى ٢٤/٥/١٩٦٩م أسأت استعمال سلطتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية لعام ١٩٦٦م في مجال تصدير الجمال، وحققت فوائد لغيرك مخالفاً القواعد المعمول بها.

قرار المحكمة:

مذنب.

الادعاء الرابع

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م وذلك أنك في الفترة ما بين ١٨/٥/١٩٦٥ إلى ٢٤/٦/١٩٦٩م أسأت استعمال سلطتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية في مجال توزيع الدقيق والأرز، وحققت منافع لنفسك ولغيرك مخالفاً القواعد المعمول بها.

قرار المحكمة:

مذنب.

الادعاء الخامس

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م وذلك بأنك في حوالى أغسطس استغللت نفوذك كوزير للتجارة والتموين في تعطيل توكيل أسمر لتحقيق فائدة ذاتية للسيد أحمد الميرغني بلا سند قانوني مخالفاً بذلك القواعد المعمول بها.

قرار المحكمة:

غير مذنب.

الحكم

صادق مجلس قيادة الثورة على قرارات المحكمة وأحكامها الآتية:

١ ـ المتهم الأول: أحمد السيد حمد وزير التجارة والتموين السابق.

(أ) السجن ست سنوات والحرمان من الحقوق السياسية مدى الحياة.

(ب) الغرامة بدفع ثلاثين ألف جنيه وفي حالة عدم الدفع السجن لمدة ثلاث سنوات تبدأ بعد نهاية الست سنوات الأولى.

(ج) الحرمان من تولي الوظائف العامة مدى الحياة.

(د) الحرمان من عضوية مجالس الشركات والمؤسسات لمدة عشر سنوات. هذا وقد قضت المحكمة ببراءة المتهم الثاني حسن عوض الله وزير الداخلية السابق.

مدعون هم المتهمون

لو نظرنا لهؤلاء الموظفين الذين شهدوا متهمين الدكتور أحمد السيد حمد لتبين لنا خلل الخدمة المدنية في السودان، فالموظف هو الذي ينصح وزيره ويوضح له اللوائح والقوانين، ولكن للأسف المحزن إن الموظفين يحاولون التقرب من الوزراء، وينسون الصالح العام، وكل موظف يرى نفسه أحق بمنصب الوزارة من الوزير، كما أن الساسة الذين يتولون الوزارة في السودان ليس لديهم من السند المالي والإمكانات ما يجعلهم ينظرون للوزارة كعمل سياسي، بل إنهم ينظرون للوزارة كمصدر لكسب لقمة العيش، وكما أن مرتبات الوزراء لا تفي بقضاء احتياجاتهم الضرورية، وليس هنالك تأمين يمكن الوزير أن يريح نفسه بعد نهاية تقلده للوزارة، فمعاشات الوزراء تمثيلية، فلا فرق بين الوزير وموظف الخدمة المدنية، لذلك يطمع كل موظف خدمة مدينة أن يكون وزيراً.

وكل هؤلاء الذين أسهموا في هذه المحكمة قد طوح بهم نميري فيما بعد، وأبعدهم عن وظائفهم، وبعضهم قد اعتقل وسجن، رحم الله الشاعر العربي حين قال:

فقل للشامتين بنا أفيقوا   سيلقى الشامتون كما لقينا

محكمة الشعب الثانية

انعقدت محكمة الشعب الثانية لمحاكمة المتهم الأستاذ أحمد زين العابدين المحامي وزير الصحة السابق، وقطب الحزب الاتحادي الديمقراطي، وصاحب التاريخ الثر في الحركة الوطنية، وأحد العاملين في

ميدان المقاومة منذ عهد المدرسة والجامعة، فقد أسهم في مطلع شبابه في التنظيم الاشتراكي الماركسي، ورفض الاستمرار في المدارس العليا بكلية الآداب بالخرطوم، والتحق بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول، وبعد نيله درجة الليسانس في الحقوق، عاد إلى السودان، وواصل الكفاح، وعمل بالتدريس في المدارس الأهلية، ثم أجيز في سلك المحاماة، فانتظم في الحزب الوطني الاتحادي، مبتعداً عن الشيوعيين، وقد كان من رواد الحركة الشيوعية في السودان، واشتبك معه الشيوعيون في صراع وحرب، فتهيأت لهم الفرص ليقدموه للمحاكمة، أولاً لأنه في رأيهم آثر الهروب، وثانياً أنه قطب من أقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي..

اتهمه نظام نميري، ووراء الاتهام بابكر عوض الله أنه استغل نفوذه لتحقيق منافع لشخصه، وكونت له محكمة برئاسة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، ابن الأستاذ محمد أحمد عبد القادر الذي كان عضواً في الحزب الاتحادي الديمقراطي، فاختلف مع والده أعضاء الحزب شأن رجال الأحزاب في أمور مالية، وكان أعضاء المحكمة كالآتي:

١ ـ العميد طيار أ.ح. عوض خلف الله عمر	عضواً.
٢ ـ العقيد أ.ح. عمر محمد الطيب	عضواً.
٣ ـ المقدم عز الدين عبد الحميد	عضواً.
٤ ـ المقدم أحمد يحيى عمران	عضواً.
٥ ـ الرائد عزت فرحات علي	عضواً.

وكان نائب الأحكام السيد القاضي صلاح الدين شبيكة قاضي المحكمة العليا. وعند افتتاح الجلسة الأولى قرأ رئيس المحكمة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر قائلاً «كان المتهم يتبوأ مركزاً من مراكز النفوذ تنحصر في عضويته بالجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء، وعضوية المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي المنحل، وأنه استغل نفوذه ما بين اليوم الأول من يناير عام ١٩٦٦م و٢٤ مايو عام ١٩٦٩م في الحصول على مكاسب لنفسه بالحصول على خمسة آلاف سهم بشركة مجليفيرس وأربعة آلاف جنيه من نفس الشركة وألف وأربعمائة وعشرين جنيهاً من الاخوين أسمر، وعضوية

الشـركة الشـرقية للصنـاعات في صـورة نصيب من أرباح الشـركة بمبلغ ١٠٪ (جريدة الأيام في يوم ١٩٦٩/١١/٣٠).

استمعت المحكمة بعد ذلك لخطاب شمل الادعاء السيـد عبد الـرحيم موسى المدعي العام بوزارة العدل واستهل بيانه بقوله:

«نقـدم اليوم قضيتنـا الثانيـة في محكمتكم الموقرة في مستهـل حـديثنـا ـ سيدي الرئيس ـ نـود أن نلاحظ بـأن هذه الجلسـة للنظر في القضيـة الثانيـة بموجب قانون الفساد لعام ١٩٦٩م تؤكد استمرار ثورة مايو في تحقيق أهدافها التي تلتقي في السعي لتحقيق حياة أفضل، وحياة أسعد للمواطنين بلا اعتبـار للفوارق القبلية أو الطبقية أو العقـائديـة التي خلقتها ودعمتهـا العهود البـائدة. كمـا تؤكد أيضـاً هذه الجلسـة استمرار الثـورة في تحقيق أهدافهـا بالأسـاليب الثورية التي تشمل كل ما ينطوي عليه قانـون معاقبـة الفساد لعـام ١٩٦٩م من رفض وإدانـة ومعاقبـة للأخـلاق القديمـة التي أفسدت الحيـاة العامـة في كل صورها».

إن الـذي يدرس الحيـاة السودانيـة يجد أن هنـالـك فـوارق بين الأسـر والأفراد، بالرغم من الطبقيـة لم تستأثـر بنفوذ قبـل قيام نـظام مايـو، فهنالـك حسد وحقد ينشأ منذ الطفولة في نفوس النـاس، فالتعليم عـام للغني والفقير، والمـأكـل عـام للغني والفقيـر، ولكن تبـدو الفـروق في المـلابس والمسـاكن والحصول على المال، فتجد أبناء الفقراء يتربصون بأبناء المميزين، ويقطعون عليهم الطرق، ويضربونهم، ويمزقـون ثيابهم، ويخـطفون حـاجاتهم، فمـايو ونظامها قد مكنت المحرومين والعاطلين من الانتقام من المتميزين، فالأستـاذ أحمد زين العابدين محام، والشركات عادة تمنح المحـامين أسهماً وامتيـازات ومـرتبات، والفتـرة التي عمل فيهـا أحمد زين العـابدين بـالمحامـاة منذ عـام ١٩٥٤م حتى عام ١٩٦٥م وكذلك في فترات لم يتـول فيها الـوزارة بعد ثـورة أكتـوبر قـد استطاع أن يكسب كـل ما كسبـه بعمله، ولم تحدد المحكمـة ولا الاتهامات كيف حصل أحمد زين العـابدين على كـل هذه المكـاسب، ولكن الشركتين اللتين ذكرا في الاتهام كانتا منافستين للشـركة التي عمـل فيها بـابكر عوض الله مديراً ومحامياً.

ومضى السيد عبد الرحيم موسى المدعي العام في قوله «إن القضية الأولى، قضية أحمد السيد حمد قد فضحت النظام البائد، وأساليبه وفرصه التي أتاحت لوزيره في الحكم السبيل لاستغلال السلطة العامة، وأجهزة السلطة العامة لتحقيق أكبر قدر من المنافع المادية لمؤسسات ذلك النظام السياسية والعقائدية والتجارية بالصورة التي أضرت البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وستنفضح قضيتنا الثانية سيدي الرئيس النظام البائد أيضاً وغرضه وأساليبه التي أتاحت لنائبه في الجمعية السبيل لخيانة الثقة التي وضعتها فيه الجماهير في دائرة من أكبر وأهم الدوائر الانتخابية في البلاد ليكون حفيظاً ورقيباً على حقوق الآخرين، المتأمل للحياة السياسية والبرلمانية في بلاد العالم الثالث يدرك أن السلطة هي مكسب ووظيفة، فالجماهير ليس لها نصيب في حساب الساسة، ولا في حساب البرلمانات، لذلك تكون الديمقراطية في العالم الثالث هشة فجة تتحطم لأول هزة، لأن التربية الوطنية لم تكتمل لشعوب العالم الثالث، فالاستقلال لم ينجح أن يكون طريقاً للحرية، لأن البنيات الاقتصادية ناقصة والتمويل إن وجد يذهب في جيوب أموال السلطة، وهذا ما سيصيب نظام مايو، ويكون قانوناً ثابتاً لها.

واصل ممثل الاتهام مكرراً قول رئيس المحكمة أنه في الفترة ما بين يناير عام ١٩٦٩م و٢٤ مايو عام ١٩٦٩م أن المتهم كان في مراكز نفوذ تنحصر في عضوية الجمعية، وعضوية مجلس الوزراء وعضوية المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي وأنه اكتسب كذا وكذا.

استمرت المحاكمة شهراً استنفذت طاقة مشاهدي التلفزيون في العاصمة المثلثة، ومستمعي الإذاعة السودانية في أنحاء السودان وقراء الصحف المحلية، وانتهت بإصدار الحكم على الأستاذ أحمد زين العابدين بالسجن عشر سنوات والحرمان مدى الحياة من ممارسة الحقوق السياسية ومصادرة خمسة آلاف سهم مسجلة باسمه في شركة مجليفريس اليونانية بعد تقييمها بالسعر الجاري، وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه، وفي حالة عدم الدفع سجنه سنتين.

نسي نظام مايو أن نواب البرلمان كانوا يغيرون مواقعهم في الأحزاب كما يغيرون ملابسهم، ويقفزون من جانب إلى آخر إلى من يدفع أكثر، فمحاربة النخاسة التي اعتورت الحياة في السودان هي الطريق إلى الحرية والديمقراطية والكرامة، وكأني بأهل مايو أنهم كانوا يحسدون غيرهم، ويتهمونهم، بأنهم يستغلون مراكزهم، ويسعون هم لاستغلال المراكز، وقد كان، فقد أطلعنا نظام مايو على نخاسة مقننة، ونهب وسلب مشروعين.

جاءت المحاكمة الثالثة لتقديم اثنين هما كليمنت امبورو وزير الصناعة السابق، ورجل الأعمال محجوب محمد أحمد وابنه محمد أحمد محجوب. .

وسأفصل لك الأسباب. إن جعفر نميري قد عمل في الجنوب، وعرف شدة مراس كليمنت امبورو وقد كشف كليمنت امبورو كل أساليب جعفر نميري وتلاعبه ومحاولاته، لذلك أراد أن يسكته. أما محجوب محمد أحمد فقد حصل على تفويض من شركة سيارات، وكان أحد وزراء نميري في السرك الجديد محامياً لشركة منافسة، فحصول محجوب محمد أحمد على هذا التوكيل أضر بصاحب الشركة الأولى، فزج بمحجوب محمد أحمد، كما أن محجوب محمد أحمد قد فضح أحد المحامين الذين عينهم جعفر محمد نميري في موضع حساس، فذلك المحامي كان يتلاعب في القضايا، فقد حدث أن فوضه رجل أعمال في قضية مدينة، وكسب الحكم، وتسلم الدين، فكان يماطل رجل الأعمال عاماً حتى اتضح لرجل الأعمال أنه استولى على المال، فحرر رجل الأعمال عريضة لرئيس القضاء، ولكن رجل الأعمال اتصل به وأعطاه مهلة يومين فسعى للسيد يحيى الفضلي يطلب منه أن يتوسط للسيد إسماعيل الأزهري ليتصل بمدير الشركات ليقبل رهن منزله، ويدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه، وحصل ذلك المحامي على المبلغ، وأسره في نفسه فلما قفز للسلطة وجد ضالته فقدم محجوب محمد أحمد كبشاً في المحرقة.

كونت المحكمة الثالثة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

١ ـ العقيد أ.ح. أحمد محمد الحسن رئيساً، وقد حكم بالإعدام على عبد الخالق محجوب وأصابه الجنون.

٢ ـ المقدم بحري يوسف حسين عضواً، وقد أصبح فيما بعد عضواً في المجلس العسكري الانتقالي وترقى لمرتبة فريق بحري.

٣ ـ المقدم أحمد إدريس عضواً.

٤ ـ الرائد محمد أبو زيد عضواً.

٥ ـ الرائد محمد الفاتح عبد الله عضواً.

واستغنى هذا المجلس عن نائب الأحكام لأن رئيسه حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.

قامت المحكمة بمحاكمة المتهمين الثلاثة تحت قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م ووجهت التهمة لوزير الصناعة أنه تعدى وخرج عن القانون واللوائح في منح شركة المازدا اليابانية التصديق كصناعة مميزة، وطبقاً للوائح أن أية صناعة مميزة لكي يتم لها الامتياز، وتمنح الإعفاءات اللازمة والخاصة بها من رسوم وعوائد جمركية وضرائب وتحويل أرباح وفتح حسابات مصرفية بالعملة الصعبة، لا بد لها أن تقوم بتصنيع نسبة يوضحها القانون من إنتاجها في الداخل، وعربة المازدا ما كان مشروعها إلا عملية تجميع لأجزائها المصنوعة في الخارج، والسودان حتى هذه الفترة لم يقدم على تصنيع سيارات.

بدأت المحكمة في السابع والعشرين من مايو عام ١٩٧٠م وحكمت على المتهمين في اليوم الرابع عشر من يوليو عام ١٩٧٠م، وكانت الأحكام كالآتي:

١ ـ محجوب محمد أحمد.

٢ ـ محمد محجوب محمد أحمد.

٣ ـ كليمنت امبورو

(أ)السجن أربع سنوات.

(ب) الحرمان من الحقوق السياسية لعشر سنوات.

بعد عام ١٩٧١م أطلق سراحهم، وصدر العفو عنهم، وعين كليمنت امبورو في منصب سياسي رفيع، وتقلد مناصب وزارية، واعتقل مرة أخرى، وخرج إلى كينيا، ثم عاد مرة أخرى، وتصالح مع جعفر نميري.

المحكمة الرابعة

شكلت محكمة للأستاذ عبد الماجد أبو حسبو وزير الإرشاد السابق بتهمة الثراء الحرام والفساد السياسي، وكانت الصحف قبل انقلاب مايو قد سمحت للمعارضين أن يهاجموه وهو يشيد منزله في امتداد الدرجة الأولى في الخرطوم، ونسوا أن الأستاذ عبد الماجد أبو حسبو رحمه الله أنه ابن رجل من كبار التجار ألا وهو السيد محمد أبو حسبو الذي امتلك الكثير من العقارات في الخرطوم وفي بلدة كوم امبو في صعيد مصر.

تكونت المحكمة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

١ ـ العقيد أ. ح. أحمد محمد الحسن رئيساً.
٢ ـ المقدم عبد الوهاب أحمد البكري عضواً.
٣ ـ المقدم مهدي أحمد صالح دياب عضواً.
٤ ـ الرائد عصمت حسن زلفو عضواً، وقد انصرف أخيراً لكتابة كتابين هامين هما كرري وشيكان، وأعفاه نميري من الجيش وباع كتابيه ولم يدفع له أي عائد منهما.

٥ ـ الرائد بحري أحمد حامد البشير عضواً.
٦ ـ الرائد عثمان حماد شره (احتياطي).

وقد مثل الاتهام المحامي فوزي التوم منصور وهو قبطي من الأبيض، قد اعتنقت أسرته في عهد المهدية الدين الإسلامي، ثم ارتدت عند دخول الجيش الفاتح وقيام الحكم الثنائي وكان صديقاً وزميلاً لعبد الماجد أبو حسبو، ودشن معه محامياً، وأسهم معه في الحزب الشيوعي في مصر، وخرج عبد الماجد أبو حسبو من الحزب الشيوعي، وانتظم بالحزب الوطني الاتحادي وعين فوزي التوم منصور وهو مصاب بشلل الأطفال رئيساً لهيئة التحقيق بوزارة الإرشاد يعاونه الملازم أحمد محمود حسن الذي كان مدرساً في مدرسة عبد المنعم يوسف بالديوم بالخرطوم والتحق بجامعة القاهرة الفرع بالخرطوم وحصل على ليسانس الحقوق، وبعد قيام الانتفاضة أصبح عميداً ومستشاراً قانونياً للمجلس العسكري الانتقالي وأحمد إسماعيل السباعي من ديوان النائب العام الذي أصبح فيما بعد مستشاراً قانونياً بقصر الشعب ثم

وزيراً للشئون القانونية برئاسة مجلس الوزراء حتى نهاية السفاح نميري، وصالح محمد عبد الله من وزارة الخزانة والرائد عبد المنعم حسين من القوات المسلحة.

ورافق المتهم المحامي التيجاني عمر الكارب.

قدم المتهم لمحاكمته في مخالفة المادة ٤ (أ) و(ج) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م الفساد الإداري وأن المتهم قد تسبب أو ساعد على تبديد الأموال العامة للدولة بالآتي:

(أ) التجاوز في الصرف من الاعتمادات المالية بوزارته بالإنفاق على بعض الصحفيين السودانيين والأجانب وآخرين ممن لم يؤدوا عملاً للدولة أو أدوا عملاً لا يستحقون عليه ما صرف لهم فعلاً.

(**ملاحظة**): زار في فترة تولي عبد الماجد أبو حسبو الشاعر نزار قباني وبعض الصحفيين البريطانيين الذين ساعدوا في إجلاء حقيقة الموقف في الجنوب، كما زار السودان الشاعر الكاتب عبد الرحمن الخميس، ولكن في عهد نميري كان هنالك صحفيون أجانب يتقاضون مرتبات ومكافآت. أما الذين قصدهم الاتهام بأنهم لم يؤدوا عملاً للدولة أو أدوا عملاً لا يستحقون عليه ما صرف لهم فعلاً، يقصد بذلك طبعاً الشاعر العبقري المرحوم الأستاذ محمد المهدي المجذوب (نار المجاذيب).

(ب) حمل الخزينة العامة دون وجه حق تكاليف حفلات أقيمت في منزله وقام برحلات للخارج وتعاقد تعاقداً خاصاً مع فرق فنية مما نتج عنه دفع مبالغ من خزينة الدولة بغير وجه (الحفل الباذخ هو الذي أقيم تكريماً لسيدة الغناء العربي السيدة أم كلثوم وقد دفع الجمهور مبلغ قدره سبعة آلاف جنيه سوداني).

(ج) بدد في بند النثرية والاعتماد المخصص له كوزير للإعلام بصرفه في أوجه لا يجوز الصرف فيها وزور في دفتر الحساب المعد لذلك. وبلغ جملة ما تم تبديده بموجب هذا الادعاء ٧٢/٤٤٦ جنيه أما الاتهام الثاني.. فهو مخالفة المادة ٢ (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩م مقروءة مع

المادة ١٠ من قانون الثراء الحرام وذلك أنه في فترة تـوليه الـوزارة شيد منـزله بـامتداد الخـرطوم الجـديد بمبلغ يقـدر بخمسة عشـر ألف جنيـه، كمـا بلغت المبالغ التي وردت في حسابه أثنـاء توليـه الوزارة ١٤/٤٤٢ دون أن يكـون له مصدر رزق مشروع وبرأته المحكمة من هذه التهمـة وسجن وحرم من حقـوقه السياسية، وطورد وتوبع أبناؤه الـذين يتعلمون في جـامعة بيـروت الأمريكيـة، وكان منزله لم يكمل وأطلق سراحه في عام ١٩٧٢.

الفصل الثامن والأربعون

القصر المسحور

خسئت يا أمنا الدنيا فأف لنا — بنو الخسيسة أوباش أخساء
وقد نطقت بأصناف العظات لنا — وأنت فيما يظن القوم خرساء

أبو العلاء المعري

كان القصر الجمهوري أبداً ودائماً هو رأس البلاء، فكل فساد، وكل إسراف ينبع من القصر الجمهوري، وقد أسماه جعفر نميري قصر الشعب، ولكن الشعب منه براء، فالذين يجلسون في قصر الشعب يعتقدون أنهم سادة الشعب، ويتصرفون وهم قد نسوا الرقابة، فلا يلتزمون بالقانون واللوائح، فهم القانون ومصدر القانون، ولما استولى نظام مايو على الحكم أراد أن يكشف الفساد في قصر الشعب، فتكونت لجنة تحقيق لتراجع الممارسات المالية والحسابية ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٩م.

وننقل عن صحيفة الأيام العدد ٥٦٥٤ بتاريخ ٥ يونيو عام ١٩٦٩م، أنه شكلت لجنة لمراجعة الشئون المالية بالقصر الجمهوري والوضع الوظيفي في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٥ و١٩٦٩م وتم تكوين اللجنة على النحو الآتي:

١ ـ عباس بابكر النعمة وهو إداري من رئاسة مجلس الوزراء رئيساً وأعفي بعد أداء مهمته.

محمد صلاح الدين بشير من ديوان الموظفين عضواً، وقد نقل بعد ذلك إلى وزارة التربية والتعليم مسئولاً عن شئون الموظفين ورقي وأعيد

لـديوان شئـون الموظفين، وكلف بـإجراء الكـادر الجـديـد، وأصـابـه غضب نميري، فجمد وأعفي من وظيفته.

٣ ـ الملازم تاج السر حسن من القوات المسلحة عضواً.

٤ ـ أحمد محمد علي من وزارة المالية من إدارة الحسابات عضواً.

جاء في تقرير هذه اللجنة أن أعضاء مجلس السيادة رفعوا مـرتباتهم من ٢٢٠٠ جنيه إلى ٥١٢٠ جنيـه عن طـريق العـلاوات والبـدلات في الشهـر، وبلغت تكـاليف رحـلات رئيس مجلس السيـادة السيـد إسمـاعيـل الأزهـري للخـارج ١٠٣ ألف جنيـه وبلغ تجـاوز الاعتمـادات في الميـزانيـة ١٠١ ألف جنيه.

ولنقفز إلى عهد نميري فقد بلغ مرتبه سنوياً إلى ١٤٥٠٠٠ جنيه، كما كان له حساب مفتوح للرحلات والتبرعات والنفقات الخاصة في الداخل يبلغ ١٥ مليون جنيه في السودان، غير رحلاته إلى الخارج؛ ففي آخر رحلة إلى الولايات المتحدة ولم يعد بعدها إلى السودان، تكبّدت الخزينة ١٥ مليون دولار في مارس عام ١٩٨٥ م.

جـاء في التقريـر أن بند المـرتبات في ميـزانية القصـر قـد قفـز مـا بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ من ٦٥٠٠٠ جنيـه إلى ١١٥٠٠٠ جنيه في العـام، وجـاء في البند الثالث في الميزانية أن هـذا البند أصبـح ٦٤٠٠٠ جنيه وصـرف من هذا البند حوالي ٥٠٠٠ جنيه لشراء آلات موسيقية. ونقف قليلاً بعد ذلك، ولننظر لجعفر نميري الذي كان يتبرع لكل مدرسة أو مؤسسة للشباب بآلات موسيقيـة كاملة، كما تتبرع السيدة الفضلى زوجته، فلو قرأ جعفر نميري المستقبـل لما شغـل نفسه وشغـل المراجعين بهـذه الخطوات التي تـدل على تغلغل الحقـد والانتقـام في نفسه، ونعـود لهذا البنـد، وقد جـاء في التقريـر أنه صـرف منـه ١٤٠٠٠ جنيـه لشراء معـدات مائـدة وأدوات للقصـر وحـوالي ٢٤٠٠٠ جنيـه لشـراء نياشين. . فلنقفـز إلى الأمام ونـرى ماذا فعـل نميـري، قـد استحـدث نيـاشين جديـدة، فهنالـك وسام ابن السـودان البار وغيـره، وقد كلف نميـري مؤسسة بريطانية لسك النياشين وكانت للأوسمة والنياشين ميـزانية كبيـرة، وقد بعث من قصر الشعب الموظف نديم أحمد بشير عدوي إلى بـريطانيـا ليشرف

على سك النياشين والأوسمة، ويتلقى تدريباً في تعلم اللغة الإنجليزية. . وجاء في التقرير أنه صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه لشراء دراجات نارية. . ونسي التقرير ليشمل مراجعة ميزانية القصر في السبعينات والثمانينات، ويرصد المبالغ التي دفعت لشراء السيارات واللنشات.

رفع التقرير للسيد فاروق أبو عيسى وزير الدولة لشئون الرئاسة حينذاك، واحتفلت الصحف بهذا التقرير، وجن فيه فاروق أبو عيسى فرحاً، ولكن بعد ثلاث سنوات طرد فاروق أبو عيسى من الوزارة، وسجن معتقلاً، واغترب من السودان، وفصل من الحزب الشيوعي، وأصبح معارضاً لحكم نميري، وانتظم في هيئة المحامين العرب، وأصبح يدافع عن حقوق الإنسان، وما عاد إلى السودان إلا بعد الانتفاضة في عام ١٩٨٥م. .

ذكر هذا التقرير أن الاعتمادات زادت عشر مرات وأن أحد الموظفين ترقى من الدرجة (ب) إلى المجموعة الثالثة خلال سنة واحدة، والمستقيل يقول إن الخدم والعمال ترقوا إلى الدرجات العليا، وبعضهم وصل إلى المجموعة الثالثة القيادية، وأن موظفاً ترقى بعد تعيينه بأسبوعين إلى الدرجة (أس).

واتضح أن رحلات السيد رئيس مجلس السيادة للخارج ما بين عام ١٩٦٥ و١٩٦٩م كلفت أكثر من مائة ألف جنيه، ولكن التاريخ لا يغفل أن رحلات جعفر نميري إلى الخارج من عام ١٩٦٩م حتى مارس عام ١٩٨٥م كلفت ١٢٥ مليون دولار ورحلاته في الداخل كلفت ٧٥ مليون جنيه سوداني.

وأبان التقرير أن القصر اشترى معدات للأكل بمبلغ ١٤,٤١٠ جنيه وآلات موسيقية بمبلغ ٤٨٦٠ جنيهاً، ويكشف التقرير أن معدات الأكل والمائدة كلفت في الفترة ما بين عام ١٩٦٥ و١٩٦٩م مبلغ ١٤,٤١٠ جنيه ولكنها كلفت في عهد نميري ثلاثة ملايين من الجنيهات السودانية، وأن الضيافة قد كلفت ٢٥ مليون جنيه سوداني، وحفلت بالمحظيات والغانيات وأسراب الطائرات والسيارات، وأنشئت لها منازل سرية وعلنية.

سجل التقرير البند في تكاليف الماء والنور في منازل رئيس وأعضاء مجلس السيادة، وليت اللجنة كونت بعد خلع نميري لتضيف أن الوزراء وأعضاء مجلس الثورة، وشاغلي الوظائف الدستورية كانوا يسكنون في منازل بالمجان، وتدفع لهم تكاليف الماء والنور والهاتف، وكانت لكل واحد منهم سيارتان، سيارة رسمية وسيارة للعمل في المنزل، كما أن تكاليف الوقود والصيانة كانت تدفعها الدولة النميرية.

أشار تقرير اللجنة أن بند الضيافة والاحتفالات تجاوز الصرف المصدق به بمبلغ ٢٧,١٢٠ جنيه.. ولكن في عهد نميري كان بند الضيافة والاحتفالات مفتوحاً، فقد وضع بنك السودان تحت تصرفه، ولم يكن له وحده مال خاص، بل كان له مال خاص ولنوابه ولزوجته ولوزرائه، وكان الصرف من المال الخاص منذ عام ١٩٦٩ - ١٩٨٥م مبلغ ٢٢٥ مليون جنيه سوداني.

لو حاولت أن أسرد رحلات نميري الخارجية لاحتجت إلى كتاب خاص، ولكن أكتفي بإجازاته في الولايات المتحدة، والإسكندرية والحاشية التي كانت تذهب معه كل عام، وهناك ملاحق في آخر الكتاب برحلاته للخارج.

أريد بهذه اللجنة التشهير بالسيد إسماعيل الأزهري والسيد عبد الرحمن عابدون والسيد داود الخليفة.

الفصل التاسع والأربعون

لم يبح أبو الهول بعد بسره

إنها قصة مجنون
مليئة بالحق والباطل
لا تعني شيئاً

شكسبير

رأس الهيدرا:

منذ أن أعلن السودانيون مجتمعين في أحزابهم الاستقلال من داخل البرلمان، حتى تحقق للسودان استقلاله، واعترف بهذا الاستقلال في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦م، والسودانيون لم يتفقوا على دستور، بالرغم من المشكلات التي رزح تحتها السودان، والسودانيون مختلفون يتنازعون لا يتفقون على دستور يرضي الشمال والجنوب، بل إن السلطة امتدت من مصدرين هما طائفة الختمية والأنصار، فالأحزاب تتولى السلطة بتأييد من الطائفية، فإذا اتفقت الطائفتان قامت وزارة ائتلافية، وإن اختلفت الطائفتان تعرض السودان للانقلاب العسكري، فالسيد عبد الله بك خليل رئيس الوزراء في الحكومة المؤتلفة من طائفة الختمية والأنصار حتى عام ١٩٥٨م كان يشكو سراً وجهراً من نائبه الشيخ علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي الممثل لطائفة الختمية. وقد عملت الحكومات المتعددة منذ الاستقلال معتمدة على دستور استانلي بيكر الذي ترأس اللجنة الدستورية

التي شكلها حاكم السودان العام حينذاك السير روبرت هاو، وقاد السيد أحمد متولي العتباني المدعي العام حينذاك بإجراء بعض التعديل في ذلك الدستور، وأسهم معه السيد محمد أحمد محجوب ممثلاً للاستقلاليين والسيد مبارك زروق ممثلاً للاتحاديين.

وكان ذلك في اليوم التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٥٦، وألغي هذا الدستور عندما استولى نظام ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م العسكري على الحكم، واعتمد نظام ١٧ نوفمبر على السياسة اللامركزية مطبقاً مذكرة وضعها السيد عبد الرحمن علي طه عندما كان وزيراً للحكومة المحلية في الوزارة المؤتلفة من الختمية والأنصار ونظر في هذه المذكرة السيد محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء حينذاك، وتكونت لجنة ترأسها السيد محمد أحمد أبو رنات، واشترك فيها الأستاذ عبد الحليم علي طه والدكتور علي خير والسيد أمين أحمد حسين وتكون المجلس المركزي عام ١٩٦٣م.

ظلت كل الأحزاب بعيدة عن التفكير في وضع دستور دائم، لأن الدين كان يغلب على السياسة، مما جعل الجنوب ينفر من الالتئام والتوحد مع الشمال، وحتى مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في عام ١٩٦٥م فشل لأن الأساس الديمقراطي البعيد عن الاختلافات في العقيدة والعنصر قد غاب عنه وكان الدين دائماً سلاحاً يتفجر أمام الأزمات السياسية، ففي ديسمبر عام ١٩٦٥م بلغت الخلافات والمهاترات ذروتها بين الاتجاه الإسلامي والشيوعيين، فاتهم طالب في معهد المعلمين العالي أنه سب السيدة عائشة الصديقة زوجة النبي ﷺ، وانتشرت المظاهرات والمواكب، وطرد الأعضاء الشيوعيون من الجمعية التأسيسية، وصودر الحزب الشيوعي، وصودرت ممتلكات الحزب.

وفي عام ١٩٦٨م أعدت مسودة لدستور السودان الدائم، ولكن رفض الجنوبيون إجازتها، واصطدمت السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع السلطة القضائية، وقد حكمت السلطة القضائية بدستورية الحزب الشيوعي، وبعد ذلك استولى العسكر على السلطة، وحل بالسودان نظام مايو.

رأب الصدع:

تبين المنظرون لسلطة مايو أن السودان يعاني من الفروق القبلية والطائفية والدينية والإيديولوجية، فالطائفية التي اقتسمت السودان رفضها نظام مايو، والقبلية قد جَبَّتها الطائفية، ولكن الإقليمية قد استيقظت بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م، واستفحلت، وظهرت حركات في دارفور وغرب السودان، واشتدت عرامة الإقليمية في شرق السودان، وكل هذه المناطق متخلفة ومنسية ومهجورة ومغلقة منذ عهد الاستعمار، ولم تقدر على مسايرة الركب، لأن الجزء الشمالي والأوسط في السودان قد احتكر التعليم والسلطة بعد الاستقلال.

نظر نظام مايو في بادىء الأمر لذلك، وابتعد عن النظرة الماركسية في تكوين جبهة عريقة من العمال والمزارعين والطلبة والشباب والنساء لأنه يعلم أن السودانيين قد نفروا من هذه التنظيمات، ووصموها بالشيوعية، وقد خلت الحزبية والطائفية فنخرت في قلبها، كما أن المعسكرين الغربي والشرقي قد لعبا لعبتهما في تمزيق هذه الجماعات.

رأى نظام مايو أن يدعو إلى تحالف قوى الشعب العاملة، وهذا نظام طبق في يوغوسلافيا وفي جمهورية مصر العربية، وأثبتت التجارب فشلها، وأبانت فسادها، ولكن جعفر نميري أصر عليه لأنه ظن أنه يمحو الفوارق بين الشعب، كما أنه نظام لا طبقي وغير حزبي.

تعبئة الشباب:

أوكل للدكتور منصور خالد تعبئة الشباب، فأنشئت كتائب الشباب وطلائع الشباب، واستعانت وزارة الشباب والرياضة بخبير إيطالي، كما وفرت منظمة العمل الدولية التمويل لذلك، واستعين بنظام كوريا الشمالية في تربية الشباب وصرفت الأموال على الرحلات والأطعمة والملابس، وهذا النظام في أساسه فاشستي ابتكره بنيتو موسوليني، واتبعه أدولف هتلر في ألمانيا، كما مارسه الإخوان المسلمون في مصر وحزب مصر الفتاة، ولم تُجْدِ منظمات الشباب، وفشلت، ولكنها نزعت كل القوى من الشيوعيين ولم تنجز منظمات الشباب أي عمل، ولم تقم بأي عمل تنموي، بل إنها كلفت السودان مالاً

وجهداً، وأصبح الناس يتندرون بهذه التنظيمات حتى ألغيت في أخريات عام ١٩٧٢م.

كان للختمية نظام للشباب وقد نجح لفترة في الأربعينات وذاب في الأحزاب الاتحادية، واستفاد منه حزب الأشقاء، وكان للأنصار نظام للشباب، وارتبط هذا النظام بالأنصار حتى الآن، وكان للشيوعيين نظام وتنظيم للشباب ولكنه انتهى، واستطاع بعد ذلك الإخوان المسلمون أن ينجحوا وينجح تنظيم شبابهم.

الملتقى الفكري

انعقد في السودان ملتقى فكري دعيت له المدارس الفكرية الاشتراكية والتقدمية وكان انعقاده في الخرطوم ما بين اليوم الخامس عشر واليوم الثاني والعشرين من مارس عام ١٩٧٠م كانت الفكرة الغالبة في هذا الملتقى للماركسيين، مع أنه كان هنالك قوميون عرب، واشتراكيون ونوقشت مشكلة الجيوش العربية والثورة والانقلاب.

انكشف في هذا الملتقى الفكري أن نظام مايو ليس له إيديولوجية، كما أنه لا يبحث عن هوية، فهويته أن يشعر السودان الذي يحيا في أزمة الهوية، ويتطلع أن يلحق بالركب بالرغم من كل المعوقات التي تصد طريقه، وتقف حاجزاً دونه للبروز والتماسك، من ثمة كانت السيطرة والسلطة اللتان تأتيان إليه عن طريق الاغتصاب يكفيان لمدة ما للاستقرار والسكينة، وبعد ذلك يستيقظ المارد يبحث عن حريته..

لم يستطع الماركسيون في هذا الملتقى الفكري أن يتغلبوا على القوميين العرب، ولم يقدر الاشتراكيون أن يفرضوا رأيهم، فلا الماركسية قادرة على الاستيلاء عليه، ولا القومية العربية تستطيع أن تحتويه، ولا الاشتراكية تنجح في السيطرة عليه، ولا الاتجاه الإسلامي يخضعه لأحكامه ومخططاته، وإن كان ذلك الملتقى الفكري انتهى، وأفرغ المتحدثون والمنظرون ما في أوراقهم، لكنهم لم يحركوا في نظام مايو نبضاً، فعروقه ظلت جامدة هامدة باردة، ومن ثمة يأتي الخطر الأعظم، وينفتح الباب

للطغيان والديكتاتورية، ويبقى بعد ذلك البقاء للأقوى، والقوي في حكم السودان ليس الذكي الخارق الذكاء، ولا الفيلسوف العالم المثقف، ولا الطهري النقي، ولكن هو ذلك الذي يملك مفتاح الطاعة، ويجمع الناس حوله وخلفه، فهو المطعم والمنعم والمرهب والحاكم الصارم الذي لا يفكر إلا في احتفاظه بالسلطان. انفض الفلاسفة، وذهبوا وتركوا السودان ليحيا في مأساة تمتد ستة عشر عاماً.

لامركزية الحكم:

لامركزية الحكم ما هي إلا صورة من الحكم غير المباشر الذي اتخذته الإدارة البريطانية في السودان، وكان يطلق عليها الإدارة الأهلية، وقد دافع عن الإدارة الأهلية، وعاد وتوفر على إبراز ما يسمى بلا مركزية الحكم، والحكم الشعبي، وإن كانت الإدارة الأهلية لم تكلف الخزينة العامة أي عبء مالي، بل كان الشيوخ ونظار وعمد القبائل يجمعون الضرائب، ويغذون الخزينة العامة، ولكن الحكم الشعبي أصبح كارثة على الخزينة العامة، واحتفل به المتعلمون، لأنهم يجدون الوظائف والبدلات والامتيازات في وظائفه.

صدر قانون عام ١٩٧١م الخاص بالعمل بقانون الحكم الشعبي المحلي، وانتقلت السلطات الإدارية من الخرطوم إلى المديريات التسع حينذاك وهي الاستوائية، وبحر الغزال وأعالي النيل وكردفان ودارفور والنيل الأزرق وكسلا والشمالية والبحر الأحمر، وبالطبع عمل نظام نميري منذ عام ١٩٦٩م على تطهير المديرين وكبار ضباط الحكومة المحلية، والمفتشين، لأنه أراد أن يخلق الفكر الاشتراكي النميري في ستة أيام، كما طرد وكلاء الوزارات وكبار الموظفين المتمرسين لأكثر من عشرين سنة، وكان وراء ذلك الشبان الطامحون ليحلوا مكان هؤلاء الكبار.

رسمت مؤسسات الحكم الشعبي المحلي في شكل هرمي تنتظم فيه المجالس الشعبية الإقليمية والمجالس الريفية والمجالس البلدية، فازدادت القوة العاملة في هذا المرفق، وكانت مجالس الفرقان تأتي أولاً ثم مجالس القرى ثم تصعد هذه المجالس لتصل إلى المجالس البلدية والمجالس الريفية

والمجالس الشعبية الإقليمية، ولم يكن هنالك اختيار في انتظام الأعضاء في ذلك، فكل شيء محكم ومغلق في يد السلطة العليا التي هي جعفر محمد نميري، فالحكم الشعبي اسم من أسماء الأضداد.

نص قانون الحكم الشعبي المحلي أن يكون العنصر الثنائي خمسة وعشرين في المائة، كما أن الانتخاب ترك كما ترك التمثيل للعمال والزراع والرأسمالية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار والمثقفين الوطنيين وتقوم هذه المجالس بكل الخدمات في المديرية كالتعليم والزراعة والإسكان والطرق والصحة وتخطيط المدن والتنمية الاجتماعية وإدارة الشرطة.

ولما أطل عام ١٩٧٣م كانت الخزانة العامة ترزح بالديون المطلوبة من إدارات الحكم الشعبي المحلي، كما أن هذه المجالس فشلت في جمع الضرائب وفي الإعمار وفي كل الخدمات، وما كان الهدف من هذه المجالس إلا حكم السودان بوليسياً.

وصدر قانون الشعب المحلي لعام ١٩٧٣م وأعده الدكتور جعفر محمد علي بخيت، وأعدت له لجنة تحضيرية ترأسها قبل ذلك كرم الله العوض الذي نقل بعد ذلك من وزارة الحكومة المحلية، حتى عين محافظاً للبحر الأحمر ثم وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري حتى استقر به المقام بعد انتفاضة أبريل عام ١٩٨٥م رئيساً للخدمة المدنية. وكان من أعضاء هذه اللجنة عبد السلام الخضر نائب وكيل وزارة الحكومة المحلية حينذاك وتلوبادي محمد صالح مدير معهد الإدارة العامة الذي أصبح فيما بعد وزيراً ثم اغترب وعبد الرحمن العاتب وكيل وزارة الحكومة المحلية للشئون الهندسية والشيخ بشير الشيخ مساعد وكيل وزارة الحكومة المحلية، الذي أصبح وزيراً مسئولاً لديوان الحكم الشعبي في رئاسة الجمهورية في عهد نميري ومحمد السيد الشعار نائب محافظ مديرية وقد أصبح محافظاً بعد ذلك بدرجة وزير وعثمان أبو كشوة نائب المحافظ الذي أعير لشركة الخليج بعد ذلك وإبراهيم عبد الرحمن الصابوني نائب المحافظ الذي ترك الخدمة بعد ذلك ومحمد بشير نائب وكيل وزارة الشباب الذي أعفي بعد ذلك والصادق محمد الطيب مستشار وزير الداخلية لشئون السجون الذي تقاعد بعد ذلك،

وخلف الله الرشيد المحامي العمومي الذي أصبح رئيساً للقضاء في عهد نميري ثم أعفي.

قصد من الحكم الشعبي أن يساعد ويدفع أهداف ثورة مايو ويرسخها وأن يحدث المجتمعات الأهلية وينميها، ويكون وعاء تنظيمياً لخدمة الوحدة الوطنية ويعمل على التكامل بين الأجهزة المحلية والمركزية.

وأعمال الحكم الشعبي المحلي أداة تنفيذية في يد الشعب لتوفير احتياجات الشعب الأساسية، وتنسيق الشئون المالية في مختلف وحدات الحكومة المحلية والمركزية، وتوفير موارد عبر العون الذاتي.

كان الحكم الشعبي المحلي شعاراً فاسداً ودعوة للفساد، فقد أصبح المحافظون وزراء، ونواب المحافظين نواب وزراء، وكان التغيير والعفو والطرد سمة من سمات العمل في هذه الوظائف، كما كان اختيار المحافظين ونوابهم قائماً على المحاباة وعدم الكفاءة، بل إن بعض المحافظين لم تكن لهم مؤهلات، وأصبح جعفر نميري هو راعي الحكم الشعبي، فهو الذي يعين، وهو الذي يفصل وما كان عمل المحافظين ونوابهم والمديريون التنفيذيون إلا تسيير المواكب والهتاف بثورة مايو الخالدة الباقية بإذن الله.

كما عني نميري بإفساد إدارة الحكم، كذلك عمد على إفساد العقول والقلوب والذمم والأخلاق بإنشاء جهاز الأمن القومي الذي هو الشق الثاني للحكم الشعبي المحلي.

بيان ٩ يونيو عام ١٩٦٩م

في اليوم التاسع من يونيو عام ١٩٦٩م أعلن جعفر نميري بيانه الخاص بالجنوب وجاء في هذا البيان ما يلي: «إن أعداء الشمال هم في الوقت نفسه أعداء الجنوب، وأن عدونا المشترك الذي يجب أن نوحد جهدنا جميعاً لسد الطريق أمام مخططاته ومؤامراته هو الامبريالية والاستعمار الذي يشغل الشعوب العربية والافريقية، ويقف حجر عثرة في سبيل تقدمها. أما في الداخل فإن لنا عدداً مشتركاً هو القوى الرجعية التي تمثل قوام الثورة المضادة، وتقف سداً أمام انطلاق بلادنا شمالاً وجنوباً نحو التقدم والرخاء والاشتراكية».

. . . إن ثورة الخامس والعشرين من مايو ليست كانقلاب ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م الذي خططه الاستعمار من العناصر الرجعية في داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للإصلاح الاجتماعي والديمقراطية الحقة في جنوب البلاد وشمالها. إن ثورة الخامس والعشرين من مايو هي نقيض لانقلاب ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م، إنها ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة التي خربت مصالح الشعب في جنوب البلاد وأجهضت ثورة ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤م بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاماً دكتاتورياً رجعياً.

إن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع، وإنها لتدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وتؤمن إيماناً أكيداً بأن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء الحقائق الموضوعية، وأنه من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافاته وتقاليده في نطاق سودان اشتراكي موحد.

أذاع جعفر نميري هذا البيان، وظن أنه يحسم مشكلة الجنوب، وخاطب الناس، ونسي وزراؤه أن نسبة الأمية في السودان في عام ١٩٦٩م كانت ٩٠٪، ونسوا أن المتعلمين لا يقرأون ولا يحللون، بل يرددون كلمة الاشتراكية والرجعية والإمبريالية، كما أنهم لا يعرفون جغرافية السودان ولا قبائله ولا موارده ولا تاريخه، بل إنهم في عزلة تامة، يلوكون هذه الألفاظ، فالرجعية والتقدمية والاشتراكية والديمقراطية كلمات تدار في مجالس الأنس والبهجة، ولكنها لا تعني شيئاً في الواقع، وهذا البيان الذي أذاعه نميري لا يفهمه أهل الشمال ولا أهل الجنوب، بل هو استهلاك خارجي . .

قامت الثورة في يوليو عام ١٩٥٢م، وتم الاتفاق بين مصر وبريطانيا على الخطوات اللازمة للحكم الذاتي أو الاستقلال التام طبقاً لاتفاقية القاهرة الموقعة في ١٢ فبراير عام ١٩٥٣م.

قبل اتفاقية القاهرة عقدت اتفاقية الجنتلمان مع الأحزاب الاستقلالية وحكومة مصر وكان ذلك في اليوم العاشر من يناير عام ١٩٥٣م، وجاء في اتفاقيات الأحزاب أن مصر ستوفر الجو الحر المحايد لتقرير مصير السودان.

الانتخابات الأولى

بدأ التصويت في بعض مراكز الاقتراع في اليوم الثاني من نوفمبر عام ١٩٥٣م، وانتهت في اليوم الخامس من ديسمبر عام ١٩٥٣م، وكانت الانتخابات صراعاً بين طائفة الختمية وطائفة الأنصار ووقف الأنصار مع حزب الأمة دون الأحزاب الاستقلالية الأخرى.

دخل الحزب الوطني الاتحادي مجلس النواب بواحد وخمسين عضواً من المجموع الكلي للأعضاء البالغ عددهم سبعة وتسعين عضواً، كما دخل الحزب الوطني الاتحادي مجلس الشيوخ باثنين وعشرين عضواً من مجموع الأعضاء المنتخبين وقدرهم ثلاثون عضواً، وعين الحاكم العام عشرين عضواً آخرين وكان نصيب الحزب الوطني الاتحادي عشرة منهم.

أثارت نتائج الانتخابات الأولى بعض الجهات السياسية في بريطانيا كما أنها أزعجت حزب الأمة، وتحدثت عنها الصحف البريطانية، كما أنها نوقشت في البرلمان الإنجليزي.

أعد الطلبة غذاءاتهم واشتروا الجبن والطحينية والدقيق والعدس والفول والشاي والسجائر والتمباك والمربى والملح والسكر والأرز.

ادعت أجهزة الأمة أن الطلاب كسروا مخزن الغذاءات في الجامعة واستولوا على كل ما فيه. كانت المشكلة هي الخبز واللحم، ولكن الطلاب استطاعوا أن يتغلبوا على ذلك، وبدأت أجهزة الأمن تشيع أن الطلاب سيحرقون الجامعة، ويحطمون المعامل، ولكن لم يخضع أحد لهذا التهديد، ولم يلتفت الشعب لأقوال السلطة، لأنهم خبروها وعرفوا كذبها، وكانت الصحف تنشر أن هذه الحركة يقوم بها الإخوان المسلمون والرجعيون وأن عددهم قليل، وأنهم يرهبون بقية الطلاب، لأنهم يحملون سلاحاً.

أصبحت السلطة في حرج فالتهديد باقتحام الجامعة بالدبابات قد انتهى، وانفجر طلبة الخرطوم الثانوية القديمة ومدرسة التجارة الثانوية، وهما مدرستان مجاورتان للجامعة، خرجت هاتان المدرستان تؤيدان طلاب الجامعة، ويهتف طلابهما هتافات معادية للسلطة، في ذلك اليوم أسرعت

قوات الطوارىء والأمن، وأثبت بعض رجال الأمن بين طلاب الجامعة، وأغلق شارع الجامعة من ناحية النفق تجاه الخرطوم بحري وطوقت داخليات الثكنات، وانتشرت القوات حتى مركز القوميون الطبي، وامتدت حتى شارع النيل، وأحاطت بكوبري الأزرق، وضيقت الخناق على الطلاب، ولم تدخل الجامعة، ولكنها قصدت أن تمنع التموين عن الطلبة، فقد عرفت السلطات أن الزاد بدأ ينفد.

أقام الطلبة محطة إذاعة، وكانت قوات الأمن والطوارىء تسمع بيانات اتحاد جامعة الخرطوم، كما استطاعت هذه الإذاعة أن تبث بعض بياناتها فيسمعها الجمهور في العاصمة المثلثة.

قامت لجنة وساطة وأجيبت كل مطالب الطلاب.. وأحس النظام أنه هزم، فسعى ليفر من بين الصفوف، فاستقطب بعض الطلاب في الاتحاد الاشتراكي واستعانوا ببعضهم كمتعاونين في جهاز الأمن.. ولكن بقيت جامعة الخرطوم هي القلعة الوحيدة التي لم يلوثها نظام مايو، وكان النظام يعطل الجامعة كل عام أشهراً ليضعفها، ويفصل أساتذتها، ويبدل في إدارتها.. وعندما منحت جامعة الخرطوم الدكتوراه لجعفر نميري وزعت منشورات تسخر من الجهل والجهلاء. ولكن نميري ابتدع أمراً جديداً فكان يرقي المدرسين والأساتذة في الجامعة، فكم من واحد ترقى إلى درجة بروفسور.

الفصل الخمسون

هولاكو والمغول

نحن في انتظارهم
احتشدنا في ساحة السوق
سيحل بنا البرابرة اليوم

* * *

كيف يكون حالنا من غير البرابرة
إن هؤلاء الأقوام سيكونون نوعاً من الحل

ك. پ. كاڤافي

الطبيعة والتاريخ:

هنيئاً لمن يحيون على الفطرة، إنهم يسعدون بحياتهم، ويعلمون ما يفعلون، ينامون ملء أجفانهم، ويستقبلون الفجر في حبور، يحرثون أرضهم، يزرعونها، يربون أنعامهم، ويرعونها، ويصنعون بيوتهم، ويطعمون من ثمارهم وألبانهم وعسلهم، ويصنعون ثيابهم، ويستفشونها، وهم مطمئنون مع ربهم، الرزاق الحكيم العليم، ولكن عندما يدخل البشر في التاريخ، يفقدون إرادتهم، ويسلبون توكلهم على الله، ويعتمدون على غيرهم من البشر، وهل كان الإنسان قادراً على نفسه ليكون قادراً على غيره؟

ولج السودان في دروب الصراع، وأسلم زمامه لقوى المال في العالم، فاضطربت أحواله، وعجزت حكومة الأحزاب، التي تقنعت بالديمقراطية،

ونـادت بالحـرية، وأصـابها الفشـل، وجرَّت الشعب إلى عـالم لم يلجه قبـل ذلك، فانتشر الفساد، وتوقفت الحركة. . فكان لا بدّ للعسكر أن يثبوا لينقذوا البلاد. .

جاء جعفر محمد نميري. . . وظن النـاس أن الفرج قـد قدم. . ونسـوا أن جعفر محمد نميري بشر عاجز مثلهم. . ولم يتساءلوا عن القـوة التي وهبها له الله لينقذ البلاد. . . ومعه خالد حسن عباس، رائد حدث في الجيش، وأبو القاسم محمد إبراهيم، ومأمـون عوض أبـو زيد، وأبـو القاسم هـاشم، وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر، والمقدم بابكر النور سوار الذهب، والـرائد هاشم العطا. .

غـابت الصور القـديمـة، وأمحت مـظاهـرات الشعب في أكتـوبـر عـام ١٩٦٤م، وأولئك الرواد يستقلون العربات المدرعة، ويطلقون الرصاص على الشعب، وجعفـر محمـد نميـري حـاول أن يسـرق ثـورة الشعب يـوم سـارت المـواكب، وهي تنـادي إلى القصـر حتى النصـر. . وأطلق حـرس القصـر الرصاص على الأحرار الأبرياء. . وجعفر محمـد نميري سعى في ذلـك اليوم أن يسـرق ثـورة الشعب، ومـرت أيـام قليلة، واستنفـر الثـوار الشعب، وأقـام الشعب المتـاريس والحواجـز لأن جعفر محمـد نميري انقض ومعـه حفنة من الضبـاط والجنـود ليختلس مـرة أخـرى مـا حققـه الشعب في إزاحـة الحكم العسكري. .

إن ذاكرة الشعوب قد لا تستيقظ في الوقت المناسب، بل إنها تغفر كـل شيء وحتى يحل البلاء، فتتجلى لها الحقيقة. .

يـظن النـاس أن البشـر يتغيـرون ويتبـدلـون، لأن الأحـوال قـد تغيـرت وتبدلت. ؟

وظهـر اسم علي صديق ضـابط الشرطـة، الذي مهـد لهم الطريق على الغزو والانقضاض. . . وهللوا لـه. . . ونادوا ببـطولته، ومـا كان علي صـديق معـروفاً مشهـوراً، لكنه اليـوم أصبح لـه اسم في كل مكـان. . نعم، إن علي صديق من أبناء القطينة، تخرج من المدرسة الوسطى، والتحق بمدرسة البريد والبرق، وعمل تلغرافياً فترة من الزمن، ثم بعد ذلك اختير ليلتحق بالشـرطة،

وهو إنسان طموح متطلع، متمرد، وقفت دونه حوائل ليكمل تعليمه، فجد واجتهد يطلع ويقرأ، ورأى نفسه أذكى من المتعلمين الذين أكملوا المرحلة الثانوية، وتخرجوا من الجامعات، واتصل بمواطنه بابكر عوض الله، الذي تربى في متربة وفقر، وأعان أسرة السيد عبد الرحمن المهدي، والتحق بكلية غردون وكان من المتفوقين الذين برزت أسماؤهم في السودان، الدرديري عثمان أستاذ اللغة الإنجليزية، وابن عمته، ومحمود محمد محمد طه المفكر السياسي، وجمال محمد أحمد الأديب الكاتب الدبلوماسي، وأحمد عبد الوهاب القائد العسكري قبل بابكر عوض الله في قسم الهندسة بكلية غردون، ولكن إذا ما نقل إلى الصف الثاني حتى رفض أن يستمر في دراسة الهندسة، فرأى أن يحول إلى قسم الكتبة والمحاسبين، وتخرج ليعمل موظفاً كتابياً، حتى أتيحت له فرصة ليكمل تعليمه، فقبل بمدرسة الحقوق بعد فترة من عمله في دواوين الحكومة، وتخرج متفوقاً، وعمل فترة في سلك القضاء الشرعي، ثم حول إلى القضاء المدني، فعرف بنزاهته، وكراهيته للاستعمار، ومواقفه الوطنية، وبعث إلى بريطانيا فنال درجة أستاذ في القانون، واستطاع أن يبرز في القانون الروماني والدستوري، ويتقن اللغة اللاتينية، وعاد ليعمل في محكمة الأبيض المدنية، ولكن السيد إسماعيل الأزهري اختاره رئيساً لمجلس النواب في أول برلمان سوداني في أول حكومة وطنية، ولما انتهت فترة البرلمان عاد ليعمل مرة أخرى قاضياً، ولكنه ظن أنه رجل سياسي، لم يلتفت له الحزب الوطني الاتحادي، ولم يضمه إلى صفوفه، والحزب الوطني الاتحادي قد أبعد عن الحكم، وانشق عنه عدد من أبرز أعضائه، وكونوا حزب الشعب الديمقراطي. . وسقطت الديمقراطية، وحكم العسكر في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م، وبابكر عوض الله يذكره التاريخ أنه كان من أميز رؤساء مجلس النواب في التاريخ السوداني، وتشيد به العدالة كقاض عدل حكيم، فأحكامه اتسمت بالإنسانية، والرحمة والدقة. . . وقدم بابكر عوض الله رأسه يوم اعترض على العسكر ومعه زميله الأستاذ عبد المجيد إمام، وقادا موكب الاحتجاج، وحملا عريضة الاحتجاج. .

عرضت عليه رئاسة الوزارة في أكتوبر فرفضها، لأن العسكر كانوا يفاوضون جبهة الهيئات ورجال السياسة، ويختارون، ويعزلون. . ولكنه رأى

أن يختار وحده، ويرفض وحده. . وكرمته ثـورة أكتوبـر وعينته رئيسـاً للقضاة، وهي وظيفة تأتي بعد رئيس مجلس السيادة، وكل إنسان لمـا قدر لـه، فبابكـر عوض الله ليس برجل الشارع، وإنسان الجماهير، وليس له حزب يحميه. .

اصطدم بابكر عوض الله مع السلطة، والسلطة قوامهـا رجال السيـاسة، والسيـاسة لا تعـرف الرحمـة لأنها أدنى صفـات النذالـة في الحياة البشـريـة، فـالساسـة لا يرحمـون، ولا يعرفـون العدل، ولا يعتـرفون بـالإحسان. . كـان لبابكر عوض الله منزل يمتلكه، وقد أصدروا قانوناً يحرم على رجال الحكـومة أن يسكنـوا في منـازل الـدولـة إن كـانت لهم منـازل خـاصـة، ولكن استثنـوا الوزراء، فكثير من الوزراء كانت لهم منازل خاصـة، ولكنهم احتلوا، وأقامـوا في منازل الدولة، وذات صباح أصدرت محكمة صغـرى، وبابكـر عوض الله رئيس القضـاء، أصدرت حكمـاً يقضي بـإخـلائـه المنـزل الحكـومي بـالقـوة الجبرية، وتم ذلك. . .

بدأ الاصطدام بين حكـومة الأحـزاب ورئيس القضاء. ففي الانتخـابات الثـانية للجمعيـة التأسيسيـة، استطاع نـواب حزب الأمـة والحـزب الاتحـادي الديمقراطي أن يعـزلوا اليسـاريـين والشيوعيـين من الجمعيـة التأسيسيـة، ولـم يكن ذلك الأمر دستورياً. .

إن مشكلة فصـل السلطات في دستور السـودان المؤقت لم تؤكـد، لأن القضـاء تبع الحـاكم العام البـريطاني، وبعـد الاستقلال تبـع القضـاء مجلس السيـادة، ومجلس السيادة هـو رأس الدولـة، فهو يملك ولا يحكم، وسلطات مجلس السيـادة محددة ومحـدودة، ويتبعـه الجيش والقضـاء ولجنـة الخـدمـة المـدنية، ولجنـة الانتخابـات، وتتكون الهيئـة الـدستـوريـة العليـا للبـلاد من الجمعيـة التـأسيسيـة ومجلس السيـادة، ولا يحق لمجلس السيـادة أن يتصـل مباشرة مع أي وزير أو وزارة أو موظف في قيادات الخدمة المدنية، ولكن يتم اتصاله مؤسسياً مع مجلس الوزراء لمؤسسه.

والأعمـال التي يقـوم بهـا مجلس السيـادة هي تصـديق المتـطلبـات والقرارات وترقيات الجيش وتأتي إليه من مجلس الوزراء، ولا يقدمها مبـاشرة وزير الدفاع، كما يجب أن يصدق عليها القـائد العـام للجيش ورئيس الأركان في الجيش والمشاورة مع رؤساء القيادات.

أما بخصوص القوانين فلا يتم التصديق والعمل بها إلا إذا اتفق مجلس السيادة مع الجمعية التأسيسية، وقد يكون هناك خلاف فيستدعي العرض والتصويت في الجمعية التأسيسية حتى يصدق على القوانين.

وهنالك التصديق على قضايا الإعدام التي تصله من محكمة الاستئناف العليا، ولا رأي لمجلس السيادة في هذه الأحكام إلا إذا رفعت لديه الالتماسات وطلبات الاسترحام والعفو، كما هو الحال في رفع مثل هذه الطلبات لرأس الدولة، وقد تصل إلى مجلس السيادة شكاوى من رجال الخدمة المدنية فيحولها مجلس السيادة إلى لجنة الخدمة المدنية، وليس لمجلس السيادة رأي إلا ما رأت لجنة الخدمة المدنية، ويقدم سفراء ووزراء الدول الأجنبية أوراق اعتمادهم إلى مجلس السيادة، كما أن سفراء الدول ومندوبوها قد يلتقون بمجلس السيادة للمجاملة أو الوداع، وقد تحدث في بعض الأحيان أن يحمل سفير رسالة خاصة من رئيس دولته، فيلتقي بمجلس السيادة بحضور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

كان في الماضي هنالك خمسة أعضاء في مجلس السيادة يتولى الرئاسة كل شهر واحد منهم، وقد رؤي أن يكون هنالك رئيس دائم لمجلس السيادة، فانتخب السيد الرئيس إسماعيل الأزهري، ولم يختلف أعضاء مجلس السيادة فيما بينهم، ولكن كانت هنالك مشكلة المحكوم عليهم بالإعدام، فالمحكوم عليه بالإعدام إذا ما استرحم مجلس السيادة فسلطات السجون تحبس المحكوم عليه بالإعدام في زنزانة، وتكبله بالأغلال، فتنبه المحامون لذلك، وضمنوا طلبات الاسترحام هذه الوقائع، وقد حدث أن طلب مجلس السيادة من السيد بابكر عوض الله بوصفه رئيساً للقضاء أن يقدم النصح في ذلك، والسيد بابكر عوض الله كان في علاقة سيئة مع السيد الرئيس إسماعيل الأزهري، والخطوة القانونية كانت تستدعي أن تدرس الجمعية التأسيسية هذه المشكلة، وتخرج بقانون، فيصدق عليه مجلس السيادة، ولكن السيد إسماعيل الأزهري بوصفه أستاذاً ومعلماً للسيد بابكر عوض الله، كما أنه اختاره أول رئيس لمجلس النواب، ظن أن السيد بابكر عوض الله يعالج هذه المشكلة، إذ أن الجمعية التأسيسية كانت منهمكة في وضع ونقاش الدستور الدائم، لم تكن استجابة السيد بابكر عوض الله مقنعة، كما أنه غضب أن

يستدعيه مجلس السيادة، علماً بأن رئيس القضاء يأتي في المرتبة الدستورية بعد رئيس وأعضاء مجلس السيادة، ويسبق رئيس الوزراء ورئيس البرلمان. .

بدأ الاختلاف واضحاً من هذه الحادثة الأولى، وجاء بعد ذلك عزل الأعضاء المنتخبين من اليسار والحزب الشيوعي، فقد طردتهم الجمعية التأسيسية، ولم تستند على نص دستوري، بل كان الطرد بأغلبية نواب الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، وجبهة الميثاق الإسلامي، مع أن الدكتور حسن الترابي الأمين العام لجبهة الميثاق الإسلامي رجل متخصص في القانون الدستوري. . سبب هذا الطرد شيفرة دستورية فالدستور الدائم لم يقر، ولم يعرض على مجلس السيادة. .

تقدم الأعضاء المعزولون إلى القضاء، وكل قاض كان يجد أن العزل والطرد ليسا مستندين على نص دستوري، وأخيراً استطاع السيد صلاح حسن أن يصدر حكماً أيدته المحكمة العليا يقضي بعدم دستورية الطرد. .

تدخلت الخصومات الشخصية بين السيد بابكر عوض الله وأجهزة الحكم، فقدم استقالته ولم ينظر في الاستقالة طوال عمله حتى إذا صدق له بإجازته السنوية، وذهب إلى مطار الخرطوم هرع إليه ساع ومعه دفتر استلام على رسالة مستعجلة سرية وخاصة من مجلس السيادة، فلما فض الرسالة، أدرك أن استقالته قد قبلت.

درس الخطاب، فكان الرقيم مؤرخاً قبل خمسة عشر يوماً، وتساءل لماذا تأخر قبول استقالته؟ ولماذا لم يرد عليها وهو في مكتبه. .

أثارت رسالة قبول الاستقالة لغطاً في الصحف المعارضة وفي المجالس الخاصة، والأندية، وقد توسط رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء حينذاك ليسحب بابكر عوض الله استقالته، كما توسط السيد الصادق المهدي وهو رئيس وزراء سابق، ورئيس حزب الأمة، ولكن بابكر عوض الله رفض، وقد عرفت الحكومة الائتلافية أن بابكر عوض الله كان يتسلم شحنات أسلحة من مصر، ومن الاتحاد السوفياتي، وصورت مقابلاته، وسجلت أحاديثه، ولكن الخلق السوداني رفض أن يقدم بابكر عوض الله إلى المحاكمة. .

تعقب الأمن نشاط السيدة زوجته وتكوينها لجبهة معارضة انتظم فيها بعض شبان الحزب الاتحادي الديمقراطي، والقوميين العرب، والبعثيين، والشيوعيين، وشباب الختمية، وقد استطاع رجال الأمن أن يكسبوا بعض الشبان فكانوا عملاء مزدوجين. .

ذهب بابكر عوض الله إلى القاهرة، والتقى بعبد الناصر، وكان عبد الناصر يكره إسماعيل الأزهري، ويعتقد أنه هو العائق بين وحدة السودان ومصر، ويبغض حزب الأمة والأنصار، لأنهم اتخذوا خطاً ثابتاً لاستقلال السودان. .

اعتقد عبد الناصر أن الختمية هم درعه وحلفاؤه، وبابكر عوض الله قد كسب الختمية، عاد بابكر عوض الله بعد انتهاء إجازته، وعمل مع صاحب شركة أرمنية هو جورجيان، واستطاعت الشركة أن تحصل على كثير من التراخيص التجارية، اعتقاداً من الحكومة الائتلافية أن ذلك يشغل بابكر عوض الله، ويقف دون خوضه في السياسة، إذ ليس لبابكر عوض الله أية قاعدة شعبية، ولم يكن يوماً من الأيام منتمياً لأي حزب أو أي اتجاه سياسي، فإن كان قد أصبح ناصرياً، فليس هنالك ما يخيف منه، لأن الناصرية في السودان قد خمدت بعد هزيمة مصر في عام ١٩٦٧ م.

الطامحون

اختار بابكر عوض الله وزراءه. . فكان أولهم الدكتور محيي الدين صابر عضو الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادي الديمقراطي، وكم سعى محيي الدين أن يكون نائباً في البرلمان السوداني، فسقط في كل الانتخابات قبل استيلاء سلطة ١٧ نوفمبر العسكرية على الحكم، وخرج عن الحزب الوطني الاتحادي، وانضم لحزب الاستقلال، بعدما خرج ميرغني حمزة، وخلف الله خالد وأحمد جلي عن الوطني الاتحادي، وأسندت لمحيي الدين صابر رئاسة تحرير جريدة الاستقلال.

ولما تكون حزب الشعب الديمقراطي انضم إليه. . . وفي عام ١٩٥٨م كان أحد رؤساء تحرير جريدة الزمان التي كانت تعبر عن الفكر الناصري في

السـودان، ومعه الأستـاذ محمد أمين حسين، والـدكتور عقيـل أحمد عقيـل، والدكتور عز الدين علي عامر. . .

وتـوسط له فعمـل في المنظمـة العربيـة للثقافـة، في سرس الليان في جمهـورية مصـر العربيـة، وكان يعـود إلى السودان كلمـا أطـل على السـاحـة السياسية تغيـير في السودان علّه يجد له مكاناً فيـه، ولما عـادت الديمقـراطية إلى السـودان بعد ثـورة أكتوبـر عـام ١٩٦٤م، رجـع إلى السـودان، وخـاض الانتخابات على مبادئ الاتحادي الـديمقراطي، ودخـل الجمعية التـأسيسية، ورفض السيـد الرئيس الأزهـري أن يختاره وزيـراً. . ولكن بابكـر عـوض الله اختـاره وزيراً وجـاء بابكـر عوض الله بـالأستـاذ مـوسى المبـارك الـذي انضم للحزب الاتحادي الديمقراطي بعدما اختلف مع الشيوعيـين، ولم يجد طريقه للوزارة في الحكـومـة الائتـلافيـة، فضمـه بـابكــر عـوض الله إلى حكــومـة الانقلاب. .

ذكـرت كـل أسمـاء الـوزراء الـذين اختـارهم بـابكـر عــوض الله قبـل ذلك. . .

لم يجمع بين وزراء حكومة بابكر عوض الله الانقلابية غير الطمـوح. . وأتاح جعفر محمد نميري لهذه الحكومة أشهراً قليلة ليعبث بها، وينزل بـابكر عوض الله من الرئاسة ليكون نائبه وهو يؤلف الوزارة بنفسه.

الفصل الحادي والخمسون

مذبحة أبا

«حدثهم ضلال الحمقى عن تجار الفتنة عن وهم وغباء عن عماء الرؤية أنهم قد ملكوا الرقاب، وسادوا العباد فأشعلوا ناراً ستصليهم بعد حين».

نواة جبهة المعارضة:

قد كانت مظاهرات المولد والمحاكمات التي أجريت في أم درمان إيذاناً وقرعاً لناقوس المعارضة، فإن كانت الأحزاب التقليدية قد توارت، والسيد محمد عثمان الميرغني قد وقف مع جانب من جوانب انقلاب مايو، ونظر مساندة هذا النظام للخط العربي ومصر والسيد الصادق المهدي قد اعتقل في خدعة، وتكونت جبهة المعارضة في خارج السودان، وقد اكتملت وصارت لندن مركزاً لها، حيث التقى الدكتور عمر نور الدائم وعثمان خالد مضوي ونصر الدين السيد ومحمد الحسن عبد الله يسن هناك وتمخض اللقاء عن ميثاق جبهة وطنية تعيد الديمقراطية في السودان إلا أن هذه النواة كان يعوزها التلاحم الداخلي، فرجع نصر الدين السيد إلى السودان غاضباً، وانضم فيما بعد للاتحاد الاشتراكي والتقى جعفر محمد نميري، وأكد أن المعارضة تعيش على العون الخارجي.

رأى الدكتور عمر نور الدائم وعثمان خالد أن المحاربين الأصليين لانقلاب (مايو) هم الإخوان المسلمون والأنصار، فالحزب الوطني الاتحادي هو حزب الطبقة الوسطى من التجار ورجال الأعمال وهؤلاء متصلون

بمصالحهم بالسلطة، ففيهم الموظفون والمهنيون والمتصلون بأجهزة الحكم، لذلك فكر الأنصار الاتصال بالإخوان المسلمين السودانيين في المملكة العربية السعودية، وكان في المملكة العربية السعودية منهم الأستاذ محمد صالح عمر وأحمد عبد الرحمن محمد أحمد ومهدي إبراهيم، وقد عارض هؤلاء الثلاثة نظام مايو من أول وهلة، وبدأوا يستقطبون السودانيين الذين يفدون للمملكة العربية السعودية للحج أو العمرة أو العمل.

تكونت اللجنة الأولى للجبهة الوطنية وانتخب مكتبها عام ١٩٧٠م برئاسة الشريف حسين الهندي ووكالة الدكتور عمر نور الدائم وأمانة الأستاذ عثمان خالد وعضوية أحمد عبد الرحمن محمد ومهدي إبراهيم ومحمد صالح عمر وانضم إليهم آخرون.

رأت الجبهة الوطنية أن لا بديل لها إلا التحرك العسكري، وكانت اثيوبيا تحت حكم الامبراطور هيلاسلاسي في جفوة مع نظام مايو كنفورها من وجهه الشيوعي، وكانت يوغندا كذلك.

بدأ السلاح يصل إلى السودان عن طريق اثيوبيا، وأقامت الجبهة معسكرات اثيوبية تدرب السودانيين المعارضين على القتال، وقد انتظم في هذه المعسكرات كثير من الإخوان المسلمين والأنصار.

تحرك الإمام الهادي:

رأى الإمام الهادي أن يتصل بوكلائه في الأقاليم ليحضروا إليه في أبا والتف حول الإمام الهادي محمد الصادق الكاروري وحضر محمد صالح عمر ومهدي إبراهيم من المعسكرات، وكان في المعسكرات في اثيوبيا الشريف حسين الهندي وزين العابدين الركابي والدكتور عمر نور الدائم وعثمان خالد مضوي.

دخل في المعسكرات بعض العناصر الاتحادية من الشبان وأسهموا مع الأنصار والإخوان المسلمين في كل التحركات، وكان نقل السلاح إلى أبا صعباً عسيراً، فقد اتخذ المعارضون طريق انقلابات، فكانوا ينقلون بعض قطع السلاح في لواري العفش وحاملات البضائع، وقد عرفوا أن العملية

بطيئة ومراقبة، فعمدوا لاستخدام جمال الزبيدية في تلك المنطقة، ولم تستطع الجبهة أن تنقل كل ما كان لديها من سلاح.

استقر محمد صالح عمر ومهدي إبراهيم وبابكر العوض وعبد المطلب بابكر علي ومحمد صادق الكاروري بأبا واستعانوا بضباط في المعاش لتبصير المقاتلين باستخدام السلاح، وحفرت الخنادق، وقد زار أبا اللواء أحمد عبد الله حامد عدة مرات، كما زارها الضابط المتقاعد صلاح عبد السلام.

علمت سلطة مايو بذلك، فكلفت اللواء أحمد عبد الوهاب على رأس وفد أن يتوسط بينها وبين الإمام الهادي، ولكن الإمام الهادي اشترط أن يرجع الجيش إلى ثكناته وأن تؤلف حكومة قومية تشترك فيها الأحزاب، وأن يسود الدستور الإسلامي الذي كاد أن يقر عام ١٩٦٨م، وألا يسمح للشيوعيين بالعمل السياسي.

نميري يدرس الموقف:

تحرك جعفر نميري في زيارة لمنطقة النيل الأبيض، وبدأ زيارته بكوستي فانطلقت جماهير الأنصار خارجة من أبا، ممتثلة لأوامر الإمام الهادي وهتفت أمام ركب نميري «القرآن دستور الأمة، الإسلام طريق الخلاص، عاش الإمام وعاش الإسلام، الله أكبر ولله الحمد». وكان الأنصار يحملون المدى والسكاكين والسيوف والحراب .

أثارت جموع الأنصار الهلع والخوف في قلب نميري، وفي قرية الشوال وهي من مناطق نفوذ الأنصار، انبرى له أحد الأنصار، وحاول أن يطعنه بسكين حتى أنقذه حارسه الملازم أول حسين صالح عبد العظيم.

قطع نميري زيارته وعاد للخرطوم، واتصل بجمال عبد الناصر، فأوفد إليه أمين هويدي، وأجرى خالد حسن عباس اتصالات مع السوفيات، ولكنهم رفضوا أن يشتركوا في ضرب أبا وسمحوا لطائراتهم أن يقودها طياروهم ويحلقوا فوق أبا، يوزعون منشورات مناشدة ولا يشتركون في الضرب، رأى جعفر نميري أن يستدرج الإمام الهادي ويخرجه من أبا، فأرسل إليه وفداً آخر، فأصر الإمام الهادي على مطالبه الأساسية، وأخبر الوفد أن نميري بعث

إليه ابن أخيه في مطلع الانقلاب، فنبه الإمام ابن أخيه الصادق أنه سيعارض، فما كان من نميري وصحبه إلا أن اعتقلوا السيد الصادق المهدي مع أن السيد الصادق تفاوض معهم واختلف في وجود الشيوعيين في نظام مايو، وسيطرتهم عليه..

في يوم ٢٥ مارس عام ١٩٧٠م اصطدم بعض الأنصار مع جنود الحكومة في الكوة، وذلك شجع جعفر نميري على خوض المعركة.

وفي يوم الخميس الموافق في السادس والعشرين من مارس عام ١٩٧٠م بعث جعفر نميري العميد أحمد محمد أبو الدهب ومعه قائد حامية كوستي العقيد عثمان أمين على رأس قوة قوامها ست دبابات وثلاث عربات برمائية وحاملات أطواف وذخيرة ومجموعة من المدافع الثقيلة وحوالي ستمائة جندي، ورابطت القوة أمام جزيرة أبا، وكان لجعفر نميري هدفان، الهدف الأول أن يتخلص من العميد أحمد محمد أبو الدهب، والهدف الثاني أن يناوش الأنصار، ولكن قوة الأنصار كانت أكثر من خمسين ألف مقاتل أمام جسر الجاسر.

عرفت قوة الحكومة أنها لن تنتصر، وسيكون مصيرها مصير الأتراك في عهدالمهدي. حاولت قوة الحكومة أن تخترق الجسر إلى أبا، ولكن الأنصار أقاموا المتاريس وأدركت القوة أنها محاصرة، ففكر العميد محمد أحمد أبو الدهب ومعه العقيد عثمان أمين أن ينقذا قوتهما ولا يعرضا نفسيهما للقتل، فطلبا من بعض شبان الأنصار أن يلتقيا بالإمام الهادي.

لما وصلا إلى الإمام الهادي سألهما ما الذي أتى بهما؟ فأخبروه أنهما جاءا مع جعفر نميري فأجابهما الإمام أن نميري ذهب إلى كوستي ولم يأت إلى أبا، وتنبه الإمام وسألهما إن كانا قد جاءا لاحتلال أبا، فأنكرا ذلك.

حذرهما الإمام الهادي أنهما لو حاولا احتلال أبا سيعرضان الأنصار والجيش للقتال، وأنه لا يرغب في إراقة الدماء.

سأله أحمد محمد أبو الدهب عن مطالبه فعرضها الإمام في خمسة بنود وهي:

١ ـ إزاحة الشيوعيين من الاشتراك في الحكم وقيام حكم مدني تشترك فيه كل الأحزاب.

٢ ـ تحديد فترة انتقالية يعود بعدها الجيش إلى ثكناته.

٣ ـ الاعتراف والإجازة لمسودة الدستور الإسلامي الذي وضع عام ١٩٦٨م، وذلك يكون في استفتاء شعبي.

٤ ـ لا يحاكم معتقل ولا يقبض على أي مواطن إلا بتهمة بينة، ويطلق سراح كل المعتقلين السياسيين فوراً.

٥ ـ رفضه التدخل الليبي المصري في شئون السودان، ولا يناقش المحور الرباعي (مصر ـ سوريا ـ ليبيا ـ السودان).

كتبت المطالب من نسختين وأقسم العميد أحمد محمد أبو الدهب والعقيد عثمان أمين على المصحف في غرفة نوم الإمام الهادي على ذلك، بعد ذلك أطلق سراح الضابطين، واستطاعت قوة الحكومة أن تخرج من الحصار الذي نصبه لها الأنصار بعد الساعة الخامسة مساء.

في تلك الأثناء وفد إلى سراي الإمام محمد صالح عمر وكان قد أصيب بشج في رأسه ومعه مهدي إبراهيم الذي أصيب بجرح في شفته العليا، وكانا في جسر الجاسر على علم بوجود الضابطين فأسرعا ومن معهما على ظهر سيارة، فانقلبت السيارة، فسببت لهما هذه الإصابات.

تحدث محمد صالح عمر مع الكاروري وأخبره أن القوة كانت محاصرة، وأبو الدهب وعثمان أمين كانا أسيرين فالعمل هو الإسراع بإنقاذ الإمام وإبعاده من المنطقة.

في يوم الجمعة الموافق في ٢٧ مارس عام ١٩٧٠م استعرض الإمام الهادي شباب الأنصار بعد صلاة الجمعة، وكان يرافقه الكاروري، وطاف الإمام بشباب الأنصار وانتهى من الطواف في الساعة الثانية والدقيقة الأربعين وذهب الجميع لتناول طعام الغداء والراحة.

وفي تمام الساعة الثالثة والعشرين دقيقة، بدأ الجيش يقتحم الجزيرة ويضربها بمدافع الهاون.

منع الكاروري الإمام الهادي من الذهاب إلى منطقة الجسر، وذهب الكاروري ومعه نصر الدين الهادي وأحد أبناء الأنصار، فلما اقتربوا من الجسر كانت رشاشات الجيش تضرب جزيرة أبا من الشرق، وتصوب الرصاص إلى المنازل، واستطاع الثلاثة أن يزحفوا متجنبين الرصاص والدخان.

رجع الكاروري وأخبر الإمام الهادي الذي كان يعتقد أن الأمر قد انتهى، وأن هذا الغدر لن يكون، وفي تلك الأثناء لم يصلِّ الإمام الهادي صلاة العصر، فنهض وقال لمن معه فلنصل صلاة العصر، وبينما هم في حضرة الصلاة حلقت الطائرات الحربية وضربت حشود الأنصار والمنازل، وأسقطت قذائفها على السراي والمنازل المجاورة، وكان هدفها أن تنسف السراي ومن فيها، وصوبت القنابل على غرفة نوم الإمام الهادي، فقد استطاع العميد أبو الدهب والعقيد عثمان أمين أن يرسما السراي وحجراتها وغرفة نوم الإمام الهادي. . أدت القنابل المصوبة للسراي والمنازل المجاورة لها، بالأخص القنبلة الأولى لقتل بعض النساء، وإحداث حفرة عميقة داخل السراي، وقطع أرجل بعض البنات الصغار.

استمرت الغارات الجوية حوالي أربعين دقيقة، وكانت الطائرات تتزود بالوقود من مطار ربك، وزحف الجيش بدباباته إلى منتصف الجاسر، فتلقاه الأنصار بالحراب والسيوف والسكاكين، فهرب الجنود في ثلاث سيارات مرسيدس، وتركوا سياراتهم، وكانت بإحدى السيارات خمسة مدافع هاون. نصب الأنصار المدافع وأصلوا الجيش ناراً حامية، فعادت الطيارات تقذف قنابلها، ونصب الجيش مدافعه واستحكاماته في منطقة الطويلة غرب النيل وكوستي وربك وحجر عسلاية، وكان أبو القاسم محمد إبراهيم والتاج حمد هناك.

عندما أذن آذان العشاء كان عدد القتلى كبيراً جداً شيوخاً وشباناً، ونساءً وأطفالاً وجنوداً.

عندما أظلم الليل وكانت كل الأنوار مطفئة، كانت أمام الإمام الهادي عشرون ومائة جثة تعرُّف عليها وهو يضيء نوراً ينبعث من مصباح صغير يحركه الزناد.

عموا مساء أيها الأموات

نعم، عموا مساء أيها الأموات، فلن نبدأ العزاء، فهنالك في الجسر وأمامه وخلفه رؤوس تتطاير كأغطية الزجاجات، وأجسام تتساقط وتذوي كالنجوم وقد رجمت، ولكنها ما أخافت الشياطين. كان أبو القاسم محمد إبراهيم، الذي التف أهله حول المهدي، وحول الأنصار يحطم بيت الإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان أباً للسودان والسودانيين، الأطفال موتى، الشيوخ موتى والنساء ميتات وأحمد محمد أبو الدهب ابن الرجل الصالح العابد لا ينظر للشمس، فقد تشرق غداً، وتعيده بعيداً من السلاح حارساً لسرك الأطفال عند ملتقى النيلين بالخرطوم، وتعزله عن الأجناد ليواجه التاريخ، وقد سجن قبل ذلك في عهد نظام ١٧ نوفمبر متهماً مع مدبري الانقلاب. .

أين ما كنت تخطو كنت ترى جثثاً تشيع بعضها البعض، وتسير في جنازة بعضها، لن تسأل في أي أرض سيكون نشورها، ولن تضيع في القبور. . يا ضحايا أبا، ليست أبا بغرناطة لتسقط في المحيط الأطلسي، تاريخك سيعود من جديد. . .

صلى الإمام الهادي صلاة العشاء، والطائرات تقتحم معاقلها والأستاذ محمد صالح عمر أستاذ الشريعة الذي فصله نميري من جامعة الخرطوم أصبح قائداً لجيش المقاومة، ما أتاه ما أتى السيد أحمد البدوي عندما حارب الصليبيين، وهجم جيش الأنصار هجمتين قويتين على مطار ربك وضربه بالمدافع، وعطل الطيران والطيارات، وقاد محمد صالح عمر ومعه مهدي إبراهيم قوة هاجمت محالج القطن، وتضوأ الليل بأنصال السلاح، ولهيب الرصاص، والمؤمنون المستشهدون يديرون الحرب كأنهم في حلبة صراع الثيران، والليل قد انكسر ذاته، فلا هو نهار مضيء، ولا هو ظلام ترعاه النجوم، كان الليل في حيرة، وإذن المؤذنون الله أكبر. . الله أكبر، وأستحت الشمس من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وكان الإمام الهادي في طريقه مهاجراً، فلم يهرب ولم يجفل من الحرب، بل قصد اثيوبيا.

كانت عربته وعربة مرافقيه تشق طريقها في الساعة الثانية صباحاً تودع أبا في الخرطوم الثلاثاء الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٧٠م.

كان المهاجرون عشرة، الإمام الهادي وابنه الفاضل وجده، وشيخ كبارة اسمه عباس أحمد عمر، وخالاه العمدة عمر محمد مصطفى ومحمد أحمد المصطفى، ورفيقان ملازمان هما محمد علي وسيف الدين الناجي ومحمد صالح الكاروري وعز الدين الشيخ وعبد المطلب بابكر جلي.

الفصل الثاني والخمسون

ثقب في الثوب الأسود

تمزق الجيش

منذ أن اغتصب السلطة المايويون؛ اضطربت الخدمة المدنية، وصفيت الكفاءات المدربة الخبيرة، وجاء دور رجال الثقة، واختفى دور رجال الكفاءة والمعرفة، واستعين بخبراء سوفيات لتنظيم الجيش، فأقصي الضباط المؤهلون الذين وصلوا إلى المراتب العليا، وانتهى الضبط والربط في الجيش، وذابت هيبة الجيش، وفقد قداسته، فالترقيات أصبحت تخطياً وبتراً واستغناء، فبعد انقلاب الرائد هاشم العطا في يوليو عام ١٩٧١م، اضطرب الجيش السوداني، ففقد البقية الباقية من خبرة الضباط المدربين، وعمد جعفر محمد نميري بعد ذلك أن يحول ضباط الجيش إلى وظائف مدنية، كما أنه أدخلهم في السلك السياسي كسفراء، من ثمة تمزق نسيج الجيش، ورقى جعفر محمد نميري نفسه فريقاً، ثم فريقاً أوَّل، ثم مشيراً، وأحال الجيش إلى مركز للمشتروات والكسب والنهب، فهرع المغامرون يبيعون السلاح للسودان، وتتقاضى مراكز القوى العمولات، وترهق قدرات السودان المالية، ويتلقى المغامرون كسباً حراماً، فقد اشتريت عربات وناقلات، اكتشف فيما بعد أنها لا تصلح لمناخ السودان الاستوائي، واستوردت طائرات اتضح فيما بعد أنها تجاوزت العصر والاستعمال.

أثار ذلك في رجال الكثير من الشكوك والنزاعات، والتقى أبناء

الأقاليم، كل أبناء إقليم مع عشيرته، وناقشوا المشكلات التي اعتورت الجيش السوداني، وأدركوا أن الجيش الذي كان وحدة، قد تفرق أيدي سبأ أجل، لقد نال الجنوبيون من الأسلاب والفيء والانفال مما جعل من كان في مرتبة صغيرة ولو سار في الطريق السوي لما وصل إلى ما رفعه إليه جعفر محمد نميري، وامتلأ الجيش بالجنرالات، وتكوينه وتسليحه لا يستدعي ذلك . .

ميلاد التذمر الجديد:

انتهى الحالمون بعد أن وضعوا ميثاق العمل الوطني، قد بدأوا العمل عقب أحداث جزيرة أبا ومقتل الإمام الهادي المهدي في أخريات مارس عام ١٩٧٠م.

اجتمعوا، تحدوهم الآمال والرغبات والطموح . . أحمد عبد الحليم . . . منصور خالد . . . مهدي مصطفى الهادي . . . مكاوي مصطفى . . . الدكتور طه بعشر . . . بدر الدين مدثر . . . أمين الطاهر الشبلي . . . الدكتور خالد المبارك . . . عبد الله عبيد . . . حسن الطاهر زروق . . . محجوب عثمان . . . محمد إبراهيم نقد . . . آمال عباس . . . جوزيف قرنق . . . وادوارد لينو.

أخرجوا الميثاق، ولكن بعد عام مسخه هاشم العطا بانقلابه . . وتفرق الشيوعيون والبعثيون وخالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد، وأبو القاسم هاشم، وزين العابدين محمد عبد القادر . . ورحل بابكر عوض الله مغترباً مهاجراً إلى القاهرة، وقد خلعت عنه الثورية، وأزيل عنه رداء نائب رئيس الجمهورية، كما أزيح عنه من قبل لقب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.

جبَّت الأحداث القوميين العرب والاشتراكيين العرب . . . أعفي الدكتور محيي الدين صابر، وعين أمين الطاهر الشبلي سفيراً للسودان بالجامعة العربية بالقاهرة . . وأصيب بالسرطان فعزل ومات في الغربة، وسجن عبد الكريم ميرغني ووصم بالعداء للثورة الخالدة الظافرة المستمرة بإذن الله . .

تبدل أصدقاء الأمس وغدوا أعداء. . . تلك القوى التي كانت توصف بالتقدمية والثورية نالت جزاء سنمار من جعفر محمد نميري.

تفتحت الأبواب للإخوان المسلمين، فإنهم ما كانوا شركاء في انقلاب مايو، فإن اعتقلت قياداتهم إلا أن جيلاً جديداً قد شب عن الطوق. تواترت الأخبار أن الجبهة الوطنية المغتربة رأساً في الخارج المتحركة قلباً وروحاً في داخل الناس قد أعملت الفكر ووطدت العزم أن تسقط نظام نميري، في شعبان تحرك طلبة جامعة الخرطوم، واتصلت بعض عناصر الجبهة الوطنية ببعض ضباط الجيش ليقفوا مع الجماهير وأن يرجع الجيش إلى ثكناته. .

بدأ اتحاد جامعة الخرطوم يرأب الصدع، وعقد تحالف بين الإخوان المسلمين والجبهة الوطنية والطلبة الجنوبيين. . انتظمت قوى المعارضة بين طلبة جامعة الخرطوم، وتهيأت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة جامعة الخرطوم وتكونت من خمسة من الإخوان المسلمين وثلاثة من الجنوبيين واثنين من الجبهة الوطنية استعرت صحف الطلاب الحائطية في جامعة الخرطوم ناراً حامية تعارض وتنتقد نظام مايو، وأعد الطلبة عدتهم ليخرجوا للشارع، وطبعوا المنشورات، وعلقوا اللافتات وأقاموا الندوات. .

في اليوم السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٧٣م عقدت ندوة تحدث فيها الحاج مضوي محمد أحمد أحد أساطين الحزب الاتحادي الديمقراطي وآدم عبد القادر من جبهة غرب السودان، والدكتور زكريا بشير إمام عضو هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة الخرطوم والمحاضر في الفلسفة. . هاجمت الندوة نظام نميري، ودعت الطلبة للخروج للشارع. . . انبرى الاتحاد الاشتراكي يهاجم الطلاب، وطالب أعضاؤه أن يهاجم النظام جامعة الخرطوم ويقتحمها بالأجناد والسلاح، ووقف مهدي مصطفى الهادي ينتقد سلوك طلبة جامعة الخرطوم، ويدعو لاستخدام الردع معهم. .

استيقظ الشيوعيون ورفعوا مذكرة يدينون فيها مذكرة مهدي مصطفى الهادي، تنبه اتحاد طلبة جامعة الخرطوم لهذه المفاجأة، فأصدر الاتحاد بدوره مذكرة للسلطات في يوم ٢٩ أغسطس عام ١٩٧٣م أكدوا فيها أن عملهم ينحصر فقط في أروقة الجامعة، وهو يسعى لإيضاح مطالبهم الفئوية وليس غير. .

كـان رئيس الاتحـاد الــطالب أحمـد عثمـــان مكي وهــو من الإخـــوان المسلمين فـدعـا لاجتمـاع مـع اللجنـة التنفيـذيـة للطلاب، وأوضـح لهـم أن السلطة صـادرت مجلة الجامعـة، وأبان لهم أن جمعيـات اتحاد طلبـة جامعـة الخرطوم واقعة تحت أسر وزارة الشباب والرياضة، فلا بد من فكاكها وإعادتها إلى شرعية الاتحاد. . وأقر ذلـك الاجتماع دعـوة عدد من وزراء حكـومة مـايو ليسهمـوا في نـدوة يقيمهـا الـطلاب تحت عنـوان «الاتحـاد الاشتـراكي في الميزان».

ضاق الشباب بالتنظيمات الفاشية التي ابتدعها نظام مـايو، فقـد ألف ما يسمى بالطلائع وهم الصبية الصغار وعلمهم يهتفون لنظام مايو، ويجيبون عن سؤال من أبـوكم؟ فيردون نميـري. . كما ألف تـنظيماً آخـر ألا وهو الكتـائب وانتظم فيه الشبان، وقد أغدق عليهم النظام النعم، فقدَّم لهذين التنظيمين أفخر أنـواع الأكـل، والحلوى، والملابس، ويرتـب الـرحلات والنزهـات، ويقـدم الملابس، ويغمر بالهدايا والمنح.

أعـدت سلطة مايـو كتائب الشبـاب، والأجناد ورجـال الأمن والشـرطـة ليقتحمـوا الجامعـة، ويقهروا الـطلاب، والجماهيـر ساكتـة صامتـة، فـالثـورة ما زالت نطفة ولكنها في تلك اللحـظة أصبحت علقة، والجنين كجنين النـوق لم يطل بعد. .

كـان اليوم الأول من سبتمبـر عـام ١٩٧٣م هـو مـوعـد انعقـاد المؤتمـر الشعبي، وكـان التأهب للثـورة، ورفع مـذكرة لجعفـر نميـري ليتنـازل ويسلم السلطة للشعب.

خـرج الطلبـة في موكب هـادر ملتهب إلى الشارع وهم أعـداد ضخمـة متماسكة، فابتعد رجـال الأمن عن إثارتهم والتعـرض لهم. . . اجتازوا شـارع الجامعة، واختـرقوا شـارع الجمهوريـة، فصب عليهم رجال الشـرطة القنـابل المثيرة للدموع ليفرقوا المـوكب، ولكنهم ساروا إلى سـوق الخرطـوم مندفعين نحو القصر الجمهوري ليقدموا المـذكـرة لجعفر محمـد نميري ولكن احتشـد الجند حول القصر. .

هيأ الطلبة أمرهم واتصلوا من قبل مع النقابات والاتحادات ليشدوا أزرهم، فهنالك نقابات اشتركت مع الجبهة الوطنية كنقابة عمال سكة الحديد ونقابة النقل الميكانيكي، ونقابة المخازن والمهمات ونقابة النسيج ونقابة الإدارة المركزية.

أعلن السيد موسى متى رئيس نقابة سكة الحديد في عطبرا الإضراب السياسي، كما أعلنه السيد عثمان جسور وتبعهم كثير من نقابات واتحادات المؤسسات والمصالح.

كان جعفر محمد نميري خارج السودان يحضر مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في الدار البيضاء، فعالج الأمر اللواء محمد الباقر أحمد بحذر وحكمة، فرفض أن ينزل الجيش إلى الشارع، كما أنه استاء من إطلاق الكتائب وتزويدهم بالعصي والسياط ليضربوا الطلاب، فهذا القرار صدر من الاتحاد الاشتراكي وفرع الاتحاد الاشتراكي بالخرطوم..

انتظم في الموكب عدد من المواطنين وسقط الشاب جمال عبد الرحمن عبد النبي شهيداً، واعتقد الطلبة في بادئ الأمر أنه أحد طلاب جامعة الخرطوم، ولكن رجال الأمن حملوه إلى مستشفى الخرطوم، فتزاحم الطلبة ليخطفوا الجثمان ويشيعوه في اليوم التالي، ولكن رجال الشرطة اعتقلوا أكثر من ثلاثمائة طالب.

نجح الإضراب، وتعطلت سكة الحديد والإدارة المركزية، واشتعلت المدارس هياجاً وعصياناً في العاصمة والأقاليم، وتمرد تلاميذ المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

سقط في المظاهرات الطالب حاتم المبارك العبيد شهيداً، وضربت الشرطة المواطن محمد البشير الأمين الشيخ الكساوي فقتلته وسقط شهيداً.

أعلنت جامعة الخرطوم إغلاق أبوابها، وعربدت قوات الأمن وكتائب مايو في الداخليات ومدرجات المحاضرات، ومنع طلبة جامعة الخرطوم من الرجوع إلى الجامعة، وصارت الإذاعة تردد أنهم محظورون فعليه يجب أن يتوجه أبناء الأقاليم منهم إلى محطة سكة الحديد بالخرطوم ليتسلموا تصاريح السفر والذهاب إلى مواطنهم..

واصل الكفاح طلبة جامعة القاهرة والمعهد الفني والجامعة الإسلامية المسيرة وأسهم معهم طلبة المدارس الثانوية وتلاميذ المرحلة المتوسطة والابتدائية فأعلن اللواء محمد الباقر أحمد النائب الأول لرئيس الجمهورية حالة الطوارىء في اليوم السادس من سبتمبر عام ١٩٧٣م، وجعفر محمد نميري أطال غيابه، وقد نوى الهروب إذا استفحل الأمر.

نزل الجيش إلى الشارع وأقام حراسة على المنشآت والمصارف ومحطات الوقود وأكشاك توتو كورة التي شغل بها جعفر نميري الشعب، فهي المراهنات على مباريات كرة القدم في العاصمة والأقاليم، اعتقلت قيادات العمال والنقابات.. وامتلأ سجن كوبر بالإخوان والأنصار لم يقف طلبة جامعة الخرطوم مكتوفي الأيدي، بل واصلوا اتصالهم مع زملائهم في الأقاليم.

التجمع النقابي

اعتاد جعفر نميري أن يعتقل صنوفاً مختلفة الاتجاهات من العاملين في الحركة العمالية والطلابية والنقابية، فأصبح سجن كوبر أعظم جامعة في السودان يتخرج فيه المناضلون، ويلتقون مع بعضهم.

أطلق سراح ثلاثة من العمال هم السيد سليمان سعيد والسيد حسن مصطفى والسيد صالح عبد الرحمن، وقد التقوا في سجن كوبر، ودخلوا مختلفي الاتجاهات والأفكار السياسية، ولكنهم خرجوا متعاونين، وقد انتهت خلافاتهم، وتحددت أهداف ائتلافهم، مع أن تقارير الأمن التي كانت تترك على مكتب الأمن الخاص لنميري أشاعت أنهم تشاجروا وتماسكوا بالأيدي، ولكنهم عندما خرجوا في ديسمبر عام ١٩٧٢م، التقوا بالمناضل عثمان جسور، وأنشأوا التجمع النقابي الذي ظنته مخابرات نميري وهماً في أول الأمر، وأغفلت تتبع ودراسة منشوراته حتى نضج التجمع وأعلن ميثاقه.

أسرع نميري يطوف القرى والبلدان ويسب التجمع النقابي ويتوعده ويصفه بالرجعية، لا سيما والدستور الذي صنع له ليكبل به السودانيين قد تم واكتملت الموافقة عليه من نواب الجمعية التأسيسية الذي لعب جهاز الأمن دوراً عظيماً في فوزهم ووضعهم في دار البرلمان العتيق.

لم يصبر جعفر نميري وانطلق إلى مدينة عطبرا عاصمة الحديد والنـار، ومعقل العمال، واجتمع بالنقابة العامة لعمـال سكة الحـديد، وواجهـه عثمان جسور، وشرح له أهداف التجمع النقابي، ومسار هذا التجمـع وهدفـه لجمع كلمة العمال وتـأمين مصالحهم، لأن اتحـاد عمال السـودان أصبح بعيـداً عن دراسـة مشكلات العمـال، وعين له رجـل اسمه قنـاوي كان سـائق عربـة في مصلحـة المساحـة، ورفع إلى درجـة الوزارة، وقبـع في الاتحاد الاشتـراكي، وأكثر من الأسفار والرحلات إلى خارج السودان، والاستغـراق في المؤتمرات المظهرية في الخرطوم.

لم يكن مـع جعفر نميـري مستشارون، ولم يكن مستعـداً للهجوم على التجمع النقابي، فصبر ووعد أن يتفاوض مع التجمع النقابي.

قوى ذلك من عضد التجمع النقابي، والتقت معه الأحزاب الوطنية التي انتظمت تحت راية الجبهة الوطنية.

ظن نميري وقد خرج متوجاً بالنصر أن الدستور قد حماه وأسلمه رقـاب البشر، والانتخابات الوهمية قد انتخبته بنسبة ٩٩,٩.

انفتـح على التجمع النقـابي اتحـاد وطـلاب جـامعـة الخـرطـوم ونسق الـطالب أحمد عثمـان مكي رئيس الاتحاد وحسن مكي محمـد أحمد العمـل والتحرك مع التجمع النقابي، واتصـلا بالسيـد سليمان سعيـد في نقابـة النقل الميكانيكي بالخرطوم بحري قبل تحرك الجامعة، واتصل الإخـوان المسلمون بالدكتور حسن الترابي في السجن، فـأوصى بصياغـة ميثاق وطني يجمـع بين التجمع النقابي والأحزاب المكونة للجبهة الوطنية التي هي الحـزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والإخوان المسلمين، وتعهد الموقعون على الميثـاق أن يعملوا على إسقاط نظام نميري.

تحـركت الجامعـة كما ذكـرنا، وبـدأ طلبتها مـظاهـراتهم منـذ يـوم ٢٠ أغســطس عـام ١٩٧٣م، وكــان رجـال الأمن يتحــرشـون بهم، ولكنهم لم يصـطدمـوا بهم إلا في يـوم ٣٠ أغسـطس عـام ١٩٧٣م، وتقـدم المحـامـون بمـذكرة يـوم ١٩٧٣/٨/٢٥م، لأن نقـابـة المحـامين قـد وقفت مـع التجمـع النقابي والجبهة الوطنية، ولكنها لم تنتظم كعضـو، واعتقل بعض المحـامين،

وكان جهاز الأمن يصنف المحامين، فبعضهم عرف بولائه الحزبي إما للحزب الاتحادي الديمقراطي وإما لحزب الأمة وإما للإخوان المسلمين، مع أن بعض الذين وقعوا مذكرة الاستنكار من المحامين قد أطلق سراحهم، وأبقى المحامين ذوي الميول الحزبية فترة طويلة في السجن في كوبر، واعتقل السيد سليمان سعيد، وهددت نقابة النقل الميكانيكي بالإضراب، ولما رأت السلطات أن النقابة مصممة أطلق سراحه، وكان وزير الداخلية بالإنابة حينذاك الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم الذي هدد أن يغزو جامعة الخرطوم بالدبابات ويطلق الكتائب ورجال الأمن يضربون الطلبة، فاصطدم معه الدكتور مصطفى حسن إسحق وكادا أن يتشابكا بالأيدي، ولم يكتف الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم بذلك بل هدد أن يردع العمال والمحامين والنقابات.

اجتمع عثمان جسور، وحسن مصطفى ومحمد إبراهيم هجو والبدري محمد علي وعبد الرحمن قسم السيد وعقدوا اجتماعاً في دار نقابة الإدارة المركزية بالخرطوم ليعدوا المذكرة وكان ذلك في اليوم الثاني من سبتمبر عام ١٩٧٣م.. تربص بهم جهاز الأمن وطوق رجال الشرطة دار نقابة الإدارة المركزية، وقد قرر العمال الإضراب، وحاول رجال الأمن إطفاء النور، ولكن خرجت المذكرة ووزعت في مناشير وحوت المذكرة الآتي:

١ ـ استنكار معالجة الأمور بالضرب والزجر.

(إن هذه المعالجة تلقاها رجال جهاز الأمن من التدريب الذي تلقوه في جهاز السافاك بإيران).

٢ ـ المطالبة بإطلاق الحريات العامة.
٣ ـ رجوع الجيش لثكناته.
٤ ـ تسليم السلطة للشعب.
٥ ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمحامين بصفة خاصة.

وقع على المذكرة الأعضاء الآتية أسماؤهم:
١ ـ أحمد عباس عن نقابة عمال النقل الميكانيكي.
(وشى به أحد الكتبة ومعه عامل مسئول عن الرونيو بمصلحة النقل الميكانيكي).

٢ ـ رحمة الله عبد الوهاب عن نقابة عمال الصناعات الغذائية ـ قطاع عام.

(كان جهاز أمن الدولة يتتبعه).

٣ ـ أحمد محمود عن نقابة عمال الكهرباء والمياه.

(دس جهاز الأمن بعض رجاله في الإدارة المركزية).

٤ ـ يحيى علي عبد الله عن نقابة المخازن والمهمات.

(وأرسل خطاب غفل التوقيع إلى مكتب جهاز الأمن بمكتب نميري عن نشاطه).

٥ ـ محمد حاج الأمين عن نقابة عمال المنتوجات الجلدية والنسيج.

٦ ـ عثمان جسور عن نقابة عمال سكة الحديد.

(له ملف كامل يقسم المعلومات بقصر الشعب).

استطاع جهاز أمن الدولة أن يحصل على أسماء مندوبي العمال الذين أوكل لهم كتابة المنشورات، وقدمت أسماؤهم لمكتب نميري في نفس اليوم وهم:

١ ـ صالح عبد الرحمن ـ المنتوجات الغذائية.

٢ ـ صديق يحيى ـ الإسكان.

٣ ـ محمد صالح ولاعة ـ الطباعة ـ قطاع عام.

٤ ـ سليمان سعيد ـ النقل الميكانيكي.

٥ ـ عبد الرحمن قسم السيد ـ النقل الميكانيكي.

٦ ـ نصر محمد نصر ـ النقل الميكانيكي.

(رصد تحرك ممثلي النقل الميكانيكي من أول أغسطس عام ١٩٧٣م).

٧ ـ البشري محمد علي ـ المؤسسات التجارية.

استطاع سليمان سعيد وأقنع عمال صيانة الدبابات والعربات بالاشتراك في إضراب نقابة النقل الميكانيكي.

هدد الجنود العمال بالمدافع والبنادق لأنهم يعملون في قطاع حزبي، واستطاع سليمان سعيد أن يقنع العاملين في منطقة الشجرة وهي تابعة لقطاع حزبي بالدخول في الإضراب. ولما ذهب الداعون للإضراب إلى مصنع النيل الأزرق للبيرة، داهمتهم قوة مسلحة من رجال الأمن واعتقلتهم.

نشرت صحيفة الأيام وجريدة الصحافة أن العمال المعتقلين صنفوا إلى قسمين، قسم أعلن الإضراب مستجيباً لإشارة الجبهة الوطنية وهم:

١ ـ عبد الرحمن قسم السيد.
٢ ـ عثمان جسور.
٣ ـ رحمة الله عبد الوهاب.
٤ ـ يحيى علي عبد الله.
٥ ـ صالح عبد الرحمن.
٦ ـ محمد حاج الأمين.
٧ ـ يوسف أحمد مختار.
٨ ـ أحمد محمود.
٩ ـ موسى متى.

وشملت القائمة عدداً آخر.

وقدم القسم الآخر بحجة أنه مدفوع بنوازع عمالية فقط وهم:

١ ـ سليمان سعيد.
٢ ـ عوض عبد الحق.
٣ ـ نصر محمد نصر.
٤ ـ حسن مصطفى.
٥ ـ أحمد عباس.

كما وردت في الصحف بعض الأسماء الأخرى.

رأى جعفر نميري أن يطفىء هذه الشرارة، وخشي من تجمع الطلاب في كل السودان، كما أنه خشي من تفشي الإضرابات، فكانت الأحكام خفيفة، وأطلقت المجموعة الأولى بعد تسعة أشهر من الاحتجاز وتراوحت الأحكام بين ستة أشهر وسنة..

الفصل والبتر:

اصطدام مايو مع الجامعة

نظرت سلطة مايو حولها، فلم تر جامعة الخرطوم تؤيدها، فاتهمت بعض أساتذتها بالرجعية، وهب الدكتور عمر محمد عثمان أستاذ الاقتصاد

يصنف الأساتذة، ويتهمهم بالرجعية، وقد عزل البرفسور النذير دفع الله، وتولي الدكتور عمر محمد عثمان منصب مدير الجامعة، وأصبح جعفر نميري راعياً لجامعة الخرطوم.

ففي يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٩م فصلت مايو اثني عشر أستاذاً وهم البرفسور الدكتور عبد الله الطيب والبرفسور دفع الله عبد الله الترابي أستاذ الهندسة الذي استوعبته جامعات بريطانيا ونيجيريا والولايات المتحدة بعد ذلك والبرفسور الدكتور يوسف فضل الله حسن أستاذ التاريخ الإسلامي والبرفسور محجوب عبيد أستاذ الرياضيات والبرفسور الدكتور عثمان سيد أحمد أستاذ التاريخ العباسي الإسلامي والدكتور عوض سالم الحكيم أستاذ الهندسة والبرفسور الدكتور محمد أحمد الحاج أستاذ التاريخ الافريقي الإسلامي والدكتور عبد العال عبد الله أستاذ الطب والدكتور كمال عبد الحميد أبو العز أستاذ الاقتصاد والدكتور يوسف سلفاب والدكتور مصطفى خوجلي أستاذ الصحة العامة والبرفسور الدكتور مدثر عبد الرحيم أستاذ العلوم السياسية والدكتور فريد أحمد العتباني أستاذ الاقتصاد وقبل ذلك فصل خمسة أساتذة من جامعة الخرطوم على رأسهم الدكتور مجذوب البر والدكتور صالح محمد نور وغيرهم.

الهاجس الحاقد:

أصبحت مايو تعاني من جامعة الخرطوم والتعليم الجامعي والمعاهد العليا، ففي نوفمبر عام ١٩٦٩م ألغي اتحاد الطلاب بجامعة الخرطوم، وأقيمت أمانة للجبهات التقدمية، وهي نواة للتجسس والمخابرات في معاهد التعليم.

وفي اليوم التاسع من يناير عام ١٩٧٠م أذاع جعفر نميري بياناً جاء فيه «حدثتكم في صبيحة الرابع من نوفمبر الماضي عن الظروف التي تحيط بجامعة الخرطوم وعن القرار الذي اتخذته قيادة الثورة لإعادة النظر في الجامعة وأوضحت بالحرف الواحد أن هدفنا هو أن تمارس جامعة الخرطوم دورها الطليعي والطبيعي كأداة من أدوات الفكر الاشتراكي التقدمي، كان وراء تمزيق جامعة الخرطوم الدكتور محيي الدين صابر وزير التربية حينذاك، والدكتور عمر محمد عثمان الذي أصبح مديراً لجامعة الخرطوم».

في اليوم الحادي عشر من يناير عام ١٩٧٠م سير موكب من الشيوعيين والبعثيين والاشتراكيين العرب على اثر بيان جعفر محمد نميري متوجهاً إلى وزارة الداخلية يهتف بتلاحم الطلاب مع الثورة، منددا بالقوى الرجعية، فخرج للموكب فاروق عثمان حمد الله وتحدث إليهم شاكراً وعيهم الثوري، وأكد لهم دعم وعزم الثورة لتصحيح مسار الجامعة وتثوير التعليم الجامعي على أساس الوعي الوطني الثوري لاستقلاله وخرجت مظاهرة ضخمة من جامعة القاهرة فرع الخرطوم تؤكد تضامنها مع القوى الثورية بجامعة الخرطوم وتعلن التفافها حول ثورة مايو.

لو حللنا الموقف بعد ذلك كله وقبل ذلك كله، نجد أن جامعة الخرطوم شهدت صراعاً عنيفاً بين الطلاب في عام ١٩٦٩م، وكان الطلبة يتقاتلون بقطع الحديد والزجاجات والمقاعد والعصي، ويلتحمون في معارك إيديولوجية لاختلافهم مع اليمين الذي رفدته الأحزاب التقليدية، واستقطبه الإخوان المسلمون، وكان اليسار ساخطاً على الإجراءات التي قامت بها الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وقد قتل طالب في معركة من تلك المعارك قبل استيلاء جماعة مايو على السلطة.

انبرى اتحاد الشباب السوداني بعد موكب طلبة جامعة الخرطوم ومعه الاتحاد النسائي واتحاد عمال السودان يدين ما أسماه المؤامرة الرجعية التي قام بها الإخوان المسلمون، ولم تكن هنالك مؤامرة، ولكن كان الأمر اختلاقاً، فالدكتور حسن عبد الله الترابي ويسن عمر الإمام وعبد الرحيم حمدي قد اعتقلوا من أول وهلة للانقلاب، وأحمد عبد الرحمن محمد أحمد كان يعمل منتدباً في معهد الإدارة بالمملكة العربية السعودية، وعثمان خالد مضوي كان خارج السودان وعلى اثر هذا الاختلاف فصل الدكتور عمر محمد عثمان تسعة من الطلاب من أعضاء اتحاد طلاب الخرطوم بحجة التخريب، وأصدر الدكتور جعفر محمد علي بخيت المشرف على شئون الطلاب قرارات بتنظيم الصحف الحائطية والملصقات والندوات في جامعة الخرطوم، وتربص به الطلبة بعد ذلك وأوقفوه مكيدة كان لها صدى لأنها تتصل بالأخلاق والسلوك حتى أنقذه جعفر نميري، ونقله إلى وزارة الحكومة المحلية ليقوم بالتنظير لأبي القاسم محمد إبراهيم الذي تقلد حقيبة الوزارة بعد ذلك.

اصطدمت قرارات جعفر محمد علي بخيت مع الطلبة الحزبيين والإخوان المسلمين، وألقي القبض على سليمان سعيد محمد أحد قادة نقابات العمل من الإخوان المسلمين، وكان داخل منزله مكينات طباعة للمنشورات بالرونيو، وكان بعضها يوزع في جامعة الخرطوم، فبدأ الصراع من جديد مع الطلاب، وبرزت القوى التقدمية واستولت على الاتحاد وجبَّته وأَلْغَتْهُ، وكان قوامها الشيوعيون والبعثيون والاشتراكيون العرب، وتدخلت حتى في تصنيف الأساتذة وفصلهم وتشريدهم.

اعتصم الصامدون:

عطل نميري الدراسة في جامعة الخرطوم منذ أغسطس عام ١٩٧٣م، ظن أنه يقهر الطلاب، واستمال حفنة من الطلبة جندتهم أجهزته ليكونوا له عيوناً في جامعة الخرطوم، أحس أن الجيل الذي يريد أن ينشئه، هو الجيل الذي سيهزمه، تساءل لماذا يتمرد عليه الشباب، وقد رضيت كل قطاعات الشعب عن حكمه وبلائه؟ فكر وما قدر، واتهم دولاً مجاورة صديقة أنها تمول هذا التمرد، وتدفع لإزالته. . .

اجتمع حوله المستشارون، كل يعرض رأيه، فبعضهم قال إن التعليم الجامعي ترف، وأن الطلبة لا يقدرون أن الشعب والحكومة تفتح لهم هذه الجامعة، وتقدم لهم التعليم بالمجان، وتطعمهم، وتنفق على سكناهم وعلى ترحيلهم إلى مواطنهم، فهم لا يقدرون هذا الجميل، فالطعام والسكن الذي يتمتع به الطلاب لا يحلم أكثرهم به في بيته، فلا بد من وضع القيود لصيانة نظامه والامتثال لأوامره في جامعة الخرطوم.

كوَّن لجنة كادت أن تفرض المصروفات، وتضيق الفرص، لكنها تذكرت أن النظام قد دخل غازياً السودان باسم الاشتراكية، فتراجعت اللجنة، ورأت أن تضم اتحاد طلاب جامعة الخرطوم للاتحاد الاشتراكي، التنظيم الواحد الفرد، وأن تخضع الصحف الحائطية والندوات والبيانات لمراقبة عمادة الطلاب، وكان عميد الطلاب حينذاك الدكتور عبد الله أحمد عبد الله.

. . . رجع الطلاب إلى الجامعة في مارس عام ١٩٧٤م، وقدموا مطالبهم، وأصروا على الحريات السياسية، وإطلاق وإعادة الأساتذة والطلاب

المفصولين والمعتقلين وفي أول أسبوع كونت لجنة من الطلاب وقدمت مذكرة وعقدت ندوة في حرم الجامعة، وكان مدير الجامعة حينذاك الدكتور مصطفى حسن إسحق، فوافق الطلبة على كل مطالبهم، وكان ذلك يوم الخميس، وحتى إذا ما جاء الأسبوع التالي فوجئ الطلاب ببيان من السلطة يعيد كل ما رفضوه ويؤكد اللوائح والأوامر الجديدة.

احتلال الجامعة

رأى الطلبة أن يعتصموا، فأمرت السلطات أن يقطع عنهم التيار الكهربائي وأن يمنع عنهم الطعام، وأوصى أحد أعضاء اللجنة أن يقطع عنهم الماء..

أوصت سلطات الأمن ألا يتعرض للطلاب، لأنهم كانوا مسلحين بالطوب والحجارة والسيخ وقنابل مولوتوف، كما أنهم أقاموا الحواجز والمتاريس، وأقاموا الحراسات في الداخليات، فلو تعرضت لهم قوات الأمن سينفجر الموقف.

ظهر الطالب أحمد عثمان مكي رئيس الاتحاد، وكان مختبئاً، وأشاعت أجهزة الأمن أنه أطلق شعر رأسه ولحيته، وغير ملامحه ولبس نظارة، ورصدت أجهزة الأمن أسماء الطلبة بشير آدم رحمة والهادي أحمد خليفة وعبد الرحمن مكين، واتهمت مدير الجامعة أنه يساند الطلبة.

الفصل الثالث والخمسون

صيف الموت

انقلاب هاشم العطا - ١٩ يوليو عام ١٩٧١

«ساعة الغضب ليست لها عقارب»
مثل صيني

المفاجأة:

لم يدر أحد، ولم يحلم إنسان أن انقلاباً سيتم كلمح البصر، فنميري وصحبه اعتقدوا أنهم أنهوا عبد الخالق وصحبه، ومنذ يوم الجمعة الموافق في الثاني عشر من فبراير عام ١٩٧١م أعلن جعفر محمد نميري قطع صلته بالشيوعيين والحزب الشيوعي، وانحاز أحمد سليمان وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم سورج وعبد الرحمن عباس إلى جانبه، وفرح الجمهور، وتوهموا أن نميري سيسلك الطريق الوطني غير المرتبط بالقوى العالمية، وفي ذلك اليوم أذاع نميري بيانه جهاراً نهاراً، وأطل على الأمة السودانية بأسماء جديدة تنتظم في حكومته، فقد عين الدكتور جعفر محمد علي بخيت وزيراً للحكومة المحلية، ومحمود إدريس محمود وزير دولة للقطاع الاقتصادي فهو مهندس تخرج في المعهد الفني بالخرطوم، وحصل على الماجستير في الهندسة من الولايات المتحدة، وعمل فترة محاضراً بالمعهد الفني بالخرطوم، ثم استقال، وتفرغ للعمل بالتجارة، وأضاف كذلك إلى حكومته عبد الرحمن عباس وزير دولة لقطاع الخدمات، وقد بدأ حياته عاملاً بيطرياً، ثم انضم للحزب الشيوعي السوداني، وتلقى تدريباً حزبياً وتنظيمياً في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والصين في الخمسينات، وكان من المسئولين الثلاثة في بورسودان وهم عباس عبد المجيد ومحمد سعيد علي فضل.

كان بيان الثاني عشر من فبراير عام ١٩٧١م إعلاناً رسمياً للانقسام في الحزب الشيوعي، ونشبت معارك لفظية، ومشاجرات بين المنقسمين، وأسرع الحزبيون يجمعون صفوفهم ليحثوا جعفر محمد نميري، وجمعوا الاشتراكات لإقامة حفل تكريم لنميري، وأقيم الحفل في اليوم العاشر من أبريل عام ١٩٧١م في ميدان سباق الخيل، وتبارى الخطباء في مدح الثورة وقائدها، وضرورتها التاريخية، وحلت الذكرى الثانية للثورة في اليوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٧١م فحل نميري واجهات الحزب الشيوعي السوداني، وألغى الاتحاد النسائي واتحاد الشباب واتحاد العمال، وجمعيات الصداقة مع الدول الاشتراكية، وأوقف إيقافاً نهائياً الصحف الموالية للحزب الشيوعي السوداني: «أخبار الأسبوع» لصاحبها ورئيس تحريرها عوض بربر و«الطليعة» و«صوت المرأة» التي رئست تحريرها فاطمة أحمد إبراهيم.

لم يقف الحزب الشيوعي مكتوف الأيدي، بل إنه منذ اليوم السادس عشر من نوفمبر عام ١٩٧٠م أحس بالمعركة التي سيخوضها مع هذا النظام، ففصل عدداً كبيراً من أعضائه من بينهم أحمد سليمان، وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم سورج، وعمر مصطفى المكي، ومحمد أحمد عمر، وآمال عباس، ونزل الحزب للعمل السري تحت الأرض، واختفى محمد إبراهيم نقد، لأن الحزب تأكد منذ إعفاء بابكر النور سوار الذهب وفاروق عثمان حمد الله، وهاشم العطا، أن نميري رأى أن مرحلة الشيوعيين في تسيير سياسته قد ختمت.

وفي اليوم الثلاثين من مايو عام ١٩٧١م غمرت مدن السودان منشورات تهاجم نظام نميري وتدعو لإسقاطه، وتنادي بتكوين جبهة وطنية عريضة لتحل محله، ولكن الجماهير كانت قد حملت الشيوعيين كل ما حل بالسودان من مشكلات نشأت من تعاون الشيوعيين مع نظام نميري والمشاركة معه في نجاح هذا الانقلاب.

كان عبد الخالق محجوب في تلك الفترة معتقلاً في مباني سلاح المدرعات بالشجرة، إحدى ضواحي الخرطوم، فنقلت الإشاعات أن السلطة عمدت لتصفيته، وأن مرضه الصدري قد اشتد عليه، ومنذ اليوم الحادي عشر

من فبراير عام ١٩٧١م كان عبد الخالق في معتقله، ولكن كان له صديق هو العميد حسين حاج حسين المعروف بأبي شيبة، وكان هذا الصديق قائداً للحرس الجمهوري، وصديقاً مقرباً لجعفر نميري، وقد أولاه نميري كل ثقته، فاستطاع أبو شيبة وهو شيوعي ملتزم أن يعتني بعبد الخالق، ويدبر أمره، وينقله بين الفينة والفينة إلى منزله المجاور للقصر الجمهوري.

خرجت الصحف السودانية في أخريات يونيو وهي لم تذكر بوضوح هروب عبد الخالق محجوب من معتقله، ولكن بعد ذلك تأكد أن عبد الخالق قد هيىء له أن يهرب من المعتقل في اليوم الثلاثين من يونيو عام ١٩٧١ م ومعه حارسه العريف عثمان عبد القادر، وتساءل الناس عن علاقة هذا العريف الحارس مع عبد الخالق محجوب، فقيل إنه قريبه، ولكن اتضح فيما بعد أن العريف عثمان عبد القادر من قبيلة الرباطاب وعبد الخالق من الدناقلة.

ارتدى عثملن حاج حسين (أبو شيبة) قناعاً جديداً، وأصبح يصب لعناته على الشيوعيين، وكان نميري قد رقاه عميداً في الجيش، وسمع منه نميري نقده لبابكر النور وفاروق عثمان حمد الله وهاشم العطا وعبد الخالق محجوب، وكثيراً ما أقسم أبو شيبة أنه لو التقى بواحد منهم لصفاه بمسدسه.

ووقف مع عثمان حاج حسين ضابط آخر وهو العقيد عبد المنعم محمد أحمد الذي رقي إلى رتبة العقيد، وعين قائداً ثانياً للحرس الجمهوري..

تقدم العقيد عبد المنعم محمد أحمد بمذكرة لمجلس الثورة يطالب فيها بمحاكمة الأعضاء الثلاثة المبعدين من المجلس، كما أنه وجه النقيب حينذاك معاوية عبد الحي بألا يسمح لضابط أن يتصل بهؤلاء الثلاثة المبعدين... وانتقل إلى المقدم صلاح عبد العال مبروك أمين عام مجلس الثورة، وطلب منه ألا يسمح للمبعدين الثلاثة أن يحضروا للقصر أو يلتقوا بجعفر نميري.

في تلك الأثناء كان عبد الخالق محجوب يفيء إلى منزل العميد عثمان حاج حسين (أبي شيبة)، وكان حقاً منهوكاً ضاوياً يعاني من آلام نفسية وعضوية، وقد تردد عليه الأطباء، وحرصاً على عبد الخالق وتأميناً له أفرد له أبو شيبة جناحاً في القصر، وصار يدبر له الخروج من السودان والذهاب إلى مصر ليواصل علاجه هنالك، ويستقر هناك لاجئاً، وتمت اتصالات مع بعض

المسئولين المصريين لاتخاذ كل الإجراءات لذلك، فقد كانت العلاقة سيئة بين جعفر نميري والسادات، فرحب المسئولون بذلك.

الانقضاض والهجوم

اختار العميد عثمان حاج حسين الضباط الذين يعملون معه، كما اختار الجنود، ودربهم وطوعهم ودعمهم بالأسلحة، وهيمن على الحرس الجمهوري، وحراسة أعضاء مجلس الثورة، وكبار أركان النظام، فرح جعفر محمد نميري بذلك، فقد صحب عثمان حاج حسين في الجنوب، وتوثقت بينهما الصداقة، واستغنى جعفر نميري عن حرس المظلات الذين تبعوا للرائد أبو القاسم محمد إبراهيم عضو مجلس الثورة، والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر واللواء خالد حسن عباس درويش الذي أشرف على المدرعات قبل أن يصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة..

أقنع العميد عثمان حاج حسين صديقه نميري أن الحراسة تقع على عاتق الحرس الجمهوري، وأن دبابات الحرس ومظلاته يجب أن تتبع الحرس الجمهوري.

كان الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر قد وصل من القاهرة في اليوم التاسع عشر من يوليو عام ١٩٧١م، واللواء خالد حسن عباس كان مع فرقة عسكرية سودانية في جمهورية مصر العربية، وقد شغل نميري نفسه في ذلك اليوم، وكان متعباً جداً على اثر سهرة حمراء في منطقة كافوري بالخرطوم بحري، وكان ذلك اليوم صاخباً، فقد شمل جدول أعماله جلسة خاصة لبحث تنظيم القطاع التجاري بعد قرارات التأميم والمصادرة، ولم يكن هنالك جدول أعمال مدروس، فضاق الأمر بنميري وأنهى الاجتماع بسرعة وهرع إلى قصر الشعب ليواصل اجتماعاً آخر بعد ساعة، وقد أحس بالتعب والإعياء والمجتمعون يناقشون قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والمواصلات والفنادق والسياحة والمصارف، وكل يتحدث بلا مذكرة أو دراسة.. ونميري يرقب الاجتماع الذي أداره أخصائيون متمرسون وهو ينظر إلى ما سيحمله إليه الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر عن نتائج المباحثات الرباعية حول اجتماع مرسي مطروح الخاص بميثاق طرابلس..

أسـرع نميري إلى منـزله في يـوم الاثنين الموافق في التـاسع عشـر من يوليو عام ١٩٧١م في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر، وكانت زوجته مسافرة بلندن تتعالج هناك. .

وصل الرائد زين العابدين محمد أحمـد عبد القـادر في الساعـة الثالثـة والنصف ظهراً، واستقبله في المطار الـرائد أبـو القاسم محمـد إبراهيم وزيـر الـداخلية حينـذاك والرائـد مأمـون عوض أبـو زيد رئيس جهـاز الأمن القـومي ومعاوية إبراهيم سورج وزير العمل، وقد صحب الرائـد زين العابـدين محمد أحمد عبد القادر في تلك الرحلة فاروق أبو عيسى وزير الخارجية.

وقبل ذهاب أولئك المستقبلين إلى المطار كانوا قد تناولـوا طعام الغـداء في منزل العقيد عبد المنعم محمد أحمد قائد ثاني سلاح المدرعـات، وعقب تناول الغداء أحضر لهم العقيد عبـد المنعم لعبة الـطاولة، واستـأذن لأنه كـان كما قال قد أوكلت له مهمة مستعجلة، وتركهم في منزله. . ذهب المستقبلون إلى المطار، وذهبوا جميعاً إلى منزل جعفـر نميري بحي المـطار بالخـرطوم، وانضم لهم الرائد أبو القاسم هاشم، وشرعوا جميعاً يناقشون تقرير الرائد زين العـابـدين محمـد أحمـد عبـد القـادر عن الاجتمـاع. . أخبـرهم الـرائـد زين العابدين أنـه قطع مـواصلة المحادثـات في اليوم السـابع عشـر من يوليـو عام ١٩٧١م، وبقي في القاهرة يومين.

وقـد كـان أمـامهم زجـاجـات من البيـرة، ونميــري عـادة يتخلص من الملابس الداخلية عندما يأوي إلى منزله ويرتدي جلباباً خفيفاً.

وفجأة اقتحم المنزل ضـابط ملازم اسمـه عبد المنعم محجـوب شاهـراً مدفعاً رشاشاً وخلفه عدد من الجنود المسلحين.

حـاول الرائـد أبو القـاسم محمد إبـراهيم أن يطلق عليهم الـرصـاص، ولكن نميري أمسكه من يده وقال لي بـالإنجليزيـة. . لا فائـدة. . لقد أصبـح الوقت متأخـراً، وحاول الحـرس أن يقاومـوا فصرخ فيهم المـلازم عبد المنعم محجوب وهددهم. .

طلبوا منهم أن يسيروا أمـامهم من غير معـارضة، ووضعـوهم في عربـة مغلقة سارت بهم إلى أجنحـة الضيافـة بالقصـر الجمهوري، فـوجدوا هنـالك

كوكبة من الجنود مدججين بالسلاح قادوهم إلى أماكن حبسهم، وأغلقوا عليهم الأبواب.

نميري يتذكر

ظن نميري هم الذين دبروا الانقلاب، وأن الصادق المهدي وراء الانقلاب، ولكن صحبه اعترضوا على هذا الرأي.. فصار يردد أن القوى الإمبريالية العالمية هي فجرت هذا الانقلاب، لأنه أمَّم المصارف والشركات والمؤسسات الأجنبية. فاجأه الملازم عبد العظيم محجوب وقال له لا تتعب نفسك، وتذكر الإساءة والتعريض بسمعتنا ونقدك للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وحلك لاتحاد العمال، واتحاد الشباب والاتحاد النسائي وجمعيات الصداقة مع الدول الاشتراكية.. نحن الذين صنعناك، نحن الحزب الشيوعي.. قمت بالتأميم والمصادرة، وإفساد المشاريع الزراعية، وتطهير الكفاءات وشل دولاب الاقتصاد.. ستلقى جزاءك يا نميري أنت وعصابتك.

فجأة تغيرت نغمة الإذاعة السودانية، وأصبحت تكيل اللعن والسباب لنميري وصحبه، وتبدلت الأناشيد سخرياً وتنكيتاً وتبكيتاً على مايو ونميري..

كان اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع والقائد العام في طريقه إلى موسكو، وقد زار الفرقة السودانية المرافقة للقوات المصرية في منطقة القنال.. تذكر نميري أنه في اليوم السابع عشر من يوليو عام ١٩٧١م صدر خطاب من مدير مكتب وزير الدفاع موجهاً من نميري إلى جهاز الأمن القومي ليؤمنوا الحراسة على أركان النظام.. ولكن في يوم الأحد الموافق في الثامن عشر من يوليو عام ١٩٧١م رفعت الحراسة عن منازل أركان النظام وعن منزل نميري، وتولى الحراسة جنود من الحرس الجمهوري..

عجب نميري لذلك، ولكنه تذكر أنه سمح للعميد عثمان حاج حسين أن تكون حراسة أركان النظام من اختصاص الحرس الجمهوري.

نظر نميري للشوارع وهو معتقل في العربة المغلقة إنها خالية فارغة، وأطلّ فلم يسمع هتافاً، فكر نميري إن كانت السفارات الأجنبية ستسعى لإنقاذه لا سيما أنه وقف موقفاً عدائياً من الشيوعية..

فوجىء الشعب السوداني في حوالي الساعة السابعة إلا ربعاً بعد أن فسر الدكتور عبد الله الطيب القرآن مع تلاوة الشيخ صديق أحمد حمدون بسماع المارشات العسكرية، والإذاعة تقطع بثها ثم تعود لتنبه المستمعين أن الرائد هاشم العطا سيذيع بياناً هاماً.

سمح لنميري أن يوضع مذياع في حجرته، فكان يرتجف، وحارسه يفتح الباب بين لحظة ولحظة، ويقول له يومك أسود.. إن أبا لا تنسى أعمالك، وود نوباري لن تغفر لك..

أصغى نميري لبيان الرائد هاشم العطا الذي أكد أن الثورة تصحيحية، وأنها حلت جهاز الأمن القومي وأنها حلت الطلائع والكتائب، وأعادت التنظيمات النقابية وأن العمال والشباب والمزارعين سينطلقون في مسيرة هادرة صاخبة تدين نظام نميري..

تبادل الحرس الوقوف أمام محبس نميري، وأطفئت الأضواء، وكان يدخل عليه الحرس لكي يسيئوا إليه، ويطلبون منه أن يركع على الأرض وأن يقف ولا يجلس وهم يشهرون السلاح أمام وجهه.

السيطرة على العاصمة

كان عنصر المفاجأة هو سلاح انقلاب هاشم العطا، فكل الجنود والضباط كانوا في استرخاء في وقت القيلولة.. سلاح المدرعات بالشجرة، وسلاح المهندسين بأم درمان، وسلاح المظلات بالخرطوم كلها لم تتحرك..

والقوة العسكرية التي كانت تحرس الإذاعة والتلفزيون أفاء جنودها لشرب الشاي، ولعب الورق..

نظر العقيد عبد المنعم محمد أحمد إلى دليل أمامه للاعتقالات، فتأكد أن سلاح المدرعات يضم اللواء الأول للمشاة الميكانيكية المدرعة، وهو من الأسلحة السريعة، وحمد الله أن قائده العميد أحمد عبد الحليم غائب في زيارة لليبيا، وينوب عنه العقيد سعد بحر، وكان سعد بحر يستريح في منزله فاحتل المعسكر القائد الثالث المقدم محمد أحمد الريح وخرجت الدبابات والمصفحات وحافلات الجنود لتحتل كل المراكز الاستراتيجية في العاصمة، ولم يقاوم أي ضابط أو قائد..

كانت شجاعة المقدم محمد أحمد الريح خارقة. قد قام بكل عمليات الاعتقال والاستيلاء مع كوكبة من الجنود، وعندما فشل الانقلاب كان يقاتل وصعد فوق خزان المياه حتى قتل، ولم يطرد من الخدمة العسكرية، بل منحه جعفر محمد نميري ترقية ووساماً بعد استشهاده، وأجرى له مخصصات ضابط شهيد.

مؤتمر هاشم العطا:

عقد في اليوم العشرين من يوليو عام ١٩٧١م الرائد هاشم العطا مؤتمراً وقد أعفى كل الوزراء، وفوض وكلاء الوزارات ليصرفوا الأعمال، وطمأن النزلاء والشعب، أن هذه الثورة لن تلجأ للعنف فهي ثورة ديمقراطية، وأخبرهم أنه زار جعفر نميري في محبسه وأنه ينام على سرير به مرتبة، وسأله عن مطالبه وسمح له بمذياع وبكل ما يحتاج إليه، وأن ثورة ١٩ يوليو لن تعدم أي واحد منهم، ولن تقدم رفاق السلاح للمحاكمة، بل إنهم سينالون كل حقوقهم، ويبعدون عن الحكم.. وأذيعت كل الأسئلة والأجوبة، وصور المؤتمر، وبثه التلفزيون..

انهالت البرقيات مؤيدة لهاشم العطا وصحبه من القيادات ومن رجال الخدمة المدنية ومن التجار والأعيان.. وكانت أجهزة وزارة الثقافة والإعلام قد رصدت كل التحركات..

ولما تأكد نجاح الانقلاب أذيعت أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة الجديد.

١ ـ المقدم بابكر النور سوار الذهب رئيساً وكان خارج السودان ببريطانيا.

٢ ـ الرائد فاروق عثمان حمد الله عضواً وكان خارج السودان بأوروبا.

٣ ـ المقدم محمد أحمد الريح عضواً وهو الذي استولى على القيادات.

٤ ـ المقدم محمد أحمد الزين عضواً.

٥ ـ الرائد محمد محجوب عثمان عضواً.

٦ ـ النقيب معاوية عبدالحي عضواً.

لم تعلن قائمة مجلس وزراء الثورة، ولكن تم اقتراح لتشكيل وزارة كالآتي:

١ - الدكتور مصطفى خوجلي أستاذ الصحة بكلية الطب بجامعة الخرطوم رئيساً ووزيراً للخارجية.

٢ - مقعد وزير التربية والتعليم فقد اختارت له رابطة المعلمين الاشتراكيين الأستاذ محمد محجوب شورى مدير مدرسة الخرطوم الجديدة الثانوية العليا.

٣ - مقعد وزير الصحة ترك لاختيار رابطة الأطباء التقدميين.

٤ - الأستاذ بدر مدثر المحامي وأمين عام حزب البعث الاشتراكي العربي رشح لتولي رئاسة قطاع الثقافة.

٥ - الأستاذة سعاد إبراهيم أحمد من جامعة الخرطوم وزيرة للإعلام.

٦ - الدكتور قريب الله محمد حامد الأنصاري وزيراً للتخطيط والخزانة وكان مستشاراً اقتصادياً بقصر الشعب عهد نميري الأول.

٧ - مأمون علي عثمان وزيراً للصناعة.

٨ - المهندس مهيد وزيراً للمواصلات.

٩ - صلاح الأمير وزيراً للتجارة.

١٠ - الأستاذ محمد سليمان خليفة عبد الله التعايشي المحامي وزيراً للعدل وكان بالعراق وقد اصطدمت طائرته وتوفي في السعودية أثناء انفجار الطائرة.

١١ - الدكتور شريف الدشوني وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية.

١٢ - المهندس مرتضى أحمد إبراهيم وزيراً للري. وهو الوزير الوحيد الذي أبقي من وزراء حكومة نميري، وكان في تلك الحقبة مسافراً في النمسا.

تأييد من الخارج:

لم تبد كل الإذاعات الأجنبية سواء إن كانت يسارية أو غربية أي نقد للحركة الجديدة، فنميري قد أساء العلاقات مع كل الدول العربية والغربية، ثم تحول يخاصم الدول الاشتراكية، فهذه العزلة السياسية التي أصابت نظامه

بعد وفاة جمال عبد الناصر جعلت كل الأطراف تنتظر نهايته وتحالف الشيطان لتصفية نظامه . .

رحبت العراق في بادىء الأمر بنظام مايو، ولكنه صادر حزب البعث العربي الاشتراكي، وانقلب على سوريا، وتشكل في الناصريين، ولم تبق له قاعدة غير المنسلخين من الحزب الشيوعي، والأحزاب السودانية نكل بها وبرجالها واعتقلهم، والجنوب ثائر هائج في تلك الفترة . . اتصلت الحكومة العراقية بالرائد هاشم العطا وطلبت منه أن يسمح بهبوط طائرتين محملتين بدبابات ولكن هاشم العطا طلب من الحكومة العراقية أن تتأنى، ورجعت الطائرتان وسقطت الطائرة المحملة بجنود من سلاح المدرعات العراقي واستشهد في هذه الطائرة الأستاذ محمد سليمان الخليفة عبد الله وبعض السودانيين وكان ذلك في الساعة التاسعة صباح يوم الثلاثاء الموافق في العشرين من يوليو عام ١٩٧١م.

لم يكن موقف مصر واضحاً من انقلاب هاشم العطا، فقد حضر وفد برئاسة الأستاذ أحمد إبراهيم حمروش الضابط المصري السابق والصحفي المعروف، ونزل الوفد المصري في فندق السودان بالخرطوم، واجتمع مع الوفد المصري عبد الخالق محجوب والتيجاني الطيب والرشيد نايل ومحمد إبراهيم نقد، وأكدوا له أن الثورة ليست موجهة من حزب البعث العربي الاشتراكي، وأن العراق دولة صديقة ليس لها أي تدخل أو توجيه. في تلك الأيام الثلاثة كان بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله والدكتور عز الدين علي عامر يعقدون مؤتمرات واجتماعات مع الدوائر الصحفية في لندن، وقد فوجئا بالانقلاب، حتى أن فاروق عثمان حمد الله كان يؤكد أنه سيذهب إلى السودان ليطفىء هذا الانقلاب.

كان الشفيع أحمد الشيخ خارج لعبة الانشقاق، فقد احتفظ بعلاقاته مع الطرفين، ولكن عندما وضح له التأييد لانقلاب هاشم العطا دعا العمال بوصفه أميناً عاماً لاتحاد العمال أن يخرجوا في مسيرة ضخمة يؤيدون هذه الثورة التصحيحية.

خرجت المسيرة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م من ميدان أبي جنزير بالخرطوم، واتجهت إلى القصر الجمهوري، وكانت الهتافات: طبقيون أمميون - يا نميري يا جبان الشيوعيون في الميدان، عاش نضال الطبقة العاملة، الجبهة الديمقراطية طريق الخلاص.

انهالت البرقيات بالتأييد من الخارج والداخل، وكانت صحيفة القوات المسلحة تنشر برقيات التهنئة والتأييد، كما أخرجت جريدة الأيام برئاسة الفاتح التيجاني والجيلي عدداً خاصاً يؤيد الحركة التصحيحية وأشرف على جريدة القوات المسلحة حينذاك محمد محجوب سليمان الذي كان ضابطاً بالسجون، ثم ضابطاً بالتوجيه المعنوي ورئيساً لتحرير جريدة القوات المسلحة.

استطاعت أجهزة وزارة الثقافة والإعلام أن تسجل كل الأحداث وتلتقط صور المشتركين في المسيرة، وقد استغل ذلك جعفر نميري في المحاكمات التي عقدها بعد نجاته من الانقلاب.

سحابة صيف

اطمأن هاشم العطا وأصدر قراراً جمهورياً ألغى بمقتضاه كل الأوامر والقرارات الجمهورية السابقة التي أصدرها جعفر محمد نميري، وأعلن التشكيل النهائي لمجلس قيادة الثورة، ونادى بالمقدم بابكر النور سوار الذهب رئيساً للمجلس وعينه نائباً له كما أصدر قرارات لتأمين الثورة منها قرار طرد كل الطيارين العاملين في سلاح الطيران، وإخلاء الطائرات من الوقود.

وصار راديو أم درمان يذيع تصريحات المقدم بابكر النور سوار الذهب وإجاباته على أسئلة الصحفيين في بريطانيا، فذكر أن الزميل هاشم العطا قدم ميثاق تفجير الثورة وأن الثورة ستطبق الاشتراكية العلمية.

اطمأن هاشم العطا وكان يخرج بلا حراسة ويتمشى في شوارع الخرطوم، ويحييه الجنود، واتضح الموقف السوفياتي ونشرت مجلة الأزمنة

الحديثة السوفياتيـة مقالاً في يـوم الأربعاء المـوافق في الحادي والعشـرين من يوليو عام ١٩٧١م مقالاً تؤيد فيه الانقلاب وخطه اليساري.

كان الموقف المصري حذراً فـلا تنشر الصحف المصـرية إلا مـا كانت تبثه إذاعة أم درمان، ولكن عندما نطالع عدد الأهرام الصادر في اليوم الحادي والعشـرين من يـوليـو عـام ١٩٧١م نجـد أن اتصـالاً هـاتفيـاً قـد تم بين تلك الصحيفة والمقدم محمد أحمد الريح شرح فيه أبعاد الحركـة التصحيحية كمـا أن جريدة الأخبـار القاهـرية اتصلت كـذلك مـع المقدم محمـد أحمد الـريح ونشرت المقابلة الهاتفية.

كانت الطائرة الأجنبية الوحيدة التي سمح لها بـالهبوط بمـطار الخرطـوم هي الطائرة العسكرية المصـرية من طـراز بوش التي أقلت الـوفد المصـري، ووصلت إلى مطار الخرطوم في الساعة الثامنة والنصف من مساء يـوم الثلاثـاء الموافق في العشرين من يوليو عـام ١٩٧٠م وقد أقلت الـوفد المصـري الذي تكون كما قلنا من قبل من الأستاذ أحمد إبراهيم حمروش ومعه كذلك الأستاذ أحمد فؤاد مدير بنك مصر،تأكد الوفـد المصري من أن الانقـلاب ليس بعثياً، وقدم دعوة لوفد سوداني يزور مصر، في تلك الأثناء كان راديو طرابلس يذيع أن هنالك مظاهرات معـادية لـلانقلاب، وقـد نقلت الإذاعة المصـرية هـذا الخبر وأذاعتـه مرة واحـدة ولكن الـرئيس السـادات أوقف تكـرارهـا، وبثت الإذاعـة المصرية خبر اصطدام وتحطم الطائرة العراقيـة في البحر الأحمـر عدة مـرات ونقلت الإذاعة المصريـة عن إذاعة طـرابلس ولندن خبـر احتجاز بـابكر النـور وفاروق عثمان حمد الله.

احتجاز بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله

استقـل المقدم بـابكر النـور والرائـد فاروق عثمـان حمد الله طـائرة من طائرات الخطوط الجوية البريطانية متجهة إلى الخرطوم عن طريق فرانكفورت - روما في يوم الخميس المـوافق في الثاني والعشـرين من يوليـو عام ١٩٧١م في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والخمسين، وفي أثناء رحلة الـطائرة شعر المسافرون أن الطائرة في مالطة قد اتجهت إلى مطار بنينة ببني غازي.

وصلت الطائرة بني غازي في الساعة التاسعة صباحًا يوم الجمعة الموافق في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م. . وأقلعت الطائرة من دونهما، وكانت الطائرة قد تلقت تعليمات أفادت بأن مطار الخرطوم مغلق، ولم تتأكد قيادة الطائرة البريطانية من أن برج المراقبة في مطار الخرطوم كان قد بث أن المطار مفتوح للطائرة البريطانية التي تقل بابكر النور سوار الذهب وفاروق عثمان حمد الله، كما أنه مفتوح للطائرة التشيكية التي كان مزمعاً أن تقل الرائد محمد محجوب عثمان من براغ إلى الخرطوم.

خالد حسن عباس يتحرك:

كثيراً ما خشي جعفر محمد نميري من ضابطين هما اللذان فجرا انقلاب ٢٥ مايو، أولهما فاروق عثمان حمد الله الذي تمتع بعلاقات طيبة وواسعة مع كل الاتجاهات التقدمية في السودان، وخارجه، وما كان بعثياً، ولكنه كان صديقاً للبعثيين، وما كان أبداً قومياً عربياً، ولكنه التقى معهم في أهدافهم التحريرية، وعداواتهم للاستعمار والامبريالية، وما كان قط شيوعياً، ولكن التف حوله الشيوعيون لجده وسرعة تحركه، وإيمانه بالتغيير في ساحة السياسة السودانية، وارتباط أسرته بالختمية لم يؤثر البتة في مسار تحركه السياسي، فهو بحق وحقيقة مهندس انقلاب ٢٥ مايو، والضابط الثاني هو خالد حسن عباس الذي أشرف وخطط مبدئياً للتحرك العسكري والانطلاق من خور عمر، وقد ارتبط خالد حسن عباس درويش بعلاقات ومصاهرة مع مأمون عوض أبو زيد، كما أنه التقى في هدفه مع زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وأبو القاسم محمد إبراهيم، أما أبو القاسم هاشم فكان ملتزماً بالقومية العربية. .

لم يخش جعفر نميري إلا هذين الضابطين، ولما أعفي فاروق عثمان حمد الله رأى فيه الخطر الأعظم الذي لم يره في رصيفيه بابكر النور وهاشم العطا، فقد كانا غائبين عندما نجح انقلاب ٢٥ مايو، ولكن فاروق هو الذي ضمهما لمجلس قيادة الثورة.

من ثمة كان جعفر محمد نميري يحاول دائماً أن يبعد خالد حسن عباس، فقد رقاه إلى مرتبة العميد في مطلع الانقلاب، ثم إلى مرتبة اللواء

وعينه قائداً عاماً للجيش ووزيراً للدفاع، ومع ذلك كان يتوجس منه، لأن خالداً اعتاد أن يواجهه ويناقشه.

ولما تعثرت العلاقات بين نميري والاتحاد السوفياتي رأى نميري أن يبعثه على رأس وفد للاتحاد السوفياتي يضم وزيرين وضابط في مرتبة العميد، وكان أحمد سليمان سفيراً في موسكو قبل ذلك، ولكن نميري عينه وزيراً مركزياً، وعين عبد الله الحسن الخضر سفيراً بموسكو بدلاً منه ولما طلب الوفد المكون من خالد حسن عباس تأشيرة دخول إلى الاتحاد السوفياتي من الخرطوم، اعتذرت السفارة السوفياتية بالخرطوم، وأشارت للوفد السوداني أن يحصل على التأشيرة من القاهرة، ولكن السفارة السوفياتية بالقاهرة اعتذرت، ووجهت الوفد السوداني أن يحصل على التأشيرة من السفارة السوفياتية من لندن، ووصل الوفد السوداني إلى لندن في اليوم الخامس عشر من يوليو عام ١٩٧١م، واتصل السيد عابدين إسماعيل سفير السودان حينذاك بالسفارة السوفياتية بلندن، فاعتذرت السفارة السوفياتية هناك أن قادة السوفيات يقضون عطلاتهم بالقرم.

تأكد خالد حسن عباس حينذاك أن السوفيات لا يرغبون في مقابلتهم فألغيت الرحلة للاتحاد السوفياتي، ومنذ اليوم العاشر من يوليو عام ١٩٧١م كانت الصحف السوفياتية ووكالات الأنباء السوفياتية والاشتراكية تلمح للانحرافات التي حلت بنظام ٢٥ مايو، كما أن إذاعة موسكو بثت تعليقات متواصلة في تلك الفترة عن التحريف الذي أصاب النظام في السودان.

رأى خالد حسن عباس أن يتجه إلى جمهورية الصين الشعبية، فسافر الوفد إلى بلغراد بيوغسلافيا يوم ١٧ يوليو عام ١٩٧١م ليستقل طائرة إلى بكين، ولكن في اليوم التاسع عشر من يوليو عام ١٩٧١م بثت كل الإذاعات ووكالات الأخبار وقوع انقلاب في السودان.

أسرع خالد حسن عباس واستأجر طائرة طوارئ هبطت به في القاهرة في المطار الحربي، وكان وصولها سراً، والتقى في التو والحين اللواء خالد حسن عباس بالفريق محمد أحمد صادق قائد الجيش المصري، وأجرى معه مشاورات حول الموقف المتردي في السودان.

لم يرحب الرئيس أنور السادات بإرسال أي قوات مصرية إلى السودان، بل اقترح على اللواء خالد أن ينقل القوات السودانية المرابطة بمنطقة القتـال، ويحـركها إلى ليبيـا، ويذهب بنفسـه إلى ليبيا ويستفـز الشعب السوداني، ولم يرق هذا الأمر للواء خالد، وإن كانت ليبيا قد رحبت بذلك، ويقال إن القوات رفضت الانتقال إلى ليبيا، ولكنها أسرعت ووصلت إلى الخرطوم يوم الخميس الموافق في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م.

ويقال إنها دخلت إلى الخرطوم، وإن كانت قد بقيت بعد ذلك في حالة اعتقـال في منـطقـة الشجـرة، واتهمت فيمـا بعـد أنهـا قـامت بمـذبحـة بيت الضيافة.

الذئب... الذئب

التقى بي المرحوم الأستاذ بابكر كرار يـوم الخميس الموافق في الثـاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م للمرة الثانية، وأخبرني أنـه ذهب مع الأستـاذ الرشيد الطاهر إلى السفارة المصرية، وحاولا أن يجـدا العون والمسـاعدة من جمهورية مصر العربية لإطفاء الانقلاب، فكانت المقابلة غير مـوفقة، كمـا أن السفارة المصرية بالخرطوم لم تبد أي تجاوب مع أنصار نميري..

سردت له مقابلتي في اليوم العشرين لهاشم العطا وهو تلميذ سابق ليَ، وأبنت لهاشم العطا خطورة الموقف لأن الشعب السـوداني يحمِّل الشيـوعيـين السودانيـين كل الأخطاء والمآسي التي ارتكبها نظام مـايو، وأن انقـلابه بـوجه الشيوعي سيلقى مقاومة عنيفة من الدولة المجاورة، كما أن الشعب السـوداني سيشتد عضده، وينقض بقضه وقضيضه على هذا النظام الشيوعي، وحاول أن يطمئني هاشم العطا أن نظام يوليو لن يكون متشدداً يحافظ على النص والمتن في الفكـر المـاركسي المتبـع في الـدول الاشتـراكيـة، بـل إنـه سيـوفق بين الماركسية والمرتكزات الحضارية والثقافية في بنية الروح السـودانية، شـرحت لـه أن يوغسـلافيا انفلتت من كـوكب النظام السـوفيـاتي منـذ عهـد ستـالين، فخرجت عن دائرة القطب فهي غير محسـوبة في منـظمة الـدول الاشتراكيـة، وأن الصين نزعت يدها فكانت في قـائمة التحـريفيـين وكذلـك ألبانيـا، فمن

الصعوبة أن تلتزم ماركسياً وتخرج عن دائرة الدول الاشتراكية المنضوية تحت مظلة الاتحاد السوفياتي . .

وجاء في حديثه معي إشارة إلى ما ذكرته لعبد الخالق محجوب عندما سئلت كيف استطاع لينين أن يوطد نظامه، فأبنت له أن لينين قد صفى كل أعدائه، وكان هاشم العطا قد استنكر ذلك مني، وأكد لي أن ذلك نقيض للروح السودانية . .

كان الأستاذ بابكر كرار غضبان أسفاً، ولكنه استبشر بما تأكد من إخلاص الموقف الليبي . . . وفي تلك اللحظات طرق باب منزلي دبلوماسي غربي قطعت الدولة العربية كلها العلاقات الدبلوماسية مع بلاده، وقد بقي في السودان تحت مظلة سفارة أوروبية ترعى شئون بلاده، وكان في درجة سفير . .

تناولنا الشاي في منزلي، وسألت الدبلوماسي الأجنبي ماذا يكون موقف نميري إذا ما حدث أن فشل الانقلاب وعاد للسلطة؟

أجابه بابكر كرار أن نميري سيتعظ ويكون خصماً للشيوعيين، وكنا أنا وبابكر كرار قريبين من جعفر نميري .

أعربت له عن رأيي أن نميري رجل قلب، ولكنه يحب ويعشق السلطة، ولكن لا بد أن تكون هنالك قبضة عليه أقوى من قبضته على الشعب السوداني، ولكنني أعلم من أحداث التاريخ أن اسموزا في نيكاراغوا، وباتيستا في كوبا، وكل الطغاة في أمريكا اللاتينية كانوا وبالاً على من يسندهم ووباء وخطراً على شعوبهم . . فأنا وإن كنت أرى أن النظام الماركسي لا يجد له ارتكازاً في السودان إلا أن نميري لو عاد سيقضي على الشيوعيين، وكفى، ولكنه سيشعل النيران والخراب في السودان . .

ضحك الدبلوماسي الغربي وقال إن الأمر الذي يهمنا هو أن يدمر الحزب الشيوعي السوداني الذي يعد أقوى حزب شيوعي في الشرق الأوسط .

أجبت الدبلوماسي الغربي أن طبيعة الشخصية السودانية هي رفض كل جسم غريب وتصفيته، فلا الشيوعيون ولا المتزمتون الإسلاميون ولا

الجمهوريون الإسلاميون ولا الاتحاديون يقدرون على تطويع الشعب السوداني، إن الشعب السوداني يمتص كل الأفكار الغربية ويلفظها، والسودان أشبه بمصفاة جغرافية وتاريخية، فتفكير القوى الغربية في القضاء على الشيوعيين في السودان لا يفيدهم ولا يقيد السودان وعودة نميري إلى السلطة ربما تقيم توازناً لوقت قصير، ولكنه سيعود إلى ضلاله القديم . .

ختم الدبلوماسي الغربي سؤاله، وماذا يطلب نميري لو عاد؟

لم يجب بابكر كرار على ذلك، بل أجبت أن نميري سيطلب تأمين حياته وتأمين سلطته وليس غير، ولا يعنيه الشعب السوداني.

انصرف الدبلوماسي الغربي، واشتد عنف بابكر كرار ووصمني بأنني غير أمين مع نفسي فكيف أبيح بهذا السر لذلك الدبلوماسي الغربي، ونحن في خطر، والشيوعيون يتربصون بنا، وسيسرعون بتصفيتنا.

ضحكت وقلت له ألست صديقاً لعبد الخالق محجوب؟

أجابني وكذلك أنت صديق عبد الخالق محجوب.

قلت له: «يا بابكر إن السوداني عندما تؤول له السلطة سيصيبه جنون العمى الفكري، فينسى كل شيء كأن السلطة خالدة باقية. . أنا لا يهمني لأنني لا أسعى للسلطة ولا أعمل بالسياسة وصولاً للسلطة». .

قال لي: «نحن نسعى للسلطة، وحزبنا الاشتراكي الإسلامي يهدف للسلطة والعمل على إنقاذ السودان». .

قلت له. . . إنني لا أرى خيراً من كل هذه الأحزاب السياسية في السودان، فأحداث المجتمع وتقلبات الاقتصاد وتيارات السياسة العالمية هي أكثر تأثيراً منها على واقع السودان الاجتماعي والسياسي. . . إنهم لم يهتدوا بعد لمفتاح التقدم والاستقرار في السودان وصولاً للديمقراطية.

قال لي: «إنني أعلم أنك تؤمن بالديمقراطية الليبرالية، ولكنك تنكر دور الأحزاب في الوصول إليها».

قلت له: «إنني لا أنكر أن تحقق في يوم من الأيام الأحزاب السودانية الوصول إلى الديمقراطية، ولكن دورات الزمن طويلة، فنحن لن نعيش لنرى

الديمقراطية محققة في السودان، فالسودان لم يكتمل تكويناً اجتماعياً وحضارياً، وما زالت الطائفية التي تنكرون دورها تجمع شمله، وإنني لجد موقن أن بعد هذا التغيير سواء نجح هاشم العطا في انقلابه، أو عاد نميري أن السودان يستشهد نوعاً من الشرذمة والولاء الإقليمي غير الناضج وغير الرشيد، وينتهي دور الطائفية، وتكون هنالك ردة تاريخية أشبه بنظام الممالك في الفونج ودارفور وتقلى وغيرها. .

صفق بابكر كرار يده، فظنت زوجتي أنه يطلب فنجاناً من القهوة، وكان يحب القهوة. وقال لي: «إنك قلت في إحدى مقالاتك نحن السودانيين الشماليين حفدة تجار الرقيق والنخاسين، وما زال تفكيرنا النخاسي ينعكس في كل أعمالنا».

قلت له: «هذه حقيقة، ولكن النخاسة في السودان هي نخاسة استيعاب، وليست بنخاسة استعباد، وقد انتهى دورها العضوي ولكن دورها الوظيفي ما زال يحركنا حتى الآن». .

تناول بابكر طعام الغداء معي، وكان المذياع يبث الأخبار من أم درمان، وفي الساعة الثالثة والدقيقة السابعة من يوم الخميس الموافق في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م كان المذيع ذا النون بشري يجري لقاء فنياً مع الشاعر محجوب شريف والفنان محمد وردي، والشاعر محجوب شريف قد ألف من قبل قصائد مادحة لجعفر نميري ولنظام مايو. ولكن بعد انقلاب هاشم العطا انقلبا على مايو وعلى جعفر نميري، وبدل محجوب شريف قصائده المادحة هجاء وتهكماً من نظام مايو ونميري.

تعجب بابكر كرار من وردي الذي غنى يا حارسنا ويا فارسنا، وأنت يا مايو الخلاص يا جداراً من رصاص وحكاياتنا مايو وحباب مايو حباب الاشتراكية. .

قلت لبابكر كرار لا تعجب إننا ما زلنا تستهوينا الشعارات، فتجربتنا التاريخية والسياسية لم تكتمل. .

انتهى اللقاء الفني الذي أجراه ذا النون بشري في الساعة الرابعة إلا دقيقتين، وانطلق صوت المذيع عبد الرحمن أحمد محمد صالح يستنفر

الجماهير وينادي العمال والفلاحين والشباب والنساء لينطلقوا للشارع لإنقاذ ثورة مايو من التدخل الأجنبي، ثم أذاع أن الوفد الليبي قد اعتقل..

أذاعت محطة أم درمان أن هاشم العطا قرر أن يرسل وفداً للقاهرة لتأمين الإفراج عن بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله اللذين اعتقلهما النظام الليبي..

دهش بابكر كرار، فقلت له إنني سمعت الخبر من محطة الإذاعة البريطانية، ومن راديو أوروبا ومن باريس ومن موسكو ومن واشنطن..

غضب بابكر كرار وصرخ إنني كتمت عنه الخبر وقد سمعته في الساعة الحادية عشرة هذا الصباح، قلت لبابكر إنك رجل تعمل بالسياسة يجب ألا تروي خبراً سمعته إلا بعد تأكيده من المصادر المعنية..

تحرك بابكر كرار وقال إننا مقبلون على مجزرة.

وراء الجدران

كنت أعلم أن الرئيس أنور السادات سيقوم بدور خاص به، وينهي هذا الانقلاب، فقد التقى مع المسئولين في السفارة التي ترعى شئون الولايات المتحدة في القاهرة، والتقى بالمسئولين البريطانيين في السفارة التي ترعى شئون المملكة المتحدة بالقاهرة، والتقى بسفير ليبيا في القاهرة.. كما أنه كان دائم الاتصال بالسفارة المصرية في الخرطوم بالرغم من سوء علاقاته مع نميري، ولكنه أراد أن يكون صاحب القدح المعلى إذا أنقذ نظام نميري، فهو يريد عوناً له في عمق مصر ضد التغلغل السوفياتي في وادي النيل..

وبينما كان السادات ومراكز القوى الغربية تقوم بتحركاتها، كانت هنالك مفاوضات بين أبي القاسم محمد إبراهيم وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم سورج مع هاشم العطا وعثمان حاج حسين أبو شيبة لإعفاء جعفر نميري والاستيلاء على الحكم بلا إراقة دماء.

نزلت في الساعة الرابعة والنصف كوادر الحزب الشيوعي تهتف ضد ليبيا والامبريالية وأمريكا.

فجأة تحركت قوات موالية لنميري مع أن مخازن الأسلحة كانت مغلقة، وانقلب بعض أنصار هاشم العطا من الجنود إلى الجانب الآخر، واجتمع صف الضباط منهم بقيادة حماد أحمير يطالبون بأن يكونوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة الجديد إذا ما خرج جعفر نميري وتحركت الكلية الحربية المصرية في جبل الأولياء، وانضمت للقوات الموالية لنميري.

خرج جعفر نميري قفزاً

منذ الضحى في يوم الخميس الموافق في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م والخرطوم في هرج ومرج، وقد خرج الشيوعيون الصينيون يعارضون الانقلاب، ولم تخرج مواكب من الأحزاب، مع أن هاشم نصح أن يستعين بجماهير الأحزاب، ولكنه رفض رفضاً باتاً وخرج موكب العمال هادراً صاخباً مدوياً متحدياً، ولكن كانت هنالك طلقات مدافع وأزيز دبابات وانهمار رصاص، وقد قدم الحارس لجعفر نميري طعام الغداء، وسمع جعفر نميري من الإذاعة اعتقال بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله. . . وكان عثمان حاج حسين قائد الحرس سكران مسطولاً فأمر الحرس بإطلاق الرصاص على جعفر نميري وصحبه، ولكن الضابط الملازم خارت قواه ولم يطلق الرصاص على جعفر نميري عندما فتح باب حجرته، وجرى جعفر نميري وقفز سور القصر الذي يبلغ طوله أكثر من أربعة أمتار، وكان حافياً، ويقال إن الفنان سيد خليفة كان خارج القصر، فأنقذه وكان جلبابه ممزقاً وذقنه نامية ومنهكاً، وذكر بعض المشاهدين أن جعفر نميري بعد قفزه للشارع جرى نحو شارع الجامعة، ولمح دبابة معادية وكانت الجماهير قد انقسمت، فريق يؤيد هاشم العطا وفريق يؤيد نميري.

صرخ نميري كما قال بعض الواقفين وطلب من الجماهير أن تحتمي بمباني مصلحة الإحصاء القائمة أمام مصلحة البريد والبرق، وتعرف عليه الجمهور، فصفقوا له ويقال إن سيد خليفة هو الذي أنقذه، ويقال إنه أمر ضابط الصف حماد أحمير أن يصفي المعتقلين في قصر الضيافة.

انتقل جعفر نميري في سيارة خاصة متجهاً لسلاح المدرعات بالشجرة، وفجأة رأى المقدم صلاح عبد العال على ظهر دبابة فاستوقفه، وخلع الجنديّ

ثيابه العسكرية، وارتداها جعفر نميري، واتجهت الدبابة إلى أم درمان منطلقة لمحطة الإذاعة، وهنالك في كوبري النيل الأبيض رأى دبابات خالية، وذكر الوزير السابق محمد إدريس محمود وهو مهندس أنه قاد دبابة لأول مرة في حياته، وذهب نميري للإذاعة ومحطة التلفزيون وأعلن نفسه أنه عاد. .

ففي صبيحة يوم الجمعة الموافق في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م عقدت محاكم إيجازية ميدانية حكمت بالإعدام على جميع أعضاء مجلس انقلاب هاشم العطا، وقد اعتقل هاشم العطا في مقابر حمد النيل بأم درمان وهو يرتدي جلباباً سودانياً فوق بزته العسكرية، ولم ينج من الإعدام إلا الرائد محمد محجوب عثمان الذي ظل ببراغ في تشيكوسلوفاكيا. .

مذبحة دار الضيافة

اختلفت الروايات حول تصفية الضباط وصف الضباط في دار الضيافة مساء يوم الخميس الموافق في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م، فبعض الروايات أشارت إلى أن جعفر نميري أشار للقوات الموالية له عند نجاته من الاعتقال أن يضربوا بيت الضيافة، لأن الضباط المعتقلين كانوا يدبرون انقلاباً مضاداً لهاشم العطا يدعمهم القوميون العرب، وهذه الرواية مصطنعة. .

وهنالك رواية أخرى اتهم فيها العقيد سعد بحر الذي لم يصب إلا بجروح بسيطة وهو معتقل ببيت الضيافة، وقد دحضت هذه الرواية.

وهنالك رواية ثالثة أن القوات التي جاءت من مصر هي التي أطلقت النار على دار الضيافة، ولكن كانت تلك القوات موالية للواء خالد حسن عباس، وقد استشهد شقيقه الملازم محمد حسن عباس في تلك المذبحة، وهذا ظن لم يؤكد. .

اتهم النظام المايوي الملازم أحمد عثمان عبد الرحمن الحاردلو والرائد محمد أحمد الزين وقد أعدما. .

ذهب ضحية هذه المذبحة الآتية أسماؤهم:

١ ـ العميد مصطفى عثمان أدرتشي.

٢ ـ العميد سيد أحمد حسن حمودي .
٣ ـ العميد محمد عثمان كيلة .
٤ ـ العقيد صيدلي سيد المبارك .
٥ ـ العقيد عبد العظيم محمد محجوب .
٦ ـ المقدم عبد الصادق حسين عبد الصادق .
٧ ـ الرائد سيد أحمد عبد الرحيم .
٨ ـ الرائد تاج السر حسن علي الشبح .
٩ ـ الرائد كمال الدين سلامة .
١٠ ـ الرائد صلاح خضر .
١١ ـ النقيب محمد يعقوب .
١٢ ـ النقيب محمد صلاح محمد .
١٣ ـ النقيب الطاهر أحمد التوم .
١٤ ـ النقيب محمد عمر .
١٥ ـ الملازم أول محمد حسن عباس .
١٦ ـ الملازم أول محمد الحسن ساتي .
١٧ ـ الرقيب أول دليل أحمد الدبيك .
١٨ ـ الرقيب عثمان إدريس .
١٩ ـ العريف الطيب النور .

مجموع القتلى ثمانية وثلاثون سبعة منهم مدنيون وعدد الجرحى تسعة عشر ومائة جريح .

الفصل الرابع والخمسون

الفتى القادم من كردفان

كانت مظاهرات الطلبة في أخريات أغسطس عام ١٩٧٥م عنيفة، وقد ساندها العمال بإضرابهم، وتهيأ الأمر لانتفاضة تنهي نظام جعفر نميري، وقد أصابت نميري الحيرة، وسيطر عليه القلق، ووفد إليه المنافقون يؤكدون له أنهم رأوه في الحضرة النبوية، وأشير له أن يجمع حوله الأطهار الذين لا يشربون الخمر، ولا يغتابون أحداً، ولا يتجسسون على أحد، ويجب أن يكونوا قدوة، وقد كتب محمد محجوب سليمان أول خطاب للمنافقين استعان فيه بما قرأه من كتب خالد محمد خالد ودروزة ورشيد رضا ومحمد أحمد جاد المولى، وكان يضع كتاب الخلق الكامل لجاد المولى في حقيبته، وطلب من رجال القيادة في الوزارة والخدمة المدنية أن يسلكوا نهج الرسول ﷺ، فما كان الرسول يكابر وما كان يجادل في باطل، ونسي كاتب الموعظة أنه ورئيسه يكابران، ويحللان كل باطل، ونهى الخطاب عن المحاباة، وجعفر نميري الذي لم يعرف الحب والمودة في حياته كان يحابي ليؤمن مركزه، ويؤثر كلابه على أمته وعشيرته، ويتنكر لأسرته وأوصى الخطاب برحابة الصدر وعفة اللسان، والاستقامة في السلوك، وطهارة اليد، ويقظة الضمير ونقاوة السريرة، ووضوح الفكر، وكفاءة الأداء.. وكلها كانت صفات افتقدها جعفر نميري وحاشيته، ولم يعرفها محمد محجوب سليمان.

فجأة هب الرائد زين العابدين محمد عبد القادر يذكر أن الله يهدي من يشاء، ومسخت معاني الوصية والموعظة عندما أشعل الضابط حسن حسين

عثمان انقلاباً يوم الجمعة الموافق في الأول من سبتمبر عام ١٩٧٥م، وكان المشتركون معه في الانقلاب جلهم من أبناء غرب السودان.

إن الانقلاب لم يكن عنصرياً كما ادعى مفكرو ومنظرو المايوية، بل كان تنبيهاً لغفلة النظام عن رعاية الأقاليم فنميري برغم تبحجه باللامركزية كان يحكم السودان مركزياً، بيد أن السودان منذ أن عرف الحكم المنظم كان يقسم إلى أقاليم وفروع، فالمتأمل في تاريخ دولة سنار يرى ذلك، والدارس لدولة دارفور يدرك ذلك، والقارىء في تاريخ الحكم والإدارة في عهد البريطانيين يكتشف ذلك.

منذ الاستقلال كانت هنالك دعوى لتطبيق الحكم الإقليمي، وقد جاهر بها أبناء جبال النوبة، وأبناء غرب السودان وأبناء شرق السودان، فهذه المناطق كانت منسية، فتنظيم سوني في دارفور الذي استمر إلى ما بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م يشهد على ذلك، ومطالب جبال النوبة فيما أوضحه الأب فيليب عباس غبوش، وحسين خرطوم دارفور، وما كان ينادي به محمد آدم وبامكار في شرق السودان يؤيد ذلك.

قد فهمت الأحزاب أن مطالب أهالي الأقاليم هي مطالب انفصالية وعنصرية، ونسيت أن هذه الأقاليم مكونة من قبائل مختلفة، وقل أن تجد لقبيلة غلبة غير الجنوب حيث تقوم قبيلة الدينكا هناك.

لقد كان المرحوم المقدم محمود حسيب يتحدث عن مشكلات جبال النوبة ومطالب ذلك الإقليم، فيوصف بأنه عنصري انفصالي..

انطلق حسن حسين في عاصفة طاغية يوم الجمعة الموافق في الخامس من سبتمبر عام ١٩٧٥م، وقد نظم سلاح المظلات والمدرعات، وقد وصل الخبر إلى العميد محمد يحيى رئيس الاستخبارات، فاتصل بالعميد (حينذاك) يوسف أحمد يوسف قائد المظلات في منزله، وقد نسي الانقلابيون أن يقطعوا أسلاك التلفونات، فأسرع العميد يوسف أحمد يوسف إلى مقر القيادة العامة، واندفع إلى حامية شمبات، وهنالك روايتان، تقول الأولى إنه اتجه من منزله بأم درمان عن طريق الخرطوم بحري، إذ خشي أن يكون كوبري أم درمان محروساً بقوات من الانقلابيين، فلم يذهب على التو إلى

مقر القيادة العامة بـالخرطـوم، وهنالـك رواية أخـرى تقول إنـه ذهـب إلى مقر القيادة فوجد الأمور هـادئة، فتحـرك عن طريق كـوبري الخـرطوم بحـري إلى حامية شمبات.

هنالك في شمبات كانت الأنـوار مطفـأة، فاستفسـر، فأجـابوه أن التيـار الكهربائي مقطوع، لكنه أدرك أن الحرس الليلي في حامية شمبات يشترك في الانقلاب، فذهب إلى مقر القيادة العامة فـألفى هنالـك الانقلابيـين قـد ذهبوا إلى القيادة العامة، وطوقوا سلاح المظلات، ولكنه دخـل القيادة العـامة ومعـه نائب رئيس الأركان اللواء محمد عثمان هـاشم وقائـد سلاح المـدرعات اللواء تاج السر المقبول، فحاصـرتهم القوة المتمـردة، كما حـاصرت قـوة المظلات وطوقتها.

كان اللواء يوسف أحمـد يوسف مـوضع احتـرام الجنود المتمـردين فلم يعتقلوه، وحـاولـوا أن يستميلوه إلى جـانبهم، وأخبـروه أنهم اعتقلوا نميــري وصحبـه وأنـه تحت الحـراسـة المشـددة في استـراحتـه بضـواحي الخـرطـوم بحـري. . لم يخضع لمـرواغتهم فاعتقلوه، ولكنـه سرب رسـالـة إلى نميـري الـذي قضى ليلة الخميس بمقر سكنـه الـرسمي في حي المـطار بـالخـرطـوم بالقرب من القيادة العامة، وحمل إليه الرسالة محمد يحيـى والسر أبـو أحمد، وكانا يسكنان جواره، وكان نميري سكران، فرفعه حارسه وقفز به الحائط وهو ملقى على ظهره يصيح أين زوجتي. . . أحضـرت له زوجتـه وهو في جلبـاب نومه، وركب مع حارسه وزوجته سيارة فولكس واغن يختبئ في منزل صديقه محمد عبد الفتاح بابتوت الذي كان قد فصله في مـطلع انقلابـه من مايـو عام ١٩٦٩م. وهرب نميري ليختفي في منطقة الجريف بالخرطوم.

الانقـلابيـون:

كان الانقلابيون منظمين ومخـططين، فقد اتفقـوا منذ عـام ١٩٧٣م في مدرسة المشاة في جبيت أن يزيلوا نظام مايو، ويعزلوا جعفر نميـري، وأذاعوا أنهم سيردون السلطة للأحزاب والمدنيـين. . .

انتـظم في هذه الخليـة في جبيت محمـد محمـود التـوم وعيسى أحمـد عيسى، والتف حولهما كثيرون من ضباط الصف الذين رقوا إلى ضباط. .

كان الانقلابيون يفكرون في إجراء هذا الانقلاب يوم ٢٥ مايو عام ١٩٧٣م، ينسفون نميري وصحبه، لكنهم خشوا من الفتنة ومن قتل الأرواح البريئة، فأجلوه.

انضمت إليهم عناصر مدنية، وعينوا القاضي عبد الرحمن إدريس ضابطاً للاتصال، وقلدوا المقدم حسن حسين عثمان قيادة الانقلاب، وضموا إليهم بعض رجال الشرطة كمقدم الشرطة الطيب أحمد حسين، وكانت الاجتماعات تقام في عربة شرطة يقودها مقدم الشرطة الطيب أحمد حسين.. ولم يفكر الانقلابيون إلا في الاتصال بالجبهة الوطنية، وخشوا أن يتصلوا برجال الأحزاب منفردين في الخرطوم.

ضم التنظيم الأستاذ معتصم الثعلاوي وعبد المجيد إمام وبكري أحمد عديل وعبد القادر أرباب وكمال الدين عباس وهو محام عمل كمستشار في مكتب النائب العام قبل ذلك وقد كان من أبرز أعضاء حزب الأمة حتى عام ١٩٧٣م ومحمد الحاج علوي والدكتور عبد القادر علي ومحمد آدم الطيب وعباس برشم.. وهذا طبقاً للقائمة التي أذاعتها سلطة مايو حينذاك، ولسنا نحن في موضع التأكيد أو النفي فيما يخص ذلك.

أشرف على ردع الانقلاب اللواء (حينذاك) الفريق بشير محمد علي فحرك قوات المدرعات، والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم.

استطاع الانقلابيون أن يسيطروا على الإذاعة، وبثوا بيانهم بحل مجلس الوزراء، ومجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي وجهاز الأمن القومي، وذكروا أنهم اعتقلوا نميري وأعمدة نظامه.

بعد خمس وثلاثين دقيقة صرع الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم ومعه قوة، وكان قد لقي فريقاً من جنود الانقلاب على رأسهم حماد أحمير ضابط الصف الذي رقي إلى ضابط وقد هم الضابط حماد أحمير أن يصفي أبا القاسم وقوته، ولكن التعليمات الصادرة للانقلابيين حذرتهم من إطلاق الرصاص، فاستطاع الجنود الذين كان يقودهم أبو القاسم أن يصفوا حماد أحمير.

كان المشرف على احتلال قطاع أم درمان الشمالي ومدرسة المشاة هو الرائد مهندس حامد فتح الله، وهو ابن خال زوجة اللواء عمر محمد الطيب، فقد تقاعس عن القيام بالمهمة التي كلف بها، وكذلك الضابط الذي كلف باعتقال نميري قد ظن أن النظام قد انتهى عندما سمع بيان المقدم حسن حسين عثمان.

عندما وصل الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم إلى الإذاعة، واقتحمها رآه الملازم كمال محمد أحمد وسمع صوته يوجه القوة، فما كان من الملازم كمال محمد أحمد إلا أن أطلق الرصاص على المقدم حسن حسين، فأصابه بجرح.

استطاعت القوة التي قادها الرائد أبو القاسم أن تعتقل الانقلابيين. .

كانت الأجهزة تتشاور حتى حصرت المشتركين في الانقلاب، وانتهت. إنهم اثنان وتسعون ومائة من العسكريين، منهم أحد عشر ضابطاً وواحد وثمانون من ضباط الصف والجنود.

عقدت ثلاث محاكم، المحكمة الأولى برئاسة العقيد (حينذاك) خالد الأمين الحاج وحكمت على ستة من سبعة بالإعدام، وبرأت ساحة واحد هو عبد الرحمن الطاهر جلجال.

عقدت المحكمة الثانية، حكمت على ثلاثة عشر بالإعدام وعلى واحد بالمؤبد.

عقدت المحكمة الثالثة، برئاسة العميد (حينذاك) الفريق فتحي عمر أبو الحسن ومثل أمامها ثماني ومائة متهم، فتراوحت أحكامها بين التأبيد والسجن.

طرد الجيش المقدم يعقوب إسماعيل الذي لم يشترك في الانقلاب، فغادر السودان، وانضم للمعارضة.

كانت المحاكمات تجري في سلاح النقل بالخرطوم بحري وفي سلاح المدفعية بعطبرا، وتم الإعدام في وادي الحمار بالقرب من مدينة عطبرا.

ذيول الانقلاب

بينما كان الانقلابيون يسيطرون على الإذاعة، صرع الملازم أول حماد أحمير وابن أخته عباس برشم، ومعه نفر من الجنود، واقتحموا سجن كوبر وأطلقوا سراح السياسيين وزعماء العمال وطلاب جامعة الخرطوم.

خرج المعتقلون من العمال وهم سليمان سعيد، وعبد الرحمن قسم السيد وعثمان جسور ونصر محمد نصر ويحيى علي عبد الله وصديق يحيى ومحمد حسين شريف ومحمد التوم، وقد استغلوا إحدى حافلات السجن، وذهبوا إلى الإذاعة، ولكنهم تأكدوا أن الانقلاب فشل فذهبوا إلى مقر اتحاد العمال، فقبض عليهم، اعتقل في تلك الأثناء الأستاذ إبراهيم الصلحي الذي كان وكيلاً لوزارة الثقافة والإعلام حينذاك، لأن الدكتور الطاهر محمد علي أمين الاتحاد الاشتراكي بالخرطوم فوفد إليه وطلب منه عدداً من العربات المزودة بمكبرات الصوت ليطوف بها أعضاء الاتحاد الاشتراكي بأمانة الخرطوم، ويستنفروا الجماهير لتطفئ الانقلاب، فاختلفا، فبعد فشل الانقلاب زج بالأستاذ إبراهيم الصلحي في سجن كوبر، كما اعتقل الأستاذ أبو بكر العوض الذي كان مذيعاً حينذاك وسجن.

إن الذي صاغ بيان الانقلاب هو الأستاذ كمال الدين عباس الحسن وقد سجن سنتين، وخرج من السجن بعد المصالحة، وعين بعد ذلك مستشاراً قانونياً لحاكم الإقليم الشمالي.

الفصل الخامس والخمسون

الهابطون من السماء

﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون * فما كان دعواهم إذا جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين * فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين﴾.

سورة الأعراف الآيات ٤، ٥، ٦

غزو محمد نور سعد

كان جعفر محمد نميري في رحلة رسمية زار فيها الولايات المتحدة وفرنسا، وانتهت في اليوم الثلاثين من يوليو عام ١٩٧٦م، وقد خلف في السودان اللواء محمد الباقر أحمد نائبه، واطمأن أن لا معارضة تقلقه، ولا عصيان يقضي على سلطته، ونسي انقلاب حسن حسين الذي حدث في عام ١٩٧٥م، وظل في مهاتراته وخطبه الغوغائية يسب ويشتم المعارضين خارج السودان.

. . . تكونت الجبهة السودانية للمعارضة في المملكة العربية السعودية برئاسة الشريف حسين الهندي، وتولى منصب الأمانة الدكتور عمر نور الدائم، والأمانة الأستاذ عثمان خالد مضوي، وأسهمت هذه الجبهة في مد حركة مارس عام ١٩٧٠م بالسلاح والمال والعتاد والرجال، وأقامت معسكرات التدريب في اثيوبيا، وخططت لمسار رجالها في الطرق الوعرة غير المطروقة التي تصل السودان بإثيوبيا وافريقيا، وظلت تواصل كفاحها بعد مقتل الإمام الهادي المهدي، واستعدت لكفاح أعظم لتطيح بنظام نميري،

ولكن الاختلافات التي تشابكت بين الخطط التي رأتها الأحزاب المشتركة فيها أبعدت عنها طرق التساند والترابط، فلم يقدر لها أن ترفد حركة حسن حسين التي وقف وراءها الإخوان المسلمون وعرفت بحركة شعبان.

تعرضت الجبهة لتغييرات في استراتيجيتها وتكتيكها، وفي شهر نوفمبر عام ١٩٧٤م، رؤي أن يعاد تكوين جديد للجبهة، والتقى الشريف حسين الهندي ممثلاً للاتحاديين وعثمان خالد مضوي، ومهدي إبراهيم وزين العابدين الركابي ممثلين للإخوان المسلمين، والدكتور عمر نور الدائم ممثلاً لحزب الأمة والأنصار، وكان اللقاء في معسكر من معسكرات الجبهة في منطقة قندوة على الحدود السودانية على مساحة قريبة من بلدة الكرمك، استعرض المجتمعون جيش الجبهة الذي كان يدرب هناك، وكان المعارضون يستنفرون الأنصار، ويجمعونهم، ويشيعون بينهم أن الإمام الهادي لم يقتل، ولكنه غاب إلى حين، وسيعود. . هرع كثير من الأنصار إلى ساحة الجهاد، وانجذبوا للمعسكرات في اثيوبيا.

بعد انقلاب حسن حسين عثمان الذي اندلع في اليوم التاسع عشر من يوليو عام ١٩٧٥م، دب الخلاف، ونشطت سبل الفرقة والجفوة بين جعفر محمد نميري والعقيد معمر القذافي، فرأت الجبهة أن تستغل هذه الثغرة، وتنقل قوات المقاومة إلى ليبيا، وهنالك أقيمت معسكرات المقاومة السودانية في واحة الكفرة، ومنطقة العوينات، وأشرف على تدريب قوات المقاومة ضباط مؤهلون، واستمر التدريب عامين، وكان المقاتلون يراقبون مراقبة الحرص والحذر، ويعنون برفع روحهم المعنوية، وشحذ أفئدتهم بالحماس، وتوفير كل الخدمات الصحية لهم، وقضاء مطالبهم والالتزام بإعاشة ذويهم في السودان، وقد أنشئت مراكز صناديق للمال لتمد أسر المقاتلين برواتب محددة تصرف كل شهر، وتعدل طبقاً لارتفاع معدلات المعيشة، والظروف الطارئة التي تفاجئ أسر المقاتلين، ولم تستطع أجهزة الأمن في السودان أن تكشف ذلك.

كانت عناصر المقاتلين في جلهم من الأنصار المؤمنين بحقهم في الجهاد، وكان طرف من المقاتلين من الإخوان المسلمين المؤمنين بمحاربة الكفر والإلحاد وإعلاء كلمة الإسلام.

قد اتخذ المجاهدون أسماء حركيـة لهم في السودان وخـارجه، والاسم الحركي للشريف حسين الهندي كان هو العركي واسم السيد الصادق المهدي كـان هو محمـد أحمد، وقـد استطاعت المعـارضة أن تستقـطب بعض ضباط الجيش السوداني الكبار العاملين مع جعفر نميري، فـانضم إليهم عمر محمـد الطيب وكان اسمه الحركي هو الجيلاني.

كـان معسكر المقـاتلين الأنصار منفصـلاً وقد أشـرف عليه الصـادق بله وميرغني ضيف الله، أما معسكر الإخوان المسلمين فقد أشرف عليه عبد الإله خوجلي وإبراهيم السنوسي ومهدي إبـراهيم، واشترك بعض الضبـاط الليبيـين في بعض مـراحـل التـدريب، كـالضبط والـربط، والفـر والكـر، والمنـاورة العسكـرية والتخفي، والتـدريب على استخدام الأسلحـة، وركـز على سـلاح الكلاشينكوف، والبندقية إيه. أف والقنابل الناسفة والكاراتيه.

ظهور العميد محمد نور سعد:

أعفى جعفر محمد نميـري كثيراً من الضبـاط الأكفاء المـدربين، وطوح بهم إما في عطالة مزرية، أو إذعان جائع نحـو اللهث لكسب لقمة العيش في السودان، فالعميد محمد نور سعد نشـأ في الخرطـوم بحري، وكـان شخصية مصقولة الطباع بالرغم من نشأته الفقيـرة، وقد عني بـالموسيقى الكـلاسيكية، وجـود لغته الإنجليـزيـة، وأتقن اللغـة الألمـانيـة، وتـوفـر على دراسـة العلوم السياسية والاقتصاد، وكان محباً للحياة متأنقاً عاشقاً لمسراتها، فحمله للبندقية كان تكملة لوجوده، فإنه لم يخلق ضابـطاً، ولكنه خلق للعمـل في السياسـة، مـع أنه لم يتخـذ موقفـاً يصنفه في جـانب اليمين أو يضعه في صف اليسـار، فـالسلطة كانت مبتغـاه وهوايتـه وطـريقـه للحيـاة، عنـدمـا أقصـاه نميـري من الجيش، فهو من أبناء غـرب السودان الـذين نشأوا في الخـرطوم، واستـأنسوا بهـا، وامتزجـوا بالحس العـاصمي، ولكن نميري أيقظ في أرواحهم الـذحـل والكـراهية، ورشـدهم بدلاً من أن يبـارك مقـامهم ورضـاءهم وطمـأنينتهم في مجتمعهم الجديد.

اختار محمد نور سعد أن ينزح إلى جمهورية ألمانيـا الاتحاديـة، ويحيا مع زوجته الألمانية هناك، ويتفرغ لدراسات عليـا في الاقتصاد ويقـطع علاقته

بالعمل العسكري، فاستدعته الجبهة ليسهم معها في الجهاد، فاستجاب للدعوة، وجاء إلى ليبيا، وأشرف على تدريب المقاومين.

قسم محمد نور سعد جنود الغزو والمباغتة إلى عشر سرايا، بكل سرية مائة جندي، ووضع على رأس كل سرية أميراً مدرباً عالماً بخفايا العاصمة المثلثة، واتصل بأطراف المعارضة ليرتبوا لهم أماكن الاختفاء والمراقبة في الجريفات والفتجاب والحزام الأخضر والكلاكلات والحلفاية والحاج يوسف والشجرة وديوم الخرطوم بحري.

بدأ التسلل إلى العاصمة منذ فبراير عام ١٩٧٦م، ودخلوا السودان في ناقلات بضائع بالذخيرة والأسلحة واجتازوا الصحراء الكبرى، وكانت الناقلات مشحونة بالثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الفيدو، والثياب والمعدات المنزلية تفرغها في بلدة مليط بدارفور، ثم بعد ذلك ينتقل المقاومون متفرقين في حافلات إلى العاصمة، وقد موهت الحافلات، وكتب عليها هيئة توفير المياه، لأن هيئة توفير المياه كانت تحفر الآبار الارتوازية والسطحية في منطقة كردفان الغربية، وينتقلون بعد ذلك إلى منطقة أم بدة والفتجاب بأم درمان في لواري أعدها السيد الفاضل عبد الله الفاضل المهدي، ومنها إلى مظان اختفائهم. .

رؤي أن يكون رئيس الجبهة السيد الصادق المهدي، وأوكلت إنابتها للشريف حسين الهندي وبقي عثمان خالد مضوي أميناً عاماً لها، ورأى السيد الصادق المهدي أن يشرك الشيوعيين في الجبهة، ولكن اعترض شباب الأنصار، لأنهم حملوا الشيوعيين على نجاح انقلاب ٢٥ مايو، وأصر الإخوان المسلمون على رفضهم البات، وتهديدهم على الانسحاب من الجبهة لو أشرك الشيوعيون. .

ميثاق الجبهة الوطنية

١ ـ قيام فترة انتقالية لم تحدد ولكن وضعت ما بين سنة إلى خمس سنوات يتفق عليها فيما بعد.

٢ ـ إلغاء كل القرارات الجمهورية والتشريعات والقوانين التي سنها نظام نميري.

٣ ـ حل كل المؤسسات السياسية وإلغاء دستور عام ١٩٧٣م وعزل نميري ومفجري الانقلاب واعتقالهم وتقديمهم إلى محاكمة علنية سريعة وإعفاء الوزراء والمحافظين والتحفظ والتوقيف لهم.

٤ ـ حل جهاز الأمن القومي واعتقال أفراده، وكذلك حل جهاز الأمن العام والحكم الشعبي المحلي والاتحاد الاشتراكي وروافده وتنظيماته وقيام لجان وطنية.

٥ ـ إرجاع اسم جمهورية السودان وإلغاء كلمة جمهورية السودان الديمقراطية.

٦ ـ إلغاء مؤسسة توتو كرة التي صرفت الشعب السوداني وجعلته مقامراً وقوانين التعليم العالي، وقانون جامعة الخرطوم لعام ١٩٧٠م.

٧ ـ حل مجلس الشعب ومحاكمة سدنة النظام محاكمات عادلة وسريعة، وإعادة النظر في مؤسسات الإعلام والإذاعة والتلفزيون والصحف والصحفيين.

٨ ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسجناء السياسيين وإرجاع المفصولين من العمل إلى وظائفهم، وتطهير الخدمة المدنية والجيش من الموالين لنظام نميري.

٩ ـ التحقيق والتقديم للمحاكمة الذين قاموا بغزو وضرب أبا وقصف منطقة ود نوباري.

١٠ ـ تكوين جمعية وطنية بالاختيار والتراضي من الأحزاب، خمسة وعشرون عضواً لحزب الأمة وخمسة وعشرون عضواً للحزب الاتحادي الديمقراطي وخمسة وعشرون عضواً للإخوان المسلمين وخمسة وعشرون عضواً للجنوب وعشرة مقاعد للأحزاب الصغيرة الأخرى وتكون هذه الجمعية هي السلطة التشريعية.

وصل جيش المقاومة

اكتمل وصول جيش المقاومة يوم الخميس الموافق في اليوم الأول من يوليو عام ١٩٧٦م، وكانت الخطة أن تتجمع السرايا في منتصف الليل وفي

فجر يوم الجمعة الموافق في الثاني من يوليو عام ١٩٧٦م غرب أستاد فريق الهلال، ويكون كل المقاتلين على أهبة الاستعداد وهم حاملون أسلحتهم في الساعة الخامسة صباحاً، وقد كان مقرراً أن يصل جعفر نميري في صباح ذلك اليوم بعد نهاية رحلته الرسمية.

حدث في يوم الأربعاء الموافق في الثلاثين من يوليو عام ١٩٧٦م أن استأذن رجل من حرس مجلس رئاسة الجمهورية ليلتقي بالدكتور بهاء الدين محمد إدريس، وكان ذلك في الساعة العاشرة، وكنت مع الدكتور بهاء الدين محمد إدريس في الساعة التاسعة، وقد جاء تقرير يفيد أن هنالك حشوداً من الأنصار يجوبون بأم درمان، وقد نبهت سلطات جهاز الأمن العام أن تراقب الموقف، وجاء في التقرير أن الموقف لا يستدعي أبداً وضع الجيش في حالة طوارئ ، وقد حلقت طائرات الهليكوبتر فوق سماء العاصمة المثلثة، وأوضحت أن هذه الأعداد لا تتجاوز الخمسمائة، وهذا أمر طبيعي بالنسبة للأنصار، فربما أتوا لزيارة قبة الإمام المهدي، وأداء صلاة الجمعة هناك. وقلت للدكتور بهاء أن هنالك مصادر تومئ بأن هنالك حركة انقلاب، فاتصل الدكتور بهاء بمخابرات الجيش، وبجهاز الأمن القومي، وكان عبد الوهاب إبراهيم سليمان هو رئيس الجهاز، ولكنه تغيب في رحلة لعلاج زوجته بلندن، وخرج بهاء، ولم أعلم أين ذهب.

أصر الطارق الغريب أن يلتقي بالمسئولين، فعرجت على عبد الله الحسن الخضر وزير شئون الرئاسة، وأخبرته، فقال لي ربما كان واحداً من المحتالين الذين يرغبون في مكافأة أو جائزة، وأنا لست مسئولاً عن هذا الجانب المالي، فخير لك أن تتصل ببهاء، قلت له إن الدكتور بهاء قد خرج، ولا أعلم أين اختفى.

التقيت بهذا الطارق الغريب الذي أخبرني أن هنالك فرقاً مدربة من المعارضة ستهاجم المطار صباح يوم الجمعة عند وصول جعفر نميري وتصفيته ومن معه.

عدت لمكتب عبد الله الحسن الخضر، وجلسنا سوياً، واحتسينا القهوة والمثلجات وخرجت من مكتبي في الساعة الثانية والنصف إلى منزلي، بعد

أن تـأكدت أن بهـاء لم يرجـع وعدت في اليـوم الثاني المـوافق في الأول من يـوليو عـام ١٩٧٦م، وسألت عن بهـاء في مكتبه، ولم يكن مـديـر مكتبـه ولا سكرتيرتـه يعلمان شيئـاً عنه. . فتحـولت إلى مكتب عبد الله الحسن الخضـر الذي أخبرني أن بهاء سافـر إلى باريس بـالأمس، ولم يعلم ذلك إلا في هـذا الصباح.

ساعة الصفر

انتقل المقاتلون المقاومون إلى الساحة الخارجية لمطار الخرطوم، وكان عدد المقاومين ألفي مقـاتل، تفـرغوا في أنحـاء العاصمـة المثلثة والمقـاومون الـذين أتوا إلى سـاحة المـطار كانـوا مسلحين بالكـلاشينكـوف، وقـد وصلت الطائرة قبل نصف ساعة من موعدها المقرر.

استولى المقاومون على كل المواقع الهـامة في العـاصمة المثلثـة، كما سيطروا على مبنى الهاتف المركزي، وأحاطوا بالقيادة العـامة، وضـربوا مبنى الإذاعـة والتلفزيـون ولم يكن الرئيس الأول لجهـاز الأمن القومي مـوجوداً في العاصمة، أما الرئيس الثاني الذي خلفه رئيساً أوَّل وهـو عبد الـوهاب إبـراهيم سليمان فكان في المملكة المتحدة، أمـا الرئيس الأول الـذي هو علي نميـري فقد صحبه جعفر نميري بعد أن أخبره أنه عينه سفيراً في وزارة الخارجية.

استقبـل الرصـاص جعفر نميـري وصحبـه، وهـرب جعفـر نميـري ولم يحـيِّ المستقبلين، واستقل سيارة فـولكس واغن ليختفي، وكان في استقبـاله الـوزراء وكبار الضبـاط ورجال الشـرطة وأعضـاء مجلس الشعب وكبـار رجـال الخدمة المدنية.

وقف اللواء محمد البـاقـر أحمـد النـائب الأول لـرئيس الجمهـوريـة مشدوهاً، ولكنه كان رابط الجـأش شجاعـاً، التفت فلم يجد السيـد الرئيس، وكـان بجانبـه العميد محمـد يحيـى عمـران رئيس الاستخبـارات العسكـريـة والفريق محمد عثمان هاشم نائب رئيس الأركان.

لم يعـر نميري المستقبلين أي التفـاتة، وكـان يصحبه ضيف هـو أحمد مختـار أمبو رئيس هيئـة اليونسكـو العالميـة، وقد كـان صـاحب هـذا الضيف

نميـري ليرافقـه إلى مؤتمر القمـة الافريقي في مـوريشص وكـان مـع الضيف زوجته. . عني الدكتـور منصور خـالد بـالضيف وزوجته، وكـان منصور يتمتم ويهمهم ببعض الآيات القرآنية.

اشتد القصف وإطلاق الرصاص وكبير حراس الرئيس هو الـرائد حسين صالح عبد العظيم يخوض في هذه الملحمة.

وقف مأمون بحيري العائد مع نميري وبونا ملوال وزير الثقافة والإعـلام حينذاك ومعه عثمـان هاشم عبـد السلام اللذان جـاءا لاستقبال نميـري، وقف الثلاثة حائرين، انطلق جعفر نميري متخفياً أولاً إلى منطقة الخرطوم، ثم إلى منزل أحمد عبد الفتاح بتاتوت ثم اختفى أخيـراً في منزل رجـل الأعمال بشيـر النميري، شقيق العميد علي النميري. .

المدينة الهامدة

لم تستجب العاصمة المثلثة لهذا القصف، بل قابلته الجماهير ببرودة، ولم تساعد على تصعيده لإنهاء حكم جعفر نميري، والجيش الـذي كان على استعداد منذ مساء يوم الخميس الموافق في اليوم الأول من يوليو عـام ١٩٧٦م كان في حالة استرخاء، فالخـطأ الذي ارتكبتـه سلطة مايـو أنها اعتقلت بعض الضباط تحفظيـاً، واتهمتهم أنهم مشتركـون في المعارضـة، واكتفت بذلـك، مما دعا للاسترخاء، وقتل بعض الجنود والضباط.

صحب اللواء خـالد حسن عبـاس اللواء محمد البـاقر أحمـد، وخرجـا والرصاص ينهمر، وهما لا يـأبهان بهـذا الخطر المـاثل أمـامهما، وكـان مطار الخرطوم محاصراً، واتجها إلى مقر قيادة الجيش الذي كـان محاصـراً حصاراً محكماً، واتجها إلى الثكنات العسكرية بأم درمان، وما كان اللواء خالد حسن عبـاس يعلم أن هذه الثكنـات قد سقـطت في يد العميـد محمـد نـور سعـد، ونسي خـالد كـل الاختلافـات التي بينه وبين جعفـر نميـري، والمعـاملة غيـر الكريمة التي كان يعامل بها رفاقه.

تـوجـه اللواء البـاقـر إلى قصـر الشعب ليشـرف على قيـادة المقـاومـة، والرئيس البطل قد اختفى.

انطلق اللواء طبيب حسين الشلالي إلى أم درمان فالتقى به القناصة في جسر النيل الأبيض، واغتالوه، وأوقفوا النساء والأطفال، وذهب خالد حسن عباس إلى مبنى وزارة الداخلية مع رفيق السلاح مأمون عوض أبو زيد وزير الداخلية ليقود المقاومة ويضبط سير الأمن، أما الدكتور بهاء الدين محمد إدريس ومأمون بحيري والمقدم عمر محقر سكرتير نميري، فذهبوا إلى محطة وقود ود الحسين في السجانة، ومدوا الدبابات بالجازولين.

استطاع اللواء محمد الباقر أحمد أن يستغل خطوط الهاتف بقصر الشعب، ويتصل بالوحدات العسكرية خارج العاصمة المثلثة والوحدة العسكرية بوادي سيدنا شمال أم درمان والمدرسة العسكرية للتربية الرياضية التي كان قائدها اللواء الفاتح بشير بشارة، أما اللواء يوسف أحمد يوسف فقد قاتل مع جنوده داخل مبنى القيادة العامة، وقاتل العميد محمد يحيى عمران ليفك الحصار عن مبنى القيادة، واستشهد ذوداً عن الوطن. .

لم يترك اللواء محمد الباقر مكتبه بقصر الشعب حتى اليوم التالي، ولم تفارق الابتسامة ثغره فكشف اللواء خالد والرائد مأمون عوض أبو زيد أن الجماهير لم تستجب لهذا الغزو، بل أطلقت عليهم اسم المرتزقة، لأن جماهير الشعب السوداني مهما اختلفت مع السلطة القائمة في السودان لا تقبل البتة تدخل أي عنصر غريب أجنبي حتى ولو حقق لها أمانيها.

انكب بونا ملوال وزير الثقافة والإعلام على العمل المتواصل في مكتبه، وقد أغلق الأبواب الخارجية وكان معه صبي ساع ينقل المعلومات والتصريحات إلى وكالة السودان للأخبار التي لم تتعطل أجهزتها، ونقلت كل الأخبار عبر راديو جوبا وقد استمر الدكتور إسماعيل الحاج موسى وزير الدولة بوزارة الثقافة والإعلام يعمل في دأب مع بونا ملوال.

اتصل اللواء محمد الباقر بالسفير المصري سعد الفطاطري وحمل إليه رسالة تطلب من السلطات المصرية أن تعمل على إعادة القوات السودانية المرابطة في منطقة القنال.

لم يسأل أحد عن جعفر نميري الذي اختفى، وذهب إلى واد مدني ومعه زوجته بعيداً عن الأنظار، وما أن سمع عبد الوهاب إبراهيم سليمان بخبر

الانقلاب حتى ترك زوجته في لندن تحت العلاج، واستقل طائرة هليكوبتر إلى مصر، واتصل بالرئيس أنور السادات الذي أتاح له أن يسافر في طائرة خاصة للخرطوم، هبطت في مطار وادي سيدنا، وظل يبحث عن الرئيس المختفي حتى علم أنه في واد مدني، فذهب إليه، وعاد نميري بعد ثلاثة أيام، وقد فشل الغزو بالرغم من نجاح خطط العميد محمد نور سعد واستيلائه على العاصمة المثلثة، ويرجع فشل الغزو إلى توجس أصحاب المصلحة الحقيقية في نوايا العميد محمد نور سعد الذين ظنوا أنه سيكون المستفيد من الغزو وأنه سيحوله لصالحه، إذ كان هنالك عدد من الضباط العاملين في الجيش قد اتفقوا معه للإطاحة بنميري وصحبه، لذلك انسحبت القوات الداخلية المؤيدة لجبهة المعارضة.

فالجبهة الداخلية للمقاومة تكونت من الدكتور الفاضل الجاك ممثلاً لحزب الأمة وعبد الله محمد بدري ممثلاً للإخوان المسلمين وعلي محمود حسين المحامي ممثلاً للحزب الوطني الاتحادي، وقد أنكر عند التحقيق والمحاكمة.

أما أعضاء الجبهة الوطنية العاملين في الداخل فهم كالآتي:

١ ـ عز الدين ميرغني عثمان صالح.
٢ ـ محمد الأمين حامد.
٣ ـ إبراهيم سعيد.
٤ ـ عبد الرحمن إبراهيم.
٥ ـ مهدي إبراهيم.
٦ ـ مهدي حسين شريف.
٧ ـ إبراهيم محمد خير.
٨ ـ حاج مضوي محمد أحمد.
٩ ـ حسن محمد علي.
١٠ ـ محيي الدين عثمان.
١١ ـ الفاضل عبد الله الفاضل.
١٢ ـ عزت عطا الله محمد.

١٣ ـ محمد علي سعيد.
١٤ ـ موسى متى.
١٥ ـ عبد الرحمن فرح.
١٦ ـ محجوب الماحي.
١٧ ـ ربيع حسنين.

أشرف على طبع المنشورات الأستاذ ربيع حسنين المعلم بوزارة التربية والتعليم في الجريف شرقاً وزوده عبد المنعم الطاهر بماكينة الروينو، وأسهم معهما الدكتور يسن الحاج عابدين وعبد الله ميرغني الطالب بكلية البيطرة بجامعة الخرطوم وعبد الفضيل إبراهيم خريج كلية الآداب بجامعة الخرطوم دفعة عام ١٩٧٢م وقد تم إعدام العميد محمد نور سعد الذي ألقي القبض عليه في مدينة الدويم وكان ملتحياً، كما أعدم عبد الله ميرغني وعبد الفضيل إبراهيم وقد قادا عملية المطار، وقاد عملية احتلال مبنى الهاتف حسن عوض الله وعبد الإله خوجلي ومحمد أحمد يوسف وإدريس همت سعيداي وعبد الرحمن امليس وختم عبد الكريم وحسن سليمان، وكانوا كلهم من الإخوان المسلمين وله زملاء من الإخوان في مبنى الهاتف من العاملين.

دخل العميد محمد نور سعد السودان عن طريق اثيوبيا، وكان ملتحياً يرتدي الجلباب والعمامة، وأقام أياماً في سنار في فندق سنار بوصفه تاجراً، وكان وصوله إلى سنار عن طريق القضارف، والتقى به في سنار عبد الرسول النور، واتفق كما هو موضح في قائمة النزلاء في فندق سنار أن اسم محمد نور سعد هو بشري عبد الله تاجر من الدلنج، وكان مع عبد الرسول النور رجل آخر اسمه محمد يوسف محمد موسى.

انتقل محمد نور سعد إلى الخرطوم في سيارة لاند روفر ومعه عبد الرسول النور ومحمد يوسف محمد موسى في صباح يوم الخميس الموافق في اليوم الأول من يوليو عام ١٩٧١م، وكانت الخطة أن تقوم سرية عبد الله ميرغني بضرب طائرة نميري عند وصولها، ولكن كما ذكرنا وصلت الطائرة في زمن متقدم.

احتلت السرايا جميع كباري العاصمة ومدرسة المشاة في كرري وسلاح المهندسين والمدرعات، بعد فشل الغزو أعدم الطالب عبد الإله خوجلي

بنهائي الطب بالقصر العيني بجامعة القاهرة الأم وعبد الفضيل إبراهيم وعبد الله سليمان بلا محاكمة.

. . . كان الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر في مهمة رسمية في الجزيرة يشرفان على حملة إبادة الفئران، وطلب منهما أن يقودا حامية القيادة الوسطى لصد وردع الغزو بأوامر من نميري وهو بواد مدني، ولكن خشي أن تكون هنالك جيوب للمعارضة في واد مدني وغيرها من المدن فتستفحل المشكلة وتقود لحرب أهلية، وفي نفس الوقت كانت إذاعة جوبا تبث حديثاً بصوت نميري سجل على شريط يؤكد فيه هدوء الأحوال واستقرارها.

أصابت قوات الجيش حالات من السعار والجنون، فكانوا يصفون كل شخص لونه أسود ويشكون أنه من أجناد الغزاة، فقد أشرف أحد الضباط الذي أصبح لواء فيما بعد على تصفية أعداد من المشكوك فيهم في منطقة الحزام الأخضر بالخرطوم.

استطاعت قوات الجيش أن تنهي الحركة منذ يوم السبت الموافق في الثالث من يوليو عام ١٩٧٦م وصفيت الحركة نهائياً في اليوم التالي الموافق يوم الأحد الرابع من يوليو.

عقدت محاكم عسكرية إيجازية لستمائة مقاتل من مقاتلي الجبهة الوطنية حضورياً وغيابياً، وانعقدت المحكمة الأولى في اليوم السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٧١م بالقيادة العامة لمحاكمة ثماني وخمسين متهماً، وانعقدت المحكمة الثانية بحامية أم درمان لمحاكمة تسعة وثلاثين شخصاً وعقدت المحكمة الثالثة في جبل الأولياء لمحاكمة أربعة وستين شخصاً، واستمرت بعد ذلك المحاكم على دفعات، وألقي القبض على كثيرين من أعضاء حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والإخوان المسلمين وظهر السيد أحمد المهدي على شاشة التلفزيون وبث الإذاعة السودانية حديثه متبرئاً من العنف الذي لم تسمح به تعاليم السيد الإمام عبد الرحمن المهدي وإدانة الغزو.

. . . انعقدت محكمة خاصة بمدرسة الشئون الإدارية بالخرطوم بحري

لمحاكمة اثنين وعشرين متهماً حضورياً وغيابياً، وكانت المحكمة برئاسة عبد الله الحسن الخضر وزير شئون الرئاسة وإسماعيل عطية ممثلاً للقوات النظامية وحسن مصطفى ممثلاً للمزارعين وجماع شادر ممثلاً للعمال وفؤاد أحمد مكي عبده ممثلاً للرأسمالية الوطنية، وقد اعتذر الأستاذ عبد الله رجب ليكون عضواً في هذه المحكمة ممثلاً للمثقفين الوطنيين.

أصدرت هذه المحكمة الخاصة الأحكام الآتية:

١ ـ الإعدام مع التجريد من الممتلكات لكل من الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي وحسين يوسف الهندي.

٢ ـ السجن المؤبد والتجريد من الممتلكات لكل من الفاضل عبد الله الفاضل وإبراهيم السنوسي ومبارك عبد الله الفاضل والصادق يعقوب وميرغني ضيف الله وأحمد سعد عمر.

٣ ـ السجن سبع سنوات لكل من الدكتور زكريا بشير إمام وقريب خليل وحسن محمد عمر دندش وعلي صالح إدريس وعبد الدائم أبو بكر السنوسي ومحمد عبد الجواد ونصر الدين الهادي المهدي ومكي يوسف.

٤ ـ ثلاث سنوات للدكتور عبد الحميد صالح عبد القادر وحسن الفاضل ومحمد صالح عثمان صالح.

كما أصدرت عدداً من الأحكام الأخرى على أحمد زين العابدين عمر وعثمان خالد مضوي وبابكر كرار النور وعبد الله زكريا وعمر نور الدائم وتوفيق عثمان صالح والصادق بله والدكتور ناصر السيد.

وقبل إعدام العميد محمد نور سعد بث التلفزيون حديثاً حياً له وقد حلق لحيته، وتم إعدامه صباح اليوم التالي، وألقي القبض على عريف في الجيش اسمه بشري عبد الله وعذب حتى تبين أن اسم بشري عبد الله هو الاسم الحركي للعميد محمد نور سعد.

بعد إخماد هذه الحركة تسلل الرئيس أنور السادات، وأقام غسيل مخ واستيلاء على جعفر نميري، وكان نميري من خلال تلك المحاكمات يحيك فخ المصالحة الوطنية ومعه الولايات المتحدة ودولة عربية وأنور السادات.

الفصل السادس والخمسون

القيادة السياسية

بعد انقلاب يوليو عام ١٩٧١م بدأ النظام يراجع كل الأوراق، فالشركات التي أممت أو صودرت، عادت الأغلبية منها لأصحابها، ولكن ظلت المشروعات الزراعية والمؤسسات البريطانية في قبضة السلطة، فشركة ميتشل كوتس وشركة ماركانتيل وشركة جلاتلي ومع هذه الشركات ثلاث شركات يونانية هي الشركة الافريقية، وشركة فالوهليس وشركة تشاكروغولي، هذه الشركات وحدت مع الشركات البريطانية تحت اسم القطاع التجاري، فالنظام الذي صادر البارات والمقاهي والمطاعم وجد أنه سيعاني مشكلات اقتصادية وتجارية، فالمصارف الأجنبية كلها أممت، وكانت هذه المصارف مصدراً ثراً للعملات الصعبة، كما كانت الشركات والمؤسسات الأجنبية تدر الملايين من العملات الصعبة، وتتعامل مع الدولة في ثقة وصدق وتدفع ضرائبها، ولكن رفضت أن تستأنف أعمالها بعدما أصابها من تأميم ومصادرة، فأطلقت فيها أيدي رجال الثقة من الموظفين الذين لم يكتسبوا أي خبرات في هذه الأعمال، وزاد الطين بلة، أنه قام في السودان في عام ١٩٧٠م جهاز اسمه جهاز الرقيب العام، فكان هذا الجهاز الحجر الأساسي للفساد، فالمنازل والأثاثات والأموال التي كانت قد صودرت في حركة النهب والسلب آلت للعاملين في هذا الجهاز.

لكي يتحاشى نظام مايو هذا الاضطراب تحول متجهاً لما أسماه الرأسمالية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار، ونشأ الاتحاد الاشتراكي

السوداني، والاتحاد الاشتراكي السوداني هو رافد من روافد حماية النظام، وأعلن عنه أنه التنظيم السياسي الأوحد ومهمته التعبئة السياسية والتربية المايوية، وكان المؤتمر التمهيدي لهذا التنظيم في يناير عام ١٩٧٢م، وأعدت قوائم، ودعي أناس ليست لهم علاقة بالسياسة والأحزاب، وأرسلت الدعوة إلى أعيان وموظفين قياديين وأسماء لامعة خارج العاصمة، ورتب كل شيء، فالموضوعات التي عرضت كانت نهائية، اتخذ فيها القرار قبل أن تتلى على المجتمعين، وخطاب نميري استغرق ساعة وعشرين دقيقة، ودام المؤتمر التمهيدي سبعة أيام حسوماً، وفي الجلسة الأخيرة تليت على المجتمعين القرارات التي لم يشترك أحد في نقاشها أو صياغتها، وتكونت أمانات، أمانة للتجار ورجال الأعمال، وأمانة المزارعين، وأمانة العمال، وأمانة الفكر والدعوة وغيرها، وعين أمناء لهذه الأمانات، واختيرت اللجنة المركزية، وعين المكتب السياسي، ولم يكن لأحد كلمة أو رأي، حتى الذين عينوا لم يكن لهم حق الرفض، وأذيع أن الاتحاد الاشتراكي سيكون الوصول إلى أجهزته هرمياً تبدأ من الحي والفريق ومركز العمل حتى يصل إلى القمة، ولكن هذا الأمر لم يكن إلا خداعاً وغشاً، وذكر أن الاتحاد الاشتراكي سيموله أعضاؤه من الاشتراكات، ولكن اتضح أن العاملين في كل الوظائف سواء إن كانت قيادة سياسية أو إدارية أو كتابية ما هم إلا موظفون، وفي المقامات العليا يكون عضو المكتب السياسي في درجة نائب رئيس الجمهورية، واحتوى الاتحاد الاشتراكي في عضويته كل العاملين في الدولة، وأعطيت لهم بطاقات العضوية، وأصبح الاتحاد الاشتراكي عيناً على الوزارات والمؤسسات، وأعدت له ميزانية ضخمة أرهقت الخزينة العامة، كما أرهقتها ميزانية كل أجهزة الأمن، وبالطبع استوعب الاتحاد الاشتراكي مجلس الشعب وأعضاءه، وسيطر النظام الشمولي على كل مرفق من مرافق الدولة، وتحقق للنظام الشمول والاشتمال، ولكن لم يتنبه النظام للجماهير التي ادعى أنه قام من أجلها، والحديث عن الفكر المايوي ما هو إلا ألفاظ لغوية لا غير.

أنشأ الاتحاد الاشتراكي أمانات له في كل محافظة وفي كل منطقة، ورحب الانتهازيون بذلك، فالموظفون تفرغوا للعمل السياسي في الاتحاد الاشتراكي، وحظوا بالعربات والمنازل والمرتبات والسلطة، والتجار اغتنموا

الفرصة وانتظموا في الاتحاد الاشتراكي لينالوا الحصص من السلع، والهتافون ضمهم الاتحاد الاشتراكي، وكان المحافظ هو الأمين للاتحاد الاشتراكي، وتنظيم الاتحاد الاشتراكي ما هو إلا ضرب من ضروب التنظيمات الفاشية، قصد منه أن يحفظ ويحافظ على النظام، ولم يقدم الاتحاد الاشتراكي أي تغييرات فكرية بالرغم مما كتبه الدكتور جعفر محمد علي بخيت والدكتور منصور خالد وبدر الدين سليمان، ولم يستند الاتحاد الاشتراكي على قاعدة عريقة من الجماهير، وما عرف الديمقراطية، ولم يكن فيه أغلبية أو أقلية، بل كان فيه جعفر محمد نميري وهو الذي يعين ويفصل.

انعقد المؤتمر القومي الأول في فبراير عام ١٩٧٤م، وأعدت الأسماء المختارة للدخول في المكتب السياسي، وقدم نميري قائمة مرشحيه، وأصر بعض الأعضاء أن يخضع نميري نفسه على الاقتراع، وقد كانت مفاجأة أن وقف عشرة من أعضاء اللجنة المركزية رافضين القائمة التي قدمها نميري للاقتراع، وكان الاقتراع علناً، واستند عبد الوهاب إبراهيم رئيس جهاز الأمن القومي على معرفته الأجنبية وجاهر برأيه في أسماء ثلاثة من المرشحين، وأعلن رأيه في وضوح، وبالطبع نميري عندما يحس أن هنالك ما يمس أمنه واستقراره، يجزع ويخاف، ويتراجع.

وفي المؤتمر الثاني قدم نميري ثلاثين مرشحاً ليختار منهم خمسة عشر عضواً في المكتب السياسي ولم يفز في المكتب السياسي الثاني عدد من أعضاء مجلس الثورة، وفي المؤتمر الثالث قدم خمسين عضواً.

ولكن منذ عام ١٩٧١م أصبح نميري لا يتورع، ولا يهمه أن يستخدم اللعبة في الترشيح والاختيار، فقد أعفى إبراهيم منصور من كل أعبائه كوزير للمالية والاقتصاد، وعضو في اللجنة المركزية، وعضو في المكتب السياسي، بعد أن سلط جهاز الأمن أحد موظفي مكتبه في وزارة التجارة فسرق ملف شركة وادي النيل التي كانت تناقش مسألتها في مجلس الشعب.

استمر نميري بهذه اللعبة الجديدة، وأعفى الدكتور محمد هاشم عوض من كل وظائفه بما في ذلك عضويته في اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

ومنذ عام ١٩٨٠م بدأ الاتحاد الاشتراكي يتكشف، وظهرت السرقات والاختلاسات والتهريب واستغلال النفوذ، وفاحت الروائح الكريهة، وبدأ حتى أعضاء الاتحاد الاشتراكي يهاجمونه، ويسخرون منه، فقد كان كثير من المنتظمين في عضويته مسخرين، وكان الاتحاد الاشتراكي عيناً من عيون المخابرات في خارج السودان، وزرع بعض أعضائه في السفارات السودانية في الخارج.

وما من مرة من المرات اشتعلت المظاهرات خارج الخرطوم إلا وأسرعت الجماهير تحرق مباني الاتحاد الاشتراكي ويا طالما نصح جعفر محمد نميري أن يحل الاتحاد الاشتراكي، ولكنه كان يرفض، وقد نصحه أنور السادات أن يقيم منابر في بادئ الأمر، فأخبر أنور السادات أن المنابر موجودة وقائمة في الاتحاد الاشتراكي.

ولئن ظنَّ أنه سيطر على الاتحادات ومنها اتحاد عمال السودان، واتحاد المزارعين، والاتحاد النسائي، واتحاد الشباب، وجبهم في أوعية الاتحاد الاشتراكي، فقد فاته عليه أنه ضمَّ فقد العلق والعليق والانتهازيين والمطرودين من ساحة الشرف والحرية، جعل جعفر محمد نميري جهازاً تنفيذياً، ونسي أنه قام للتخطيط والإشراف على تطبيق الجهاز التنفيذي للسياسة المرسومة، ولم يحدث أبداً أن ناقش هذا الاتحاد الاشتراكي أي تطبيق للسياسة المرسومة، فقد ابتكر جعفر نميري فيما بعد الرقابة الإدارية المنبثقة من مجلس الشعب، فتضاربت اختصاصاتها مع كل خطوة من خطوات دولة المؤسسات وفي دورة الانعقاد الثاني للاتحاد الاشتراكي في اليوم السادس من مارس عام ١٩٧٥م استطاع نميري أن يسعى حتى حقق تعديلاً للمكتب السياسي جعل كل السلطات في يده، فهو الذي يصدر القرارات في حالة غياب المكتب السياسي واللجنة المركزية.

لا قانون إلا نميري:

كانت القوانين يسنها جعفر نميري، وكذلك الأوامر الجمهورية، وتعرض فقط على مجلس الشعب للتصديق، وبذلك قضى على سيادة القانون، وها هو قد سيطر على الاتحاد الاشتراكي وطرد النائب الأول لرئيس

الجمهورية الرائد أبا القاسم محمد إبراهيم في أغسطس عام ١٩٧٩م، وأقفل كل أبواب الاتحاد الاشتراكي أمامه، وفي يوم ٢٥ يناير عام ١٩٨٢م حل نميري المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، فقد أصبحت المادة ١٥ من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي سلاحاً قاتلاً في يد جعفر نميري... من ثمة أقصى جعفر نميري كل الوجوه القديمة في الاتحاد الاشتراكي، كما كان يقصي الوزراء والمحافظين والقياديين ونواب رئيس الجمهورية اعتماداً على أن مقتضيات المرحلة تستلزم رجالاً آخرين، لأن لكل مرحلة رجالها.

ليس الخطأ خطأ جعفر نميري لقد جعلوا منه إلّهاً فرداً وكل جماهير الشعب السوداني رعيته وعبيده، فهو رمز السيادة الوطنية، ومعنى الوحدة الوطنية وتجسيدها، وهو الأمة والشعب، والقانون، وقر ذلك في نفسه، فقوي واستبد فالحاكم كالطفل المدلل المطلق العنان، لو ترك بلا رقابة، أصبح كالثور في مستودع الخزف، واسباغ كل السلطات على نميري إنما ذلك انعكاس لخاصة في الروح السودانية، التي تعتقد في الأولياء والصالحين، وتتوسل بهم، فكثير من السودانيين يكون لهم شيوخ يعتقدون فيهم، كما أن السودانيين ما زالوا حتى اليوم يلجأون لأضرحة الأولياء، ويتبركون بهم، كما أنهم يلجأون «للفكي» أو الشيخ للعلاج ولقضاء حاجاتهم، فعندما جعلوا من نميري صنماً، فهو رث الشلك وبعنخي وبادي والمهدي، أرادوا أن يجمعوا فيه كل صفات وسجايا الرجال المميزين في تاريخ السودان، وفي المقابل الآخر هنالك رجال مشهورون في الفتك والسطو وقطع الطريق والسرقة والإجرام.

... أول ما بدأ به نميري لتمزيق حرية السودانيين كانت المادة ٨١ من الدستور التي نصت أن يكون رئيس الجمهورية مسئولاً عن صيانة الدستور، وحماية استقلال البلاد، ووحدة أراضيها، وكفالة حسن سير السلطات العامة.. استولى جعفر نميري على المادتين (٨١) و(٨٢).

استغل نميري هاتين المادتين ليتسنى له حق استخدام الاعتقال التحفظي دون حدود، وشرح له مستشاروه كيف أدى استخدام الاعتقال

التحفظي بأنديرا غاندي نفسها إلى إسقاط حكومتها، وفقد دائرتها في الانتخابات في الهند، وزجها في السجن لتعاقب بنفس القانون الذي عاقبت به خصومها، وكيف أدى ذلك القانون بأحمد ماهر والنقراشي إلى الموت، وكيف قوض هذا القانون سلطة اسموزا، وضربت له الأمثال، وحتى لم يتعظ باغتيال أنور السادات.

إن الاعتقال التحفظي من دستور عام ١٩٧٣م مقتبس من القانون الهندي، الذي أجازته الجمعية التأسيسية في الهند عام ١٩٤٧م.

كان رجال الأمن يتحايلون على هذا القانون، فكانوا يطلقون سراح المعتقل وحتى إذا ما وصل إلى منزله يعاد إرجاعه مرة أخرى للمعتقل.. ولما زادت حملات المعارضة والنقد الموجه ضد نميري رأى أن يعتقل كل من ينقده، وينقد نظامه، وسرت في السودان الأشرطة المسجلة، وهي تكتشف عورات النظام، فشمر نميري عن ساعديه، واستغل هذين القانونين.

جاء شهر سبتمبر عام ١٩٧٥م، وعين الرشيد الطاهر بكر رئيساً لمجلس الشعب، وأصبح كذلك مساعداً لأمين الاتحاد الاشتراكي، وارتفعت أسهم بدر الدين سليمان وتبوأ منصب المساعد الأول لأمين الاتحاد الاشتراكي فعدل دستور عام ١٩٧٣م بحجة دعم سلطات الرئيس المكتسبة، وحميات مكتسبات الشعب الثورية ولكن في عام ١٩٧٧م عندما انفضح أمر المواد (٨١) و(٨٢) و(٤١) واستغلال جهاز الأمن لها لضرب المؤسسات والأفراد والهيئات، اشترط الشريف حسين الهندي أن يكفل الدستور الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، ونص الاتفاق على الآتي:

«إن الدستور الدائم للسودان هو القانون الأساسي للحكم في السودان، وأن بابه الثالث يكفل الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التنقل، والإقامة، وحرمة الحياة الخاصة، وسرية الرسائل البريدية، والبرقية، والهاتفية، وحرمة المساكن، وحق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة، وترشيح أنفسهم لتولي الوظائف، والمناصب العامة، وحرية العقيدة، والتعبد، وأداء الشعائر الدينية، وحرية الرأي، وحرية الصحافة في خدمة أهداف الشعب، وحق الاجتماع السلمي، وتسيير المواكب ولقد فرضت

بعض الظروف الاستثنائية تقييد بعض هذه الحريات بنصوص استثنائية في بعض القوانين، ولا بد من زوال هذه النصوص بزوال الظروف التي استوجبتها بغير تفريط في سلامة الوطن».

بالطبع هذا الشرط يهدم أولاً سلطات الاتحاد الاشتراكي، لأن الاتحاد الاشتراكي وهو الذي يقوم بالترشيح والتزكية لكل المناصب والوظائف، بما في ذلك منصب رئيس الجمهورية، كما أنه يفتح ثغرة بالنسبة لحرية الرأي، إذ أن ليس في نظام نميري حرية رأي، كما أنه لا يسمح بالنقد، وتسيير المواكب، والصحافة هي مِلك الاتحاد الاشتراكي، وقد فطن الشريف حسين الهندي لذلك، فرفض اتفاق المصالحة.

وسنعرض لجرائم جهاز الأمن في إيجاز.. إن سمة جهاز الأمن هو التعذيب، والتشهير والتهديد، والسلب، والنهب، فكان بعض المعتقلين يعلقون من أرجلهم ويضربون، وكان يؤتى ببناتهم وزوجاتهم، ويهددون إن لم يعترفوا أن تفعل الفاحشة فيهن، وكان هنالك زبانية من الرجال والنساء في هذا الجهاز، وقصة حفصة عبادي التي حوكمت في عام ١٩٨٥م هي قطرة في بحر، فكانت تأتي بفتيات صغيرات وتطلب من المعتقلين أن يمارسوا فيهن الفاحشة.

لقد كانت المواد الخاصة بجعفر نميري يمارسها ممارسة العادة السرية، ويتحدى الدستور والقانون. وسنعود في فصل آخر للتعديلات والتجاوزات التي اجترحها جعفر نميري ليؤكد ويصون طغيانه.

الفصل السابع والخمسون

الدبة العمياء

﴿انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون﴾.

سورة الأنعام الآية ٢٤

كراهية الأحباء:

إنهم لا يأبهون، ولا يسألون، وتراهم صامدين قانعين مقتنعين، يكرهون كل ما كانوا ومن كانوا يحبون، ويحبون كل ما كانوا ومن كانوا يكرهون. . . أولئك هم المجانين الذين تسلطوا على البشر، وقد كان جعفر نميري مثالاً حياً لذلك النفر. . .

لقد أحب الماركسيين في بادئ الأمر، وتبعهم مريداً مطيعاً منذ أن كان طالباً بحنتوب الثانوية، وغازلهم، وتقدم لينضم إليهم، وهو ضابط فرفضوا طلبه، ولكنه ظلّ يفيء إليهم، وتد صحب غريب الله الأنصاري، ومحمد إبراهيم نقد والأسد، واستعان بهم، ونكل بهم بعد ذلك. . . والتفت يستظل بمظلة الناصرية، ولما استولى على الحكم وضع صورة عبد الناصر أمامه، وظل يتبع خطوات عبد الناصر وهو يتربع على كرسي الحكم في السودان، ولما نشبت الخصومة بين منظمة التحرير الفلسطينية والملك حسين، ملك الأردن، دفعته غريزته الانتحارية أن يسافر إلى القاهرة، ثم إلى الأردن لينقذ حياة ياسر عرفات.

. . . توفي عبد النـاصر، وثـورة الفاتـح من سبتمبر في ليبيـا قد أكملت عامها الأول، فظن جعفر نميري أنه خليفة جمال عبد الناصر، وأنه القادر على تـوجيه العـرب، وكانت خصـومته الـرعناء مـع المملكة العـربيـة السعـوديـة، والإمارات المتحدة، والأردن صارخة، ونظر أمامه فرأى معمـر القذافي، وهـو أسرع منه في الحركة، وأقوى منه في التخطيط، وبلاده لا تعـاني من الأزمات الاقتصادية كما يعاني السودان. . ونميري قد تحفظ في قبول الوحدة مع مصر وليبيـا وسوريـا، وكانت الـوحدة الحـزام الواقي الـذي يقي العالم العـربي من تسلط أمريكا، وعربدة إسرائيل. . . تولى أنور السادات رئاسة الجمهوريـة في مصر بعد وفاة عبد النـاصر، ولم تكن لجعفـر نميري أيـة علاقـة أو معرفـة مع السادات، وبدأ السادات في هد البنـاء الناصـري، ولفق خرافـة مراكـز القوى ليتخلص من الناصريـين المتمرسين، وبعد ذلك وجه السادات سهامـه لجعفر نميري، ومنذ وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبـر عام ١٩٧٠م حتى ديسمبـر عام ١٩٧٢م، كـان جعفر نميـري يحيا في ذعـر من السادات، ويجـاهر بكـراهيته لمصـر، حتى أنه فكـر في إغلاق جـامعة القـاهرة الفـرع، وتصفية المـدارس المصرية بـالسودان، ونـاصب بابكـر عوض الله الـذي جعله نائبـه الأول عداء سـافراً، وقلصـه إلى مستمع في دوائـر الحكم، حتى أدرك بابكـر عـوض الله ذلك، وطلب إعفاءه. . .

راقب جعفر نميري الموقف العربي، فاستيقظ وهو يراقب معمر القذافي يتقدم في خطاه الثورية، ولا يناقض نفسه، ولا يستلهم أحداً، ولا يتلقى أوامر من أحد، فحسد القـذافي على ذلك، وتـأكد لـه أن الذي يحمـل لواء الثـورة العربية هـو القذافي. . ووفـد في أخريـات ديسمبر عـام ١٩٧٢م وفد مصـري على مستوى عال، وكان وزير خارجية نميري الدكتـور منصور خـالد، وطـرح الوفد المصري على نميري فكرة الالتجاء والتوجه نحو الغرب، وقـد تبين لهم أنه بعد انقلاب هاشم العطا في يوليو عام ١٩٧١م أنه حمَّل الاتحاد السوفياتي مغبة هذا الانقلاب.

تقدم جعفر نميـري إلى مستشاريـه أن يقدمـوا له دراسـات عن الفوائـد المرجوة من توثيق العلاقات بين السودان والولايات المتحـدة، فتناول منصـور خالد قدرات الولايات المتحدة وتأثيرهـا على البنك الـدولي، وصندوق النقـد

الدولي، وفي تلك الأثناء وفد المستر مكنمارا مدير البنك الدولي، ونظر إلى الحالة الاقتصادية في السودان، ونصح السودانيين أن يعتمدوا على أنفسهم، وكان وزير المالية والاقتصاد حينذاك السيد إبراهيم الياس، الذي رفض ربط الجنيه السوداني بالدولار والاعتماد على صندوق النقد الدولي، ومد يد السودان للقروض، فأعفي من منصبه، ووضعت دراسة مفصلة عن التمزق السياسي والاقتصادي الذي أحدثته الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، ولكنه مزق الدراسة، واتصل به جوليوس نيريري يحذره من الارتماء في أحضان أمريكا. .

. . . كان من أول شروط الولايات المتحدة أن يبتعد عن ليبيا، وعن القذافي. وحذره مستشاروه من ذلك، لأن السودان له صلات تاريخية مع ليبيا، وليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي لم يحتضن المعارضة ضد حكمه، ونبهوه لصلة غرب السودان بليبيا، وأن ليبيا هي الحزام الواقي له في الحدود. . . وذكروه بأن واحات طرابلس الجنوبية مشتركة الحدود مع السودان. . وأن السودانيين قد سكنوا في فزان، وهنالك في مدينة الجنينة بدارفور قبيلة الفزانيين، وقرأت عليه بيت جرير عن فزان.

قفر تشابه آجال النعام به عيداً تلاقت به فزان والنوب

وتقدم له أستاذ جامعي بدراسة عن الأصول المشتركة بين النوبة والبربر، ووحدة لغة البربر مع النوبة، وأن هنالك القبائل المغربية التي هاجرت إلى السودان، وسكنت في واد مدني، والحصيحيصا، ورفاعة، ودنقلا وبربر وأصولها في ليبيا.

وجاء إليه أستاذ آخر بدراسة شاملة عن العلاقات الليبية السودانية منذ فجر التاريخ، حتى فتح العرب للسودان، وقد بدأ فتح العرب إلى السودان بعد فتح ليبيا، إذ فتح عبد الله بن سعد بن أبي سرح افريقيا ففتحها عام ٢٧هـ، ولعله جاء إليها من دنقلا، لأنه ذهب إليها عام ٢١هـ، ولكن لم يتمكن من الاستيلاء عليها، وكان هنالك طريق بين ليبيا ودارفور ودنقلا، ورجع عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى دنقلا وعقد مع أهلها الاتفاقية المعروفة بالبقط أو البقطة عام ٣١هـ.

لم يقتنع بالعلاقات التي تربط السودان بليبيا، وقال إن الجيش السوداني حارب مع الحلفاء في ليبيا، وأجلى الإيطاليين عنها، وصار يشدق بأن السودان صاحب فضل على ليبيا، ولم يكن سبب ظاهر لكل هذه التغيرات التي حدثت لجعفر نميري، فالعلاقات كانت طبيعية وسوية بين السودان وليبيا، وبعد توقيع الدستور حلّ بالسودان في مايو عام ١٩٧٣م وفد من رجال البترول الأمريكيين ومعهم خرائط لغرب السودان، وللمثلث الذي ضم إلى ليبيا في الثلاثينات، وشرحوا لنميري أن البترول يمتد بغزارة في غرب السودان، وأن المثلث الذي ضم إلى ليبيا غني بالبترول.. ومنذ تلك اللحظة أحس جعفر نميري أن نفوره قد ازداد من القذافي، فقد كان في البدء يعتقد أنه سيرث خلافة عبد الناصر، وأن القذافي ينافسه في ذلك، فرأى أن السادات قد هز الناصرية في مصر، وأبعد مصر من مركز النقل العربي، وشجعه السادات أن يقوي علاقاته مع الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة قادرة على استخراج البترول في السودان، وحذره أن يعتمد على رومانيا، ويتصل بالإتحاد السوفياتي.

بالطبع لم يستطع نميري أن يطالب بالمثلث لأن الاتفاقية التي أجراها إسماعيل باشا صدقي في الثلاثينات أصبحت قانوناً دولياً..

نبه المستشارون نميري أن حدود السودان قد خططت في فترة الحكم الثنائي، والسودان قد كان منتشراً خارج حدوده الراهنة، ولا داعي لإثارة هذا الخلاف...

... استطاع المستر برور عام ١٩٧٤م أن يوغر صدر جعفر نميري، ويوجهه أن يقوي علاقاته مع الدول الافريقية، ويسد الطريق على القذافي، ففرص القذافي أصبحت أقوى في افريقيا، وعلاقة القذافي بيوغندا وبحركات التحرير في افريقيا قد أثارت الكثير من القلق للقوى الامبريالية، وخططوا له أن يهدد النظام في ليبيا.. ولكن منذ أخريات عام ١٩٧٤م أطلت الضائقة الاقتصادية بالسودان، فارتمى نميري تحت أقدام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأسرع ليحتمي بشاه إيران ليمده بالنفط، ويرسل الوفود إلى دولة الإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية للحصول على المعونات

والقروض. . كتب إليه المرحوم الأستاذ بابكر كرار أن يستعين بليبيا، ووقف مع ذلك الرأي الأستاذ الرشيد الطاهر، ولكنه رفض. .

في تلك الأثناء ظهر عدنان قاشوقجي وسليم عيسى، احتوياه، وصارا يوحيان له أن يبتعد عن ليبيا، وجاء السادات عام ١٩٧٤م لعدة ساعات في الصيف القائظ، واختلى بجعفر نميري وحده من غير مستشارين، وبعد أيام عرف سر الزيارة، أن هنالك بعض المصريين المعارضين لنظام السادات وجدوا مأوى لهم في ليبيا، كما أن المعارضة السودانية انتقلت إلى ليبيا، بعد أن أجليت عن أراضي المملكة العربية السعودية. .

خطب نميري في الشعب السوداني، وصار يندد بليبيا التي طالبت برد قرضها للسودان، والقرض أو المعونة التي قدمتها ليبيا للسودان في مطلع انقلاب ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م لم تدرج في حسابات حكومة جمهورية السودان، بل إن مجلس قيادة الثورة المزعوم تصرف فيها في الرحلات الخارجية، وبتجنيد خبراء أجانب في شئون الأمن، وفدوا إلى السودان من مصر وألمانيا الديمقراطية. .

في عام ١٩٧٥م خططت الدوائر الاستعمارية أن تستميل بعض الليبيين المعارضين للقذافي أن يقيموا في السودان، ولكن القائمين بشئون الأمن القومي بالسودان نصحوا نميري أن يدخل في معركة مع القذافي، وسيغلب فيها، وأبانوا له أن ليس هنالك سبب لهذا العراك. . .

بدأ مكتب جعفر نميري يجمع معلومات مكثفة عن ليبيا وعن مجلس الثورة في ليبيا وعن القذافي، وأرسل نميري بعض المندسين إلى ليبيا، متسترين أنهم معارضون لنظام نميري، فكانوا يبعثون التقارير عن السيد الصادق المهدي، والشريف حسين الهندي، والدكتور عمر نور الدائم وبابكر كرار، وعبد الله زكريا، واتصل نميري بدولتين من دول المغرب، ليشتركا معه في مؤامرته، فالسادات كان لا يثق به أحد، وكان يخشى بو رقيبة، ولا يجرؤ أن يتصل بالملك الحسن الثاني، ملك المغرب، فقد أساء حسن التهامي للعلاقات بين المغرب وجمهورية مصر العربية، لما قام به من أكاذيب مختلقة، واستطاع النميري أن يستعين بيهودي من أصل مغربي استوطن

السودان منذ الأربعينات، ثم هاجر إلى إسرائيل، واسم هذا اليهـودي هو إيلي باروخ، زوده بجواز سفر تحت اسم الياس بركة، مسيحي سـوري حائـز على الجنسية السودانية، وبعثه إلى ليبيا، وكان لذلك اليهودي عدة أسمـاء، وكانت له قدرة على تزيـيف جوازات السفر، دخل ذلك اليهودي إلى ليبيا، وعمل مع السودانيـين الذين يوردون السيارات إلى السودان، ثم بعد ذلك ذهب اليهودي إلى تـونس ثم إلى المغرب، حتى كشف سره المرحـوم الرشيـد نور الـدين، الضابط السابق، الذي عينه نميري سفيراً للسـودان بالمغـرب، وكتب لنميري يحذره من هذا المأزق، وبعد سنـوات دبرت للرشيـد نور الـدين مكيدة أودت بحياته.

كان نميري قد أصابته عقدة من القذافي، ولكنه خشي أن يعلن كراهيته ومعارضته لليبيا، لأن ليبيا أكفته شر بطالة السودانيـين، وكان السودانيون الذين يعملون في ليبيا مصدراً من مصـادر الدخـل للأسـر السودانيـين الـذين اغترب ذووهم فيها.

. . . لما قام العقيد حسن حسين عثمان بانقلابه في اليوم الخـامس من سبتمبـر عام ١٩٧٥م، وحسن حسين من أبنـاء كـردفـان في غـرب السـودان، فخيل لجعفر نميري أن ليبيا تـدعمه، ولكن الـرئيس القائـد نسي أنه منـذ ٢٥ يوليو عام ١٩٧١م، تكون تنظيم جديد في الجيش للإطاحة بنظام جعفر محمد نميـري، فحماد أحميـر ضابط الصف الـذي أسهم مـع أعضـاء مجلس قيـادة انقلاب نميري في تصفيـة الضباط المحتجـزين في دار الضيافـة، كان حمـاد أحميـر طموحـاً، وانتـظم في هـذا التجمـع ضبـاط وأفـراد من صف الضبـاط وجنود، ومدنيون، ونميري الذي ادعى في خطابه الإنشائي الذي ألقاه في يوم ٨ سبتمبر عام ١٩٧٥م أنه كان يراقب الحركة، كان كاذباً فيمـا ادعاه، بـل إنه فوجئ بها، واختفى، ولم يكن على استعـداد للصيام، بـل كان سكـران في ليلة الخميس الموافق في ٤ سبتمبر عـام ١٩٧٥م ـ ٢٨ شعبان ١٣٩٥هـ، لأن الضابطين محمد يحيى عمران والسر محمد أحمد عندما أسرعا إليه في منزله المقام داخل قيادة الجيش كان يغط في نوم عميق وكان حـارسه الـرائد حسين صالح عبـد العظيم الـذي كان يسكن بجـواره قد أسـرع لإنقاذه، وحمله على ظهره حتى أصيب بتيبس عولج منه فيما بعد، وانطلق به حـارسه ومعـه زوجته

السيدة بثينة خليل أبو الحسن إلى منزل صديقه محمد عبد الفتاح بابتوت بالجريف بضواحي الخرطوم. .

خاطب جعفر نميري الأمة السودانية، ونسب الفضل في إحباط الانقلاب لحكمته وتخطيطه، وتشدق برعايته للدستور لأنه لم يلق القبض على الانقلابيين حتى وقع الانقلاب، وجاء في هذا الخطاب ما يلي:

«وقفة بالنسبة للخارج حيث تتمركز رؤوس تخطط وتمول ثم وقفة بالنسبة للداخل حيث العملاء ينفذون.

فيما يتعلق بالخارج فإنني من هنا وأمامكم جميعاً أخاطب الأخ العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي لأقول له إنني لا أتهم أحداً بشيء، ولا ألمح أو أعرض بأحد، ولكنني أقول لك أيها الأخ العقيد إن عاصمة بلادك، والتي تضم حتى هذه اللحظة عناصر ثبت تآمرها على وطن شقيق وشعب شقيق للوطن الليبي، والشعب الليبي، إن عاصمة بلادك التي يعيش فيها الشريف حسين الهندي وبابكر كرار وعمر نور الدائم، وغيرهم من قيادات ما يسمى بالجبهة الوطنية المزعومة، ثم إن عاصمة بلادك التي يحج إليها الصادق المهدي بين فترة وأخرى، حيث يستقبل، ويكرم، حيث يتصل بأذنابه، حيث يجتمع بالشيوعي الهارب عز الدين علي عامر، حيث يخرج من ليبيا الوطن العربي إلى لندن مروراً بروما ليلتقي بالعميل الإسرائيلي فيليب عباس غبوش ينسق معه ويخطط لهدف هو أبعد ما يكون عن أهداف شعبنا وأمتنا.

إن عاصمة بلادك والتي تضم هؤلاء جميعاً الذين تحركوا بالقهر والتآمر الخائن لا أعتقد، ولا أظن أن الواجب يقتضي أن تتسع عاصمتكم لهم بعد أن تكشفت أهدافهم الخائنة بالدليل الذي لا يدانيه دليل.

وأقول لك أيها الأخ العزيز إن شعب السودان من حقه أن يتساءل حول المبالغ التي وجدت في جيوب ومنازل المتآمرين بعد سحق المؤامرة، تلك المبالغ التي هي أكثر بكثير من دخولهم المشروعة طوال حياتهم، والتي كان تفصيلها على النحو التالي:

٧٨ ألف و٥٠٠ دولار أمريكي - ١٢٠ ألف و٣٢١ جنيهاً استرلينياً، و١٢٣ ألف و٩٢٠ جنيهاً سودانياً.

إن من حق الشعب السوداني أن يسأل من أين لهم هذا كله، وأخشى ما أخشاه أيها الأخ العزيز أن تذهب الظنون بشعبنا إلى حد تصور أن مصادر التمويل هي نفسها مواقع الإقامة وأقول لك أيها الأخ العزيز بغير اتهام، وحتى بغير شكوك، لقد اختلفت بنا السبل فكراً لبعض الوقت، وأردت المصالحة تضامناً، على أن يحتفظ كل منا بفكره ومنهجه دون وصاية، فقبلنا المصالحة، وتجاوزناها إلى حدود التعاون بل التكامل.

لهذا، فإنني أقول لك أيها العقيد معمر القذافي إنك على وجه اليقين لا ترضى، ولا أرضى أنا أيضاً أن تكون الخرطوم مقراً أو حتى ممراً للمتآمرين على الشعب الليبي أو على ثورته، وبالمثل فلا أظنك بعد الآن ترضى أن تكون طرابلس موقعاً للتآمر على شعب شقيق».

لو تأملنا هذه الفقرات من خطاب نميري الذي بثه عبر أجهزة الإذاعة والتلفزيون في يوم ٨ سبتمبر عام ١٩٧٥م ـ ٣ رمضان ١٣٩٥هـ نجد أولاً أن نميري أعفى كل الذين قضوا على الانقلاب، العميد محمد يحيى عمران، اللواء يوسف أحمد يوسف والفريق بشير محمد علي، وفيما بعد الرائد حسين صالح عبد العظيم، كما أن حماد أحمير قد قتل في مطاردة بينه وبين الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم خلال مطاردته للانقلابيين.

أما المبالغ التي ذكرها جعفر نميري، فهي اختلاق وفرية، فإنه لم يحدث أن وجدت أي نقود حتى ولو سودانية مع القائمين بالانقلاب..

إن الانقلاب تولد من تذمر نبع من طلبة جامعة الخرطوم، وغذاه الإخوان المسلمون والمعارضون من حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي.. ولا تعلم عنه الجبهة الوطنية أي شيء.. وكان مقدراً أن ينجح، فقد سيطر الانقلابيون على الإذاعة وعلى المرافق الهامة، ولكن التخطيط فاته أن يستقطب وينسق مع رجال القيادات، فالقوات خارج الخرطوم لم يكن لها علم أو صلة مع القائمين بالانقلاب، كما أن التنظيم الذي قام بالانقلاب كان قلقاً على نفسه، فنميري وسلطات أمنه لم يكن لها علم بذلك التنظيم، فهو كاذب إذا ادعى أو ظن أن قواد جيشه كانوا محيطين ببذور ذلك التنظيم الذي فجر الانقلاب، ولم تكن ليبيا طرفاً فيه، لذلك نصحه مستشاره أن لا يهاجم

ليبيا في الظاهر، ولكن يعمل على محاربة ليبيا سراً. . استفاد من ذلك أنور السادات إذ هب يلوح بالتكامل بين السودان وجمهورية مصر العربية، وكان لليبيا مركز للتعاون الزراعي، فعمل نميري على تقويضه. . .

جاء انقلاب عام ١٩٧٦م، وتوفرت له كل أسباب النجاح في بادىء الأمر، والجماهير كانت في حالة من السلب وعدم المبالاة، فالخطأ الذي ارتكبه الانقلابيون أنهم اختلفوا في الخرطوم، وجاهروا بتصفية قائد الانقلاب محمد نور سعد، وطوحوا به في عالم التيه وحيداً في البرية، ولما أطفأت القوات المسلحة الانقلاب، أصاب نميري الجنون فصفى أكثر من عشرة آلاف من أبناء غرب السودان، والحزام الأخضر يشهد على ذلك، فلو نقب في أرضه لعثر على جثث هؤلاء الضحايا. .

ألقي القبض على محمد نور سعد بالقرب من الدويم، وكونت محكمة برئاسة السيد عبد الله الحسن الخضر، وحكمت حضورياً على محمد نور سعد بالإعدام، وغيابياً على السيد الصادق المهدي، والمرحوم السيد حسين الشريف الهندي بالإعدام. . .

كما استفاد جعفر نميري من انقلاب حسن حسين عثمان عام ١٩٧٥م فبدل ومسخ الدستور، وأصبح الحاكم المطلق يحكم كما يشاء في رقاب السودانيين، استفاد من انقلاب محمد نور سعد عام ١٩٧٦م، وقوى النفوذ الأمريكي في السودان، وبينما كانت المحكمة منعقدة لمحاكمة الانقلابيين برئاسة السيد عبد الله الحسن الخضر، كانت المفاوضات السرية دائرة للمصالحة الوطنية، واستطاع أنور السادات أن يدير اللعبة من وراء الستار، مع أن بعض السودانيين كانوا يتحركون لإجراء المصالحة، ومن بينهم السيد فتح الرحمن البشير، والسيد خالد فرح عبد الرحمن، والدكتور خليل عثمان، وكان لكل طرف صيغته المختلفة، إلا أن الأمريكان وأنور السادات جعلوا من المصالحة تصفية واحتواء، وقد أدرك أسرار اللعبة الشريف حسين الهندي والشيوعيون والبعثيون، ومع ذلك أعلن جعفر نميري العفو العام، فعاد المرحوم بابكر كرار، والتقى بنميري عدة مرات، وكان في بعض الأحيان يحضر هذه اللقاءات السيد فتح الرحمن البشير والسيد الرشيد الطاهر، وأدرك

المرحوم الأستاذ بابكر كرار، أن السودان يحكمه نميري، ولكنه يحكمه السادات والأمريكان، ويئس، وأصابه المرض حتى توفي عام ١٩٨٢م، ونقل جثمانه من إحدى المستشفيات بلندن إلى مسقط رأسه بواد مدني بالإقليم الأوسط . .

أصبح جعفر نميري كلما تحركت الجماهير، وتمرد رجال الجيش، أو ارتفعت أسعار الخضراوات واللحوم، وشح البترول، أو انقطع التيار الكهربائي، أو انحبس الماء في الأنابيب، كان جعفر نميري يصرخ ويتهم ليبيا، والعراق وسوريا، ولم يجرؤ أن يتهم اثيوبيا، خشية أن يكون بين اللاجئين عيونٌ لها يثيرون له المشكلات.

أصبحت ليبيا هي البعبع الذي يقض نوم جعفر نميري، وجاءت مشكلة تشاد، فكان يقف دائماً في الجانب الذي يعارض ليبيا، وقد تعاقب على وزارة الخارجية في السودان أفراد ليست لهم خبرة بالسياسة الخارجية والدسائس والمؤامرات كمحجوب مكاوي ومحمد ميرغني وهاشم عثمان، فكان وزير الخارجية في الأصل هو جعفر نميري . . .

ضاق جعفر نميري في عام ١٩٨٢م بالموقف في السودان، فسن لنفسه سنة، اقتضتها حالته الصحية، فكان يذهب إلى الولايات المتحدة، ثم يقضي شهر رمضان في جمهورية مصر العربية، وقد تظاهر في عام ١٩٨٢م الطلبة في انحاء السودان، وأضربوا، وساروا في المظاهرات، وكان جعفر نميري خارج السودان، ونائبه الأول حينذاك هو الفريق عبد الماجد حامد خليل، فانبرى الجيش ورجال الشرطة وأطلقوا الرصاص على الطلبة في واد مدني، ورفاعة، وقتلوا منهم عدداً . . . وكانت هنالك محطة إذاعية للمقاومة والمعارضة في ليبيا، فبثت الأخبار، والصحافة المؤممة والإذاعة والتلفزيون تكذب الأخبار الصحيحة، وقد عرفت الجماهير مدى كذب وتلفيق نظام نميري، فكانوا يتلقون الأخبار من محطة المعارضة بليبيا . . .

مهما كان أفق المجرم متسعاً في السطو والنهب والقتل، إلا أن الواقع يكشف السذاجة والخلل والأخطاء التي تدل على الحقيقة، ففي عام ١٩٨٤م، انطلقت طائرة من وادي سيدنا، وضربت حجرة قسم المسرح

والمـوسيقى، ومنزل السيـد إلصادق، وبعض الـذين كانـوا في محطة الإذاعـة والتلفزيون رأوا الطائرة، وتأكدوا أن طاقمها كان من السودانيـين، ولكن أجهزة جعفـر نميـري اتهمت ليبيـا. . وكـال الشتم والسبــاب لليبيـا، وللسـودانيـين المتآمرين مع ليبيا.

الفصل الثامن والخمسون

ساحر الظلام

«جعل كل السودانيـين ممثلين في سركه».

حرق المراكب

طفلٌ مدلل عصي، لعب بكل شيء، وحطمه، وكبر، وما أدرك، وأخيراً سقط في غيابات المتاهة... في اليوم الأول بعد أن استولى المايويُّون على الحكم في اليوم السادس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م، استبد بجعفر محمد نميري الخمار، فقد سكر في ليلة الخامس والعشرين سكرة جعلته يرى الديك حماراً، وما أفاق وفي صباح السادس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م، اختلفت كل الرؤى أمامه، واستبدت به المخاوف، فهذا الصمت الذي سيطر على السودان ما عرف له تفسيراً، فلما أزف المساء رجع إلى كأسه لينسى، وانطلق في شوارع الخرطوم، وهو يرتدي قميصاً مدنياً وبنطالاً، ويقود سيارة متهتكة، ويسرع بها في الطرقات، وقد التقى بفتاتين من فتيات الليل، فدعاهما ليستقلا معه السيارة، ولم يعرفاه، وتمنى لو عاد صعلوكاً، فنظامه الجديد بشر بحرية الغريزة وتسيبها، فسنوات الحرمان والاشتهاء ستنطفىء جذوتها، وترتوي لأن كل ما كان يشتهيه سيتحقق، ولا يهمه بعد ذلك لو قتل، أو سجن أو نفي..

استقبل الشبان هذا الانقلاب بترحاب، لأنه سيكفيهم نزاع الدعاة والطامعين في استغلال الدين وفرض ما يسمى الدستور الإسلامي، كما أن

الماركسيين حمدوا حظهم فبعدما كانوا مطاردين محاصرين أصبحت لهم حكومة، وأضحت لهم سلطة، والناصريون فرحوا لأن هذا النظام رحب بهم، فآزروه، والقوميون العرب رأوا فيه غايتهم وهدفهم، وانطوت الأحزاب التقليدية، وأغلقت أبوابها، وصودرت ديارها. . .

بدأ النظام بصفحة جديدة، ولكن مع ذلك كان له معارضون، فالإخوان المسلمون لم تقو شوكتهم حينذاك، والأنصار قد انقسم بينهم، والاتحاديون رأوا أنهم لا يستطيعون أن يجاهروا بالمعارضة.

. . . لم يجلس الانقلابيون ليدرسوا الموقف وأبعاده، بل انتفض بابكر عوض الله ليشفي غليله، وينتقم، ووجه سهامه للحزب الاتحادي الديمقراطي، وعض اليد التي كانت تطعمه، وترفد الشركات التي يعمل فيها، واختار الدكتور أحمد السيد حمد، والسيد أحمد زين العابدين عمر، وقدمهما للمحاكمة.

لم يعترض الوزراء في تلك الوزارة الأولى، لأنهم يجهلون السياسة، ولا يلمون بأحوال المجتمع السوداني، بل إنهم يعيشون في خيال مضلل، إذ أنهم رأوا لو جلسوا على كراسي الوزارة يحلون كل مشكلات السودان، إنهم شأنهم في ذلك شأن الموظفين، والموظفون يؤمرون فينفذون، إذ ليس لهم سبيل في صنع القرار، والسياسة أصعب من الفيزياء كما قال ألبرت انشتاين. .

اكتفى هؤلاء الأفندية بتقلدهم لهذه الوظائف، إذ أصبحوا وزراء، وعجب أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم عندما دخلوا عليهم في أول اجتماع وقفوا احتراماً وخشية مروعين كالتلاميذ الصغار، وصار أعضاء مجلس الوزراء تلاميذ ينفذون ما يراه هؤلاء الضباط، وتندر ضباط قيادة الثورة بهوان هؤلاء الوزراء. .

بدأ جعفر نميري بزرع الخوف والخشية والهيبة في قلوب الوزراء، فحرية الرأي والإرادة قد محيتا وتحطم كل شيء، فهذا الفراغ الذي أوجده انقلاب مايو لا بد أن يملأ، فبدل أن يكون الوزراء يقبلون زعماء الطائفية ويفتدون بآرائهم وتوجيهاتهم، نسخ نظام مايو ذلك، وتبدل الوزراء وأصبحوا

رعـايا لمجلس قيـادة الثـورة، ولكن بعـد أشهـر قليلة انقلب عليهم الضبـاط، فـأنزلـوا بابكـر عوض الله من رئـاسة الـوزراء، وجعلوه نـائبـاً لـرئيس مجلس الـوزراء، وطـوحـوا بمحجـوب عثمـان وزيـر الإرشـاد القـومي، لأن بـابكـر عوض الله صرح في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أن الشيوعيـين هم أصحاب الفضـل في ثورة ٢٥ أكتـوبر عـام ١٩٦٤م، وهم صنـاع ثـورة ٢٥ مـايـو عـام ١٩٦٩م، وأصر محجوب عثمان على إذاعة ما قاله بابكر عوض الله، وجعفـر محمـد نميـري قـد أحس أن هـذا التصـريـح سيفسـد عـلاقتـه مـع جمـال عبـد الناصـر، فأنـزل بابكـر عوض الله درجـة، وأزاح محجوب عثمـان سفيراً للسودان في جمهورية يوغندا. . .

شغل نظام مايو في بادىء الأمر الشعب السوداني بخصوماته مـع اثيوبيـا ويـوغنـدا، والمملكـة العـربيـة السعـوديـة، والـدول العـربيـة الـرجعيـة، والمحاكمات، ثم اشتبك مع الإمام الهادي في معركة غيـر متكافئـة، كان في وسعه أن يصل إلى حل، ويحقن الدماء، فقد نبه الحادبون على السودان، أن السودانيـين لا ينسون الثأر مهما طـال الزمن، وأن هـذه المعركـة لن تنطفى ، وأن محاربة الطائفية لا تكون بالحروب والصراعات لأنها عقيدة، ونظام مايو لا يحمل مشروعاً، ولا يقدم عقيدة، والسودان لم ينتـظم بعد في وحـدة قوميـة، والقبليـة والطائفيـة هما الأسـاسان لارتبـاط وحداتـه، لم يصدق جعفـر محمد نميـري ذلك، وزاد الـطين بلة، فحل الإدارة الأهليـة، مع أن الإدارة الأهليـة كانت هي همزة الوصل بين الحكومة المركزية والأقاليم، وغير الدكتـور جعفر محمد علي بخيت نظرته المؤيدة سابقاً لتأكيد وضرورة الإدارة الأهلية، ونـادى بالحكم الشعبي المحلي، وحكومات الأقاليم. .

تولد خصمان عنيدان لنظام مايو، الخصم الأول هو الـطائفية، والخصم الثــاني هـو الإدارة الأهليــة، ثم التفت بعـد ذلــك جعفـر محمــد نميــري للرأسمالية، فأمم وصادر.

أطل عام ١٩٧١م، وبـدأت الأزمة الاقتصـادية تبـذر جنينها في أحشـاء السودان، وتنبه كل الناس أن السودان إذا لم يسرع ويعيد الشركـات الخاصـة لأصحابها ستختفي السلع، فاقتنع جعفر محمد نميري بذلـك بعدمـا ذاق أول

حصار له في انقلاب هاشم العطا، فتخلى عن الماركسيين، ولكن بقي بعضهم معه يلتزمون بشعارات مايو وميثاق العمل الوطني، وتمت المصالحة بينه وبين الدول الغربية، وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وظن أن الولايات المتحدة ستفتح أمامه الطريق إلى الجنة، ونسي دور المصارف الأجنبية كبنك باركليز وغيره، والشركات الأجنبية عجلاتلي وميتشل كوتس، وماركانتايل، وفلاهوليس والشركة الافريقية، وشركة تشاكاروغلو وغيرها، فهذه الشركات كانت تمد السودان بالعمولات الصعبة، وأهمل مجموعة شركات عثمان صالح الوطنية، وأنكر قدراتها، وممارساتها في تسويق المحصولات الزيتية. . .

كوّن نظام مايو شركات ومؤسسات عامة، فكانت خسارة هذه الشركات أعظم من عائدها، فنشأت طبقة من أغنياء هذه المؤسسات، وتربى وسطاء، وظهرت القطط السمان، وعرف العاملون في ميدان هذه الرأسمالية الطبقية كيف يهربون السلع، وكيف يسيطرون على الأسواق، وكيف يسربون عمولاتهم خارج السودان إلى بريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، وبيروت. . .

امتلأت العاصمة ومدن السودان الكبرى بالبنايات والقصور والسيارات والأثاثات، وظن نميري أن هذا الانفتاح هو أساس الرقي، بيد أن نظامه أهمل البنيات الأساسية، كالمواصلات، واستعان بعبد اللطيف أبي رجيلة بالرغم من التحذير الذي وضع أمامه، وما فعله عبد اللطيف أبو رجيلة في الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين، واتصاله بالملك فاروق وبولي وما قام به في جمهورية مصر العربية في عهد عبد الناصر، إذ أوهم السلطات المصرية أنه سيمدهم بالحافلات ويعالج مشكلة المواصلات، فقدم لهم سيارات وحافلات هالكة. .

كان ظهور عبد اللطيف أبو رجيلة هو المؤشر الأول لإفساد بنية المواصلات في السودان، ولم يلتفت نظام نميري للطرق، فتشققت الشوارع، وأزيحت طبقاتها، وعدت حفراً، ونسي السكك الحديدية، وتجديد الغيارات، وبعد ذلك حلت الطامة الكبرى، فحاول أن ينقل ورش ومصانع

سكة الحديد إلى الخرطوم وبابنوسة، واكتملت المشكلات عندما تعطلت الطاقة، وسيطر الظلام على كل السودان، وانفضح الأمر عام ١٩٨١م، وبعد ذلك صار نميري وصحبه يتاجرون في النفط والغاز. . .

رجال نميري:

عمد نميري أن يختار رجاله من فئات مختلفة، فهنالك الوطنيون الأكفاء الذين برعوا في ميادينهم، سواء إن كانوا أكاديميين أو بارزين في المجتمع السوداني، فإنه يختار من هؤلاء من يرى فيه حباً للسلطة والوزارة، ويجمع كل ما يمسه من قريب أو بعيد، ويفتح له سجلاً، وحتى إذا ما انتهى منه واستنفذ غرضه، حرقه وأبعده، فلا يستطيع هذا المطرود أن يعارض، فقد أغلق الباب أمامه، ونميري يعلم علم اليقين أن ذلك الشخص لا يؤمن بمايو ولا يعني نميري له أي معنى.

ويختار فئة من الناس، يعلم أنهم فاسدون، ويتيح لهم أن يتوسعوا في فسادهم، ليلبوا كل ما يطلبه منهم، ويقصيهم ويعيدهم تارة أخرى، وكلما نضجت جلودهم ألبسهم جلوداً أخرى ويحتاج إلى فئة، وهي تعلم علم اليقين أنها هي صاحبة الشأن والأمر، ولا يستطيع أن يقرر بها ولا يطويها، فتستغله، وهو يعتقد أنه يستفيد منها، فهي تهرب له الأموال، وتتيح له ما يشتهيه من ملذات، ورحلات كعدنان قاشوقجي وسليم عيسى وبعض الصحفيين العرب الذين يصدرون مجلاتهم في لندن وباريس.

يظن الناس أن نميري كان ذكياً، لأنه سيطر على الحكم في السودان ست عشرة سنة، ولكن الحقيقة أن نميري استغل عواطف الجماهير، فأوضح لهم أن تجربته الحزبية أضرت بالسودان، وقد عانى الشعب السوداني من الحكم الحزبي ونزعاته، واستطاعت أجهزة نميري الإعلامية أن تجذب الجمهور، فهو يرى أن النظام يفتح في كل يوم مشروعاً، فمشاريع السكر والنسيج، ومشروع الرهد، ومشاريع اكتشاف البترول كلها أوهمت الشعب السوداني أن النظام جاد في خلق مجتمع الكفاية والعدل، ومنذ عام ١٩٨١م تبينت الرؤية للشعب السوداني، واكتشف الشعب السوداني زيف النظام وخداعه.

لم تعد الكلمة تحمل سحراً ولا سراً، وتعرى كل رجال نميري، وتعرى نميـري، وبدأت المجـاعة واتضـح التفسخ الأخـلاقي، وحـاول نميـري منـذ النصف الأول من السبعينـات أن يحارب الـدعارة، فـأغلق المواخيـر، ولكنها تفشت، وانـدفقت في الشوارع والفنـادق، وزادتها الضـائقة الاقتصـادية عتـواً وعتاداً، فالفتيات الصغيرات أفحشن في هـذا المعترك، وجـاهرن، فـالمجتمع السوداني أصبح مجتمعاً استهلاكياً، فكل متـطلع وطموح يـريد أن يحيـا حياة عـالية راقيـة، تكون في منـزله الثـلاجة والمبـرد والتلفزيـون الملون والفيـديـو والسيارة، والأثاثات، والفتيات يجرين لحيازة الأثواب الغاليـة الثمن، ويسعين لقضاء العطلات في أوروبا. .

ظن نميري أنه بـذلك فتـح للسودانيـين أبـواب السعادة والـرقي، ولكنه نسي أنه أسس النخاسة البدنية، والنخاسة الفكرية، والنخاسة الاقتصادية.

نميري الطاغية:

لعل انقلاب هـاشم العطا، وانقـلاب حسن حسين وانقلاب محمـد نور سعد، قد أوقرت كل هذه الانقلابات في روح نميري إنـه في حصن حصين، وفي أمان، فهو إن كان يعمد للغيبيات منذ صدر شبابـه، لأنه كـان لاعب كرة قدم، ولاعبو الكرة في السودان يلجأون للسحرة والمشعوذين عندما يلتقون في المباريات، فلكل فريق كرة «فلكي» والفلكي هو السـاحر الـذي يقعد الفـريق الآخر ليتيح النصر لفريقه. .

أحس نميـري منـذ معـركـة أبـا عـام ١٩٧٠م أنـه لا بـد وأن يحتمي بالتعويذات والأحجبة، فـاتصل العـاملون معه ببعض أهـل السحر، فكتب لـه حجاب يقيه الرصاص والسـلاح والغدر، وفي عـام ١٩٧١م تقرب من الشيـخ محمـد الأمين الخاتم، فكتب لـه حجابـاً خبأه في عصـاه، وقيـل لـه إن هـذا الحجاب يمنع عنه مجابهة الأعداء والخصوم، ويصد عنه الرصاص والسلاح، ويحفـظه، وذات يوم اختفت العصـا، فجند لهـا جيشـاً من رجـال الأمن حتى ردوها له، وكان قد نسيها في بيت أحد الذين يزورهم خلسة وفجأة. .

بحث جعفـر نميـري عن كـل العـاملين بـالسحـر والشعـوذة، وجمعهم حوله، وكـان يصدق عليهم العـطايا، وهم دجـالون، ويـأتون إليـه، ويسردون

أمامه قصصاً غريبة، إنهم كانوا في الحضرة النبوية، وسمعوا أن زمنه قد اقترب، فتوسلوا إلى النبي ﷺ أن يمد في نظامه، واعتقد بعدما أجمع هؤلاء المشعوذون أن سيحكم السودان إحدى وعشرين سنة، وتوارى إليه خبر بابكر علي إبراهيم، وهو شاب يعمل بالسحر، فاصطفاه، وعينه أميناً لديوان الزكاة والضرائب، وكان بابكر علي إبراهيم إذا ما رن الهاتف يقول له تكلم مع فلان، فيصدق قوله، وأدخل في روعه أن هنالك أرواحاً تجلس على المقاعد، فيجيبها وضاق بهذا الرجل، وضاق به الرجل.

وبعد ذلك كان جعفر نميري يذهب إلى قارئات الفنجان، وقارئات ورق الكوتشينة. . وفي أيامه الأخيرة كان لا ينام بالليل، بل يستيقظ حتى يصلي صلاة الفجر، وكثيراً ما كان يهرب من منزله وينام في بعض منازل من يصطفيهم، ويعود متخفياً مبكراً لعمله، وهو في حالة هبوط نفسي، ويتناول وجبة في الساعة الحادية عشرة، وينام حتى الساعة الثانية ظهراً كيفما أنفق، ثم يصلي صلاة الظهر، ويعكف على عمله حتى الساعة الخامسة، ويعود إلى منزله، ويبدل ملابسه، ولا يعلم أحد ماذا يفعل وأين يكون جعفر نميري إلا الذين يناديهم فجأة من غير ميعاد، ويصف لهم مكانه، فيحضرون إليه، وفي بعض الأحيان كان يفاجئ وزراءه في منازلهم، فإذا ما اكتشف أن أحدهم يقارع الخمر، أذله، وفصله، ولم يقدم أي وزير للمحكمة غير مأمون محمدي أحد وزراء إقليم دارفور، فقد جلده، وفصله، وكاد أن يقدم مأمون عوض أبو زيد.

. . . إن شخصية جعفر نميري مليئة بالتناقضات، فهو نزاع للشر والتحدي والمباغتة، فقد يفصل الوزير، والوزير مجتمع معه، يبحث معه شئون وزارته، ومن الأمثلة لذلك أنه فصل السيد أحمد عبد الرحمن العاقب وهو مجتمع معه حتى الساعة الخامسة، وأذيع خبر فصله في الساعة الثالثة مساء، وهو لا يعلم، حتى ذهب إلى منزله، فرأى رتلاً من السيارات أمام منزله، فظن أن مكروهاً حل بأهله، ولكنه عندما علم بإعفائه أصابته نوبة من الضحك.

وفصل الوزير عقباوي، وقد ذهب معه إلى منزله، وتغدى معه، ولما خرج من منزله في الساعة الرابعة إلا عشرة كان أول خبر في نشرة أخبار

الساعة الرابعة هي خبر فصل الوزير عقباوي، وفصل الفريق بشير محمد علي القائد العام، وقد أوكل إليه دراسة حالة منطقة الجزيـرة على اثر السيـول، وما أن كر الفريق بشير محمد علي راجعاً إلى الخرطوم حتى سمع خبر إعفائـه في إذاعة الساعة السابعة مساء.

كان يجد راحة نفسية في إيذاء وزرائه، وإعفـائهم، وفي بعض الأحيان لا يتورع أن يضربهم مستعيناً ببعض الضباط في مكتبـه، ولم يقدر على ردعـه غير السيد إبراهيم منعم منصور، والدكتور محمد هاشم عوض..

اعتاد جعفر محمـد نميري أن يجمـع في دائرة المعلومـات كل فضـائح الأسر الكبرى، ومـا يتعلق بالأعـراض، وكان جهـاز المباحث يتعقب النسـاء، وتصله تقارير في الساعة السابعة صبـاحاً عن كـل الفضائـح، والهجمات على المجـالس الخاصـة، وإيـداع الـرجـال والنسـاء في الحـراسـات، وفي بعض الأحيان يسلط رجال الأمن على الوزراء، فيودعونهم الحراسات.

إن وجوده وبقاءه لم يكن سبباً ليحكم، أو هو يشيع العدل والاكتفاء في السودان ولكن وجوده كان أساساً ليبقى ويسيطر، إنـه كان مختلفـاً عن البشر، لقـد اعتقد أنـه موجـود وحده في السـودان، ولم يكن أحد غيـره مـوجـوداً في السودان، فلجوءه للقوانين سيئة السمعة، المعروفة بقوانين سبتمبر ما كـان إلا اطـراحاً لشخصيتـه، فقد تعلـم من أنـور السادات كـل هذه الخـطوات، ولكن الفـرق بينـه وبين السـادات، أن السـادات كـان يحب الحيـاة، ويفتتن بهـا، فجانب الإنسان المتمـدن كان يـطغى على السادات، فـالسادات يمثـل رجال المـافيا، ونميـري يمثل طبقـة الصعاليـك. إن نميري حـالة مـرضية، فهـو قد أصيب في شبابه بالزهري، وعانى في طفـولته من الفقـر والهوان والـذل، كما أنه لم يكن سوياً في طاقته الجنسية، والعقم الذي أفسد عليه حياته حولـه إلى هذه القسوة المريرة، مع ذلك كان يرتجف عندما يرى الأطفال، فقد حدث أن جاءت سيدة ومعهـا ستة أطفـال، وطفل رضيـع تحمله، لتلتقي به، وتقـدم له شكوى، فزوجها معتقل في سجن كوبر، وقد أصدر لها أمر أن تخلي المنزل، فلما رآها اهتز واضطرب، وأدخلها إلى مكتبه، وكان زوجها صديقاً لـه عندمـا كان ضابطاً في مدينة القضارف، ونادى كبير الأمناء، وأمره أن يعد إفطاراً لهذه

الأسرة وألغى كل مواعيده، وجلس يأكل مع الأطفال، وكان يصرخ وهو يزيد ويقول إن كان الله قد أنعم عليه بهذه النعمة، لماذا يدخل نفسه في هذه المشكلات، وأمر بإطلاق الزوج، ومثل الزوج أمامه، وسبه ولعنه، وكاد أن يضربه، وأعاده إلى عمله، ووجه بإعطاء الأسرة مبلغ سبعة آلاف من الجنيهات لتصلح حالها.

إن كان هتلر قد قال يخلص البشر من قيود العقل، ومن فزع الضمير والوعد والوعيد والقيم والأخلاق ومطالب الحرية، فإن جعفر نميري جرد الشعب السوداني من الوجود..

جعفر محمد نميري ابن زينب ابنة آمنة خليل بنت روضة ابنة عبد الرحيم بن حمزة بن ساتي علي وهو يلتقي مع محمد أحمد المهدي بجده حمزة بن ساتي علي ووالده محمد بن محمد بن خليل بن نميري قطاع الطرق السفاح.

وتذكر كتب التاريخ أن أصوله وفدت من اللاذقية من سوريا، وأقامت فترة في صعيد مصر، ثم نزحت إلى دنقلا، واتصلت بالأتراك والشكرية..

لقد ولد ميلاداً ناقصاً، فتولدت عنده عقدة الخطة، فعوضها بالمغامرة والانتقام في سلك الجندية، والاستعراض والسحر وممارسة لعبة كرة القدم ومص الدماء والنصب والنهب والاحتيال والعمالة، وتقرب إليه الأغنياء لأنه مقامر ومغامر، وانجذب إليه النوكى والفقراء، لأنهم ظنوا أنه واحد منهم، فما كسب منه الأغنياء شيئاً، ولا غنم منه الفقراء شيئاً.

الفصل التاسع والخمسون

المافيا المايوية

﴿وقد أضلوا كثيراً ولا تزد الظالمين إلا ضلالاً﴾.

سورة نوح الآية ٢٤

ادعى انقلاب مايو أنه جاء لينقذ السودان والسودانيين من الظلم والقهر، والاستغلال، والإمبريالية، والتسلط، والاتكال الاقتصادي على القوى الكبرى، والارتباط المحاور. . .

إن البيان الذي ألقاه بابكر عوض الله في يوم ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م، بوصفه أول رئيس لمجلس الوزراء لانقلاب مايو، جاء فيه:

(لن يتحقق الخير لهذا الشعب إلا بوحدتنا، ويقظتنا، وتضافر جهودنا لنجعل ثورتنا هذه تعبيراً حقيقياً عن آمال شعبنا وأمانيه في الخلاص إلى الأبد من هذا النظام الفاسد وتحرير الجماهير من التخلف، والتبعية، وإطلاق قراراتها السياسية والاقتصادية لوضع بلادنا في طريق التقدم والاشتراكية، إن الحكومات الحزبية المتعاقبة منذ الاستقلال قد شوهت وجه السودان المستقل جهلاً منها عن تفهم السلطة وماهية الحكم.

عجزت كافة الحكومات الحزبية عن تفهم ذلك كله فكانت سياستها مسخاً مشوهاً لا مضمون له في المجال الداخلي، وأقامت نظاماً معزولاً عن الجماهير مجرداً من محتوى يقوم على اثراء ذوي السلطة وقهر الجماهير

وإذلالها، وحبس طاقاتها حتى صار ذلك النظام في النهايـة، وبحكم الأوضاع الاجتماعية أداة لوقف تطور وطننا، ونموه، فاليوم، وبعد ثلاثة عشرة عـاماً من الاستقلال نواجه بحقائق مريرة تعكس تخلف بلادنا الشنيع).

نسي انقلاب مايو أن السودان تعتوره مشكلات جذرية. .

أولاً: طرق المواصلات وترابط الأقاليم، فالسودان أشبه بقارة، والحكم البريطاني الاستعمـاري اكتفى بأن يـربط كل الأقـاليم مركـزياً، ويقسم أقـاليم السودان إلى وحدات عشائرية.

ثـانياً: بـالرغم من خـزان سنار وامتـدادات المنـاقـل، فميـاه النيل لم تستخدم استخداماً علمياً في إنماء الزراعة.

ثالثاً: إن السودان اعتمد على الاقتصاد البدائي، ولم تكن هنـالك سلع تقوي رصيده من العملات الصعبة غيـر القطن والحبـوب الزيتيـة وإلى حد مـا الصمغ.

رابعـاً: فقد السـودان تدريب الكيـانـات التي يعتمـد عليهـا في الإدارة والتخطيط والخدمـات، واكتفت كل الحكـومات بـأن استوعبت المـوظفين في مـراكز تتـطلب قدراً فـائقاً من العلم والتعليم والثقـافة، والسمـو في الأخـلاق والسلوك، والتدريب على أداء العمل.

خـامساً: فقـد السودانيـون التربيـة الوطنيـة، فانتشـرت الرشـوة والفساد والمحسوبية، لأن أداة الـدولة بعـد الاستقلال لم تـوفر الخـدمات في الصحـة والتعليم والإسكان والمواصلات، وأطلقت أيدي التجار في السوق.

سادساً: طبيعة الوضـع الجغرافي والاجتمـاعي والتاريخي في السـودان اعتمد على الاتكال، فأكثر من ثمانين في المائـة من السودانيـين يعيشـون إما في عطالة دائمة أو عطالة مقنعة.

سـابعاً: نتـج عن ذلك ظهـور الـوسـطاء والسمـاسـرة، فـاختـل النـظام الاقتصادي في السودان.

ثـامنـاً: لم يكتمـل الـوعي في الســودان والإيمـان بحقــوق وواجبـات المـواطنة، فـالعاملون بـالسيـاسـة لا تـربـطهم مبـادئ وأسس، بـل إنهـم قـد

يتحـولون إلى جهـة تضمن لهم السلطة، فالعمـل بالسيـاسة في السـودان هـو ضرب من ضروب العطالة المقنعة.

إن السيد بابكر عوض الله عندما أعفي من منصب رئيس القضاة، كانت تقارير الحكومة الائتلافية التي كـانت تتابعهـا قد رصـدت حركـاته، فقـد شمر العزم بعد ثورة أكتوبر، وكان له دور مجيد فيها أن يعارض الحكومات الحزبية التي كانت لها جمـاهير، فـاتهمت بالسرقة وخنق الثورة، لـذلك تحـول السيد بـابكر عـوض الله إلى مصر وإلى القـوميـين العرب، وعمـل في شركـة تاجـر أرمني هـو جورجيان في الخرطـوم، واكتسب جورجيـان الكثيـر من الثـروة من التراخيص الاقتصادية.

لا شك أن بالسودان خامات ومعادن وثروة معدنية وثروة حيـوانية، ولكن الاستفادة من ذلك يعوزه رأس المال والخبـرة، كما أن تنميـة هذه الثـروات لو وجدت الخبرة الأجنبية المتعاونة مع الخبرة المحلية لا بد لها من رأس المال، وأي رأس مال له شروط، فالفساد المسكون في بنية المجتمع السـوداني يفسد كل خطوات التنمية، والدخـل القومي هـو دخل عشـوائي، وليس هنالـك من قـدرات لتوسيـع العلاقـات التجاريـة والاقتصاديـة، فالسلع التي يعتمـد عليها السـودان في التصديـر معرضـة لتقلبات السـوق، فكل الاتفـاقيـات التجـاريـة والاقتصادية ستعود على السودان بـالغبن، لأن مصادر العمـلات الصعبة عنـده شحيحـة ومحدودة والقـروض الأجنبية مـا كانت يـوماً ذات مـردود واستثمـار، فالوسطاء والخبراء يستنزفونها وتبقى في آخر المطاف قيوداً.

اختـار انقلاب مـايو في تشكيـل أول مجلس وزراء لحكـومتـه نفـراً من المتـطلعين الذين وقفـوا معـارضين لحكم الأحـزاب، وهم لا يعـرفـون مسـار الحكم والسياسة، ومنذ أول حكومة لهذا الانقلاب بدأ في التخبط والفوضى، والتخفيضات التي قامت بها أول حكومة لمايو كانت مضحكة.

رطل البن من ١٨٠ مليم إلى ١٦٠ مليم.
رطل الشاي من ٢٨٠ مليم إلى ٢٠٠ مليم.
كيلو الملح الناعم من ٢٠ مليماً إلى ١٥ مليماً.
كيلو الملح الخشن من ١٥ مليماً إلى ١٠ مليمات.

لم تراع حكومة مايو التقلبات في الأسعار، فخفضت المرتبات وأوقفت كل الزيادات التي قام بها الشريف حسين الهندي وزير المالية الأسبق، وجعلت مرتبات الوزراء والقيادين لا تصل إلى المائتي جنيه، بينما كان التضخم زاحفاً ذلك العام عام ١٩٦٩م.

بعد ذلك أممت وصادرت أهم الشركات والمؤسسات المالية ومنها:

أممت بنك النيلين وكان في مشاركة مع مصارف فرنسية.

أممت بنك باركليز وقد كان مصرفاً بريطانياً.

أممت بنك رينولز (العثماني).

أممت بنك مصر.

أممت البنك الاثيوبي.

أممت شركة جلاتلي وهي بريطانية.

أممت شركة كوتس وهي بريطانية.

أممت شركة ماركانتيل وهي بريطانية.

أممت شركة قلاهوليس وهي يونانية.

أممت شركة تشاكروغلو وهي يونانية.

أممت شركة سركيس أزمرليان وهي أرمنية.

أممت شركة زهران وهي عربية.

أممت شركة سافريان وهي أرمنية.

أممت شركة كوتو منجالوس وهي يونانية.

أممت شركة بارسميان وهي أرمنية.

أممت شركة بيطار وهي عربية.

صادرت شركة عثمان صالح وهي سودانية.

صادرت شركة محمد علي عباس وهي سودانية.

أممت وصادرت كثيراً من الشركات الأجنبية والسودانية، كما أنها صادرت الأفراد والمنازل والعربات وأممت شركات الأقطان.

سلطان الفساد:

عينت سلطة مايو مديرين سودانيين غير مؤهلين، ولم تكن لسلطة مايو أي سجلات أو مراجع للأموال والسلع في هذه المؤسسات، فبدأ الفساد،

ونقلت أثاثات هذه المؤسسات والشركات إلى المنازل والأسواق، وكان ذلك في مايو عام ١٩٧٠م ولما حلّ عام ١٩٧١م بدأ السخط والاستغاثة، فهذه المؤسسات التي كانت تدر على السودان العملات الصعبة، وتورد إلى حكومة السودان الضرائب والرسوم قد توقفت. .

عاد جعفر نميري بعد انقلاب هاشم العطا في يوليو عام ١٩٧١م يعيد النظر في إرجاع هذه الشركات، التي أطلق عليها أسماء جديدة، ولكن احتفظت سلطة مايو بالبنوك والمصادر.

عادت الشركات إلا الشركات البريطانية، فكانت في كل عام تبدل الأسماء، وتزيد خسائرها.

بدأ الزحف نحو التخريب الاقتصادي منذ عام ١٩٧٣م، واستعد السوق للمواجهة مع سلطة مايو، فكانت أول بادرة هي صفقة الحبوب الزيتية التي احتكرها حفنة من التجار لا يزيدون على الخمسة، فكسبوا عدة ملايين، ثم جاءت صفقة الدمورية التي اشترك فيها مسئولون مع بعض التجار. .

بعد ذلك تطور الفساد، فالتهريب قد كون طبقة جديدة من رجال الأعمال، فقفزوا، وأصبحوا أصحاب ملايين، والتفت التجار إلى الاحتكار للسلع فرفعوا الأسعار، وتنبهوا إلى إنشاء المصانع الوهمية، فنالوا الامتيازات من سلطة مايو، وتسربوا إلى الخارج فاكتسبوا تمويلاً بددوه في المتعة وبناء المنازل والرحلات للترفيه في الخارج وشراء العربات والحفلات والسهرات.

عندما حل عام ١٩٧٤م كان في الخرطوم ٧٦٠ من أصحاب الملايين، وظهرت أسماء ما كان أحد يظن أنها تقتني مثل هذه الثروة، وفتحت البنوك أبوابها للتسهيلات والقروض، ورفعت سلطة مايو مرتبات الموظفين فاختل السوق، وبدأت السلع الأساسية للسكر والزيوت واللحوم والقمح تشح، لأن السودان قد فقد رصيده في العملات الصعبة في الاحتفالات والزيارات، وتقوية أجهزة الأمن، فاشتدت حاجة السودان للقروض، فنفذ إليه المغامرون، وقدموا له السيارات البالية، والآليات القديمة والقروض المرهقة. . وجعفر نميري يكرم الطبقة الجديدة ويحتفل بها ويقدم لها وساماً اسمه ابن السودان البار، وهرع المستفيدون من الوضع، يعلنون أنهم ينشئون مدارس أو

مستشفيات، فيستفيدون من تراخيص الحديد والإسمنت ومواد البناء، ويخزنون الفائض من هذه المواد ويبيعونه في السوق السوداء، وامتد ذلك للاتحاد الاشتراكي، فاستغل هذه الغفلة الكثيرون فيه، فبنوا المنازل الضخمة، وتاجروا في الإسمنت ومواد البناء والبترول، وامتد الفساد إلى التعاونيات، فأصبح كل متصل بنظام مايو مستفيداً، فالمنازل التي أنشئت في عهد مايو، لم تنشأ في كل فترات حكم السودان منذ العهد الثنائي حتى انقلاب مايو عام ١٩٦٩م.

الطبقة الجديدة

إنها طبقة لم تحظ بالتعليم ولا بالتماسك الأسري ولا الوعي، بل اعتمدت على النهب والسلب والاحتيال، وتفتحت لها الأبواب فحصلت على الأراضي الشاسعة والمزارع التي لم تستغلها للإنتاج بل للنزهة والسهرات الحمراء، وظن كل الناس أن فرصتهم في جمع الثروة لا تكون إلا في نظام مايو، لذلك ساندوا هذا النظام، وعملوا على إرساء قواعده، والمحاسبة على وجوده حتى عام ١٩٧٧م.

في عام ١٩٧٧م أطلت عليهم أزمة الطاقة، وفي عام ١٩٧٨م هاجمتهم أزمة الوقود وفي عام ١٩٧٩م صدمتهم أزمة الخبز، وفي عام ١٩٨٠م اختفت السلع وحل التهريب مشكلة الاختفاء باستيراد بضائع أجنبية..

استحكمت الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٨١م وارتفع الدولار، واستيقظ رجال المال والأعمال وأسرعوا في تهريب أموالهم، فاشتروا المنازل في مصر ولندن وهونغ كونغ وكوريا، وسويسرا وإيطاليا وبيروت، وافتتحوا المكاتب.

انصرم عام ١٩٨١م، وأطل عام ١٩٨٢م فكان الجنيه السوداني قد تدهور تدهوراً ملحوظاً وأصبحت العملة الرئيسية في السودان هي الدولار.. وانطلق الباعة يتجولون في الأسواق يبيعون الدولار ويشترونه، وفتحت الصرافات فزاد الطين بلة، وبدلاً من أن تسيطر البنوك على أسعار العملات الصعبة، أحكمت الصرافات قبضتها على العملة الصعبة، ترفعها لأن الطلب عليها متدفق.

في خلال تلك الغفلة، كانت الخدمات قد تدهورت، والعلاج في المستشفيات الحكومية قد عجز، من ثمة افتتح الأطباء العيادات وصارت أسعار الكشف تتصاعد في أرقام جنونية، وانتهز بعض رجال المال والأعمال حاجة المواطنين للعلاج، وأقاموا المستشفيات والمستوصفات لا يقدر إلى اللجوء إليها إلا القادرون، والتعليم الذي بشرت مايو بمجانيته، وحق كل مواطن فيه، لجأت السلطة لفرض مصروفات بطرق ملتوية كالتبرعات والرسوم والتأمين، أوجدت هذه الثغرة الضرورة التي استغلها المستثمرون، ففتحوا المدارس، وجعلوا للتعليم أسعاراً باهظة..

فسدت الطرق والشوارع، وسلطة مايو عمدت أن تجمع من أصحاب العربات والناقلات ضرائب ورسوماً لتحسين الشوارع والطرق، ولكنها تستخدم في أغراض أخرى.

فرضت البطاقة الشخصية على المواطنين، فكانت رسومها تستخدم في جهاز الأمن والصرف عليه. رأت سلطة مايو أن لا طريق لها في الموازنة إلا فرض الضرائب ورفع الأسعار، ولكن المافيا قادرون فكانوا لا يدفعون الضرائب لأن السلع التي يستوردونها تأتي مهربة، فلا يدفعون عليها رسوماً للجمارك، ولا ضرائب لوزارة التجارة.

وفي عام ١٩٨٢م أصبح السودان ممراً لتجارة المخدرات الذي ينقل إلى البلاد العربية، فكوّن عدد من رجال الأعمال ثرواتهم من هذا السلاح المدمر، واتسعت رقعة الكسب، وظهرت فئة تتاجر في الأسلحة ولا تتورع أن ترسلها إلى جنوب السودان وإلى بيروت وإلى إيران وإلى البلدان الافريقية.

تدهورت كل وسائل الإنتاج ومؤسسات التنمية لأن السرقات والعمولات كانت تحكمها، فحصص البترول التي كانت تتلقاها تباع في السوق السوداء، والقروض التي تحصل عليها تتبدد في العمولات ودراسات الخبرة الوهمية.

إن الأموال التي اكتسبتها الطبقة الجديدة في عهد مايو لم تكن ذات عائدات إنتاجية، بل إنها استخدمت في المواد الاستهلاكية أو هربت خارج السودان.

عندما انتهى نظام مايو تدهورت كل مدن السودان وبلدانه، وامتلأت العاصمة المثلثة بأعداد كبيرة من النازحين، واكتظت شوارعها باللاجئين، وانتشرت محلات بيع الطعام، ومحلات أفلام الفيديو وشرائط الموسيقى والغناء، وتضاءلت المكتبات، وأغلقت الأندية الثقافية والاجتماعية، وحولت المراكز لمكاتب الاتحاد الاشتراكي، وأغلقت المقاهي، وتحكم نظام مايو في استيراد الكتب والمجلات، وأوكل ذلك لمؤسسة دار التوزيع التي تتقاضى أرباحاً تصل إلى أربعين في المائة على الكتاب والصحيفة والمجلة، ولا تستورد إلا ما يتفق مع طبيعة النظام، وتوقف أصحاب المكتبات عن استيراد الكتب، لأن البنك المركزي الذي هو بنك السودان عاجز أن يمدهم بالعملة الصعبة، فلذلك لا يغامرون بشراء العملة الصعبة من السوق السوداء، كما أن نسبة القراء قد ضعفت، فالاهتمامات الأخرى ككرة القدم ومشاهدة المسلسلات في التلفزيون صرفت الناس عن القراءة والمطالعة، والسلم التعليمي الذي استنبطته سلطة مايو وجه التلميذ والطالب لمذاكرة المقررات فقط، وأضعف كل نشاط فكري آخر، فالجمعيات المختلفة في المدارس قد اختفت، والمدارس الداخلية قد أغلقت، وتعثر المواصلات بالنسبة للتلاميذ والطلبة وبُعد المدارس عن مواقع منازلهم استنزف وقت التلاميذ والطلبة، فإنك ترى التلاميذ الصغار واقفين متسكعين في الشوارع فتياناً وفتيات حتى الساعة الرابعة مساء. . .

كان الوزير أو المسئول عندما يعفيه نميري يتعجب ويسأل متى بدأت أزمة الطاقة؟ متى بدأ انقطاع التيار الكهربائي؟ متى بدأ وقوف الجماهير في محطات البترول؟ متى شح الخبز؟

جعلت مايو السودان غابة، لا يستطيع غير القادر الثري أن يحيا فيها. . . انتهزت فئة من الناس حاجة المقيمين في الخرطوم للسكن، فرفعت الإيجارات؛ وساعدهم نميري بقوانين سبتمبر عام ١٩٨٣م، فأسرع هؤلاء المنتفعون لإخراج الساكنين القدامى ورفع الإيجار للمؤجرين الجدد، وبلغت ببعضهم الوقاحة، فيرفضون تأجير منازلهم للسودانيين، آملين أن تمتلئ بلدان السودان بالأجانب فيرفعون لهم الأسعار كما يريدون. .

إن انقلاب مايو هو مؤامرة لوقف التقدم ومؤامرة لإفساد الشعب السوداني، فهذه المافيا التي زرعتها مايو في السودان جديرة بالدساسة والمراقبة ليستأصلها هذا الشعب.. إنه ليس انفتاحاً، لكنه غزو وحرب واستعباد للإنسان السوداني ما قامت به مايو. كل شيء ارتفع ثمنه وانخفض ثمن الإنسان السوداني، فإن كانت المعونات قد عمت السودان لمحاربة المجاعة والتصحر، وهبت الهيئات العالمية والعالم الخارجي لحماية السودان، فإن السودانيين يجب أن يهبوا لحماية أنفسهم، فهذا الخبز الذي يأكلونه تجود به الولايات المتحدة، وهذا البترول الذي يستخدمونه تقدمه لهم البلدان الصديقة، وهم في غفلة لا يعلمون ماذا يكون المصير لو توقفوا عن الإصلاح وعن الوحدة الوطنية.

الفصل الستون

الخنجر والقناع

أيتها الحرية، كم من الجرائم ترتكب باسمك.

شارلوت دي كورداي

عندما تتحدث الثعالب

يفقد العاملون بالسياسة في السودان النظرة الموضوعية، وإدراك الواقع، فيستخدمون نداءات وشعارات يطيب وقعها لأهل العاصمة المثلثة من المتعلمين، ولكنها لا تعبر عن واقع السودان، فلفظة كفاح الجماهير، والعمال والمزارعين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية، كلها كلمات لا تنطبق البتة على الواقع المعاش في السودان، لأن أسس بناء المجتمع السوداني وتنميته لم تكتمل، ولم تتم بعد، فالوجود السوداني تتعدد قطاعاته، فأغلبيتهم من أهل الريف والبدو والبدائيين، فالميثاق الوطني الذي أعده بعض الحالمين المتفائلين الذين جعلوا من انقلاب الخامس والعشرين من مايو تعبيراً مشروعاً لما أسموه بالثورة.

تحدث ميثاق العمل الوطني عن ثورة عام ١٩٢٤م، وذكر أن الطلائع الثورية في قوات الشعب المسلحة قامت بهذه الثورة المتلاحمة مع القوى الوطنية، ولكن وإن كانت يقظة عام ١٩٢٤م معلماً في حركة التحرير في السودان إلا أن دوافعها، وإن دلت على كراهية الاستعمار البريطاني إلا أنها لم تستشرف لنزع السلطة، ولم يكن لها نهج مرسوم لتنمية موارد السودان

البشرية والاقتصادية، بل إن نتائج هذه اليقظة كانت وبالاً على السودان، إذ تجمعت قوى مؤيدة من بريطانيا في الساعة الرابعة مساء في اليوم الحادي عشر من يوليو عام ١٩٢٤م في منزل السيد عبد الرحمن المهدي بأم درمان، وتواثقوا أن يقفوا مع الحكم البريطاني في السودان وهم الأعيان والشيوخ والتجار وأعلام المجتمع، التالية أسماؤهم:

١ ـ السيد عبد الرحمن المهدي.
٢ ـ الشيخ الطيب هاشم ـ مفتي الديار السودانية.
٣ ـ الشيخ أحمد السيد الفيل ـ من كبار رجال القضاء الشرعي.
٤ ـ الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم ـ شيخ المعهد العلمي.
٥ ـ الشيخ أبو شمس عبد المحمود ـ قاضٍ شرعي في مديرية الخرطوم.
٦ ـ الشيخ بابكر بدري ـ المفتش بمصلحة المعارف.
٧ ـ الشيخ حاج الخضر علي كمير ـ سر تجار الخرطوم.
٨ ـ الشيخ عبد الرحمن السيد العوض ـ عمدة أم درمان.
٩ ـ الشيخ عباس رحمة الله ـ شيخ الجعليين بأم درمان.
١٠ ـ الشيخ صديق عيسى سعد ـ من كبار تجار أم درمان.
١١ ـ الشيخ محمد قمبور ـ من كبار تجار السودان بأم درمان وبور سودان.
١٢ ـ الشيخ بابكر الشيخ الشفيع ـ من كبار تجار أم درمان.
١٣ ـ الشيخ محمد علي كرم الله ـ من أعيان العاصمة المثلثة.
١٤ ـ السيد حسين شريف ـ رئيس تحرير حضارة السودان.
١٥ ـ الشيخ حمد محمد بريقدار ـ من كبار تجار أم درمان.
١٦ ـ الشيخ حجاز سليمان الحجاز ـ ناظر مدرسة أولية.
١٧ ـ الشيخ علي أبو قصيصة ـ مدرس اللغة العربية بكلية غردون.
١٨ ـ السيد علي المهدي ـ الأخ الأكبر للسيد عبد الرحمن المهدي.
١٩ ـ الشيخ قريب الله صالح ـ شيخ الطريقة السمانية.
٢٠ ـ الشيخ عثمان صالح ـ من كبار تجار السودان.

٢١ ـ الشيخ محمد المبارك عبد المحمود نور الدائم ـ من كبار رجال الطرق الصوفية.

٢٢ ـ الشيخ صالح جبريل ـ والد الشاعر توفيق صالح جبريل ومن المقربين للحكام البريطانيين.

٢٣ ـ الشيخ أبو بكر عبد الله ـ ناظر مدرسة أولية وفيما بعد مدرس اللغة العربية بالثانويات.

٢٤ ـ الشيخ أحمد إمام دوليب ـ من رجال الدين والعلماء.

٢٥ ـ الشيخ محمد المرضي ـ عمدة الخرطوم.

٢٦ ـ الشيخ بابكر جميل ـ عمدة الدناقلة.

٢٧ ـ الشيخ محيي الدين الأمين ـ خليفة الشيخ خوجلي.

٢٨ ـ الشيخ أحمد عثمان إبراهيم ـ عمدة الخرطوم بحري.

٢٩ ـ الشيخ محمد عبد القادر عثمان الماريو مابي.

٣٠ ـ الشيخ عثمان وفي ـ من كبار تجار وأعيان أم درمان.

٣١ ـ الشيخ أحمد البشاري ـ من أعيان السودان.

٣٢ ـ الشيخ بشير ناصر ـ من أعيان السودان.

لم تكن هنالك قبل يقظة عام ١٩٢٤م قوة تقدمية أو قوة رجعية، ولكن هذه اليقظة مكنت الاستعمار البريطاني أن يكون له مراكز قوى، فانتزاع السلطة من أيدي الرجعيين المتحالفين مع الاستعمار، وإن انتهى عضوياً باستقلال السودان في اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦م، إلا أن الاستعمار وجد له مسارب أخرى، ونشأت أحزاب يسندها الاستعمار، فهي أشبه بالشركات المتعددة الأجناس.

إن ميثاق العمل الوطني الذي أخرجه نظام مايو ليبرر انتزاعه للسلطة من الرجعيين قد نسيته بعد عام ١٩٧٣م.

فما أسهل الكلمات والشعارات التي ادعاها نظام مايو، وهذه صنوف منها:

١ ـ تحرير إرادة المواطنين من كافة أشكال الاستقلال الاقتصادي والتسلط الإداري والقبلي والطائفي والفكري، ووضع السلطة بكل مستوياتها

في يد الشعب عن طريق الديمقراطية الجديدة لتمكنه من المشاركة الإيجابية في مسيرة الثورة.

حقاً، لقد أثقل كاهل المواطنين بكافة أشكال الاستغلال الاقتصادي، فالدولة المايوية فرطت في أحكام السياسة المالية والاقتصادية، واعتمدت على طبع العملة الورقية حتى أصاب السودان أعظم تضخم مالي في القرن العشرين، وجنت على الزرع والضرع، وهيأت كل الأسباب للجفاف والتصحر، وكان تسلطها الإداري أعظم، إذ جرت البلاد إلى وحدات إدارية غير متكاملة، وفرضت الحكام ليأتمروا بسياستها وينفذوها، ورجعت بعد ذلك تحتمي بالطائفية الصوفية الغيبية، وكان تسلطها الفكري أعظم، فالذين لا ينضوون تحت راية الاتحاد الاشتراكي هم في عرفها خونة مارقون، يحاربون في كل اتجاه يسلكونه، وما كانت السلطة في أي مستوى في يد الشعب، ولكنها كانت في يد جعفر نميري.

تأتي الخدعة الثانية:

٢ ـ تغيير كافة القوانين البالية بقوانين تواكب العلاقات الاجتماعية الجديدة شاملة لكل أوجه الحياة في بلادنا، وقادرة على النهوض بوطنيتها كأداة من أدوات التغيير الثوري، وذلك تحريراً لطاقات المواطنين وضماناً لحرياتهم الأساسية، وتأكيداً لحقوقهم المشروعة، وتقديراً لواجباتهم في نطاق الثورة مع تأكيد سيادة القانون واحترام القضاء، ورعاية لاستغلاله، تمكيناً له من الاطلاع بمسئولية العدالة الناجزة.

تكشف نظام مايو أنه عمد أن يسن قوانين تكبل الحريات، وتسحق الإرادة الإنسانية، فقوانين سبتمبر عام ١٩٨٣م ما زالت وصمة في جبين الشعب السوداني، وقطع الأيدي، والجلد وقوانين البغي والشروع في الزنا، فهنالك أكثر من اثني عشر وستمائة سوداني قطعت أيديهم، وبعضهم صلب، والقضاة قد ذبحت كرامتهم، وفصلوا من وظائفهم، لأن راعي القضاء والحاكم بأمره وخليفة المسلمين هو جعفر محمد نميري.

ونأتي للادعاء والإسراع بالتنمية القومية في مجالات الزراعة والتعدين والصناعة والتجارة، وننظر للمصانع الوهمية والمعدات القديمة المستوردة، ومشكلة البترول.

ونـنـصدم لحالـة الريف، وميثـاق العمل الـوطني الذي يـدعي تحـريـر الريف من عوامل التخلف الموروثة، فنجد أن الريف قد أصبح قفراً، وهـاجر أهله، وهجـروا الزراعـة، وملأوا المـدن، وأعدمـوا أشجار الفـاكهة ليـزرعـوا النخيـل ليحصدوا البلح، ويستخـرجون منـه خمـراً، وبعضهم تـرك السـودان واغترب ليعمل في أحط المهن في البلاد العربية البترولية.

ذكر ميثاق العمل الوطني تأكيده لتحرير الطاقات البشـرية وتنميتهـا دعماً لمسيرة الثورة، وتوظيفها في خدمة الإنتـاج والتطور، ولكن أثبتت الأحـوال أن السياسة المايويـة طهرت الأطبـاء والمهندسين والبيـاطرة، والمعلمين وأسـاتذة الجـامعات والقضـاة والصحفيـين والاقتصاديـين، فهـاجـروا، وكسبتهم أقـطار عـربية، إن عـدد الكفاءات التي طـردتها مـايو تقـدر بعشرة آلاف من التقنيـين الأكـاديميـين وألفين من التكنوقـرات وملايـين من البـاحثين عن لقمـة العيش بعيداً عن الفقر والجوع والمرض، والاستبداد.

أشار ميثاق العمل الوطني لـلاهتمام بـالأسرة وتـوفير التعليم والخـدمات الصحية وكافة الضمانات الاجتماعيـة، ولكن نظام مـايو فكـك أواصر الأسـرة السـودانية، فهنـالك أكثـر من عشرين ألف من الأحـداث يتسولـون في أنحـاء السـودان، كما أن التفسـخ الأخلاقي قـد جنى على الشبان والفتيـات، ونظام التعليم الذي ابتدعته مايـو ما هـو إلا مكاء وتصـدية، فـالمدارس والجـامعات يتخـرج منهـا التـلاميـذ والـطلبـة وهم لا يحملون غيـر الشهـادات، وليس في عقولهم وأرواحهم بصيص من العلم والنور، والمستشفيات خالية من الأدوية، فانتشرت العيادات الخاصة، وارتفعت أسعار العلاج الخاص.

إن سفـر الكذب الـذي صاغتـه مايـو وأسمته ميثـاق العمل الـوطني لهو مصيدة للعقول الفجة.

قيادة العمل الوطني

إن السلطة البوليسية التي أطلق عليها الاتحاد الاشتراكي، وجعلتها مـايو مسئـولة عن قيـادة العمل الـوطني، وقيادة نشـاط الـدولـة، وأوكلت لـلاتحـاد الاشتراكي الدفاع عن مصالح الجماهير، وجعلته أعلى تنـظيم للثورة بين كـل منـظمات الجمـاهير، وأطلقت عليـه السلطة الشعبيـة، وادعت أنـه يعمق قيم

الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية، قد أثبت هذا التنظيم أنه كان أكبر عائق للحرية ولسلطة الشعب.

خططت مايو تنظيم الاتحاد الاشتراكي كالآتي:

١ ـ الوحدة الأساسية.

٢ ـ الفرع وهو التنظيم في موقع العمل.

٣ ـ القسم ويقصد به الوحدات الأساسية والفروع القائمة في دائرة المدينة أو المجلس الريفي للحكم الشعبي بالمديرية.

٤ ـ المنطقة ويقصد بها عدداً من الأقسام القائمة في دائرة المنطقة.

٥ ـ تنظيم المديرية ويقصد به الوحدة الإدارية القائمة وفقاً للتقسيم الإداري للبلاد.

٦ ـ تنظيم الإقليم ويقصد به الوحدة الإدارية للتقسيم الإداري للبلاد ويشمل جميع المديريات.

هذه التنظيمات كلفت الدولة ميزانية ضخمة شملت المرتبات والعربات والوقود وتفصيل العمل في الوزارات والمؤسسات، وأوجدت طبقات طفيلية نهبت ثروة البلاد.

هنالك اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وأعضاء اللجنة المركزية مميزون فهم فوق القانون وأعلى تنظيم من تنظيمات الاتحاد الاشتراكي هو المكتب السياسي، وأعضاؤه ما عدا رئيس الجمهورية ونائبه الأول يكونون في درجة نائب رئيس جمهورية ويتقاضون مرتب نائب رئيس الجمهورية، وهنالك اللجان المتخصصة، وهيئة مجلس الشعب المكونة من أعضاء الاتحاد الاشتراكي في مجلس الشعب بموجب المادة (١٩) من النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني وهنالك المنظمات الجماهيرية والمنظمات الفئوية التي يقصد بها النقابات والاتحادات المكونة ولا ننسى أن نذكر أجهزة الاتحاد الاشتراكي على مستوى جمهورية السودان الديمقراطية.

١ ـ رئيس الاتحادَ الاشتراكي وهو جعفر محمد نميري.

٢ ـ المؤتمر القومي.

٣ ـ اللجنة المركزية.
٤ ـ المكتب السياسي.
٥ ـ الأمانة العامة.
٦ ـ هيئة مجلس الشعب.

لقد جعلوا رئيس الاتحاد الاشتراكي رمزاً لتحالف قوى الشعب العاملة والوحدة الوطنية والإرادة الشعبية المناط بها قيادة الاتحاد الاشتراكي وأجهزته ومنظماته الجماهيرية والفئوية والشعبية ورئيس الاتحاد الاشتراكي هو القائد لنشاط كل هذه الأجهزة والمنظمات.

سلطات وصلاحيات رئيس الاتحاد الاشتراكي

١ ـ يعتبر رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني مفوضاً في إصدار كافة القرارات التي من شأنها صون النظام وحماية كيان الاتحاد الاشتراكي، وحسن أداء أجهزته، ومتظماته، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتضامن قوى الشعب العاملة.

٢ ـ في حالة غياب اللجنة المركزية والمكتب السياسي أو في حالة نشوء ظرف عام ومستعجل يجوز لرئيس الاتحاد الاشتراكي أن يمارس جميع السلطات والصلاحيات المخولة بموجب هذا النظام للجنة المركزية، والمكتب السياسي على أن تعرض الإجراءات المتحدة على اللجنة المركزية، والمكتب السياسي عند أول اجتماع لكل منها.

وهنا ملاحظة للتاريخ أن كل القرارات التي كان يتخذها جعفر نميري كانت تنفذ، وتعرض فقط للعلم وليس للمناقشة.

يجوز لرئيس الاتحاد الاشتراكي دعوة أي عضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكي لحضور دورة انعقاد أي تنظيم لهيئات أو تنظيمات الاتحاد الاشتراكي على أن لا يكون لذلك العضو حق التصويت.

كان المؤتمر القومي ينعقد كل ثلاث سنوات، وأول مرة انعقد فيها المؤتمر التأسيسي كان ذلك في يناير عام ١٩٧٢م وانعقد المؤتمر الأول عام ١٩٧٤م والثاني عام ١٩٧٧م والثالث عام ١٩٨١م والرابع عام ١٩٨٥م ولكنه لم ينعقد.

أما اللجنة المركزية فكانت تنعقد كل سنة وآخر مرة انعقدت فيها كان ذلك في مارس عام ١٩٨٥م.

اختار جعفر نميري أعداداً في اللجنة المركزية، وأعفى الكثيرين، وقفوا في المكتب السياسي لحين الدكتور جعفر بخيت والدكتور منصور خالد، والدكتور محمد هاشم عوض والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وأحمد عبد الحليم ومهدي مصطفى وبدر الدين سليمان.

تكفلت الدولة بدفع مصاريف الإقامة والمعيشة والانتقال للأعضاء والمدعوين للمؤتمر القومي واللجنة المركزية الوافدين من الأقاليم، وكلف ذلك خمسين ومائتي مليون جنيه خلال حكم نميري.

الفصل الحادي والستون

إله من طين

سكر الطين سكرة فادعى الشوق	إلهاً متجبراً ذا اعتقاد
جل ربي الغني شكل دنيانا	ليبلو وفاءها بالفساد
تدعي ذاتها فعاقبها الله	على حربها مع الأصفاد
ألهم الحسن فتنة صوراً حسنى	وأخرى مع الوحوش العوادي

محمد المهدي المجذوب

صانعو الأصنام

ما رأيت صنماً يصنع من صانعيه لعباً، تارة يلهو بها، وتارة أخرى يحطمها، ومرات أخريات يصفها أمامه يستعرضها ثم يخفيها، وفي الآخرة يرميها في الظلام، ذلكم هو جعفر محمد نميري، اختاروه ظناً منهم أنه أضعفهم عقلاً، وأضحلهم علماً، وأهينهم خلقاً، وأهزلهم مسلكاً، وأسرعهم حماقة، بدا لهم منه الظاهر، ولكنه بحر لجي متلاطم، هو بحر الظلمات، فهو إن كان من صلصال كالفخار، لكنه طاغية في الميزان، وكل شيء عنده بحسبان، إنه برزخ تتساقط في جبه البشر، وإن كان مرج البحرين عنده لا يلتقيان . .

سخَّر كل صاحب قلم ليخط له فكره، وكل صدر دؤوب ليحل له عقدته، وكل طموح نهاز ليرفد له عمله، إنه الشيطان، وكأنه خلق وقد عرف ما يريد، لا العلم ولا الثقافة، ولا الخلق ولا المروءة، ولا النسب ولا الحسب له قوام لمملكته، فهو سفاح مارد يخدم لحظته، ولا يعنيه إلا أن

ينقض في اللحظات الأخريات، فما من شبكة نصبت له إلا مزقها، وما من صائد نشد صيداً إلا كان هو صائده.. يقذف البشر من كل جانب دحوراً، وهو لا يسمع للملأ الأعلى، ويخطف الأبصار والبصائر خطفة الصاعقة، وما له شهاب ثاقب.

أصدر قرارات جمهورية ليؤمن سلطته، وفي اليوم السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٧١م بدأ عهده الجديد، وقد اختار نوابه، وحدد الاختصاصات والأطر والأهداف للوزارات والأجهزة، وأحكم قبضته وقبل ذلك وقف في اليوم الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٧١م يخاطب السودانيين، وقد حشدت له جموع هائلة، وسرهم أن الشيوعيين قد نحروا ودحروا، فأسلموا لنميري القيادة، فرأى أن يكون رئيساً للجمهورية، بل أول رئيس لها بلا منازع وقال: «إني لأشهد الله أمامكم اليوم مجدداً الميثاق، ومؤكداً العهد لشعبنا الوفي بأن أظل له ومعه جندياً مخلصاً، وخادماً أميناً، لا حاكماً متسلطاً، ولا والياً متجبراً، أهب آمالكم كل فكري، ومطامحكم كل جهدي، وأكرس قلبي كله حباً لكم ووفاء، أرفع رايتكم مناضلاً تحتها، حماية لوحدتكم، ودعماً لإرادتكم، ومفجراً لطاقاتكم.. وسأظل على العهد أرفعها، وأسقط شهيداً دون سقوطها حتى نكمل معاً درب النضال الطويل وصولاً إلى يوم النصر الأخير.

ومن أجل هذا يا مواطني الأحرار، قبلت قرار مجلس قيادة الثورة تشريفي بالترشيح رئيساً لجمهورية السودان الديمقراطية، وما كنت لأقبله لولا اقترانه بالاستفتاء الشعبي، ليس فقط تعبيراً عن قبولكم لي رئيساً، ولكن استعداداً منكم لوضع قواكم الزاخرة، وقلوبكم العامرة بالإيمان في خدمة مبادئ وأهداف الثورة، فأنا، وأنا أصدقكم القول، لن أستطيع وحدي أن أتحمل المسئولية لإنجاز مهمة المرحلة القادمة.. أريدكم معي كل واحد فيكم، وكلكم معاً في تنظيماتكم الجمهورية متحدة في تحالفها العظيم تحت راية الاتحاد الاشتراكي السوداني.

ولقد ظللت أؤكد أن هذه الثورة شعبية في أهدافها، وفي قواها، وستظل بالشعب كما تفجرت به وللشعب كما قامت من أجله، أريد أن يكون

اختيـاركم واعياً مسئـولاً، أريده التـزاماً مشتـركاً بينـاً، أريده عهـداً على ميثاق الثـورة، ومن أجل هـذا، فلن أقبل إلا اختيـاراً مؤيداً بأغلبية سـاحقـة عـاليـة تطمئني وإياكم على وقفتنا يداً واحـدة، وإرادة واحدة، وقـدراً واحداً، ومصيـراً واحداً».

إنه بعد انقلاب هاشم العطا الذي دحر، حاز نميري على قبول ورضـاء من الشعب الذي كره الشيوعية، فكـر نميري أن يستـأثر بـالسلطة، وأوحت له بذلك جهة أجنبية، وزينها له أنور السادات أن يستغني عن رفاقه، وقـد أحس رفاقه بـذلك، فكـان لا يلتقي بهم، ولا يشاورهم، وقـد ارتدى زيـاً جديـداً، وجمـع حولـه نفراً من المتعلمين المثقفين الـذين لم يكن لهم يد ولا مـوافقـة على انقلاب الخامس والعشرين من مايو، وأعاد أعداداً من المفصولين، وبدأ يرد المؤسسات المصادرة إلى ذويها، ويتقرب من أساتذة الجامعـات، ويمدح التكنوكرات، ويستغني عن العسكر، وكان خالد حسن عباس قد أحس بعد أن قتل أخوه في قصر الضيافة خلال انقلاب هاشم العطا أن الأمر قد صعب عليه أن يقاوم نميري، وصرف مأمـون عوض أبـو زيد لـلاتحاد الاشتـراكي، وصار يـطوح بزين العـابدين محمـد أحمد عبـد القادر، ويـراوغ أبا القـاسم هاشم، ويتغافل بابكر عوض الله، فرأى خالد حسن عباس أن يحل المجلس ويـرشح نميري نفسه لرئاسة الجمهورية.

وفي سبتمبر عام ١٩٧١م جاء نميري ليقول للناس هاؤم اقرأوا كتابيه.

«مواطني الأحرار الثوار،

أحييكم تحية ثورة مايو الخالدة الباقية بإذن الله،

واليوم مواطني الأحرار الثوار، وأنتم تستعـدون لإبداء رأيكم في اختيـار رئيس جمهوريتكم، ولأول مرة في تـاريخ السـودان الحر المستقـل، أرى من واجبي نحـوكم، ومن حقكم علي، أن أقدم لكم كتـابيه لتقـرأوه حتى تكونـوا على بينـة من أمـركم وأنتم تحكمـون، فقـد مضى حق الحقـوق المـوروثـة، ومضى عهـد التأييـد الأعمى، ومضى عهـد الحكم بـالـوراثـة، ومضى عهـد الحكم بـالوكـالة، فمـا أنا إلا واحـد من أبنائكم جئت من قـرية من قـراكم، وانحدرت من أبوين لم يعيشـا إلا عيشة الكفـاف كالمـلايـين منكم، ليس لي من حق مـوروث إلا مـا أورثنـيـه قليـل الجهـد الـذي أعـانني الله على أدائـه

لكم. . بالتكليف لا بالتشريف، وبالمساواة التامة التي لا تعرف تدنياً ولا استعلاء. . وإنني اليوم وأنا أقدم لكم كتابيه مواطني الأحرار الثوار إنما أفعل هذا رغبة مني أن تتحد إرادتنا على بينة، وتحدد مسيرتنا على هدى، وتتوثق جهودنا على وعي وبصيرة».

بالطبع ليس هنالك منفذ لغير جعفر محمد نميري لسوداني واحد أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، فالاتحاد الاشتراكي السوداني هو القابض الآمر المرشح الوحيد، فقد رشحه الاتحاد الاشتراكي السوداني، وليست هنالك أحزاب تعارض، فنميري قد حل كل الأحزاب وصادرها. .

تولى انتخاب رئاسة الجمهورية السيد محمد الشيخ جميل أحد كبار رجال الحكومة المحلية ذلك. . . وقد نال نميري كأي طاغية ٩٩/٩ من أصوات الناخبين، ولا يهم أبداً أن يذهب الناخبون، فقد فاز نميري قبل أن يذهبوا. . وأول ما قام به نميري بعد أن أصبح طاغية مقنناً أن جمد رئيس لجنة انتخابه، وطوح به بلا مكتب في الاتحاد الاشتراكي، وأجرى تعديلاً وزارياً أشرك فيه أساتذة الجامعات، وأتى بالدكتور بهاء الدين محمد إدريس نائب وزير دولة للشئون الخاصة، وظهر اسم البرفسور أحمد عبد الرحمن العاقب والبرفسور الدكتور أحمد محمد الحسن، والدكتور بشير عبادي، والدكتور عون الشريف والدكتور عقباوي وظن الأساتذة أنهم سيحكمون. . ولكنها كانت تصفية لجامعة الخرطوم. .

وتوالت المؤامرة فما من أحد يطمح للوزارة ويحمل لقب دكتوراه، ويتقرب للاتحاد الاشتراكي، أو يتعاون مع لجانه إلا قذف به جعفر نميري إلى هاوية الوزارة السحيق.

ما كان تقليد الوزارة إلا اعتقالاً، وحجراً، فنميري قبل أن يختار وزيراً من وزرائه يدرس أحوال أسرته ومحاسنها ومخازيها، ومنبتها ومخازيها وأصولها، والانحرافات التي فيها، ويتبع نشأة الوزير وصحبه، وميوله، واتجاهاته وطموحه، ويراقبه بعد أن يعينه، وما الوزير عند نميري إلا منفذاً ومخلب قط، تأتي له الخطة الكاملة ومعها الأوامر، فالوزراء لا يحكمون في فلسفة نميري، بل يساعدونه في أدائه، فالخطط تأتي من خارج الوزارة،

فهنالك فريق في الخارج والداخل يرسم السياسة طبقاً لما يثبت ويركز وجود نميري في الحكم، وقد عرف الوزراء ذلك، فبنوا المنازل، وحازوا على المزارع، ونموا ثرواتهم، وأدركوا أن المقام بها قليل، فمن كانت له قدرة وميل للسرقة فقد سرق على مرأى ومسمع من نميري، ونميري يحسبه له عندما يستنفذ غرضه منه، ويرميه، ومن كان يقدر على نيل الرشوة والعمولات، ويؤدي لنميري ما يريده، فنميري يغمض عينه عنه، ولكن ما كان يظن نفسه وزيراً يخطط ويرسم سياسة فالويل له. . . إن نميري يطوح به، ويجعل رزقه عسيراً، ومقامه صعباً مريراً.

وفي مايو عام ١٩٧٣م وقد أجيز الدستور، أصدر نميري الأوامر الجمهورية التي حددت وفصلت مهام وواجبات وأهداف الجهاز التنفيذي الذي هو مهام وواجبات وامتيازات الرئيس والذي هو في الوقت نفسه رئيس الوزراء، إذ ليس في نظام نميري مجلس وزراء، وهذا يسمى بالأمر الجمهوري رقم (٣) وشملت المواد من المادة العشرين حتى المادة الثالثة والعشرين ذلك وشملت المادتان السابعة والعشرين والثامنة والعشرين مهام وواجبات وامتيازات الوزراء والمواد الرابعة والعشرون حتى المادة السادسة والعشرون مهام وواجبات وامتيازات المجالس الوزارية والمادتان السابعة والعشرون مهام وواجبات وامتيازات نواب الوزراء والمواد من التاسعة والعشرين حتى الثالثة والثلاثين مهام وواجبات وامتيازات الأمانة العامة للحكومة والمواد من الرابعة والثلاثين حتى الحادية والأربعين الخدمة العامة، وفي اليوم التاسع من مايو عام ١٩٧٣م أصدر نميري الأمر الجمهوري الذي ألغى الأمرين الجمهوريين الخامس والسادس وحدد عدد الوزارات، وأنشأ هيئة للتخطيط المركزي ومجلس أعلى للتخطيط وجعل نفسه في قمة الهرم.

الدستور

اجتهد الدكتور جعفر محمد علي بخيت والدكتور منصور خالد في اجتياز العقبة، وصياغة دستور إسلامي ونصت المادة السادسة عشرة الخاصة بوضع الدين في السودان ونصت هذه المادة كالآتي:

(أ) في جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام، ويهتدي المجتمع بهدي الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عنه.

(ب) والدين المسيحية في جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى للتعبير عن قيمها.

(ج) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها.

(د) تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين، ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو على مجموعاتهم على أساس العقيدة الدينية.

(هـ) يحرم الاستخدام المسيء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسي وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً للدستور ويعاقب عليه قانوناً.

لا شك أن الدين من أهم الروابط، بل هو الرابط الأول الذي ربط السودانيين كأمة مسلمة عربية، فنحن نناقش هذه المشكلة من النواحي التاريخية والعرقية والانثربولوجية، فحتى يوم الاستقلال كان الوافدون المسيحيون الذين يتحدثون اللغة العربية يتبرأون أن يكونوا سودانيين، وكانت الإدارة البريطانية الاستعمارية تستغلهم وتمنحهم امتيازات يعلون بها عن السودانيين، وكانت لهم نظمهم الوظيفية الخاصة وقوانين معاشاتهم، فهم لم يتمكنوا من أن ينصهروا في البنية السودانية، ولا يتصاهرون مع السودانيين، فالموقف هنا مختلف عن الولايات المتحدة، فالجذور والأصول للسودانيين ما عدا الجنوب هي جذور إسلامية عربية، وعندما ظهرت الأحزاب، وتسنى لها أن تحكم منحت هؤلاء المستوطنين الجنسية السودانية، واستفادت منهم في الأصوات، وجاء عهد نميري فباركوا هذا العهد، واشتروا الأراضي، وبنوا المنازل السكنية، وكانوا يفتخرون وما زالوا أنهم لا يؤجرون منازلهم للسودانيين، فهذا الاستعمار الإسكاني سيكون له عواقب وخيمة، فالشعب

السوداني قد بدأ يتنبه لهذا الخطر، وسينفجر الشعب السوداني، كما أن لهؤلاء المستوطنين أنديتهم الخاصة وجالياتهم، فهم أشبه بالهنود في شرق افريقيا. فدستور نميري الذي وقعه في عام ١٩٧٣م يبدو ليبرالياً في هذه الفقرات، وقد ينظر إليه غير السودانيين نظرة احترام، ولكنه أوجد هذه المشكلة الخطيرة..

وجاءت الانتفاضة، وظهرت أحزاب دينية سواء إن كانت إسلامية أو مسيحية.

إن دستور نميري لهو اقتباسات من الدستور الأمريكي، فكان الرئيس لجمهورية السودان الديمقراطية معبراً عن الإرادة الشعبية التي هي السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والسياسية الجماهيرية، ولكن جمع هذه السلطات فيما يسمى بالجمهورية المؤسسية لا يحفظ لها التوازن لأن جعفر محمد نميري استبد بها كلها ما دام قد رسم له أنه التجسيد للإرادة الشعبية، وبالطبع الذين صاغوا الدستور لم يعلموه، ولم يردعوه أن تجسيد الإرادة الشعبية هو تجسيد جهازي وليس تجسيداً فردياً، لذلك ظن أنه هو الدولة والدولة هو.

كان هنالك المادة (١١٥) من دستور عام ١٩٧٣م وهي الخاصة بحصانة ومحاسبة الرئيس وهي تنص أنه يجوز لمجلس الشعب في حالة توجيه اتهام لرئيس الجمهورية من ثلث أعضاء المجلس ويجوز لهم الاجتماع للنظر في الأمر، فإن وافق ثلثا أعضاء مجلس الشعب على الاقتراح يمكن لمجلس الشعب توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية ورفع الحصانة عنه وتقديمه لمحكمة خاصة تشكل تبعاً للقانون.

وقد صاغ هذه المادة الدكتور جعفر محمد علي بخيت وأسهم معه الدكتور زكي مصطفى النائب العام حينذاك والدكتور منصور خالد.

نسي هؤلاء السادة الثلاثة أن رئيس الجمهورية خرج من عباءة الاتحاد الاشتراكي وهو رئيس الاتحاد الاشتراكي، وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي نالت العضوية في مجلس الشعب كفصائل للثورة المايوية، ورئيس الجمهورية هو

الـذي يحل مجلس الشعب، ورئيس الجمهـوريـة هـو الـذي يختـار الأعضـاء المعينين في مجلس الشعب، فهذه المادة ذر للرماد على العيون.

وجاء في تفسير هذه المادة أن رئيس الجمهـورية ليس مسئـولاً مسئوليـة جنائية أمام المحاكم العـامة فيمـا يرتكبـه من أعمال أثنـاء تأديـة مهامـه إلا إذا تجاوز ذلك إلى الخيانة العظمى، ففي هذه الحـالة تـرفع الحصـانة عن رئيس الجمهورية ويحاكم على أي جرم آخر أمام المحاكم العامة.

أوضحت السلطات الـرئاسيـة في المـواد الآتيـة ٨٠، ٨١، ٨٢، ٩٩، ١٠٠، وجاءت المادتان ٨٩، ٩٠ أن الرئيس يعـاون نوابـه ووزراءه... ولكن نسي علمـاؤنا الـدستوريـون أن جعفر محمـد نميري يعين نـوابه بـلا مشورة، وكـذلك وزراءه، ويعفيهم ويفصلهم بـلا مشورة، لقـد عين بابكـر عوض الله نائباً أولاً وأعفاه، وعين خالد حسن عباس نائباً له وأعفاه، وعين اللواء محمـد الباقر أحمد نائباً أولاً وأعفاه، وعين أبيل الير نائباً له وأعفاه، وعين أبـا القاسم محمد إبراهيم نائباً أولاً وأعفاه، وعين الفريق عبـد الماجـد حامـد خليل نـائباً أولاً وأعفـاه، وعين اللواء عمر محمـد الطيب، أمـا إذا ذكرت أسمـاء الوزراء ونـواب الوزراء ووزراء الـدولة لاحتجت لكتـاب، ففي ملحق الكتاب سجلت كل أسماء الوزراء في عهد نميري..

أسهم في وضـع الدستـور الدكتـور جعفر محمـد علي بخيت والدكتـور منصـور خالـد، وبدر الـدين سليمان والـدكتور زكي مصـطفى وقام بـالصياغـة القـانونيـة أحمد متـولي العتباني، وقمنـا نحن كفريق متكـامل بـالترجمـة للغة الإنجليزية وأجرى التعديل فيها المستشارون القانونيون.

حقاً لقد استغل جعفر نميـري المادة (٨٠) التي تنص كـالآتي: «رئيس الجمهـورية هـو رأس الـدولـة ويتـولى السلطة التنفيـذيـة ويشـارك في السلطة التشـريعية، ويعمـل بموجب تفـويض من الشعب عن طريق استفتـاء ينـظمـه القانون ويقوم الاتحاد الاشتراكي وفقاً لنظامه الأساسي».

كانت لعبة الدستور مبـاراة في النقل من دستـور الولايـات المتحدة ومن الـدستور الفـرنسي ودساتيـر الكاميـرون وغينيا وتنـزانيا وسـاحل العـاج والهند

وتـونس والجزائـر. حقاً، لقـد كان دستـور عام ١٩٧٣م هـو المبرر والأسـاس لـطغيان وديكتـاتوريـة جعفر نميـري فالـذين تقلدوا وسام الـدستـور في اليـوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٧٣م يجب أن يذكـروا جيداً أي شـر وأذى قدموه للسودان.

الفصل الثاني والستون

الاستلاب والتهجين

الكلمة المنمقة دون التزام من أعمق أعماق العقل والضمير كلمة حق أريد بها باطل، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب: يروضونك بها لامتطائك فما لك من خلاص... لا تصدق أحداً بما قال حتى ولو أسدى النصح هذا إلا ان عجمته ثلاثاً ثم لا تستيقن حتى يوارى الثراء، كفاك انخداعاً وتذكر ما قالته الحاجة آمنة في غرب السودان «الوجه إما امتلأ حراباً أو امتلأ تراباً، فلا يملأون وجهك ثانية تراباً».

صلاح أحمد إبراهيم

أشكال اللغة ومفاهيم السياسة

الاستخدام الحركي للغة العربية في قطر كالسودان، انتشرت فيه الأمية حتى أصبحت قانوناً، لا يستطيع الناس فيه أن يدركوا الدلالة اللغوية وتطبيقها في الممارسة السياسية، بل يكتفون بالدلالة المركزية والهامشية للألفاظ، وكان للإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية أعظم الأثر في حفر ظلال الكلمات وطمس دلالاتها اللفظية المعبرة عن جوهر الأشياء، من ثمة اختفت القدرة لسبر حقائق السياسة ومتغيراتها، فالإحساس اللفظي أصبح سلاحاً ينفذ عبره المشتغلون بالسياسة إلى مشاعر الجماهير، إذ ليست مفاهيم محددة للألفاظ واستخدامها غير الإثارة، وعندما استولى العسكر في اليوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م انتقوا الألفاظ لإرساء قواعد وجودهم، وأحيوا السخط القائم على عجز الأحزاب، واستغلوا ذلك لأن القصور والجمود في تحليل

الأوضاع وإدراك الرؤية في بلد كالسودان قد أصابه التعتيم لافتقاره للتسجيل والمتابعة الزمنية، والخروج من مستنقع الظلمة إلى ضوء العالم.

إن كان للعسكر سلاح وبنادق ومدافع وطائرات وجيش، وتوفرت للشعوب قدراتها الفكرية ورؤيتها النافذة للمستقبل وتفاؤلها لإيجاد الحلول، لن يستطيع نظام فاشستي أو طاغية أن يتملكها، فالطغيان والاستبداد بالحكم لا يأتي إلا في حالة القنوط واليأس.. وقد كان السودانيون يائسين، فتمسكوا بطوق الانقلاب.

خلط الأوراق

رأى نظام مايو أن يمسك بشعرة معاوية، فلا يدعي أنه نظام عسكري، بل تجرأ وسب نظام ١٧ نوفمبر ولعنه، واتهمه أنه انقلاب عسكري.. ونرى أن نظام مايو أشرك المدنيين في أول حكومة له، وجعلهم الأغلبية الغالبة، والمدنيون الذين أشركهم كلهم من العاصمة المثلثة، والعاصمة المثلثة جمهورية مستقلة لا تعرف أي شيء عن السودان، وهؤلاء الوزراء موظفون مثقفون لم يمارسوا العمل السياسي بين الجماهير، ولم يطوفوا بأنحائها، ولم يدركوا مطالبها وآلامها، والماركسيون منهم يظنون أنهم في غمضة عين وانتفاضتها تتحول البلاد إلى سوفيتات، وتقوم ديكتاتورية العمال، وإنهم لم يقرأوا البيان الاشتراكي ولا رأس المال ولا المحاولة لتحقيق الاقتصاد السياسي، ولم ينظروا في تاريخ الاتحاد السوفياتي، وبلدان الكتلة الشرقية، بل إنهم فاءوا إلى مقاعدهم، وآمنوا أن الانقلاب العسكري سيحقق لهم كل ذلك، فليس في بنية الوجود السوداني التناقضات الطبقية ولا الصراع في التكوين الجماعي، لأن مقومات المجتمع السوداني المتوحد الواحد لم تكتمل بعد..

وجاء معهم انتهازيون يلعبون بالألفاظ، ويحلمون بالأفكار، ويلقون مرتعاً خصباً يجنون منه الثمار، وبعضهم أصبحوا كتبة يصوغون الخطابات السياسية، وبعضهم افتتن بعبد الناصر، وعمل على نقل تجربته، وما زالت فجة حتى تخثرت بعد مماته في سبتمبر عام ١٩٧٠م.

وفي تلك الأثناء قامت محاولات لاجتذاب الصادق المهدي الذي رسم هـذه اليـوتوبـيا الجـديدة من غيـر تفاصيـل، وأقبل نـظام مايـو لتطبيقهـا، لأن الصادق المهدي أدان عمه أمام الأنصار، ونادى بالقوة الحديثة، وأنكر الإمامـة على عمـه، مع أن أبـاه السيد الصـديق عبد الـرحمن محمد أحمـد المهدي، كان إماماً ابن إمام ابن إمام.

وتـوفي الأزهري في ربـع السنة الأولى لنـظام مايـو، وكـان معتقـلاً في سجن كوبر، وقد خرج مستأذناً محروساً لتقبـل العزاء في شقيقـه الأستاذ علي االأزهري فألمت به أزمة قلبية قضت على حياته، وقد شـك الشعب السوداني في أن يكون موته طبيعياً، وفـرح الانقلابيـون، وأذاعت إذاعة أم درمـان الخبر على نحـو لا يليق بالعقـول ولا القلوب، بل إن دل فـإنه يـدل على الخساسـة واللؤم والحقـد والصفاقـة، وإنكار الجميـل. . . أذاع راديـو أم درمـان الخبـر كالآتي:

«تـوفي صبـاح اليـوم إسمـاعيـل الأزهـري، وقـد عمـل الفقيـد معلمـاً بالمدارس السودانية» عجباً لقد كـان بابكـر عوض الله تلميـذاً من تلاميـذه في كلية غردون، وكان محجوب عثمان تلميذاً من تلاميذه، وكان طه بعشر تلميذاً من تلاميذه، وكان موريس سدرة تلميذاً من تـلاميذه، وكـان خلف الله بابكـر تلميذاً من تلاميـذه، ولا أزعج القـارئ ، بل أكتفي وأقـول إن أغلبية الـوزراء كانوا تلاميذ للزعيم الرئيس إسماعيـل الأزهري، ولكن سكـر السلطة، وشهوة اللحظة، ودناءة الخلق جعلتهم ينعون رجلاً من الرواد والأعلام والمجاهدين، سهـر، وسجن، واغترب، وتعـذب ليحقق للسودان استقـلالـه، وجـاء جعفـر محمد نميري يدعي أنه هو الذي حقق استقلال السودان، وما عرف أنـه عمل على استغلال السودان، وغير العلم، وبدل اسم السودان، وهذا الـرهط الذي لم يستفد من علمه، ولم يفكر في المستقبل ارتمى تحت أقدام الصبيان الذين لم ينجحوا في المدارس فسلكوا طريق العسكـرية، وقـاموا بحـرابة ضـد هذا الوطن المنكود، وذهب مـوسى المبارك، ومحيـي الـدين صابـر ليقدمـا العزاء لأسرة الزعيم الشهيد، والتاريخ لا ينكر شجاعة واباء خالد حسن عباس الـذي وقف ليؤكـد أن أباه حسن عبـاس درويش كان يبكي طـوال الليـل حـزنـاً على الزعيم الخالد إسماعيل الأزهري وقال خالد، وكم لخالد حسن عباس مـواقف

كرامة واباء، ولا أنسى زملاءه مأموناً وزين العابدين وأبا القاسم هاشم وفاروق عثمان حمد الله، وهاشم العطا وبابكر النور، لقد كانوا سودانيين أصلاء كرماء النفس... وقف خالد وقال: كيف نمنع السودانيين أن يشيعوا الأزهري، ونحن لم نمنع أهلنا من البكاء.

عرف جعفر نميري أن السودان سيدخل في حرب أهلية لو منع تشييع الأزهري، وشيع الزعيم العظيم، وصلى عليه السيد محمد عثمان الميرغني، وكانت الطائرات تحلق فوق رأس المشيعين، وعربات الجيش والأمن تطوف، وقد ألقي القبض على الكثيرين، وظن نظام مايو أنه قد تخلص من عدو شرس، ولكن لقد كان موت الرئيس الزعيم الأزهري خلوداً ودفعاً ووجوداً لشعلة التحرر ومتابعة الخطى نحو الخلاص من ربقة الديكتاتورية.

وبعد عام وأشهر توفي جمال عبد الناصر، فذهب جعفر محمد نميري وبابكر عوض الله وفاروق أبو عيسى، يشيعونه ويبكونه، واستنفر أبو القاسم محمد إبراهيم موكباً باكياً من النائحات المأجورات ومن ذارفي دموع التماسيح.. وكتب عمر الحاج موسى وزير الإرشاد القومي حينذاك يرثي عبد الناصر في جريدة الصحافة، ويشيد به، فهل نسي عمر الحاج موسى أستاذه ومحرر السودان إسماعيل الأزهري، فإن دل على هذه فإنه يدل على التبعية والفراغ السياسي من أول أولويات نظام مايو.

الطواف

بدأ جعفر محمد نميري يطوف أرجاء القطر، تارة بالناقلات وتارة بالسيارات، وتارة بالطيارات، وكان يمضي بلا حراسة، لأنه ظن بعد موكب يونيو عام ١٩٦٩م أن الشعب قد عشقه، ورفعه مكاناً علياً، قرر جعفر نميري أن يزور قاعدة الأنصار في النيل الأبيض، وقد زين له النهازون أن يؤمم ويصادر المشاريع الزراعية، ناسياً أن هذه المشاريع تدر العملات الصعبة على البلاد، وتكفيها العطالة، وتقدم لها الغذاء، ولكنه قوبل بمظاهرة دامية صاخبة لاعنة في اليوم الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٧١م، وكاد أن يفقد حياته، فقد قفز إليه أحد أبناء الأنصار وهو يحمل سكيناً أراد أن يقضي بها على حياته، ولولا حارسه لسقط صريعاً.

قطع رحلته في اليوم السادس والعشرين من مارس عام ١٩٧١م، ويوم السبت الموافق في الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٧٠م أذاع خطاباً في التلفزيون والإذاعة جاء فيه:

«أيها المواطنون الثوار

السلام عليكم ورحمته، السلام عليكم.. أحييكم بتحية ثورة مايو الخالدة الباقية بإذن الله. في الأيام القليلة الماضية، وما أن أعلنت عزمي على زيارة منطقة النيل الأبيض، وتفقدت مشاريعها الزراعية بهدف اللقاء مع جماهير المزارعين والتشاور معهم فيما يهمهم، ويهم البلاد، وإعلان قرارات حكومتكم الثورية في ميدان الإصلاح الزراعي بهدف إحداث آثار جذرية عميقة في تبديل حياة البسطاء من المزارعين، ورفع مستوى معيشتهم ودعوتهم للمشاركة الفعالة في إدارة شئون البلاد مع بقية العاملين، الأمر الذي يهدد نفوذ الإقطاع والرجعيين في تلك المنطقة، وينهي عهد استغلال الإنسان وعبوديته، وما أن أعلنت ذلك باسم الشعب، وثورة الشعب حتى أخذ التحالف الرجعي بين الاستعمار والإقطاع والطائفية وكل قوى الشر يتحرك لتنفيذ المخطط الدموي الذي حاكته قوى الاستعمار الأجنبية، ومولت تنفيذه على أيدي الرجعية المحلية ليحول في النهاية دون تغيير الحياة في تلك المنطقة وحبس مسيرة الثورة.

ولقد كانت ضربات جماهير الشعب والمزارعين عاتية قاضية على تآمرهم الرجعي إذ استقبلتنا جماهير النيل الأبيض تلك الاستقبالات الرائعة، وبالهتاف المدوي بحياة الثورة وشعارات الثورة، وأهداف الثورة، وغمرونا بالتبرعات لصالح معركة الشعب في القضاء على العطش نساء ورجالاً وشيباً وشباباً مما جعلنا نعمل منذ الرابعة صباحاً حتى منتصف الليل دون كلل أو ملل لا نلتفت إلى أكل أو شراب، زادنا ثقة الجماهير وتجاوبها معنا، والتفاتها نحو ثورتها، إلا أننا رأينا بجانب هذه الاستقبالات الضخمة أن هناك محاولات منظمة للتحرش بنا، والتهجم على حياتي وحياة زملائي المرافقين من أعضاء مجلس الثورة والوزراء والمسئولين وجماهير الشعب الأبرياء.

فقد كان الرجعيون يجمعون السذج والبسطاء والذين تمكنوا من تضليلهم عبر السنين واستغلالهم باسم الدين الحنيف لتنفيذ مخططهم

الإجرامي، ولولا حكمتنا ويقظة رجال الأمن لكنا اليوم وأعداداً كبيرة من المواطنين في عداد الشهداء فقد بدأت تنكشف لنا بصورة واضحة المؤامرة حينما حاول أحد أولئك المدفوعين الاعتداء على شخص بسكين كان يحملها ظناً منهم، خاب فألهم - أن في ذلك نهاية لثورة مايو، وفي مدينة الكوة تجمع المئات من هؤلاء السذج بحرابهم وسيوفهم وعصيهم ومنعوا الثوار القادمين لاستقبالنا في الكوة واحتلوا المشرع حيث كان من المفروض أن ترسو باخرتنا، ولولا ضبط أعصاب جماهير الكوة الثالثة، ولولا أننا آثرنا الحكمة والتروي استشعاراً منا بمسئوليتنا لوقعت مجزرة رهيبة، ضحاياها أولاً وأخيراً أولئك السذج المخدوعون باسم الدين والطائفية البلهاء.

لقد كنا ندرك أن الهادي عبد الرحمن هو الذي حرك هؤلاء القوم، ودفع بهم إلى التهلكة ولا يهمه في كثير أو قليل عاشوا أم ماتوا جميعاً، كما لا يهمه مصير أطفالهم ونسائهم وذويهم، وكان علينا أن نتحمل مسئوليتنا تجاه هذا الشعب بكافة قطاعاته، فأمرنا بعدم الاصطدام بهم، وذهبنا وحضرنا المهرجان، مهرجان الكوة الشجاعة، وقد كان عظيماً.

كما قررنا أيضاً تفادياً للصدام إلغاء زيارتي للشوالي وقلي، وواصلنا رحلتنا إلى كوستي الباسلة، ومرة أخرى، وفي كوستي ظهرت هذه النماذج المضللة تقف بحرابها وسيوفها وسط ذلك الاستقبال الضخم الرائع، تردد الهتافات العدائية متحرشة بالمواطنين الأبرياء العزل، مترقبة الفرصة للهجوم علينا، فأمرنا كما أمرنا بالكوة قوات الأمن أن تحرسهم دون التعرض لهم؛ كل ذلك حقناً للدماء، وفي كوستي جاءنا وفد من قرية الشوال وهو حزين مكتئب، وقالوا لنا إن جماعة الهادي جاءوا إليهم بالأمس في منتصف الليل، وضربوا أهل القرية، ونهبوا الزينات، وحطموا السرادق المعد لاستقبال الوفد، ولعلكم سمعتم ذلك في كلمتهم القوية التي سجلوها للإذاعة، كما أنهم تعرضوا للباص السريع، وكسروا زجاجه فأدخلوا الهلع في نفوس الصغار والأبرياء الذين كانوا فيه ولما وصل الحال إلى هذا المدى من التحرش بسلامة المواطنين وأمنهم، أرسلت للهادي بجزيرة أبا وفداً من كبار العسكريين، لنصحه بالكف عن هذه الأعمال، فقابلتهم جموع الأنصار هناك أسوأ مقابلة وأوسعوهم ضرباً، وعلى الرغم من ذلك لم يستجيبوا للاستفزاز حتى قابلوا

الهادي الذي رفض النصح، وحقن الدماء، واشترط تصفية الثورة، وإلغاء كافة قراراتها منذ الخامس والعشرين من مايو.

ولقد عاد وفدنا بمعلومات من واقع ما رأى مفادها أنه في جزيرة أبا قوات من أنصاره مسلحة بالهاونات والمدافع المضادة للدبابات، وقنابل المولوتوف، وأجهزة لاسلكية للاتصال بالخارج، وعدد من الأجانب، يقومون بالتدريب مع بعض ضباط آخرين في التقاعد.

إزاء هذه المعلومات، فقد نصح الضباط العائدون من الهادي أن أقطع هذه الرحلة، وأعود للخرطوم، وفعلاً قررت أخذ طائرة من مطار ربك، والعودة إلى الخرطوم، ولقرب المطار من جزيرة أبا أرسلت قوات للمراقبة، وحراسة المطار خوفاً من حدوث مضاعفات أخرى.

وفور وصولي للخرطوم ظهر أمس وصلت برقية تفيد باعتداء جماعات الهادي المسخرة على هذه القوة البسيطة بقنابل المورتر، ومختلف الأسلحة الصغيرة، وأحدثوا كثيراً من الخسائر والإصابات البالغة الخطورة في صفوف رجال هذه القوة من قواتكم المسلحة حتى أجبرت على إطلاق النار حماية لأنفسهم وأسلحتهم».

إن الحقيقة التي يجب أن يسجلها التاريخ أن نميري وصحبه كانوا يبتعدون عن العاصمة، خشية أن يقع انقلاب، وقد أوكل بعض الضباط الكبار الذين استبقاهم في الخدمة ليعملوا على تطهير الجيش من المعارضين، فتلك الرحلات لم يقصد بها الوقوف على أحوال المواطنين. والحشود التي تستقبل نميري ما كانوا إلا من تلاميذ المدارس والطلائع والكتائب كان يجمعهم الإداريون وضباط الشباب ورجال السلطة، وكان بعض المحشودين من رجال الشرطة والقوات المسلحة يرتدون الملابس المدنية، وكانت تنفق عليهم الأموال، ورحلة نميري لمنطقة النيل الأبيض قصد منها تصفية المشاريع الزراعية لأنها عصب الأنصار ومورد ثروتهم، وما أمم نظام نميري للمشاريع الزراعية في السودان كله إلا ليصفي مشاريع الأنصار.

قد اتفق نميري مع عبد الناصر ليضـرب أبا، وجـاء أمين هويـدي وأنور السادات لأن النظام الناصري اعتقـد أنه عنـدما حـاول نميري تصفيـة الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقي لعبد النـاصر حـزب الأمة والأنصـار، وبعد ذلـك يصبح الحكم في السودان في قبضته. ولكـن عقيدة الأنصار تؤمن بالاستشهاد، وتماسكهم في ولائهم للإمام الهادي لم يستـند على إغراء مادي، أو ترغيب، بل إنه إيمان عميق في الروح.

قد تحرش نظام نميري بالأنصار، وقضى على الزرع والضرع في السودان عندما أمم المشاريع الزراعية، وأسلم السودان للمجاعة والقحط والتصحر. .

الفصل الثالث والستون

نهاية النورس

أيها الواقفون على حافة المذبحة
أشهروا الأسلحة
سقط الموت وانفرط القلب كالمسبحة
والدم انساب فوق الوشاح
والزنازن أضرحة
والمدى أضرحة
فارفعوا الأسلحة
واتبعوني
أنا ندم الغد والبارحة
رايتي عظمتان وجمجمة
وشعاري الصباح

أمل دنقل

ما زال الجرح ينزف، والموتى ممددون، لم يدفنوا بعد، لا أحد يعلم مصير الأحياء، بله الموتى، لقد رأى جعفر نميري أن يستريح، وينفلت من المتاهة، فمنذ حكمه على شيخ الجمهوريين بالإعدام، وإصراره على تنفيذ الإعدام، تتراءى له سمادير وأشباح، فيسقط مغمى عليه، فمرض انسداد شرايين الدم في المخ، يصرعه، ويطوح به ملقى كالكلب المصروع، فمنذ عام ١٩٨١م، وخبطات هذا الداء تعاوده، حتى أن طبيبه الخاص يلازمه، ويحرسه، فقد شاهده العاملون في تلفزيون جمهورية السودان ذات ضحى

مصروعاً ذهيان الحبيس والعقل، مطروحاً على الأرض، يزبد، ويرغي، ويغلي الألم في عينيه، فتنزف دمعاً هطالاً . . . فقرر منذ عـام ١٩٨٢م ألا يذهب إلى دار التلفزيون ليسجل أحاديثه، وذهب إلى الولايات المتحدة، فأجريت عملية لتـوسيع شـرايـينه، ولكن بعـد ذلك كـانت تباغتـه صرعـات، فينسى، وتتنبـه ذاكـرته، ويعتـريها الـطمس والعتام، فتجحظ عينـاه، ويظنـه الجالس إليـه أنـه يصغي إليـه، ولكنه كـان الوحش غـريقـاً في لجبج الـذهـول. . . وفي بعض الأحيان يأمر، ويشير ويوجه، وهو في غمرة التيهان ولكنه عنـدما يفيق، ينسـخ مـا أمر بـه، وأشار إليـه، وحـدا ذلـك بعبـد الله الحسن، ومهـدي مصـطفى، وأحمد عبد الحليم عندما كلفهم بتحضير خطابـه بمناسبـة عيد الاستقـلال في كسلا عام ١٩٨٣م أن يعـدوا له خـطاباً، تضمن وصيتـه وما أوصى بهـا ليتولى الأمـر معه ومن بعـده أوصياء، ومـا تنبه للخـطاب إلا بعدمـا ألقـاه، وقـد بثت الإذاعة الخطاب حـيًّا، وتنبه له المسئولون، فمنعوا بثـه في التلفزيـون، وأبعد الثلاثة، وعزلهم.

اشتـدت بعد ذلـك في نفسه نـزعات، فقـرب أهل السحـر، والعـاملين بـالغيبيات، والتف حـوله الـدجـالـون والمشعـوذون، وأصبـح يغشى مـزارات الصـالحين والأولياء، ويـدمن قـراءة ابن سيـرين والبـوني والـديـري وطبقـات الأوليـاء والصالحين، وابتعـد عن الخمر، وذهب إلى منـطقة الجـزيـرة يتبـرك بقباب الصالحين، وأمر ببناء الأضرحة والقباب شأنه شأن حكام مصر في عهد الانحطاط بعد العصر الفاطمي حتى استيلاء محمد علي باشا على الحكم. .

وذهب إلى قرية أبي قرون، والتقى هنالك بأهلهـا، وعرف أن لهم ابنـاً يعمل في سلك القضاء، فاستقطبه، وقدم له عوض الجيد محمد أحمد وهـو من أصل مصري، وفد والده لمنطقة الجـزيرة ليعمـل في خزان سنـار، وتزوج هنـاك، وصاهـر أهل منـطقة فـطيس، وسمى ابنه تيمنـاً بعوض الجيـد ثور أم عـفينة، والسودانيـون يطلقـون على الأوليـاء والصـالحين أسمـاء الحيـوانـات كالتمساح والثعبان والثور والأسد.

اكتملت الحلقة، وانضم إليهم بابكر علي إبراهيم، وهو خريج الجامعة الإسـلاميـة في قسم المكتبـات، وقـد بعث إلى بـريـطانيـا ليحصـل على

الماجستير، ولكنه رجع بدونها، واستقر بالقـاهرة، يعمـل بالغيبيـات، ونفذت إليهم بدرية سليمان وهي خريجة جامعة القاهـرة الفرع في القـانون، وأشعلت هذه العصبة في نفسه الاحتماء بالإسلام والشريعة، وهم غير متخصصين وغير واعين لمقتضيات العصر، وجيء بمستشـار أمريكي غيـر مسلم، وأسهم معهم الدكتور يوسف ميخائيل بخيت وهو قانوني مسيحي، فبدلوا القوانين، ومسخوا الشـريعـة، وعين قضـاة تـطلعـوا للشهـرة والمنصب وعـزل القضـاة الأكفـاء، وأضرب القضاة، فأطل جعفر نميري على الشعب السوداني، يهدد أنـه إذا لم يـرعـو القضـاة، ويعـودوا سيقـوم بعمـل ليس في صـالحـه، ولا في صـــالـح السـودانيـين، وقـد كـان، فقـد أعلن جعفـر نميـري في عـام ١٩٨٣م حـالـة الطوارئ ، وأقام مذبحة للقضاء، وحرم الخمـر، وتبعه الانتهـازيون وظن أنـه صب الخمر في النيل، ولكنه جهل أن الخمر قد أخفي، وانتفع به من سيبيعه بعـد ذلك بسعـر باهظ، وكـانت خسارة الخـزينة عـظيمة، وخسـارة شـاربيهـا أعـظم، فقد لجـأ المدمنـون إلى أنواع مسكـرة من السموم، وقضى من قضى منهم نحبه، ومرض بالداء العياء من بقي منهم حياً معلولاً عاجزاً.

وظن أنه يشغل الشعب السوداني بالعقوبات الحدية، والمجـاعة تقضي على الأخضر واليابس، وجنـوب السودان في حـرب ضروس، والإذاعـة تهدد وتنذر وهي تتلو على الشعب المسكين أخبار الجلد والبتر والسجن والغرامـة، وجعفـر نميري أعلن بعـد ذلـك نفسـه إمـامـاً للمسلمين، وأسـرع يقتحم دور الـوزارات، والمؤسسات والبـلاد ليبايعـه الشعب السوداني إمـامـاً للمسلمين، والشعب السوداني عميق الذاكرة يعرف جعفر نميري السكير العربيد المستهتر منذ صباه، ويحفظ انحرافاتـه، وسطوه على منـازل بائعـات الهوى والخمـور، وتحديه للسلطات، وهو يقيم مجالس شرابه على قارعة الطريق، ويتشاجـر مع حرس الليل . .

كان الناس يسخرون من الإمام الجديد، الـذي يخطب في المسـاجد، ويعظ، ويـطلب من السفـراء الأجـانب المسيحيـين أن يسلمـوا، ويـرفض أي رأي غيـر رأيه عنـدما ينـاقشـه النـاس بعـد الصـلاة، فقـد حكم على صـلاح المصبـاح أحد أعضـاء الحزب الجمهـوري الاشتـراكي بـالسجن والجلد لأنـه جادله في جامع الجيش، وبدأ الناس يهـربون من المسـاجد التي يصلي فيهـا

جعفر نميري . . ويغلقون الإذاعة والتلفزيون عندما تبث الصلاة . .

تطورت حالة جعفر نميري، وهرب النوم من عينيه، فجمع حوله القطط، واقتنى مسبحة عددها ألف حبة، فكان يقيم الليل، ويطعم هذه القطط التي تجاوزت المائة قطة اللبن الصافي وخرج على الناس ذات صباح أنه طار، واستقر في أرض الجزيرة، والناس في حيرة من أمرهم فهو يفضح النساء والرجال، ويتهمهم بالشروع بالزنى ولم يدرك الناس هذه العقدة التي امتلكت جعفر نميري، فثمت امرأة تمت له بالقرابة، تزوجت برجل، ونزحت معه إلى إحدى البلاد العربية، وكان زوجها يتاجر في المخدرات، فألقي القبض عليه، وسجن هنالك، فرجعت إلى السودان، وهي في عصمته، وتزوجت برجل آخر، وعادت إلى تلك البلاد العربية، وواصلت المتاجرة في المخدرات مع الزوج الجديد، وقبض على الزوج الثاني وألقي به في السجن، فقفلت ناكصة لأهلها، وادعت أن زوجها طلقها، وأعرست بالثالث، وهي في عصمة الاثنين، وعاد الزوج الأول إلى أهله، وعرف من أمر زوجته، فتقدم بشكوى ضدها، فغرمت وسجنت، ولم يقم عليها الحد . . تولدت من هذه الحادثة عقدة الشروع بالزنا، وقد كانت تلك المرأة زانية . .

وثمة أمر آخر لا يعلمه إلا الأقلون أن جعفر نميري منذ عام ١٩٧٦م، وقد تعطلت طاقته، ولجأ إلى المقويات، ولم ينجح أي علاج معه، وقد استدعي دجالون ومشعوذون، وذهب ليتعالج في ليفربول، فأوصاه الأطباء أن يعود فيشرب كأساً أو كأسين، ولكنه رفض، وشخص إلى فيينا، وكانت تعالجه الدكتورة أدلر التي أرجعت حالة عجزه لتعاطيه المخدرات والخمر، واثر ذلك في جهازه العصبي، ولكنه لم يجد سبيلاً إلا أن يدعي التصوف . . .

أطل عام ١٩٨٤م والسودان يتمزق، ولا وقاية لجعفر نميري إلا القوانين الحدية، وتعذيب المعارضين، والمجاعة تنهش في جسد وروح المواطنين، وقد انصرف لتنمية ثروته، وثروة زوجته، وباع السودان والسودانيين، وتقاضى ثمن ترحيل الفلاشا، وجمع مالاً من المتاجرة في البترول، والشعب يشكو من اختناقات الطاقة، وعسر الترحيل والمواصلات، وصفوف السيارات تزحم الطرقات، وهي ظمآى، واختل العمل في دواوين الحكومة، فأصبحت

خاوية، فلجأ جعفر نميري لذبح الرأسمالية الوطنية، وسلط المراجع العام لينظر في التسهيلات والقروض التي تلقاها رجال المال والأعمال، وآن سدادها، وتأخر بعضهم عن أقساطه، فزج بهؤلاء الضحايا في السجون والمعتقلات، ولما لم يجد ما يفعله ارتدى في رمضان عام ١٩٨٤م عمامة وجلباباً وذهب إلى أسواق الباعة المتجولين، وأمر محافظ العاصمة القومية أن يشن حملة على هؤلاء المساكين، فأسرع العسس وحطموا الأكشاك، ودفعوا الأطعمة، وشتتوا السلع، ورفع المساكين أيديهم للسماء في ذلك الشهر المبارك أن يخلصهم من جعفر نميري، وعقد جعفر نميري اجتماعاً في الاتحاد الاشتراكي، بعد أن تقدم الضحايا بالشكوى، وأنكر أنه هو الآمر الناهي، ولكن محافظ العاصمة القومية حينذاك بابكر علي التوم، واجهه، وأفزعه أنه هو الآمر بذلك، ودفعت التعويضات للمساكين. .

كشف الشعب السوداني ضعف السلطة، وكانت الصحف الأجنبية تنشر فضائح جعفر نميري اللص المغامر، فقد اشترى صاروخاً من بريطانيا، وباعه في خلال حرب بريطانيا مع الأرجنتين وباعه للأرجنتين، كما أنه كان يتاجر في المخدرات، وقد أنشأ عصابة على رأسها رجال من الأمن تعمل في إفساد حياة البشر في البلاد العربية، وأقام مشروع ود نميري، وأصبح تاجراً. . فقد الاحترام، والهيبة، وانفض المنتفعون بنظام نميري من المهربين والمطففين، وأعسر على تجار العملة، وأذلهم. . .

كان العالم يشهد ذلك، وهو لا يلتفت لمخازيه، ويقضي شهر رمضان بالإسكندرية في جمهورية مصر العربية، واضطربت كل مشاريع التنمية، ورفضت الشركات أن تستخرج البترول، فعصابات التمرد تخطف العاملين في حقول البترول، وتقتل وتنهب، وتوقف مشروع جونغلي. .

خطبة الوداع:

زار المستر جورج بوش السودان في مارس عام ١٩٨٥م، وهو نائب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة، فأرسلت للمستر بوش العرائض والشكاوى من السودانيين، واطلع على الموقف الرديء السيِّئ في السودان، وبعد سفره، فاجأ جعفر محمد نميري الشعب السوداني بطلاقه

للإخوان المسلمين، فقد اعتقل قادتهم، وحملهم كل المشكلات، ولكن الرأي العام العالمي قد أدانه ولم يصدقه منذ إعدامه لشيخ الجمهوريين محمود محمد طه، الذي وقف معه في كل خطواته، وسانده وأهدى إليه جعفر محمد نميري الكتاب الذي كتب له بعنوان النهج الإسلامي لماذا، وأطلق نميري حينذاك على محمود محمد طه أستاذي المسلم الحق. .

دعا جعفر محمد نميري اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في مارس عام ١٩٨٥م، وكان الداء قد تملكه، واشتعل جنونه، فطالب الشعب السوداني أن يربط الأحزمة على البطون، فمن لم يستطع أن يأكل ثلاث وجبات، فليأكل وجبتين، ومن لم يستطع أن يأكل وجبتين فليأكل وجبة واحدة، ومن لم يستطع أن يأكل وجبة واحدة فليأكل بلحة. .

رتب جعفر نميري أمره ليسافر إلى الولايات المتحدة، وأمر بنك السودان أن يعد له أربعة عشر مليون جنيه، وخزائن البنك فارغة، فسلط نميري السلطة على الصرافات فصادروا العملات الصعبة، والعملات السودانية، وخطفوها ليحصلوا على المبلغ الذي طلبه الرئيس القائد الملهم. .

تذكر الكبار قصة جده قاطع الطريق اللص المتسلط السفاك، وقالوا من شابه أباه فما ظلم، تذكروا جعفر نميري الطالب بحنتوب الثانوية، وهو يعتدي على الطلبة الموسرين، ويخطف ويغتصب ثروتهم، رجعوا إلى أيام صباه وهو تلميذ في مدرسة واد مدني الوسطى، وهو يسطو على أدراج التلاميذ، ويسرق كتبهم ومعداتهم، عادوا القهقرى إلى أيام طفولته وهو في ود نوباري، وهو يحتجز مسافة في الطريق، ويمنع الأطفال من المرور بها، استرجعوا عهده في مدرسة الهجرة الأولية بأم درمان، وهو يخطف أفطار زملائه. . ليس هذا غريباً على جعفر محمد نميري.

كأنه أكلة خيبر التي تعاد وتقطع الأبهر:

مرت أمام جعفر محمد نميري أحداث بدايات الانقلاب، وهو طريح الفراش على اثر نوبة صرع استمرت ست وثلاثين ساعة بدأت منذ اليوم العشرين من مارس عام ١٩٨٥م، قال بعد صحوه، إنه لم يكن وحده، وما

كان يفكر في الانقلاب، ولكن عدداً من الضباط زينوا له الأمر، وفتحوا أمامه الطريق لهذه المصاعب، فالرشيد أبو شامة، وصلاح عبد العال وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر، وخالد حسن عباس، ومأمون عوض أبو زيد، وفاروق عثمان حمد الله، وبابكر النور، وهاشم العطا، ومحمود حسيب وبابكر عبد الرحيم وعبد المنعم محمد أحمد وسيد أحمد عبد الرحيم وكامل عبد الحميد وعبد الخالق محجوب، وسعيد كسباوي، والقوميون العرب، والناصريون والبعثيون، وكل تلك التنظيمات التي جمعها بابكر عوض الله وسعى إليها الرشيد نور الدين وسعد بحر هي التي قامت بالتخطيط.. وشد من أزره الشفيع أحمد الشيخ ومحجوب طلقة وجوزيف قرنق.

كان جعفر محمد نميري ينشج، ويبكي، وتارة كان يضحك، ويقول إنه حقاً لجيش هش قد استطاع ثمانون وأربعمائة جندي وصف ضابط أن يستولوا على السودان كله، ويرهبوا الجيش السوداني.

مسح دموعه، وقال لست أدري لمن يكون الولاء في هذا البلد، إذ استطاعت حفنة من مدرسة المدرعات والمظلات مع هؤلاء المستجدين، ويظهر بينهم مغامر هو الرائد محجوب برير فيقومون بهذا العمل..

حقن جعفر نميري بالصوديوم اميتال، وهيء له الأمر ومعه حاشية تفوق الستين ليسافر، ولا أحد يدري إن كان قد خطط للهرب..

زفته الجموع ترجم سيارته بالحجارة، وهي تهتف لن ترتاح يا سفاح، وقبل سفره أشعلت الحرائق في أم درمان، والتهمت جمعية ودنميري، ويوم سفره خرج طلاب الكليات المهنية ليقذفوه ويسبوه، ولما وصل إلى المطار، قال لمودعيه، إنه سيرجع ليطفئ هذا التمرد، ولكن المودعين لم يدركوا أن جعفر محمد نميري من أكثر البشر جبناً، فما من انقلاب دبر له، إلا واختفى، وابتعد..

إنه يحمل عصا بها حجاب وتحميه كتبها له الشيخ محمد الأمين الخاتم لتقيه من الموت، ويخفي حجاباً كتبه له الشيخ الصابونابي في موضع قلبه، ويضع في جيبه حجاباً ليحميه من السلاح والرصاص، وكان يقرأ في تكرار الآية الكريمة: **﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص**

عليكم بالمؤمنين رءوفٌ رحيم * فإن تولوا فقل حسبي الله لا إلَه إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم﴾. (التوبة: ١٢٨و ١٢٩)

ذهب جعفر محمد نميري، وساءت الأحوال في السودان، وأرسلت له البلاغات، وطلب منه أن يعود، ولكنه كان لا يرد على أية رسالة.. لقد عرف أن الأمر قد انتهى.

بالعصي والحجارة

فإن تنج منها يا حزيم بن طارق
فقد تركت ما خلف ظهرك بلقعا
ونادى منادي الحي: أن قد أتيتم
وقد شربت ماء المزادة أجمعا
وقلت لكأسي الجميها فإنما
نزلنا الكثيب من زرودَ لنفزعا
فأدرك إبقاء العرادة ظلعها
وقد جعلتني من حزيمة أصبعا
أمرتكم أمري بمنعرج اللوى
ولا أمرَ للمعصي إلا مضيعا
إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت
جبال الهوينى بالفتى أن تصدَّعا

الكلحبة العريني

رحم الله الشاعر العربي الأعشى، وهو يستنكف القتال بالعصي والرمي بالحجارة وذلك في قصيدته التي يخاطب بها شيبان بن شهاب، والتي جاء فيها:

وهناك يكذب ظنكم — أن لا اجتماع ولا زيارة
ولا براءة للبريء — ولا عفاء ولا خفارة
إلا علالة أو بداهة — سابح نهد الجزارة
ولا نقاتل بالعصى — ولا نرامي بالحجارة

أجل لقد قاتل الجمهور وراموا بالحجارة.. لم يخرج المثقفون المحللون، الدارسون، الذين يخططون، ويفسرون اندلاع الثورات، وتدمير

الانقلابات، لم يشعل المعركة المعارضون الهائئون في خارج السودان، لم يتحرك المتمردون في القوات المسلحة.

تحرك الشعب الأعزل، ولا يملك الطائرات والدبابات والبنادق والمدافع، لم يملك الميليشيات، لم يهنأ بالتبرعات والدعم من الدول الأجنبية.. خرج الشعب الجائع العريان المشرد...

لم يرسم له قائد عبقري أبعاد المعركة، لم يقده زعيم، قد فشلت كل محاولات الانقلابات، أخفق الغزو، باءت كل المحاولات بالانهيار... لم تكن جبهة المعارضة خارج السودان، ولكن المعارضة والمقاتلة، والصراع كان داخل السودان، كان في روح محمد وملوال وشول وجمعة وآمنة وفاطمة وخديجة، وتيرة، وبانجاس.. لم يقرأوا فنسون ولا جيفارا ولا لينين ولا ماوتسي تونغ وما عرفوا الحرف، ولكن أدركوا الكلمة..

هيئت المائدة، ونزلت من السماء، ولا ننكر دور السيد الصادق المهدي الشجاع، ولا ينسى التاريخ تضحيته وعزمه واباءه، ولكن كما اجتمع العسكر بالأمس، اجتمع الأفندية اليوم.

الشعب كسليمان

﴿ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره إلى الأرض التي باركنا فيها وكنا بكل شيء عالمين﴾.

سورة الأنبياء، الآية ٨١

والشعب أيوب

﴿وأيوب إذ نادى ربه أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين، فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم رحمة من عندنا وذكرى للعابدين﴾.

سورة الأنبياء،الآيتان ٨٣ و ٨٤

أطلقوا عليهم اسم الشماسة، نعم إنهم أبناء الشمس، إنهم أولاد الأرض.

«حامل الموت في كتفيه
يبحث عن فجر يومه
آه لم يطلع الحلم عليه
يبحث عن طيفه في وجهه
لكن، لم يجد غير دمائه».

فدريكو غرسيه لوركا

هوى النوكى المغاليك منذ انعقاد اللجنة المركزية في منتصف سبتمبر عام ١٩٨٥م بسياطهم على الخيول المخصية التي تشهد آخر أنفاس الاتحاد الاشتراكي، وأصبح الغضب له طعم كطعم الأنثى الحسناء، وصمت الزمن، وأزاح الثواني والدقائق والساعات والأيام بليلها ونهارها، وفجرها وغسقها وفلقها، وأمحت خطى السنين الست عشرة العجاف.

فنجوم الضباط وتيجانهم ومقصاتهم غشيها الندم والفزع، لقد لعب جعفر نميري بالجيش واستباحه، وجعله رقعة شطرنج، فلا سلامة لضابط صغير أو عظيم، فكلهم في قبضته، والجنود عراة حفاة جوعى غرثى في لغب، والأطفال دندت طفولتهم وبراءتهم في غيابات الظلام، ومشاق السير في الطريق، والوقوف في انتظار الخبز، والنور خاصم السودان، وطغى حندس الظلام وجفت العيون، وغاض ماء النيل، وأبت السماء أن تشارك المحزونين بدموعها، فتهطل الأمطار..

التقت الطبيعة مع البشر في محاربة جعفر نميري، وحتى الذين اغتربوا، وقد شردهم بعيداً عن أوطانهم، ما طاف بروحهم حنين وشوق للسودان..

وآسفاه، إن بين السماء والأرض لأموراً لا يحلم بها البشر.

السودان تشتت فكره، ومات فيه الزمن واختفى المكان، السنوات بغير أيام وشهور، لقد جعلها كلها مايو، أصبح كل شيء في فرار، ملأ السودان كله بالدم، فأصبح السودان جرحاً، وأصبح جعفر نميري كاتباً ومفكراً وخطيباً وإماماً.

فلتأت الكلمة الأخيرة، نحن أمام باب الجحيم، إما عذاباً دائماً أو انفلاتاً، لا بد مما ليس منه بد، بساط موت تحت أقدامنا، بساط تتناسل خيوطه، ويقذفنا إلى جهنم. . لا طريق لنا إما الموت أو النوم. . لا نستطيع أن ننام، نحن جائعون ظامئون عراة. . فلنكسر الحاجز. .

رحمة الله:

ألا لن يفوتَ المرءَ رحمةُ ربه
ولو كان تحت الأرض سبعين واديا
يعالي وتدركه من الله رحمة
ويضحي ثناه في البرية زاكيا

هذه الأبيات من قصيدة طويلة لأمية بن أبي الصلت ومطلعها:

ألا كلّ شيء هالك غير ربنا ... ولله ميراث الذي كان فانيا
ولي له من دون كل ولاية ... إذا شاء لم يمسوا جميعاً مواليا
وإن يك شيء خالداً ومعمراً ... تأمل تجد من فوقه الله باقيا
له ما رأت عين البصير وفوقه ... سماء الإلّه فوق سبع سمائيا

ومنها:

وقلت لهارون: اذهبا فتظاهرا ... على المرء فرعون الذي كان طاغيا
وقولا له: أأنت سويت هذه ... بلا وتد حتى اطمأنت كماهيا
وقولا له: أأنت رفعت هذه ... بلا عمد أرفق إذا بك بانيا
وقولا له: أأنت سويت وسطها ... منيراً إذا ما جنه الليل ساريا
وقولا له: من أخرج الشمس بُكرةً ... فأصبح ما مست من الأرض ضاحيا
وقولا له: من أنبت الحب في الثرى ... فأصبح منه البقل يهتز رابيا
فأصبح منه حبه في رموسه ... ففي ذاك آيات لمن كان واعيا

تمتع جعفر نميري، فإنه من أهل النار، ولو رآه أشجع بن عمرو السُّلمي ما مدح جعفر بن يحيى عندما ولاه الرشيد خراسان، فقد ترك جعفر نميري البلاد بلقعاً، وتفرق أهل الهوى وكثر باك ومسترجع. . .

أزفَت الساعة

«عندما يتولى إنسان سدة الحكم، ولا يمتثل بالقانون والعرف، ويخالف كل ما أقرته القوانين والسنن وتحركه الرغبة والجهل، ألا نسمي ذلك الإنسان بالطاغية وعليه أسرد من الذاكرة ما أثبته أفلاطون في محاورته عن السياسة». . .

تثاءبت السلطة، وأغمضت عينيها بعد ذهابه، فالمظاهرات والاعتصامات تنتظم كل أنحاء السودان من أقصاه إلى أقصاه، وجثة الميت تستنجد، وتتوسل لمن يواريها في التراب، ويدفنه، وكل البرقيات التي كانت تبعث لجعفر نميري في الولايات المتحدة، لا يجيب عليها بذلت الشرطة ورجال الأمن كل جهد لإطفاء غضب الشعب، وكان هنالك رجل مسئول من رجال الشرطة يقتحم المظاهرات بعربته، وواعجبي فقد أصبح فيما بعد من المنتفعين بالانتفاضة، واعتلى مكاناً في القمة، وكان هنالك مثقفون يقسمون أن جعفر نميري لن يهرب، ولن يتنازل.

فاض الكيل وأربى، واجتمع جهاز الأمن في الساعة السابعة صباحاً من يوم الجمعة الموافق في الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م، ولم يدر الجهاز الموقر المهيب المخيف، أن تحركاً بدأ ينفذ يوم الاثنين الموافق في اليوم الأول من أبريل في قيادات الجيش، وقد صمم الضباط والجنود ألا يضربوا الشعب، لقد اجتمع الفريق أول تاج الدين محمد فضل منذ فترة غير قصيرة بكل الضباط الكبار المحالين للمعاش والمسرحين، ورتب معهم الأمر، واتصل بكل القيادات، واستطاع أن يجمعهم حوله، فكانت كل القيادات رافضة أن تهرق دم الشعب في سبيل جعفر نميري، ولم يتصل رجال الجيش بأحد من المدنيين، وتكتم رجال الجيش على هذا الأمر. . . وقد أدركوا أن النقابات والتنظيمات عاجزة عن زحزحة جعفر نميري إلا إذا مدها الجيش بقوته، فالأطباء قد أضربوا، وكان الخاسر الشعب والأطباء، والقضاة أضربوا، وكانت الخاسرة العدالة والقضاء، والطلاب تظاهروا. . . إن جعفر نميري هو نيرون، فهو على استعداد أن يحرق السودان كله، ويستخدم الجيش والأمن في سبيل بقائه، ولكن الجيش قد كفر بجعفر نميري، وجهاز الأمن قد انفضح أمره بعد أن انكشفت فضيحة تهجير اليهود الفلاشا من السودان، ومقابلة نميري لشارون، والتجاوزات التي ارتكبها جهاز الأمن وأعمال التعذيب

والتهديد، والفضائح المخزية التي كان يقوم بها أفراده، موافقة الضابطة حفصة عبادي التي أزيح عنها الستار وبداوتها وانحرافاتها الجنسية ما هي إلا قطرة في محيط، فقد كان رجال الأمن يحضرون البنت أمام والدها أو الزوجة أو الأخت، ويهددون المتهم بأن يفعلوا فيها الفاحشة إذا لم يعترف، وتعذيب المتهمين بالكهرباء والضرب والتعليق فوق السقوف، كلها مآسٍ لم نكشف عنها في هذا الكتاب.

إن الاعتقالات التي قام بها جهاز الأمن خلال شهر مارس عام ١٩٨٥م ومطلع أبريل عام ١٩٨٥م لم تشغل الشعب، لأن الشعب ملك القوة، وسقطت منشأة نميري، وعجزت الرقابة أن تلاحق قيادات النقابات، وفشل النظام أن يوقف الاضطرابات والإضرابات والاعتصامات والمسيرات، كل الناس استيقظوا وعرفوا أن النظام قد انتهى ومات وحمل جعفر نميري شهادة الوفاة معه إلى واشنطن، والقوى الصديقة لم يهمها بعد ذلك جعفر نميري، لأنه بلا سند، فالجيش غاضب حانق رافض أن يحميه.

تلاحقت المسيرات، ورفض الموظفون أن يعملوا، وتهيأ الجو للإضراب العام، وتعطلت الكهرباء، وتوقف سير المياه، ونظر جعفر نميري وأعوانه لاتفاقية الدفاع المشترك بينه وبين جمهورية مصر العربية، ولكن لم يحرك الطرف الثاني ساكناً، والشعب السوداني غضبان، فمصر التي أحبها قد احتمى بها جعفر نميري، وهو يعدم ويقتل ويبتر الأيدي، ويسرق مال الشعب، ويصوم رمضان في الإسكندرية، والأزهر لا يتحرك، ونميري قد أصبح إماماً للمسلمين.. ولم ينس السودانيون مأساة أبا وسلاح الطيران المصري، وتذكروا أمجاد المهدي وحربه مع الترك.

أصبحت البلاد حبلى

اجتمعت اللجنة الفنية لجهاز الأمن، وانتظم أعضاؤها من القيادة العامة للجيش، ومخابرات الجيش والشرطة والأمن ووزارة الشئون الداخلية ووزارة الطاقة والنائب العام ورئيس القضاء، ونظر الاجتماع في المستجدات، فالإضراب قد عمَّ كل المرافق، وتيار الماء والكهرباء قد انقطع، ومظاهرات الطلاب، يحاكم المتهمون فيها بالجلد.. وقد كره الشعب القضاء والعدالة،

فقـد أصبـح القضـاء رمـزاً للطغيـان والجهـل والاستبـداد. فـاسم فؤاد الأمين والمهلاوي والمكاشفي وعـوض الجيد وبـدرية سليمـان كان يثيـر كل معـاني الكراهية والبغضاء في نفوس الشعب السوداني.

اقتـرح مسئول في الشـرطـة أن يضـربـوا المتـظاهـرين والسـائـرين في المواكب بالرصاص. . ولكن رفض اللواء عمـر محمد الـطيب هذا الاقتـراح، وذكـرهم بـاستشهـاد القـرشي، ووقف مسئـول في القضـاء، وقـال إن الشعب السوداني جبان، قد أفزعتـه محاكم الـطوارىء، ولكنه نسي أن ذاكـرة الشعب السوداني قوية مصورة، وانتقامه إن لم يكن اليوم سيكون غداً.

إن بـالشعب الـذي دون سلع　　لـقـتـيـلاً دمـه مـا يـطل
ووراء الشـأر لـي ابـن أخـت　　وسـع عقـدتـه مـا تـحـل

خرج المجتمعون، وكأنهم يشيعون جنازة، أدركوا أن الأمـور قد انفلتت من أيـديهم وأرسلوا عيـونهم للمسـاجـد، ليـرصـدوا خـطب الجمعـة، ولكن المـواكب والمسيرات خـرجت من مساجـد الله تردد: إلى الجحـيم نمـيـري، وكان خطاب السيد الصادق المهدي برداً وسـلاماً، فـالصادق شجـاع جسور، لاقى النار بنار أكبر منها، وكانت الصلاة في مسجد ود نوباري حشداً أكبـر من حشد موقعة أبا وشيكان، وسجل الخطاب، وحمله الشبان في مسجلاتهم.

عقد اجتماع لجهاز الأمن في المساء، وطمأن اللواء عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس جهاز الأمن القومي أنه سيعتقل السيد الصادق المهدي، وانتشرت في العاصمة أن هنالك أسلحة للأنصار، وأسلحة للإخوان المسلمين، وأسلحة لأبناء جبال النوبة، وأسلحة لأبناء دارفور.

وسرب الفاتح الجبلي للمواطنين وهو أحد مسـاعدي اللواء عمـر محمد الطيب، أن اللواء عمر غير مطمئن للجيش، إذا مـا خطا خـطوة بإعـلان حالـة الطوارىء، لأن هناك ثارات بين جهاز الأمن والجيش، كمـا أن هنالـك ثارات بين رجال المباحث ورجال الأمن. .

قيل إن هنالـك وداً وصفاء بين اللواء عمـر محمد الـطيب والمعارضـة، وأنـه كـان يـزور السيـد الصـادق المهـدي، وأنـه في الثمـانينـات وأخـريـات

السبعينات كان يخطط مع المعارضة للقيام بانقلاب، وأن اسمه الحركي في جبهة التنظيم السري هو عبد القادر الجيلاني، وأنه أطفأ انقلاباً قام به متمردون من الشجرة عام ١٩٨٢م في الاحتفال بذكرى مايو، وكان هنالك نفر من رجال الأمن مستائين وكرهين للواء عمر محمد الطيب، وكانوا يتربصون به، كما أن هنالك ضباطاً في الجيش يحملونه مذبحة الضباط الكبار وإزاحة الفريق عبد الماجد حامد خليل النائب الأول وصديق العمر لعمر محمد الطيب. . وكانت حفنة من رجال الأمن يضللون الجهاز، ويسترون على الموقف لإزاحة عمر محمد الطيب.

كان الموقوفون كثيرين في مباني جهاز الأمن، وكانت هنالك محابس رديئة في الجهاز أطلق عليها المحتجزون جناح أم بدة، والسكن العشوائي، وديم الفلاتة، والعشش، وكانت هنالك محابس أطلق عليها اسم الرياض وجاردن سيتي والصافية وصنف المعتقلون الضباط والجنود، فبعضهم كان مثالاً للقسوة والوحشية وكراهية البشر، وهذا الصنف اختير من الضائعين والمنحرفين والحاقدين وأبناء الأسر الممزقة وأنصاف المتعلمين، وكانوا لصوصاً وفجاراً رجالهم ونساؤهم، توفرت لهم كل سبل المتعة والنهب والسلب، وكان هنالك صنف أميناً مهذباً يخاف الله، ويرعى الحرمات ففي يوم الجمعة الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م تفتحت شهية المعتقلين، وأكلوا لحماً، وكان من بينهم ميرغني النصري نقيب المحامين وحسن محمد علي رئيس نقابة المصارف وأطباء وأساتذة من الجامعات، وقد حصلوا على راديو ترانزستور أدخله أحد المعتقلين من أساتذة جامعة أم درمان الإسلامية، وكانت الإذاعة ميتة لأن أغلب العاملين فيها قد أضربوا، وتولى العمل فيها نفر قليل، وكذلك جهاز التلفزيون فقد تحدوا الرائد أبا القاسم محمد إبراهيم وعلي محمد شمو وزير الثقافة والإعلام في ظهر يوم الخميس الموافق في الخامس من أبريل، وأعلنوا إضرابهم، وتصدت للرجلين المذيعة يسرية محمد الحسن والمهندسة بالتلفزيون السيدة وفاء الطيب.

. . . أما السجن الكبير فقد احتشد واكتظ بالمعتقلين أساتذة وأطباء ومهندسين ومحامين وطلاباً وموظفين، ونقابيين، وكانوا يضحكون ويسخرون من موكب الردع الهزيل الذي سار فيه الرشيد الطاهر وأبو القاسم

محمد إبراهيم والدكتور محمد عثمان أبو ساق الذي أقسم ليصطاد المتظاهرين اصطياد الأرانب. صال رجال سجن كوبر في مساء الجمعة الخامس من أبريل، وكانت إدارة السجون تنقل المعتقلين بإشارة من جهاز الأمن تارة من دبكة إلى كوبر وتارة من ربك وتارة من الأبيض وتارة من الفاشر، وتارة من الجنينة ونقل الدكتور الجزولي دفع الله نقيب الأطباء من ربك إلى كوبر، فاستقبل استقبال الأبطال.

كانت الإذاعة خافتة، والإذاعات العالمية لم تزد القول على أن الأحوال متردية، والصحفي فؤاد مطر صاحب التضامن يراهن أن الأحوال ستستقر في السودان وينتصر نميري، وقد أذاعت حديثه صوت أمريكا ومونت كارلو، والإذاعة البريطانية، وكل الناس يعرفون فؤاد مطر مؤلف كتاب (هل انتحر الشيوعيون أم نحروا؟) يعرفون فؤاد مطر وتعاونه مع نظام نميري، فكان المعتقلون يضحكون من هذا الهراء.

ارتفعت روح المعتقلين المعنوية، واحتفل المعتقلون من أعضاء حزب البعث العربي بذكرى مرور ثمانية وثلاثين عاماً على تأسيس حزب البعث، ووزعوا الحلوى، والمثلجات والسجائر، وحضر الاحتفال الأستاذ التيجاني الطيب بوصفه عميد المعتقلين، وألقى كلمة، وأعقبه بعد ذلك الدكتور مروان الرشيد بقصيدة للفيتوري.

رفعت شعارات الثورة والنصر والمجد والخلود لشعب السودان، استمر الحفل ساعتين، وأحس القائمون في السجن أن الأمور قد فلتت من يد نميري وأعوانه، وأن نظامه قد انتهى..

لقد كان هنالك تنسيق بين كل القوات النظامية من جيش وشرطة وسجون ومطافئ وغيرها، ألا تستفز الجماهير.

التف المعتقلون حول جهاز الراديو، فسمعوا إشارات ونداءات وتوجيهات بأن المواكب والمظاهرات خرجت من الفنجاب والشجرة وحلة الدناقلة بالخرطوم بحري، وأن عطبرا اشتعلت، وبور سودان تحركت، وبربر تمردت، والأبيض هاجت والفاشر ثارت.

وهنا في العاصمة استعر الهرج والمرج في منطقة أبي سعد والعرضة بأم درمان والمزاد ببحري، وأن الموكب الجبار سيخرج يوم السبت الموافق في السادس من أبريل من كل أنحاء العاصمة، ويلتقي في ميدان القضائية في الساعة العاشرة صباحاً كانت هنالك نداءات بثها الراديو لحصر أدوات مكافحة الشعب، وحصر العصي الكهربائية والدروع، وتزويد العربات بالوقود.

اطمأن المعتقلون، وكان في تلك الساعات يطوف الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل بالقيادات في كل أنحاء العاصمة، ويطمئن الضباط والجنود وحمادة عبد العظيم حمادة يهدد إذا لم يحسم الأمر سيتحرك ويستولي على السلطة والضابط صلاح حسين في كرري قد اعتقل الضابطين اللذين أعلى منه في الرتبة، وهدد أن يحرك الكتيبة..

كان تاج الدين يطوف، وقد أقنع الفريق أول سوار الذهب بأن يتولى القيادة، ورفض سوار الذهب في بادىء الأمر، وهدد بأن يقتل، ولكنه قبل، بعد أن أفتي له أن يصوم تكفيراً لليمين الذي أقسمه أمام جعفر نميري.

التجمع النقابي:

لم يكن هناك تنسيق بين الجيش والتجمع النقابي، فالجيش لا يزال يذكر ما حدث في أكتوبر عام ١٩٦٤م، وقيام جبهة الهيئات.

كان التجمع النقابي يعمل وحده، وجهاز الأمن يطارده، ويعتقل كل من تحوم حوله شبهة، ويلتقط المنشورات السرية، وقد ظن جهاز الأمن أن التجمع ضعيف، وأن المعارضة كلها في خارج السودان، والإخوان المسلمين معتقلون، والشيوعيين معتقلون، والبعثيين معتلقون ورجال الأحزاب معتقلون، وأن النقابات لا تستطيع أن تقوم بأي دور، فنقابة الأطباء قد أضربت، والقضاة قد عزلوا.

أعد السيد الصادق المهدي مسودة الميثاق لإنقاذ الوطن، وجهاز الأمن قد أعد سجلات بأسماء النقابيين وإلصاق التهم بهم، فبعضهم قد تعاون مع سلطة مايو، وارتكب تجاوزات يعاقب عليها القانون، فجهاز الأمن يرصد كل أحوال المتعاونين مع سلطة مايو والمعارضين، ويفاجئ بعض المتعاونين بالتهم الثابتة.

كان من المقرر أن يوقع الميثاق في يوم الأربعاء الموافق في الثالث من مارس، وحصل جهاز الأمن على بعض أسماء ممثلي النقابات والاتحادات، ورصد أخطاءهم، وتصرفهم ليقدمهم للمحاكم.. ولكن تأجل التوقيع على الميثاق، لأن نظام جعفر نميري قد أشعل مسيرة الحرية بقنابل زمنية، كقوانين سبتمبر واتفاقية الجنوب، والوزارات والحكومات الإقليمية، وحكام الأقاليم والمحافظين في درجات الوزراء.

... عقد ممثلو هيئة أساتذة الخرطوم ثلاث اجتماعات لمناقشة مسودة الميثاق، وأضافوا إليه تعديلات، فأدخلوا فيه لب دستور عام ١٩٥٦م والدستور المعدل لعام ١٩٦٤م.

مثل التجمع النقابي هيئة أساتذة جامعة الخرطوم ونقابة المهندسين والأطباء والمحامين والمصارف والتأمينات.

قرر ممثلو هذه النقابات أن يجتمعوا بممثلي الأحزاب في صبيحة يوم الجمعة الموافق في الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م ليناقشوا الميثاق والتعديلات التي أجريت عليه واختاروا منزل مهدي إبراهيم بامتداد الدرجة الأولى في الشارع الخامس والعشرين..

جاءوا كلهم متخفين مستترين، وقدموه صاحب المنزل على رجال الأمن بإقامة حفل عيد ميلاد لأحد الأطفال في المنزل، وكانت الكلمة للسير هارولد.

اكتمل الاجتماع في الساعة السابعة مساء، وما علم المجتمعون أن الأمور كلها قد رتبت وأن الجيش قد أحكم الموقف، واستولى عليه منذ مساء الخميس الموافق في الرابع من أبريل عام ١٩٨٥م، وأن هنالك اتصالات سابقة بين القيادات منذ عام ١٩٨٣م للانقضاض على نظام نميري، وكانت ثورة الجماهير هي المؤشر للجيش ليتحرك.

حضر الاجتماع عن أساتذة جامعة الخرطوم الدكتور علي عبد الله عباس المحاضر في الأدب الإنجليزي بكلية الآداب، وصهر عبد الماجد أبي حسبو والدكتور عبد الرحمن إدريس عن نقابة الأطباء، وعوض الكريم محمد أحمد عن نقابة المهندسين وعبد العزيز دفع الله عن نقابة التأمينات ويحيى

سنادة عن نقابة المصارف وإبراهيم حمد وسيد أحمد الحسين عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، والدكتور عمر نور الدائم وصلاح عبد السلام عن حزب الأمة ومحجوب عثمان عن الحزب الشيوعي والدكتور أمين مكي مدني بوصفه المنسق لهذا الاجتماع والقائم بإنجاح الميثاق وطبعه ونشره..

وما أن اجتمع النقابيون وممثلو الأحزاب، حتى بدأت المطامع، وتقسيم الأسلاب، فهاجم أحد النقابيين الأحزاب التي استنفدت أغراضها، وكاد رجال الأحزاب أن ينصرفوا لولا تدخل محجوب عثمان ممثل الحزب الشيوعي السوداني.

ووقف رجال الأحزاب يعددون مفاخرهم وجهادهم، وما أصابهم من تشريد وسجن وقتل ومصادرة ونفي في عهد نميري..

كل يريد الثمن، ولا ثمن للجماهير، ونادى بعد ذلك الدكتور علي عبد الله عباس بأن ينسى الناس خلافاتهم، ويسرعوا بإقامة التجمع الوطني.

وشدد التجمع النقابي، وادعى أنه صاحب الحق، وأنه لا بد له أن يحظى بستين في المائة في تمثيله أمام مجلس السيادة ومجلس الوزراء والبرلمان، وقد فطن جعفر نميري لذلك، فاصطاد كثيراً من المثقفين والعاملين في ميدان الحياة الاجتماعية، فعينهم وزراء، وترك التجمع النقابي للأحزاب أربعين في المائة.. لم يتعظ الناس والعاملون بالسياسة بمتطلبات السودان، ومقتضيات المرحلة، بل إنهم نظروا للشكليات، وفكروا في المغانم.

كانت الساعة الثانية صباحاً من فجر يوم السبت الموافق في السادس من أبريل عام ١٩٨٥م، ورجال بيزنطة يتجادلون، وانسحب النقابيون من الاجتماع حتى ردهم الدكتور أمين مكي مدني إلى الالتئام مرة أخرى للاجتماع واتفقوا على صيغة مشتركة حتى يطبع الميثاق ويوزع قبل الموكب المزمع قيامه في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق في السادس من أبريل.

اتفقوا على التوقيع وأبرزوا دور التجمع النقابي، فكل النقابات الأخرى كنقابة العمال والمعلمين والبياطرة والزراعيين والحرفيين والاتحاد النسائي

وغيرها لم تدع لتنتظم في هذا التجمع، لأنها كانت محكومة باستيعابها في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي، وكان أستاذها في درجة وزير، وقد ارتضوا بذلك فها هو التجمع النقابي الجديد يريد حظه من المناصب.

تركزت بنود الميثاق على تنظيم المشاركة السياسية في الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م والمعدل لعام ١٩٦٤م، وكفالة كرامة الحريات الأساسية، وتصفية آثار مايو، وحل قضية الجنوب، وترشيد الاقتصاد الوطني، وتأكيد مبدأ اللامركزية في الحكم وتقنينه على أسس ديمقراطية وانتهاج سياسة عدم الانحياز وحسن الجوار، وتوثيق العلاقات مع كافة الدول الصديقة والشقيقة، وجاء بعد ذلك ملحق خاص بهيكل الحكم في الفترة الانتقالية..

تساءل الناس فيما كان الدكتور أمين مكي مدني على معرفة واطمئنان لما قام به الجيش، وهل كان يعلم مسبقاً بما سيؤول له حكم نميري، وما هي الصلة التي جعلت الدكتور أمين مكي مدني يسعى هذا السعي الحثيث ليتولى هذا العمل، فإنه لم يعرف في أوساط السياسة والمعارضة، كما أنه رجل قانوني أكاديمي، وإن عمل فترة مع صديقه المحامي التيجاني الكارب، كما أنه عمل في المصرف العربي الافريقي..

خرج المجتمعون من الاجتماع في الساعة الثالثة صباحاً، وبقي في منزل مهدي إبراهيم وهو من الإخوان المسلمين ومن الذين أبلوا بلاء حسناً في معركة أبا، وأسهموا في المعارضة في مطلع عهد نميري، ورجع للسودان بعد المصالحة.

أطل الدكتور عمر نور الدائم، فرأى منطقة امتداد الدرجة الأولى محوطة برجال الأمن، وخرج عمر عبد العاطي ممثل المحامين، وكان الوحيد الذي جاء بسيارته، فطارده رجال الأمن، فدخل واختفى مع صديق له في بيت أحد أصدقائه.

منذ صباح يوم السبت أحس الشعب أن أمراً قد دبر، فأخذت الجماهير حذرها، فقد أعد جهاز الأمن أن يطلق كل المداخل للعاصمة القومية، ويعطل سير المواكب، ويمنع قيام الموكب.

وانطلقت إذاعة جمهورية السودان الديمقراطية بلا تبديل، وأذاعت أن الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم سيذيع بياناً هامًّا، وقرابة الثامنة أطل الفريق أول سوار الذهب، وأعلن أن الجيش استولى على السلطة.

العشاء الأخير

فمن يك يرجو في تميم هوادة
فليس لجرم في تميم أواصر

وعلة

اتصل رجال الجيش باللواء عمر محمد الطيب النائب الأول في مساء الجمعة الموافق في الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م، وطمأنوه على الموقف، وأنهم سيحمون الموضع، ولكنهم قد أعدوا العدة للاعتقال والتحفظ على المسئولين في نظام نميري، وأقسموا أن يعزلوا جعفر نميري، ويقتلوا سلطانه.

استولى على اللواء عمر محمد الطيب هاجس فاتصل بالأمانة العامة لمجلس الوزراء لتدعو الوزراء لاجتماع طارىء فوق العادة في الساعة الثامنة صباحاً، وأن يسرعوا قبل ميعاد الاجتماع.

ارتدى اللواء عمر محمد الطيب زيه العسكري ليرأس هذا الاجتماع صبيحة يوم السبت الموافق في السادس من أبريل عام ١٩٨٥م.

حضر الاجتماع الأعضاء الواردة أسماؤهم:

اللواء جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية، الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية للشئون السياسية والقانونية، الدكتور بهاء الدين محمد إدريس مساعد رئيس الجمهورية لشئون الرئاسة، اللواء خالد حسن عباس وزير النقل، المهندس صفيرون الزين وزير الري، علي محمد شمو وزير الثقافة والإعلام، خالد الخير عمر وزير شئون رئاسة الجمهورية، محمد الحسن أحمد الحاج وزير رئاسة مجلس الوزراء الشيخ بشير الشيخ مستشار رئيس الجمهورية لشئون الحكم اللامركزية وفرح حسن محمد حمد وزير العمل والتأمينات، الدكتور عبد السلام صالح وزير الصحة، فوزي وصفي وزير التجارة والتعاون، وعوض الجيد محمد أحمد النائب العام، علي يسن

وزير الشئون الداخلية، السير حسن بشير وزير الطيران والسياحة أندرو ويو وزير دولة برئاسة الجمهورية لشئون مجلس الشعب، عثمان الشيخ وزير دولة بوزارة المالية والتخطيط والاقتصاد وعبد القادر سليمان وزير دولة وزير دولة بوزارة التجارة والتعاون والتموين وحسن إبراهيم بشير وزير دولة بوزارة النقل والمواصلات وسعد يحيى فضل المولى أمين ديوان الزكاة والضرائب.

ولم نعثر على سجل آخر غير هذا السجل، فهنالك وزراء لم تظهر أسماؤهم في محضر الاجتماع في قصر الشعب.

أوضح لهم اللواء عمر أن الحالة وصلت لحالة الغليان، فرأينا أن تتدخل القوات المسلحة وتستلم الوضع بدلاً من ترك الفرصة للبعثيين والشيوعيين والإخوان، فنحن نتابع الموقف بدقة دقيقة دقيقة، فالبلد وصلت إلى حالة الخطورة ونخشى من تدخل خارجي أجنبي، فإذاعة القذافي تستنفر الشعب السوداني لإسقاط النظام، فالذين سيرعون ويستولون على السلطة هم هيئة القيادة والقيادة العامة، وتشمل القيادة العامة القائد العام الفريق أول سوار الذهب وهو كذلك وزير الدفاع ونائبه ورؤساء الأركان ورؤساء الهيئات وقادة المناطق وقد اجتمعت معهم حتى الثالثة صباحاً.

وخشينا أن تتحرك وحدات غير متضامنة، وسيكون استيلاؤهم على السلطة مؤقتاً حتى يأتي السيد الرئيس غداً، أقصد يأتي اليوم يوم السبت الموافق في السادس من أبريل، وبعد ذلك يتصرف الرئيس كما يرى، والجيش يحمي النظام، فالفريق أول سوار الذهب سيلقي الخطاب وهو وزير الدفاع والقائد العام، وسألت الفريق أول سوار الذهب إن كنا نقدم أية خدمة أم نذهب إلى منازلنا، فطمأنني أنه في حاجة لنا كلنا، فأخبرني أن نلزم مكاتبنا كلنا نحن والوزراء، فربما تكون هنالك مظاهرات. . . إن هذا العمل الذي يقوم به الجيش إنما هو عمل عسكري، ولا مطمع لهم في السلطة.

وعقب محمد الحسن أحمد الحاج وزير شئون رئاسة مجلس الوزراء قائلاً إنه من المستحسن أن يستقر الوزراء في مكاتبهم، لأننا وجدنا صعوبة بالاتصال بهم في الأيام السابقة.

وتحدث بعد ذلـك اللواء عمر حـديثاً مـطمئناً أن القـوات المسلحة هي درع الوطن والشعب والنظام، فلا بد من إنقاذ الوطن من الشيوعيـين وغيرهـم، وبالطبع سمعتم ما قـاله الصـادق المهدي بـالأمس، إننا لا نـريد الـرجوع إلى الوراء.

وتساءل علي محمد شمو وزير الثقـافة والإعـلام عن طبيعة البيـان، هل يعزل البيان الوزراء ويصفيهم من مناصبهم.

قـال اللواء عمر قـد سـألتهم نفس السؤال، ولكنهم أكـدوا لي استمـرار الحكومة والنظام، وأنا أعرفهم شخصياً.

أوصى اللواء عمـر وزير السيـاحة والـطيران أن يفتـح المـطار، وتستمـر حركة الطيران.

وما أن خرج الوزراء، حتى فاجأتهم الجماهير، فقد التحم الجيش مـع الشعب وتأكد لهم أن نظام نميري قد انتهى، فأسرعوا يختبئون من الجماهيـر هاربين ورفع بعضهم أياديهم علامة للتضامن والتلاحم مع الشعب.

أسرعوا إلى مكاتبهم، وسمعوا البيان تكرره الإذاعة، وصفق عمر محمد الـطيب يديـه وقال سبحـان الله مـالـك الملك يؤتي الملك من يشـاء، وينـزع الملك ممن يشاء بيدك الملك إنك على كل شيء قدير..

ما كان هذا هو البيان المتفق عليه، قد غرروا بي.. الأمر لله من قبـل ومن بعد..

بعد ذلك تم اعتقال الوزراء والمسئولين.

يا الله:
أبانا الذي في المباحث
نحن رعاياك..
باقٍ لك الجبروت
وباقٍ لنا الملكوت
وباقٍ لمن تحرس الرهبوت

امل دنقل

الرئيس المعزول

﴿أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾.

سورة الأعراف، الآية ٩٨

تلقى جعفر نميري خبر عزله، وهو في طريق عودته من مطار القاهرة الدولي، فإنه لم ير البساط الأحمر، وقد أسرع به إلى حجرة كبار الزوار، ولم يعزف له النشيد الجمهوري السوداني، وأخبره الفريق أبو غزالة أن الشعب عزله، وأسقط في يده.

أصر جعفر نميري أن يذهب إلى السودان، ولكنهم أخبروه أن المطار مغلق، وأن طائرته ستضرب، وتشاجر مع زوجته، وأمر قائد الطائرة أن يقلع به، ولكن قائد الطائرة رفض، وانفعل جعفر نميري، وكاد أن يضرب قائد الطائرة، ويشتبك معه، حتى تدخل ضابط اللاسلكي وأكد له أن طائرته ستنفجر لو هبطت بمطار الخرطوم، أو أي مطار آخر في السودان.

أصر أن يذهب إلى السودان بأية وسيلة، وقال لزوجته يمكنك أن تقيمي هنا، ولكنها أمسكت به.

وبعد جدال وإقناع رضي، واستقل سيارة ليست من سيارات رئاسة الجمهورية، ونقل إلى مكان في القاهرة.

أرسلت البرقية التلكسية إلى القاهرة تطالب بإعادة المتهم جعفر محمد نميري للسودان رقم التلكس ٨٦/١٧، بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣ عاجلة جداً.

السوداني الجنسية جعفر محمد نميري الرئيس السابق لجمهورية السودان متهم لدينا في البلاغات الجنائية الآتية:

١ ـ بلاغ تحت المواد ٩٧/١٦ من قانون عقوبات السودان تقويض الدستور والخيانة العظمى.

٢ ـ بلاغ تحت المواد ٣٥١/٩٨/٨ (أ) من قانون عقوبات السودان التحريض على جمع الأسلحة بغرض إثارة الحرب ضد الدولة وخيانة الأمانة بواسطة الموظف العام والمواد ٦ من قانون الثراء الحرام والمادة ١٦ من قانون أمن الدولة بواسطة الموظف العام.

٣ ـ بلاغ تحت المواد ١٥/٩٨/١٧٩ و٢٦٢ و٣٥١ أ ـ ٤٠٨ من قانون عقوبات السودان الاتفاق على إثارة الحرب ضد الدولة والتستر والاحتيال وخيانة الأمانة بواسطة موظف عام والتزوير.

٤ ـ بلاغ تحت المواد ٧٨/٨٤/٤/٩٨ (ب) ٣٥١ ـ أ ـ ٤٥٧ من قانون عقوبات السودان الحصول بالاشتراك على معلومات بالمخالفة للقانون وخيانة الأمانة من موظف عام والمادة ١٦ من قانون أمن الدولة.

٥ ـ ٣٦١ و٣٥١ أ ـ ٤٠٨ قانون عقوبات السودان الاحتيال والتزوير وخيانة الأمانة من موظف عام.

٦ ـ بلاغ تحت المواد ٣٥١ (أ) ٣٦١ ـ ٤٠٨ من قانون عقوبات السودان وخيانة الأمانة من موظف عام والاحتيال والتزوير والمادة ١٦ من أمن الدولة والمادة ٦ من قانون الثراء الحرام.

٧ ـ بلاغ تحت المواد ٣٤٩ ـ ٣٥٠ و٣٦٢ من قانون عقوبات السودان خيانة الأمانة من مستخدم واستلام مال مسروق والاحتيال.

٨ ـ بلاغ تحت المادة ٩٧ من قانون عقوبات السودان إثارة الحرب ضد الدولة. . المذكور موجود بالقاهرة، أوامر القبض عليه ستصلكم بالبريد.

نرجو توقيفه وملفات استرداده ستصلكم عبر السبل المتبعة تحياتنا.

قسم منظمات الشرطة الدولية

القاهـرة

كان هذا هو طلب إعادة جعفر محمد نميري من حكومة جمهورية مصر العربية، وكأنه مجرم عادي، بعد الطبع لم تلتفت له السلطات هناك، لأن الدستور المصري يعطي الحماية للسياسيين، فقد احتمى بمصر الملك سعود والسنوسي والسلال وشاه إيران، وغيرهم.

إن مصير نميري كمصير اسموزا والشاه، فلسان حاله ألا موت يباع فأشتريه.

ما كان جعفر نميري شهيداً ولا قديساً، وما كان زعيماً، ولا قائداً، ولا مفكراً، ولكنه كان الصورة والرمز الحق لحياتنا ووجودنا بعد الاستقلال، هذا

المغامر استطاع أن يحكم شعباً، ويسيطر على أمة، وارتضته هذه الأمة، ورحبت به، وهتفت باسمه، فكان هو الحلم وكان هو الأمل، وكان هو الفكر، نحتوه صنماً وعبدوه. . إن تجاربنا في الحياة لم تنضج، إننا بلد كونته الجغرافيا، ولم يكونه التاريخ، والتاريخ مآسٍ، وآلام، وعثرات، إننا ما زلنا على الدرب، والتاريخ لا يقدم العظات، ولكنه يبني وجود البشر على المآزق والجراح والحروب، والثورات، والمجاعات حتى تنضج الأمة، هذا هو قدرنا. .

إن الحرية ليست نظرية، وليست رؤية، وليست أملاً، لكنها تجربة ومعايشة وممارسة، وتقدير وتوازن. . إن الحرية هي حضارة الروح، وجلاء البصيرة، فمتى تحققت حريتنا، لا يظهر مرة ثانية جعفر نميري آخر، ولكننا ما زلنا متخلفين نرى في السلطة والسلطان والحكم الحرية والاستقلال، سيعود جعفر نميري آخر. .

لست واعظاً، ولا نبياً، ولكنني إنسان عشت عهد جعفر نميري ورأيت وسمعت واحترقت، وسطرت هذه الكلمات، وسأكتب أكثر منها، ولكن هل يهتدي أهلي؟. . .

الفصل الرابع والستون

السقوط

﴿فارجع البصر هل ترى من فطور * ثم ارجع البصر كرَّتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير﴾ [الملك: ٣و٤]

أصر جعفر محمد نميري أن يعقد اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، والسودان يغلي وينفجر غضباً وكراهية وتمرداً وحقداً عليه، وفي مساء الثلاثاء الموافق في السادس والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م، برز جعفر محمد نميري يرتدي جلبابه الناصع البياض، ويلتفع بشاله، وكان قد استعاد وعيه بعد النوبة التي كانت تعاوده من جراء ضيق شعيرات في شرايين المخ، وكانت الساعة قد توسطت بين السابعة والثامنة في مساء ذلك اليوم، وقرر جعفر محمد نميري أن يلتقي بقيادات اللجنة المركزية في قاعة مجلس الشعب الذي أقيم على الجانب الغربي من نهر النيل عند مطلع أم درمان، ورجال الشرطة قد أغلقوا الطريق المؤدي إلى شارع الموردة، ولم يكن هناك جدول أعمال معداً لهذا الاجتماع، ولم يكن مقرراً أن يتحدث الرئيس، ولكنه قد جلس على المنصة، وارتدى منظاره الأسود، وبدأ يدير عينيه يمنة ويسرة، فقد تحدث في الجلسة الافتتاحية في صباح الأحد الموافق في الرابع والعشرين من مارس، وأثقل على السامعين بخطابه الطويل الممل الذي حرم مشاهدي المسلسل التلفزيوني من متعتهم الليلية، وأصيب بعد حديثه الممتد

إلى أكثر من ساعتين بتلك النوبة التي غيبت وجهه في اليوم التالي، وكان مقرراً أن يخاطب المجتمعين في يوم الأربعاء منتقلاً بهم إلى قاعة الصداقة بالخرطوم، ويوجه إرشاده إلى اللجنة العشرينية التي أطلق عليها لجنة الحوار والسلام من أجل الجنوب.

كانت العاصمة تشكو الظلام، وتعاني من أزمة الخبز، ويصرخ الجمهور في الشوارع وهم لا يجدون وسيلة للمواصلات، والأسعار قد ارتفعت، ولم تعد هنالك رقابة. . والرئيس قد حزم أمره أن يسافر للولايات المتحدة ليجري الفحوصات ثم يغشى مصر بعد ذلك، ويرجع ليوم أو يومين للسودان، ثم يشد الرحال إلى الباكستان، وقد حمل معه مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكي. .

وفي تلك الأمسية تقدمت الأستاذة محاسن جيلاني عضوة في مجلس الشعب، وعضوة في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني، وعضوة مجلس اتحاد نساء السودان، ومدرسة بالمدارس الثانوية.

كانت الأستاذة محاسن غضبى ثائرة حملت عريضة الشكوى، أوضحت له المعاناة، فقد رفعت الحكومة سعر رغيف الخبر إلى عشرين قرشاً، وجالون البنزين إلى سبعة جنيهات، وأصبح كيلو الأرز مائة وخمسين قرشاً، وضعف الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي، وارتفع الدولار الأمريكي في السوق السوداء إلى خمسة جنيهات علماً بأن سعره الرسمي ثلاثة جنيهات.

حملق جعفر نميري، وكاد يبصق على المستمعين، وانفجر يعوي كالذئب ونطق كفراً، وصرخ إنكم تعلمون كقيادات أن الدولار الأمريكي يلتهم كل العملات حتى الين الياباني يطأطىء خجلاً أمامه والمارك الألماني يستحي منه، والجنيه الاسترليني تمزق وأصبح ورقة أمامه كالجنيه السوداني. . إنكم تسألونني وتقولون إن كل أسرة يجب أن يزاد إلى دخلها عشرة جنيهات ليقابل ذلك ارتفاع سعر الرغيف وكذا جنيهاً لكذا وكذا جنيهاً لكذا. . استعدوا واحملوا الزنابيل عندما تذهبون إلى السوق. . كفى. . كفى اربطوا الأحزمة على البطون، فمن كان منكم يأكل ثلاث وجبات، فليأكل وجبتين، ومن كان منكم يأكل وجبتين فليأكل وجبة واحدة، ومن كان يأكل

وجبة واحدة فليكتف ببلحة، ومن كان لا يأكل وجبة فليكتف بنصف بلحة.. أتريدون أن تأكلوا.. فلتأكلوا السم.

كان نميري يتحدث بالعامية، ويطلق كلماته كصعاليك الشوارع، وقد بث الإذاعة والتلفزيون الحديث بلا تعديل، فأدرك الشعب أن الرجل قد وصل إلى النهاية فهو لا محالة سيسقط في الهاوية. لم يكتف نميري بذلك، وكأنه أراد أن يعتذر، فعاد يثغو ويلثغ.

تكتب الصحف عن أزمة الوقود، والدولة منذ شهر ونصف لا يتوفر لها المال لتشتري جالون بنزين واحد، والمصانع كلها متوقفة عاطلة، فهي لا تجد الوقود الكافي.. نحن نتعرض لمؤامرة شرسة تشل حركة الإنتاج لتحول السودان لسوق استهلاكي للواردات.. نعم قد انخفض سعر الجنيه السوداني، وزادت الأسعار... لماذا تخافون؟ أتخافون من فئة قليلة من الطلبة؟

قال لي بعضهم إنهم يحصلون كل أسبوع على أربعة جالونات من البنزين، قلت لهم إنكم لا تحصلون على أربعة جالونات، لأن في كل بيت خمس سيارات، فإنكم تحصلون على عشرين جالوناً.

تغامز الأعضاء، لأن نميري اعتقد أن كل الشعب السوداني أصبح في مقام الطبقة الطفيلية التي خلقها لتحتمي به، ويحتمي بها.

واستطرد نميري: «كل فرد في الأسرة له سيارة ينطلق بها.. لماذا لا تركب كل أسرة سيارة واحدة؟. لم يقف نميري في الشوارع ليرى الجماهير تطارد الحافلات، وتجري خلفها.. لم يحس نميري بالتلاميذ الصغار يقطعون المسافات الطويلة، ويشيرون للسيارات المارة متوسلين متسولين.. لم يدرك نميري أن الموظفين يصلون متأخرين لأعمالهم لتعسر المواصلات، ولم يدر أنهم يخرجون عند الساعة الثانية عشرة ظهراً ليصلوا لمنازلهم.

دهور نميري كل موظف يريد أن تكون له سيارة، وكل موظف يمتلك سيارة. لم يرجع نميري بذاكرته أنه هو الذي سمح لاستيراد السيارات لتغذي الجمارك برسومها، والحكومة بضرائبها، وقد نصحه مستشاروه أن الهواء

سيتلوث، والطرق ستتشقق والدولة لا تقدر على استيراد البنزين، ففرض الضرائب على السير في الشوارع، وقال إن السيارات الخاصة ستحل مشكلة المواصلات، فحول الكثيرون من الموظفين سياراتهم الخاصة إلى سيارة إيجار، وتركوا مكاتبهم ليزيدوا دخولهم.

نظر أمامه إلى زجاجات الكوكا كولا والبيبسي كولا والاسبرايت، ودفعها بيده.. وقال لماذا تشربون هذه المشروبات المستوردة.. اشربوا الكركدي.. اشربوا الليمون.. إننا شعب يبالغ.. لقد رأيت شاباً في اسمال حافياً يحمل خمسة جنيهات وهو ينتظم بين الصفوف ليدخل سينما الصداقة، وهو يحمل في يده ورقة من ذوات الخمسة جنيهات لماذا يكون هذا؟ أهي الكبرياء عند السودانيين.

جهل نميري أن الشعب لجأ للخدر والغيبوبة، لأنه فقد إرادته وحريته.. فارتمى في براثن المخدرات، وسقط في التفسخ، فالمجتمع السوداني تحول إلى مستنقع للغرائز الدينية، وانحلت القيم، وجاء نميري يطالب السودانيين ألا يشتروا الأطعمة المعلبة، ولا يستعملوا الصلصة وطالبهم أن يرجعوا للويكة والكسرة.

لم يبال، ولم يكترث بل إنه أكد أن الأسعار قد زادت، والجنيه السوداني قد هبط، وأنا قد ألقيت الدعم، ومصر تدفع ألفي مليون للدعم، وأنا لن أدفع مليماً واحداً لأدعم الأسعار.. وفي مصر المرتبات أقل بكثير من المرتبات في السودان..

فغرت الأفواه، وأصابت الناس خيبة في كل مكان، فمنذ عام ١٩٨٣م تدفن القوات المسلحة، وحكام ومحافظو الأقاليم الألوف من البشر ضحايا الجوع والعطش والمرض، والصحف الأجنبية والإذاعات الأجنبية تتحدث عن المجاعة والقحط والتصحر في السودان، وجعفر نميري يعظ الشعب وينذره، ويرهبه.

سمعت الجماهير حديث اللعنة وموعظة اليائس، وخرجت المظاهرات في أم درمان، واتجهت إلى جمعية ود نميري التعاونية التي يرأسها شقيقه مصطفى نميري الذي بدأ حياته أمين مخزن في الشركات الإنجليزية متنقلاً

من شركة كوتس إلى شركة ماركانتيل، وقد اتهم عدة مرات بالاختلاس، وقد أصبح في عهد أخيه مديراً لمؤسسة ود نميري التعاونية، ووكيلاً لشركة سيارات الماجروس.. قاد المظاهرات طلبة جامعة أم درمان الإسلامية، وقاموا بحرق مستودع مؤسسة ود نميري، وهتفوا وهتفت معهم الجماهير.. لن ترتاح.. يا سفاح.

تكتمت أجهزة الصحافة في اليوم التالي على الخبر، وظهر جعفر نميري يوم الأربعاء الموافق في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م ليرأس اجتماع لجنة العشرين بقاعة الصداقة في الساعة التاسعة وخرجت جموع طلبة المعاهد في الكليات التكنولوجية، وقد ملأت شوارع العاصمة المثلثة بمنشورها الذي جاء فيه:

«باسم إرادة الطلاب التي ما لانت يوماً، وما استكانت، وما وهنت رغم كل التحديات والظروف.. إن جماهير الطلاب متمثلة في قياداتها، مسئولة عن تصحيح الوطن في حقبة أذل فيها النظام الحالي راية الشعب والدين، وهي بذلك مسئولة عما أصاب الشعب من ذل وخبال، وبذلك فقد شعبنا القوة والعزة والكرامة، وأصبح أمره بين التوصيات والقرارات الفوقية التي أوهنت قواه، واستفزت طاقته، وداست كرامته، وسلبت حريته، وأهملت حقوقه، وذلك يتمثل في زيادة أسعار السلع الاستهلاكية المهمة والضرورية، بل امتد الأمر بعد ذلك إلى أن وصل إلى لقمة العيش بزيادة أسعار الخبز الذي يعتبر العمود الفقري في غذائنا اليومي الذي ظل يعاني المواطن بالبحث عنه في الدياجي، ويقف له الصفوف الطويلة لساعات طويلة.

ووصل المشير إلى تكميم الأفواه وإخراس صوت الحق داخل المعاهد والجامعات والتدخل لتسيسها حسبما يريد، الأمر الذي نرفضه، ونقف ضد هذه القرارات الجائرة، غير المدروسة ونقف مع حرية الفكر، فنحن نعلنها بكل قوة وإيمان وعزيمة لا تعرف الذل، ولا ترضى الهوان حماة لمنابرنا الحرة الناطقة بالحق، فإسلامنا الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يكفل الحرية للفرد والجماعة، ونؤكد أننا سنلعب دوراً مؤثراً وبارزاً في تحرير بلادنا، وحركتنا الطلابية من كل قيد يكبلها اقتصادياً كان أو سياسياً.

إن قيادة الاتحاد الاشتراكي والشرذمة المنتفعة التي أعلن المشير إهانة المعتقدات والتقليل من شأن المساجد، فلتعلم أن رايتها لن تغادر سماء المعاهد والجامعات كما ذكر المشير، ولن تكون الحركة الطلابية أداة تطبيل وإجازة وموافقة للأنظمة التي سامت هذا الوطن العذاب، وباعت كرامته بأبخس الأثمان، وقد خان المشير القضية العربية، وما الفلاشا عنا ببعيد».

درس المارة المشروع الطلابي الذي نثره طلاب المعاهد التكنولوجية على مدى العاصمة المثلثة من أقصاها إلى أقصاها، وظنوا هذا المنشور قد صاغه ونشره الإخوان المسلمون، فطلاب جامعة الخرطوم لم يتحركوا، وطلاب جامعة القاهرة لم يثبوا، ومظاهرة أم درمان فسروها أنها غضبة طلبة، ولكن في الساعة العاشرة صباح ذلك اليوم الموافق في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م خرجت النسوة والبنات في الشوارع يهتفن، هذه تقود طفلاً، وتلك تحمل في صدرها طفلاً. . . إنها ثورة الجوع، وانضمت لهن الموظفات والعاملات وقد أزحن ثيابهن عن رؤوسهن، وكن يهتفن: لن ترتاح يا سفاح، والتحم بهن المشردون المعدمون التائهون الجائعون الساكنون في أنفاق الشوارع وأطراف المباني، وأصبحت ثورة. . . وهرع رجال الأمن وحوشاً ضارية يقذفون بالقنابل المسيلة للدموع، ويحملون الهراوات، ويلوحون بالمسدسات، ويطلون من سياراتهم يهددون. . والشعب الجائع ودقيق الأرض المنتشر كالذر يحرقون السيارات، ويحصبون الهاربين، وكأنه قمقم انفتح من الأرض، فتربص بالشوارع التي سيغادر منها الرئيس الهارب من السودان، ورتل من السيارات تتبعه تحمل أربعة وستين شخصاً، ولم يكن بنوح ينجو بالجودي. لم يفزع المتظاهرون، جروا حول السيارات يحصبونها بالحجارة، ونميري استقر في سيارته كالفأر. . . وهنالك في المطار اصطف نوابه ووزراؤه ورجال حكومته صفاً صفاً. . وعندما ودعهم قبل نائبه الأول اللواء عمر محمد الطيب والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم أمين الاتحاد الاشتراكي بمعتمدية الخرطوم وبابكر علي التوم معتمد العاصمة.

حلقت الطائرة في السماء، والشوارع في الخرطوم تحترق فيها السيارات، وتجمهر أعداد من طلبة الكليات التكنولوجية، وقد انتظم المتظاهرون في تجمعات صغيرة مرتبة، تخرج كل جماعة من شارع، وقد

تسربت إلى شارع علي عبد اللطيف، وشارع القصر، وشارع الحرية، وشارع الجامعة، وكانت لا تجتمع في وحدة، بل تتناثر.

قامت سلطات الأمن واعتقلت المشردين، وعقدت السلطة الباغية الباقية محاكم أمن صغيرة سريعة ناجزة حاكمت ثلاثمائة مواطن بأحكام مختلفة، وجلدت لأن قوانين سبتمبر كانت السلاح الوحيد.

اعترفت السلطات بأحداث الشغب كما أسمتها، وأصدرت بياناً يحذر وينذر. وكان جهاز الفيكس ميلي في وكالة سونا «وكالة السودان للأنباء»، ينقل الصورة الحية، ويعمل من خلال خط تلفوني ويرد عليها، والسفارات والوكالات الأجنبية تلتقط الصور من عل وترسلها بأجهزتها، وسلطات الحكومة التي فقدت كرامتها تظن أن المراسلين الأجانب يبعثون برسائلهم من خلال أجهزة سونا، وقد جهلت الحكومة التطور التكنولوجي، فكان الناس في ألمانيا الاتحادية، وفي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة يشاهدون المظاهرات، ويسمعون الهتافات. .

وصل نميري إلى الولايات المتحدة وأدلى ببيانه وعزا المظاهرات للإخوان المسلمين، وأكد أن الشعب السوداني مؤمن بمواثيق مايو ودستور مايو والشريعة الإسلامية السمحاء.

وفي يوم الجمعة الموافق في التاسع والعشرين من مارس خرجت جريدة الأيام الصحيفة الوحيدة التي تصدر يوم الجمعة تنشر خبرها الأول بالخط العريض مباحثات نميري وريغان بواشنطن تبدأ الاثنين. . البناء مستمر بالرغم من العوائق ومحاولات التخريب. . الاتحاد الاشتراكي صامد أمام المؤامرات والخيانات.

جهلت أجهزة الإعلام أن بور سودان تحركت يوم الخميس الموافق في الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م وكذلك تحركت عطبرا وواد مدني، وفي يوم الجمعة الموافق في الثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م تحركت الأبيض عقب صلاة الجمعة، ويوم السبت الموافق في الحادي والثلاثين تحركت الفاشر ويوم الأحد تحركت كسلا. .

كان الناس يضحكون على بيان أمين الاتحاد الاشتراكي بالعاصمة. .
قال البيان. .

«المتبطلون المتشردون حصبوا المواطنين والسيارات والأماكن العامة بالحجارة. . وحاولوا إشعال الحرائق. . حملات فورية لتفريغ العاصمة من العناصر المشبوهة وقد اعتقلت السلطات أعداداً كبيرة من المتشردين واللصوص وقدمتهم للمحاكمة الفورية».

طالب جهاز الأمن الذي حمل الإخوان المسلمين أحداث الشغب أن يساعده المواطنون بإلقاء القبض والتبليغ عن الأعضاء الآتية أسماؤهم، إذا لم يسلموا أنفسهم، وهم علي عثمان محمد طه وقد كان عضواً حتى طلب القبض عليه في مجلس الشعب القومي، مهدي إبراهيم محمد الحاج، إبراهيم السنوسي؛ والتاج فضل الله؛ الدكتور علي الحاج؛ محمد عبد الله جار النبي، دفع الله التوم، محمد طه محمد أحمد، أمين نباني نيو، بشير آدم رحمة، أمين حسن عمر، التيجاني عبد القادر، خالد حسن إبراهيم، عمر الأمين الحسين، محمد أحمد تاج، معتصم عبد الله الفادني، محمد عوض البارودي.

صارت الإذاعة السودانية تردد هذا البيان وتطالب بإلقاء القبض على أولئك المواطنين وأصدر اتحاد نقابات العمال المسيس الذي تبع الاتحاد الاشتراكي بياناً هاجم فيه المخربين والخونة الذين قاموا بالمظاهرات، وطالب الجماهير أن تتصدى لهم. لم تخرج من العاصمة المثلثة يوم الجمعة الموافق في الثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م أية مواكب أو مظاهرات بل كانت هنالك اجتماعات سرية في الخرطوم وأم درمان، وكان اللواء عمر محمد الطيب يسعى بين رجال الأحزاب والطائفية الدينية يحاول رأب الصدع، وكان الرشيد الطاهر وعلي شمو وآخرون يحاولون الوصول لصيغة كيلا تمتد المظاهرات، وتصبح فتنة.

أصدر في يوم الجمعة الموافق في الثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م السيد بابكر علي التوم بياناً أوضح فيه أن عدد المتشردين في العاصمة يبلغ تسعين وستة ألف شخص، وأن السلطات زجت بآلاف منهم في السجون والمعسكرات.

انطلقت إشاعة في يوم السبت الموافق في الحادي والثلاثين من سبتمبر عام ١٩٨٥م أن نميري لن يعود، وأن اللواء عمر محمد الطيب سيتولى الرئاسة ويؤلف حكومة قومية، وأنه سيحتوي أحداث الشغب، ويعيد الدعم ويحل الاتحاد الاشتراكي ومجلسي الشعب القومي.

وكان اللواء عمر محمد الطيب هو المسئول عن جهاز الأمن القومي، وهنالك صراع بين الجيش وهذا الجهاز، بالرغم من أن نميري سيس الجيش، وكان هنالك اختلاف بين اللواء عمر محمد الطيب وبعض كبار ضباط الجيش.

وقف رجال الجيش بالمرصاد لهذه الإشاعة، وبث الدعاة خطر الأمن القومي الذي يمتلك أسلحة حديثة متطورة، وأن له رجالاً مدربين يبلغ عددهم أربعة عشرة ألف رجل، وأن اللواء عمر محمد الطيب هو المسئول عن ترحيل الفلاشا، وأنه متواطىء مع جهات أجنبية، وإذا تسلم الحكم سيأتي بالعملاء والرجعيين، ورتبوا حول عمر محمد الطيب عصابة انشقت من جهاز الأمن، وروضوا هذه العصابة، ولقنوها ما يريدون لتقف حاجزاً يمنع عمر محمد الطيب من الوثوب.

لم تكن هنالك قيادة للجماهير، رجال الأحزاب خشوا على أنفسهم من بطش نميري، فلو عاد نميري لقطف الرؤوس التي ينعت..

ترأس اللواء محمد عبد القادر عمر اجتماعاً للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي نوقش فيه أسباب الشغب والوصول لإهمادها، وتحدث بابكر علي التوم معتمد العاصمة عن تلاحم الجماهير مع قياداتها في المنظمات الجماهيرية والفئوية والشعبية، وأكد الفريق إبراهيم أحمد عبد الكريم مدير شرطة العاصمة أن الشرطة مستعدة لتنهي الفوضى وتعيد النظام، ونادى الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم بتطهير صفوف الاتحاد الاشتراكي من المندسين والخونة والجواسيس والعملاء الذين يكنون العداء للوطن والثورة.

وبعد الاجتماع أعلن مصدر مسئول بشرطة العاصمة أن قوات الشرطة والأجهزة الأمنية قد ألقت القبض على ٦٤٢ من المتظاهرين، وقدمت ٨٥١ للمحاكمة، وتحفظت على ١٧٩١، وجلدت عدداً من طالبات جامعة القاهرة

وخرج طلبة وطالبات جامعة القاهرة، وكانت الشرطة ورجال الأمن في غاية العنف والتوحش يقودهم المسئولون الكبار وقد أطلقوا النار على المتظاهرين، والصور تؤيد ذلك.

خسر الاتحاد الاشتراكي جماهيره من المرتزقة والمنتفعين، وأدرك رجال الشرطة والأمن أنهم يحاربون في معركة خاسرة، لقد كانت الجماهير أقوى منهم ومنذ يوم الأحد الموافق في الثاني من أبريل عاد لرجال الأمن والشرطة وعيهم، فامتنعوا عن إلقاء القنابل المسيلة للدموع والضرب بالهراوات وإطلاق النار، والأطباء أعلنوا إضراباً جزئياً . .

كان هنالك اختلاف نحو توحيد الكلمة بين ضباط وضباط الصف والجنود في قوات الشرطة، لأن نظام نميري جند في الشرطة عناصر مشبوهة، وبعضهم غير سودانيين من النازحين واللاجئين، وألحق بعضهم بأدوار مزدوجة يظهرون بين الشرطة وهم في قلب جهاز الأمن، ولكن استطاعت بيانات ومنشورات التجمعات الوطنية والنقابية أن تقنع قوات الشرطة من غير مواجهة أو اصطدام أو مفاوضات أن ينحاز جهاز الشرطة للشعب، وأحست قوات الشرطة أنها لن تخون الشعب، وتتخلف عن المسيرة، ووزع بيان في يوم الأربعاء الموافق في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م باسم تجمع ضباط الشرطة، ولكن لم تصدق الجماهير هذا البيان لأن قوات الشرطة كانت تطارد المظاهرات وتلقي القبض على الأفراد، ونثبت بيان تجمع ضباط الشرطة بلا حذف:

إلى جماهير الشعب السوداني البطل، إلى ضباط وضباط صف وجنود قوات الشرطة.

لقد ظلت قوات الشرطة منذ قيام ثورة مايو البغيضة تعمل في تجرد واباء حفظاً للأمن ورعاية لمصالح البلاد، وهي في سبيل ذلك قد أجرمت دونما قصد في حق الشعب السوداني حيث كانت أداة طيعة في يد الديكتاتور نميري وأعوانه، فاستخدمها في إذلال وقهر الشعب تحت ستار الحفاظ على الأمن والنظام العام، فكانت الشرطة هي سوط العذاب القانوني والمخلب الشرعي الذي استعملته السلطة الباغية لترويع الشعب السوداني، وكسرت شوكته حتى لا يتصدى للنظام الفاشل الذي فرق أبناء هذا البلد الكريم فجعلهم أشتاتاً،

وحطم الاقتصاد القومي الذي تسلمه قوياً في مايو ٦٩ حتى أوصله إلى هذه الحالة التي لا تدرك لها مستقراً ولا قراراً.

وقد ظلت الشرطة طوال هذه الفترة ولظروفها وطبيعتها الخاصة بعيدة عن الصراعات السياسية بحكم وضعها الذي يفترض فيه الحياد التام، ولكن النظام قد استغل هذه النقطة الضعيفة في قوات الشرطة فهضم حقوقها، وسلبها الوضع الكريم، الواجب لها والمفروض كما هو الحال بالنسبة لسائر قوات الشرطة في العالم.

وأصبحت الشرطة نفسها ذليلة، وأصبحت شروط الخدمة فيها ووضعها المادي في حالة تسمح بانضمام أسوأ وأردأ العناصر لقوات الشرطة التي تفترض الأمانة والأمن أولاً في كل من يرتدي شعارها حتى صار رجال الشرطة من فرط ضعفهم وهوانهم يرددون أن الشرطة لا تملك نقابة ولا دبابة لمواجهة نظام نميري، ولكن لا لهذه الروح الانهزامية إن قوات الشرطة بخير، وهي من صميم أبناء هذا الشعب، وقد آن الأوان لأن تقف الشرطة وقفتها التاريخية، وتلعب دورها في حماية حقوق الشعب السوداني الكريم، فالسودان ليس ملكاً لنميري وحده ـ نميري الذي طغى وتجبر وأبى واستكبر، ونعلنها داوية بفم الشرطة القوي، لا لنميري، ولا للديكتاتورية، ولا للظلم والطغيان، وأن هذا النظام وأجهزته الفاسدة لن ينالوا من عزة هذا الشعب، وإذا كان الشعب قد استكان في الفترة السابقة، فإنما هي فترة لتجميع الأنفاس، واستعادة القوى استعداداً للانتفاضة الكبرى، وأن روح أكتوبر الثائرة لا تزال حية في صدور هذا الشعب الأبي ونعلن منذ الآن أن تجمع ضباط الشرطة سيعمل بكل قوته على عصيان أي أمر باستعمال القوة ضد أبناء هذا الوطن، وأن الشرطة ستعمل على إسقاط هذا النظام الديكتاتوري الفاشي بكل الوسائل المشروعة، وغير المشروعة التحاماً، وتضامناً مع الشعب، وأن محاولة نميري لشراء ضمير الشرطة بإجازته للائحة المالية للشرطة في هذه الظروف، وهي اللائحة التي جمدها بمكتبه لأكثر من عام، إنها لمحاولة مكشوفة لعزل الشرطة عن المد الجماهيري بما عرفوا به من صدق وطنية لن تفوت عليهم هذه الحيلة الخسيسة، فقضية الشرطة لا تنفصل عن قضية

الشعب السوداني من أجل سودان جديد فإذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر، ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر.

عاشت قوات الشرطة، وعاش كفاح الشعب السوداني البطل.

تجمع ضباط الشرطة

كان هذا المنشور الذي صدر باسم الشرطة ولم تكتبه أي يد في الشرطة، بل جاء على لسانها كان إيحاء لها لتقف مع الشعب، بالرغم من أنها أطلقت الرصاص في مساء السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٥م، وأسهمت مع رجال الأمن في ذلك وقد أعلنت نقابة المهن الطبية الإضراب طوال يوم الخميس الموافق في الثامن والعشرين والجمعة الموافق في التاسع والعشرين. وأصدر أطباء مستشفى الخرطوم التعليمي بياناً بالحالات التي وصلتهم وهي كالآتي:

١ ـ المواطن عبد الجليل طه علي ـ أصيب بالرصاص في ظهره وتوفي في طريقه للعملية.

٢ ـ المواطن أزهري مصطفى ـ أطلق عليه الرصاص في حي السجانة وتوفي في التو والحين وعمره عشرون عاماً.

٣ ـ الطفلة مشاعر محمد عبد الله وعمرها سنة ونصف ـ ماتت عندما تعثرت أمامها وسقطت عليها.

٤ ـ حجز بالمستشفى عبد الرازق محمد وداعة وحمزة محمد نور وعولج بالعيادة الخارجية تسعة وعشرون مواطناً وقد أطلق عليهم الرصاص واستخرج منهم.

٥ ـ نقل إلى المستشفى كل من أبكر أحمد محمد ورفعت عثمان مكاوي ومحمد حسن الشيخ وأماني محمد وسهير محمد عباس ويونس محمد وعادل محمد إدريس وثلاثة عشر آخرون.

منذ يوم الخميس الموافق في الثامن والعشرين من مارس والمدينة حبلى بالمواكب، وتنطلق الأخبار أن العمال والموظفين والأطباء والمهندسين قد حزموا أمرهم ليخرجوا مع غيرهم من فئات الشعب في مسيرة هادرة،

ولكن تراءت أمامهم الاصطدامات مع قوات الجيش وقوات الأمن، ففي عام ١٩٨٣م خرجت قوات الجيش في الأقاليم، وأطلقت النار على مسيرات الطلاب، كما أن قوات الجيش نكلت بعمال سكة الحديد في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣م، واحتفظت الذاكرة بكل الأحداث منذ مظاهرات ود نوباري عام ١٩٧١م وضرب أبا، ومقتل الإمام المهدي، وإعدام بابكر النور، وهاشم العطا، وفاروق عثمان حمد الله وعبد الخالق محجوب وجوزيف قرنق، نزولاً لإعدام حسن حسين، ومحمد نور سعد الله، والقتل الجماعي لمن قاموا بالهجوم على الخرطوم في سبتمبر عام ١٩٧٦م مع محمد نور سعد، كانت الخرافة السائدة ألا بديل لجعفر نميري، وغرس بإحياء جماعي أن جعفر نميري محروس بالعناية الإلّهية، فالعصا التي حمل بها حجاب يحرسه ويمنع أن يستولي أي أحد غيره على السودان، فنميري هو تكملة الثورة المهدية، وقد حكم المهدي أشهراً، وتابع الخليفة عبد الله الحكم لست عشرة سنة، ودورة المهدية هي أربعون عاماً، ونميري من أبناء الأنصار، وقد بعثته العناية الإلّهية ليكمل الدورة.

لقد جرب الأطباء الإضراب في عام ١٩٨٣م، وكادت هيئة الصحة العالمية أن تعلن أن السودان منطقة محظورة، ودخل القضاة في إضراب، فعزلهم وشن قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣م، وحرم الخمر، وصبها في نهر النيل في الخرطوم، وجلس في مساء ذلك اليوم يحتسيها وحده في منزله، ورجال أمنه يبيعونها في السوق السوداء، وكتب للملك فهد يستجديه أن يرسل إليه بعض الملايين من الدولارات ليعوض ما منيت به الخزينة السودانية من عجز في الإيرادات لانقطاع الضرائب على البارات والخمور.

كانت صحيفة الأيام والصحافة لا تتجاوبان حتى يوم الأحد الموافق في الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م وتنشران أن استقبالاً جماهيرياً ضخماً سيقام لاستقبال نميري عند عودته من أمريكا، وأن أمانات المنظمات الجماهيرية والفئوية قد التقت لإعداد هذا الاستقبال تأكيداً لولاء هذه الأمة للرئيس القائد البطل الملهم لتعبر عن تأييدها لثورة مايو الخالدة، وأن المزارعين والعمال يؤكدون وقوفهم خلف قائد المسيرة.

كانت السلطة الباغية المتبقية تصدر البيانات لتموه على سكان الأقاليم، وتكذب عليهم أن أحداث الشغب التي تـدور في الخرطـوم يحركهـا الإخوان المسلمون، ويستغلون أولاد الشوارع والفلاشة والمتشردين. أزعج ذلك سفير نيجيريا، فقابل اللواء عمر محمد الطيب النائب الأول الذي طمأنه أنه لا يقصد بذلك النيجيريين، وخرج بيان رسمي من القصر الجمهوري أنه تم لقاء بسفير دولة نيجيريا الشقيقة مع اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وتم استعراض العلاقات الأخوية الثنائية الوطيدة بين البلدين الشقيقين تأكيداً لأواصر الصداقة السودانية النيجيرية.

كان في تلك الأثناء بعض الضباط الكبار الذين اختيروا فيما بعد ليكونوا المجلس العسكري الانتقالي يطالبون بضرب هذه الشراذم الضالة التي مرقت على المسيرة، ويطالبون بسحقهم، وذلك الضابط الذي ادعى المعرفة الوطنية وقد حمل قبل ذلك المحاية وهي آيات وأوفاق ليصبها في كل مكان ذهب إليه جعفر نميري في الجنوب كيلا يصاب نميري بأذى، ليهدر قبل أن ينجلي الموقف ويؤكد أن قوات الجيش ستزيل هذه الفئات اللعينة بإمحائها من الشوارع وفرمها بالدبابات. والفريق أول محمد عبد الرحمن سوار الذهب باق على قسمه وولائه، فقد بايع جعفر نميري بالإمامة على الوقوف معه للنهاية.

بالرغم من أن النقابات كبلها الاتحاد الاشتراكي وأسرها فقناري رئيس الاتحاد العام للعمال وكمال عبد الله رئيس الاتحاد العام للموظفين لم يدركا ماذا يدور في الشارع، ولكن النقابات بعثها المحاربون القدماء من قبورها، وبقيت نقابة المحامين، والأستاذ ميرغني النصري قد اعتقل عدة مرات منذ أن استولت جماعة مايو على الحكم، وهو يعلم أن السودان يعاني ضغوطاً اقتصادية قاسية، ويئن من المجاعة، وينزف من التمرد في الجنوب، ويكبله البنك الدولي بأغلاله وأوهاقه، ويحبس أنفاسه صندوق النقد الدولي، وخشي الفتنة والحرب الأهلية، فلا أحد يعلم ماذا يدور في ثكنات الجيش، ولا تدري نفس ما يخبئه جهاز الأمن القومي، وتتسرب الأخبار أن جهاز الأمن القومي يحوز على أجهزة متطورة، وأسلحة فتاكة، وأن له مراكز متعددة في كل أحياء العاصمة، وكل الناس تعلم الجفوة الكامنة المعلنة بين قوات الجيش وجهاز الأمن القومي، وقد تأكد للكثيرين أنهم لا يرضون باللواء

أ.ح. عمر محمد الطيب رئيساً للبلاد، مع أن اللواء عمر كان في تلك الأيام يسعى للمفاوضة بين الباقين من رجال الأحزاب التي حلها نميري منذ مطلع سلطة مايو، واللواء عمر لا يؤمن بالاتحاد الاشتراكي، ويعلم أنهم جماعة من الانتهازيين المستثمرين لفساد مايو، المنتفعين بالامتيازات التجارية والمكاسب.

عقدت نقابة المحامين اجتماعها يوم الاثنين الموافق في اليوم الأول من أبريل عام ١٩٨٥م برئاسة الأستاذ ميرغني النصري نقيب المحامين رئيس الحزب الاشتراكي الإسلامي المحظور، ذلك الحزب الذي أسسه مع صديقه المرحوم الأستاذ بابكر كرار، وقررت النقابة إعلان الإضراب العام مع نقابة الأطباء وبقية النقابات.

وفي يوم الثلاثاء الموافق في الثاني من أبريل عام ١٩٨٥م، اعتقلت أجهزة الأمن الأستاذ ميرغني النصري والأستاذ مصطفى عبد القادر وهو ديمقراطي وطني مستقل والأستاذ كمال الجزولي وهو ماركسي والأستاذ هاشم محمود والأستاذ التيماني عامر المحامي، وصفتهم أجهزة الأمن بأنهم مخربون ومنذ يوم الخميس الموافق في الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٨٥م عمت الإضرابات مستشفى الخرطوم، ومستشفى الخرطوم بحري، ومستشفى أم درمان، ولكن الأطباء تطوعوا لاستقبال المصابين وفي يوم الأحد الموافق في الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م اعتقلت السلطات الدكتور مأمون محمد حسن عضو الجمعية العمومية لنقابة الأطباء، وقضى يومه في مقر جهاز الأمن، ونقل في يوم الاثنين الموافق في اليوم الأول من أبريل عام ١٩٨٥م إلى سجن دبكة، وحجرات هذا السجن مقامة تحت الأرض، وفي مساء يوم الأحد الموافق في الحادي والثلاثين من مارس اعتقل الدكتور الجزولي دفع الله نقيب الأطباء، وهو ذو جذور إسلامية، وقد كان متعاطفاً في عهد الطلب مع الإخوان المسلمين وقد قبل أن يقود المسيرة، كما اعتقلت في ذلك المساء الدكتور حسين أبو صالح الأمين العام لنقابة الأطباء، وهو ذو ميول إسلامية وينتمي فكرياً لطائفة الختمية، وهو انتظم بعد ذلك في الحزب الاتحادي الديمقراطي، واعتقلت الدكتور رمسيس وديع والدكتور الفاتح والدكتور التهامي والدكتور نجيب نجم الدين، ووضعت الدكتور الشيخ كنيش

رهينة حتى يدلهم على بقية الأطباء فرفض، وبعد ذلك شنت السلطات حملات فاعتقلت المحامين والمهندسين وموظفي المصارف والمحاسبين والعمال والطلاب.

انجلى الموقف للجماهير، فلتتقدم، ولا تَخْشَ سطوة مايو، بعد ذلك استكملت كل الفئات استعداداتها، فأضربت نقابة المواصلات السلكية واللاسلكية، وعمال وموظفو وفنيو مطار الخرطوم وموظفو شركات التأمينات.

تأكد للواء أ.ح. عمر محمد الطيب أن الموقف عسير، فليس ثمة من يقف مع سلطان مايو، حتى الذين كانوا يتعاونون داخلياً وخارجياً مع جهاز الأمن تنكروا لمايو، ووقفوا مع الجماهير، فما كان تعاونهم إلا وسيلة لكسب العيش ولقمة الخبز، فإنهم لم يكونوا مؤمنين البتة بسلطة مايو، كما كان أباؤهم من قبل قد تعاونوا مع الاستعمار البريطاني، فأصبحوا عند الاستقلال وطنيين متشددين، وهذه هي آفة العالم الثالث لانعدام الوعي، وندرة وسائل كسب العيش، وغياب الضمير.

... لم يصدق المسئولون في الاتحاد الاشتراكي أن سلطة نميري قد انتهت، ولم يخبرهم نبي أو عراف من الذين يلجأون إليهم ليستكشفوا لهم الغيب، وعقد الاتحاد الاشتراكي اجتماعاً طارئاً يوم الأحد الموافق في الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م، واستعرض المجتمعون الموقف المنسوب إلى جماهير الاتحاد الاشتراكي المزعومة إذ قررت النقابات والاتحادات العصيان المدني العام في جميع المرافق ابتداء من يوم الاثنين الموافق في اليوم الأول من مارس عام ١٩٨٥م، ورأت أن تقدم مذكرة لرئاسة الجمهورية، فاتفق كل المجتمعين في تلك الجلسة أنه لو تقدمت هذه الجماعات الضالة بمذكرة فعلى رجال الشرطة ردعهم، وإلقاء القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، ولو دعا الحال إطلاق الرصاص عليهم.. وعندما نجحت الانتفاضة بدأ أولئك المتحرشون يحرقون الأوراق، وقد عثرنا على وقائع الاجتماع.

ترأس الاجتماع اللواء بابكر عبد الرحيم أمين الاتحاد الاشتراكي بالإنابة لتغيب اللواء (م) محمد عبد القادر عمر الصادق في رحلة إلى جمهورية الصين الشعبية.

قـال اللواء بـابكـر في الاجتمـاع إن سلطات الأمن اكتشفت وكـراً للمخـربين في جامعـة الخرطـوم يقوم بـإعداد وطبـع منشورات تحمـل أسماء نقابات واتحـادات وهيئات تبث معلومـات مضللة وسامـة لهذا الشعب الـطيب المؤمن بثورته وتحرضه على الفوضى والبلبلة وتفتيت صفوفه وإيمانه بثورة مايو الخالدة الصامدة، وأعلن في هذا الاجتماع أنه قرر إقامة محاكم عدالـة ناجـزة فورية بمقتضى هذا الأمر لمحاكمة أفراد هذا الوكر الذي يبلغ عدده ثلاثة عشر شخصاً وتم اعتقال الطالب عمر يوسف الدقير رئيس اتحاد طلاب الخرطـوم، والطالبة ناهد جبر الله سيد أحمد سكرتيرة الاتحاد ومحمد سعيد محمد السيد ومحمـد إبراهيم محمـد والمنتصر أبـو صالـح علي الهادي أحمـد وأحمد أدم أحمـد وعلي الأمين محمد الحـاج وعمر صـالح محمـد نور، وقـاسم محمـد صالح حسن وعبد الرحمن البشير علي ومحمد رشيـد محمود ومجـدي إسحق والأستاذ صديق الـزيلعي المعيد بكليـة الاقتصاد والعلوم الاجتمـاعية بجـامعة الخـرطوم والسيـدة نعمات أحمـد مالـك أرملة الشهيـد الأستـاذ عبد الخـالق محجوب وصلاح حسن مصطفى وموسى عبد الله.

أذاعت إذاعة أم درمان هذه الأسماء في بيـان رسمي، وأعقبها تلفـزيون جمهـورية السـودان الديمقـراطيـة وفي اليـوم التـالي كـان خبـر اعتقـال هؤلاء المجـاهـدين هـو الخبـر الـرئيسي في الصفحـة الأولى من جـريـدتي الأيـام والصحافة.

وضحت معـالم المـوقف، وادعت قيـادات الاتحـاد الاشتـراكي أنهـا التمست من الرئيس القائد الذي حمل معه أربعة عـشر مليـوناً من الـدولارات الأمريكية ليجري الفحوصات على صحته الغالية ويتنزه، التمست منه أن يعيد النظر في أسعار الخبز.

وفي يـوم الاثنين الموافق من أبـريل عـام ١٩٨٥م فقدت مـايو سلطتهـا وسلطانهـا على الجمـاهيـر، فقـد خلت المكـاتب، وانـتظمت المـظاهـرات الشـوارع، وأحرقت صـورة جعفر نميـري، وأصبح اسمـه السفـاح، وعنـدمـا وفـدت قيادات الاتحـاد الاشتراكي تؤم مكـاتبها كـان السعاة والمـوظفـون قـد امتنعـوا عن الـذهـاب إلى مكـاتب الاتحــاد الاشتـراكي. . أسقط الأمــر في

أياديهم، وأصبحوا في محنة، وقال لا حل للموقف إلا أن يأتي الرئيس القائد الجبار البطل، فعند وصوله ستهمد هذه الفتنة، فهذه النار التي أوقدت حمراء صارخة مجنونة لن يطفئها غيره.

أسرع الدكتور محمد عثمان أبو ساق ودعا لمؤتمر صحفي حضره المراسلون الأجانب، وكانت لغة المؤتمر ركيكة، ومحتواه هزيلاً، تحدث الدكتور أبو ساق باللغة الإنجليزية، وأفضى للمراسلين الأجانب أن السلطات قد اعتقلت الدكتور الجزولي دفع الله نقيب الأطباء، والدكتور حسين أبو صالح الأمين العام لنقابة الأطباء، كما تم اعتقال الأستاذ ميرغني النصري نقيب المحامين ومعه عدد من المحامين أعضاء مجلس النقابة، وذلك لأنهم يحملون الدعوة للنقابات الأخرى لتنضم لصفوفهم فيعلنوا العصيان المدني، وقال الدكتور أبو ساق إننا سوف نطاردهم كما نطارد الأرانب ونسحقهم كما نسحق العقارب، فإن ثورة مايو الخالدة ترفض العنف الذي يستهدف التخريب، وأكد أنه سيتصل بجهاز الأمن القومي ويبحث معه شرعية وأهلية نقابة الأطباء والمحامين..

تخلى كل المسئولين في الاتحاد الاشتراكي عن التصريح والخطاب للدكتور محمد عثمان أبو ساق، ولم يكن في مركز القيادة، ولم يكن عضواً في المكتب السياسي، بل إنه كان وزير دولة.. واستطرد الدكتور أبو ساق الذي كان محاضراً في العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، واستقطبه المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بخيت، وألحقه بالاتحاد الاشتراكي.. قال الدكتور أبو ساق إننا لا نسمح أن يكون السودان لبنان آخر، ولا نتيح الفرصة له أن يشبه اثيوبيا في اهتزاز أمنها واستقرارها، فهذه الضجة يقودها الإخوان المسلمون والشيوعيون والبعثيون، وكلها أحزاب لا تنتمي لأرضنا وتراثنا ووجودنا التاريخي وطبيعة شعبنا، إنهم يحملون أفكاراً دخيلة عميلة، وذلك بتوجيه من الاستراتيجية السوفياتية الرامية لضرب ثورتنا الاشتراكية ومكاسب الشعب التي حققتها هذه الثورة العملاقة.

وفي ذلك اليوم عقد اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب اجتماعاً لمجلس الأمن القومي، بعد أن طاف بالخرطوم، والخرطوم بحري وأم درمان واتصل

ببعض قدامى السياسيين، وكان كثير من قيادات جهازه قد رتبوا أمرهم في أن يخالفوه بكل خططه، ويطوحوا به لو قام بأي تحرك، وقد أدركوا أن الشارع أكبر منهم، وأنه سيبتلعهم، وناقشوا فيما بينهم إن كانت مصر ستهب في أثناء مغيب نميري وترسل جندها وطياراتها لتحمي نظامه تأكيداً وتحقيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك، وتحسسوا الجيش، وراقبوا أجهزة إرساله، فتبين لهم أن الجيش لم يعد خطة لحماية الثورة، وأن الذين بقوا من الضباط الكبار لا يعرفون مصيرهم، بل إنهم سيتجهون حيث تكون سلامتهم، وقائدهم رجل عرف بالنزاهة والطيبة وحسن السلوك والبعد عن الأذى، فليس هو الرجل الذي يقتل الجماهير في الشوارع، وحذروا اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب ألا يعلن حالة الطوارىء، فهذه المظاهرات طارئة يتنفس فيها الشعب المكبوت، وأنها ظاهرة صحية تنتهي بعد أن تتوفر للشعب حاجياته من خبز وسكر وبنزين وأرز وزيت، وتهدأ الأنفس بقليل من تحسين المرتبات والأجور، وإطلاق بعض الحريات، وإيقاف المحاكمات، وفي نفس اليوم عقد الدكتور سيد أحمد إسماعيل البيلي وزير التربية والتوجيه مؤتمراً، وهو من الأكاديميين الذين استقطبهم جعفر نميري وهو أستاذ تاريخ متخصص في الدولة العباسية، وقد كان قبل مايو ماركسياً.

قدم الدكتور سيد أحمد إسماعيل البيلي العطايا والمنح على المعلمين، وأعلن تحسين شروط خدمة المعلمين ورفع درجات وظائف الإداريين بالعاصمة والأقاليم.

والتقى اللواء بابكر عبد الرحيم بعد خروجه من اجتماع مجلس الأمن القومي بالصحفيين، وأكد لهم أن الأمن مستتب، وما هذه الشنشنة إلا سحابة صيف وستنجلي، وأنه في يوم الثلاثاء الموافق في الثاني من أبريل عام ١٩٨٥م سينطلق موكب الاتحاد الاشتراكي جباراً هادراً جامعاً ضخماً رداً على ألاعيب هؤلاء الصبية، وسنبدأ من ساحة الشهداء المقابلة للاتحاد الاشتراكي.

وفي يوم الثلاثاء خرج الموكب، وكان من المقرر أن يخرج موكب الاتحادات والنقابات في يوم الأربعاء الموافق في الثالث من أبريل عام ١٩٨٥م، ولكن تبين للنقابات والاتحادات أن الحكومة المتبقية في حيرة من

أمرها، فهي لا تسمع لخطاب، ولا تؤدي عملاً، فجعفر نميري بعيد، فلا تستطيع أن تتصرف وتدير الأمور، وما كان أمامها إلا أن تنشر في الصحف أن الرئيس القائد حصل على مزيد من الدعم المالي، وأنه على علم بما يحصل في السودان، وجاء في أخبار نميري من أمريكا أن الحكومة الأمريكية قدمت في عام ١٩٨٤م دعماً للسودان قدره سبعة وستون مليون دولار أمريكي، وأنها ستقدم في عام ١٩٨٥م دعماً أكبر، وأنها قدمت دعماً غذائياً بلغ ٧٥٠ ألف طن من الحبوب، وزادت عليه بدفع غذائي إضافي قدره ٢٢٥ ألف طن.

تحرك موكب الاتحاد الاشتراكي وعلى رأسه الأستاذ الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية وقد عينه في المنصب نميري قبل سفره وقرأ رسالة موجهة من الرئيس الموجود في أمريكا جاء فيها: «أنا هنا في واشنطن ظللت أتابع بالثقة واليقين تصديكم الشجاع وصمودكم الراكز لفلول الخيانة وواجهات العمالة التي تصاعد عدوانها حقداً على الشعب وثورته، وما لجوؤهم للعنف وتدمير الممتلكات العامة والخاصة إلا دلالة على الفشل والتردي، ألا وقد باءت كل محاولاتهم للنيل من ثورتكم ومنجزاتها بالفشل الذريع فلجأوا لهذا الأسلوب المنحط من الإفلاس وأنتم جنود مايو والمدافعون عن كرامة الشعب وانتصار إرادته المستمدة من إرادة الله عز وجل، فمن يناقض إرادة الشعب إنما ينكر إرادة الله الغالية الغلابة وعلق الأستاذ الرشيد الطاهر بعد أن تلا الرسالة قائلاً: «إن ما حدث في الأيام الماضية من أعمال التخريب والشغب ليس غريباً، وليس جديداً على ثورة مايو العملاقة، فقد جرت محاولات كثيرة، وباءت بالفشل منذ عام ١٩٧٠م في ود نوباري وجزيرة أبا وفي عام ١٩٧١م عندما قام هاشم العطا بانقلابه الفاشل وحسن حسين في عام ١٩٧٥م ومحمد نور سعد عام ١٩٧٦م».

وهكذا دواليك. . أما هذه الضائقة الاقتصادية فإنها تجتاح العالم كله، وليس السودان وحده، وأنها ستنجلي، وأعقبه اللواء بابكر عبد الرحيم فأعلن أن جماهير الاتحاد الاشتراكي قادرة على التصدي وقهر هذه الشراذم الضالة، وجاء دور الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم أمين الاتحاد الاشتراكي في معتمدية العاصمة فقال: «من أجل نزاع السلطة في عام ١٩٦٩م ناضلنا نضالاً شاقاً ومريراً وانتزعنا السلطة من الطائفيين والحزبيين والعملاء، ولقد

كان نضال الثورة من أجل تحرير الوطن اعتورتـه المصاعب فـذللها والحـواجز فحطمها، والمؤامرات داخلياً وخـارجياً فتغلب عليهـا، فأعـاد السلطة للشعب والسلام للجنوب والحرية والكرامة للمواطنين، فالاتحاد الاشتراكي قـد دخلته عناصر عملية لا بد من تطهيره وإعادة النظر في بنائه ملكاً حراً لجماهير شعبنـا العظيم، وأن حسن الترابي وجمـاعته حـل النقابـات والاتحادات يـوم أن كان نائباً عاماً ومساعداً لرئيس الجمهورية فانفرط عقدهـا، ولم يتمكن من معالجـة إضـراب الأطبـاء، وهـو الآن معتقـل قبـل سفـر الـرئيس القـائـد جـزاء عمله ومؤامراته، فعلى قوات الشرطة أن تتفرغ لمسؤوليـاتها وتضـرب بيد من حـديد على المارقين الذين خرجوا عن الصفوف فالسلطة للشعب ولجماهير الشعب، فليس هنالك فاعلية للتنظيم تصدر بقرار من رئيس الجمهوريـة ورئيس الاتحاد الاشتراكي، وليس هنالك فاعلية تصدر بقرار، بل القرار هو قرار الشعب، وقد قرر هذا الشعب الأمين الكريم أن يدافع ويحفظ ثورته.

سـار في المسيرة السيـد أحمد ميـرغني رئيس مجلس رأس الدولـة بعد الانتفـاضة والسيـد أحمد المهـدي وكانت جمـاهيـره هم من رجـال الأمن في جلاليبهم وأزيائهم المعروفة.

انكشف للسلطة أنهـا فقدت السلطة، فـالجماهيـر لم تتجاوب معهـا بل هتفت ضدها، وبينما كان موكب الاتحاد الاشتـراكي يسير كـانت المظاهـرات تنتظم العاصمة من أقصاها إلى أقصاها وكل أقاليم السودان.

تـأسف لذلـك اللواء أ.ح. عمر محمـد الطيب فـاتصل بـالقيادة العـامة وقيادات الجيش ورأى أن تفرض حالة الطوارىء، ولكن لم يجمع تأيـيداً لـه، وأعلن له رجال قيادات الجيش أن فرض حالة الطوارىء ستزيد الموقف سـوءاً وربما دعت للحرب الأهلية، ولم يبد اللواء عبد الرحمن محمد سوار الـذهب القائد العام أي رأي أو ملاحظة، واتفقوا جميعاً على أن يمنعوا الموكب الذي سيقوده الأطباء ومعهم النقابات وكلف بابكر علي التوم معتمد العاصمة القومية أن يصدر بياناً يحظر فيه تسيير المواكب.

وأطل يوم الأربعـاء الموافق في الـرابع من أبـريل ففـاحت رائحة مـوت السلطة، وطرحت قواها كالعناصل، وقعدت على الرحـال والأحمال، ولم يبق منها إلا نويات هزالاً مصت مراراً، فهل يقتل الموت ميتة؟.

الفصل الخامس والستون

البعث والنشور

لم تستطع مايو أن تدافع عن سلطتها، فقد تكشفت مخازيها وعوراتها، فالرئيس الذي يقبض على الأنفاس رجل مختلس وسارق وغاصب وكذاب ومنافق تستر خلف الدين، وأعلن نفسه إماماً للمسلمين، وأخاف الشعب السوداني بقوانين الحدود الإسلامية، واستخدمها بلا عقل وبلا إيمان، وأقام المحاكم تقتل وتبتر وتجلد وتسجن، ولم يكتف بذلك، بل كان يفضح الرعية ويذيع أسماء الحاكمين، والشعب يتعقبه، ويتربص به، فإحدى بنات أسرته قد فعلت ما لم تفعله مسلمة، فقد ذهبت مع زوجها إلى بلد عربي، وسجن زوجها وكان يتاجر في المخدرات، فرجعت إلى السودان، وهي في عصمة السجين الأول، وتزوجت رجلاً آخر، وسافرت معه إلى تلك البلاد العربية، فألقي القبض عليه، وهو يتاجر في المخدرات، وسجن فرجعت إلى السودان، وتزوجت بآخر، وسافرت معه إلى تلك البلاد العربية فسجن، ورجعت إلى السودان، وعاد الزوج الأول، وعرف ما قامت به زوجته، فتقدم بشكوى ضدها، فما الذي فعله السيد الرئيس القائد إمام المسلمين.. قد سجنت خمس سنوات، وغرمت ثلاث جنيهات، واحتج أهله فأطلق سراحها.

انتشرت أخبار ترحيل الفلاشا، وأذاعتها الإذاعات الأجنبية، وكتبت عنها الصحف البريطانية والأمريكية والفرنسية والألمانية والإسرائيلية، وتأكد للشعب السوداني خطل وخطيئة الرئيس القائد... وبدأت الصحف البريطانية تنشر

سجلاً عن ثروته وثروة زوجته، وتناولت المجلات الطبية بالدرس والرسومات والتحليل لمرضه واختلاله، وهبت منظمة العفو الدولية ترصد كل تجاوزاته، وخنقته مشكلة الجنوب، وصرعه التصحر، وكتمت أنفاسه المجاعة. . فأصبح لا طريق له ولا منفذ، ولم يعد في قدرة الجيش السوداني أن يحمي نظامه، فالضربات القاتلة التي وجهها جعفر نميري للجيش السوداني، أضعفت الجيش، ونسلت كل خيوطه، فكل الضباط الممتازين المدربين الأكفاء أزاحهم جعفر نميري، وملأ الجيش بجنود فيهم من لا ينتمي لتراب السودان، وأطلق فيه الجواسيس والعملاء، لذلك لم يتحرك الجيش، ولم يقبل أن تعلن حالة الطوارىء وبقيت فصيلة أخرى يهمها جعفر نميري، فهي فصيلة اللصوص والسرقة والمحتالين أولئك الذين أصبحوا مليونيرات في آخر الزمان، أن هذه الفصيلة لا قدرة لها على حمايته، ولكنها ستحمي نفسها لحين، فالكوادر الثورية الواعية لم تنضج بعد، والتسلم الديمقراطي بعد الانتفاضات يقود مرة أخرى للاضطراب والفوضى، والأحزاب السودانية كلها قد استنفذت غاياتها وأغراضها، فإنها لن تظهر في السطح حتى تستقر لها الأحوال، والشعب يخشى أن يتسلم مقاليد الأمور عسكر، فتدور الحلقة مرة أخرى، ويستقر حكم عسكري، وخلف كل انتفاضة متربصون يخدمون نفس الأهداف التي تَسعى لها الإمبريالية، ولكنهم يظهرون في ثوب الحمل. .

صدر بيان من الجبهة الديمقراطية من أساتذة جامعة الخرطوم، وهم أكاديميون لا يعرفون ما يجري في سراديب السياسة الدولية، والقوات القابضة، وهذا هو نص البيان. . .

البيان الأول

«تعايشون هذه الأيام انتفاضة شعبنا العظيم ضد كل مظاهر القهر والمعاناة متمثلة في الارتفاع الخرافي في تكاليف المعيشة بصورة لم يسبق لها مثيل في سياسات اقتصادية متخبطة أنتجت وتنتج كل يوم فقراً وكساداً وبطالة؛ ارتفاع في معدلات التضخم بنسبة تفوق ٤٠٪ مع رهن كامل لموارد البلاد الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية ومؤسساتها المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض سماسرة البترول، وتابعت جماهير شعبنا مسلسل

تخفيض قيمة الجنيه السوداني المأساوي واللامتناهي حتى بلغ آخر تخفيض ٩٢,٣٪ وهذا يعني ببساطة تخفيض مداخيل الفئات المسحوقة والمتوسطة من العمال والموظفين بنفس النسبة، وهذا يعني أيضاً تحطيم الرأسمالية الوطنية المنتجة بزيادة كلفة الإنتاج المحلي بشكل تستحيل معه المنافسة، وبالتالي تنحرف تلك الفئة عن دورها الوطني لتلعب دور العميل المحلي للاحتكارات الأجنبية في تصريف رؤوس أموالها المتراكمة، وإيجاد موقع لها في أرض السودان.

وفي جانب الحريات الأساسية تشهد الساحة كل يوم انتهاكات صريحة لتلك الحقوق بصورة تتنافى مع الدستور والمواثيق الدولية، فما زالت المعتقلات تكتظ بالمعتقلين السياسيين والنقابيين بدون محاكمات، وحلت نقابات المهنيين لمجرد أنها مارست حقوقها المكفولة في الدستور، وهكذا وفي غياب الديمقراطية اشتعل فتيل الحرب الأهلية في الجنوب اجتاحت المجاعة كل أقاليم السودان، وأن الأزمة في مدلولها الحقيقي تخبط سياسي وانهيار اقتصادي شامل، وطبيعي أن تنتهي إلى انفجار جماهيري غاضب إزاء هذه الحقيقة الساحقة يؤكد تنظيمكم العملاق وانحيازه الكامل للشعب السوداني، ويعبر تعبيراً مشروعاً عن معاناته اليومية، ويطالب بسد نقص الحرية ونقص الطعام، وبقدر ما نؤكد وقوفنا الصلب مع جماهير شعبنا المناضلة مؤيدين العناصر المجرمة التي أطلقت الرصاص من خلف المتظاهرين العزل في خسة وجبن وفي أبشع جريمة يشهدها المسرح السياسي في السودان، ومن هنا ندعو للتضامن النقابي من أجل استعادة الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة والأساسية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين أو تقديمهم إلى محاكمات عادلة وصيانة استقلال القضاء بإلغاء قانون الهيئة النقابية الذي صادر آخر مظاهر هذا الاستقلال، والحل السياسي لقضية الجنوب على أساس ديمقراطي وإدانة التصعيد العسكري ومحاربة تغذية النزاعات القبلية، والعمل ضد الفصل وتشريد وبيع القطاع العام للشركات الأجنبية، وحماية البيئة من التصحر والجفاف، والوقوف بحسم ضد مشروع دفن النفايات الذرية في أرض السودان لما له من آثار تدمر الإنسان والبيئة.

حول هذه القضايا ومن أجلها تدعوكم اللجنة المركزية ومن خلفها المؤتمر العام للمشاركة في الموكب السلمي الذي ينظمه تجمع النقابات يوم الأربعاء الموافق الثالث من أبريل عام ١٩٨٥م في الساعة العاشرة صباحاً، ويبدأ الموكب من مباني كلية الطب بجامعة الخرطوم، ويقوم بتقديم عريضة للسلطات المختصة تحمل رأي الحركة النقابية في القضايا الراهنة، وتهيب بكم اللجنة المركزية ومن خلفها المؤتمر العام المشاركة الفعالة في الموكب مع الالتزام الصارم الملتزم بتوجيهات قيادة الموكب وتفادي الاصطدام ومنع العناصر المحزبة من التسلل. عاشت وحدة وتضامن الحركة النقابية السودانية».

هذا البيان الأكاديمي الذي يصلح لينشر في مجلة لطلبة المثقفين نسي أن الدستور الذي أصدره جعفر نميري عام ١٩٧٣م ألغى الديمقراطية ووضع كل السلطات الثلاث في يده، وعدله عام ١٩٧٥ م وأكمل على إنهاء كل ثغرة للحرية والتحرك، كما أن هؤلاء الأكاديميين الجامعيين قد أسهموا بما لهم من طموح وعماء سياسي وفقدان للرؤية التاريخية في تحطيم كل قدرات المثقفين وشل حركة المعارضة، فقد تعاون فريق منهم كبير في بناء سلطة مايو، وطهروا زملاءهم في الجامعة، وكتموا الحريات، أما أولئك الذين وصفهم البيان بالعناصر المندسة المجرمة التي أطلقت الرصاص من خلف المتظاهرين، منهم جماعة من رجال الأمن والشرطة، وقد ترى الشخص يطلق الرصاص اليوم على المتظاهرين، وفي غد عندما ينجلي الموقف يهتف للحرية، فقد رأيت أناساً يقومون بردع الجماهير، وفي غد أصبحوا وزراء للشعب.

وجاء البيان الثاني من الجبهة الديمقراطية لأساتذة جامعة الخرطوم وهذا هو نصه:

«ونخاطب اليوم أساتذة جامعة الخرطوم وجماهير الشعب السوداني عامة وبلادنا وحركة ثورتنا الجماهيرية الديمقراطية تمر بأخرج مراحلها».

لم يدفع أحد هذه الجماهير التي تدفقت في الشوارع، بل أصحاب السيارات الخاصة يتحاشون هذه الجموع التي انهمرت سيولاً طاغية،

ويحاولون أن ينفلتوا منهم، ويقولون إن نميري سيأمر بسحقهم، وطحنهم، ويدلون رجال الشرطة عليهم ليوسعوا لهم الطريق، ولكن تغلبت الجماهير المسحوقة، فهي لم ترسل مذكرة للحكومة، ولم تهتم بتسلط الشرطة ورجال الأمن، ولم تعبأ بالقنابل المسيلة للدموع ولا بإطلاق الرصاص فقد غصت الشوارع بالجياع والحفاة والعراة والمشردين.

اطمأن أصحاب الياقات البيضاء أن الذي يحصن الساحة ويحميها هم أصحاب المصلحة الحقيقية، ولكن أصحاب المصلحة الحقيقية لم يعرفوا كارل ماركس ولا برنتون ولا أورتيجا، ولم يسمعوا بالثورة الفرنسية، ولم تطف بعقولهم الثورة الروسية، ولا مظاهرات الجعة بميونيخ، فانبرى المحامون والقضاة والمهندسون والمحاسبون وممثلو المهن يتبنون القيادة، ولكن بحذر، وفيهم من كان يطمع أن يكون مستشاراً إسلامياً يصوغ القوانين لنميري، وفيهم من أتخمت السرقة والاختلاس والرشوة كيانه، فأصبح اليوم بطلاً يدافع عن الحرية، وفيهم من امتثل وحكم بقوانين سبتمبر، إن سحر الجماهير أشبه بعصا موسى، قد حول هؤلاء الذين ارتدوا ثياب الثورة والطهارة والبراءة، فظهروا في المسرح يخطفون الانتفاضة، لأنهم يعرفون القراءة والكتابة، ويمارسون الخطابة، ظهر المحامي عمر عبد العاطي، وقد رفعته الجماهير، وهو يقرأ المذكرة التي كان مزعماً أن تقدم لرئاسة الجمهورية باسم التجمع النقابي لإنقاذ الوطن وفيما يلي نصها.

«السيد رئيس الجمهورية

تحية طيبة

نخاطبكم اليوم، والبلاد تمر بمنعطف سياسي خطير يتحدد بموجبه مسار ومصير هذا الشعب الأبي وذاتيته وهويته. قد عشنا خلال الأيام القليلة المنصرمة في الصورة التي عبرت عنها قطاعات كثيرة من أفراد الشعب ومنظماته الديمقراطية ساخطين رافضين لمجمل السياسات المعلنة من قبل حكومتكم حول المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما عبر عن القناعة الشعبية أن نظام مايو قد فشل فشلاً ذريعاً، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في وقت قدم ويقدم فيه شعبنا كل التضحيات في انتظار أن تنشر الوعود البراقة بالرخاء والوفرة والتقدم، وها هو لا يحصد في النهاية سوى الجوع والفقر

والفاقة والمرض، ويدفع بذلك مهراً غالياً لسياسات اقتصادية خرقاء أوقعت البلاد في قضية الاحتكارات الأجنبية والمؤسسات الدولية المشبوهة التي ما دخلت بلداً إلا وزادته فقراً على فقره، وكانت النتيجة أن ارتهنت رقاب الشعب السوداني كله لمديونية لا سبيل للفكاك منها، كما ارتبطت سياسات النظام الاقتصادية والمالية بفساد بعض الأفراد والجماعات الحاكمة التي ارتبطت مصالحها بمصالح لصوص الرأسمالية على المستوى الدولي، وأصبح بعض ساسة مايو الوسيط لنهب ثروات شعبنا، وما اتفاقية شرط النفط الوطنية مع عدنان قاشوقجي ببعيدة عن الأذهان، وبفضل السياسات المالية الخاطئة انحط سعر العملة السودانية حتى أصبحت غير مبرئة للذمة، وارتفعت أسعار المواد الأساسية بشكل لم يعد يتحمله حتى ميسورو الحال من أفراد وأسر هذا الشعب، كل ذلك إذعاناً لسلطات صندوق النقد الدولي، وتعطل الإنتاج الوطني بسبب الأزمات والاختناقات التي اصطنعها المتاجرون بقوت الشعب ممن صنعهم النظام، وانعدمت مدخلاته الأساسية، وأصبحت سلعاً للسوق السوداء تباع بأسعار لا طاقة للمنتجين الحقيقيين بها.

وعلى المستوى السياسي والإداري قد عبث نظام مايو بشعارات الحكم المحلي والإقليمي التي طرحتها الحركة السياسية في السودان قبل مايو عام ١٩٦٩م، وأفرغتها من مضمونها الديمقراطي، وحول مؤسساتها إلى هياكل فارغة المحتوى، ولا غرو أن تصبح كذلك في نظام تتركز فيه كل السلطات في يد فرد واحد هو رئيس الجمهورية مما يضع الحكم الإقليمي والمحلي في تناقض صريح مع السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، وعبث النظام أيضاً بالنظام القضائي، وحوله من قضاء مستقل إلى مؤسسات تابعة لرئيس الجمهورية، فافتقر لأبسط العدالة وسيادة حكم القانون.

انفرط عقد الوحدة الوطنية نتيجة التطبيق الخاطئ للحكم الإقليمي، واندلعت نار حرب ضروس في جنوب الوطن حصدت ثروات وسواعد غالية وعزيزة كان من الأجدر أن توجه للبناء والتقدم، وعلى المستوى الدولي أصبح السودان بلداً فاقداً لسيادته الوطنية، وجاهر حكامه بالعمالة الصريحة، وأصبح قدره ومصيره ليس بيده، بل بيد دول أجنبية معروفة تتحكم في سياسته الخارجية والداخلية، وتقبض على مقدراته وثرواته لمصالحها أولاً في مقابل

حماية حكامه وحرصهم على المزيد من الخضوع والسير في ركاب العمالة، ولا غرو أن تصبح أرض السودان الحبيب دون بلاد الله قاطبة مكاناً تدفن فيه النفايات الذرية. ويصدر منه يهود الفلاشا إلى إسرائيل.

استشعاراً منا بواجبنا الوطني. واعتزازاً بالانتماء الوثيق لشعبنا وواجبنا المقدس نحو الدفاع عن مصالحه الحيوية نطالبكم بالتنحي عن قيادة شعبنا السياسية، وإفساح المجال للقوى الوطنية والديمقراطية لتقرر مصيرها بنفسها لإنقاذ الوطن والأمة.

التجمع النقابي لإنقاذ الوطن

كل هذه الحقائق التي سردها التجمع النقابي لإنقاذ الوطن معروفة منذ البدء للشعب السوداني، ومعلومة لهذا التجمع النقابي لإنقاذ الوطن، وما اندفع كاتبو هذه المذكرة إلا بعد أن وصلت الجماهير لشاطىء السلامة، فالجماهير ليست في حاجة لعوامات.

* * *

التقط المصورون والمراسلون الأجانب الصور لمظاهرات الجماهير، وصار رجال الأمن والشرطة يلهثون ويجرون خلف المصورين الأجانب، ويعتقلون بعضهم ويصادرون الأفلام، وكان ذلك يوم الخميس الموافق الرابع من ابريل ١٩٨٥، وأضرب العاملون بالتلفزيون والإذاعة والمحررون بصحيفة الأيام والصحافة، ونقلت طائرة سويسرية في الساعة العاشرة صباحاً الأفلام إلى أثينا، وفي مساء ذلك اليوم كانت محطات التلفزيون في أوربا تبث هذه الصور في شاشاتها. . . وتترجم الهتافات العجيبة، والمتظاهرون يحملون حماراً، ويهتفون يا بثينة حمارك عينة لا زيت لا ويكة وأنت صايع في أمريكا. . يا بوليس ارم البونيان عشان بثينة تجيب تيمان، وبثينة هذه هي زوجة نميري، ونميري لم يرزق بذرية، وكذلك زوجته.

أكدت كل الإذاعات الأجنبية أن الشعب السوداني قد رفض حكم نميري، وأن مايو قد أسلمت الروح.

انضم الدبلوماسيون للإضراب السياسي، وأصدروا بيانهم، ومنذ يوم

الأربعاء الموافق في الثالث من أبريل عام ١٩٨٥م اكتملت حلقات الإضراب السياسي، وظهر اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب مساء ذلك اليوم يذيع بياناته، فخفض سعر الرغيف إلى خمسة عشر قرشاً والصابون إلى خمسة وثلاثين قرشاً بدلاً من خمسة وأربعين قرشاً وكيلو الأرز من ١٦٠ قرش إلى ١٥٠ قرش..

لا نجاة لمايو وفي مساء الأربعاء هرب محمد محجوب سليمان السكرتير الصحفي لنميري، ويوسف ميخائيل بخيت المستشار القانوني، وكان خارج السودان هاشم عثمان وزير الخارجية وصفيرون الزين وزير الري وحاكم محمود وزير الزراعة، وعز الدين السيد رئيس مجلس الشعب وأبو القاسم هاشم أحد أعضاء مجلس الثورة السابقين ونميري يعلق في الصحف الأمريكية أنه لا توجد أي قوة تزحزحه، وقد نصحه الأمريكيون أن يسرع ويذهب إلى وطنه، فقد انتهى كل شيء.

الفصل السادس والستون

الجيش يتسلم السلطة

انتفضت الجماهير في السودان؛ ثارت وتمردت وعصت نظام نميري، وكانت انتفاضتها عفوية تلقائية؛ ولم تكن الشخصية الوطنية هي الدافع والمحرك لثورتها؛ بل انطلقت ثورتها من الجوع، والقمع والانفلات من عنف السلطة ووحشيتها؛ ولكن ما زالت الشخصية الإيديولوجية الثقافية باقية مترسبة؛ فالطائفية هي التي تقود وتحرك مجريات السياسة، والقبلية هي التي تتحكم في تثبيت وإرساء قاعدة الحكم؛ ولما استولت سلطة مايو بانقلابها في عام ١٩٦٩م على السلطة؛ برزت لتقضي على تلك العوائق التي عطلت سير التقدم؛ ولكنها فشلت في اجتثاث جذور الطائفية والقبلية، لأنها لم تتملك أسرار الخطاب السياسي، ولم تتفهم الطرق للقيام بالإعلاء والإبدال؛ بل استكانت لحذر السلطة والتسلط؛ وكما حدث في ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤م، أسرعت تعود مرة أخرى، وتتسلم السلطة باسم الشعب لتعيدها مرة أخرى للأحزاب، فهذه الردة المتواصلة ستكون دائماً هي السلاح الذي يبتر التقدم، وينشىء الأمة.

إن الجماهير في السودان من غير وعي لما ستقدمه هبت تصارع القمع والذل لا كعمل إيماني أو استراتيجية دفاعية؛ وسلطة مايو المرتكزة على السند الأجنبي فيما مضى فقدت هذا السند، وتوقف عنها العون، فأصبحت مشلولة لأنها سلطة عميلة، وعندما درس الموقف اللواء محمد عمر الطيب النائب

الأول لنميري مع كبار ضباط القيادة العسكرية، ومعه اللواء بابكر عبد الرحيم ممثل القوات المسلحة في الاتحاد الاشتراكي وكان الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب القائد العام ووزير الدفاع يتدارس معهم الموقف، لم يصلوا إلى حل؛ لأن نميري وحده كان صاحب الكلمة والقرار، لأنه يدافع عن حكمه وسلطانه، فهم كلهم موظفون لدى نميري، يمتثلون بأوامره، فهو الذي عينهم، وهو الذي وضعهم في هذه المراكز، فالمؤرخ لا يفسر قول سوار الذهب في ذلك الاجتماع الذي تم في يوم الاثنين الموافق في الأول من أبريل وأن قوات الشعب المسلحة هي صمام الأمن للوطن ودرعه الواقي». . هذه العبارة لا تعني شيئاً بل هي شعار من شعارات مايو، وكل العبارات التي كان يرددها القواد العسكريون أن القوات المسلحة ستبقى أمينة على الوطن، منحازة إلى جانب الشعب وثورته حامية لمكتسباته ومقدراته.

وشعار مايو أن السلطة هي سلطة الشعب، وأن مايو جاءت لتسلم السلطة للشعب، وأن نميري يمثل الإرادة الشعبية. .

أجل؛ كانت هنالك تطلعات في الجيش، وكان هنالك سخط بين الضباط، ولكن نميري أحكم كل سبل الرقابة والمتابعة، وأجرى انقسامات بين الضباط، وزرع المخاوف، فكان الضابط لا يطمئن لزميله الضابط، والانتظام في الجيش لم يعن إلا للإعاشة والرفاهية، ولم يكن هنالك دافع أو وازع وطني يربط أفراد الجيش ضباطاً وجنوداً بالوطنية؛ بل إن الجيش هو جيش نميري، ومن يتمرد ويثور إنما يثور على نميري، وإذا فشل في زحزحة نميري فمصيره الموت والإعدام.

كانت هنالك هواتف سابقة تشير لانتهاء عمالة نميري وخلعه من الحكم، وقد حاولت المخابرات الأمريكية أن تنفخ في روح اللواء عمر محمد الطيب، وتقر به، وتومئ له أنه هو رجل المرحلة القادمة، وكان اللواء عمر محمد الطيب ساخطاً على نظام نميري، كما كان كل الضباط وكل الشعب وكل الجنود ساخطين على نظام نميري، ولكن الفكاك من النظام كان صعباً، لأن سبل كسب عيشهم مرتبطة بنميري ونظامه، فهم أشبه بالزوجة المعلقة التي سكنت واستقرت خوفاً على أطفالها. .

. . . كان الصادق المهدي يلوح لرجال الجيش أن يستولوا على السلطة في أثناء هبة الانتفاضة، ولكن رجال الجيش كانوا يخافون من الانقسامات بين صفوفهم، وكان كبار ضباط الجيش يردون على الصادق المهدي مطالبين رجال الأحزاب أن يوحدوا صفوفهم، لأنهم يعلمون علم اليقين أن هنالك فئة من الضباط حتى رتبة العميد يتربصون بكبار الضباط، ويتربصون بنظام نميري، وكان كبار الضباط يخافون من هذه الفئة لأنها لو تسلمت الحكم ستقضي عليهم، وتقضي على كل الذين وقفوا وساندوا نميري وسلطته.

إن خطاب الصادق المهدي في يوم الجمعة الموافق في التاسع والعشرين من أبريل عام ١٩٨٥م كان خطاباً مرتبطاً بالإيديولوجية التاريخية الثقافية، وجاء فيه.

«أيها الأحباب في الدين والوطن، هذا النظام الذي يحكم السودان الآن جثم على صدر الوطن ستة عشر عاماً عجافاً، ظلم فيها الناس، وكذب عليهم، وأفسد الحياة الخاصة والعامة، وسلط على الشعب سياط البطش والاستبداد داخلياً، وجر عليه عار التبعية الأجنبية مهدداً السيادة الوطنية، وأثناء هذه الفترة ضلل النظام الشعب بشعارات جوفاء كالتنمية والحكم الإقليمي حتى انكشفت الشعارات وبطل مفهومها، وتلفت محتاراً، وختم حيرته برفع شعار الإسلام، ولم يطبق من الإسلام إلا الجلد والقطع والسلب وردع المواطنين، فعل ما فعل باسم الإسلام، مع أن دين الله هو الرحمة والعدل والتعاون. . أما العقوبات في الإسلام فهي إجراءات رادعة مقصود بها حماية النظام الإسلامي الاجتماعي الذي يقوم سياسياً على الشورى واقتصادياً على التكامل واجتماعياً على الاخاء».

وختم خطابه بقوله:

«إن ثورة السودان أيها الأحباب في رجب ماضية في سبيلها بعون الله وتوفيقه، وعلينا جميعاً تفادي المزالق، فلا نخرب، ولا نسمح لأحد أن يمزق وحدة الشعب لأغراض شخصية أو حزبية، فلنمض إلى سبيلنا حتى التحرير، ثم إنقاذ الوطن حريصين على إزالة التشوهات التي لحقت بالإسلام، وعلى حل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً، وإلى توفير المعاش لأهل السودان، وعلى

إنقاذ الاقتصاد السوداني، وتنميته على إدارة تصون البلاد في نظام الحرية والديمقراطية».

إن الإسلام كان هو دائماً السلاح الذي يدخل به الحكام في الدول العربية والإسلامية، إنهم ينسون الوعي القومي وترشيده، فالأميون حكموا باسم الإسلام، والعباسيون حكموا باسم الإسلام والفاطميون حكموا باسم السلام، وفي تونس والمغرب حكموا باسم الإسلام، والمماليك حكموا باسم الإسلام واستولى العثمانيون على القسطنطينية عام ١٤٥٣ باسم الإسلام؛ لا شك أن الإسلام هو الحافز لجمع الشتات، وتوحيد الكلمة، فالجزائر لولا الإسلام ما كانت ثورتها لتنجح، وتونس لولا الزيتونة وعلماؤها كعبد العزيز الثعالبي ومحيي الدين القليبي ما كانت لتبقى عربية، والمغرب لولا القيروان لما استقرت واتحدت.. ولكن مع ذلك تجد الحكام يستغلون الإسلام لينهوا به تطلع الأمة، لأنهم يجعلون منه حركة كونية لا تؤمن بالأمة، ولا تحسب حساب الوطنية، وهكذا استغل نميري الإسلام، وخطاب الصادق المهدي تعرض لما حلّ بالإسلام من تشوهات، ولكن عندما ثارت الجماهير لم تفكر إلا في معاشها وحريتها.

إن الإسلام في السودان هو إسلام شعائر، وليس بإسلام شرائع، إنه إسلام إيمان وغيبيات، وليس بإسلام أئمة وخلفاء وسلطان.. فالزج بالإسلام في السياسة والحكم في السودان هو معصية للحاكم والعبد، ولا يعني ذلك أن السودانيين منفصلون مبتعدون عن الإسلام، بل إنهم أكثر التصاقاً وحمية ودفاعاً عنها شريطة ألا يكون بينهم وبينه واسطة.

لم يكن سوار الذهب، وما كان الصادق المهدي مؤهلين لقيادة الثورة الشعبية، بل كان الصادق المهدي يتفاوض مع اللواء عمر محمد الطيب ليتسلم السلطة اللواء عمر، وتسند رئاسة الوزارة للصادق المهدي، والفريق أول سوار الذهب أكد في صلاة الجمعة يوم ٢٩ مارس عام ١٩٨٥م في مسجد القوات المسلحة أنه بايع نميري وأنه سيحافظ على ولائه لنميري..

ما الذي غير وبدل الفريق أول سوار الذهب؟

إن الضباط في القيادات في العاصمة وهم لم يصلوا بعد إلى مرتبة

اللواء حزموا أمرهم ليستولوا على السلطة وعلى رأسهم العميد صلاح حسين، وكان سلاح المدرعات مستعداً ومتأهباً لذلك، وكذلك سلاح المشاة، لذلك لم يتح الفريق أول سوار الذهب للواء عمر محمد الطيب أن يعلن حالة الطوارىء مع أن الجيش حرس محطات الوقود والمصارف والسفارة الأمريكية، وفي يوم الخميس الموافق في ٢٨ مارس عام ١٩٨٥م عرفت القيادة العامة أن بعض الأسلحة ستتحرك، فهب الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل والفريق طيار محمد ميرغني محمد طاهر والفريق بحري يوسف حسين أحمد والفريق مهندس محمد توفيق خليل وجمعوا معهم الفريق متقاعد يوسف حسن الحاج نائب وزير الدفاع واللواء عثمان الأمين السيد ثم دعوا اللواء (أ.ح.) إبراهيم يوسف العوض الجعلي واللواء حمادة عبد العظيم حمادة والعميد عثمان عبد الله محمد والعميد فضل الله برمة ناصر والعميد مهندس (أ.ح.) عبد العزيز محمد الأمين والعميد (أ.ح.) فارس عبد الله حنًا واللواء (أ.ح.) فابيان أفانج لونق.

اجتمع هؤلاء الضباط الكبار بعدما تأكدوا من أن وحدات الأسلحة في العاصمة ستقوم بالاستيلاء على السلطة، وحزموا أمرهم، وقرروا الاستيلاء على الحكم، وكان الفريق أول سوار الذهب معارضاً، فهددوه بالاعتقال، وجاءوا له بالفتوى، فكفر عن حنثه بقسمه، وكلهم كانوا قد أقسموا وبايعوا نميري بالولاء والطاعة، وكانوا كلهم مقربين لنميري، طائعين له.. وتوالت البيانات العسكرية في يوم ٦ و٧ و٨ من أبريل وهذه هي نصوصها:

بيان رقم (١) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في محكم تنزيله: **﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾**.

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء على امتداد وطننا الكبير لقد ظلت قوات الشعب المسلحة خلال الأيام الماضية، تراقب الموقف الأمني المتردي في أنحاء الوطن، وما وصل إليه من أزمة بالغة التعقيد.

إن قـوات الشعب المسلحة حقنـاً للدمـاء وحفـاظـاً لاستقـلال الـوطن، ووحـدة أراضيه قـد قررت بـالإجماع أن تقف لجـانب الشعب واختيـاره، وأن تستجيب إلى رغبتـه في الاستيـلاء على السلطة، ونقلهـا للشعب عبـر فتـرة انتقالية محـددة، وعليه فـإن القيادة العـامة تـطلب من كل المـواطنين الشرفـاء الأحرار أن يتحلوا باليقظة والوعي، وأن يفوتوا الفرصة على كـل من تسول لـه نفسه بمقدرات هذه الأمة ووحدتها وأمنها.

لا إلَه إلا الله محمد رسول الله، ولا غالب إلا الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فريق أول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب

القائد العام لقوات الشعب المسلحة

* * *

بيان رقم (٢) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله العلي القدير وباسم جماهير الشعب السوداني وقواته المسلحـة أصدر القرارات التالية:

أولاً: تعـطيـل الـدستـور وإعـلان حـالـة الـطوارىء في جميـع أنحـاء الجمهورية وإغلاق الحدود، والأجواء السودانية اعتباراً من اليـوم الخامس من رجب عام ١٤٠٥ هـ، الموافق في السادس من أبريل عام ١٩٨٥م.

ثانياً: إعفـاء رئيس الجمهوريـة ونوابـه ومساعـديه ومستشـاريه ووزرائـه المركزيـين ووزراء الدولة.

ثالثاً: حل الاتحاد الاشتراكي وجميع تنظيماته وروافده.

رابعاً: حل مجلس الشعب القومي ومجالس الشعب الإقليمية.

خامساً: إعفاء حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة والوزراء الإقليميـين.

سـادساً: يتـولى قادة المنـاطق العسكريـة في جميـع أقـاليم جمهـوريـة السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم.

سابعاً: يتولى وكلاء الوزارات المركزيـين ووصفائهم في الأقاليم تسيـير دفة العمل التنفيذي في العاصمة القومية والأقاليم حتى إشعار آخر.

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فريق أول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب

* * *

بيان رقم (٣).

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ صدق الله العظيم.

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء أتوجه لكل العاملين بالمرافق الحيوية والاستراتيجية بالدولة، والعاصمة القومية بأن يتوجهوا إلى أعمالهم الآن.

إن شعبكم ينظر إليكم بالكثير من الأمل لرفع المعاناة عن كاهله، وإني أطلب إليكم أن تكونوا عند حسن ظنه بكم والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* * *

بيان رقم (٤) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

أهداف المرحلة الانتقالية.

﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾ صدق الله العظيم.

أيها الاخوة المواطنون الشرفاء تأسيساً على ما عاهدتكم عليه في البيان رقم (١) فإن قوات الشعب المسلحة لا ترغب بأي حال من الأحوال في استبدال النظام الماضي بنظام عسكري يسلب الشعب حقوقه السياسية.

لذلك فإن القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة تحدد أهداف المرحلة الانتقالية كالآتي:

أولاً: احتواء كل الآثار المترتبة على فترة الحكم الماضي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانياً: إعداد ميثاق عمل بياني وطني يقوم على مرتكزات أساسية هي:

(أ) الاستقلال التام.

(ب) الحفاظ على الوحدة الوطنية.

(ج) استقلال القضاء.

(د) حرية النشر والتعبير.

(هـ) ضمان الحريات الأساسية للفرد وحرية المعتقدات الدينية.

(و) ديمقراطية التنظيمات السياسية والتمثيل والانتخاب.

ثالثاً: تكريس الوحدة الوطنية ووقف نزيف الدم الناتج عن الامتثال الدائر بين الأخوة في الجنوب، وذلك في إطار من الحوار المباشر، والقائم على المساواة في الحقوق والواجبات.

رابعاً: إنقاذ الاقتصاد الوطني المتردي بالاعتماد على النفس في المقام الأول، وعلى عون الدول الشقيقة والصديقة لتجاوز مرحلة الجفاف التي شملت خارطة البلاد ثم بالتخطيط العلمي وتوجيه الإمكانات المتاحة لخدمة الأقتصاد.

خامساً: إعادة بناء قوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الأخرى وأجهزة الأمن المختلفة، وترقية أدائها، وتوظيفها لخدمة الشعب وحماية مكتسباته.

سادساً: إعادة الحياة لجنوب الوطن بفتح طرق المواصلات النهرية والبرية وتنمية الأقاليم الجنوبية والارتقاء بالخدمات الأساسية فيها، ومساعدة سكانها ليساعدوا أنفسهم.

سابعاً: الإشراف على مرحلة التحول الديمقراطي بالآتي:

(أ) الإشراف على قيام التنظيمات الديمقراطية والسياسية والتعاونية.

(ب) خلق المناخ الديمقراطي المحايد لضمان إجراء انتخابات حرة محايدة.

(ج) تسليم السلطة للشعب في إطار النظام الذي يمكن أصالة هذا الشعب وأهليته للحكم الديمقراطي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فريق أول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب

القائد العام لقوات الشعب المسلحة

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم (٥) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة.

أيها المواطنون الشرفاء الأحرار بهذا أقرر الآتي:

أولاً: تصفية جهاز أمن الدولة.

ثانياً: تتولى قوات الشعب المسلحة حراسة وحصر ما به من أسلحة وأجهزة اتصال داخلية وخارجية ووثائق في كافة أنحاء القصر.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

بيان رقم (٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون..

تقرر إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين على مستوى الجمهورية والله ولي التوفيق.

* * *

بيان رقم (٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون الأحرار الشرفاء:

تعلمون جميعاً أن القوات المسلحة ما تصدت للاطلاع بمهام هذه المرحلة إلا تلبية لرغبة الجماهير العارمة صوناً للأهداف التي رددتها، وحفاظاً على وحدة الصف، وحقناً للدماء، والتزمت القيادة العامة في كل المواثيق التي أعلنتها بتأكيد تسليم السلطة للشعب، وبالديمقراطية الصحيحة دون محاباة لجهة أو انحياز لفئة.

أيها المواطنون الأحرار..

اتضح بما لا يدعو للشك أن هناك فئة تحاول احتواء النصر الكبير الذي تحقق بتضافر جميع فئات الشعب، وتعمل في سبيل ذلك للتشكيك في صحة ما تحقق من نصر، والدعوة للاستمرار في الإضرابات، ضاربة بذلك عرض الحائط للمصالح العليا للبلاد، معرضة البلاد لمخاطر لا يعلم مداها إلا الله.

أيها المواطنون الثوار..

لقد سمحت القيادة العامة للقوات المسلحة للجماهير للتعبير عن رأيها إلى أقصى حد ممكن، ومن هذا المنطلق دعت القيادة العامة كافة النقابات والهيئات الشعبية لإرسال ممثلين لها للاجتماع أمس ١٧ رجب عام ١٤٠٥هـ، وفتح قنوات للاتصال بالقيادة العليا للقوات المسلحة، تنفيذاً لما ورد في

البيانات التي طرحت على الشعب. والآن والحقيقة ماثلة أمام الجماهير الشعبية، وحفاظاً على وحدة الصف وأمن الوطن، وحقناً للدماء، ولتفويت الفرصة على أية فئة، فإن القيادة العامة تعلن باسم تحالف قوات الشعب، وجماهيره العريضة ما يلي:

١ ـ تطبيق متطلبات وإجراءات حالة الطوارىء بالحزم والحسم اللازمين.

٢ ـ إن أي دعوة للاستمرار في الإضراب أو التوقف عن العمل، هذا الأمر يعتبر خيانة عظمى للأمة، وإجهاضاً لما تحقق، ولذلك فإن قوات الشعب ستأخذ بحزم كل من يعمل على تقويض أركان النظام.

أيها المواطنون الثوار الأحرار..

تحقيق الديمقراطية لا يأتي بإثارة الفوضى، وإنما بالإنتاج والالتفات للعمل، وإفساح المجال للتفاكر وإرساء قواعد الديمقراطية بكل الجماهير بدون تمييز، وبدون تسلط، وما زالت القيادة العامة، وستظل عند وعدها القاطع بتسليم السلطة للجماهير دون فوضى، وبالطرق الديمقراطية الصحيحة، وبعد التشاور مع كل الأطراف الحريصة على وحدة وسلامة هذا الوطن.

وفقنا الله لخدمة وطننا وأمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

بيان رقم (٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكيل المجلس العسكري الانتقالي.

أنا الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب القائد العام لقوات الشعب المسلحة، وبناء على ما جاء في البيان رقم (٢) الصادر في ١٥ رجب عام ١٤٠٥هـ الموافق من ٩ أبريل عام ١٩٨٥م أقرر الآتي:

أولاً: تشكيل مجلس عسكري انتقالي لقيادة البلاد في الفترة الانتقالية.

ثانياً: يسمى هذا المجلس بالمجلس العسكري الانتقالي.

ثالثاً: يتكون المجلس العسكري الانتقالي على النحو الآتي:

١ ـ الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، رئيساً.

٢ ـ الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل، نائباً للرئيس.
٣ ـ الفريق طيار محمد ميرغني محمد طاهر، عضواً.
٤ ـ الفريق بحري يوسف حسين أحمد، عضواً.
٥ ـ الفريق مهندس محمد توفيق خليل، عضواً.
٦ ـ الفريق متقاعد يوسف حسن الحاج، عضواً.
٧ ـ اللواء (أ.ح.) فابيان أفانج لونق، عضواً.
٨ ـ اللواء جيمس لورو، عضواً.
٩ ـ اللواء (أ.ح.) عثمان الأمين السيد، عضواً.
١٠ ـ اللواء (أ.ح.) إبراهيم يوسف العوض الجعلي، عضواً.
١١ ـ اللواء (أ.ح.) حمادة عبد العظيم حمادة، عضواً.
١٢ ـ العميد (أ.ح.) عثمان عبد الله محمد، عضواً.
١٣ ـ العميد (أ.ح.) فضل الله برمة ناصر، عضواً.
١٤ ـ العميد مهندس (أ.ح.) عبد العزيز محمد الأمين، عضواً.
١٥ ـ العميد (أ.ح.) فارس عبد الله حنى، عضواً.

رابعاً: يختص المجلس العسكري الانتقالي بممارسة أعمال السيادة والسلطة التشريعية في البلاد في المرحلة الانتقالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

بيان رقم (٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة بدعم اللجنة القومية لدرء آثار الكوارث والجفاف والتصحر.

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء..

أثق أن جميع أفراد شعبنا يعون تماماً أبعاد الأزمة الاقتصادية، التي تمر بها بلادنا نتيجة لظاهرة الجفاف الذي ضرب أقاليمنا المنتجة، وما نجم عن هذه الظاهرة من آثار سلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ومن جانبنا كانت قوات الشعب المسلحة مدركة تماماً للخطر المحدق بجماهير شعبنا في الريف السوداني، والذي عانى من صبر وجلد، ليس فقط من ويلات هذه الأزمة الماثلة، بل استضاف بكل السماحة والكرم الأصليين

الأفواج الهائلة من اللاجئين على طول حدود بلادنا الشرقية والغربية ثم الجنوبية، وقد انعكس هذا الوعي الحقيقي لهذه المسألة لدى قوات شعبكم المسلحة عندما أصدرت البيان رقم (٣) في ١٥ رجب عام ١٤٠٥هـ هو الموافق في السادس من أبريل عام ١٩٨٥م حول السياسة الخارجية عندما أثار البيان إلى تصميمنا على مواصلة جهودنا الوطنية من خلال مؤسساتنا التي أنشئت للتصدي للمشاكل الناجمة عن الجفاف والتصحر؛ كما عبرنا للمجتمع الدولي بتقديرنا وشكر شعبنا للتضامن الإنساني الذي عبر عنه اجتماع جنيف لعمليات الإغاثة الطارئة لافريقيا، ولما لقي السودان من استجابة وتعاطف عظيمين، ومن هنا وقناعة راسخة منا بأن العون الدولي إنما يأتي مكملاً لجهودنا الوطنية فلقد قررت:

أولاً: أن أتولى شخصياً رئاسة اللجنة القومية العليا لدرء الكوارث والجفاف والتصحر بتشكيلها السابق.

ثانياً: دعم اللجنة القومية بإضافة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الزراعة إلى عضوية اللجنة.

ثالثاً: دعماً لأمانة اللجنة القومية فقد قررت النظر في مسألة إنشاء ذراع تنفيذي للجنة القومية يتولى إلى جانب اللجان الفرعية المنبثقة عنها بالتنسيق معها تنفيذ وتطبيق السياسات العامة التي ترسمها اللجنة في كافة المجالات، وخاصة تلك التي تتعلق بالإشراف على نقل وتوزيع العون الغذائي، وتنفيذ المشاريع المتصلة بالبرنامج الحالي لدرء الكوارث والجفاف والتصحر، وبحيث تكثف جهودها تجاه التطبيق الحديث لما يصدره العلماء السودانيون من بحوث علمية في مجال مكافحة التصحر وغيره من المجالات العلمية المتصلة به.

ختاماً أرجو أن أكرر شكري وتقديري للمجتمع الدولي، وأن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالدول الصديقة التي استجابت لنداء السودان أن توالي دعم قدراتنا وجهودنا الوطنية لاحتواء هذه المشكلة الإنسانية الملحة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

بيان رقم (١٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الشرفاء الأحرار..

لقد ظلت مشكلة جنوب السودان منذ فجر الاستقلال، وحتى يومنا هذا تشكل عقبة حقيقية أمام التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تنشده الأمة، كما استمرت على مر السنين تنطوي على عنصر لتهديد الأمن الداخلي والقومي للدولة، ثم تطورت المشكلة لتعزز حرباً أهلية باهظة التكاليف ليس ذلك فحسب، بل وشكلت في الآونة الأخيرة تربة خصبة لزرع الخلافات بين السودان وجيرانه، وأصبحت اليوم مجالاً للمزايدة السياسية، وإننا نعترف أن هناك أخطاء قد اقترفت في حق الجنوب والجنوبيين، فالاتفاق الذي أجمع عليه أبناء الجنوب، وارتضوا العيش تحت ظله بعد حرب دامت سبعة عشر عاماً تعرض هو الآخر للمزايدة، وقبل أن يدلي أبناء الجنوب برأيهم فيه وفقاً للأسس التي ارتضوها عن طريق الاستفتاء الشعبي صدر قرار فوقي يقضي بتقسيم الجنوب على النمط القائم حالياً؛ ولقد دار كثير من الجدل واللغط والاجتهاد في ذلك، وما إذ كان ذلك يستند على حق أو يقوم على باطل، وأياً كان الحال، فإن القرار الذي ارتضاه البعض، ونبذه البعض الآخر انطوى على التفرقة والشتات، وقاد إلى خلافات يصعب تجاوزها إلا بصدق النية، ووضع المصلحة العليا للسودان فوق كل اعتبار.

إني باسم الشعب كله أتوجه للأخوة الجنوبيين بأن يرتضوا الديمقراطية فيصلاً في الرأي، وأن يبتغوا العيش الكريم والاستقرار هدفاً يحكم حركتهم السياسية، وأن يسعوا جادين للألفة والتجمع، لا للتناحر والتفرقة وأن الثورة التي قامت على الصدق سوف لن تتوانى في مواجهة القضايا الملحة للأمة بنفس الصدق.

إن الحكم في هذه القضية ليس لأبناء الجنوب وحدهم، رغم أنهم أكثر المتأثرين بها، بل لأبناء السودان كلهم، لأنهم مشاركون فيه، وعلى ضوء ما تقدم أصدر القرار الآتي:

* * *

قرار رقم (١٤) لعام ١٤٠٥هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تنظيم إدارة الأقاليم الجنوبية في الفترة الانتقالية باسم الله وباسم الشعب والقوات المسلحة.

المجلس العسكري الانتقالي عملاً بأحكام الفقرة (٤) بالبيان رقم (٨) الصادر من رئيس المجلس العسكري الانتقالي بتاريخ ١٨ رجب عام ١٤٠٥هـ الموافق في ٩ أبريل عام ١٩٨٥م يصدر القرار الآتي نصه:

اسم القرار وبدء العمل به.

١ ـ يسمى هذا القرار تنظيم إدارة الأقاليم الجنوبية في الفترة الانتقالية، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

٢ ـ يلغى القرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧٣م من تاريخ العمل بهذا القرار.

٣ ـ تسري أحكام اتفاقية اديس ابابا لعام ١٩٧٢م كإطار عام للحكم الإقليمي في جنوب البلاد ما عدا ما نص عنه في هذا القرار لتسيير دفة الحكم في الفترة الانتقالية.

شكل الحكم الإقليمي.

٤ ـ تبقى الأقاليم الجنوبية الثلاثة على ما هي عليه الآن خلال الفترة الانتقالية تحت إدارة عسكرية، وتتولى القيادة العامة في القوات المسلحة ترتيب وتنظيم هذه الإدارة.

٥ ـ تشكل قيادة عليا للأقاليم الثلاثة مجتمعة ويرأسها أحد العسكريين لتنفيذ أغراض الفترة الانتقالية.

٦ ـ يتم تنظيم مؤتمر قومي يشارك فيه ذوو الرأي من السياسيين الجنوبيين والشماليين والعلماء لوضع الإطار الذي يرتضيه بناء السودان بطريقة إدارة جنوب السودان على أساس ديمقراطي محايد.

تقوم الحكومة الانتقالية بتنفيذ ما جاء في الفقـرة (٦) أعلاه صـدر تحت تـوقيعي في اليوم السـابع والعشـرين من شهر رجب عـام ١٤٠٥م الموافق في الثامن عشر من شهر أبريل عام ١٩٨٥م.

فريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب
رئيس المجلس العسكري الانتقالي
والقائد العام لقوات الشعب المسلحة

الفصل السابع والستون

من ذا الذي أشعل النيران والحرائق

ربما يتساءل التاريخ لماذا لم يقف الشعب السوداني معارضاً وصاداً لانقلاب الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م؟.

إن الشعب السوداني قد ضاق ذرعاً بحكم الأحزاب، والحياة النيابية، وطعم الراحة والاستقرار والرخاء في الحكم الثنائي؛ فالحياة حينذاك كانت مخططة لا ضيق في العيش، ومحددة في التعليم، فلا تخرج المدارس أعداداً فائضة يلهثون في أروقة المكاتب يبحثون عن العمل؛ ولما انفتح الطريق للجامعات المصرية وجامعات الدول الشرقية، ازداد عدد العاطلين، ، وأصبحوا يطالبون الحكومة باستيعابهم في الوظائف، ووظائف الحكومة قليلة مغلقة، وتحقق الاستقلال، ولم تفكر الأحزاب إلا في إجلاء الاستعمار، ولم يخطر ببالها أن المشكلات التي ستواجه السودان أعظم من معركة التحرير وإجلاء المستعمر، وتسابقت الأحزاب لتحظى بكراسي الحكم، كأن العصا السحرية تنبعث من كراسي الحكم، وضاقت موارد البلاد، لأن السودان اعتمد على القطن والحبوب الزيتية، ولم يتوسع في الزراعة، ولم يفكر في تنويع صادراته، ولم ينشئ مشاريع لاستغلال هذه الأراضي الواسعة، بل كان هم كل من حصل على شهادة مدرسية أن يجد له وظيفة في الحكومة، وبرزت السياسة الحزبية، فأصبح الانتساب للأحزاب مهنة، وأصبحت الفرصة ضيقة، فقطعة الكيك الصغيرة لا تكفي هذه الأعداد من المتنافسين.

خاب النظام الديمقراطي، واستولى العسكر على الحكم بإيعاز من

حـزب الأمـة في ١٧ نـوفمبر عـام ١٩٥٨م، وسمي الانقـلاب ثـروة، وسمي انقلاب ٢٥ مايو ثورة في عام ١٩٦٩م، واستبشر الجمهور بحكم مايـو ليحقق لهم مجتمع الاكتفاء والعدل والحرية، ولكن دارت الساقية كما كانت، وأفلس السودان، وعمته المجاعة، وغزاه الجفاف والتصحـر، فانفلت الأمـر، وأحس الحـاكم والمحكومـون ألا بد من التغييـر، فهبت الجماهيـر وأشعلت النيـران والحرائق، وعادت الأحزاب مرة أخرى لتمارس لعبتها القديمة، والجماهيـر ما زالت تـأمل في الحكم المـدني، ولكن لا فـرق بين الحكم المـدني والحكم العسكـري غيـر أن الحكم المــدني يتيـح للجمــاهيـر أن تتكلم وتعبـر عن مشـاعرهـا، ولكن الأزمة بـاقية في السـودان، لم تجد لهـا حلاً، والحـل هـو التنمية المثمرة والازدهـار والإعمار، ولكن ليس هنـالك في نـوع الحكمين ما يسير ويحقق ذلك.

والسيـاسات الجـائـرة الـتي انتهجهـا الحكم العسكـري لم تكن وسيلة للإعمال والازدهار، ولكنها كانت دفاعاً عن عجزه، والتخبط والفسـاد والتردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، كل هذه السيـاسات هي أسلوب الحكم العسكـري، والارتماء في أحضـان الإمبريـاليـة هي صفـة من صفـات النظام العسكري الفاشي، يتبعها القمـع والإرهاب واغتيـال الحريـات وانتهاك حقوق الإنسان.

لجأ نميري للولايات المتحدة، واحتمى بمصر، وفتح الأبـواب لترحيـل الفلاشا، ووقف في البـدء ضد كـامب دايفيد، ثم عـاد وتناسى ذلـك، وأغلق سفاراته في عمان وقطر والأردن، ودولة الأمارات والمغـرب والجزائـر والعراق والـدانمارك وتشيكـوسلوفاكيـا وكندا، وأصبـح منعزلاً، والجمـاهيـر لم يهمهـا ذلك، لأن جعفر نميري ادعى أن السودان يربط الحزام ليـوفر المـال للتنمية، ولوح نميري باكتشاف البترول في السودان، كما أشاع قبـل ذلك أن الســودان سيصبح سلة غلال العالم، وأن السودان سيكفي بمنتوجه من السكـر كل دول الشرق الأوسط وافريقيا.

إن الجماهير في الســودان تتمنى الخير والـوفرة، ولكنهـا لم تعلم كيف تحقق الخيـر والوفـرة وتحقق الازدهار والإعمـار، إنها تـدور في معركـة إنماء المال الوهمي، فـأغلب السودانيـين في عهـد نميري عملوا بـالتجارة ومـدلول

التجارة والاتجار في السودان يعني أعمال الوساطة، وهذا نوع من النخاسة التجارية، إذ تتداول أيدي كثيرة السلطة، وتتكسب منها حتى تصل للمستهلك بسعر خيالي؛ وقد أتاح نظام نميري لكثير من السودانيين أن يحصلوا على تراخيص تجارية، وليس لهم أماكن عمل، وليست لهم دفاتر حسابات، ولا يعرف أحد دخولهم وإيراداتهم، ولا تتحقق مصلحة الضرائب من أرباحهم؛ لذلك سكتت الجماهير على حكم نميري ظناً منها أن هذا المال الذي تكسبه هو مال حقيقي، وانطلق من تحت الأرض مليونيرات ما كانوا يحلمون بالمال، يعملون في التهريب والمخدرات، والاستيلاء على جلود الحيوانات النفيسة وإعدام الأفيال للحصول على سن الفيل، وإخلاء السودان من الذهب والفضة. .

تكونت هذه الطبقة الفاسدة لتحمي نظام مايو، ويحميها نظام مايو، وتمنى كل طموح أن يغتني في عهد مايو، لذلك صبرت الجماهير وصابرت، لأن خاتم المنى رهين بالامتثال لنظام مايو، واغترب السودانيون في الدول العربية النفطية، وجمعوا المال، وأنشأوا المنازل، وعملوا في التجارة من غير قيمة، لذلك لم يعارض السودانيون المغتربون نظام مايو بل أيدوا الرئيس القائد. .

ومن جهة أخرى نشأت التجارة بالمعارضة، فجمع معارضو مايو المال من دول معادية لهذا النظام، وعاشوا في رغد من العيش هادئين منعمين، وفي الحقيقة قد انتفعوا بنظام مايو أكثر من غيرهم. . وفي الجانب الآخر استغل بعض رجال الأعمال السودانيين الثغرات في العطاءات، فكسبوا العمولات. . إن نظام مايو هو النخاسة بكل أنواعها، فإن كانت تجارة الرقيق رائجة رابحة في السودان حتى القرن التاسع عشر، فقد ارتدت الأحوال بالسودانيين فعادوا يمارسونها مرة أخرى في صورة أوسع، لذلك لم تجد مايو معارضة لها، لأنها حللت الناس من القيم والأخلاق والأعراف.

استطاع نظام مايو أن يهمد صوت الحزب الشيوعي السوداني، لأن الحزب الشيوعي أخطأ وخطط ورسم الطريق لنظام مايو، وتبنى انقلاب مايو كل مخططات الحزب الشيوعي السوداني، وضربه بها. . . لم يجد الحزب الشيوعي مكاناً له في المعارضة لأنه تعرى. .

. . . تبنى نظام مايو كل أفكار السيد الصادق المهدي في الحزب الواحد والحكم الإقليمي والتأميم وحل مشكلة الجنوب، ولم يجد السيد الصادق المهدي ما يقدمه، واعتقل نظام مايو السيد الصادق المهدي وصفى السيد الهادي المهدي منافسه، وبعد ذلك سار السيد الصادق خطوات مع المعارضة في الخارج، وعاد للناس، وتعاون عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، وصالح ثم بعد ذلك عصى ورفض، ولم يكن لديه إلا أن يعارض ليصل للحكم؛ وبينما كانت الجماهير تصب غضبها على مايو ورجال مايو كان السيد الصادق المهدي يفاوض ويخطط مع اللواء أ.ح. عمر محمد الطيب ليستولي عمر محمد الطيب رئاسة الحكم، ويصبح السيد الصادق المهدي رئيساً للوزراء. . لم يتحرك الأنصار لأن رئيسهم لم يتحرك.

لكن ماذا يرى علماء النفس الاجتماعي وعلم اجتماع الجماهير في الشعب السوداني؟

إن الشعب السوداني شعب بدوي راضٍ قدري صبور، يكره العنف، ويخشى الاشتباك في المعارك، ولكن ينفذ صبره بعد كل هذه الطيبة، فعندما ينفجر يقضي على الأخضر واليابس، ولا يقدم الشعب السوداني إلا بعد أن تكتمل له كل وسائل الإجماع والموافقة من كل قطاعات المجتمع، فتسنده الضمانات والتحوطات، ولم نر في تاريخ السودان الحديث تحكراً ناجحاً لقطاع واحد أو فئة واحدة، فالشعب السوداني جماعي لا يحركه الأفراد، ولكن يستغل الأفراد طيبته.

قد رسم الخيال صورة قدسية لجعفر نميري، أحيطت بالغيبيات، وأشيع أنه مؤيد في الحضرة النبوية، والشعب السوداني غيبي، وانتشر أن جعفر نميري يحمل عصا تحميه من كل الشرور، فلا أحد يستطيع أن يقتنصه أو يصيبه بالنار أو بالسلاح، واستقرت هذه الخرافة في عقول الجماهير أن جعفر نميري محروس بالعناية الإلهية. .

إن تكتل القبلية ما زال مسيطراً على الريف والبداوة في السودان، ولكن نظام نميري جذب أهل الريف والبادية للحضر، وكسر الروابط القبلية، وقضى على العمل بالزراعة وتربية الماشية، وأزال كثيراً من الروابط القبلية، ولكنه

لم يقض في هذه الفترة الوجيزة على الأسس النفسية والروحية للتكتل القبلي، فهذه الأسس النفسية والروحية للقبلية مرتبطة بالطائفية، فلما لم تتحرك قيادات الطائفية في الخرطوم، وقد احتواها نظام نميري، فالتكتل القبلي سيظل هامداً منطفئاً حتى تحركه قيادته الروحية من ثمة لم تتحرك القبائل في السودان الشمالي وتصارع وتعارض نظام نميري.

كانت المظاهرات، مظاهرات الجوعى والعراة والمشردين أقوى من كل القيود، فهؤلاء لا يعبأون بالموت والرصاص، ولا يعرفون الحذر، فهم أصحاب المصلحة الحقيقية في إنهاء نظام نميري، لأن الحياة ضاقت بهم، هذا مما جعل السيد الصادق المهدي يلقي خطابه في اليوم الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م في مسجد المهدية، يتحدث للأحباب في الدين والوطن، ويؤكد لهم أن نظام نميري الذي يحكم السودان الآن قد جثم على صدر الوطن ستة عشر عاماً عجافاً، ظلم فيها الناس وكذب عليهم، وأفسد الحياة الخاصة والعامة، وسلط على الشعب سياط البطش والاستبداد، وجر عليه ألوان التبعية الأجنبية، مهدداً السيادة الوطنية، وضلل الشعب بشعارات جوفاء كالتنمية والحكم الإقليمي، وانكشفت هذه الشعارات وبطل مفهومها، وختم ذلك برفع شعار الإسلام، ولم يطبق من النظام إلا الجلد والقطع والبتر والسلب وردع المواطنين، وفعل ما فعل باسم الإسلام.

إن نميري بالطبع تربى في أسرة أنصارية، ونظم ما قام به المهدي والحكومة المهدية من بعده هو الطريق لحكم السودان.

نبه السيد الصادق إلى الموكب وإلى الميثاق الوطني لإنقاذ السودان والإضراب العام، ودعا القوات المسلحة أن تتلاحم مع الشعب ولا تقف ضده، وقبل ذلك، وقبل هذا الخطاب دعا السيد الصادق المهدي القوات المسلحة أن تتدخل وتنهي نظام نميري، وتجنب الجماهير ويلات الشتات والانقسام.

في ذلك اليوم، يوم الجمعة الموافق في الخامس من أبريل عام ١٩٨٥م لم يؤم المسجد الذي يصلي فيه نميري كما اعتاد من قبل إلا قلة كان

منهم الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب، وكان دعاء الإمام أن ينقذ الله هذه الأمة المسلمة.

لم يتأكد الناس في العاصمة أن القوات المسلحة ستقف مع الشعب، لأنها احتفلت في يوم الشعب الموافق في الثلاثين من مارس عام ١٩٨٥م بذكرى يوم الشهيد، وتحدث في هذا الاحتفال الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب بوصفه القائد العام ووزير الدفاع وجاء في خطابه: «أن القوات المسلحة ستبقى أمينة على الوطن منحازة لجانب الشعب وثورته حامية لمكتسباته ومقدراته».

هذه هي نفس العبارة التي يرددها نميري ورجاله، وتحدث كذلك الفريق يوسف حسين رئيس هيئة الإدارة، وجاء في خطابه أن القوات المسلحة ستبقى أمينة على الوطن منحازة لجانب الشعب وثورته حامية لمكتسباته ومقدراته.

لا يستطيع مؤرخ أو محلل سيكولوجي أن يؤكد أن كبار رجال الجيش سيقدمون على الاستيلاء على الحكم، ولكن صغار الضباط أجبروهم على ذلك، وهددوهم، والفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب كان رافضاً أن يحنث بقسمه لنميري، وقد بايعه برفع يده اليمنى.

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله رب العالمين، ووالصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أبايعك على كتاب الله ذي الجلال والإكرام على سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، أبايعك على الطاعة في المنشط والمكره، ما لم أؤمر بمعصية، أبايعك على النصيحة لك والجهاد وراءك في سبيل الله أبايعك على النصيحة لك والجهاد وراءك في سبيل الله، أبايعك أن تقيم الدين وتقيم الشورى والعدل وتجاهد في مصالح الأمة. . أبايعك وأشهد الله على ذلك (× ١ أ ـ ١٤).

بايعه الضباط والقياديون كلهم حتى أن المسيحيين بايعوه إماماً. .

ما الذي جعل القوات المسلحة تقف مع الشعب؟

عندما نبه السيد الصادق المهدي القوات المسلحة أن تستولي على الحكم.. قال له رجال الجيش وحدوا صفوفكم أنتم أيها المدنيون.

لقد وجد رجال القوات المسلحة الثورة على نميري جاهزة، كما وجدها أعضاء التجمع.. ولكن الثورة كانت بلا قيادة، كانت هي ثورة الجماهير، والجماهير مغلوبة على أمرها، فظفر بها رجال الجيش، وسلموها للأحزاب.

فهرس

Gordoun imotion in the su

it was to be very defient but s

detrialy make thes imotion

ease if we see to this impi

the history.

~~Th~~ This imotion was very defient